

جامع الرموز

شرح مختصر الوقاية المشتمل بالنقاة

للمولى شمس الدين محمد الخراساني القهستاني

— 000 —

قد اهتم بتصحيحه احقر عباد الصمد

كبير الدين احمد

بإعانة العلماء العظام و الفضلاء الهمام

قاضي القضاة المولوي فضل الرحمن خان وغيرهم حفظهم الله عن كل ملام

وطبعه

بالآلات مطبوعه المعروف بمطبع

مظهر العجايب

البراقع في محلة تاللا من محلات دار الامارة

كلكته

في سنة ١٢٧٤ هجرية تطابقها سنة ١٨٥٨ عيسويه

* بسم الله الرحمن الرحيم *

الحمد لله الذي ارسل لهدايتنا خيرا الرسل * وهدانا بنور ارشاده ارشد السبل * وهو ارحم لعبده من امه وابيه - واخته واخيه * والصلوة على رسوله الذي علم اصحابه معالم الدين * وعرف اوليائه معارف الحق واليقين * وهو ارزف للمومن من ابويه وبنيه - كخالقه وباريه * والسلام على اصحابه الذين فاز العلماء بتبعهم الفوز الكبير * وتوارثوا منهم مواريث علوم شريعة نبي الله العزيز الخبير * وهم بنو بجدة القرآن ومعانيه - وطلاع انجدة الدين وموسس مبانيه * ورضوان الله على كافة العامة * الذين هم ورثة الانبياء * بل هم كانبيا بني اسرائيل - اشرف الخلق بعد الانبياء وجبرئيل وميكائيل * وقد بذلوا جهدهم في تهذيب شرايع الاسلام * وتبويب كل شيعي من الاحكام * وتوضيح المضلات * وتنقيح المشكلات * وتفتيح الكنوز * وتصريح الرموز * في كل عصر وآوان * ودهر وزمان * ومصر ومكان * حتى جاء القرن العاشر * فقام لهذا الامر خير المعاشرة * فخر علماء العصر * شرف فقهاء الدهر * مرجع الفتوى ببخارا وما وراء النهر * المولى شمس الدين محمد الخراساني القهستاني فقيه العصر * فشرع في شرح مختصر الوقايه * المسمى بالنقاية * للشيخ الامام صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود الحنفي المتوفى سنة [٧٤٥] سبعمائة وخمسة واربعين * من هجرة خير العالمين * والنقاية مختصر لوقاية الرواية * في مسائل الهداية * التي صنفاها الامام برهان الشريعة محمود بن صدر الشريعة عبيد الله الحنفي * وشرحها غيره واحد من العلماء * والفقهاء النبلاء * منهم محمود بن الياس الرومي اتمه في ذي الحجة سنة [٨٥٢] * والشيخ تقى الدين ابو العباس احمد بن محمد الشمسي المتوفى سنة [٨٧٢] سماه كمال الدراية - في شرح النقاية * وعلاء الدين طي بن محمد المعروف بمصنف المتوفى سنة [٨٧٥] * والشيخ قاسم بن قطلوبغا الحنفي المتوفى سنة [٨٧٩] * والشيخ زين الدين ابو محمد عبد الرحمان بن ابي بكر المعروف بابن العيني الحنفي المتوفى سنة [٨٩٣] * والمولى نور الدين عبد الرحمان بن احمد الجامي المتوفى سنة [٨٩٨] شرحا ممزوجا مختصرا بالفارسية * و ابو المكارم بن عبد الله بن محمد اتمه في رجب سنة [٩٠٧] * ومولانا نور الدين طي بن

سلطان محمد القاري الهروي المتوفى سنة [١٠١٤] وهما فتح باب العناية - لشرح كتاب النقاية *
وعبد العلي البرجندي وغيرهم من العلماء الكبار * رحمهم الله الغفار * وأما اعظم الشروح نفعا *
وارفعها اشارة ورمزا * فهو شرح القهستاني المسمى بجامع الرموز * ولقد اصاب في تسميته
بجامع الرموز * لانه جامع لرموز هذا المتن الثمين * كاشف عن غوامض علوم الدين * فركنوا
العلماء اليه * وسموا عليه * واستحسنوه قرنا بعد قرن * واستكتبوه في قرايطيس القرن *
و فرغ عن تاليفه سنة [٩٤١] تسعمائة واحدا و اربعين * من هجرة هيد المرسلين *
وقد وقع الخلاف في وفاة المؤلف * في اقوال السلف * فقال جمع انها كانت في حدود سنة [٩٦٢]
تسعمائة واثنين وستين * وقال بعضهم انها في شهر عام [٩٥٠] تسعمائة وخمسين *
ثم لما اشتهر هذا الكتاب في الامصار والاقطار * بين الفقهاء والاختيار * وكانوا يحسبون نيل
جامع الرموز * كنيل ركاز كنوز * ويبذلون الاموال في حصوله * ومع هذا قل من وصل اليه
مأموله * فامرني بطبعه - (و) وحيد العصر - (ل) لبيب النصر - (ي) ياروج النضال -
(م) منصور القتال - (ن) ناصر السيف والقلم - (ا) آثر اللواء والعلم - (س) سائر الخطايا -
(و) واهب العطايا - (ل) لبيب الحكماء - (ي) يعسوب العلماء - (س) سمو المكان -
(ل) لبيب الزمان - (ل) لطيف السجايا - (د) دعيم البرايا - الذي امره نافذ * وعدوه
نافذ - ولطفه نافذ * ونواله نافذ - وجوده ببحر يسقى البلاد بجموده - وجوده سئل ليس النقاد
لوجوده - الملقب بوليم ناسر ليس إل * إل * قدي * * حفظه الله عن كل شر خفي وجلي * فشردت
في امثال امره المجيد * وامتعت في تصديده بجماعة من العلماء السبر الصناديد * منهم
افضل فضلاء الزمان * قاضي القضاة المولوي فضل الرحمان * و المولوي غلام عيسى و المولوي
محمد مظهر * و المولوي محمد افضل و المولوي محمد انور * وغيرهم نيف احد عشر * سلمهم الله
العزير الاكبر * وقامهم عن دهممة الدهر والناهر * وقد بذلنا جهدي في التصحيح غاية المرام *
جنبي حصل الفراغ من طبعه في [ايام الصيام من خيار الاعوام] والحمد لله خير ختام *

١٢٧٤

انا العبد الحقير الكمل

كبير الدين احمد

فهرس الكتاب

الجزء الاول

صفحة		صفحة	
١٣٧ فصل في صلوة المريض	١١ كتاب الطهارة
١٣٩ فصل في صلوة المسافر	٣٥ فصل في التيمم
١٤٤ فصل في صلوة الجمعة	٤٠ فصل في المسح على الخفين
١٥١ فصل في العيدين	٤٤ فصل في الحيض والنفس
١٥٥ فصل في الجنائز	٥٣ فصل في الانجاس
١٤٥ فصل في صلوة الخوف	٩٢ كتاب الصلوة
١٤٦ فصل في الصلوة في الكعبة	٦٨ فصل في الاذان
١٦٩ كتاب الزكاة	٧٢ فصل في شروط الصلوة
١٧٧ فصل في العاشر	٧٧ فصل في صفة الصلوة
١٨٦ فصل في مصارف الزكاة	٩٢ فصل في القراءة
١٩٠ فصل في صدقة الفطر	١٠٢ فصل في الحديث في الصلوة
١٩٣ كتاب الصوم	١٠٥ فصل ما يفسد الصلوة وما يكره فيها
١٩٨ فصل في موجب الفساد	١١٤ فصل في صلوة الوتر والنوافل
٢٠٧ فصل في الاعتكاف	١٢٢ فصل في صلوة الخسوف
٢١٠ كتاب الحج	١٢٤ فصل في ادراك الفرائض
٢٢٩ فصل في القران والتمتع	١٢٩ فصل في قضاء الغرايت
٢٣١ فصل في الجنائيات	١٢٨ فصل في سجود السهو
٢٣٩ فصل في الاحصار	١٣٤ فصل في سجود التلاوة

الجزء الثاني

٢٠٤	فصل في اللعان	٢٤٥	كتاب النكاح
٢٠٦	فصل في العنين	٢٥٢	فصل في الولي والكفو
٢٠٩	فصل في العدة	٢٦١	فصل في المهر
٢١٥	فصل في الحضاة	٢٦٧	فصل في نكاح القربى
٢١٧	فصل في النسب	٢٧٢	منازل القسم بين الزوجات
٢١٨	فصل في النفقة	٢٧٣	كتاب الرضاع
٢٢٨	كتاب العتق	٢٧٥	كتاب الطلاق
٢٣١	فصل في حق البغض	٢٨٢	فصل في تفويض الطلاق
٢٣٤	فصل في الحلف بالعتق	٢٨٧	فصل في شروط صحة التعليق
٢٣٦	فصل في التدبير والاستيلاء	٢٩١	فصل في طلاق المريض
٢٣٨	فصل في الولاء	٢٩٢	فصل في الرجعة
٢٣٩	كتاب المكاتب	٢٩٥	فصل في الإيلاء
٢٤٣	كتاب الإيمان	٢٩٧	فصل في الخلع
٢٥٢	فصل في الحلف بالفعل	٣٠٠	فصل في الطهارة
٣٤٤	فصل في الحلف بالقول		

الجزء الثالث

كتاب البيع	٣٧٥	كتاب الرهن	٤٦٢
فصل في خيار الشرط	٣٧٩	فصل في عدم صحة رهن مشاع	٤٦٥
فصل في خيار الروية	٣٨٢	فصل في التصرف والخيانة	٤٦٨
فصل في خيار العيب	٣٨٥	كتاب الكفالة	٤٧٣
فصل في البيع الفاسد	٣٩٠	كتاب الحوالة	٤٨١
فصل في الاقالة	٣٩٨	كتاب الوكالة	٤٨٤
فصل في التولية والمراجعة	٣٩٩	فصل في الوكالة بالبيع والشرى	٤٨٨
فصل في الربوا	٤٠١	فصل في الوكيل بالخصومة	٤٩٢
فصل لا يجزى بيع مشتري منقول الخ	٤٠٥	كتاب الشركة	٤٩٥
فصل في السلم	٤٠٩	كتاب المضاربة	٥٠١
مسائل شتى	٤١٣	كتاب المزارعة	٥٠٨
فصل في الصرف	٤١٤	فصل في المساقاة	٥١٢
كتاب الشفعة	٤١٥	كتاب احياء الموات	٥١٤
كتاب القسمة	٤٢٣	فصل في الشرب	٥١٧
كتاب الهبة	٤٢٨	كتاب الوقف	٥٢٠
كتاب الاجارة	٤٣٤	كتاب الكراهية	٥٢٦
فصل في الاجارة الفاسدة	٤٣٩	كتاب الاشربة	٥٤٣
فصل في الاجير المشترك	٤٤٤	كتاب الذبائح	٥٤٨
فصل في نسخ الاجارة	٤٤٥	كتاب الاضحية	٥٥٤
كتاب العارية	٤٤٨	كتاب الصيل	٥٤٢
كتاب الوديعة	٤٥٢	كتاب المقيط والمقطة والابق	٥٦٧
كتاب المغصب	٤٥٥	كتاب المفقود	٥٧٣

الجزء الرابع

٦٧١	فصل في الامتلاء	٥٧٧	كتاب القضاء
٦٨٢	كتاب الجنایات	٥٩٢	كتاب الشهادة
٦٩٢	كتاب الديات	٥٩٦	فصل في قبول الشهادة وعدمه
٦٩٨	فصل فيما يحدث في الطريق	٦٠٦	فصل في الرجوع عن الشهادة
٧٠٢	فصل في جنایة البهيمه	٦٠٧	كتاب الاقرار
٧٠٤	فصل في جنایة الرقيق والجنایة عليه	٦١٤	كتاب الدعوي
٧٠٧	فصل في القسامة	٦٢٣	فصل في التحالف
٧١١	فصل في العاقلة	٦٣٥	فصل في دعوى النصب
٧١٤	كتاب الاكراه	٦٣١	كتاب الصلح
٧١٨	كتاب الحجر	٦٣٨	كتاب الحدود
٧٢١	فصل في الاذن	٦٤٥	فصل في حد القذف والشرب
٧٢٨	كتاب الوصايا	٦٤٧	فصل فيمن اخذ بربح الخمر
٧٣٦	فصل في الوصية للاقارب وغيرهم	٦٥٣	كتاب العرقه
٧٤٠	فصل في الوصى وما يملكه	٦٦١	كتاب الجهاد
٧٤٤	كتاب الخنثى	٦٦٩	فصل في المغنم والغنمة
			٧٤٧	معامل شئى

* بسم الله الرحمن الرحيم *



الحمد لله الذي فضلنا بتعليم اصول مبسوط الجامع الكبير من الاحكام * وكرمنا بتفهيم فرعه الى ان
نقدر على ايضاح زيادات الجامع الصغير من الاعلام * والصلوة على رسوله محمد محيط الاسرار وجميع
العلوم وافضل الانبياء عليهم السلام * وعلى آلهم واصحابهم خلاصة الاسلام وزيادة الاكرام * تحفة دائمة
الى يوم القيام * اما بعد فلما كان نظم منشور الفتاوى من انفع الامهات * وجمع منشور النوازل من
اهم المهمات * قام بذلك خلال المشكلات * ذوالننقيح والتوضيح للمهمات * وتعديل الميزان لتقويم
الدعوى والبيانات * صدر الشريعة والملة والدين والاسلام * احله الله من فضله دار المقام * مولفا
لمختصر حاو لتفاريق الوقعات * جامع بالتصريح والاشارات لجميع المضمورات * قد شرحه غير واحد
من العلماء والفاضلين * وكشف عن حقائقه المنظومة جم غفير من الكاملين * الا ان اكثره قد غاب
عن نظر الاكثريين * وفيه ما لا يحصى جوله احد من المتبحرين * فان في كل كلمة منه كنزا من جواهر الفرائد *
وفي كل كلام منه فصول من نفائس الفوائد * فاردت تبئين مكنونه من كل محكم وغامض * وتحقيق لبه
من كل حلو وحامض * لكنه قد جرى على صفحات كثير من بلاد الاسلام سيما خراسان * ما يطول
عرضه من البليات الصورية والمعنوية الرافعة للامان * الناشئة من الفرقة الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا *
فهجس في صدري شي منهم وان اعتزلت كاني قلت لهم هدا * ومع ذلك شرعت فيه متوكلا عليه سائلا
بشعر منهم ومن معي من المومنين * فاستجاب مسألتي وجعلنا محفوظين من القوم الظالمين * ثم
وفقت لسواد جامع الرموز في سنتين ونصف من الاعوام * مع التفرد من المعين والظهير من الخواص و
العوام * لكن قد طرحته فيما لا يوصل اليه الا بالتقريض * فان خوف هجومهم قد منعني عن ذلك
فكيف يوجب التبييض * وهكذا قد استمر على جميع هذه الازمان * وقد نصبوا بخط رماحا من
العدوان * الى ان اظل علينا منصور رب العالمين * ناصر الاسلام والمسلمين * قالح اللاعنين لافاضل

اصحاب سيد الاخبار * قاصح السائين للائمة المجتهدين من الابرار * مخلص الخيرين من ايدي
 الاشرار * مفرج المغمومين من هيم الكفار * رافع اعلام العلماء الصالحين * خافض ريات الجبال
 الطالين * مدام اسناس الكفر والاهواء * باني مباني الشريعة الغراء * نظام المتشنتين من اهل السنة و
 الجماعة * شتات المنتظمين من اهل اللعنة والبدعة * فانه الجامع بين الفضيلتين * الخاوي للرياستين *
 العالم بالعلوم النافعة * الفارس في مضمار المرافعة * المستنصر المستعان * السلطان بن السلطان * ابو
 الغازي عبيد الله بهادر خان * لا زال مجتهدا في نشر الامن والامان * وآمنا من جميع الافات والاحزان
 فصرنا آمنين من الكباد * ثم اشرع في تبييض ذلك السواد * ارجوان يكون بعنايته تعالى مثبنا فيه تحقيق
 اللغات * وتحليل التركيبات * مسهلا في بيوتكم وانديتكم * مظهرا فيه كنوز تستخفونها يوم طعنكم ويوم
 اقامتكم * مضمنا لصحائف من المتداولات تحملونها في حجوركم واكامكم * موردا فيه جل اقوال علمائنا
 المتقدمين والمتأخرين * معرضا فيه عن اقوال غيرهم فانه الواجب المسطور في خزائن المفتيين *
 في ضمن عبارات موضحة انبثت خلائق ذات بهجة * و اشارات موثقة اثبتت احكاما صاحبة بسطة *
 اسأل الله تعالى ان ينفع به كما نفع باصله الطالين * ويتقبل مني جهدي في ديني فانه اكرم
 الاكرمين * اعلم ان المص قد افتتحه باسم اله وهاب * وفاقا لكتاب هو ناسخ لكل كتاب * واقتفاء لسنة
 من هو خير اولى الالباب * واقتداء بالمشايخ والاصحاب * مع اشارة الى اداء بعض ما عليه من محامد
 الكريم * فقال [بسم الله الرحمن الرحيم] * اي باسم مختص بذات يوصف بالكمال من الصفات منها الاحسان
 الكثير و ارادة الشيرات وفيه اشعار بان له تعالى اسماء منها ما يختص به ومنها ما لا يختص به ومنها للذات
 ومنها للصفات فمن المختص للذات و الصفة الجلالة والرحمن ومن غير المختص للذات المشير
 اليه الصفة في الجملة الرحيم و الطرف مستقراي لبتدائي او ابتدى بسم الله فهو اما جملة اسمية
 كقول البصرية او فعلية كالكوفية وهو المشهور الا ان الزمخشري وتابعيه قد روا الفعل موخرا والسين
 اما ساكنة وهو المشهور فان اصله اسم بكسر الهمزة او ضمها والسكون واما مكسورة او مضمومة
 فان هما بالكسر والضم لغة فيه والكل من السمو على الاصح بمعنى الرفعة وفي العرف لفظ عين
 لمعنى ولو مركبا وانما ذكره للتعظيم لا لدفع اليمين فان فيه خلافا كما ياتي والله اسم للذات من حيث هي
 عند الجمهور وقال بعضهم للذات والصفة معا واختلف انه عربي مشتق والمختار عند الفقهاء
 وبعض ائمة العربية انه عربي غير مشتق والصفتان من الرحمة اي رقة القلب تقتضي الانعام و
 لم يستعمل اولى الا في المعني المجازي وهو المنعم الحقيقي وفيها مبالغة من حيث الامتلاء و
 في الثانية من حيث التكرار فان بناء فعلا لمبالغة الفعل وفعل للفاعل وقيل لمحق ان الاولى
 علم اتفاقي كالجلالة اذ لم يستعمل صفة ولا مجردا عن اللام الا اذا كان مضافا فهي بدل و الرحيم
 صفة ويجوز ان يكونا مرفوعين او منصوبين على المدح ولما ذكر الحمد بطريق الاشارة استأنفه

بالتصريح مع رعاية براعة الاستهلال فقال [الحمد] لغة الثناء لتعظيم فاعل مختار وعرفا ما يشعر بتعظيم
 منعم من الشكر واما العرفي فصرف جميع القوى لما خلق له كصرف النظر الى مصنوعاته وانما أثر
 الحمد عليه لانه مشعر باستحقاقه تعالى له بلا انعام عليه فهو ادخل في الاخلاص واللام للعهد
 اي حمده تعالى او حمد محبيه او للاستغراق او الجنس الا ان الاول اولى لما تقرر في الاصول ان
 العهد مقدم على الاستغراق وهو مبتدء خبره [الله] واللام للاختصاص وقيل لللياقة اي الحمد لا يليق
 الا له تعالى واما عدل عن الفعلية ليدل على ان هذا المعلوم ثابت له بلا شائبة احتمال الكذب
 ولا يبعد ان يكون اللام للتقوية فالحمد صفة للجلالة مقطوعة او مجرورة والمعني بسم الله الحمد
 او المحمود وفي الاظهار في مقام الاضمار ما لا يخفى من الفائدتين [رافع اعلام الشريعة] اي
 المقشي او المشرف للمعلوم الشرعية او المعلومات الشرعية كعلم التفسير والقرأة والحديث واصوله
 والفقه واصوله والتصرف والادب او لعلماء هذه الشريعة وهم الصحابة ومن بعدهم فالاضافة
 كاللام للعهد او لعلماء الشرايع فهما للاستغراق او الجنس الا ان الاول اولى فالرفع الاذاعة و
 التشريف كما ذكره الراغب والشريعة مورد الابل الى الماء الجاري ثم استعير لكل طريقة موضوعة
 بوضع الهي ثابت من نبي من الانبياء اذا الشارح فيها يطهر من الاثام ويروي بمعرفة الملك
 العلامة ولا يخفى انها شاملة للاصول والفروع وغيرها لانه كثيرا ما يقال على الاحكام الجزئية وبه
 يشعر ما في الغريبين ان كل ما جاء به النبي عليه الصلوة والسلام فهو شريعة وملة ويفرق بينهما
 ان الشريعة مضاف الى الله والنبي والامة والملة لا تضاف الا الى النبي كما في الميسر والمفاتيح
 والمفردات وما قال الفضل التفتازاني انها تضاف الى الامة لم يوجد و الاعلام جمع العلم اما
 بالكسر كالبشرقة وكثرة على ارادة الحاصل بالمصدر او اسم الفاعل او المفعول واما بفتحين في
 الاصل بمعنى الجبل والطريق او الرؤية كما في المقائس او اللواء كما في الصحاح وههنا يكون محازا
 مرسلا او استعارة مصرحة اذ يشبه الشريعة بسلطان له اصحاب قتال لهم اللواء والرؤية ويفرق بينهما
 ان اللواء العلم الكبير وينصب عند السلطان ويدار معه ولا يكون الا واحدا والرؤية علم صغير
 لاصحاب القتال ويكون متعددا الا ان الاول ابيض والثاني اسود لانه ابين عند الغبار كما ذكره
 الامام السرخي فالسلطان الموصوف مكنية و اثبات الاعلام تخييل والرفع ترشيح وفيه تلميح الى
 قوله تعالى ليرفع الله الذين امنوا منكم والذين اتوا العلم درجات [الغراء] اي افضل الشرايع او العلوم
 او العلماء فانها مونث الاغراي الابيض والبياض افضل الالوان شرعا وكذا عند العرب وفيه تلميح
 الى ما رواه شيخ الاسلام في المبسوط ان احب الاديان الى الله تعالى السمحة الحنيفية وشريعتنا كذلك
 كما في الحديث ويجوز ان يفسر بالفاضلة على الغير [جاعلها] اي مصير الشريعة وهو كرافع صفة
 الله تعالى فان الامر المختص ولو نكرة يصلح ان يكون وصفا للمعرفة كما في التسديد للعلامة الصنعاني *

ولا يبعد ان يجعل رافع كمومن ثم يوصف بجاعل على انه يجوز وصف الوصف بالوصف على الصحيح كما في
المغني وان يجعل جاعلا بدلا من رافع موصفة او بدل ويبدل البدل من البدل كما في مواضع الكشف و
الكواشي وغيرهما فمنعه من الفاضل التفتازاني ليس كما ينبغي وما قيل ان جاعلا كرافع بدلا من الله اوصفة
له ولم يعطف هذه القرينة على الاولى لما بينهما من كمال الاتصال ففي كل منهما نظر اما الاول فلانه
يتم ان يكونا صفتين او بدلين او الاول صفة والثاني بدل او بالعكس وهذا لا يجوز لوجوب تقديم
الصفة عند اجتماعهما واما الثاني فلان كمال الاتصال المانع من العطف مخصوص لجمل التي لا ميل لها
من الاعراب كما تقرر ولا يخفى ما في اضافة الصفتين من الدلالة على تحقق الفعلين [شجرة] اي
كشجرة واحدة الشجرة وهو كل نبات له ساق وانما اختار الواحدة اشارة الى قوتها وعظمتها فان الارض
قد وهنت بكثرة الاشجار فضعفت اشجارها وحذف اداة التشبيه للمبالغة [اصلها] اي عروق هذه
الشجرة [ثابت] اي مستقر [في] اعماق [الارض] فلا يسرها الريح العاصفة [وفرعها] اي روس
اغصانها او اغصانها فان الاضافة للاستغراق [في السماء] اي ثابت في هذه المظلة فثمرتها طيبة باقية للبعد
عن العفونات وغصب الغاصبين فالمعني جعل الشريعة بحيث لا يميل عاقل الى ما لا يمكن من
الابطال وفيه اشارة الى ان للشريعة اصولا خافية وفرعا ظاهرة وهذا بالنسبة الى الاصول لا في نفس
الامر كما لا يخفى والى ان ما ذهب اليه الفلاسفة من عدم الخلق والالتيام باطل كما تبين وجهه
في الكلام ورمز الى النسب والحسب لامام الانام ابي حنيفة عليه الرحمة على الدوام فان اسم
اصله وابيه ثابت كما ان اصله وفرعه ثابت ولذا قل ما رجع عن الاحكام بخلاف غيره من الانام و
تلميح الى قوله تعالى ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء فلا يتخلو
عن تلويح الى ما هو سنة الخطبة من ايراد التشهد كما في الكشف دليله ما قال عليه السلام كل
خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء ولما ورد في الحديث برواية ابي موسى المدني ان كل
كلام لا يبدء فيه بالصلوة علي فهو اقطع محقوق من كل بركة قال [والصلوة] بالرفع بالابتداء على
المشهور ويجوز الجبر بالعطف على اللام اي بالصلوة [على رسوله] والابتداء بغير مانع عن الجمع
بينها وبين التسمية والحمد اذ الظاهر ان المراد من الاحاديث الواردة في هذا الباب ان كل امر
مشروع لم يذكر قبله هذه الامور الثلاثة فليس فيه بركة وخير كثير والصلوة اسم من التصلية و
كلاهما مستعملان بخلاف الصلوة بمعنى اداء الاركان فان مصدرها لم يستعمل كما ذكره الجوهري
وغيره والفهام مبدلة عن الواز ولم يكتب بها في غير القرآن كما قال ابن درستويه ومعناها الثناء الكامل
الا ان ذلك ليس في وضعنا فامرنا ان نكل ذلك اليه تعالى كما في شرح التاويلات و افضل
العبارات على ما قال المرزوقي اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وقيل هو التعظيم فالمعني اللهم
عظمه في الدنيا باعلاء ذكره وانفاذ شريعته وفي الآخرة بتضعيف اجره وتشجيعه في امته كما قال

ابن الاثير وفي المعني انه العطف لكن بالنسبة اليه تعالى الرحمة والى الملك الاستغفار والى
المومنين الدعاء والجمهور على انه في الدعاء حقيقة وفي غيره مجاز وفي الاكتفاء ايماء الى ان
ترك الاسلام الذي هو اسم التسليم اى جعل الله اياه سالما عن كل مكروه ليس بمكروه وقد رد على النوري
ما ظنه من الكراهة ولو اثر الحبيب على الرسول لكان اسلم من الاستدراك [محمد] اشهر اسمائه الشريفة
وهي الف عند بعضهم وقيل ثلثمائة وقيل مائة وقيل تسعة وتسعون وانما سمي به للإلهام بذلك
والمعني ذات كثيرة خصاله المحمودة او كثر الحمد له في الارض والسماء او كثر حمده تعالى [افضل
الرسل والانبياء*] صفة لانه مختص لم يوجد في غيره وليس بمضاف حقيقة فاضم كلمة من
لاشتمال المضاف اليه على خلاف الجنس فان المعني افضل من المجموع من حيث المجموع من
الملائكة وافضل الناس اجمعين بقريضة المقام على ان مقتضي الاضافة التفضيل على كل
فرد فرد فانه يومهم خلاف ما ذكر وكل نبي مفضل على كل فرد من الملائكة وان كانوا من
حيث المجموع افضل من كل نبي سوى نبينا صلعم كما قال علمائنا رحمهم الله تعالى والرسول
من بعثه الله لتبليغ الاحكام ملكا كان او آدميا وكذا النبي الا انه مختص بالانس على
الاشهر فتخصيصه لدفع توهم ان يراد بالرسل الملائكة ويجوز على بعد ان يختص الرسول منها
بالادمي وحينئذ يكون الصفة مضافة معرفة كما هو مذهب سيبويه وهما اما متباينان كما هو الظاهر من
كلامه فالرسول من جاء بشرع مبتدئ والنبي من لم يأت به وان امر بالابلاغ كما في شرح التاويلات
وهو الظاهر من قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي فيكون كل منهما في غيره
مجازا او مترادفان على ما هو العادة في الخطبة فكل منهما من بعث للتبليغ كما في الشفاء او
الرسول اخص قدم للسجع فيكون موافقا لما بعد وخصوصا بعد العام فالرسول من انزل عليه كتاب بخلاف
العبي فانه اعم كما في الكشف وغیره وفيه ان كثيرا من المرسلين بلا كتاب كلوط واسماعيل ويونس و
غيرهم فالاولى ان يقال النبي اخص فانه مأمور بالابلاغ بلا انزال كتاب والرسل بضمين والسكون
جمع رسول بفعل مبالغة مرسل مفعول بالفتح بمعنى ذي رسالة اسم من الارسال فهي ما يذهب
به المتحمل من الكلام والفعول هذا لم يأت الا نادرا والنبي من النبأ وهو خبر ذو فائدة عظيمة
يحصل به علم او غلبة ظن وحقه ان يتعرض عن الكذب فعيل بمعنى فاعل من المهموز كما قال المحققون
منهم سيبويه وهو الحق كما قال الزمخشري والرضي وغيرهما لا من النبوة اي الرفعة كما قيل وانما
جمع على الانبياء وان كان صحيح اللام يجمع على فعلاء كظرفاء لانه للوزم التخفيف صار مثل معتل اللام
كاصفياء وليس بمعنى مفعول كما قال الراغب وغيره لان باب جرحي ولانه لا ينبغي ان يجمع على النبيين
لاشترط عدم استواء المذكور والمؤنث فيه ولما علم ان الصلوة عليه كانه لم يوجد بلا ذكر الال حيث بين
صلعم كيفية الصلوة عليه بقوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما في شرح التاويلات قال [وعلى آله]

اي على امته من المؤمنين كما في هذا الشرح از الفقهاء العالمين فلا يقال الا على المقلدين
كما في المفردات والاول مختار المحققين في الاصل اسم جمع لذوي القربى الفه مبدلة عن الهمزة المبدلة عن
الهاء عند البصريين وعن الواو عند الكوفيين والاول هو الشق كما في صرف المفتاح والاولى ان يضاف
الى الظاهر كما يشعر به ما مر من الحديث ولانه قلما يضاف الى المضمرة كما قال ابن مالك وغيره ثم خص
منهم بالذكر مشرفين بفضيلة ما لا يوازي لبطلة عمل من صيبنه افضل الخلاق فقال [و] على [اصحابه]
اي الذين امنوا مع الصحبة ولو لبطلة كما قال عامة المحدثين وانما ادرى على ما ذهب اليه الاصوليون من
اشتراط ملازمة سنة اشهر فصاعدا ليشمل كل صاحب والفاعل يجمع على افعال كما صرح به سيبويه ومثل
بصاحب واصحاب وارتضاه الرمخشري والرضي فالقول بانه جمع صواب بالسكون او اسم جمع او بالكسر
منخفف صاحب انما نشأ من عدم تصفح الكتاب [نجوم الاقتداء والاهتداء *] اي كل واحد من الاصحاب
مثل جميع النجوم في صلاحية الاقتداء والاهتداء يعني كما انه يصح ان يعلم النجوم ثم يعلم بها الطريق
الحسي ويشرع فيه كذلك يصح ان يعلم باحكام يستنبطها كل احد منهم ثم يعمل بها فالنجم الكوكب
الطالع والاضافة للاستغراق المفيد لكمال المبالغة والاقتداء الاثنيان بمثل فعل الغير تكونه فعل الغير
ويجوز ان يراد به الجري على طريقهم في اخذ الحكم من الكتاب والسنة كما قال الامام السرخسي رح
والاهتداء وجدان ما يوصل الى المطلوب وفيه تلميح الى ما رواه رزين عن عمر بن الخطاب رض عن
النبي صلعم اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم ورد لما ذهب اليه الشافعي رح من ان قول
الاصحاب ليس بحجة وكون الخطاب للقوم الذين في عصرهم على ما قالوا في غاية البعد وايماء الى ان
الخبر مقدم على الاثر وفي تقديمه على القياس تردد والى الكل اشار الامام ما اتانا عن رسول الله صلعم
فعلى الرايس والعين وما اتانا عن اصحابه فناخذ تارة ونترك اخرى وما اتانا عن التابعين فهم رجال
ونحن رجال فانه من التابعين راي انس بن مالك كما قال الشيخ الجزري في اسماء الرجال القراء بل
من اكبرهم كما في كشف الكشاف في سورة النور ولا يضره ما في جامع الاصول ان ذلك مما لا يثبت فانه قال
آخر كلامه ان اصحابه اعلم بحاله من غيرهم فالرجوع الى ما نقلوه عنه اولى من غيرهم واعلم ان المذهب
ان لا نقل اصحابه والتابعين الا ابو حنيفة فان عيسى عم حين نزل من السماء حكم بمذهبه كما في
الفصول الستة * ولما فرغ من الخطبة التي في العرف طائفة من الفاظ مشتملة على البسملة والحمدلة
والصلوة شرع في الديباجة التي هي مشتملة على اسم المصنف وسبب التأليف وغيره على وجه يشعر
بالاهتمام التام فقال [و بعد] بالضم او الرفع مع التنوين والفتح على حذف المضاف اليه اي
واحضر بعد الخطبة ما سيأتي فالواو للاستيناف او لعطف الانشاء على مثله او على الخبر نحو قوله تعالى
و بشر الذين آمنوا الاية والظرف متعلق بالامر المستفاد من المقام المعلن بقوله [فان العبد] الغاء
للتعليل و ان للتحقيق كما في قولهم اعبد ربك فان العبادة حق اي لان عبد الله فاللام للعهد وهو في

الاصل صفة بمعنى المملوك ثم استعمل استعمال الاسماء على ما قال سيبويه وانما آثره على غيره
 لانه لا اسم للمومن اشرف منه فانه مبني عن كمال التذلل الذي هو المقصود وانما قلنا بالمذكور لان ما في
 المشهور من الضعف مما لا يخفي فان تقدير اما مشروط بان يكون ما بعد الفاء امرا او نهيا ناصبا لما قبلها او
 مفسرا له كما في الرضي واما توهم اما فام يعتبره احد من النحويين [المتوسل] اي المتقرب [الى الله]
 لا غير بقرينة المقام [باقوى الذريعة *] الذي هو الايمان ولا يخفي ما في هذا التخصيص من
 هضم النفس وفيه تلميح الى قوله تعالى فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى
 والذريعة الوسيلة فان الفعيلة تبي بمعنى الالة وهو ما يتقرب به الى شي من قرابة او ضيعة او غيرها ثم
 استعير لها يتوسل به الى الله من فعل الطاعات وترك المنكرات واللام للاستغراق لعدم العهد فلا
 حاجة الى جمعية المضاف اليه للاقوى او كونه اسما مطلقا على ان اقوي يجوز ان يكون للزيادة المطلقة و
 من قال بجواز كونه بمعنى القوي فقد عدل عن مذهب المحققين بلا ضرورة فانهم منعوه قياسا بلا تجرد
 عن كلمة من واللام والاضافة [عبيد الله] عطف بيان للعبد فيكون منصوبا ويجوز رفعه حملا على المحل
 بلا مضي الخبر ولا يخفي ما في ذكر العبد المكبر ثم العبيد المصغر من الترتي الى ما هو الكمال ولقبه [صدر
 الشريعة بن مسعود بن تاج الشريعة *] عمر بن صدر الشريعة عبيد الله بن محمود بن محمد المحمدي
 روح الله ارواحهم فالتاج بمعنى المزين على ان يكون مجازا مرسلا ويجوز تشبيه الشريعة بسلطان
 ذي قدر فهو مكنية واثبات التاج له تشبيها [سعد] بفتح السين وكسر العين من السعادة خلاف
 الشقاوة أو فتحها من السعد بمعنى اليمن كما في الصحاح ويجوز ضم السين وكسر العين من السعد
 بمعنى الاسعاد كما في الديوان وغيره وهو لغة هذيل ومنه قولهم مسعود وقيل اذا كان بمعنى الاسعاد
 فمصدره السعادة وهذا غير سديد لانه لازم ح على انهم اختلفوا في هذه اللغة فسيبويه وسائر المحققين
 انكروها واما قوله تعالى واما الذين سعدوا ففي الجنة الاية بضم السين فقد قالوا انها خارجة عن القياس
 والمسعود يجوز ان يكون مثلا جنه الله فهو مجنون كما قال البيهقي وغيره [جده *] اما بكسر الجيم بمعنى
 الاجتهاد او فتحها بمعنى الحظ او السعادة او اب الاب والمعنى انه كان اجتهاده في تأليف هذا الكتاب
 اوحظ منه او سعاده او ابوابه مسعودا او ذا سعادة ويمن اي ادام ذلك وانما خص ابو الاب اذ ابو الام
 سيذكره وانما اخر عن الباقيات لانها اولى بالمقام مع انه يستعمل الابهام الا ان فيه اظهارا في مقام اضمار
 المرام ولا يخفي ما فيه من احتمال الاسناد الحقيقي والمجازي والمكني والتشبيها [وانجح] اما بفتح
 الهمزة بمعنى صار ذا نجاح وظفر بالمط اوضحها من انجحت حاجته بمعنى قضيت [جده *] بالفتح او الكسر
 [يقول] ذلك العبد والجملة خبر ان [فل الف] من التأليف وهو جمع الاشياء المتناسبة الا ان التنظيم
 فوجه فان فيه يراعى مع المناسبة الجنسية فالاحسن نظم [جدي] ابو الام المسمى بالمحمود
 [مولائي] صفة لجدي كما بعده والمعنى سيدي او ناصري في الامور الدينية او مالكي بسبب تعليمه اياي

وفيه تلميح الى قول علي رض انا عبد من علمني حرفا ان شاء باع وان شاء اعتق و الى قول فافع احد القراء السبع انا عبد من قرأت عليه [العالم] من العلم الذي هو ادراك الشئ بـحقيقته كما قال الراغب [الرياني*] قيل سرياني الا انه قلما يوجد في كلامهم وقيل منسوب الى الريان كريان وقيل الى الرب الذي هو انشأ الشئ حالا فتالا الى حد التمام ولا يقال مطلقا الا عليه تعالى فالالف والنون فيه كما في الريان للمبالغة مثل المشددة في الاحمري وفي المعالم انه الفقيه وقيل الفقيه المعلم وقال ابن الاثير العالم الراسخ في العلم والدين وقيل العالم العامل للعلم فعلى هذا يكون ذكر العالم مع الرياني بملاحظة ما يتعارف انه قلما يفترق عنه في الذكر [والعامل] بعلم مأخوذ من الانبياء والمرسلين على ما سيأتي فمحسّر في صف جميعهم فان في الفتوحات ان كل عامل بأمر مشروع فان كان من نص عن نبينا وغيره من الانبياء عليهم السلام فهو محسّر في صفهم خلف نبينا وخلف كل نبي هو شرع له وان كانوا مائة الف ويرى نفسه في امكان على عددهم مع العلم بانه هو لا غيره وان كان من نص عن نبينا صلى الله عليه وسلم لا غير فهو خلفه لا غير وان كان من اجتهاد مجتهد فان اصاب ووافق الانبياء او نبيا واحدا فيشر خلف ذلك المجتهد وخلاف الموافق من النبي عليه الصلوة والسلام وان اخطأ وللمخطئين صف فيشر في ذلك الصف والعمل كل فعل يكون من الحيوان بقصد وهو اخص من الفعل لانه قد ينسب الى الجمادات [الصمداني*] اي منسوب الى الصمد اي المدعو المستعمل الذي يضمك اليه اي يقصد لقضاء الشوائب وفيه اشارة الى انه لا يقصد في مطالبه الا اليه تعالى ويؤيده الزياتان [برهان الشريعة] اي اؤكد ادلتها وهو الذي يقتضي صدقها ابدًا وانه من البرهنة وهي الحجة وقيل بيان الحجة كما في المفردات وهذا مشير الى ان نونه زائدة يويده ما في الاساس يقال ابرة فلان اي جاء بالبرهان وبرهن مولده لكن يخالفه الجوهري وابن الاعرابي حيث قال قد برهن عليه اي اقام الحجة والبرهان عند اهل الميزان قياس مركب من مقدمات يقينية تركيبا صحيحا ضرورية كانت او نظرية ولا يخفى ما في وصفه بنفس البرهان من المبالغة [و] برهان [الحق] وهو في الاصل الموافقة ويقال على اعتقاد يطابق نفس الامر وعلى الموجد بحسب ما يقتضيه الحكمة وعلى الموجد كذلك وهو الواجب لذاته اي الذي لا يقتصر في وجوده الى غيره كما في المفردات والمراد اما احد من الثلاثة والفائدة ما في ذكر الخاص بعد العام او الشريعة والغرض التاكيد ويؤيده [والدين*] اصله الطاعة ويقال بمعنى الشريعة ويضاف الى الشارع والنبي وآحاد الامة [وارث الانبياء والمرسلين*] اي الاخلاص منهم علم الدين هو ما هو المنشوخ بقرينة المقام واللام للاستغراق ويدخل فيهم المجتهدون تبعاً وفيه اشعار بان اساتذته عامرة مخلصين لوجهه تعالى كاساتذتهم كما هو شأن العلماء الماضين فانه ترك الاضافة اليهم وفائدة الاضافة التحق [محمود] اسمه وفيه ايماء الى ان الناس حمدوا له لكثرة فضائله الصورية والمعنوية فان الاسماء تنزل من السماء [بن صدر الشريعة] عبيد الله بن محمود بن محمد المحبري في الاصل صدر

اهل الشريعة من قولهم صدر القوم اجلهم و اكبرهم في الرتبة ويجوز ان يكون من صدر الانسان كانه لكثرة ممارسته العلوم الشرعية صار جزءاً شريفاً للشريعة ففيه مكنية وتخيل وان يكون المعنى شريعة صادرة فان الصدر اسم من الصدر بالتحرير وهو رجوع المسافر من مقصده [جراه الله] على تاليف هذا الكتاب [عني] اي عن قبلي [وعن سائر المسلمين] بالهمزة الاصلية بمعنى الباقي او بالمبداء عن الياء بمعنى الجميع والاول اشهر في الاستعمال واثبت من ائمة اللغة وظهر في الاشتقاق كما ذكره الغاضل التفتازاني لكن ذكر ابو علي ان كونه من السور بمعنى البقية يقتضي ان الباقي الاقل و السائر الاكثر ولذا ذهب الامام المنصور الجوالقي وغيره من النحويين الى الثاني كما مال اليه الجوهري فلا يرد انه متفرد فيه وهو ليس ممن يقبل منه ما تفرد به وانما اثر الاسلام على الايمان لانه انسب بالفقه لان الاسلام في اعمال الظاهرة اكثر استعمالاً من الايمان وانما احال الجزاء اليه تعالى اشارة الى ان اداء حقوق فرائد تاليفه مما لا يدخل تحت قدرة المسلمين [خير الجزاء] مصدر [لجل حفظي] ظرف الف بفتح الهمزة وكسرهما وسكون الجيم مصدر اجل شرا اي جزاه ثم استعمل في تعليل الجنايات ثم في كل تعليل * واعلم ان اول مراتب وصول النفس الى المعنى شعور فاذا حصل وقوف النفس على تمام ذلك المعنى فنصور فاذا بقي بحيث لو اراد استرجاعه بعد ذهابه يقال له حفظ [كتاب وقاية الرواية *] فيه تنازع والف و جنظي فالكتاب فعال سبني للمفعول او مصدر هو تصوير اللفظ بحروف هجائه وكما يسمى به الصحيحة يسمى المكتوب اي الملفوظ وان كان الشيء يراد ثم يلفظ ثم يكتب والاضافة لامية ويحتمل ان يكون بيانية والوقاية بالكسر والفتح لغة حفظ الشيء عما يضره والرواية النقل وعرفا ما ينقل من المسئلة الفرعية عن الفقيه سواء كان من السلف او الخلف وقد يختص بالسلف اذا قبل بالخلف والكل او وقاية الرواية بعد ان يجعل بمعنى المفعول او الفاعل على الأشهر علم جنس لانه كلي شامل لما تلفظ از ملك زيد او عمرو ومثلاً والباعث عليه من الضرورة ان لا يعهد في اللغة نقل المركب الى الجنس فاحفظه فانه نافع [في] بيان جميع [مسائل الهداية *] حال من العلم والمسائل بالهمزة الاصلية جمع المسئلة بالتخفيف وقد خفف لغة بالسؤال او المستؤل او مكان السؤال وعرفا قصية نظرية في الاغلب تتوقف على تصورات اطرافها وهي مبادئ التصورية وعلى مقدمات يتألف منها حجتها وهي مبادئ التصديقية وقد تكون ضرورية محتاجة الى تنبيه واما ما لا خفاء فيه فليس من المسئلة في شيء والمراد من القضية الكلية التي تشتمل بالقوة على احكام يتعلق بحزليات موضوعها والهداية اسم كتاب معروف في الاصل يتعدى الى الثاني بنفسه وبالحرف ففي الكرمانى يقال هداة الطريق وله واليه اذا ذهب الى المقصد واصله الى راس الطريق واعلم ان الطريق في ناحية كذا فالاولان لا يسندان بالحقيقة الا اليه تعالى [وهو] اي الوقاية او كتاب الوقاية حال اخرى وانما لم يورث لانه صار بعد النقل كما ذكره كاصول الفقه [كتاب لم تكتحل عين الزمان بتأنيده *] اي لم ترعين جميع الدهر ثانياً لهذا الكتاب يقال

ما اكتسحت معنى بك اي ما رأيت كما في الأساس فالباء للتعددية وقيل المعنى لم تتزين ازام تقر عينه
 والباء للامتنان او السببية وفيه انه عدل الى مجاز غير مشهور بلا ضرورة و الزمان يقع على جميع
 الدهر وعصه كما في النهاية وهو منها مجاز عن امته بلا حذف فانه مبتدل ويجوز ان يسبه بشخص
 ذي بصر فهو مكنية واثبات العين تشييل والاكتساح ترشح وعلى هذا الاضافة مجاز والاسناد في
 الصورتين حقيقة والاولى ان يقال (بالثاني والمعاني) فانه ليس مستعملا باعتبار الحال لاضافته الى
 الاول ولا باعتبار التصيير لعدم سماح ثاني واحد بل ثالث اثنين الى العاشر كما ذهب اليه سيبريه
 [في راجزة الفاظه] ظرف الماني والرجازة بالفتح مصدر وجز الكلام بالضم اي سقط طوله والمراد منه
 الحاصل بالمصدر ليستقيم المعنى عند اعماله في الطرف الاتي وانما اثر على الايجاز لبشير الى انه خال
 عن التكلف لكمال قدرة المراف واللفظ مصدر لفظ اللقمة من فيه ثم استعمل في الصوت المكيف
 بكيفية مختصرة وانما صرح به لفائدة الاستغراق فليس فيه مسازاة ولا اطناب ولا تطويل ولا حشو ثم اشار
 الى ثبوت المعاني بلا اخلال فقال [مع ضبط معانيه *] اي في وقت مصاحبته فان مع بالفتح ظرف بلا
 خلاف وسكونه لغة ظرف ورجازة وقيل حال من الالفاظ وفيه انه لا يلزم منه مصاحبة الضبط بعد حدوث
 الرجازة والضبط السلف مع الجزم ويبغي ان يكون من المبني للمفعول لموافقة الرجازة والمعنى القصد
 وعرفنا ما دل عليه اللفظ مما في الذهن عندنا وعند كثير من المحققين واعلم ان المقصود من هذا الكلام
 ان ذلك الكتاب موصوف بوصف يختص به وليس له مشارك فيه ولهذا اضاف الالفاظ والمعاني الى ضميره
 ولم يطلق وجه الشبه كما هو حقه ثم يقول ذلك العبد [اني لما وجدت] اي اصبحت ولما ظرف زمان عند الأكثر
 مركب من لم وما النافية عند بعض مستعمل استعمال حرف الشرط مضاف الى الجملة الاولى معمول
 الثانية [قصورهم] بكسر الهاء وفتح الميم جمع همة بكسر الهاء او فتحها في اللغة القصد الى وجود الشيء او عدمه
 ولو خيسا رنى العرف والاستعمال القصد الى حيازة المراتب العلية والقصور مصدر قصرت عن الشيء عجزت
 عنه ولم ابلغه [بعض المحصلين] اي أكثر المریدين لان يجمعوا الفقه فاللام للبعهد والتحصيل في اللغة الجمع
 وفي العرف جمع العلم مطلقا والابعد عن الاختلافات في تنابع الاضافات ان يقال قصور الهمم لبعض المحصلين
 [عن حفظه] اي كتاب الوقاية او الوقاية [اتخذت منه] جواب لما بلا فاء ولما قرن بها كما في بعض النسخ والتاء
 فيه اصلية او مبذلة عن الهمزة على ما توهمه السجوري [هذا] اشار به الى المتخذ الذي سمي [المختصر]
 او الى ماني الذهن حقيقة على ما في امالي ابن الحاجب او مجازا كما هو المشهور او وضعه بلا اشارة ثم بعد الفراغ
 اشار اليه كما اشار السجوري في شرح اللباب وانما سمي به دون المتخذ لان الاختصار لغة حذف طول الكلام وعرفنا
 تقليل المباني مع ابقاء المعاني از حذف عرض الكلام كما في الاشارات وهو المراد دون الاول بقريئة ما بعده مع وعاية
 كمال الادب مع الاستاذ لانه اشار به الى ان الوقاية المجازة بحيث لا يتصور التصرف في عبارته وانما يتصور ايراد
 بعض مسائله الضروري [مشتملا على ما لا بد منه] حال من المختصر مقارنة او مقدرة اي حال كونه

لا يخلو عما يحتاج اليه الناس من مسائل مذكورة في الاصل فلا بأس بخلوه عما يحتاج اليه من علم الغرائب
وزلة القاري وغيره مما لم يكن فيه وامد الفراق ومنه خبر لا والضمير لما وفي بعض النسخ لا مندوحة اي
لا سعة ولا غنى لا مر في الدين عنه [فمن احب] اراد [استحضار] اي استحضار جميع [مسایل الهداية
فعليه بحفظ] اي فليلزم حفظ [الرواية *] فعلى اسم فعل وان كان في الاصل حرف جر فاعله ضمير الغائب و
الاكثر كونه ضمير المخاطب ويكون مفعوله منصوبا ويكثر زيادة الباء فيه لتقوية العمل كما قال الرضي وفيه
ان الباء صلة وليست بزيادة فان المعني اي متمسك به كما في شرح المعني فعلى له معنيان واللام للعهد
لا بدل من المضاف اليه اي وقاية الرواية ويجوز حذف جزء العلم عند الامن من الالباس كما يجوز دخول اللام
عليه عند كونه مصدرا او صفة [ومن اعجله الوقت] اي حملة على العجلة وهي تحري الشي قبل آوانه
والوقت اخص من الزمان اذ هو الزمان المفروض لا مركبا في المفردات والاسناد اليه مجاز ويجوز تشبيهه
بمكلف بفعل قبل آوانه فهو مكني واثبات الاعمال تضييل [فليصرف الى حفظ هذا المختصر] المذكور وانما
آثار الاظهار لزيادة التقرير واسم الاشارة المتميزة اكمل تمييزا لكمال العناية به [عنان العناية *] هي القصد
والعنان ما وصل بلجام الفرس وهي مكنية لتشبيه العناية بها واثبات العنان تضييل والصرف
ترشيح والحاصل ان من ضاق وقته ولا تفي زمانه بحفظ اوقاية فليحفظ المختصر [انه] اي لانه
تعالى فان للتعليل والمعلل به جواب الامر المحذوف وهو ليستحضر ويجوز ان يكون لجعل غير
السائل كالمسائل او لظهار كمال العناية او وفور نشاط المتكلم بالكلام كقوله تعالى انهم مغرقون وربنا
اننا آمننا ونشهد انك لرسول الله ويجوز ان يكون الضمير للمختصر او للمصنف مع لطف
الايهام [ولي الهداية *] هو من يتولى امر احد والهداية اما بمعناها اللغوي اي انه تعالى متولى
لان يجعل الموصل بمجرد حفظ المختصر عالما بالفروع اذ هو حار على خلاصة محيط بزيده فصار
معنيا عن الرواية بل عن الهداية وغيرها اجمعني ذلك الكتاب المشهور اي انه تعالى متولى لان يجعله
بحفظه ضابطا لمسائل الهداية وقس عليه ضمير المختصر والمصنف وما احسن فعله حيث ختم الديباجة
على الهداية ثم شرع في بيان طهارة هي شرط صلوة تقدم عند الفقيه على غيرها من العبادات فقال

[* كتاب الطهارة *]

في الاصل بالسكون لانه غير مركب حرك بالكسر للاتقاء او بالفتح لانه نقل حركة الهمزة اليه ويجوز الضم على
الجذف علم جنس لطائفة من الالفاظ دالة على مسائل مخصوصة من جنس واحد تحتها في الغالب اما بابواب
دالة على الانواع منها وفصول على الاصناف واما غيرها وقد يستعمل كل من الابواب والفصول مكان الاخر
وقد يكفي بالفصول كما في هذا الكتاب والنبل علم جنس والطهارة بالضم اسم لما يطهر به من الماء وبالفتح
مصدر يطهر بحركات الهاء والفتح افصح التنزه عن الادناس الحسية كالانجاس وفي الحكمية مجاز بينه
وبين الحقيقة جمع الشريعة واللام للعهد وما قيل انها للجنس او الاستغراق ففيه انه مقدم على

الاستغراق وهو على الجنس كما تقرر في الأصول والأضافة محازر المعني كتاب احكام الطهارة فان قلت الموضوع فعل المكلف فينبغي ان يعنون بكتاب التطهير قلت مشايخنا قله احترزوا عما هو الغالب على الفلاسفة على انه لا يبعد ان يتضمن الطهارة التطهير وكثيرا ما يتضمن اللزوم المتعدي والغاية التنبيه على ان الطهارة لا يتوقف على النية ثم بدأ برضوء لانه اكثر احتياجا فقال [فرض الرضوء] الغرض لغة التقدير وشرعا ما ثبت بدليل قطعي يدم تاركة اوقاعه مطلقا بلا عذر الا ان القطعي يقال على ما يقطع الاحتمال اصلا كحكم ثبت بمحكم الكتاب ومتواتر السنة ويسمى بالفرض القطعي ويقال له الواجب وعلى ما يقطع الاحتمال الناسي عن دليل مثل تعدد الرضوع كماتت بالظاهر والنص والمشهور ويسمى بالظني وهو ضربان ما هو لازم في زعم المجتهدين كمقدار المسح ويسمى بالفرض الظني وما هو دون الفرض وفوق السنة كالغائبة ويسمى بالواجب وقيل الفرض حكم ثبت بدليل لا شبهة فيه وفيه انه لا يشتمل بعضا من الظني ويدخل بعض من المندوب والمباح على رأى الا ترى الى قوله تعالى وافعلوا الخير واكلوا واشربوا وانما اضاف الفرض اضافة عهدية ليشمل القطعي والظني بخلاف الشئ الفرض فانه الاول من القطعي لا غير فالمراد ما لا بد منه للوضوء وهو في اللغة اسم من التوضوء وبالفتح ماره وقد عده سيبويه من المصادر وفي الشريعة نظافة منصوصة واللام للاستغراق فيشمل الرضوء الفرض والادب كما بعد النوم والغيبة وانشاد اشعر والقهقهة وغيرها كما في قاضيهان [غسل الوجه] اي اجراء الماء على بشرة وجه المتوضي وفيه رمز الى انه لو بل الوجه بلا اسالة الماء لم يجز كما لو بل سائر الاعضاء المغسولة وعن ابي يوسف انه جائز وهذا على ظاهرة عند الجلالى وقال الفقيه ابو جعفر انه جائز في الصيف لكن في الشتاء يشترط الاسالة كما في النظم وقال خلف بن ايوب ان سال الماء قطرة او قطرتين بلا تدارك فقد جاز والا فلا كما في الذخيرة لا يقال فعلى هذا لو اصابه المطر مثلا مع الجريان ينبغي ان لا يكون مجزيا وقد اتفقوا انه اجزاء لانا نقول الغسل والاجزاء اعم من الحقيقي والحكمي على انه قد دفعه على ما ياتي من التعليل والى انه لو ادهن ثم امر عليه الماء جاز وان كان الدسومة مانعة عن قوله كما في الخزانة والى انه لو استنعان بغيره في اعمال الرضوء اجزاء وان كان الادب ان لا يستعين كما في المحيط والى ان الوجه لو انجم بحيث لم يصبه الماء لم يجز كما في منية الفقهاء وهذا كله لان مفهوم المخالفة كمفهوم الموافقة معتبر في الرواية بلا خلاف كما ذكره المصنف في النكاح لكن في اجازة الزاهدي انه غير معتبر والحق انه معتبر الا انه اكثرى لا كلي كما في حدود النهاية وغيرها وانما حمل الغسل على الفرض وحقه العكس لانه يبحث في الفن عن افعال المكلفين لما امرانهم احترزوا عما هو داب الفلاسفة والغسل بالضم اسم للماء والفعل وقال بعضهم انه بالفتح مصدر غسل وبالضم اسم من اغتسل والسين فيه ساكنة ويجوز ضمها للوجه من المواجهة كالبرج من التبرج وهو لغة وشرعا [من الشعر] بفتحتين والسكون اي شعر ثبت بهن النزعيتين مسمى بالاناصية فاللام للعهد فلا يرد انه صدق على جانب الققاء ولا يلزم ان يغسل موضع الصلعة وهو الاصح كما في الخلاصة

وفي البداية بد اشعار بوجوب اجراء الماء من فوق كما في الزاهدي واغله اراد الوجوب الاستحسانى لان الزاهدي نفسه ذكر في القنية انه سنة وقد تقرر ان لا وجوب في الوضوء [الى الاذن] بضميتين وسكون الذال فلو ترك غسل ما بينه وبين اللحية لم يجوز عن ابي يوسف رح انه سقط بالالتساء والفتوى على الاول كما في السراجية [واسفل الذن] بفتحتين مجتمع اللحين والمراد حدثه عند البعض واقصى ما يبدل للمواجهة عند الاكثرين فاسفله في الوجهين غير داخل في الوجه فلا يغسل كما في حاشية الهداية لشيوخ الاسلام عصام الدين وظاهرة ان داخل العين ليس من الوجه فلا يغسل وعن بعضهم انها لو غمضت شديدا لم يجوز قيل لو رمصت ذات رمد وجب اتصال الماء تحته كما في الذخيرة وان الشفة داخل فيه منها مقدار ما ظهر عند الانضمام الطبيعى لا غير على الصحيح كما في الخلاصة واعلم ان تحديد الوجه على تحديد العقار فلا يجب ذكر الحد الرابع ولا يدخل الحد في المحدود كما هو مذهب ابي حنيفة ومحمد رح على انه جاز ان يقدر الى شمتي الاذن فقله من الشعر خبر مبتدأ محذوف هو ضمير الوجه لامتعلق بالغسل والا فغسل [و] غسل [يديه] اي يدي ذي الوجه فلو غسل الى الرسغ او لم يلزمه الاعادة ثانياً والاصح عند الحلواني انها يلزم لانه كان سنة فلا ينوب عن الغرض وهذا مشكل لان التطهير الذي هو المقصود قد حصل فلا معنى للاعادة كما في الذخيرة [و] غسل [رجليه] اي ذي الوجه وفي الكلام اشعار بانه لا يغسل اثنان من جانب من اليد والرجل نعم اذا بطش ومشى بهما فيغسلان كالاصبع الزائدة والتأليل كما في الزاهدي وهما من رؤس الاصابع الى الابط واصل الفخذ كما في المغرب وقال القرشي في تشريحه ان اليد مشتركة بينه وبين رؤس الاصابع الى الرسغ اشتراكاً لفظياً وفى المحيط انها يقع على الزراعين مع المرفقين فالاولى زراعيه وقدميه [مع مرفقيه] بكسر الميم وفتح الفاء والعكس لغة موصل العضد بالساعد كما في المغرب [و] مع [كعبيه] اي المرتفعين من العظم عند ملتقي الساق والقدم فلكل رجل كعب واحد كما قال اهل التشريح الا انه لم يعتد به اذا العملة في تفسير الالفاظ قول اهل العربية وهم قالوا ان لكل قدم كعبين كما في حاشية الهداية وذكر في مبسوط شيخ الاسلام ان الكعب عظم مرتفع في مقدم الرجل عندهما فلا يغسلان والعظام الناتيان عند ابي يوسف رحمه الله فيغسلان واعلم انه قال المطرزي قريح وارجلكم بالجر والنصب وظاهر الاية متروكة بالاجماع والسنة المتواترة ويؤيده ما في شرح البخاري لابن حجر البداية لابن الجزري انه قد تواتر الاخبار في غسل الرجل [ومسح ربع راسه] من موضع الاكليل والربع بضم الراء والباء وسكونها جزء من اربعة اجزاء من الناصية والقذال والفودين والمسح لغة امرار شي بشي كما في المقاييس وكذا في الشريعة الا ان الامرار شامل للكمي كما ان الشي للمبتل وغير اليد فانه لو سقط خزقة مبتلة على الراس او الخف او اصابه المطر او ادخل في اناء لاجزاء من المسح كما لو جعل التراب في كفه فاصابه ذراعيه كما في المتداولات فما قال المصنف ان المسح اصابة اليد المبتلة فلا يخلو عن شي

كافي التلويح انه المس بباطن الكف فان قلت ظاهر ما ذكره يقضي ان يجزي عنه اصابة الرأس شي
 غير مبتل قلت نعم الا ان الظاهر ان المعنى مسح بشي مبتل من ماء مأخوذ للمسح بقريته ما ياتي في
 مسح الاذن فلا يمسح ببطل باق في الالة بعد مسح عضو او غسله وفيه خلاف ولا بلل مأخوذ من عضو
 كما في الزاهدي وكلامه مشير الى انه لو مسح على الوقاية لم يجز وان وصل البتة الى الشعر كما قال بعضهم
 وفي النظم انها ان وصلت فقد جاز عند العامة والى ان التبية لم يشترط فيه والى ان اي موضع منه يمسح
 فقد جاز الا ان من السنة البدائية من مقدم الرأس كما في الخلاصة وعن الاثمة الثلاثة انه يمسح ثلث
 رأسه كما في النظم وذكر في التحفة ان مقدار اربع اصابع لو مسح جاز وهو ظاهر الرواية ولعل
 المراد اصغر اصابع اليد كما في السراجية [و] مسح [كل ما يستر البشرة] اي بشرة الوجه من ظاهر الجدل فان
 باطنه الادمة [من] جميع اجزاء [اللحية] فان المفرد المعروف اذا وقع مضافا اليه لكل فهو لاستغراق اجزائه
 واللحية بالكسر شعر نبت على الذقن او عليه وعلى الخدين معا على الخلاف كما في الاشارات فيمسح
 على ما في الذقن لا غير على ما روي عن محمد رح او ما على الخدين لا غير على ما روي عن ابي حنيفة
 رح وبه اخذ ابو اليسر كما في الصلوة المسعودي والاول اولى من حيث انها على الثاني مجاز وما عليه
 وعلى الخدين على ما روي عن الاثمة الثلاثة وهو احسن الاقوال كما في المحيط وعليه الفتوى كما في الظهيرية
 وفي حاشية الهداية انه لا يفرض غسلها ولا مسحها ويحتمل ان يكون المعنى مسح ربع الكل كما في الكافي
 مع قرب المعطوف عليه وفي الزاهدي الصحيح امرار الماء على ظاهرها وعن ابي حنيفة رح ان مسحها
 منه وكلامه مشير الى ان البشرة تغتسل اذا كانت مرئية والى ان الاصل غسل البشرة ولذا لم يكنف بذكر
 اللحية والى ان الشارب والحاجب يغسلان بلا اوصول الماء الى ما تحتها وفي اللالي يوصل الى ما
 تحت الشارب كما في الشرائع والى ان يغسل العارضين على الاول وما على الذقن على الثاني والى انه
 يغسل المسترسل منه وقد قالوا انه لم يغسل عنده [وسنته] هي لغة العادة وشرعية مشتركة بين
 ما صدر عن النبي صلعم من قول او فعل او تقرير وبين ما واطب عليه النبي بلامر وجوب وهي نوعان منه هدى
 ويقال لها السنة المؤكدة كالاذان والاقامة والسنن المروية والمضمضة والاستنشاق على رأى وحكمه
 كالواجب المطالبة في الدنيا الا ان تاركه يعاقب وتاركها يعاتب وضمن الزوائد كاذان المنفرد والمواكب
 والافعال المعهودة في الصلوة ومن خارجها وتاركها غير معاتب والاضافة لادنى ملايسة فان الكل غير
 مختص [البدائية] الصواب الهمزة كما في المغرب [بالتسمية] اي تقليم بسم الله الرحمن الرحيم ومختار
 المشايخ بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام الا ان الاول افضل وان جمع بينهما فحسن لورود
 الاثار فيهما كما في الكشف وعن الزهري يتعوز ثم يبسم كما في الزاهدي وهو ادب في ظاهر الرواية لكن
 الصحيح ما ذكر كما في الظهيرية واما الاستنجاء والبسملة قبله او بعده فسيجي في آخر الكتاب [و] البدائية [يغسل
 يديه الى رصغيه] بضمين والسكون موصل الكف الى الساعد والغاية داخله قباسا على المرافق وانما تعيد

الباء للاشعار بكمال المقارنة بينه وبين التسمية [ثلاثاً] بالف مكتوبة من الغسلات او المرات [للمستيقظ]
بفتح القاف و ان اشتهر كسرهما لموافقة الحديث ولان هذا التصريح بعد الكناية لا يخلو عن شيء وظاهره
انه سنة في حق من انتبه من النوم لا غير ويحتمل ان يكون اتفاقاً كما في المستصفى از للاقتداء
بمحمد في الاصل فباخذ الاناء الصغير بشماله ويصب على يمينه ثلاثاً ثم يعكس ويدخل في الكبير
اليسرى بلا كف والاستعمال الماء كما في الظهيرية لكن في الخزنة لم يستعمل بادخال الجنب يده للاعتراف
ولو كانت اليد نجسة امر غيره بالصب فان لم يوجد اعترف بالمنديل وغسل اليد وان لم يوجد رفع الماء بفيه
وان لم يمكنه تيمم كما في شرح الفاضل عبد الرحمن البنياني [واسننه] [السواك] اي الاستياك كما في المقاييس وغيره
فلا حذف والمراد امرار المسواك طولاً على ظاهر عرض السن الايمن الاعلى ثم اسفل ثم الايسر كذلك ثم على
وجه اللسان بعد ما يجعل ابهام اليمنى وخنصره تحت المسواك والبراقى فوقه ولا يقبض القبضة عليه فانه
يورث البراسير ولا يستاك بطرفي المسواك ولا يمس لانه يورث العمى واذا استيك يغسل والا فالشيطان
يستاك به ولا يوضع عرضايل ينصب والا فخطر الجنون وموضع سواكه صلى الله عليه وسلم من اذنه موضع القلم
من اذن الكاتب واسوكة اصحابه خلف اذانهم كما قال الحكيم الترمذي وكان بعضهم يضع في طي عمامته
ولم يختص بالبرء كما قيل بل سنة علاحة على ما في ظاهر الرواية كما في صلاة المسعودي لكن في المشرع
انه يستحب وهو الاصح كما في الاختيار وفي حاشية الهداية انه يستحب في جميع الاوقات ويتأكد استحبابه
عند قضا الترومي فيسن او يستحب عند كل صلاة كما عند غيره ويؤيده ما في الصحيحين انه قال صلى الله
عليه وسلم لو لانا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلاة وقد صح من غير طريق للحاكم ركعتان
بسواك افضل من سبعين ركعة بلا سواك رواه الحميدي باسناد كل رجال ثقة فيسنك حالة المضمضة
كما في النهاية واصله من الزيتون فان منه سواك الانبياء كما في البنيانيع او من خشب الخوخ او
التوت او اصل الشوك كما في صلاة المسعودي وذكر في المحيط ينبغي ان يكون من شجر مر في
غلظ الخنصر وطول الشبر وفيه دلالة على انه يجوز ان يكون اقصر من الشبر كما صرح به في كتب
الشافعي رح وقال الحكيم الترمذي لا يزداد على الشبر والا فالشيطان ركب عليه وفي الكلام اشارة الى استواء
الرجل والمرأة فيه الا انهم قالوا ان العلك في حقها قائم مقامه في حقه والى ان الابهام والمسبحة لا يقومان
مقامه كما ذهب اليه الامام ابو منصور لكنهم قالوا بالقيام عند الفقدان [وغسل فمه] ثلاث مرات [جمياه]
اي بثلاث غرفات جمع ماء بالهمزة المبدلة عن الهاء وقد يقصر وقد يستعمل على الاصل [كانفه] اي
مثل غسل انفه ثلاثاً جمياه ولعله بيان السنة والاجاز ان يمضمض ببعض كفه ثم يستنشق بالباقي كما في الظهيرية
وان يمضمض بكف ثلثاً ولوقيل بالاضافة الاستغراقية لافاد المبالغة المسنونة بان يغرغر وقيل يكثر الماء
حتى يبلع الغم ويستنشق وقيل يجذب حتى يصعد والاطلاق دال على ان الغسلين لم يقيد باليد اليمنى
او اليسرى وقد قال شيخ الاسلام ان كليهما باليسرى وقيل الاول باليمنى والثاني باليسرى والاكتفاء مشعر بان

لا يدخل أصبعه في فمه وانفذه كما قال بعضهم والاولى ان يدخل كما قال الزدني الكلى في المحيط
واعلم ان الزاهد في ذكر انهما سنتان موكلتان تاركهما آثم ولو كان الماء كافيا للوضوء مرة معهما وثلاثا
بدونهما لتوضاء مرة معهما [وتخليل اللحية] اي ادخال الاصابع في خلال ما على الذقن من اسفل يكون ظهور الكف
الى عنقه بعد تثليث غسل الوجه كما في العمان وهو سنة عندنا كما في النظم لكن في المصنوعات انه
سنة عند ابي يوسف رح واما عندنا فما مستحب وفي الاختيار انه جائز عندنا [و] تخليل [الاصابع] اي
ادخال الاصابع فيما بين الاصابع بان يشبك اصابع احدى من اليدين في الاخرى ويدخل خنصر اليسرى
مبتداء من خنصر رجله اليمنى الى اليسرى كما في حاشية الهداية ووقته عند غسلهما كما في شرح الجامع للقاضي
ويستحب ان يشلل من اسفل ولذا قضى الامام الهمام صلوة عشرين سنة بالتخليل من فوق [وتثليث الغسل]
اي تصبير غسل الوجه واليد والرجل مرة ثلثا بان يغسل مرتين احرين غير الغرض فالثانية والثالثة سنة كما
في الزاهد في قيل ان الثانية سنة والثالثة اكل السنة وقيل الثالثة سنة والثانية دونهما في الغضيلة كما
في الاختيار وعن ابي بكر الاسكاف ان الثلث فرض كما في المنية ويكره الزيادة على الثلث كما في الزيادة وفي النظم
لوزاد على الثلث ونوى وضوء آخر جاز والافان غسل للوسوسة فهو آثم وفي المحيط لو توضاء مرة لغرة الماء
او البرد او الحاجة لا ياتم والافانم وقيل ان اعتنا ديكرة والافان [ومسح كل الرأس] اي اجزائه [مرة] اي في جزء
واحد من اجزاء الزمان للاحتراز عما روي عنه انه اذا غسل ثلاثا ثلاثا فقد مسح ثلاثا واذا غسل مرة مرة
فمسح مرة كما في النظم وعنه انه يمسح ثلاثا لكل ماء جديد وقال شيخ الاسلام انه بدعة وكيفية ان يبل
اليدين ثم يضع الاصابع سوى الابهام والمسبحة من كل يد على مقدم رأسه ويجافي كفيه ويمد هما الى قفاه ثم
يضع كفيه فقط ويمسح على فؤديه كما قال عامة المشايخ وعنه وعن محمد رح انه يبدأ من اعلى رأسه فيمد
الى مقدم جبهته ثم الى قفاه وذكر الامام الصغار انه يبدأ بمقدم الرأس ويجرهما الى مؤخرة ثم يعيد هما
الى مقدمه ولا تكون الاعادة استعمال المستعمل لان اليد ما دام على العضو لا يصير الماء مستعملا كذا
في المحيط وفي الكافي انه يضع اصابع يديه على مقدم رأسه وكفيه على فؤديه فيمد هما الى قفاه [و] مسح
[الاذنين] اي باطنهما بباطن السبابتين وظاهرهما بباطن الابهامين والاكتفاء مشير الى ان ادخال
الاصبع في الصماخ ليس بسنة والمشهور انه ادب [بما] اي جاء مأخوذاً لمسح الرأس فلا يورخ ماء جديد
كما في المحيط لكن في الخلاصة ان اخذه فحسن فضعف ما في الاصل انه يمسح داخلهما مع الوجه
وخارجهما مع الرأس [والنية] بالتشديد وقد يخفف لغة العزم وشرعا القصص الى الفعل له تعالى وخذ
واريد ههنا قصص جواز الصلوة له تعالى واشير به الى جوازها عندنا بوضوء غير منوي لكن في الامهات انها
لم تجز به وفي المحيط قال الكرخي انه اذا لم ينو فقد اخطأ واساء وقال اكثر المتقدمين انه لا يثاب بهذا
الوضوء ومحلها قبل سائر السنن كما في التحفة فلا يسن عندنا قبيل غسل الوجه كما يفرض عند الشافعي
رح وانما اخرجت لرعاية التناسب فان في خزانة الفقه ومختصر القدوري والاختيار وغيرها انها كالسنن

بعدها مستحبة [والترتيب] أي غسل كل من هذه الاعضاء في زمان يليق به فيبدأ باليد إلى الرسغ ثم بالقدم ثم بالأنف ثم بالوجه ثم باليد إلى المرافق ثم بالرأس والاذن ثم بالرجل كما في المحيط [والولاء] بالكسر لغة المتابعة وشرعا متابعة فعل لفعل بحيث لا يجب العضو الأول عند اعتدال الهواء فلو جفف الوجه أو اليد بالمدد قبل غسل الرجل لم يترك الولاء بخلاف ما في التذفة والاختيار والمصنف من أن لا يشتغل بين الأفعال بغيرها فإنه على هذا الوجه لو جفف أترك ولذا منع عنه المشايخ كما في الزاهدي [ومستحبة] مصدر فيكون موافقا لما قبل ويحتمل أن يكون صفة والاستحباب كالندب والتطوع والنقل ما فعل النبي ءم مرة وتركه أخرى فيكون دون السنن الزوائد لاشتراط المواظبة وإنما سمي بها لاختيار الشارع إياه على المباح ودعايه إليه وكونه غير واجب وزيادته على غيره الكل في مقدمة الزمخشري وقد يطلق على كون الفعل مطلوباً بالجزم أو بغير الجزم فيشمل الفرض والسنة والندب وعلى كونه غير الجزم فيشمل الآخرين فقط [التيامن] في الأصل أخذ جانب اليمين كما قال المطرزي والمراد ههنا غسل اليد اليمنى أولاً وكذا الرجل وأما الخدان والاذنان فدفعيان وإنما خص لأنه عام في لبس الثوب والخف ودخول المسجد والمواكب والاحتفال وتقليم الأظفار وقص الشارب ومشط الشعر وفتح الباب وحلق الرأس والخروج من الخلاء والأكل والشرب وغيرها مما ذكر في كتب أصحابنا متفرقا [ومسح الرقبة] والعنق بظاهر كفيه كما في النظم المبطل بالماء الجديد كما في العنقية وليس في أصله رواية عن المتقدمين فقال بعض المشايخ أنه أدب وهو الصحيح كما في الخلاصة وعند الأكثرين سنة كما في المحيط وليس بمسنة ولا أدب كما في قاضينان وفي الاكتفاء أشعار بان مسح الحلقوم ليس بأدب وفي النهاية أنه بدعة ولما فرغ من كيفية الوضوء شرع فيما ينأيه فقال [وناقضه] أي مخرج الوضوء عما هو المطلوب منه وإن كان أصله فك تأليف الجسم [ما خرج] أي الخارج بنفسه أو بالأخراج من حيث هو خارج فلا حاجة إلى حذف الخروج وهو الانتقال من الباطن إلى الظاهر [من] أحد [السبيلين] أي القبل والدبر سواء كان معتادا أو غير معتاد كالردة والريح الخارجتين منهما وفي غير المعتاد اختلاف المشايخ كذا قاله المص والتفصيل أن الخارج إما من الدبر أو القبل أما الأول فهو ناقض معتادا كان أو غير معتاد عينا أو ريحا حيوانا أو جمادا وأما الثاني فالمعتاد منه حدث بالإجماع وأما غير المعتاد فليس يحدث عند العامة وعن محمد رح أنه حدث وإليه ذهب بعض المشايخ كما في الزاهدي وعليه الفتوى كما في العتابة فلا تساهل في التعميم كما قيل لكن فيه أنه لو اطر في أحليله دهنا ثم عاد لم ينقض وضوءه بخلاف ما لو احتقن كما في قاضينان وفيه أشعار بأنه إذا ظهر شئ من البول أو الغائط على رأس السبيلين ينتقض بلا خلاف فإنه خارج [أو] ما خرج بنفسه أو بالأخراج [من غيره] أي غير ذلك السبيلين فأجرى الضمير مجرى اسم الإشارة [إن كان]

الخارج من الغير [نجساً] بالفتح عند الفقيه عمن النجاسة وعند اللغوي مصدر نجس لونه فهو نجس بالكسر فهما وأما قولهم شيع نجس بالفتح فهو وصف بالمصدر كما في الكشاف والاماس وعن محمد رح انه لو خرج الريح من الجائفة لم ينقض كما في التمرثاشي [سأل] ذلك النجس بان لا ينفصل كما في العمان ويؤيده ما في المقياس ان تركيبه يدل على جريان امتداد [الى ما يطهر] من التطهير او التطهري موضع ينظف في الوضوء او الغسل واحتراز بقوله نجسا عن نحو الدمع والبلن والعرق وينبغي ان يمتثني منه عرق الشمارقانه نجس فيكون ناقضا على ما يأتي وبقوله سأل عما لم يتجاوز عن موضعه كما اذا نشف الدم ثم خرج ثم نشف ثانيا ثم رثم وهو يسال لو تركه لا يميل في غالب الظن او غرض شياً او خلل أصنائه او ادخل اصبعه في انفه فرأي اثر الدم على شيع منها او امتشعر فخرج الدم العلق من انفه او غرز شوكة او ابرة فظهر الدم وصار اكبر من رأس الجرح بلا ميلان فان شياً منها غير ناقض للوضوء كذا في المحيط وأما اذا تجاوز ولو بالاخراج لكان ناقضا كما في الخلاصة والكافي وهو الصحيح من الرواية واشبه بالصواب كما في بحر المحيط وما قيل في الكلام اشارة الى انه لو اخرج لم ينقض ففاسد لانه لزم منه ان لو اخرج الريح او الغايط او غيرها من السبيلين لكان غير ناقض وبقوله الى ما يطهر عما اذا غرز شيع في جانب العين فسأل منه الى جانب آخر او نزل الدم الى الانف فشد ما لان منه حتى لا ينزل منه او تورم رأس الجرح فظهر به قبح او فسوه ولم يتجاوز الورم فانه لا ينقض وعن الحسن ان ماء النفطة غير ناقض قال الحلواني فيه توسعة لمن به جرب او جدري او ميل كذا في الزمخشري ولو شد بالرباط فابتل فان نفذ البلل الى الخارج نقض كما في شرح الطحاوي وكذا لو خرج من منابت الاسنان دم رقيق احمر كما في المحيط واعلم ان ما ذكره ينقض بما اذا تقاطر دم كثير مثلاً من ورم او ماصلب من الانف او من العين فانه ناقض ولو لم يسلم الى ما يطهر لعدم تحقق الامتداد بالنسبة الى ما يطهر فلا يتعلق الجواز بقوله سأل كما ظن ولا بقوله خرج لتضمنه السيلان ولا استدراك قوله سأل فحق العبارة ناقضه خروج النجس ثم لما كان بعض انواع النواقض الخارجية من غيره مما فيه تفصيل خص بالذكر فقال [و] ناقضه [القيح] كما اشيع وزنا مصدر رقاء ما اكل يقيح اذا القاه [دماً] مقعول به له وان كان معروفاً باللام فان اعماله مجوز عند الخليل وسيمويه كما ذكر الرضي وجعله حالاً من القيح بمعنى الاسم خلاف الاصل للاحتياج الى حذف الخروج على ما زعم والميل الى المجاز والتكلف في عامل الحال بلا ضرورة [رقيقاً] اي مثلاً [ان احمر به البزاق] لعاب الفم بان غلب الدم عليه سواء كان نازلاً من الرأس او صاعداً من المعدة ملاء الفم ولا وهذا عنده واما عند محمد رح فان كان صاعداً ملاء الفم ينقض والا فلا وقول أبي يوسف رح مضطرب كما في المحيط [لا] اي غير ناقض هذا القيح [ان اصفر] البزاق [به] بان غلب على الدم وانما ذكره مع الاستعناء عنه بما قبله اشعاراً بأنه لو تساوى انتقض كما قال الجمهور ولم ينقض في رواية الاصل كما في حاشية

الهداية والاول هو الاستحسان وقال الميداني اني امره بالعادة الرضوء احتياطاً وهو باق على
 الرضوء الاول كما في المحيط [و] ناقضه [القبح غيره] اي غير الدم الرقيق سواء كان ماء او طعاماً
 او دماً منجمداً او سوداء مختلقة [ان ملا] غيره [الغم] بان يعجزه عن الامساك وقيل
 عن الكلام وقيل من تغطية الغم كما في الزاهدي وقيل ان يعلم الناظر ان فيه شيئاً وقيل بغرض الي
 رأى صاحبه والاول هو الصحيح هذا اذا قاء مرة فان قاء مراراً لم يذكر في ظاهر الرواية وفي
 النوادر انه يجمع محمد رح ان اتحد الغثيان وابو يوسف رح المجلس وابو علي دقاق مطلقاً كما في
 المحيط والاول اصح كما في المضمرة وعن الحسن ان تناول طعاماً او ماء ثم قاء من ساعة لم ينقض لانه
 ظاهر كما في الزاهدي وفي المنية اذا قاء دودة كبيرة لم ينقض [لا] اي غير ناقض القبح
 [بلغماً] وانما نفى مع انه علم من قوله نجسا انه غير ناقض [اصلاً] سواء كان صاعداً او نازلاً
 ملاء الغم او لا لانه ناقض عند ابي يوسف رح واليه ذهب الطحاوي حتى قال يكره ان يوحل
 البلغم بطرف الثوب فيصلى معه ومنهم من اسقط الخلاف فحمل قولهما على النازل وقوله على
 الصاعد ومنهم من اثبته في الصاعد وهو الصحيح كما في المحيط وهذا اذا قاء متحداً فان قاء
 مختلفين دماً وطعاماً او بلغماً ملاء الغم فالعبرة للغالب ولو استويا اعتبر كل على حدة كما في الزاهدي
 ثم لما ذكر ان بعض الخارج من غيره ناقض وبعضه لا وقد بين حكم الاول دون الثاني بينه
 فقال [وما ليس] من ذلك الخارج [بحدث] ناقض لقلته اشار به الى ان الحدث قد يطلق على
 الناقض وان كان في الاصل عندهم النجاسة الحكمية [ليس بنجس] بالفتح ولم يستحسن الكسر
 وان كان هو الرواية بمعنى غير طاهر لانه يلزم منه انه ليس بنجس بالفتح لاستلزام نفى العام نفى
 الخاص وهذا عند الشيخين واما عند محمد رح فهو نجس والاول هو الصحيح كما في المضمرة
 والبراد ما ليس بحدث اصلاً بقرينة زيادة الباء فلا يرد الخارج من المحدث واصحاب الاعذار لان
 انتفاء الانتقاض مختص بوقت خاص [و] ناقضه [نوم متكئ] متجانس المقعد عن الارض ام لا
 [الى مالوازيل لسقط] ذلك المتكئ وهذه الكلية عند الطحاوي وفي رواية عن ابي حنيفة
 رح وعنه انه في الصحيح انه لا ينقضه اذا استقر مقعده على الارض والنوم استرخاء
 اعصاب الدماغ برطوبة البخار الصاعد اليه والاتكاء اعم من الاستناد والاعتماد بالظهر
 على شيء ومتعد بعلين دون الى فاجري مجراه ولم يضمن الميل والا لانتقض بمجرد الميل الى
 ذلك والا لم ينتقض بنوم المتكئ على ذلك بلاميل اليه ولا يخفى ما فيه من ان التضمين
 يتوقف على السماع وفي الكلام اشارة الى ان نعاس المتكئ غير ناقض فان نعاس المضطجع
 كذلك على ما قال السلوائي وقال ابو علي الدقاق وابو علي الرازي ان كان لا يفهم عامة ما
 يقال جوله كان ناقضاً وان كان يسهر عن حرف او حرفين فلا كما في الزاهدي والى ان نوم الواضع

راسه على ركبتيه لم ينقض كما قال بعضهم والى انه لو نام قاعدا فسقط الا انه انبه قبل ان يصل
 الى الارض او عند الاصابة بلا فصل لم ينقض كما روي عن الشيخين رحمه الله وعليه الفتوى كافي الخلاصة
 والى ان نوم القاعد الراضع اليته على عقبية وقد صار شبه المكب على الوجه واضعا بطنه على
 فخذه غير ناقض عند محمد رحمه الله لانه يشترط الاتكاء على الغير خلافا لابي يوسف رحمه الله في التعميم
 والى ان نوم القاعد المتمائل الزائل المقعد غير ناقض كما في ظاهر المذهب وكذا نوم المتورك
 كما في الزاهدي والى ان نوم القائم والراكع والساجد مصلبا غير ناقض كذا في المحيط ولانقضاء زمن
 الانبياء عليهم السلام لا يحتاج في هذا الكتاب الى ان يقال ان نومهم غير ناقض [و] ناقضه [الاعغاء]
 ضعف القوي لغلبة الداء فيدخل فيه الغشي بالضم والسكون تعطل القوي المحركة والحساسة
 لضعف القلب من الجوع او الوجع او غيره وكذا السكر فانه حالة حاجزة لنور العقل وحده عند
 بعض المشايخ ان لا يعرف الرجل من المرأة وهو اختبار صدر الشهيد والصحيح ما نقل عن الامام
 الحلواني ان يدخل في بعض مشيه تحرك كما في المضمرات [والجنون] صاحبه مغلوب العقل
 بخلاف الاعغاء فانه مغلوبه والاطلاق دال على ان القليل من كل منهما ناقض لانه فوق النوم
 مضطجعا كما في الزاهدي فالاعتناء به عنهما اولى [وتفهقه بالغ] سواء كان ياقظا او نائما عامدا
 او ناسيا مغتسلا او غيره وقال بعض المشايخ انها من النائم والناسي والمغتسل غير ناقضة كذا
 في المحيط فلا يجب قيد اليقظان لاجراجه النائم والقهقهة الضحك وهو ان يقول قد قد كما ذكره
 الجمهور وظاهره مشعر بالتراخي الا ان اكثرهم انها ما يكون مسموعا له ولغيره وهو ما يكون
 مسموعا له فقط فعلى هذا انه غير ناقض وقال بعضهم ان الصوت المسموع ناقض وان قل كذا
 في المحيط و اشار الى ان التنبسم وهو ان يبدد فيه اسنانه بلا صوت غير ناقض والى انها من
 الصبي غير ناقضة كما قال الجمهور كذا في حاشية الهداية ولم يذكر البالغة لانه من الاجكام
 المشتركة [في صلوة] صفة اي قهقهة بالغ واقعة في صلوة مكتوبة او نافلة في المصر او غيره ولو
 راكبا كما قالوا واما عنده ففي النافلة في المصر لم ينقض لانه ليس في الصلوة باحترازها عما
 وقع في مثل ذلك وفي ركوع وسجود للتلاوة [مطلقة] اي حقيقة او غير مقيدة فخرج بها
 صلاة الجنائز لا سجدة التلاوة كما ظن [والمباشرة الفاحشة] في الشريعة تماس احد الفرجين
 منهما الاخر متجردين مع الانتشار بلا التقاء الختانيين من المسرط والمصفى ومنهم من لم يشترط
 مس الفرجين بل التجرد والانتشار كما في الحقائق وينتقض طهارتها وان لم ينتشر آتته ولا يكون
 المباشرة بين الرجلين والمرأتين عند الاكثرين كما في المنية وهذا عند الشيخين واما عند محمد
 رحمه الله فغير ناقضة وهو حسن كما في النظم وغيره وهو القياس والاول الاستحسان كما في المحيط
 وهو الصحيح كما في التحفة وعن اصحابنا انها غير ناقضة بلا ظهور شيى وهو الصحيح كما في الحقائق

وفي الاكتفاء اشعار بان وطى البهيمه والميته غير ناقض للوضوء بلا انزال فانه لم يلزم الا غسل الذكر كما في صوم النظم والمباشرة في اللغة من باشر الرجل المرأة اذا اقضى بشرته الى بشرتها فهو بمعنى الملامسة ولذا قال شرف الائمة المكي الملامسة الفاحشة فهي ما قبح من الاقوال و الافعال [لا] اي غير ناقض [مس] [المرأة] بشرة الرجل او بالعكس سواء كانت محرما او لا بشهوة او لا و سواء كان اللمس يدا او غيرها و المس ادراك بظاهر البشرة باللمس و المرأة مونث المرء اي الرجل وهي اسم المبالغة كهو [و الذكر] اي لامس الرجل ذكره او ذكر غيره سواء كان صغيرا او كبيرا حيا او ميتا ولو بباطن الكف والاولى بالذكر الفرج فان مس الفرج ناقض عند الشافعي رح على انه يعوهم ان ينقض مس غيره و في النظم ان مس المرأة و الذكر مكروه و المتبادر من اضافة النقض الى المذكورات انه ليس سببا لوجوب الوضوء كما قيل بل هو ارادة الصلوة على ما قال الجمهور كذا في النهاية * [فرض الغسل] بضميتين و السكون اسم من الغسل بالفتح كما في الصياح والمقاييس او من الاغتسال وهو غسل تمام الجسد كما في المغرب وكان الاغتسال مطاوع للغسل وان لم يستعمل الا في اغسال كل البدن كما في حاشية الهداية لكن ذكر البيهقي والراغب وغيره ان الاغتسال غسل كل البدن على ان يكون الحكم بالمطوعة مقصور بالسمع فان الافتعال لم يوضع للمطوعة كما ذكره الرضي [غسل فمه وانفه] بالتخصيص فانهما غير داخلين في البدن مع المبالغة في نظائهما فان المبالغة فيهما سنة وقيل واجبة على غير الصائم كما في المنية وفيه اشعار بأنه لو شرب الماء على وجه السنة لم يكن كافية وبأنه لا يشترط الصب كما قال بعضهم وذكر الناطفي انه شرط وهو الاحوط كما في الخلاصة ولو كان سنه مجزوا فبقي فيه طعام او كان في انفه درن رطب لم يمنع بخلاف اليابس كما في الزاهدي و لكونه بصدر فرض مطلق الغسل لم يذكر تحليل اللحية الواجبة في الجنابة [و] غسل ظاهر [كل البدن] اي جميع اجزائه فلا يغسل العين ولو مكتحلة بالكحل النجس كما في حاشية الهداية وما تحت اظافر الصرام والصباغ والعجان والطيان يمنع وقيل لا يمنع ولا يحرك الخاتم الضيق على ما روي عن الائمة الثلث رح كما في قاضيخان ويحرك القرط وان لم يكن في الاذن لا يكلف في الايصال ويدخل الاصبع في الصرة والماء في القلفة وان ترك جاز وفي النوادر لا يجوز كما في الزاهدي وفي الغسل اشعار بان التسييل فرض كما قال ابو حنيفة ومحمد رح وعن ابي يوسف رح ان اصابه بلا اسالة اجزؤه كما في شرح الطحاوي وفي الاكتفاء اشارة الى ان ذلك ليس بشرط الا في رواية عن ابي يوسف رح كما في الزاهدي ولعل الرأس والعنق واليد والرجل بالتبعية داخله في الحكم وان كانت خارجة لغة فان البدن من المنكب الى الالية كما في المغرب والمقاييس

وغيرهما واليد اشير من عهد رج في عدة المحيط والدخيرة [وسنته ان يغسل يديه]
الى الرمغ ثلثا [وفرجه] اي ثم فرجه بان يغض الماء بيده اليمنى عليه فيغسله باليسرى حتى
ينقيه والفرج قبل الرجل والمرأة وقد يطلق على الدبر ايضا كما قال المطرزي [ديزيل] عن كل
موضع من بدنه [النجاسة] اي نجاسة حقيقية اكانت والجملة اما معطوفة على الفعلية فيسن الازالة
بعد الفرج كما هو ظاهر الرواية والكافي او معتضة فلا يسن بل يفرض كما في الجلابي واليه اشار
القاضي في شرح الجامع حيث قال يسن فيه تقديم الوضوء فيغسل يديه ثم يغسل فرجه ثم يتوضأ
على نحو ما قلنا ذكر الجلابي ان ازالة النجاسة فرض [ثم] ان [يتوضأ] اي ينم سائر اعمال الوضوء من
المستحبات والسنن والقراي كما مرفي نوي الغسل ويسمي ويمسح على الصحيح كما هو ظاهر الرواية
وعنه انه لم يمسح كما في المحيط وفيه رمز الى ان نية الغسل سنة كما في الجلابي [الا] غسل
[رجليه] الواقعين في المستنقع لما سيأتي وفيه اشعار بانه لو لم يكن في المستنقع كما اذا كان على
لوح او حجر يقدم الغسل وقيل يقدم مطلقا والاول اصح كما في الزاهدي ولعل وجهه ان الاحتراز
عن الخلاف في الماء المستعمل وانكان الماء ليس بمستعمل فلا حاجة الى الغسل ثانيا [ثم يغض]
اي يصب [الماء] اي من الماء المعهود في الشرع الموضوء والغسل وهو ثمانية ارطال وقيل عشرة و
رطلان للوضوء والال اصح والتقدير ليس بلازم حتى جاز النقصان والزيادة بلا اسراف كما في
المضمرات وذكر في الجواهر ان الاسراف في الماء الجاري جائز لانه غير مضيع [على بدنه ثلثا]
فيبدأ بمنكبه الايمن ثلثا ثم باليسر ثم الرأس وسائر الجسد كذلك وقيل بالايمن ثم الرأس
ثم اليسر وقيل بالرأس والاول اصح كما في الزاهدي وعن ابي حنيفة رج انه يغسل الفرج
برطل والوجه واليد برطل كالرجل والرأس وسائر الجسد بخمسة ارطال كما في شرح الطحاوي
واعلم ان نقل البلل من عضو الى عضو عند ازوال الماء يجوز في الغسل لا في الوضوء ويجوز
نقله من عضو اليه في كليهما كما في النجاة [ثم يغسل رجليه] في مكان آخر ظاهر [لا في] المكان
[المستنقع] بافتح اي المجتمع للماء المستعمل وفيما ذكر اشعار بانه لو انغمس في الماء الجاري
جاز عن الغسل لكنه ترك السنة فلو مكث فيه ساعة فاسبغ الوضوء والغسل لا أكمل السنة كما في
الزاهدي [ويكفي لذات] اي لامرأة ذات الشعر [الصفيرة] اي المنسوج فهي في الاصل فعيل
بمعنى مفعول والتاء للمبالغة او النقل الى الزوايب [ان يبتل اصلها] اي بلغ الماء اصول شعرها
وعنه انه لا يكفي كما في المحيط فيغسل ظاهرة المستزسل وهو الصحيح كما في الزاهدي والاول المختار
كما في الخلاصة وفيه رمز الى انه لا يكفي لذي الصفيرة فمنقصها وقيل يكفي وفي البقالي الصحيح
انه يجب غسلها وكذا لا يكفي لذاتها اذا نقضت كما في الزاهدي والى انه لا يكفي لذي اللحية
لعدم الخرج كما في الدخيرة واعلم انه اذا اضرها غسل الرأس تركه وقيل تمسح ولا تمنع نفسها

عن زوجها كما في المنية [وموجبه] بالكسري شرطه وقيل سببه وقال الجمهور ان سببه ارادة الصلوة
الا ان الغسل مستحب عقيب الجنابة والا فربما يعفن البدن فتأذى به الملائكة كما في الشفاء [انزال
مني] اي خروجه عن القبل كما في البيهقي وانما اثره على الخروج تبركا بعبادته صلى الله عليه وسلم
كمحمد رح في المبسوط والمني بكسر النون مشددا وقد يسكن مخففا هو ماء خلق منه حيوان كما في
المفردات والمجمل وغيرهما وفي النظم ان الحبل لا يكون الا من المائين فما في الصحاح والنهاية
انه ماء الرجل فليس للتقييد كقولهم انه ماء ابض ينكسر منه الذكر فليس مختصا بالرجال
واليه ذهب المحققون من الحكماء والانزال مشير الى ان امرأة لو احتلمت بلا خروج المني الى الفرج
الخارج لم يجب الغسل وهذا ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في الراهي [ذي دفق] اي سيلان
بسرعة كما في المفردات وليس مختصا بماء الرجل كما ظن قال الله تعالى خلق من ماء دافق يخرج من
بين الصلب والترائب [و] ذي [شهوة] اي لذة وان كانت في الاصل ميل النفس الى ما تريده
والتوصيف مجاز والوصفان متلازمان لزيادة التوضيح فاذا حمل شيئا او ضرب على ظهره فخرج
بلا شهوة لم يغسل عند العامة خلافا لعيسى بن ابان فان عنده يغتسل بخروجه على كل حال
كما في المحيط [عند الانفصال] عن الظهر او التبرية ظرف الشهوة فلر جامع فيما دون الفرج او
استمنى بكفه ار نظر الى امرأة بشهوة او احتلم فانفصل عن مكانه في هذه الصور فاخذ احليله حتى
سكنت شهوته ثم خرج المني او اغتسل بعد الرطي بلا نوم وبول ثم امنى ليجب الغسل وهذا
عندهما خلافا لابي يوسف رح كما في الزاهدي وغيره ولخلف (بن ايوب) وبه ناخذ كما في
النوازل وذكر في النظم انه لم يجب عند محمد وزفر رح خلافا للشيخين ولو بال او نام او مشى
ثم اغتسل ثم خرج ببقية المني لم يجب اتفاقا [وغيبة] تمام [حشفة] من رأس الذكر الى المقطع
وهو غير داخل في مفهومها والغيبة بالفتح مصدر غاب عن العين اذ استتر [في قبل او دبر]
باربع ضمات وسكونين والقبل خلاف الدبر للذكر والانثى ولعل المراد مقدار الحشفة حتى
لو قطعت وغاب اقل من مقدارها لم يجب الغسل والكلام مشير الى انه لو غاب فيه اقل منها
لم يجب كما في التجنيس لكن في الخزانة ان نفس الايلاج في الدبر موجب وفي اللالي اذ
غير موجب خلافا لهما والى انها من النخعي لو غابت وجب كما في قاضخان والى انها لو لغت
بثوب او غيره لم يجب كما في الجلابي والى انها لو غابت في السرة مثلا لم يجب الا ترى انها لا
تصير نفساء بخروج البول منها صرح به في الخلاصة [على الفاعل] الواطى ظرف موجبه فلا ضرورة
الى الحذف [والمفعول] الموطوء وفي الكلام اشعار باشتراط التكليف فلو كانا او احدهما غير مكلف
كالصغير والمجنون لم يجب كما في الجلابي وكذا المراهق والمراهقة والكافر اذا اسلم كما في المحيط
ولا يرد واطي البهيمة لان حكمه يأتي واعلم ان الشرط الحقيقي هو الانزال وغيبة الحشفة تقوم

مقامه لثقله فموجب الغسل موجب الرضوء [روية المستيقظ] ولو صبيا وفيه خلاف والاحتياط
 في الرجوب وكذا حكم الصبية اذا بلغت بالحيض كما في المحيط [المني] اي شيئا يتيقن انه مني
 سواء كان يتذكر الاحتلام او لا وكان الفقيه ابو جعفر يقول هذا عند ابي حنيفة ومحمد رح تعالى
 واما عند ابي يوسف رح تعالى فلا غسل عليه اذا لم يتذكر الاحتلام كذا في شرح الطحاوي [او
 المني] اي شيئا يشك فيه انه مني او مذي تذكر الاحتلام او لا وهذا عندهما وكذا عند ابي
 يوسف رح اذا تذكر الاحتلام واما اذا لم يتذكر فلا غسل وفي العيون وغيره انه واجب عنده
 فلعل عنه روايتين كما في السقايق واما قلنا بلام العهد والمذي المشكوك لنا لانوجب الغسل
 بالمذي اصلا بل بالمني لانه قد يرق باطالة الزمان فالمراد ما يكون صورته صورة المذي المشكوك
 لاحقيقته كما في الخلاصة وغيرها وفي الكلام اشعار بانه لو يتيقن بالمذي لم يجب تذكر الاحتلام
 ام لا وهذا عندهم على ما في المصنف عن المختلقات لكن في المحيط وغيره انه واجب حينئذ
 وبان لا دخل لانتشار الالة قبل النوم وفي النوادر عن محمد رح انها لو انتشرت قبله بلا تذكر
 الاحتلام لم يجب الغسل الا اذا تيقن انه مني وقال السلواني انه مما لا بد من حفظه كما في
 المحيط والزاهدي وغيرهما فعلى ما قررنا لا قصور فيه بل في القائل به والرؤية الابصار والعمي
 عذر غير واجب التعرض وكونها بمعنى العلم مع حذف احد المفعولين غير مجوز عند الجمهور
 وتدخل في المستيقظ المستيقظة تبعا فانها كالرجل على ما ذكرنا واحترز بقوله روية المستيقظ
 المذي عن روية المغيث والصاحي المذي بعد الاغماء والسكر فانه غير موجب لكن رويتها
 المني موجبة كما في الخلاصة وبقوله المنبي والمذي عن الرودي فانه غير موجب عندهم
 وان تذكر الاحتلام كما في السقايق والمذي والرودي بالتسكين وقيل بالتشديد فالاول
 ما يشرح عند الملاعبة والثاني بعد البول كما في الصحاح وذكر في النظم وغيره انه لو جامع
 ثم بال فاعتسل ثم خرج منه شيء لزج فهو ردي [وانقطاع البيض] على انقطاع العادة او
 الثلثة الى التسعة وقد بقي من آخر الرقت مقدار يتمكن على الاغتسال والتحريم لان بدون
 ذلك لم يعتبر الانقطاع وهذا في حق المسلمة واما في الكتابية فالمعتبر نفس الانقطاع كما
 في انقطاع العشرة في حق الكل كما في مبسوط شيخ الاسلام وفيه اشارة الى انه لو انقطع دم
 المبتدأة دون العشرة فوق الثلثة وجب الغسل ولم يجب ثانيا عند العشرة كما قال بعض
 المشايخ وادجبه بعضهم وتوقف آخرون كما في المنية والى ان الشرط والسبب كما ذكرنا
 نفس الانقطاع وفي شهيد الكرماني انه نفس الحيض الا ان الغسل غير مفيد فتأخر الى الانقطاع
 [وانقطاع النفاس] كالحيض فيما فصلنا رقيه اشعار بان لو دارت ولم ترد ما لم يجب الغسل
 كما قال ابو يوسف رح وبه اخذ بعض المشايخ لكن وجب عند ابي حنيفة رح وبه اخذ

اكثرهم ووجب الرضوء اتفاقا كما في المحيط [لا] اي غير موجب له [وطى بهيمة] بالهمزة
 اي جماعها وان كان في الاصل الدوس بالقدم والبهيمة ما لا نطق له كما في المفردات [بلا انزال]
 اي بغير خروج المني فالباء عامل في الانزال على الاصح ولا للتبرية بمعنى غير كما ذكره السيرافي
 والمينة كالبهيمة الا انه لم يذكر لظهورها [وسن] اي دروم عليه بلا عتاب فيكون من سنن
 الزوائد ويحتمل ان يكون من المستحبات ليوافق ما يأتي في الجمعة وقد صرح به في الجلابي لكنه
 يخالف المحيط [للجمعة] اي ليوم الجمعة كما هو الظاهر ويحتمل لصلواتها كما قال ابو يوسف رح
 لأنها افضل الصلوة وهو الصحيح كما في الكافي وعنه انه لهما جميعا كما في شرح الطحاوي والاول
 قول الحسن ورواية عن الصحابين فانها افضل الايام وفيه اشعار بانه لو اغتسل بعد الصلوة
 لعمل بسنة وفيه اختلاف بين الحسن وابو يوسف رح كما في التحفة وغيرها لكن في جمعة المحيط
 وقاضيخان انه لم يعتبر بالاجماع وفي الزاهدي والجلابي عن اصحابنا انه لو اغتسل يوم الخميس
 اول ليلة الجمعة يعمل بها لانه حصل دفع الرايحة المقصود منه [والعيد] اي لهذين اليومين
 وفيه اختلاف الحسن وابو يوسف رح كما في التحفة وسيأتي تمامه في فصله [والاحرام] اي
 للاحرام عند ارادته [و] يزوم [عرفة] هكذا اطلق في المحيط واكثر الكتب لكن في المشرع
 انه سنة بعرفات واليه اشار في المضمرات واعلم انه يستحب غسل الصبي والمجنون اذا بلغ بغير
 الاحتلام وفاق كما في التحفة وكذا غسل الحجامة وليلة البراءة والقدر وعرفة والكافر اذا اسلم واما
 الجنب فواجب كما في خزائن الفقه ثم شرع في الماء وهو على نوعين مطلق غير محتاج الى قيد كماء
 البحار ومقيد محتاج الى قيد كماء الثمار والاول يزيل النجاستين والثاني النجاسة الحقيقية كما قال
 الفقيه وغيره انه لا يزيل الحقيقية عن البدن والاول هو الصحيح واما ماء اختلط مائع به فان غلب
 فمطلق والا مقيد كما في شرح الطحاوي وهذا مجمل ما فصل بقوله [ويتروأ] بالضمه اي
 يطهر اعضاء الرضوء [بماء السماء] اي بماء نزل من هذه المظلة والسحاب سواء كان في الهواء
 او ساكنا على وجه الارض او جاريا فلا يتروأ بالثلج الا اذا تقاطر وعن الصحابين انه يتروأ
 به والاول هو الصحيح كما في الظهيرية [و] ماء [الارض] اي ماء يكون في اعماق الارض كماء
 الابار او على وجهها جاريا كالانهار او ساكنا كالحياض فلم يصح ما قال بعض اصحابنا انه لا يتروأ
 بالماء الراكد ولو كان اكثر من عشرين عشرا كما في المحيط وانما خص التروضي مع انه مزيل لمطلق
 الحدث وكذا البحث اكثر الاحتياج وملاحظة المقام ولا يخفى ان الكل نازل من السماء فلو اكتفى
 به لكفى [وان تغير] اي حال كونه تغير ذلك المائين لونا وريحا وطعما [بالمكث] بحركات
 الميم الالفية كما ذكره ابن مالك وفيه اشارة الى انه لو ظن التغيير بالنجاسة لم يتروأ به كما في
 المحيط وفيه اشعار بانه لا باس بظن التغيير بالمكث الا انه خلاف اشعار المتن [او اختلط به]

بالطبع او غيره [طاهر] سواء كان من جنس الارض او لا وسواء قصد به النظافة او لا كالزاج والتمر
 والصابون وورق الشجر [الا اذا اخرج] اي يتوضأ بذلك الماء المخلوط بهذا الطاهر في جميع
 الاوقات الا وقت اخراج الطاهر الماء [عن طبع] جنس [الماء] اي من صفته الاصلية التي هي الرقة
 فلا يتوضأ بماء السيل او غيره اذا كان ثخيناً وفيه اشعار بانه اعتبر الغلبة من حيث الاجزاء كما
 قال ابو يوسف رح وفي رواية عن محمد رح وروى عن ابي يوسف رح واشهر قول محمد
 رح ان المعتبر هو اللون والاول هو الصحيح لتقدم الجزء على الوصف في الاعتبار كما في حاشية
 الهداية لكن في الزاهدي وغيره ان الطاهر ان خالف الماء لونا كاللبن والعصير والخل وماء
 الزعفران فالعبرة لغلبة الماء وان توافقاً لونا وتفاوتاً طعماً كماء البطيخ والثمار والابتدة فالعبرة
 لغلبة الطعم وان توافقاً لونا وطعماً كماء الكرم فلغلبة الاجزاء فالاعتبار اولاً للون ثم الطعم ثم الاجزاء
 [او] اذا [غيره طبخاً] او غير طبع الطاهر الماء للاكل او الشرب او التدوي او غيره [وهو] اي والحال
 ان ذلك الطاهر [مما لا يقصد به النظافة] نحو المرق وماء الباقي المطبوخ وفيه اشارة الى
 ان الغلبة مانعة فيما طبع من هذا الجنس سواء كانت بالاجزاء او اللون والى انه لو طبع الاس
 او السدر او الاشنان في الماء وتغير لونه توضع به اذا كان رقيقاً كما في المحيط ودلالة المفهوم ليست
 قطعية كما مر والكلام مشعر بانه لو غير الاوصاف الثلاثة بلا اخراج وتغير مذكورين كان ظهور
 ومافي الهداية من ذكر احد الاوصاف ليس للتقييم كما في الزاهدي واليه اشير في المصمرات
 فلا مخالفة بين كلامي المتن والهداية كما ظن [وان اختلط به] اي بذلك الماء [النجس]
 بالفتح [فان كان] الماء [جارياً] في عرف الناس وقيل هو ما يستعمل شيئاً وان قل وقيل ما يذهب
 بتبته وقيل ما لم ينقطع جريه بعرض يده كما ذكره الزاهدي وعن ابي يوسف بالاغتراف والاصح
 هو الاول كما في التحفة ويدخل في الجاري ماء الثلج اذا جرى على طريق فيه نجاسات تفقت
 واختلطت بحيث لا يرى لونها ولا اثرها كما في الخلاصة وكذا ماء المطر حين يمطر حتى
 لو اصاب الثوب بعد ما وقع على سطح فيه عذرات لم ينجس الا اذا غير وكذا ماء الحمام حتى
 لو ادخل فيه يده وعليها قدر لم ينجس قيل هذا على ظاهرة للضرورة وقال عامة المشايخ انه
 اذا دخل الماء من الانبوب والاغتراف متدارك لم ينجس وعليه الفتوى كذا في المحيط وتفسير
 الاغتراف المدارك ان لا يسكن وجه الماء فيما بين الغرتين كما في الزاهدي [او] كان وجه
 الماء [عشراً] بالسكون والثاني لحدف التميز الذراع كما في شرب الكرمانى او لثانيته
 كما في المغرب [في عشر] اي مضروباً فيه فيكون درره اربعين ذراعاً وهذا اكثر الاقوال وبه
 نأخذ كما في النوازل وعليه الفتوى وقيل خمسة عشر وقيل اثني عشر في اثني عشر وقيل
 ثمان في ثمان ومثله عن محمد رح كذا في شرح الطحاري ومثله عن ابي يوسف رح وقيل

سبعاً في سبع كما في الزاهدي ومثله عن محمد بن روح كما في النظم وهذا في المربع وأما في المدور فيستمر
 إن يكون دوره ثمانية وأربعين ذراعاً وقيل أربعاً وأربعين فالأول أحوط كما في الكبرى وقيل ستة
 وثلاثين وهو الصحيح المبرهن عند الحساب كما في الظهيرية وفي الأولين تحقق الحوض المربع
 داخل المدور وفي الثالث ما يساويه واختلف في الذراع ففي المحيط الأصح ذراع كل مكان وزمان
 وفي قاضيخان الصحيح ذراع المساحة وهي سبع قبضات وأصبع قائمة في كل مرة كما في الرواجي
 أو في المرة السابعة كما في الكرمانى أو أصبع موضوعة في كل مرة كما في سير المضمورات وفي النهاية
 الصحيح ذراع الكرباس وهي سبع قبضات كل قبضة أربع أصابع وهو المختار كما في الكبرى ولو كان وجه
 الماء ثمانية في ثمان بذراع زماناً ثمانية قبضات وثلاث أصابع لكان عشراً في عشر على هذا القول والاطلاق
 مسعر بانه لو اتصل في الأرض ذراع أو في الحوض طحلب أو كان فيه قطع خشب أو جمد يتحرك بتحريك
 الماء جاز فيه الوضوء كما في الزاهدي [لا ينحسر] أي لا ينكسر [أرضه] أي أرض الماء الذي يكون
 عشراً في عشر بالإضافة للعهد بالغرفة أي برفع الماء بالكفين والجملة صفة عشراً في عشر وهذا
 قول بعض المشايخ في تقدير العمق وعليه الفتوى كما في الخلاصة وقيل أربع أصابع مفتوحة وقيل
 ما يبلغ الكعب وقيل شبر وقيل ذراع وقيل ذراعان وقيل مفروض إلى الناظر كما في حاشية الهداية
 والعشر في العشر أعم من الحقيقي والحكمي فيدخل فيه ماله طول بلا عرض بحيث لو ضم إليه صار
 عشراً في عشرفته في حكمه على الأصح كما في الاختيار وغيره وكذا بئر عميق مائتها عشر في الأصح
 وردي أن الماء في البئر إذا كان بقدر ماء الحوض الكبير لم ينجس كما في المنية وهو على ما اختاره
 من المقدارين والعمق الذي هو خمس أصابع تقريباً ثلاثة آلاف وثلاث مائة واثنان عشر منا من الماء
 الصافي ويسع ذلك في غدير كل ضلع منه طولاً وعرضاً وعمقاً ذراعان وثلاثة أرباع ذراع ونصف أصبع
 تقريباً كل ذراع أربعة وعشرون أصبعاً [لا ينجس] ولا يتغير عما عليه من الطهورية ذلك الماء الذي
 كان جارياً أو عشراً في عشر وفيه إشارة إلى جواز الوضوء بقرب عذرة في هذا الماء الجاري كما في قاضيخان
 وإلى جواز من جميع جوانب الوقوع ومن موضع الوقوع أيضاً وعليه الفتوى وإلى جواز من
 الحوض الصغير إذا دخل الماء من جانب وخرج من جانب سواء كان أربعاً في أربع أو أكثر وعليه
 الفتوى كما في الزاهدي وكذلك لو كان عيناً هي سبع في سبع أو خمس في خمس ينبع منه الماء وعليه
 الفتوى كما في اليتيمة وغيرها [إلا إذا غير] أي يكون مطهراً في جميع الأوقات الوقت تغيير ذلك
 النجس [طعمه] أي طعم ذلك الماء الذي كان جارياً أو عشراً في عشر والطعم بفتح الطاء ما يوديه
 ذوق الشيء من حلاوة أو مرارة أو غيرها [أو لونه أو ريحه] فانه ينجس إلا إذا خرج منه شيء
 يورده الماء عليه وقيل خروج مثله وقيل ثلاثة أمثاله وقيل دخل بلا خروج وقال الترجماني به يفتى
 كما في الزاهدي والأول أصح تيسيراً للمسلمين كما في الجواهر وأعلم أن ما في المتن عام للحوض والماء

الجاري كما في عامة المتداولات كالمحيط والخيرة والخلاصة وقاضيان وغيرها فلو سد جيفة نهيرة وجري الماء تحتها وفوقها لم ينسج الا اذا غيراثره وعليه الفتوى كما في المضمرات عن النصاب هذا لكن في الايضاح اختلف الروايات عن اصحابنا في تحديد الكثير فالظاهر عن محمد رح انه عشرين في عشر والصحيح عن ابي حنيفة رح انه مركول الى غلبة الظن فانها كالبقيين في وجوب العمل به ومحمد رح رجح الى قوله وعن ابي يوسف رح ان الراكد كالجاري لا ينسج الا بالتغير [وان لم يكن الماء] المختلط بالنسج جاريا ولا في حكمه [ينسج] ولو لم يتغير الا اذا دخل فيه ماء ظاهر فان فيه اختلافات مذكورة في عشر في عشر كما في الظهيرية ولا يشفى انه لو فرض هذا الحكم الى مفهوم كان احسن واعلم انه اذا رأى رجلا يتوضأ بماء نجس اختلفوا في وجوب اخباره عليه كما فيمنية [ولا بأس] اي لا كمال شدة عليك وفيه دلالة على ان ما يتعلق به تركه اولى لانه انما يقتقر الى نفيها في مظانها والذا قيل في لباس باس اي لباس قليل وهذا اكثرى لانه قد يستعمل فيما يكون الفعل اولى بل واجبا كما في صوم النهاية [موت مائي المولد] اي ما يكون توالده ومثواه في الماء فالبري الذي لا يعيش في الماء له دم سائل ينسج اجماعا سواء مات في الماء او غيره الا اذا عاش في الماء وتوالد في غيره فلم ينسج كالبط والاوز والحية كما في شرح الطحاوي لكن في المحيط ان موت طير الماء في غير الماء ينسج وكذا في الماء كبيرو لا صغيرا لعدم الدم والاطلاق مشير الى انه لو مات ذلك المائي في الماء ارماع آخر غير منسج وان تقطع وهذا اصح كما في المبسوط لكن في المحيط ان موته في الماء غير منسج في ظاهر الرواية واما في غيره فالسلك كذلك اجماعا واما غيره كالضفدع والكلب المائي والسرطان ففيه خلاف [ولا] باس بموت [ما ليس له دم سائل] سواء مات في الماء ارماع آخر وسواء كان بحريا كطير الماء صغيرا كما في المحيط او بريا كالجراد والذباب والذئبور والعقرب والقمل والبرغوث والبق سواء مص الدم او لا والاصح في العلق انه اذا مص الدم ينسجه كما في الزاهدي وانما قيد بالسائل لان المعبر عدم السيلان لا عدم اصله حتي لو وجد حيوان له دم جامد غير سائل لم يكن موته في الماء منسجا كما في حاشية الهناية وغيرها لكن في المبسوط ان هذه الحيوانات ليس لها دم اصلا لان ما ظهر منها يبيض بالشمس والدم تسود ولا يشفى ان هذه الجملة مغنية عن الادلي والقول بان ذكره لمزيد التوضيح لا يليق بهذا الكتاب * ولما فرغ من الماء المطابق وما يتعلق به ومن بعض اقسام الماء المقيد شرع في الباقي وما في حكمه وقال [ولا يتوضأ] عطف على يتوضأ [بماء اعتصر] اي استخرج الماء بالعصر او بغيره بان دق دقا ناعما ثم استخرج منه الماء اذ دق وطبخ بالماء ثم استخرج والرواية بقصر ما ولعل وجهه انه انصب بنفي التوضي [من شجر] اي نبات فيشناول فحوالدياس وورق الهندباء [او تمر] اي فرع نبات

فيشمل نحر الرد وسائر الازهار و الاعتصار اعم من الحقيقي والحكمي فيدخل فيه ما في الربيع من ماء الكرم وعن ابي يوسف رح انه يتوضأ به وينبغي ان يكون على هذا الخلاف ماء الدابوقة والبطيخ بلا استخراج وفيه اشعار بان لا يتوضأ بنبيد التمر وان لم يجد الماء وعنه انه يتوضأ به رح وعنه انه يجمع بينه وبين التيمم وبه اخذ محمد رح وعنه الرجوع الى التيمم وبه اخذ ابو يوسف كما في التمرتاشي وهو الصحيح كما في حاشية الهداية [ولا] يتوضأ [بماء استعمال] في غسل شئ من الاعضاء وان كان ما يلقي البشرة اقل فغسالة العضد ونحوها لم يستعمل كما قال كثير من المشايخ الا اذا كان مغتسلا كما في المحيط وهو الاصح كما في خزائنه وكذا غسالة الجمادات كالقدور والقصاع والثمار وانما يصير مستعملا عند محمد رح [لقربة] فقط اي لطلب ثواب يحصل من نحو الصلوة وان كانت في الاصل مما يتقرب به الى الله تعالى وعندهما للقربة [ارفع الحدث] اي استعمال لغير القربة مما لزم منه رفع نجاسة حكمية بقرينة العطف فلا يلزم ان الاستعمال لرفع الحدث لا يكون الا لقربة فاذا توضأ محدث ناويا له يكون مستعملا اتفاقا كما اذا توضأ ثانيا او غسل اليد حائضا او غيرها قبل الطعام وبعد و اذا غسل المحدث الاعضاء للتبرد يكون مستعملا عندهما فقط الا انه قال ابو عبد الله الجرجاني ان ازالة الحدث يوجب استعمال الماء بلا خلاف فان ازال العجين او الطين لا يصير مستعملا اتفاقا كما في الزاهدي وانما قال لا يتوضأ ولم يذكر انه طاهر ام نجس تبعا لظاهر الرأية وروى ابو يوسف ومحمد عن ابي حنيفة رح انه طاهر غير ظهور وبه اخذ محمد و ابو يوسف عنه انه نجاسة خفيفة وبه اخذ الحسن عنه انه غليظ وبه اخذ الى هذا الخلاف مال مشايخ بلخ و اما مشايخ العراق فقالوا انه طاهر غير ظهور بلا خلاف بين اصحابنا وهو مختار المحققين من مشايخنا فانه الاشهر عن ابي حنيفة رح وهو الاقيس فلو وقع في الماء يتوضأ به الا اذا غلب وقيل لا يتوضأ وان قل والاول هو الصحيح كما في التحفة والفتوى على قول محمد رح كما في المحيط وغيره وفي نفي التوضي اشارة الى انه يجوز ازالة الخبث به ويكره شربه ولا يحرم ولا يعجن به كما في الزاهدي وفي استعمال لفظ الماضي دلالة على انه ما دام على العضو ليس له حكم الاستعمال بلا خلاف كما في التمرتاشي وفي اطلاق الاستعمال ومضى الى انه لو غسل اعضائه لقربة الف مرة فالماء الاخير كالاول عندنا واما عند الثالث غير مستعمل كما في النظم والروضة والى انه لو توضأ الصبي صار مستعملا وقيل لا يستعمل والاول اشبه اذا كان عاقلا كما في المحيط والى ان غسالة الجنب كالتوضي وفيه خلاف كما في الزبدة ويشير القيد الى انه لو غسل الفخذ والجنب وغيرهما مما ليس من اعضاء الوضوء ليس بمستعمل وهو الاصح وكذا لو غسل الجمادات كالثواب والقدور والقصاع والثمار كما اشير اليه في الخزائنه وفي الاكتفاء اشعار بانها اذا زال عن العضو صار مستعملا وهو الصحيح كما في الهداية والخزائنه وهذا

مذهب اصحابنا وعليه اكثر المتأخرين وذهب ابراهيم النخعي الى اشتراط الاستقرار في مكان
وهو اختيار الطحاري وبعض مشايخ بلخ وظهر الدين المرغيناني كما في المحيط وهو المختار
كما في الخلاصة وذكر التمرناشي ان لوتائر عن العصور الى ثوبه لم يأخذ حكم الاستعمال
بالاجماع ثم ذكر على سبيل الاستطراد ما هو مطهر في الجملة وان كان انصب بفصل تطهير
الانجاس فقال [وكل اهاب] بالكسري جلد غير مدبوغ كما في عامة الكتب كالنهاية والمغرب
والصاح وغيرها [دبغ] من الدباغة وهي اما حقيقية بازالة النتن والرطوبة بالادوية او حكمية
بالتقريب والتشميس واللقاء في الريح [طهر] ولا يعرّد نجسا بالابتلال في الحقيقي اتفاقا
وفي الحكمي على الاصح كما في المضمرات وهذا لم يفسد لو وقع في الماء جلد الميتة اليابس
وكذا لحم جلده كما في الخزانة ولو دبغ مثانة الميتة وجعل فيها اللبن او السمن جاز وكذا
الكرش وعن ابي يوسف رح انه لم يقبل الاصلاح مثل اللحم كما في الزبدة وفي تنكير الاهداب
اشعار بان كل فرد من افراده طهر بالدبغ الا انه يوهّم ان لا يطهر كل جزء منه فالاولى ما دبغ طهر
[الاجلد] اي قشر بدن [الخنزير] فانه لم يطهر بالدبغ وقيل لم يقبل كما في المفاتيح وعن
ابي يوسف رح انه يظهر وفي الاكتفاء رمز الى ان الكلب يطهر به خلافا للصابحين ففي كونه
نجس العين خلاف كما في الزاهدي والاول الصحيح كما في التحفة والى ان جلد الحية والقرودة يطهر
به وفيه خلاف كما في الخزانة [و] جلد [الادمي] اي الشخص المنسوب الى آدم بان يكون من
اولاده عم ولو كانوا فانه لا يطهر به لئلا يستعمل شرفا له وفي الخزانة انه طهر في الحقيقة
الا انه لا يجوز الانتفاع به لاحترامه وفي الزاهدي انه لا يقبل الدباغة [وما] اي حيوان
[طهر جلده بالدبغ طهر] ذلك الحيوان جلده ولحمه وشحمه وجميع اجزائه كما في شرح
الطحاري وقيل لا يطهر الا جلده والاول الصحيح كما في التحفة وذكر في النهاية ان جلده
لا يطهر عند بعضهم اذا كان سروره نجسا [بالدكوة] الشرعية الدبغ من الاهل مع التسمية فلو ذبح
حمارا مجزّئي لم يطهر الا ان الصحيح انه يطهر ولو ذبحه مسلم ولم يسم عمدا لم يطهر على الصحيح
كما في المنية وظاهرة يدل على شموله الاختيارية بين اللبّة واللحيتين والضرورة اي مريض اتفق واليه
اشار كلام القنية ولا يشكّل طهارة الحيوان بما يبقى نجسا من اجزاء الحيوان كالفضلات في الامعاء وبما
لا مدخل للدكوة في طهارته اصلا كالشعور والعظام كما في حاشية الهداية فان الفضلات ليست من
اجزاء الحيوان والدكوة مطهرة لدسومة الشعور والعظام كما ياتي [وكذا] اي مثل جلده في الطهارة
بالدكوة [لحمة] اي لحم الحيوان فانه لو كان للجلد لزم انتشار الضمير [وان لم يؤكل] لحمة
واما خص بعد التعميم فان في لحم السبع خلافا حتى انه في الخلاصة المختار انه نجس وهو
الصحيح كما في الكافي [وما لا] يطهر جلده بالدبغ [فلا] يطهر ذلك الحيوان بالدكوة قبل هذا

زائد لأن مفهوم المخالفة وان لم يكن معتبرا في النص الا انه معتبر في الرواية وفيه ان المفهوم معتبر في نص العقوبة كلا منهم عن ربه يومئذ المحجوبون كما في حدود النهاية واما في الرواية فاكثري كما مر [وشعر الميتة] مثل الصوف والوبر والريش والميتة ما زال روحه بلا تزكية [وعظمها] مثل القرن والخف والظلف [وعصبها] مثل السن على رأي والعصب اطناب المفاصل [طاهر] ذلك الثلاثة فاجري الضمير مجرى اسم الاشارة والاطلاق مشير الى ان شعر الكلب وعظمه طاهر وعند الحسن نجس وكذا عظم الفيل وعن محمد رحمه الله نجس كما في الزاهدي وفي الاضافة اشعار بان هذه الاشياء للحي طاهرة بالطريق الاول ومع هذا لو ترك الميتة لكان اولي والاشياء مقيدة بالبيوسة بلا دسومة والا فنجسة كما في قاضيان وغيره ولما كان حكم الانسان مخالفا للحيوانات في الاكثر افردة بالذكر فقال [وكذا] الشعر والعظم والعصب [للانسان] الميت طاهر وعن محمد رح لم يجز الصلوة مع شعرة اذا كان اكثر من قدر الدرهم والفتوى على انه طاهر وعظمه طاهر فحرم احترامها حتى لو انطحن في الدقيق لم يוכל وعن ابن مقاتل انه يוכל وفي تخصيص الانسان ايماء الى ان الثلاثة للخنزير نجس وعن الائمة الثلاثة ان شعرة طاهر كما في الزاهدي * [ببر] وقع [فيها نجس] بالفتح كالبول والخمر ولو قطرة والعدرة وخرء الدجاجة رطبا كان او يابسا قليلا كان او كثيرا الا انه لو كان صلبا نحو بعر الابل والغنم في ظاهر الرواية لم ينجس بالقليل استحسانا رطبا كان او يابسا صحيحا كان او منكسرا على الصحيح وينجس بالكثير قليل هو ثلث وعن محمد رح ما يأخذ ربع الماء وقيل كله كما في التحفة والصحيح انه ما استكثرت الناس كما في الكافي واما الروث فنجس خلافا لابي يوسف رح في اليباس وذكر صدر الشهيد ان الرطب كاليابس للضرورة قيل هو الاصح واطلاق البير يدل على ان ابار القرى والامصار والقلوات فيها سواء وهو الاصح كما في الزاهدي واحترز عما اذا وقع فيها مخاط او براق فانه لم ينجس لكنه يكره كما في الزبدة [او مات فيها] او في غيرها ثم وقع فيها [حيوان] غير مائي المولد وله دم سائل لما سبق وبه صرح في المزارع واطلاقه مشير الى ان ضيغرة وكبيرة سواء [انتفخ] اي تورم وتغير صفة حيوان ويوصف النكرة بما يتصف به في المستقبل كما ذكره ابن مالك [او تفسخ] اي تقطع او سقط شعرة وانما لم يكتف عنه لثلا يتوهم انها اذا تفسخ لم يظهر بالنزح وفيه اشارة الى انه لو وقع فيها ذنب الفارة او قطعه لحم الميتة ينزح كل مائها كما في قاضيان وغيره [او مات] مثل ادمي او شاة اي مات احدهما او مثله في الجثة نلوا وقع فيها سقط ينزح كل الماء وعن ابي قاسم الصغار اذا وقع الانسان أليت فيها لا ينجس ولو قبل الغسل كما في المحيط وعن ابي حنيفة رح ان السجدي كالشاة وعنه انه والسخلة كالذجاج كما في الزاهدي [ينزح كل مائها] خبر ببير والاحسن الاكتفاء بالنزح فانه استقاء ماء البير سواء كان مسندا الى نفسها او مائها كما في المغرب على ان ليس في

الاساس والصاحح الا الاول ولان تعريف المضاف اليه يقتضي نزح كل جزء من اجزاء الماء في مياتي
 خلافة وفي الكلام دلالة على انه يخرج النجس اولاً ثم ينزح وفي الزاهدي لو رقع فيها عظم متلطح
 بالنجاسة وتعد اخراجه يطهر بالنزح وكان غسلاً للعظم وفي الجواهر لو رقع عصفور في بئر وعجزوا
 عن اخراجه فما دام فيها فنجسة فتركت مدة يعلم انه استحالة وصار حماة وقيل مدة ستة اشهر
 وفي الاكتفاء اشعار بان النزح مطهر للبئر كلها والدلو والرشاء واليد تبعاً قيل هذا في حق هذه
 البئر واما في حق غيرها فلا تكلم الشهيد ذكره في المغني وقيل ينزح حماها وقيل يطهر بدونه
 وبه نأخذ كما في الزبدة وذكر الموت دليل على انه لو خرج حياً لم ينزح كل مائها الا التخفيف
 فان كان آدمياً لم ينزح شيء كما اذا كان عصفوراً او دجاجة او فارة او سنوراً استسماً كما في المحيط
 وهذا اذا لم يكن على المخرج ازغيرة نجاسة ولم يصل فيه الى الماء فان تيقن بالنجاسة ينجس
 بوصول القدم اليه صار كسوره كما في التحفة فقي المكره عن ابي حنيفة رحمه الله خمس دلاء
 وسط وقيل عشرون وفي المشكوك نزح الكل كما في الزاهدي وهذا كله اذا لم يكن ماء البئر
 بقدر ماء الحوض الكبير والا فلا ينجس كما في الزبدة والقيمة وعند الشيخين انها لم ينجس
 كالجاري كما في الخزائفة ومثله في الزاهدي وفيه عن محمد رحمه الله اجتمعت انا وابو يوسف
 على انه كالجاري ومثله في المحيط الا انه روى عنه انه قال كان هذا قياماً نتركه بالاثار [ان
 امكن] النزح بسد منبع الماء مثلاً وغاية النزح ان يقل بحيث لا يمتلئ الدلو منه او اكثر فلو غار
 الماء قبل النزح بقدر عشرين طهر الباقي وان غار ثم عاد فعن محمد رح نزح عشرين وقال شداد
 انه طهر كما في الزاهدي وهو الصحيح كما في الخزائفة ولو نزح عشرون ثم غار ثم عاد لم ينزح
 الباقي ولو زاد قبل النزح قيل نزح كله وقيل مقدراً وقت الوقوع واختلفوا في التوالي واختار
 انه لم يشترط كما في الزبدة فلو نزح بعضه ثم ازداد في الغد قيل نزح كله وقيل مقدراً
 الباقي وهو الصحيح كما في الخلاصة [والا] يمكن نزح كل الماء بان ينبع منها [فقدر ما فيها] نزح
 او ينزح قدره [بقول ذوي بصارة] بفتح الواد والباء اي يقول رجلين صاحبي معرفة بمقدار الماء وهو
 قول نصر بن محمد وهو الاصح كما في المبسوط وفي بعض النسخ ذي بصارة فيه فيكفي رجل واحد كما
 في الزاد وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى يقوض الى راي المبتلي به وعنه مائة دلو وعن ابي
 يوسف رح يتخذ حفيرة بقدرها فيملأ منها كما في الزاهدي وعن ابي حنيفة رح يمسح عمق
 البئر وعرضها بالاشبار ثم يضرب العمق في الغرض ثم ينزح لكل شبر دلوان كما في الزبدة
 وعنه مائتا دلو وعنه مائتان وخمسون وعنه مائتان او ثلثمائة كما في المحيط وعند محمد ثلثمائة
 وبه يقتضي كما في النصاب وفي الكلام اشعار بان الماء قبل النزح نجس واختلف ان النجس ما
 نزح لا غير از الجميع الا انه يطهر ينزح البعض كما في التمر تاشي وهو غليظة ثم هفت بقدر

النزح كما في المحيط فلو صب الدلو الاول مما نزع عشرون في اخرى نزع منها عشرون و الثاني
تسعة عشر كما في الخلاصة وقال الكرخي ان الدلو الاخير كالاول كما في المبسوط فلو انفصل
عن وجه الماء ولم يخرج منها طهر كما قال محمد رح خلافا لابن يوسف رح كما في المحيط [وفي]
موت [نحو دجاجة] في الجثة كالسنور والفاخته بلا تغيير ينزع [اربعون] دلو بطريق الايجاب
وفي خزانة الفقه خمسون [الى ستين] بطريق الاستحباب منه قوله تعالى ليجمعنكم الى يوم
القيمة وفي ظاهر الرواية الى خمسين كما في المحيط وعن ابي حنيفة رح اربعون في الميت الكبير
وسنن في الصغير كما في التمرناشي وقيل بحسب البير وعن ابي يوسف رح في السنور ينزع
كل الماء كما في الزاهدي والدجاجة بالفتح والكسر لغة والتاء للوحدة فيطلق على الذكر ايضا
[وفي] [نحو عصفور] كصعرة و سام ابرص و الفارة [نصف ذلك] اي مشرون الى ثلثين وعن
ابي يوسف رح هكذا الحكم الى الاربع وفي الخمس اربعون وفي العشر كله كما في الزاهدي
وهذه المراتب الثلث ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رح ان في نحر الحاملة و الفارة الصغير الجثة
عشر دلاء وفي نحر الحامة الثلثين كما في المحيط فالمراتب خمس [دلو وسطا] تميز اربعون
وستين ونصف والمراد الدلو المعتدل المستعمل للبار في البلاد وقيل دلو تلك البير وعن
ابي حنيفة رح دلو يسع صاعا كما في المحيط وقيل يسع خمسة اماء وقيل منوين والدلو
المنخرق كالصحيح الا اذا صب منه نصف الماء فصاعدا كما في الزاهدي وفيه اشعار بان مائها
نجس قبل النزح واختلفوا ان المتنجس ما نزع لا غير او الجميع الا إنه لا يطهر بنزع البعض
كما في التمرناشي [وغيره] اي غير الوسط فان الدلو مما يذكر ويوث [يستحب به] اي يعتد
بذلك الوسط ويجعل في حسابه فما نقص صغير وما زاد كبير فان كان الميتة عصفورا مثلاً وهنا ك
دلو عظيم يسع عشرين دلو وسطا ثم نزع بمرة لكان كفاية قال القُدوري هو احب الي وقال زفر
والحسن رحمهما الله انه لم يجز كما في المحيط [ويتنجس] البير [من وقت الوقوع] اي وقوع
الميتة فيها كما في المأراع و شرح الطحاوي [ان علم] اذ ظن ذلك الوقت بلا خلاف [والا] يعلم
فقد قال ابو حنيفة رح ان لم ينتفخ [فمذ] اي مدة تنجسها [يوم و ليلة] فهو بمعنى جميع
المدة [وان انتفخ فمذ] اي مدة تنجسها [ثلثة ايام و ليلتها] الثلاثة [وقال] اي ابو يوسف
ومحمد رح [مذ] اي اول تلك المدة زمان [وجد] وتيقن هذا الوقوع سواء كان الواقع منتفخا
او لا والاطلاق مشير الى انه حكم بما عجن به وغسل وحكم الوضوء والغسل هراء في القولين
ويقتي ركن الأئمة بقوله فيما يتعلق بالصلوة وبقولهما فيما سواه وانما قيد بالبير لان الثوب
لم يتنجس عندهم الا عند الوجدان وعنه يعاد صلوة يوم و ليلة وعنه في الطري يوم و ليلة وفي
اليابس ثلثة ايام والميتة لانه لو وقع فيها حي منذ ثلثة ايام فلا يدري حتى مات فان انتفخ

يعبد صلوة ثلثة ايام عند الشيخين والافصلوة يوم وليلة عند ابي حنيفة رح ولم يعد شي عند ابي يوسف رح الكل في الزاهدي [وسور الادمي] ولو صغيرا از حائضا او كافرا وكذا سور شارب الخمر فانه اذا اتى عليه ساعات ولجس شفتيه بلسانه ولعابه فقد طهر كما في الكبير لكن في المصبرات لو طال شربه لم يطهران شرب بعد ساعات فقي الزاهدي يكره للمرأة سور الرجل وله سورها وهو بقية الماء التي تركها الشارب في الاثناء او الخوض ثم استعير لبقية الطعام وغيره كما في المغرب [و] سور [الفرس طاهر] في رواية عنه وعنه ان التوضي بغيره اخب وعنه ان سورها مكروه وعنه انه مشكوك والاول ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في المحيط [و] سور [كل مأكول] من الطيور والانعام وانما لم يستثن الجلالة التي لا تأكل الا الجيف مع ان سورها مكروه كما في الزاهدي وغيره لانها غير مأكولة بدون النجس فكانها غير مأكولة [ظاهر] ذلك الاسار وغير متغير عما كان عليه فلا حاجة الى الطهورية [و] سور [سباع البهائم] من الاسد والثعلب والفيل وغيرها [نجس] لم يتوضأ به وعن ابي يوسف رح انه كبول مأكول اللحم وقال الفقيه لو اتى مفت بطهارة سور الكلب والخنزير كما قال مالك رح لاجزاه ذكره التمرناشي والسبع مأخوذ من السبع وهو القهر سمي به كل حيوان سالب قتال والبهيمة قد مرت [و] سور [الهرة مكروه] كراهة تنزيه از تحريم كما في حاشية الهداية والاصح انه كراهة تنزيه عندهما و لم يكره عند ابي يوسف رح ومثله عند محمد رح لكن اذا اكلت الفارة فشربت فهو نجس بالاجماع وانما لو شربت بعد ساعة لم ينجس عند ابي حنيفة رح كما في الزاهدي والمراد من الهرة الهرة الاهلية كما هو المتبادر فان سور الوحشية نجس كما في الكشف وانما خصت بالذكر مع انها داخلة في سواكن البيوت لانه لاخلاف ان سورها مختلف فيه [و] سور [الدجاجة المخلاة] بالتشديد المرسله التي لا تعلق في البيت وقيل ما يصل منقارها الى ما تحت قدميها فلو كانت بخلاف ذلك لم يكره فانها لا تحول في عذرات نفسها وغيرها وقيل يكفي حبسها في بيت بحيث لا تجد عذرات غيرها لانها لا تحول في عذرات نفسها ولو ترك الدجاجة حتى يشمل البقر والابل لكان احسن [و] سور [سباع الطير] جمع الطيور من الصقر والنسر والجداة وغيرها مكروه كراهة تنزيه او تحريم كما في الحاشية وقيل اذا تيقن عدم تنجس منقارها لم يكره وهو رواية عن ابي يوسف رح وبه اثنى المتأخرون

(ن) لانها تفتش الانجاس رفيه اشارة الى انها لو كانت محبوسة لم يكره واختلف انها ان تجعل في قفص والعلف خارجة فلم تبد نجاسة اصلا او في بيت والعلف فيه فانها لم تجد نجاسة غيرها ولا تحول في نجاستها والاول الحق لانها وان لم تأكل لكنها تلتقط الحب من بينها والاحسن ترك الدجاجة يشمل البقر والابل الخ

كما في المحيط وقيل لا يكره سور ما في ايدي الصيادين كما في الزاهدي وسور [سواكن البيوت] من الحشرات كالحية والغارة والعقرب والقنفذ مكرره بالاتفاق وقيل ينبغي ان يكون مختلفا فيه كسور الهرة كما في المحيط والأصح انه مكرره كراهة تنزيه كما في الزبدة فلا يجوز التيمم عند وجوده والسواكن جمع ساكنة كهوالك جمع هالكة اي طائفة هالكة او جمع ساكن فانه صفة غير العاقل كالمواصي جمع الماضي [مكرره] ذلك الاسار وحكم المكرره انه يجوز ويكره استعماله مع وجود الماء المطلق كما في قاضيخان وسور [الحمار] الاهلى بقرنية الماكول [والبغل مشكوك فيه] اي في حكمه فقيل الشك في طهوريته مع الجزم بطهارته ولذا لم ينجس الثوب بالغمس فيه وقيل الشك في طهارته وطهوريته جميعا والاول هو الصحيح كما في قاضيخان وعنهما سورها نجس وعند محمد رح ان سور الحمار طاهر وعن ابي حنيفة رح انه نجس وقيل ان سورة اخف من سور البغل وقيل ان سور الفحل منه نجس لشم البول والصحيح انه مشكوك كما في المحيط وفيه دلالة على ان الحمار اعم من الذكر لكن في الصحاح والمهذب دال على انه خاص به فبح نقول بالتبعية وفي كلام المص دلالة على ان سور الاثان مشكوك وعن ابي حنيفة وزفر والحسن رحمهم الله تعالى انه نجس كما في الزاهدي ثم اشار الى حكم المشكوك بقوله [ويتوضأ به ويتيمم] اي يفعلها جميعا فلم يكتف باحدهما وفيه اشعار بان الافضل تقديم الرضوء كما في الخلاصة وعند زفر وجب تقديمه والاحوط ان ينوي فيه [ان عدم غيره] فلا يتوضأ يسورهما ان وجد الماء [والعرق] من كل [كالسور] طهارة ونجاسة وكراهة وشكاً لكن قال الزاهدي ان عرق مد من الخمر نجس وفي الزبدة ان عرق البهيمة الجلالة كالحمار والبغل وغيرهما نجس وفي قاضيخان ان عرقهما طاهر في ظاهر الرواية وفي المحيط عن الامام الحلواني ان عرقهما نجس لكنه عفر في البدن والثوب وعن ابي حنيفة رح ان عرق الحمار نجاسة غليظة وعنه انه خفيفة *

[فصل] مصدر بمعنى الفاعل او المفعول مستعار للالفاظ او النقوش مع المحل مبني على السكون لانه غير مركب او مرفوع على انه خبر محذوف ويجوز ان يكون مبتدأ على انه علم جنس وان يكون مضافا الى قوله [التيمم] لغة القصد وشرعا افعال مخصصة وفي الكافي وغيره انه القصد الى الصعبد لازالة الحدث ولا يخفى انه لا يخلو عن شيعي [يخلف] ذلك [الرضوء] اي وضوء المحدث فلو تيمم المتيمم لم يكن قربة كما في المنية وفي كون المضارع خبرا للمعروف اشعار بقصر الخلفية على التيمم على ما قال بعض النحاة فلو لم يجد ترابا نظيفا لم يصل وهذا عند ابي حنيفة رح وفي رواية من ابي يوسف رح وعنه انه يرمي بغير طهارة للتشبه بالمصلين وعنه انه تيمم بالتراب النجس ويومي وعنه انه يركع ويسجد ثم يعيد وقول محمد رح مضطرب كما في الزاهدي [والغسل] اي غسل الجنب والحائض وغيرهما سواء كان للصلوة الواجبة او المنة لكن في الظهيرية ان الحائض لا يتيمم

لصلوة الجنابة والعيد اذا ظهرت لاقبل من عشرة [عند العجر] اي عجز التيمم [عن] استعمال [الماء]
 اي ماء كاف لطهارته حتى ان الجنب اذا كان له ماء يكفي لبعض اعضائه او المحدث للوضوء تيمم ولم
 يجب عليه صوره اليه الا اذا تيمم للجنبه ثم وقع منه حدث موجب للوضوء فانه يجب عليه الوضوء ح
 لانه قدر على ماء كاف له ولم يجب عليه التيمم لانه بالتيمم خرج عن الجنبه الى ان يجد ماء كافيا
 للعمل كذا في شرح الطحاوي وغيره وهذا صورة ما قال المص واما اذا كان مع الجنبه حدث يوجب
 الوضوء يجب عليه الوضوء فالتيمم للجنبه بالاتفاق فان مع فيه بمعنى بعد كما قالوا في قوله تعالى
 ان مع العمر يسرا وبه يتحل ما في هذا المقام من الاشكال المشهور [لبعد] اي الماء عن التيمم او
 التيمم عن الماء [ميلا] اي بعد ميل وهو في الاصل مقدار مدى البصر من الارض ثم سمي به علم
 مبني في الطريق ثم كل ثلث فرسخ حيث قدر جده صلى الله عليه وسلم طريق البادية وبني على كل
 ثلث فرسخ ميلا ولهذا قيل الميل الهاشمي واختلف في مقداره على اختلاف في مقدار الفرسخ فقيل
 ثلثة آلاف ذراع الى اربعة آلاف كما في المغرب والكافي وغيرهما وقيل الفان وثلثمائة وثلث وثلثون
 خطوة كما في حج النهاية وقيل ثلثة آلاف خطوة كما في الشايع والاول يسر بالنظر الى المبدأ
 فان الخطوة ذراع ونصف والذراع اربعة وعشرون اصبعاً بعد حروف لاله الا الله محمد رسول الله كما
 قالوا الا ان المشهور اعتبار المفروضة وهذا كله عند ابي حنيفة ر ح وفي رواية عن محمد ر ح وقال
 لا يختلف الا على رأس ميلين وقال الحسن هذا اذا كان الماء بين يديه و الا فالعنبير الميل وعن
 ابي يوسف ر ح ان المعتبر غيبة القافلة عن بصره وهذا احسن جدا كما في الذخيرة وعن محمد ر ح
 رمية سهم كما في التمر تاشي والميل هو المختار كما في الهداية والتقنين بالعجز يدل على ان
 لا يجوز التيمم عند القدرة على الماء والظاهر انه يجوز لسجدة التلاوة كما في الخزانة وهو المختار كما
 في المختار للامام طاهر بن محمود ر ح واطلاقه مشير الى استواء المقيم والمسافر في ذلك والاصح كما في
 التحفة وقيل ان البعد في المقيم فرسخ وقيل ميلان وقيل ميل وقيل بلرغه موضعاً يقصر فيه المسافر
 وقيل موضعاً لا يسمع الاذان وقيل اصوات الناس كما في المحيط والتقنين بالميل يدل على ان في
 الاقل لم يتيمم وان خاف خروج الوقت كما في الارشاد لكن في النوازل انه يتيمم ح [او مرض] اي
 خوف حدوث مرض او ضعف كان او يكون او زيادته او اشتداده او وجد ان رجوع له او ايذائه اذاء
 شديداً بسبب استعمال الماء او الحركة كما في مواضع الراهندي والاطلاق دال على ان المريض
 يتيمم ولو وجد المتوضي حراً كان او عبداً وفي الاول خلاف الصاحبين وفي الثاني خلاف المشايخ على
 قول الامام فهذا اللفظ محتمل لعشرين مسألة فصاعداً [او] خوف [برد] ممرض او متلف للنفس
 او العضو في السفر او الإقامة وقال لا يتيمم المقيم وعن الحلواني يتيمم المحدث المقيم اجماعاً قبل
 هذا الاختلاف في دينارنا فلا يباح له التيمم اجماعاً ونخصيص البرد من قبيل الاكتفاء فان الحر الشديد

مبيح للتيمم الكل في الزاهدي [او عدو] سواء كان آدمياً او غيره فان منع الكفار الاسير عن
 الوضوء والصلوة تيمم وادعى الا انه يعيد وكذا المقيد والمحبوس الا اذا كان خارج المصر فان عنده
 لا يعيد كذا في المحيط ولا يعيد في السبع بالانفاق كذا في المضمورات [او عطش] له او لغيره
 بالفعل او بالقرة فلا يتوضأ بما يحتاج اليه لطبخ التماج كما في القنية ولا جاء موضوع في الفتاوى في
 الحب او غيره فانه للشرب الا اذا كان كثيراً يستدل به على انه له و للتوضي جميعاً كما في النوازل وعن
 علي ومحمد بن الفضل ان ما للموضوء يشرب واما للشرب لا يتوضأ به كما في المحيط [او عدم الة] كدلو
 وحبل و منديل ونحوها فلو وجد ثلج ارجم مع آلة الدرب او ما تحت آلة التقديد لا بتيمم وقيل
 يتيمم كما في المنية والتبادر ان يكون الالة متصرفاً فيها فان كان مع رفيقه دلو ليس عليه ان يسال وان
 سال فقال انتظر حتى استقنا فالمستحب عنده ان ينتظر آخر الوقت خلافاً لهما كما في الزاهدي [او خرف
 فوت ما يفوت] من الصلوة [لا الى خلف] بفتحتين والسكون حال من الصلوة اي غير منتهية
 الى ما يقوم مقامها فانها ثلاثة انواع ما يخشى على فواتها ويقضي اما اصلها كالجمعة فانها يفوت
 الى الغرض الاصلي عندنا وهو الظهر على المختار او بدلها كالمكتوبات فانها يفوت الى خلف وهو
 القضاء واما لا يخشى على فواتها لعدم توقيتها كالنوافل فاحترز بالقيدين عن هذين النوعين
 وما يخشى فواتها اصلاً [كصلوة العيد] فانها تفوت بلا خلف فتخلف التيمم لاجلها [ابتداء] اي قبل
 الشروع او مفعول له كقولهم [او بناء] اي بعده من قولهم بنى على صلوته اي وصل بها ايها
 وتفضيله انه ان سبقه الحدث في المصلي قبل الصلوة فان رجا ادراك شيء منها يعد الوضوء
 يتوضأ ولا تيمم وان شرع فان خاف زوال الشمس تبمم باجماع والا فان رجا ادراكه لا يتيمم والا
 فان شرع به فذلك اجماعاً وان شرع بالوضوء فكذلك عنده خلافاً لهم قيل الخلاف في ديارنا لا
 يجوز ابتداء ولا بناء لاحاطة الماء بمصلانا كما في الخلاصة وغيرها [كصلوة الجنائزة] بالفتح اي
 الميت على السرير [لغير الولي] اي يخلف التيمم لاجل صلوة الجنائزة لغير ولي صلوتها ومن كانت
 حقالة وهذا اذا كان لا يرجو ادراك شيء من الكبيرات والا فتوضأ كما في المنية وفيه اشعار بانه لم
 يتيمم ولي الصلوة سلطاناً كان او قاضياً او اماماً الحمي او غيره كما ياتي وهذا ظاهر الرواية لكن الصحيح
 انه يتيمم عند حضور الجنائزة فلو حضرت اخرى بعد ما تمكن من الوضوء اعاد التيمم والا فلا
 وعند محمد رح يعيد بكل حال والفتوى على الاول كما في المضمورات ولا ينبغي ان يجعل القيد
 صفة لصلوة الجنائزة او حالاً والعامل معني المشابهة على انه جاز ان يجعل قيد الصلوتين ففي الزاهدي
 وغيره ان ليس للامام ولا للولي ان يتيمم لاجل الصلوتين وقيل للولي التيمم فيهما [وهو ضرورة]
 بطن كفيه او بطنهما مع ظهرهما والاول اولى فاذا ضرب اقبل بهما وادبر ثم نفضهما مرتين
 عند النبي يوسف رح ومرة عند محمد رح وقيل الاول محمول على كثرة الصاق التراب والثاني

على قلته كما في المحيط [لمس وجهه] اي لاجل يمسح به وجهه وفيه اشعار بان مسح العذار شرط
 كما في الزاهدي ولو احدث قبل المسح لم يعد الضرب على الاصح كما في المصنوعات [و ضربة] اخرى
 [ليدية] اي لمس يديه [مع مرفقيه] وانما لم يذكر الرضعة مكان الضربة وان ذكر في الاصل
 لانه افضل والاطلاق مشير الى ان يديه لو يمسحت عليهما نجاسة بلا ماء يغسل يتيم بهما بلا وضوء فوقه
 عليها كما في المنية وينبغي ان يكون كذلك مريض بضربة الماء وفي الاكتفاء اشعار بان الغبار لو لم
 يدخل بين الاصابع لم يستج الى ضربة ثالثة للتخليل وعن محمد رح انها يحتاج اليها كما في المحيط
 لكن في ممانعة الكشف ان الاستيعاب بالتراب ليس بشرط بالاجماع والمتأذر ان يكون الضارب
 هو المقيم فلو تيمم غيره يضرب ثلثا للوجه واليمنى واليسرى كما في العمان وان لا يتكرر المسح
 فانه مكروه بالاجماع كما في الكشف وان الاستيعاب بالمسح شرط وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح
 حتى لو ترك شيئا قليلا لم يترك في الجامع للقاضي فلو ترك مسح شعرة لا يجزيه كما في الخزائنة
 وعن اصحابنا اذا لم يمسح الاقل من الربع يجوز وهو ظاهر الرواية كما قال ابو جعفر وعن البيهقي
 رح اذا مسح الاكثر يجزيه وينبغي ان يحفظ هذه الرواية جدا لكثرة البلوى كما قال الحلواني وكيفيته
 ان يمسح بباطنه اربع اصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من الاصابع الى المرافق ثم يمسح بباطن
 كفه اليسرى باطن زراعه اليمنى الى الرسغ فيمر باطن ابهام يده اليسرى على ظاهر ابهام يده اليمنى
 ثم يفعل بيده اليسرى كذلك لكنه في المحيط والكافي ان يضع بطن كفه اليسرى على ظهر كفه
 اليمنى و يمسح بثلاث اصابع اصغرها ظاهر يده اليمنى الى المرافق ثم يمسح بباطنه بالابهام والمسبحة
 الى رؤس الاصابع ثم يفعل باليسرى كذلك لكن في الجامع للقاضي ان الكف لا يمسح على
 الصحيح [على كل ظاهر] تعميم لا يخلو عن تسامح والعبارة على ظاهر كامل فانه لا يجوز التيمم
 بارض صارت نجسة ثم ذهب اثرها وهذا ظاهر الرواية وعن اصحابنا انه يجوز كما في المحيط
 والمتأذر ان يتعلق الجار بالضربة الاخيرة الا انه لم يجز اطلاق الاول والاولى ان يكون متنازعا
 فيه فيشير الى ان الجانب لو ضرب على ظاهر للوجه ثم عليه للبند لاجزائه لان المستعمل هو التراب
 المستعمل في الوجه واليد كما في الخلاصة [من جنس الارض] اي مما لا يحترق بالنار فيصير
 رمادا او ينطبع كما في المصنوعات فيتميم بالياقوت والزبرجد والمرجان لا بالزجاج والبرادسج واللالبي
 والحجرين والحديد كما في الخزائنة وغيره لكن في الزاهدي وغيره تيمم بالثلثة الاخيرة
 والرضاض والنحاس عند ابي حنيفة ومحمد رح وفي الخلاصة تيمم بالرماد بالاجماع وفي المصنوعات
 تيمم به عند ابي قاسم الصغار وفي الخزائنة لا يتيمم به الا اذا كان من حجر كما في بعض بلاد
 تركستان فانه حطبهم وفي الظهيرية التراب المخلوط بما ليس من جنس الارض العبرة للغلبة ولو كان
 ذلك الطاهر [بلا نفع] اي بغير غبار فيجوز بالجير المغسول وهذا عنده وخلافه لابي يوسف

رح لا يجوز وعن محمد رح روايتان والاول هو الصحيح كما في المحيط وهو ضربة عليه اي على النقع الطاهر فلا يتيمم بغبار الثوب النجس كما في الخزانة ولو قام في هدم واصاب الغبار وجهه ويده ومسح جاز وكذا لو حرك راسه بنية فالشرط وجود الفعل منه كما في الزاهدي [مع القدرة على الصعيد] اي مع وجود الصعيد الطاهر كما قال خلافا لابي يوسف رح ثم رجع الى ان لا يتيمم على الغبار فالصحيح قولهما كما في المحيط والصعيد وجه الارض ترابا او غيره فلو اضمحل سلم من الاستدراك ومع ظرف ضربة كقوله [بنية اداء الصلوة] او جزؤها ممن يحتاج الى التيمم سواء كان صحيحا او مريضا يتيمم غيره كما في المنية وفيه دلالة على انه لو يتيمم لقراءة القرآن او مس المصحف لا يصلي به عند عامة العلماء الا عند ابي بكر بن سعيد البلخي ولو تيمم لصلوة الجنابة او سجدة التلاوة صلى به وفيه دليل على جواز التيمم سجدة التلاوة وذكر القدوري في شرح انه لا يجوز كما في المحيط وفي شرح الاصل انه يجوز في السفر لا الحضر لعدم الضرورة ولهذا لو تيمم للقراءة فان كان محدثا لا يصلي به وان كان جنبا يصلي لان القراءة يجوز في الاول بدون التيمم بخلاف الثاني فيتحقق فيه الضرورة وفي المحيط عن ابي حنيفة رح انه ينوي الطهارة وفي الكلام اشعار بان يشترط نية الحدث او الجنابة وقال ابو بكر الرازي لابد من التمييز والصحيح هو الاول كما في الحكرماني واعلم ان ستة التيمم التسمية ثم الاقبال والادبار ثم النفث ثم مسح الوجه ثم البيل اليمنى ثم اليسرى كما في الزاهدي [ويصح] التيمم [قبل] دخول [الوقت] وسيجيئ الوقت المستحب [و] يصح [قبل الطلب] اي طلب الماء والالة [من الرفيق] اي رفيقه الذي معه الماء او الالة وان ظن الاعطاء كما قال ابو حنيفة رح خلافا لابي يوسف رح كما في التجريد وذكر في بحر المحيط ان ظنه وجب الطلب والا فلا وقال الحسن لا يطلب في السالكين وعن ابي نصر الصغار انما وجب اذا لم يكن الماء عزيزا ثم لو صلى بلا طلب اعاد بعد الاعطاء بخلاف ما لو ابي فصلى فانه لا يعيد كما في الزاهدي [يصلى بواحد من التيمم ما شاء] من الواجبات والنوافل اداء وقضاء [وينقضه] اي التيمم [ناقض الوضوء] كما مر [و] ينقضه ايضا [قدرته على ماء كاف لطهارة] اي لغرض الوضوء والغسل وقيل للغرض والسنة كما في الزاهدي وفيه اشارة الى انه لو رأى في الصلوة ماء في يد رجل فاتمها ثم طلب فاعطى لم يعدها كما في الزاهدي وذكر في المحيط انه لو اتمها بعد التردد في الاعطاء اعاد ان اعطى بلا ابراء وعن محمد رح ان ظن الاعطاء بطلت والى انه لو تيمم على رأس ميل ثم سار الى الماء وانتقص قليل من المسافة ينبغي ان ينتقض تيممه لانه قدر على الماء حكما ويؤيده ما قال الزاهدي قبيل باب قضاء الغوايت ان عدم الماء شرط الابتداء فكان شرط البقاء والى ان زوال المرض المسح للتيمم ناقض كما في النظم لا ينقضه [ردته] اسم من الارتداد اي ارتداد المسلم المتيمم فله ان يصلي به اذا اسلم وفيه اشعار بانه لو تيمم من يريد الاسلام لم يصل به لان نيته

غير صحيحة خلافاً لابي يوسف رح كما في التمرثاشي [ونذّب] واهتجب وعن الشيخين وحب
 [لراحبه] اي لظان الماء [صلوته] بالتيمم [آخر الوقت] اي في آخر الوقت الممتحب فلا يؤخر العصر
 الى وقت المكره اما المغرب فلا يؤخر عن اوله ولا بأس به عند أكثر المشايخ الى الشفق وهذا اذا بعل
 الماء واما اذا كان دون ميل فلم يتيمم وان خاف الغوت وفي القيد اشارة الى انه بدون الرجاء لا
 يؤخر وفي الاصل لم يقيد و الاول هو الصحيح كما في المحيط وغيره وقد استدلل به على ان الصلوة
 اول الوقت افضل عند نادمياتي [ويجب] ويفرض [طلبه] في الغلاة يمّنة او يسرة او قدامة كما في
 التمرثاشي [قدر غلوة] بالفتح ثلثمائة ذراع الى اربعمائة وقيل ميلاً وقيل قدامه ميلين كما في
 التمرثاشي [ان ظنه] بالاخبار او غيره [قريباً] وانما قيد بالظن لانه واجب العمل في العمليات
 اجماعاً بخلاف الشك نانه لا يعبنى عليه حكم وفاقاً كما في حاشية الهداية [واذا ذكره] اي الماء في الوقت
 او بعده حال كونه [في الراحل] اي حمّله [لا يعيد الصلوة] الموداة بالتيمم واو وضعه بنفسه
 وقال ابريرسف رح يعيد وقيل لو وضعه غيره بلا علمه لا يعيد اتفاقاً وكذا اذا علق الادواة من عنق
 الدابة وقيل فيه الخلاف ولو علقت من مخر الاكاف وهو راكب او من مقدمه وهو سائق لا يعيد و
 في العكس يعيد كما في المحيط *

[فصل] بلا تنوين ويجوز التنوين والاضافة فعلى هذا يكون الصفة مبتدأ والخبر خبره
 [المسح] قد مر والمراد المسح بيد بقرينة اللام [على الشقين] وغيره كالجبيرة ولم يذكره تبعاً وانما
 يثني اشعاراً بان المسح لا يجوز على خف واحد بلا عذر وهو شرعاً ما يستمر الى الكعب او امكن
 به السفر كما في المحيط او مشى به فرساً او ما فوقه كما في حاشية الهداية [جائز] ثابت
 باثار قرينة من التواتر قالوا الى قياس قول ابي يوسف رح يكفر جاحده لذلك كما في المحيط وفي
 فتاوي قاضيان من انكره من الصحابة رجع قبل موته وفي التحفة انه ثابت بالاجماع وقال
 ابن حجر انه ثبت بالتواتر رواية اكثر من الثمانين منهم العشرة وانما قال جائز للتخيير بين
 المسح والغسل كما في الكرمانى وذكر في الذخيرة ان المسح اذن لظاهر الاعتقاد ودفع تهمة
 البدعة والعمل بقراءة الجراكن في المضمرات وغيره ان الغسل افضل وهو الصحيح كذا في
 الزامدي فان قلت كيف يكون افضل والاصول ان المسح رخصة اسقاط اى رخصة مسقطه للعزيمة
 كقصر المسافر قلت انه رخصة اسقاط حالاً لتخفيف ولهذا لو صب الماء في الخف بنية الغسل ينبغي
 ان يصير آثماً لكن اذا نزع الخف يصير العزيمة مشروعة بل متعينة ينال الاجر لزيادة المشقة وليس
 من رخصة الترفية في شيع اذا المعنى رخصة مخففة بجواز التأخير من وقته للعذر وان كان
 فضل ان لا يؤخر كقطر المسافر فلو كان منها لزم ان يكون غسل المتشقق افضل من مسح ولا
 يخفى ما فيه هذا ما في المقام من الكلام الوافى (في التحقيق) لتحقيق ما في الهداية والكافي فمن قال ان

المسح رخصة ترفية عندهما فقد دل كلامه على بعد من فهم كلام الفحول كما دل على قصر اطلاعه في علم الاصول [للمحدث] ظرف جائز وفيه اشعار بان المسح لا يجوز لمن يجدد الوضوء الا ان يقال لما حصل له القرية بذلك صار كأنه محدث حال كونه [دون من عليه الغسل] منجنب والحائض والنفساء قيل انه صفة للمحدث وفيه انه يلزم منه حذف الموصول مع بعض الصلة وقيل هذا مقام نفى فلا حاجة له من صورة وفيه ان النفي الشرعي لا بد له من اثبات عقلي وصورته ان يغمس في الماء منكوسا الى كعبيه ثم يمسح او يقعد فيه واضعا رجليه مكانا رفيعا لا يصل اليه الماء عن نعيم الاثمة ان لا يمسح الخف بل يجري الماء على ظاهره بعد ان يشد فوق الكعبين وهذا اشكال لان المبسوط علله بان الجنابة الزمته غسل جميع البدن ومع الخف لا يتأتى ذلك وفي كلمة على اشارة الى جواز مسح مغتسل الجمعة والعيد ونحوهما وينبغي ان لا يجوز على ما في المبسوط ولا يبعد ان يجعل في حكمه فا لاحسن دون المغتسل [وفرضه خطوط] حاصلة من بلة اتملة الاصابع وفيه دلالة على فرضية الخطوط كما في غير ظاهر الاصول قال الامام اسبغابني في شرحه ان اظهار الخطوط ليس بشرط في ظاهر الرواية وقال الطحاوي المسح على الخفين خطوطا بالاصابع وفي المستصفى انها سنة وفي حاشية الهداية مستحبة واشارة الى عدم تكرار المسح وقال عطاء يمسح ثوبا للغسل كما في الكرمانى [قدر ثلث اصابع اليد] اصغرها عند ابي بكر الرازي وفي رواية عن ابي حنيفة رح وقدر ثلث اصابع الرجل عند الكرخي كما في المحيط وعن الحسن اكثر ظاهر الخف ومثله عن ابي يوسف وعنه ربع ظاهرة كما في الزاهدي والاول ذكره محمد وهو الاصح كما في الاختيار [في اسفل من الساق] مشكل فانه مقيّد بظهر القدم فلو مسح على ما فضل من رأس خفه مقدار ثلث اصابع لم يميز سواء كان مقطوع الاصابع او لا كما في التتمة وكذلك لو مسح على اسفل القدم او العقب او جوانبها كما في شرح الطحاوي وفيه رمز الى انه لو مسح على ما فوق الكعب لم يجوز الى ان يجوز المسح بالظهر لكن المستحب بالبطن والى انه لو بدأ من عرض الخف او من الساق جاز لكن المنة ان يضع اصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن واليسرى على اليسر او يضع الكف مع الاصابع عليه ويمد يدها الى الساق وقال محمد كلاهما حسن وقال الحارثي الاحسن ان يمسح بجميع اليد ولو خاض الماء فاصاب ظاهر خفه حاز عن المسح وكذا لو مشى في الحشيش فابتل من الماء او من المطر وكذا من الطل على الصبيح الكل في المحيط [ويجوز] المسح [على الجرموقين] الكائنين من الاديم ونحوه سواء كان ملبوسين منفردين او فوق الخف لكن يشترط كونهما ملبوسين قبل الحدث فلو لبسهما بعد وقبل المسح على الخفين او بعده لم يجز المسح عليهما وان مسح ثم نزعهما اعاد المسح على الخفين وان نزع احدهما مسح على الاخر وعلى الخف جميعا واما اذا كان من الكرباس ونحوه فلا بد بيمسح اذا لبس وحده

وكذا اذا لبس فوق الشفين الا اذا كان رقيقا بحيث يصل البقلة الى ما تحته انزل في المحيط والجروق
بالضم ما يلبس فوق الشف لفظه من الطين او غيره على المشهور لكن في المحذوع انه الشف الصغير
[و] يجوز [على ما يعتز الكعب] والقدم من شعر او لب او جل رقيق ونحوهما [ويمكن به الصغير]
الشرعي كما هو المتبادر ويدل عليه كلام المحيط وبخالقه كلام حاشية الهداية كما مر ويدخل في عموم
ما اذا كان من كريات او صرف لكن في المحيط ان لا يجوز المسح عليه كيف ما كان وفي المضمرات
لا خلاف ان الجرب اذا لم يكن ثخيناً لم يجز المسح عليه [وشرط] في جواز المسح على الشفين او غيرهما
[كونهما ملبوسين] من اللبس بالضم فان الكسر اسم له [على طهر تام] ظرف ملبوسين او الثبوت
المستفاد منه واحتراز به عما اذا لمعهما التيمم او التوضي بنبيذ التمر فانه لا يمسح اصلاً او صاحب
العدر مع العذر فانه لا يمسح خارج الوقت [وقت الحدث] اي قبيل وقته لا وقت اللبس ولا وقت المسح
ظرف التام او الملبوسين او الثبوت فلو لبس الحدث خفيه ثم خاض الماء فابتل قدماه مع الكعبين ثم اكمل
الوضوء ثم احدث مثل ان يستنحي على وجه السنة جاز له ان يمسح كما في الزاهدي وانما شرط ذلك
لانه لو كان ناقصاً للحدث ما يقدم بخلاف ما اذا كان كاملاً وهذه العبارة احسن من قولهم اذا
لبسهما على طهارة كاملة لان الاسم يدل على الدوام والاستمرار والفعل يدل على الحدث فيلزم
من قولهم اشتراط حدث اللبس قبيل وقت الحدث لا بقاء كما ذكره المص قبل فيه نظر لان وقت الحدث
ظرف كاملة فالمعنى على طهارة يكون كما هما قبيل هذا الوقت على ان اطلاق اللبس على بقاءه بصيغة الفعل
واقع وفيه انه لا يدفع ما ذكره من ان حدث اللبس على الصفة المذكورة ليس بشرط ولم يستعمل
بمعنى البقاء الا بقرينة نعم لا يدل الاسم بالوضع الا على الثبوت والدوام والاستمرار بمعنى مجازي له
على انه غير محتاج اليه بل هو مضر كالحدث ويكفي الثبوت لما يدعيه وفي الاكتفاء اشعار بانه لا يشترط
النية في مسح الشف كما في المحيط ويشترط في بعض الروايات كما في الزاهدي ولا يشترط الطهر
المذكور [في] مسح [الجبيرة] سواء كان المسح واجباً او جائزاً فانه لم يضر حلها فان ضرر مسحها جاز تركه
اتفاقاً وان لم يضر فان لم يضر غسلها ينبغي ان يجب الغسل وان ضرر جاز ترك المسح عنده ووجب المسح
عندهما ولو لم يضر السيل فان لم يضر غسل ما تحتها وجب الغسل اتفاقاً وان ضرر فان لم يضر مسح
ينبغي ان يكون على الخلاف وان ضرر فان ضرر مسحها جاز تركه اتفاقاً وان لم يضر فينبغي
ان يكون الخلاف كما في حاشية الهداية والصحيح ان مسح الجبيرة ليس بفرض عنده وان
لم يضره كما في المحيط وذكر في الزاد انها تمسح اذا خاف زيادة المرض ويجوز مسح ما زاد عما
فوق الجراحة اذا ضر السيل والغسل والا فيغسل ما حولها ومسحت وان لم يضر المسح مسح ما عليها
وغسل الباقي وفي المحيط انه يمسح ما زاد على الجراحة وكذلك في حق المقتصد وفي الذخيرة الاصح
انه يكفي مسح الفرجة التي بين العقدتين والجبيرة وما يربط من العود ونحوه على العضو حال

الكسر ونحوه وفي الكلام اشارة الى ان الاستيعاب شرط والفتوى على ان مسح الاكثر يكفي و الى ان النية لم يشترط و اذا بلا خلاف و الى انه يكفي مرة واحدة وقيل بالتثليث الا في جراحة الرأس و الاول هو الصحيح كما في المحيط [ولا باس] عليك بسقوطها ولا ينتقض المسح بسقوط الجبيرة عن الشيخ [الا عن برة] بالفتح عند اهل الحجاز والضم عند غيره اي بسبب صحة العضوف ان السقوط بهذا السبب ناقض كما لو مسح ولم يسقط فان كان في الصلوة يشتأنف بهذا السبب لقدرته على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل [ولا يمسح سائر غير الرجل الا هي] اي لا يجوز مسح عضو مستور بشيء غير الرجل الا المستور بالجبيرة كما مر فلا يمسح الرأس الوجه واليد الصحيحات المستورات بالقلنسوة والبرقع والقفاز وهو ما يتخذ الصائد من الجلد وغيره ولو جعل الدواء في شقاق الرجل امر الماء عليه ولم يمسح و يغسل اذا سقط عن برة كما في المحيط [ومدته] الاضافة للعهد اي مدة مسح الخف لا الجبيرة فان مسحها غير موقت بزمان فلا ينتقض الا بالحدث كما في الزاهدي وغيره [للمقيم يوم وليلة] من وقت الحدث حذف للقريظة والمقيم قد لا يتمكن الا من اربع صلوات كما اذا لبس الخف على الطهارة قبل الفجر فلما طلع صلاها وقعد قدر التشهد فأحدث فاتم بالوضوء فانه لا يمكنه ان يصلي من الغد لاعتراض الحدث اخر صلوته و قد يصلي خمسا وستة كما اذا اخر الظهر الى آخر الوقت ثم أحدث و صلى بالمسح فيه ثم صلى الظهر من الغد في اوله [و للمسافر ثلثة] من الايام والليالي على قياس ما ذكرنا [من وقت الحدث] اي مبتدأة من وقته فان صفقة للثلاثة ولذا قدم الخبر [و ناقضه] اي ناقض مسح الخف والجبيرة [ناقض الوضوء] من الحدث الاصغر والاكبر فاذا توضأ مسح و اذا نزع غسل [و] ناقضه اي ناقض مسح الخف [مضي المدة] المعهودة الا اذا مضت وهو في الصلوة بلا ماء فانه بمضي على صلوته بلا تيمم على الاصح اذا لو قطع تيمم ولا حظ عنه الرجلين وقيل تفسد صلوته كما في قاضيهان وغيره و ناقضه خروج اكثر العقب الى الساق اي ساق الخف كما روي عنه و به قال ابو يوسف رح و يحتمل ان يراد اكثر القدم بعلاقة الحزنية فان في خلاصة المتداولات كالمبسوطيين والمحيط وغيرها ان خروج القدم ناقص بلا خلاف و اما خروج اكثرها او نصفها او كل العقب او بعضها او قدر ثلث اصابع من ظهر القدم او قدر ما سواه مما يمسح ففيه خلاف والصحيح هو الاول كما في الكافي واكثر المشايخ على الاخر و هذا كله اذا بدا له ان ينزع الخف فحركه بنيته و اما اذا زال لسعة او غيرها فلا ينتقض بالاجماع كما في النهاية وغيرها فاطلاق المتن مشكل وفي الاكتفاء اشعار بانه لو وصل الماء الى رجل واحد منه لم ينتقض و ان بلغ الركبة كما ذهب اليه ابو بكر العياضي وعلى الانتقاض اكثر المشايخ و اليه مال اول الفصل وهو الاصح كما في الظهيرية و يحتمل ان يكون فيه روايتان فان اختلافهم في الغالب مبني على اختلاف الروايات كما في التتمة و من السواقي الخرق كما سيأتي [وبعد احد هذين] اي

المضي والخروج كبعد الخرق وبلوغ الماء الى الرجل [يجب غسل رجليه فقط] فلا يجب غسل الوجه واليد ومسح الرأس خلافا للنسعي وعنه لا يجب غسلهما وهذا اذا لم يمنع مانع من النزح والا فيجوز المسح وان طال المدة كما اذا خيف ذهاب الرجل من البرد كما في الخلاصة [ويمنعه] المسح الحالي والاستقبالي كما ينقض الماضي [خرق] في اسفل الساق من الشف سواء كان في باطنه او ظاهره او طرف منه وفي التنزيه عن بعضهم ان الخرق لا يمنع بدون زوال اسم الشف [يبدو منه] اي يظهر من ذلك الخرق في حالة المشي لا الرضع حتى لو انفتح خرزه بحيث يدخل فيه ثلث اصابع لكن لا يرى اكونه صلبا لا يمنع كما في المحيط [قدر ثلث اصابع الرجل] بكمالها واليه مال الحنواني وهو الاصح وقبل ثلث انامل واليه مال السرخسي وعن ابي حنيفة رح ثلث اصابع اليد كما في المحيط وانما اطلق الاصابع لان في اعتبارها مضمومة او منفرجة خلافا وقيل انما قدر بالاصابع اذا كان الخرق بجذائها واما اذا كان بجذاء القدم او العقب فالمعتبر اكثرهما وفي الكلام اشعار بان ظهور البطانة بلا ظهور القدم غير مانع وهو الاصح كما في الزاهدي [اصغرها] بدل من اصابع فلا يعتبر الابهام وجاتاه وقيل يعتبر وهو الاصح كما في التتمة [ويجمع خروق] كل منها يسع مسلة او اكبر الا الاشقي من [خف] واحد على الاصح كما في الزاهدي وعن ابي يوسف لا يجمع خروقه كما في الشرائع ومثله عن ابي على الرازي كما في المنية [لا] يجمع خروق [خفين] خلافا للزفر [وفي سفر] الشخص [المقيم] قبل الحدث او بعده وقبل المسح او بعده قبل يوم وليلة يعتبر الاخير اي السفر فان كان مقيما ثم سافر فيمسيح ثلثة ايام ولياليها من وقت الحدث [و] في [عكسه] اي اقامة المسافر [قبل] مضي [يوم] وليلة يعتبر الاخير اي الاقامة فيمسيح يوما وليلة [و] في سفر المقيم عكسه [وبعدهما] اي بعد يوم وليلة [ينزح] الشف فيغسل الا ان يمنع مانع من البرد وغيره فانه يتييمح كما في النسخة •

[فصل * الحيض] يكون للارنب والضبغ والنفاس كما ذكره الجاحظ وفي اللغة مصدر حاضت الانثى فهي حائض وحائضة اي خرج الدم من قبلها ثم اشار الى المعنى الشرعي تابعا لاكثر السلف في تسامح منهم فقال [دم] اي خروج دم حقيقي او حكمي فيشمل الطهور المتخلل ولا يرد ان العلل الشرعية معان درن الاعيان وللتنبية على هذا المعنى قال [ينقصه] اي يسقطه الى الفرج الخارج وان كان النفق في الاصل تحريك الشيع ليسقط ما عليه من غبار او غيره فلما نزل الدم الى الفرج الداخل ليس بحيض في ظاهر الروية وعن محمد انه حيض وكذا النفاس وبالأول يفتي ولا يثبت الاستحاضة الا بالنزول الى الخارج بلا خلاف وهو ما بمنزلة ما بين الشفة والسن والداخل ما بمنزلة السن وجوف الفم كما في المحيط [رحم] امرأة [بالغة] اي منبت الولد ووعائه في البطن والبالغة ما بلغت سنا او اقترت ببلوغها فيه صدقت وهو تسمي منين على الاصح كما في الزاهدي وكذا اورأت هذا والمرافقة دما تكون نصايا كان حيضا

بالاجماع كما ان بنت خمس ثنين لو رأتَه لم يكون حِيضًا بالاجماع وفي الست والسبع والثمان
اختلاف المشايخ كما في شرح الطبري وغيره ثم قوله رحم مخرج لدم خارج من الانف والجراحات
والحامل فانه ليس من الرحم لانسداد فمه اذا حبلت وكذا غيرِه من دم الاستحاضة سواء كان من الكبيرة
او الصغيرة لانه دم عرق بالاتفاق كما في استحاضة الكافي وما قاله الحكيم انه من الرحم فلم يعتبره
الشارع وكذا مخرج لدم الدبر فانه ليس بحيض ويستحب ان يغتسل عند انقطاعه وان يمسك الزوج
عن الاتيان بها حينئذ كما في المحيط لكن لا تدع الصلوة والصوم و قراءة القرآن كما في السراجية
والاضافة لافادة التخصيص بالانسان وانما قال بالغة ليخرج الخنثى خرج الدم من رحمهِ والمنبي
من ذكره فانه في حكم الذكر كما في الظهيرية [لا داء بها] اي لا يكون بالبالغة علة هي سبب
للدُم و الداء عينه وار ولامه همزة واحتز به عن النفاس لانه علة حتى لم يعتبر تصرفها بها الا
من الثلث كما في الكشف والمستصفى وغيرهما فان قلت النفاس في الاكثر يكون امرا ممتدا
فيلزم ان لا ينفذ تصرفها بعد الطلاق في اكثر من الثلث وذا خلاف ما في المشاهير كالمحيط و
الخلاصة والفصول وغيرهما انه لا ينفذ في حالة الطلاق وينفذ بعده قلت انما ينفذ تصرفه من الثلث
على المختار ما يكون الغالب منه الموت كما في هبة الذخيرة والغالب عند انفصال الولد وبعده
يكون وجعا شديدا ولا يخلو عن امتداد فاعل المراد ان لا يعتبر التصرف في هذا الوقت فقط وان
عدت مريضة في سائر الاوقات والرواية مختلفة [ولا اياس لها] اي لا يجعلها الشرع مسقطعة
الرجاء عن رؤية الدم وفي المغرب الياس انقطاع الرجاء واما الاياس في مصدر الايسة من الحيض
وهو في الاصل اياس على افعال حذفت منه الهمزة التي هي عين الكلمة تخفيفا واختلاف في حد
الايسة والمختار في زماننا على ما في الزاهدي خمسون سنة وفي الخلاصة خمس وخمسون وفي
النهاية وعليه الاعتماد واليه مال اكثر المتأخرين وفي المحيط هو اعدل الاقوال فلورأت بعد ذلك دما
اختلف المشايخ قيل لا يكون حِيضًا وقيل هذا اذا اخضر او اصفر واما اذا احمر او اسود فحيض والاول
مختار المص ولذا صرح بنفيه مع ان الرحم مخرج له وهو الصحيح كما في المصمورات وفي الاكتفاء
اشعار بان القضاء ليس بشرط في كونها آيسة كما في المنية [اقله] اي اقل الحيض او مدة اقله او اقل المدة
من الحيض على طريق الاستخدام [ثلثة ايام] بالنصب على الظرفية على الاول والرفع على الخبرية
على غيره [ولياليها] المقدرة باثنتين وسبعين ساعة على ما قال اهل التنجيم فان الساعة عند المتشركة
جزء من الزمان وان اقل فلورأت المبتدأة الدم حين طلع نصف قرص الشمس وانقطع في اليوم الرابع
حين طلع ربه كان استحاضة حتى طلع نصفه فح يكون حِيضًا والمعتادة بخمسة مثلا حين طلع نصفه
وانقطع في حادي عشر حين طلع ثلثاه فالزائد على الخمسة استحاضة لانه زاد على العشرة بقدر
السدس وكان ابواسحاق الحافظ يقول هذا في اقل الحيض وقل الطهر واما فيما سواهما فاذا اخبرت

المفتي أنها طهرت في الحادي عشر أخذ لها بعشر وفي العاشر بتسعة وما كان يتعرض للساعات وعليه الفتوى كما في حاشية الهداية لكن قد اطلق المحيط انا قد استقصينا في الساعات فيما سواهما لتعمر الامر عليها وهذا كله ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رح ان اقله ثلثة ايام مع المخلل من الليلي وعن ابي يوسف رح يومان واكثر الثالث [واكثره عشرة] من الايام والليالي المقدرة بالساعات كما قررنا فلو شكك انه العاشر والحادي عشر فان رأت الدم فهي حائض وان لم تر فكل ذلك ان كان لها ظن به كما في المنية [واقل الطهر] الفاصل بين دمى السبض [خمس عشرة يوما] مع لبالها [ولاخذ لاكثره] اي الطهر فما رأت أنه تصلي وتصوم وان استغرق عمرها وفيه رمز الى انها لو استمر بها الدم لم يكن له غاية فلو رأت المبتدأة الدم عشرة ايام والطهر ستة ثم استمر الدم ثم طمقت انقضت عدتها بتلك سنين وثلثين يوما كما قال ابو عصمة لكن العامة قالوا بالتقدير فالحاكم الشهيد ان الاكثر شهران وعليه الفتوى لانه ايسر كما في النهاية والزعفراني سبعة وعشرون يوما والدقاق سبعة وخمسون وقال الرازي هو الاظهر [والطهر] الذي هو الدم الحكي [المتخلل بين الدمين] اي المحاط بهما حال كونهما واقعين [في مدته] الاقل از الاكثر او التي بينهما فاطهر الذي احاط الدم به ام يفصل وكان حضا اذا وقع في مدته سواء كان نصابا او لا وسواء كان الطهر يوما او اكثر الى ثمان وتفصيل هذا المجمل مع زيادة ان الطهر اذا كان اقل من ثلثة لا يفصل مطلقا وان كان اكثر من اربعة عشر يفصل مطلقا واختلفوا فيما اذا بلغ ثلثة ولم يبلغ اكثر من اربعة عشر على ستة اقوال احدها ان الطهر لا يفصل اذا كان الدمان المحيطان به في المدة كمن رأت يوما دما وثمانية طهرا ويوما دما وبه اخذ القدوري ورواه محمد عن ابي حنيفة رح وثانيها انه لا يفصل اذا بلغ نصابا في مدته مجتمعين ومتفرقا كمن رأت يوما وثلثة ويوما واربعة ويوما وبه اخذ زفر وروي ابن المبارك عنه كما في المبسوط وثالثها انه لا يفضل اذا كان الدم نصابا سواء كان في مدته او لا كمن رأت يوما وتسعة ويومين وبه اخذ ابن المبارك كما روي عنه كما في المشارع ورابعها انه لا يفصل اذا كان الطهر اقل من الدمين او مساريا لهما كمن رأت ثلثة واربعة وثلثة او يوما وثلثة ويومين وهذا في الطهر المعتبر اي ثلثة ايام فصاعدا فلو اجتمع طهران معتبران محيط بكل منهما دمان لا يعبر الطهران معا بل يجعل احد الطهرين المتساري للدمين دما ثم يتعدي حكمه الى الاخر عند ابي زيد الكبير البخاري وابي علي الدقاق ولا يتعدي عند ابي سهل كمن رأت يومين وثلثة ويوما وثلثة ويوما فالعشرة حيض عندهما والستة المتقدمة عنده والاول اصبح عند مشايخنا وبه اخذ محمد كما روي عنه وعليه الفتوى كما في المبسوط وخامسها انه لا يفصل مطلقا فيجوز ختم الحيض وبدايته كلاهما او احد هما بالطهر يطهر كلاهما في المعتادة والنختم في المبتدأة كمن رأت قبل العادة بيوم يوما وعشرة ويوما ولا يتصور ان يكون كلاهما بالدم الا اذا كان الطهر مع الدمين عشرة

ار اقل وبه اخذ ابو يوسف كما روي عنه وهذا آخر مروياته وبه افتى صدر الاسلام وصدر الشهيدين
 كما في المحيط وسادسها انه يفصل مطلقا وبه اخذ الحسن كما روي عنه كمن رأت يوما ثلثة از
 اكثر ثلثة ويوما ثم اذا كان فاصلا فالدمان ان لم يبلغ شيع منهما نصابا كان الكل استحاضة و ان
 بلغ احدهما فهو حيض والاخر استحاضة وان بلغ كل منهما فالاول واعلم ان ما ذكرناه من الروايات
 من جملة مناقب امام الانام فانه تكلم بأقوال صارت مأخوذة عند العلماء الاعلام قدس الله تعالى
 ارواحهم الى يوم القيامة وانما لم تذكر هذه المسئلة في النفاس فانهما متسويان في الحكم فالطهر
 المتخلل في الاربعين لا يفصل مطلقا وهذا عنده واما عندهما فيفصل اذا كان خمسة عشر فصاعدا
 فلو رأت بعد الولادة يوما وثمانية وثلثين ويوما كان الكل نفاسا عنده و اليوم الاول لا غير
 عندهما كما في المحيط [وما رأت من لون] من الالوان للدم [فيها] اي في مدته ومن بيان
 للموصول وعائدة مفعول محذوف [سوى البباض] الخالص او الغالب فانه ليس بحيض اتفاقا وهذا
 اذا كان طريا فلوصار اصفر باليبس ففي حكم الالبيض وانما صح الاستثناء من لون وهو نكرة في
 الاثبات يخص لانه يعم بالصفة على ما في الاصول [حيض] خبر الموصول واما خبر الطهر فمحذوف
 وفي عموم الموصول اشارة الى انها صارت حائضا بكل لون من الستة الحمراء والسواد والصفرة اي صفرة
 القز والطين او السن على الاختلاف بلا خلاف والكدرية اي ما هو كالماء المكدره وهو حيض مطلقا
 عندهما وكذا عند ابي يوسف ان تأخرت عن الحيض والخضرة قيل فيه الاختلاف المذكور و قبل
 انكأبت من ذوات الاقراء فحيض والتربية بفتح التاء وكسر الراء وتشديد الياء او تشفيفها هي بين
 الصفرة والكدرية وقيل على لون الربة مشتقة منها وقيل لفظ التربية منسوبة الى التراب فانها على
 لونه حيض على قول العامة الكل في المحيط ومن حكم الحيض [انه يمنع الصلوة] اي اداء كل صلوة
 وقضائها فتناول الواجب والسنة وفيه اشارة الى انها يجب عليها الا انها سقطت عنها للخرج كما قال
 بعض المشايخ منهم القاضي ابو زيد الا ان الجمهور قالوا ان في اثبات نفس الوجوب بلا وجوب الاداء
 ضربا من اللغو والى ان المبتدأة تترك الصلوة كما رأتته وهو قول اصحابنا وبه نأخذ وعن ابي حنيفة رح
 لا تترك الصلوة ما لم يستمر به الدم ثلثة ايام وعن ابي يوسف رح تغتسل بعد ثلثة ايام ثم تصوم
 ويصلي سبعة ايام بالشك لا يقربها الزوج ثم تغتسل بعد تمام العشرة وتقضي صيام الايام السبعة
 احتياطا وكذا المعتادة تترك الصلوة فاذا كان عادتھا في الحيض خمسة فترأت الدم اليوم السادس
 تؤمر بالاعتسال والصلوة عند مشايخ بلخ وقال صدر الشهد لا تؤمر الا بالاعتسال وقال محمد الميداني
 لا تؤمر بهما كذا في المحيط والى انه لا تمنع السبيح والتهليل بل يستحب ان يتوضأ في وقت الصلوة
 وتجلس في مسجد بيتها ونشغل بهما فانه روي انه يكتب لها ثواب احسن الصلوة تصلي على انه
 لا تزول ح عنها عادة العبادة كما في النية [والصوم] اي اداء كل صوم فيجب عليها وانما وجب نية

القضاء بلا خلاف والمبتدأة والمعتادة فيه كالصلوة على ما اشرنا [ويقضى] الصوم وان حاضت بعد الزوال
[هو] تأكيد للضمير فلا يقبح العطف [لا] تقضي [هي] اي الصلوة ولو طهرت بعيد اول الوقت
فان شرعت في صلوة التطوع او صومه ثم حاضت وجب قضاها اذ وجوبهما بالشروع بخلاف الفريضة
فانها لا تجب بالشروع ولو اوجبتهما عليها في غير ايام الحيض فحاضت فيهما وجب القضاء بخلاف
ما اذا اوجبتهما في ايام الحيض فانه لا يلزمها شيع ولو انقطع الدم على ما دون العشرة او الاربعين في
وقت عشاء يمسح فيه الغسل والتحريم وجب قضاء ما راداء صوم الغد ولو لم يمسح لم يجب الا اذا انقطع
على العشرة او الاربعين فانه يجب كما في شرح الطحاوي وفي الزاهدي ان طهرت قبل العشرة يعتبر
قدر الغسل والتحريم والصحيح انه يعتبر معهما لبس الثياب والاصح ان التحريم لم يعتبر في
حق الصوم [ودخل المسجد] اي موضع العبادة المعهودة فيشمل الكعبة دون مسجد البيت فلا يرد انه
لا يمنع مسجده وفيه اشارة الى انها لا تدخل طلة بابه ولا سطحه كما في الزاهدي ولذا لا يجوز التغلي
والتغوط عليه كما في ايمان النهاية والى ان لا يدخله من على بدنه نجاسة والى ان الجنابة لا يمنع
من الدخول كما ذكره ابو اليسر الا ان الجمهور قالوا انها مانعة والى ان المحدث يدخله كما في التحفة
والخلاصة وغيرهما لكن في النصاب لا يقتي به وفي التهذيب يكره وفي الخزانة اذا نسا في المسجد
لم ير بعضهم به بأساً وقال بعضهم اذا احتاج اليه يخرج منه وهو الاصح [والطواف] من خارج
المسجد او داخله للسج او العمرة لانه صلوة فلا يجوز معه كما في الزاهدي [واستمتاع ما تحت الازار]
اي انتفاع الزوج منها بما يشمل الازار للسرة الى الركبة من جميع الجوانب سواء كان بالجماع او
التفجيل او اللبس وهذا عندهما وقال محمد انه لا يمنع الا الاستمتاع من الفرج وبه نقول كما في
شرح التاويلات وبالاول يفتي كما في المضمرات فلو قالت حضت وكذبها الزوج حرم وطبها واختلف
في كفر المستحل وان وطئها فلا شيء عليه الا التوبة وقيل ان كان في اول الحيض يستحب ان يتصدق
بدينار وفي آخره بنصفه كما في الزاهدي [والسائض] لا تقراء شئاً من القرآن عند الكرخي وآية
تامة عند الطحاوي والاول هو الصحيح كما في المضمرات ولذا حذف المفعول لكن في الخلاصة الصحيح
ان ما دونها لا تمنع وهذا اذا قصدت القراءة والا لا يمنع في اصح الروايات وينبغي للمعلمة ان
يقول كلمة كلمة او نصف آية على القولين كما في المحيط [كجنب] فانه لا يقرأ وعن ابي حنيفة رح انه
لو تمضمض فلا بأس به وبه افتى نجم الاثمة البشاري كما في الزاهدي لان الجنابة تقبل التجزي فيما
وراء الصلوة وفيه اختلاف المشائخ كما في الجواهر وفي رواية يجوز ان يقرأ كما في الخزانة وفيه اشعار
بانه يقرأ سائر الكتب السماوية لانهم حذفوها كما في المحيط لكن مكروه كما في المضمرات [و] مثل
[نفساء] فانه لا تقرأ والاولى ان يقول ولا يقرأ كنفساء ولا يجنب اذ الاحكام الثمانية مشتركة
بين الحيض والنفساء كما في النهاية وغيرها [بخلاف المحدث] غيرهما فانه يجوز قرأه عن ظهر

القلب وان كان المستحب ان يقرأ على الطهارة [ولا يمس] بفتح الميم وضمة الهمزة هو الاول كما ذكره الجمهوري اي يكره ان يلمس [هولاء] اي السائض والجنب والنفساء والمحدث [مصفا] مثلث الميم والاصل الضم والمعنى ما جمع فيه القرآن كما في الخلاصة ولا يبعد كل البعد ان يكون المعنى ما جمع فيه المصحف كما في الصحاح فيتناول سائر الكتب السماوية وكتب العلم الشرعية كما في الذخيرة ولرغسل يده فعن ابي حنيفة رح انه لا بأس بلمس المصحف كما في المحيط وفي رواية يجوز للجنب اخذ المصحف ويكره الكتب الشرعية كما ذكره ابو اليسر وذكر الباقي انه لا يكره كما في الخزانة وذكر في الجوامع ان كان في كتب الفقه آيات لا يجوز للمحدث حملها واخذها بالثياب والمختار عند البعض انه ان كان ذاكرا في حال الاخذ ما فيه من الآيات فلا يجوز لان الفقه وان كان معنى القرآن لكنه ليس بقرآن وفي الكلام اشارة الى انه يجوز له لمس الكتب العربية والاشعار والى انه يكره لمس البياض كمس السواد وقيل لا يكره لمس البياض وهذا اقيس والاول اقرب من التعظيم كما في التنقيح والى انه كما لا يمس باعضاء الطهارة لا يمس بغيرها وبما غسل من الاعضاء قبل اكماله وقيل يجوز للمس بهما والاول اصح كما في الزامدي [الا بغلاف] اي مع غلاف [متجاف] اي منفصل كالخريطة والجلد الغير المشرز فلا يمس الجلد المتصل به وهو الصحيح كما في التنقيح وذكر في المحيط الاصح انه لا بأس بلمسه [وكره] لهولاء الاربعة مس المصحف [بالكم] والذيل على الصحيح كما في الهداية ولا يكره ذلك عند العامة كما في المحيط وفيه اشعار بانه لا يكره لهم مس كتب الشرعية غيره بالكم وبعض الثياب كما في الذخيرة [ولا] يمس هولاء [درهما] او لوحا كتب [فيه سورة] اراية تامة كما في المحيط وفيه اشعار بانه لو كتب ما دون الآية لم يكره مسه [الا بصرة] بضم الصاد والتشديد اي مع كيسه وفيه اشارة الى انه لا يكره النظر في القرآن من السائض والجنب والى انه لا يكره لمس ما كتب فيه ذكر الله تعالى غير القرآن كما قال عامة المشائخ والى انه يكره ان يعطى الصنبي المحدث مصحفا او لوحا فيه آية لانه وان لم يكلف الا ان وليه مخاطب كما قالوا في لبس الحرير وهذا قول بعض المشائخ لكن المختار ان لا بأس بذلك لان حكم المس اخف من اللبس على ان فيه حفظ الدين كما في النهاية [وحل] لكن لم يستحب لانها كالجنب ما لم تغتسل كما في المحيط [وطي من] كانت زوجة للوطي او مملوكة له حائضا او نفساء مقيمة او مسافرة [قطع دمها] حقيقة او حكما كمن جاوز دمها [لاكثر] مدة [الحيض] اي بعد انقضاء اكثره كما في الصحاح او عنده كما في سورة ق ادرقته كما في سورة الحجرات او مستقبلا له كما في سورة الطلاق او قطعاً مختصاً باكثره كما في سورة الاعراف من الكشاف [او] اكثر [النفاس قبل الغسل] حقيقة او حكما بان يمضي الوقت الاتي [دون] وطى [من قطع] دمها اي حل و طيها قبل الغسل متجاوزا عن وطى من قطع [لاقل منه] اي من اكثر الحيض او النفاس فانه لم يحل قبل الغسل [الا اذا مضى وقت] هو آخر

جزء وقت الصلوة [يسع] ذلك الوقت [الغسل] اي غسلا واجبا عليها وهذا قرينة مخصصة للوقت كما ذكرنا فاللام للعهد كما في قوله [والتخريمة] وهي (الله) عند ابي حنيفة رح و (الله اكبر) عند ابي يوسف رح و الفتوى على الاول كما في المضمرات فانه خل وطيبها سواء كانت مبتدأة مضي عليها ثلثة ايام او معتادة قطع دمها على العادة او فوقها او دونها يعول ثلثة ايام لكن في الصورة الاخيرة يكره وطيبها واعلم ان في هذه الصورة تاخير الاغتسال الى آخر الوقت المستحب وقال ابو جعفر باستنباب التأخير فيما دون العشرة وباجابه فيما دون العادة كما في المحيط [والنفس] مصدر نفست المرأة بضم النون وفتحتها اي ولدت فهي نفساء وهن نفاس من النفس الدم كما في المغرب والولد منفوس كما في الصباح و شريعة [دم] على قياس الحيض اي خروج دم حقيقي او حكمي فيدخل فيه الطهر المتدخل في مدته ونفاس من ولدت ولم تردما وهذا قول ابي حنيفة رح وبه اخذ اكثر المشائخ وقال ابو يوسف رح انها لم تصر نفساء وبه اخذ بعض المشائخ كما في المحيط وذكر الزاهدي انها صارت نفساء عندهما في السراحيمة هذا عندها اما عندهما فطاهرة وفي المضمرات قال الدقاق ان عليها الغسل وبه ناخذ [يعقب] بالضم اي يتبع [الولد] اي ولدا خارجا من القبل سواء كان صبيحا او منقطعا فلو خرج اقله لم تصر نفساء بخلاف ما اذا خرج اكثره وهذا عند ابي حنيفة رح وعن الشيعيين بعض الولد وعن محمد الرأس ونصف البدن او الرجلان واكثر من النصف وعنه جميع البدن كما في المحيط ولو خرج من السرة لم تصر نفساء وان سال منها الدم [ولا حد لاقله] اي اقل النفاس كما في المحيط وغيره لكن في الهراجية ان اقله ما وجد ولو ساعة وعليه الفتوى وفي الممارع قيل انه ساعة عند محمد رح وفي الكرمانى ان الذي ذكره المشائخ ان اقله عند ابي حنيفة رح خمسة وعشرون يوما وعند ابي يوسف رح احد عشر فانما هو تقدير اقل ما صدق فيه النساء اذا كانت معتادة فاذا اقرت بانقضاء عدتها صدقت في خمسة وثمانين يوما عنده فيجعل نفاسها خمسة وعشرين واطهارها خمسة واربعين وحيضها خمسة عشر [واكثره] اي اكثر النفاس [اربعون يوما وهو] اي ابتداء النفاس يعتبر [لام التوأمين] بفتح التاء وسكون الواو وفتح الهزة تثنية الواحد توأم اسم ولد اذا كان معه آخر في بطن واحد اي يكون بينهما اقل من ستة اشهر كما في الزاهدي وغيره لكن في المحيط لو ولدت اولادا بين كل ولدتين اقل من ستة اشهر و بين الاول والثالث اكثر جعل بعضهم من بطن واحد منهم ابو على الدقاق [من] التوأم [الاول] فتركت الصلوة والصوم مثلا فلو كان بينهما اقل من اربعين فقد تم النفاس بالولد الاخير حتى ان ما رأت من الدم بعد الاخير قبل نصاب الطهر كان استحاضة ولو كان اكثر من اربعين تم النفاس به ثم لا بد من الطهر فلو طهرت على عبادتها ازطهرت مبتدأة عشرين يوما ثم رأت نصاب الدم قبل ولادة الاخير جعل بعضهم استحاضة لانه لا يتجدد النفاس ولا تحيض الحامل وبعضهم حيضا لان الحامل انما لا تحيض لانسد الرحم

وقد وجد ههنا ما يدل على الانفتاح فعلى هذا يجتمع الحيض والنفاس مع الحمل ولو تم طهرها عند ولادة الاخير ثم رأت الدم جعله بعضهم نفاسا آخر لان النفاس كالحيض فلا بأس بتكرره عند تخلل الطهر وبعضهم حيضا لتقدم طهر صحيح ولا يكون لبطن واحد أكثر من نفاس واحد كذا في شرح المبسوط وعن ابي يوسف رح عن ابي حنيفة رح انه لا يكون بينهما اربعون وان كان فلا نفاس كما في الحقايق وهذا كله عندهما وعليه الفتوى كما في المصمرات [خلافا لمحمد] وزفر رح فانه عندهما من الاخير فتصلي وتصوم حتى تلك الاخير [وانقضاء العدة من] الولد [الاخير اجماعا] فلو طلقها زوجها ارمات عنها فولدت الاول لا تنقضي عدتها ما لم تلد الاخير [وسقط] بحركات السنين والكسر أكثر وهو ما سقط من الولد قبل تمامه كما في النهاية وغيرها من كتب اللغة فلا حاجة الى قوله [برى بعض خلقه] اي اعضائه كالشعر والظفر والاصبع ولو واحدة [ولد] تام في الحكم لا في نفس الامر فان الولد بعد ما مضي اربعة اشهر ينفخ فيه الروح وبعده يتم خلقة في شهرين [فتصير] المرأة [نفساء] ويحكم بكونها حاملا منذ ستة اشهر وقال الدقاق منذ اربعة اشهر وهو الاصح لانه المتيقن كالستة في الولد التام كما في القنية [ر] تصير [الامة] خلاف الحرة اصلها امرؤ قبلت الواو الفائم حذفت لالتقاء الساكنين ثم عوضت التاء [ام ولد] ان ادعاه المولى كما في شرح الطحاوي [ويقع المعلق] اي كل ما علق من الطلاق والعتاق وغيرها [بالولد] اي بولادته بأن قال ان ولدت فانت طالق او حرة [وتنقضي العدة] اي عدة الحامل حرة كانت ارمة مطلقة او متوفى عنها زوجها [به] اي وجد هذه الانفعال بسبب هذه السقط فهو من قبيل المتنازع فيه [وما نقص] من الدم [من اقل الحيض] او دم ما نقص من الزمان عن اقل مدته [او] ما [زاد على] أكثر [حيض المبتدأة] بفتح الدال هي المراهقة التي لم تبلغ قبل [وهو] اي حيض المبتدأة [عشرة] اي دم عشرة ايام ولياليها من كل شهر اذا استمر دمها كما قال الطرفان واما عنده فهو لاداء الصلوة والصوم ثلاثة ايام ولقضائه والقربان عشرة كما في النظم [او] زاد [على نفاسها] اي نفاس المبتدأة وهي البالغة التي لم تلد قبل [وهو] اي نفاس المبتدأة [اربعون] يوما وليلة [او] زاد [على العادة] سواء كانت اقل او أكثر او ما بينهما [فيهما] اي في الحيض والنفاس [وجاوز] عطف على زاد اي جاوز ما زاد عليهما [أكثرهما] اي أكثر الحيض والنفاس وفي الاكتفاء اشارة الى انه لو بلغ الاقل او زاد عليه ولم يبلغ الاكثر او زاد على العادة ولم يبلغ الاكثر او بلغه ولم يتجاوز كان الكل حيضا او نفاسا كما في شرح الطحاوي وغيره وبعض منها لا يخلو عن تكرار كما لا يخفى واعلم ان المدة تصير عادة عند الطرفين بمرتين لانها مشتقة من العود وعنده مرة وعليه الفتوى كما هو المشهور اذا المراهقة اذا رأت مدة واحدة منها صارت عادة لها بالاجماع فلورأت مرتين او أكثر ثم استمر بها الدم ردت الى العادة المتكررة عندهما والى آخر ما رأت عنده ولا تثبت لها عادتان عند أكثر المشائخ وقيل تثبت كمن اعتادت خمسة ايام في شهر وستة في شهر

كانى المنية [ومارات] من دم قليل او كثير عطف على الموصول [حامل] اى ذات حمل لفظ مذكر يوصف
 به الاناث وقد يقال حاملته [استحاضة] خبر هذا الموصول وللؤل محذوف وهى لغة مصدر استحيضت
 المرأة على الجهور اى استمر بها الدم وشرعية دم از خروج دم من موضع مخصوص غير حيض ونفاس و
 انواعها على ما ذكره ههنا صريحا ثمانية ومنها دم الایسه والمريضة والصغيرة كما مر اشارة و من حكمها
 انها [لا تمنع صلوة وصوما] فرضا ونفلا و اشار بالاكتفاء الى انها لا تمنع القراءة ومس المصحف
 ودخول المسجد والطراف اذا امننت من اللوث كما فى الخزانة والاحسن التوك لان ما بعده مستغن
 من ذكرها به يعلم الصوم لانه لا قائل بالفصل [ورطئا] فلا يمنع التفخيف وغيره من الدواعي [ومن
 لم يمض عليه] مبتدأ خبره يتوضأ الاتي [وقت] صلوة [فرض] احتراز عن نحر العید والضحي فانه
 يجوز له ان يصلي الظهر بوضوءهما على الصحيح كما فى المحيط [الا به حدثه] حال من مقدر اى
 لم يمض ذلك فى حال من الاحوال الا فى حال دوام حدثه حقيقة او حكمية كما اذا ابتلى به عند الصلوة
 وذلك بالاتفاق او عند الوضوء وذا بالاختلاف فلا اعتبار للابتداء فى غير هذين حتى انها اذا استحيضت
 فدخل وقت العصر ودمها سائل فانقطع ثم توضأت على الانقطاع فلما صلت ركعتين من العصر غربت
 الشمس فانها تمضي على صلواتها وفيه اشارة الى انه لو منعت الدم من السيلان خرجت من ان تكون
 صاحب العذر ذكره فى الصغرى وفى موضع منه انها لا تخرج وينبغي ان يعصب الجرح ويربط تقليلا
 للنجاسة ولو ترك التعصيب فلا بأس به كما فى المحيط اكن فى الزاهدي انه يجب منع السيلان برباط
 او حشو او جلوس فى الصلوة او ايماء فلو لم يعالج مع القدرة عليه وصلى مع السيلان لم يجوز اضافة
 الحدث للعهد اى الحدث الذى ابتلى به فلو اعترض حدث آخر يتوضأ له لا للوقت حتى اذا سال
 من احد منخريه دم فتوضأ ثم احتبس دمه وسال من المنخر الاخر انتقض وضوءه بلا خروج الوقت وكذا
 لو كان به دما ميل او جدرى منها سائل ومنها غير سائل فتوضأ ثم سال غير السائل انتقض وضوءه
 والجدرى قروح كما فى المحيط واعلم ان ما ذكره لبقاء صاحب العذر على ما ذكرنا مشير الى انه
 يشترط لثبوته دوام الحدث دوما حقيقيا لا حكما لان حكم البقاء اسهل من الابتداء فيشترط ان لا
 يجد فى وقت صلوة كامل ساعة خالية يتمكن من الوضوء والصلوة فيها فلو سال الدم وقت صلوة فتوضأ
 وصلى ثم خرج الوقت ودخل وقت صلوة اخرى على الدم من اوله الى آخره فانه جاز تلك الصلوة لوجود ان
 الاستيعاب وقت صلوة كاملا بخلاف ما اذا دخله على الانقطاع فانه توضأ واعد تلك الصلوة لعدم
 الاستيعاب هذا ما قال الجمهور خلافا لابي القاسم الصغار فانه يشترط ان يجد مرتين او اكثر دون
 الدوام كذا فى المشاهير كالمحيط وغيره [من استحاضة] بيان حدثه فهو حال على المشهور او خبر مبتدأ
 محذوف [از عاف] بالضم اى دم خارج من الانف [او نحرهما] من دم جرح او انفلات ربيع او استنطلاق
 بطن او سلس بول او دمع عين فيها رمد كما فى الزاهدي واختلف فى الذى كان مريض الفصد منه

مفتوحاً انه في حكم المستحاضة او لا كما في القنية [يتروضاً] وان اعترضه الدم مثلاً [لوقت كل فرض] فلم يستحيضت فدخل وقت العصر والدم منقطع فتروضت وصلت العصر ثم سال الدم في هذا الوقت لم ينتقض وضوءها وينبغي ان ينتظر آخر الوقت ثم يتروضاً كما في المحيط [ويصلي به] اي بذلك الوضوء [فيه] اي في ذلك الوقت [ما شاء فرضاً] اداء وقضاء [ونفلاً] وسنة وندبا [وينقضه] اي وضوء صاحب العذر [خروج الوقت] اي وقت الصلوة [كطالع الشمس] اي اذا تروضاً قبله وفي الاكتفاء اشعار بان دمه ليس بناقض للوضوء فلم يكن نجساً حكماً فليس عليه غسل دم اصاب ثوبه لان امره ليس اكمل من امر البدن كما قال ابن هلمة وذهب ابن مقابل الى انه غسل الثوب عند كل صلوة كما في المضمرات [لا] ينقضه [دخوله] اي الوقت [كالزوال] اي زوال الشمس اذا تروضاً قبله وهذا عندهما خلافاً لابي يوسف رح فان عنده كليهما نافض وفي المحيط ولو تروضاً للطهر في وقتها ثم تروضاً وضوء آخر للعصر في وقت الظهر ثم دخل وقت العصر اختلف المشائخ في انتقاض طهارته *

[فصل * يطهر الشيخ] المعهود وهو جسم يمكن له صفة الطهارة غير المائع فخرج النجس العين والمائع كالماء واللبس وغيرهما فان طهارته اما باجرائه مع جنسه طاهراً مختلطاً به كما روي عن محمد رح في التمر تاشي واما بالطبخ مع الماء كما اذا جعل الدهن في الخابية ثم صب فيه ماءً مثله وحرك ثم ترك حتى تعلو فاخذ الدهن او ثقب اسفلها حتى يخرج الماء هكذا فعل ثلثا فانه يطهر كما في الزاهدي او اللبس او العسل في قدر فصب فيه الماء و طبخ حتى يعود الى مقداره الاول هكذا فعل ثلث مرات فيطهر كما في اكثر المتداولات الا انهم لم يذكروا مقدار الماء لكنني قد وجدت بخط بعض الثقات من اهل الافتاء ان المنويين كافبان بعشرة اماء لان في بعض الروايات قدرا من الماء وهذا كله عند الشيعين واما عنده فلا يطهر ابداً [عن نجس] بالفتح [مرتب] اي ذي جرم سواء كان له لون او لا كما في الضعوى وغيره [بزال عينه] اي ذاته وبه يزول الطعم لا محالة [وان بقي اثر] اي ريح ولو كثبوا [يشق زواله] بان يحتاج الى شيء آخر غير الماء كالصابون في مبسوط شيخ الاسلام ان النجاسة انما كانت بالنتن والعين لا اللون وفي الخزانة كل نجس يزول طعمه وريحه طهر وفي الكلام اشعار بان زوالهما كاف ولو بالغسل مرة وهذا ظاهر الرواية وقيل يغسل بعده مرة وقيل مرتين وقيل ثلاثا كما في الكافي فاذا غسل اليد او الثوب المصبوغ بصبغ نجس بسميث يسيل منه ماء ابيض فقد طهر وقيل يغسل بعده مرة وقيل مرتين وقيل ثلاثا كما في النهاية وعلى هذا الخلاف اذا ادهن جلد بشحم نجس [بالماء] الطاهر ظرف لزوال [وبكل مائع] اي سائل كذلك وهذا شامل للماء المستعمل ايضاً ولذا عد الماء المستعمل من المائعات وهذا عند محمد رح ورواية عن ابي حنيفة رح وعليه الفتوى وقال ابو يوسف رح ان النجاسة الغليظة زالت به لكن نجاسة الماء باقية فيه وقيل اذا غسل النجاسة ببول ما يوكل لحمه فذلك والاصح انه لا يطهر بالنجس كذا في الزاهدي [مزيل] اي قالع منعصر بالعصر

مثل الماء المقيد كما مر و احتز به عما لا ينصرف بالعصر كالدهن واللبن وغيرهما فإنه لا يزول به النجاسة بالاجماع كما في الحقايق لكن في الزاهدي عن ابي يوسف رح اذا ذهب اثر الدم عن الثوب بالدهن او الزيت جاز لكن لم يجز في البدن [و] يطهر الشيب [عما لم ير] اي عن نجس مما لا جرم له سواء كان له لون او لا كما في الصغرى [بغسله] بالماء وبكل مانع مزيل [وعصره] اي فتله بمقدار قوة العصر لو كان المعصور ثوباً والا فمقدار قوته ولو بقي فيه ماء بعد العصر فقد طهر باليبس كما في صلاة المسعودية فلو لم يبلغ لصيانة الثوب لم يجز كما في قاضيهان [ثلثا] مصدر الغسل والعصر جميعاً وهذا في ظاهر الرواية واما في غيره فيكفي العصر مرة والاول احوط والثاني ارفق وعن ابي يوسف رح انه يطهر بالغسل مرة سابغة وعنه انه بالنصب او الغمس والعصر مرة يطهر وقيل لا يشترط العصر على قوله الا اذا كانت النجاسة يابسة وعن محمد رح ان العصر في المرة الثالثة يكفي ويبلغ في الثالثة بحيث لو عصر لا يسيل منه الماء فإنه لو لم يبلغ حتى سال منه الماء بالعصر فاليد والثوب والماء كلها نجس ولو غسل في ثلث اجانات وعصر في كل مرة فقد طهر الثوب وفي الاجانة الثالثة خلاف والمياه نجسة وكذا اذا غسل العضو فيها عند هما واما عند ابي يوسف رح فلا يطهر الا بصب الماء عليه واختلف المشائخ على قوله في اشتراط الصب في فصل الثوب الكل في المحيط واعلم انه يفترض غسل الثوب بالنجس ثلث مرات كما في النظم [ان امكن] العصر وهو اعم من الحقيقي والحكمي فان التوالى يقام مقام العصر في البدن فطهارتها ان يغسل ثلث مرات متواليات كما في الذخيرة [والا] اي ان لا يمكن العصر [يغسل ويترك] من زمان القطران [الى] زمان [عدم القطران] بالفتح وذهاب الندوة لا اليبس كما في المحيط وغيره فالاولى الى التجهيف فيفيد القيد في جميعا [ثم] يغسل [و] يترك اليه [ثم] يغسل ويترك والاخصر ثلثا وقيل لا يشترط الترك الا في المرة الاخيرة كما في الزاهدي وذكر في المحيط ان لم يعصره اجري الماء عليه حتى قال ابو اسحاق السحاظ ان غسل من البدن ثلث مرات متواليات فقد طهر وقال ابو الليث ان دخل ماء نجس في خف فغسل بطن الشف وذلك باليد والماء ثم ملا ثلثا فقد طهر وفي الكلام اشارة الى ان تشرب النجاسة وعدمه سواء كما قال ابو يوسف رح وعليه الفتوى كما في شرح مجمع البحرين واما عند محمد رح فلا يطهر ابدن مثل كوز تشرب نجاسة او آجر او خشب جديداً او حصير او جلد دبغ بها كما في المحيط و الى انه لا يشترط زوال الريح في النية اذا غسل الثوب عن الشمز ثلثا بلا زوال الريح فقد طهر وقيل لا يطهر اذا تنجس النطع واضره الغسل فمسحه بشربة مبلولة ثلثا طهر [و] يطهر الشيب [عن المنى] الخالص كما هو المتبادر [بغسله] اي بزوال عينه وان بقي اثر يشق زواله وانما ذكره مع انه علم مما قبل لانه في مقام التفصيل [او فرك يابسه] اي غمزه بيده وحكه حتى تقنت وفيه ايماء الى انه لو اخلط ببول على رأس الذكر او عذري لم يطهر به كما قال عامة المشائخ وقال الغفقيه ابو جعفر ان مشايخنا لم يعتبروه

لانه صار تبعا للمني والى ان مني المرأة يطهر به كما في الزاهدي والى ان غير المنى لا يطهر به وهو الصحيح كما في القنية لكن اطلاق الزاهدي والتمرتاشي ان الثوب يطهر عن الدم العبيط بالفرك وقال ابو يوسف رح انه يطهر عن العذرة الغليظة قياسا على المنى كما في النوازل والمضارع يدل على ان النجاسة المصاب لا يعود بالابتلال وهو المختار كما في الخلاصة لكن في المحيط انه يعود في ظاهر الرواية على ما قال القدوري وهو الصحيح كما في قاضينخان وقال في شرح الجامع انها لا يعود عندهما وعن ابي حنيفة رح روايتان الاظهر انها يعود وينبغي ان يؤخذ بالاول لانه ايسر والمسي شامل لمنى كل حيوان فينبغي ان يطهر به والاطلاق متناول للثوب والعضو كما قال الكرخي وعن ابي حنيفة رح ان العضو لا يطهر الا بالغسل كما في المحيط ولطلاق الاعلى والاسفل وهو الصحيح كما في الزاهدي [و] يطهر [الشف] ونحوه كالغرو [عن] نجس [ذي جرم] كعذرة [جف] اي يبس ولو بغير الشمس بالغسل او [بالدلك بالارض] عند الشيخين وهو الصحيح وقال محمد رح بالغسل لا غير وررى رجوعه عنه كما في المحيط وينبغي ان يذكر ذهاب الاثر كما في مختصر القدوري ولعل الترك للاعتناء على السابق [وعن غيره] اي غير ذي جرم جف بان لا يكون له جرم رطبا كان او يابسا كالخمر والبول او يكون لكن كان رطبا [بالغسل] اي بصب الماء وترك الى عدم القطران ثلثا فان اللام للعهد وقيل يغسل ثلثا بدفعة والاول هو المختار فاذا غسل الشف الخراساني الذي جرمه موشى بالغزل حتى صار الصرم كله غزلا يجوز البسوة فيه كما في المحيط [فقط] اي انتد ولا تجاوز من الغسل الى الدلك وفي الزاهدي ان اصاب نعله بول او خمر فمشى على التراب ولحق به جف فمسحه بالارض طهر عند ابي حنيفة رح وعن ابي يوسف اذا مسحه بالتراب او الرمل مبالغته طهر وعليه الفتوى للجلوي [و] يطهر [السيف] عن نجس كالعذرة والبول والدم رطب او يابس [ونسوة] مما لم يكن خشنا كالسكين والمرأة والزجاج والجرة الخضراء والخشب الخراطي [بالمسح] بالتراب او الشرقة الطاهرة كما يطهر بالغسل كذا ذكره الكرخي لكن في التمرتاشي ان في طهارته بالمسح روايين وفي الاصل انه لا يطهر عن نحو البول الا بالغسل وكذا عن نسوة العذرة الرطبة عند محمد رح وان تشرب ماء نجس فيه موه ماء طاهر ثلثا عند ابي يوسف رح وفيما ذكر اشعار بانه يطهر بالنار فلو جعل الطين النجس قدرا فطبخ طهر كما في الخلاصة [و] يطهر [البساط] بالكسري ما ببسط للجلوس وما في حكمه كالنبد والثوب الكبير ونحوه [يجري] اي بمجرد ذهاب [الماء عليه] اي على ذلك البساط [ليلة] كما في الخلاصة والخزاة وغيرهما يحتمل ان يراد الليلة مع يومها كما في المحيط والكافي وهكذا في بعض النسخ عن عين الائمة مليا و اشار الى ان التجفيف ليس بشرط فلو جري الماء على حصير من بردي مليا طهر بلا جفاف كما في المنبة والى ان الدلك لا يشترط وهذا اذا كانت النجاسة رطبة والا فيشترط والتخصيص ليس للاحتراز بل للاعتناء على السابق فيغسل الحصير الذي من البردي ثلثا ويوضع عليه شيء ثقيل

حتى يخرج الماء منه وقبل يجفف في كل مرة وقيل عند أبي يوسف رح والرجل الحصى من القصب
يغسل بلا خلاف كما في المحيط وذكر في العدة لو اصابته النجاسة اللبد ولا يمكن عصره يغسل ثلثا
ويجفف كل مرة [و] يطهر [الارض] اي التراب وما في حكمه كالسجور والصفي والاجر واللين
وتسوما مما هي موضوعة فيها بخلاف ما عليها فانها لا يطهر الا بالغسل [وما اتصل] من غيرها
[بها] اي الارض من النبات سواء كان في بناء اول [كالشص] بالضم سترة المسطح من القصب والخشب
وان كان في الاصل بيت يعمل منهما كما في النهاية [وانكلاء] ما برعاه الدواب رطبا كان او يابسا ذكره
في المغرب وظاهرة انه لا يقع علي الشجر اذ كل دابة لا ياكل كل شجر فهما مثالان للشجرة وغيره
[باليبس] بالشمس او غيرها والاحسن بالجفاف اي ذهاب الندرة فانه المشروط دون اليبس كما دل
عليه عبارات الفقهاء [وذهاب الاثر] اي الريح كما مر والتخصيص به كالسابق فلو صب على الارض
من الماء مقدار ما يغسل به ثوب نجس ثلث مرات فقد طهرت كما روي عن محمد رح وكذا لو صب
عليها الماء ثم يدلك وينشف ذلك بصوف او خرقة وفي المضارع دلالة على ان نجاسة الارض لا يعود
بالابتلال وهو الاصح كما في الكبرى والرازي لكن في الخلاصة المختار انها تعود [لصلوة] ظرف
يطهر [لا] يطهر [للتيمم] في الاصح كما في الرازي وهو ظاهر الرواية كما في النيفة وقد ذكرنا
رواية ابن كاس واعلم ان ما يطهر به النجس عشرة ذكر كلها صريحا الا الاحراق فانه قد اشار به
مبصرح في طهارة الرماد والا التغيير كشمع صارت خلا فانه سيذكر في الاشربة [ويعفى] عطف
على يطهر وهذا شروع في تقسيم النجس الى الشفيف الثابت بطني والغليظ بقطعي وان كان الاولى
تقدمه على بيان الطهارة [ما دون ربع الثوب] كما قال الطرنان واختلف المشائخ فيه انه ربع طرف
الثوب كالذيل والكم او ربع او في الثياب كالسراويل او ربع جميع الثوب المصاب كما في المحيط
او ربع جميع الثوب والبدن والاصح هو الاول كما في الرازي وعليه فتوى اكثر المشائخ كما في
الكرمانى وعن الشيخين ان يعفى شبر في شبر وعن أبي يوسف ذراع في ذراع وعن محمد قدر
القدمين كما في التمر تاشي ولا يبعد ان يقال ان الثوب لمجرد التمثيل فانه قد عفي ما دون ربع العضو
والشف وغيرهما على ما اشير اليه في الخلاصة وغيرها [من نجس] بالفتح بيان [ما خف] صفة
نجس ولا يطهر اثره في الماء فانه منه لا يعفى فيه قطرة كما في الكافي الا انه مخالف لما مر في ماء
البيبر [كبول فرس] لم يكتف عنه بما قبله رد لما قيل انه غليظة كما في المنية [و] بول [ما يوكل لحمه]
عند الشيخين واما عند محمد رح فظاهران والفتوى على الاول كما في المصنوعات لكن في المفاتيح ان
بول ما اكل غليظة عنده خفيف عند أبي يوسف طاهر عند محمد والفتوى في الماء على الاول وفي الثوب
على الثاني وفي الكدس على الثالث [وخرو طير] اي غائطها بالضم كما في الصحاح والكمرك كما في
الستاق والفتح والهمزة دون الواو كما في المغرب والطير جمع طائر [لا يوكل] كالصقر والبازي والحدأة

وغيرها عند الشيخين واما عنده فغليظ كما في الكافي لكن في المحيط انه طاهر عندهما ونجس عنده هو الاصح كما في النهاية [واما خرو طير يوكل] لحمها [فطاهر] عندهم [الا الدجاج] اي خرو الا ما له رايحة كريهة كالبط والورز فانه نجس عند ابي يوسف كما في الجلابي لكن في شرح الطحاوي ان خرو الدجاج والبط ونحو ذلك من الطيور الكبائر التي لخرث رائحة خبيثة نجس بالاتفاق [فانه] اي خرو الدجاج [غليظ] بلا خلاف [كسائر ما خرج من المخرجين] اي كالباني من النجاسات الاربعة الخارج من القبل والدبر فانه غليظ كالمني والمذي والودي وخرو ما اكل وما لم يوكل وبوله من غير الطير كالقارة والهرة والضفدع البري ودود القز وغيرها وفي المحيط بول القارة خفيف وقيل طاهر وبول الهرة على القولين كما في قاضيهان وقيل بول الضفدع البري خفيف وبول البرغوث لم يمنع الصلوة كما في القنية وخرو القارة لا يفسد الدهن والحنطة المطحونة ما لم يتغير طعمها وقال ابو الليث به ناخذ كما في المحيط والروث والخثي وبعير الابل والغنم غليظة عنده خفيفة عندهما وفي الخزائن ان محمد بن روح جمع عما قال في الاصل واسقط نجاسة السريقين اصلا لكن لا ناخذ به واعلم ان مرارة كل شيء كبوله كما في الاختيار وجرة البعير كسرقينه كما في التجنيس [والدم] اي دم سائل وقيم خارج من جميع ابدان الحيوانات فان ذلك غليظ فدم السمك ليس بنجس كدم البق والقمل والبرغوث والذباب كما في قاضيهان [والخمر] وانها غليظة اجمعا واما سواها من الاشربة المحرمة فغليظة في ظاهر الرواية خفيفة على قياس قولهما كما ياتي في الاشربة انشاء الله تعالى فالاولى ترك الخمر واذا عرفت النجس الغليظ اشار الى حكمه فقال [فيعفى منه] اي الغليظ [قدر الدرهم] المعتبر في هذا المقام و اضافته كخاتم فضة وفيه اشعار بان يجمع النجاسة المتفرقة فيجعل الخفيفة غليظة اذا كانت نصف او اقل من الغليظة كما في النية والمعتبر وقت الاصابة على المختار فلما زاد على درهم نجس بعد الاصابة لم يمنع كما في النظم وبه يفتي ويضم ما تحت القدمين وكذا ما على البدن مع الثوب على الاحوط ولا يضم ما على البدن مع ما على المكان كما في القنية ولا ما تحت اليدين ولا الركبتين ولا ما اصاب جانب ثوب من اقل من الدرهم مع ما نفل الى جانب آخر فصار اكثر منه بخلاف ما اذا كان ذا طاقين كما في شرح الطحاوي فلما اصاب قدر ما يرى من النجاسة اثوابا عمامة وقميصا وسراويل مثلا منع الصلوة اذا جمع صار اكثر من قدر الدرهم ولما فسر محمد بن روح قدر الدرهم في النوادر بما يكون قدر عرض الكف وفي كتاب الصلوة بالمشغال فوافق الفقيه ابو جعفر بن المراد بالعرض تقدير ما لا جرم له وبالمشغال ما له جرم واختاره عامة المشائخ وهو الصحيح كما في المحيط وغيره تبعهم المص وقال [وهو] اي الدرهم ههنا غير الدرهم في الزكاة فان المراد منه [مما قال في] النجس [الكثيف] اي ماله جرم [وقدر عرض] مقعر [الكف] كما قيده المص لكن اطلق في المحيط والتحفة وغيرهما من عامة الكتب [في] النجس [الرقيق] اي ما لا جرم له لكن في بيع الغاسق من النهاية لوصلي ومع شعير الخنزير وهو زائد على قدر الدرهم

وزنا عند بعضهم و ببطا عند آخرين لم يجز عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح وفي فتاوى
الديتاري قال الامام خواهر زاده النجمر يمنع الصلوة وان قلت بخلاف سائر النجاسات هذا وفي الكرماني
الدرهم المقدربه اكبر ما يكون من النقل الموجود في ايدي الناس في كل زمان لان هذا اوسع و ايسر
فيختلف درهم النجاسة باختلاف اعتبار اهل الزمان [و بول انتضح] بالحاء المهملة او المعجمة كما في
الصحيح اي ترشش [مثل رؤس الابري] بالكسر و فتح الباء جمع ابرة [ليس بشيء] يجب غسله الا انه
ان وقع في الماء نجسه على الاصح وهذا اذا لم ير على الثوب و الا وجب غسله اذا صار بالجمع اكثر
من قدر الدرهم كذا في الكرماني وفيه اشارة الى ان النجاسة اذا كانت بحيث يرى يجمع و ان قلت كما
مرو في التمر تاشي ان استبان اثره على الثوب بان يدركه العين او على الماء بان يتفرج او يتحرك فلا
عبرة له و عن الشيخين انه معتبر و رؤس الابري تمثيل للتقليل كما في الطلبة و لهذا قال المشائخ غير
الفقيه ابي جعفر ان غير الرأس كالرأس في انه ليس بشيء كما في النهاية و ذكر في الخلاصة انه ليس
بشيء في الشف ان كان يابسا [و ماء] قليل [و رد على نجس] بالفتح و يجوز الكسر مثل [نجس]
غليظ حكما و لهذا لم يصاب ثوبا لا يطهر الا بالغسل ثلثا كما قال الامام السرخسي وفيه رد لما قال
الشافعي رح ان الماء طاهر لغلمته و اشارة الى ان المياه متحدة كما قال ابو يوسف رح لكنها مختلفة كما
قال محمد رح ففي المرة الاولى يظهر بثلاث و في الثانية باثنين و في الثالثة بمرة و قيل في الاولى باثنين
و في الثانية بمرة و الثالثة بعصر و الاول اصح من المحيط و الزاهدي [كعكسه] اي نجس و رد
على ماء قليل فانه نجس اتفاقا فيكون كالدليل على السابق [و رماد القدر] بكسر القاف و ضمها
اي النجس و لوز عذرة [طاهر] عند الطرفين خلافا لابي يوسف رح و على هذا الخلاف موضع الدم من
رأس الشاة اذا احرق و التنور اذا رش بماء نجس او مسح بخرة نجسة رطبة كما في الجلابي و عليه
الدهن النجس اذا اتخذ منه الصابون [كحمام] اذا مات في الملاحة و [صار ملحا] كما في المحيط
و في حكمه الخنزير و الفتوى على الطهارة كما في الخلاصة و ينبغي ان يكون المسك على هذا الخلاف
في قاضيهان انه خلال فانه تغير و صار كرماد القدر [و يصلي على] طهارة [ثوب] طاهر لا يدخلون
رمز الى كيفية الصلوة على القباء و نحرة و هي ان يصلي على طهارته قائما على قفاه مناجدا على ذيله كما
في الخلاصة وغيرها [بطائنه نجسة] و لورطوبة اكثر من قدر الدرهم وهذا عند محمد رح و قال ابو يوسف
رح لا يصلي عليه قيل جوابه في محيط غير مضرب و جواب ابي يوسف رح في مضرب و قال الخلواني
ان انضم بالخباطة غير معتبر عنده فهو كثوبين و معتبر عند ابي يوسف رح فهو كثوب كما في المحيط
و على هذا الخلاف ما يكون شقها كالخشب و الاجر اذا كان فوقه طاهر او اسفله نجسا بلا الصاق بالارض
فان الصلوة جاز في قولهم كما في الجلابي و غيره بلا ذكر الكراهة و ينبغي ان يكره الصلوة لكرامتها
على هطح الاصطبل و غيره كما في الخزانة [و] يصلي [على طرف بساط] طاهر [طرف آخر منه]

للتأكيد والا فالفكرة المعتادة غير الاولى [نجس] وانما أثر الطرف على الموضع اشارة الى ان هذا حكم البساط الصغير فيصلي على طرف الكبير بالطريق الاولى كما قال بعض المشائخ وبه اخذ الفقيه ابو جعفر وقال بعضهم ان كان البساط كبيرا يجوز والا فلا كما في المحيط والفرق بينهما ان طرفا منه ان تحرك برفع القائم اياه مقدار رأسه فصغير والا فكبير كما في الترغيب وفي ذكر البساط اشعار بانه لا يصلي على طرف ثوب تحرك بحركته وفي رواية يصلي كما في الزامدي وذكر الجلابي انه ان كان حصيرا جاز ذلك اذا لم يكن في موضع قيامه او سجوده [و] يصلي على الاصح في [ثوب] يابس [ظهر فيه من نجس] ارضا كان او ترابا ثوبا كان او غيره [ندوة] بضم نين وتسديد الواو اي رطوبة بان لف النجس فيه او وضع عليه [بحيث لا يقطر منه] اي الثوب [شيء] من الماء [ان عصر] الثوب وعن ابراهيم بن يوسف لو ان حمارا يبول في الماء فيصيب من الرش ثوبا لا يضره وهو ماء حتى يتبين انه يول قال الفقيه به ناخذ اكن عن محمد ابن الفضل لو ان فرسا في رجله سرقين ومشى على الماء فاصاب ثوبا نجسه سواء كان الماء جاريا او راكدا وانما فرض في الثوب لانه اذا وضع الرجل اليباس على اللبد او الارض النجسة الرطبة وظهر فيها الندوة ينجس الرجل بخلاف ما اذا كان الرجل رطبة واللبد او الارض يابسة وهو لم يقف عليه فانها لم ينجس الكل في المحيط وفي الكلام اشعار بان الريح لم تهرت على ثوب نجس فاصاب ثوبا مبلولا لم ينجس على ما قال العامة كما لو فسا المستنجي بالماء بلا مسح المنديل كما في الخلاصة [او] ثوب [وضع] حال كونه [رطبا على ما طين] من جدار او غيره [بطين فيه سرقين] شامل لكل ما القى كل بهيمة وهو بكسر السين لا بالفتح لانه ليس في الكلام فعيل كما قال الجوهري وقيل بالفتح ويقال له السرجين بجيم كائن بين القاف والجيم كما قال ابن الحجر [ويبس] ذلك الطين فانه طهارة لئلا تستعمل التين النجس في الطين فان يرى مكانه فهو نجس ولو يبس حكم بطهارته فلو اصابه الماء فعلى الروايتين كما في المحيط وفيه اشارة الى ان الطين لا ينجس بنجاسة الماء او التراب او غيره وقيل العبرة للماء وقيل للتراب وقيل للغلبة وعن محمد رح انه طاهر ولو نجسين كما في الخزائنة فعلى هذا يكون طين الشارع ومواطي الكلاب طاهرا الا اذا رئي عين النجاسة هو الصحيح كما في المنية [او] ثوب [نسي محل النجاسة] اي نجاسته [فغسل طرف منه] فانه طهر على المختار كما في الخلاصة وفي الاكتفاء اشارة الى ان التحري ليس بشرط كما في الخزائنة المفتيين وغيرها لكن قال الاسبيجاني انه شرط فلو ظهر بعد الصلوة انها في طرف آخر يعيد [كحنطة] ظرف يطهر [يال] اوارث [عليها حمرة] بضم تين والسكون جمع حمار [تدرس] اي توطي ذلك الحمرة بقوائمها سنبل تلك الحنطة فتختلط بغيرها [فغسل بعضها] بلا تحري فانه صار النجاسة مشكوكا فيها [او ذهب] بعضها لما مر وفيه ايماء الى انه لو تصدق او قسم صارت طاهرة كما قالوا وقال ابو حفص لا يطهر الا بغسل الكل وقال ابو جعفر انها طاهرة للبلوى ومثله عن ابي الميث الحافظ وعن الحكيم الترمذي

عن اصحابنا انه لا يعاب به الا اذا كان في مستنقع ياخذ العين ويحيط به العلم كما في المضمرة *
[الاستنجاء] مبتدأ خبره سنة وهو مفعول موضع النجوى اي ما خرج من البطن وهو في الاصل اثم منه
ومن غسله كما في المغرب [من كل حدث] اي ناقض الوضوء خارج من السبيلين ملوث بهما
بقريئة المقام وفيه اشعار بانه ليس على المستحاضة استنجاء لكل صلوة بلا بول وغائط كما في النوازل
[غير النوم والريح] ونحوهما مما هو غير الخارج المذكور كالغماء والمكر والفصد والخارج
من قرح السبيلين وغيرهما وانما استثنى ذلك وهو غير محتاج اليه للمبالغة في المنع عن ذلك
فان الاستنجاء منه بدعة [بنحو حجر] من المدر والتراب والخشب والرماد والقطن والخرقة واللبد
وغيرها ظاهرة كما في الكرمانى لكن في النظم ينبغي ان يستنجي بثلاثة امدار فان لم يجد
فبالاحجار فان لم يجد فيكف التراب ولا يستنجي بما سوى الثلاثة لانه يورث الفقر كما قال صلى الله عليه
وسلم [حتى يقيده] اي يظهر بنحو حجر موضع النجوى فهو من قبيل (اعدلوا هو اقرب) وفيه اشارة
الى ان عدد الثلث ليس بلازم والمقصود هو التنقية فلو حصل بالواحد كفاؤه ولو لم يحصل بالثلاثة
زاد والى ان النجاسة بعد الابتلال لا تعود الا ان الاصح العود والى انه يفعل على وجه يحصل المقصود
فليس له كيفية خاصة وهذا عند بعضهم وقيل بكيفيته في القعد في الصيف للرجل اذ بار الحجر الاول
والثالث واقبال الثاني وفي الشتاء بالعكس وهكذا فعلت المرأة في الزمانين كما في المحيط والـ
كيفية اخرى في النظم والظهيرية وغيرهما وفي الذكر ان ياخذ به شماله ويمره على حجر او حدار او
مدر كما في الزامدى [سنة] مؤكدة كما في النهاية و [الا] يستنجي ويكره [بعظم] اي بنحو
عظم [وروث] اي سرقين فانه هو عند الفقهاء واما لغة فهو ما لكل ذي حافر كالقرص والحصار فلا
يستنجي بالعدرة وحجر استنجي غيره الا اذا له احرف وخذف وفحم وشيء له قيمة او حرمة كالحنطة و
الشعير والحريز والكفل ولو يضاء كما في المضمرة وغيره وذكر في المبهمة للاستنجي لا يستنجي بما
كتب عليه علم محترم كالنحو واحترز بالمحترم عن غيره كالحكميات مثل المنطق [ريمين] للشرف
الا اذا تعذر فامسك الحجر بيمينه ولم يحرك كما في الزامدى فلو شلتنا سقط الاستنجاء كما في المحيط
[ثم غسله] يصب الماء حتى اطمأن القلب او ثلثا او سبعا او تسعا او عشرة او ثلثا في الاحليل وخمسا
في اللقعد كما في الكرمانى وفي ثم اشارة الى انه ليستبرئ وهو واجب وكيفيته ان يضرب الرجل
على الارض مع التنحنح ولف الرجل اليمنى على اليسرى والنزول من الصعود الى الهبوط او ينام على
شق الايسر او يمشي اربعمائة خطوات او ثلثمائة او اربعين او عشرة على الخلاف والصحيح انه اذا اطمأن
قلبه استنجي كما في المضمرة والاطلاق مشعر بيجوز غسل القوم عند شط النهر كما قال مشائخ
بخارا خلافا للعراقيين كما في الظهيرية [ادب] لانه صلى الله عليه وسلم كاصحابه رضي الله عنهم
فعله مرة وتركه اخرى كما في الكرمانى وقبل سنة كما في الكافي وغيره وفيه ان السنة لا يتحقق

بدون مواظبته صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم فكيف يكون سنة وفي الكلام اشارة الى ان الغسل بالماء اولا ليس بسنة وفي المحيط انه كالسج سنة بل هو افضل ان امكن بلا كشف العورة وفي قاضيان من كشفها صار فاسقا كما قالوا وفيه اشعار بأنه لا يصير فاسقا عند بعضهم كما مر [ولو جاز] الحدث [المخرج] اي مخرج البول او الغائط حال كونه [أكثر من قدر درهم فواجب] وفرض غسله كما قال محمد وفي رواية عن ابي يوسف رح واما عندهما فيجوز ان ينقي بالاحجار كما في المحيط وفيه اشعار بأنه واجب في الدرهم وسنة فيما دونه ومستحب فيما اذا لم يتجاوز الاحليل وادب في البعر كما في الزاهدي وفيه اشكال وهو ان الاستحباب والادب بمعنى عرفا [فيغسله] اي الحدث الذي على الدبر ثم القبل عنده وبالعكس عندهما والفتوى على الاول كما في الترغيب والاطلاق مشعر بجواز الاستنجاء في حياض على طريق المسلمين وفي المفيد انه لا يستنجي فيها لانها تبنى للشرب لكن يتوضأ ويغسل فيها [ببطون الاصابع] من يده اليسرى كما مر فلا يغسل بظهورها ولا برؤوسها لانه يورث الباسور كما في الظهيرية وفيه اشارة الى انه لا يدخل الاصابع الفرج احترازا عن النكاح باليد وعن محمد انه يدخلها وقال محمد بن مقاتل انها تدخلها وهذا ليس بشيء كما في شرح الطحاوي وذكر في الكرمانى انها يستنجي بوسطها وقيل برؤوسها فانه لا يمكن التطهير في الحيض والجنابة الا بها والى انه يجوز ان يغسل بالاصابع جملة لكن في النظم وغيره ان الرجل يصعد الوسطى قليلا ويغسل موضعه ثم بنصره ثم خنصره ثم سبائته ويغسل حتى يطمئن وهو الاصم وقيل حتى يخشن والمرأة تصعد بنصرها ووسطاها اولا ثم تفعل كما فعل وقيل يكفيها ان تغسل ما وقع من فرجها على راحتها كما في الزاهدي ويبالغ في الشتاء اكثر وهذا اذا كان الماء باردا والا يستنجي فيه كما في الصيف لكن ثوابه دون ثواب من استنجى بالبارد كما في المصنوعات [بعد غسل اليدين] الى الرسغ حال كون الغاسل [مرحبا مخرجه بمبالغة] اي يرخي كل الارضاء حتى يطهر ما تدخل فيه من النجاسة الا اذا صام فانه مفسد له في رواية ولهذا نهى عن التنفس والقيام بلا نشفه بخرقه كما في المحيط وغيره [ثم يغسل البدن] اي اليدين وأشار بثم الى انه يستنقي وهو ان يمسح موضع الاستنجاء بعد الفراغ من الغسل بخرقه طاهرة وقيل ان يدفع الرائحة الكريهة عن راحته كما في مقدمة الفقيه فظاهر الكلام دال على ان غسل اليد قبل الاستنجاء وبعده واجب كما في النظم ويحتمل ان يكون سنة قبله او بعده على الخلاف والاصح ان يغسل مرتين والاكتفاء مشير الى انه لا يسن التسمية وقيل انها سنة قبله وقيل بعده والاصح ان يسمى مرتين كما في قاضيان [وكره استقبال القبلة] بالفرج في البنين والصغار كما كره استقبال القمرين [وكذا استدبارها في الخلاء] باليد اي موضع البول والتغوط وفي رواية لا يكرهان وفيه اشارة الى انه يجلس على وجه يكون يده نحو القبلة وفي صلوة المسعدي

وصف اليد بالبسرى وقال هذا عند ابى حنيفة رح والى انه لا يدعوى فى الخلاء ولا يقرأ القرآن خلافا
لابى الفضل الكرماني والى ان الافضل ان لا يدخل فيه وفى كنهه مصحف الا اذا اضطر ونرجو
ان لا يائتم بلا اضطرار كما فى المنية و اعلم ان من محسنات الكلام رعاية ما يليق بالاختتام وقد
راعى المص فى كل كتاب كما ترى ههنا من ايراد لفظ الاستدبار المأخوذ من الدبر وهو آخر الشيء *

* [كتاب الصلوة] *

اورد بعد الطهارة لرعاية الشرطية وهى اسم لمصدر غير مستعمل وهو التصلية فى الاصل من
الصلاء وهو العظم الذى عليه الاليتان او الدعاء فعلى الاول من الاسماء المغيرة المندرسة المعنى بالكلية
وعلى الثانى من المنقولة الزائدة المعنى كما فى الكرماني وغيره الا انه ينبغي ان يكون من المنقولة بلا
خلاف على ما فى الاصول انه ما غلب فى غير الموضوع له بعلاقة [وقت الفجر] اى وقت صلوة الصبح
فالفجر مجاز مرسل فانه ضوء الصبح ثم سمي به الوقت كما قال الطرزي وفى ضرام السقط اهل اليوم
الفجر ثم الصباح ثم الغداة ثم البكرة ثم الضحى ثم الضحوة ثم الهجيرة ثم الظهر ثم الراح ثم المساء ثم
العصر ثم الاصيل ثم العشاء الاول ثم العشاء الاخير عند مغيب الشفق وانما ابتداء الوقت لكونه
سببا عند أكثر المشائخ وقيل هو الخطاب والتحقيق ان لوجوب كل مأمور به سببا حقيقيا وظاهريا
وكذا لوجوب ادائه وجود ادائه فللاول ايجاب القديم والوقت والثانى تعلق الطلب بالفعل واللفظ
الدال عليه وللثالث خلق الله واستطاعة العبد اى قدرته المؤثرة المستجمعة لجميع شرائط التأثير والفرق
بين الاولين ان الاول لزوم ايقاع الفعل فى زمان ما بعد وجود السبب والثانى لزومه فى زمان خاص
هذا تلويح الى تنقيح ما فى الاصول مبتدأ [من] اول [الصبح] عند بعض المشائخ او انشازة عند
غيره كما فى المحيط وهذا اوسع والية مال أكثر العلماء الا ان الاول ادحوا كما فى الخزائن والصبح
بياض يخلق الله تعالى فى الوقت المخصوص ابتداء وليس من تأثير الشمس ولا من جنس نورها كما
فى التفسير الكبير فى قوله تعالى (فالى الاصباح) واليه اشير فى شرح التاويلات [المعترض] اى المنتشر
فى الافق يمنية ويسرة وهو المسمى بالصبح الصادق لانه اصدق ظهورا من المستطيل المحترز به عنه
وهو المسمى بالصبح الاول لانه اول نور يظهر وبدنب السرحان لدقته واستطالته ولان الضوء فى
اعلاه دون اسفله وبالصبح الكاذب لانه يعقبه ظلمة كما فى نهاية الادراك لكن نقوش فى التحفة
ان الاول لا ينتفى بل يخفى لغلبة الضوء الشديدين [الى الطلوع] اى المنتهى الى وقت طلوع شمس من
جرم الشمس وفى النظم الى ان يرى الزامى موضع نبهه ففي آخره خلاف كما فى اوله فمن قال بعدم
الخلاف فمن عدم التنبع وغايته لا يدخل تحت المغيا كغاية البواقى وكلامه مشير الى ان كل جزء
سبب على طريق الانتقال الا اذا اتصل به الاداء وانقضى الوقت فانه يتقرر السببية عليه اذ على الكل ح والى

ان السبب ليس الجزء الاول فقط فيكون في آخر الوقت قضاء كما قيل ولا الجزء الاخير فقط ففي الاول نفل مسقط للفرض كما قيل والسبب هو الجزء المقارن للشروع عند الاكثرين وتتمام الكشف في الاصول [و] وقت [الظهر] مبتدأ [من الزوال] عرفا بعيد انتصاف اليوم العرفي و يعرف ذلك تخميناً بحدوث الظل او بازدياده في بعض البلاد او يميل الظل عن خط نصف النهار في كلها ان استخرج وللحكام المسلمين طرق فيه اشهرها ما ذكره المص من الدائرة الهندية الا انها لا تخلو عن عسر من حيث الالة والعمل و يريد الله اليسر وينسخ التنجيم كما سيأتي فأعرضنا الى ما قال الفقهاء من ان ينصب على سطح مستو مقياس ثقیل القاعدة على قوائم ثم يطلب الظل فاذا تناقص فالشمس لم تبلغ المنتصف و اذا رقت فقد بلغته فيجعل علامة على رأس الظل المسمى بقدر الزوال و فيئنه والظل الاصلي وهذا الوقت بالزوال وقته و اذا اخذ بالزيادة فقد دخل الظهر و اذا ازداد الى ان يبلغ من العلامة مثلي المقياس او مثله فقد دخل العصر و اليه اشار بقوله [الى بلوغ ظل كل شيء] اي وصوله والظل ما يحصل من الهواء المضي بالذات كالشمس او بالغير كالقمر وعلى قياس الصبح ينبغي ان يكون بياضاً خاصاً بخلقه تعالى ابتداء و اما عدل الى المقياس ليشمل مثل القامة وهي سبعة اقدام او ستة ونصف بقدومه و بالاول قال العامة و اشار بقالي الى الجمع بان يعتبر الاول من طرف سمت الساق و الثاني من طرف الابهام كما في الزاهدي [مثليه] اي مثلين لذلك الشيء [سوي فجي الزوال] ان لم يكن الشمس مسامة للرأس في الهجيرة بان مالت الى الجنوب او الشمال فيكون في هذا الوقت للاشياء ظل في جانب الشمال او الجنوب و اما اذا كانت مسامة فلا ظل لها كما في مكة و المدينة في اطول ايام السنة و اما اطلق لانه بصدد بيان الظهر في بلاد ما وراء النهر و خراسان و كرمان و الفج كالمشي و هو ما نسخ الشمس من الظل و ذلك بالعشي و اضافته الى الزوال لادنى ملا بسة فان المراد ظل الاشياء في هذا الوقت فقيه مجازان [وفي رواية] عنه و عندهما [مثله] سوى البقي و فيه اشارة الى ان الاولى ظاهرة الرواية و عنه انه اذا بلغ مثله خرج الظهر بلا دخول العصر الى ان يصير مثليه و عنه اذا صار اقل من قائمتين خرج الظهر بلا دخوله و هو الاصح كما قال ابو الحسن كذا في المحيط الا انه رواية شاذة لا يعمل بها كما في الجلابي و في تقديم مثليه اشعار الى انها المفتى بها لكن في الخزنة ان الوقت المكرر في الظهر ان يدخل في حد الاختلاف [و] وقت [العصر منه] اي من بلوغ الظل مثليه او مثله سوى الفج فالخلاف الواقع في آخر الظهر جار بعينه في اول العصر كما في الزاهدي و ذكر في المحيط ان اول العصر عندهما اذا صار الظل قامة مع زيادة و عن ابي يوسف رح انه لم يعتبر الزيادة و في النهاية الاحتياط ان لا يصلي العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه سوى الفج [الى] وقت [الغروب] اي وقت غيبة جرم الشمس كله اذا ظهر الغروب و الا فالى وقت اقبال الظلمة من المشرق كما في التحفة و يوده الحديث الصحيح (اذا اقبل الليل من هنا فقد افطر الصائم) و ما في الخلاصة

انه لا يظن من ملئ رأس منار الاسكندرية وقد راي الشمس و يظن من بالاسكندرية وقد غابت عنه وفي الكلام ايماء الى ان ما قبل المغرب وقت اصرار الشمس من وقت العصر خلافا للحسن وبشر كما في النظم [و] وقت [المغرب منه] اي من الغروب [الى غيبة الشفق] بالفتح اي غيبته [وهو] اي الشفق عندئذ [الحمرة] وعنده البياض المغربيان والى الاول ذهب الخليل وغيره والى الثاني المبرد وغيره فيكون من المشترك والاضداد وفي الزاهدي عن ابي خنيقة رح انه الحمرة فيصبح عشاء العامة الواقعة قبل غيبة البياض في الصحيح من اصحابنا وفيه اشعار بانه رجع الى قولهما كما في المتنقى الى ان الاول احوط كما في النهاية والثاني ايسر واليه اشار بقوله [و به يغنى] اي بان الشفق هو الحمرة يجاب المستفتي لا بغيره يقال استفتيه فافتاني بكذا والفتوى هو الجواب عما اشكل من الاحكام كما في المفردات وينبغي ان يكون هذا حكم ديارنا ففي التجنيس عن بعض المشائخ في حق دياره انه ينبغي ان يدخل في الصيف بقولهما لقصر الليالي وبقاء البياض الى ثلث الليل او نصفه وفي الشتاء بقوله لطول الليل وعدم بقاء البياض الى الثلث وفي المحيط والزاهدي وغيرهما ان العشاء ساقطة عن بعض البلاد الشمالية كالبلاغار مما يطلع الفجر قبل غيبة الشفق وما ذكرنا سقط استبعاد بقاء البياض الى ثلث الليل او نصفه [و] وقت [العشاء] بالكسر [منه] اي من غيبة الشفق والتذكير باعتبار الغيب او لكونه مؤثرا غير حقيقي [و] وقت [الوتر بعده] اي بعد العشاء اي بعد ان يصلى الصلوة المختصرة في اى جزء من الليل [الى] وقت [الفجر لهما] اي للعشاء والوتر فاخر وقت العشاء والوتر واحد لكن اول وقت الوتر بعد العشاء لانها سنتها وهذا عندهما واما عنده فوقته العشاء الا انه مأمور بتقدمها وثمره الخلاف فيما اذا صليا ثم علم انه صلى العشاء فاسدة من جهة الوضوء او غيره وفيما اذا صلى الوتر على ظن انه صلى العشاء ثم ظهر انه لم يصل فعندهما يعيد الوتر لا عنده كما في الحقايق وانما اختار هنا قولهما مع ان المختار قوله كما سيأتي اشارة الى بيان وقت بعض السنن الموقنة فان وقت بعضها بعد الفرض الى آخر الوقت ووقت بعض آخر قبله وهذا اذا ادى في الوقت واما اذا ادى خارجه فتطوع وجميع الاوقات وقته كما في التحفة وغيرها واما وقت صلوة الضحى فالضحوة اي من الساعة التي يباح فيها الصلوة الى نصف النهار كما في ايمان الايضاح [ويستحب] ويختار [للفجر] اي لاجله في وقته ويجوز ان يتعلق بقوله [البداية] اي بداية صلوته [مسفرا] اي مضيا يقال اسفر الصبح اذا اضاء كما قال المطرزي وكونه من اسفر بالفجر اي صلاها بالاسفار والباء للتعدية تكلف على ان حذف الصلوة من صيغة الفاعل لم يوجد قياسا واعلم ان ما ذكره ظاهر الرواية وقال الطحاوي يبداء بالتغليس ويختم بالاسفار بحيث يمكنه ترتيب اربعين آية [في ركعتين في كل عشرون آية سروي الفاتحة كما في المحيط و الافضل ان يبداء في وسط الوقت و يقرأ في الاولى ستين اية او خمسين وفي الثانية نصف ذلك كما

في النظم والترتيب تبين الحروف واستيفاء الوقوف من غير اشباع [ثم الاعادة] للصلوة مع الرضوء او الفعل ان صلى جنباً والتبادر من القراءة في الصلوتين بما هو المسنون منها كما في الزاوي والاعادة كما في الاصول ان يفعل ثانياً في وقت الاداء لئلا يخل في الاول وح لا حاجة الى قوله [ان ظهر فساد وضوئه] اذ صلوته بعد الفراغ من الصلوة وفي الظهيرية قال بعض المشائخ حد الاسفار ان يؤخر بحيث لو وقع حدث لم يمكنه البناء لان الحدث امر موهوم والصحيح المتن كما في الكرمانى وسيأتى في الحج ان التغليس مزدلفة للساج افضل [و] يستحب [تاخير ظهر الصيف] اي ادائها في آخر الوقت كما في النظم والتخفة وذكر في تخفة المسترشدين ان الاختيار تأخيرها الى ان يسكن الحر والمراد بالصيف زمان اشتداد الحر على الدوام كما في قاضيخان ويؤيده ما في الحديث (ابردوا بالظهر فان مدة الحر من فيح جهنم) وفي الكلام اشعار باستحباب تعجيل ظهر الربيع والتخريف كما مر اشارة اليه في التيمم وقد صرح في تيمم المستصحب ان الصلوة في اول الوقت افضل عندنا الا اذا تضمن التأخير فضيلة واما ظهر الشتاء فسيأتي [و] يستحب تأخير [العصر] في جميع الاوقات [ما لم يتغير] ضوء الشمس كما قال الساكم الشهيد و ابراهيم النخعي او قرصها كما روي عن ائمة الثلاثة وتكلموا في تغييره انه بحيث يمكن احاطة النظر اليه او يقوم للغروب اقل من رمح او يبدو للناس الى ماء في مجلس كما في المحيط او يراه الجالس في ارض مستوية بلا رفع الرأس كما في النظم والسجيج الاول كما في الحزابة وغيرها فيستحب اداءها اذا كانت الشمس بيضاء نقية فعند التغير والاصفرار يكره التأخير كراهة التحريم كما في المنية واما حكم الاداء فسيأتي [و] يستحب تأخير [العشاء] في جميع الاوقات [الى ثلث الليل] الشرعي كما هو الظاهر المتبادر لكن في الهداية ومختصر القدوري الى ما قبل الثلث وحمل المتن عليه ممكن لكنه مذكور في المحيط وغيره وعن القدوري الى نصف الليل وفي النظم الى النصف مكره بلا اثم وبعده مكره مع الاثم واليه اشار في القنية حيث قال انها مكرهة كراهة التحريم وفي التخفة ان هذا كله في الشتاء واما في الصيف فالتعجيل افضل [و] يستحب تأخير [الوتر] في جميع الاوقات [الى] وقت يسعها من [آخرة] اي الليل الشرعي [لمن يثق بالانتباه] اي لمن اعتمد على استيقاظه واما اذا لم يثق فالتعجيل افضل كما في قاضيخان وفي الكلام اشعار بانه يستحب التأخير لمن لا ينام اصلاً [و] يستحب [تعجيل ظهر الشتاء] اي ادائها في اول الوقت كما في النظم والتخفة و الشتاء زمان اشتداد البرد على الدوام كما في قاضيخان وهذا الكلام غير مستدرك بما قبل من قوله و تأخير الظهر لان مفهوم المخالفة ليس بكلي ولو سلم لم لا يجوز ان يستوي فيه التعجيل والتأخير [و] يستحب تعجيل [المغرب] في كل الاوقات وفيه اشعار بانه لا يكره التأخير عن اول الوقت وعليه اكثر العلماء كما في الحزابة لكن في القنية انه رواية الحسن عنه والاصح انه يكره الا من عذر كالسفر او يكون التأخير قليلاً والى اشتباك النجوم يكره كراهة التحريم وفي التأخير بتطويل

القرآن خلاف وأعلم ان كلامه كغيره دال على ان المرأة كالرجل في هذه الاحكام لكن في المسبة عن
السرياني سمعت مشائخنا يقولون الافضل للمرأة ان تصلي الفجر بغلس لانه اقرب الى السترو في
سائر الصلوات تنتظر حتى يفرغ الرجال عن الجماعة وعن شرف الائمة المكي الافضل في الصلوات
كلها ان تنتظر حتى يفرغوا عنها [و] يستحب [يوم غيم] اي غين [يعجل] فاعل يستحب لتنزيله
منزلة المصدر او الماصب المحذوف اي ان يعجل [العصر والعشاء] اي تعجيلهما بان يصليا في اول
الوقت لكن في المحيط ازاد به ان يؤدى قبل الوقت المكروه من تغير الشمس وبعيد الثلث او النصف
[و] يستحب يوم غيم [ان يؤخر غيرهما] من الفجر والظهر والمغرب مشافة الاداء قبل الوقت ولذا
روي عنه نأخير الكل ويسن الجمع فعلا لتكثير الجماعة بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء كما
في الزامدي فعلى هذا يحسن (ن) الجمع بين العشاء والفجر لعدم الاحتراز عن الكرامة [ولا يجوز
صلوة] اي التلبس بشئ من كثير من الصلوة كالفرائض والواجبات الفائتة والمتذورات في هذه
الاوراق الثلاثة فيجوز فيها النوافل مع الكراهة كما في المبسوط وشرح الطحاوي والمحيط والكافي
والتحفة والحقايق والشذائذ وغيرها ولا ينافي ما في الخلاصة وقاضيان انها لا يجوز لها سيأتي انه
يعبر عن الكراهة بعدم الجواز على ان في موضع من الخلاصة انها يجوز واليه اشير في نواقض الوضوء
من قاضيان وفي النظم انها يكره كراهة التحريم واختلاف العبارات يجوز ان يكون لاختلاف الروايات
وكلمة لا وان كانت لنفي المستقبل الا انها قد يكون لنفي الحال كما نحن فيه صرح به في الموصل
والجواز خلاف الحرام [و] لا يجوز [سجدة تلاوة] اي التلبس بشئ من كثير من سجداتها ولا
يؤتى في هذه الاوقات بواجبة منها في غيرها واما الواجبة فيها فيجائز فيها الا ان في غيرها افضل كما
في المحيط لكن في الخلاصة فيه اختلاف الرواية والظاهر انها لا يجوز وفيه اشارة الى جواز سجدة غير
التلاوت وفي القنية لا يكره سجدة الشكر بعد صلوة لا يكره فيه النفل لكن في المحيط لا يجوز سجدة
السهو فار اطلق السجدة لكان احسن [و صلوة جنازة] اي لا يجوز التلبس بشئ من كثير من الجنائز
وهو ما حضر في غيرها واما ما حضرت فيها فمكرمة كما في الكرماني والتحفة ولم يوجد فيها انها غير
مكرمة كاذن وفيه اشعار بجوازها في غير هذه الاوقات الا انها لو حضرت بعد صلوة المغرب او الجمعة
قدمت على سنتيهما وقيل اخرت وقدمت على خطبة العيد والقياس يقتضي التقديم على الصلوة كما
في النية وغيرها [عند طلوعها] اي ظهور شئ من جرم الشمس من الاثني الى ان يرتفع اقل من رمح
او ان ينظر الى قرصها او ان يحمر او يصفر على الاختلاف كما في المحيط [و] عند [قيامها] اي لا يجوز
التلبس بشئ من تلك الثلاثة عند انتصاف النهار العرفي كما ذهب اليه ائمة ما وراء النهر ويجوز ان
يكون عطفا على طلوعها والمعنى من انتصاف النهار الشرعي وهو الضحوة الكبرى الى الزوال كما ذهب اليه
ائمة خوارزم كما في العمان [و] عند [غروبها] اي من وقت تغيرها الى ان يغيب جرمها [الا عصر يومه]

اي يوم المصلي فانها جائزة بلا كراهة كما قال اصحابنا كما في الايضاح وذكر في التحفة ان الاداء مكروه وفيه اشعار بان الوقت لو خرج في خلال الوقتية لم تفسد وهو الاصح وهو اداء لا قضاء وهو الاصح كما في قضاء الزاهدي ويستثنى من ذلك خروج وقت الفجر فانه مفسد كما مر [ويكره] تحريماً [اذا خرج] الامام من محله [للخطبة] الى الفراغ من الصلوة [النفل] اي الشروع في صلوة النفل وسياتي في محله حكم ما اذا شرع قبله والخطبة شاملة للجمعة والعبدان والاستسقاء والكسوف كما في النظم وقاضيان والخلاصة لكن سيأتي ان خطبة الكسوف ليست مشروعة عندنا ولعله مشير الى رواية عنا والآولى ان يقول (ويكره عند الخطبة النفل) ليشمل خطبة النكاح والخطبة الثلث في الموسم فان الاستماع واجب فيها كما في الزاهدي والكلام مشير الى ان مجرد الخروج يوجب الكراهة وهذا عنده كما سيأتي والى ان الكراهة لا يزول بعدم سماع الخطبة وفي المنية اذا لم يسمع يجوز ان يصلي السنة وقت الخطبة في دارة القريفة من المسجد ثم حضرة والى انه لا يكره عند الاذان والاقامة من يوم الجمعة لكن في النظم انه مكروه [فقط] فلا يكره الفرائض و صلوة الجنازة وسجدة التلاوة وهذا لا ينافي ما في الجمعة انه يكره الصلوة كما ظن لان المراد النفل بهذه القرينة [و] يكره النفل فقط [بعد الصبح] الى الطلوع [الا سنته] اي سنة الصبح فلا يكره شيء من الفرائض واحواتها كالمندرة لكن في المحيط انها غير جائزة وفي التحفة ان ما وجب بايجاب العبد من النذر وقضاء تطوع افسد ونحو ذلك مكروه فيه في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه غير مكروه والصحيح ظاهر الرواية وفي القنية عن ابي حنيفة رح انه يصلي تحية المسجد بعد الصبح وهذا حكم النفل المبتدأ واما حكم ما اذا شرع فيه قبل فسياتي [و] يكره النقل فقط [بعد اداء العصر الى اداء المغرب] اي بعد الاداء الى التغير وبعد الغروب الى الاداء فلا يشمل وقت التغير كما ظن لان السابق قرينة له فيكره النفل في الوقتين دون الفرائض وما وجب بايجاب الله تعالى كسجدة السهو وغيرها واما الواجب بايجاب العبد كالمندرة فلا يجوز كما في المحيط لكن في التحفة ان ما وجب بايجاب العبد يكره في الاول في ظاهر الرواية والنفل وغيره يكره في الثاني لان فيه ناخير المغرب عن وقتها وفي الكلام اشعار بانه لو ادعى العصر في وقت الظهر كما في الحج كره النفل بعده كما في حج القنية وسيجى ان النقل مكروه بعد الظهر اذا جمع بينه وبين العصر في عرفة [ومن هو اهل فرض] اي يستحق اداؤها كالصبي اذا بلغ او المجنون او المغمى عليه اذا افاق او المسافر اذا اقام او بالعكس او الكافر اذا اسلم او الحائض والنفساء اذا طهرت [في آخر وقت] اي زمان يسع التحريمة فقط كما قال المحققون من علمائنا الا اذا طهرت من الحيض او النفاس فانه يشترط فيه زمان الغسل ايضا بخلاف الكافر الجنب على الصحيح واحترز به عما قال زفر رح وتابعه كالمندرة انه شرط للوجوب زمان يسع الواجب كما في المحيط والظهيرية والظرف متعلق باهل [يقضيه]

اي ذلك الغرض [نقط] لا الغرض المقدم واحتترز به عما قال الشافعي رح فان عنده اذا وجب العصر وجب الظهر ايضا كالعشائين [لا] يقضيه بالاجماع [من حاضت] او نفست او جن مثلا [فيه] اي في آخر وقته كما لو حاضت في ازل وقته لان الاعتبار في السببية آخر الوقت ولما كانت من عطف جملة على جملة لم يرد ان السوق يقتضي قيل فقط *

[فصل * الاذان] كالكلام اسم من التأذين و يطلق على هذه الكلمات الخمس عشرة المشهورة واسقط عند ابي يوسف رح وفي رواية عن محمد رح و رواية الحسن تكييرتان من اوله فيكون ح ثلث عشرة كلمة كما في الزاهدي فلا يزداد عليها ولا ينقص عنها كما في الكشف والترتيب بين الكلمات مسنون ولو قدم بعض كان الاعادة افضل كما في التحفة واعلم انه لم يذكر الفاظ الاذان لشهرتها فيما بين المسلمين وكان في الاصل ما ذكرناه الا انه صلى الله عليه وسلم جعل من اذان الفجر ما تكلم مرة به بلال (من الصلوة خير من النوم) كما هو المشهور [سنة] مؤكدة ثابتة بالسنة والاجماع ولان يقال الامام مسلمة تركوه وحببه انه صلى الله عليه وسلم حين اسري به الى المسجد الاقصى وجمع له النبيون عليهم السلام صلى بهم بتأذين ملك واقامته و الاشهر ان السبب رؤيا جمع من الصحابة في ليلة واحدة واحتترز بالسنة عما قال بعض المتأخرين من وجوبه وعما روي عن محمد رح من فرض الكفاية ولا يجزى الصلوة بدونه عند من قال بالوجوب كما قال في الجلابي والاول هو الصحيح وعليه العامة كما في المحيط [للفرائض] اي فرائض الرجال وهي الخمس المشهورة والجمعة فلا يسن لصلوة الجنابة والتطوع وللنساء رحدهن فان اذن اسأنا كما في المحيط [نقط] للتاكيد [في وقتها] اي وقت اداء الفرائض فلا يحتسب من السنة لو اذن قبله وكذا في الوقت بعد الاتيان فوقته للفجر بعد طلوعه ولظهر في الشتاء بعد زوال الشمس وفي الصيف بعد ان يبرد وللعصر ما لم يخف تغير الشمس وللمغرب بعد غيبة الشمس وللعشاء بعد ذهاب البياض قليلا كما قال ابو حنيفة رح كما في الزاهدي ولعل المراد ببيان الاستحباب والافوق الجواز جميع الوقت [ويعاد] الاذان في الوقت [لو اذن قبله] اي قبل الوقت وانما ذكره مع الاشعار به قبل نفاها لما في غير ظاهر الرواية مما روي عن ابي يوسف رح انه يجوز بعد نصف الليل كما في التحفة وذكر في الفيل انه تعاد عند ابي حنيفة رح خلافا لهما وبالاول يفتى وفي الكلام اشعار بوجوب علمه بأوقات لصلوة ولو لم يكن عالما بها لم يستحق ثواب المؤذين كما في المحيط [يترسل به] مستأنفة والبناء للظرفية كما دل عليه كلام الاساس وغيره والمعني يمهل في الاذان ويفصل بين الكلمتين ولا يجمع بينهما فانه سنة كما في شرح الطحاوي وينبغي ان يفصل قليلا والا فالاعادة كما في القنية وذكر في التحفة ان التوالي بين كلماته سنة فان ترك فالسنة ان يعاد وفي الاطلاق اشعار بانه يضم الراء في الله اكبر على الخبرية ويسكن جماعة منهم المبرد ثم يفتحون للماكين او ينقلون فتحة الهمزة اليه والاول

الصواب كما في مغني اللبيب واختار الانباري النقل كما في المضمرات [مستقبلا] في غير السبعين
فلو ترك الاستقبال كره لمخالفة السنة كما في الهداية لكن في المحيط ان الاستقبال مستحب وهذا بلا ضرورة
فيؤذن المسافر راكبا حيث كان وجهه [واصبعا] اي انامله بعلاقة الجرئية [في اذنيه] خبر المبتدأ
والجملة من الاحوال المترادفة وفي بعض النسخ بلا وار وقد جوزة الاندلسي وقال ابن مالك ان
لافراد الضمير مزية على افراد الوار والتجوز في مواضع من الكشاف فالمخطي مخطي (ابطر بعضكم
لبعض عدو) واعلم ان الاذان بهذا الرصف احسن فلو ترك فهو حسن لانه ليس من السنن الاصلية كما
في النهاية وان جعل يديه على اذنيه فحسن وكذا احدى يديه على ما روي عنه كما في التشفة وفي
الاكتفاء اشعار بأنه لا يكره فاعدا وهذا اذا اذن لنفسه والا فمكره كما في السراجية وذكر في المحيط
ان القيام مستحب ولا راكبا ولو مقيما لكن في المحيط انه مكره في حقه في ظاهر الرواية وعن ابي
يوسف رح لا بأس به ولا ما شبا كما روي عن محمد رح كما في الظهيرية [ولا يلحن] من التلحين
او اللحن او اللحن اي لا يغبر الكلمة عن وضعها بزيادة حرف او حركة او مد او غيرها في الاوائل
والاواخر فانه مكره وعن الحلواني ان هذا في غير السبعين كما في الزاهدي وغيره [ولا يرجع] اي
يكره الترجيع وهو ان ينخفض صوته بالشهادتين بالاولى مرتين وبالتانية مرتين ثم يرفع صوته بهما
كذلك [ويحول] في الاذان [وجهه] لاصدره ولو في اذان المولود وهو الصحيح لانه سنة الاذان وقال
الحلواني اذا اذن لنفسه لا يحول كما في المحيط [في] وقت [السبعين] تثنية السبعين وهي ان يقول
(حي على الصلوة) ذكره البيهقي وغيره وفي المقدمة حيل اي قال (حي على الفلاح) فالظاهر انها يكون
مشتركة وفي جعل المشترك مثني باعتبار معنيين مختلفين مقال والمعنى للدول اسرعوا الى الصلوة
وللثاني الى ما فيه النجاة [يمنة] في الاول [ويسرة] في الثاني وقال مشائخ مرويمنة ويسرة في كل
والاول اصح كما في المنية [وان لم يتم الاعلام] بالتحويل يمنة ويسرة مع ثبات قدميه لاتساع
الميدنة [يستدير] المؤذن [في] صومعة [الميدنة] بالكسري الباربان يشرح راسه من الكوة اليمنى
ويقول الاول مرتين ومن اليسرى ويقول الثاني مرتين وفيه ايدان بوجوب البهر بالاذان لاعلام
الناس فلو اذن لنفسه خافت لانه الاصل في الشرع كما في كشف المار وبأنه يؤذن في موضع عال
وهو سنة كما في القنية وبان لا يؤذن في المسجد فانه مكره كما في النظم لكن في الجلابي انه
يؤذن في المسجد او ما في حكمه لا في البعيد منه [والاقامة] في الاصل مصدر ثم سمي بها هذه
الكلمات التي يقيم الصلوة بها او الجماعة او الاصطغاف لها [مثله] اي مثل الاذان فيما ذكرنا
من الاحكام العشرة فلا يرد ان المسافر ينزل للاقامة في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه
لم ينزل كما في المحيط و يجعل اصبعا في اذنيه عند ابي حنيفة رح لانه احد الاذنين وقيل
لا يعلن لانه لا يورم بزيادة رفع الصوت كما في التمرثاشي ولا يحول الا لانا ينظرونها كما

في الملتقط ويتم في مكان بدأ فيه إلا إذا كان المؤذن اماماً ففيه خلاف فقيل له ان يتمها ذاهباً وقيل ياخذ في المشي عند قوله (قد قامت الصلوة) خافضاً صوته ويتم في مكان الصلوة كما في المحيط وذكر في المفيد يكره المشي فيها [لكن يسدر] اي يجمع بين كلماتها من الحذر وهو السرعة فلم تر صل جاز الا انه خالف السنة كما في شرح الطحاوي لكن في الهداية ان الحذر مستحب [ويزاد فيها] على كلمات الاذان بعد السجدة [قد قامت الصلوة] اي قرب اقامة الصلوة على ما روي عن ابي يوسف رح كما في المحيط وذكر في الازاهير ان معناه لزمت وقيل قامت الجماعة الى الصلوة والظاهر ان الزيادة سنة وفي الجلابي لو تركت لاعيدت الاقامة كلها [ولا يتكلم] بفتح الياء [فيهما] اي في اتناء الاذان والاقامة فلا يجب عليه جواب السلام والعطسة لا في نفسه ولا بعد الفراغ على الصحيح كما في المحيط والكلمتين لا يستقبل ويكره التسنح فيهما كما في الزاهدي وفي وحدة الفعل ايماء الى انه ينبغي ان يكون المؤذن والمقيم واحداً كما في الظهيرية ويكره ان يقيم غير المؤذن الا برضاه او بغيبته كما في المنية ويجوز ضم الياء فيشمل المنع للسامع عن الكلام فيهما اما في الاقامة فلمشابهة الاذان واما في الاذان ففي غريب المسائل ان الكلام فيه يوجب خشية سلب الايمان وفي القيمة انه لا يتكلم في الفقه والاصول في حال الاذان لكن في التمرتاشي الكلام من غير المؤذن غير مكروه ولا يبعد ان يكون كناية عن منع الاشتغال بشيء سوى اجابتهما فانها واجبة الا على من في المسجد للصلوة وقيل سنة وقيل مستحبة وقيل بالقدم وقيل باللسان ولو جنباً كما في التمرتاشي فيقال مثل ما قال في السميع كما في الظهيرية الا في السبعليتين فيقال الحوقلة وفي (الصلوة خير من النوم) (صدقت وبررت) بالكسر كما في الزاهدي وهذا كله اذا لم يكن مصلياً او مستمعاً للخطبة او معلماً او جنباً او حائضاً او نفساء او مجامعاً او قاضياً للحاجة كما في النظم واعلم انه يستحب ان يقال عند سماع الاولى من الشهادة الثانية (صلى الله عليك يا رسول الله) وعند سماع الثانية (منهاقرة عيني بك يا رسول الله) ثم يقال (اللهم متعني بالسمع والبصر) بعد وضع ظفر الابهامين على العينين فانه صلى الله عليه وسلم يكون قائداً له الى الجنة كذا في كنز العباد [و التتويب] في اللغة تكرير الدعاء وفي الشريعة ما تعارفه كل بلدة بين الاذنين وفي المحيط انه في زمانه صلى الله عليه وسلم (الصلوة خير من النوم) مرتين في اذان الفجر او بعده ثم احدث التابعون و اهل الكوفة بدله السبعليتين مرتين ومنه انه حسن و عنه انه يمكن بعد الاذان قدر ما يقرأ عشرون آية ثم يثوب ثم يصلي ركعتي الفجر ثم يمكن قليلاً ثم يقيم وعن ابي يوسف رح انه يقعد ساعة وفي السامع الصغير انه يكره في سائر الصلوة وقال ابو يوسف رح لا بأس بان ينه كل من اشتغل بمصالح المسلمين كالمقنبي والقاضي بنوع اعلام ثم مشائخنا اليوم يقولون انه [حسن في كل صلوة] من نحو (الصلوة الصلوة) او (قامت قامت) كما في همرقندي وهو اختيار السرخسي وصدر القضاة كما في الزاهدي

[ويجلس] استحسانا في كل صلاة [بينهما] اي بين الاذان والاقامة فيكره الوصل كما في الكافي والاولى ان يفصل بما هو سنته از مستحب من الصلاة (من احسن قولاً ممن دعا الى الله وعمل صالحاً) كما في المحيط وذكر في الزاهدي ان مقداره ركعتان او اربع قرأ في كل عشر آيات وينتظر للناس وقيم للضعيف المستعجل لا لرئيس المحلة [الا في] صلاة [المغرب] فلا يثرب في المغرب ولا يجلس لكن يفصل عنده بسكتة هي مقدار آية طويلة وعنه ما يخطو ثلث خطوات كما في المحيط وعنه مقدار سورة الاخلاص كما في الزاهدي وعنه انه يجلس مقدار ثلث آيات كما في النظم وعندهما بمقدار جلسة الخطيب والعمل بما عنده غير مكروه عندهما بخلاف العكس كما في الخلاصة [ويؤذن للقاتلة] الواحدة [ويقم] ايضا وان اكتفى بها جاز كما في الجلابي [وكذا] يؤذن ويقم [لاولى الفرائت] الكثيرة [ولكل من] الفرائت [البراقي ياتي بهما] اي الاذان والاقامة [او بها] اي بالاقامة كما قال محمد رح واما عندهما فانه ياتي بهما لكل كما في الجلابي وهذا احسن كما قال الامام السرخسي وقال ابو جعفر الاحسن ان ياتي بهما للاولى وبها للبراقي كما في المحيط ويجوز ان يكون هذا اي ما قال محمد رح قول الكل على ما قالوا كما في الكافي وقال السلواني يؤذن للقضاء في البيوت دون المساجد اذ فيه تشويش كما في الزاهدي [وكرة اقامة المحدث] باتفاق الروايات [لا اذانه] في ظاهر الرواية ويكره في رواية الحسن كما في التنقيح وعن الشيخين جوازهما بلا كراهة كما في المحيط ولم يعادا اي الاذان والاقامة ولو قلنا بالكراهة [وكرها من الجنب] بانفاق الروايات [ولا يعاد الاقامة] هي [لان تكرارها غير مشروع] بل [يعاد الاذان] هو [وهو الاشبه عند بعض المشائخ] واعادتهما مستحبة في رواية كما في المحيط وهو آثم فيهما كما في النظم [كاذان المرأة] فانه يكره ويعاد وفي رواية الاصل يجزيهم كما في الجلابي [والمجنون] ولو في خلاله [والسكران] والمغمى عليه وفيه اشارة الى انهما يكرهان وهو غير معاد من صبي غير عاقل والى ان الفاسق كذلك ولو باشتراط الاجرة كما في المحيط والى انه لو كان مراهقا عاقلا اجزاهم والى انهما من الكافر غير معتد بهما لكن حكم باسلامه للشهادتين كما في الجلابي واعلم ان اعادة اذان الجنب والمرأة والمجنون والسكران والصبي والفاجر والراكب والقاعد والماشي والمنحرف عن القبلة واجبة لانه غير معتد به وقبل مستحبة فانه معتد به الا انه ناقص وهو الاصح كما في التمرتاشي [وكرة تركهما] معا [في السفر] ولو منفردا وفيه اشعار بانه لا يكره ترك احدهما وهو اذان المنفرد واما اذان الجماعة ففيه خلاف كما في النظم [و] كره تركهما معا [في جماعة] الرجال المقيمين المصلين في [المسجد] اي مسجد المحلة او قاعة الطريق كما في النظم ولا تعتبر المفهوم ههنا كما ظن لانه ليس بكلي كما مر [لا] يكره ويجوز بلا آثم تركهما معا [في بيته في مصر] اي فيما يتعلق ببلد من الدار والكرم وغيرهما لان ما في المصر يكفي كما في الخزائنة وغيرها لكن علل في الرضة والزاهدي وغيرهما بان

الاذان لاجتماع الناس و الاقامة للاعلام بالشروع و مما موجودان ههنا فينبغي ان لا يكره تركهما في السفر و جماعة المسجد عند الاجتماع و الاعلام و الاحسن ان ياتي بهما فانه يقتضي به ما يسهل الانق من الملائكة ولو اقام فمن معه من ملكين كما في المحيط [و يقرم الامام و القوم عند حي على الصلوة] اي قبيله لكن في الاختيار اذا قال (حي على الصلوة) في الاصل و غيره الاحب ان يقرموا في الصف اذا قاله المؤذن و هذا قول العلماء الثلاثة و هو الصحيح و قال الحسن و زفر اذا قال (قد قامت الصلوة) مرة كما في المحيط و ذكر في المنية انه اذا اقام و الامام لم يصل ركعتي الفجر لا يحب الاعداء بعد ادائه و في الكلام ايماء خفي الى انه لو دخل المسجد احد عند الاقامة يقعد لكرامة القيام و الانتظار كما في المضمرات و الى انه لو كان الامام مؤذنا لم يقم القوم الا عند الفراغ و هذا اذا اقام في المسجد و الا فقد قاموا اذا دخله كما في المحيط [و يشرح] في الصلوة ذلك الامام و القوم و يستعمل ان يكون الوحدة للاشعار بوقت شروع الامام دون المقتدي فانه له وقت و سيع الى ادراك الركعة [عند قد قامت الصلوة] اي قبيله و في الاصل بعده و الاول قول الطرفين و الثاني قول ابي يوسف رح و الخلاف في الافضلية و الصحيح الاول كما في المحيط و الاصح الثاني كما في الخلاصة *

[فصل • شروط الصلوة] واحد ما شرط بالسكون و هو عرفا خارج يتوقف عليه ما يشي بلا تأثير و فيه اشارة الى انها اكثر من عشرة منها التسمية و الوقت و القعدة الاخيرة فانه شرط التمام في رأي و القراءة فانها و لو ركنا في نفسها لكنها شرط صحة غيرها الا ترى انها توجد في جميع الصلوة تقديرا و لهذا لا يستخلف القاري اميا في الاخيرين كما في الكرمانى و منها تقديم القراءة على الركوع و الركوع على السجود و مراعات مقام الامام و المقتدي و عدم تذكر الغائبة في حق صاحب الترتيب و عدم مساواة المرأة في صلوة مشتركة كما في النهاية و منها جعل المريض رأسه خارج اللثاف كما في الزاهدي الا انه استعملت مجازا في ستة كما في النظم او خمسة على ان الطهارة عن الحدث و الخبث واحدة كما في شرح الطحاوي و غيره [طهر] ظاهر [بدن المصلي من حدث و خبث] اي نجاسة حكمية و حقيقية زاد على المعفو من الغليظة و الخفيفة [و] طهر [ثوبه] من خبث فلو وقع على رأسه طرف نجس لثوب معلق فسد صلوته بخلاف مجرد المس و رخص بعض المشائخ الصلوة في الثوب النجس بلا عذر كما في الشرنقة [و] كذلك طهر [مكانه] اي موضع قدميه فلو كان موضع قدميه نجسا لم يجز الصلوة الا اذا قام على رجل موضوعة على طاهر و لو نقل الى موضع نجس ثم الى طاهر يجوز الا اذا طال و لو فرش نعليه على نجس و اقام عليه جاز و لو لبسهما لم يجز و لو فرش الارض النجسة بالبول بالتراب و لم يطين جاز استحسانا و في الكلام ايماء الى انه لو وضع يديه او ركبتيه على نجس جاز عندهم كما لو سجد عليه جاز عنده الطل في التتمة و المكان شامل للسرج فلو كان عليه مثل الدم فعلت صلوته كما في الواقعات لكن في الشرنقة انها لم تفسد كما لو وقع ثوبه على نجس يابس

حين مسجد [دستور عورته] ولو بالماء ادرق الشجر او الطين كما في المنية وليس لستر الطلعة اعتبار كما في الزاهدي والاطلاق يدل على اشتراط الستر عن نفسه وعن غيرها الا ان عامة اصحابنا لم يجعلوا سترها عن نفسه شرطا كما في الكرمانى واعلم ان المسنون للرجل ثوبان ازار وقميص ويكفي ما يشمل عامة جسده فلو صلى في سراويل كره وللمرأة ثلث خمار وقميص وسراويل ويكفي درع صفيق ومقنعة والامة كالرجل كما في الجلابي [واستقبال القبلة] لغة الجهة وعرفا ما يصلي الى نحوها من الارض السابعة الى السماء السابعة مما يحاذي الكعبة وهي قبلة لاهل المسجد والمسجد لاهل مكة ومكة لاهل الحرم والحرم للافاقى على ما قال بعض المشائخ توسعة على الناس كما في المفاتيح وقال الزند ريسي ان المغرب قبلة لاهل المشرق وبالعكس والجنوب لاهل الشمال وبالعكس فالجهة قبلة كالعين والجهة يعرف بالدليل كالمحاريب القديمة المنصوبة باجماع الصحابة والتابعين رضي الله عنهم فانهم جعلوا قبلة العراق ما بين المشرق والمغرب وقبلة خراسان ما بين المغربيين وكالسؤال عن اهل ذلك الموضع ولو واحدا فاسقا اذا ظن صدقه وعند فقد هذين النجوم على ما حكى عن ابن المبارك انا نجعل الجدي خلف الاذن البمنى في استقبال القبلة كما في الكرمانى وغيره وعنه وعن ابي مطيع وابي معاذ وغيرهم ان قبلتنا حيث تغرب كواكب العقرب كما في قاضيان ولا بأس بالانحراف انحرافا لا يزول المقابلة بالكلية بان يبقى شيء من سطح الوجه مسامتا للكعبة وعند فقد هذه الامور التحري كما يأتي ومنهم من بناء على بعض العلوم الحكيمة الا ان العلامة البخاري قال في بحث القياس من الكشف ان اصحابنا لم يعتبروه وبه يشعر كلام قاضيان [والنية] اي نية الصلوة لا الكعبة فانها لا يشترط على الصحيح كما في الخلاصة ثم اشار الى تفصيل ما يحتاج اليه منها فقال [وعورة الرجل] من دائرة قاطعة للبدن عرضا مارة بعضها على بعض [من تحت سرتة] المعهودة مما يقطعها القابلة [الى] دائرتين مارة بعضها على بعض من [تحت ركبتة] اي تحت ركبتيه فالركبة عورة بخلاف السرة [و] عورة [الامة] اي القنة والمذبرة وام الرول والمكاتبه [هذا] اي من تحت سرتها الى تحت ركبتها [مع ظهرها وبطنها] وعن محمد بن مقاتل انها كالرجل [و] عورة [الحرمة بدنها] جميعا [الا الوجه] وعن عايشة رضي الله عنها احدى عينيها فحسب لاندفاع الضرورة به كما في الزاهدي [والكف] من الرسغ الى الاصابع والاطلاق مشعر بان بطن الكف كظهره ليس بعورة كما في النظم لكن في الكرمانى وغيره ان فيه اشارة الى ان ظهر الكف عورة لان الكف عند الاطلاق البطن لا الظهر [والقدم] من تحت الكعب الى الاصابع والاطلاق مدخل للبطن والظهر كما في النظم لكن في الخلاصة اختلف الروايات في بطن القدم وفي الاكتفاء اشعار بان الساعد عورة لكن في الظهيرية الاصح انه ليس بعورة وفي الزاهدي عن الشيباني ان الذراع لا يمنع جواز الصلوة لكن يكره كشفه فكشف القدم واعلم ان ما ذكره ههنا مذكور في كتاب الكراهة فينبغي ان

يجل إليه حذرا عن التكرار [وكشف ريع العضو] الذي هو عورة من الرجل والمرأة [يمنع] صحة الصلاة
عندهما وهو الصحيح وعند أبي يوسف روح ما فرق النصف وعنه في النصف رايان والغليظة
والحنيفة سواء كما في المحيط وفي اختصار الكشف إشارة إلى أنه لو انكشف بفعله فسدت صلوته في
الرجال بلا خلاف كما في المنية فلو انكشف فستره من غير مكث جاز بالاجماع بخلاف ما إذا أدى
ركنائه ستره فإنه مفسد بالاتفاق ولو لم يؤد شيئا لكنه مكث قدر ما يمكنه أداء ركن ثم ستره فسدت
عند أبي يوسف روح خلافا لمحمد روح ولا رزية فيه عن أبي حنيفة روح كما في الحقائق وأطلاقه مضمير
إلى أن الانكشاف المتفرق يجمع كالنجاسة كما في الشزاة ولعل في التشبيه اشعارا بأن قدر الانكشاف كقدر
النجاسة كما مر في الزاهدي لو بلغ المتفرق من الشعر والغسل والساق ربعا من واحد منها فسدت
ولو أصغر ثم أشار لتحقيق الريع إلى بيان العضو فقال [والساق] من أسفل الركبة إلى أعلى الكعب
[عضو] تام فريعه يمنع [كالغسل] فإنه عضو تام بنفسه عند بعض المشائخ أو مع الركبة عند بعض وهو
الصحيح كما في الكرمانى [والذكر] أي كالدكر [منفردا] عند بعض المشائخ ومع الاثنين عند
بعض والصحيح هو الأول كما في الكرمانى ولذا قال منفردا [و] مثل [الاثنين] أي الخصيتين فإنهما
معا عضو واحد على الصحيح فإن المشائخ اختلفوا إن الذكر والليتين ثلثة أعضاء أو عضو واحد وتؤدى
المراعاة تبع للصدر [بخلاف البالغة] وكل أذن عضو كما في الظهيرية والأوجه أن ما يلي الظهر
أو البطن من لجنب تبع له كما في المنية [و] مثل [شعر نزل] من رأس المرأة فإنه عضو تام على
الصحيح لأن في جواز النظر إلى طرف صدغ الأجنبية وأطراف ذرائبها من القنية ما لا يخفى وقال
الجلواني أنه ليس بعورة وإنما قيد بالنزول لأن ما يوازي المنبت عورة بالاجماع وعضو أما تغلبا أو
لأنه جزء من آدمي لا يجوز بيعه [و] مسافر [عادم مزيل النجس] الحقيقي عن ثوبه حقيقة أو حكما
بأن يجد الزيل لكنه لم يقدر على استعماله لمانع كالعطش والعدو [صلى] فرضا ونفلا [معه]
أي النجس وإن كان أكثر من قدر الدرهم [ولم يعد] الصلاة إذا وجد الزيل وإن بقي الوقت
والتقييد بالمسافر لأن للمقيم اشتراط طهارة ما يستتر به العورة وإن لم يملكه كما في النظم وغيره
وبالحقيقي لإخراج الحكمي فإن صاحبه لم يصل كما مر في أول التيمم [ولم يجز] صلوته حال كونه
[عاريا] بالاجماع [وربع ثوبه] أو أكثر منه [طاهر] حال متداخلة أو مترادفة لكن في النظم
لو كان نصفه نجسا لم يصل عاريا [وفي] طهارة [أقل] من الربع بأن يكون شيء [منه] طاهرا
[الأفضل] أن يصلي معه أي الثوب ويجوز أن يصلي عاريا قائما بإيماء وهذا عندهما وقال محمد
وزفر روح لزم أن يصلي معه كما في الكافي [وعادم الثوب] حقيقة أو حكما بأن لم يجد ثوبا شيء
منه طاهرا أو زرق شيء كما مر [يجوز صلوته] أي عادم الثوب عاريا قائما بركوع وسجود [وتندب]
صلوة العادم [قائما مؤميا] ويجوز أن يصلي مع النجس قائما بركوع وسجود كما في النظم لكن

في المحيط انه مخير عندئذ في ذلك ولزم ان يصلي معه عند محمد رح وفي الزاهدي يصلي العزاة وحدها متباعدين فان صلوا بجماعة يتوسطهم الامام ويرسل كل واحد رجله نحو القبلة ويضع يديه بين يديه يؤمى ايماء وان صلى قائما بالايماء او قاعدا بركوع وسجود جاز [وقبلة خائف الاستقبال] من عذر او مرض او غيره [جهة قدرته] فيصلي اليها [وان عدم من يعلم] القبلة من العلم او الاعلام از التعليم بان يكون في مفارقة وحده او في حكمها [تحري] فيصلي الى جهة التحري ما شاء من الفرائض والنوافل وعن ابي يوسف رح ان الضيف تحري ليل للتطوع كما في المحيط والتحري الطلب لغة وشرعا طلب شئ من العبادات بغالب الرأي عند تعذر الوقوف على حقيقته وانما قيد بالعبادات لانهم كما قالوا التحري فيها قالوا التوقي في العبادات كما هو في المبسوط وفي الاكتفاء اشارة الى انه لو تحرك ولم يتيقن شئ فصلى الى جهة كانت جائزة ولو اخطأ فيه وقيل ان لم يقع تحريه على شئ اخر الصلوة وقيل يصاحي الى الجهات الاربع كما في الظهيرية [ولم يعد] صلوته [مخطئ] في التحري سواء علم بذلك او ظن ان لم يتبين حاله بعد الصلوة وفيه اشعار بان ما ادعى اليه تحريه من الجهة ليس قبلة حقيقة في حقه كما قال بعض اصحابنا لان فيه قولاً بان كل مجتهد مصيب ولا نقول به بل مصيب في اجتهاده ابتداء ثم قد يصيب المطلوب وقد يخطئ وهذا تأويل ما نقل عن ابي حنيفة رح ان كل مجتهد مصيب فان الحق في موضع الخلاف واحد كما في المبسوط [بل] يعيد [مصيب لم يتحرر] كما اذا افتتح مع الشك بلا تحر ثم علم او ظن في الصلوة انه اصاب فانه يعيد وكذلك لو افتتح بلا شك ولا تحري يعيد عند محمد بن الفضل ولا يعيد عند محمد بن الحامد وهو الاصح بخلاف ما اذا علم او ظن ان لم يتبين بعد الصلوة انه اصاب فانه لا يعيد بلا خلاف كما في المبسوط فلو علم او ظن انه اخطأ يعيد بلا خلاف كما في التمراشي ولا يعيد ان يكون معنى قوله لم يتحر لم يعمل بتحريه كما اذا شك وتحرك واعرض عن جهته فانها لا يجزي في ظاهر رواية اصحابنا وعن ابي يوسف رح انها يجزي كما في المحيط [وان تحول] وتغير [رايه] الاول فصاعداً من الجهة التي هو فيها الى اخرى حال كونه [مصيباً] اي في الصلوة [استداز] اي انقل اليها منها ولا يستأنفها اذا لا يجتهد لا ينتقض مثله فيجوز ان يصلي اربع ركعات الى اربع جهات كما روي عن محمد رح ولا منع عن الزيادة على ذلك كما في النقل وفيه اشارة الى انه لو تحرك رايه الى جهة ثم تحول الى اخرى فاستدار ثم تحول الى الاولى استداز وقيل استأنف على خلاف بين المتأخرين كما في المحيط [ولا يضرب] المقتدي المتحري [جهله جهة] توجه [امامه] المتحري ولا تفسد صلوته به حتى يعيد [اذا علم] المقتدي [انه] اي الامام [ليس خلفه] فيضره اذا علم انه خلفه ولو بعد سلامه كما في شرح الطحاوي [بل] يضره [تقدمه] عندهما خلافاً لابي يوسف رح كما في الجلابي [او علم مخالفته] اي المقتدي الامام في الجهة بان يتوجه الى جهة و الامام الى اخرى وهذا اذا علم في الصلوة واما بعد ما فلا يضره كما في شرح الطحاوي فالجواب انه يضره علم تقدمه على امامه ومخالفته

له في الجهة فالحسن ان يقتصر عليه ولا يتحقق ان مجرد التقدم بلا علم به لا يضره كما ظن وانما لم يتعرض للظن في الموضوعين لانه كالعلم في حق العمل فيستغنى به عنه ثم شرع في كيفية النية فقال [ويقصد] المقتدي او الامام [صلوته] وادناه ان يجيب عنها في الحال وفيه اشارة الى انه لو قصد الظهر وتلفظ بالعصر سهوا اجزاه كما في القنية وتحقيق النية قد مر في الرضوء [و] يقصد [اقتداء] اي متابعة امامه [ان اقتدى] الا في الجمعة فانه غير محتاج اليه عند بعضهم لان الجمعة لم تكن الا مع الامام وفيه اشعار بانه لو نوى صلوة الامام لا تجزي لكن لو نوى الشروع في صلوة الامام تجزي على الصحيح كما في المضمرات [متصلا] مصدرا [بالتحريم] فلا يصح بالنية المتقدمة والمتأخرة عن تحريمه كل منهما اما الاول ففي النظم لا يجوز التقديم في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح اذا نوى عند الرضوء جاز اذا لم يتكلم بعد وفي المحيط ان الشروع في الصلوة وسائر العبادات صحيح بالنية المتقدمة عند محمد رح اذا لم يشتغل بعدها بعمل لا يليق به وعند ابي يوسف رح لا يصح الا في الصوم وفي الجلابي قال محمد بن مقاتل لا اعلم خلافا من علمائنا في صحة العبادة بالنية المتقدمة واما الثاني ففي الزاهدي لا يجوز التأخير في ظاهر الرواية وعند الكرخي يجوز قيل الى الثناء وقيل الى ما بعده وقيل الى الفاتحة وقيل الى الركوع وقيل الى ما بعد الركوع وقيل الى القعود ولا يبعد ان يقال ان ما ذكر من التفصيل معنى ما حذف من قوله متصلا بالتحريم لمكان العطف واما ما ذكره فالنتيجة ان لا يصح تقديم نية اقتدائه على تحريمه الامام ويفرض ان يكون بعلمها كما قال بعض ائمة بخارا وقيل ينوي بعد قول الامام الله قبل قوله اكبر وقال عامة العلماء انه ينوي حين وقف الامام موقف الامامة وهذا اجود كما في النظم والاول هو الصحيح كما في الكرمانى والاكتفاء مشير الى انه لا يشترط نية الامامة حتى انه لو نوى ان لا يؤم فلانا كان له ان يقتدي به وقال الكرخي و ابو حفص باشتراطها وعن ابي حفص ان غير الامام لو ام بلا نية الامامة تفسد صلوة مأمومه كما في الزاهدي و الى ان حضور القلب في التكبير مع الاشتغال بمسئلة او غيرها في سائر الاركان كاف في اتمام صلوته حتى لا يستحب الاعادة وقال ظهير الدين المرغيناني لا يعيد وقال البقالي لم ينقص اجرة اذا لم يكن لتقصير منه وفي صلوة قاضي القضاة التكلم لا يلزمه نية العبادة في كل جزء وانما يلزمه في كل ركن ولا يواخذ بالسهول لانه معفو عنه لكن لم يستحق بها ثوابا كما في القنية ويؤيد الاول ما في المتنقط والخرائفة والسراجبة ان قول بعض الزهاد (من لم يكن قلبه في الصلوة مع الصلوة لا قيمة لصلوته) ليس بشيء [ومع اللفظ] الدال على القصد [افضل] فاللفظ وحده لا يعتبر لكن في المجموع ان نية القلب ليس بشرط كما في الخرائفة والمختار استحباب التكلم كما في النية [ويكفي لغير الغرض والواجب] من السنن عند العامة والنوافل عند الكل [نية مطلق الصلوة] اي قصد الصلوة بلا قيد سنة او نفل او عدد فتكفيه نية الصلوة في النفل عند الكل وفي السنن

عند الجمهور الا ان الاحتياط ان ينوي فيها متابعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم كما في الذخيرة وغيرها ولو نوى عددا كثيرا لم يلزمه اكثر من ركعتين على المشهور من قول اصحابنا كما في الجلابي وفيه اشارة الى انه لو نوى الفرض في كليهما كان آتيا بهما كما في الظهيرية والى انه لو نوى سنة الظهر و صلوة التسبيح اجزى من سنة الظهر ولا شك انه ينال ثواب التسبيحات كما في الحواهر فلا يشترط فيه الاجنس الصلوة و [لهما] اي الفرض والواجب كصلوة الجنائز والوتر [شرط] للصحة [التعيين] بالرفع اي قصد جزئي حقيقي لنوع الصلوة مثل الظهر كما في الكافي وقيل لا يجوز نية الظهر والاول هو الصحيح فلا يجوز نية الصلوة ولا الفرض ويجوز فرض الرقعة لا للجمعة للخلاف الاتي كما في الخزانة والظهيرية وغيرها وظهر يومه ليس بكلي فيتحصن انحصار الكلي في فرد كما ظن ولو شك في خروج الوقت نوى صلوة عليه وينبغي ان ينوي ظهر يومه كما في العتابي وانما اكتفى به اشارة الى ان الاداء بنية القضاء والعكس جائز وهو الصحيح كما في الخزانة والى انه لا يشترط في القضاء نية اول صلوة عليه او آخر صلوة عليه وهو الاصح كما في المنية وغيرها [لا] يشترط لهما [العدد] اي نية عدد الركعات فلو نوى الظهر خمسا و صلى اربعا جاز كما في التتمة وينبغي ان يكون النية بلفظ الماضي ولو فارسيا لابه الاغلب في الانشاءات ويصح بلفظ السال في المباح والزامي وغيرها ان كيفية النية للغيرين (اللهم اني اريد الصلوة متابعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيسرها لي وتقبلها مني) ولغيرهما (اللهم اني اريد الظهر او الصلوة للميت او الوتر) وزاد المقتدي (متابعا للامام) *

[فصل * فرضها] اي فرض الصلوة اعم من القطعي والظني والركن والشرط فالاحسن ركنها ولعله نبه على الخلاف المشير اليه وهذه النسخة احسن مما صدر بقوله صفة الصلوة اي تفصيلها كقولهم صفة الايمان كذا وهي في الاصل كالوصف مصدر و فرق المتكلمين من اصحابنا بانها صفة الموصوف و انه كلام الواصف ليس ههنا لايراده وجه [التحرية] من التحريم وهو جعل الشيء محرما ثم جعل بمعنى الفاعل فنقل الى النكبية الاولى فان بها يحرم الاشياء المباحة والناء للمبالغة وهي شرط عند الاكثرين كما في المستصفى ولذا ليس الطهارة شرطا لها حتى لو كبر المحدث فغمس في الماء ثم رفع رأسه و صلى جاز كما جاز بناء الفرض على تحريمه الفرض والنفل وعكسه والقضاء على الاداء كما في القاية [والقيام] اي قيام واحد في كل ركعة من الفرض دون النفل فاللام للعهد وهو لغة الانتصاب و شرعا استواء الشق الاسفل والاعلى فالركن اصل القيام لا امتداده الا ترى ان الامام لو لم يطول القيام في الشفع الثاني اجزأه لانه لا قراءة فيه كما في جمعة المبسوط وذكر في الاسرار ان الامتداد انما يجب لتحصيل القراءة التي هي ممتدة بالاعتناء يقسط القراءة فلا يجب الامتداد كما ادرك في الركوع لكن في التمرناشي اختلفوا ان القيام في حق الاحق هل مقدر بقدر القراءة و في الامي لابد فيها من مقدار ثلث آيات والاطلاق دليل على انه لو صلى قائما على اصابع رجله او عقبه بلا عدل يجوز

وقيل لا يجوز كافي القنية وعنده [قراءة آية] من القرآن المنزل عليه صلى الله عليه وسلم بقلا متواترا
كافي كتب الاصول والكلام والقراءة حتى قال في فتح الرصيد القراءة السبع متواترة وما عداها غير
ثابت تواترا فلا يكفر جاحده ولو جاء من طريق موثوق به ألتحق بسائر الاحاديث المروية عنه صلى الله
عليه وسلم فلا يقرأ الشواذ فيها كما في تمهيد السالمى لانها تفسد عنده و الاصح انه اذا قرأ بما في
مصنف ابن مسعود وأبي لا تفسد لكن لا يعتد من القراءة بشلاف التوراة والانجيل فانه يعتد به
ان كان معناه في القرآن ولا يجوز بالحديث القدسي كما في الخزانة والآية العلامة و شرعا ما تبين
اوله و آخره توقيفا من طائفة من كلامه تعالى بلا اسم وح في الكلام دلالة على انه لو قرأ ما كانت
كلمات او كلمتين نحو قتل كيف قدر ثم نظر جاز وهذا بلا خلاف وعلى انه لو قرأ ما كانت كلمة او حرفا
نحو (مدامتان) (ق) لم يجوز وهو الصحيح كما في الظهيرية الا اذا حكم به حاكم فيجوز كافي قضاء الخزانة
وعلى انه قرأ نصف آية مرتين او كرر كلمة حتى تبلغ آية لم يجوز وعلى انه لو قرأ نذر آية الكرسي في
ركعتين لم يجوز وهو الصحيح عند بعض كما في الظهيرية و جاز على الصحيح كما في المضمرات ويستثنى
منه الاخرس فانها ساقطة عنه وكذا أُمي اجتهد آداء الليل والنهار بلا قدرة على التعلم وكذا من
لا يمكنه اداء الحروف بالاجتهاد التام كبعض اهل الصند والترك كما في الجلابي [في كل] اي كل
ركعة [من ركعتي الغرض] الثنائي والتلافي والرباعي وفيه اشارة الى انها في الاوليين والاخرين
و المتوسطين والاولى والاخرى والاولى والثالثة والثانية والرابعة جميعا سواء كما في الخلاصة والمضمرات
والظهيرية وغيرها من المتداولات وهو قول بعض المشائخ والصحيح من مذهب اصحابنا انها فرض في
الاوليين حتى لو تركها فيهما وقرأ في الاخرين كان قضاء كما في التحفة [و] قراءة آية في [كل]
ركعة من [الوتر والنفل] اي من الواجب والسنة والتطوع و المتأخر من الكلام ان يقرأ فرضا
في كل ركعة آية غير آية قرأ في الاخرى وفي القنية قال نجم الاثمة لا يجوز ان يقرأ في الثانية من
الفرض ما في الاولى وعن ابي يوسف ر ح يجوز ويجب السهو و في النوافل يجوز بلا سهو و يكره
[و المكتفي بها] اي بآية واحدة في ركعة [مسح] اي مستحق لعقوبة لا بالنار ولعل فيه
خلاف فان النهاية قائل بالكراهة والاساءة دون الكراهة كما في الكشف وغيره [وعندهما] عطف
على عنده المقدر قراءة [آية طويلة] اي غير قصيرة عن ثلث قصار كما في الكرمانى [او ثلث]
[آيات قصار] في كل ركعة معها والمكتفي بها مسح للعطف والقصار بالكسر جمع القصير بلا الحاق
التاء للحمل على فعيل بمعنى مفعول [والركوع] الانثناء و شرعا انثناء الظهر ولو قليلا فان خر كالجمل
فقد اجزى كما في قاضيهان الخلاصة وهذا ظاهر الرواية وعنه انه ان كان الى الركوع اقرب يجوز وان
كان الى القيام اقرب لا يجوز فالطمانيه لم يفرض خلافا لابي يوسف ر ح و عن محمد ر ح ما يدل على
ان قوله مثل قول ابي يوسف ر ح لكن ذكره المشائخ مع ابي حنيفة ر ح كما في المحيط [والسجود]

ابي السجدتان فان اسم الجنس يدل على العدد عند ائمة العربية الا انه خلاف ما عليه علمائنا كما
 في الاصول و هو لغة الخضوع و شرعا وضع الجبهة و الانف على الارض و غيرها و اراد به الخضوع
 [بالجبهة] بان يضع عليها كل الجبهة ازاكثرها كما في النهاية لكن في الزاهدي انه يكفي وضع شي
 منها [والانف] هو اسم لما صلب فلا يكتفي بوضع ما لان من الارنية كما في المحيط لكن في الكشف
 كما في الخلاصة ان الغرض يتم بذلك و حاصله ان السجود يتأدى عنده بمجرد وضع كل من الجبهة
 و الانف و ليس معناه ان وضع الانف عند وضع الجبهة فرض كما ظن [و به] ابي بان السجود يتأدى بكل
 منهما [يفتني] كما فهم من الوقاية لكن ذكر المصنف ان الفتوى على قولهما و هو انه وضع الجبهة
 فقط و عنه مثله و في الخلاصة كره الاختصار على احدهما بلا عذر و مقدار الركن منه ادنى
 ما يطلق عليه اسم السجدة و في الاكتفاء اشعار بانه لو سجد على الذقن او الخد لم يجز اجماعا كما في
 الخلاصة و بان وضع اليد ليس بفرض و كذا وضع الركبة و هذا اختيار اكثر المشائخ كما في الخزانة
 و عليه الفتوى كما في المحيط و كذا وضع رؤس اصابع القدم و فيه اختلاف المشائخ قبل انه سنة و نقل
 الزاهدي فيه روايتين و الصحيح ان رفع القدمين مفسد كما في القنية [و القعدة الاخيرة] على
 المشهور و في السهم انها لا تفرض عند بعضهم بل واجبة كما في التحفة و ارايل الكشف و سهو الكفاية
 و كذا ذكره المص [قدر التشهد] اي قدر ما يتمكن منه و قيل مقدار الشهادتين و قيل ادنى ما يطلق
 عليه الاسم كالركوع كما في الخلاصة و الاول هو الاصح كما في الكافي و غيره (والشروع) عن الصلوة او التسمية
 [بصنعه] اي بفعله الاختياري المنافي لصلوته كالتعقبة كما في بئر الفتاوى و هذا عنده كما ذكره ابو سعيد
 البردعي و اما عندهما فليس بفرض و ثمرة الاختلاف في المسائل الانثى عشرية الاتية لكن قال الكرخي
 انه ليس بفرض عندهم و عليه المحققون من اصحابنا كما في الزاهدي و لا يلزم عليه ذكر الترتيب بين
 التحريمة و القعدة و ان ذكره في الشرح كما ظن فان المختصر ليس محيطا بجميع الروايات الا ترى انه
 يفرض الانتقال من ركن الى ركن عند ابي حنيفة ر ح على الصحيح و رفع الرأس من الركوع و السجود
 عند محمد ر ح و في رواية عنه و المتون الشهيرة خالية عنه على ان قوله فرضها و القعدة الاخيرة لا يخلو
 عن اشارة الى ذلك عند المصنف (المنصف) [و واجبه] اي واجب الصلوة المطلقة وهو ما ثبت بدليل ظني
 فسد لصلوة بتركه و لم تبطل [قراءة] خصوص [الفاتحة] فانها فرض من حيث كونها قرآنا و في بيع
 النظم و وتر المحيط و غيرهما انه اذا قرأ كل القرآن صار المجموع فرضا و فيه اشعار بوجوب كل الفاتحة
 و هذا عنده و اما عندهما فاكثرها و لذا لا يجب السهو بسميان الباقي كما في الزاهدي [و ضم] مقدار
 [سورة] من آية طويلة او ثلث قصار و في الكلام اشارة الى انه يجب تأخير السورة عن الفاتحة و الى انه
 يجب ان يقرأ مرة كما في المحيط و الى انها واجبة و لذا كان تاركها يومر بالاعادة كما في القنية و الى ان
 نفس السورة واجبة ايضا كما قال القاضي في الجامع و عنه انها مستحبة كما في التمرثاشي و الاكتفاء مشير

الى ان تسمية الفاتحة كالمسورة غير واجبة و الاولى غير واجبة على الصحيح و الثانية عند عين الائمة
و الى ان اخفاء التسمية لا يجب و في اجماع الكشاف انهم اجمعوا على وجوبه [و رعاية الترتيب] بين
اركان كل ركعة فوجب ان يكون كل مسورة متأخرة عن اخرى و الركوع بعد القيام و القراءة و السجود بعد
الركوع و السجدة الثانية بعد الاولى و الاخير متفق عليه و اما البراقى فالظاهر انها مختلف فيها في
سهر المحيط و الذخيرة و الكافي ان تقديم القراءة على الركوع و الركوع على السجود واجب عند اصحابنا
الثلاثة و في التمرناشي اختلفوا في وجوب الترتيب في السور و الصحيح ان تركه مكروه و في سجدة
شرح الطحاوي ان تقديم القراءة على الركوع فرض و في سجدة شرح المصنوع و المحيط و الظهيرية
و حدث النهاية و الكافي و غيرها ان تقديم القيام على الركوع و الركوع على السجود فرض و هذا
الخلاف مبني على اختلاف الرواية في التنوير شرح تاليف الجامع ان الترتيب بين السجدين ليس
بشرط و اما بين غيرهما فشرط كما قالوا و فيه دلالة على الخلاف كما لا يخفى فاندفع ما ظن من التنافي بين
الكلامين [و القعدة الاولى] قدر التشهد في الفرائض و الراجيات و السنن في ظواهر الرواية كما في الكافي
و القياس ان يكون سنة و الترك مكروه كما في الظهيرية و ذكر في النظم انها لو تركت في النفل تفسد
قياسا لا استحسانا و في المنفرقات لا تفسد عند الشيخين خلافا لمحمد و زفر ر ج [و التشهدان]
اي التشهد في القعدتين عند عامة المشائخ كما في التحفة و عليه المستحقون من اصحابنا و هو الاصح كما في
المحيط و هو الصحيح كما في الزاهدي و قال بعضهم انه في القعدة الاولى سنة كما في الكافي و ذكر في النظم
انه في القعدة الثانية فرض عند بعض و في الاكتفاء اشعار بان صلوته صلى الله عليه و سلم ليست
براجية و في خزانة المفتيين انها واجبة في الاخيرة [و لفظ السلام] اي لفظ هو السلام الاول يعنى
السلام عليكم و رحمة الله بلا زيادة و لا نقصان فخرج بلفظ آخر لزم السهو و قيل لم يلزم لانه
سنة كما في المحيط و غيره و لا يبعد ان يراد لفظ السلام ففي النوازل و غيره انه لو اقتضى بعد ان يقول
الامام السلام قبل ان يقول عليكم لا يصير داخلا في صلوته و في التحفة يخرج عن الصلوة بتسليمه
عند عامة العلماء و قيل بتسليمتين و لا يرد سلام الجنازة الذي هو سنة كما في الزاهدي فان الكلام
في مطلق الصلوة [و قنوت الوتر] اي دعاء في الوتر من الادعية الماثورة فلا توقيت فيه كما في الخلاصة
و وقت المحيط زمانه بمقدار سورة الانشقاق و في التحفة به او بمقدار سورة البروج و في رواية بكليهما
و الاول هو الصحيح و لعنه مخصوص بمن عرفه و الا ففي كثير من الكتب المعتبرة ان من لم يعرفه يقول
يا رب ثلثا [و تكبيرات] صلوة [العيدين] الزائلات على ما في نفسها و فيه اشعار بانه لا يجب لفظ
التكبير في تكبير الافتتاح و لا تكبير الركوع فيهما و في المستصفى و غيره انها واجبان و في الاضافة
اشعار بان لا يجب تكبير القنوت و هو واجب كما في سهر الزاهدي [و تعيين] الركعتين [الاوليين]
من الفرض الثلاثي و الرباعي [لقراءة] اي قراءة القرآن و الاحسن القراءة في الاوليين و قد مر الخلاف

[وتعديل الأركان] لغة التسوية وشرعا تسكين الجوارح في الركوع والسجود والقومة والجلسة
 قبل تسبيحة ويطلق على كل فائه صار كاسم الجنس والمراد الاطمينان في الاوليين فانه واجب على ما هو
 تخريج الكرخي دون تخريج الجرجاني فانه على ذلك سنة مكروهة التبرك واما الاطمينان في الاخرين فسنة
 على تخريجهما جميعا وعن ابي يوسف رح انه في الكل فرض والاول ظاهر الرواية الكل في الحقائق من
 مبسوط شيوخ الاسلام لكن في المحيط والكافي وغيرهما انه في الاوليين واجب عند الطرفين وفي غيرهما
 سنة و الكل فرض عنده ورواية شاذة ما في القنية انه قال صدر الاسلام انه في الكل واجب عند الطرفين
 فبالترك هو يسجد وعمدا يكره اشد الكراهه ويلزم الاعادة ولم يدل كلام المضمرات و شرح
 المصنف على انه في الكل واجب كما ظن فاحفظه فانه وسابقه من مواضع يزل فيها كتبر من
 الخواص العظام فيضل ويضل كثيرا من العوام [والبهر والاختفاء] اي جهر الامام واخفائه
 بقرينة الفصل الاتي وحكم المنفرد سيجي [فيما يبهر] من الصلوة الاتية [و] فيما [يخفي] من
 غيرها والاطلاق مشعر بانهما لا يقيدان بما يجوز به الصلوة على الخلاف وهذا ظاهر الرواية وروي
 انه لا يسجد الا اذا اخفى فيما يبهر المقدار المذكور كما في الجامع الخاني وعنه انه اذا جهر ار اخفى
 آية سجد او عن اثنين اكثر الفاتحة كما في الزاهدي والاكتفاء مشير الى ان الانصات غير واجب
 وهو واجب عند قرأته وكذا متابعة الامام واجبة وان وجده فيما لا يحتسب من الصلوة كما في
 المحيط وذكر في الكافي انه فرض وفي التمرناشي انها شرط وفي المنية انها شرط في الافعال دونه
 الاذكار [وسن] على المشهور احترازا عما ذكرنا من الفرائض والواجبات فلا ينتقض بشي منهما
 كما ظن [غيرهما] الفرض والواجب [او ندب] غيرهما لاكمال السنة وهي للواجب وهو للفرض
 ثم شرع في كيفية كل من افعال الصلوة على التفصيل فقال [فاذا اراد المصلي الشروع] في الصلوة
 المطلقة ولا يخفى ما في اختيار (اذا) على غيره من اللطافة [كبر] اي قال (الله اكبر) واما يصير شارعا
 بالتكبير في حال القيام او فيما هو اقرب اليه من الركوع كما في الزاهدي وما ياتي من قوله كل قيام لا يشلو
 عن اشارة ما اليه [بلا مد الهمزة] اي همزة الجلالة واكبر فانه فيهما مفسد وفيها كفر كما في المضمرات
 واما اثر الهمزة على الالف وهي اسم مستحدث لان الالف مشترك بين هذين [و] بلا مد [الباء]
 اي باء اكبر فانه مفسد كما في عامة الكتب وعن زين المشائخ انه غير مفسد كما في المنية وفي التخصيص
 اشعار بجواز مد اللام والهاء والراء بلا جزم الا ان الثاني خطأ والتالث مفسد كما في المحيط فالاولى
 ترك المضاف اليه بل المضاف ايضا للاستغناء بقوله كبر كما لا يخفى والاطلاق دال على انه ترفع الجلالة
 ولا يجزم وكذا اكبر ويجوز فيه الجزم كما في المضمرات [ماسا] مدركا باللمس حال مترادفة على
 وجه [يا بهامي] اي بطرفيهما [شحتى اذنيه] اي ما لان من اسفلها لكن في النظم عن
 ابي حنيفة رح ان محاذاة الابهام الشحمة مسنونة وفي ظاهر الاصول محاذاة اليد الاذن ويكره

التجاوز عنها كالرفع الى المنكبين كما في خزائنه الفقه والمس لم يذكر في المتداولات الا في قاضيخان
و الظهيرية والقول بانه لتحقيق المحاذاة ليس بشيء وفيه اشارة الى ان البد يرفع اولاً ثم يكبر كما روي
عنه : قبل يرفع مع (الله) ويرسل مع (اكبر) وعليه الفتوى كما في النظم والى انه يخرج اليد من الكم
عند التكبير فانه ادب كما في المحيط وذكر في المفيد ان ترك الاخراج بدعة في حق الرجال سنة في
حق النساء والى انه لا يسن ترك تفريج الاصابع كما قال ابو بكر البلخي بل يفرح وينشر ويجعل
الكف الى القبلة كما قال العامة كذا في النظم وعليه الاعتماد وعن بعض المشائخ الصواب ان يضم
اصابعه في الابتداء ثم يبسط وقت التكبير كما في المحيط وهذه احكام مشتركة بين المصلين فالمختص
بالمقتدي ان يحاذي تكبيرة تكبير امامه فانه افضل عنده وهو قول زفر رح وعندهما يوصل بتكبيره
مثل ان يوصل الف (الله) براء (اكبر) وقال الامام السرخسي ان الافعال على هذا الخلاف و اشار
شيخ الاسلام الى ان المحاذاة فيها افضل بالاجماع وقال ان قوله ادق ارجود وقولهما ارفق واحوط وفي
عون المرزوي المختار للفتوى في صحة الشروع قوله وفي الافضلية قولهما واعلم انه لا يدرك فضيلة
التحريرة عنده الا بالمحاذاة وعندهما الى وقت الثناء الكل في السقائيق وقبل يدرك الى نصف الفاتحة
وقيل الى آخرها كما في النظم وقيل الى الفاتحة وهو المختار كما في الخلاصة وقيل بالركعة الاولى هو
الصحيح كما في المضمرات وقيل بالتأسف على فوت التكبير ولم يدرك بدونه وان كبر معه كما في الروضة
[والمرأة ترفع] يديها [حذاء منكبها] اي مقابلها على رواية ابن مقاتل عن اصحابنا وعن ابي حنيفة رح
انها كالرجل وبه اخذ بعض المشائخ وقيل حذاء صدرها والاول اصح كما في المحيط وقبل الامة
كالرجل كما في الزاهدني [ويجوز] الشروع فيها والماضي احسن فانه عطف على كبر [بكل ما دل على
التعظيم] اي الترفع عن الانقياد بمخلوق من الاسماء المحسنى وغيرها وفيه اشارة الى ان الادل ان
يشرع بقوله الله اكبر وبعض المشائخ قالوا على قوله بالكرامة بما سواه وهو الاصح ولم تجز عند ابي
يوسف رح الا بالله اكبر او الاكبر او اكبير الا اذا لم يحسنه وعند محمد رح بكل ذكر تام نحو
الرحمن اكبر او الحمد لله او سبحان الله او لا اله الا الله والى ان لا يشرع باللهم وفيه خلاف المشائخ
ولا بالله وعن الحسن انه يشرع به والاول ظاهر الرواية فانه يعتبر فيه الذات مع الوصف كما في المحيط
وغيره [ولا يشرب] حال من الشوب وهو الخلط [بالدعاء] اي طلب الشيء على نحو شاب العمل بالماء
كما في الاساس وليس مما يتعدى بالباء كما توهم فان مفعوله محذوف والمعنى لا يجوز شروعه به
حال كونه خالطاً الدال على التعظيم بالدال على السؤال نحو اللهم اغفر لي وارزقني واستغفره [ولو]
كان الدال عليه [بالفارسية] اي يجوز ذلك على تقدير كون ذلك الدال بالعربية والفارسية نحو
(خدا بزرگ است و بنام خداي بزرگ) فيكون الواو عاطفة على مقدر وليست للحال عن فاعل
يجوز ادل والالزم ان لا يجوز بلفظ عربي كما تقرر من تقييد الحال وفيه اشارة الى انه لا يجوز باللغة التركية

والزنجية والحشية والنبطية مثلاً والى ان لا يجوز سائر اذكار الصلوة وغيرها بالفارسية وقد جاز انك
عنده ويمكن الجواب كما ياتي ولا يشترط العجز عن العربية خلافاً لهما كما في الظهيرية وغيرها ولا خلاف
ان تسمية الذبيحة وتلبية الاحرام يجوز بالفارسية كما في النهاية وهي منسوبة الى الفارس بكسر الراء
كما في انساب السمعاني وهي بلاد الفرس كاصفهان والري وهمدان ونهاردن واذريجان وغيرها
لكن في الازاهير ان الفارسية لغة جور من بلاد فارس والمراد العجمية فهي اولى بالذكر [لا] يجوز
[القراءة بها] اي بالفارسية [الا بعدد] وهو ان لا يقدر على العربية وهذا عندهما وفي رواية عنه
كما في الكشف في قوله تعالى (طعام الاثيم) واما عنده فيجوز مطلقاً لكنه مكروه بلا عذر سواء
كان على نظم القرآن كما في (معيشة ضنكا) اي تنكاً و (جزاء جهنم) اي سزاي وي ووزخ اولا وسواء كان
ثناء ارقصاً وقيل اذا لم يكن على نظم القرآن لا يجوز وقيل اذا كان من القصص تفسد صلوته و
الصحيح الاول وذكر شيخ الاسلام وغيره انه رجع الى قولهما كما في المحيط وهو الصحيح وعليه المعول
وانما خص الفارسية بالنفي لينفي غيرها بالطريق الاولى لقربها بالعربية و في الحديث (لسان اهل
الجنة العربية او الفارسية الدرية) بتشديد الراء كما في الكرمانى وغيره [وبه] اي بعدم الجواز [يفتنى]
في الحقائق وعليه الاعتماد وفي الكشف ان في كلام العرب خصوصاً في القرآن من لطائف المعاني
ما لا يستقل بادائه لسان [و] اذا كبر [يضع يمينه على شماله] كما في الاصل ثم اختلف المشائخ فيه
فقيل انه يضع باطن كف اليمنى على ظاهر الشمال وقيل على الذراع وقال الاكثرون على المفصل وعن
الصاحبين يقبض الرسغ باليد اليمنى كما في المحيط لكن في الجلابي قال يضع وسط الكف على
الرسغ فابضاً وقال باطن الاصابع طولاً والاول اولى وقال ابو حفص يقبض بالابهام والخنصر و
البنصر وفي الكرمانى استحسنت كثير منهم ان يقبض بالاولين [تحت سرتة] لانه من سنن
الرسول وفي الاكتفاء اشعار بان المرأة في ذلك كالرجل لكن في المصنرات وغيره انها تضع على صدرها
ولا يبعد ان يشار بتذكير الضمير الى مخافة الحكم [في كل قيام فيه ذكر] شامل للقرآن [مسنون]
مشروع فلا يرسل بعد التكبير بل يضع في الثناء والقنوت و صلوة الجنائز وقيل عنده يرسل في
القنوت وهو قول ابي يوسف رح واختلف مشائخ ما وراء النهر في صلوة الجنائز وقال محمد رح ان
الوضع سنة قيام فيه قراءة كما في المحيط وعن ابي حنيفة رح انه يرسل الى الفراغ من التعوذ وعنه اذ
كبر ارسل ثم يضع كما في النظم والصحيح المتن كما في المصنرات واعلم ان الاولى ان يكون بين قدميه
قدرا ربع اصابع في القيام كما في خزائن المفتيين [ويرسل] عند الجمهور ويضع عند اصحاب الفضلي
للمخالفة الكلية للشيعه [في قومة الركوع وبين تكبيرات العيدين] وفيه مع النظر الى السابق دلالة
على ان ليس فيهما ذكر مسنون كما في ترك التفريع على نقيضه وبكل رواية كما سيأتي [ثم يثنى] اي يقول
(سبحانك اللهم وبحمدك) الخ اي سبحتك بجميع آلائك يا الله تسبيحاً وبحمدك واشتغلت بحمدك

فالواو لعطف المفرد او الجملة ويجوز ان يكون للحال اي وقد اشتغلت بحمدك فانه روي سبحانه بحمدك ولا ينبغي ان يقال بزيادة الواو لانها ليست بقياس (وتبارك اسمك) اي دام خيره (وتعالى جدك) اي تجاوز عظمتك عن درك افهامنا ولم ينقل في المشاهير (وجل ثناؤك) (ولا اله غيرك) بفتحهما ورفعهما وفتح الاول ورفع الثاني وبالعكس كما في المحيط ووجه الكل ظاهر على واقف الفن وانما أثر (ثم) لتخلل الوسائط المعهودة [ولا يوجه] عطف على (كبر) او (ثم يثني) فلا يوجه قبل التكبير ولا بعده ولا بعد الثناء لا في الفرائض ولا في غيرها لكن في النظم لا يوجه في الفرائض في الاصول وعن ابي يوسف رح انه يوجه بعد الثناء ووجه في النوافل بعد الثناء بالاتفاق ويستحب التوجيه قبل التكبير عند المتأخرين كما في الحقائق وهو ان يقول (اني وجهت وجهي) الى قوله (مسلمين) واختلف في ان يقول مسلما وقوله انا من المسلمين اصح عن قوله انا اول المسلمين لانه كذب مفسد للصلوة عند بعض كما في المحيط [ويتعذر] اي يقول سنة (اعوذ بالله من الشيطان الرجيم) وهو المختار من الالفاظ والمتبادر منه ان يثني ثم يتعوذ وهو الاصح كما في المصبرات [للقراءة] في الركعة الاولى لا غير بقريته قوله [لا] تبعا [للتناء] وهذا عند محمد رح خلافا لابي يوسف رح فانه عنده للثناء ثم اشار الى ثمره الخلاف بقوله [فيقول] اي التعوذ [المسبق] في اول ما فات عنه عند محمد رح [ولا] يقول عند ابي يوسف رح وفي رواية عن محمد رح وقال صدر الاسلام انه اصح كما في المحيط وغيره والمسبوق هو الذي لم يدرك بالجماعة اول الصلوة فقط [الموتم] اي المقتدي سواء كان مدركا ادرك الكل بالجماعة او لاحقا ادرك بالجماعة اول الصلوة مع فوات بعض [ويؤخره] الامام [عن تكبيرات العيدين] عنده ويقدمه عليها عند ابي يوسف رح وانما لم يذكر الامام مع محمد رح كما ذكره الكافي وغيره لان في المحيط لم يوجد ذكره معه في شيء من الكتب وفي المنظومة وشرحها ان ليس عنه فيه رواية [ويسمي] اي يقول سنة (بسم الله الرحمن الرحيم) قبل الفاتحة وهي سنة قبلها في كل ركعة في قول اصحابنا على قول بالاتفاق او في قول ابي يوسف رح وعنه في الركعة الاولى والاخرى كما في المحيط وعليه الفتوى كما في المصبرات [لا] يسمي عند الكل [بين الفاتحة والسورة] لكرهتها كما في الكشف (ن) وعنه انه يسمي وعند محمد رح انه يسمي الا في الجهرية كما في المحيط والاخرى قول ابي يوسف رح كما في النظم وهو قول محمد رح وهو المختار كما في المصبرات وفيه اشارة الى انها ليست من الفاتحة واكثر المشائخ على انها آية منها كما في المحيط والخيرة والخلاصة والزاهدي وغيرها وانما لا يشير الى انها من القرآن ام لا لان كونها منه ليس بنص عن المتقدمين كما في الايضاح والمحيط والكشف وغيرها قال الكرخي لا اعرف بها التصريح عن مقدمي اصحابنا والامر بالاخفاء دليل على انها من القرآن وفي الزاهدي انها آية على الصحيح وذكر ابوبكر ان الاصح انها آية في حرمة المس لا في جواز الصلوة ولم يوجد ما في حواشي الكشف والتلويح انها ليست من القرآن في المشهور من مذهب ابي حنيفة رح [ويسرهن] من الاسرار اي

يخفي الثناء والتعوذ والتسمية فانه سنة كمفروضة فالجهر مكروه كما في المحيط وغيره والخلاف قد مر
 واعلم ان الترمذي قال الجهر بالتسمية غير مسنون عند اكثر الصحابة والتابعين وحديث الاخفاء
 صحيح بلا خلاف وقد بلغنا ان الدارقطني قال لم يصح في الجهر حديث كذا في شرح المغني
 في مذنب احمد بن حنبل [ثم يقرأ] على ما مر من التفصيل [ويؤمن] المنفرد او الامام كما
 في الجلابي وعنه ان الامام لا يؤمن والمعنى يقول بعد الفاتحة آمين بالقصر او المد مع تخفيف الميم
 او تشديد ما وان كان مفسد للصلوة عند الطرفين لكن لم يفسد عنده وعليه الفتوى وهو تعريب (همين)
 يعني (همين مي خواهم) او (همين باد) كما في المصمرات وذكر الرضي انه سرياني كقابيل مبني على الفتح
 وخفف بحذف الهمزة ولا يمنع ان يقال اصله القصر ثم مد ومعناه افعل [سرا] اي قولاً اسراراً وان كان
 في الاصل المكثوم في النفس وفيه اشعار بان آمين ليس من الفاتحة ولا خلاف فيه كما في الكافي لكن في
 التيسير عن مياهد انه من الفاتحة وبان التامين واخفاؤه سنة فيكرة الجهر كما في المحيط [كما موم] فانه
 يؤمن سرا اذا سمع (ولا الضالين) ولو في الظهر او العصر وعن بعض المشائخ انه لا يؤمن فيهما وعنه ان
 المأموم لا يؤمن كما في المحيط والصحيح هو الاول كما في الزاهدي [ثم يكبر] المصلي [للركوع] وفيه دلالة
 على انه لا يصل التكبير بالقراءة وهذا رخصة والافضل الرصل فان في الفصل خلوش من الصلوة عن
 الذكر وقيل ان بقي في حال الشرور حرف او كلمة فلا باس كما في الزاهدي [خافضاً] حال فيفيد
 سنة هي كون ابتداء التكبير عند اول الشرور وانتهائه عند استواء الظهر وقال بعض المشائخ انه يكبر
 قائماً والاول هو الصحيح كما في المصمرات لخلو الثاني عن الذكر ولو في الظهيرية انه الصحيح [ويعتمد]
 اي يتكئ [بيده] اي يديه [على ركبتيه] بان يضع راحتيهما عليهما حال كونهن غير منحنيتات
 كالقوس ياخذهما بالاصابع حال كونه [مغرجاً] اي مفتحاً [اصابعه] اي اصابع يديه فان الاخذ
 والتفرنج والوضع سنة كما في الجلابي وكذا الاستقامة ولذا كره تركها فينبغي ان يزداد مجاوزاً
 عضده ملصقاً كعبيه مستقبلاً اصابعه فانها سنة كما في الزاهدي [باسطاً ظهره] بحيث يستقر عليه قدح
 ماء [غير رافع] رأسه [ولا منكس رأسه] من التنكيس تقليب الشيء على رأسه كما في الصحاح وغيره
 وخافض اولي لفظاً ومعنى لانه لو خفض رأسه قليلاً كان خلافاً للسنة وهي استواء الرأس مع العجز
 كما في المبسوط قيل لو قال غير رافع رأسه ولا ناكس لكان اولي لان الرأس داخل في مفهومه وفيه انه
 محرم فيه والمجتمعون ناكسو رؤسهم عند ربهم والاكتفاء مشير الى ان المرأة كالرجل في هذه
 الاحكام لكن في الزاهدي وغيره انها لا تعتمد عليهما ولا تفرج الاصابع ولا تباقي العضد بل تضع
 عليهما وتضم وتنحني ركبتيها [ويسبح] اي يقول التسبيح المعهود (سبحان ربي العظيم) فانه
 لا يبعد ان يكون الفعل يتضمن لام العهد كما يتضمن لام الجنس وفي الكافي ان تسبيحات الركوع
 والسجود سنة وقيل واجبة وقال ابو مطيع تلميذ ابي حنيفة رح انها فرض وفي الصلوة المسعدية

منه ان اقل من الثلث مقصد وقال خلف ان اصله فرض [ثلثا] من المرات وعن محمد ر ح اذا ترك او
انى مرة يكره كفى النهاية [وهو ادناه] اي ادنى التسبيح المندون من الخمس والسبع والتسع ولا يرد
امثال على اصل الفعل بالنسبة الى التسع لانه على التغليب ولا على افراد المضاف اليه المعروف لاسم
التفصيل لكونه كناية عن اسم الجنس والاطلاق مشير الى ان الامام كغيره في ذلك وفي المحيط
انه يقول اربعا ليتمكن القوم من الثلث والى انه لا يطول لادراك الجائي فانه مكرره وقبل مقصد
وكفر وقبل جائز ان كان فقيرا وقبل ماجور ان اراد القرية كافي الزاهد في [ثم يسمع] من التسميع
اي يقول (سمع الله لمن حمده) اي استمع اليه كافي الرضي وقال الزمخشري انه مجاز عن قبل واللام
بمعنى من وفي المصمرات ان الضمير وقف بلا اشباع واعلم ان اخفاؤه سنة كافي المحيط ولعل تركه
لانه من الازكار ومن اخفاؤها كافي الكشف [رافعا رأسه] فكما ان نفس التسميع سنة كان هو في
هذه الحالة سنة كافي الجلابي والذا لو ترك حتى استوى قائما لا يأتي به كما لو لم يكبر حال الانحطاط
حتى لو ركع او سجد كافي القنية لكن في المبسوط والمحيط انه يرفع رأسه من الركوع ثم يسمع
واعلم ان المتن كعمامة المتداولات مشير الى ان ليس في هذا الرفع تكبير والعمان مصرح به لكن
في متن المحيط يكبر اذا رفع رأسه من الركوع وعليه يدل حديث البخاري وفي شرح الاثار ان
الاوراق المردية للتكبير في كل خقة ورفع قد تواتر العمل بذلك من بعده صلى الله عليه وسلم
الى يومنا هذا لا ينكره منكر ولا يدفعه دافع [ويكتفي به] اي التسميع [الامام] فلا يجمع بينه
وبين التحميد وهذا عنده خلافا لهما وعليه الطحاوي وجماعة من المتأخرين [و] يكتفي [بالتحميد]
(اللهم ربنا لك الحمد) او (ربنا لك الحمد) او (ربنا ولك الحمد) او (اللهم ربنا ولك الحمد) والاول
افضل كافي المحيط والثاني المشهور في كتب الحديث كافي الكرمانى وهو الصحيح كافي القنية ويقول ذلك
عند تسميع الامام [الموتى] فلا يجمع بينهما بلا خلاف [ويجمع المنفرد بينهما] اي بين التسميع
والتحميد عندهما وعن ابي يوسف ر ح يكتفي بالتحميد وهو الصحيح من مذهبه على ما ذكره
شيخ الاسلام واختلف مشائخنا في قول ابي حنيفة ر ح والاصح الجمع كافي المحيط وأشار في الاصل
والجامع الصغير انه لا يجمع قيل هو الصحيح وعليه المشائخ لانه لو جمع لوقع التحميد بعد تمام الانتصاب
ومحل الذكر حالة الانتقال كافي الكرمانى لكن في شرح الحلواني انه حمد حالة الاستواء في الجواب
الظاهر وهو الصحيح وقيل حالة الارتفاع وقيل حالة الانحطاط كافي المنية واعلم ان ما مر غير الفرض
والواجب سنة وما يأتي غيرهما ادب الا الانحراف عند السلام فانه سنة كما في خزنة المفتين
[ويقوم مستويا] هو للتاكيد فان مطلق القيام انما يكون باستواء الشقين كما مر وانما أكد لعقبة
الاكثرين عنه فليس بمسند رك كاظن [ثم يكبر] خافضا كافي المحيط والتحفة وغيرهما وفي الايضاح
اذا اطمأن قائما كبر وخر ساجدا ولعل ثم للاشعار بالاطمئنان [ويسجد فيضع] على الارض

[ركبتيه] اي ركبته اليمنى ثم اليسرى كما في وثار الروضة والغاء لعطف الفصل على المجمل كقوله تعالى ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني الاية [ثم] يضع [يديه] اي يده اليمنى ثم اليسرى بحيث يكون ابهاماه حذاء اذنيه كما في الكرمانى وذكر في الننف ان وضع الايدي حذاء المنكبين ادب وفي المنية يكره وضع اليد ثم الركبة الا اذا كان ذا خف كما في السقائى وفيه دلالة على ان هذا الترتيب سنة كما في الجلابي [ضاماً اصابعه] اي ملصقاً جانب بعضها بجانب بعض فان الاصابع تترك على العادة فيما عدا الركوع والسيود كما في الكافي وغيره ولو قيل بالتغليب لكان احسن فان ضم الركبتين سنة ايضاً كما في الجلابي [ثم] يضع [وجهه] بان يضع انفه ثم جبهته فان الاصل ان يضع الا ما كان اقرب الى الارض كما في المضمورات وغيره لكن في التشفة يضع الجبهة ثم الانف وقيل يضعهما معا [مبتدياً] بالبلاء اي مظهرها [ضبعيه] بفتح المعجمة وسكون الباء او رفعهما كما ذكره شيخ الاسلام وهو العضد وقيل وسطه وباطنه كما في المغرب وفيه تغليب فان المعنى مبعداً عضده عن جنبه وذراعه عن الارض لان كليهما سنة كما في الجلابي الا اذا كان المصلي في الصف فانه لا يبدي عضده كيلا يورذي احداً [مجايفاً] مباعداً [بطنه عن فخذيه] مرجها اصابع رجليه [اي رؤس اصابعهما] بان يضع صدر القدم مع بطون الاصابع على الارض وفي بعض النسخ ويديه اي رؤس اصابعهما بان يضع الراحة على الارض [نحو القبلة] فان انحراف اصابعهما عن القبلة مكروه كما في خزائنه المغتنيين فتخرجيهما نحوها سنة كما في الجلابي [ويسبح] اي يقول التسبيح (سببان ربي الاعلى) [ثلاثاً] وهو ادناه كما مر [ويجوز] السجود [على كل شيء يجذ] الساجد [حجمه] اي شدة ذلك الشيء كما في الطلبة [ويستقر جبهته] تفسير لما يليه من الجملة اي يكون بحيث لو بالغ لا يتسفل رأسه ابلغ منه فلو سجد على الجاروس والقطن ونحوهما لم يجز بخلاف ما لو سجد على نحو الحنطة كما في الخزائنه [و] يجوز [على ظهر من يصلي صلوته] اي صلوة الساجد وهذا اذا كان ركبته على الارض والا فلا يجزيه وقيل لا يجزيه الا اذا سجد الثاني على الارض وقال صدر القضاة يجزيه وان كان مجود الثاني على ظهر الثالث كما في جمعة الكفاية [في] وقت [الزحام] اي مدافعة بعض بعضا في المضيق بسبب كثرة المصلين بالجماعة وفي الكلام اشارة الى ان المستحب هو التأخير حتى يزول الزحام كما في الجلابي والى ان لا يجوز على غير الظهر لكن في الزاهدي يجوز على الفخذين والكمين بعدد على المختار وعلى اليدين والكمين مطلقاً والى ان لا يجوز على ظهر غير المصلي كما قال الحسن لكن في الاصل انه يجوز في الزحام كما في المحيط وفي تيمم الزاهدي يجوز على ظهر كل ما كحل والى انه لو وجد فرجة وسجد على ظهر رجل لم يجز كما في قاضيهان والى انه يجوز ان يكون موضع السيدة ارفع من موضع القدم باكثر من نصف ذراع في الزحام ولا يجوز في غيره ففي عامة المتداولات ان لا يجوز ان يكون موضعها ارفع منه باكثر من لبنتين منصوبتين واريد لبنة بخارا

وهي قد زرع ذراع كما في المنيّة [والمرأة] حزة أوامة [تنخفض] أي توقع الشخص المعهود فلا تنصب
اصابع القدمين ولا تبدي الضمعيين وتفتش الذراعين [وتلزم] فالزاء والصاد لغة [بطنها بفخذها]
لأنها أقرب إلى الستر [ويرفع رأسه] من السجدة فإنه يفرض أن ترفع مقدار ما يسمى رفعا كما
روى عن أبي يوسف رح وعنه مقدار ما يجري فيه الريح وعنه أن أن يصير أقرب إلى الجلوس
والأول أصح كما في الجلابي والآخر أصح كما في النهاية [مكبرا ويجلس] أي يقع الجلوس المعهود
من الرجل والمرأة كما يأتي [مطمئنا] ذلك الشخص ساكنا وجوبا والاكتفاء مشير إلى أن ليس
فيه ذكر مسنون وعن حسن بن مطيع أنه يقول (سبحان الله وبسبحه استغفر الله) كما في الظهيرية
[ويكبر] خافضا [ويسجد] أي يوقع السجود المعهود فيضع ركبته إلى أن يمسح ثلثا وهذه السجدة
فرض بالإجماع [مطمئنا ويكبر] هو [يرفع رأسه] أو على مذهب من جاز الواد [ثم] يرفع
[يديه ثم ركبتيه] فيرفع أولا ما كان أقرب إلى السماء على عكس الشخص ويقوم على صدر قدميه
[بلا اعتماد] واتكاء اليد [على الأرض] فإنه مكروه إلا إذا كان شيئا كبيرا كما قال علي رضي الله
عنه وقال عامة العلماء لا بأس به مطلقا كما في الزاهدي [ولا يعود] لأنه عليه الصلوة والسلام قام
على الرضف أي التجارة المحمّاة وقال الإمام الشافعي لو قعد جلسة خفيفة فلا بأس به كما في النهاية
[والركعة الثانية كالاولى] فيما ذكر من الأعمال [لكن لاتناء] فيها [ولا تعود] فيسمي قبل الفاتحة
[ولا رفع يديه] للتكبير [فيها] أي في الركعة الثانية أو في الصلوة ويستعمل أن يكون جملة مستقلة
والضمير للصلوة فيكون نفيا لقول الشافعي رح أنه يرفع اليد عند الركوع وبعد التسميع فإن ذلك
مكروه عندنا وعنه أنه مفسد كما في المحيط وغيره وهو الأصح كما في الجواهر [وإذا اتّهما] أي الثانية
[افترش] أي بسط على الأرض [رجله اليسرى] أي الكعب وما تحتها منها [وجلس عليها]
أي على ذلك الرجل [ناصبا يمينه] من الرجل [موجها أصابعه] أي أصابع الرجل اليميني فإن العهد
مقدم على الاستغراق كما في المبسوط وشرح الطحاوي والخلاصة وذكر في الكافي والتحفة أصابع رجله
فيوجه رجله اليسرى إلى اليميني وأصابعها [نحو القبلة] بقدر الاستطاعة فإن توجيهه الشنصر لا يشلوعن
تعسر وهذا في الفرض وأما في النفل فيقع كيف شاء كلويض كما في الزاهدي [واضعا يديه] أي
كفيهما [على فخذيه] اليميني على اليميني واليسرى على اليسرى كما روي عن محمد رح في غير رواية الأصول
وعنه أيضا ينبغي أن يكون أطراف الأصابع عند الركبة وفي الطحاوي يضع يديه على ركبتيه كما في الركوع
الكل في الزاهدي ولا يأخذ الركبة على الأصح كما في خزائن المفتين وفي الكلام أشعار بأن المرأة تضع
اليدين على فخذيهما وإذا بلا خلاف كما في المسعودية [موجها أصابعه] أي أصابع يديه [نحو القبلة مبسوطة] غير
مقبوضة كما في لم الفتاوى مقرقة كما في شرح الطحاوي [والمرأة] تجلس [على يتيها] بالفتح لا بالكسر
كما في الصحاح [اليسرى مشرحة رجليها من الجانب الأيمن] كما في الكافي لكن في التحفة أنه

رواية النوادر على ما ذكره ابن شيبان وذكر محمد رح انها تجمع رجليها من جانب وفي الاكتفاء اشعار بانه لا يشير ولا تعقل وهذه ظاهرة اصول اصحابنا كما في الزاهدي وعليه القترى كما في المضمرات والواجبي والخلاصة وغيرها وعن اصحابنا جميعا انه سنة فيخلق ابهام اليمنى ووسطاها مصلقا رأسها برأسها ويشير بالسبابة عند (اشهد ان لا اله الا الله) وعن الحلواني يرفع عند (لا اله الا الله) ويضع عند (لا اله الا الله) ليكون كالنفي والاثبات ويعقل البنصر والخنصر كما قال الفقيه ابو جعفر رح وقال غيره من اصحابنا انه يعقل عقد ثلثة وخمسين كما في الزاهدي فيقرب على مقتضى علم عقد الانامل الوسطى والبنصر والخنصر من اصولها الثلثة ويقيم السبابة ويضم الابهام مع الكف محاذيا للسبابة للخمسين [ويتشهد] اي يقرأ التحيات لاشتمالها على الشهادتين [كابن مسعود] اي مثل تشهد قراءة عبد الله بن مسعود او رواه كما في البخاري وهو (التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله) فالتحيات جمع تحية وهي القول والفعل الذي يسمي به العبد سيده وهذا شامل لاجناسه كالسجود والثناء القائمة ووضع اليد على الصدر والسلام والدعاء ونحوها فان الجميع لله والصلوات تجمع صلوة وهي من الله رحمة ومن الملائكة والانس والجن القيام والركوع والسجود والدعاء ونحوها ومن الطير والبهائم والتسبيح والطيبات جمع طيبة اي كلمة حسنة وفضل الكل في الزاهدي وخبرهما مذكور او محذوف هو لله او عليك بقرينة ما سبق او لحق اي الصلوات والطيبات عليك يا رسول الله فهذا من عطف مفرد او جملة فالواو توذن ان كلا منهما ثناء على حدة ولذلك فضل على تشهد ابي موسى الاشعري وهو (التحيات لله الطيبات والصلوات السلام عليك الى آخرة وآله اشار الامام في جواب سوال الاعرابي عنه حيث قال ابو اوام برواين فقال برواين فقال بارك الله فيك كما بارك في لا ولا مشيرا الى قوله تعالى (شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية) كما في المبسوط وفيه دلالة على كماله في مقام الولاية [ولا يزيد عليه] اي على هذا التشهد حرفا ولا ينقص منه وهذا في الغرض واما في التطوع فيجوز الزيادة كما نقل شاذا في اوله (بسم الله وبالله) او (بسم الله خير الاسماء) وفي آخرة (ارسله بالهدى ودين الحق) الى قوله (ولو كره المشركون) كما في المبسوط والكلام دال على ان لا يزداد الصلوة ولا الدعاء والا فان كان عمدا كره وسهوا فعن ابي حنيفة رح انه يسجد خلفا لهما كما في الزاهدي وذكر في القنية انه يصلي في النوافل والاصح ان لا يصلي فيها كما في السنن فاذا فرغ من التشهد قام على صدره قدميه وقال الطحاوي لا بأس بالاعتماد و اشار في مختصره الى انه اولي [ويقرأ فيما بعد] الركعتين [الاوليين] من الركعتين او الركعة [الفاتحة] او غيرها من القرآن كما في النتف وذكر في النظم انها سنة [فقط] فلا يضم معها السورة ولو ضم فلا فهو عليه على المختار كما في المحيط ولم يذكر التسمية والتأمين اعتمادا على تبعية الفاتحة وظاهر

الكلام مشير الى انها مقروءة على وجه القراءة وقد قال علمائنا انها يقرأ بنية الثناء لا القراءة وعن عائشة رضي الله عنها (اقرءوها ولكن على وجه الثناء) وفي غريب الرواية موقراً بنية القراءة يضم اليها السورة كما في الزاهدي [وان سبّح] اي قال سبحان الله بقدرها كما في التنف او ثلث تسبيحات كما في التحفة [او سكت] بقدرها كما في القيمة او بقدر تسبيحة كما في النهاية [جاز] لكنه مسموع اذا سكّت عامداً كما في الخلاصة والفاتحة افضل على الصحيح كما في المحيط ولعل المذكور بيان السنة او الادب والا فالغرض على رواية الاصل مطلق القيام كما مر [ثم يقعد كالاول] من الجلوس فالرجل على الرجل والمرأة على الالية [وبعد التشهد يصلي على النبي] صلى الله عليه وسلم ان لم يصل في القعدة الاولى وقنوت الوتر كما في وتر الزاهدي وينبغي ان يضم الى الصلوة عليه (الصلوة على آله) لان كلاهما سنة كما في الجلابي ولا يبعد ان يقال بالاندرج تحت الصلوة عليه السلام كما مر في اول الكتاب وصفتها على ما ذكرها عيسى بن ابان عن محمد بن محمد رح كما في عامة الكتب (اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد) ولم يذكره في الظهيرية والجلابي وبيان الاحكام الا الى المجيد الاول والمعنى اللهم صل على محمد صلوة كاملة كما دل عليه الاطلاق وقوله على آل محمد من عطف الجملة اي وصل على آله مثل الصلوة على ابراهيم وآله فلا يشكل بوجوب كون المشبه به اقرب كما هو المشهور ولا ينبغي ان يقال بالتشابه لان الاحسن فيه ترك التشبيه واعلم ان الصلوة خارج الصلوة لم يكن فرضاً عند الجرجاني وكان فرضاً مرة في العمر عند الكرخي وهو المختار لان مطلق الامر لا يقتضي التكرار وكما ذكر عند الطحاوي الا انه خلاف الاجماع كذا في المبسوط لكن في التحفة انه الصحيح وفي المحيط انه يستحب كلما ذكر عند عامة العلماء وفي الزاهدي انه يسن [ويدعو] لنفسه ولوالديه وللمؤمنين والمؤمنات [بما لا يسأل من الناس] اي بما يستحيل السؤال عنهم مما في القرآن والادعية الماثورة نسو ربنا اغفر لنا ولاخواننا الالية وربنا ظلمنا انفسنا وان لم تغفر لنا الالية وربنا انك من تدخل النار الالية كما في الزاهدي ونحو (اللهم اني اسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم اعلم واعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم اعلم) كما في المبسوط وحسن الدعاء بما ذكره محمد رح (اللهم اصرف عني شركك ذي شر اللهم اشغلني في طاعتك وطاعة رسولك) وفي الكلام اشعار بان لا يدعو بما يمال عنهم والا فسد صلواته نسو اللهم ارزقني مالا واللهم زوجني فلانة واللهم اقض ديني كما في المحيط ثم يحول المصلي وجهه اذلا كما في السقائي حتى يرى بياض بعض خده كما في المبسوط [ثم يسلم] الامام ومن الظن ارجاع الضمير الى الامام او المأموم بشهادة ما بعده فيقول (السلام عليكم ورحمة الله) بالالف واللام ولا يقر في آخره (وبركاته) عندنا كما في المحيط وينبغي ان يسكن الميم ففي حديث الشعي التسليم جزم كما ذكره ابن الاثير وغيره [عن بيمينه] فان سلم اولاً عن يساره يسلم عن يمينه ولا يعيد عن

يساره وان سلم عن تلقاء وجهه يعيد عن يساره كما روي عنه كذا في المحيط [بنية من] كان [ثم] بالفتح بلاهاء اي في جانب اليمين [من البشر] المشارك له في هذه الصلوة وهذا قول اكثر المشائخ وقيل بنية جميع الرجال والنساء كافي المبسر وقيل لا ينوي النساء في زماننا كافي الكافي والبشر الخلق واحد وجمعه سواء كافي الديوان [و] من [الملك] معه اصله ملاك على مفعل مصدر بمعنى المفعول اي المرسل فخفضت لكثرة الاستعمال كافي الرضي فهو اسم جنس شامل للثنين الكاتبين للحسنات والسيئات وللتلثة واحد عن امامه يلقيه الخيرات وواحد وراءه يدفع عنه المكروهات وواحد على ناصيته يكتب و يبلغ الصلوة وللستين او المائة والستين الحافظين للمؤمنين والمؤمنات كما وقع في الاخبار عن سيد الكائنات عليه افضل الصلوات والتسليمات كافي المحيط وغيره من المتداولات [ثم] يحول الامام وجهه كما ذكرنا ويسلم [عن يساره كذا] اي بنية من ثم من البشر ومن الملك وقيل ينوي بالاول الحضور وبالثانية جميع الانس والجن وقيل ينوي بالتسليم الواحد وقيل لا ينوي الفساق وقيل لا ينوي لان الاشارة بالسلام فوق النية والاول هو الصحيح كما في الكرمانى والزاهدى وفي المحيط السنة ان يكون الثاني اخفض من الاول وفي النوادر ان الاول للخروج وتحية الحاضرين والثاني للتحية فقط فكانه غاب عنهم ثم يرجع اليهم فيسلم عليهم وانما لم يستحق الجواب عليهم لانه انما يستحق اذا لم يوجد ما يقوم مقامه وقد وجد ههنا وهو التسليم من صاحبه كافي الكافي وفيه اشكال فانه يلزم منه ان يستحق الجواب عليهم ان سلموا قبله او لم يسلموا اصلا ولان المنفرد ينوي جميع الناس عند بعض فيلزم الجواب على السامعين منهم عندهم وانما قدم البشر لان خواص البشر واساطه افضل من خواص الملك واساطه عند اكثر المشائخ [والموتم] يحول الوجه [ينوي الامام] حال كون الموتم واقعا [في جانبه] اي جانب من جانبيه فينويه في السلام الاول ان كان في الجانب الايسر وفي الثاني في الايمن [و] ينوي الامام [فيهما] اي في الجانبين عند محمد رح وفي رواية عنه وفي يمينه فقط عند ابني يوسف رح [ان حاذاه] اي الامام [و] كذلك [المنفرد] ينوي فيهما في الجانبين عند بعض المشائخ [الملك فقط] فلا ينوي البشر وفي الجامع الصغير ينوي رجال العالم ونساءه وقال ابو القاسم ينبغي للمصلي ان ينوي في التسليمتين جميع اهل التوحيد وفي تخصيص المنفرد بالقيّد اشعار بان الموتم ينوي البشر والملك ايضا في الجوانب واعلم ان جميع ما ذكره سوى الفرض والواجب هنن للصلوة يكره تركها كافي الجلابي واما آدابها فكثيرة كقيام الامام والقوم بعد السجعتين واخراج الكفين من الكمين عند التكبير والنظر في القيام الى المسجد وفي الركوع الى اصابع الرجل وفي السجود الى الارنية وفي القعود الى الحجر وكضم الفم عند الثواب ودفع الشعال عن نفسه ومسح الجهة بعد السلام كافي خزائن المفتيين وترك اللعب وترك النظر يمنة ويسرة وقيل تسوية الصفوف وقيل تسوية الرجاين بلا ميل الى جانب كما في النظم *

[فصل في يجهر الامام] اي يرفع صوته بالقرآن اقتداء بسبب الرحمن فانه يجهر في الصلوة ابتداء ثم انتسخ في الظهر والعصر صيانة للقرآن من لغو الكفرة في الامام من يقتدي به واحد او اكثر صبا او بالغاً وفيه دلالة على انه يجهر ولو كان المقتدي واحداً او اثنين وفي القاعدي لو جهر فيما ينبغي وهو يؤم واحداً لا يسجد سجدة السهو لانه ليس بامام مطلق لانه لا جماعة معه الا ترى انه لا يتقدم على مأمومه ولو كان يؤم اثنين ففيه خلاف ابي يوسف رج وظاهرة مشعر بفرضية الجهر لان الاخبار من المجتهد كالاخبار من الشارع كما في قراءة الكافي وشرح الهداية والاخبار اكد من امره كما في التوضيح والكرمانى وغيرهما الا انه يجوز اعتماداً على ما مر [في الجمعة والعيد] لانه اقامهما بالمدينة عند ضعف المشركين وفي القاعدي لو خافت الامام في العيد لم يجب السهو لانه يشير فيما وراء الفرائض الا ان الجهر افضل [و] في [الفجر واذلي العشاءين] بفتح الياء الاولى وكسر الاخرى والتثنية في حكم المعطوف والمعطوف عليه فالمعنى في الركعتين الاوليين من العشاء الاولى والاخيرة لانهم مشغولون بالاكل في المغرب والنوم في الفجر والعشاء ففي هذه الصيغة اشعار بان الامام لو خافت يبغض الفاتحة او كلها او المنفرد ثم اقتدى به رجل اعادها جهراً كما في الخلاصة وقيل لم يعد وجهر فيما بقي من بعض الفاتحة او السورة كلها او بعضها كما في المنية ولا خلاف انه لو جهر باكثر الفاتحة ينمها مخافة كما في الزاهدي وفي الكلام اشارة الى انه لو ترك القراءة في الاوليين خافت بها في الآخرين لكن في الجلابي انه يجهر بها كما لو ترك الفاتحة جهراً واما لو ترك السورة جهراً وبالفاتحة معاً وهو الاصح كما في الكافي [اداء وقضاء] هو قيد للثلاث الاخيرة بدليل اعادة الجار ولما مر ان الثالثة الاولى لم يقض [لا غير] وان كثر وقومه في كلام المصنفين الا انه لحن كما في المغني على ان المفهوم مغن والمعنى لا قراءة غير الجهر او لا يقرأ غير الجهر ويجوز نفي الجهر عن غير هذه الصلوة فيفيد ان يخافت في الظهر والعصر وكذا في التراويح والوتر والكسوف والاستسقاء عنده على ما مر في القاعدي من ان لا يجهر في غير الفرض الا ان الاصح ان يجهر فيها كما في كثير من المتداولات واما نوافل النهار فيكفر الجهر فيها ولا باس به في نوافل الليل كما في المحيط واعلم ان ما وضع للاعلام جهراً به الامام وما لا فلا كما في الجلابي [و المنفرد خير] بين الجهر والمخافة [ان ادعى] هذه الصلوة وفيه اشارة الى ان له اسماع نفسه وغيره كما في النهاية لكن في سهو المبسوط والكرمانى وغيرهما ان جهر المنفرد اسماع نفسه وفي المحيط انه لا يسمع غيره كما في عامة الروايات والى انه لا يجهر في غير هذه الصلوة والا فان كان عن عمد فقد اساء وعن سهو ففي السجدة روايتان كما في التمرتاشي [و] المنفرد [خافت حتماً] اي الجبابرة بعض المشائخ [ان قضى] هذه الصلوة وقال بعضهم انه يشير والخبر افضل وهو الاصح كما في المحيط وهو الصحيح كما في الهداية وفي الكلام اشعار بان للامام والمنفرد ان يرفعا الصوت رائداً على الحاجة

و هذا افضل الا اذا جهل نفسه ارادى غيره كما روي عن ابي جعفر روح كما في الزاهدي وذكر في
 كنف الاصول ان الامام اذا جهز فوق حاجة المقتدين فقد اساء كما اذا جهز المقتدي و المنفرد
 بالاذكار [وادنى الجهر] اي اخفض الاصوات بالقرآن جوازا في حق الامام فان في حق المنفرد
 اسماع النفس جهر كما مر [اسماع غيره] اي اسماع احد صواها فان الغير بمعنى المغائر ولذا قال
 السيرافي انه لا يتعرف بالاضافة فلو اسمع اثنين كان من اعلى الجهر كما في الشزاة انه لو سمع بعض
 القوم لكفى لكن في صلوة المسعودي ان جهر الامام اسماع الصف الاول وفي الخلاصة و الزاهدي
 وغيرهما انه اسماع الكل فلو سمع رجلان في السرية لم يكن جهر الا ان كلتا الرايتين لا يتخلو عن شيء
 لانه يلزم منه ان لو كان القوم كثيرا بحيث لم يسمح انكل كان مخالفة [وادنى المخافة] اي
 المخافة فانها لا ينقسم على الصحيح الى الادنى و الاعلى كالجهر و انما اقسام لفظ الادنى لما سيذكر
 من الاشارة [اسماع نفسه] فقط و هذان الحدان قول الفضلي و الهندي و السرخسي و به اخذ
 عامة المشائخ و فيه اشعار بان اعلى المخافة تحصيل الحروف فقط اذا القراءة فعل اللسان و ذلك باقامة
 الحرف لا بالسماع اذ السماع فعل السامع و هذا قول الكرخي و ابي بكر الاعمش كما في المحيط و مروري
 عن محمد روح و القدروري كما في الزاهدي و عن ابي الحسن الثوري كما في صلوة المسعودي و عن
 ابي نصر بن سلام كما في العمادي فمن الظن ان الاولى ترك الادنى لانه زاد اشارة الى ان قول هؤلاء
 الائمة غير ساقط عن حيز الاعتبار اصلا ثم صرح بما عليه الفتوى فقال [هو] اي كون المخافة اسماع النفس
 [الصحيح] و قال الامام الحلواني الاصح انه لا يجزيه ما لم يسمح اذنه او اذن من يقربه كما في
 المحيط [و كذا] اي مثل الجهر و المخافة في القراءة الجهر و المخافة [في كل ما يتعلق بالنطق]
 و هو في التعارف اصوات مقطعة يظهرها اللسان و تعيها الاذان ولا يكاد يقال الا للسان [كالطلاق
 و العتاق] فانه لو طلق امرأته او اعتق عبده بلا اسماع نفسه لم يقع على الاصح [و الاستثناء] في
 الطلاق و العتاق و اليمين و غيرها فلو طلق امرأته او خالها فاستثنى في نفسه لم يصدق في القضاء
 كما في العمادي و غيره كتسمية الذبيحة و الايلاء و البيع و غيرها و في المحيط قال القاضي علاء الدين
 الصحيح عندي ان اسماع النفس كاف في بعض التصرفات دون بعض الا ترى ان البائع لو اسمع نفسه
 بلا اسماع للمشتري لم يكن كافيا [و سنة القراءة] اي مقدار القراءة المحسونة اي الثابتة بالسنة في
 جميع الصلوات للامام او المنفرد [في] وقت [السفر عجلة] بفتحين مياز مرسل بعلاقة الملازمة
 و مصدر حينئذ اي وقت السرعة و الاضطرار من الحروف و غيره فيكون مصدرا حينئذ و قيل حال و فيه
 ان المصدر لا يقع حالا بلا سماع و انما بدأ من الاحوال الاربعة بذلك اقتداء بمحمد روح في الاصل
 [الفاتحة] اي سورة الفاتحة فان السورة جزء العلم في الكل و جوز سيبويه ان يكون المضاف اليه علما
 [مع أي سورة] من القصار كانت كالكوثر و الاخلاص [و] في السفر [امنا] اي وقت القرار

والأطمينان [نحو] سورة [البروج] على التفصيل الاتي فهي مع الفاتحة يقرأ في الفجر والظهر ودونها في العصر والعشاء والقصر حدا في المغرب كما في المحيط وذكره في سفر المبسوط انه يقرأ في الفجر والظهر الطارق والشمس وفيما عدما نحو الاخلاص [وفي الحضر] الإقامة في الاختيار [استحسنوا] اي عد المشايخ حسنا [طوال المفضل] ظاهرة الاستغراق والمراد قراءة اثنين تامتين من السور الطويلة من هذا القسم من القرآن مع الفاتحة ولم يذكر اعتمادا على الظهور والكلام دال على ان هذه القراءة مستحبة وفي المحيط والخلاصة وغيرهما انها مسنونة وهذا على ما ظن ان معنى الاستحسان ما ذكرنا والفعلية معطوفة على الاسمية وهو غير مستحسن ومع ذلك يلزم ان يكون القراءة في الضرورة مقيدة بالاستحسان والاحسن ان يعطف (في الحضر) على (في السفر) والطوال خير للسنة فيفيد سنية القراءة والفعلية معترضة او حالية لتناكب فان في هذا المقام اختلاف الروايات كما سندكرها والمعنى عمل مشائنا بالاستحسان وهو اربعة منها الاستحسان بالاثار وهو المراد والاثار حديث عمر رضي الله تعالى عنه فانه كتب الى ابي موسى الاشعري على ما ذكره المصنف كما صرح به في المبسوط وغيره فمن فهم منه خلاف السنة فلعله لغفلة عما في الاصول والطوال بالكسر جمع الطويلة كالصباح والصبيحة والفصل السابع الاخيرة من القرآن سمي به لكثرة الفصل بين سورة بالبسملة [في الفجر والظهر] روايات مختلفة الاولى ما ذكره والبواقي مع التوفيق ان القوم ان كانوا ممن يرغبون في العبادة يقرأ مائة آية كما في رواية الحسن في كل ركعة خمسين وان كانوا كما في يقرأ اربعين كما في الاصل وان كانوا ما بين ذلك يقرأ خمسين كما في الجامع الصغير وقيل انها مبنية على كثرة اشتغال القوم وقته وقيل على طول الليالي وقصرها وقيل على خفة النفس وثقلها وقيل على حسن الصوت وقبحه والحاصل انه يستترزعا ينفر القوم كيلا يؤدي الى تقليل الجماعة كما في المحيط والخلاصة والكافي وغيرها [واوسطه] اي قراءة سورة تامة بين الطوال والقصر من المفضل اذ عشرين آية [في العصر] وقيل فيه خمسة عشر غير الفاتحة [و] في [العشاء] وقصاره [بالكسر جمع قصيرة كالعودتين] اذ ست آيات [في المغرب] ثم اشار الى بيان المفضل مع اقسامه بقوله [ومن الحجرات] بضميتين اي مبتداء منها كما في الكرمانى وغيره لكن في المنية قال الاكثرون انه من سورة محمد عليه السلام وقيل من ق وقيل من النجم وقيل من الفتح مرور [طوال الى] سورة [البروج تم] من البروج [اوسط الى] سورة [لم يكن] وقيل الى البلد كما في الكرمانى [ثم] من لم يكن [قصار الى الاخر] اي آخر القرآن وفي النهاية من الحجرات الى عبس ثم التكويد الى الضحى ثم الم نشرح الى الاخر ولا شك ان الغاية الاخير داخل في المغيا ويمبغى ان يكون الاوليان كذلك لكههما خارجتان كما في الكافي وغيره وما ذكره من المبدأ والمتهى في الكل يوافق المحيط والظهيرية والشذوذة وغيرها فلا على المصنف بظن القاصر في التبع

انه خلاف ما رأى [و] فى الحضر [فى الضرورة] والاضطرار كشوف خروج الوقت يقرأ [بقدر الحال]
والوقت ولذا اكتفى ابو يوسف ر. ح. حين اقتدى به ابو حنيفة ر. ح. في ضيق العجر بايتين مع الفاتحة
ثم قال ابو حنيفة ر. ح. (يعقوبنا صار فقيها) [وكره تعيين سورة] اى الملازمة على قراءة سورة معينة
سوى الفاتحة [لصلوة] فرضا او غيره فلا بأس به في بعض الاوقات وقيل هذا اذا لم يجوز غيرها
فلو قرأ للسنة او اليسر فلا بأس به وفيه اشارة الى انه لا يكره الجمع بين السورتين ولو بينهما
سورة وقيل لا يكره ان طالت وهذا فى الركعتين واما فى ركعة فمكرهه و الى انه يكره تقديم
سورة لانه افحش من التعيين وهكذا حكم الآية فى الجميع وهذا كله فى الفرائض واما فى
السنن فلا يكره وهذا فى حالة الاختيار واما فى حالة العذر والنسيان فلا بأس به الكل فى
المحيط و الى انه لا يكره تكرارها فى ركعتين كما فى الزاهدي وفى سهره انه يكره فى الفرائض
[وينصت] من الانصات اى سكت [المؤتم] سواء كان مدركا او لاحقا او مسبوقا وفيه اشارة الى انه
يكره القراءة خلف الامام وعن الطرفين لا بأس به فى المرية والاول اصح فانه يفسد الصلوة عند عدة
من الصحابة كما فى الزاهدي والظهيرية وعن ابن مسعود (ملج فوه ترابا) وعن الشعبي (ادركت سبعين
بدريا) كلهم على انه لا يقرأ خلف الامام كما فى الكرماني [وكذا] ينصت الحاضر للخطبة [فى] اثناء
[الخطبة] وهى ذكر الله تعالى ورسوله والخلفاء والتقياء والمواظ واما ما عداه من ذكر الظلمة
فخارج عن الخطبة اليه اشارة فى الكشف ولذا قال فى المضمرات لا بأس بالكلام اذا اخذ الامام فى
مدح الظلمة وفى المحيط ان التباعد من الامام اولى عند كثير من العلماء كيلا يسمع مدح الظلمة
والصحيح ان الدنو افضل والخطبة شاملة للخطبة النكاح والموسم وغيرها كما مر وفى الكلام اشارة
الى انه يستمع من اول الخطبة الى آخرها كما قال عامة المشائخ وقال طرفان انه يستمع عند ذكر
الله ورسوله و الى انه لا يكره الكلام وقت الجلسة كما قال بعض المشائخ ومنهم من قال انه مكروه و الى
انه لا بأس بالاشارة بالراس واليد والعين عند رواية المنكر وهو الصحيح كما فى المحيط [الا اذا قرأ]
قوله تعالى [صلوا عليه] وسلموا تسليما [فيصلي السامع] حينئذ وجوبا [سرا] اى فى نفسه بان يسمع
نفسه او يصح الحروف فانهم فسروه به وعن ابى يوسف ر. ح. انه يصلي قلبا ايتمارا لامر الانصات
والصلوة عليه السلام كما فى الكرماني وفى اساد الفعل الى السامع اشعار بانه لا ينصت اذا بعد عن
الامام ولا رواية فيه كما فى المحيط وقد اختلف فيه والاحوط هو السكوت كما فى الكافي وانما ترك حكم
السلام لان الاكثرين يفسرونه بالانقياد لكن فى مبسوط شيخ الاسلام عن ابى يوسف ر. ح. والطحاوي
انه يستحب الانصات الى قوله (صلوا عليه وسلموا) فيجب ان يصلي ويسلم لكن فى المضمرات ان
الاصح الانصات اذا قرأ صلوا عليه لانه حالة الصلوة * [والجماعة] فرقة يجتمعون والمزاد صلوة الامام
مع غيره ولو صبيا يعقل فهي مجازا وحقيقة عرفية [سنة] للفرض وما فى حكمه كالوتر والتراويح

دون النقل فانها لا يكون سنة فيها لكنها جائزة مع الكرامة ان صلحها على سبيل التداوي و بدونها
 اذا صلحها في ناحية وقال السلواني ان اقتدى به ثلثة لا يكره بالاتفاق و ان اقتدى به اربعة فالاصح
 انه يكره كما في الخلاصة [مؤكدة] بالفتح اي قربة من الواجب فلان اهل مصر تركوها لمقتولوا عليها
 و اذا ترك واحد ضرب و حبس كما في الجلابي و لا يكون واجبة لقوله عليه السلام (الجماعة من
 السنن الهدي) فيكون سنة مؤكدة كما في الكرمانى فكان صسته لم تبلغ الزاهدي و الا لم يقل ان
 الظاهر انهم ارادوا بالتاكيد الوجوب لاستدل الهم باخبار الواردة بالوحيد الشديد بترك الجماعة و في
 الخلاصة و في الجلابي ان سنة الجماعة اكل من سنة الفجر و في المنية قيل واجبة يائهم بتركها مرة
 بلا عذر و قيل انما يائهم اذا اعتاد تركها و قيل فرض كفاية و به اخذ الطحاوي و الكرخي و عن غير
 اصحابنا انها فرض عين و الاكتفاء مشير الى انها لم يتعبد في المسجد و لذا قالوا ان اقامتها في البيت
 كاقامتها في المسجد الا في القضية على الاصح كما في القنية [والاولى] اي الاحق [بالامامة] اي بهذا
 الفعل المخصوص [الاعلم بالصنة] اي بالشرعية كما في الكرمانى و غيره و ظاهره مشعر باشتراط العلم
 بجميع ابواب الفقه بل غيره من العلوم لكن في الخلاصة لا يشترط الا علم الصلوة و انما قدم الاعلم
 اذا قدر على ما يجوز به الصلوة من القراءة و اجتناب عن الفواحش الظاهرة كما في المحيط و غيره
 و لم يشترط بالبال الا الشرط الاول فينبغي ان يذكر الثاني [ثم] بعد الاستواء في العلم [الاقراء] اي الاعلم
 بالقراءة و كيفية اداء السور و الوقوف و ما يتعلق بها كما في الكرمانى و عن ابي حفص ان من يقرأ
 قليلا من الامي احب الي من الفاسق القاري [ثم الادرع] اي الاشد احترازا عن الشبهة بخلاف الاتقي
 فانه عن الحرام كما في الكرمانى و ذكر في الزاهدي الادرع ثم الاقراء و في الخلاصة لو استويا في
 الفقه و الصلاح و احدهما اقرأ فقل موا غيره لاساء و اولم يائهموا [ثم الاصل] الذي لم يتغير عقله
 في الروضة يكره امامة المفضل الذي ينسب الى الشرفي و في مختصر الكرخي الاصل ثم الادرع و في
 السراجية الاصل ثم الارضى عند القوم و في الخلاصة الاصل ثم الاصح و فيها و الا نصب فان اجتمع هذه
 النصال في رجلين يقرع او يختار القوم فلما اختلفوا فالعبرة للاكثر و في الاجتهاد الباني اولى
 بالامامة الاذان ثم ولده و عشيرته و في المنية لو دخل في المسجد من هو اولى بالامامة و امام المسئلة اولى
 [فان ام عبد] سواء كان معتقاً او غيره كما في الخلاصة [او اعرابي] مشهور الى الاعراب لا واحد له
 من لفظه و ليس جمعا لعرب كما في الصحاح لكن في الرضي الظاهر انه جمع له و قال الراغب انه
 في الاصل اولاد اسمعيل عليه السلام ثم جمع و صار اسما لسكان البادية و في نهاية الحديث العرب
 من اقام بالبادية او المدن و المنسوب اعرابي لكن في المغرب العربي واحد العرب اسم جمع
 وهم الذين استوطنوا المدن و القرى العربية و الاعراب اهل البد و اختلف في نسبتهم و الاصح انهم
 نسبوا الى عربة بفتحين و هي من تهامة لان اباهم اسمعيل نشأ بها و المراد البندري الجاهل بالسنة

فلا يكره امامة العالم منه كما في الجلابي وفيه اشعار بانه لا يكره امامة البدوي وفي الكرمانبي انه يكره [او فاسق] من الفسوق وهو لغة الخروج عن الاستقامة وشريعة الخروج عن طاعة الله بارتكاب كبيرة وينبغي ان يزايد بلا تاويل والا فيشكل بالباغي فيكره امامة النمام كما في الروضة وامامة المرائي والمتصنع ومن ام باجرة كما في الجلابي [او اعمى] ان كان البصراء افضل منه والا فهو اولى كما في الكرمانبي [او مبتدع] من ابتدع الامرا اذا احداثه وشريعة من خالف اهل السنة اعتقادا كالشيعة وحكمه في الدنيا الامانة باللعن وغيره وفي الاخرة على ما في الكلام حكم الفاسق وعلى ما في الفقه حكم بعضهم حكم الكافر كمنكر الروية والسبح على الخفين وغيرهما كما في الخلاصة فالمراد بمبتدع لا يعتقد شيئا يوجب الكفر فلا يجوز امامة المكفر منهم ويكره امامة من فضل عليا على العمرين رضي الله تعالى عنهم [او ولد زنا] اي ولد يحصل من وطئ حرام لعينه [كره] ذلك كراهة تنزيه لسقوط المرتبة عند الناس والجهل وعدم توقي النجاسة والاستخفاف عادة فلو عدم ذلك لا يكره امامته وفي الاختيار لو كانوا افضل من ضدهم فالحكم بالضد والاكفاء مشير الى انه لا يكره امامة الشافعي لكن في الزاهدي انها مكروهة وفي وتر النهاية انها غير جائزة كما قال صدر الاسلام فالاحوط ان لا يصلي خلفه كما في الجواهر وهذا اذا علم بالاحتراز عن مواضع الخلاف فلو شك في الاحتراز لم يحز الاقتداء مطلقا كما في النظم فلا بأس به اذا لم يشك في ايمانه ولم يتعصب اي لم يبغض للحنفي ولم يكن صبييا ولم يتروا بماء مستعمل او نجس عندنا ومسح ربيع الراس وتروا مما خرج من غير السبيلين وطهر من المنى وغسل النجس الغير المرئي ثلثا وكذا اليد والفم بعد اكل الضب ونحوه وحفظ الترتيب بين الصلوة ولم يصل هذه الصلوة مرة ولم يكشف الركبة ولم يجاوز المغرب في القبلة ولم يحاذ امرأة ولم يلحن في القرآن ولم يتكلم فيها الكل في بحر الفتاوى [كجماعة النساء] جمع نسوة اسم جمع [رجهن] حال او مصدر كما هو رأي البصرية او ظرف كرأي الكوفية والمعنى كاعتداء هن بامرأة فانه مكروه وفيه اشعار بانه لا يكره جماعتهم في صلوة الجنازة وكذا اقتداء هن بالرجل وهذا اذا لم يكن في الخلوة والا فيكره وان كان محرما للكل كذا في النهاية [فان فعلن] اي اقتدين بامرأة [تقف الامام] منهن [وسطهن] لانه شرعت جماعتهم كذلك كما في النهاية والظاهر منه وجوب هذا الوقوف لكن في خزانة المفتيين انه جاز تقديم امامهن والوسط بالتحريك اسم لمثل مركز الدائرة ظرف متصرف وبالسكون اسم لداخلها غير متصرف وكلاهما محتمل ههنا الا ان الاول اولى لانه يكره ما اذا لم يعتدل طرفاه كما في الزاهدي وغيره [وكحضور الشابة] اي كره حضورها تحريما [كل جماعة] اي كل فرد منها نهائية او ليلية والشابة بالتشديد لغة من تسع عشرة الى ثلث وثلاثين وشرعا من خمسة عشر الى تسع وعشرين [و] كحضور [العجوز] اسم لموت غير لازم التأء كما في الرضي وذكر في القاموس انه لا يقال عجوزة او لغة ردية لغة من احلج وخمسين الى آخر العمر

وشربا من خمسين [الظاهر والعصر] فلا يكره حضرة الفجر والمغرب والعشاء وكذا الجمعة والعيد من
 الصلوة في رداية عنه ولتكثير السواد فيمن في ناحية في رداية واما عندهما فالحضور رخصة في
 الكل كما في الكسوف والاستسقاء كما في المحيط وهذا في زمانهم واما في زماننا فيكره حضورها كل
 جماعة وهو المختار كما في الاختيار وغيره وفيه إشارة الى ان حضور الراسطة اعني الكهنة مكرره في
 زماننا ونبغي ان يكون كذلك في زمانهم في المحيط قالت عائشة رضي الله عنها للنساء حين
 شكرن اليها عن عمر رضي الله عنه لانهما عن الخروج الى الساجد لو علم النبي صلى الله عليه وسلم
 ما علم عمر ما اذن لكن الى الخروج [ريقتي التوضي] اي يصح اقتداء من وقع وضوءه صحيحا
 عنده [بالمتميم] اي بمن وقع تيممه صحيحا فلا يقتدي من توضأ على ان الماء طاهر بمن تيمم على
 ظن انه نجس لان امامه محدث على زعمه كما في النظم ولا يقتدي بالمتميم متوض معه ماء وهذا عند
 الشيخين وقال محمد رح انه يقتدي به مطلقا وقال زفر رح انه لا يقتدي مطلقا كما في الزاهدي ويدخل
 فيه مصلى الجنابة ولا خلاف فيه كما في الخلاصة [و] يقتدي [الغاسل] للرجل او غيرها [بالماسح]
 على الخف او البجيرة [والقائم بالقاعد] عندهما خلافا لمحمد رح ويستثنى منه التراويح فانها صحيحة
 بلا خلاف على الصحيح وقيل باستصحاب القيام عندهما وبالقعود عنده والكلام مشير الى انه يقتدي
 بالمتميم والماسح والقاعد بمثله والقاعد بالراكع كما في المحيط والاكتفاء مشير الى جواز امامة الاحد
 وان لم يتميز قيامه عن ركوعه وبه اخذ عامة العلماء كما في النظم [والمومي بالمومي] يشمل ما اذا كانا
 قائمين او قاعدين او مستلقين او مضطجعين او مختلفين واختلف في المومي قاعدا بالمومي مضطجعا
 والاصح الجواز كما في النهاية وفيه اشعار بأنه لو اقتدى ما ليس بموم من قائم او قاعد بموم لم يحز
 كما في المحيط [والمتنفل بالمفترض] فيسقط عن التغفل القراءة وفرضية القعدة الاولى وفيه إشارة الى
 انه لا يكره جماعة النقل اذا ادعى الامام الغرض والمقتدي النقل وانما المكره ما اذا ادعى الكل نقل
 والى انه لا يقتدي المفترض بالتنفل كما يجزى [لا] يقتدي [رجل بامرأة] بالغين فلا يقتدي خنثى
 مشكل بخنثى ولا بامرأة لاحتمال كونه رجلا كما في الزاهدي [او صبي] اي لا يقتدي رجل او امرأة
 بصبي غير بالغ في الغرض والسنة والنقل عند ابي يوسف رح واما عند محمد رح فيصح في النقل
 والاول المختار كما في الهداية فلا يقتدي به في التراويح على الصحيح وان قال بالجواز اكثر الخراسانية
 كما في المحيط والكلام مشير الى انه لا يقتدي به في صلوة الجنابة كما في جامع الصغير (ن) والى انه
 يقتدي الصبي بالصبي كما في الخلاصة والى انه يقتدي ببائع غير ملتج كما اشار اليه الكافي ولا يخفى انه
 مستدرك بما يأتي من انه لا يقتدي مفترض بمتنفل [و] لا يقتدي [طاهر] صحيح [بمعذور]
 صاحب جرح سائل كالبطون والمستحاضة وغيرهما فيقتدي صحيح بصحيح وبجريح ومعذور بمعذور كما في
 المحيط وذكر في الزاهدي انه لا تقتدي مستحاضة بمستحاضة وضالة بضالة وفي المنية يقتدي صحيح

بمحمد بن عبد الله يوسف ر ح واختلف المشائخ فيه [وقارئ] ذكر لما يصلى به من القرآن [بالاممي]
 بما لم يذكره فان صلواتهما فاسدة إما من الابتداء كما قال الطحاوي او من آذان القراءة كما ذهب اليه
 الكرخي وفيه اشعار بأنه يقتدي اخرس ارامي بامي كما في المحيط ولا يقتدي ناطق ارامي باخرس كما في
 الروضة والامي في الاصل من لا يكتب ولا يقرأ كما في المغرب ومن لا يحسن الخط كما في الكرمانى منسوبة
 الى الامة فيذف التاء كما نقرر فهو كالعامي اي على عادة العامة وعادة الامة [ولا بس بعار] فيقتدي
 عار بعار كما في المحيط [وغير مؤم] اي قائم او قاعد بركوع وسجود [بمؤم] اي بقائم او قاعد
 بلا سجود ويقتدي لابس بعار وغير مؤم بمؤم عند زفر ر ح والاصل في جنس هذه المسائل ان حال
 الامام ان كان مثل حال المقتدي او فوقه جاز صلوة الكل وان كان دونه جاز صلوة الامام فقط كما في
 المحيط [ولا مفترض] ولو كان ذلك الفرض من قبل نفسه كما اذا نذر [بمنفعل] في جميع الافعال
 كما هو المبتدأ فيقتدي بمن يتنفل في بعض الافعال كما اذا استخلف الامام بعد الركوع من جاء
 بماعتل فسجد سجدتين فانهما نفل في حق الخليفة فرض في حق المقتدي وكما اذا اقتدى المنفل
 في الشفع الاخير من الفرض فان القراءة فرض في حق المقتدي نفل في حق الامام كما قال بعضهم لكن
 العامة قالوا بان السجدة صارت فريضة بسبب الخلافة والقراءة نفلا بسبب الاقتداء فان هذا النفل
 اخذ حكم الفرض ولذا عليه اربع ركعات فلا يقتدي مفترض بمنفعل لا في جميع الافعال ولا في
 بعضها وفيه اشعار بأنه يقتدي بالمنفل بالمتنفل كمصلي ركعتي العشاء بالترايح وركعتي الظهر
 بأربع قبل الكل في المحيط واعلم ان في نفي الاقتداء في هذه المواضع ايماء بأنه يصير شارعاً في
 صلوة نفسه فينتقض الوضوء بالتحققة ويجب القضاء لانها تفسد بعد ذلك وقال بعضهم لا يصير
 شارعاً والاصح ان في المسئلة روايتين والصحيح الاول كما في المضمرات [و] لا يقتدي مفترض كمصلي
 العصر او ظهر اليوم [بمفترض] كما ظهر او ظهر الامس ويدخل فيه مقتدي في تطوع بمفترض ثم
 افعل واقتدى بمفترض كما في النظم وكمسافر اقتدى بعد غروب الشمس في العصر بمقيم شرع
 فيه في الوقت كما في الزاهدي وفيه اشارة الى انه يقتدي في العصر بهذا المقيم مقيم بعد الغروب وان
 كان صلوته قضاء لان الصلوة واحدة كما في الظهيرية والى انه يقتدي لاحق بلاحق لكنه لا يقتدي
 بالاجماع والى انه يقتدي مسبق بمسبق لكنه لا يقتدي على المشهور وفي الكبرى انه المختار لان
 الاقتداء في موضع الانفراد مفسد ولعله غير مفسد عندهما فان كلام القاعدي لا يشلوع عن اشارة
 اليه [فرضاً آخر] لزيادة الايضاح فان الركعة اذا عيبت نكارة كانت غير الاولى واعلم ان في نفي
 الاقتداء في هذه المواضع رمز الى انه يصير شارعاً في صلوة نفسه فينتقض وضوءه بالتحققة ويجب
 القضاء لانها تفسد بعد ذلك وقال بعضهم لا يصير شارعاً والاصح ان في المسئلة روايتين والصحيح
 الثاني كما في المضمرات [والامام لا يطيلها] اي لا ينبغي له ويكره ان يطيل الصلوة بالقراءة والتسبيحات

والد عوات ويحتمل ان يكون الضمير للقراءة ويدل عليه قوله [ولا] يطيل الامام [قراءة] الركعة [الاولى] على الثانية [الافى الفجر] فان الاطالة فيها للقراءة سنة بقدر نصف الثانية وقيل بقدر ثلثها وقيل بقدر ثلثيها فان كانت مقارنة من حيث الالف فيها والافيعتبر الكلمات والحروف ولا بأس بان يقرأ في الاولى اربعين آية وفي الثانية ثلثا كما في المحيط وقال محمد رح انه يطيل في جميع الصلوة وعليه الفتوى كما في الزاهدي وغيره والكلام مشير الى ان المنفرد يطيلها وذكر التمر تاشي انه افضل والى ان الثانية لا يطيل على الاولى بشئ لكن في عامة المتداولات ان اطالة اية او آيتين لا يكره بخلاف ما فرقها فانه مكروه بالاجماع لكن قال شرف الائمة المكي وغيره لو قراء في الاولى سورة العصر وهي ثلث آيات وفي الثانية الهمزة وهي تسع لم يكره وقال ركن الائمة الصباغى انه يكره لكثرة الزيادة فان الست في القصار ضعف الاصل بخلاف ما اذا قراء في الاولى الاعلى وهي تسع عشرة وفي الثانية الغاشية وهي ست وعشرون فان في الطوال لا يكثر السبع فانها اقل من النصف كما في المنية والى ان المنفرد يطيل الاولى فان له ان يقرأ ما شاء والى ان ما ذكره مخصوص بالفرائض فان الاطالة في السنن والتطوع لم يكره وعن ابي يوسف رح انه يكره لانهما سواء كما في النهاية [ويقوم الموتى] رجلا او صيبا [الواحد] محاذيا له [على يمينه] بلا فرجة كما في الجلابي وفيه دلالة على عدم جواز التقديم عليه والتأخير عنه والقيام خلفه لكن فيه تفصيل فانه قيل لو تقدم قدمه على الامام لم يجز صلوته لترك الغرض والعبرة للتقدم وقيل انها جائزة ما بقي المحاذاة في شئ من القدم والاصح ان العبرة باكثرها كما في المنية ولو اختلف قدمهما في الصغير والكبير فالعبرة بالكعب على الاصح وقالوا لو تأخر كان مسيئا على الاصح لمخالفة السنة وعن محمد رح ينبغي ان يكون اصابعه عند كعب الامام وقيل انامله عند عقبه ولو قام خلفه ففي كراهته او اساءته خلاف والظاهر منه انه حكم غير المومي والعبرة في المومي للراس حتى لو كان راسه خلف امامه ورجلاه قدام رجله صح وعلى العكس لا يصح كما في الزاهدي وغيره واعلم ان ما ذكره من الحكم يشمل ما اذا اقتدت امرأة بامرأة فانه مشترك [و] يقوم الموتى [الزائد] على الواحد اثنين كان او اكثر [خلفه] اي خلف الامام في المسجد في اي موضع شاء وفي الصحراء فيما اذا لم يكن بينهما فاصلة كثيرة وقدرها بعضهم بسبعة اذرع وبعضهم بمقدار صف كما في التحفة المسترشدين فان قام الامام على ميمنة الصف او مسيرته او وسطه فمسيح كما في المبسوط وعن ابي يوسف رح بتوسط الامام بين اثنين كما في الكافي وفيه اشارة الى ان الواحد يتأخر من اليمين الى الخلف اذا جاء آخر كما في الجلابي والاحسن ان يقال ويتأخر الزائد فان كيفيته ان يقف احدهما بحذاء والاخر بيمينه اذا كان الزائد اثنين ولو جاء ثالث وقف على يسار الاول والرابع عن يمين الثاني والخامس عن يسار الثالث هكذا ولو كان احد الصفيين ناقصا التحق باقلهما ولو استويا قام عن يمينه والقريب من الامام افضل كالقائم

في الصف الاول من الثاني ولو بحذاء الامام كما في التمرتاشي [ويصف الرجال] اي يجعلون على
خط مستوي بحيث يكون منا كبهم متقابلة [ثم] يصف [الصبيان] بالكسر على المشهور والضم لغة
[ثم الثنائي] بالضم والكسر جمع الخنثى بالضم وهو ماله آلة الرجال والنساء والمراد المشكل منه [ثم
النساء] ثم الصبيات كما في الزاهدي ولم يذكره اكتفاء بذكر الصبيان بعد الرجال لما مر انفاقه اشارة
الى ان المرأة الواحدة قامت خلف الامام وان كان معها مقتد قام على يمينه فان كان اثنين يقومان
خلفه والمرأة خلفهما كما في الجلابي والى ان هذا الترتيب واجب فان قدم الصبي على الرجل في
الصف يفسد صلوته الا ان الجمهور على انه غير مفسد بخلاف ما اذا قامت المومة امام الموتى و بينهما
فرجة قدر اسطوانة فانه مفسد عند الجمهور وقيل غير مفسد كما ذكره الزاهدي والى تعليل تأخير
النساء اشار بقوله [فان حاذته] اي استوت قدم المرأة شيئاً من اعضاء الرجل فان القدم مأخوذة في
مفهومها على ما نقل عن المطرزي فاستواء غير قدمها بعضوه غير مفسد ويدخل في الرجل والمرأة
الصبي والصبية المشتبهان فلا يفسد محاذاة غير مشتهيين ولا محاذاة الامرد المراهق للرجل وعن
محمد رح انه مفسد كما في النهاية واشتروط في الخزانة صباحة الوجه والاطلاق مشير الى ان قليل
المحاذاة مفسد كما قال ابو يوسف رح واما عند محمد رح فيشتراط مقدار ركن والى ان المحرم كلام
كالاجنبية والمنبادر ان يكونا في مكان مستو بلا حائل فلا يفسد ان كانت على الارض والرجل على
الدكان قدر قامته وكذا اذا كان بينهما حائط او سترة ارقصة قدر ذراع او فرجة يسعها رجل كما في
الزاهدي وغيره [في صلوة] فريضة او راجبة او سنة او تطوع او فريضة في حق الامام تطوع في حق
المقتديين وفيه اشارة الى ان محاذاة المرأة لم تفسد في صلوة الجنابة وكذا محاذاة المجنونة لان
صلوتها ليست بصلوة حقيقة ولذا لم تفسد بالمحاذاة صلوة من لا تقتدي في الصحيح كما في النهاية
لكنه خلاف ما مر من الاشارة [مشتركة تحريمه] بالنصب اي مشتركة تحريمها بان اقتدت المرأة
وحدها او مع الذكر ولو في غير صلوة الامام واحتزبه عما تحاذى المنفردة المفرد فيه فانه وان
لم يكن مفسداً الا انه يورث الكراهة او الاساءة كما في التمرتاشي فدخل فيه المدرك واللاحق والمسبق
فاخرجه بقوله [و] مشتركة [اداء] بان التزم كل الصلوة مع الامام سواء اقتدت وحدها او معه
شخص ولا يخفى انه مخرج لصورة الانفراد فلا حاجة الى قيد التحريمه ولقائل ان يقول باستدراك
الاداء ايضاً فان المشتركة على ما في الينايع والدرة الزاهرة ان تقتدي المرأة وحدها او مع الرجل من
اول صلوة الامام [فسدت صلوته] لا صلوتها لانه المأمور بتأخيرها ولم ياتم فقد ترك الفرض
فلو اشار الى تأخيرها ولم تناخر فسدت صلوتها لا صلوته لانها المأمورة بالتأخير كما في المحيط عن مشائخ
العراق وفيه اشارة الى انها لو كبرت مع الامام محاذية له انعقد تحريمته لان المفسد المحاذاة في صلوة
مشتركة وما لم ينعقد التحريمه لم يتحقق هذه المحاذاة وهو الصحيح كما ذكره الحلواني كذا في

الثانية [ان نوى] الامام [امامتها] سواء كانت حاضرة وقت النية او لا وسواء كانت النية قبل الشروع او بعده لكن قال عيين الاثمة يشترط حضرتها وقال شرف الاثمة ان وقت النية وقت الشروع لا بعده كما في النية ولعل التخصيص مشير الى ما في المتن من صحة النية في غيبتها وبعده الشروع عند بعضهم وفيه رمز الى اشتراط النية في جميع الصلوات والاصح انها لم تشترط في الجمعة والعبدان كما في الخلاصة [والا] اي ان لم ينو الامام امامتها اي في صورة اقتدائها محاذية الامام او المقتدي [فصلوتها] فسدت لا صلوته وفيه اشارة الى انها صارت شائعة في الصلوة كما مر والى انها لو اقتدت غير محاذية صح الاقتداء بغير النية الا مع نفي امامة النساء كما في التمرتاشي وعن الحسن عن ابي حنيفة رح اذا قامت خلفه ولم تكن بجانب رجل صح بدون النية كما في الزاهدي وغيره والقول بان الاشتراك في الاداء مغن عن النية ليس بشي فتدبر *

[فصل مصل سبقه] اي اعترضه لا بفعل آدمي والسبق في الاصل التقدم في السير ثم استعمل في مطلق التقدم [حدث] غير مانع كالجنبابة وغيرها اذا حدث في ركوعه او سجوده فانه لا يرتفع مستتباً فتفسد صلوته بل يتأخر محدوباً ثم ينصرف كما في الزاهدي [يتوضاً] بلا مكث فان قليل المكث مانع وفيه اشعار بان الاستنباء غير مانع وهذا اذا استنجى من تحت ثيابه والا فكشف العورة مانع كما في المحيط وكذا خرز الدلو المنخرق ونزح الماء وفي الفتاوى انه غير مانع فلو كان الماء بعيداً وبقره بئر نزح ان كان مؤنة النزح اقل والا يذهب الى الماء كما في الزاهدي والصحيح ان النزح مانع كما في المضمرات وكذا ترك النهر الاقرب الى الابدل لانه اشتغال بما لا يعنيه كما في التحقيق لكن في النية لو مر على حوض الى آخراته ولو اخذ نعله للتوضي لم يتم [واثم] ما بقي من الصلوة مع ركن وقع فيه الحدث كما في النهاية وفيه اشعار بان المرأة كالرجل في الاتمام وعن ابي يوسف رح في غير رواية الاصول انها لو امكنها التوضي بلا كشف اعضاء الوضوء بان كان ثوبها زقيقاً فكشفها لم تتم وفيه جراب عما قيل ان المرأة من فرقها الى قدمها عورة على ان الوجه ليس بعورة وكذا اليد والرجل في رواية عن ابي حنيفة رح واما الرأس فتمسح بحيث يصل البلة الى شعرها كذا في المحيط [ولو] كان سبق الحدث [بعد] مقدار [التشهد] من القعدة الاخيرة فيتوضاً ثم يسلم ولا رواية في اعادتها وقال ابو جعفر انها تعاد كما في الجلابي وهذا عنده فان الخروج لم يوجد وقال انه لا يتوضاً لانه قد خرج بالحدث بعد التشهد [والاستيناف] اي تجديد التحريمة بعد ابطال الاولى بما شاء من الاعمال فانه لو لم يبطل فبناء كمن شرع في الظهور ثم نوى الظهور كما في الزاهدي [افضل] من الاتمام للمنفرد والمقتدي والامام وقيل الاتمام افضل لهما كما في الاختيار وغيره [والامام] بعد الحدث يستلزم [يجز] باخذ الثوب او الاشارة [آخر] ممن يصلح للامامة والمدرک اولى من اللاحق والمسبق فان قدم المسبق يتم صلوته بعد اتمام صلوة الامام ثم يقدم المدرک للمسلم

[إلى مكانه] أي الامام يضع اليد على الركبة للركوع وعلى الجبهة لل سجود وعلى القم للقراءة كما في الزاهدي والاصبع على الجبهة واللسان لسجدة التلاوة وعلى القلب للسهو ويشير باصبع إلى ركعة وباصبعين إلى ركعتين كما في المضمرات وعنه إذا توضأ في جانب المسجد والقوم ينتظرونه فرجع إلى مكانه وأتم جاز كما في الجلابي والمتبادر من كلامه أن الخليفة ينوي الإمامة وهذا لأنه لا يصير إماماً بغبر النية بالاتفاق وعن الطرفين أن نوى في الحال صار إماماً حتى لو أتم في مكانه فسد صلوة من إمامه وإن نوى أن يصير إماماً إذا تقدم فهو على ما نوى فظاهره مشير إلى أنه لا يستخلف في صلوة الجنائز كما قال بعضهم وإلى أنه بعد الحدث على إمامته إلا إذا خرج عن المسجد أو يقوم الخليفة بجهره أو بنفسه مقامه أو يستخلف القوم غيره فلو خرج بلا خليفة تفسد صلوة الموتمين على الأصح لخلو مكان الامام كما في الزاهدي لكن في الخلاصة الأصح أنه تفسد صلوته أيضاً لكن في النهاية أنه لا يفسد على الأصح أو الصحيح والأحسن أن يقال ويقوم آخر مكان الامام فيشمل ما ذكرنا [ثم يتوضأ] الامام وفيه إشعار بأنه لا يمضي إلى التوضي إلا إذا قام الخليفة مقامه [ويتم ثم] أي مكان التوضي [أو يعود] إلى مكان الحدث أو بيته أو مسجد آخر [كلنفرد] فإنه مخير بين الاتمام ثم وهو اختيار البعض وبين العود وهو اختيار شيخ الاسلام والامام السرخسي كما في المحيط وهو أفضل كما في الكافي [أن فرغ إمامه] أي امام الامام شرط جزاؤه ما دل عليه قوله يتم أو يعود [والا] يفرغ إمامه [عاد] الامام إلى إمامه لا محالة لكنه يشغل أولاً بقضاء ما فات لأنه لاحق فيقوم ويركع ويسجد مقدار الامام ولو زاد أو نقص لم يضره كما في الخلاصة وقالوا هذا إذا كان بينه وبين إمامه ما يمنع الاقتداء كجدار أو نهر أو لا فيجوز ترك العود وإن لم يفرغ إمامه كما في المحيط [وكذا] أي مثل الامام [المقتدي] في أنه مخير بين الاتمام والعود إن فرغ إمامه إلا أن لا يكون بينهما ما يمنع الاقتداء فيجوز أن لا يعود وما ذكرنا من الخلاف في الخيار للمنفرد جاري للمقتدي وفي النوادر لو عاد المقتدي بعد ما فرغ إمامه تفسد صلوته والصحيح الأول كما في المحيط [ولو جن] وهو من أفعال لم يستعمل إلا مجهولاً وهذا شروع فيما لا يتم الصلوة من الأمور الثمانية فلو صار المصلي مجنوناً [أو غمي عليه] متناول لما حدث السكر في الصلوة لسرب قبلها [أو احتلم] أي رأى المصلي في النوم ما يوجب الانزال فأنزل والتركيب يدل على روية شيء في النوم كما في المقائس والأولى (أوجب عليه غسل) فيشمل ما إذا حاضت أو أنزل بالفكر أو النظر أو غيره كما في الجلابي [أو قهقهه] ناسياً أو عامداً لأنه كالكلام وفيه إشعار بأن الضحك غير مانع للبناء كما في المحيط [أو أحدث] أي فعل المصلي حدثاً موجباً للوضوء عمداً ولو بعد سبق الحدث فلو عطس فسبقه حدث بنى كما في المنية لكن الصحيح أنه لا يبنني كما في الظهيرية [عمداً] مستدرك بالفعل [أو أصابه] أو ثوبه [بول] أي نجاسة من الغير [كثير] جاوز قدر الدرهم فإنه إذا غسله لا يبنني وعن أبي يوسف رح أنه يبنني وإذا لم يغسل فإن وجب آخر

و نزع من ساعة اجزاء و ان لم يوجد فان ادنى ركن لا يبني بالاجماع و ان لم يؤدده يبني و ان طال
مكثه و ان وجد بلا نزع و اداء ركن لا يبني عند الشيخين خلافاً للمحمد ر ح فيغسل و يبني كما لو
اصاب جسده كافي المحيط و انما قيد البرل كما هو المتبادر لان المانع من البناء على ما في الظهيرية نجاسة
الغير لا نجاسته [او شج] بالضم اي صدع عضوه و شق ففي المقائس التركيب يدل على صدع الشئ
يتناول ما اذا شق دمل او جراحة او رماء انسان بندقه او سقط حجر من سقف ادخل الشوك في رجله
او جبهته في المسجد فادماه [فسال] منه دم فانه لا يبني في هذه الصور عندهما خلافاً لابى يوسف
ر ح و قيل لا يبني في صورة الشوك عند الكل كذا في الخلاصة و في الكلام رمز الى ان بالاسالة
لا يبني عند الكل الا ترى انه لو خرج الدم بالعصر لا يبني لانه بمنزلة الحدث العمد كما في كثير
من المتداولات [او ظن] على المجهول اي ظن الامام او المقتدي [انه احدث] فاستخلف
[فخرج من المسجد او] ظن انه احدث فاستخلف [و جاوز الصفوف] اي مقدار ما يصطف من
الجوانب الاربع و ان كان بين يديه سترة او بناء او غيره و هذا بناء على ما روى هشام عن محمد ر ح فانهم
قالوا ان كان بين يديه حائل لم تفسد الا اذا جازته كافي المحيط [خارجه] اي من خارج المسجد لا في
خارجه فانه لا ينصب على الظرفية كما نص عليه سيبويه و فيه اشعار بان البيت كالصواء لكن الاصح
انه كالمسجد و لذا يجوز الاقتداء فيه بلا اتصال الصفوف كما في المنية و في الكلام ايما الى ان المنفرد يفسد
صلوته في المسجد او الصعاء بالخرج عن موضع سجوده من الجوانب الاربع كافي المحيط [فظهر طهارة]
اي علم في صورتين انه لم يحدث [بطلت] الصلوة فيفرض الاستيناف في هذه الصور الثمانية
[و لو لم يخرج] الامام او المقتدي من المسجد [او لم يجاوز] الصفوف خارجه [يبني] اي اوصل
ما بقي من الصلوة باصلي و اعلم ان هذه المسئلة تستفاد من المفهوم فلو اكتفي به لكان احسن [و بعد]
مقدار [التشهد] قبل السلام [ان عمل] على المعلوم اي عمل المصلي [ما يتأنى بها] من فروع
القيمة و الحدث العمد و العمل اعم من الحقيقي فيشمل ما اذا جن او اغمي عليه [تمت]
الصلوة للخروج بالصنع في الكل [و] ان عمله الامام [تفسد صلوة المسبوق] اي مسبوق لم يقيد ركعته
بالسجدة لانه لم يتأكد انفراده ح و عندهما لم تفسد كما اذا قيد بها و لم تفسد صلوة المذكر بلا
خلاف و في صلوة اللاحق روايتان كما في الحقائق [و ان وجد هنا] اي بعد مقدار التشهد قبل
السلام سواء كان في سجود الحيض او بعدة قبل التشهد او بعدة فان هنا بالضم و التشديد قد يراد
به الزمان [روية المتيتم الماء] اي وجدانه [و نحوها] من المسائل الاثني عشرية وغيرها كخروج
الرجل عن خف الماسح و مضي المدة و سقوط الجبيرة عن برء و زوال العذر و نيل العاري ثوباً و قدرة
المومي على الاركان و تعلم الامي سورة و استخلافه القاري و تذكر الفائنة و خروج وقت الفجر و
الجمعة و دخول وقت الظهر عند قضاء الفجر و تغيير الشمس عند قضاء الظهر و وجدان ما يغسل

النجاسة الكثيرة [فسدت] أي بطلت أصل الصلوة [عند أبي حنيفة ر ح] أي في رواية ويجوز في عينه التحركات إلا أن الكسر أفصح [لفرضية الخروج بصنعه] أي بفعل صدر عن المصلي تصدا لأن الصلوة عبادة لها تحريم وتحليل ولا يخرج عنها إلا بذلك الفعل كالسج ولم يوجد فتفسد كما قال بعض أصحابنا إلا أن الصحيح الذي عليه المحققون منا أن أصل الصلوة لم تفسد عنده لما أن الخروج بالصنع ليس بفرض عنده وإلا فقل أدنى الفرض بنحو الحدث العمد وإنما وجب الإعادة عنده لأن هذه الأمور مغيرة للفرض إلى النفل في خلال الصلوة فكذا في الأخر كنية الإقامة وليست بقاطعة للكلام بخلاف ما إذا وقعت بعد تسليمة فإنها تمت لأنها لم تقع في خلال لانقطاع التحريم كما أشار إليه المبسوط وغيره [لا] تفسد [عندهما] لعدم فرضيته *

[فصل * يفسد] أي يبطل الصلوة على ما يأتي في البيع انشاء الله تعالى [الكلام] في الأصل شامل لحرف من حروف المباني أو المعاني ولاكثر منها واشتهر في عرف أهل اللغة في المركب من الحرفين فصاعدا وهو المراد في الجلابي أن أدنى ما يقع أهم الكلام عليه المركب من الحرفين وفيه إشعار بما هو المشهور أن الحرف هو الصوت المكيف لكن في المحيط أن الصوت والحرف كل منهما شرط الكلام إذ لا يحصل الأفهام إلا بهما كما قال الجمهور وذهب الكرخي ومن تابعه مثل شيخ الإسلام إلى أن الصوت ليس بشرط في حصول الكلام فلو صحح الحروف بلا إسماع لم يفسدها إلا عند الكرخي وتابعيه [مطلقا] أي سا ميا أرنا سيا قليلا أو كثيرا خاطئيا أو قاصدا ولو للإصلاح كما إذا قال أقعد عند قيام الإمام كما في المحيط [والسلام] سواء خاطب به إنسانا أو لا وقيل بالفساد إذا خاطبه به كما في الزاهدي وإنما لم يكتف عنه بالكلام لأنه في حكم الذكر [عمدا] حقيقيا أو حكما فيشمل قسما من السهو وهو ما إذا وقع في أصل الصلوة كما إذا سلم على الركعتين ظانا أنهما الفجر فإنه مفسد بخلاف قسم آخر منه وهو ما إذا وقع في وصف الصلوة كما إذا سلم عليهما ظانا أنه في رابعة الظهر فإنه غير مفسد كما في سهو المحيط فلو سلم المسبوق مع الإمام ذاكرا لما عليه تفسد ولو سلم المصلي قائما ظانا أنه أتم صلوته ثم علم أنه لم يتم لم تفسد لكن في المنية أنها تفسد والظاهر أن المفسد مجرد السلام بلا عليكم في المحيط لو قال السلام سهوا ثم علم فسكت فسدت صلوته [ورده] أي رد السلام سواء كان باللفظ أو إشارة الرأس أو اليد كما في مجموع النوازل لكن في المحيط أنهما غير مفسدين [والأنين ونحوه] كالتأوه والتأيف فالأنين أن يقول آه بالمد وكسر الهاء والتأوه أن يقول أوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء وفيه لغات متجاوزة من العشرة ويقال كلاهما عند الشكاية والتوجيع والتأيف أن يقول أف بضم الهمزة وكسر الفاء المشددة بالتنوين وبدونه ولغاته أكثر من العشرة الظل في الرضي [مما له صوت] سواء كان معه حرف أو لم يكن فالنفع المسموع أي ماله حرف تهجي كاف وبف وتفسد كما هو رأي الطرفين وكذا غير المسموع على ما قال شيخ الإسلام كما في المحيط

وذكر في الزاهدي لو ساق حمارا او اوقفه او استعطف كلبا او هرة بما يعتاد الرستاقون من مجرد صوت
بلا حروف مهيأة لم تفسد لكنه مكروه كافي الجلابي [والبكاء] وهو ميلان الدمع عن الحزن يمد اذا
كان الصوت اغلب ويقصر اذا كان الحزن اغلب كافي المفردات لكن في الصحاح انه بالقصر خروج الدمع
وبالد هو مع الصوت وقال البيهقي كلاهما خروج الدمع فكانه المختار عنده ولذا قال [بصوت]
والاحسن بحرف فان المفسد ما رفع به صوته وحصل به الحرف كافي الخلاصة وفيه اشعار بانه لو
خرج الدمع بلا صوت لم تفسد وهذا بلا خلاف والكلام مشير الى ان الضحك غير مفسد وهذا اذا
كان يسيرا كالتبسم وان كان اسمع فمفسد لانه كلام كافي الجلابي [الا لامر الاخرة] اي خشية الله تعالى
فان كل ذلك غير مفسد بل محسن وفي الكرماني انه ان تأد بمرتين كاه على زنة دع وهو توجع
العجم فغير مفسد وبثلاثة كاه فمفسد ولولا امر الاخرة وفي الجلابي ان الانين من المرض غير مفسد
عند ابي يوسف رح مطلقا وكذا عند محمد رح ان لم يملك نفسه والبكاء عندهما غير مفسد مطلقا
[والتحنج] ان يقول اح اح [الا بعذر] وهو ان لا يستطيع الامتناع عنه بان يجتمع البراق في
حلقه وانما يفسد لانه حصل منه الحرف وقيل انه غير مفسد لانه ليس بكلام وقيل انه مكروه
بغير سبب وغير مكروه بسبب كيشونة في حلقه او الاعلام بانه في الصلوة كافي التبرأعي والاصح
انه لم تفسد اتقا فلا بأس به للامام مالم يكثر وان كثر فغيره افضل الا اذا كان متمركا وفيه اشعار
بان السعال غير مفسد وهذا بلا خلاف كافي الزاهدي لكن في الشرازة ان ظهر الحرف به بلا ضرورة
فمفسد [وتشميت العاطس] ان يقول المصلي له يرحمك الله بالهلملة عند ابي العباس وبالمعجمة
عند ابي عبيد وقال ابو يوسف رح انه غير مفسد وفيه اشارة الى انه لو قال تشمت او العاطس
الحمد لله لم تفسد كما قال بعضهم وعن الشيخين ان العاطس يحمى في نفسه كما في المحيط وعن
ابي يوسف رح انه لا يشمت بعدها وعن محمد رح انه يشمت كافي الظهيرية [وجواب الكلام] اي
خبر يسره او يعجبه او يسوءه او غيره [ولو] كان [بالذكر] بان يقال الحمد لله اولا اله الا الله او انا لله
و انا اليه راجعون ويدخل فيه ما اذا سمع اسم النبي صلي الله عليه وسلم فصلي عليه او سقط من
سطح فبسم الله او دعا لاحد او عليه فقال آمين ولا يفسد الكل عند ابي يوسف رح والصحيح قولهما
لان الكلام مبني على قصد المتكلم ويشمل ما اذا امتثل امر غيره فلو قال للمصلي تقدم فتقدم
او دخل فرجة الصف احد فتجانب المصلي توسعة له فسدت صلوته فينبغي ان يمكث ساعة ثم يتقدم
برأيه الكل في الزاهدي [والفتح الا لامامه] اي النصر بالفتح الا لامامه في المقدمة فتح على الامام
(كلمة داد امام را در نماز) ومثله في الاساس والمعنى فتح المصلي القراءة على غير امامه من مصلي
يصلي صلوته او غيرها او غير مصلي ان اضطر في القراءة سواء كان قبل ان يقرأ ما يجوز به الصلوة او
بعده وقيل التحول الى آية اخرى او بعده وفيه اشارة الى انه لو نوى التلاوة دون التعليم لم تفسد

وَأَنَّ إِنْ صَلَوةَ الْمُفْتَرَحِ عَلَيْهِ لَمْ تَفْسُدْ بِالْإِخْذِ وَالْإِنِّ أَنْ الْفَتْحَ عَلَى الْإِمَامِ غَيْرِ مُفْسَدٍ لِلصَّلَوةِ وَاللَّصْلُوةِ الْفَاتِحِ وَقِيلَ تَفْسُدُ صَلَوتُهُمَا وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تَفْسُدُ بِكُلِّ حَالٍ كَمَا فِي الْكَافِي وَالْإِنِّ أَنْهُ لَا يَشْتَرُطُ تَكَرُّرُ الْفَتْحِ لِلْفُسَادِ وَفِي الْأَصْلِ أَنَّهُ يَشْتَرُطُ وَالْأَوَّلُ الصَّحِيحُ كَمَا فِي النِّهَايَةِ وَلَوْ أَخَذَ الْإِمَامُ مِنْ غَيْرِ الْمُقْتَدِي أَوْ مِنَ الْمُقْتَدِي بِنَثْقَيْنِ الْغَيْرِ تَفْسُدُ صَلَوتُهُمَا كَمَا فِي الزَّاهِدِي وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحَ لَوْ لَحِنَ الْإِمَامُ فِي الْأَعْرَابِ فَفَتْحَ لَأَسَاءَ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُلْجِي الْقَوْمَ إِلَى الْفَتْحِ فَيَرْكَعُ أَنْ قَرَأَ الْمُجْزَى وَلَا يَنْتَقِلُ إِلَى آيَةٍ أُخْرَى وَفِي كَرَاهَةِ الْفَتْحِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحَ رَوَيْتَانِ كَمَا فِي التَّمْرِتَاشِيِّ [وَالْقِرَاءَةُ مِنْ مَصْحَفٍ] قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا وَهَذَا ظَاهِرُ الرَّايَةِ وَقِيلَ مَقْدَارُ الْمُجْزَى وَقِيلَ مَقْدَارُ الْفَاتِحَةِ كَمَا فِي الْكُرْمَانِيِّ وَقَالَ إِنَّهُ غَيْرُ مُفْسَدٍ لَكِنَّهُ مَكْرُوهٌ وَالْإِطْلَاقُ مُشِيرٌ إِلَى أَنَّ السَّائِطَ وَغَيْرَهُ سَرَاءٌ وَقِيلَ الْخِلَافُ فِيمَنْ لَمْ يَحْفَظْ فَلَوْ خَفِظَ فَسَدَتْ عَنْدهُمْ وَقِيلَ بِالْعَكْسِ كَمَا فِي الرَّاهِدِيِّ وَالْإِنِّ أَنْهُ أَوْ نَظَرَ إِلَى الْمَصْحَفِ وَفَهِمَهُ لَا تَفْسُدُ وَلَا خِلَافُ فِيهِ وَكَذَا لَوْ نَظَرَ إِلَى غَيْرِهِ وَفَهِمَ فَانَّهُ غَيْرُ مُفْسَدٍ عَلَى الصَّحِيحِ وَالْإِنِّ أَنْهُ لَا يَفْصَلُ الْحَكْمَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ كَمَا فِي النِّهَايَةِ [وَالسُّجُودَ] أَيِ وَضْعِ الْوَجْهِ وَالْقَدَمَيْنِ [عَلَى النِّجَسِ] لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِدَوَامِ التَّطْهِيرِ فِي جَمِيعِ الْأَرْكَانِ وَهَذَا عَنْدهُمَا وَأَمَّا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحَ فَتَفْسُدُ السُّجُودَةُ لَا الصَّلَوةَ لِجَوَازِ أَنْ يَسْجُدَ بَعْدَهُ عَلَى الطَّاهِرِ كَمَا فِي التَّنَازُلِ لَكِنْ فِي الْمَحِيطِ لَوْ سَجَدَ عَلَى الدَّمِ لَا يَعِيدُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحَ خِلَافًا لَهُمَا فَلَوْ وَضَعَ يَدَيْهِ أَوْ رُكْبَتَيْهِ لَا يَعْبُدُ اتِّفَاقًا لَكِنْ فِي النِّظْمِ لَوْ وَضَعَ رُكْبَتَيْهِ لَا يَجُوزُ فِي ظَاهِرِ الْأَصُولِ [وَالِدُعَاءِ] فِي كُلِّ رُكْنٍ [بِمَا يَسْأَلُ] أَيِ لَا يَسْتَحِيلُ سُؤَالُهُ [عَنْ النَّاسِ] مِمَّا لَمْ يَجْعَلْ فِي الْقُرْآنِ أَوْ الْمَأْثُورِ كَمَا فِي الظَّاهِرِيَّةِ فَلَوْ قَالَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي إِدْرَاجٍ لَمْ تَفْسُدْ وَلَوْ قَالَ لَأَمِي تَفْسُدُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ وَكَذَا لَوْ قَالَ اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي بِقَلْبِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا تَفْسُدُ وَلَوْ قَالَ مِنْ بَقْلِهَا وَفُومِهَا لَا تَفْسُدُ وَلَوْ قَالَ اعْطِنِي دِرَاهِمَ تَفْسُدُ وَلَوْ قَالَ مَا لَا كَثِيرًا لَمْ تَفْسُدْ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ فِي عَادَاتِهِمْ كَمَا فِي التَّمْرِتَاشِيِّ وَالْكَلَامُ مُشِيرٌ إِلَى أَنَّ الدُّعَاءَ بِمَا لَا يَسْأَلُ عَنْهُمْ مَشْرُوعٌ فِي كُلِّ رُكْنٍ وَفِي الْجَلَابِيِّ جَازَ الدُّعَاءَ فِي مَوْضِعِ السَّبَبِ وَالتَّنَبُّأِ كَمَا فِي الرُّكُوعِ وَالْقُعُودِ لَكِنْ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَحِيطِ أَنْهُ لَمْ يَشْرَعْ الدُّعَاءَ فِي مَطْلَعِهَا بَلْ فِي آخِرِهَا وَأَمَّا أُخْرَى وَحَقُّهُ التَّقْدِيمُ لِيَكُونَ الْقَوْلُ عِنْدَ الْقَوْلِ وَالْفِعْلُ عِنْدَ الْفِعْلِ لِأَنَّ تَقْدِيمَ السُّجُودِ عَلَيْهِ ذَاتِي بِالنَّظَرِ إِلَى مَا فِي الْمَحِيطِ [وَالْأَكْلَ] أَنْ يُوَصَلَ إِلَى جَوْفِهِ مَا يَتَأَنَّى فِيهِ الْبَضْعُ مَضْغُهُ أَوْ لَا [وَالشُّرْبَ] أَنْ يُوَصَلَ إِلَيْهِ مَا لَا يَتَأَنَّى فِيهِ ذَلِكَ كَمَا فِي الْإِيضَاحِ وَفِيهِ أَشْعَارُ بَانَ عَمْدَهُ وَسَهْوُهُ سَرَاءٌ وَكَذَا قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ إِلَّا إِذَا ابْتَلَعَ مَا بَيْنَ أَسْنَانِهِ فَإِنْ قَلِيلُهُ غَيْرُ مُفْسَدٍ كَذَا فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ فَالْقَلِيلُ مَا دُونَ الْحَمَصَةِ وَقِيلَ مَا دُونَ مَلَأَ الْفَمَ وَفِي الْكِتَابِ أَنَّهُ غَيْرُ مُفْسَدٍ بِإِفْصَالِ مَا فِي قَاضِيئِهِمَا وَلَوْ ابْتَلَعَ دِمَا بَيْنَ أَسْنَانِهِ لَا يَفْسُدُ مَا لَمْ يَكُنْ مَلَأَ الْفَمَ كَمَا فِي الْمَحِيطِ وَكَذَا أَنْ ابْتَلَعَ مَا بَقِيَ فِي فَمِهِ بَعْدَ الشُّرْعِ فَلَوْ ابْتَلَعَ عَيْنًا مِنَ السُّكْرِ قَبْلَ الشُّرْعِ ثُمَّ ابْتَلَعَ حَلَاوَتَهُ بَعْدَهُ لَمْ يَفْسُدْ كَمَا فِي الْخِلَاصَةِ [وَالْعَمَلُ الْكَثِيرُ] فِي تَفْسِيرِهِ خِلَافُ إِشَارَةِ إِلَى ثَلَاثَةٍ مِنْهُ [أَيِ مَا يَحْتَاجُ] فِي الْوَاقِعِ

[إلى اليدين] و ان عمل بيد واحدة فلو شد الازار او تعمم تفسد صلوته و لو حل او نقص باليدين لم تفسد الا اذا تكرر و قيل الاعتبار بالعمل فانعكس الحكم في الصورتين و بعضهم اعتبر العمل بالرجلين بالعمل باليدين فلو حرك رجله تفسد بخلاف ما لو حرك رجلا لا على الدوام و قيل ان حرك رجله قليلا لا تفسد كذا في الذخيرة وغيرها و انما ابتدأ بهذا التفسير لانه قول ابي يوسف رح ملئ ما قيل في الشزاة وهو مختار الفضلي كما في الخلاصة لكنه غير شامل لكثير من الاعمال كالشيء و اليك و المص مع خروج اللين و التقبيل و النظر بشهوة و غيرها فاشار الى تفسيرين فابتدأ بما هو شامل لكل و اقرب الى قول ابي حنيفة رح فانه لم يقدر في مثله بل فوض الى رأي المبطلين به فقال [او] ما [يستكثره المصلي] من الفعل ثم ذكر ما رواه البلخي عن اصحابنا كما في المحيط وهو اختيار عامة المشائخ كما في الخلاصة وهو المختار كما في الصغرى وهو الصواب كما في المصمرات فقال [او يظن] و قيل يتيقن كما في الزاهدي و ذكر في التتمة يقضي [الناظر] بلا فكر [ان عامله غير مصل] فان شك انه غير مصل فقبل غير مفسد الا انه يشمل مثل ما اذا قبل المصلية فانه غير مفسد و قال ابو جعفر ان كان بشهوة تفسد كما في الزاهدي و قيل الكثير ما اشتمل على عدد الثلث فلو حرك في ركن واحد مرتين لم تفسد كما لو حرك مرارا بين كل مرتين فرجة بخلاف ما اذا حرك مرارا متواليات كما في المحيط وهذا اذا رفع يديه في كل مرة و الا فلا تفسد لانه حرك واحد كما في الخلاصة و قيل الكثير ما يكون مقصودا للفعل بان يفرد له مجلس على حدة كما اذا مس زوجته بشهوة فانه مفسد و يدخل في الاخيرين ما اذا مشى فانه مفسد و منهم من قال انه غير مفسد حالة العذر ما لم يستدبر القبلة استحسانا و قيل انه حالة الغزو و الحج وغيرها من سفر يكرن عبادة كما في المحيط [وكرة] في الصلوة كراهة تحریم او تنزيه فان كلامهم يدل على ان الفعل اذا كان واجبا او ما في حكمه من سنة الهدى و ندوها فالترك كراهة تحریم و ان كان سنة زائدة او ما في حكمها من الادب و نحوه فتنزيه و منه [كل هيئة] يكون [فيها ترك الشروع] اي التواضع كالتغميض و التثاؤب و التنبهيك و السدل و قلب الحصى و التغطي و التمطي و العبث و الالتفات و تغطية الفم و الفرقة و الاختصار فان التوقي عن كلها ادب و من الشروع استعمال الادب كما في الكشف و ذكر في الجلابي ان الشروع بالمأمور به يتعلق بالقلب و الراس و العين و اليد و الرجل فهو حضور القلب و التسكين الجوارح و المحافظة على الاركان فلعل ما ذكره المص تفصيل الجمل فالاولى ذكر الغاء مكان الواو و اعلم ان الالتفات المكروه ان يلوي عنقه حتى لم يبق وجهه مستقبل القبلة كما في الكرمانى و في قاضيهان انه لا يغطي فاه و لا انفه الا اذا غلب التثاؤب فمح وضع يده على فمه و في الزاهدي يضع يده اليمنى في القيام و اليسرى في غيره و الفرقة غمز الاصابع ارمدها حتى تصوت و يكره خارج الصلوة عند الاكثرين و الاختصار وضع اليد على الخاصرة و الانكاء على عصا

و يدخل فيه الاتعاء اي القعود على عقبه اوجمع الركبة الى الصدر اوهو مع اعتماد اليد على الارض
وفي اسناد الفعل الي كل و ما عطف عليه اشعار بان المكروه نفس هذه الافعال لا الصلوة لكن في
الجلابي انها تكره بسبب هذه الافعال [و] كره [قلب الحصى] اي تسوية الحجارة الصغار [ليسجد]
اي ليمكنه السجود لا لغيره فانه مكروه مطلقا [الامرة] او مرتين كما في المحيط [ومسح جبهته من التراب]
و الشيش لا من العرق و الاطلاق مشعر بكرامة المسح مع ايداء التراب وفي الخلاصة انه غير مكروه فان
لم يؤذ فتركه خير [فيها] اي في خلالها فلا بأس به بعد ما قعد قدر التشهد وعن الحسن انه لا بأس
به مطلقا و الصحيح ظاهر الرأية كما في التحفة وغيرها و بما ذكرنا ظهر فائدة الظرف و الاكتفاء
مشير الى انه لو ظهر من انفه ماؤه فمسحه لم يكره و في المنية ان المسح اولى من ان يقطر [و السجود
على كور عمامته] بالكسر اي دورها و فيه اشارة الى ان السجدة متحققة مع الكور بان وجد حجم
الارض فان منع الكور عنه لم يجز كما في الحصر و الى انه ينبغي ان يصلي مع العمامة في الحديث
(الصلوة مع العمامة خير من سبعين صلوة بغير عمامة) كما في المنية [و افتراش ذراعيه] اي القاؤهما
على الارض و الذراع من المرفق الى اطراف الاصابع [و عقص شعرة] اي لف ذوائبه حول رأسه او
جمعه على وسط رأسه و شده بالصمغ او غيره او ملئ القفا مع الشد بخيط او غيره و العقص في الاصل
الشد كما في المحيط [و سدل الثوب] اي ارساله حتى يصيب الارض او وضعه على رأسه او كتفيه
و ارسال اطرافه من جوانبه فلاحتراز عن السدل يدخل اليد في الكم و يشد الوسط بالمنطقة
و عن ابي جعفر لو لم يشد لاساء كما في الزاهدي و ذكر في لعتابي لو لم يشد لكره لانه صنيع اهل الكتاب
و في الخلاصة اذا لم يدخل البدن في كم الفرجي المختار انه لا يكره و في المنية كان نجم الائمة الحكمي
يرسل الكم لان في الادخال كف الثوب و كان غيره من المشائخ يمسكونه و هو الاحوط [و كف] اي
ضم الثوب و رفعه من بين يديه او من خلفه عند السجود كما في الكرمانى و قيل لا بأس به لصونه
عن الترتيب كما في الزاهدي [و تخصيص الامام] اي انفراده [بمكان] اما بان يكون مكانه اعلى او اسفل
من مكان القوم بمقدار ما يقع به الامتياز و قيل بمقدار الذراع و عليه الاعتماد كما في النخاية و اما
بان يكون في صفة و هم في وسط الدار مثلا كما في الجواهر و اما بان يقوموا في المسجد و الامام في
طاق يتخذ في المحراب في الكرمانى انهم يتخذون طاقات في المحارب و انما يكره تخصيص لانه
تشبيه باهل الكتاب كما قال بعضهم او اشتباه حال الامام على القوم كما قال آخرون فعلى الاول يكره
في جميع الصور مطلقا و اما على الثاني فلا يكره عند عدم الاشتباه و الاول اوجه كما في النهاية و الكلام
مشعر بان في هذه الصور اذا كان بعض القوم مع الامام لم يكره على ما قال بعضهم كما في المحيط
[لا] يكره [ان قام] الامام [في المسجد] بالفتح اي في موضع صلوته يعني غير المحراب [و سجد في
الطاق] اي طاق يتخذ في المحراب كما اشير اليه في الكرمانى لكن في النهاية انه اريد بالمسجد المعهود

وبالطابق المحراب كما ذكره المص لكن في المحيط مشير الى ما في الكرمانى حيث قال (ان كان المحراب مشبكاً وقام الامام في الطاق لم يكره) لعدم الاشتباه وكذا موضع آخر منه حيث قال (لو قال اتندبت بالامام القائم في المحراب الذي هو عبد الله فاذا هو جعفر جاز) وكذا في باب صلوة الكعبة من الاختيار حيث قال (ان قام الامام في الكعبة وحلق المقتدون حولها جاز اذا كان الباب مفتوحاً) لانه كقيامه في المحراب في غيره من المساجد وفيه دلالة على ان المحراب كالطاق من المسجد وانما فصل بينهما لانه لم تتعود الصلوة في الطاق لانه ليس من المسجد كما زعم بعضهم وعاب ابا حنيفة رح في ذلك الامر الضراب فقعد تحت هذا المعاب كما في الكرمانى والضرورة مستثناة فلو ضاق المسجد على القوم لم يكره قيامه في الطاق كما في الكفاية [في القيام] اي قيام الموتى الواحد او الزايد عليه [خلف صف وجد فيه فرجة] فان لم يكن فيه فرجة لم يكره كما في التحفة لكن في الخزانة انه يكره فلوجر احداً من الصف لكن اولى كما في المحيط والاصح انه ينتظر الى الركوع فان جاء رجل والا جذب رجلاً او دخل في الصف قلت القيام وحده اولى في زماننا لغلبة الجهل فان جره يفسد صلوته وفي توصيف الصف اشعار بانه لو وجد في الصف الاول فرجة دون الثاني يخرق الثاني لانه لا حرمة لهم لتقصيرهم حيث لم يسدوا الاول الكل في المنية والفرجة بضم الفاء وفتحها خلل بين المصلين في الصف كما قال ابن الاثير [وصورة] اي كره وحرم جعل شكل [حيوان] فلا يكره صورة الجماد كالشجر وفيه اشعار بانه لم يكره صورة الراس وفيه خلاف كما في اتخاذها كذا في المحيط والصورة اعم من ذي الروح بخلاف التمثال فانه مختص به كما في المغرب فالأخصر ان يقال وتمثال [في ثوبه] اي المصلي فلو كانت في يده او خاتمه فلا بأس به كما لو كانت على وسادة او بساط واستعمله وان كره اتخاذها كما في الخلاصة [و] في [مسجد] سواء كان ثوباً او غيره فهو بالفتح موقع الجبهة من الارض مسجداً كان او غيره فيكون مبنياً على المضارع لعدم الاختصاص بمكان بخلاف ما اذا كان بالكسر فانه اسم لما يقع فيه السجود بشرط ان يكون بيتاً على هيئة مخصوصة [و] في جدار او ثوب [في جهة] من الجهات الست [غير خلف وتحت] اي تحت قدمه فيكره امامه وفوق راسه ويمينه ويساره ولا يكره خلفه وتحت كما في النهاية لكن في الكافي وغيره ان اشدها كراهة ان يكون امام المصلي ثم فرقه ثم يمينه ثم يساره ثم خلفه وفي النهاية ثم تحته ويكره اتخاذ الصور في البيوت كما يكره الدخول فيها والزيارة والجلوس لان في ذلك ترويجاً للحرام ولا يكره بيع ثوبه ولا يقبل شهادة بائعه وناسجه ولا اجر للمصور والاطلاق مشير بانه يكره ذلك في اي موضع كان من البيت او المسجد وقيل لا يكره صورة الخنزير والشیطان القبيح كما في التمرتاشي وانما خص الصورة لانه لا يكره في جهة القبر الا اذا كان بين يديه بحيث لو صلى صلوة الخاشعين وقع بصره عليه كما في جنائز المضمرات و [لا] يكره الصلوة اليها وكذا اتخاذها [ان صغرت] الصورة في المواضع المذكورة [جداً] بحيث لا يبدو

للناظر الا يتبصر بليغ كما في الكرمانى ولا يبدو له من بعيد كما في المحيط لكن في الخزانة ان كانت الصورة مقدار طير يكره وان كانت اصغر فلا وقوله جدا بالكسر مصدر اي صغر ابليغا [او] ان [محي راسها] بحيث لا يبقى له اثر اصلا اما بالقطع او بطلاء شيء عليه او بخياطة خيطة عليه فلو خيط ما بين الراس والجسد لم يرتفع الكراهة كما في المحيط وفي الخلاصة ان محو الوجه كالرأس [و] يكره الصلوة [في ثياب البذلة] بالكسر ما يلبس في البيت ولا يذهب بها الى الكراء من الثياب فالإضافة مثل كل الدراهم [وحسراسه] اي كشفه وهو يجد ما يستتره به [الاتدلا] وخضوعا فانه لا بأس به بل هو حسن ويكره تكاسلا وتنعما كما في المحيط وذكر في الخزانة انه يكره مطلقا [وعد ما يقرأ] من الاي والتسبيح بالاصابع وهذا عنده خلافا لهما وقيل الخلاف في المكتوبة وقيل في التطوع وقال ابو جعفر عن اصحابنا انه يكره فيهما كما في المحيط واما العد في صلوة التسبيح وهي صلوة مباركة فيها منافع كثيرة فلم يكره ضرورة واختلف السلف في عد هما خارج الصلوة فمنهم من قال يكره ذلك كما في النهاية وقيل بدعة كما في الكافي وقيل العاد كالمان على ربه كما في الزاهدي والاكتفاء مستير الى انها اذا اديت مع الكراهة لم يجب اعادتها لكن في التمرثاشي لو صلى وفي ثوبه صورة وجب الاعادة وقال ابو اليسر هذا هو الحكم في كل صلوة اديت مع الكراهة انتهى وفيه اشعار بان كراهة التنزيه لا توجب وجوب الاعادة وكذا كراهة التحريم عند غرابي اليسر بل الاولى ان يعاد عندهم في المضمرات اذا دخل فيها نقصان او كراهة فالاولى الاعادة ومثله في المحيط والنية ونوادير الفتاوى والترغيب ويؤيده ما في الكشف انه اذا اتى بالمأمور به على وجه الكراهة او الحرمة يخرج عن العهدة على القول الاصح وكذا ما في النية انه قال الوهبي اذا لم يتم ركوعه وسجوده يومر بالاعادة في الرقت لا بعده وقال ابو يوسف الترجماني ان الاعادة اولى في الحاليين ورايت بخط بعض الثقات ان الكراهة اذا كانت في ركن فالاعادة مستحبة وفي جميع الاركان واجبة وهذا احسن جدا فان لكلمة مع دلالة على ذلك كما لا يخفى [وغلق باب المسجد] اي اغلقه لانه شبه المنع عن الصلوة وهو حرام ولذا كان السلف الصالح يكرهون شد العقد على المصاحف وعلى صناديقها وخرائطها احترازا عن صورة المنع عن القراءة وقال مشائخنا هذا على وفق زمانهم الغالب على اهل الصلاح واما في زماننا الفاسد اهل به فلا بأس بذلك بل يجب صيانة لما فيه والحكم يختلف باختلاف الزمان كذا في الكرمانى والتدبير في ذلك الى اهل المحلة فانه صار المرء متوليا باجماعهم وقيل هذا اذا تقارب الزمان كالعصر والمغرب والعشاء واما اذا تباعد كما بعد العشاء والطلوع فيغلق كما في النهاية والغلق بالسكون اسم من الاغلاق كما في الصباح وبضمتين بمعنى المغلق واما بفتحتين بمعنى ما يغلق به الباب ويفتح بالمفتاح فمجاز كما في الاساس [والرطبي] والحدث [كالبول وغيره مما خرج من السبيلين] فوه [اي المسجد] وانما تعرض له والعروة والبناء والقضاء في حكمه الا ترى

انه يصح اقتداء من كان على دكان على باب المسجد بمن فيه كما في المحيط وغيره لان دفع الترهيم عنه البق من غيره في العادة وفي الاضافة رمز الى ان المسجد لصلوة الجنابة والعيد ليس له حكم المسجد وهو المختار الا في جواز الاقتداء بلا اتصال الصفوف كما في النهاية وغيرها و اختلف في مسجد الدار والحنان والرباط انه مسجد جماعة كما في التمرتاشي وينبغي ان يكون مسجد القوارع كذلك ذكر في الكرمانني ان مصلي العيد في حكم المسجد على الاصح ولذلك خرج من ملك بانيه ويدخل فيه الدابة خشية الضياع والكلام مشعر بانه لا يكره الصعود على سطح المسجد لكن في المفيد انه مكروه الا اذا ضاق وبانه يجوز ادخال الدابة فيه بعذر فانه عليه السلام طاف بالبيت على ناقته لالم اصاب رجله كما في الكرمانني واعلم ان اعظم المساجد حرمة المسجد الحرام ثم مسجد مدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد المحال ثم الشوارع كما في النية وهي التي بنيت في الصحاري ما ليس لها مؤذن وامام راتبان كما في الجلابي [لا] يكره [فوق بيت فيه مسجد] اي لا بانس بالوطني والحدث فوق مسجد البيت اي موضع اعتد للسنن والنوافل بان يتخذ له محراب وينظف ويطيب كما امر به صلى الله عليه وسلم فهذا مندوب لكل مسلم كما في الكرمانني وغيره ولا يشق ان القوق ههنا مثل ثم فلا يكره في العرصه والغناء والبناء له وقيل يكره فيه ما يكره في المسجد والابل والصبيح كما في التمرتاشي فيدخل فيه الجنب ويحضر المبيع ولا يكره الجامعة والبول فيه [ولا تزينه] بالبحر والساج وماء الذهب وغير ذلك وفيه اشارة الى انه لا يثاب ويكفيه ان يتصور رأساً برأس كما قال السرخسي رح وهو الاصح كما في المحيط وقيل يثاب لما فيه من تكثير الجماعة الا انه لو لم يكن من طيب ماله يلوث بيته تعالى كما في الكرمانني وقد نصب سليمان عليه السلام على رأس قبة مسجد بيت المقدس كبريتاً احمر تغزل الغرالات بضوئه من مسافة اثني عشر ميلاً والى ان القليل والكثير في المحراب او غيره متساويان وقيل النقش القليل لم يكره وقيل انه على المحراب يكره كما في التمرتاشي والى انه يصرف اليه من مال الوقف وهذا اذا كان فاضلاً عن العمارة والا فيضمنه الصارف كما في النهاية [ولا صلوته] اي ان يصلي متوجهاً [الى ظهر من لا يصلي] ولو قاعداً او نائماً او متكئاً لكن قال بعضهم انه يكره اذا صلى وبقره احدهما لما روي من النهي و تأويله ان يرفع صوته بحيث يخاف غلط المصلي ويدخل فيه ما اذا صلى الى وجهه من بينهما ثالث ظهره اليه ويخرج ما اذا كان مواجهاً لانه صار كاللعظم له الكل في التمرتاشي [ولا قتل الحية] جنية بيضاء تمشي مستوبة او غير جنية سوداء تمشي ملتوية لقوله عليه السلام (اقتلوا الاسودين) اي العقرب والحية ولا يشق انه يدل على اباحة قتل الجنية وغيرها كما في الكافي وغيره وليس فيه مناقشة كما ظن وقيل لا يحل قتل الجنية والاول هو الصحيح وقال ابو جعفر رح لا يباح قتل الجنية فيها كما في غيرها الا اذا قيل (خلي طريق المسلمين) وذكر صدر الاسلام الصحيح انه يحتاط في قتلها فانهم يؤذون كثيراً

وإن لي أهما أكبر منا مني قتل حية كبيرة بميف فضربه الين حتى جعلوه بحيث لا يتحرك رجلاه قريبا من شهرتهم عالجناه بارضاء الجن فتركوه و زال ما به كذا في النهاية و ذكر في شرح التاويلات انهم اضعف من الانس حتى لا يقدررا على اطلاق احد من الانس ولا على سلب اموالهم و انسداد طعامهم و شرابهم و الاطلاق دال على ان القتل غير مفسد و ان احتاج الى ضربات متواليات كما قال الامام السرخسي و غيره و ذهب بعضهم الى انه مفسد اذا احتاج اليها كما في الكرمانى و الاول اظهر و هذا اذا خشي ان تؤذيه و الا فيكره قتلها كما في لتمرناشي [و] لا قتل [العقب فيها] اي في الصلوة ظرف قتل و اختلف في الفساد كما مر و اشار يذكروها الى ان قتل غيرهما من الموزيات مباح و الى ان لا يثاب بقتلها و الاول ان لا يتعرض لها بلا ايداء منها كما في الجواهر [و يائهم] المكلف [بالمرور] فانه حرام [امام المصلي] اي مصل في موضع ينبغي ان يصلي فيه حتى لو قام مصليا و قد امه من الصف موضع خال لم يائهم الداخل بالمرور بين يديه لانه اسقط حرمة نفسه كما في القنية [في] اي موضع من [مسجد] ظرف المصلي و المرور و ينبغي ان يدخل فيه الدار و البيت [صغير] هو اقل من ستين ذراعا و قيل من اربعين و هو المختار كما اشار اليه في الجواهر [و اما في غيره] اي غير المسجد الصغير من الكبير او الصحراء او الدكان [فقيما ينتهي اليه بصره] اي فيائهم بالمرور امام المصلي في موضع او الموضع الذي ينتهي الى ذلك الموضع روية المصلي [ناظرا في مسجده] بالفتح ان صلي في المسجد الكبير او الصحراء بقرينة الاتي و هذا قول ابي جعفر و هو الاصح كما في المبسوط و الصحيح كما في الخلاصة و قيل المسجد الكبير كالصغير كما في الكافي و قيل في الصحراء انه يائهم في مقدار صفين او ثلاثة و قيل ثلاثة اذرع و قيل خمسة و قيل اربعين كما في النهاية و قيل خمسين كما في المحيط و قيل في موضع هجوده و هو الصحيح كما في التتمة و هو الاصح و هو المختار عند اكثر المشائخ كما في الكرمانى [و] فيما [حاذى الاعضاء] اي يستوي فيه جميع اعضاء المار [الاعضاء] اي اعضاء المصلي كلها كما قال بعضهم از اكثرها كما قال آخرون كما في الكرمانى و فيه اشعار بانه لو حاذت اقلها او نصفها لم يكره و في الزاد انه يكره اذا حاذى نصفه الاسفل النصف الاعلى من المصلي كما اذا كان المار على فرس [ان صلي على دكان] اي على موضع مرتفع اقل من قامة رجل كالسطح و السرير و غيرهما فان لم يحاذ بانكان على دكان كالقامة لم يائهم و الدكان بالضم و التشديد في الاصل فارسي معرب كما في الصحاح او عربي من دكنت الماع اذا نضدت بعضه فوق بعض كما في المقائس [ان لم يكن] في الصور الثلث شرط جزائه ما دل عليه قوله يائهم [سترة] بالضم هو في الاصل ما استتر به كائنا ما كان ثم غلبت على ما ينصب قدام المصلي اليه اشار قوله [اي خشب] مثلا فيدخل فيه ما انتصب كائنا ما كان قائما او قاعدا او دكان مثل قامة او اسطوانة و قالوا ان حيلة الراكب ان ينزل فيمروا الدابة فلو مر رجلا من متحاذيان فالائهم لمن يلي المصلي كما في النهاية و فيه اشعار بان البئر و الحوض و النهر الصغيرين

لم يكن سترة هو الاصح كما في التمر تاشي وكذا الكبيران منهما كالطريق كما في المنية [بمقدار ذراع]
 طولاً وفي الاعتداد بالآقل اختلاف المشائخ ولا خلاف في الاكثر كما في المحيط [وغلط اصبع] متوسط لان
 ما دونه لا بيد وللناظر من بعيد كما في المبسوط (ن) [يغرز] معلوم او مجهول صفة اي ادخل في الارض
 واثبت والمجهول اولي لان نصبها يجوز من غيره كما مر وفيه اشارة الى انه ان تعذر الغرز لم يوضع
 الا ان عامة المشائخ قالوا بالوضع لتقريب العمل من السنة كما في الكرمانني والى انه لا يخط كما روي عن
 محمد رح وعنه ان يخط وعن ابي يوسف رح يوضع طولاً وقيل عرضاً وعنه يطرح السوط بين يديه
 كما في التمر تاشي [حذاء احد حاجبيه] اي اليسر او الايمن وهو افضل [بقربه] اي المصلي ولذا كره
 ان يصلي في صحن المسجد ولا يقرب الى السترة كما في المفيد [ويكفي سترة الامام] للموتم وان كان
 مسبوفاً [وجاز تركها] فالسترة مستحبة كما في المحيط [عند عدم] ظن [المرور] كما ترك محمد رح
 غير مرة في طريق مكة [و] عدم [الطريق] ويدرء [اي يدفع المار] [بالتسبيح] كما قيل [او
 بالاشارة] بالراس او العين او اليد كما قال آخرون لرد النص وقيل لو تركهما كان اولي كما في المحيط
 وفيه اشارة الى انه لا يجمع بينهما فانه مكروه والى انه لا يدرء بأخذ الثوب ولا بالضرب الوجيع
 كما قيل به كذا في التمر تاشي وذكر في المحيط ان عندنا لا يزداد على الاشارة [ان عدم السترة] اي
 في الصرر الثلث وقيل ان عدمت خطأ طولاً وقيل عرضاً وقيل مدوراً كالحراب كما في التمر تاشي [او]
 ان [مر بينه] اي المصلي [وبينها] اي السترة او في غير هذه الصرر فلا يرد انه غير محتاج اليه
 لكن قال بعضهم انما يائمه بالمرور بينهما اذا كان بين المصلي والمار اقل من مقدار الصفيين والا فلا
 يكره كما في المحيط *

[فصل * الرتر] بكسر الراء وفتحها وسكون التاء وكسرهما والاول من كل منهما
 هو المشهور خلاف الشفع سميت به لانها [ثلث ركعات] بفتحتين جمع ركعة بالسكون وحكى
 الحسن ان الثلث مجمع عليه وكأنه اراد اجماعاً ثبت بخبر الواحد دون المشهور والمتواتر والا لم يكن
 للاجتهاد فيه مما غ و قد قيل بركعة الى ثلث عشرة [وجب] عنده مستانفة او خبر آخر وعنه انه
 فرض اي عملاً لا علماً وعنه انه سنة اي ثابت وجوبها بالسنة وبظاهرة اخذ الصاحبان وقالوا انه أكد
 التعمين الا انهم قالوا بعدم جوازها على الدابة و بوجوب قضائه ولو تذكر بعد مائة سنة كما في النظم
 وغيره وعنهما ان القضاء غير واجب كما هو قضية القياس فان القضاء اسقاط الواجب والسنة لم تصر
 واجبة الا انهم تركوها بالخبر [بسلام واحد] متعلق بوجوب او خبر آخر [وقبل ركوع] الركعة
 [الثالثة] اي ثالثة الثلث اشار به الى انه لا يقنت في غير الثالثة مما عدا القيام وانما لم يصغر قبل
 اشارة الى ان القانت سهواً في الاولى او الثانية لا يعيد في الثالثة لانه لم يشرع مكرراً والى ان تارك
 القراءة او الفاتحة لا يعيد القنوت بعد العود من الركوع للقراءة بل الركوع فقط كما في المحيط وغيره

وفيه رد على الشافعي رح حيث يقنت بعد الركوع ابداً [يكبر رافعاً يديه] فابتداء التكبير مقارن لابتداء الرفع وهو كالتكبير واجبٌ وقدمر [ثم يقنت] اي يقول دعاء القنوت بعد استقبال باطن الكفين الى القبلة ومحاذاة الابهامين شحمة الاذنين ونشر الاصابع وخفض اليد والوضع واتيان الغاء موضع ثم لم يستحسن كما ظن والقنوت الدعاء فالإضافة للبيان ثم جعل علماً جنسياً لهذا الدعاء (اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونوكل عليك ونثني عليك الخير نشكرك ولا نكفرك نخلع ونترك من يفجرك اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد اليك نسعي ونحفد ونرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك بالكفار ملحق) فالخير مصدر ولا نكفرك اي لا نكفر نعمتك ونخلع اي نطرح ويتوجه الفعلان الى الموصول ويعجرك اي يخالفك ونحفد بالكسراي نعمل لك بطاعتك وملحق بالكسر بمعنى لاحق كما في الكرمانى وذكر في المغرب ان واو نشكرك وان اجري على السنة العامة ليس مثبت في الرواية اصلاً لكنه مذكور في المضمرة وخزانة المفتيين وغيرهما وروايتها اثنتا عشرة الا انه جاز تركها سوى ونستغفرك ولا نكفرك ونترك واليك ونخشى كما في كنز العباد وغيره وليس فيه دعاء موقت غيره وانفقت الصحابة على قرأته والاولى ان يزداد عليه (اللهم اهدنا فيمن هديت وعافنا فيمن عافيت وتولنا فيمن توليت وبارك لنا فيما اعطيت انك تقضي ولا يقضى عليك انه لا يذل من ربيت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت عما يقول الظالمون علواً كبيراً) والكلام مشير الى انه يقنت الامام والمقتدي والى انهما لا يجهران وقيل باستحسان الجهر من الامام في ديار العجم رح لا يقنت المقتدي عند محمد رح كذا في الكرمانى وتتمة الكلام في الواجبات [فيه] اي في الوتر [ابداً] اي في جميع السنة والا بد المدة ولذا لم يثن ولم يجمع والاباد قيل مراد كما في المفردات [دون غيره] اي غير الوتر وانما ذكر هذه الظروف مبالغة في الرد على الشافعي رح فانه مستحب عنده في النصف الاخير من رمضان وفي الفجر ابداً [ويقرأ في كل ركعة] منه الفاتحة وسورة بلا تعيين وفي الكرمانى انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ الاعلى والكافرون والاخلاص [ويتبع] المقتدي الحنفي في القنوت الامام الشافعي [القانت بعد ركوع الوتر] وكذا يتبع الساجد قبل السلام والزائد في تكبيرات العيد ما لم يخرج عن اقوال الصحابة كما في الكرمانى وفي الاكتفاء بالقنوت اشعار بان لا يتابعه في السلام اذا سلم على الركعتين بل يتم صلوته كما في القنية [لا] يتبع المقتدي الشافعي [القانت] بعد الركوع [في الفجر] بل الاولى ان لا يقتدي به كما في الملتقط [بل يسكت] قائماً على الصحيح كما في النهاية وقيل يقعد منتظراً لسجود الامام اذا الساكت شريك الداعي وقال الحلواني الاصح انه يقطعها على وجه الانسداد وهو قول اكثر المشائخ لان القنوت في الفجر بدعة فكيف ينتظر للبدعة كما في الكرمانى وهذا كله عندهما واما عند ابي يوسف رح فينبأه في القنوت في الفجر وعلى هذا الخلاف اذا كبر خامساً في

صلوة الجنازة والاصح ان يسكت ويمسلم مع الامام كما في النهاية واصل المتن على ما في النظم (ان الاختلاف اذا وقع في موضع اتيان الركن يتابع المقتدي امامه واذا وقع في اتيانه لم يتابعه) [وسن قبل] فرض [الفجر] سنة مركبة اقوى من غيرها حتى لم يجز تركها لمن صار مرجعا للناس من المفتي كما في النهاية وقيل انها واجبة ويصلي بقرب الفريضة وقيل يستحب في اول الوقت كما في المسنة ويقرأ الكافرون والاخلاص والانفراح والقيل لدفع ضرر العدو مجرب [و] سن [بعد] فرض [الظهر] والمغرب [فالافضل ما للظهر ثم المغرب كما في الجلابي وذهب الحلواني الى العكس فانه صلى الله عليه وسلم لم يدع المغرب في سفر ولا حضر ويحتمل ان يشير الراوي الى استوائيهما وهو الاصح كما في التمرتاشي وغيره [و] بعد [العشاء ركعتان] وذكر الكرخي انها بعد ما اربع بتسليمة وجرت العادة على الاول كما في شرح الطحاوي وتأخيرها يدل على انحطاطها عنهما الا ان الحلواني قال انها بعد الظهر والجلابي بعد التي قبل الظهر ويمكن ان يشير الراوي الى ما رآها اللتين قبلها كما قيل والاصح انها دونها كما في التمرتاشي [و] سن [قبل] فرض [الظهر] لا يبعد ان يشير الى انها دون العشاء كما قال الحلواني لكن في التمرتاشي الاصح انها اقوى من غير الفجر والتأخير للاختصار ولذا قيل ان الاشتغال بها افضل من التعليم كما في الجواهر وقيل انها سنة في حق من يصلي الظهر بجماعة كما في الزاهدي [و] قبل [الجمعة] لا غير بلا خلاف [وبعدها] اي الجمعة [اربع بتسليمة] فلو صلي بتسليمتين لم يعتد من السنة وذهب ابو يوسف رح الى ان التي بعدها ميت كما في المشاهير وذكر في النظم انها اربع عنده وست عند الصاحبين ولم يذكر في الاصل انه يبدأ بالاربع او الركعتين وفي المحيط يقدم الاربع عند كثير من المشايخ وقال الحلواني انه افضل وعن الفضلي الافضل ان يصلي مرة اربعاً ومرة ستاً جمعاً بينهما والكلام يحتمل ان يكون ترقياً من الاعلى الى الادنى فالتى قبل اقوى مما بعد كما قيل وان يكون مشيراً الى استوائيهما كما قيل وذكر بعضهم ان التي بعدها اقوى كما في التمرتاشي فيكون ترقياً من الادنى الى الاعلى [وحب] واستحب [الاربع] از الاثنان [قبل العصر] لاختلاف الآثار لا الاخبار كما في النهاية وفيه اشعار بان التعلم افضل منها لكنها افضل من كتابة العلم كما في الجواهر [و] الاربع لا غير قبل [العشاء] وفي التأخير اشعار بانها احط رتبة مما قبل العصر كما في الجلابي [و] حب الاربع [بعده] اي العشاء فيصلي بعد الغرض اربعاً وهو افضل كما في الكافي وقيل اربعاً عنده وركعتين عندهما كما في النهاية والاحسن ان يصلي ستاً اربعاً ثم ركعتين كما في المضمرات وذكر في قوت القلوب يصلي اربعاً ثم ركعتين ثم اربعاً وانما اخرها وهي اقوى منهما عند بعضهم ترقياً من الادنى الى الاعلى والضابطة فيه ان التي بعد الغرض مطلقاً اقوى من التي قبلها كما في التمرتاشي والاحسن اتمام السنن الموقته بذكر صلاة الضحى اربع ركعات قبل الضحوة الكبرى والمستحبات بذكر اربع من الصلوة احدها اربع بعد

الظهر والثانية ست بعد المغرب ويسمى بصلاة الاوابين قال صلى الله عليه وسلم (من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم بينهن بشيء عدلن له بعبادة ثنتي عشرة سنة) كما في الاختيار والثالثة ثمان ركعات بتسليمه او تسليمتين للتهجد وقيل له ركعتان سنة وقيل فرض كما في المحيط والرابعة ركعتان او اربع وهي افضل لتحية المسجد الا اذا دخل فيه بعد الفجر والعصر فانه يسبح ويهلل ويصلي عليه صلى الله عليه وسلم فانه يحق المؤدي حق المسجد كما اذا دخل للمكتوبة فانه غير مأمور بها ح كما في التمرتاشي [وكره] مع الجواز [مزيد النفل] اي ازدياده ويحتمل مصدر اللزم واسم المفعول بمعنى النفل المزيـد [على اربع] من الركعات [بتسليمه] واحدة [نهارا] ظرف مزيد وعن ابي حنيفة رح لا يكره ان يزيد عليها ما شاء كما في النظم [و] كره المزيـد [على ثمان] بتسليمه [ليلا] لان السنة به وردت فيصلـي ركعتين او اربعا وستا او ثمانيا والاصح انه لا يكره الزيادة عليه لان فيه وصلا للعبادة وذلك افضل كما في التمرتاشي وغيره وعن ابي حنيفة رح لا يكره الزيادة اذا قعد على كل ركعتين كما في الجلابي وسبباتي تفصيل في قعدة النفل والثمان يحذف الياء فيجعل الاعراب على النون كما في الحديث (صلى ثمان ركعات) بفتح النون كما في الرضي لكن في المشكوة وغيره ثمان ركعات بالياء وقال المطرزي عن الاصمعي ان الحذف خطأ ولا يستعمل حالة الاختيار والياء والالف فيه كاليماني [والاربع] بتسليمه [افضل في الملوين] عنده وكذا في النهار عندهما واما في الليل فالثاني افضل وعليه الفتوى كما في الحقايق والممران بفتحيتين الليل والنهار تثنية الملى بالقصر في الاصل امتدادهما كذا في المفردات [ولزم] وفرض [النفـل] اي اتمام ركعتين منه وان نوى أكثر فان الاصل ركعتان زيد في الحضر واقر في السفر [بالشروع] اي بشروعه على اي وجه وفي اي وقت وفيه اشعار بأنه لو شرع في سنة من السنن كالثراويح لا يلزمه الاتمام كما لا يلزم القضاء عند الفساد على ما قال نسيم الاثمة وغيره كما في النية او يلزمه اتمام تلك السنة كالاربع قبل الظهر والعشاء وذا بلا خلاف على ما ذكره ابو جعفر كما في المحيط وفيه دلالة على ان المستحبات الموقته لم تدخل في النفل المطلق [الا] شروعا [بظن انه] اي الشروع واجب [عليه] كما اذا شرع في الظهر مثلا بظن انه لم يصل فتذكر انه صلاه فانه لا يلزمه الاتمام ولا القضاء عند الفساد كما اذا شرع في الوتر بظن انه تراويح لكن لو اراد الاتمام ضم اليه رابعة وفي الزاهدي ان الاتمام ادنى في مثل ذلك بلا خلاف فلما اختار الانمام ثم افسد لزم القضاء [وقضى ركعتان] اي لزم قضاء ركعتين ولو شرع في اكثر منهما فالفعل الصوري عطف على الاسم اعني النفل [لو نقص] ذلك النفل بامر ينافيه [في الشفع الاول] الثاني [اي في خلال الركعتين الاوليين او الثانيتين] وذلك لان سبب الوجوب هو الشروع لا النية على ما قال اصحابنا وعن ابي يوسف رح لزم قضاء ما نوى من اربع او أكثر ولو اطلق النية قضى الركعتان بالاتفاق والشفع ضم شيء الى مثله وقد يطلق على المركب منهما والمناسبة المسائل الثمانية بالمقام قال

[و ترك القراءة] بالكلية [في ركعتي الشفع الاول] من النفل [يبطل التسمية عند ابي حنيفة رح] بخلاف النرك في ركعة منه فانه لا يفسد الا الاداء و هذا لعدل الاقوال واصحها ولذا قلده [و] يبطلها [عند محمد رح في ركعة] منه لان التسمية تنعقد لهذه الافعال ولم يوجد الكل في الشفع الاول فلم يصح الشروع في الثاني كما اذا ترك القراءة في ركعتي النجرا او احدهما [لا] يبطلها [عند ابي يوسف رح اصلا] سواء كان في ركعتي الشفع الاول او في ركعة منه لان القراءة ركن وائدت حتى جاز الشفع الثاني من الغرض بدونها فتركها لا يفسد التسمية [بل يقصد الاداء] لانها شرطه فيشرع في الثاني ثم شرع في فروع هذا الاصل وقال [فيقضي] المتنفل [اربعا عند ابي حنيفة رح فيما ترك] القراءة فيه من المسئلتين [في إحدى] الشفع [الاول] سواء كانت الاولى منه او ثانية [مع كل] الشفع [الثاني اربعه] وحاصله انه يقضي اربع ركعات عند في مسئلتين منها احدهما ما ترك القراءة في ركعة من الشفع الاول مع كل الثاني وثانيتهما ما ترك في ركعة منه مع بعضه الا ان ابا يوسف رح قال لمحمد رح حين عرض عليه الجامع رويت لك عن الامام قضاء ركعتين في هذه المسئلة فانكر محمد رح وقال رويت لي قضاء اربع وقيل ما رواه قياس وما قاله استحسان وهو مقدم على القياس الا قليلا ولذا ذكره [و] يقضي [اربعا عنده ابي يوسف رح في اربع مسائل يوجد الترك] فيها [في الشفعين] كلا او بعضا منهما المسئلتان السابقتان ومنها عكس الاولى منهما والرابعة ما ترك في الاربع [و] يقضي [في الباقي] من المسائل الثمانية من عند الامام و اربع عند ابي يوسف رح وهي ما ترك في الشفع الاول فقط او الثاني فقط او الركعة الاولى فقط او الرابعة فقط [ركعتين وعند محمد رح ركعتين في الكل] اي كل المسائل الثمانية واعلم ان المسائل بحسب التحقيق خمس عشرة وليظهر بلا تأمل صورها في جدول و هو هذه الصورة

[illegible]

[وان لم يقعد في الوسط] بالحركة اذا السكون نادر التصرف والمعنى فيما بين كل اربع ركعات من النفل [ار] ان [نوى اربعاً و اتم اثنين فلا] يلزم [شيء عليه] من وجوب القضاء في صورتين اما في الاولى فلان قعدة الاولى في النفل لا يكون فرضاً عندهم ولذا لو صلى الف ركعات من النفل غير قاعد الا في الاخر لم تفسد كما في صفة الصلوة من الكافي وكذا لو قام الى الثالثة بلا قعدة وقيد بالسجدة ناسياً لم تفسد على ما قال الشيخان ومحمد رح في المشهور والقياس ان تفسد كما قال زفر رح وروي عن محمد رح كذا في الجلابي واما في الثانية فلان المعتبر هو الشروع لا النية والاحسن ان يكتفي عنه بقوله ولزم النفل بالشروع وقضى ركعتين واعلم ان اداء النفل بعد النذر افضل منه بدونه ولذا قيل لو اريد ان يتنفل نذرهما اولاً ثم صلها كما في النية [ويتنفل راكباً] اي له ان يصلي النفل على الدابة بلا ضرورة ولم يقيد به لان مواضع الضرورة يستثنى من قواعد الشرع وفيه اشعار بأنه لا يجوز المكتوبة عليها كصلوة الجنائز والواجبة كالوتر عنده خلافاً لهما والمندورة وسجدة التلاوة الا اذا صارتا واجبتين عليها كما في الجلابي وعن ابي حنيفة رح انه ينزل لسنة الفجر قال ابن شجاع يجوز ان يريد به ان الاولى هو النزول وانما قلنا بلا ضرورة لان كلها يجوز معها منها الخوف على النفس او المال من اللص او السبع وكون الدابة جموحاً والمصلي شيخاً ولم يوجد المعين وغيبة القافلة كما في المحيط ومنها المرض وطين المكان بحيث يغيب وجهه فيه فان كانت الارض مبنية على صلي هناك وهذا اذا سارت بنفسها فان سيرها الراكب لا يجوز الغرض والنفل كما في الخلاصة وانما لم يقيد به لانه داخل في العمل الكثير السابق ذكره واذ لم تسر الا بتسييره يواخر الصلوة الى الوقت الثاني كما في النية وفي الكلام اشارة الى انه يصلي فرداً واستحسن محمد رح الجماعة اذا قرب دابته من دابة امامه فلو كانا في محمل واحد في شق واحد يجوز وكذا في شقين عند بعضهم اذا ربط احدهما بالآخر وقيل يجوز كيف ما كان اذا كانا على دابة واحدة والاطلاق مشير الى ان نجاسة الركاب وموضع الجلوس غير مانعة وقيل مانعة اذا كانت اكثر من قدر الدرهم الكل في المحيط [مؤمياً] يجعل السجود اخفض من الركوع ولا يجوز ذلك اذا قدر على ايقافه [خارج المصر] اي من خارجه وفيه اشارة الى انه يتنفل بمجردة المجاوزة عن العمران وهو الصحيح وقيل اذا جاوز ميلاً وقيل فرسخين او ثلثة والى انه يتمها خارجه فلو دخل فيه قبل الفراغ اتمها نازلاً عند كثير من اصحابنا وقيل اتمها راكباً ما لم يبلغ منزله واهله والى انه لا يختص بالمسافر وهو الصحيح وعن الشيخين انه مخصوص به والى انه لا يتنفل في العمران عنده ويكره عند محمد رح ويجوز عند ابي يوسف رح انك في المحيط وذكر في النظم انه يجوز التطوع ماشياً في العمران عند ابي يوسف رح اينما توجه [الى غير القبلة] فلا يشترط الاستقبال في الابتداء والبقاء ومن الناس من اشترط في الابتداء والبقاء واصحابنا لم يأخذوا به كما في المحيط وفي سفيينة ان الراكب اذا صار دابته نحو القبلة فاعرض عنها

لم يجوز الكلام دال على جوازها اذا صار الدابة هواء قدر على ايقاتها اولاً كما في الخلاصة لكن في عامة الروايات انها لم يجوز اذا قدر على ايقاتها كما في النهاية [و] ينفلج [قاعداً] لكن يستحب ان يقوم حين اراد ان يركع فيقرأ آيات فيركع كما في الزاهدي وفيه اشارة الى انه لا يجوز المكتوبة والواجبة والمنذورة وسنة الفجر بلا عذر وكذا التراويح والصحيح انه يجوز كما في المحيط واختلفوا في كيفية القعود ففي التتمة انه يقعد حالة العذر وغيرها كما في التشهد بالاجماع وعن ابي حنيفة رح انه احتسب او تبرع او يقعد كالتشهد واخذ ابو يوسف رح بالادل ومحمد رح بالثاني وزفر رح بالثالث وعليه الفتوى والمتبادر ان النفل قائماً افضل ولهذا كان اجر المتطوع القاعد على نصف القائم وهذا اذا كان بلا عذر فان اجر صلوة القاعد بعذر يساوي صلوة القائم بالاجماع الكل في النهاية لكن في الزاهدي ان صلوة المومي افضل من غيره على ما قالوا لكن في الكشف انه قال الشيخ ابو المعين النسفي جميع عبادات اصحاب الاعذار كلومي وغيره يقوم مقام العبادات الكاملة في حق ازالة المآثم لافي حق احراز الغضيلة [مع قدرة قيامه] تركه اولى كتركه في الراكب مع قدرة نزوله اذ اطلاقه مستغن عن ذلك كاطلاقه عنه [وكره] القعود [بقاء] بان افتتح النفل قائماً واثمها قاعداً بلا عذر لكنه (سواء كان ذلك في الركعة الاولى او الثانية) جائز عنده استحساناً ولا يجوز عندهما قياساً وفيه اشعار بان الخلاف كما يكون في القعود في الركعة الثانية يكون في القعود في الاولى ويدل عليه قولهم (البقاء اسهل من الابتداء) واعلم انه لو اعني المتطوع قائماً فلا بأس بان يتروكاً على عصا او حائط وكذا بغير عذر عنده كما في الزاهدي [وان افتتح راكباً ونزل بنى] اي اوصل ما بقي الى ما صلى بركوع وسجود وهذا في رواية الاصل واما في رواية الحسن عن الشيخين رح فيستقبل كما في الجلابي وروي عن ابي يوسف رح كما في النهاية وكذا عن محمد رح اذا نزل بعد ما صلى ركعة والاول هو الاصح [وبعكسه] بان افتتح على الارض وركب [فسد] لان الركوب عمل كثير بخلاف النزول ولم يقدم صلوة القاعد على الراكب لانه اراد ان يذكر الجائزة ثم المكروهة ثم الفاسدة [وسن التراويح] على الصحيح للرجال والنساء جميعاً سنة مؤكدة باجماع الصحابة ومن بعدهم من الامة منكرها مبتدع ضال مردود الشهادة كما في المضمرات وقال صلى الله عليه وسلم (ان الله من لكم قيامه) فيكون سنة الله ومريضه وصلي مع الصحابة اربع ليال كما في البخاري وانما ترك المواظبة عليها خشية الافتراض علينا وصلوا بعده فزاد الى ايام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ثم تقاعدوا عنها فجمعهم على ابي بن كعب بلا نكير من احد وهي جمع تروية ايصال الراحة مرة واحدة ثم سمي بها كل اربع من عشرين ركعة للاستراحة بعده او لانه يعقب راحة على ما قالوا او لان نفسها يوصل الراحة حيث ارتحل بها الوسائد الشيطانية والخواطر النفسانية وانما لم يذكر عددها العشرين لاشتهار بين المسلمين وذكر في المحيط انه يستحب ان يصلي ستة عشر ركعة بعد التراويح

بلا جماعة [قبل الوتر] تصلى فيكون جملة مستقلة مشيراً الى ان وقتها بعد العشاء حتى اذا صلى احد الامامين العشاء و الاخر التراويح ثم ظهر ان الاول كان محدثاً اعادوا العشاء و التراويح و اذا دخل واحد في المسجد و الامام في التراويح يصلى العشاء اولاً ثم يتابعه و يترك سنة على الاصح كما في الزاهدي [او بعده] اي الوتر الى طلوع الفجر و الكلام مشير الى ان بعد الغروب ليس بوقت له كما قال جماعة من ائمة بخارى و الى انه ليس مختص بين العشاء و الوتر كما قال اكثرهم و هو الصحيح كما في الخلاصة لكن في المصنوعات ان الاول هو الصحيح و المختار فلو صلى قبل العشاء لا يكون من التراويح على الصحيح كما في قاضيان و الافضل استيعاب اكثر الليل بالصلوة ولو اختار قوم التشفيف و اخرها الى اخر الليل لم يكره على الصحيح كما في الخلاصة و غيرها و [على] رأس [كل تروية] اي كل فرد من افراد التروية و يتشالج في الصدر منه ان يستحب الجلوس قبل التروية الاولى و تركه بعد الاخيرة فالاولى بعد كل تروية [اي اربع ركعات] بتسليمتين و يجوز بسلام واحد على الصحيح و قال بعض المتقدمين انه لا يجوز الا عن تسليمة فلو صلى كلها بسلام واحد جاز عن عشرة تسليمات على الصحيح و هذا اذا قعد في وسط كل اربع فانه لو صلى اربعاً بلا قعدة لا يجوز الا عن تسليمة اخذاً بالقياس و عليه الفتوى كما في المحيط لكن في الخزانة انه لو تعدد ذلك يكره على الصحيح [جلسة] استحباباً بفتح الجيم و الاولى الكسوفان لكل ان يسبح او يهلل كما له ان يسكت كما في المحيط [بقدرها] اي التروية فقال ثلث مرات (سبحان ذي الملك و الملكوت سبحان ذي العزة و العظمة و القدرة و الكبرياء و الجبروت سبحان الملك السبي الذي لا يموت سبحان قدوس رب الملائكة و الروح لا اله الا الله نستغفر الله نسألك الجنة و نعوذ بك من النار) كما في مناهج العباد لا بأس عند كثير منهم بالصلوة عليه من الصلوة اتمها و حسن ذلك عند بعضهم و كرهت عند بعض و اهل الحرمين يطوفون اسبوعاً و يصلون اربع ركعات كما في المحيط فيجوز ان يصلي فرادى و يستوي فيه الامام و غيره كما في قاضيان [و سن الختم] في التراويح [مرة] فيقرأ في كل ركعة عشر آيات لان الركعات ستمائة و آيات مئة آلاف كما في الكرمانى و لهذا جعلوا المصاحف معلمة بعشر من الايات و فيه اشعار بان الافضل تعديل القراءة في كل ركعة و لا يطيل اول الشفع الا عند محمد رح و هو المختار كما في قاضيان و قيل يقرأ عشرين آية الى ثلثين فيختم مرتين و هو فضيلة و ثلث مرات و هو افضل و يستحب ان يختم في الليل السابع و العشرين عند مشائخ بخارا لكثرة الاخبار انها ليلة القدر كما في المحيط و لهذا جعل القرآن على خمس مائة و اربعين ركوعاً كما في قاضيان و لو ختم في التراويح في ليلة ثم لم يصل التراويح جاز بلا كراهة لانه ما شرع التراويح الا للقراءة كما في المحيط و كونه سنة يدل على جواز تركه بلا عذر و يحق فيها كما في المغرب كما قال بعضهم و قيل آيتين متوسطتين و قيل آية طويلة او ثلث قصار و هذا احسن و بهذا انتهى المتأخرون كما في الزاهدي و قيل سورة الاخلاص و قيل من سورة الفيل الى

الآخر مرتين وهذا حسن كما في المضمرة والأفضل في زماننا ان يقرأ ما لا يؤدي الى تغيير القوم من الجماعة كما في الاختيار [ولا يترك] الختم [لكسل القوم] فتترك لغير الكسل وهو التناقل عما لا ينبغي ان يتناقل عنه و لذا كان مذموماً كما في المفردات و إنما اسند الفعل الى الختم اشارة الى انه يترك الدعوات مع الصلوة للتناقل والقوم اعم من ان يكونوا لامام واحد او اكثر حتى جاز ان يكون لكل ثروثة امامان لكنه مكرره عند المشائخ وينبغي ان يكون اكل ثروثة امام كما في المحيط وفي الكلام دلالة على انه ينبغي ان يصلي بالجماعة فانها سنة وقيل واجبة كما في الخزانة واكثرهم على انها سنة الكفاية وعن ابي يوسف رح ان من قدر ان يصلي في بيته بغير الجماعة كما يصلي مع الامام احب الى ان يصلي في بيته والصحيح ان للجماعة فضيلة اخرى كما في المحيط واعلم ان كونها سنة يقتضي ان لا يقضى بالقوت وقيل يقضى ما لم يدخل تراويح اخرى وقيل ما لم يدخل رمضان والاول اصح لانها دون سنة العشاء وهي لا تقضى كما في قاضيان [ولا يوتر] اي ولا يصلي الوتر [بجماعة خارج] شهر [رمضان] وفيه اشارة الى انه يجوز الجماعة فيه في غير رمضان الا انها مكرره و الى انه يجوز في رمضان والمختار انه في بيته كما في الزاهدي والصحيح ان الجماعة افضل كما في قاضيان و الى انه يجوز ان يصلي الوتر بجماعة وان لم يصل شيئاً من التراويح مع الامام او يصلي مع غيره وهم الصحيح لكنه اذا لم يصل الغرض معه لا يتبعه في الوتر كما في المنية *

[فصل * عند الكسوف] اي عند كسوف الشمس فان للقمز الخسوف و قال البيهقي هو اجود الكلام وقال ابن الاثير ان هذا هو كثير المعروف في اللغة وان ما وقع في الحديث من كسوفهما وخسوفهما فالتغليب وقيل بالكاف في الابتداء وبالشاء في الانتهاء وقيل بالكاف لذهاب جميع الضرب بالشاء لنقصه وقيل بالشاء لذهاب كل اللون وبالكاف لتغيره والكل من اثر الارادة القديمة وفعل الفاعل المختار فيخلق النور والظلمة في هذين الجرمين متى شاء بلا سبب وما قال الفلاسفة انه امر عادي لا يتقدم ولا يتاخر سببه حيلولة القمر او الارض فمتالفة لظاهر الشرع وكون العالم كروي الشكل ممنوع كما قال ابن حجر في شرح البخاري الا انهم قالوا لو مات زيد وقت الطلوع من اول رمضان مثلاً بالصين كان تركته لاختيه عمر و قد مات فيه بسمرقند مع انها لو ماتا معاً لم يرث احدهما عن الآخر كما تقرر [يصلي] في الجامع او مصلى العيد او مسجد آخر والاول افضل كما في النجفة [امام الجمعة] اي امام له دخل في اقامة صلوة الجمعة مثل السلطان او القاضي او مأمور السلطان او غيره مما له اقامة تدعى الجمعة كما في شرح الطحاوي وهذا ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رح ان لكل امام مسجد ان يصلي في مسجده فلا يشترط السلطان والمصر كما في المبسوط وذكر في المضمرة ان الجماعة فيه مستحبة كما ان كون الامام امام الجمعة كما في المزارع [ركعتين بالناس نفلاً] اي سنة كما روي عن ابي حنيفة رح وقال بعض المشائخ انها واجبة وهو مختار صاحب الاسرار

كما في النهاية وفيه اشعار بأنه لا يشترط فيها الاذان و الافامة و يؤدي في الوقت المستحبة لا المكروه ولا يخطب عندنا فيها بلا خلاف كما في التحفة و المحيط و الكافي و الهداية و شروحها لكن في النظم يخطب بعد الصلوة بالاتفاق ونحوه في الخلاصة و قاضيان [منخفا] قرائته عنده جاهرا عندهما و في التحفة عن محمد رح فيه رايان و الاول الصحيح كما في المضمرات [مطولا قرائته فيهما] اي الركعتين فيقرأ مثل البقرة و آل عمران كما في التحفة و الاطلاق دال على انه يقرأ ما احب في سائر الصلوة كما في المحيط [ثم يدعو] الامام جالسا ارفائما مستقبل القبلة و الاحسن ان يؤمن الناس مستقبلين و لو قام معتمدا على عصا او قوس لكان حسنا كما في المحيط و ذكر في الجلابي عن ابي حنيفة رح انه يصلي بسلام ركعتين او اكثر فتطول او خفف فلا يزال يصلي [حتى ينجلي] اي تنكشف [الشمس] وان لم يحضر [الامام] في مساجدهم ركعتين او اربعا و هو افضل كما في المبسوط [فرادى] منونا او غير منون جمع فرد على خلاف القياس كما في المفردات و في المحيط قال الامام السلواني جاز لامام حيثهم ان يصلي في مسجدهم بامر الامام [كالخسوف] اي صلوة مثل صلوة الخسوف في كونهما ركعتين بلا جماعة الا ان عند الخسوف يصلون في منازلهم كما في التحفة و الجلابي و قيل الجماعة جائزة فيه عندنا لكنها ليست بسنة كما في الزاهدي و لا خطبة فيه بالاجماع كما في النهاية و ينسحب الصلوة وحدها في جميع الافزاع كالريح الشديدة و الظلمة و المطر الدائم و الخوف من البرد و الزلزلة و غير ذلك كما في التحفة [و الاستسقاء] لغة طلب السقي و اعطاء ما يشربه و الاسم السقي بالضم و شرعا طلب انزال المطر بكيفية مخصوصة عند شدة الحاجة بان يحبس المطر عنهم و لم يكن لهم اودية و انهار و آبار يشربون منها و يسقون مواشيهم و زروعهم اذ كان ذلك الا انه لا يكفي فاذا كان كافيا لهم لا يستسقى كما في المحيط ثم اشار الى كيفيته اجمالا و قال [دعاء] اي استنزال للمطر عن الله تعالى [و استغفار مستقبلا] بان يخرج الامام مع الناس ادهم بامره استحبابا الى الصحراء ثلثة ايام و لاء ما شين خاشعين في ثباب خلق بعد ما يقدمون الصدقة في كل يوم ثم يتننون الله و رسوله مستقبلين ثم يستغفرون فيقولون (استغفر الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم و اتوب اليه) ثم يدعو الامام او غيره لله تعالى بطلب المطر و يقول كما قال صلى الله عليه و سلم (اللهم اسق عبادك و بهائمك و انشر رحمتك) الى غير ذلك من الدعوات و هم يأمنون كما في التحفة و غيرها و انما اخر الاستغفار نظرا الى ما هو المقصود [فان صلوا فرادى جاز و لا يقلب] بالتخفيف و التشديد [الرداء] ثوب لا ذيل له و لا كم كالفرطة فالتقليب ليس بسنة و هو الصحيح فلو قلب جعل الجانب الايمن منه على اليسر و بالعكس و هذا في المدر و اما في المربع فيجعل الاسفل الاعلى لتغير الحال و هذا كله عنده و اما عندهما فيخرج الامام و يصلي بهم جماعة ركعتين بلا اذان و اقامة جاهرا بالقراءة و افضل سورة الاعلى و الغاشية ثم يستقبل الناس

قعوداً خاطباً على الأرض خطبة أو خطبتين قائماً منكباً على قوس وعند صدر الخطبة قلبه لا القوم وبعد الخطبة يدعوا قائماً وهم قعود مستقبلين كما في التحفة [ولا يحضر ذمي] أي لا ينبغي حضور معاهد من الكفار مع المسلمين (فما دعاء الكافرين إلا في ضلال) وإنما لم يذكر التوافل بطريق الحصر إشارة إلى كثرتها منها صلوة القتل إذا ابتلي مسلم به يستحب أن يصلي ركعتين يستغفر بعدها من ذنبه ليكون الصلوة والاستغفار آخر أعماله ومنها الصلوة إذا نزل منزلاً فيستحب أن لا يقعد حتى يصلي ركعتين كما في السير الكبير وكذا إذا أراد سفراً أو رجع عنه يصلي ركعتين ومنها صلوة الاستغفار لمعصية وقعت عنه عن علي بن أبي بكر رضي الله عنهما إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (ما من عبد يذنب ذنباً فيتوضأ ويحسن الوضوء ثم يصلي ركعتين فيستغفر الله الا غفر له) كما في الجلابي *

[فصل * من شرع] في موضع يصلي بالجماعة [في] صلوة [فرض] من الله تعالى كما هو المتبادر وفيه إشارة إلى أنه لو افتتح في منزله ثم سمع الإقامة في المسجد لا يقطع وإلى أن الشارع في المندورة وقضاء الفرائض لا يقطع وكذا الشارع في النقل إلى المختار مسجد أو لا كما في الخلاصة وذكر في المحيط أنها لا تقطع بالاجماع إلا إذا اتم شفعاً فلا يزداد عليه لأنه كابتداء النقل بعد الإقامة فيكرة كما في الجلابي وكذا الشارع في السنة وقيل أنها تقطع على الشفع والاول الصحيح كما في الظهيرية لكن في الروضة الافضل ان يقطعها ما لم يسجد فإذا سجد قطع على الشفع [فاقیمت] تلك الصلوة الفرض كما في التحفة وغيرها أو الإقامة كما في المضمورات وغيرها ويدل عليه قوله بعد (وان اقيمت) وليس في إقامة ضميراً لإقامة مقام الغايل بدون الوصف اشكال لأنها مفعول به إذ هي اسم للكلمات المعروفة على أن سبويه أجاز إقامة اسناد الفعل إلى المصدر المدلول عليه بلا وصف ضمير المصدر المؤكد مقامه كما في الباب [ان لم يسجد] الشارع [للركعة الاولى] من الثنائي أو الثلاثي أو الرباعي [أو سجد لها] لا للثانية سواء قام لها أو ركع [وهو في غير الرباعي] من ثنائي أو ثلاثي كلها خلاف القياس فأنها منسوبة إلى الأربع والثنيتين والثالث [قطع] بالسلام أو غيره سواء كان قائماً أو راكعاً أو ساجداً وقيل لو كان قائماً يسلم تسليمته وقيل تسليمتين وقيل يقعد ويتشهد وقيل لا يتشهد ثم يسلم في صورتين وقال الميداني أنه لو كان في قبة الأولى أو ركوعها يمضي إلى صلوته وقيل يصلي أخرى ويشفف والأصح القطع كما في التمرتاشي وذلك لأنه إذا لم يقعد الركعة الثانية بالسجدة فهو في الأولى فيقدر على إحراز فضيلة الجماعة كما في المضمورات [واقتدى] بالأمام وقيل قطعه إن يكبر نادياً للاقتداء والكلام مشير إلى أنه لو قيد الثانية بالسجدة أتمها ولم يقعد متنفلماً سيأتي من الإشارة [وكذا] إذا قطع فيما لم يسجد للأولى أو سجد وهو [فيه] أي في الرباعي [بعد ضم] ما يتم شفعاً من نحو ركعة [أخرى] إلى ما أدى وفيه دلالة على أنه يقطع بعد ما قعد

قدر التمهيد [وان صلى ثلثا] بان يقيد بالسجدة الثالثة [منه] اي من الرباعي [يتمه] اي الرباعي وفيه اشارة الى انه لو قام الى الثالثة بلا تقييدها بالسجدة قطع على التفصيل المذكور وقيل لو سلم قائما ولم يقعد فسدت صلواته والى انه لادراك الجمعة لا يشتغل بحيلة مثل ان لا يقعد على الرابعة ويصيرها ستا كما في المحيط ومثل ان يصلي الرابعة قاعدا لينقلب نفلا لان الاتمام فرض كما في المنية [ثم يقتدي متنقلا] اي بعد الاتمام الافضل ان يدخل في صلوة الامام متطوعا لانه به امر صلى الله عليه وسلم [الا في العصر] فان النفل بعده مكروه وهذا منه مجرود تنبيه فانه مشير الى انه يتنفل بالجماعة بعد كل رباعي سوى العصر كما اشار اليه في اول الكتاب والكلام مشير الى انه لا يتنفل مع الامام بعد الفجر كما اشار اليه فيه وفيما بعد ولا بعد المغرب بثلاث ركعات وهذا ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه يقتدي في المغرب ويسلم معه وعنه الاجسن ان يضم رابعة بعد فراغ الامام وعندنا لو اقتدى فيه لفعل كما روي عن ابي يوسف رح كما في المحيط وهذا لا يخلو من الاشعار بان كراهة التنفل بالثلاث كراهة تنزيه وذكر في المضمرات انه لو اقتدى فيه لاساء وبما ذكرنا اندفع ما قيل عليه انه ترك حكم الفجر والمغرب بعد الاتمام [و] كره [خروج من لم يصل] وهو متوض [من مسجد اذن فيه] سواء اقيم فيه او لا وسواء كان مسجدا حيا او لا وسواء صلى فيه اهله او لا وهذا ظاهر في مسجد حيا واما في غيره ففيه تفصيل في المحيط لو صلى اهل مسجده لم يخرج ولو لم يصل نيل يجوز ان يخرج ليصلي فيه والافضل ان يصلي في ذلك المسجد وقيل [لا] يكره الخروج ولو عند القامة [لمقيم جماعة اخرى] مثل الامام والمؤذن والذي يتفرق او يقل الجماعة بغيبته كما في الكرواني [ولا] يكره الخروج [لمن صلى الظهر والعشاء] لان الاذان دعاء لمن لم يصل [الا عند القامة] فانه يكره الخروج حينئذ اذ النفل بعدهما مشروع [وفي غيرهما] من الفجر والعصر والمغرب [يخرج] من صلاها [وان اقيمت] القامة اذ النفل بعد الاوليين كالتنفل بالثلاث مكروه [ويترك سنة الفجر] جوازا اذا اقيمت صلواته [ويقتدي من لم يدركه] اي من ظن عدم ادراك الفجر [بسمع ان اداها] اي السنة لان تركها اهون من تركه وعن الزرعي لو خاف فوت الفجر صلى السنة بلا ثناء وتعوذ مقتصرا على آية واحدة وكذا في سنة الظهر ولو شرع في سنة الفجر ثم اقيمت اتم الفاتحة كما في المنية وهذا لا يخلو عن رمز الى انه لادراك الجماعة لا يشتغل بالحيلة وهي ان يفتتح السنة ثم يقطعها حتى يلزمها القضاء اما قبل الطلوع او بعده على الخلاف الاتي ثم يدخل في صلوة الامام وذلك لانه لم يستحسن الافتتاح على قصد عدم الاتمام كما في التمرتاشي والاحسن ان يشرع فيها ثم يكبر للفجر بلا سلام فيصير منتقلا من النفل الى الفرض كما في المحيط وانما يقضي قبل الطلوع لانها يلزم بالشروع الا ان الواجب بالشروع ليس اقوى من الواجب بالنذر وقد نص محمد رح ان المنذور لا يؤدي ههنا على ما قال الامام السرخسي كما في النهاية

[ومن ادرك ركعة] اي ظن ادراكها [منه] اي الفجر [صلاها] خارج المسجد او خلف امطوانة وكرة خلف الصف بلا حائل واشدهما كراهة ان يصلي في الصف والكلام مشير الى انه اذا انتهى الى الامام وهو يريد للاخذ في الامامة لا يترك السنة ومنهم من قال ان يترك ويقتدي لاحراز فضيلة تكبيرة الافتتاح وفضيلة الجماعة كذا في المحيط والى انه لو ادرك الامام في الركوع ولم يدرك انه الاول او الثاني يترك السنة وكذا لو ظن انه ادرك التشهد وهذا ظاهر المذهب كما في الخلاصة وقيل هذا قياس قول محمد رح واما على قياس قول الشيخين فيجب ان يصلي السنة ثم يقتدي والى انه اقل ما يكون به مدركا لفضيلة الجماعة ركعة كما في الجلابي لكن في الحديث من ادرك الامام جالسا قبل ان يسلم فقد ادرك فضيلة الجماعة ولانه حثت اجماعا بادراك القعدة من حلف ان يصلي بالجماعة كما في التمرتاشي [ولا يقضيها] اي سنة الفجر [الا] حال كونها [تبعا لفرضه] اي لقضاء فرض الفجر او المصلي عندهم قبل الزوال او بعده على اختلاف المشائخ كما في التمرتاشي وقيل يقضي بعده اجماعا والكلام دال على انها اذا فاتت وحدها لا تقضى وهذا عندهما واما عند محمد رح فيقضيها الى الزوال استحسانا وقيل لا خلاف فيه فان عنده لو لم يقض فلا شيء عليه واما عندهما فلم يقضى لكان حسنا وقيل الخلاف في انه لو قضى كان نفلا عندهما سنة عنده كما في الكافي [ويترك سنة الظهر] ولو حكما فيدخل فيه سنة الجمعة فيقضي على الخلاف في سنة الظهر [في السالين] اي حال ادراك الظهر وعدمه اذا اداها [ويقتدي ثم يقضيها] اي بعد الفراغ من صلوة الامام يقضي تلك السنة [قبل شفعه] اي ركعتي الظهر على المختار كما قال ابو يوسف رح وبعده كما قال محمد رح على ما في الحقايق وقيل الخلاف على العكس كما في الكافي وقيل الاول قول محمد رح والثاني قول الشيخين كما في التمرتاشي والظاهر ان الاولى سنة وقيل نفل كما في المحيط وفي الكلام اشارة الى انه ينوي القضاء كما قيل والاولى ان ينوي السنة كما في الحقايق والى انه لا يقضي بعد الوقت وقيل يقضي تبعا للفرض كما في الهداية [وغيرهما] اي غير هاتين السنتين [لا يقضي] في ظاهر الرواية [اصلا] اي لا اصاله ولا تبعا لا في الوقت ولا بعده وكان ابو جعفر يقول انه يقضي سنة المغرب كما في المحيط وذكر الجلابي ان ما سوى الفجر من المن اذا فاتت بدون الفرض لا تقضى عندها واما اذا فاتت مع الفرض فلا رواية فيه واختلف المتأخرون من اصحابنا فعند اهل العراق يقضى وعند اهل الخراسان لا يقضى وفي التمرتاشي قيل ان غيرهما لا يقضى وقيل يقضى ويأثم تارك المن على الصحيح *

[فصل * فرض الترتيب] عند ائمة الثلاثة ولو جاهلا به وعن الحسن عنه لو لم يعلم به لم يجب عليه وبه اخذ الاكثرون كما في التمرتاشي [بين الفروض الخمسة] يدخل فيه الجمعة لانها يتروى عن الظهر على ما هو المختار عند المصنف رح ولهذا لو تذكر فيها ان عليه الفجر مثلا

وفي الوقت سعة فسدت الجمعة على قولهم كما في قاضيهان [والوتر] فانه لو تذكر فيه انه لم يصل
العشاء فسد الوتر كما لو تذكر في الفجر انه لم يوتر فسد الفجر وهذا عنده لانه واجب خلافا لهما لانه
سنة [فائنا] حال من الفروض والوتر وانما أثره على تاركه لانه ينبغي عن قصد في اضاءة الصلوة وذا
لا يليق بحال مسلم [كلها] اي الصلوات الست فيقضي القائنة الاولى الى ان ينتهي ثم يؤدي الوقتية
[او] فائنا [بعضها] باقيا بعضها فيقضي ما فات ثم يؤدي الباقية والاطلاق مشير الى انه يراعي
الترتيب في صلوة العمر وقيل في صلوة سنة وقيل في صلوة شهر كما في التمرتاشي [الا] للمثبت
المقيد من الفراغ اي فرض الترتيب في جميع الاوقات الا [اذا ضاق] في ظن الشارع [الوقت] عن
قضاء الغائنة واداء الوقتية جميعا فانه لا يفرض الترتيب ح لا بين نفس الفوائت ولا بينها وبين
الوقتية كما في الكافي فلو وسع الوقت الوقتية مع بعض الفوائت جاز الوقتية على الصحيح وفيه اشارة
الى انه لو شرع في الوقتية وفي الوقت سعة واطال القراءة حتى ضاق الوقت لم يجز المؤدى الا ان يقطعه
ويشرع فيه ثانيا في ضيق الوقت كما في الكرمانى والى انه لو ظن سعة الوقت ثم تبين خلافه لم يجز
الوقتية وقيل جاز والى انه لو ظن ضيق وقت الفجر من عليه العشاء فصلى الفجر وفي الوقت سعة
جاز الفجر الا انها موقوفة فاذا شرع في العشاء فان طلعت قبل الفراغ صح والا لم يجز فجرة والى
انه يراعي الترتيب وان لم يود الوقتية على الوجه الافضل فان لم يمكنه اداء الوقتية الا مع التخفيف
في قصر القراءة والافعال يرتب ويقتصر على اقل ما يجوز به الصلوة والى انه لو شرع في الوقتية
عند الضيق ثم خرج الوقت في خلالها لم يفسد وهو الاصح والاشبه بمذهبهم انه مؤدى لا قاض
اذ الحكم على المبنى عليه كما في التمرتاشي والى ان العبرة لاصل الوقت وقيل للوقت المستحب الذي
لا كراهة فيه والاول قياس قولهما والثاني قياس قول محمد رح فلو شرع في عصر وهو ناس للظهر
ثم تذكره في وقت مكروه يقطع العصر على الاول وصلي الظهر ثم العصر ولم يقطع على الثاني
ثم صلي الظهر بعد المغرب كما في الذخيرة [او نسي] الغائنة بحيث لا يتذكر الا بعد اداء الوقتية فمح
لم يفرض الترتيب فصح قضاء الغائنة بلا اعادة الوقتية لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نسي ذات يوم
صلوة العصر وصلى المغرب بجماعة ثم قال لاصحابه هل رأيت مني صليت العصر فقالوا لا فصلى العصر
ولم يعد المغرب كما في الكرمانى فلو تذكر في الصلوة وفي الوقت سعة الاتمام والغائنة والوقتية
جميعا اتمها وان لم يسع الا الغائنة او الوقتية قطعها فشرع في الغائنة ثم في الوقتية كما في بيان الاحكام
والاطلاق مشير الى انه لو كان التخلل من الايام كثيرا جاز الوقتية مع تذكر الغائنة كما قال محمد رح
وفي رواية عن ابي يوسف رح وقال فخر الاسلام عن مشائخه انها لم يجز والفتوى على الاول كما
في المحيط [او فائت] من الفرائض [ست] بدخول السابعة وعن محمد رح خمس بدخول السادسة
وعن بعضهم سبع والاول اصح كما في المصنوعات وظاهر الرواية كما في الكافي رح لا يفرض الترتيب

تصح الرقنية مع تذكرها والكلام مشير إلى أن الفرائث الحديثة والقديمة سواء في إسقاط الترتيب
أما الأول فأمروا بجمع عليه المتقدمون والمتأخرون من أصحابنا ومشائخنا أما الثاني ففيه خلاف فإنه
لوفات صلاة شهر ثم اقبل على الرقنية قبل قضائها ففانت صلاة منها ثم صلى أخرى ذاكرا للفائنة
أنفا فقد قال بعض المتأخرين انه لا يجوز هذه الصلاة زجراله على التهاون وقيل يجوز والافتاء به في
زماننا اولى لان التهاون فاش في العبادات كما في الكرمانى وعليه الفتوى فلم يقضى ثلثين فجزا ثم
ظهرا ثم وثم يصح الكل والى انه اذا قلت الفوائت بعد الكثرة لا يعود الترتيب كما اذا قضى صلاة
شهر الا صلاة يوم ثم ادى الرقنية ذاكرا ليا فانه يجوز وعليه الفتوى والى انه لو قضى الكل لا يعود
الترتيب لكن ذكره المصنف وغيره انه عاد الترتيب عند الكل والفرائث الست اعم من ان يكون حقيقة
او حكما لان الترتيب كما يسقط بكثرة الفوائث يسقط بكثرة المودى ولهذا لو فانت صلاة واحدة ثم
صلى بعدها خمس صلاة ذاكرا للفائنة كان الخمس فاسدة فسادا موقفا حتى انه اذا صلى السادسة
قبل الفائنة انقلب الخمس جائزة واذا قضى الفائنة قبل السادسة وجب اعادتها فواحدة تصح خمسا
واحدة تغسل خمسا على ما قال ابو حنيفة رح كما في المبسوط وغيره واختار فخر الاسلام في شرح
المبسوط ان الفساد في كل من الست عنده ليس بمقرر فيما ادى بل هو شرع يفتى به في الوقت
فاذا خرج الوقت ينقلب المؤداة صحيحة واما عندهما ففساد الخمس باق لم ينقلب جائزة بكل حال
والفتوى على قوله والاطلاق دال على ان قضاء الصلوات على التراخي كما قال محمد رح وعن ابي يوسف رح
على الفور وعن الامام روايتان وقيل ان الاول اتفاقى وقيل عكسه وهو الاصح ثم على الثاني
فيل الاشتغال بالصواب مباح وانما لا يباح عند الفراغ والصحيح خلافه كما في التمرتاشي وهذا كله
اذا كان صحيحا فاذا مرض قضى الفائنة كالرقنية وقيل يؤخرها اذا كان يرجو الصحة كما في مرض
الزاهدي واذا قضى صار كما اذا ادى في حق ازالة المأثم لا في حق احراز الفضيلة كما في الكشف *

[فصل * يجب] في ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في التحفة لكن في المحيط انه
عند الكرخي ويمن عند غيره [بعد سلام] يسمى بالصلوتي [واحد] وهو الصواب وعليه
الجمهور كما في الكافي عن يمينه وهو الاصح كما في الكرمانى وقال فخر الاسلام يصلم تلقاء وجهه
وقال صدر الاسلام السلام الواحد بدعة كما في النهاية وذكر الصرخسي وغيره تسليمتين وهو الصحيح
كما في الهداية وذكر شيخ الاسلام انه لا ياتي بالسجدة ح قبل السلام كما في الكرمانى وظهره مشير الى
انه لو سجد قبل السلام لم يعتد به كافي رواية النوارى واما في رواية الاصول فمخرجة والى انه يشترط
ان لا يوجد بعده تطاول المدة ولا الفعل المسافي للصلاة كالقيام والاكل والكلام والخروج من
المسجد كما في الجلابي وانما لم يأت به عند العامة اذا استند بر القبلة كما في المحيط وانما يقبل بها وراء
الاقوات الثلاثة لانه اشار في اوقات الصلاة الى انه لا يفعل [سجدتان] بلا تكبير فانه يجوز بلا تكبير

عند الحاكم الجليل ابي الفضل وذهب الكرخي الى انه لا يجوز كما في سهو العقيلي فيكروه بعد
 صلاه ويخرج ما جاز ويسبح في سجوده ثم يفعل ثانيا كذلك [وتشهد] خلافا للسحن فانه لا تشهد
 فيه عنده كما في الجلابي [وسلام] يسمى بالسهي فانه واجب كما في الكافي لكن في الكرماني انه
 سنة عندنا والاكتفاء مشير الى ان القعدة فريضة لكن في الكرماني انه لو لم يقعد لم تفسد صلوته
 وينبغي ان تكون واجبة لان الاقوال دون الافعال كما في النهاية وغيره والى ان هذه السجدة لم يرفع
 التشهد والسلام قبلها كما لم يرفع القعدة في رواية كما في الكفاية والى ان لا يصلي فيها ولا يدعو
 فيقعد في القعدة قبل السلام خلافا لمحمد رح وهو الصحيح كما في الكافي وذكر الطحاوي انه
 يفعل في القعدتين وهذا اخوط كما في قاضيخان [اذا قدم] الصلي [ركنا] على ركن او غيره
 فركن الشئ جزء ماهيته فركن الصلوة القيام والقراءة والركوع والسجود واما القعدة فشرط لصحة
 الخروج [او اخر] اي ركنا عن ركن او غيره وانما لم يكتف بالتقديم ليشير الى ان كلاما من التقديم
 والتاخير يوجب السهو على ما ظن مع ان تقديم ركن يتحقق بلا تاخير ركن كما اذا سهى عن
 القنوت او تكبيرات العيد فتذكر في الركوع او بعد الركوع فانه ياتي به في الركوع او بعد الركوع
 ويمضي على صلوته كما في المشارع والجلابي وتاخير ركن بلا تقديم ركن كما اذا تكرر التشهد الاول
 فانه يوجب تاخير القيام والكل يوجب السهو كما في المحيط لكن في عامة الكتب انه لو سهى عن
 السجدة ثم تذكر بعد ما قعد للتشهد اعاد القعدة والا فقد بطل صلوته وفيه اشارة الى ان التاخير
 مقدار زمان حرف موجب للسهو وفي الزاهدي انه قدر ركن وفي النسفي انه مقدار كلام تام مثل
 (اللهم صل على محمد) وقال ابو الحسن الماتريدي قدر كلام تام كثير الكلمات مثل (اللهم صل على محمد
 وعلى آل محمد) [او كرره] اي الركن وفيه اشعار بانه لو كرر واجبا لم يجب السهو لكن في الخزائنة
 وغيره ان تكرار الفاتحة في الاوليين يوجب السهو ويمكن ان يقال ان التكرار لم يوجب بل ترك
 السورة فانها يجب ان يلي الفاتحة وينبغي ان يقيد ذلك بالفرائض لان تكرار الفاتحة في النوافل
 لم يكره كما في قراءة الخزائنة [او غير واجبا] كما اذا زيد او نقص تكبيرتان عن تكبيرات العيد ولا يحتاج
 الزيادة والنقصان الى قيد في ذاته وصفته كما لا يحتاج الى تقديم الركن وتاخيرها ولو قيل ان
 الواجب اعم من الفرض والواجب كان معناه حينئذ غيره باعتبار الزيادة او النقصان او المجلد يكون
 مستغنيا عما سبق ويدخل فيه ما اذا قرأ آية في الركوع او السجود او القعود وهي موجبة للسهو فان
 محل القراءة القيام [او تركه] اي الواجب [سأهيا] حال من فاعل الافعال الخمسة على التنازع
 واحترازه عما اذا فعل عامدا فانه موجب للتوبة والاستغفار لانه ذنب عظيم لا يرفعه المسجدان
 بخلاف السهو فانه ذنب حقير ويستثنى من ذلك مسألتان ترك القعدة الاولى والتفكر في بعض
 الافعال بعد الشك حتى شغله عن ركن فانهما مع العمد يوجبان سجدة العذر الكل في الزاهدي

وكلمة اذ في هذه المواضع لم تنع الشلو فلو سهي عن الكل كفاه السجدتان اما على التداخل او لانه لم يجب الا بالسهر الاول على اختلاف المشائخ فلو سهي في السهر لم يلزم السهر كما في سهو العقيلي واعلم ان ما ذكره قول الاكثرين وفي الهداية ان الموجب تأخير الغرض او الواجب او تركه وقيل انه اكثر من الاربعين فلا يرد انه يجب بتغير ما ذكره ثم شرع في امثلة الافعال الخمسة على الترتيب وقال [كركوع قبل القراءة] اي قراءة الفاتحة او السورة قيل فيه تساهل فان المثال للركن المقدم لا للتقديم وفيه ان الركوع بالمعنى المصدري اي ايقاع هذا الركن والكلام مشير الى ان بالقراءة لم يرتفع الركوع وقد ارتفع بلا خلاف ولذلك ان لم يعد فقد فصل صلوته كما في المحيط [و] مثل [تأخير] الركعة [الثالثة بزيادة على التشهد] ولو حرفاً من الصلوة وقال انه غير موجب للسهر ولو زاد الصلوة كلها كما في الحزنة واية افتى بعض اهل زماننا كما في الروضة واستقيم عند رج السهر لاجل الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم كما في المحيط ونعم ما قال روح الله تعالى روحه لكن في المضمرات ان الفتوى على قوله [و] مثل [ركوعين] متواليين او ثلث سجدة او تكبيرتين للتحرية بان شك فيها فاعادها ثم تذكر انه اتى بها فانها ترجب السهر كما في المحيط واختلاف ان المعتبر هو الركوع الاول او الثاني كما في المشرع وينبغي ان يكون البواقي على هذا الخلاف [و] مثل [الجهر] اي جهر الامام القراءة [فيما يشافى] من الصلوة فانه يوجب السهر لانه غير الواجب فهو مثال تغييره على ما هو الظاهر لكنه ليس من التغيير في شيء فان الواجب نفس المخافة وهي لم يتغير بل ترك الجهر فهو مثال لترك الواجب والمتبادر ان يكون هذا في صورة ينسى ان عليه المخافة فيجهر قصداً او اذا علم ان عليه المخافة فيجهر لتبيين الكلمة فليس عليه شيء والاطلاق دال على ان قليل الجهر وكثيره سواء بخلاف المخافة فان الموجب للسهر قراءة ما يجوز به الصلوة وقال ابو طي النسفي ان المخافة كالجهر في الاصح فيجب السهر بمخافة كلمة لكن فيه شدة بالصحيح التفصيل المذكور على ما قال الصدر الشهيد واتفقت الروايات عن ابي حنيفة ر ح انه اذا جهر او خافت بآية فعليه السهر واختلفت الروايات في السرف والكلمة واللام مشير الى ان المنفرد في الصورتين لم يسجد وهذا ظاهر الرواية وقيل هذا اذا قرأ بين الجهر والمخافة واما اذا قرأ كما يقرأ الامام او يسمع منه الناس فيسجد وهذا اذا صلى في الوقت واما في خارجيه فعليه المخافة في جميع الصلوات فيسجد ولو جهر الكل في سهو العقيلي وقد مر بعض ما يتعلق بالمقام [و] مثل [ترك القعود الاول] دون الثاني فانه مغسل [و] قال صدر الاسلام انه [يؤل] اي يرجع [الكل] اي جميع الموجبات الشمس [الى ترك الواجب] فان تقدم القراءة على الركوع والركوع على السجود والثالثة على الصلوة على النبي عليه السلام والسجدة على الركوع الثاني واجب كالمخافة والقعود الاول وقيل هذا اجمع ما قيل فيه وما ذكرنا من الاجمال والتفصيل اندفع

كثير من الاعتراضات [ولا يجب] السجدة على الموترم ، و امامه [بهو الموترم] الحقيقي او الحكمي
 كالملاحق [بل] يجب عليهما [بهو امامه ان يسجد] الامام والافلاسهو على الموترم والاطلاق دال
 على ان الجمعة والعيد كالتطوع والمكتوبة في السهو لكن قال مشائخنا انه لا يسجد فيهما لئلا يقع
 الناس في الفتنة كما في المضمرات [والمسبوق يسجد مع امامه] بان يترسل في التشهد حتى فرغ
 عنه عند سلام امامه وهو الصحيح كما في الخلاصة واحترز به عما قيل انه يسكت او يكرر الشهادة
 او يصلي عليه عليه الصلوة والسلام كما في الروضة وغيره ورفيه اشارة الى انه لو قام بعد فراغ امامه من
 التشهد فقد اساء فلو قام قبله فهو اولي بالاساءة ورفض القيام فان لم يرفض فان قيد ركعته بالسجدة
 قبل فراغه بطل صلوته كما في الجلابي ويستثنى منه ما اذا قام لضيق الوقت او خوف المرور بين يديه
 فانه غير مكرره كما في الظهيرية وكذا ما اذا قام خوفا ان يخرج وقت المسح او وقت الفجر او الجمعة
 او العيد كما في الخلاصة والى ان الملاحق لا يسجد معه فلو سجد لا يحز به وعليه الاعادة في آخر صلوته
 كما في المحيط [ثم يقضي] اي بعد فراغ امامه عن الصلوة والتوجه الى القوم او القيام الى النفل يقوم
 المسبوق الى قضاء ما سبق بتكبيرة وبسملته عنده وتعوذ ايضا عند محمد ربح وبه اخذ الفقهاء كما في
 الروضة فهو قاض لاول صلوته في حق القراءة كما قال الشيخان ولاخرها في حق التشهد اتفاقا فاذا
 ادرك ركعة من المغرب مثلا قضى ركعة مع القراءة وقعد ثم ركعة كذلك كما في الجلابي والكلام
 مشير الى ان يبدأ بصلوة الامام ويكره ان يبدأ بما فات لانه خلاف السنة وقيل تفسد صلوته وهو
 الاصح لانه عمل بالمنسوخ كما في الظهيرية والى انه لا يسلم مع امامه ولا بعده فان سلم بعده فعليه
 السهو على المختار لانه منفرد كما في المضمرات واعلم ان القضاء هو تسليم مثل الواجب وقد يطلق على
 تسليم عينه مجازا كما فيما نحن فيه [واذا لم يقعد] في ذوات الاربع او الثلث مقدار الشهادتين او
 التشهد وهو الاظهر كما في المحيط [اولا] مصدر او ظرف [وهو] اي المصلي [اليه] اي الى القعود
 [اقرب] او المعنى (وهو احسن) القعود الى المصلي اقرب من القيام اليه بان لم يكن مستورا
 بالنصف الاسفل سواء كان رافع الالية والركبة او احدهما على ما دل عليه الكافي فالاقرب بمعنى
 القريب لكونه عاريا من اللام والاضافة ومن [قعد ولا سهو عليه] اي لا يجب عليه سجدة سهو
 وقيل يجب لان القيام وان قل يؤخر القعدة الواجبة والاول الصحيح كما في الكرماني لكن في
 المضمرات لو قام على ركبته كان عليه السهو واعتماده [والا] اي ان لم يكن اقرب بان كان
 مستورا بالنصف الاسفل دون الاعلى [قام] واثم الباقي [ويسجد] للسهو على ما في الامالي من
 رواية ابي يوسف رح اما على ظاهر الرواية فهو ان استوى قائما لا يعود والاعاد في الحالين ويسجد
 لانه بالتحرك للقيام غير نظم الصلوة فيلزمه السهو وانما عدل المص عنه لان مشائخنا استحسنوا روايته
 على ما قال شمس الاثمة كما في المحيط والكلام مشير الى انه اذا قام لا يعود فلو عاد مخطيا قيل

يتشهد لنقضه القيام والصحيح انه لا يتشهد ويقوم ولا ينتقض قيامه بقعود لم يؤمر به كما في
 الزاهدي [وان لم يقعد] من القيام [اخيراً] الاحسن آخر [قعد ما لم يسجد] للثامنة مثلاً
 [وسجد للسهر] وفيه اشعار بأنه قام ساهياً فلا حاجة الى التصريح به كما ظن [وان سجد] للثامنة
 [تحول فرضه نفلاً] اي فسد الفرضية لترك ما هو الغرض من القعدة الاخيرة وبقي اصل الصلوة فان
 للفرض جهتين وقال محمد رح ان له جهة واحدة فاذا افسد فسد التبرئة فلم يتحول نفلاً ثم الفساد
 عنده برفع اليه والفتوى وعند ابي يوسف رح بوضعه فاذا احدث فيه لا يبني عنده ويبني
 عند محمد رح لان الرفع لما كان بلا وضوء لم يعبأ به فلم يفسد الفرض وهذه المثلثة تسمى بمثلثة زه
 بالزاء المكسورة الخالصة وهي كلمة يقول الاعجام عند استحسان شيء وقد يستعمل في التهكم
 كما يقال لمن اساء احسنت ومنه قول ابي يوسف رح عند بلوغ قول محمد رح زه صلوة فسدت يصلحها
 الحدث والاكتفاء مشير الى ان لا سهو عليه وهو الاصح كما في النهاية [وضم] ركعة [سادسة]
 مثلاً فيشمل الفجر والمغرب وصلوة المسافر في المحيط ضم رابعة في الفجر عند بعض المشائخ فان الشروع
 بلا قصد وينبغي ان يكون غير الفجر على هذا الخلاف وانما صور في الرباعي لانه بلا خلاف
 [ان شاء] فله القطع بلا شيء لانه ظان فيها والضم لكونه مندوباً كما في الكافي والاحسن بدله ندباً
 والاكتفاء مشير الى انه لا سهو عليه وذلك لانه يتحول الى النفل [وان قعد الاخيرة ثم قام ساهياً عاد]
 الى القعدة [ما لم يسجد] للثامنة مثلاً فيعيد التشهد عند الناطقي وقيل لا يعيد كما في الزاهدي
 [وسلم] بلا سجدة للسهر كما هو الظاهر لكن في الزاهدي وشفقة المسترشدين انه يسجد ويمكن
 ان يقال انه مغيث بما يأتي من قوله وسجد للسهر [وان سجد] لها [ثم فرضه] اذ ليس عليه الا السلام
 والكلام لا يشلو عن اشعار بأنه اذا قام الامام يتبعونه فان عاد عادراً معه وان مضى في النافلة يتبعونه
 والصحيح انه لا يتبعونه فان عاد قيل السيود يتبعونه في السلام وان سجد يسلمون في الحال كما
 في النهاية [وضم سادسة] مثلاً فيشمل الثلاثي والثنائي فانه على الخلاف المذكور [وسجد للسهر]
 اما لنقص في النفل بترك تسمية فيهما او لنقص في الفرض بترك السلام والاول قول ابي يوسف رح
 او قولهما والثاني قول محمد رح وسيأتي فرعهما والكلام مشير الى ان الضم واجب كما في المحيط لكن في
 بعض النسخ قيده بالمشية ويؤيده ما في المصبرات عن المبسوط احب الى ان يشفع الخامسة والى انه
 لو لم يضم لم يسجد كما في قاضيخان [والركعتان] المعهودتان [نفل] خبر اول [لا تنوبان عن منه
 الظاهر] مثلاً فيتناول المغرب وصلوة المسافر والعشاء وقيل تنوبان والاول الصحيح وهو قوله على
 ما قال السرخسي وغيره والثاني قولهما على ما قال الحلواني وغيره كما في الكرماني [ومن اقتدى به]
 اي بالامام [فيهما] اي في احدى هاتين الركعتين [صلاحهما] اي وجب عليه الركعتان كما
 قال ابو يوسف رح دون الست وهو قول محمد رح على ما ذكرنا من دليل السجدة الثاني اقيس

وعليه الفتوى كما في الكافي وذكر في الهداية ان الاول قول الشيخين [وان افسد] المقتدي اياهما [فزاهما] وجوبا عند ابي يوسف رح ولم يقضهما عند محمد رح كما في المحيط والكافي والهداية وفيه دلالة على ان لافص عن الامام كما في المنظومة وشرحها فلا ينبغي ما في النهاية ان حقه ان يقول عند الشيخين كما في الثانية وانما خص الاداء والقضاء بما اذا قعد في الرابعة لانه اذا لم يقعد فعند الاقتداء يصلي ستا كما اذا افسد كما في المحيط [واذا سجد للسهر في النفل لا يبنى] اي اذا تنفل بأربع ركعات او بركتين ثم زاد ركعتين وقد سهى في الشفع الاول لا ينبغي ان يسجد للسهر الا بعد الشفع الثاني اذ السجدة في خلال الصلوة لم يشرع فلو سلم على الركعتين وسجد للسهر لا ينبغي له ان يبنى عليه الثاني [وان بنى صح] البناء اذ التحريمه باقية على ما قال ابو جعفر وذكر البزدي والسرهمي ان لا يصح البناء والاكتفاء دال على انه لا يسجد اخرى والمختار ان يسجد كما في الكرمانى [وان سلم] بنية القطع او السهر [من] رجب [عليه السهر فهو] يكون [في الصلوة ان سجد] للسهر [والا] اي ان لم يسجد [لا] يكون فيها اي فالسلام يخرج عن الصلوة وله صلاحية العود بالسجدة وقال محمد رح لا يخرج اصل هذا مذكور في عامة الكتب يقتضي فروعا كثيرة لكن لم يرد الا فرع هو انه لو اقتدى به احد بعد سلامه صح الاقتداء عنده ويقف على السجدة عندهما واما ما سواه من انه لو قهقهه او نوى بالاقامة انتقض وضوءه وتحول فرضه اربعا عنده خلافا للشيخين فان القهقهة طاعة للتحريم وفي اعتبار النية ابطال السجدة لانها في وسط الصلوة فليس من فروعه في شيء الا اذا اسقط الشرطيتان وفي الرواية ههنا سهر مشهور ولا عيب للانسان في السهول في الخطاء فلا عيب لمن قال ان ما في الرواية مخالف لما في شرحه للهداية فان الشارح اخبره عمر بن صدر الشريعة [شك] شك [اول مرة] اي ليس بعادة له وقيل لا يقع منه من وقت البلوغ الا مرة وقيل لا يقع في هذه الصلوة الامرة والاول اشبه كما في المحيط واكثر المشائخ على الثاني كما في الزاهدي ولا يراد بالشك ما هو المعروف عن تساري النقيضين بل اللغوي من خلاف اليقين كما في الصحاح بقريئة الاتي [انه] من قبيل الحذف والايصال اي في انه وقيل ظرف اجري مجري المفعول به وفيه انه مخصوص بالظرف المتصرف كما ذكره الرضي ولا شك انه ليس منه [كم] ركعة [صلى] من الثنائية ركعة او ركعتين او من الرابعة كذلك او ثلثا او اربعا [استأنف] الصلوة بالسلام وهو اولي من الكلام ومجرد النية بلا عمل لم يكف في القطع كما مر والجملة مشير الى ان الاستيناف واجب كما في النهاية وعن ابي حنيفة رح انه يبنى في هذه الصلوة على الاقل كما في الزاهدي والى ان هذا شك وقع في خلال الصلوة فلو وقع الشك بعد التشهد او السلام لم يعتبر وحمل على اتمام الصلوة كما لو شك بعد الوقت اصلي ام لا واما لو شك في الوقت لزمه ان يصلي كما في المحيط [وان كثر] اي صار الشك المذكور عادة او زاد على مرة في صلوة واحدة او في عمرة او في سنة كما في الزاهدي [اخذ] بعد

التدري و غلبة الظن [بغالب الظن] فأتىها و سجد للسجود و الظن الاعتقاد الراجح و كثيراً ما يعبر
عن الظن بغالب الظن تنبيهاً على أن الغلبة أي الرجحان مأخوذة في ماهيتها و فيه اشعار بوجوب الإخل
بالظن على أنه لو ظن أنها أربعة مثلاً غلبها و تعد و ضم إليها أخرى و تعد احتياطاً كان مسياً كافي النية
[و أن لم يغلب] ظنه على شيء [فبالأقل] أي فقد أخذ بما هو الأقل من الركعات المتروك فيها
فلو شك أنها ركعة أو ركعتان أخذ بركعة [لكن] في المحيط عن محمد رح أن لم يكن له في ذلك
رأي أعاد صلاته و [يقعد] حتماً [حيث ترومهم] أي ظن ذلك المحل [آخر صلاته] لأن القعدة
الآخيرة فرض كما مر ثم يقوم و يضيق إليها ما يتم له ثم يتشهد و يسجد للسجود و فيه دلالة على أنه
لا يقعد على الثانية و الثالثة و ذكر في المصنوعات أنه الصحيح لأنه مضطرب بين ترك الواجب
و اتيان البدعة و الأول أدنى من الثاني و الله أعلم *

[فصل * يجب سجدة] أي رضة للجهة على الأرض عند أبي يوسف رح أو مع رفع
الرأس عند محمد رح فلو أحدث فيها أعادها عنده خلافاً لأبي يوسف رح [بين تكبيرتين] أخذ لهما
عند الانحطاط و الأخرى عند الارتفاع على المشهور عن أصحابنا و عنه أنه لا يكبر أصلاً و عنه أنه
يكبر عند الانحطاط كما في الجلابي و المختار هو الأول كما في المصنوعات و الاكتفاء مشير إلى أن التكبير
ليس بفرض و لا واجب فأمّا سنة كما في النهاية أو ندب كما في الكافي و عنه أن الثاني ركن كما في
الزاهد و لم يوجد أن كليهما ركن و ليس بظاهر من كلامه كما ظن [بشرط الصلوة] من النية عند
التكبير و القبلة و ستر العورة و الطهارة و الوقت كما في الجلابي و المسعودي و فيه اشعار بأنه إذا
أخر عن وقت القراءة يكون قضاء فهو على الغرر كما قال أبو يوسف رح لكنه ليس على الغرر عندنا
فجميع العمر وقتة سوى المكروه كما في كتب الأصول و الفروع و التأخير ليس بمكروه و ذكر الطحاوي
أنه مكروه و هو الصحيح كما في التبيين و يستحب القيام قبلها و بعدها و ليس فيها تقدم الإمام
كما في المصنوعات و تصلح المرأة له فيستحب تقدم التالي و لا يرفعوا و يؤسهم قبله كما في النية [بلا رفع
يد] في التكبيرتين [و] لا [تشهد و] لا [سلام و فيها] أي في السجدة [سبعة السجود] أي (سبحان
ربي الأعلى) ثلثاً و هو أدناه و استحسبوا أن يقول (سبحان ربنا إن كان وعد ربنا لمفعولاً) و أن لم يذكر
شيئاً يجزيه كما في المحيط و قالوا يدعوا فيها ما يليق بآيتها فلو قرأ آية مريم قال (اللهم اجعلني من
عبادك المنعم عليهم المهديين الساجدين لك الباكين عند تلاوة آياتك) كما في الكشف و المختار الأول
كما في الشرائع و الواو للعطف أو الاعتراض أو الابتداء و السبعة بالضم و السكون التسيب كما في المفردات
[على من تلا] لا تهجى أو كتب [آية] تامة أو أكثرها أو نصفها مع كلمة السجدة على الخلاف و قيل
كلمة السجدة كما في التمر تاشي [من أربع عشرة] آية مشتقة مبين موضعها بقوله [التي في آخر
الأعراف] فالتب مع الصلوات عطف بيان الأربع عشرة أو بدل الكل منه و يذكر العاطف و يراد التابع

والمتمتع وإنما قيد بالآخر لان ما في اوله غير موجب للسجدة اتفاقا والاخر بمعنى النصف الآخر كما قالوا في الايمان فلا يكون الشيء ظرفا لنفسه و الاعراف علم للسورة ظاهرا وقد جوزة سيبويه كما جوزة سر وغيره ان العلم سورة الاعراف وحذف الجزء جائز بلا التباس وعلى هذا قياس بوقاي السور [وفي الزعد والنحل و بني اسرائيل و مريم] وفي الايات [اولى الحج] اي النصف الاول منه و الافراد على نحو ازواج مطهرة فهذا ليس بعطف على التي يلزم الفصل بالاجنبي بين المعطوفات كما ظن وإنما قيده بالاول لان ما في الاخرى للصلوة عندنا [والفرقان والنمل والم السجدة و ص] وحقه ان يكتب هكذا (صاد) اذ الاصل في كل لفظ ان يكتب بحروف هجائية ولعل وجهه سرعة انتقال الذهن الى مسماة اي السورة المخصوصة [وحم] عند قوله لا يسمعون لا قوله يعبدون وإنما اطلق لانه يجوز ان يكون الاول موضع السجدة الا ان التأخير اولى اذ به يخرج عن العهدة يقينا كما في المظهر [السجدة] عطف ببيان لحم لان كلا منها علم في قول كالم السجدة فالأخصر السجدة [والنجم وانشئت وقرأ] علمان لهاتين السورتين فالهمزة فيها مقطوعة كما تقرر و الاولى الانشاق والعلق [او] من [سمعها] و لو من كافر او مجنون او صبي او حائض او نفساء او نائم او طير والاصح انه لا يجب بالسماع من نائم وقيل لا يجب بالسماع من طير كالسماع من صماء وفي كلمة التكليف دلالة على انه لا يجب على الخمسة الاول فلا يجب الا على من عليه الصلوة فيجب على الجنب والمحدث والمتبادر انها لا يجب الا اذا علم انها آية السجدة ولو بالاخبار وان كلا من التلاوة والسماع سبب والصحيح انه التلاوة والسماع شرط في حق غير التالي فلم يسمع بسبب النوم او التشاغل بأمر لم يجب على الاصح الكل في المحيط [و اذا تلا الامام آية في ركعة] فمن [سمعها] ولم يسجد ثم [اقتدى به في ركعة اخرى] غير ما تلا فيه [يسجد] المقتدي [بعد الصلوة] كما في الكافي وغيره لكن في شرح الطحاوي وغيره ان اقتدى السامع قبل سجدة الامام سجد معه وان اقتدى بعدها يسقط عنه اذ بالاعتداء صارت صلوتية فلا يؤدي بعدها والاطلاق مشعر بانه ياتي بالسجدة في العيد والجمعة وقال الحلواني قال مشائخنا انه لا ياتي فيهما للترقية ويكره ان يقرأ ما فيه آية السجدة فيهما كما في صلوة تخافت فيها كما في المحيط [كمصل] اماما كان او مقتديا [سمع ممن ليس معه] مصليا كان او لا فانه يسجد بعد الصلوة لا فيها ولا تفسد والاصح انه غير مفسد بخلاف زيادة القيام والركوع والقعود فانه غير مفسد بالاجتماع كما في الزاهدي [ومن] سمع من الامام المذكور ولم يسجد ثم [اقتدى] به [في] اخر [تلك الركعة] التي تلا فيها [بعد سجود الامام] التلاوة [لا يسجد] لها في الصلوة ولا بعدها وفي الخلاصة من سمع قبل الاقتداء سجد بعد الصلوة مطلقا [و] من اقتدى به في تلك الركعة بعد التلاوة [قبله] اي قبل سجود الامام [يسجد معه وان لم يسمع] منه قبل الاقتداء لاسرار او بعد او صمم [وان تلا المزمع] خلف الامام وسمع هو والقوم وخارجي [لا يسجد] واحد منهم [الا سامع

خارجي [ليس بامام ولا مقتد فانه يسجد على الصحيح كما في المضمرات و اما غيره فلا يسجد في غير الصلوة عند الشيخين وفي الصلوة اتفاقا كما في المحيط [و] السجدة [الصلواتية] لحن والصواب الصلوة التي وجب على الامام او غيره اداؤها في الصلوة ولم يؤد بالركوع والسجود بان قرأ ثلث آيات بعده [لا تقضي خارجها] اي من خارج الصلوة وان اساء بتركها وبما ذكرنا ينحل الاشكال وهو ان السجدة تتأدى بالركوع والسجود فلا يمكن ان تقضي وظاهرة مشير الى ان هذا الحكم مقيد بها اذا كان الصلوة صحيحة غير فاسدة والا صارت السجدة خارجية كما في الجواهر و الى ان وجوبها في الصلوة على الفور كما في الزاهدي [والركوع] اي ركوع الصلوة او ركوع على حدة كما روي عنه فانه ورد الاثر بطل الا ان الازل اولي لتقدم العهد [بلا توقف] اي بلا فاصلة بينه وبين قراءة آيتها وهي آيتان كما في المظهر او ثلث الا اذا كانت في آخر سورة وقيل اكثر من ثلث كما في الزاهدي [ينوب] الركوع [عنه] اي عن سجود التلاوة وذكر الجلابي ان الركوع وسجدة الصلوة معا ينوبان عنه عنده و الكلام مشير الى ان السجدة تنوب مع التوقف والي ان النية لم يشترط وهذا صحيح في سجدة التلاوة وكذا في سجدة الصلوة عند الاكثرين و اما الركوع فلا ينوب بدونها بلا خلاف كما في المحيط وعن محمد رح انه ينوب بدونها كما في الجلابي واختلفوا ان نية الامام كافية كما في الكامل فلولم ينو المقتدي لا ينوب على رأي فيسجد بعد سلام الامام ويعيد القعدة الاخيرة كما في المنية [وان كرر] سماع آية او ثلاثتها من واحد او متعدد [في مجلس] واحد عرفا او شرعا حقيقيا او حكما ولهذا التعميم ترك في اكثر النسخ قوله او في صلوة [تكفي سجدة] واحدة ففي الواحد الحقيقي كالبيت والدار والكرم والحوض المتداني الاطراف والمسجد تكفي واحدة وان تحول من زاوية الى زاوية الا ان يكون كبيرا كالمسجد الحرام وقيل خلافه وكذا لو تلا في المسجد الداخل ثم اعاد في الخارج فواحدة كما قيل في الجامع ودار السلطان عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح كذا في الزاهدي واما في الصحراء فيكفي سجدة اذا قرب المكان كما اذا مشى ثلث خطوات وقال محمد رح ان كان نحر من عرض المسجد وطولة فقريب واما الواحد الحكمي فهو ما فعل فيه فعل غير قاطع له عرفا كما اذا اكل لقمة او شرب شربة او عمل يعبرها او نام قاعدا فاذا تلا فاكل او شرب او عمل كثيرا او نام مضطجعا او اخذ في عقد كبيع ثم تلا لزمه سجدة اخرى ولو كرر في ركعة كفي واحدة وكذا لو اعادها في اخرى عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح ولو كرر على الدابة في ركعة او غيرها كفي واحدة وقيل انه في الركعتين على الخلاف بينهما كما في المحيط وأشار بلفظ التكرار الى انه لو اختلف الاي في مجلس لا يكفي واحدة و باطلاق الكفاية الى انه لو سجد للاولي ثم تلا كفي واحدة وقيل لا يكفي واعلم ان تكرار اسم نبي من الانبياء عليهم الصلوة والسلام في حكم الصلوة مثل تكرار الآية في السجدة في هذا الخلاف لكن لا رواية في الصلوة ولا خلاف في

وجوب التعظيم لذكره تعالى في كل مرة كما في الزاهدي لكن في النظم يكفي مرة في كل مجلس [ويعتبر] في التكرار [للسامع مجلسه] دون مجلس التالي فلو تبدل مجلس السامع لا التالي لم يكف واحدة لكن في المحيط لو كرر المصلي على الدابة فعلى السائق واحدة ولو تبدل مجلس التالي لا السامع يكفي واحدة وعليه الفتوى كما في المضمرة لكن في الكافي انه لا يكفي واحدة وهو الصحيح [واسماء الثوب] اي تسوية سداه و ما مد منه بان يغرز في الارض خشبات ثم يجيى ويذهب مع الغزل ليسوي السدى [والانتقال من غصن] بالضم ما تشعب عن ساق الشجر دقائقها وغلاظها والصغيرة بها كما في القاموس [الى] غصن [آخر] سواء كان قريبا او بعيدا [تبديل] فلا يكفي سجدة وقيل على المسدي سجدة الا اذا انخرق غزله فرجع الى الوصل فعليه سجدتان كما في الروضة وقيل على المنتقل من غصن سجدة اذا عبر منه الى آخر لقربها والصحيح الاولان وعلى هذا الخلاف دوارة الكدس ورحا الطحن والسباحة في الماء كما في الزاهدي [ويكره] في الصلوة وغيرها [ترك آية السجدة وحدها] لانه يشبه التحريف وفيه اشعار بأنه يكره ترك كلمة السجدة بالطريق الاول وفي المحيط من الناس من كره ذلك خارج الصلوة لا فيها وهذا خلاف الراية [لا] يكره [عكسه] اي قراءة آية السجدة وحدها في غير الصلوة حتى قيل من قرأ أي السجدة كلها في مجلس وسجد لكل هكفا الله تعالى ما اهمه كما في الكافي والكرمانى [وندب ضم غيرها] اليها من آية او اكثرها قبلها او بعدها لانه ابلغ في اظهار الاعجاز كما في المحيط وهذا شامل لحالة الصلوة وغيرها كما لا يخفى [واستحسن] في الصلوة وغيرها [اخفائها عن السامع] اي سامع محدث ظن التالي انه لا يسجد او يشق عليه الاية للتحرز عن تأنيب المسلم فلو كان السامع بخلاف ذلك ينبغي ان يجهر حثا على الطاعة وفيه اشعار بأنه لو كان التالي منفردا قرأ كيف شاء واستحسن ترك استحسن لان الاخفاء مندوب كالضم الكل في المحيط * [فصل] ان تعذر القيام بان لا يقوم اصلا لا بقوة نفسه ولا بالاعتماد على شيء والا فلا يجزيه الا ذلك وفيه اشعار بأنه لو قدر على بعض القيام يؤمر به فاذا عجز قعد كما في التمرتاشي وقال ظهير الدين المرغيناني لو قدر على قدر تكبيرة الافتتاح قائما صلى قاعدا كما في المنية [لمرض] اي ليخوف زيادته او امتداده كما في الكرمانى او دوران الرأس كما في النهاية او وجع الشقيقة كما في المنية او وجع الضرس والرمم وهو مثال ففي حكمه الخوف من السبع وغيره وكونه في الخباء او الكلة اذا كان من خارجه طين او بق او مطر او غير ذلك كما في الزاهدي والاحسن ان يقال لضرر فانه حار لكل كما في التمرتاشي [حدث] ذلك المرض [قبل الصلوة او فيها صلى قاعدا] كما في حال التشهد كما مر وفيه اشعار بأنه لا يباح له التأخير كما في الروضة لكن ينبغي ان يكون بحال لا يرجي زواله في الوقت ففي الزاهدي وغيره ان المريض الناذر بالصلوة قائما يؤخر حتما اذا كان يرجو البرء [يركع ويسجد] ان قدر [وان تعذرا] اي الركوع والسجود [مع] تعذر [القيام] لمرض قبلها او فيها [ارمى برأسه]

أي يشير به إلى الركوع والسجود وهو مجزئ لا غير كما في الكرماني وغيره لكن في التهذيب
 قد يقول العرب أرمي برأسه [قاعدًا] بقوة نفسه أو غيرها كما مر [ان قدر] على القعود [و] ان
 تعذرا [لا معه] أي مع تعذر القيام أي ان عجز عنهما مع القدرة على القيام [فيهم] أي الأيما بالرأس
 إليهما قاعدًا [أحب] منه قائما لأنه أشبه بالسجود وذكر التمرتاشي أرمي قاعدًا وفيه إشارة إلى ان كليهما
 يقع في حال القعود وذكر ابريكر انه يؤمى للركوع قائما والسجود قاعدًا وان عكس لم يعز
 على الأصح كما في الزاهدي وإلى انه لو قدر على الركوع فقط لا يؤمى قاعدًا وذكر الكرماني ان ذكر
 الركوع اتفاني فان تعذر السجود كاف لسقوط القيام كما ذكر الحلواني والمرحسي وفي النية ان
 عجز عن السجود لا يلزمه الركوع [و] حد الأيما ان المومي [جعل سجود] المخصوص به [أخفض
 من ركوعه] وفيه دلالة على ان لا يلزمه تقرب السجدة إلى الأرض بقدر الامكان كما في الزاهدي لكن
 قال صاحب النية ان ذلك يلزمه [ولا يرفع إليه شيء] أي لا يدني صاحب المرض من جبهته حيزا ازودا
 أو غيرهما [ليسجد] عليه أي ليخفض رأسه ويضع جبهته على ذلك الشيء فانه مكروه وفيه إشارة إلى
 انه لو لم يخفض رأسه ولكن وضع شيء على جبهته لا يجوز فانه إيما وقيل يجوز فانه سجود الأول اصح
 كما في المحيط وإلى انه لو سجد على شيء مرفوع مرفوع على الأرض لم يكره ولو سجد على دكان دون
 صدره يجوز كالصحيح لكن (لو) زاد يومي ولا يسجد عليه كما في الزاهدي [والا] يقدر على الأيما
 قاعدًا المرض قبلها أو فيها [فعلى جنبه] الأيمن أو الأيسر يضطجع [متوجها] إلى القبلة ورجلاه نحو
 يسارها أو يمينها [أو على ظهيرة] يستلقي [كذا] متوجها ووضع رءادة تحت رأسه حتى يكون شبه
 القاعد ليتمكن من الأيما وجعل رجليه إلى القبلة كما في النهاية وقيل ينبغي للمستلقي ان ينصب
 ركبتيه ان قدر حتى لا يمد رجليه إلى القبلة كما في الزاهدي [وذا] أي الاستلقاء [أولى] من الاضطجاع
 كما هو المشهور عن اصحابنا وفيه إشارة بان الاضطجاع جائز وفي النية الاظهر انه لا يجوز وفي
 التمرتاشي لو عجز عن الاستلقاء فعلى جنبه متوجها وعن محمد رح يجعل وجهه إليها ورجلاه نحو
 يسارها أو يمينها [والأيما] المعتبر من المريض ما يكون [بالرأس] ويجوز ان يكون مشيرا إلى
 انه لو عجز المريض عن ذلك وحرك صحيح رأسه جاز على ما روي عنه كما في الظهيرية [وان تعذر]
 ذلك [أخرت] الصلوة فسقطت إلى القضاء وان كان التعذر اكثر من يوم وليلة وهو الصحيح وقيل
 لا إلى قضاء ان كان اكثر منهما وإلى قضاء ان قل وهو الصحيح كما في الضمرات والكثرة بالساعات عند
 الشيخين واما عند محمد رح فبدخول الوقت حتى لو عجز قبل الزوال إلى ما بعد الزوال لم يقض خلافا له
 الا إذا امتد إلى العصر كما في التمرتاشي فان مات بلا قضاء قضى عنه وارثه كما في المحيط لكن في الاختيار
 لا شيء عليه ولو برأ لم يقض اكثر من يوم وليلة وهو الصحيح والكلام مشير إلى انه لو عجز عن الأيما
 بالرأس لم يعتبر بالعين وعن أبي يوسف رح انه معتبر وشك فيه محمد رح واعتبره الحسن كما

اعتبروه بالساجب والقلب وزفر روح بالساجب ثم العين ثم القلب كما في الروضة وغيرها [وموم]
 بالراس [صح] اي قدر على الركوع والسجود قاعدا [في الصلوة استأنف] الصلوة عندهم [وقاعد يركع
 ويسجد] صح [اي قدر على القيام] فيها بنى [عليها] قائما [عند الشينين] واستأنف عند عهد
 رح [صلى] على حذف الموصول كما هو المذهب الراجح الكوفي بقريضة الخبر اعني صح اي من صلى
 الفريضة [قاعدا] يركع ويسجد [في فلك] لا في عجلة [جار بلا عذر] اي مانع من القيام كدوران
 الرأس واسوداد العين [صح] عنده استحسانا ولا يصح عندهما قياسا وفي كلامه اشارة الى انه
 لا يصح ان يصلي فيه بالايماء بلا عذر ولو نافلة وهذا بالاتفاق وصح قاعدا مع العذر اجماعا وينبغي
 ان يتوجه الى القبلة كما دار السفينة كما في الافتتاح ويستحب ان يصلي قائما او من خارج الفلك
 فان الصلوة على الارض اكمل [و] في الفلك [المربوط] في حرف البحر وليجته [لا] الا بعذر يصح
 ان يصلي قاعدا اما في الحرف فبالاجماع واما في اللجة فان حركته الريح قليلا فكذلك والا فعلى
 الخلاف وقيل في الاولين خلاف ايضا الكل مستفاد من النهاية واعلم انه لو غرق والماء يمر به قيل
 ان وجد حشيش تعلق به مقدار ما يصلي بالايماء لا يباح له التأخير وان لم يوجد يباح وقيل
 لا يباح حتي لو خرج الوقت بلا صلوة فمات صار الصلوة ديناء عليه كما في الروضة [جن] اي من جن
 [او اغشى عليه يوما وليلة] اراقل كما في المبسوط والمحيط والخلاصة وغيرها لكن في القدوري خمس
 صلوات [قضى] في الصصة بالاركان التامة وفي المرض بالتفصيل [ما فات] من خمس او اقل من
 الصلوات [وان زاد] ليجنون او الاغماء عليهما ساعة روي بالنصب على الظرفية اي في جزء من الزمان
 ويجوز الرفع على الفاعلية والمعنى راد عليهما ساعة [لا] يقضي ما فات من الصلوات الخمس او
 الكثيرى الساقطات بزيادة ساعة من وقت صلوة اخرى وقال محمد رح ان راد وقت صلوة لا يقضى شيء
 من الصلوات الست او الكثيرى الساقطات بزيادة ساعة من وقت السابعة وهو الاصح والمتبادر ان يكون
 اليوم والليلة مستوعبين للاغماء فلو افاق ساعة قضى ما فات وان دام كما في الزاهدي وان لا يكون
 الاغماء من صنعه كالمرض والشرف من آدمي وغيره فلو شرب الخمر او البنج او الدواء حتى ذهب عقله
 اكثر من يوم وليلة قضى ما فات خلافا لمحمد رح كما في الخلاصة ولا يشفى ان المرض شامل للجنون
 والاغماء مفهومهما وحكما كما ذكرنا فلا ينبغي ان يتعرض لهما خصوصا ولو لم يدخل ذلك فيه
 لكان التقديم اولى فان ما قبله انسب بالمسافر والله اعلم *

[فصل * المسافر] من المسافرة وهي بمعنى السفر مع المبالغة كما ذكره بعض المحققين
 وقال الراغب ان المغالة بمعناها باعتبار انه سفر عن المكان وهو عنه وما في ايضاح الفصل انه لم يجز
 منه فعل ثلاثي بمعناه فقد رده كلام الجوهري والبيهقي وذكر الكرمانى ان السفر الخروج المديد
 وشريعة قصد المسافة المخصوصة ولا يشفى ان مجرد القصد لا يكفي ولذا قال في الملبوح انه الخروج

عن عمرات الوطن على قصد سير تلك المسافة عبر الابل والراجل وفيه ان مجرد سيرهما لا يكفي على المختار كما ياتي ثم اشار الى المعنى الشرعي فقال [من فارق] على نحو ما قل الراغب في سافر وفيه تنبيه على ان مجرد القصد بلا فعل ليس بشئ كما في المحيط وغيره [بيوت بلدة] اي بيوت متعلقة بالبلد لا يسمى باسم فيدخل فيها حيطانها ومحال يتعلق به لا القرى كما ياتي وهي جمع بيت ماوي الانسان من نحو حجر اوصوف ولكونها اخص بالمسكن اثرها على الايات كما في المفردات والبلد اسم للعمرة ما يحيطه الرض من الابنية والدور ولم يذكر القرية لانها تابعة الى انحاء سياتي وليس بتغليب كما ظن لان المجاز مثل في التعريف والبيوت اعم من ان يكون خربة الان فلا يقصر الا بالخروج عنها على الاشبه وفي ذكرها اشعار بانه اذا اتصل القرى بالرض يقصر بالخروج منه وقيل لا يقصر الا بمجاوزة القرى ولو بفراخ الا ان يكون بينهما انفصال وحده سبعة اذرع او مائة ذراع او قدر غلوة وقيل لا يقصر الا بالنأي وحده حد الانفصال او فناء المصر قدر ميل وقيل حد الثلاثة غلوة وهو الاصح الكل في الزاهدي والصحيح انه يترخص بمفارقة العمران الا اذا اتصل بالرض قرية فانه على ما ذكرنا من الخلاف والاضافة للعهد اي بيوت جانب المفارقة فلم يعتبر جانب آخر وان حاذاه كما في المحيط وكذا اضافة البلد على ما تقرر الا انه يشك في بوطن الإقامة [فاصد] اي يريد ارادة معتبرة في الشرع على سبيل الجزم [مسافة ثلثة ايام و لياليها] الثلثة المعتدلة في الطول والقصر كزمان كون الشمس في الحمل ازالميزان في شرح الطحاوي ان بعض مشائخنا قدروه باقصر ثلثة ايام من السنة ونحوه في التمرناشي لا في المحيط كما ظن وهذا ظاهر الرواية وعنهم مسافة يومين واكثر الثالث وفي القصد اشارة الى انه لا يقصر الصبي والنصراني اذا قطع مسافة يومين مع القصد ثم صاروا مكلفين وقال الاكثرون ان النصراني يقصر لصحة القصد و الى انه لا يصح قصد الجيش والقائد والزوجة والاجير والتلميذ والعبد مع متبوعه ولو لم يعلم التابع قصده كان مسافرا على الاصح كما في الجلابي وغيره والى انه لو سار جميع البلاد بلا قصده لم يترخص كما لو طاف السلطان في ولايته او ذهب صاحب جيش بطلب عدو بلا علم بزمان ادراكه او مكث في موضع والى انه لو كان لبلدة طريقان احدهما مسافة يوم والاخر ثلثة ايام يترخص فيه لا في الاول كما في المحيط والمسافة البعد ويكثر استعمالها في البعيد وكلاهما صحيح ههنا من السوف بالفتح الثم فان الدليل في الفلاة يشم التراب ليعلم انه على طريق اول كما في القاموس والاولى ترك اللبالي وان ذكرت في كثير من المتداولات فانها للاستراحة والى لو سار احد كل يوم منها الى الزوال فبلغ المقصد قصر الا ظهر هذا اليوم على الصحيح اذا السير في بعض النهار كما في المحيط وغيره [يسير وسط] دون السريع والبطي الخارجين عن العادة [وهو] في الجهل [ما سار الابل] اي سير البعير فما مصدرية واللام يرد اسم الجمع الى الجنس وحينئذ يوافق قوله [والراجل] اي الماشي سير

معتد لا ولم يذكره اعتمادا على ما يليه من اعتدال الريح فلو سار مسافر في السهل تلك المسافة في يوم يرخس و بعضا منها في ثلث لم يرخس كما في الجلابي وغيره وإنما حض سيرهما بالذكر ليكون كناية عن الغبر وهو مذكور في شرح الطحاري وغيره الا انه ترك الغير اقتداء بما في الجامع الصغير [و] في البحر ما سار [الفلك اذا اعتدلت الريح] بين السرعة والبطوء فلو سار يوما يرخس و ثلثا لم يرخس كما ذكرنا [و] في الجبل [ما يليق] من سيرهما سيرا معتدلا بقريضة السابق [بالجبل] لا بالسهل فظن اغناء حكم السهل عنه سهل وهذا ظاهر الرواية و عنه مسافة ثلثة مراحل كل مرحلة خمسة فراسخ و ثلث اربعة او سبعة على الخلاف و عنه ان امكنه ان يسير كل يوم فرسخا لوعره فالمدة ثلثة فراسخ كما في التمر تاشي وكلامه مشعر بان لا عبرة بالفراخ وهو الصحيح كما في الهداية لكن في الزاهدي قد اعتبر الاكثرون باحدى وعشرين فرسخا كانهم قدروا كل يوم بمرحلة سبعة فراسخ و قيل خمسة عشر لانه قدر بخمسة و به يفتي اكثر ائمة خوارج و قيل ثمانية عشر لانه المتوسط بين الاكثر والاقل وهو المختار و قيل اثنا عشر فرسخا [فيقصر] المسافر فرض [الرباعي] المفروض على المقيم فان صلوته في الاصل ركعتان روي عن ابن عمر ان صلوة المسافر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم وعن ابن عباس انه قال (لا تقولوا قصرا فان الذي فرضها في الحضر اربعاً فرضها في السفر ركعتين) كما في شرح الطحاري وعن ابن عمر (صلوة المسافر ركعتان من خالف السنة كفر) و عنه (من صلى في السفر اربعاً كان كمن صلى في الحضر ركعتين) وعن ابي هريرة (قال صلى الله عليه وسلم متمم الصلوة في السفر كالمقصر في الحضر) كما في الكشف و عنه صلى الله عليه وسلم (انها صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته) كما في الكرماني فالتمام لا يجوز و سبأتي والكلام مشير الى ان لا قصر في الثلاثي والثنائي وكذا في السنن الا ان الافضل فيها الفعل تقربا و قيل الترك ترخصا و قيل الفعل نزولا والترك سيرا كما في المحيط والمختار الفعل امنا والترك خوفا كما في الخزانة ويستثنى منه سنة الفجر عند البعض و قيل سنة المغرب ايضا كما في الزاهدي [الى ان يدخل بلدة] الاصل اي بيوته بقريضة السابق ويحتمل ان يختار ان انتهاء القصر الى الرض فالقادم يقصر الا عند البلوغ الى الرض فان الانتهاء كالا ابتداء في الخلاف المذكور كما في التمر تاشي وغيره والاطلاق دال على ان الدخول اعم من ان يكون للقامة او لقضاء الحاجة و ان يكون حقيقيا او حكما كما اذا بدا له ان يعود الى بلدة بلا سير المسافة فانه اتم بخلاف ما اذا سار المسافة ثم بدا له العود فانه لم يتم كما في الجلابي [اريئوي] اي يريد على سبيل الجزم او الظن كما قبل كذا في الخزانة فالضمير للمسافر المستقل الراي فلا يعتبر الا نية المتبوع كما ذكرنا [اقامة نصف شهر] وهو خمسة عشر يوما اذ الشهر ثلثون يوما عند العرب والعجم كما في المقائس فلا يشكل بان الشهر يكون تسعة وعشرون بل يشكل بما في المحيط انه اذا عزم على ان يقيم في الليالي باحد الموضعين ويخرج في النهار الى آخر منهما

لم يصر مقيما اذا دخل اولا الموضع الذي عزم الإقامة فيه بالنهر لان موضع الإقامة ما يبيت فيه [بلدة] دخل فيها فان مجرد النية غير مؤثر بلا ترك السير فالإقامة كالغفر كما في الكرمانى وغيره وفي زيادة التاء اشعار بأنه لو نوى الإقامة نصف شهر في موضعين نجوميكة ومنا لم يصر مقيما كما في المحيط [أوقرية] اسم للعمران كالبلد [واحدة] صفة لقريه والفائدة ما مر في البلدة [و] يقصر الى ان ينوي [بصحراء دارنا وهو خبائي] اي والحال ان الناري ممن مكن في مغازتها كالاعراب والأتراك والاكرد والتراكمة والرعاة الطوافه على المراعي فانه لا يقصر ويتم كما قال بعض المتأخرين لانه ينتقل من مرعى الى مرعى وقيل يقصر ههنا ايضا لانه ليس موضع الإقامة والاول اصح كما في الكرمانى وعليه الفتوى كما في المضمرات والخزائن وفيه اشعار بان يقصر الناري بالصحراء غير الشبائي سواء كان من مضاير الشبائي او لا كما اذا قصد عساكرنا موضعا واخبيتهم معهم وكذا الناري بصحراء دار الحرب كما في المحيط والاحسن ان يقال ان صحراء وهو فضاء واسع لا نبات فيه والدار المنزل باعتبار دوران الحائط ثم سمي به البلدة لاحاطتها بأهلها والشبائي بالكسر منسوب الى الشباء بالهمزة المنقلبة عن الياء من وبر او صوف لا شعر على عمودين او ثلاثة وما على اكثر منها فبيت كما ذكره الجوهري والكلام مشير الى ان نية الإقامة لم تصح الا في هذه المراضع الثلاثة ولا غير وهو ظاهر الرواية وفيه دلالة على رواية تخالفه وكذا في الكافي لا تصح النية في المغازة الا اذا سار اقل من ثلاثة ايام على ما قالوا وحاصل الكلام ان الاتمام يتوقف على ستة شروط النية واستقلال الرأي والمدة وترك السير واتحاد الموضع وصلاحيته كما في الجلابي [لا] يقصر الرباعي الا ان ينويها [بدار الحرب محاصرا] اي يبلد اهل القتال الكفار والحال ان الناري من محاصريهم المسلمين فانه يقصر حينئذ لجواز ان يزعموا ساعة بعد ساعة خلافا لابي يوسف رح اذا غلبوا عليهم ونزلوا بساتينهم وفيه اشعار بأنه اذا دخلها بأمان لم يقصر كما في المحيط [ار] دار اهل [البغي] الذين يخرجون عن طاعة الامام الحق يظن انهم على الحق لا هو متمسكين بتاويل فاسد والا فحكمهم حكم اللصوص [محاصرا] اي الناري من المسلمين الذين يجعلونهم في حصن فان دارهم كدار الحرب فيقصر [كمن طال] اي قصر كقصر من طال [مكثه] في موضع الإقامة [بلا نية] لها وفيه اشعار بأنه لو ظن بالكث مقدار مدة الإقامة قصر ولم يتم وفيه خلاف كما مر [ولو اتم] الرباعي بان ياتي بجميع افعاله واقواله كالقراءة كما هو المتأدر [وقعد] القعدة [الاولى] مقدار التشهد [ثم فرضه] الركعتان وما يدل عليه كلامه كما ذكرنا ان دفع ما قيل ان عليه ان يقول لو اتم وقرأ في الاوليين فانه لو ترك القراءة فيهما او في احدهما فسد صلوته الا اذا نوى الإقامة قبل التسليم او بعد قيامه الى الثالثة بلا تقيدها فان فرضه ج يصير اربعاً فيتم وقال محمد رح فسدت مطلقا لترك القراءة كما في الخلاصة وقال ابو بكر الرازي لو نوى المسافر اربعاً اعاد حتى يفتتحها بنية ركعتين كما في الجلابي والشرط مشعر بأنه ليس بساه بل

عامد فصيح قوله [و اساء] اي اثم واستحق النار لانه خلط النفل بالفرض قصدا وهذا لا يحل كما في
 رخصة الكشفيين وغيرهما وترك ما هو الواجب من القصر كما في الخلاصة و اخر السلام الواجب
 وترك تكبيرة الافتتاح الواجبة في النفل كما في الزاهدي فقد اشكل ما في التلويح انه يجوز ان يكون
 الاتمام اكثر ثوابا باعتبار كثرة القراءة والاذكار وان كان هو والقصر مستويين في الثواب الحاصل
 باداء الفرض على انه قد تقرر ان المنهي عنه أكد من المأمور به [وما زاد] من الركعتين [نفل]
 هل ينوب عن سنة الظهر [وان لم يقعد] الاولى [بطل فرضه] بالاتفاق الا اذا اقتدى بمقيم كما ياتي
 ان نوى الإقامة كما مر وهذا منه تصريح بما اشار اليه كما لا يخفى و اشارة الى انه ينقلب نفلا بترك
 القعدة وقال محمد ر ج بطل الصلوة به كما مر* [مسافر امه] في الرباعي ولو قبل السلام [مقيم في الوقت]
 لو قدر التحريم على الاصح [يتم] اربعا وجوبا بحكم المتابعة حتى لو افسدها هو او امامه قضى
 ركعتين فقط لزال ما يوجبه من المتابعة وقيل لا يتم كما في الزاهدي وفيه اشعار بانه لو اراد نية
 العدد ثوى ركعتين وبانه لو اقتدى بالمقيم في الشفع الثاني يتم اربعا كما في جمعة الظهيرية
 والحصر في باب الشافعي رحمه الله والاطلاق مشير الى انه لو لم يقعد الاولى لم يبطل فرضه كما في
 السراجية [و بعاهة] اي بعد الوقت [لا يؤمه] اي لا يصح امامته لانه لا يتغير فرضه فيؤدي الى
 اقتداء المفترض بالمتنفل في حق القعدة [وفي عكسه] اي في صورة ان يكون مقيم امه مسافر في
 الوقت او بعده [اثم المقيم] صلواته بقراءة وهو الاحتياط كما قال الحلواني وعن محمد ر ج انه لا يقرأ
 وبه اخذ بعض المشائخ وهو الاصح لانه لاحق كما في المحيط [وقصر] الامام كالمقتدي [المسافر] وسلم
 [قائلا] للمقيم [ندبا] مصدر [اتموا صلواتكم] بصيغة الجمع للتبرك بما قاله صلى الله عليه وسلم في
 عامة حجة الوداع لاهل مكة [فاني مسافر] بالغاء للتعليل وان لدفع تردد امر غير السفر وفيه تنبيه
 على انه ينبغي له ان يعلم بكونه مسافرا ولو بغير القول فانه تفسد صلوة من اقتدى بمن كان ظاهر
 حاله الإقامة وهو لم يتم كما اذا ام رجل في المصر لا في خارجه اذا الظاهر انه مقيم سلم على الركعتين
 سهوا كما في النية وغيرها [ويبطل الوطن الا صلي] بالنصب [مثله] بالرفع حتى اذا سفر عنه الى
 الاول ودخل فيه لا يصير مقيما الا بالنية والاطلاق مشير الى انه لا يشترط ان يكون بينهما مسافة
 السفر ولا خلاف في ذلك كما في المحيط والوطن الا صلى المسمى بالاهلي ووطن الفطرة اي خلقي
 والقرار ان يكون مولده ومأمله ومنشأه كما في المصنوعات وهذا احسن ما في المحيط وغيره من الاختصار
 على الاوليين لكونه ابعد من الخلاف ففي آخر الظهيرية قيل لرجل من اين انت قال من البصرة
 عند ابي حنيفة ر ج ومن الكوفة عند ابي يوسف ر ج فانه تولد بالبصرة ونشأ بالكوفة فهو يعتبر
 بالتولد و ابو يوسف ر ج بالشو و مثل الاصل وهو ما انتقل اليه باهله ومتاعه ولوبقي عقال في الاول
 قيل بقي اصليا واليه اشار محمد ر ج في الكتاب وهو المختار عند الزاهدي وذكر صاحب المشرح

انه لم يبق اصليا ويؤيده ما روي هشام عن محمد ر ح انه قال اني ارى القصر فيه ان نوى تركه الا ان ابا يوسف ر ح كان يتم بها لكنه يحمل على انه لم ينوتركه كما في الرامدي لا في المحيط كما ظن وقيل انه لو تأمل موضعين كانا اصليين وفي القنية انهم اختلفوا في صيرورة المسافر مقيما بنفس التزوج ولا خلاف في صيرورة المسافر مقيما بذلك [لا] يبطل الاصل [السفر] اي وطن سفر المسمى بوطن الإقامة والوطن المستعار الحادث ايضا فلو خرج عنه الى الازل صار مقيما بمجرد الدخول فيه وانما لم يذكر السفر مع انه لا يبطل الاصل ايضا لانه معلوم مما سبق من قوله الى ان يدخل ببلده ووطن سفر ما خرج اليه بنية إقامة نصف شهر سواء كان بينه وبين الاصل مسيرة السفر او لا وهذا رواية ابن السماعة عن محمد ر ح وعنه ان المسافة شرط كما في الجلابي وغيره والاول هو المختار عند الاكثرين منهم المص ر ح كما اشار اليه اطلاقه [ر] يبطل [وطن الإقامة مثله] سواء كان بينهما مسيرة سفر او لا كما اذا خرج الخراساني المتوطن ببغداد وطن اقامة الى القصر بينهما مسيرة ليلتين ونوى فيه الإقامة فتح يبطل به وطنه ببغداد فلو خرج منه الى الكوفة بينهما مسيرة ليلتين ايضا بلا إقامة ثم خرج منها الى بغداد اتم الصلوة في هذه المدة لان القصر صار وطن اقامة ولم يوجد ما ينقصه من الوطن الاصل ووطن الإقامة وانشاء السفر كما في المحيط [و] يبطله [السفر] اي انشاء سفر ثلاثة ايام كما في الجلابي وغيره [ر] كذا يبطله الوطن [الاصل] كما اذا تاهل بمنا المتوطن بمكة وطن اقامة وفي الاكتفاء اشارة الى انه لم يعتبر وطن السكنى وهو ما ينوي الإقامة قل من نصف شهر واعتبره بعض المشايخ وقالوا انه ينقض بمثله وبالوطنين والسفر والاول هو الصحيح عند المحققين منهم لان حكم السفر فيه باق فلم يعتبر وطننا فلا يترتب عليه حكم الانتقاض كما في المحيط وما ذكر في هذا المقام من كلام هؤلاء الفقهاء الكرام اندفع ما ظن بعض تحقيقا للمرام وهو ان لا فائدة الا في ذكر الاوسط من الاقسام اذ لا يترتب عليه حكم من الاحكام [والسفر ورضه] الحضر وهو احسن [لا يغيران الفائتة] فهي للسفر ركعتان في الحضر وله اربع في السفر فالاعتبار لوقت الوقت لا القضاء [وسفر المعصية] كباقي العبد والخروج على الامام وحج المرأة من غير محرم [كغيره] اي كسفر الطاعة مثل طلب العلم وزيارة الانوين والحج [في الرخص] كما استكمال مدة المسح وسقوط العيد والجمعة والرخص بضم الراء وقتح الناء جمع رخصة في اللغة اليسر وفي الشريعة ما يمتنع على اعداء العباد وهو على ضربين رخصة ترفيه اي تخفيف وتيسير كالاظهار ورخصة اسقاط اي اسقاط ما هو العزيمة اصلا كالقصر وتامامه في الاصول *

[فصل * شرط لجوب الجمعة] اي لنفس وجوب صلواتها فهي على حذف المضاف بسكون الميم اسم من الاجتماع عند اهل اللسان كما في الكرمانى وقال الرمثري انها بمعنى المفعول اي الفرج المجموع وبفتحها بمعنى الفاعل اي الوقت الجامع وبضمها تثقيب للسكون وقال ابن حجر

ان الكسر قد يحكي والوجوب مشعر باشتراط الاسلام اذ لا شيء على الكافر الا الايمان [الافامة] اي اقامة نصف شهر او اكثر [بمصر] في محلها فلا يجب على المسافر وان عزم ان يمكث فيه يوم الجمعة بخلاف القرري العازم فيه فانه كاهل المصروف فيه اشارة الى انها واجبة على المقيمين بالقرى وهذا اذا اتصلت بالربض على ظاهر الرواية وهو الاصح كافي الزاهدي وغيره لكن فيه روايات واختار انها على من كان على قدر فرسخ منه وقال الصدر الشهيد انها على من سمع نداء المنار بالحق صوت على الصحيح وقال بعض المشائخ انها فريضة على اهل مصر واجبة على اهل اطرافه سنة على اهل القرى الكبيرة المستجمعة بشرائطها كما في المضمرات [والصحة] فلا على المريض ونحوه كالشيخ العاجز عن السعي والمبتلى بالحبس والمطر الشديد كما في الخلاصة وفيه اشارة الى ان لا يجب على الاصح على متعهد المريض اذا ضاع بخبرجه الى ان لا يجب على الصحيح على من وجد مركبا لانه كالماشي كما في المنية والى ان لا يجب على المجنون فان العقل شرط داخل في الصحة مخرج للجنون واصعب امراض النفوس جنونها كما في الكرمانى [والحرية] فلا على القن والماذن والمكاتب ومعق البعض والذي مع مولاه باب المسجد لحفظ دابته وفيه اشعار بانها على المستاجر لكن للموَجَر ولاية المنع عنها كما في خزائن المفتين [والذكورة] فلا على المرأة للنهي عن الخروج سيما الى مجمع الرجال كما في الكرمانى والتعليل بانها مشغولة بخدمة الزوج مشكل فانه مؤذن بان عليها شهود الجمعة اذا لم يكن لها زوج [والبلوغ] فلا على الصبي فهو كالعقل والاسلام شرط الوجوب بلا خلاف كما في المحيط والتحفة وغيرهما ولا يشفى ان الوجوب في الصدر مغن عنه كما اغنى عن ذكر الاسلام [وسلامة العين] فلا على الاعمى وان وجد الف قائل وعشرة الاف دراهم كما في النظم وقالوا انها واجبة عليه اذا وجد فائدا وفيه اشعار بان اللام للجنس فهي واجبة على من سلم احد عينيه [و] سلامة [الرجل] اي كل رجل فلا يجب على المقعد اجماعا لانه لا يقدر عليه اصلا بخلاف الاعمى فانه قادر عليه لكن لا يهتدي به كما في المحيط فلا ينبغي ان يكون في المقعد خلاف الاعمى كما ظن وانما صرح بسلامة العين وقد اشار الى اشتراطها باشتراط الصحة رد المذهب صاحبين ثم ذكر سلامة الرجل اشارة الى اشتراط امكان المشي من غير مسقة كما في الجلابى فالشروط الخاصة اربعة مصرحة و العامة ثلاثة واحد منها مصرحة اشارة الى اعتبار الباقيين ايضا [وتقع] الجمعة [فرضا] للوقت [ان صلحتها فائدها] اي عادم هذه الشروط الاربعة او بعضها للاضافة العهدية فيدخل القرري والمسافر والمملوك والمريض دون الكافر والمجنون والصبي والكلام مشير الى ان فرض الوقت هو الظاهر في حق المعذور وغيره لكنه مأمور باسقاطه باداء الجمعة حتما والمعذور رخصة والفرق ان الاول يائمه بترك الجمعة لانها فرض عليه بخلاف الثاني فانها رخصة في حقه كما في التحفة وغيرها فليس بشيء فضلا عن التحقيق ما ابدع من قال التحقيق ان شروط وجوبها ما ذكر او حضور الجمعة فانه اذا حضر المعذور وجب عليه والى انها

تقع فرضاً في القصباء و القرى الكبيرة التي فيها اسواق قال ابو القاسم هذا بلا خلاف اذا اذن الوالي او القاضي ببناء المسجد الجامع و اداء الجمعة لان هذا مجتهد فيه فاذا اتصل به الحكم صار مجمعا عليه و اما اذا لم يأذن فقيه خلاف قيل يصلي الجمعة بلا شك و قيل يصلي الفرض ثم الجمعة احتياطاً و قيل يصلي الجمعة اولاً ثم السنة اربعاً و ركعتين ثم الظهر و قيل يصلي الفرض في بيته او في المسجد ثم الجمعة فلرجح الجمعة صار الفرض نقلاً و ينبغي ان يقرأ الفاتحة و السورة في ركعتي الظهر احتياطاً و الصحيح المختار عند السجدة ان يصلي بعد الجمعة العتمة اربعاً ثم الظهر ثم ركعتين سنة الوقت الكل في المصبرات و المختار عند الامام فخر الدين ان يصلي الظهر قبل الجمعة و هو اختيار النجاشي و الفقه فيه انه ان وقعت الجمعة جائزاً يرتفع الظهر و ان لم يقع لفرض هو الظهر فلا يؤدي الى تكرار الفرض على التقديرين و هو منهي بالحديث كما في الجواهر و عمل الامام الفضلي بانه لو صلى بعدها لاساء الظن بالمسلمين بان ما صلوا من الجمعة فهو فاسد و في القنية ايها ما قدم جاز في الرستاق الذي لا يجب الجمعة فيه بالاتفاق و فيما ذكرنا اشارة الى ان لا يجوز في الصغيرة التي ليس فيها قاض و منبر و خطيب كما في المصبرات و الظاهر انه اريد به الكراهة لكراهة النفل بالجماعة الا ترى ان في الجواهر لو صلى في القرى لم يجرى اداء الظهر و هذا اذا لم يتصل به حكم فانه في الديناري اذا بني مسجد في الرستاق بامر الامام فهو امر بالجمعة اتفاقاً على ما قال السرخسي [و شرط] لا ادائها [اي لوجوب اداء الجمعة في موضع واحد او اكثر على الخلاف و في التمرتاشي لا يستحب في الموضعين [المصر] اي البلد المحصور اي المحدود فان المصر الحد كما في المفردات [او فناء] بالكسر صفة امام البيت و قيل ما امتد من جوانبه كما في المغرب و في المحيط قيل لا يجوز خارج المصر ثم اشار الى ما عليه اكثر الفقهاء من معنى المصر الشرعي كما في الزاهدي و قال [و ما لا يسع] من موضع [اكبر مساجدة] المبنية لصلوة الخمس [اهله] اي اهل ذلك الموضع مما يجب عليه الجمعة [مصر] و احتراز به عن اصحاب الاعذار مثل النساء و الصبيان و المسافرين الا انهم قالوا ان هذا الحد غير صحيح عند المحققين و الحد الصحيح المعمول عليه انه كل مدينة تنفل فيها الاحكام و يقام الحدود كما في الجواهر فظاهر الذهب انه ما فيه جماعات الناس و جامع و اسواق و مفت و سلطان او قاض يقيم الحدود و ينفل الاحكام و قريب منه ما في المصبرات و فيه انه الاصح و قيل انه ما يجتمع فيه مرافق الدين و الدنيا اذ يتعيش فيه كل صانع سنة بلا تسول الى الاخرى او يكون سكانه عشرة الاف او سمي مصر عند التعداد كمشاراً او لا يظهر فيه نقصان بموت و زيادة بولادة او يمكنهم دفع عدو بلا استعانة او يمصرة الامام و ان صغر و قل اهله كما في التمرتاشي او يولد انسان ويموت كل يوم او لا يعد اهله الا بهشقة او يكون فيه الف رجل او عشرة الاف مقاتل على الخلاف كما في المصبرات ثم اشار الى ما هو المختار عند المحيط و الخلاصة و غيرهما من تعريف الغناء شرعاً فقال [و ما اتصل] من المواضع [به] اي المصر [معداً] مهياً [لمصلحه] جمع

مصلحة بفتح الميم فيهما اي ما يحتاج اليه المصر من ركض الخيل وجمع العساكر والخروج للمري و صلوة الجنارة [فناءة] غلوة (يك تير پر تاب) او ميل او ميلان او فرسخ او فرسخان او منتهى حد الصورت في المصر والاصح الاول [والسultan] اي الخليفة اي الوالي الذي ليس فوة وال عادلا كان او جابرا وقيل يشترط العدالة كما في فاضيلان و الاطلاق مشعربان الاسلام ليس بشرط وهذا اذا امكن استينانه والا فالسلطان ليس بشرط فلو اجتمعوا على رجل و صلوا جاز كما في الجلابي وغيره والسultan مما يذكر ويؤث في الاصل الوالي مشتق من السلطنة اي التمكّن من القهر وقيل من السليط اي الدهن الذي يستضاء به وقيل هو كقفران وقفيز جمع سليط اي فصيح اللسان وقيل هو الحجة ثم سمي به لانه حجة من حجج الله تعالى ونونه زائدة على كل حال كما في الازاهير [او نائبه] الاحسن (ثم نائبه) لان اقامة الجمعة حق الخليفة الا انه لم يقدر على ذلك في كل الامصار فيقيم غيره نيابة والسابق في هذه النيابة في كل بلدة الامير الذي ولي على تلك البلدة ثم الشرطي اي الذي يسمى بالفارسي (بداروغه) ثم قاضي القضاة ثم الذي ولاه ذلك القاضي وقال الحلواني هذا في عرفهم واما في عرفنا فالقاضي لا يولي كما في المحيط والاضافة تشير الى ان كل مصر فيه وال من جهة كافر جاز فيه اقامة الجمعة والعيد كما في الخزانة [وقت الظهر] فلو خرج في خلال الصلوة تفسد فرضها عند الشيخين واصلها عند محمد رح فلو خرج بعد القعدة تفسد عند ابي حنيفة رح خلافا لهما وفيه اشارة الى ان الواجب هو الظهر الا انه مأمور باسقاطه عن ذمته بالجمعة وفي رواية الجمعة الا ان له اسقاطها بالظهر وفي رواية احد منهما والجمعة أكد وفي رواية ما تقرر عليه فعله كما في الصغرى وعن اصحابنا ان الواجب كلاهما كما في الظهيرية [والخطبة] فعلة بمعنى المفعول من الخطب بالفتح وهو في الاصل كلام بين الاثنين كما في الازاهير والاطلاق دال على انه لو خطب وحده جاز كما روي عنه وعلى ان السماع غير مشروط كما روي عن ابي يوسف رح وعن محمد رح انه لم يجز الا بحضور الرجال كما في الخزانة لكن في التمرتاشي ان شهود الغير والسماع شرط عندهما [نحو تسبيحه] كتحميدة وتهليلة وتكبيرة وغيرها من الاذكار الا ان المكتفي به بلا عذر مسبيح مخطئ للسنة كما في الاختيار فالمستحب ما قال انه ما سمي بالخطبة عادة من التحميد والصلوة والبداء والمبتادر القصد حتى لو حمد عاطسا لم يجز وعنه انه يجوز كما في التمرتاشي [في الوقت] اي وقت الظهر فلو خطب قبل الزوال وصلى بعده لم يجز وبه استدلال بعض مشائخنا ان الخطبة يقوم مقام الركعتين الا ان الصحيح خلافه لانه لا يشترط فيه الطهارة والاستقبال ونحوهما [والجماعة] في ركعة تأمة عنده ووقت الشروع عندهما وفي جميع الصلوة عند زفر رح كما في المحيط [اي ثلثة رجال] ولو معدورين كالعبيد وفيه إشعار بان نصاب الجماعة لا يتم بالنساء والصبيان ولا ينعقد بهم ولا برجلين. وعن ابي يوسف رح انه يتم باثنين كما في المحيط لكن في النظم انه ثلثة عنده

واثنان عندهما [سوي الامام] وفيه اشعار بان الامام شرط من شروط الاداء كالجماعة كما صرح به في
 الكافي [فان] شرع القوم ثم [نفروا] اي خرجوا من المسجد من النقيض وهو الخروج [بعد سجوده]
 ولو اولا [اتمها] اي الجمعة عند الثالثة اذ الركعة في حكم الصلوة فصح التفريع على الجماعة [و] ان
 نفروا [قبله] اي السجود [بدء بالظهر] ولو بعد الشروع لان ما دزن الركعة غير معتبر وهذا
 عنده وعند زفر ررح واما عندهما فاتمها لكن في التمرتاشي او افتتح وهم حضور فكبر قبل قراءة آية
 عنده وقراءة ثلث عند ابي يوسف رح وتمام الركوع عند محمد رح صح الجمعة ولو كبر بعده
 لم يصح [والاذن العام] بالصلوة بان يفتح باب الجامع اردار السلطان بلا مانع لاحد من الدخول فيه
 حتى لو اجتمع جماعة في الجامع او السلطان وحشمه في دارة واغلقوا الباب لا يجوز الصلوة لان صحة
 صلوة السلطان وغيره مشروطة بالاذن العام كما في المحيط [وكره] يوم الجمعة كراهة تسييم [في المصر]
 لا في القرى اذ هذا اليوم في حقهم كمائر الايام كما في المحيط [ظهر المعذور] الذي لا يجب عليه
 السعي كالمرضى والمسافر والعبد [وغيره] الذي عليه السعي [جماعة] وعن محمد رح انها حسنة من
 المريض كما في الكافي والاطلاق مشير الى ان المعذور يصلي الظهر منفردا باذان واقامة لكن في
 القدوري انه يصلي بغيرهما كما في المحيط والى انه يكره الجماعة اذا ترك الجمعة لمانع لكن في
 المضمرات انهم يصلون وحدانا استحبابا [و] كره وجاز عند الشيعيين ولم يجوز عند محمد رح على
 اختلاف الاصلين [ظهر غير المعذور قبل] اداء [الجمعة] فلا يكره ظهر المعذور قبلها الا انه يستحب
 له التأخير الى ان يفرغ الامام من الجمعة كما في المحيط وقيل الى ان يعلم انها لا يدرك وقيل التعجيل
 والتأخير سواء والاول اشبه كما في التمرتاشي [وسعيه] اي سعي من صلى الظهر من بيته الى الصلوة
 [والامام فيها] اي الجمعة [يبطله] اي يبطل وصف فرضية الظهر لا اصله وفي الكلام اشارة الى انه
 لا يبطل الذهاب بلا سرعة والظاهر انه يبطل واليه اشير في شرح التاويلات والى انه لو صلى الظهر
 في المسجد وقت الخطبة ولم يتابع الامام في الجمعة لا يبطل ظهره وعن الامام الساناني انه لا يبطل
 اذا كان بيته واسعا ما لم يتجاوز العتبة كما في النهاية وقيل ما لم يشط خطرتين وقيل انه يبطل اذا مشى
 كما في التمرتاشي والى انه لو خرج وهو لا يريد الجمعة لم يبطل بالاجماع كما لو فرغ الامام
 حين خرج من بيته كما في المحيط لكن في التمرتاشي لو سعى في دارة ففرغ الامام قبل خروجه منها
 لم يبطل بالاتفاق [وان لم يدركها] بان فرغ الامام قبل وصول الساعي اليه او بعده بلا احرام حتى
 سلم الامام وقال سعيه في الصورتين لا يبطله كما في المحيط وعنهم انه غير مبطل بدون اتمامها وعن
 اسد وان اتمها [ومدركها] اي مدرك الجمعة في [التشهد] الاول [او سجود السهو] [اتمها]
 اي الجمعة وهذا عند الشيعيين واما عند محمد رح فلا يتمها الا اذا ادرك ركعة كاملة كما في المحيط
 واكثر الركعة الثانية بان ادركه في الركوع فان ادرك اقلها بان ادرك بعد ما رفع راسه من

الركوع يصليها اربعاً وفيه إشارة بأنه جمعة من وجه وظهر من وجه كما في النهاية لكن في المبسوط انه جمعة ولذا لزمه القراءة وعليه القعدة الاولى كما على الامام على ما روى الطحاوي بخلاف ما روى المعلى لكن قال ابو حفص قلت لمحمد رح ايتأدى الظهر بتحريمه الجمعة قال ما تضع وقد جاءت به الآثار وقوله في سجود السهو مشير الى ان الجمعة كسائر الصلوات في وجوب اداء السجدة وقد مر خلاف المشائخ والى انه لو ادركها بعد السجدة قبل التشهد او في حال التشهد او بعد التشهد قبل السلام يتم الجمعة عندهما خلافاً لمحمد رح كما في عيد المحيط والظهيرية وفيهما ان التاكيم ارسل في المنتقى وقال اذا ادركك المسافر امام الجمعة في التشهد صلى اربعاً بالتكبير الذي دخل معه [واذا اذن الاول] اي اول اذان بعد الزوال سواء كان على المنار او عند الخطبة وقال الحسن رح المعتبر ما على المنار وفي النوازل ما عند الخطبة والصحيح الاول كما ذكر الحلواني في السرخسي كما في المحيط وذكر ابو اليسر الصحيح ان كلا الاذنين معتبر كما في التمرناشي وفيه اشعار بتجويد تكبير الاذان قبل الزوال من يوم الجمعة وذلك للتنبيه على غلبة اهل الاسلام واطهار كرامة الاحكام كما في المضمرة [تركوا] كراهة [البيع] جالسين او قائمين واقفين وكذا كل ما يشغله عن حضور الصلوة من اعمال الدنيا الى الفراغ منها وانما خص البيع لانه اكثر مما يشغل به الانسان وفيه اشعار بان ما لم يجب عليه الجمعة من نحو النساء مستثناة من الحكم [وسعوا] اي مشوا مشياً سريعاً دون العدو وفيه إشارة الى وجوب الفعل بوصف الاسراع على ما قال بعضهم كما اشار اليه كلام النهاية وذكر في شرح التاويلات ان هذا محتمل الا ان الفقهاء اجمعوا على انه يمضي الى الجمعة على السكينة والى انه لا يركب في الذهاب فان المشي مستحب واختلف في الرجوع كما في المنية [واذا خرج الامام] من مكانه للخطبة [حرم الصلوة] اي الشرع في انفل بقرينة الاذان فلو شرع فيه قبل الخطبة اثم وفيه اشعار بأنه يصلي السنة وقت الخطبة كما قال السيد ابو شجاع وقيل يصلي ان كان بعيداً والا ينتظر الى الفراغ من الصلوة كما في المضمرة لكن في الخلاصة (ويكره الصلوة في هذا الوقت بالاجماع) وانما اثر الامام على الخطيب إشارة الى انه لا ينبغي ان يكون الامام غير الخطيب لان الصلوة والخطبة كشئ واحد معني كما في الكافي [والكلام] اي كلام الدنيا مباحاً والاخرة كالقرآن والتسبيح والصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام وهذا اذا سمع الخطبة والافقيه اختلاف والسكوت افضل كما في المضمرة وظاهرة مشعر بان مجرد الخروج للخطبة توجب حرمتها كما في الكافي والمحيط وغيرهما لكن في المضمرة يريد به اذا صعد المنبر وهذا عنده واما عندهما فلا بأس بالكلام قبل الخطبة واطلاقه مشير الى انه لا يجيب المسلم والعاطس وعن ابي يوسف رح انه يجيب والى انه لا يكرس الفقه وقيل لا بأس به اذا بعد وقيل انما لزم السكوت في زمانه صلى الله عليه وسلم واما في زماننا فغير لازم كما في المحيط وكما منع الكلام منع الاكل والشرب والغيب والالتفات والتخطي

وغيرها مما منع في الصلاة كما في الجلابي وإنما خص الكلام لانه أكثر ابتلاء والكلام ليس بمستدرك بما مر من الكراهة والانصات لانه مفسر له كالا يشقى [حتى يتم الخطبة] وفيه إشارة الى انهما يحترمان عند الجلسة الخفيفة وقد مر الخلاف ولا يحترمان بعد الخطبة وهذا عندهما واما عنده فيحترمان كما في المضمرة لكن في الخلاصة يكره الصلاة في هذا الوقت اجماعاً وكأنه اختار قوله قبل الخطبة وقولهما بعدما تعظيماً للذكر الله تعالى ورسوله وتقريراً للذكر الوالي والدعاء له بالنسبة اليه [واذا جلس] الامام [على المنبر] بكسر الميم ما يرفع مما يشتمل على الدرجات من المنبر الرفع ويسن ان يضع يasar القبلة [اذن] اذنا [ثانياً] الا ان اصحابنا لم يقولوا الا بهذا الاذن فانه في زمانه صلى الله عليه وسلم و زمان الشيخين رضي الله تعالى عنهما لانهم يتكبرون للجمعة وزيد الاول في زمن عثمان رضي الله تعالى عنه لكثرة الناس كما في الجلابي واما اليوم فقالوا بالاول للاعلام وبما قبل السنة والخطبة لاحياء الاحكام كما في المضمرة وقيل ما للسنة احده الحجاج كما في الكفاية وقال الحسن ما يكون عند خروج الامام وقبلة محدث وفي وحدة الفعل إشارة الى ان المؤذن ان كان اكثر من واحد اذنوا واحداً بعد واحد ولا يجمعوا كما في الجلابي والتمرتاشي واليه اشار ما في الهداية وغيره انهم يؤذنون دل عليه كلام شارحيه [بين يديه] اي بين الجهتين المستامعين ليمين المنبر والامام ويساره قريباً منه ووسطهما بالسكون فيشتمل ما اذا اذن في زاوية قائمة اوحادة او منفردة حادثة من خطين خارجين من هاتين الجهتين ولا باس بشموله بحسب المفهوم ما اذا كان ظهر المؤذن الى وجهه ما يضاف اليه اليدين فان قرينة الاذن يدل ان وجهه يكون اليه لكن يشكك بما اذا كان ظهره الى ظهر المضاف اليه الا اذا قيل باخراجه بقرينة قوله [واستقبلوه] سنة عند الخطبة بوجوههم سواء كانوا في امامه او يمينه او يساره على ما قال السلواني لكن الرسم الان انهم يستقبلون القبلة ولا يؤمرون بتركه لما يلحقهم من السرج بتسوية الصفوف بعد الخطبة على ما قال الشرخسي وهذا احسن من الاول كما في المحيط واطلاقه مشير الى انه يجوز ان يجلس ح مستقبلاً او متربعا او غيره مما تيسر له لانه ليس بصلاة حقيقة كما في المضمرة فيجوز ان يقعد في المسجد كيف يشاء كما في الزاهد [مستمعين] اذا الاستماع فرض كما في المحيط وواجب كما في الصلاة المسعودية او سنة وفيه اشعار بان النوم عند الخطبة مكروه الا اذا غلب عليه كما في الزاهد [ويخطب] متقلداً بالسيف في كل بلد فتح عنوة كمكة وغير متقلد به في غيره كالدينية كما في المضمرة [خطبتين] خفيفتين بقدر سورة من طوال الفصل وزيادة التطويل مكروهة مستقبلاً لقوم فيها بوجهه ويجهز بالخطبة الثانية كالاولى فيبدأ بالتعوذ سرا ثم يحمده الله ثم يأتي بالشهادتين ثم يصلي عليه عليه السلام ثم يعظ الناس ثم يقرأ قدر ثلث آيات (سورة العصر) او (لا يستوي اصحاب النار) او (نادوا يا مالك) فان لم يقرأ فمسموح كما في الجلابي [بينهما جلسة] خفيفة مقنن ما يمس موضع جلوسه المنبر عند الطحاوي او مقدار قراءة ثلث آيات

في الظاهر كما في الخزانة و تاركها مسي على الاصح كما في النية لانها سنة ثم يشرع في الخطبة الثانية فيأتي بالحمد ثم الشهادة ثم الصلوة ثم الدعاء للمؤمنين و المؤمنين و كل ما في الشطبتين سنة كما في الجلابي لكنها صارت فريضة كالقراءة فالمفروض ما مر من نحو الحمد لله كما في المبسوط ثم يستحسن البناء على الخلفاء الراشدين كما في الزاهدي ثم على سائر الصحابة اجمعين ثم يدعوا لسلطان الزمان بالعدل و الاحسان مجتنباً في مدحه عما قالوا انه كفر و خسران كما في الترغيب و غيره [قائماً] غير متكبر على عصا او قوس فانه مكروه كما في المحيط و غيره لكن في عيده ان اخذ العصا سنة كالقيام كما في الجلابي [طاهراً] من الحدث و الا فيكره لانه سنة اولم يجز على ما قال ابو يوسف رح كما في الجلابي [واذا تمت] الخطبة [اقيمت] اي اوقعت الاقامة بحيث يتصل اول الاقامة باخر الخطبة و ينتهي الاقامة بقيام الخطيب مقام الصلوة [و صلى الامام] باعادة المعرف تأكيداً لما مر من ابتغاء اتحاد الخطيب و الامام [ركعتين] يقرأ فيهما بعد الفاتحة سورة الجمعة و المنافقون ولو قرأ غيرهما لم يكره كما في شرح الطحاوي و ذكر الزاهدي انه يقرأ فيهما سورة الاعلى و الغاشية و في حديث سلمان انه قال صلى الله عليه و سلم (لا يغتسل رجل يوم الجمعة ولا يتطهر ما استطاع من طهر و يدهن من دهنه و يمس من عيب بيته ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت اذا تكلم الامام الا غفر له ما بينه و بين الجمعة الاخرى) *

[فصل * نذرب] عند بعضهم الا انه عد في السابق الغسل من السنة فهو من التغليب فالباقي مستحب على ما قال بعضهم الا ان الصحيح ان كل سنة كما ذكره الزاهدي فيتمثل انه نية على هذا حيث قدم لفظاً يودي السنة على النذرب و الاطلاق دال على اشتراك المرأة مع الرجل في الاكثر الا ان الزاهدي و غيره خصوا به [يوم الفطر] اي بعد صبح هذا اليوم و الفطر بالكسر اسم من الافطار ترك الصوم و يوم الفطر كعيد الفطر اسم للاول من شوال كما لا يخفى على المتتبع و ليس من حذف العيد في شيء كما ظن و فيه اشارة الى ان التبكير اي سرعة الانتباه مستحب كما في النية [ان ياكل] شيئاً كما في المشاهير لكن في الزاهدي يا كل حلوا و في حديث انس رضي الله عنه (يا كل تمرات) فلا يائمه بترك الاكل قبل الصلوة لكن بالترك في اليوم يعاتب [و يستاك] لانه مندوب اليه في سائر الصلوة كما في الاختيار [و يغتسل] للصلوة على مقتضى كلامه و سيأتي الخلاف [و يتطيب] اي يمس طيباً [و يلبس احسن ثيابه] الجديدة او الغسيلة او الحلات كما في المسعودية [و يؤدي فطرته] التي وجبت عليه و لم يذكرها مما نذرب من نحو صلوة الغداة في مسجد حيه لاشتهاره و اما التختيم فلانه مخصص يذني سلطان كما سيأتي [ثم] ان [يخرج] من مكانه [الى المصلي] محروط في الغناء و منه اليه من طريق آخر على الرقار مع غرض البصر عما لا ينبغي و فيه اشارة الى انه يندب المشي و هذا للشبان و اما للمشائخ فالركوب و الى ان الخروج اليه يندب و ان كان الجامع يسعهم فالخروج ليس

يواجب ولا تعسف فيه كما ظن فان في كلمة ثم دلالة على ان هذه الامور مندوبة قبل الصلوة ومن آدابها
 لا من آداب اليوم كما في الجلابي لكن في النجفة ان في غسله اختلاف الجمعة والاكتفاء مشعر بان تهنية
 العيد (قبل الله منا ومنكم) لا اصل له وهي مكروهة ومن فعل الاعاجم كما روي عنه صلى الله عليه
 وسلم وعن الحسن والاذاعي ان تلاقيهم بالدعاء بدعة بخلاف السلام وفي الدرر يجوز تهنية العيد
 كما في الزاهدي [ولا يتنفل] اي يكره التنفل عند العامة [قبل الصلوة] اي صلوة يوم الفطر في
 المصلي وغيره وهو المختار وقال ابن مقاتل انها لا يكره في بيته او ناحية المسجد كما في المصنوعات ولا يكره
 مطلقا عند بعضهم ولا بأس للمرأة ان تصلي الضحى قبل صلوته عند ابن مقاتل وتصلي بعدها عند
 العامة كما في المحيط والكلام يدل على انه يتنفل بعدها الا ان مشائخنا قالوا يستحب ان يصلي اربعاً في
 بيته كيلا يظن ظان انه سنة كما في المصنوعات واعلم ان صلوة العيد قائمة مقام الضحى فاذا فاتت بعد
 يستحب ان يصلي ركعتين او اربعاً وهو افضل ويقرأ فيها سورة الاعلى والشمس والليل والضحى
 كما في المحيط وفي رواية سورة الاخلاص ثلاث مرات اعطي له ثواب بعدد كل ما ثبت في هذه السنة كما
 في المسعودية [شرط لها] اي لصلوته [شرط الجمعة وجوباً واداء] تميز الجمعة اي شرط وجوب
 الجمعة وجوب ادائها من نحو الاقامة والمصر فلا يصلي اهل القرى والبوادي كما في الجلابي وقال
 شرف الاثمة والقاضي انها في الرساتيق مكروهة كراهة تحريم واليه مال كلام شيخ الاسلام وعن عيين
 الاثمة انها قبيحة كما في الزاهدي وظاهرة مشعر بان هذه الشروط شروط وجوب صلوته وعليه عامة المشايخ
 كما في المحيط وهو الاصح كما في الذخيرة وهو المختار كما في الخلاصة وقيل انها فرض كفاية كما في الجلابي
 ويحتمل ان تكون شرط سنيتها وفي الزاهدي انها سنة مؤكدة على الصحيح وهو الاظهر كما في
 المبسوط [الا الشطبة] فانها غير مشروطة فيه وان كان التارك مسياً لان تعليم الفطر والاضحية واجب
 على الامام كما في الجلابي والاطلاق دال على جواز تقديم الشطبة على الصلوة الا انه مكروه فان التأخير
 سنة كما في الخزائنة وعلى ان الكلام لا يكره فيه كما يكره في الجمعة كذا في المنية [ورقتها] اي
 وقت صلوته [من ارتفاع الشمس] قدر رمح او رمحين كما في الخلاصة او من وقت يسأل الصلوة فيه
 كما في المصنوعات ولعل فيه اشعار بما مر من الاختلاف في اول الكتاب [الى زوالها] اي الى ما قبل
 زوال الشمس والغاية غير داخلية في المغيا بقريئة ما مر ان الصلوة الواجبة لم يجوز عند قيامها ولا يشغل
 قضاؤها على ما ياتي لانه كالوترود فيه الحديث وفيه اشعار بانه لو صلى في اليوم الثاني كان قضاء
 [ويكبر] في الصلوة [ثلاثاً] من تكبيرات الزوائد او اربعاً او خمساً والاول المختار الا ان القوم تابعوه
 لانه روي عن الصحابة رضي الله عنهم والاكتفاء دال على ان ليس بين التكبيرات ذكر مسنون ولا
 مستحب لكن يستحب المكث بين كل تكبيرتين مقدار ثلث تسميات وقيل باختلاف المكث بكثرة
 الزحام وقتله كما في الزاهدي وعن عيين الاثمة ان التسبيح بينهما اولى كما في المنية [رافعا يديه] كل مرة

ولا يرفع عند أبي يوسف رح وقد مر الخلاف في الوضع والارسال وهو مختار شيخ الاسلام كما في
الظهيرية [بعد الثناء] ظرف مكبر. وعن أبي حنيفة وزفر رحمهما الله قبل الثناء وعند أبي يوسف
رح بعده قبل التعوذ كما في المحيط [و] يكبر ثلاثا رافعا يديه [في الركعة الثانية بعد القراءة] أي
الغائقة وسورة الامن والغاشية استحبوا [ويصلي] أي يقضي صلوته كما أشار إليه الكرمانى والجلابى
والهداية وغيرها ويؤدى كما في التحفة ولعله مبني على اختلاف الروايتين ويؤيده ما في زكاة النظم
ان لصاوته يوما واحدا في الاصول ويومين في مختصر الكرخي وذكر الزاهدي انه يقضي عند أبي يوسف
رح ولا يقضي أصلا عند أبي حنيفة رح وهو المختار عند ابن شجاع كما في الخزانة [غدا] من ارتفاع
الشمس إلى زوالها [بعذر] حدث في الوقت كما اذا غم الهلال وشهدوا برويته بعد الزوال وفيه إشارة إلى
انها لو تركت في الاول بغير عذر سقطت كما في الخزانة وإلى انها لو تركت من الغد لم تصل بعدها كما في
المحيط [واذا صلى الامام] صلوته مع بعض القوم [لا يقضي من فات] تلك الصلوة عنه لا في اليوم
الاول ولا من الغد فاذا فات عن الامام أيضا بعذر يقضى غدا كما في الكرمانى وقد مر [والاضحى]
بمعنى التضحية على ما أشير إليه في اول اضحية لهداية فيوافق يوم النحر والفطر ويعنى شاة يضحي
فيه وبه سمى يوم الاضحى كما في الصحاح وغيره فحذف اليوم لامن الالباس والمعنى صلوة يوم
الاضحى [كالفطر] أي كصلوة يوم الفطر في الاداب والشروط المذكورة فلا يشك بصدقة الفطر ولا بها في
الزاهدي انه يستحب ان يختار قرب الامام ويكون خروجه بعد ارتفاع الشمس قدر رمح حتى لا يحتاج
إلى انتظار القوم ولا بها في الخلاصة انه يستحب تعجيل صلوته أي صلوة الفطر وتأخير الاضحى وفي المنية
يجب تعجيل صلوة العيدين [لكن ندب] وقيل من مطلقا وقيل لمن يضحي دون غيره فيه [الامساك
عما ينافى الصوم من صبحه] [إلى ان يصلي] فانه قد تواتر الاخبار عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم في منع
الصبيان عن الأكل والاطفال عن الرضاع غداة الاضحى كما في الزاهدي وفيه رمز إلى ان ترك الامساك
لم يكره وهو المختار كما في المضمرات وإلى ان هذه الامساك ليس بصوم ولذا لم يشترط النية وإلى انه
مندوب في حق المصريين خاصة كما في تقسيم المأمور به من الكشف [ويكبر] سنة فيه [جهرا في
الطريق] أي طريق المصلى بلا خلاف وفيه إشارة إلى انه يقطعه اذا انتهى إليه وفي رواية يكبر إلى
ان يفتح الامام صلوته وإلى انه لا يكبر في الفطر جهرا في الطريق وفي رواية عنه انه يكبر وهو قولهما
كما في المحيط وقال الطحاوي ان الجهر به في الطريق سنة عند اصحابنا جميعا وهو الصحيح على ما قال
الرازي كما في الجلابي وعنه انه يكبر خفية كما في الزاهدي والمختار عند اكثر المشائخ ان يكبر فيهما
خفية وبه نأخذ كما في المضمرات تحررا عن بدعة الجهر بالذكر ومدار الامر ان الفعل متى حام
حول السنة والبدعة معا كان تركه أولى من اتيانه كما في الكرمانى وأعلم انه ذكر أبو بكر الرازي قال
مشائخنا ان التكبير جهرا في غير هذه الايام لا يسن الا بازاء العدو والمصرين تهيبا اليهم وقيل وكذا

في التحريق والمخاف كلها وكذا كلما لقي جمعا وعلا شرفا وهبط وديا كما في الزاهدي [ويصلي]
 اي يؤدي صلوته كما في التحفة لكن في الفصل الثالث من اصحبة المحيط انها في اليوم الاول اداء وفي
 الباقي قضاء ولعل فيه اختلاف لرواية ولذا اطلق [ثلاثة ايام] لا غير [بعدد وبغيره] الا انه اساء في
 التأخير عن اليوم الاول بغير عذر كما في شرح الطحطاوي وعنهم انه يصلي في اليوم الثاني لا الثالث
 كالغطر وهذه الرواية غير صحيحة كما في الجلابي [ويعلم في خطبته] اي الاصحى [تكبير التشريق]
 اي تكبير ايام التشريق ونما اضيف اليه لان اكثر هذه التكبيرات في هذه الايام عندهما وكلها قريبة
 منها عنده [و] يعلم [الاصحى] بضم الهمزة وكسرها ما يصحى به [و] يعلم [ثم] اي في خطبة
 الفطر فانه بلا ماء للبعيد [احكام الفطر] حتى يعمل به من لم يعمل به للجهل وفيه اشعار بوجوب
 السكوت والاستماع بخطبة العبدين كما في النصاب فيكرة فيها الكلام لكن في المضمرات اذا كبر
 الامام في الخطبة يكبروا معه وفي القنية لا يكره فيها الكلام كما يكره في خطبة الجمعة ويقول في
 خطبتهما ما في خطبة الجمعة من الافعال والاقوال المسنونة الا انه يكبر فيهما ايضا لكنه في الاصحى
 اكثر ولا ينبغي ان يكون التكبيرات اكثر الخطبة وليس له عدد في ظاهر الرواية كما في قاضيان
 وفيه اشعار برواية النوادر ويشبه انها ما في الزاهدي انه يستحب وقيل يسن افتتاح الخطبة الاولى بتسع
 تكبيرات ثلثي والثانية بسبع وفي لنتف يكبر قبل ان ينزل من المنبر اربع عشرة مرات [ولا اجتماع]
 اي لا يعتبر شرعا ان يجتمع الناس بعد الزوال في مساجدهم ذاكرون [يوم عرفة] اي تاسع
 ذي الحجة [تشبيها بالواقفين] بعرفات لانهم لم يرد عنه وعن الخلفاء الراشدين صلى الله عليه وسلم
 وعليهم فكان محدثا والمحدث من شر الامور وقيل انه نفى كونه واجبا او سنة واما نفى استنبابه فلا لانه
 دعه وتسبيح وذكر وعن الحسن ان اول من فعله ذلك ابن عباس رضي الله تعالى عنه بالبصرة كما في
 الكرمانى والتعليل مشير الى انهم لو اجتمعوا لشرف ذلك اليوم لا للتشبيه جاز كما في التمرتاشي
 [ويجب] وقيل يسن والاول اصح كما في الزاهدي وقال الحلواني يسن بالاجماع وفي التحفة انه
 من اطلاق السنة على الواجب وقد جاز لانها طريقه مرضية [قوله الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
 والله اكبر الله كبر والله الحمد] ست عشرة كلمة عندنا فيهل مرة بين اربع تكبيرات ثم يحمدا
 مرة وهكذا قال الشافعي الا انه زاد تكبيرة في الاول كما في الحقايق وغيره ومن علمائنا لم يوجب
 التثليث كما ظن ونما زيد القول اشارة الى ان البهر واجب وقيل سنة كما في الكافي وهو محل الخلاف
 بينه وبينهما كما في الحقايق وغيره [من فجر عرفة] في ظاهر الرواية وهو قول عمرو وعلي رضي الله تعالى
 عنهما وعن ابي يوسف رح من ظهر النحر وهو قول ابن عمر وزيد بن ثابت رضي الله تعالى
 عنهما كما في المحيط [عقيب كل فرض] اي بعد كل فرد من افراد الصلوة المفروضة ولو جمعة والعقيب
 ظرف يجب فان الياء للاشباع اصله عقب بكسر القاف والمتبادر منه ان يكون محله بعد السلام قبل ان

يفعل ما ينافي الصلوة كاستدبار القبلة والكلام والحدث العمد وان لا يكبر بعد الرجاء والمسئونة والندوبة وعن بعضهم يكبر بعد ما كما في الكرمانى والبلخيون يكبرون بعد العيد لانه كالجمعة كما في التمرتاشي [ادي] كل في هذه الاوقات فلو قضى صلوتها في غيرها لم يكبر كالمو قضى صلوتها فيها من قابل وعن ابي يوسف رح انه يكبر منه واما لو قضى فيها من تلك السنة يكبر فلو قضى صلوة غيرها فيها لم يكبر وعن ابي يوسف رح انه يكبر كما في المحيط [بجماعة مستحبة] اي غير مكروهة هي ما يكون لكل او البعض رجالا فلا يكبر النساء المصليات وحدثن بجماعة [على المقيم بمصر] ظرف آخر وفيه رمز الى انه لا يحل على المرأة ولا على المسافر على الاصح كما في المضمرات والى انه لا يشترط الحرية وهو الاصح كما في التمرتاشي والمتبادر ان يكون ذلك المقيم صحيحا فاذا صلى المرضى بجماعة لم يكبروا كما في الجلابي [و] على امرأة بلا رفع الصوت [مقتدية] مقيمة كانت او مسافرة [برجل] موصوف بالصفات المذكورة ولم يذكره لظهوره ولو اضر لكان اظهر [ومسافر مقتد بمقيم] موصوف بها وقروي ومريض مقتديين بذلك المقيم [الى عصر العيد] فيكبر بعد ثمانى صلوات على ما قال ابن مسعود رضي الله تعالى عنه كما ذهب اليه ابو حنيفة رح والعيد من العود السرور العائد كما في الكشاف وذكر في المفردات انه ما يعاد مرة بعد اخرى وخص في لشرعية بيوم الفطر والنحر ويستعمل في كل يوم فيه مسرة ولذا قيل *

* شعر *

* عيد وعيد وعيد صرن مجتمعه * * وجه الحبيب ويوم العيد والجمعه *

فلو اجتمع لم يلزم الا صلوة احدهما وقيل الاولى صلوة الجمعة وقيل صلوة العيد كما في التمرتاشي [وقالا] انه يجب بعد الغرض [الى عصر آخر ايام التشريق] اذكروا الله في ايام معدودات احادي عشر واثاني عشر وثالث عشر فيكبر بعد ثلث وعشرين صلوة وانما سمي بذلك لان التشريق تقديد اللحم وفيه يقدر لحم الاضاحي بالشمس وفيه اشعار بانهم لم يشترطوا له الاكره بعد الغرض في هذه الايام فلم يشترطوا الاقامة والذكورة والصحة والمصر والجماعة كما شرط كما في المحيط وغيره فم يكون الجملة معطوفة على قوله يجب [وبه] اي بقول الصاحبين [يفتئ ولا يدعه اي لا يترك التكبير] الموت ولو ترك امامه [التكبير عمدا] او سهوا فلا يجب المتابعة بل يستحب فينتظر امامه الى ان يقوم او يتكلم كما في التمرتاشي والله اعلم *

[فصل * سن للمختصر] بفتح الصاد المعجمة اي للداني من الموت [ان يوجه الى القبلة] مضطجعا [على يمينه] وهذا اذا لم يشق عليه ولا ترك على حاله وجعل رجلاه الى القبلة ويستثنى منة المرجوم فانه لم يوجه كما في الجلابي [واختير] في بلادنا [الاستلقاء] على قفاه لانه ايسر لخروج الروح الا ان الاول هو السنة [ويلقن] اي يفهم [الشهادة] فيجب على اخواته واصدقائه ان يقولوا عنده كلمة الشهادة ولا يقولوا له قل كيلا يابى عنه كما في شرح الطحاوي والكرمانى فلو قال تلك

الكلمة فيها من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة فاذا قالها مرة كفاه ولا يكثر عليه ما لم يتكلم بعده اذ الغرض من التلقين ان يكون آخر كلامه تلك الكلمة كما في الزهدي و اشار في الكافي والمضمرات الى ان المراد من الشهادة (اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله) وفي التنف انه يقرأ عنده (يس) ويحضر من الطيب ويخرج من عنده الحائض والنفساء والجنب وانما خص التلقين بالمختصر لان تلقين الميت لم يجز عند الائمة الثلاثة وغيرهم من اصحابنا رضي الله تعالى عنهم وعليه فتوى ائمة بلخ وبنار كما في الجواهر لكن قال الامام الصغار في التلخيص انه مشروع لانه يعاد روحه وعقله ويفهم ما يلقي وقال صاحب الغياث اني سمعت استاذي قاضيان يحكي عن الامام طاهر الدين انه لقن بعض الائمة وادعاني بتلقينه فلقنته فيجوز وفي الجواهر انه لما سئل القاضي مجاهد الكرمانى عنه قال ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وري في ذلك حديثين وصفته على ما في الحقايق ان يقول (يا فلان بن فلان اذكر دينك الذي كنت عليه رضيت بالله ربنا وبالا سلام ديننا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا) [فاذا مات] المختصر [يشد لحياته] بالفتسح تثنية لحي اي عظم عليه الاسنان [ويغمض عيناه] من التغميض اي يطبق اجفانها ثم يمد اعضاءه ويوضع سيف على بطنه لئلا ينتفخ ويقرأ عنده القرآن الى ان يرفع الى الغسل كما في التنف و يعلم به جبر انه واقرباؤه ويسرع في جهازه كما في شرح الطحاوي [ويحمر] من الاجمار او التجمير وهو اكثر اي يطيب [تخته] اي الذي يغسل عليه بان يدار حوله الجمر وهو ما يوجد فيه العود [د] يجر [كفته] قبل ان يدرج فيه كما في الهداية [وترا] اي تجمير التخت والكفن ثلاثا او خمسا او سبعا ولا يزيده عليه كما في شرح الطحاوي وقال اسمعيل المتكلم اراد بالتخت الجنائز وقال الزاهد في ان التجمير في زماننا مقصور على الكفن [ويغسل] اي يفرض غسله كفاية وقبل يحسب وقيل يسن سنة مؤكدة للحدث وقيل لنجاسة حادثة بالموت كما في التمرناشي وذلك بان يجرد عن الثياب سوى العورة الغليظة في ظاهر الرواية وفي النوادر سوى العورة من المرة الى الركبة وهو الصحيح والاطلاق دال على ان يوضع على التخت كما تيسر وقيل يوضع طولا وقيل عرضا والاول اصح كما في المحيط والمبتادر ان يكون المغسول مسلما تام البدن او اكثره وفي حكمه النصف مع الرأس فلا يغسل الكافر والنصف بلا رأس وان يكون الغاسل يحل له النظر الى المغسول فلموات امرأة في السفر يتيممها ذورحم محرما منها وان لم يوجد لف اجنبي على يده خرفة ثم يتيممها وان ماتت امة يتيممها اجنبي بغير ثوب وكذا لومات رجل بين النساء تيممه ذات رحم محرمة منه او امته بغير ثوب وغيرها بثوب والومات غير مشتهى او مشتهاة غسله الرجل او المرأة وعن ابى يوسف رج ان الرضيعة يغسلها ذورحم وكراه غيرها ولا يغسل زوجته وتغسل زوجها الا اذا ارتفع الزوجية بوجه ويستحب ان يكون الغاسل اقرب الى الميت فان لم يعلم الغسل فاهل البورع والامانة

في الاكتفاء اشعار بأنه لا يشترط غسل الغاسل ولا وضوءه ولو جنباً او حائضاً او كافراً ولا نية الغسل
 والاطلاق دال على انه لو وجد في الماء غسل وعن محمد رح يغسل مرتين فان التثليث سنة اهل
 في الزاهدي [بلا] غسل يد اولاً ولا [مضمضة واستنشاق] وقيل يجعل الغاسل على اصبعيه خرقه ويمسح
 بها اسنانه ولهائه وشفتيه ومنخرية وسرته وعليه الناس اليوم كما قال السلواني ولا يمسح رأسه
 ولا يؤخر غسل رجليه ويستنجي فان يغسل السوءة بشرة على يده خلافاً لابي يوسف رح والسنة ان
 يضجعه على شقه الايسر ورجلاه الى القبلة فيغسل بالماء الحار الخالص ثم على شقه الايمن بالماء
 وورق السدر ثم يسند اليه ويمسح بطنه مسحاً رقيقاً فان اخرج منه شيء غسله ولم يعده ثم على شقه
 الايسر بالماء والكافور كما في المحيط وغيره و يصب الماء عند كل اضطجاع ثلث مرات كما في الزاهدي
 [و] لا [قلم ظفر] اي قطعه ولو اخذ منكسرة فلا بأس به كما في المحيط [وتسريح شعر] اي تخلص
 بعضه عن بعض وقيل تخليله بالمشط وقيل مشطه كما في الكرمانى فلو قطع ظفيرة او شعرة ادرج معه
 في الكفن كما في العتابي [ويجعل الخنوط] بالفتح وهو عطر مركب من اشياء طيبة لتطيب الموتى
 خاصة كما في الكرمانى ولا بأس بمسائر الطيب فيه غير الزعفران والورد للرجل ولا بأس بذلك
 للمرأة كما في الجلابي [على راسه ولحيته] بعد ان يوضع على الازار كما في المبسوط [والكافور] صمغ
 شجر عظيم بالهند والصين [على مساجدة] اي مواضع سجدة من جبهته وانفه ويديه وركبتيه و
 قدميه كما في الكرمانى [وسنة الكفن] اي كفنه المسنون فان التكفين فرض كفاية كما في المحيط
 وما في التحفة انه سنة فالمراد ما ثبت بها فانه قال بعده كفنه من ماله والا فعلى من عليه نفقته
 والا فعلى بيت المال [له ازار] من الرأس الى القدم على المشهور وفي الاختيار من المنكبين
 [وفميص] من اصل العنق الى القدم لكن بلا جيب ولا كمين ولا دخريص ولا كف اطراف كما
 في المحيط فيكرة المضرب لكن قال الحواني الصحيح ان يضرب كما في التمر تاشي [ولفاقة] بالكسر ويسمى
 بالرداء ايضاً من الرأس الى القدم [واستحسن] على الصحيح [العمامة] بالكسر فيعمم يمينا ويذنب
 ويلف ذنبه على كرهه من قبل يمينه وقيل يذنب على وجهه كما في التمر تاشي قيل هذا اذا كان من
 الاشراف وقيل اذا لم يكن في الورثة صغار وقيل لا يعمم بكل حال كما في المحيط والاصح ان يكره
 العمامة كما في الزاهدي والظاهر من الضمير استواء جنس الذكر في الحكم وفي الجلابي لو كفن الصغير
 في ازار ولفاقة اجزأه وقال محمد رح لا يعجبني ان ينقص من خرقتين وظاهر كلامه ان يوزر اولاً فانه
 نائب عن السراويل فيعطف من اليسار ثم اليمين ثم يقيم وهذا ظاهر الرواية وعن محمد رح العكس
 والاصح يبسط الازار طولاً لا عرضاً كما في الزاهدي [ويزاد لها] على ازار وفميص ولفاقة [الخمار] من
 ثوب يستربه رأسها وفي الهداية بدل القميص الدرع وفرق بينهما ان شقه الى الصدر والقميص
 الى المنكب وقالوا بالتراذف فيقمص ويجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوق القميص ثم الخمار فوقه

ثم الازار كافي التمرناشي [وخرقة تربط بها ثدياها] لثلاثا ينتشر الاكفان وعن زفر رح يربط فخذيهما
لثلاثا يضطرب والاولى ان تكون بحيث تصل الى الموضعين لانه استر لها كما في المحيط والظاهر من
الضمير استواء المونث وهو احسن فيجاز للصغيرة ثوبان كافي التمرناشي [وكفاية] اي الكفن [له ازار
ولقائه ويزاد لها الشمار] كافي الهداية لكن في التمرناشي بدل الازار القميص لها فيكره الاقتصار
له على ثوب ولها على ثوبين الا عند الضرورة كافي الكافي فالكفن ثلثة كفن السنة والكفاية والضرورة
وهو ما يوجد فان حمزة رضي الله تعالى عنه حين استشهيد غطي رأسه بكساء وقدمه بالاذخر كما
في الصرماني والاولى كفن السنة عند كثرة المال وقلة الرثة والكفاية عند غيرهما كافي التمرناشي
ويستحب البيض ويستوي الجديد والخلق المغسول وعن الصديق رضي الله تعالى عنه ان السي اولى
بالسيد ويكفن بالكتان والقطن والبرود والقصب وعن محمد رح لها الا بريمم والحرير والعصفر
والزعفر كافي الجلابي وقالوا له ما يلبس في العبد ولها ما في زيارة الابوين كافي الزاهدي وقيل
لها كفن المتل ما تلبس غالبا كافي التمرناشي [ويعقد ان خيف انتشاره] صونا عن الكشف واعلم انه
لم يذكر في بعض النسخ والذكر اولى لما ياتي من قوله (وتسل العقدة) [وصلوته فرض كفايه]
عند العامة وقيل سنة كافي النظم وحسب الوجوب الميت المسلم كافي الخلاصة وشرطها استقبال المصلي
وصدر الميت كافي التمرناشي وستر عورتيهما وطهارت ثوبيهما وبدنهما ومكانيهما ونية كافي الزاهدي
وكونه على الارض او الايدي قريبا منها كافي المحيط ووقتها رقت حضرة ولذا قدمت على حنة المغرب
كافي الخزانة واعلم ان الصلوة على الكبير افضل من الصلوة على الصغير كافي المضمرات [وهي
ان يكبر ويثني] اي يقول الامام او المومتم او المنفرد (سبحانك اللهم و بسمك و تبارك اسمك و تعالى
جداك ولا اله غيرك وجل ثناءك) وفي ظاهر الرواية انه يسمد كافي المحيط والاول رواية الحسن عنه
كافي الاختيار [ثم يكبر] وفيه اشعار بانه لا يقرأ ولا يكره كافي قاضيشان [ويصلي] على النبي
صلى الله عليه وسلم بما تستضرة كافي الجلابي او بما مر في الصلوة كافي المستصفى [ثم يكبر ويدعوله]
اي للميت او لكل مسلم ولو حيا ويسن من الدعاء المعروف (اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدا وغائبنا
وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وانثانا اللهم من احببته منا فاحبه على الاسلام ومن توفيته منا فوفه
على الايمان) والغرض الاستيعاب فالحق اغفر للمسلمين كلهم فلا يشك باستغفار الصغير نظرا الى مجرد
المفردات وللصبي يدعو (اللهم اجعله لنا فرطا و ذخرا شافعا ومشفعا) ومن لم يسن دعاء في آخر
الصلوة (اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات) اذ لا توقيت فيه ولا يجهر بها لانها اذكار وقال البلخية من
ان يسمع صف بعد ذكر صف قبل وعن ابي يوسف رح انه بين السجود والاختفاء كافي المحيط [ثم
يكبر ويسلم] من يمينه وشماله بنية من ثمة الا الميت غير رافع صوته مثل سائر الصلوات ومن
خفض السانية ولا يقوم داعيا له وفيه اشارة الى ان ليس بعد الرابعة ذكر وقبل هو ما في العقدة

وقيل (ربنا لا تزع قلوبنا) وقيل (سبحانه ربك رب العزة عما يصفون) كما في المحيط وفي الكلام رمز خفي
الى ان الركن هو التكبيرات الاربعة فالاربعة الباقية سنة كما في الجلابي والى ان الجماعة لم يشترط ولهذا
لو كان الامام امرأة يسقط الغرض كما في النية [ولا يرفع اليد الا في] التكبير [الاول] وقال البلخية
في النكاح وقد مر الوضع والارسال [ويقوم الامام بخذاء الصدر] لانه محل العلم ونور الايمان كما
في الكرمانى وغيره وهذا ظاهر الرواية وعنه يقوم بخذاء وسطهما وعن ابي يوسف رح بخذاء وسطها
ورأسه لانه معدن العقل كما في المحيط والاول المختار كما في الخزانة وفيه اشعار بان القيام ركن كما
ياتي وكذا مصاداته الى جزء من الميت كما في التشفة والاكتفاء دال على ان البعد عن الامام غير
مفسد وفيه خلاف كما في البعد بالنهر كما في النية [والاحق] اي الاولى [بالامامة السلطان] اي الخليفة
ثم الوالي [ثم القاضي] او امام الجامع [ثم امام الحي] وقال كثير من مشائخنا ان بعد الخليفة امام المصر
ثم القاضي ثم صاحب الشرط ثم خليفة الوالي ثم خليفة القاضي ثم امام الحي كما في المحيط وفي ظاهر الرواية
السلطان ثم امام الحي والاول المختار كما في الخلاصة [ثم الولي] كما قال الطرفان وعند ابي يوسف رح
الاولى الولي بكل حال والكلام مشير الى وجوب تقديم السلطان ثم و ثم وقال ابن شجاع ان تقديم امام
الحي سنة كما اشير في الزاهدي وغيره [كما] وقع [في العصبات] من الترتيب فالبنوة ثم الابوة ثم
الاخوة ثم العمومة كما في الكافي وذكر محمد رح ان الاب اولى ف قيل انه قوله وذلك قول ابي حنيفة رح
واما قول ابي يوسف رح فالولاية لهما الا انه قدم الاب احتراماً وقيل انه مقدم عند الكل في الجنازة
وفي الكلام رمز الى ان الا بعد احق من الاقرب الغائب ولذا لو كتب ان انساناً كذا يصلي عليه
فللابعد منعه وحد الغيبة ههنا ان يكون بمكان يفوت الصلوة اذا حضر والى ان ابن العبد واباه احق
من المولى وهو احق والى ان المستويين كلخيرين لاب وام كلاهما ولي وليس الولي الا الاكبر سناً
منهما كما في المحيط والى ان الصغير منهم ولي وليس كذلك والى ان لا ولاية للنساء ولا للزوج
الا انه احق من الاجنبي كان الجار احق من غيره كما في الزاهدي [ويصح الاذن] اي اذن ولي الصلوة
لغيره بالصلوة ويستعمل اذنه بالانصراف لمن صلى قبل الدفن فانه لا ينبغي ان ينصرفوا الا باذنه
[فان صلى غيرهم] ممن ليست حقه [يعيد الولي] اي من هي حقه اي الاحق بالصلوة مع من
صلى او لم يصل كما في النظم فالسلطان اذا صلى بلا اذن الخليفة يعيد كما في النهاية وغيره فالاحسن
فان صلى غير الاحق يعيد [ان شاء] الاعادة كما في الهداية وفيه اشعار بان صلوة غير الاحق
جائزة لكن في النافع والزاد ما يدل على انها غير جائزة فيعيد لها الولي وجوباً [ولا يصلي] اي
لا يجوز ان يصلي [غره] اي غير الولي والاحق سواء كان من اهل الولاية او لا [بعده] اي بعد صلوة
الولي والاحق قال الله تعالى الله ولي الذين امنوا اي احقهم كما في كشف البيان وفيه اشعار بانه
لا يصلي على ميت الا مرة واعلم ان الافضل ان يكون الصغوف ثلاثة حتى لو كانوا سبعة اصطف ثلاثة ثم

اثنان ثم واحد قال عليه السلام (من اصطف عليه ثلاثة صفوف من المسلمين غفر له) كما في المصبرات
وانضامها الصف الاخير بخلاف سائر الصلوات كما في الكفاية الشعبي [ومن لم يصل عليه قد فن صلى
على قبره ما لم يظن نفسه] اي تفرق اجزائه وقيل ما لم يمض ثلثة ايام وقيل عشرة ايام وقيل شهر
كما في الزاهد والادل الصحيح وفيه اشارة الى ان التراب اميل عليه وحينئذ يصل على من لم يعمل
والا اخرج من القبر فيغسل ان لم يغسل ثم يصل على من لم يغسل ثم يصل على من لم يغسل ثم يصل على من لم يغسل
التفسيخ لم يصل كما في التمرناشي [ولم تيزراكبا] اوقاعدا الا بعدد [وكهرت] كراهة التحريم
وقيل كراهة التنزيه [في مسجد جماعة] اي مسجد الجامع او المسلة فيجوز فيما بني لها وفي الدور
والكرور كما في المنية وهذا اعني الكراهة اذا كان الميت والامام والقوم في المسجد بقريضة قوله
[ولو وضع الميت] وحده او مع الامام والقوم كلا او بعضا [خارجه] اي من خارج المسجد والباقي
داخله [اختلف المشايخ] في كراهة الصلوة بناء على اختلاف العللة تلويث المسجد او بناؤه للمكتوبة
وعن ابي يوسف رح روايتان لا يكره اذا وضع الميت وحده خارجه ولا يكره مطلقا كما في المحيط
وغيره لكن في النخاعة لو كان الميت مع الامام وبعض القوم خارجه لم يكره اجماعا كما لو كان
بعذر من مطر ونحوه داخله لم يكره اتفاقا كما في قاضيان والكلام مشير الى انه لو كان الميت
وحده في المسجد والباقي خارجه لم يختلفوا فيه وفي المحيط فيه اختلافهم وفي العدول عن الخلاف
تنبيه على ان لكل من طائفتين دليلا فانه قول بلا دليل بخلاف الاختلاف فصلح للعمل ما ذهب اليه
كل منهما والمشايخ بالياء فانها جمع المشيخة بفتح الميم والشين اما مكسورة مع سكون الياء او ساكنة مع
فتحة وهي اسم جمع فان الاشياخ واليشوخ جمع للشيخ من خمسين او احدى وخمسين او احدى وستين
وقل يعبر به عما يكثر علمه لكثرة تجاربه ومعارفه والمراد المتأخرون من علمائنا غير المتقدمين من الامام
وتلاميذه [ومن في حمل الجنائز اربعة] من الرجال بقريضة تكبير العدد فيكره ان يكون الحامل
اقل من ذلك او الحامل دابة كما في المحيط واللام للعهد اي جنازة الكبير فلو كان صغيرا جاز حمل
الواحد كما في المزارع والجنائز سنة كما في الجلابي واما الحمل والدفن ففرض كفاية ولذا لا يجوز
الاستيجار للحمل اذا تعينوا له كما في المصبرات والجنائز بالفتح والكسر الميت بسريرة كما قال ابن
الاثير وفي المغرب انها بالفتح الميت والكسر السرير وفي الصحاح ان العامة قالوا بالفتح وهي الميت
على السرير فان لم يكن عليه فهو سرير ونعش [و] سن [ان تضع] انت يا ابا يوسف خاطبه به
ابو حنيفة رح تعليما فرداه محمد رح على سننه ثم غيره هكذا تبركا بعبارة [مقدمها] على يمينك وهو
يسارها ويمين الميت [ثم] تضع [موخرها على يمينك ثم كذا] تضع مقدمها ثم موخرها [على يسارك]
حاملها في كل وضع من الاوضاع الاربعة عشر خطوات او اكثر ففي الحديث (من حمل جنازة اربعين
خطوة كفرت له اربعين كبيرة) [ويسرعون] من الاسراع [بها] اي في سير الجنائز او اليه كما في

الاساس وغيره [لا خبياً] بفتحتين وهو ارجل عدد الفرس وكلمة لا اما لنفي المضارع او للتبرية بمعنى غير روح يكون حالاً او مصدراً [والمشي خلفها احب] وافضل فلا باس بالمشي امامها ويمينها ويسارها وكرة ابو يوسف روح ان يتقدمها منقطعاً عن القوم وعنه رأيت ابا حنيفة روح راكباً يتقدم امامها ثم يقف حتى ياتيها وهذا دليل على انه لا باس بالركوب كما في المحيط وهذا دليل على ان فعل المجتهد كقوله والاكتفاء مشعر بانه لا باس لمشيح الجنائز باليهجر بالقرآن والذكر وقيل انه مكروه كراهة التحريم كما في المنية وكذا لا باس بمرثية الميت شعراً او غيره كما في الجلابي وذكر قاضيتان انه كره قول الماشي (استغفروا له غفر الله لكم) [وكرة الجنوس] اي جلوس متبعي الجنائز [قبل وضعها] فلا باس بالجلوس بعد وضعها كما في الكافي وفيه اشعار بان القيام اولي قال الجلابي ان القيام يستحب حتى يدفن ولا يقوم للجنائز اذا مرت به الا اذا اريد ان يشهد قال محمد روح هذا شيء محدث لا اصل له كما قال ابو حنيفة روح وفي المحيط اذا كان القوم في المصلى فجميع بالجنائز يقومون لها اذا رأوها قبل وضعها عند بعض الناس والصحيح انهم لا يقومون فعلى ما في قاضيتان وغيره انه كره القيام محمول على احد هذين [ويدخل القبر] من لحد او لحد اي حفر في جانب القبلة من القبر حفرة تسمى بالمسند اسم مفعول كما في المفردات وباللحد بفتح اللام وضمها وسكون الهاء كما ذكره الجوهري وغيره و بفتح الهاء عن صاحب المذهب والقبر مقر الميت طوله على قدر طول الميت وعرضه على قدر نصف طوله وعمقه الى السرة وقيل الى النسر كما في المضممرات وان زاد عليه فهو افضل فلو كان على قدر قامة فهو احسن واللحد سنة ويكره الشق وهو ان يحفر وسط القبر ويعمق وهذا اذا صلب الارض واما اذا ضعفت فالشق اوصى كثير من الصحابة رضي الله تعالى عنهم ان يرموا في التراب من غير لحد ولا شق ويوقى الوجه من التراب بلبنتين او ثلث كما في المحيط واما التناوب فعن المقالي انه يكره وعن ابي بكر محمد بن الفضل لا باس به في ديارنا ولو من السيد لرخاوة ارضنا الا ان السنة ان يغترش فيه التراب ويجعل اللبن الخفيف عن يمين الميت ويساره ويطين الطبقة الاعلى مما يلي الميت ليصير كاللحد كما في الزاهدي والمتبادر من عطف الواو ان الاحب ان يدفن الميت او القليل في مقابر قوم كان في بلدهم وان نقل ميلاً او ميلين او غيره فلا باس به كما في الجلابي وهذا قبل الدفن واما بعده فان غلب عليه الماء ففي نقله خلاف والا لا ينقل بالاتفاق الا اذا دفن في ارض غصبت كما في المضممرات او شفعت كما في قاضيتان واعلم انه اذا مات في السفينة يغسل ويكفن ويرمى في البحر لتعذر الدفن كما في المحيط [ويدخل] الميت [فيه] اي في القبر [مما يلي القبلة] بان يضع الجنائز في جانب القبلة من القبر ويحمل منه الميت الى اللحد وفي افراد الفاعل اشارة الى انه لا يدفن الميتان او الاكثر في قبر ولا بأس به عند الضرورة فمح تقدم الافضل والرجل ويجعل بينهما حاجزاً من الصعيد وفي الاكتفاء اشعار بانه لا يلقي الصمير في القبر تحت الميت فانه مكروه

كافى المحيط وقال الخلواني لا يجوز القاء المصوبة كما فى الخزانة وذكر فى الزاهدى انه مكروه خلافا
 لاهل الحجاز وفى الجلابى لا رواية فى ذلك والظاهر انه لا يفعل وفى المصنوعات لا بأس به وهذا اذا
 لم يكن محسوسا كما قال قاضيان [ويقول واضعه] استحبابا [بسم الله وعلى ملة رسول الله] اى به
 وضعناك وعليه سلمناك وفى رواية (بسم الله وبالله وفى الله وعلى ملة رسول الله) اى ابتدأنا امرنا هذا
 وهو وضع الميت فى القبر متبركين بسم الله وبه آمنا وفى رضاه وما عنده من الثواب والكرامة وغنا
 نحن فى ذلك كله على ملته ودينه كذا فى الكرماني وفى لفظ الراضع اشعار بان الشفع غير لازم
 وذو الرحم المحرم اولى بالمرأة ويكره ادخال الاجنبى والزواج كما فى الجلابى وعند فقد المحرم الشيوخ
 ثم الشبان الصالحاء كما فى الخلاصة [ويوجه الى القبلة] على شقه الايمن [ويحل العقدة] التى على الكفن
 فيقول (اللهم لا تحرمنا اجرة ولا تقتنا بعلة) كما فى الجلابى [ويسوى] على اللحد [اللين] بالفتح
 او الكسر بالفارسي (خشت) [والقصب] غير المعمول فان المعمول الذي بالفارسي (پوريا بافته) مكروه
 عند بعضهم وكلمة الوارث تشير الى اباحة الجمع كما فى الجامع الصغير لكن فى الاصل كلمة او كما فى المحيط
 [ويسمى قبرها] اى يستمر قبر المرأة بثوب تحتى يسوى اللين كما فى الكافي لكن فى المحيط اذا وضعت
 النساء فى اللحد استغني عن التسمية ولا يسمى قبر الرجل عندنا الا لدفع الخرافة او الثلج او المطر عن
 واضعه وفى الجلابى عبارة اصحابنا فى تسمية قبرة مختلفة منها تدل على الجواز ومنها على الكراهة
 [وكره الاجر والخشب] اى كره ستر اللحد بهما وبالسجادة والحصن كما فى الجلابى وقيل ان الاجر
 لم يكره الا للزينة وفيه اشعار بكراهة التابوت من الخشب كما فى المحيط [ويقال التراب] اى يرسل
 تراب اخرج من القبر اليه فلا يزداد عليه من تراب غيره وعنه لا بأس برش الماء عليه وعن ابي يوسف
 روى انه مكروه كما فى الزاهدى [ويسمى] اى يرفع القبر استحبابا غير مسطح قد روى فى ظاهر الرواية كما
 فى الكرماني وفيه اشعار باباحة الزيادة على قدر شبر فى رواية وفى التمرناشي لا بأس بالاجر بعد
 الاهالة وفى الخزانة لا بأس بان يوضع حجارة على رأس القبر ويكتب عليه شئ وفى التنفكة ان
 يكتب عليه اسم صاحبه وان يبنى عليه بناء وينقش ويصنع ويرفع ويخصص وفى المصنوعات عن النبي
 عليه الصلوة والسلام انه قال (صفق الرياح وقطر الامطار على قبر المؤمن كفارة لذنوبه) ونهى عن
 الاكليل والتبصيص والمختار ان التطيين غير مكروه وكان عصام بن يوسف يطوف حول المدينة
 ويعمر القبور الشربة واعلم انه اذا فرغ من دفنه ورجع الناس فليمتقروا ويشغلوا بأمورهم وهو بامر
 ويكره اجتماعهم عنده للتعزية وزيارة القبور مستحبة للرجال وكذا للنساء على الاصح فيقرب من
 القبور ويبعد مثل ما فى السيوة وقيل الدعاء قائما اولى فيقوم بخذاء وجهه وقيل لا بأس بان يطأ
 القبور وهو يقرأ القرآن او يسبح او يدعو لهم وعنه لا يطلأها الا ضرورة كما فى الخزانة والله اعلم *
 [فصل * الشهيد] من الشهود اى الحضور او من الشهادة اى الحضور مع المشاهدة بالبر

او بالبصيرة ثم سمى به من قتل في سبيل الله اما لحضور الملائكة اياه (تنزل عليه الملائكة) و
 اما لحضور روحه عنده تعالى (والشهداء عند ربهم) كما في المفردات فهو على الاول بمعنى المفعول والثاني
 بمعنى الفاعل ولما اطلق الشهيد بطريق الاتساع على الغريق والحريق والمبطون والمطعون والغريب
 والعاشق وذات الطلق وذات الجنين وغيرهم مما كان لهم ثواب المقتولين كما اشير اليه في المبسوط
 وغيره فهم شهداء في احكام الآخرة بين الشهيد الحقيقي شرعا وهو الشهيد في احكام الدنيا فقال [مسلم]
 جنس فلا يحتز به عن شئ وقيل به احتراز عن الكافر فيغسل وفيه انه لا يجب غسل كافر املا وانما يباح
 غسل كافر غير حربي له ولي مسلم كما في الجلابي [طاهر] اي ليس به جنابة ولا حيض ولا نفاس ولا
 انقطاع احد هما كما هو المتبادر فاذا استشهد الجنب يغسل وهذا عند خلافهما واذا انقطع الحيض
 والنفاس فاستشهدت فعلى هذا الخلاف واذا استشهدت قبل الانقطاع تغسل على اصح الروايتين عنه
 كما في المضمرات وفيه اشعار بان الحيض والنفاس موجبان للغسل كما في الكرماني وهذا خلاف
 ما مر منه [بالغ] فاذا قتل صبي يغسل عنده اذا الشهادة صفة مدح يستحق الانسان بعقله ولا عقل له
 يعتد به واذا قتل المجنون غسل عنده ايضا خلافا لهما فيهما كما في الناصر فعلى هذا خرج المجنون ايضا
 بقوله بالغ فلا حاجة الى اقيد عاقل كما ظن الا انه لا يخلو عن اشعار بان غير الطاهر والبالغ غير شهيد
 عنده في احكام الآخرة وفي المحيط ان الغسل ساقط عن البالغ لانه يتخاصم من قتله فيبقى عليه اثره ليكون
 شاهدا له بخلاف الصبي فانه لا يتخاصم بنفسه بل الله يتخاصم عنه فلا حاجة الى ابقاء الاثر [قتل]
 قتلًا [ظلمًا] بان يقتله اهل الحرب او البغي او قطاع الطريق قاتلا ذابا عن نفسه او ماله او اهله او مسلم
 او ذمي او ان يقتله الكابرون عليه في المصر ليل بسلاح او غيره او نهازا بسلاح او خارجه بسلاح او غيره
 كما في شرح الطحاوي فاذا قتل في قتال هؤلاء لم يغسل وان لم يصف القتلى اليهم وهذا عند واما
 عند الطرفين فيشترط ان يضاف القتل اليهم والو بالتسبيب فلو قتل مسلم بالوقوع في حفرتهم
 منهزما او بايطاء دابة منفلة منهم بلا راكب او سائق او قائد لم يغسل عنده خلافا لهما ولو او طئته
 وعليها راكب لم يغسل بلا خلاف كما في المحيط وانما قال قتل لانه اذا مات ولو في المعركة غسل
 فلو خرج الدم من موضع غير معتاد كالاذن او العين لم يغسل وانما قال ظلما لانه لو قتل برجم او
 قصاص او تعزير او افتراس سبع او سقوط ببناء او غرق او يطلق او نسجها غسل بلا خلاف كما لو قتل لبغي
 او قطع طريق او عصبية [ولم يجب] على القاتل او عاقلته [به] اي بنفس ذلك القتل [مال] اي
 دية فلا يضره الدية الواجبة بالصلح او بصيانة الدم عن الهدر كما اذا قتل احد الابوين ابنته اذ يجب
 فيهما القصاص الا انه سقط بالصلح وحرمة الابوة مثلا على ان في شهادته روايتين كما في الكافي وفيه
 ايماء الى انه متى وجب القصاص فهو شهيد والدية فلا فاذا قتل عمدا كما اذا اتلف بالسلاح قصدا
 ويحب القصاص بالاجماع واذا قتل بشبهة العمد او الشطاء او الجاري مجرا كما اذا ضربه بالعصا او رمى

غرضاً فاصابه او سقط نائم عليه فهلك يجب الدية بالاجماع [ولم يرتث] اي لم يخلق قتله من رث
 اي خلق كما في الكافي [فينزعه عنه] اي عن هذا المقتول [غير ثوبه] اي الثوب المختص به مما
 هو من جنس الكفن فينزعه عنه السلاح والغرة والخف والخشور ونحوه لانه كره التكفين بها ابتداء
 فكره بقاء الاشبه ان لا ينزع السراويل [ويزاد] عليه ما شاءوا من جنعه [وينقص] عنه ذلك في
 المحيط قليل معناه يزداد ثوب جديد تكريماً له وينقص ما شاءوا وان كان ما عليه يبلغ السنة وقبل يزداد
 وينقص اذا قل وكثرت حتى يبلغ السنة وهذا انسب بقوله [ليتم كفنه] اي ليصير على وفق العنة
 ويخيطونه ان شاءوا [ولا يغسل] القتيل الا نجاسته [ويصلى عليه] كغيره [ويدفن بدمه] الذي
 على بدنه وثره ويكره ازالته وفيه اشعار بطهارة دمه وهذا اذا كان عليه واما اذا بان منه لم يطهر
 كما في الظهيرية [وغسل] اتفاقاً لوجوب المال [من وجد] مجهول مفعوله الثاني [قتيلاً] بما يؤثر في
 ازهاق الروح وان كان حليداً [في مصر] اوقرية سواء كان في مواضع القمامة كالخلة والدار او لا
 كالشارع والجامع وما ذكره المصنف انه لا يغسل القتيل فيهما فسهو بدليل ذكره في محله ولا عيب
 فيه بل في الشطأ وانما قال في مصر لانه لو وجد خارجه غير الغناء لا يغسل ان لم يكن مملوكاً
 [لم يعلم قاتله] فان علم لم يغسل سواء كان القتل بسديدة او حرج او عصا كبير او صغير لكن في
 الذخيرة ان قتل بعضاً صغيراً غسل اتفاقاً لوجوب المال وبالسيور والعصا الكبيرين غسل عنده خلافاً
 لهما للخلاف في المال والقصاص وهذا لم يخالف الهداية (من قتل بسديدة ظمماً لم يغسل) فان
 قوله ظمماً معناه وقد علم قاتله اذ لو لم يعلم جاز ان يكون معتدياً فلا يكون القتل ظمماً كما في الكرماني
 وغيره [ومن جرح وارث] اي صار خلقاً [بان نام] ذلك المجرع [او اكل او شرب او عولج او آراه
 خيمة] اي انزلته بها من الايواء او الراي وهو متعل بالي وبنفسه وانكر بعضهم كونه متعلياً بنفسه و
 قال الازهري انها لغة فصية كما ذكره ابن الاثير [او نقل] للتداوي [من المعركة] بفتح الراء حياً
 تنازع فيه آراه ونقل والمركة ذكرت على العادة والا فالانسب نقل من مكانه بل تحرك منه وكذا
 قام منه كما في شرح الطحاوي وذكر في المحيط انه اذا نقل لثلاً يطأه الخيل فليس بارتثات وقال
 الساكم اذا نقل والقتال بساله لم يرتث [از بقي] في المعركة [عاقلاً وقت صلوة] كامل كما روي عن
 ابي يوسف رح وظاهر الرواية يوم او ليلة كما في التمرتاشي وقال الزاهدي اراد ابو يوسف رح وقت
 ما صار الصلوة ديناً عليه وفي المحيط ان بقي حياً يوماً او اكثر وهم في القتال لم يرتث وان كلمهم
 وفي التلخفة ان بقي حياً اقل من يوم وليلة لم يرتث عند محمد رح [از اوصى بشي] عند ابي يوسف
 رح خلافاً لمحمد رح وقبل جوابه في الدينني وجواب ابي يوسف رح في الدينوي وقبل لا خلاف
 فما قال قال في الدينوي وما قال محمد قال في الدينني كما في التمرتاشي وعن ابي جعفر انما ارتث
 اذا زاد الوصية على كلمتين كما في السقايق وقبل هذا اذا تكلم كثيراً من امر الدنيا كالبيع

فان قل فلم يرث كما في الذخيرة والحاصل انه اذا جرى عليه شيء من الاحكام او انتفع بشيء من الدنيا فقد ارثت كما في التحفة و اعلم ان الميراث له ثواب الشهيد وان غسل كالغريق كما في الكافي [و صلى عليهم] عطف على غسل وليس بمعتكرك لمنع الملازمة بين الغسل والصلوة [وان قتل لبغى او قطع طريق غسل] في رواية [ولا يصلي عليه] في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رح لا يصلي عليه وقت الحرب ويصلي بعده في رواية وعن ابي حنيفة رح في الصلوة على المصلوب روايتان كما في الظهيرية وفيه اشعار بانه اذا قتل نفسه خطاء يصلي عليه وهذا بخلاف واما اذا عمل فيه فقد صلى عند الطرفين والاصح عند السعدي ان لا يصلي عليه لانه لا توبة له وعند الحلواني يعكس كما في النهاية *

[فصل * اذا اشتد خوف العدو] بحيث يمكن الضرر منه و اوسعاً و الاشتداد مشروط عند بعضهم ولذا ذكر في القدوري والكافي الا ان العامة لم يشترطوا ولذا لم يذكر في المبسوط والمحيط والتحفة وغيرها وقيل حضرة العدو كافية كما في النهاية والعدو يقع على الواحد والجمع [جعل الامام] اي الخليفة او السلطان او نائبه [امة] بالضم اي جماعة من السرية [نحو العدو] اظهار في موضع الاضمار [و صلى] الامام [باخرى] من الامة [ركعة] فيقعد ينتظر [في الثنائي] اي صلوة الفجر والمسافر والجمعة والعيد [و صلى] [ركعتين] فقعد ينتظر [في غيره] من الظهريين والعشائين وفيه اشعار بانه لو صلى بامة ركعة و باخرى ما بقي ظناً ان المعتبر قسمة القراءة فبعد صلوة غير الامام للانحراف في غير آرائه كما في المحيط [ومضت هذه] الامة بعد السجدة الثانية في الثنائي وبعد التشهد في غيره [اليه] اي الى العدو و وقفت بازائه ولو مستدبرة القبلة [وجاءت تلك] الامة التي جعلهم نحوهم [و صلى] الامام [بهم] تغن عن بعد الافراد [ما بقي] من ركعة الثنائي وركعتي غيره [وسلم] الامام وحده [ومضت] هذه الامة المسبوق من غير سلام [اليه] بعد سلامه و وقفت بازائه [وجاءت] الامة [الاخرى] اللاحقة [واتمت] صلواتها [بلا قراءة ثم] مضت اليه وجاءت الامة [الاخرى] المسبوقه [واتمت] الصلوة [بها] اي بقراءة ولا يخفى ان هذا اذا كان الكل مسافرين او مقيمين او الامام مقيماً واما اذا كان الامام مسافراً والقوم او بعضهم مقيمين او مسافرين ففي غير الثنائي يصلي الامام ركعة بكل امة كما مر فاذا سلم الامام جاءت الاولى فصلى المسافر ركعة بلا قراءة والمقيم ثلث ركعات بغيرها في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن يقرأ في الاخرين الفاتحة واما الامة الثانية فتصلي بقراءة المسافر ركعة والمقيم ثلثاً لانهم مسبقون والكلام مشير الى ان الاصل والافضل اذا لم يتنازعوا في الصلوة مع الامام ان يجعل الامام امة منهم نحو العدو فيصلي باخرى فيجعلهم نحوه فيجيء الاولى فيأمر واحداً منهم ان يصلي بهم الكل في المحيط والى ان صلوة الخوف مشروعة في زماننا خلافاً لابي يوسف رح لما فيه الشبهة واستدبار القبلة كما في الهداية والكافي وغيرهما من المتداولات

فكان القاضل التفنازاني لم يتصفح كتبنا المتداولة حق التصفح والا لم يقل في شرح الكشاف (ان خلافة لم اجد في كتب الفقه في الخلافات) [وان زاد الخوف] اشتد اذا بسيت لم يتيسر لهم النزول عن الدراب [صلوا ركباناً] جمع راكب وهران اختص في التعارف بمن على ظهر البعير لكن في الاصل اعم [فرادى] اذا كانت واقفة او سائرة بنفسها ولا يجوز الجماعة الا اذا كان المقتدي على دابة الامام كما في المحيط وهذا ظاهر الرأية وعن محمد ر ح ان الجماعة جائزة كما في شرح الطحاوي [بايماء] للركوع والسجود [الى اي جهة قدرنا] فمقط التوجه ضرورة [ويقصد ما القتال] كغيرها وفيه اشعار بانهم يأخذون السلاح في الصلوة وذلك لانه مستحب كما في الكافي [والمشي] فيها هاربا من العدو فيأخر الصلوة الى مكان الوقوف [و] يفسدها [الركوب] فيها اذا ابتداء على الارض وهذا كله اذا قربوا من العدو واما اذا بعدوا فلا يجوز وان ظنوا عدوا بان رؤا شيئا او غبارا فصلوها فان كان كما ظنوا فيها والافتقار اعادوا كما في التسفة والله علم *

[فصل * صح في الكعبة] بي البيت الحرام سمي بها اما لارتفاعها او تربيعها او لكونها بناء منفردا اولان طولها كعب الثلاثة وهو صبعة وعشرون كما في الازاهير ولعل ذلك من الاعلام الغالبة ولذلك يعرف باللام [الفرض والنفل ولو] كان [ظهره الى ظهر امامه] وفيه اشعار بصحة الجماعة في صلوة النفل وفيه تفصيل ذكرناه [لا] يصحان [ان ظهره الى وجهه] اي الامام فيجوز اذا كان وجهه وجه امامه لكنه مكروه لما فيه من استقبال الصورة كما في الزاهدي وينبغي ان يجعل بينه وبين الامام سترة بان يعلق نطعا او ثوبا كما في الجلابي [وكرة] الصلوة [فوقها] لتترك التعظيم و جاز على جدارها اذا كان وجهه الى سطحها والا فلا كما في المحيط [وان اقتدرا] في الفرض او النفل [حولها] اي حول الكعبة من المسجد الحرام [وبعضهم اقرب اليها من امامه صح] الاقتداء فيهما فصح الصلوة [ان لم يكن] ذلك البعض [في جانبه] اي الجانب الذي يكون امامه فيه بل في جانب آخر كما اذا كان الامام في الجانب الشمالي والمقتدي الاقرب الى الكعبة في الجانب الغربي وفيه اشعار بان الامام خارج البيت فاذا كان داخله صح الاقتداء اذا فتح الباب * وفق الله تعالى لاتمام العمر في جانبه من البيت الحرام كما وفقه لاتمام الكتاب موردا للفظ الجانب في آخرة لحسن الاختتام *

* [كتاب الزكاة] *

ذكر بعد الصلوة لانها افضل العبادات بعدها كما تقرروا وهي اسم من التزكية وكلاهما مستعملان وفي المفردات انها في اللغة التمر الحاصل من بركة الله تعالى وفي الشريعة القدر الذي يخرج الى الفقير وفي الكرمانى انها في القدر مجاز شرعا فانها ايتاء ذلك القدر وعليه المحققون كما في المضمرات وهو القابل للعنوان وبالاشتراك قال الزمخشري وابن الاثير وانما ترك في العنوان العظم

وغيره مما ذكر فيه لانه داخل فيه تغليباً وتبعاً واعلم ان سببها المال وله شروط كما للمكلف فصرح ببيان
 شروطه الا فقال [وهي لا تجب] اي لا يفرض فرضاً قطعياً [الا على جر] حقيقي كالسلم او حكمي
 كالدمي فان المأخوذ منه الزكوة كما في التحفة وغيره واحترز به عن الحربي فان الكفار كلهم اراء كما
 في عتق المستصفي وسير الزاهدي وما اخذ منه عرض مما اخذ منها او حماية ما في يده كما في المحيط
 ولا يخفى ان ما ذكرنا معن عن قيد مسلم ولذا لم يذكر في بعض النسخ وظاهره ان الحرية
 والاسلام كما هو شرط الوجوب فهو شرط البقاء ايضاً حتى لو ارتد (عياداً بالله) سقطت الزكوة الواجبة كما
 في الزاهدي [مكلف] اي عاقل بالغ فيجب على المعترة والمغمى عليه ولو استوعب حولا كما في قاضيهان
 ولا يجب على المجنون والصبي وظاهره ان العقل شرط في جميع الحول كالبلوغ حتى انه اذا افاق في
 بعضه يستأنف الحول من وقت الافاقة كما روي عنه وقيل هذا في الذي بلغ مجنوناً ثم افاق وأما اذا
 كان مغيباً في اهل الحول ثم جن فعنه ان استغرق جنونه الحول سقط عنه الزكوة والادببت من اوله
 وعنه انها تجب بالافاقة في الحول قل او كثر كذا في الزاهدي وهذا قول ابي حنيفة رحمة الله عليه
 كما في الكافي وبه اخذ محمد رح وهو رواية عن ابي يوسف رح وعنه الافاقة في اكثر الحول كما في
 المحيط ثم اشار الى شروط المال بقوله [مالك] اي قادر على التصرف على وجه لا يتعلق بذلك تبعة
 في الدين ولا غرامة في العقبي كما في الكرماني [ملكاً] مثلك مصدر كما في القاموس لكن في القاموس
 انه بالكسر اسم [تاماً] اي كاملاً بان يكون في يده او يد امينه كما مضارب او يد غيرهما كالمستقرض
 المقر ونحوه كما في النظم ولو قدر التام بيد ورقبة لخرج عنه بعض ما ذكرنا ولا يغني هذا القيد عن
 قيد الحرية كما ظن لانه مخرج للحربي وقيد مسلم لم يذكره الظان [لنصاب] في اللغة الاصل و
 في الفريضة ما لا تجب فيما دونه زكوة من المال كما في الكرماني وفيه اشكال لان اللام للتقوية فانه مفعول
 مالك ولا يخلو عن اختصاص وحينئذ لا يحتاج الى قوله ملكاً تاماً وفيه اشعار بانه لو كان نصاب بين
 اثنين او اكثر فلا زكوة فيه كما اذا كان لرجلين اربعون شاة كما في المحيط والمبتادر ان يكون النصاب مالا
 حلالاً فان كان حراماً فان كان له خصم حاضر فواجب الرد والا فواجب التصديق الى الفقير ولا يحل له
 منه شيء كما في التنف ومثله في المنية فلا زكوة في المغصوب والمملوك شراء فامدا كما في النظم [نام]
 اي زائد يقال غمايمني غمء ونمووا وغميا اذا زاد وينمو لغة كما في التاج [وهو اما بالتمنية] اي بكونه
 ثمناً وهو في اللغة ما هو عوض عن شيء وفي الشريعة ما لزم بالبيع وان لم يدخل تحت تقويم مقوم
 والمراد ما خلق في الاصل لان يقابل المبيع به كالذهب والفضة لكن في الذخيرة ان طلب النماء في الاثمان
 غير مشروط لوجوب الزكوة [او السوم] اي الرعي يقال سامت الماشية سوماً اذا رعت [اونية التجارة]
 اي القصد الحزم او الغالب منه للتجارة كما في المحيط وهي التصرف في راس المال طلباً للربح قيل
 ليس في كلامهم تاء بعد ما جيم غيرها كما في المفردات [مع الحول] اي مصاحب كل من الثمنية و

اخبرنا لدوران الشمس في المظالم والمغرب من موضع الى العبد اليه اذ اصله الدور كما ذكره
 الراغب وفيه اشعار بان العبرة في الزكاة للسنة الشمسية كما اشار اليه الكافي والحرماني والى الخلاف
 اشار ما في النية ان المرغيباني اعتبر القمرية والتحقيق ان الشرع يريد اليسر فيعتبر النماء الا انه امر
 خفي فيقيم الثمنية في الحجريين والسوم في السوائيم والنية في مال التجارة حولا مقام النماء ويدير
 الحكم على ذلك ولذلك لو امسك رجل حولا مائتي درهم لا مال له غيرهما كان عليه الزكاة كما
 في المحيط والخيرة واليه اشير في التحفة فعلى هذا ينبغي ان تجب الزكاة على من ليس له غير المائنة
 او مال التجارة شرعا واسما او نوى التجارة حولا و الظاهر ان كون النصاب والسوم شرطا في كل الحول
 والنصاب لم يشترط الا في طرفيه والسوم في اكثره كما ياتي [فاضل] صفة لنصاب [عن حاجته الاصلية]
 اي عما يدفع عنه الهلاك تحقيقا او تقديرا كطعامه وطعام اهله وكسوتهما او المسكن والخدام
 والمركب وآلة المحترف فان هذه الاموال ليست بنامية فلم يجب فيه شيء كما في الهداية وغيره فقله
 نام حامل لمؤنة هذا القيد على انه مخرج لما ذكرنا من المحيط وغيره ثم لا يتحقق ان الدين داخل
 تحت الناحية الاصلية الا انه لما كان فيه تفصيل خصه بالذكر فقال [و] [فاضل] [عن دين] [حادث
 في الحول او بعده فان كلا منهما مانع لوجوب الزكاة والثاني لا يسقط زكاة الحول عند الائمة الثلاثة
 خلافا لفررح كما في المصارح والدين شامل لدين الله تعالى كدين العشر والخراج وقيل ان كان يحق
 يمنع والا فلا وكدين الزكاة فانه يمنع في السائمة وكذا في غيرها عند الطرفين سواء كان ذلك
 في العين بان كان قائما او في الذمة بان كان مستهلكا وعند ابي يوسف روح في العين يمنع لا في
 غيره وعند زفر روح لا يمنع اصلا وشامل لدين العباد كالثمن والاجرة والمهر فانه مانع وقيل ان كان
 نية الزوج اداءه متى طالبت به يمنع والا فلا كما في المحيط وقيل يمنع المعجل دون الموجل كما في الاختيار
 وذكر في المغني ان دين العباد يمنع ولو موجلا وعن الصدر الشهيد لا رواية فيه وللمنع وعدمه
 وجه كما في الكافي والصحيح انه غير مانع كما في الجواهر [مطالب] ولو بالجبر والحبس طلبا واقعا
 [من عبد] هو اما الامام في الاموال الظاهرة اي السوائيم او الملاك في الاموال الباطنة اي العروض و
 الحجريين او الدائن في دين العبد واحترز به عن دين النذور والكفارة وصدقة الفطر والحج وغيرها
 مما لا يجبر على ادائه ولا يحبس لاجله كما في شرح الطحاوي والاطلاق دال على ان وجوب الزكاة
 على التراخي فكان جميع العمر وقته كما روي عن اصحابنا وفي المنتقى انه على الفور عندهما وعن محمد
 روح لا يقبل شهادة من اخر كما في المحيط وذكر التمرتاشي في سيدة التلاوة انها عند ابي يوسف روح
 على الفور وعند محمد روح على التراخي وعن ابي حنيفة روح روايتان وفي الخلاصة عن الشيخين ان
 التأخير مكروه [فلا تجب] الزكاة [على مكاتب] لكونه عبدا غير مالك ما بقي عليه درهم [ولا]
 تجب على مالك [بعد الوصول] اي وصول المال اليه [لا يام كان] ذلك المال فيها مالا [ضمارا]

بالكسر مخفي صفة من الاضمار الاخفاء وشرعا مال زائل اليد غير مرجو الوصول غالبا وانما لا يجب الزكوة فيه عندهم لان كلا من الملك و النماء فيه مفقود [كمفقود] اي كعبد مفقود و آبق و ضال او مال مدفون في بركة نسي مكانه بخلاف ما اذا نسي في دارة او حانوته او بيته فانه يزكي لما مضى لا يمكن الوصول بالحفر الممكن و اما المدفون في ارضه او كرمه ففيه اختلاف المشائخ كما في المحيط [و] كمال [محمود] علانية لا سرا [بلا حجة] اي بينة او علم القاضي وقيل ان نسي ان له حجة ثم علم فلا زكوة عليه لما مضى بخلاف ما اذا علم ابتداء فانه يزكي ويحتمل ان يكون المعنى بلا اقامة حجة فلو جحد دينه سنين وله حجة الا انه لم تقم ثم اقام لا يزكي لما مضى كما قال البعض و عن محمد رح ان لا زكوة فيه وان كان له بينة عادلة كما في المحيط ويدخل فيه ما على وال مقر لا يعطيه ولذا لا يزكي والكلام مشير الى انه يزكي لما مضى في دين المقر ولو معسرا وهذا اذا قبض و الملك بدل عما للتجارة واما اذا لم يكن بدلا عن مال كالوصية والميراث والمهر والدية وبدل الكتابة فلا يزكي لما مضى واما ما يبذل عما ليس بمال التجارة كعبيد الخدمة ففيه خلاف وقال انه يزكي في كل ما قبض الا الدية والبذل كما في الزاهدي [و] كمال [ما خوذ] اخذه السلطان او غيره [مصادرة] اي تكليفا قال البيهقي المصادرة **كس** **را** **شك** **ن** **ج** **م** **ك** **ر** **د** **ن** و المتبادران يشترط دوام الضمانية الى زمان الوصول فلوحثت بعد مضي الحول لزم زكوة ذلك الحول كما في التنوير [و شرط النية] في الزكوة [وقت الاداء] الى المصرف عند ابي يوسف رح [او] وقت [العزل] اي افراز الزكوة عند محمد رح كما في الكرمانى و مال الطحاري الى الاول و مشائخنا الى كليهما كما في التحفة و عن محمد رح لو قال ما تصدقت الى آخر السنة فمن الزكوة ثم تصدق بلا نية ارجوان يجزيه كما في المحيط لكن في العيون عنه خلافه وفي الروضة لودفع الى فقير بلا نية ثم نوى جاز ان كان في يده و ظاهر كلامه انه لو سمى هبة ونوى الزكوة اجزأه كما لودفع الى محترم و سماه قرضا ونوى الزكوة اذ العبرة للقلب كما في النية لكن في الزاهدي عن اصحابنا انه اذا لم يعلم انه من الزكوة لم يجزي [الا اذا تصدق] على الفقير بان لا يخطر بباله الغرض و النفل [بالكل] اي بجميع النصاب فمخ لم يشترط النية وفيه اشعار بانه لو نوى النفل لم يسقط الزكوة كما في الكرمانى وهذا رواية عن محمد رح لكنها تسقط كما في شرح الطحاري و جمع التفاريق وفي التقييد بالكل رمز الى انه لو تصدق بالبعض لم يسقط زكوته كما قال ابو يوسف رح خلافا لمحمد رح وهو رواية عنه وهذا شبه كما في الزاهدي ومثله عن ابي يوسف رح كما في الخزائنة والهبة كالتصدق فلو وهب الكل من مديونه سقط زكوته وان لم ينو اما لو نوى زكوة عين عنده او دين له على آخر فلا يسقط ولو وهب منه بعضه سقط زكوته عند محمد رح خلافا لابى يوسف رح كما في المحيط ولما ابتدأ محمد رح في الاصل بزكوة الابل اقتداء به صلى الله عليه وسلم على انها هي المال عند العرب تبعه المصنف رح فقال [ويجب في كل خمس]

بالفتح اي كل فرد من افرادها الى عشرين [من الابل] السائمة [شاة] متوسط فلو كانت للتجارة ففيها
 زكوة التجارة كما في الخلاصة والاطلاق دال على ان العجفاء والمريضة سواء في الزكوة فيدخل فيه
 العجفاء كما في الظاهر وكذا العرجاء لا مقطوع القوائم وكذا الذكور والاناث ولا ينافي تيراد الخمس
 عن التاء كما ظن فان ما فرق الاثنين لم يستعمل بالتاء اصلاً اذا كان تمييزه اسم جمع يقع على الذكر
 والانثى كالابل كما في شرح التسهيل وهي شاملة للعربي والبشتي اي المتولد بين العربي والفالج
 وهو ذوالسنامين يحمل على السند للقليل في الاصل منسوب الى بخت نصر كما في النهاية وانما ابتداء
 بالخمس اشارة الى ان لا زكوة فيما دونه كما في التنف واعلم ان المدار في زكوتها على الخمس و
 العشر والخمسة عشر والعشرين والثلاثين كالا يخفى [ثم] يجب [في خمس وعشرين] الى خمس و
 ثلاثين ابلاً [بنت مخاض] متوسطة لغة ما اتى عليه حولان وشرعية حول واحد كما في شرح الطحاوي
 لكن في جامع الاصول انها ناقة تم لها سنة الى تمام سنتين لان امها ذات مخاض اي حمل وفي المغرب
 المخاض وجع الولادة والنوق الحوامل واحداً مخضة ككلمة وفي الاساس كلها مبياز حقيقة اضطراب شيء
 مائع في وعائه وفي قوله خمس اشعار بان ما زاد على عشرين فهو وفي النظم قال ابو مطيع البلخي ان في
 خمس وعشرين خمس شياه فاذا صارت ستاً وعشرين ففيها بنت مخاض كما جاء عن علي رضي الله تعالى
 عنه [وفي ست وثلاثين] الى خمس واربعين [بنت لبون] لغة ما اتى عليه ثلث سنين وشرعية
 سنتان [وفي ست واربعين] الى هتتين [حقة] بالكسر ما اتى عليه اربع سنين وشرعية ثلث [وفي
 احدى وستين] الى خمس وسبعين [جذء] بفتحين ما اتى عليه خمس سنين وشرعية اربع الكل
 في شرح الطحاوي لكن في عامة كتب الفقه واللغة ان بنت لبون ما تم له سنتان الى تمام ثلث
 لان امها ذات لبن بولد آخر والحقة ثلث الى تمام اربع لانها استسقت الركوب والحمل والجذء
 اربع الى تمام خمس لانها شابة واصل الجذء الشاب كما قال ابن الاثير وفي تانيث هذه الاسامي اشعار
 بان من صفات الواجب الانوثة ولا يجوز الذكران الا بطريق القيمة كما في النهاية وعن ابي يوسف
 رح ان لم يوجد بنت مخاض فابن لبون كما في شرح الطحاوي [وفي ست وسبعين] الى تسعين
 [بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين] الاحسن تقديمه فان عطف الاكثر على
 الاقل اكثر استعمالاً [ثم] يجب [في كل خمس] يزداد على مائة وعشرين [شاة] مع الواجب السابق
 ففي مائة وخمس وعشرين حقتان و شاة [وفي خمس وعشرين] يزداد عليه الى مائة وتسعة و
 اربعين [بنت مخاض] مع السابق عليه فالواجب هي مع حقتين [وفي مائة وخمسين ثلث حقات]
 بأشقاط بنت اللبون من اللبن وهو الفارق بين ما قبله وما بعده [ثم] اي بعد مائة و
 خمسين [يستأنف] النصاب او الواجب [كالاول] من النصاب او الواجب [فيزداد في كل ست و
 اربعين الى خمسين حقة] اي في كل خمس يزداد على مائة وخمسين شاة وفي خمس وعشرين

بنت مخاض وفي ست وثلثين بنت لبون مع ثلث حقا في كل فاذا بلغ النصاب الى مائتين بيان
يزاد ست واربعون الى خمسين فالواجب اربع حقا ويجوز فيه خمس من بنات اللبون من كل
اربعين واحدة ثم في كل خمس يراد على المائتين شاة مع الحقا اربع وفي خمس وعشرين
بنت مخاض وفي ست وثلثين بنت لبون وفي ست واربعين الى خمسين حقة فيصهر النصاب
خمس مائة ومائتين والواجب خمس حقا وهكذا ابدا [و] يجب [في ثلثين] [بقر] [بقر]
هائما صحيا او مريضا مرتفع او غيره وهو كالبقرة اسم جنس يقع على الذكر والانثى فالتاء للانفراد
لا للتانيث وفي المنتقي انها للتانيث والجاموس نوع منه الا ترى ان النصاب يكمل به لكن
لا يراد منه عرفا والمطلق ينصرف اليه كما في العمادية والمتبادر منه البقر الاهلي فالوحشي
والتولد بينه وبين الاهلي لا يعتبر في النصاب كما في الزاهدي لكن في المحيط الاعتبار فيه للام
فل كانت اهلية تزكى والا فلا وفي الافتتاح بالثلثين اشعار بان لا زكاة فيما دونه كما في التتبع [تبيع]
اي ذكر من اولاد البقر اتي عليه سنة [او تبعة] اي انثى منه فيجوز كون الواجب ذكر او مؤنثا
[وفي اربعين] بقرا [مسن او مسنة] بضم الميم وكسر السين وهو ما دخل في السنة الثالثة ماخوذ
من الاسنان وهو طلوع السن في هذه السنة لا الكبير كما قال ابن الاثير لكن قال المطرزي انه المشتق
من السن وهو الاسنان وهو في الدواب ان ينبت السن التي بها يصير صاحبها مسنا اي كبيرا
[وفيما زاد] على الاربعين [يحسب] اي ان يحسب اي حساب ما تقدم فيكون فاعل يحسب
فلم تظن انه لا يصفوا عن شوب والا قيل فيه (تسمع بالمعدي خير من ان تراه) [الى ستين] ففيه
تبيعان وفي كل واحدة زادت جزء من ثلثين جزء من قيمة تبيع او من اربعين من قيمة مسنة كما في
المشازع وغيره وهذا رواية عنه وعنه لا شيء الى ما زاد خمسة ففيه مسنة وثمانها وعنه لا شيء الى
خمس مائة ففيه مسنة وربع مسنة ثم لا شيء الى ستين وهو قولهما ففيه تبيعان كما مر كذا في المحيط
[ثم] اي بعد الستين [في كل ثلثين] من البقر والاولى (الى ما زاد على ستين) [تبيع] او تبعة
[وفي] كل [اربعين] منه [مسنة] او مسن فيتغير الواجب بكل عشرة عشرة ففي سبعين تبيع
ومسنة للثلثين والاربعين وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة اتبعة وفي مائة تبيعان ومسنة
فعلى ما ذكره مدار الحساب على الثلثينات والاربعينات وانما لم يذكر المسنة والتبعية والمسن في
هذه المواضع انكالا على السابق [و] يجب [في اربعين] لا فيما دونه الى عشرين ومائة [ضانا او معزا]
تسكون الهمزة والعين وفتحهما جمع ضائن وماغز كما في القاموس والكشاف وغيرهما لكني
ارى انه على مذهب الاخفش فان عنده كل ما افاد معنى الجمع وكان على وزن فعل واحدة فاعلا
فهو جمع فاعل كصحب وصاحب والاصح ما ذهب اليه سيبويه من ان كلا منهما اسم جنس يقع على
القليل والكثير والذكر والانثى كما تقرر في موضعه فالضأن ما كان من ذوات الصوف والمعز من

الشعر والاحسن غنما فانه اخضر وخص بالكبار كالابل والبقر كما في المضمرات [شاة] اسم جنس تأءها للافراد يقع على الضأن والعز الا ان العرف يخصها بالضأن كما في التزيين وغيره وفي القاموس الشاة واحدة من الغنم للذكر والانثى او تكون من الضأن والعز والظباء والبقر والنعام وحمول الوحش والمرأة وفي المحيط يتنارل الصغير فالاحسن واحدة من الغنم فان المراد ما تم له سنة لانه لا يجوز في الزكوة الا ذاك وعنه انه لا يجوز من الضأن ما اتى عليه اكثر السنة وهو قولهما والازل ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في الاختيار [وفي مائة] تأخيرها احسن [واحدى وعشرين] الى ما تبتين [شأتان] وفي ما تبتين واحدة [الى تسعة وتسعين] وثلاثمائة [ثلث شياة] بالكسر جمع شاة فان اصلها شوهة قلب الرواد الفا وحذف الهاء شذوذا [وفي اربع مائة] الى ما زاد من تسعة وتسعين [اربع] من الشياة [ثم في كل مائة شاة] ففي خمسمائة خمس وهكذا ابدا [و] يجب [في كل فرس] سائمة [من الاناث] المجردة في رواية [او] الاناث والذكور [المختلطة] تلك في رواية ففي رواية لا شيء في الفرس اصلا الا للتجارة وهو المأخوذ عندهما وعليه الفتوى وفيه اشارة الى انه لا نصاب للفرس وهو الصحيح كما في المضمرات وقيل ثلث وقيل خمس كما في الكافي والى انه لا شيء اصلا في الذكور وهو الاصح كما في الاختيار والى ان الفرس اسم جنس يقع على الذكر والانثى ويعم العربي وغيره وعن محمد رح انها يخص العربي كما في المغرب لكن في الذخيرة وشروط الظهيرية وغيرهما انها يخص فالخيل الاعم اولى بالذكر كما في اكثر المتداولات ويمكن ان يقال انه مشير به الى ما قالوا ان التخيير الا ترى في العربي لقله التفاوت وقيمة كل اربع مائة درهم غالبا واما في افراسنا فالتفاوت فاحش فيقوم [دينار] او عشرة دراهم كما في المنتف وغيره والدينار من دثر وجهه اي اشرق اصله دينار بالتشديد فابدل من النون الاولى ياء وقيل انه معرب دين آراى جاءت به الشريعة في الاصل اسم لمضروب مدرور من الذهب وفي الشريعة اسم لمثقال من ذلك المضروب [اربع عشر] بضم الاول منهما وسكون الثاني اوصه اي خمسة دراهم [قيمتها] اي الفرس فانها مما يذكر ويؤنث وقيمة الشيء عبارة عن قدر مالية بالدرهم او الدينارين تقويم المقوم وهي مساوية له بخلاف الثمن فانه يكون ناقصا وزائدا كما في الازاهير [نصابا] حال من قيمتها المضاف اليه كقوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا [ولا تجب] في الحيوانات [الا في السائمة] عادة من الابل والبقر والغنم والخيل فلا تجب في التميمير والبغل لانهما غير سائمتين عادة ثم فسر السائمة شروعا فقال [اي المكتفية بالرعي] بالكسر اسم ما يهلك من العلف ويجوز الفتح على المصدرية في [اكثر الحول] فلواريد الاعلاف او الاستعمال بلا فعله ففيه الزكوة كما لو اعلف ازامتعمال نصف الحول ثم اسام الى تمامه لم يجب شيء كما في الخلاصة وقال عيين الاثمة لو عمل بالابل اربعة اشهر ثم امامها في الباقي فلا شيء فيه كما في المنية وفيه ايماء الى انه لو استبدلت قبل الحول بجنسها استوفت حول آخر وكذا لو استبدلت بخلاف جنسها الا انه مكروه عند محمد رح اذا فر من الوجوب اخلافا

لابي يوسف رح كما في المزارع وهو الاصح فلو باع قبل الحول للنفقة لم يكره اجماعا كما لو احتال لاسقاط الواجب يكره اجماعا كما في الزاهدي [ولا] تجب [في الصغار] بالكسراي صغار السوائم التي لم يتم عليها الحول جمع الصغير من الفصيل والعجل والحمل فان الزكوة لم يجب الا على الكبار التي يتم الحول عليها من الابل والبقر والغنم والخيل وهذا عند الطرفين خلافا لابي يوسف رح فلو ملك بالشراء او الهبة او غيرها خمسة وعشرين فصيلا او ثلثين عيلا او اربعين حملا ثم حال الحول عليه لم يجب شيء عندهما ووجب واحد منه عنده وعنه روايات اخر في التمر تاشي فالاختلاف في انعقاد النصاب على الصغار وقيل في بقائه كما اذا ولدت السوائم قبل الحول فهلكت فتم الحول على الصغار فلا شيء عندهما خلافا له والصحيح قولهما كما في التسفة وينبغي ان لا زكوة عندهم في المهر [الاتبع للكبار] اي الكبير من المائة التامة الحول فيجعلون الصغار تابعة للكبير في انعقاد النصاب دون تأدية الزكوة ولذا لو كان له مسنة وتسعة وثلثون حملا فعليه المسنة عندهم الا اذا هلكت فان الزكوة سقطت عن الباقي عندهما اذ الوجوب باعتبارها ووجب جزء من اربعين جزء من مسنة عنده لانه جعل الكل مسنة بعد هلاكها كما اذا هلك الحملان وبقي المسنة عندهم كما في المحيط وغيره وينبغي ان يجب الزكوة عنده في المهر بتبعية الفرس ثم صرح بما اشار اليه بقوله ولا يجب الا في السائمة فقال [ولا] تجب [فيما يعمل] اي يعد من الابل والبقر والخيل لحمل الاثقال واثارة الارض والركوب وغيرها [والواجب] في السائمة [الوسط] اي ما يتوسط بين الاعلى والادنى لكن في الكافي لو كان له خمس من الابل العجاف نظر الى بنت مخاض متوسطة لانها المعتبرة في انعقاد السبب وما فضل عنه في السن عفو الى قيمة افضلها ونقص من الشاة الوسط بتلك النسبة فان كانت قيمة بنت مخاض وسط مائة وقيمة الافضل خمسون فالتفاوت بينهما بالنصف فعرفنا ان الواجب في العجاف شاة تساوي نصف قيمة شاة وسط وكذا لو كان له ثلثون يقرأ من العجاف نظر الى قيمة تباع ومسنة وسط [وان لم يوجد] الوسط [ياخذ العامل] اي آخذ الصدقات [الادنى] من السوائم [مع الفضل] على الادنى حتى يصير المأخوذ وسطا وفيه اشارة الى ان الوجوب لم يتعلق باعيانها وان يجوز اخذ الصغيرة والمريضة والعجفاء والعمياء وهذا لا يجوز كما في المزارع وان الاختيار للعامل لا للمالك كما في النافع وغيره والصحيح ان الخيار له لا للعامل كما في الاختيار وغيره [او] ياخذ [الاعلى] منها [ويرد] الى المالك [الفضل] على الوسط وفيه اشعار بانه يجوز ان يأخذ التي في بطنها ولد والتي يسمن للاكل والفحل وفي المزارع لا يأخذ واحدة منها ولا يخفى ان الانسب تقديم هذا المبحث على مسألة زكوة الفرس الا انه اخراختصارا ولما فرغ من حكم الناطق الفاضل شرع في الصامت المفضل [ونصاب الذهب] اي الحجر الاصفر الرزين مضروبا كان او غيره وانما سمي به لكونه ذاهبا بلا بقاء [عشرون] اي مقدار بعشرين [مثقالا] هو لغة ما يوزن

به قليلا كان او كثيرا وعرفا ما يكون موزونه قطعة ذهب مقدار بعشرين قيراطا و ظاهر كلام الجوهري انه معناه لغة و القيراط خمس شعيرات متوسطة غير مقشورة مقطوعة ما امتد من طرفيها فالتقال مأنة شعيرة وهذا على رأي المتأخرين و هنيئة اهل الحجاز و اكثر البلاد و اما على رأي المتقدمين و هنيئة اهل سمرقند فالتقال ستة درائق والدائق اربع طسوجات و الطسوج حبتان و الحبة شعيرتان فالتقال شعيرة و تسعة عشر قيراطا فالتفاوت بين القولين اربع شعيرات على ما في التكميل فلا يصح ان المثلقال لم يختلف في التجاهلية و الاحلام [و] نصاب [الفضة] اي الحجر الابيض الرزين ولو غير مضروب و انما سمي بها لازالة الكربة عن مالكمها من الفض و هو التفريق [مائتا درهم] بفتح الهاء و كسرهما وربما قالوا درهما لغة اسم لمضروب مدور من الفضة و المشهور ان تدويره في خلافة الفاروق رضي الله تعالى عنه و كان قبله على شبه النواة بلا نقش ثم نقش في زمان ابن الزبير رضي الله تعالى عنه على طرف بكلمة (من الله) و على آخر (بالبركة) ثم غيره الحجاج فنقش بسورة الاخلاص و قيل باسمه و قيل غير ذلك و اختلف في وزنه على عهدة صلى الله عليه وسلم انه وزن عشرة او تسعة او ستة او خمسة اي كل عشرة خمسة مثاقيل وهو الاصح ثم انتقل على عهد عمر رضي الله تعالى عنه الى وزن سبعة [كل عشرة] منها [تسعة مثاقيل] فكل درهم سبعة اعشار مثقال هي اربعة عشر قيراطا و سبعون شعيرة فمائتا درهم مائة و اربعون مثقالا كل درهم نصف مثقال و خمس مثقال و فيه اشعار بان المعتبر في الزكاة وزن مكة في الدنانير و الدراهم كما قال الترجماني و في مشكل الآثار انه في الدنانير فلو ملك ثمانية عشر دينارا و ثلثي دينار يوزن بلدنا ففيه الزكاة لانه وزن عشرين دينارا يوزن مكة كما في التمرثاشي و في اقرار الزاهدي ان الوزن الشرعي في جميع الاحكام وزن سبعة و في النوازل و جمع فبسم الاثمة ان المعتبر في الزكاة و العقود و الاقرارات وزن كل بلد فلو ملك مائتي درهم في زماننا ففيه الزكاة و ان لم يبلغ وزن مائة مثقال ولا قيمتها اثني عشر دينارا كما في المانية و في اعتبار المثلقال رمز الى انه لا يعتبر القيمة حتى اذا كان له ابريق ذهب او فضة وزنه عشرة مثاقيل او مائة درهم و قيمته لصياغته عشرون او مائتان لم يجب فيه شيء بالاجماع كما في الحقائق [فيجب ربع العشر] وهو نصف مثقال في نصاب الذهب و خمسة دراهم في الفضة [معمولا] كان ذلك النصاب كالدينار و الدرهم و حلية المصنف و الخواتيم و الاسورة و السيف و السرج و الاراني [او تبرا] بالكسر هو الحجران قبل الضرب فاذا ضربا يسمى بالعين و قد يطلق على غيرها من المعدنيات كالنحاس و الحديد الا انه بالذهب اكثر اختصاصا و قيل فسيه حقيقة و في غيره مجاز كما قال ابن الاثير [و] يجب خمس نصف دينار او درهم [في كل خمس] بالضم هو اربعة دنانير او اربعون درهما [زاد على النصاب] اي نصابهما [بحسابه] اي الخمس و فيه اشعار بان لا شيء فيما زاد من اقل من الخمس و هذا عنده و هو الصحيح كما في التحفة و اما عندهما فقد وجب بحسابه فلو زاد دينار وجب جزء واحد

من عشرين جزء من نصف دينار و لو زاد درهم وجب جزء من اربعين جزء من درهم وهكذا [ويعتبر
الغالب] اي الزائد على النصف من الحجريين والغش فان غلب الذهب او الفضة فالمغشوش دينار
او درهم ففيه الزكاة وفيه اشعار بعدم الرجوب اذا تساوى الفضة والغش كما قال بعض المتأخرين
وقيل فيه خمسة دراهم وقيل درهما ونصف كما في المختصرات واما الذهب فمضطرب على ما في
الزاهدي [وان غلب] عليهما [الغش] بالكحراي النحاس والصفر وغيرهما اسم من الغش بالفتح
في الاصل اضرار على خلاف الاظهار [يقوم] ان نوى التجارة لانه بمنزلة العروض حيث ان بلغ نصابا
ففيه الزكاة والا فلا وان لم ينو فلا شيء فيه وهذا اذا لم يخلص منه فضة تبلغ نصابا والا ففيه الزكاة
كما لا غش فيه كما في الهداية وفي الجواهر اذا كان مقدار ثلثة دراهم من كل عشرة فضة والباقي نحاس
واللون لون الفضة بحيث لا يتغير بمرور الايام فلا شيء فيه [لا] يجب [في غير ما مر] من نصاب
البرائم والحجريين كالحيوانات والذريعات والعدديات والمكيلات والموزونات كالماء في الاجباب
والقرب [الا بنية التجارة] كما مر فلواشترى جارية للخدمة ونوى انه ان اصاب ربحا باعها فلا شيء فيه
وكذا لو اشترى جوالق بعشرة آلاف درهم ليواجرها من الناس وان نوى ان يبيعها آخرا لانه اشترى
للغلة لا للتجارة وكذا ابل الشماليين وحمير المكاريين وظاهرة شامل للعقار فلواشترى ارضا عشرية او
خراجية قيمتها مائتا درهم وجب فيها الزكاة الا انها لا يجتمع مع العشر والخراج فلا يجب الزكاة
فيها وعن محمد رح انها يجب مع العشرية الكل في المحيط [عند تملكه] اي تملك المالك ذلك الغير
فلو ملك عرضا ثم نوى التجارة ليس فيه شيء حتى يتصرف فيه [بغير الارث] اي بسبب اختياري فلو ملك
مال التجارة بالارث ونوى التجارة وقت موت المورث لا يصير للتجارة بلا تصرف والكلام مشعر بانه اذا
ملك بالتبرع كالهبة والصدقة والوصية والبيع ونوى التجارة عنده يصير للتجارة كما قال ابو يوسف
رح خلافا للطريين على ما قيل ولا يعمل النية في العروض على الاصح كما في المحيط [اذا بلغ] ظرف
يجب المستفاد من الاستثناء [قيمته] اي ذلك الغير [نصابا] حاصلهما [من احدهما] فلا يلزم ان يبلغ من
كل نصابا ويقوم بما يبلغ نصابا [انفع للفقير] مثلا صفة للنصاب جارية مجرى التعليل اي لكونه
انفع له فلو بلغ بالتقويم كل منهما نصابا قوم بما هو انفع راجا وان تساوى فالمالك مخير وعن ابي
يوسف رح يقوم بما اشترى به وعن محمد رح يقوم بالنقد الغالب في ذلك البلد ولا ينظر الى موضع
الشراء ولا موضع المالك وقت حلول السول وفي الاصل يقوم المالك بالدرهم او الدينار وانما خص
القيمة اشعارا بانه لو اشترى عبدا للتجارة بفضة وزنها مائتا درهم وحال السول عليه وهو لا يساوي مأتي
درهم مضروبة فلا زكاة فيه الكل في المحيط [ويجوز دفع القيمة في الزكاة] اي بحسب جزء من النصاب
سواء كان سائمة او غيرها لكن للمالك ولاية نقل قيمة يوم الاداء عندهما ويوم الرجوب عنده على ما قال
بعضهم وقال آخرون في السائمة العين ويجوز قيمة يوم الاداء وفي غيرها العين او قيمة يوم الرجوب

وبالفعل بتعين فقي مائتي فقيز من الحنطة قيمتها مائتا درهم يوم الوجوب خمسة افقرة بلا خلاف ويجوز عنده خمسة دراهم وان تغير السعر بعد الحول واما عندهما فان زاد بعد القيمة الى اربع مائة فعشرة دراهم وان نقص الى مائة قدرهما ونصف وفي خمس وعشرين من الابل بنت مخاض بلا خلاف ويجوز عنده خمسة دراهم في قول اذا كان قيمتها يوم الوجوب مائتين وان تغير السعر واما عندهما وفي قول عنده عشرة دراهم او درهمان ونصف لتغير القيمة يوم الاداء كما يستفاد من المحيط ثم قال للاختصار [و] يجوز دفع القيمة اي قيمة المنصوص عليه من نحو قيمة نصف صاع [في الفطرة] اي صدقة الفطر [والكفارة] اي كفارة رمضان والظهار والصيد واليمين [والعشر] والخراج [والنذر] كما اذا نذر بالتصدق بصاع فتصدق بقيمة لكن في النظم اذا نذر بدينارين يوم النحر فنحر بدينارين مائة تبلغ قيمتها قيمة شاتين وسطين لا يجوز كما لو نذر باهداء شاتين واعتاق عبيدين وفي وصية قاضيشان ان اوصى بالدرهم فاعطي حنطة ففي جواز خلاف واعلم ان القيمة فيما ذكر ليست يبدل عن الواجب كما ظن والا لا يجوز مع وجود المنصوص عليه كما في المبسوط وغيره [والهلاك] اي هلاك النصاب او بغضه [بعد الحول] وان تمكن من الاداء [يسقط] الزكاة [بخصته] اي الهلاك وان كان بعد طلب العامل وقيل لم تسقط بعده والاول اصح كما في الكرماني فلو هلك من ثلثين ومائة من الغنم ما سوى الاربعين كان الواجب شاة والكلام مشير الى انه لو هلك قبل الحول ثم وجد مثله استوفى منه الحول والى انه لو استهلك بعده لم تسقط وقيل سقطت ثم استبدل غير الحجرين استهلك كما في الظهيرية واما استبدل الهما قبل الحول فغير مبطل للحول كما في المحيط [والزكاة] واجبة [في] جنس [النصاب] بلا خلاف [لا العفو] لغة الزائد على النفقة وشعرا ما زاد على النصاب فلا شيع فيه استحسانا كما قال الشيخان الا ان الهلاك يصرف الى الزائد على النصاب الاول ولو نصابا والى العفو والنصاب فصاعدا عند ابي يوسف رح وفي الكل قياسا كما قال محمد وزفر رح وانما سمي عفو لانه يجب بدونه كما في المحيط وغيره ثم اشار الى توضيح الكليتين لما سبقين فقال [فيجب بنت مخاض اذا هلك بعد الحول خمسة عشر من اربعين] بعيرا فيصرف الهلاك الى ما سوى خمس وعشرين بعيرا لان الزائد اربعة عفو واحد عشر من نصاب يليه ست وثلثين فبقي الخمس والعشرون فيجب بنت مخاض وهذا عنده واما عند غيره فيجب خمسة وعشرون جزءا اما من ست وثلثين كما قال ابو يوسف رح او من اربعين كما قال محمد وزفر رح فان الهلاك يصرف اولا الى اربعة عفو ثم الى ما يليه من النصاب اذ اليهما معا فاندفع ما ظن ان الاولى عشرة من خمس وثلثين والبعير اتم جنس يقع على الذكر والانثى ويطلق على البختي والنجيب وهوان يكون ابنة عربيا واما غيره كما في العمادي [ويضم المستفاد] اي الزائد على النصاب بشراء او توليد او هبة او وصية او ميراث او غيرها [وسط الحول] بالسكون فيضم الحادث ولو قبيل اخر الحول لانه قبل وقت الوجوب [الى نصاب

من جنسه [فيضم اربعون درهما زاد على مأبئتين منه ثم يزكى عن الكل وفيه اشارة الى ان المستفاد بعد الحول لا يضم بل يستأنف له حول آخر اجماعا] والى انه لا يضم اذا لم يكن له نصاب وذا بلا خلاف ثم اشار الى بيان ما هو من جنس النصاب من الحجريين والعروض لا السوائم وقال [و] يضم [الذهب الى الفضة] وبالعكس [بالقيمة] لاتمام النصاب عنده وبالأجزاء والوزن عندهما وفي رواية عنه وعن ابي يوسف رح انه رجع الى قوله وثمرة الخلاف في صورة ذهب عشرة مثاقيل قيمتها مائة وخمسون درهما وفضة خمسين فان فيه الزكوة عنده لا عندهما ولا خلاف في وجوبها عند تكامل الاجزاء مائة درهم فضة وعشرة مثاقيل ذهبا وان كان قيمتها اقل من تلك المائة وقيل لا شيء فيه عنده والصحيح الاول فيؤدي من كل ربع عشرة وهو الصحيح كما في الحقايق وغيره [و] يضم [العروض] اي عروض يكون للتجارة فلا يضم السوائم [اليهما] اي الى الذهب والفضة [بالقيمة] قيد المسئلتين مثل [لاتمام النصاب] فيزكي عن قفيز حنطة للتجارة وخمسة مثاقيل من ذهب قيمة كل مائة درهم وقال لا شيء فيه ولا خلاف فيما اذا كان الذهب عشرة مثاقيل وفيه اشعار بان الحجريين لا يقومان فيضم قيمتهما الى قيمة العروض بل يعكس كما قالا واما عنده فيجوز تقويم كل ثم يضم احد الى آخر كما في التحفة والعروض بالضم جمع الغرض بالفتح والسكون وهو كل صنف من الاموال غير الحجريين كما في المقائس وغيره فعلى هذا كان عليه استثناء السوائم الا ان يقال ان اللام للعهد [ونقصانه] اي نقصان النصاب [في] اثناء [الحول هذر] بفتحتين والسكون اي باطل غير مسقط للزكوة وفيه اشارة الى ان الدين في الحول لا يقطع حكم الحول وان استغرق خلافا لفررح والى انه لو كان له اربعون شاة ماتت في الحول ففيه الزكوة اذا كان صوفها مأبئي درهم والى انه لو كان له عصير فتخمر ثم تخلل انقطع لان الخمر ليست بمال كما في الزاهدي [و] جاز له تقديمها للحول [اي على حول] اذ اكثر منه [لذي نصاب] اي جاز للمالك نصاب اذ اكثر ان يؤدي زكوة سنين كثيرة قبل ان تجي تلك السنوات فلو هلك المال لم يرجع على الفقير كما في الزاهدي وذكر في المحيط انه لو ادى زكوة الفضة مالك الحجريين ثم هلكت كان المؤدى عن الذهب اذ التعيين غير صحيح وعن ابي يوسف رج عليه زكوته واختلف فيما اذا عين بعد الحول ثم هلكت [و] جاز تقديمها [لنصب] اي على نصب [لذي نصاب] اي جاز للمالك نصاب واحد ان يؤدي زكوة نصب كثيرة والكلام مشير الى انه لا يجوز التقديم لكل منهما بلا نصاب اجماعا فلو عجل فان كان في يد الفقير لم يأخذه وفي يد الامام اخذه كما في الزاهدي *

[فصل * وينصب العاشر] مستأنفة شاملة لعاشر اهل العدل والجور وهو آخذ العشر من عشرات القوم اعشرهم عشرا بالضم فيهما اي اخذت منهم العشر وشريعة من نصبه الامام على الطريق لاخذ صدقة التجار وامنهم عن اللصوص كما في الكرماني وغيره من المتداولات

وانما سمى به لملاحظة الحربي في ذلك دون العلم والدمي وعلى ما ذكرنا من المعنى الشرعي لا حاجة الى نصب مثل قوله [على الطريق لاخت زكوة التاجر] المسلمين از غيرهم وانما سمى بالزكوة لتغليب غير الحربي عليه والتجار بضم التاء وتشديد الجيم از كسرهما وتخفيفها جمع تاجر وفيه رمز الى ان العاشر ماجور فانه امر جميل قد فعله الصحابة بنصب الرسول والخلفاء صلوات الله عليهم اجمعين وحديث (ان لقيتم عاشرًا فاقتلوه) معناه تاركًا للغرض في هذا الامر كما قال ابن الاثير لكن فيه اشكال ولعله تغليظ [فياخذ] العاشر [من المسلم ربع العشر] اي عشر امواله الظاهرة والباطنة [ومن الدمى ضعفه] بالكسر الميل الى ما زاد وعرفا المثلان فالمراد نصف العشر وفيه اشعار بان جميع النصاب معهما فلو كان بعض النصاب في بيتهما لم ياخذ منهما شيئاً لكن يجب فيه الزكوة ديانة لكيال النصاب كما في التحفة [وصدقاً] اي المسلم والدمي [مع تحليفهما] في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح ان التحليف لا يشترط كما في مائر العبادات [ان انكرا السؤل] اي ان انكر المسلم والدمي تمام السؤل ولو حكما كما في الاستفاد وسط السؤل [از الفراغ] اي انكر فراغ الذمة [من الدين] المطالب به من عبد [ارادعي اداؤه] اي ربع العشر او ضعفه [الى عاشر آخر يعلم] في هذا السؤل [وجوده] لان الامين يصدق بما اخبر الا بما هو كذب بيقين فالاحسن ان يقال (الى عاشر ان كان) كما في المتداولات فيشتمل الكائن بلا علم في الكافي ان لم يكن في هذه السنة عاشر آخر لا يصدق لما ذكرنا وفيه اشعار بان خط البراءة لم يشترط وهو الاصح لانه قد يضيع كما في التمر تاشي فلو جاء به بلا حلف لم يصدق في قوله وصدق في قولهما على قياس الشهادة بالخط [او] ادعي اداؤه في مصرهما [الى فقير] مثلاً [في غير السوائم] اي الاموال الباطنة فلو ادعي الاداء في الاموال الظاهرة لم يصدق لان حق الصرف للامام فيضمنان الزكوة هو الثاني على الصحيح وقيل الزكوة الاول والثاني سياسة مالية كما في الكافي وغيره [و] ياخذ [من الحربي العشر] من امواله الظاهرة او الباطنة اذا كانت نصاباً [ان لم يعلم ما ياخذون منا] اي مقدار ما ياخذ اهل الحرب من المسلمين في ديارهم لكن علم نفس الاخذ منهم [وان علم] ذلك [اخذ مثله] قليلاً او كثيراً تحقيقاً للمجازاة وفي رواية لا ياخذ من القليل لانه عفو [ان كان] ما ياخذون منا [بعضاً] فان كان كلاً لا ياخذ اصلاً لانه غدر كما في الاختيار وقيل ياخذ كلاً زجراً لهم وقيل ياخذ كله الا قدر ما يوصله الى مأمنه لان الايصال علينا * ثم ابلغه ما منه * كما في المحيط [ولم ياخذ منه ان لم ياخذوا منا] لانه اقرب الى مقصود الامان وفي الاكتفاء اشعار بان الحربي اذا انكر السؤل او الفراغ عن الدين ياخذ منه العشر كما قال بعضهم وقيل هذا اذا علم انهم لا يصدقوننا في ذلك او لم يعلم واما اذا علم انهم يصدقوننا فلا ياخذ منه شيئاً كما في المحيط [وعشر خمر الدمى] لا يخلو عن تسامح فان المعتق اخذ العاشر نصف عشر قيمة خمره ويعرف القيمة من اهل الذمة وانما ياخذها المسلم لانها من المثلي فلم يكن في حكم الغني

والأضافة للعهد فيشيرانها عشر اذا كانت للتجارة وفي حكم الخمر جلود الميتة [لا] عشر [خنزيرة]
لانه من القيمي في حكم العين وقال زفر ربح عشر وقال ابو يوسف ربح يعشرهما ان مر بهما جملة
و[لا] عشر [امانة] لسلم اذ دمي من بضاعة او ديرة او مضاربة او غيرها اذا التاجر ليس بمالك فلو بلغ
نصيب المضارب من الربح نصابا عشر [وعشر الحربي] عشرا [ثانيا قبل السؤل جائيا من دارة] وهذا
اذا علم انهم ياخذونه منا فلو علم بخلافه فلم يعشر كما قال شيخ الاسلام واما قيد بالحربي اذ لا يعشر
للسلم والدمي في سنة الامرة ويعشر كل عشرين في السؤل الثاني اذا لم يعشر في الاول وقوله ثانيا
اي غير مرة فيعشر في سنة كلما جاء من دارة ولو في سنة عشر مرات وقوله قبل السؤل من قبيل
التجاذب فانه متعلق بعشر وجائيا فاذا لم يعشر في هذا السؤل لم يعشر بعده في السؤل الثاني وقوله
جائيا من دارة مشعر بانه لو تردد في دارنا ثم مر على العاشر لم يعشر ثانيا وهذا اذا علم انهم
لم ياخذوا منا او لم يعلم اما اذا علم انهم ياخذون فيعشر كما قال شيخ الاسلام واعلم انه لو مر تاجر على
عاشر محتاج واخبر انه مروري وظن العاشر انه مروري واراد فتحه فان كان في الفتح ضرر على التاجر صدق
مع اليمين والا فيفتحه الكل في المحيط [وخمس معدن ذهب] اي اخذ الخمس من معدنه
وجوبا وان قل وفيه اشعار بان في الخمس لا يشترط النصاب ولا السؤل ولا سائر شروط الزكاة لانه
في حكم الغنيمة كما اشير اليه في التحفة و اضافته لكل درهم لانه جوهر اذعنه الله تعالى في الارض
يوم خلقها وهو منقسم على ثلاثة منطبع كالذهب والفضة والرياص والنياس والحديد ومائع كالماء
والمح والقيرو النفط وماليس شيئا منهما كاللؤلؤ والفيروز والكتل والواجب وغيرها كما في المسبوط
والتحفة وغيرهما لكن المطرزي خصه بالحجرين والظاهر انه في الاصل اسم لمركز كل شيء [او] معدن
[نحوة] في الانطباع كالفضة [وجد في ارض خراج اعرش] الاخصر في ارضنا سواء كانت جبلا او
مهلا امواتا او ملكا واحتسب به عن دارة و ارضه وارض الحرب [و باقيه] من اربعة اخماس
[للواجد ان لم تملك الارض] كما اذا وجد في اموات [والا] تكن غير مملوكة [فلما لكها] اي
فالباني لمالك الارض سواء كانت دارا او غيرها وهذا عندهما كما في شرح الطحاوي واما عنده ففيه
تفصيل اشار اليه فقال [ولا شيء] من الخمس وغيره لغير الواجد [فيه] اي المعدن [ان وجد
في دارة] وما في حكمها كالنزل والجانوت [وفي ارضه] كرما وغيره [روايتان] ففي الاصل
لا شيء فيه وفي الجامع خمس [ولا شيء في لؤلؤ] هو جوهر مضى يخلق الله تعالى من مطر الربيع
الواقع في الصدف الذي قيل انه حيوان من جنس السمك يخلق الله تعالى اللؤلؤ فيه كما في الكرمانى
[و] لا في [عنبر] عن مجد رح انه في البحر بمنزلة الششيش في البر وقيل صمغ شجر وقيل زبد البحر
وقيل خش البقر البحري وقيل زوث غيره كما في الكرمانى وقيل في دابة وقال ابن سينا ان الكل
بعيد والتقى انه ما يخرج من عين في البحر ويظفر ويرمي بالساخل كما في حل الموجز واما خصهما

بالذكر ولا شيء في شيء مما استخرج من البحر ولو ذهباً أو فضة كما في المحيط لانهما خمساً عند
أبي يوسف روح كما في التنف لكن في الكافي أن هذا الخلاف جارٍ في كل حلية يستخرج من البحر
فالاولى أن يقال وما في البحر كلؤلؤ وغيره [و فيروزج] و ياقوت و زاج وغيرهما [مما وجد في
جبل] فلا يخمس شيء يستخرج من أرض بلا علاج نادر قليلاً كان أو كثيراً وجده مسلم أو كافر كما في
التنف وإنما قيدنا بالبحر كما قيد بالجبل لانه يخمس ما وجد منهما في خزائن الكفار كما في النهاية
وغيرها وذكر في النظم أن الربيق يخمس عنده خلافاً لأبي يوسف روح ولا شيء في المائع بلا خلاف
كالنفط [و كنز] في أرضنا هوني الأصل مال دفنه انمان في أرض [فيه سمة الاسلام] أي علامة
مثل آية من القرآن أو كلمة الشهادة أو اسم ملك من ملوك الاسلام و السمة مصدر و سمة أي أثر
فيه بكي فإلهاء عرض عن الواز ذكره ابن الأثير [كاللقطة] في أن يعرف على أبواب المساجد والأسواق
زماناً يظن أن صاحبه يطلب فيه فإن لم يوجد صاحبه فله أن يصادقه على نفسه فقيراً وعلى غيره
غنياً بشرط الضمان و اللقطة بضم اللام و فتح القاف ما وجد من مال غير حيوان مطروح على الأرض
وتمام الكلام يأتي و [ما فيه سمة الكفر] من الكنز كالصنم [خمس و باقيه للواجد] ولو صغيراً
أو عبداً أو ذمياً و يسترد من الحربي المستامن إلا إذا عمل بأذن الإمام [و شرطه] أن لم تملك
الأرض [أي أن كان الأرض غير مملوكة كالجبل و المغارة و نحوهما و هذا قيد مما فيه سمة الاسلام
و الكفر جميعاً كما صرح به في المحيط وغيره فمن بعض الظن أنه قيد ما يليه [و إلا] يكن الأرض أي
أرض خمس ما فيه غير مملوكة [فلم يختط له] أي الباقي من الخمس لصاحب الشطة و الخطبة بالكسر
أرض يختطها إنسان بأن يخط عليها خطاً ليعلم أنه قد اختارها لنفسه للبناء فيها كما في الصحاح ثم أشار
إلى المراد بقوله [أي المالك] لهذه الأرض من قبل الإمام [أول الفتح] أي في أول زمان فتح الإسلام
تلك البلدة أن كان المالك حياً و لا فلورثته ثم و ثم و بيع المختط له لا يبطل ملكية الكنز و أن تداولته
الأيدي كما في المحيط و أن لم يعرف المختط له و لا وارثه فقد وضع في بيت المال كما ذكره أبو اليسر
و يصرف إلى أقصى مالك يعرف له في الاسلام و هذا كله عندهما و أما عند أبي يوسف روح فالباقى
للزاجد و هذا إذا تصادق أنه كنز فلو قال صاحبه أنا وضعته فالقول له لانه في يده كما في الزاهد
و لم يذكر ما ليس له سمة أصلاً فقليل أنه في حكم سمة الاسلام و قيل سمة الكفر كما في الاختيار
[و ركاز صخر دار الحرب] أي معدن ذهب و نحرة في أرض غير مملوكة لأحد في دار الحرب
كالمغارة فإن الركاز اسم للمعدن حقيقة و للكنز مجازاً كما في المحيط و الكافي و غيرهما فلا ينبغي أن
يراد به الكنز على أنه قال شيخ الاسلام إذا وجد المستامن كنزاً في صحرائهم يلزمه الرد عليهم لأن
في أخذه غدراً كما في المحيط لكن فيه من القدوري أن الكنز و المعدن في هذا المقام متساويان
في الحكم و في المسبوط أن الركاز يتناولهما و كلام المغرب يستعمل المسبوط و المحيط جميعاً فلا يبعد

ان يراد بالركاز ما في الصحراء من المال بوضع الله تعالى و وضع انسان [كله مستامن] اي لمسلم دخل دارهم بامن [وجده] اي وجد ذلك المستامن الركاز الشامل للمعدن والكنوز وفي ذكر المستامن اشعار بأنه لو دخل متلصص دارهم وجد في صحرائهم ركازا فهو له بالطريق الاول كما اشار اليه في التحفة [وان وجده] المستامن من الركاز [في دار منها] اي ارض مملوكة لاحد من اهل الحرب [رده] اي الركاز [على مالكها] اي الدار ولو لم يرده و اخرجته الى دارنا كان ملكا له ملكا خبيثا كما في التحفة وهذا قول الطرفين واما عنده فيخمس كما في التفت و انما اسند الوجدان الى المستامن لانه لو وجده متلصص فهو له كما في الزاهدي [وان وجد] في دار الاسلام بقريظة السابق [ركاز] بالرفع ومن الظن ان فاعله ضمير المستامن لان ما وجده من الكنز في صحراء دارهم لا يخمس بخلاف [متاعهم] بالجر على الاضافة بيانا للمعنى المجازي كضافة المتاع بيانا لسمة الكفر والمتاع لغة كل ما ينتفع به من عروض الدنيا قليلها وكثيرها ذكره ابن الاثير فيكون ما سوى الشجرين متاعا وعرفا كل ما يلبسه الناس و يبسطه كما في العمادي و اختلف المشائخ في تفسيره هنا والصحيح ان المراد هو المعنى اللغوي كما اشير اليه في الكرمانى [في ارض لم تملك] كالمغازة [خمس و باقية له] اي للواجد واما في ارض تملك فللمختط له وهذه المسئلة و ان فهمت ضمنا سبق الا انه ذكرها تبعا للهداية ليصرح ان في وجوب الخمس لا يتفاوت المتاع و غيره بخلاف الزكوة فانها لا تجب في المتاع بغير التجارة ولما اشترك الزكوة والعشر في تطهير المالك من الاثام و اطلق عليه الزكوة في لسان ائمة الانام شرع فيه بعد الفراغ منها وقال [وفي عسل ارض] ولو مغازة والعسل لعاب النحل وفي حكمه المن الواقع على الشوك الاخضر في قول كما في الظهيرية والطرف خبر لم يمتدأ متأخر هو عشر [عشرية] لاخراجية اذ لا يجتمع العشر والخراج في ارض واحدة [او] عسل [جبل] عشري احتراز عما في الخزائنه ان لا شيء في الجبل في رواية و الا لاكتفي بالارض فانها جرم مقابل للسماء [او ثمره] اي ثمر الشجر في ارض او جبل عشري ويدخل فيه القطن لان الثمر اسم للشيء متفرع من اصل يصلح للاكل واللباس كما في الكرمانى وذكر في القاموس انه اسم لسمل الشجر وقال ابن الاثير انه ما ينتج من الشجر لكن المشهور ما في المفردات انه اسم لكل ما يستطعم من احوال الشجر وفيه اشارة الى ان لا شيء في ثمر شجر في دار رجل فانها ليست عشرية و ان كان البلدة عشرية كما في المحيط وكذلك ثمر بستان الدار لانه تابع لها كما في قاضيان والكلام ذال على وجوب العشر ولو كان الشجر غير مملوك و لم يعالج احد كما قال اسد بن عمر ولكن قال الحسن لا عشر فيه وهو احب عند ابي الليث كما في المحيط لكن قال التمر تاشي ان كان الامام بخميه ففيه العشر والا فلا وعن ابي يوسف والحسن رخص لا عشر فيه لانه باق على الاباحة و انما لم يكتف عنهما بما بعد تنبيهها على ان فرع التجار مثله في الحكم [وما خرج من الارض] العشرية مما يستنبته الناس عادة من اصناف الحبوب والبقول والرياحين

والفواكه و الاوراد وقصب السكر والادوية والبذور وفيه رمز الى انه لا يرفع مؤن الزرع كما صرح به والى انه عشر ما اكل كما قال ابو حنيفة رح و ذهب ابو يوسف رح الى انه عشر ما اكل سوى كفاية الرجل وعياله وقال محمد رح ان ما اكل حسب عليه من تسعة اعشاره كما في المحيط وذكر التمر تاشي ان لا يصعه اكل شيء منه حتى يؤدي عشرها وقيل هذا اذا عزم ان لا يؤدي فان عزم فلا يأس بالكل تسعة اعشاره والكف احوط وعن ابي حنيفة رح ان اكل قليلا قليلا بالمعروف فلا شيء عليه قال الفقيه به ناخذ كما في المضمرات والى انه لا يشترط كون الارض ملكا والخارج مغاليا فلو نبت في ارض غير مملوكة عشر و مر تفصيله والى انه يجب في ارض الوقف والصبي والمجنون والمكاتب والمأذون والمدين كما في الشزاة فالدين لا يمنع الوجوب كما في ظاهر الرواية على ما في المبسوط والتبادر ان يكون العشر على المالك سواء كان مزارعا او دافعا الى مزارع او موجرا وهذا عنده وقال انه على الدافع والمزارع جميعا وعلى المستاجر ولا خلاف انه على المستعير كما في التيف [وان قل] ذلك العسل والتمر والخارج فلا يشترط له نصاب كما قال ابو حنيفة و زقر رح وهو اولى كما في الكرمانى وهو الصحيح كما في التسعة و اما عندهما فان كان الخارج مما لا يبقى سنة فلا شيء فيه مثل الخوخ والكمثرى والتفاح والشمش والثوم والبصل وان كان مما يبقى فان كان مما يوشق ويكال كالتمر والعنب والرمان والعناب والتين والسنترة والشعير والذرة فلا شيء فيه الا اذا بلغ الغاو ما نتي منا وان كان مما لا يوشق كالقطن والزعفران والسكر فنصابه عند ابي يوسف رح قيمة ما ذكر من ادنى ما يوشق من نسو اللخن وعند محمد رح خمسة امثال من اقل ما يقدر به نوعه فنصاب القطن خمسة اجمال كل حمل ثلثمائة من الزعفران وتسعة خمسة اثناء فانه قدر بالادوية والوظل والحمل وبالزهر والاستار والماء [عشر] واجب ذكره وقته في الحبوب ظهورها عنده ووقت الحصاد عند ابي يوسف رح ووقت التصفية في الشطائر عند محمد رح فيضمن على الخلاف لو استهلك الحب بعد هذه الاوقات كما في التبنيس وظاهرة مشير الى انه لا يعجل به قبل الزرع وذا بلا خلاف وكذا قبل النبت وذا عند الطرفين خلافا لابي يوسف رح ويجوز التعجيل بعده اتفاقا كما في المبسوط والى انه لو اجتمع انواع من جنس يؤدي من كل حصته وهذا عنده واما عند محمد رح فمن الوسط كما في المحيط والاطلاق دال على ان وقت الاداء جميع العمر فهو على التراخي كما قال محمد رح و ذهب ابو يوسف رح الى انه على الفور وعن ابي حنيفة رح روايتان كما في سيدة تلاوة التمر تاشي [ان سقاء] اي ذلك العسل والتمر والخارج [سبع] اي ماء جار كالانهار والادوية في اكثر السنة فان سقاء في النصف او الاقل ففي الخارج نصف العشر كما في الاختيار [او مطر] او ثلج او برد فالسحاب اشمل [الا في نسو خطب] في عدم استغلال البساطين والاراضي به عادة فيدخل فيه القصب الفارسي والحشيش والمعف والتبن ونسوها فلو اتشدتها شجرة او مقصبة او منبتا للحشيش ففيه العشر [وفتيا] خرج وان قل

[نصف عشر] عنده كما قال في نصابه [ان سقي] الخارج اكثر السؤل [بغرب] اي دلو عظيم يدبيرة البقر [اذ دالية] اي ما يدبيرة البقر وهي جذع طويل يركب تركيب مداق الارز و في راسه مغرفة كبيرة كما ذكره المطرزي [بلا رفع مؤن الزرع] يضم الميم وفتح الهمة جمع المؤنثة عكسه على فعلة على الاصح وسمى التقل والمعنى بلا اخراج ما صرف له من نفقة العمال و البقر و كرى الانهار وغيرها وفيه تصريح بما علم ضمنا كما في قوله [و ماء السماء] اي ماء الانهار و البهار و الامطار [و] ماء [العيون] الواقعة في ارض عشرية [و] ماء [البحر] المحفورة فيها [عشري] اي منسوب الى العشر فانه حصل منه فما كان منها في ارض خراجية فخراجي فلو انقطع عن الارض الخراجية ماء الخراج تم سقيت بماء العشر صارت عشرية و لو انعكس صارت خراجية لان الماء مؤثر في تغيير الوظيفة كما في المحيط و لو سقيت مرة بالعشري و مرة بالخراخي ففيه العشر لان فيه معنى العباداة كما في التمر تاشي [و ماء انهار] جمع نهر بالسكون و الفتح مجرى الماء [حفرها] من مال الخراج [العجم] اسم جمع و اللام للعهد اي بعض ملوكهم كشداديان و كيانيان و اشكانيان و سابانيان و آخرهم يزدجرد المقتول في خلافة عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه [خراجي] و ان كان اصل بعضها من ماء فيه خلاف كنهه الملك فان كسره حفرة من الفرات على طريق الكوفة من بغداد و منها مر و رد و نهر يزدجرد و الخراجي منسوب الى الخراج و هو في الاصل ما حصل من ريع ارض او كرائها او اجرة غلام او نحوها ثم سمي به ما ياخذها السلطان فيقع على الضريبة و الجزية و مال الفخ كما في الازاهير و في الغالب يختص بضريبة الارض كما في المفردات و الاصل ان كل نهر يحتاج الى العمارة فعشري و الا فخراجي [و كذا] اي مثل ماء انهار العجم في الخراجية [الانهار] اي ماء الانهار [الاربعة] جيسون نهر بلخ او ترمذ و سيجون نهر خجند او التبرك او الهند و دجلة نهر بغداد و الفرات نهر الكوفة او العراق [عند ابي يوسف رح] و في رواية عنه [لا عند محمد رح] و ذكر شيخ الاسلام عن محمد رح فيها روايتين كما في المحيط و الاولى الانهار الخمسة فان النيل على هذا الخلاف كنهه ينشق عن هذه الانهار [و ارض العرب] بلادها نحو تهامة و حجاز و مكة و اليمن و طائف و عمان و البحرين تشنية البحر اسم اقليم مشهور مشتمل على مدن كثيرة كما في قاضيان لكن في التقويم ان مكة من تهامة و قيل من الحجاز و اما مدينة فمنه و قيل من نجد و ذكره لزيادة الايضاح و الا فقد جاز الاكتفاء عنه بقوله [و ما اسلم اهله] من بلد طوعا بلا قتال و لا دعوة الى الاسلام او كرها ثم اقر اهله عليه في الصورتين مثل مكة كما في النتف [او ما فتح عنوة] اي قهرا بالسيف سواء اسلم اهله او لا و العنوة بالفتح اسم من العنوا بالضم و هو الذل و الخضوع كما ذكره المطرزي [و قد قسم بين جيشنا] المسلمين احتزبه عما اذا قسم بين قوم كافرين غير اهله فانه خراجي كما في النتف و لو قال بيننا لكان شاملا لما اذا قسم بين قوم مسلمين غير جيشنا فانه عشري لان الخراج لا يوظف على المسلم ابتداء و شاملا لاقل الجيش و اكثره فانه اربعماية عند ابي حنيفة رح و عن الحسن اربعة

الاثني عشر [والبصرة عشرية] اتفاقا والقياس ان يكون خراجية عند ابي يوسف رح لانها
 يقرب ارض الخراج الا انه ترك القياس يا جماع الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين [والسواد] اي
 سواد العراق طولا من حد ينة الموصل قرية الى عبادان بالفتح والتشديد حصن على شط البحر وعرضا من
 العذيب ماء قريب من كوفة الى حلوان بالقسم بلد وسواد البلاد قراها كما في القاموس وانما سمي به
 لنضرة اشجاره وكثرة زرعه والعراق بالكسر اسم للبصرة والكوفة وبغداد ونواحيها ذكره كذا في ارض
 العرب لاندراجها تحت قوله [وما فتح عنوة] اقراهله عليه [بلا اسلامهم فان السواد فتح عنوة ولما
 لم يسلموا وضع عمرو رضي الله تعالى عنه الخراج عليهم ولم يسقط عنهم حين اسلموا] ارض السواد [اي
 ما صالح الامام اهل على شقي معين قبل الغلبة] خراجية [منه ما صالح صلى الله عليه وسلم على ان
 يأخذ من اراضي بني نجران الف حلة وفي رواية الفا ومائتي حلة وصالح عمرو رضي الله عنه على ان
 يأخذ من اراضي بني تغلب العشر مضاعفة وجعل هذا بمنزلة الخراج لا يتغير كما في شرح الطحاوي
 ومنه بلخ وسعد سمرقند واما بخارا فقد فتح عنوة باقرار اهل عليه فهي خراجية الامروان فانه عسري
 وكذا سمرقند الا انها لم يفظ الثغور جعلت عشرية كما في السراجية وينبغي ان يكون مرو صلحية
 خراجية كهرة فان اميرها صالح ابن عامر على الف الف درهم ثم صالحه امير مرو على الف درهم
 ومائتي درهم كما ذكره ابن الاثير في الكامل لكن في التنف ان الصلحية عشرية فان الامام ان صالح
 المسلمين على مال معلوم فظاهر انها عشرية وكذا ان صالح الكافرين ثم اسلموا فان كان بدل الصلح
 في الصورتين اقل من العشر فالفاضل صرفوا الى الفقراء [وموات احبي] اي ارض غير صالحة للزراعة
 بالفعل جعلت صالحة لذلك [يعتبر] للعشرية والخراجية [بقربه] اي قرب الموات فان قرب الموات
 من الارض العشرية فعشرية ومن الخراجية فخراجية كما قال ابو يوسف رح وذهب محمد رح الى ان العبرة
 للماء فان عشرية فعشرية وخراجية فخراجية كما في المحيط وذكر في شرح الطحاوي ان كل ارض تسقى من
 عين او قناة او نهر يستنبط من بيت المال فخراجية [والخراج] اي خراج الاراضي المذكورة [اما
 خراج مقاسمة] بالاضافة وهو جزء معين من الخراج بوضع الامام عليه كما ثبت بامره صلى الله عليه
 وسلم كما اشير اليه بقوله [كما يوضع ربع] من الخراج [او نحوه] كالثلث وفيه اشارة الى ان هذا
 الخراج يتعلق بالخراج فلو عطل الارض وقت تمكن من الزراعة لم يجب عليه شيء كما في الظهيرية لكن
 لو عجل وادى خراج ارضه لسنة او سنتين جاز لان سببه ارض نامية والى انه يتكرر بتكرار الخراج كما
 في المحيط والى ان الخراج يحل اكله قبل اداء الخراج وقيل لا يسل والى انه يسقط بهلاك الخراج
 ولو بعد الحصاد كما في التمر تاشي ويرفع مؤن الزرع ثم يؤدي الخراج كما في المحيط والى ان الدين
 غير مانع لوجزه كما في النية والى ان وجبه على التراخي وفيه خلاف العشر وقد مر والخراج بقدر
 طاقة الارض كما اشار اليه بقوله [ونصف الخراج غاية الطاقة] فلا يزداد عليه لان التنصيف عين

الانصاف ومن محمد رح اخذ منه الا بذر الارض وما يقرت نفسه وعباله الى قابل كما في المحيط [اما] خراج [موظف] بالاضافة ويجوز ان يكون وصفا ويسمى خراج الوظيفة والمقاطعة ايضا وهو شئ معين من النقل او الطعام بوضع الامام عليه كما ثبت بامر عمر رضي الله تعالى عنه كما اشار اليه بقوله [كما وضع عمر رضي الله تعالى عنه] او عماله بامره [على اهل السواد] فانه بعث اليه عثمان بن حنيف وجعل الحديقة مشرفا فمسحه وبلغ ستا وستين الف جريب ثم وضع بامره [لكل جريب] بالفتح وهو ستون ذراعا في متين بذراع الملك سبع قبضات كما قال محمد رح وانما لم يفسره لانه قال شيخ الاسلام انه تقدير جريب اراضيهم بذراع ملك زمانهم واما جريب سائر الاراضي فمتعارف اهلها كما في المحيط لكن في المضمرة اراد بالملك انوشيروان وبسبع قبضات تلك السبع مع زيادة ابهام موضوعة في كل قبضة وفي المنية قيل ان القبضات غير منصوبة الابهام وفي المغرب ان ذراع الجريب ستة قبضات كل قبضة اربع اصابع وفي الزاهدي قيل الجريب ما يسع فيه ستون منا من الحنطة وقيل خمسون و ارى بالجريب بقريته ما ياتي ما يزرع فيه مثل الحنطة ويدخل فيه ما اذا كان مشجرة اشجارها غير مثمرة كما يدخل ما كان اطراف الجريب اشجارا ولو مثمرة كما في قاضيخان وغيره [يبلغه الماء] اي جنس الماء وان كان العهد اصلا فلولا لم يبلغه ماء الخراج عاما او عامين والسماء يسقيه لم يسقط الخراج لانه بمنزلة ماء النهر وفي ذكر الماء اشعار باصلته حتى لو بلغ الارض السبعة وجب الخراج لانها تزول بالماء كذا في المحيط [صاع] كايين في عهده صلى الله عليه وسلم مقدار ما فيه باربعة المداد و تمامه في الفطرة [من براو شعير] يحتمل ان يكون مشيرا الى ان خراجه منهما والى انه مما يزرع فيه فيشتمل الذرة والدخن وغيرهما وهو الصحيح وفي رواية من بركا في الزاهدي وغيره [ودرههم] بوزن سبعة فيشير الى ان المراد وزن مكة [ولجريب الرطبة] بالفتح الاسفست الرطبة [خمسة دراهم] وفيه اشعار بان لا شئ في اليابس وينبغي ان يجب فيه الخراج ايضا لانه عطل الارض الخراجية [و] لجريب [الكرم] اي ارض يحيط بها حائط فيها اشجار العنب [و] لجريب [النخل] وغيره من الاشجار المثمرة [متصلة] تلك الاشجار التي للعنب والتمر وغيرهما بحيث لا يمكن ان يزرع ما بينهما [ضعفه] اي ذلك وهو عشرة دراهم لما فيها من الاثمار فلوكانت لم تتمربع فففيها خراج الزرع كما في قاضيخان [ولما سواه] ذلك من اصناف الاجرية كجريب الزعفران والقطن والبستان وغيرها فاستدرك قوله [والبستان] اي ارض يحوط بها حائط فيها اشجار متفرقة ممكنة الزراعة كما في الكافي وغيره ولعله دفع توهم انه داخل في الكرم بدليل اطلاق الناس ويشكل بما ذكرنا من شجرة غير مثمرة [ما يطبق] من الثلث والربع وغيرهما وقالوا غاية الطاقة نصف الخراج كما في المضمرة فلوكان الارض لا يطبق ما وظفه عمر رضي الله تعالى عنه لقلة الربح جاز النقصان عنه بالاجماع واما الزيادة عليه لكثرة الربح فلا يجوز بالاجماع كما لا يجوز ان يحول وظيفة الموظف الى المقاسمة وبالعكس ولوزاء الامام عليه ابتداء جاز عند محمد رح وعن ابي يوسف رح

روايان ولا يجوز عند أبي حنيفة رح على الصحيح والكلام مغير الى انه لم يتكرر بتكرر الخارج والى ان الدين لم يمنعه والى انه واجب على الصغير والكاتب والمأذون والمرأة والكافر ولو تصدق قبل طلب السلطان جاز لا بعده وجاز ان يجعله للمالك خلافا لحمد رح الكل في المحيط واكل الخارج في المحيط في الحل والحرمه كافي القاسمة على ما في التمر تاشي والى انه لا يجوز ان يوظفوا في الارض كلها شيئا من الدراهم وفي الكافي انهم وظفوا هكذا في ديارنا لان التقدير يجب ان يكون بقدر الطاقة فلا يبالي بكونه من اي جنس [ولاخراج لو انقطع] في اثناء الزراعة [الماء عن ارضه] اي ارض الخراج وما تقرر ان الفهم ليس بكلي لا يصح دعوى الاستدراك بفهم قوله لا يبلغه الماء اصلا [او غلب] الماء عليه بحيث لا يتمكن منه الزراعة كما اذا صار ذاتا [او اصاب الزرع آفة] مما يورث لا يمكن التضرع عند الكسرة والبردة والسرقة والغرق اراضية ممكنة التحرز كاكل الدواب والاصح انه اذا اصابته آفة اراضية لا يسقط الخراج وفيه رمز الى انه اذا غلب الماء ثم نصب او اصاب الزرع آفة في بعض الحول وقد تمكن من الزرع فعليه الخراج واختلفوا ان الاعتبار زرع السنطة او الشعيير او اي زرع كان كافي المحيط والى انه لم يسقط بالموت لانه دين وقيل يسقط كما في التمر تاشي [ويجب] الخراج [ان عطلها] اي عطل الارض الصالحة للزراعة [مالهها] بعد القدرة فان لم يقدر يدفعها الامام الى غيره اجارة ثم ياخذ الخراج من الاجرة ويدفع الباقي الى رب الارض وان لم يجد يدفع مزارعة على هذا الوجه وان لم يجد يدفع الى من يقوم عليها ويؤدي الخراج وان لم يجد يبيعها وياخذ الخراج من ثمنها ويدفع الباقي الى رب الارض كافي المحيط [ويبقى] الخراج على الارض [ان اسلم المالك] فان اهل العواد اسلموا ولم يوضع الخراج عنهم فلا يشلوا عن شيء ما ذكرنا من حكم الارض الصالحة من التنف [او شربها] اي ارض الخراج [مسلم] من ذمي او مسلم فيؤدي المشتري اذا قبضها فان لم يقبضها او قبض لكن يمنعه انسان من الزراعة فعلى البائع كافي المحيط وفيه اشعار بانه على المشتري اذا بقي من السنة ما يزرع فيه وهو ثلثة اشهر على المختار وكذا على المشتري اذا باعها وفيها زرع لم ينعتد حبه والا فهي كالبيضاء كافي المضمرات [وان شرب الكافر] الذمي ارضا [عشرة] من مسلم وضع الخراج [عليه بعد القبض] وبطل العشر وعند ابي يوسف رح ضعف عشرها ومصرف الى مصرف الخراج وعند محمد رح عليه عشر واحد مصرفه في رواية مصرف الخراج وفي أخرى مصرف الزكوة والله اعلم *

[فصل * مصرف الزكوة] اي مسلم يصح في الشريعة صرف الصدقة اليه فالمصرف اسم مكان والزكوة شاملة للعشر وصدقة الفطر والكفارة والنذر وغير ذلك من الصدقات الواجبة وأشار الى ذلك بما بعد من قوله جاز غيرها اليه وصرح به في الاختيار وغيره ويستثنى منه ما ياخذ العاشر من الذمي وغيره من الكفار بدليل ما باتي في الجهاد من مصرف الخراج والخمس

وأما اختيار هذا الاسم للأشعار بانه لا يجوز له اخذ الزكوة بغير علم المالك ولا المطالبة ولو اخذ ضمن قضاء واما ديانة فيرجى ان يحل له ذلك اذا لم يكن من قرابته من هو اخوج منه كما في المنية [الفقير] من فقر مقدرافانه لم يقل الا افتقر فهو فقير ذكره ابن الاثير وغيره فهو صاحب الفقر والحاجة وشرعية على الصحيح ما اشير اليه بقوله [اي من له مال دون النصاب] اي غير ما يبلغ نصابا قدر ما أنى درهم او قيمتهما فصاعدا فاضلا عن حاجته الاصلية سواء كان ناميا او لا فاللام للعهد والاطلاق يدل على ان الصقة والاكتساب غير مانعين للدفع اليه كما في الاختيار [والمسكين] من السكون فكانه ساكن من الجهد غير متحرك فهو مفعيل يستوي فيه المذكور والمؤنث وقد يقال مسكينة ثم فسر معناه الشرعي والعرفي فقال [اي من لا شيء له] من المال وعنه ان الفقير من يسأل والمسكين من لا يسأل وقيل هو الزمن المحتاج وهو الصحيح المحتاج كما في الزاهدي وقيل هو من له ادنى شيء وهو من لا شيء له وقيل هو من كان له ولعياله قوت يوم او قدر على الكسب لهما وهو من ليس له شيء ولم يقدر على الكسب كما في المصمرات وقيل كلاهما بمعنى كما في النظم وفائدة الاختلافات في الوقف والوصية [وعامل الصدقة] من العاشر وعيظه والعمل فعل من الانسان بقصد فهو اخص من الفعل ولذلك يستعمل في الحيوانات كما في المفردات والصدقة من الصدق وسمي بها عطية يراد بها المثوبة لا التكرمة لان بها يظهر صدقه في العبودية كما في الكرمانى وذكر في الازاهير ان تركيبه يدل على قوة في الشيء قولاً وفعلًا وسمي بها ما يتصدق به لانه بقوته يرد البلاء وقيل لان اول عامل بعثه صلى الله عليه وسلم لجمع الزكوة رجل من بني صدق بكسر الدال وهم قوم من كندة والنسبة اليهم صدقي بالفتح فاشتق الصدقة من اسمهم وقيل لانهم كانوا يؤدون الزكوة في الجاهلية [فيعطى] مما في يده من مال الصدقة [بقدر عمله] فلو ضاع ذلك المال لم يعط له شيء ولو ادي الى الامام لم يستحق شيئاً كما في المصمرات والاطلاق مشعر بان غناه غير مانع وكذا كونه هاشمياً وقيل لا يحل له كما في الكافي وذكر في المنتقى انه لو عمل فيها واعطي من غيرها فلا بأس به وقوله بقدر عمله موافق لمختصر القدوري وفيه اشعار بانه يعطى اجر عمله بالغاً ما بلغ لا بقدر احتياجه لكن في المحيط وغيره انه يعطى ما يكفيه وعياله واعوانه في ذهابهم ومجيهم ولو ثلثة ارباع العشر [والمكاتب] اي مكاتب غيره ولو غنيا فلو عجز حل ما اخذ كما في المصمرات وقال ابو الليث (ولا الى مكاتب غني) والاولى هو الصحيح وقالوا لا يجوز دفعها الى مكاتب هاشمي كما في الاختيار [فيعان في فك رقبته] اي تخليصها من الرق وفيه اشعار بانه ينبغي ان يعطى ما عجز عنه فهو ادي الى عتقه والرقبة يعبر بها عن الجملة ويجعل اسماً للمملوك فاضافته كما في كل الدراهم [ومديون] تقديمه على الفقير اولى من حيث انه اولى منه بالدفع والبراد من عليه الدين من اي جهة كان وقيل من حصل له دين من غرامة في اصلاح ذات البين كما في الزهدي وقيل المصرف الدائن الذي لا يصل يده الى مديونه

فانه الغارم كما في الذخيرة [لا يملك نصابا فاضلا عن دينه] اي عما يحتاج اليه فيدخل فيه من هو مصرف بلا خلاف من مديون ملك قوت شهر يماوي قيمته نصابا فاضلا عن دينه كما سيأتي في الفطرة [ر] الذين [في سبيل الله اي منقطع الغزاة] اي الذين عجزوا عن الحقوق بجيش الاسلام لفقرهم فيعمل لهم الصدقة وان كانوا كاسبين اذ الكسب يقعدهم عن الجهاد فالغزاة جمع الغازي وهو اولي موافقا للباقي والمنقطع بفتح الطاء من قولهم انقطع بالمسافر بضم القاف وباء التعديّة بمعنى عجز عن السفر لهلاك النقعة او الدابة وغيرها فاصله منقطع بالغزاة فيذف الجار واستعمل استعمال الحصول وغيرها [عند ابي يوسف رَح] وفي رواية عن محمد رَح وهو الصحيح لان سبيل الله تعالى وان عم كل طاعة الا انه خص بالغزاة اذا طلق كما في المصنوعات [منقطع الحاج] اي بالحاج الذين يسعون فانه ربما يطلق على الجمع وان كان في الاصل مقردا كما قال ابن لاثير على انه يوافق ما قبل في الاداء وان كان الاصل الافراد [عند محمد رَح] وقيل هم فقراء حملة القرآن وقيل طلبه العلم كما في المصنوعات وغيرها [وابن المنيبيل] المانر الكثير السير ممي به للملازمة الطريق اي [من له مال لا معه] متناول للمهاجر الغني رقة الفقير يدا فعليه الزكاة لا الاداء وله اخذ الصدقة كما في الزاهدي والكمقيم الذي له مال في غير وطنه فينبغي ان يكون بمنزلة ابن السبيل وللدائن الذي مديونه مقر لكنه معسر فهو كابن السبيل كما في المحيط وفيه ان القرض له خير من قبول الصدقة وفي النية اذا كان له ما يكفي الى وطنه لا يجوز ان يدفع اليه وكذا اذا كان كسوبا على ما زوى عن اصحابنا كما في الكرماني هذا هو المصارف المذكورة في النص واما المؤلغة قلوبهم اي طائفة مخصوصة من العرب لهم قوة واتباع كثيرة منهم مسلم ومنهم كافر قد اعطوا من الصدقة تقريرا وتحريضا وخوفا فمنسوخة باجماع الصحابة او باجتهادهم كما في شرح التاويلات ولا يشترط للنسخ زمانه صلى الله عليه وسلم على ما قال بعض المتأخرين كما في النهاية [فيصرف] الزكاة [الى الكل] اي كل من المصارف السبعة [او البعض] منهم كالمديون [تمليكا] اي صرف تمليك فلا يصرف الى بناء مسجد وقنطرة وكفن ميت وقضاء دينه وان اريد الصرف الى هذه الوجوه صرف الى الفقير ثم يامر بالصرف اليها فيثاب المزكي والفقير وفيه اشارة الى انه لا يصرف الى مجنون وصبي غير مراقب الا اذا قبض لهما من يجوز له قبضه كالأب والوصي وغيرها ولا يصرف الى مراهق يعقل الاخذ كما في المحيط وقد جاز الصرف الى طفل الفقير كما يشير اليه وفي المصنوعات يصرف الصدقة الواجبة الى صبيان اقرابه للعيدي والى انه لا يجوز صرف الاباحة كما قال محمد رَح خلافا لابي يوسف رَح فلم اكل مع من في عياله نأويا للزكاة والفطرة جاز عنده خلافا لمحمد رَح كما في النظم وعليه الفتوى كما في الخزانة وينبغي ان يكون العشر والنذر على هذا الخلاف ويستثنى منه اباحة الكفارة على ما يأتي [لا لي من بينهما ولاد] بالكسر مصدر يلد اي لا يصرف الى الوالد وان علا الى الولد وان هفل سواء كان بالنكاح او السفاح [زوجية] فلا يصرف الزوج الى الزوجة ولو معتدة من بائن

او ثلث وكذا العكس عنده خلافا لهما [ومملوكه] قنا او غيره [وعبد اعتق بعضه] خلافا لهما [وغني] غير عامل ومكاتب وابن سبيل وهذا تصريح بما علم ضمننا فان المتبادر من الغني خلاف الفقير كما في العكس فهو من له نصاب فلا يرد ما في الاختيار ان الغني ثلثة صحيح كاسب قادر على ثبوت يوم ومالك لنصاب موجب للفطرة والاضحية لا الزكوة ومالك لنصاب موجب للملك وقد جار الصرف الى الاول بلا خلاف وفيه اشعار بأنه لو صرف ناديا الى سلطان زماننا لم تسقط عنه ولذا انتفى كثير من ائمة بلخ رح بالاعادة ديانة لكن الاصح انه يسقط كما في المبسوط لكن في المضمرة لو علم انه لم يصرف الى مصرفه اعاد على المختار وقيل لو نوى عند صرف الجبايات جاز عن الزكوة لانه فقير حقيقة والمختار الاعادة وسوق الكلام مشير الى جواز صرف صدقة التطوع الى الغني كما في المضمرة [ولا] الى [ومملوكه] اي مملوك الغني غير المكاتب وعن ابي يوسف رح انه لو كان مولاه غنيا غائبا جاز الصرف اليه وكذا لو كان عبدا زمنا ليس في عياله كما في المحيط [وطفله] اي الغني فبصرف الى البالغ ولو ذكرا صحيحا وقال بعضهم انه قولهما واما في قوله فيصرف الى ولد الغني ولو صغيرا وقيل لا يصرف الى بالغه الغني وامرائه وقيل يصرف اليهما كما في المحيط ولا يخفى ان في الاضافة اشارة الى جواز الصرف الى طفل الفقير وقد مر [وبني هاشم] من الهشم وهو كسر الشئ الرخو وسمي به عمرو بن عبد مناف جده صلى الله عليه وسلم لانه اول من هشم الثريد لاهل الحرم واطلاق بنيه ليس كما ينبغي لان له اربعة بنين انقطع نسل الكل الا نسل عبد المطلب وله اثنا عشر ابنا يصرف الزكوة الى اولاد كل مسلمين فقراء الا اولاد عباس وحارث واولاد ابي طالب من علي وجعفر وعقيل رضي الله تعالى عنهم فانه لا يصرف اليهم وسوقه مشير الى جواز صرف التطوع اليهم وكذا صرف بعضهم الى بعض عنده خلافا لابي يوسف رح كما في المضمرة وفي شرح الاثار لا يصرف التطوع اليهم عندهما وعن ابي حنيفة رح روايتان وبالجواز نأخذ لان الحرمة مخصوص بزمانه صلى الله عليه وسلم [ومواليهم] اي معتقي بني هاشم وعن ابي يوسف رح لا يصرف غير بني هاشم اليهم كما في المحيط [ولا] الى [ذمي] للامر بالصرف الى فقرائنا فلا يصرف الى السربي والمترد وينبغي ان لا يصرف الى من يكفر من المبتدعة [وجاز غيرها] من قبيل الاستخدام اي غير الزكوة من الفطرة والكفارة والنذر والتطوع [اليه] اي الذمي عندهما خلافا لابي يوسف رح [وان دفع] الزكوة [الى] من ظنه مصرفا نظهر انه مملوكه [اي قنه او مكاتبه او غيره] يعيدها [وفي الزاهدي في العبد الغني اجزاه عندهما خلافا لابي يوسف رح] وان ظهر موانع آخر [من كونه هاشميا او غنيا او ولدا او ولدا او كافرا او غيرها] لا يعيد عندهما خلافا لابي يوسف رح وعن ابي حنيفة رح في الكافر وقراية الولاد والزوجة لا يجزي وهذا اذا تحرر اما اذا شك فلم يتحرر او تحرر فظن انه ليس بمصرف فلم يجزيه ولو علم انه فقير اجزاه على الصحيح ولو لم يخطر بباله انه غني او فقير جاز ولا يسترد

عنده ولو ظهر انه عبد اذ حربي وفي الهاشمي روايتان ولا يسترد في الولد والغني وهل يطيب له فيه خلاف واما اذا لم يطب قيل يتصدق وقيل يرد على المعطي الكل في الزاهدي [وتذب دفع] مقدار [ما يغنيه] اي المدفوع اليه [من السؤال يوما] لان المقصود هو الاغناء عن السؤال ولذا قال مشايخنا من اراد ان يتصلق بلزهم يبتغي فقيرا واحدا ويعطيه ولا يشتري به فلوسا ويفرقها على المساكين كما في المحيط وفيه اشعار بجواز السؤال اذا لم يكن له قوت يوم وقيل لا يجوز وقيل يجوز للكاثر ولما لك خمسين درهما كما في فاضيلان [وكره] عند العلماء الثلاثة [دفع النصاب] فصاعدا [الى فقير غير مديون] وغير معيل وقال زفر رح لا يجوز وعن ابي يوسف رح يجوز دفع نصاب واحد فقط كما في المحيط وذكر في الزاهدي انه لا يجوز فرق النصاب بدفعات الا ان يخرج الفقير من ملكه وفي المنتقى يجوز اكثر من النصاب بدفعات اذا كان المجلس واحدا ولا ينبغي ان يعطيه وقد علم انه ينفقه في سرف او معصية وقال ابو حفص انه لا يصرف الى من لا يصلي الا احيانا وان اجزأه اذا صرف والتصدق على الفقير العالم افضل من الجاهل [و] كره [نقلها من بلد الى بلد آخر] وان كان الزكي فيه فالمعتبر مكان الملك لا المالك والمتبادر من الضمير انه لا يكره النقل قبل الحول كما روي عنه كما في المحيط [الا الى قريبه او] شخص [اخرج من اهل بلده] فانه لا يكره النقل حينئذ وهذا اذا لم يكن فقير غير بلده اذرع او انفع بتعليم الشرائع وتعلمها والا فلا يكره كما في النهاية وعن ابي حنيفة رح انه لا يخرج لقريبه ولا لغيرة والا فقد اساء كما في المحيط ويبدأ في الصدقات من الاقارب ثم الموالي ثم الجيران وقال ابو حفص الكبير لا تقبل صدقة وقرابته محارب حتى يبدأ بهم كما في المضمرات والافضل اخوته و اخواته ثم اولادهما ثم اعمامه وعماته ثم اخواله وخالاته ثم ذور و ارحامه ثم جيرانه ثم اهل سكنته ثم اهل بلده كما في النظم والله اعلم *

[فصل * الفطرة] يحذف المضاف ومثل الخلقة وزنا ومعنى فالمراد صدقة انسان مخلوق فيؤول الى قولهم زكاة الراس فانه السبب عند الجمهور [من] عين [بر] اي حنطة [و] عين [ما يتخذ منه] اي البر من نحو السويق والدقيق والخبز لانه قريب من المقصود وفي الذخيرة ان الدقيق قيل باعتبار القيمة وكذا الخبز على الاصح وفي التمر تاشي قيل باعتبار العين وقيل باعتبار القيمة فليس في تعميمه تساهل كما ظن وانما قدم البر لما قيل انه افضل لانه ابعد من الخلاف وقيل هذا في الشدة واما في السعة فالقيمة وعن ابي يوسف رح الدرهم ثم الدقيق ثم البر كما في التمر تاشي [و] عين [زبيب] عند بعضهم وقال العامة قيمته وهو الاحوط كما في الذخيرة [نصف صاع] اي مقدار نصف ما يكال بالصاع وعنه صاع وهو قولهما وهذا اختلاف عصر كما في النظم والصاع ما يسع فيه اربعة امداد كل مد رطلان وقيل خمسة ارطال وثلاث رطل وقيل رطل وثلاث واليه ذهب ابو يوسف رح لانه حجازي الا انه صاع النفقات دون صاع الصدقات ولذا مال الطرفان بالارل على انه احوط لانه صاع عمرو رضي الله

تعالى عنه عراقي حجاجي يسع فيه ثمانية ارطال مما يستوي كيله ووزنه من نجر الماش كما في اكثر الكتب الا انه اثقل من البرفمكيا له اكبر منه فالاحوط ان يقدر بالبر على انه متوسط بين الماش والشعير كما اشار المص رح اليه في الشرح [ومن] عين [تمر و شعير] وما يتخذ منه من السويق والدقيق والخبز وفيه خلاف ما مر [صاع] مذكور وجاز ربع صاع من بر ونصف صاع من شعير او تمر وكذا نصف منه ونصف من شعير كما في النظم ولا يجوز نصف من تمر ومد من بر كما في التمر تاشي وهذا كله اذا صرف بطريق الكيل وهو الاصل واما غيره من الوزن فاشار اليه وقال [و جاز] عنده [منوان برا] وزيبا واربعة امناء من تمر وشعير وعند ابي يوسف رح منا وثلاثة عشر استارا ومثقال ونصف مثقال برا ومنوان ونصف منا وستة اساتير وثلاثة مثاقيل شعيرا والمنوان تثنية المنة كالعصا وجمعه امناء واما المنة فلغة ضعيفة تجمع على امنان فالمنة شرعا وعرفا بهراة اربعون استارا لكن كل استار شرعا اربعة مثاقيل ونصف مثقال وعرفا سبعة مثاقيل فالمنوان شرعا عندنا منا واحد عشر استارا وثلاثة مثاقيل عرفا ونصف مثقال وقيل منا واثنا عشر استارا ومثقال واربعة دوانق لزيادة دانق في كل استار عرفي وعند ابي يوسف رح ثلثون استارا واربعة اساتير واربعة مثاقيل ولا يجوز عند محمد رح الا كيلا وفي ذكر الصاع والمنا اشعار بأنه لا يجوز الاباحة في الفطرة كما في صوم قاضيخان وذكر في الزاهدي انه يجوز عند الشيخين واطلاقه مشير الى انه يجوز صدقة جمعة الى واحد وكذا صدقة واحد الى اثنين عند الكرخي رح خلافا لغيره كما في المحيط وقيل لا ينبغي ان يوزع وقيل لا بأس به وقيل يكره والافضل ان يؤدي صدقة نفسه وعياله الى واحد كما فعل ابن مسعود رضي الله تعالى عنه كما في التمر تاشي [وتجب] الفطرة كالوتر واما في المجرى عنه انه سنة معناه وجوبه ثبت بالسنة [على حر مسلم] فتجب على المسافر والمجنون والصبي وسياتي ولا تجب على العبد والكافر وفيه رمز الى انه يؤدي حيث هو وان كان من ادنى عنه في بلد آخر لان الوجوب عليه وعن ابي حنيفة رح حيث هو لان الوجوب بسببه كما في التمر تاشي وذكر في المضمرات اذا وقع التعارض في الفطرة يعتبر مكانه لنفسه وكذا للولد والرقيق عند ابي يوسف رح وعليه الفتوى ويعتبر مكانهما عند محمد رح [له نصاب الزكاة] اي مأبنا درهم او قيمتهما مثلا فاضلا عن حاجته الاصلية كما في الكرمانى والاختيار وغيرهما فيعتبر في الغناء ما زاد على دار واحدة وعلى اللبس ثلثة من الثياب للشتاء والصيف وعلى فرسين للغازي وعلى الواحد من فرس او حمار لغيره وعلى نسخة واحدة من مصنف من كتب الفقه لاهلها وعلى اثنين من التفسير والحديث وعلى الواحد من المصاحف وقيل كله معتبر مثل كتب الطب والنجوم والادب كما في الزاهدي وقال اكثر المشائخ ان الكتب لا يعتبر و لو قيمتها مائة الف دينار اذا احتاج اليها للحفظ والدراسة وان اشترى ما قيمته نصاب من قوت شهر لا يعتبر بلا خلاف واختلفوا في اكثر من قوت شهر ارسنة كما في المضمرات

وان اشترى عقارا قيمته نصاب فمعتبر عند الزعفراني وغير معتبر عند الفضلي الا اذا كان دخله يكفي له ولعياله سنة وفضل عنه نصاب كما في النظم لكن في اخصيته ان ملك مأتى درهم بلا شيء آخر فهو غني وظاهر كلامه ان الدين مانع لوجوب الصدقة كما في شرح الطحاوي والمضمرات وغيرها وفي حسن الكشف ان الدين الحاصل وقت الوجوب مانع دون اللاحق بعده [وان لم ينم] ذلك النصاب وملك قبل طلوع فجر الفطر [وبه] اي النصاب [تحريم] على مالكه [الصدقة] اي الزكاة والعشر والفطرة وغيرها [و] به [تجب الاضحية] في ظاهر الرواية وعنه ان غناء الزكاة والاضحية سواء كما في اضية الذخيرة [ونفقة القريب] اي ذى الرحم المحرم من الاباء والامهات وان علوا والاولاد وان سفلا والاخوة والاخوات واولادهم والاعمام والعمات والاحوال والتخالات من اي جهة كانوا وفيه اشعار بأنه لا تجب نفقة ذى الرحم غير محرم كالزاد الاعمام ولا نفقة المحرم غير ذى الرحم كالزاد الاباء ولا الاجنبي اذا عجزوا كما في النظم فيجب عليه [لنفسه] وان لم يصم لرض او سفر او كبر كما في الخزانة وفيه رمز الى ان السبب هو الرأس [وطفله فقيرا] في عياله كما هو المتبادر فلو زوج ابنته الصغيرة من رجل وسلمها اليه لم تجب عليه كما في المحيط وفيه اشارة الى انه لا يجب لنا فلتنه وكذا لماليكه ويؤدي من ماله كما في التمرتاشي والى انه لم يجب لولده الكبير والغني كما صرح به [وخادمه] غلاما كان او جارية فانه صيغة النسبة [ملكا] لزيادة التوضيح فان الاضافة يغني عنه ويمكن ان يكون احترازا عن المغصوب المحمود فانه لا يؤدي عنه كما في الزاهدي [ولو] كان [مدبرا] ارام ولد او كافرا [وجانبا عمدا او خطاء او ماذونا وكذا اذا كان في يد غيره بأجارة او اعارة او ودیعة او رهن كما في المحيط [لا] تجب [لزوجته وولده الكبير] ولو في عياله في ظاهر الرواية لكن لو ادعى لهما بغير امرهما جائز ولا يؤدي لغير عياله الا بامره كما في المحيط وعن محمد رح ان الكبير المجنون اذا بلغ مجنوننا ففطرته على ابيه لاستمرار الولاية عليه وان كان مقيما ثم جن لا كما في الزاهدي [و] لا [طفله الغني بل] تجب عليه [من ماله] اي الطفل وهذا عندهما خلافا لمحمد وزفر رحمهما الله تعالى وعلى هذا الخلاف مماليكه كما في المحيط وانما اطلق اشارة الى جواز اداء وصي الاب او الجد عند عدمهما او وصي القاضي كما في المضمرات [ومكاتبه] ولو عجز [وعده للتجارة و عبد له ابق الا بعد عوده] فانه يؤدي له فطرة السنين الماضية [وعبد] للخدمة [مشترك] وجارية مشتركة فلو جاءت بولد فادعياه فعلى كل منهما له صدقة تامة عند ابي يوسف رح وعليهما صدقة واحدة عند محمد رح واذا كان احدهما ميتا او معسرا فعلى الآخر صدقة تامة عندهما كما في المحيط [وكذا العبيد المشتركة] اي لا يجب لهما اذا كانا للخدمة على كل من الموالي عنده [خلافا لهما] فانه يجب على كل فطرة بالحصّة من الرأس لا الاشخاص حتى انه اذا كان العبد تسعة تجب عندهما في الثمانية فقط وقيل لا تجب لهما بالاجماع كما في الكرماني [وتجب] الفطرة [بطلوع] اي

بعد طلوع [نجر] يوم [الفطر] حتى انه اذا مات بعض اولاده او عبيده او افتقر او باع عبده او وهبه وسلم او اعتقه او غير ذلك قبل الطلوع لا تجب الفطرة عليه وان وقع هذه الامور بعد الطلوع تجب وقد مر ان الوقت المستحب قبل الصلوة وفيه اشارة الى ان وجوبها على التراخي كما قال محمد رح وذهب ابو يوسف رح الى انه على القور وعن ابي حنيفة رحمة الله روايتان والاولى ان يقال واول وقتها صبح الفطر [وجاز] لعشر سنين او اكثر او اقل [نقديهما] على الصحيح وقيل لسنة او سنتين وهو الصحيح كما قال الامام السرخسي كذا في المصنوعات وقيل جاز ان يؤدي في رمضان وقيل في نصفه وقيل في العشر الاخير وقيل قبله بيوم او يومين ولا يقدم عند الحسن رح كما في الكرمانى [ولا تسقط] الفطرة ولو صار فقيرا [ان اخر] عن الطلوع ولا يكره التأخير وان طال كما في الخزانة لكن فيه اساءة كما في التمرتاشي وعند الحسن رح تسقط بصلوة العيد كما في الزاهدي وبيوم الفطر كما في الكافي ولا يخفى ان في قوله اخر شيئا من حسن اداء الكلام كما في الباقي لاداء زكوة العلم بالتمام والله اعلم *

* [كتاب الصوم] *

اتبعه الزكوة اشارة الى ما تقرر في اصول القوم من ان افضل الاعمال بعد الزكوة الصوم [وهو] في اللغة الامساك عن الفعل مطعما كان او كلاما او مشيا كما في المفردات او ترك الانسان الاكل كما في المغرب وفي الشريعة [ترك الاكل والشرب] بالحركات [والوطين] اي كف النفس عن هذه الافعال قصدا فلا يشكل بما فعل نسيانا كما ظن والمراد الوطين الكامل فلا يشمل وطئ ميتة او بهيمة بلا انزال كما في النظم على ان التعريف بالاعم جائز ولو قال ترك المفطرات لزم الدور اذ هي مفسدات الصوم [من] اول زمان [الصبح] الصادق او انتشاره على الخلاف وهو اوسع والاول احوط على ما قال الحلواني كما في المحيط [الى المغرب] اي زمان غيبوبة تمام جرم الشمس بحيث يظهر الظلمة في جهة الشرق كما اشار اليه في تحفة المسترشدين والتحفة الشامية وغيرهما في البخاري والاختيار وغيرهما انه قال صلى الله عليه وسلم (اذا قبل الليل من هنا فقد افطر الصائم) اي اذا وجد الظلمة حسا في جهة الشرق فقد دخل في وقت الفطر اذ صار مفطرا في الحكم لان الليل ليس ظروفا للصوم وانما ادى الامر بصورة الخبر ترغيبا في تعجيل الانطار كما في فتح الباري [مع النية] اي قصد طاعة الله تعالى في جزء من اجزاء الوقت المعتبر شرعا فمن نوى اول الليل ثم لم يخطر بباله الصوم الى المغرب يكون صائما بالاجماع كمن لم ينو صوما ولا فطرا وهو يعلم انه من رمضان لم يكن صائما على الاظهر كما في المحيط والكلام مشير الى انه لو نوى بعد الغروب ثم رفض قبيل الصبح لم يكن صائما والى انه لو نوى النفل ثم الغرض قبيله صار ناقضا للنفل الى الغرض لكن لو نوى الغرض من الليل ثم النفل بعد الصبح لا يصير ناقضا كما في التمرتاشي

والى انه لو نوى الامساك في بعض اليوم ليس بصائم وعليه الاجماع كما في الكشف لكن فيه لو حلف ان لا يصوم فاصبح صائما ثم انظر حث لانه اذا شرع فيه يوجد ذلك وما زاد عليه تكرار للمحارف عليه لان ما يتركب من اجزاء متفقة متيانية كان للبعض اسم الكل كالماء وفي ايمان المحيط ان صوم ساعة مما يتقرب الى الله تعالى والى ان النية لا بد ان يتجدد في كل يوم لجميع الصيامات وذا بلا خلاف سوى رمضان فانه يصح بنية واحدة عند زفر ربح [ويصح اداء] صوم شهر [رمضان] فان المجموع علم حذف جزؤه للشهرة كما في الكرمانى [بنية] واحدة [قبل نصف النهار] وسرقة ضوء راسع ممتد من الطلوع الى الغروب وعرفا زمان هذا الضوء فمنتصفه وقت الزوال والنهار [الشرعي] من الصبح الى المغرب فمنتصفه الضحوة الكبرى فيجعل الشرع ساعة من الليل مع كسرتي اكثر الاوقات داخل في النهار فلو نوى عند الضحوة اربعه ما لم يصح على الصحيح كما في المحيط واما قبلها الى المغرب المتقدم فيصح بلا خلاف والافضل ان ينوي مقارنا للصبح كما في التتفة [و] يصح صومه بلا خلاف [بنية نفل و] يصح [بنية مطلقة] باعادة النية الموصوفة بالاطلاق فاضافتها على ما في بعض النسخ مما لا ينبغي مثل نويت الصوم [و] بنية [واجب آخر] كالقضاء والكفارة والنذر فهو عطف على النفل والفصل ليس باجنبي ولو سلم لم يقدح كما ظن وفيه اشارة الى ان صوم رمضان والقضاء فرض وكذا صوم الكفارات والنذور كما في التتفة لكن في المشرع ان النذور واجبة وفي الاختيار ان كليهما واجب الا [في سفر] شرعي [او مرض] مبيح للفطر خفيف زيادته مثلا فانه لا يصح بها عن رمضان بل عما نواه من واجب آخر وفيه اشعار بان المسافر او المريض اذا تنفل فمقتضى بربضان وعن كثير من المشائخ انه متنفل والاول ظاهر الرواية وكذا اذا اطلق وقيل انه متنفل والاول الصحيح وهذا كله عنده واما عندهما فعن رمضان و ان نوى واجبا آخر كما في الكشف [وكذا] اي مثل رمضان [النفل والنذر المعين] وقته في صحة الاداء بكل من النيات الثلاث الاول فلو قال نذرت صوم يوم الخميس ونواه قبل نصف النهار بنية الفرض او النفل او المطلق وصام فقد ادى النذور وعنه ان المنذور بنية النفل نفل كما في الزمدي [الا في الاخير] اي في الاداء بنية واجب آخر فانهما لا يؤديان بها بل هو يؤدى بها وهذا اذا نوى بالليل كما في النهاية واما اذا نوى بالنهار فيؤديان بها اما النفل فمشهور واما النذر فقد اشار اليه الكفاية اشارة خفية كما قال به المصنف اما اذا نذر صوم يوم معين فنوى في ذلك اليوم واجبا آخر يقع عن ذلك الواجب فان قوله واجبا حال عاملة في قوله في ذلك اليوم وحينئذ لم يرد على المصنف شيء كما لم يرد الهداية (هذا الضرب يتأدى بنية واجب آخر) فانه اراد بالشار اليه رمضان كما في الكرمانى وغيره [وشرط للقضاء] اي قضاء رمضان والنذر والنفل الفاسد [والكفارة] اي كفارة رمضان والظهار واليمين والقتل والاحصار والصيد والحاق ومنتعة الحج [والنذر المطلق] غير المعين كالنذر بصوم يوم ارضه او سنة والاحصر (وشرط للدين) [ان يبيت] اي ينوي من الليل

ولو عند الطلوع فان كل صوم وجب في الذمة بلا وقت معلوم لم يجز بنية الا من الليل فلو نوى من اليوم كان تطوعا و اتمامه مستحب ولا قضاء بافطاره كما في الزاهدي وغيره والتبسيط في الاصل كل فعل دبر فيه بالليل كما في المفردات [وان يعين] كلا من هذه الثلاثة فان غير رمضان من الاوقات متعين للنفل وقال بعضهم ان غيره لجميع الصيامات على الابهام وبالوصف يتعين كما في التيسفة وفيه اشارة الى ان في الصوم المعين من رمضان والنفل والنذر المعين لم يشترط التبسيط والتعيين كما مر والى انه لو نوى الكفارة والقضاء جميعا لم يكن صائما عن شيء منهما بل هو متنفل كما قال محمد رح وقال ابو يوسف رح انه قاض كما في الكافي [والصوم بنية] مطلقة او بنية النفل [يوم الشك] اي يوما لم يعلم انه الثلاثون من شعبان او الياضي والثلاثون منه بان غم هلاله او الثلاثون من شعبان او الاول من رمضان بان غم هلاله ولم ير او رآه احد او فاسقان بلا قبول فلو كان السماء مضية بلا رؤيته فليس من يوم الشك في شيء [افضل] بالاتفاق كما في المحيط [لمن وافق] من الخواص والعوام [صوما يعتاده] كصوم الشمس او الاثنين او ثلاثة من آخر شهر [و] افضل عند العامة [للخواص] اي العلماء كما في التمرتاشي او الذين يعلمون نيته وهي ان يقصد التطوع بلا قصد رمضان كما في النهاية [ويغفر غيرهم] الذين لم يوافقوا صومهم ولم يكونوا من الخواص [بعد نصف النهار] العرفي وهو وقت الزوال كما في الهداية والكافي والخلاصة والوقاية وغيرها فالتقييد بالشرعي ليس بشرعي كما ظن وفي المشارع الاصح انه ان صام قبله يومين او ثلاثة فالصوم افضل فان افردته ووافق ما يعتاده فذلك والا فالصوم افضل للعالم ويغني العامة بالتلوم وفي التمرتاشي فيل ان الافضل الفطر لحديث (من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم) وقيل الصوم لحديث (من فاته صوم يوم من رمضان لم يقضه صيام الدهر كله) وقيل يكره الصوم ويأثم وقيل لا يأثم واجمعوا انه لا يأثم بالفطر [وكرة] الصوم [ان نوى] يوم الشك [واجبا] من رمضان او غيره لكن الثاني في الكراهية دون الاول وفي التنف لو صام عن الكفارة او نذر لم يكره بلا خلاف وفيه اشعار بأنه لو اطلق النية لم يكره وفي المحيط انه في حكم الواجب فحق الكلام ان يقول بعد قوله (وغيره) وان اطلق او نوى واجبا فانه موافق لما بعده في الحكم الاتي كما سيأتي [ولا صوم] لانه لم ينو [لو نوى ان كان الغد] الذي هو يوم الشك واقعا [من رمضان فانا صائم] منه [والا] يكن ذلك اليوم منه بل من شعبان [فلا] اكن صائما أصلا وعن محمد رح ينبغي ان يعزم ليلة الشك انه ان كان الغد من رمضان فهو صائم والا فلا وهو مذهب اصحابنا رحمهم الله اجمع ولو قال نويت ان اصوم غدا انشاء الله تعالى فلا رواية قبل انه صائم استحسانا وقيل ان اراد التعليق بغير صائم والا فصائم كما في الزاهدي [وكرة] ان ردد بين صوم رمضان و [صوم] غيره [واجبا] او نفلا او مطلقا بان نوى ان يصوم غدا من رمضان ان كان منه وان كان من شعبان فهو صائم قضاء او نفلا او غير مقيد به [فان كان] يوم الشك الذي نوى واجبا او ردد

بين رمضان او غيره [من رمضان يقع عنه] لوجود اصل النية [والا] يكن من رمضان بان كان من شعبان او لم يظهر واحد منهما [فنقل] لو افطر فلا قضاء عليه لكن عامة المشايخ قالوا اذا نوى واجبا آخر فظهر انه من شعبان فهو عما نوى من ذلك الواجب كما في المحيط [ومن رأى] ولو اماما [هلال صوم] اي غرة الصوم وهذا احسن في القاموس الهلال غرة القمر او الليلتين او الى ثلث او الى سبع والليلتين ست وعشرين وسبع وعشرين وغير ذلك قمر [ان] هلال [فطر وحده يصوم] وقال محمد بن مسلمة اذا رأى هلال الفطر ولم يقبل دوله فانه يمسك بلا نية الصوم وفي قول ان كان اما ما يأكل جهوا وغيره سرا كما في المحيط وفيه اشعار بأنه لو رآه رجل ثم دخل مصر او اهله صائمون فعليه ان يصوم معهم فان افطر اساء ولا شيء عليه كما في الزاهدي [وان رد قوله] والحال انه مردود القول لتهمة الفسق اذا كانت السماء متغيمة ولتفردة اذا كانت مضحية وفيه اشارة الى انه يشهد عند حاكم و الشهادة لازمة ليلا ثلثا يفطر الناس اذا كان عدلا ولو مشددة وكذا الفاسق ان علم قبول قوله وفي المستور شبهة الروايتين وان لم يوجد حاكم يشهد في المسجد وصاموا بقوله اذا كان عدلا والى انه لو قبل قوله وامر الناس بالصوم فافطر لزمه الكفارة على ما قال العامة وقال الامام لا يلزم كما في الزاهدي والى انه لو قبل قوله صام يوم الفطر بالطريق الاول فان ما قبله من رمضان قطعاً ولذا شرط فيه نصاب الشهادة فلا يرد ان المشهور ان الوصلية لا تستعمل الا في موضع يكون الجزء اولى بنقيض الشرط فيلزم ان يكون صوم يوم الفطر بالطريق الاول عند قبول القول [وان افطر] بعد الرد [قضى ولا كفارة] عليه وفيه اشعار بأنه اذا افطر قبل الشهادة او الرد يلزمه الكفارة وفيه خلاف كما في المحيط والصحيح انه لم يلزم كما في الكافي [وقبل خبر عدل] واحد وفيه رمز الى انه يقبل خبر واحد والى انه لا يشترط الدعوى والشهادة كما قالوا واما عنده فقد اشترط الدعوى والى انه يشترط الاسلام والعقل والبلوغ والى انه لا يقبل قول المستر والصحیح انه يقبل ولا الغاسق خلافاً للطحاوي كما في المضممرات [ولو] كان ذلك العدل [قنأ] بالصوم عرفاً خلاف المدبر والمكاتب فقبل خبرهما بالطريق الاول ولغة عبد ملك هو وابوه او خالص العبودية ويقال للواحد والجمع كما في القاموس [او امرأة] او امة او مسدودا في قذف ثائبا وعنه لا يقبل شهادته [للصوم] ظرف قبل [مع] نحو [غيم] اي سحاب كالغبار والدخان وقال الفضلي انما يقبل اذا قال رأيت في الصحراء او بين خلال الغيم وعن الحسن يشترط النصاب له كما في المحيط [و شرط مع] نحو [الغيم للفطر] في ظاهر الرواية [نصاب الشهادة] اي شهادة غير الزنا وهو رجلان او رجل وامرأتان وفي المتنقى انه يقبل فيه شهادة واحد [و] شرط ايضا [لفظها] اي الشهادة [والعدالة] اي الاسلام التام والعقل والبلوغ للشاهد وفي الاكتفاء اشارة الى انه يقبل فيه شهادة العبد والامة والمحدود في القذف وفي المحيط انها غير مقبولة منهم [لا] يشترط [الدعوى] فيه

وفي العدة انه يشترط والاكتفاء مشير الى ان في الصوم والفطر لا يشترط حكم الحاكم بل يكفي ان يأمر الناس بالصوم والخروج الى المصلى كما في العمادية [وبلاغيم جمع عظيم] غير مقدر في ظاهر الرواية [فيهما] اي في الصوم والفطر اي يشترط جمع يقع الظن بنهزمهم كما في الكرمانى فلا يشترط علم اليقين الناشي من المتواتر كما استبرأ اليه في المضمرات لكن كلام الشرح مشير اليه وفي الزاد الصحيح انه يكونوا من اطراف شتى حتى لا يتوهم تواطؤهم على الكذب وفي الكرمانى عن ابي حفص اربعة آلاف قليل ببخارا وعن خلف خمسمائة قليل ببلخ وفي المحيط عن ابي يوسف رح انه خمسمون وقال الطحاوي انه يقبل فيهما شهادة واحد جاء من خارج المصر او اعلى اماكنه وعن ابي حنيفة رح نصاب الشهادة وعنه في الصوم شهادة واحد والاكتفاء مشعر بانه لا يشترط فيهما الدعوى والشهادة والعدالة والحريّة وفي المحيط انه يشترط الاخيران والظاهر من العمادية ان الصوم والفطر مع الغيم وبلاغيم مستويان في تلك الشروط وفي اعتبار الرؤية اشارة الى ان ما قال اهل التنجيم غير معتبر فمن قال انه يرجع في ذلك الى قولهم فقد خالف الشرع قال صلى الله عليه وسلم (من اتى كاهنا او منجما فصدقه بما قال فهو كافر بما أنزل على محمد) وعن ابي حنيفة رح ان رأى القمر قدام الشمس فليلة الماضية وان رآه خلفها فللمستقبلة وتفسير القدام ان يكون الى المشرق والخلف الى المغرب لان سير السيارة الى المشرق فالقمر اذا جاوز الشمس يرى الهلال في جهة المشرق والى ان لا عبرة لرؤية الهلال قبل الزوال ولا بعده وهي ليلة المستقبل كما قال محمد رح وذهب ابو يوسف رح الى انه اذا رأى قبل الزوال فللماضية وعن ابي حنيفة رح ان غاب قبل الشفق فمن هذه الليلة كما في الزاهدي والى ان حكم احدى البلدين بالرؤية لا يلزم الاخرى وعن محمد رح انه يلزم والصحيح من مذهب اصحابنا انه يلزم اذا استفاد الخبر في البلدة الاخرى وان لا عبرة لاتحاد المطالع واختلافها وهذا ظاهر الرواية وقيل يعتبر كما في المضمرات وحده على ما في الجواهر مسيرة شهر فصاعدا اعتبارا بقصة سليمان عليه السلام فانه قد انتقل كل غدو ورواح من اقليم الى اقليم وبين كل منهما مسيرة شهر [وبعد صوم ثلثين] يوما من رمضان [بقول عدلين] ظرف صوم او حال او صفة [حل الفطر] من يوم الحادي والثلثين سواء تغيمت السماء في الزمانين او لا فالاطلاق دال على ان هذا الحكم جار فيما اذا تغيمت السماء في الصوم والفطر جميعا وهذا بلا خلاف او في الصوم فقط وفيه خلاف والصحيح الفطر او في الفطر فقط او اضحيت فيهما وفيه خلاف ايضا قال الحسن يحتاج الصوم والفطر الى شهادة رجلين وان كانت السماء مضحية الكل في المحيط ولا يلزم منه كذبهما لانه لا اتصال القضاء به صار حجة فكأنهم راؤوه [و] بعد صوم ثلثين [بقول عدل] واحد [لا] يحل الفطر الا اذا صاموا يوما آخر سواء تغيمت السماء في الزمانين او لا وقال محمد رح لو تغيمت السماء فيهما حل الفطر فالاحولاني لا خلاف فيه وانما الخلاف فيما اذا اضحيت في الفطر كما في الذخيرة [والاضحى] اي هلال يرمه

من ذي الحجة [كلفطر] أي كهللال يومه من شوال في ظاهر الرواية بشرط مع الغيم العلان مع الشهادة وبلاغيم جمع عظيم وعنه كأنصوم فقبل مع الغيم خبر عدل وقد مر تمام الكلام *

[فصل * من جامع] من الجماع وهو ادخال الفرج في الفرج لكن في الخزانة ان التقاء الشتانين موجب للكفارة [ارجومع في احد السبطين] أي القبل والدير من انسان حي فالجماع في الدير موجب للكفارة كما قالوا وهو الصحيح من مذهبه كما في المحيط لكن في السواهر ان الرجل اذا لاط مع رجل لم يكفر وقضى كما لو سققت المرأة امرأة وانزل ماؤها وفيه اشارة الى انه لو طلع العجرو هو مواقع فامسك لم يكفر كما لو جامع ناميا وعن ابي يوسف روح ان بقي بعد الطلوع كفو وان بقي بعد الذكر لا وعليه القضاء ولو كتبت من الزوج الطلوع فعليها الكفارة ولو جامعها ثم مرض في يومه سقطت الكفارة كما في المحيط وان انه لو لم يذكره بشرقة مانعة للحرارة لم يكفر كما في المنية والى ان الرجل يجماع المشتهاة كفر كالمرأة بالصبي والمجنون وفي الصورتين اختلاف المسائل كما في التمر تاشي [او اكل او شرب] سواء نرى من الليل او النهار وفي التوازل اذا نرى من النهار ثم اكل لم يكفر والاول الصحيح كما في الكشف ولو اصبغ غير نازل للصوم ثم اكل لم يكفر عنده وكفر عندهما ولو اكل بعد الزوال فلا كفارة عند الكل كما في النظم [غداء] هو اصطلاحا ما يقوم بدل ما يتحلل عن شيء وهو بالحقيقة الدم وبقي الاخلط كالبازير وعرفنا وهو المراد ما من شأنه ان يصير البديل كالسنة واللحم وانما عد الماء منه وهو لا يغزو له ساطته لانه معين الغداء اذ هو جوهر ارضية لا بد له من مرفق الى الاعضاء عيما المجاري الضيقة لكن في النظم لم يكفر بأكل الحبوب سوى السنة وقيل لم يكفر عندهما وفي المحيط اذا اكل ما يؤكل عادة يكفر وما لا فلا فاذا ابتلع اللوزة الزطبة يكفر واليابسة لا وان مضغهما يكفر وفي المنية لو ابتلع براق حبيبه يكفر على الخلاف وفي الزاهدي لو شرب الخمر كفر مع القضاء والتعزير والحد كما لو زنى لاختلاف الاسباب [او ذواء] وهو ما يؤثر في البدن بالكيفية فقط كالكانور وغيره لكن في المحيط لم اكل ما يتداوى به قصدا وتبعاً لغيره يكفر وما لا فلا وفي الهليلج روايتان [عمدا] أي جماعاً او اكلاً او شرباً قصدت الاحترازاً عن الاكراه والنعمان كما يأتي [قضى] ما افسده مما فعل فيه فعلاً منها [وكفر] عنه وانما ترك بيان وقت وجوب القضاء والكفارة اشعاراً بأنه على التراخي كما قال محمد روح وقال ابو يوسف روح انه على الفور وعن ابي حنيفة روح روايتان كما في التمر تاشي وقيل بين رمضانين وبه اخذ الكرخي والاول الصحيح ولذلك لا يكره نقله كما في الزاهدي وانما قدم القضاء اشعاراً بأنه ينبغي ان يقدمه على الكفارة كما في السيرة ويستحب المتابع كما في الهداية [كالمظاهر] أي تكفيراً كتكفيره بان يعتق رقبة فان لم يستطع فيصوم شهرين ولواء اذ بافطار يوم استقبل فان لم يستطع فاطعام ستين ممكناً كالفطرة وفيه اشارة الى جواز الاباحة بالتغذية والتعشية او السجود والعشاء ليوم كما في السراجية والى

ان السلطان وغيره في ذلك سواء لكن في الحقائق عن محمد بن سلام وفي الخزانة عن نصير بن يحيى
انهما افتيا بالصوم في الجبائرة قالوا لا نامرهم بالاعتاق فانهم ربما يفطرون ثم يعتقون و بهيود التشبيه
لم يرد انه اذا جامع امرأته ليلا عامدا او نهارا ساهيا في اثناء كفارة الصوم لا يستأنف وفي الظهار
يستأنف ولا بد ان يحفظ الصوم فان الكفارة عند ابراهيم النخعي رح صوم ثلثة آلاف يوم وعند
بعضهم لا يخرج عن العهدة وان صام الدهر كله كما في النظم [وهي] اي كفارة الصوم [بافساد اداء
صوم] شهر [رمضان] بعضا وكلا او على التقديرين كفارة واحدة فان الثانية لا تجب او يسقط على
الخلاص وهذا اذا لم يكفر فاذا كفر للاولى فلا تدخل وعنه يكفيه الاولى وفيه اشعار بان بافساد رمضانين
لزم كفارتان كما روي عن محمد رح وقال اكثر المشائخ كفارة واحدة وهو الصحيح للتداخل وقيل بغير
الجماع يكفي واحدة الكل في الزاهدي وقال المرغيناني من اكل شهرة يؤمر بقتله كما في النية والتبادر
من الافساد انه متعمد في ذلك كما دل عليه ما قبله فمن احتجم فاستفتى ممن يوخل منه الفقه فافتى
بفساد صومه فاكل لم يكفر لان على العامي العمل بفتوى المفتي فهو معذور في ذلك و ان اخطأ
المفتي فيه كما في المحيط وعنه لو بلغه حديث فاكل لم يكفر لانه اعتمد على ما هو حجة في الاصل وعن
ابي يوسف رح كفر لان عليه استفتاء فقط لان الحديث قد يترك ظاهرة دينسخ كما في التحفة [لا غير]
اي لا يكفر بافساد صوم غير رمضان وهو قضاؤه والكفارة والنذر وغيرها [رخصي فقط] فلا يكفر
[ان افطر خطاء] اي اذكرا للصوم غير قاصد للافطار كما في الكرمانى فلو تمضمض او استنشق فسبق
الماء جوفه وهو ذاك للصوم فسد بلا كفارة وقيل لم يفسد الا في الرابعة وقيل في التطوع وقيل في
المبالغة ملاء الفم لا الغرغرة كما في الزاهدي وعن نصير اذا اغتسل فدخل الماء حلقه لا يفسد الا اذا
صب فيه متعمدا كما في المحيط [او] افطر [مكرها] من سلطان او غيره فلو اكره رجلا او امرأة
على الجماع مثلا قضى بلا كفارة عندهم كما لو طارعه لا في الابتداء كما في النظم وذكر في المضمورات
لو اكرهت زوجها يكفران لكن في الذخيرة لا كفارة عليه وعليه الفتوى [او] فعل مثل الاكل بعد
الصبح او قبل الغروب [بظن انه] اي وقت هذا الفعل [ليل] اي قبل الصبح او بعد الغروب لكن
قال القدوري ان في القضاء بالاكل بعد الصبح روايتين والصحيح استحباب القضاء وفي لفظ الظن
اشارة الى تجويز التسحر والافطار بالتحرى وقيل لا يتحرى في الافطار والى انه لو شك في الفجر فاكل
لم يفسد لكن تركه مستحب اما لو شك في الغروب ففي الكفارة خلاف كما في المحيط والى انه لو تيقن انه
ليل وكان خلافه لم يقض وفيه القضاء كما في فاضيلان والى انه يتسحر بقول عدل وكذا بضرب الطبول
واختلف في الديك واما الافطار فلا يجزى بقول واحد بل المشئى وظاهر الجواب انه لا بأس به اذا كان
مدلا صدقه كما في الزاهدي والى انه لو افطر اهل الرستاق بصوت الطبل يوم الثلثين ظانين انه يوم
العين وهو لغيرة لم يكفر كما في النية [او] ان [وصل دواء] ونحوه مما فيه صلاح البدن [الى جوفه]

وهو ذكر لصومه [او دماغه] بالكسر فلو اقطر في اذنه فسد صومه وعيد رح لم يذكر الوصول
 الى الدماغ فاختلغا انه شرط ام لا حتى اذا غاب الدمن في اذنه وجب القضاء ولو دخل الماء في اذنه
 لم يفسد بلا خلاف وفسد على الخلاف لو بلغ موضع السقنة في الامتناء واذا اقطر في الاكليل
 لا يفسد وعنه اذا بلغ الحرف يفسد كما يفسد اذا وصل الى قبل المرأة على الصحيح وفيه اشارة الى انه لو
 وضعت الكرسف في الفرج الداخل وعلاقت بها خيطا ضعيفا ليس له قوة الاخراج وهو في حكم
 الخارج لم يفسد كافي القنية وظاهرة ان الرطب واليابس منه سواء كما هو رأي اكثر المشائخ فلو
 لم يصل الرطب الى الجوف لم يفسد وانما شرط كونه مما فيه صلاح البدن احترازا عما اذا طعن برمح
 فانه غير مفسد وان بقي الزج في جوفه لكن اذا نقل السهم الى جانب آخر او دخل حجر الى جوفه
 من جانفة او ابتلع حصاة او غيب خشبة في دبره فمفسد وكذا لو دخل اصبعه فيه على المختار وانما
 شرط ذكر الصوم لانه لم يفسد في جميع هذه الصور بلا ذكره كما اذا فسا او غرط في الماء الكلي في الزاهدي
 وجوف الانسان بطنه [من غير المسام] فلو وصل شيء منها الى الجوف لم يفسد بلا خلاف لكن ينبغي
 ان يكون مكروها على الخلاف قياسا على صب الماء على البدن كما يأتي وما وصل من الحلق مستثنى
 منه والمسام بفتح الاول وتشديد الاخر منافذ الجسم كافي المغرب والصباح والقاموس وغيرها فمن
 خفف الميم جعل اسم مكان من السوم بمعنى المرور فقد صيغ فهي جمع الواحد المقدار او المقتضى من
 السم بالضم وهو الثقب مثل محاسن وخس [او ابتلع حصاة] ونحوها مما ليس فيه صلاح البدن
 ولم يرغب الناس في اكله وهو ذكر لصومه سواء كان اقل من الحصاة او اكثر لكن في النظم
 لو اعتاد اكل الحصاة والزجاج وجب الكفارة وفي المنية لو ابتلع الحصاة مثلا مرارا لاجل المعصية كفر
 زجرا وعليه الفتوى وفي الزاهدي لو اكل الطين الذي يوكل تفكها فعن محمد رح لا كفارة فيه الا
 ان مشائخنا قالوا بوجوبها استحسانا وعنه انه كفر في الطين مطلقا وعن ابي يوسف رح لا كفارة
 في الطين الارمني ايضا ولو ابتلع حبة عنب كفر ومع ما يلتزق به اختلف المشائخ ولو ابتلع فسقا
 مشقوق الرأس كفر وقيل انما يكفر بالملم والقستق الرطب [او نقيا] اي اخرج ما في جوفه متعمدا
 بالتكلف حال كونه [ملاء فيه] اي بحيث لا يمكن ضبطه الا بخرج كما مر في الطهارة وهذا عند الشيعين
 واما عند محمد وزفر رحمهما الله تعالى فقد فسد صومه وان لم يملأ الفم كما في الاختيار وذكر في
 المحيط لو تلقيا قليلا اقل من ملاء الفم مرارا جمع اذا فعله لعله ولا يجمع اذا فعل باختباره وفي شرح
 الجامع يجمع عند ابي يوسف رح اذا كان يغثيان واحد وظاهر كلامه ان البلغم الكثير مفسد كما قال
 ابو يوسف رح لكنه غير مفسد عندهما وهذا خلاف ما مر من الاختيار في الطهارة [ولا] يقضى [ان
 غلبه] القيح اي خرج ما في جوفه بلا تكلف وملاء فيه [او افطر] بالجمع او الاكل او غيرهما [ناسيا]
 اي تأمدا للافطار غير ذاك للصوم نفلا كان او فرضا وقال مالك انه مفسد للفرض لا للنفل كافي

النية وقال ابو يوسف رح انه يفسد الصوم مطلقا فيقتضى كما فى النظم وقيل جماع الناسي مفسد والصحيح خلافه كما فى التحفة والاصح ان النسيان قبل النية وبعد ما سواه فلو اكل اول النهار ثم نوى في وقته جاز وقيل انما جاز اذا لم يرجح منافيه ومن رأى صائما ياكل ناسيا يخبره اذا كان شابا والا فلا كما فى الزاهدي والاولى ان يقضى اذا افطر ناسيا كما فى الخزانة [از احتلم] اي رأى نوما مخصوصا في نهاره [او نظر] مرة او اكثر الى امرأة او صبي بشهوة او تفكر [فانزل] فى الصور [او دخل غبار] من الطاحونة او غيرها كما فى الخزانة [او دخان از ذباب فى حلقه] فلو ابتلع الذباب قصدا فسد كما لو وقع ثلجة او مطرة في فيه وابتلع كما فى الزاهدي وفيما ذكر اشعار بان طعم الادوية وريح العطر اذا وجد فى حلقه لم يفطر كما فى المحيط [ولو وطى بهيمة] اي ذات اربع من الحيوانات [او ميتة او] وطى [في غير فرج] كما اذا فخذ [او قبل او لمس] اي مس البشرة بلا حائل [ان انزل قضى] بلا كفارة وقيل لا قضاء برطبي البهيمة وفي كلامه اشارة الى انها لو قبلته او مسته مع انزال منه لم يفسد صومه والى انه لو قبل بهيمة او مس فرجها فانزل لم يفسد بلا خلاف والى ان الرجل والمرأة فى التقبيل والمس سواء والى انه لو خرج بالمس مذي لم يفسد وقيل لو خرج ذا دفع فسد ولو مسها من وراء الثوب فانزل فسد اذا وجد حرارة اعضائها والا فلا كما فى المحيط والى انه لو استمنى بالكف فسد وهذا قول العامة وهل يباح ذلك قالوا لقضاء الشهوة لا لقوله صلى الله عليه وسلم (ناكح اليد ملعون) ولتسكينها يرجي ان لا ياثم كما فى الكرمانى [ولا يفسد] الصوم عند بعض المشائخ [باكل] اي بابتلاع [ما استقر بين اسنانه] من الغذاء او الدواء حال كونه [اقل من] قدر [الحمصة] بكسر الحاء المهملة وفتح الميم المشددة وكسرها فلو اكل قدرها او اكثر فسد وقدر ابو نصر الدبوسي المفسد بما قدر على ابتلاعه من غير ريق وعبرة محمد رح (اذا كان بين اسنانه شيء فدخل جوفه وهو كاره له لم يفسد) كما فى الذخيرة [الا اذا اخرج] اي الاقل باللسان او اليد او الخلال [من فيه] ثم اكل فانه مفسد بلا خلاف وقال ابو يوسف رح لم يلزمه الكفارة وفى الكلام رمز الى انه لو ابتلع لقمة كانت فيه قبل الطلوع لم يكفر وهذا اذا كانت لقمة عبيرة والا فان اخرجت فكفر ان لم تبرد والا فالقضاء وقيل البكل فى الكل وقيل لم يجب الا القضاء فى الكل عند الكل كما فى النظم والى انه لو قتل خيطا فبطل بيزاقه ثم ادخله في فيه ثم اخرج لم يفسد صومه وان فعل عشر مرات كما فى النية والى انه لو اكل ما اخرج من بين اسنانه بالخلل جاز واما باللسان فالاحسن ان ياكله كما فى البسنان [ولا] يفسد [باكل سمسم] واحدة اخذها من الخارج [مضغا] الا اذا وجد طعمه فمفسد وعن ابي القاسم ان مضغه مفسد مطلقا وفيه اشارة الى انه لو ابتلعها كذلك فسد ويجب الكفارة على المختار كما فى الخلاصة والى انه فسد باكل الماشى والعس والجاورس والارز لكن فى الزاهدي انه غير مفسد [وعود القعي يفسد] الصوم مع تذكرة عند ابي يوسف رح [ان كثر] اي ملاء فاه ولا يفسد عند محمد رح

وهو الصحيح كما في النهاية [و] يفسد [عند محمد روح ان عيد] سواء كان قليلا او كثيرا و
يفسد عند ابي يوسف روح ان قل وهو الصحيح كما في الخلاصة فلا يفسد عدد القليل اتفاقا كما
يفسد اعادة الكثير وهذا اذا ذكر الصوم و الا فلا يفسد كما في التلخفة [وكرة الدوق] اي ذوق
مقطر من غذاء او دواء في صوم وقيل في الغرض كما في المحيط [و] كره [مضغ شيء] منه [الاطعام
صبي] او زوج او نسوة [ضرورة] بان لا يسجد من يمضغ او نحو ذلك والا فيكره وقيل لا يكره مطلقا
وبان يكون الزوج سمع الشلق او يكون خوف غبن في المشتري فانه لا يكره الذوق والكلام مشير
الى ان المضضة والاستنشاق بغير الوضوء يكره لا الاستنقاء والغتسال وصب الماء على الرأس والتلفف
بالثوب المبلول وعنه انه يكره الطل في الزاهدي والى انه يكره ادخال الماء في القم ثم اخراجه كما في قاضيهان
[و] كره [القبلة ان خاف] الوقوع في الرقاع ازالانزال وفيه رمز الى انه يكره ان يمضغ الشفة على
ماروي عنه كما في الظهيرية والى انه يكره المباشرة الفاحشة وكذا العانقة والمصافحة على ما روي عنه
كما في الذخيرة [ولا] يكره [السواك] اي استعمال الخشب المخصوص في الوضوء للغرض او النقل
وغيرهما سواء كان مبلولا او لا صباحا او راحا وهذا عندنا وقيل يكره في وضوء النقل كما في الزاهدي
وغيره [والكتل] اي استعمال الكحل ويجوز ضم الكاف وفيه اشعار بأنه لا باس للنساء غير الصائمات
بالاكتمال وكذا للرجال بالكتل الاسود للتداري دون الزينة كما في الكافي وذكر في المصنوعات انه
لا باس به للجمع يوم عاشورا على المختار لقوله عليه السلام (من اكتمل يوم عاشورا لم ترمد عيناه ابدا)
وقيل لا يجوز لان يزيد اكتمل بدم الحسين رضي الله تعالى عنه او به ليقر عينيه بالنظر اليه رضي الله
تعالى عنه وعن ابويه والسلام على جده ولعله من مقترحات الروافض فان الغالي من الفساق
لم يقع عنه مثل هذه الافعال [وشيخ] جازز عمره خمسين [فان] سمي به لفناء قراه او للقرب منه
[يعجز عن الصوم] لزيادة الايضاح فان الشيخ القاني الذي يعجز عنه في الحال بسبب اليوم ويزداد
كل يوم الى ان يموت كما في المحيط والكرماني وفيه وفي حكمه كل من يعجز عن الصوم في الحال
ويشس عنه في الاستقبال [افطر و اطعم] تمليكا او اباحة فان ما ورد بلفظ الاطعام جاز فيه الاباحة
والتمليك بخلاف ما بلفظ الاداء والاتيان فانه للتمليك كما في المصنوعات وغيره فيشكل ما في العلويين
(انهم قالوا ان مفعوله الثاني اذا ذكرتم التمليك و الا فلا اباحة) و يؤيد الاشكال ما في الزاهدي عن
ابي يوسف روح انه اذا غداهم او عشاها لم يجوز لان الاباحة لا ينبغي عن التمليك والفدية مبنية عنه
[لكل يوم] افطرقه [مسكينا] اي مصروفا من المصارف كما اشرنا اليه [كالفطرة] نصف صاع من
بر او زبيب او صاع من تمر او شعير فلو اطعم مساكين نصف صاع من بر من يوم جاز عندنا و
لو اطعم مسكينا صاعا منه من يومين لم يجوز عنده وعن ابي يوسف روح روايتان والاطلاق مشير الى
ان له ان يقلد اكل رمضان مرة كما في النية وذكر في الزاهدي انه يطعم في كل يوم ولا ينتظر مضي

الشهر والى ان وقت وجوبه كقضاء رمضان كما في التماسي [ويقضى] ما افطر واطعم [ان قدر] على الصوم لانه يشترط لجواز الخلف درام العجز [وحامل] اي ذات حمل بالفتح اي ولد في البطن [أمرضه] اي ذات ارضاع اي التي لها ولد رضيع [خافت] كل واحدة الضرر باجتهادها او بقول طبيب حاذق مسلم [على نفسها او ولدها] المخصوص بالمرض التي هي ام له كما هو الظاهر لكن الارضاع لم يجب عليها بل على الاب بل المراد بها الظاهر فانه واجب عليها بعقد الاجارة كما في الكرمانى وعن اسمعيل المتكلم ان الظئير المستاجرة كالام في اباخة الافطار فعلى هذا لو تعينت الام للارضاع بان لم يوجد غيرها مثلاً اباح لها الافطار وفيه اشارة الى انها تشرب الدواء اذا خافت عليه وهو لم يشرب والى ان المحترف المحتاج لم يفطر قبل مرض مبيح له فلو خاف الشباز ضعفاً خبز نصف النهار فقط وان لم يكف اجرتة فلو اتعب نفسه حتى اجتهد العطش فافطر كفر وقيل بخلافه كما في المنية وذكر في الشرازة ان السر الخادم او العبد او الذاهب بسد النهر او كويه اذا اشتد الحر وخاف الهلاك فله الافطار كحرمة اؤامة ضعفت للطبخ او غسل الثوب [ومريض خاف] بالاجتهاد او بقول الطبيب [زيادة مرضه] الكائن او امتداد او وجع العين او جراحة او صداع او غيره ويدخل فيه خوف عود المرض ونقصان العقل فمن له نوبة حمى فافطر مخافة الضعف عند اصابة الحمى فلا بأس به لان الغالب كالكائن وقال نعم الائمة من اشتد مرضه كره صومه وفيه رمز الى انه لو زال المرض وبقي ضعفه لم يفطر لزوال المبيح الكل في الزاهدي والى انه لو خاف حدوث المرض افطر كما في الاختيار [والمسافر] الذي له قصر الصلوة [افطروا] اي اباح افطار هؤلاء الاربعة لكنهم اسروا فيه الا اذا ظهر عذرهم وقال الناجري يفترض على الحامل الافطار في آخر النهار ويبيح في اوله واطلاق المسافر مشير الى انه لو سافر من مكانه او حضر من سفره افطر لكنه مكروه وقال المرغيناني لو انشأ السفر بعد الصبح لم يفطر بخلاف ما لو مرض بعده صائماً كان في المنية وعن ابي حنيفة رح لو اصبح المريض صائماً ثم صبح ثم افطر لم يكفر كما في الظهيرية [وقضوا] ما افطروا قبل رمضان آخر او بعده [بلا فدية] اسم من الفداء بمعنى البدل الذي يخلص به عن مكروه يتوجه اليه كما في الكشف [وصوم سفر لا يضره احب] اذا لم يفطر عامة رفقائه والا فالانطار افضل اذا كانت النفقة مشتركة بينهم وفيه اشعار بان الصوم مكروه للمسافر اذا اجهله كما في قاضيخان [وان صح] المريض الحقيقي او الحكي كالسامل والمرضع والحائض والنفساء وغيرهم [او اقام] المسافر [تم مات] الصحيح او المقيم [فدى وارته ما فات] اي وحب عليه ان يؤدي فدية ما فات عنه من ايام الصيام كالفطرة عيناً او قيمة [ان عاش بعده] اي ان كان حياً بعد الصحة والاقامة [بقدره] اي بقدر ما فات فلو فات بالمرض او السفر صوم خمسة ايام متلاً وعاش بعده خمسة ايام بلا قضاء ادنى وارثه فدية صوم خمسة ايام [والا] يعيش بعد بقدره بل اقل [في قدرهما] اي فيفدي بقدر الصحة والاقامة لا القوت فلو فات خمسة وعاش ثلثة فدى ثلثة فقط والطحاوي رحمه وقال انه

قول محمد رح واما قولهما فالوصية بخمسة والاستنجابي حرر الخلاف هكذا (لرحاش اقل مما فات
فان صام فيما عاش فلا شيء عليه عندهم وان فرط ولم يصم اصلا فكذا عند محمد رح وقالا عليه
الوصية بكل ما فات) والمتن ظاهر الرواية وهو الصحيح والكلام مشعر بأنه لو كان المريض لم يصح
فلا شيء عليه وهذا اذا لم يتحقق البأس عنه والا فعليه الفدية لكل يوم من المرض كما مر من
الكرماني وقال صاحب المحيط انه شيء يجب حفظه جدا وينبغي ان يستثنى ايام المنهية مما عاش
لما سياتي ان اداء الواجب لم يجز فيها [و شرط] لوجوب الفداء على الوارث [الايضاء به] بشرطه
[ونفل] وجوز الايضاء من التنعيز [من الثلث] اي ثلث ماله ان كان له وارث والا فمن الكل
والتبادر من هذا الكلام ان الايضاء واجب عليه ان كان له مال كما في المنية وغيرها [وفدية كل صلاة]
مكتوبة او واجبة كالتردد في السنة فانها في سعة من الترك [كصوم يوم] اي كفديته وقيل فدية
صلاة يوم كصومه ان كان معسرا والظاهر خلافه كما في الخزائن وقال محمد بن مقاتل به بلا قيد الاعمار
وعامة المشائخ مالوا الى الاول وعليه الفتوى كما في الكرماني والقياس ان لا يجوز الفداء عن الصلاة
والية ذهب البلخي كما في قاضيان والاستحسان ان يجوز الفداء عنهما اما في الصوم فلررد النص
واما في الصلاة فلعموم الفضل ولذا قال محمد رح انه يجوزها انشاء الله تعالى وفي الكلام رمز الى
انه لو فرط في ادائها باطاعة النفس وخداع الشيطان ثم ندم في آخر عمره و اوصى بالفداء لم يجز
لكن في ديباجة المستصفي دلالة على الاجزاء والى انه لو لم يوص بفدائهما وتبرع وارثه جاز
وقال محمد رح انه اجزى انشاء الله تعالى وفي الزاهدي قيل انه لم يجز الصوم وفي التحقيق
قيل لم يجز الصلاة ولا خلاف انه امر مستحسن يصل ثوابه اليه وينبغي ان يغدي قبل الدفن
وان جاز بعده وكيفيته ان يسقط من عمره اثنتا عشرة سنة ومن عمرها تسعة ثم يدفع للباقي من العمر
الى مسكين من ملكه دفعة واحدة ان كان الثلث وانيا بالفدية والا في دفع اليه ما يملكه فيقبضه
ثم يهبه من الدافع فيقبضه ثم يدفعه الى المسكين ثم وثم الى ان ينتهي عمره وان لم يملك شيئا
استقرض وارثه وينبغي ان يقول الدافع للمسكين في كل مرة اني ادفعك مال كذا لفدية صوم
كذا لفلان بن فلان بن فلان المتوفى ويقول المسكين قبلته واطلاق كلامه يدل على انه لو دفع الى
غيره جملة جاز ولم يشترط العدد ولا المقدار لكن لو دفع اليه من اقل من نصف صاع لم يعتد به
وبه يفتي كما في ايمان الصغرى [وعبادة غيره لا يجزيه] اي صوم الوارث وغيره للتميت وصلواتهما
له لا يكفي فالاضافة للعهد فلا يرد ان الزكاة والحج والكفارة مجزئة بلا خلاف وعن عصام ومحمد
بن هلمة رض ان غيره صام او اطعم عنه احتياطا لان السنة ردت بهما ولو لم نأخذ بهما لضرب من
الاجتهاد كما في المحيط وذكر في الزاهدي عن عصام و ابراهيم بن يوسف يقضي غيره صلواته [ويلزم
النفل] اي اتمام صوم النفل [بالشروع] اي بشروع غير مظنون انه عليه والا لا يلزمه كما في الصلاة

وفيه اشعار بان افطاره لا يجوز كما ياتي [الا في الايام المنهية] اي في المنهي الصوم فيها فجعل الايام
منهية لعلاقة الحلول [اي يوم الفطر] يوم [الاضحى مع ثلثة] من الايام [بعده] اي الاضحى تسمى
تلك الثلثة بالتشريق والاحسن اي العيدين والتشريق فان صومها لا يلزم بالشروع فيه فبالافساد
لا يلزم القضاء وعن ابي يوسف رح انه يلزم به كما في الكشف وذكر في الزاهدي وغيره انه لا يلزم
بالشروع عنده خلافا لهما وانما احتاج الى التفسير لان الايام المنهية كثيرة وان لم يكن بمثل
تلك الايام منها ستة شوال فان الصوم فيها يكره مطلقا عنده ومتابعا عند ابي يوسف رح وعن
الحسن لا يكره مطلقا كما قال المتأخرون الا انهم اختلفوا ان المتتابع افضل ام التفرق وقال السلواني
يستحب صومها اذا اكل بعد العيد اياما كما في المصنوعات وذكر في النظم انه يستحب التفرق في كل
اسبوع يومان لطعن اهل الكتاب ومنها يوم التروية وعرفة وقيل النهي في حق الحاج ومنها الجمعة
منفردا وهذا عنده خلافا للطرفين ومنها يوم المهرجان والنيروز اذا لم يوافق ما اعتاده والمختار
ان صومه غير مكروه ومنها صوم الدهر وان افطر الايام الشمسة وهذا عند ابي يوسف رح كما في
المحيط ومنها صوم الرصال اي صوم يومين او ثلثة بلا افطار كما في المصنوعات ومنها صوم ايام البيض
فانه مكروه عند بعض كما في الخلاصة وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر وقيل من الرابع
عشر كما في الزاهدي وعن ابي يوسف رح انه مستحب كصوم الاثنين والشميس كما في المحيط [وصرح
النذر فيها] اي في هذه الايام المنهية بالاصالة مثل نذرت ان اصوم لله يوم النحر او غدا وكان الغد
يوم النحر او بالتبعية مثل ان ينذر صوم هذه السنة او سنة متتابعة او ابدا وعنه انه لا يصح النذر
فيها [لكن افطر] لكراهة الصوم [وقضى] في ايام آخر الا صوم الابد فانه اطعم لكل يوم مسكينا كما في
الفطرة وعن محمد رح اوصى بالاطعام [وان صام صبح] وخرج عن عهده وفيه اشعار بانه لو نذر
صوم الاضحى وافطر وقضى يوم الفطر صبح كما في الزاهدي وبانه لو صام فيها عن واجب آخر كالقضاء
والكفارة لم يصح لان ما في الدمة كامل اذاه ناقصا كما في المصنوعات [ويفطر] النقل اباحة [بعذر
ضيافة تم يقضي] الفطر سواء كان ضيفا او مضيفا ذكره المصنف لكن لم يوجد رواية المضيف
والضيافة مشعر بان غيرها ليس بعذر مبيح واما هي فعنه انها ليست بعذر وعنهما انها عذر كما في
الكافي وينبغي ان يقول اني صائم ويسأله ان لا يفطر كما في فتاوى الحجة والافضل ان يفطر
ولا يقول اني صائم حتى لا يعلم الناس سره وقال ابو الليث ان كان الافطار لسرور مسلم فيباح والا فلا
كما في النظم والصحيح انه ان تأذى الداعي بترك الافطار يفطر والا فلا وقال السلواني الاحسن انه
ان يثق من نفسه القضاء يفطر والا فلا وقال خلف انه لا يفطر وان حلف بالطلاق وينبغي ان يكون
فيه تفصيل على قياس ما قال السلواني كما في المحيط وفي كلامه اشارة الى ان لا يفطر بلا عذر كما روى
ابو بكر الرازي عن اصحابنا رضي الله عنهم وعن الشيخين انه يباح واختلف فيه المتأخرون

والاول المأخوذ كما في نكاح الكافي و الى ان غير النقل لا يفطر كما في المحيط وعن ابي يوسف روح
ان صوم القضاء والكفارة والنذر يقطر وهذا قبل الزوال واما بعده فلا يباح الا اذا كان في تركه
عقوق احد الوالدين كما في الزاهدي [ويمسك بقية يومه] وجوبا او استحبابا والاول الصحيح لحق
الوقت كما في النهاية و ضمير يومه لقامل يمسك مما يأتي من قوله [مسافر قدم] اي جاء من السفر
و نرى الاقامة في محلها بعد الطلوع [وحائض] او نساء [طهرت] بعد الطلوع او معه او قبله
على الاقل منهما و لم يبق من الليل مقدار الغسل والتخريمة وفي النهاية قيل ياكل الحائض سرا
وقيل هي والمسافر والمريض جهرا [وصبي] او صبية [بلغ] في بعض اليوم [وكافر] مرتد او غيره
[اسلم] فيه والاصل فيه ان من صار اهلا للاداء في اليوم يومر بالامساك من هذا الوقت وفيه اشعار
بانه يمسك بالطريق الاول من افطر متعمدا او خطأ او مكرها او دخل يوم الشك وظهر رمضانته كما
في قاضيهان [ولا يقضي] ذلك اليوم [هذان] اي الصبي الذي بلغ و الكافر الذي اسلم ولو عند
الضيوة وعن ابي يوسف روح انهما قضيا اذا صار اهلين عندهما وفي الامساك اشعار بانهم مفطرون
في بعض النهار فلو لم يفطروا فيه و نورا الصوم في وقتها لم يجزئهم عن رمضان لاندحام الاهلية في
اوله الا المسافر فانه يجزئه عنه لاهليته كما في الاختيار فلو افطروا بعدها فلا كفارة عليهم بالاتفاق وفي
القضاء على المسافر والكافر خلاف ولا خلاف في قضاء الحائض ولا قضاء على الصبي كما في النظم ويومر الصبي
بالصوم اذا اطاقه كما قال ابو بكر الرازي وعن محمد روح انه يؤدب حينئذ وقال ابو حفص انه يضرب ابن
عشر سنين على الصوم كما على الصلوة وهو الصحيح فلو لم يصم ليس عليه القضاء كما في الزاهدي [ويتم]
وينبغي ان لا يفطر [مقيم] صائم [سافر] بعيد الصبح [ولو افطر] وان كره [لا كفارة] عليه
الاحسن لم يكفر فان جواب لو ماض وخالف الزمخشري السلف في تجوز الاسمية و يجوز ان يقال
ان لو جمعني ان روح يصح ان يكون الجواب اسمية بلا فاء كما في المغني [وجنون كل الشهر] مما يمكن
ابتداء الصوم منه والاحسن جميع الشهر [مسقط] للصوم حتى لو افاق بعد الزوال من اليوم الاخر
من رمضان لا يلزم القضاء على الصحيح لان الصوم غير صحيح فيه كما في النهاية [لا] يسقطه جنون
[البعض] فيما ذكرنا فلو افاق قبل الزوال ولو من آخر رمضان لزم قضاء الكل ولو افاق في ليلة منه
لم يلزم قضاؤه على الصحيح كما في عامة المتداولات كما في المحيط وغيره ومن الظن ان في التحقيق افاقته
في جزء من ليلة موجبة للقضاء في ظاهر الرواية والاطلاق مشعر بانه لم يفرق بين الجنون الاصلي
والطاري فلو بلغ مجنونا ثم افاق في بعض منه لزم قضاء الماضي وعن محمد روح انه لم يلزم كما في المحيط
وذكر في الزاهدي المعتبر في الافاقة زوال جميع ما به من الجنون [وان اغمى عليه اياما] اي ثلثين
يوما او بعضها لكن في دلالة الايام عليه خفاء [قضاها] اي قضى تلك الايام [الا يوما نواه] في رتبها
كما اذا افاق قبل الزوال او اغمى عليه بعد غروب الشمس فانه لا يقضي ذلك اليوم لوجود النية فيه

على ما هو الظاهر من حال كل مؤمن و البناء عليه احب ما لم يعلم خلافه فلو اعتاد الغطر او سائر لزوم القضاء كما في المحيط و اعلم انه قال ابن عبد البر ان احاديث تعجيل الافطار و تاخير السكور صحاح متواترة كما في فتح الباري و ذكر في الزاهدي انه قال من سنن الصرم التسكير و تأخير و تعجيل الافطار و يستحب الافطار قبل الصلوة و من السنة ان يقول عنده (اللهم لك صمت و بك آمنت و عليك تركت و على رزقك افطرت و صوم الغد من شهر رمضان نويت فاغفر لي ما قدمت و ما اخرت) *

[فصل * الاعتكاف] لغة اللبث من العكف اي الحبس او من العكوف اي الإقامة كما في الكرمانى و شريعة على ضربين سنة و واجب و باللام اشارة الى الاول و هو مكث في مسجد بنية عبادة غير راجبة بقريئة قوله [سنة مؤكدة] مطلقا و قيل في العشر الاخير من رمضان و اما في غيره فمستحب كما في بيان الاحكام و قيل سنة على الكفاية حتى لو ترك في بلدة لاساءوا و قيل سنة لا يائمه تاركه و قيل مستحب كما في الزاهدي و الصحيح الثاني لمواظبته صلى الله عليه و سلم على ذلك و قضائه في شوال حين تركه كما في المضمورات و الكلام مشير الى ان اقل مدة هذا الاعتكاف ساعة و هذا ظاهر الرواية و عنه انه يوم فعلي الاول لا يقضي اذا افسده و على الثاني يقضي لان اعتكاف النفل لازم الاتمام و الى ان الصوم ليس بشرط و هو ظاهر الرواية كما في النجاة و الى انه يجوز ان يعتكف ليلا كما في النظم و الى انه يجوز في كل مسجد و عن ابي يوسف ر ح يجوز في غير مسجد جماعة كما في الكافي و فيه ايماء الى انه لا يجوز في ظاهر الرواية الا في مسجد جماعة كالواجب ثم اشار الى القسم الثاني من الواجب بقريئة الصوم و القضاء و غيرهما من الاحكام الاتية فقال [و هو] اي الاعتكاف الواجب بالنذر على طريق الاستيذان [لبث صائم] اي قراره و فيه رمز الى انه تعريف اعتكاف الذكر و اما تعريف اعتكاف الانثى فسياتي و الى ان الصوم شرط اركان كما في التيفة و الصوم شامل لغير الفرض ففي المباح من الصوم الواجب ما يجب على نادر الاعتكاف و في الخزنة انه لو قال بغير صوم لزمه مع الصوم و الى انه لا يصح النذر باعتكاف الليل و عن ابي يوسف ر ح انه يجوز فان عمر رضي الله تعالى عنه نذر في الجاهلية اعتكاف ليلة و قد امره صلى الله عليه و سلم بايفائه كما في النظم [في مسجد جماعة] اي يقوم فيه جماعة و لو مرة في يوم كما اشار اليه الكرمانى و عن ابي حنيفة ر ح انه لا يصح الا فيما تقوم خمس مرات و قيل يصح في الجامع بلا جماعة كما في المحيط و الصحيح انه يصح فيما اذن و اقيم فلا يصح عند الحيض و مسجد قوارع الطريق كما في الخلاصة و ينبغي ان لا يصح في مصلى العيد و الجنائز و في المضمورات الافضل في المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم المساجد التي كثر اهلها [بنيته] اي بنية اللبث و الاولى ان يكون الضمير للمرجوب ليسعربان اللبث للعبادة له تعالى و فيه اشعار بانه لا يجب بمجرد الشروع فيه و عن ابي حنيفة ر ح انه يجب به كما في الظهيرية و بانه يجب بمجرد قصد القلب و النذر بالاجاب على النفس مما

ليس عليها بالقول ولو اكتفى بالقلب لم يلزمه كما في كتب الفروع والاصول كالخزانة والتحقيق وغيرهما [ورأيه] اي اقل مدة الاعتكاف الواجب او مدة اقله [يوم] كما في عامة المتداولات لكن في بحر المحيط عن كنز الروس وخزانة الاكمل ان اقله يوم عنده واكثر من نصف يوم عند ابي يوسف رح وساعة عند محمد رح فلونذر الاعتكاف قبل الزوال في يوم صام لم يصح عنده خلافا لهما كما في الزاهدي [فيقضي] ذلك الاعتكاف الواجب [من قطعه فيه] اي في ذلك اليوم فان لم يقضه فعليه الايصاء [ولا يخرج] من يعتكف الواجب ليلا او نهارا [منه] اي من المسجد وسطحه كداخله [الا لى حاجة الانسان] اي لما فيه ضرورة كداء الشهادة وقضاء الدين وحمل الطعام والشراب اذا لم يكن له خادم كما في النظم وكالحنوف على النفس والمال واخراج ظالم له كما في المضمرات وكاجابة السلطان والبول والغائط والغسل والوضوء ولا يتوضأ في المسجد او عرصته خلافا لمحمد رح كما في الزاهدي ولا بأس بان يدخل بيته للوضوء ولا يمكث بعد الفراغ كما في المحيط واعلم ان الجمعة من اهم التراتج كما في الكرمانى وغيره الا انه لما كان فيه تفضيل قال [او] [الا للجمعة] من قرب من الجامع منزله [بعد الزوال ومن بعد منه منزله] اي معتكفه [فوقنا] يخرج [يدركها] اي الجمعة [ويصلى السنن] حال كونها [للجمعة] قبلها وبعدها كما في الاصل او قبلها اربعاً او ستاً سنة وتحية كما في المحيط وعنه انه يخرج بقدر ما يصلي ركعتين ثم يرجع من غير تروح والعيدين كالجمعة كما في النظم والكلام مشير الى انه لا يخرج لعبادة المريض ومجلس العلم وصلوة الجنائز الا اذا استثنى عن نذره وقيل يخرج اليها اذا لم يكن للبيت من يقوم بأمرة كما في الزاهدي [ولا يفسد] الاعتكاف [بمكثه] اي المعتكف في الجامع [اكثر منه] اي من وقت يصلي فيه الفرض والسنة ولو يوماً وليلة [فان خرج عنه] النادر ولو بالنسيان [ساعة] عنده واكثر من نصف يوم عندهما وهو ايسر للمسلمين كما في الخلاصة [بلا عذر] اي حاجة الانسان [فسد] اعتكافه [وياكل ويشرب وينام] ويطيب ويدهن ويزوج ويبيع ويشترى [لحاجته] الاصلية لا للتجارة فانه مكروه [فيه] اي في المسجد [بلا احضار مبيع] فيه فانه مكروه على ما قالوا كما في الهداية وفيه اشارة الى انه لا بأس به عند بعض وألن انه لا بأس باحضار الثمن [لا] يفعل هذه الافعال فيه [غيره] اي غير المعتكف فانه مكروه وفي الزاهدي لغيره النوم فيه ولو مقبها مضطجعا رجلاه الى القبلة [ولا يصمت] اي يكره له ترك التحدث واطالة السكوت لان الصمت ليس بقربة في شريعتنا كما في الكرمانى او يكره له ان ينوي الصوم مع زيادة ان لا يتكلم وقيل ان ينذر ان لا يتكلم اصلاً كما في النهاية ويستحب الذكر كما في السراجية [ولا يتكلم الا بخير] اي بما لا اثم فيه فان حرمة التكلم بالشرف في وقت الاعتكاف اشد منه في غيره [ويبطله] اي الاعتكاف [الوطي]

في القبل ازالدبر] ولو] وطى] ليلا او ناسيا] وفيه اشعار بان الاكل ناسيا لم يبطله [و] يبطله
 [وطئه في غير فرج] من الانسان كالتفخيز [ارقبلة او لمس] كالمباشرة [ان انزل] وفيه رمز الى
 انه لو نظر فانزل لم يبطل كما في المحيط [والا] ينزل [فلا] يبطله [وان حرم] هذا الفعل عليه
 [والمرأة تعتكف] باذن زوجها لا غير [في بيتها] فان كان فيه مسجد والا فيجعل موضعها مسجدا
 كما في الزاهدي وفيه اشارة الى انها لا تعتكف في مسجد جماعة وعنه ان مسجد بيتها افضل ثم مسجد
 حبيها والى انها لا تعتكف في بيتها في غير مسجده ولا ياتيها زوجها ولا تخرج منه كالرجل كما في
 شرح الطحاوي ولو حاضت خرجت ولا يلزمها الاستقبال بنذر الشهر الا اذا لم تقض ايام الحيض
 متصلة بالشهر [ولو] نذرت اعتكاف عشر استقبلت لامكان التتابع كما في الزاهدي [نذر] بلا نية
 الليلي [اعتكاف ايام] مفعول نذر الجملة صلة لموصول محذوف فان الكوفية جوزوا حذفه ولا وجه
 لمنع البصرية عنه كما في الرضي والمعنى من نذره [لزمه] فمن لم يشترط لصحة النذر الا كون
 المنذر عبادة فظاهر وكذا عند من اشترط ان يكون من جنسه فرض لانه لبث في المسجد كما اذا
 صلى كذا في المحيط والمراد من الفرض ما هو فرض قصدا فلا يلزم النذر بصلوة الجنائز وعبادة
 المرضى لانها واجبة ولا بالرضوء وقراءة القرآن لانها للصلوة لا لعينه كما في الكفاية ولا بدعاء كذا
 دبر كل صلوة عشر مرات وكذا بالصلوة عليه (عليه السلام) كل يوم كذا وقيل يلزم النذر بها كما في
 النية [بلياليها] المتقدمة عليها وفيه اشعار بان من نذر اعتكاف ليال لزمه بايامها المتأخرة لان كلا
 من الايام والليالي يستتبع ما بازائه من الليالي والايام باتفاق الروايات [ولاء] اي متتابعاً [وان
 لم يشترط] الولاء [وفي] نذر اعتكاف [يومين] بلا نية ليلتهما لزمه [بليتهما] ولواء وكذا العكس
 في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح في الليلتين لا يلزمه شيء وفي اليومين لزمه الليلة المتوسطة ايضاً
 كما في المحيط وعنه يدخل فيه هذه الليلة استحباباً لا وجوباً كما في شرح الطحاوي وعنه لا يدخل الا
 اليومان كما في قاضيهان [وصح] في نذر ايام او يومين [نية النهار خاصة] لانه نوى حقيقة اللفظ
 وفيه رمز الى انه صح في نذر ليال او ليلتين نية الليل خاصة لانه نوى الحقيقة الا انه لا يلزمه شيء
 والى انه لا يصح نية النهار في نذر الشهر لانه اسم لتلثين يوماً وليلة والى انه صح نذر يوم فيدخل
 المسجد في اعتكافه قبل طلوع الفجر وفي اعتكاف ما فوقه قبل غروب الشمس من الليلة الاولى ويخرج
 بعد الغروب من اليوم الاخر كما في شرح الطحاوي وقوله خاصة اي خصت نية النهار وانفردت من نية
 الليل خاصة وانفراداً منها والجملة حال من النية ويحتمل ان يكون صفة فيكون حالاً من النية
 لا من النهار كما ظن اذ التأنيث يابى عنه ولا يخفى انه يشعر بانفراده و فراغ باله فيشير الى ما التزمه
 من رعاية حسن الاختتام كما الى الحديث القدسي على صاحبه الصلوة والسلام والله اعلم *

* [كتاب الحج] *

قدمه على النكاح لانه ليس من العبادات المحضة وليس من آخر العبادات كما ظن بل الجهاد كما تقرر في الاصول فالاولى تقديمه على النكاح [والسج] لغة القصد الى شئ وشرعة المقصد الى بيت الحرام باعمال مخصوصة في وقت مخصوص كما قالوا والفتح والكسر لغة وقيل الكسر لغة نيل والفتح لغزهم وقيل الفتح الاسم والكسر المصدر وقيل بالعكس كما في فتح الباري وهو نوعان الحج الاكبر حج الاسلام والحج الاصغر العمرة كما في التنف فلم يكن العنوان من التخصيص في شئ [فرض] الحج الاكبر [على حر مسلم مكلف] فلا يفرض على العبد والكافر والصبي والمجنون ولا يبعد ان يتترك قيد مسلم لان المكلف يغني عنه [صحيح] من الامراض فلا يفرض على الزمن والمقطوع الرجل وغيرهما عنده وفي رواية عنهما واما عندهما وفي رواية عنه يفرض على هؤلاء فيلزم الاحياج عندهما خلافا له فلو كان صحيحا ثم صار زما لزمه الاحياج بلا خلاف [بصير] فلا يفرض عنده على الاعشى وان وجد قائدا ويفرض عندهما وفي رواية عنه وعن محمد رح انه لا يفرض عليه وذكر القدرى ان من له آفة يعمل معها بالمعين وقد وجد ففي الوجوب عليه روايتان الكل في المحيط وظاهر كلامه ان الصحة شرط الوجوب عنده وللمشائخ فيه خلاف والصحيح انه شرط الاداء فعلى هذا يلزم على المريض الايضاء لا على الاول كما في النهاية [له زاد] اي نفقة وسط وهو في الاصل الذخر الزائد على ما يحتاج اليه في الوقت كما في المفردات [وراحلة] اي ما يحمله وما يحتاج اليه من الطعام وغيره ذهابا ومجيئا وهي في الاصل لبعير القوي على الاسفار والاحمال ويستوي الذكر والانثى والتاء للمبالغة كما قال ابن الاثير وفيه اشارة الى انه لو وجد ما يكتري مرحلة ويمشي مرحلة لعجز عن الراحة كما في قاضيخان وكذا لو استاجر اثنان بغيرا ثم ركب كل منهما فرسا كما في الزاهدي والى انه يشترط الملك او الاستيجار فيهما فلا يفرض باباحتهما ولو كان المبيع قريبا له كما في المضمرات والى انه لا يجب بالمال الحرام لكن لو حج به جاز لان المعاصي لا تمنع الطاعات فاذا اتى بها لا يقال انها غير مقبولة كما في مكروهات صلوة الخزانة ولا يخفى ان هذين في حق الافاقى واما في غيره فالغرض فيه الزاد والقدرة على المشي والمتبادر ان هذه الامور شرط عند خروج قافلة بلدة فان ملكهما قبله فلا يائمه بصرفه الى حيث شاء كما في شرح الطحاوي والمضمرات وغيرهما [فضلا] اي فضل الزاد والراحة ويحتمل ان يكون مصدر يفضلان [عما لا بد منه] اي من حاجته الاصلية كما مرنى الفطرة [وعن نفقة] وسط [عباله] اي الدين عليه اسباب معيشتهم كالزوجات والاولاد الصغار والخدم والعيال بالكسر جمع العيل كالنير ولا يخفى ان النفقة مستدركة بما لا بد منه ولعل الذكر لزيادة الاهتمام [الى حين عودة] الى وطنه من ابتداء سفره فلا يشترط بقاء نفقة يوم بعد العود خلافا لابن عبد الله

الجرجاني وعن ابي يوسف رح نفقة شهر كما في المحيط وفيل في التاجر راس مال التجارة و في
 المحترف الات حرفته وفي صاحب الضيعة ما يعيش بغلته وفي السرث والاكرا آلاتهما من البقر ونحوه
 كما في قاضيان والكلام مشير الى انه لو كان له كروم وعقارات وارض وحوانيث يستغلها يكفيه وعياله
 الى العود غلته و قيمتها لزم الحج كما في المنية وكذا اذا كان له جواهر او ثياب للزينة كما في الجواهر
 [مع امن الطريق] اي مع ظن مريد الحج ان طريقه آمن من العصيان والقتل وغيرهما فان علم
 انه لم يامن غالبا يجوز تأخيرها كما في الجواهر الا يرى ان ابا بكر الوراق خرج حاجا فلما ذهب مرحلة قال
 لاصحابه ردوني فقد ارتكبت سبعمائة كبيرة في مرحلة فردوه وفي واقعات الناطقي ان قتل بعض
 الحاج عذر في ترك الحج وعن ابي القاسم الصغار ببلخ قال لا شك في سقوط الحج عن النساء وانما
 اشك في الرجال وافتي ابو بكر الجصاص ببغداد انه سقط عن الرجال ايضا لكثرة الاخطار و به
 افتي الربري والترجماني الصغير بخوارزم وابو الفضل الكرمانى بخراسان كما في الزاهدي وقال عبد الله
 البلخي (ن) ليس الحج على اهل خراسان منذ كذا سنة وقال ابو القاسم الصغار لا ارى الحج فرضا منذ
 مشربين سنة و البادية عندي دار من دار الحرب ومثله قال ابو بكر الاسكاف في سنة ست وعشرين
 وثلاثمائة فكيف في زماننا قيل انما قالوا ذلك لانه لا يتوصل الى الحج الا بالرشوة فيكون سببا للمعصية
 ومتى يؤل الامر الى هذا يرتفع الطاعة كما في المضمرات وقاضيان وغيرهما لكن في المنية لا يمنع
 الحج بالمكس فانه لا يخلو قافلة عن ذلك فلو سقط الحج بمثل ذلك ارتفع العمل بقوله تعالى والله
 على الناس حج البيت الاية فالاعتماد على ما قال الفقيه ابو الليث انه ان غلب سلامة الطريق ففرض
 والا فساقط وظاهرة ان امن الطريق شرط الوجوب كما روي عنه وعن بعض اصحابنا انه شرط الاداء وهو
 الصحيح فيلزمه الايضاء كما في النهاية ولما فرغ عن الشروط المشتركة شرع فيما يختص بالمرأة فقال
 [والزوج] ابا الجري مع الزوج ويجوز الرفع على الابتداء [او المحرم] اي الذي حرم عليه نكاحها
 ابدا بقرابة او رضاع او صهرية كما في المشاهير وهذا وان كان مخرجنا لاخت زوجته وعمتها وخالتها فان
 حرمتها مقيدة بالنكاح لكنه مخرج للزوج ايضا ولو عرف بما حل الوطى وحرم النكاح ابدا لدخل فيه
 الزوج وان لم يكن محتاجا اليه في هذا المقام واطلاقه يدل على وجوب الحج عليها وان كان المحرم
 لم يرافقتها الا بنفقتها وفيه اختلاف الروايتين كما في المحيط وفي معزى كلامه رمزخي الى اشتراط كون
 الزوج والمحرم عاقلين بالغين موافقين لها في ذلك بلا اجبار فلا عبوة للصبي والمجنون ولا يجبر الزوج
 والمحرم على ذلك كما في شرح الطحاوي والى اشتراط كون المحرم غير فاسق والا فلا يجب عليها كما في
 الخزانة [للمرأة] الشابة او العجوز والاكتفاء مشير الى ان اذن الزوج لا يشترط لان حقه لا يظهر
 في الفرائض والى ان التزوج غير واجب عليها اذا لم يكن لها زوج وينبغي ان يقيد المرأة بالخالية
 عن العدة لان من شرط الرجوب الخلو عن العدة اي عدة كانت كما في الزاهدي وغيره وظاهر كلامه

ان المحرم شرط الوجوب ولامشائخ فيه خلاف كامن الطريق وفي تخصيص المرأة اشعار بوجوبه على
الامرء الصبيح الوجه بلا شرط كون قريب معه لكن للاب ان يمنع عنه حتى يلتقي ويكره له ذلك
ان احتاج اليه الاب او الام كما في الخلاصة [ان كان بينهما] اي بين مكان المرأة [وبين مكة] مأخوذة
من تمسكت العظم اي خرجت منه و لكون البلدة الحرام وسط الارض تسمى بها كما في المفردات
واما ذكر الحرام لاضمحلال معنى الوصفية بالاسمية [مسيرة سفر] اي مسافة ثلاثة ايام ولبايها
وفيه اشارة الى انها لا تسافر بلا محرم الا الى ما دون السفر كما في الكافي [في العمر] بسكون الميم
و ضمها اسم لمدة عمارة البدن بالسيرة [مرة] واحدة اسم لجزء من الزمان كلاهما ظرف فرض [على الفور]
في اصح الروايتين عن ابي حنيفة رح وهو قول ابي يوسف رح وقال محمد رح على التراخي كما في
المحيط والاول المختار كما في السراجية ولذا سقط عدلته بتأخيرها كما في التمرتاشي والفور لغة الغلطان
ثم استعير للسرعة ثم سمي به الساعة التي لا لبث فيها كما في المغرب وقال ابن الاثير فور كل شيء اوله
وشريعة تعجيل الفعل في اول اوقات امكانه والتراخي لغة التباعد و شرعا جواز تأخير الفعل عن
الاول الى ظن الفوت فيشتمل العمر والمراد من الفور ان يتعين اشهر الحج من العام الاول
للاداء فياثم عند الشيخين بالتأخير الى غيره بلا عذر الا اذا ادعى ولو في آخر عمره فانه رافع
للإثم بلا خلاف ومن التراخي ان لا يتعين هذه الاشهر له فيجوز التأخير عند محمد رح لكن
يشترط سلامة العاقبة كما نقل عنه في المبسوط وغيره وفيه اشكال لان العاقبة مستورة غير قابلة
لبناء شيء الا ترى انه لو سأل سائل هل يسئل التأخير عن هذه العام عند محمد رح لم يجز للمفتي
ان يجزم بالتحليل والتحریم والصحيح ما قال ابو الفضل في اشارات الاسرار انه لا ياثم عند محمد
رح بالتأخير اذا مات فبجاءة واما اذا ظن الموت بالامارات فياثم بالفوت لان العمل بدليل
القلب واجب عند فقدان غيره وكذا في الكشف لكن في الزاهدي لو وجب عليه الحج
وحيل بينه وبينه حتى مات سقط لان وجوبه موسع كما سقط عن السائض قبل خروج الوقت
وقيل لم يسقط لانه على الفور وكذا اذا افتقر بعد اليسار وان فرط حتى اتلف ماله يسعه ان
يستقرض فيسج وان مات قبل قضاء القرض يرجي ان لا يواخذ به اذا عزم على القضاء وفي
التمرتاشي عن ابي يوسف رح لزمه الاستقراض ولو حج الفقير ثم استغنى لم يسج ثانيا لان شرط
الوجوب التمكن من الوصول الى موضع الاداء الا ترى ان المال لا يشترط في حق المكى لكن في
النواذر انه يسج ثانيا [ولو احرم] من مبيقات [صبي فبلغ او عبد فعتق فمضى] كل منهما على
احرامه واتم اعمال الحج [لم يؤد فرضه] اي الصبي او العبد لانه متنفل في الاحرام فلا ينقلب
فرضا [ولو جدد الصبي البالغ] قبل الطواف والوقوف [احرامه] بان يرجع الى مبيقات من المواقيت
ويجدد التلبية بالحج [للقرض صح] ذلك التجديد لانه لعدم الاهلية لم يكن احرامه لازما فلو

رجع الى تجديد الاحرام ادى فرضه [لا العبد] اي لا يصح تجديد احرام العبد المعتق لانه لاهلية الاحرام كان احرامه لازما فلا يخرج عنه الا بالاتمام وفيه اشعار بان المجنون اذا افاق والكافر اذا اهلّم بعد الاحرام ومضي كل منهما عليه لم يؤد فرضه و لوجود الاحرام اداة كما في المضمرات [وفرضه] اي فرض السجّ الاعم من الشوط والركن [الاحرام] لغة المنع كما قال ابن الاثير وشما تحريم اشياء وابتجاب اشياء كما في تمتع الهداية وهو شوط كما في النهاية وغيره ولا يبعد ان يكون فيه اختلاف في الركنية فانه كالتكبير في الصلوة كما في تمتع الكافي وغيره [والوقوف] اي التضرع ولو ساعة من زوال عرفة الى طلوع فجر البدر [بعرفة] هي كعرفات اسم لموضع شرقي من مكة على اثنى عشر ميلا منها تقريبا وينبغي ان لا ينون وفي الصحاح انها شبيهة بمروا لكن قد تكرر ذكرها في الاحاديث الصحيحة كالتخاري ومسلم وانما سمي بها لان ابراهيم عليه السلام وضع اسمعيل وهاجر بمكة ورجع الى الشام ولم يتلاقيا سنين ثم التقيا يوم عرفة بعرفة [وطواف الزيارة] و يسمى طواف يوم النحر وطواف الركن وطواف الافاضة فالطواف الدوران حول الشئ والزيارة مصدر زرت فلانا اي لقيته بزوري بالفتح اي قصدت زورة وهو اعلى الصدر كما في المفردات والاضافة بادنى ملايسة والمعنى الدوران حول البيت في يوم من ايام النحر سبع مرات فالكل ركن لكنه قول الشافعي رحمه الله فان الركن عندنا اربعة والباقي واجب كما في جنيّات المضمرات وفي تأخير الطواف اشعار بان الوقوف فوقه ولذا لم يفسد السجّ بالوقوع قبله [و واجبه] اي السجّ وهو ما بتركه الدم [وقوف جمع] اي الوقوف بجمع ولو ساعة من بعد صلوة فجر النحر الى ان يسفر جدا وهو كالمزدلفة اسم لمجموعة على سبعة اميال من مكة شرقا وانما سمي به لانه اجتمع فيه آدم وحوا عليهما السلام [والسعي] اي سعي سبع مرات [بين] اعلى [الصفا] بالقصر [و] اعلى [المروة] فيفقد ان صعودهما واجب كما في شرح التاويلات والتف لكن في الكلام اشكل من وجهين احدهما ان لا يجب الا الشئ لا غير في بطن الوادي والثاني ان يسن السعي في بطن الوادي كما سيبيح وهما جبلان شرقيان الاول مائل الى جنوب البيت والثاني الى شماله ما بينهما ستة وستون وسبعمائة ذراع والسعي مائة ذراع واثنى عشر ذراعا [ورمي الجمار] اي رمي سبعين جمرة في ايام النحر والتشريق بالجمار بالكسر وهي ثلثة مواضع من منا يرمي بها جمارا اي صغارا من الاحجار كما يحصى وانما سمي بالجمار كما بالجمرات لعلاقة الحبل [وطواف الصدر] و يسمى طواف الوداع وطواف آخر العهد بالبيت وفي التنف انه سنة فالصدر بفتحيتن رجوع المسافرين مقصده والشاربة من موردة والمعنى طواف البيت عند الرجوع الى مكانه [للذاني] اي الخارج من المواقيت فلم يجب على الحلي والحرمي والمكي وقال ابو يوسف رح اني احبه للمكي كما في شرح الطحاوي والافاقى بالمد منسوب الى الافاق جمع افق فالصواب انفي كما في المغرب والتهذيب وغيرهما ولناصر الفقهاء ان يقول لا نسلم ان الافاق جمع حتى وجب

زده في النسبة الى الواحد فغن سببونه ان الافعال للواحد وقال بعض العرب هو انعام كما في الفائت
 وغيره ولو سلم انه جمع فلم لا يجوز ان يكون الياء للوحدة كما قالوا في رومي ولو سلم انها للنسبة فالرد
 غير واجب فانهم ارادوا بالادنى الخارجين وبالاتقي الخارجين وهذا معنى آخر له لورد الى الاتقي
 لم يفهم منه ذلك فصار كالانصاري على ما نقل صاحب الكشف عن النمشري [والخلق] اي قطع شعر
 الرأس بالموسى وغيره عند الخروج عن الاحرام والادنى ان يقال والخذ ليشمل التقصير ايضا
 والواجب السادس الاحرام من الميقات كما في المصبرات وذكر في النظم للمفرد ثلثة عشر فعلا وللقارن
 مئة عشر وللمتمتع سبعة عشر ثم قال ان الترتيب بين هذه الافعال واجب وقد ذكرنا ان بعضا
 من اشواط الزيارة واجب [وغيرهما] من الفرائض الثلث والواجبات [سنن] تاركها مسيى وهي
 التيامن في الطواف وتقبيل الحجر كما في التفت والرمل في الثلثة الاول من اشواط الطواف والسعي
 في بطن الوادي وطواف القدوم والبيتوتة ممنا وبجمع والاضطباع والجمع بين الظهر والعصر
 معرفة باذان وقامتين وبين المغرب والعشاء بمزدلفة باذان واقامة كما في النظم والبواني من الاغتسال
 قبل الوقوف والاجتهاد في الدعاء [و] غير ذلك [آداب] تاركها غير مسيى كما في شرح الطحاوي
 [واشهره] اي الحج [شوال وذو القعدة] بالكسر والسكون [وعشر ذى الحجة] بالكسر وقال
 الجوهري انها بالكسر المرة الواحدة من الشواذ وقال ابن الاثير انها بالفتح المرة الواحدة على القياس
 الا ان المطرزي قال الفتح لم يسمع وظاهرة يدل على انه عشر ليال وتسعة ايام كما قال ابو يوسف رح
 في الجامع وقال ابو عبد الله الجرجاني وابو بكر الرازي ان يوم النحر من اشهر الحج وثمرته
 انه ان احرم يوم النحر للحج القابل لم يكره عندنا كما في الذخيرة ويمكن ان يحمل الكلام عليه
 لانه اذا حذف التمييز جاز التكبير وفيه اشعار بان في قوله اشهره تسامحا او مجازا حيث جعل
 بعض الشهر شهرا وما في الكشف وغيره ان اسم الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد فمخرج للعشر
 لانه خارج عن الشهرين على انه قول مرجوح لا يليق بفصاحة القرآن وانما اضيف الى الحج اشارة
 الى انه لو ملك الزاد والراحلة قبل هذه الاشهر فاستهلك لم يجب عليه الحج كما في المحيط والى انه
 لا يسئل شيء من اعمال الحج في غير هذه الاشهر ولا ينافية اجزاء الاحرام قبلها ولا اجزاء الرمي والخلق
 وطواف الزيارة وغيرها بعدها لان كل ذلك محرم فيه وانما سميت بهذه الاسامي لانهم لما نقلوا
 اسماء الشهور عن اللغة القديمة سموها بما يوافق تلك الازمنة فهم يسجون ويقعدون عن الحرب و
 ويتنقلون عن مواضع يقال شال زيد اذا زال عن مكانه واعلم ان ايام الحج وما لا بد منه خمسة يوم
 معرفة وايام النحر والتشريق [وكره] كراهة تحريم [احرامه] اي المحرم [له] اي للحج [قبلها]
 اي الاشهر كما اشير اليه في شرح الطحاوي وذكر في التحفة انه مكروه بالاجماع وفي المحيط ان امن
 من الوقوع في محظور الاحرام لا يكره وفي النظم عنه يكره الا عند ابي يوسف رح وفي كلامه اشعار

بأنه لا يكره الاحرام في ارائل الاشهر ولا في غيرها الا اذا اخر بحيث يغتفر الوتر بعرفة كما اذا احرم يوم النحر فإنه لا ينقصد الحج لغوات اقرب اركانها [والعمره] اسم من الاعتبار لغة القصد الى مكان عامر في المغرب او الزياره التي فيها عمارة الود كما في المفردات و شريعه افعال مخصوصه [سنة] موكدة وقيل واجبة كما في التحفة وعن بعض اصحابنا انها فرض كفايه كما في الكافي [وهي طواف] للبيت [وسعي] بين الصفاء والمروة فليس سواهما ركن فالاحرام والخلق شرط كما في التحفة لكن في شرح الطحاوي ان الاحرام ركن والسعي والخلق او التقصير واجبان وما سوى ذلك سنن وآداب تاركها مستحب [و جازت] العمره [في كل السنة] مرة او اكثر واجتنب فيها ما في الحج واذا استلم الحجر يقطع التلبية في اصح الروايات واذا حلق يخرج عن احرامها كما في قاضيخان [وكرهت] العمره وصحت في [يوم عرفة واربعة بعدها] من ايام النحر والتشريق وعن ابي يوسف رح لا يكره في يوم عرفة قبل الزوال وعنه الاول التأخير عن هذه الايام اذا احرم بها في غيرها واما اذا احرم فيها فيرفضها كما في المحيط [وميقات المدني] اي مبدأ احرام اهل المدينة ومن سلك هذا الطريق من غيرهم سواء كان مكيا او غيره للحج او العمره وهكذا في سائر المواقيت لانه مما عينه صلى الله عليه وسلم كما اشار اليه في الاختيار وغيره وقال ابن حجر انه صلى الله عليه وسلم وقتها لاهل الافاق قبل الفتح لما علم انه سفتح والميقات في الاصل الوقت المحدود ثم استعير للمكان اي موضع الاحرام كما في الكرمانى والمدنى كالمدينى منسوب الى مدينته صلى الله عليه وسلم كما في شرح مسلم [ذو الحليفة] على المصغر مكان على اربعة اميال من المدينة وعلى مائة ميل من مكة فهو ابعد المواقيت اما لعظم اجور اهل المدينة واما للرفق باهل سائر الافاق فان المدينة اقرب الى مكة من غيرها [و] ميقات [العراقي] و الحراساني و اهل ما وراء النهر و العراق بالكسر بلاد يذكر و يؤنث معرب ايران شهر يشهر وهو موضع الملوك كما في الازاهير [ذات عرق] بالكسر ارض سبعة على ستة و اربعين ميلا من مكة وانما سمي بها لان فيها جبلا صغيرا يسمى بالعرق [و] ميقات [الشامي] والمصري وغيرهما من ارض المغرب بالقصر واليائين والنسبة او بالمد واليائين او الياء الواحدة وحذف الاخره كما في الرضي [حقة] بضم الحيم وسكون الحاء قرية خربة على خمس مراحل او ستة سمي بها لان قوما نزلوا فيها فاجحفهم السبل اي استاصلهم واهل مصر تركها لان رائغ بالراء والهمزة والغين المعجمة لانه لا ينزلها احد الاسم كما في فتح الباري [والنجدى] ومن سلك هذا الطريق والنجد اسم لعشرة مواضع مرتفعة بين اليمن والتهامة وما اعلاها والعراق و الشام اسفلها و اولها من ناحية الحجاز ذات عرق كما في تقويم البلدان [قرن] بالتحريك كما في الصحاح وفيه انه بالسكون و هو جبل مشرف على عرفات كما في المغرب لكن نقل القاضي عياض ان المتحرك الطريق والساكن الجبل وهو على مرحلتين من مكة كما في فتح الباري [و اليمنى] والتهامى وغيرهما [يللم] بفتح الياء

واللامين و مكون الهم ويقال ان اصله المم بالهمزة والياء تسهيل وحكي يومرم وهو مكان على
مرحلتين من مكة وهذه المواقيت كالحديد فيعلم جنوبي ويقابل ذوالسليخة وقرن شرقي ويقابل
السحفة واما ذات عرق فيماذي قرن ولا يخلو بقعة من البقاع الا ان يساذي ميقاتا منها كما في فتح
الباري وهذا اذا قصد مكة من طريق مسلوكة واما اذا قصد من غيرها فميقاته ما يساذي ميقاتا
من هذه المواقيت كما في الاختيار [و حرم باخير الاحرام عنها] اي عن هذه المواقيت [لمن قصد] من
الانفاقي والسلي والحرمي والمكي الخارجين للتجارة او غيرها [دخول مكة] للسج او العمرة او التجارة
او التوطن او غيرها فان دخل بلا احرام فعليه حجة او عمرة وكذا في كل مرة وفيه اشعار بانه لو قصد
دخول بستان بني عامر او غيره من السبل فدخل فيه ثم دخل مكة فلا شيء عليه وعن ابي يوسف رج
انه شرط نية الإقامة فيه خمسة عشر يوما كما في الزاهدي وغيره [لا] يصرم [التقديم] اي تقديم الاحرام
على هذه المواقيت بعد دخول الاشهر والافضل من دوزيرة امله لان التأخير الى الميقات بطريق الترخص
وعن ابي حنيفة رج هذا اذا امن ان لا يقع في محظور الاحرام وعن محمد رج هذا اذا كان ازل
ما يسمح وحسن التأخير الى الميقات كما في المحيط [رحل لاهل داخلها] اي داخل هذه المواقيت ويدخل
فيه اهلها [دخول مكة] لاجابة لا للنسك [غير محرم وميقاته] اي ميقات اهل داخلها للسج والعمرة
[السبل] بالكسر هو ما بين المواقيت والحرم لا السبل الذي هو خارج المواقيت [و] الميقات [لمن]
استقر [بمكة] والحرم [للسج الحر] فيجاز ان يصرموا من دورهم وقال ابو جعفر الحرم من جانب المشرق
سنة اميال ومن الشمال اثنا عشر ومن المغرب ثمانية عشر ومن الجنوب اربعة وعشرون كذا في
الكبرى لكن الاصح انه من الشمال ثلثة اميال تقريبا كما في المصنوعات او اربعة فانه التنعيم وقيل انه
ليس بطرف السبل بل بينهما نحو ميل كما في فتح الباري [و] لمن بمكة [للعمره السبل] من اي مكان
شاء منه واقربه التنعيم كما في المحيط [ومن شاء] من الحاج او المعتمر [احرامه] قص شاربه
واظفاره وعانته [ثم تروضا والغسل] للتنظيف حتى يومر به الحائض [احب] وفيه اشعار باستحباب
الكل كما في الاختيار [ولبس ازارا] بلا عقد حبل عليه فانه مكروه وهو من وسط الانسان [ورداء]
من الكتف فيستر به الكتف وفي النهاية انه يدخل تحت يده اليمنى ويلاقي على كتفه الا يصر
و يبقى الايمن مكشورا الا ان الاول اولى كما في عدة المناسك لصاحب النهاية وهذا اذا وجد والا
فيشق سراويله ويتأزبه ارقميصه ويرتدي به كما في الظهيرية وفيه اشارة الى انه لا يلبس السراويل
والتنبان والقميص كما ياتي ولا بأس بلبس القمء اذا لم يدخل يديه في كميته كما في النظم والى ان
السنة للحاج ان يلبس ثوبين كما في الكرماني فلو اكتفى بما يستمر عودته جاز كما في الاختيار [طاهرين]
بالغسل او الجدة وفي الاختيار ان الشرب الجديد الابيض افضل [وتطيب] اي استعمل عينا لها
رائحة طيبة ان وجد ما استحبابا وعن محمد رج انه لا يطيب بما يبقى اثره بعد الاحرام والاول الصحيح

كما في المحيط [و صلى] في موضع الاحرام [شفعا] قرأ فيهما ما شاء والافضل سورة الكافرون والاخلاص
كما في الكرمانى [وقال المفرد] اي المحرم بالسج [اللهم] اصله يا الله حذف حرف النداء لانه انما يليق
بالغافل تعالى الله تعالى عنه و اخر ما عرض عنه من الميم المشددة تبركا بالابتداء باهمه تعالى وقد
زيف ما قال الفراء ان اصله (يا الله آمنا بالخير) حذف الحرف مع المفعولين و ادغم [اني اريد الحج]
مشير الى ان الفرض يتأدى بمطابق النية وهذا استحسان وعن الحسن انه لا يتأدى به كما لا يتأدى بنية
النفل كما في الزاهدي والى ان النية يصح بلفظ الحال وان كان الماضي فى الانشاء اغلب والى ان النية
مع اللفظ افضل لكن يجوز بالقلب والاول افضل كما فى الاختيار [فيسره لي] لاني لا اقدر على هذه
الافعال الا بتيسيرك [وتقبله مني] كما تقبلت من حبيبك و خليلك عليهما الصلوة والسلام ربنا تقبل
مننا [ثم لبي ينوي بها] اي قال لبيك الخ حال كونه ناديا بالتلبية [الحج] وفيه اشارة الى انه يشترط
اقتران النية بالتلبية وقد صح بالنية السابقة كما في سائر العبادات على ما روي عن محمد ر ح كما في الزاهدي
والى انه لبي بعد الصلوة وان استوى على بعيرة والاقتران بها افضل كما فى الاختيار [وهي] اي
التلبية [لبيك اللهم لبيك] اي الب لك اليايين اي اجبتك اجابة بعد اجابة فحذف الفعل مع الجار
ورد المزيدي الى الثلاثي ثم اضيف الى ضمير الخطاب الداعي هو الله تعالى او الرسول عليه الصلوة والسلام
لانه دعاهم الله او رسوله الى الحج والظاهر انه ابراهيم عليه السلام لانه بعد فراغه من بناء البيت امر
ان يدعوه اليه فدعاهم على ابي قبيس فاسمع الله صوته لادلاء آدم عليه السلام فمن وافق بالتلبية
مرة فقد حج مرة ومن زاد فزاد ومن لم يوافق بها اصلا لم يحج اصلا كما فى المبسوط والمضمرات وغيرهما
فان قلت ان الخطاب بكلمة اللهم هو الله تعالى فيلزمه ان يخاطب اثنان في كلام واحد وهو غير جائز
كما تقرر في موضعه قلت قد صرحوا بجوازه اذا عطف احدهما على الاخر وقال النسوي يحدف العاطف
فى الكلام القديم كما نقله الرضي وغيره فيجوز ان يكون تقديره لبيك اللهم لبيك فصح الخطاب
بالكاف الاول لابراهيم عليه السلام وبالباقى له تعالى على طريق الجواب عن سلام الغائب فانه يرد
الجواب على المبلغ او لا ثم على ذلك الغائب لانه محسن اليه بالتسليم والمبلغ بالتبليغ ولا يخفى ما في
وحدة الجواب عن دعاء ابراهيم عليه السلام وكثرته عن دعائه تعالى مع صيغة الخطاب لا الغيبة من اللطافة
[لبيك لا شريك لك] استيناف [لبيك ان الحمد] بكسر الهمزة على الاستيناف بفتحها على التعليل
والاول اصح كما فى المحيط وهو اختيار محمد ر ح كما فى الكرمانى [والنعمة] بالكسر اسم او مصدر
بمعنى الانعام منصوبة وهذا اشهر او مرفوعة على الابتدائية [لك] خبر ان او خبر المبتداء او خبرهما
محذوف تقديره ان الحمد والنعمة يثبتان لك او الحمد لك [والملك] كالنعمة [لا شريك لك]
استيناف [ولا ينقص منها] اي من هذه الكلمات حتى يكرن احرامه على وجه السنة [وان زاد]
من المرويات عليها [جاز] مثل لبيك اله الخلق لبيك ويستحب رفع الصوت بها [فصار محرما]

بهذه الافعال لكن الركن هو التلبية مع النية فكل منهما لا يجوز عن الآخر كما في السنتف وذكر
 في الاختيار ان التلبية مرة شرط والباقي سنة تاركها مستحب وفي المحيط عن الصاحبين ان النية كافية وقال
 الطرفان ان التلبية لم يشترط بل لفظ دال على التعظيم كالتسبيح والتهليل ولو بالغارضية لكن في
 الهداية انه قول الثلاثة واذا عرفت ذلك [فيتقي] اي يجتنب [الرفث] اي ما يستقبح من ذكر الجماع
 ودواعيه وهو الاصح كما في المفردات وقيل هو بالفرج لجماع وباللسان المواعدة به وبالعين الغمز
 له كما في المغرب [والفسوق] لغة الخروج وشرعية الخروج عن حدود الشريعة وقيل التساق والتنازع
 بالالفاظ كما في الكرمانى [والجدال] اي شدة الخصام ومراجعة الكلام مع الرفقاء والمكاريين
 والخدام وما قيل انه مبادلة المشركين في تقديم الحج وتأخيرها فليس بمبراد ههنا كما في الكرمانى
 [وقتل صيد البر] وهو ما يكون تولده في غير الماء فما في الماء حل قتله ويستثنى منه الفواشق
 الاتية [والإشارة] في الحضرة [اليه] اي الى القتل [والدلالة] في الغيبة [عليه] فيتقي عن
 اخذ الصيد والاعانة عليه [والتطيب] اي استعمال الطيب بحيث يلزق شيء منه بشيء من بدنه او
 ثوبه كاستعمال ماء الورد والمسك وغيرهما والدمع في معنى الطيب ويكره شم الطيب والرياحان
 والثمار الطيبة كما في المحيط [وقلم] اي قطع [الظفر] ولو واحدا سواء قلمه بنفسه او غيره بأمره او قام
 ظفر غيره الا اذا انكسر بحيث لا ينمو فلا بأس به كما في المحيط [و] يتقي الرجل والمرأة [ستر الوجه]
 لانه محرم عليهما [و] يتقي الرجل ستر [الراس] فلا يجوز للمرأة كشفه كما سيأتي فالاولى راسه
 وفيه اشعار بانه لو حمل على راسه شيئا مما لا يغطي به الراس كالطست فلا تنهى عليه والا فعليه الجزاء كما
 في المحيط [وغسل رأسه] بالخطمي والخل والزيت [وليسيته بالخطمي] اي جاء امتزج به وقيل اريد
 به الخطمي العراقي اذ فيه رائحة مستلذة وعن ابي يوسف رح لا بأس به كما في المضمرة وفيه
 اشعار بانه لو غسل بالصابون او السرخ او الماء القراح ليس عليه شيء وذا بالاجماع كما في شرح
 الطحطاوي [وقصها] اي قطع اللحية كلا او بعضا وفيه رمز الى انه قد يقص في النهاية ان الاكسرة
 يحلقونها للشجاعة وكذا بعض العصاة [وحلق راسه] كلا او بعضا وكذا حلق رأس محرم او خلال
 فالاولى حلق الراس [وشعر بدنه] ولو من الابط والاولى اخذ الشعر فيشمل التقصير والتنف واخذ
 الشارب وغيرها بلا استدراك ويتقي احتراق شعر اليد للشيز كما في المحيط [ولبس مخيط] لبس
 معتادا كما اذا ادخل اليد في كم القباء او القميص او الحية مثلا فلوارتدى بها او اذ بالسراديل ليس
 عليه شيء كما في الكافي [و] لبس [عمامة] فلبس بعض الرأس ممنوع كستر الكل [و] لبس [خفين]
 الا بعد قطع الساق منهما وهو لم يجد النعلين وإنما ثني مع لبس الخف ممنوع لانه يشعر باباحه
 المشي به وهو منهى والاولى لبسه مخيطا او خفين فان المرأة تلبس المخيط والخفين كما في قاضيخان
 ولا يخفى ان ذكرهما تخصيص بعد تعميم [والمصنوع بطيب] اي بشيء له رائحة مستلذة كالزعفران

والحناء بخلاف الرخصة فان فيها خلاف [الابعد زواله] اي زوال الطيب بلا رائحة بالغسل او الخلق او مرور الايام وعن محمد بن روح لو لم يتعد صبغه الى غيره جاز لبسه كما في المغرب وعنه لو لم يتناثر الصبغ جاز كما في الكرمانى و اشار فى المصنوعات الى عدم صحة القولين الاخيرين واعلم انه لو قال وبتقي الرث و غيره مما هو مظهر الاحرام لكان احسن لان ما اجمل هنا قد فصل فى الجنايات [لا] يتقي [الاستحمام] اي الاغتسال بآي ماء كان لكن بحيث لا يزيل الوسخ فى المحيط ازالة التفت حرام وهو فى الاصل الاغتسال بالماء الحار كما قال ابن الاثير او دخول الحمام كما قال المطرزي [و] لا [الاستظلال ببیت] مما يتخذ من حجر او مدر او صوف او وبر [از] الاستظلال [بمحمل] بفتح الميم الاول وكسر الناني او بالعكس الهودج الكبير [وشد هميان] بالكسر ما يجعل فيه الدراهم او الدنانير من همي المطراي انصب كما فى الكرمانى [في خصرة] بالفتح اي على وسطه والمنطقة كذلك [واكثر التلبية] اي قال لبيك الخ ما استطاع فانها سنة [متى صلى] اي كلما فرغ من صلاة ولو نافلة وهذا ظاهر الرواية وقال ابو جعفر من صلاة وقتية دون فائتة او نافلة كما فى شرح الطحاوي [او] متى [علا شرفا] بفتحتين اي مكانا مرتفعا [او هبطا] اي نزل [واديا] اي حضيضا وهو فى الاصل مهيل فيه الماء [او لقي ركبا] اي لقي بعض الحجاج بعضا آخر سواء كانوا ماشيين او راكبين كما اشار اليه النهاية والركب فى الاصل اسم جمع او جمع الركاب الابل [او اسحر] اي دخل فى السحر سدس آخر الليل او مال راس دابته بالزمام كما فى النهاية او كلف استيقظ من منامه كما فى المحيط والاصل فى ذلك ان التلبية كالتكبير فى الصلوة فيوتي بها عند الانتقال من حال الى حال كما فى الهداية [واذا دخل مكة] ليلا ويستحب نهارا [بدأ] منها [بالمسجد] الحرام من جانب الشرق من باب بني شبيبة فانه من هذا الباب مستحب كما فى الاختيار والمسجد فى وسط مكة ذراعه مائة الف وعشرون وطافاته سبعة واربعون ومائة واسطواناته اربع وعشرون واربعمئة كلها من مرمر او رخام وابوابه خمسة عشر [وحين رأى البيت] الحرام الواقع فى وسط المسجد هو علم اتفاقي لهذا المكان الشريف زاده الله تعالى شرفا وتعظيما له سقفا وعرض السطح ثمانية عشر فى خمسة عشر ذراعا وحيطانه الى السماء سبعة وعشرون ذراعا وعرضها ذراعان من ركنه الشامي الى العراقى اثنان وعشرون ذراعا ومنه الى اليماني اربعة وعشرون ومنه الى الحجر احد وعشرون وشبر [كبر] اي قال الله اكبر اي من الببت وغيرها [وهل] اي قال لا اله الا الله تحرزا عن الوقوع فى نوع شرك لعظمته [ودعا] لانه يستجاب اذا رآه فى العدة وصى بعضهم ان يقال اللهم اجعل لى مستجاب الدعوة [بما شاء] فان التعيين يذهب رقة القلب ولذا لم يذكر محمد بن روح فى الاصل للحج شيئا من الدعوات الثبى فى العدة والظهيرية وغيرهما [ثم استقبل] استجابا [الحجر] الذي كان ابيض مضيا ما بين المشرق والمغرب ثم صار اسود ليتجنب اهل الدنيا عن زينة العقبى والمرئى منه قدر شبر واربعة

اصابع [وكبر وهلل] حال كونه [يرفع يديه كالصلوة] اي كما يرفع اليدين لهما ثم يرسلهما كما في
 التحفة وذكر في شرح الطحاوي انه يجعل بطن كفيه نحو الحجر رافعا لهما خذو منكبيه [واستلمه]
 اي مس الحجر باليد والقبلة [ان قدر] على الاستلام [غير مود] لاخل [والا] يقدر عليه غير
 مود [يمس] بالحجر [شيئا] من عصا او غيره [في يده وقبله] اي الشئ [وان عجز] عن الاستلام
 [استقبله] اي قام بخداء الحجر و اشار اليه بباطن كفيه [وكبر وهلل] و حمد الله تعالى و صلى على
 النبي عليه الصلوة والسلام [ثم قبل كفيه] [وظاف] ماشيا بلا عذر فلو طاف راكبا او محمولا بغير عذر
 اعاد ان اقام حكمة والا فعليه دم كما في المحيط [طواف القدوم] ويقال له طواف التحية و طواف اللقاء
 و طواف ازل عهد بالبيت و الاطلاق دال على انه جاز فيما يكره فيه الصلوة كما في قاضيشان [و] قد
 [سن] هذا الطواف [للافاقي] اي الخارجي كما في المتداولات لكن في خزائن المفتيين انه واجب على الاصح
 فلا يسن للمكي اذ لا قدوم له ويسن لاهل المواقيت و داخلها و خارجها حال كونه [آخذا عن يمينه]
 اي يمين الطائف ولا ينبغي ان يجعل الضمير للحج كما في التحفة وغيره فانه لو بدأ منه الى الركن
 اليماني لم يجوز و قال العامة بالجواز كما في المحيط لكنه مكروه و ذكر في الرقيات انه لا يعتد به
 كما في الكشف [مما يلي الباب] اي مدخل البيت و الاول مما يلي الملتزم فان الولي لغة و عرفا
 يقتضي عدم الفصل كما في المفردات و الباب من الساج مضرب بالقضة عرضه اربعة اذرع طوله ستة
 اذرع و عشرة اصابع و الكلام مشير الى انه لو لم ياخذ عن يمينه مما يلي الحجر لكن لو اخل عنه جاز
 الا ان فيه نقصانا فاحشا واجب الاعادة و ذكر في الرقيات لا يعتد به كما في الكشف [وراء الحطيم]
 موضع من الركن العراقي الى الشامي فيه ميزاب له على ستة اذرع و شبر من البيت قريب من ربعه لانه
 قد كان ثلثين ذراعا في ثمانية عشر من الحطيم الكسر اما بمعنى مفعول لانه ترك حين رفع البيت بالبناء
 او بمعنى فاعل فان العرب طرح عليه ثيابا طافوا بها فانحطم بالمرور و الكلام مشعر بانه لو طاف فيه
 لم يجوز كما في الاختيار و ذلك لانه من البيت الا ان قريشا اخرجوه منه وقت عمارته لعدم قدرتهم على
 النفقة الطيبة كما في فتح الباري [سبعة اشواط] جمع شوط اي طوفة في الاصل جري مرة الى الغاية
 [يرمل] بضم الميم اي يسرع في المشي و يحرك منكبيه [في الثلاثة] من الطواف (بكسر الطاء
 جمع طوفة) [الاول] جمع الاول وفيه رمز الى ان الرمل في كل منها من الحجر الى الحجر فلو زحمه
 الناس في رملة قام حتى يجد مهلا فيرمل لانه سنة بلا بدل كما في الكافي لكن في شرح الطحاوي
 انه ان زحمه يمشي حتى يجد الرمل و الى انه لا يرمل في الاربعة الباقية لكن لو رمل فيها فلا شئ
 عليه كما لو مشي سهرا فيما يرمل ثم ذكر لم يرمل بلا شئ كما في الزاهدي و الاطلاق دال على انه
 يسن الرمل و ان لم يسع بعده و في العدة انه لا يسن الا اذا سعى بعده [مضطبعا] اي جاعلا وسط
 الرواء تحت ابطه اليميني مليقا طرفيه على كتفه اليسرى من جهتي الظهر و الصدر كما قال ابن

الاثير والاكثفاء مؤمى الى ان النية لم يشترط في الطواف وانما الشرط ان لا ينوي شيئاً آخر كما قال بعضهم واما عند الباقيين فيشترط فلو طاف بلا نية او بنية التطوع وقت الحج وقع عن الغرض عند الاولين خلافاً للآخرين ولو طاف طالباً لغريم او هارباً من عدو لم يقع عنه بلا خلاف لانه نوى شيئاً آخر وإلى انه لا يقرأ القرآن في الطواف ولا بأس بذكره تعالى كما في المحيط وإلى انه لا يدعونه لانه صلوة كما في النظم [وكلما مر بالسجدة للطواف] فعل ما ذكر [من نحو الاستقبال والاستلام والذكر] واستلام الركن اليماني حسن [فلا يسن في ظاهر الرماية كما في الكافي لكن في المحيط لم يذكر في الاصل استلامه وعن ابي حنيفة رح انه حسن وعن محمد رح انه كاستلام السجدة والاكثفاء مشير إلى انه لا يستلم الركن العراقي ولا الشامي كما في الكرمانى لان للركن الاول فضيلتين كون السجدة فيه وكونه على قواعد ابراهيم عليه السلام وللثاني الثانية فقط وليس للآخرين شيء منهما اما الاولى فظاهرة واما الثانية فلانها من بناء السجدة اذ لم يتصرف الا في مروة الجدار والسقف والفرض والباب والعتبة والميزاب كما في فتح الباري والادنى ان يقال مس الركن اليماني باليد فانه لا يقبل كما في الاختيار واليماني بالتخفيف والتشديد والالف للعرض او الاشباع والاصلي يمني [وختم الطواف] اي جنسه فيشمل طواف الزيارة والصدر واللقاء وغيرها [باستلام السجدة] كما مر من التفصيل [ثم صلى] في وقت يباح فيه التطوع [شفعا] كالحرام الا انه لا يجزئه المكتوبة ويدعو بعدها للمؤمنين والمؤمنات كما في الزاهدي [تجب] تلك الشفعة عندنا كما في المحيط وغيره لكن في النظم والنفث انها سنة والجملة مستاتفة او صفة شفعا كقوله [بعد كل طواف] بالفتح ويجوز الكسر على انه جمع طوفة والمعنى كل اسبوع والبعدية عامة فلو طاف اسبوعين فصاعداً ثم صلى لكل شفيع صبح بلا كراهة عند الطرفين سواء انصرف عن شفيع او وتر واما عند ابي يوسف رح فكذاك اذا انصرف عن شفيع كاربعة اسابيع او ستة واما اذا انصرف عن وترك ثلثة اسابيع او خمسة او سبعة فيكرة عنده كما في النظم [عند المقام] بالفتح اي موضع قيام التلليل عليه الصلوة والسلام وقت النزول والركوب وهو حجر فيه آثار قدمه الشريف على سبعة وعشرين ذراعاً من الحجر طوله عشرة اشبار وعرضه سبعة [او] عند [غيره] اي المقام [من المسجد] حيث شاء كما في الكافي لكن في المحيط ان زحمة الناس من الصلوة في المقام يصلي في المسجد حيث يتيسر وهذا بيان الافضية والا فان صلى في غير المسجد جاز كما في قاضيخان [ثم] اي بعد الصلوة [عاد] الى الحجر الاسود [واستلم الحجر] كما مر من التفصيل لانه يسعى بعده والسعي كالطواف ولذا لا يعود الى الاستلام بعد طواف ليس بعده سعي كما في المحيط [وكبر] وهلل كما مر [وخرج] على السكينة بعد ما شرب من ماء زمزم من اي باب شاء والادنى من باب بني مخزوم كما فعل صلى الله عليه وسلم كما في العدة [فصعد الصفا] حتى يرى

البيت كما في الكافي و الاوقف للمروزة في الصفا و انكان في الاساس معن السطح و في السلم [و استقبل
 البيت] اي تتحول اليه و مكث فيه قدر ما يقرأ سورة من المفصل كما في العدة و ان لم يمكث
 يجزئه كما في المحيط [و كبر و همل] و سبج كثيرا كما في الاختيار [و صلى عليه عليه الصلوة
 و السلام] و الاول و حمد الله و صلى عليه و كبر و همل كما في المحيط [و رفع يديه] كالدعاء [و دعا]
 و طلب [بما شاء] من الدوايح الدينية و الدنيوية بشرطه و لبث [ثم] نزل من الصفا و قد [مشى
 نحو المروة] و فيه اشعار بان لا يركب في هذا الطريق و لا يحمل كالطواف كما في المحيط و لا يبعد
 ان يكون في نيته اختلاف كما في الطواف [ساعيا] بقدر ما يقرأ خمس و عشرون آية من البقرة كما في
 الزمدي و لا يخلو عن اشعار ما بان المرأة لا تسعى كما سيجي [بين الميئين] الواقعين في طريقي الروادي
 الذي كبسه السيول اليوم و هما علامتان للسعي متحوتتان عن جدار المسجد متصلان به [الاخضرين]
 على التغليب فان احدهما احمر كما في النهاية ا و اصفر كما في المصبرات و في كلامه رمز الى انه مشى
 على السكينة في جانب الميئين كما مر [فصعد فيها] اي في المروة [و فعل] عليها [ما فعل على
 الصفا] من الاستقبال و الذكر و غيرهما [ثم سعى] من المروة [الى الصفا] كما فعل [فصار] سعي
 الصفا مع سعي المروة [اثنين] فمجموع السعيين ليس بواحد من السبعة كما قال بعضهم فان الصحيح
 هو الاول كما في شرح الطحاوي [يفعل هكذا] اي مثل السعيين في الابتداء بالصفا و الاختتام على
 المروة [سبعا] من المرات اربع منها سعي الصفا و ثلث سعي المروة و فيه اشارة الى انه لو صعد في
 الصفا ثلث مرات بان بدأ بالمروة فعليه اعادة سعي اذ لا يمكن ذلك الا به و من اصحابنا من يعتد
 بالاول الا انه مكروه و الصحيح الاول كما في الذخيرة [ثم] اي بعد السعي دخل المسجد و صلى شفعا
 كما في قاضينان و [سكن مكة] ان قدم قبل ايام الحج [محرما] فيتقي محظور الاحرام و احتزر به
 عما نسخ من قول ابن عباس رضي الله عنهما انه حلق و حل كما في النهاية [و طاف] سبعة اشواط يعدها
 [نفلا ما شاء] و ذلك لانه افضل من الصلوة الا في حق المكي و في الاكتفاء اشعار بان
 لا يسعى بعد هذه الطواف لانه لم يشرع الا مرة و لا يرمل لانه لا يكون الا مع السعي كما في
 شرح الطحاوي [و خطب الامام] اي الخليفة او نائبه ثلث خطب بين كل خطبتين فاصل بيوم فخطب خطبة
 واحدة بلا جلسة بعد الظهر [سابع ذي الحجة] بمكة [و علم] فيها [المناسك] التي يؤدي من
 عداة التروية الى زوال عرفة و هي كيفية الخروج الى منى و المكث و الصلوة فيها و الخروج الى
 عرفات و غير ذلك و المناسك امور الحج جمع المنسك بفتح السين و كسرهما في الاصل المتعبد و يقع على
 المصدر و الزمان و المكان كما قال ابن الاثير لكن في الاساس و المغرب انه بمعنى الذبح ثم استعمل
 في كل عبادة [ثم] خطب خطبتين بينهما جلسة معلما للمناسك التي من زوال عرفة الى زوال يوم
 التشريق و هي الرقوف بعرفة و المزدلفة و رمي الجمار و النحر و غير ذلك [التاسع] من ذي الحجة

[بعرفات] بالكسر والتنوين فانها منصرفة بالاجماع ويجوز منع صرفه في الاصل جمع صار اسما لموضع واحد يقال له عرفة كما قال الزجاج في تفسيره وقيل انها من الاسماء المرتجلة فان عرفة لا يعرف في امماء الاجناس كما في الكرمانى [ثم] خطب خطبة واحدة بعد الظهر معلما لباقي المنامك الذي هو رمي الجمار والنزول بالحصب وغيره [الحادي عشر] من ذي الحجة [بمنى] بكسر الميم والياء وقد يكتب بالالف والغالب عليه الصرف والتذكير كما في الكرمانى وهي قرية لها ثلث مسكن فيها يذبح الهدايا والصحايا على اربعة اميال عن مكة شرقا ويميل الى الجنوب [ويخرج] من مكة الامام مع الناس [غداة] اي بعد صلوة الفجر كما ذكره القدوري او بعد طلوع الشمس كما في المبسوط من يوم [التروية] اي الثامن من ذي الحجة ويسمى بها لان الخليل عليه السلام رأى ليلة كان قائلا يقول له ان الله تعالى يأمر بك بذبح ابنك هذا فلما اصبح رآي اي تفكر في ذلك الامر انه من الله تعالى ام لا ثم عرف في اليوم التاسع انه منه تعالى فسمي عرفة ثم رآه في الليلة العاشرة فهم بنحرة يومها فسمي يوم النحر كما في الكرمانى [الى منى] بقرب مسجد الخيف [ومكث] و بات بها فصلى بهم الظهر والعصر والمغرب والعشاء فيها لاوقاتها الى ان يصلي صلوة [فجر] يوم [عرفة] يغسل كما في المحيط اوفي وقتها المعروف كما في شرح الطحاوي وهذا سنة فلوبات بمكة ثم خرج منها بعد فجر عرفة مارا بمنى الى عرفات جاز الا انه مسيى كما في الاختيار وغيره [ثم] اي بعد طلوع الشمس وعنه قبله خرج [منها] اي من منى [الى عرفات] هي على ستة اميال من منى تقريبا [ولكلها موقف] اي جميع مواضع عرفات يصلح لاداء فرض الوقوف [الا] للاستثناء المنقطع لان [بطن عرفة] يضم العين المهملة وفتح الراء واد ببناء عرفات كما في الكرمانى وغيره وينبغي ان لا ينزل الطريق لتضرر المارة كما في المحيط [فاذا زالت الشمس] خطب الامام خطبتين بينهما جلاسة (ن) [كالمعزة وجمع] الامام بالناس بين [العصر و الظهر] في آخر وقت الظهر كما في النظم واطلاقه مشير الى استواء كونهم مسافرين او مقيمين وكون الامام مسافرا والقوم مقيمين وبالعكس والاكتفاء مشعر بانه لا يقصر الامام ولا القوم للموافقة كما في المحيط [باذان] واحد بعد جلوس الامام على المنبر وعن ابي يوسف رح قبله وعنه بعد مضي صدر الخطبة كما في شرح الطحاوي وفيه رمز الى انه لا يتطوع بينهما والا فيؤذن ثانيا قبل العصر خلافا لمحمد رح ويكره التطوع كما في قاضيخان وهي شاملة لسنة الظهر وغيرها كما في الكرمانى لكن في المحيط لو تنفل صرحت سنة الظهر يؤذن ثانيا الا في رواية شاذة عن محمد رح [واقامتين] قبل كل صلوة اقامة [وشرط] لجواز الجمع [الجماعة] مع

(ن) [كالمعزة] وعلم فيها الوقوف بعرفة ومزدلفة ورمي الجمار والنحر والخلق وطواف الزيارة [و جمع] الخ *

الامام او نائبه كالقاضي والشرطي كما في شرح الطحاوي [والاحرام] بالسج قبل الزوال في رواية وقبل
الصلوة في اخرى كما في الزملي [فيهما] اي في الظهر والعصر والظرف متعلق بالكل [فلا يجوز العصر]
في آخر وقت الظهر بل في وقتها [لما قد احدهما] اي الجماعة والاحرام كمصلي الظهر منفردا وجماعة
صلوا احدهما مع غير الامام وكلال ومحرّم بالعمرة اذا احرم بالسج بعد ان يصلوا الظهر بالجماعة
فيشترط للجمع عند ابي حنيفة رح يوم عرفة والاحرام والجماعة والامام وعندهما الاولان فقط
والصلوتان بمنزلة صلوة واحدة ولذا لو ظهر فساد في الظهر مثلا بان ادّى قبل الوقت او بلا طهارة
اعيد العصر وان ادّى في وقته مع الطهارة كما في النهاية ثم اي بعد اداء العصر [ذهب] الامام مع
الناس [الى الموقف] وهو موضع من عرفات يقرب جبل يقال له جبل الرحمة على اربعة فرائخ من
مكة يسمى بالموقف الاعظم وموقف الامام وفيه اشعار بأنه جاء ماشيا لكن الافضل ان يكون راكبا
قريبا من الامام داعيا بعد الحمد والصلوة والتهليل والتكبير كما في المحيط [بغسل] اي جمع
بين الصلوتين وذهب اليه حال كونه مغتسلا في وقت الجمع او الذهاب فيكون حالا من فاعل جمع
او ذهب والاول في خزنة المفتيين والثاني في الكافي [سن] فلاغتسال افضل من الرضوء كما في الهداية
[ويكفي] لاداء فرض الوقوف [حضور ساعة] اي ادنى زمان [من زوال] يوم [عرفة الى] طلوع
[فجر يوم النحر] لانه وقت الوقوف لا غير فلم يوقف قبل الزوال او بعد الطلوع لم يدرك فرض الوقوف
والاطلاق مشير الى انه يصح الوقوف مع الجنابة والحيض كما في الخلاصة [ولو] كان المحرم الحاضر
في الموقف [نائما او مغمى عليه] لانه وجد منه التضور في عرفات ولا يشترط النية في كل ركن
وكان الحاضر النائم او المغمى عليه [اهل] اي احرم بالسج [عنه] اي عن ذلك الحاضر [رفيقه]
وان لم يأمره بالاضلال قبل الفجر وقالا ان لم يأمره به لا يصير المغمى عليه محرما وفيه اشارة الى انه
لو اهل عنه غير رفيقه لم يصير محرما كما قالا واما عنده فقيه اختلاف المشائخ كما في الذخيرة والى ان الرفيق
ليس بنائب عنه في سائر المناسك الا ان يطيف به والاصح انه نائب عنه الا ان الاولى ان يطيف به
ليكون اقرب الى ادائه لو كان مقيما كما في النهاية [او] كان المحرم الحاضر [جهل انها] اي عرفات
[عرفة] اي عرفات والاكتفاء مشعر بان احرام الرفيق هنا غير كاف كما قيل و [اذا غربت الشمس]
من يوم عرفة [اتى] الامام بالناس على السكينة [مزدلفة] بضم الميم وسكون الزاء وفتح المهملة
وكسر اللام على ثلثة اميال من مسجد عرفات وهي اسم آخر لجمع لان آدم عليه السلام اردلف
فيها اي دنى الى حوا وظاهر كلامه ان الناس يتابعون الامام فلا يتقدمون عليه الا عند الزحام فانه
جائز اذا لم يجاوزوا حدود عرفة ولا يتأخرون عنه لكنه يجوز التأخير القليل للزحام كما في الهداية
[وكليهما موقف] اي جميع مواضع مزدلفة صالح لاداء الوقوف الواجب الا ان المستحب هو الوقوف وراء
الامام بقرب جبل يقال له قزح بالضم كما في العدة [الا] للاستثناء المقطع فان [وادي محسر] بضم

الميم و كسر الميم المشددة موضع ملي يسار المزدلفة سمي بذلك لانه لا يقف فيه بل يمشي منه سريعا
فكانه اتعب نفسه والتخسير الاتعاب وسيجي رقت هذه الوقوف [وصلى العشائين] اي المغرب والعشاء
فانها تجي بمعنى المغرب كما في المفردات فلا حاجة الى التغليب [في] اول [وقت العشاء] على ما في
النظم والمتبادر منه ان يقدم المغرب على العشاء فلما اُعيد العشاء ما لم يطلع الفجر كما في الظهيرية وان
لا يتطوع بينهما فانه مكروه كما اشير اليه في قاضيان والاكتفاء مشير الى انه لا يشترط الاحرام والجماعة و
الامام كما في النهاية لكن في الروضة انه يشترط الامام لا الجماعة عنده ويشترط الجماعة لا الامام عندهما
[باذان] واحد [واقامة] واحدة كلاهما قبل المغرب ولا يقيم للعشاء الا اذا تطوع بينهما او اشتغل بشي
آخر لانقطاع حكم الاقامة الاولى كما في الاختيار [وان ادعى المغرب] في عرفات او في طريق مزدلفة اعاد اي
وجب اعادتها ما لم يطلع الفجر الثاني فاذا طلع لا يجب الاعادة كما قالوا وما عند ابي يوسف رح فلا
يجب الاعادة اصلا لكنه مسمي [ثم] اي بعد الطلوع [صلى الفجر بغلس] بفتحيتين وهو ظلمة الليل
المختلط بضوء الصبح كما قال ابن الاثير وفيه ايماء الى انه يصلي بعد الصبح [ثم وقف] بمزدلفة
وحمد وصلى وهلل وكبر وكلمة ثم لمجرد الترتيب الذكري فان رقت هذا الوقوف بعد الصلوة
الى ان يسفر جدا كما في المصبرات لكن في الخلاصة ان رفته ما بعد طلوع الفجر لان ما قبله رقت
الوقوف بعرفة وفي الفعلية اشعار بانه يكفي حضور ساعة فيها كما في الوقوف بعرفة كما في التحفة
[ودعا] وطلب حاجته رافعا يديه نحو السماء فانه صلى الله عليه وسلم قد بالغ في ذلك حتى استجيب
دعاؤه في مظالم الامة اي في تجاوزها عنهم ان شاء الله تعالى كما في العدة وبزيادة القيد ينسل الاشكال
المشهور في الحديث [واذا اسفر] اي اضاء بحيث كادت الشمس تطلع وعن محمد رح اذا اضاء بحيث
لا يبقى الى طلوعها الا مقدار ما يصلي ركعتين كما في المحيط [اتى منا] هو على ثلاثة اميال من
مزدلفة والظاهر انه ياتي قبل طلوع الشمس وفي السراجية انه ياتي عند طلوعها او بعدها وقريب
منه ما في مختصر القدوري لكن في الهداية انه غلط لانه صلى الله عليه وسلم اتاه قبل طلوعها [ورمى]
الامام بالناس وفي لفظ الرمي اشعار بان المسافة بين الرامي والمومي ينبغي ان يكون خمسة اذرع
فصاعدا لان مادون ذلك وضع فلا يجوز او طرح فيجوز لكنه مسمي لمخالفة السنة واطلاقه يدل على
جواز رميه راكبا او غير راكب [جمرة العقبة] بفتحيتين ثالثة الجمرات على حد منى من جهة
مكة وليس من منى ويقال لها الجمرة الكبرى والجمرة الاخيرة وفيه رمز الى انه لا يرمي الجمرة
الاولى والوسطى في هذا اليوم والى ان ابتداء وقته المستحب في هذا اليوم من حين طلوع الشمس
واما آخره فقبيل الزوال ويجوز بعد طلوع الفجر وكذا بعد الزوال الى ما قبل فجر ثاني النحر
الا انه مكروه وفي الظرفية اشعار بانه يقف حين يرى موضع الحصى وبانه لو بعدت الحصاة عنها
لم يجوز كما لو وقع على ظهر رجل او محمل وثبت عليه اما لو سقط ووقع فيها فقد جاز كما لو وقع قريبا

منها لانه في حكمها [من بطن الوادي] اي من اسفله الى اعلاه فوق حاجبيه الايمن متوجها الى
الجمرة جاعلا الكعبة عن يساره و منى عن يمينه رافعا يديه خذاء منكبيه [سبعا] من المرات
فليرمي سبع حصيات جملة لم يجز الا عن واحدة [خذفا] بفتح الخاء و سكون الدال المعجمة مصلر
نرمي و هو ان يرمي مثل الحصة وفيه رمز الى انه لا يرمي الا ما كان من جنس الارض كالطين
و الدر و الياقوت و مقداره مقدار النواة او اقل او اكثر لكنه غير مستحب و ينبغي ان يكون مغسولا
ماخوذا من غير الجمرة الرمية اذ في الاثر انه لا يبقى الاحصاء من لا يقبل حجه و لذا لا يجتمع
فيها الا قدر خمسة احوال و قد خذف منذ سبعة آلاف سنة كما في الجواهر و الى انه يرمي كيف شاء
و هو المختار عند مشائخ بخارا و قيل كيفيته ان يضع الحصة على الاقدام و يستعين بالسبحة و قيل
ياخذ بطرف ابهامه و صبابته و قيل يخلق صبابته و يضعها على مفصل ابهامه و قيل يرمي الرمية
المعروفة الكل في المحيط [و كبر] اي قال الله اكبر و نحوه فانه لو سبج مكانه جاز اذ المقصود ذكر الله
و ذا يحصل به كما في الكافي [بكل] اي مع كل منها [و قطع التلبية بأولها] اي يرمي الفرد السابق من
الحصيات السبع على الصحيح كما في قاضيان و عند الطرفين انه لا يقطع التلبية الا بعد الزوال كما
في المحيط [ثم ذبح ان شاء] الاولى استحبابا فانه مفرد بالسج فليس عليه دم و الاكتفاء دال على انه
بعد الرمي لا يقف للدعاء عند الجمرة بل ياتي منزله و ذبح [ثم حلق] راسه [او قصر] اي اخذ من
رؤس شعرة قدر اغملة [و حلقه افضل] من التقصير كما ان حلق الكل افضل من حلق الربع لانه مسبى
به لمخالفة السنة و اختلفوا ان اجراء الموسى واجب او مستحب كما في النهاية و هذا اذا قدر عليه بان
لم يكن على راسه قرحة و الا فقد حل بمنزلة من حلق و لم يعذر من لم يجد الحلاق او الموسى فاذا
مضى ايام النحر فعليه دم كما في المحيط و انما ذكر الضمير اشعارا بانه من احكام الرجال و اما حكم النساء
فسيجي [و حل له] كل شيء من مستظرات الاحرام بعد احد هذين [الا النساء] اي جماعهن
و دواعيه كالقبلة و المس بشهوة فانه لم يسئل اذ الاخذ و ان كان بمنزلة السلام الا ان عمله يتأخر في
حقهن الى الطواف [ثم طاف للزيارة يوما من ايام النحر] الثلاثة وفيه رمز الى انه ياتي مكة من
منا بعد الحلق من يومه كما ياتي من الغد و بعد الغد و لا يوءخر عنه كما في المحيط و الى ان اول وقت
الطواف بعد فجر النحر و آخره وقت غروب الشمس من آخر النحر كما في عامة كتب لكن في المستصفى ان
آخره آخر ايام التشريق و الى ان الطواف لم يجز في الليلتين بينهما لانه فعل ممتد متعلق لليوم فيراد
به النهار لا غير لكن في الظهيرية و غيره انه يجز فيهما فلا بد ان يحمل على مطلق الوقت و سيأتي
في محله [سبعة] من الاشواط [بلا رمل] بالتحريك [و رمي] بين الصفا و المروة [ان كان رمي قبل
اي قبل هذا الطواف بعد طواف القدوم وفيه اشعار بانه اولم يسع رمل و رمي و ان رمل و قد مر
ان الرمل لم يشرع الا مرة و الاكتفاء مشعر بانه يصلي في المقام او غيره بعد هذا الطواف

كما في طواف القدوم كما في المحيط [واول وقته] اي وقت طواف الزيارة [بعد] طلوع [فجر يوم النحر] وهو اليوم الاول لان اليوم الثاني والثالث يكونان للنحر والتشريق معا واما اليوم الرابع فهو يوم التشريق ويقال الثاني يوم الفرّ والثالث يوم النفر الاول [بالسكون] وللرابع النفر الثاني والكلام مشير الى انه يجوز هذا الطواف بعد الفجر قبل رمي الجمار كما سيأتي وفيه استدراك لا ينفي [وهو] اي طواف الزيارة [فيه] اي في يوم النحر [افضل] منه في اليومين الاخيرين [وحل] له [النساء] به ولو في الحقيقة بالخلق السابق وفيه اشعار بانه وان حل كان له السعي الفائت ولتاخيرته ليس عليه شيء الا اذا رجع الى اصله فعليه دم كما في شرح الطحاوي [فان اخر] هذا الطواف [عنها] اي عن ايام النحر [كره] عنده كراهة تحريم و للاهتمام ببيانه لم يكتف بما في الجنائيات وقال [ويجب] عليه [دم] وقال لا يكره ذلك فلا يجب عليه شيء [و بعد زوال] الشمس من [ثاني النحر] الى الغروب استحبابا و الى آخر الليل جوازا [رمى] الاحسن يرمي [الجمار الثلاث] المعهود وفيه اشعار ما بانه بعد الطواف رجع من مكة الى منا ولا يبيت بمكة ولا بالطريق فان البيوتة مكروهة في غير منا في ايامه كما في التنقيح [يبدأ] في الرمي بيان لما قبله ولذا لم يعطف عليه [مما يلي المسجد] اي من جمرة قريبة من مسجد بنته عائشة رضي الله تعالى عنها على ذيل جبل يسمى بمسجد الخيف بفتح الخاء المعجمة و سكون الياء وهو المكان المرتفع كما في الكرمانى [ثم] يرمي [ما يليه] اي يلي ما يلي المسجد مما يقال له الجمرة الوسطى وبينها وبين الاولى ثلثمائة وخمسة اذرع [ثم العقبة] اي يرمي جمرة العقبة وبينها وبين الوسطى اربعمائة وسبعة وثمانون ذراعا [سبعا سبعا] اي يرمي كلا من الثلث سبع مرات فلو قال سباع لخلا عن التكرار على مذهب الكوفية فلورمى من كل جمرة ثلثا اتم الاولى باربع واستأنف الباقي ولورمى اربعا اتم كلاهما بقي اذ لاكثر حكم الكل ولو عكس ترتيب الجمار جاز الا انه مغفوت للسنة كما في المحيط [وكبر بكل] اي مع كل حصاة اورمية [ودقف] استحبابا في اعلى الوادي مع الناس مستقبل القبلة رافعا يديه نحو السماء حذاء منكبيه كما في الاختيار و قدر هذا الوقوف بمقدار قراءة عشرين آية كما في الضمرات [بعد كل من الاوليين] اي ما يلي المسجد وما يليه فلا يقف بعد العقبة [ودعا] اي طلب حوائجه عنه تعالى بشرطه كالحمد والصلوة قبله كما في المحيط [ثم غنا] اي في ثالث النحر [كذلك] اي بعد زواله الى آخر الليل رمي الجمارات على الترتيب [ثم بعدله] اي بعد الغد وهو يوم التشريق [كذلك] اي بعد زواله الى الغروب لا غير وماها على الترتيب والكلام مشير الى ان في هذه الايام قبل زوال الثاني والثالث منها لا يرمي اي لا يجوز رميه كما روي عن ابي حنيفة رح في المشهور وعنه انه جاز الا ان بعد الزوال افضل كما في الكافي وعن ابي يوسف رح اذا نحر في اليوم الثالث جاز الرمي قبله وان اقام لا يجوز ولورمى قبله في

يوم التشريق جاز عنده خلافا لهما كما في شرح الطحاوي [ان مكث] في اليوم الرابع منى ولم يرجع الى مكة بعد رمي الجمار [وهو] اي المكث [احب] من النفر [ويسقط] عنه رمي هذا اليوم [بنفرة] بالتصديق او السكون اي بخروجه من منى [قبل طلوع فجر] اليوم [الرابع] وهو يوم التشريق وهذا اظهر في مقام الاضمار اهتماما بعدم النفر في هذا اليوم وفيه اشعار بان بعد الطلوع لا يجوز له ان ينفر عنه بلا رمي [و اذا نفر] في اليوم الثاني او الثالث بعد الرمي مع احواله فانه يكره تقديمها الى مكة وهو منى لاشتغال القلب بها كما في قاضيان [الى مكة] للتوديع [نزل بالمحصب] ولو ساعة وهذا منة على الاصح كما في المسرط وذكر في الضمرات انه وقف فيه على راحلته و يدعو و المحصب بضم الميم وفتح الحاء والصاد المشددة المهملتين راد وسيع بين مكة ومنى يقال له الابطح والبطحاء وحدها من الجبلين الى المقبرة كما في فتح الباري [ثم] اتي مكة [وطاف للصدر سبعة بلا زمل وسعي] ثم صلى ركعتين وهذا اذا اراد الخروج من مكة بلا فصل فلوطاف ثم اقام الى العشاء قال ابو حنيفة رح احب ان يطوف طوافا آخر كما في المحيط فلواتخذها دارا قبل الزوال من اليوم الثاني عشر سقط عنه طواف الصدر ولو اتخذ بعده وجب عليه عندهما و اما عند ابي يوسف رح فان اقام قبل الشروع في الطواف سقط كما في الكافي والاقامة فيها افضل بالاجماع اذا قدر على نفسه الخير كالطواف والصلوة والصدقة وان يجتنب الشرك كشاد الشعر وحديث الفحش وما لا يعنيه في الحديث ان السمعة فيها يضاعف كالسيئة الى مائة الف فلو لم يقدر كره الاقامة عنده كما في الاختيار [ثم شرب] استحبابا [من] ماء [زمزم] وصب على وجهه و رأسه وسائر جسده فانه شفاء عن كل داء ودواء لكل داء على ما قال ابو حنيفة رح كما في الطهيرية وغيره وذلك لقوله عليه السلام ماء زمزم لما شرب له وهذا حديث رجاله مرثوق بهم الا انه اختلف في وصله وارساله وهو الاصح كما في فتح الباري ويستحب ان يتنفس في الشرب ثلاث مرات وينظر الى البيت في كل مرة كما في الاختيار و زمزم بئر في المسجد على بعد ثلث وثلثين ذراعا من البيت عرض رأسها اربعة اذرع في اربعة وعمقها تسعة وتسعون ذراعا سمي به لكثرة ماؤها يقال ماء زمزم اي كثير وقيل مشتقة من الزمة وهي الغمز بالعقب في الارض [وقبل] اي ثم قبل [العتبة] المرتفعة عن الارض [و وضع] اي ثم وضع [وجهه و صدره] ساعة [على الملتزم] فكبر وهلل وحمد وصلى ودعا كما في قاضيان و الملتزم بضم الميم وفتح الزاء ما بين الباب والسمير مسافة اربعة اذرع [وتثبت بالامتار] اي تعلق بما يكتسى به البيت من الثوب كما يتعلق عبد ذليل بطرف ثوب لمولى جليل للاستعانة في امر ليس له اليه سبيل [ردعا مجتهدا] مغتنما لموضع الاجابة [يبكي] او يتباكى فانه للقبول علامة [ويتحسر] على فراق البيت المكرم المعظم والحرمان عن فوائد الحرم المحترم (رزقنا الله تعالى قبل حلول الاجل المحترم) واعلم ان تأخير هذه الاحكام عن شرب زمزم مذكور

في فاضيلها والظهيرية وغيرهما فلا يظن ان التقديم اولى على ما في الكفاية [ويرجع] من المسجد [تهشبي] اي رجوعا الى خلف ناظرا الى البيت [حتى يخرج من المسجد] ثم من مكة وينزل بقرب منها الى ان يجتمع القافلة ثم يرحلون الى المدينة على قصد زيارة روضة النبوية على صاحبها افضل التحية وكيفيتهما مع الدعوات في العدة [والمرأة كالرجل] في جميع الاحكام [الا انها لا تكشف رأسها بل] تكشف [وجهها] ولو سدل شيئا عليه [اي ارسلته على وجهها وفي بعض النسخ استدلت كما في بعض نسخ الهداية وهو لغة كسدل كما في القاموس فهذا ليس بخطأ كما قال المطرزي [مجانبا] ذلك المرأة فاجري الضمير مجرى اسم الاشارة [عنه] اي عن وجهها [جاز] ذلك السدل وفيه اشعار بان الاولى كشف وجهها كما في شرح الطحاوي لكن في النهاية ان السدل واجب [ولا تلبس جهرا] لان صوتها عورة [ولا تسعى] بين الميادين ولا تصعد في الصفا والمروة الا ان تجد خلوة كما في النتف [ولا تحلق] لان حلق رأسها كحلق لحيته [بل تقصر] الكل وهو افضل من تقصير الربع [و تلبس المخيط] كالقميص والخف حتى تستركلها [ولا تقرب السج في الزحام] اي الكثرة لانها ممنوعة عن مماسة الرجال فلو وجدت خلوة قربت منه [وحيضها لا يمنع شيئا] من اعمال الحج كنفاسها [الا الطواف] فلو حاضت قبل الاحرام اغتسلت واحرمت وشهدت جميع المناسك الا الطواف والسعي ولو حاضت يوم النسي قبل الطواف لم تنفر حتى تطهر وتطوف ولو حاضت بعده سقط عنها طواف الصدر كما في فاضيلها [وفائت الحج] بفوت الوقوف بعرفة لا غير كما في السراجية [طاف وسعى وتحلل] اي خرج عن احرام الحج بالاخذ حاصله ان على فائت الحج خروجا عن احرامه باعمال العمرة وفيه اشعار ببقاء احرامه بعد فوت الحج وهذا قول الطرفين واما عند ابي يوسف رح فاحرامه انقلب باحرام العمرة وفائدة الخلاف انه لو احرم بسجدة أخرى بعد الفوت وجب رفضها عند ابي حنيفة رح لان الجمع بين الاحرامين بدعة ولا يصح الثانية عند محمد رح لانه لا يتصور اداء حنتين معا ومضى فيها عند ابي يوسف رح لانه محرم بعمرة اضاف الى احرامه حجة والصحيح قول ابي حنيفة رح كما في المحيط [وقضى الحج] الفائت باحرام جديد من ميقاته وان احرم اولا قبل ميقاته [من قابل] اي في عام مقبل وفيه اشعار بانه لا يقضي العمرة لانه قد اداها في عامه ذلك كما في الظهيرية *

[فصل] في المركب من الحج والعمرة [القران] لغة مصدر قرن بين الحج والعمرة اي جمع بينهما كما في الاساس وغيره فلا يظن انه بيان الحكم قبل التعريف [افضل] من الافراد والتمتع فحذف بقريته قوله [مطلقا] اي فضلا غير مقيد بواحد وهو غير مفسر بما استعمل الافعال به من كلمة من والا لزم التكرار والخلو عنه وفي النظم ان القران افضل من التمتع عند الطرفين وانهما سواء عند ابي يوسف رح وسبب ان الافراد افضل في غير الافاق [وهو] اي افضل اقسام

القران على طريق الاستخدام [ان يهل] اي يحرم [الحج وعمرة] وانما اخرها اشعارا بانها تابعة للحج في حق القارن و لذلك لا يتخلل عن احرامها بمجرد السلق بعد سعيها [من ميقات] او قبله في اشهر الحج او قبلها [معا] اي في زمان واحد او مجتمعين والكلام مشير الى انه لو احرم باحدهما ثم اضاف اليه الاخر جاز لكنه لم يضاف العمرة كان مسيئا لانه تعالى جعل الحج نهاية [وان يقول] القارن بعد الصلوة [اللهم اني اريد العمرة والحج الى آخرة] اي فيسره مالي وتقبلهما مني ثم يلبي ناديا اياهما ولا يخفى انه تصريح بما علم ضمنا وانما قدم العمرة وان جاز تأخيرها لمرافقة القول الفعل [وطاف] الاحسن ثم يطوف بعد دخول مكة [للعمرة سبعة اشواط] خال كونه [يرمل للثلاثة الاول ويسعى] لها والاطلاق مشير الى انه لا يكره عمرة القارن في الايام الخمسة المذكورة كعمرة المتمتع كافي التحفة والاكتفاء مشعر بانه لا يسلق بعد السعي بل يوم النحر كالمفرد والا قد كان جانبيا على احرامين كافي المحيط [ثم يسح كافر] فيطوف للقدم سبعة ثم يسعى ثم يأتي بباقي ما يفعل المفرد كما في الهداية والكافي او يقف بعرفات ثم يطوف للزيارة سبعة ثم يسعى كما في قاضخان والظهرية وفي كلمة ثم اشارة الى انه لو طاف للعمرة ثلاثة اقل ثم وقف بعرفة انتقض القران و ارتقض العمرة وعليه دم للرفض واختلف في الرفض اذا اخذ في السير الى عرفات لكن في المختلفات لو طاف القارن للقدم وسعى له ثم وقف بعرفات كان ما اتى به للعمرة لا يستقاهما وعن محمد رح انه لو طاف للعمرة ثم للحج ثم سعى له كان للعمرة كما في المحيط [وذبح] اي وجب عليه ذبح للهدي شكرا [للقران] اي لتوفيق الجمع بين العبادتين والمتبادر ان يقيد الذبح بما اذا طاف للعمرة في اشهر الحج فلو طاف لها في رمضان مثلا لم يذبح وان كان قارنا كما في المحيط [بعد رمي يوم النحر] اي يوم من ايام النحر [وان عجز] عن ذبح الهدي بان لم يوجد هو ولا ثمنه [صام] القارن عشرة ايام بدلا للهدي [ثلاثة] من ال [ايام آخرها] يوم [عرفة] وهذا يمين الافضلية فيجوز ان يصوم الثلاثة قبلها بعد ما صار قارنا وفيه اشارة الى انه لا يجزئه الصوم بعد عرفة كما سيأتي و الى انه لو وجد الهدي بعد صيامها قبل السلق ذبح و بعد السلق لا ولو في ايام الذبح كما في المحيط [و] صام اياما أخرى [سبعة بعد] ما فرغ من اعمال [حجه] لان الصوم منتهي في ايام التشريق وفيه اشعار بانه لا يصوم قبل افعال الحج [اين شاء] بمكة او غيرها والاطلاق مشير الى انه لا يشترط التتابع في صوم الثلاثة والسبعة كما في التتف [فان فأتت الثلاثة] اي صومها بان يدخل يوم النحر او مات وقد اوصى بالغدية [تعين الدم] اي دم واجب للقران وفيه اشعار بانه لا يصوم السبعة ايضا لان العشرة وجبت بدلا عن التحليل وقد فأتت بفوت البعض فوجب دم فان لم يقدر عليه تخلل وعليه دمان دم للقران و دم للتحليل قبل الهدي كما في الاختيار [والتمتع] لغة الجمع بين العمرة والحج باحرامين وهو غير ما نهى عنه عمر رضي الله تعالى عنه كما في المبسوط

فان المنهي ان يحرم بالحج قبل اشهره ثم اتى بافعال العمرة وحل ثم احرم بالحج في اشهره كما في شرح الطحاوي [افضل من الافراد] اي افراد كل من الحج والعمرة كما في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رح انه افضل من التمتع [وهو] اي افضل اقسام التمتع [ان يحرم بعمرة من الميقات] او قبله [في اشهر الحج] او قبلها [ويطوف] اربعة او اكثر الى السبعة في اشهر الحج ويسعى ويحلق او يقصر كالفرد بالعمرة [ويقطع التلبية في اول طوافه] اي اذا استلم الحجر اول مرة للعمرة [ثم يحرم بالحج] من الحرم ان كان بمكة او من الحل ان كان بالمواقيت او من المواقيت وقبله ان كان خارج المواقيت [يوم التروية] كالمكي [وقبله] اي قبل يوم التروية من اشهر الحج [افضل] لزيادة التعب [وحج كالفرد] اي وقف بعرفات يوم عرفة ثم طاف راملا وسعى الا اذا طاف للتخية وانما كان هذا افضل لانه لا يجوز ان يحرم بالعمرة يوم النحر واتي باعمالها ثم احرم بالحج في يومه ذلك وبقي محرما الى قابل فاتي بأعمال الحج في هذه السنة كما في الذخيرة وفي كلمة ثم اشارة الى انه لو اتخذ البصرة دارا بعد العمرة ثم حج من عامه ذلك كان متمتعا قيل هذا بالانفاق وهو الظاهر لانه اطلق الجصاص وروى الحاكم انه عند ابي حنيفة رح واما عندهما فلا يكون متمتعا كما في الكرمانى والى انه لو رجع الى اهله حللا وحج بعده كان متمتعا ولم يكن متمتعا بلا خلاف وانما الخلاف فيما اذا رجع محرما فانه لو اتى بأعمال العمرة ولم يتحلل ارطاف اربعة اشواط فنزل بأهله ثم رجع الى مكة وحج لكان متمتعا عند الشيخين خلافا لمحمد رح كما في الكافي [وذهب] بعد الرمي في بعض ايام النحر شكرا لنعمة التمتع [وان عجز] عن الذبيح [صام كالقران] اي صام ثلثة آخرها عرفة وسبعة بعد حجه اين شاء فان فأتت الثلثة تعين الدم [وان احرم] المتمتع [بسوق الهدي] اي مع ان يحسب على السير ما يهدي الى مكة من غنم او بقر او ابل واحدته هدية ويقال بالتشديد على فعل واحدته هدية كمطية كما في المغرب ولم يذكر تجليل البقر والابل ولا تقبلهما ولا تقليد الغنم بان يربط على عنقها قطعة نعل او غيرها لانه ليس بشرط بل هو سنة [وهو] اي سوق الهدي او الاحرام مع السوق [افضل] من القرد الا ان لا ينقاد او من احرام لا معه كما في الكافي [لا يتحلل] اي لا يخرج عن احرام العمرة بالحلق للعمرة بل بالسلق للحج في يوم النحر فلو نزل المحرم بالسوق بأهله ثم حج كان متمتعا عند الشيخين خلافا لمحمد رح [ثم] اي بعد افعال العمرة [يحرم] يوم التروية وقبله افضل [بالحج كما مر] فيطوف ويسعى كالفرد [والمكي] اي غير اهل الافاق [يفرد] بالحج او العمرة [فقط] فيكوه له القران والتمتع الا اذا خرج من الكوفة وقرن فانه كان قارنا *

[فصل في] ان طيب [اي استعمل طيبا ولو بالسهو] [محرم] بالغ فالصبي

لا يواخذ به [عضوا] كاملا حقيقيا كالرأس واللحية والساق والفخذ او حكها كما اذا طيب اجزاء متفرقة

تبلغ عضواً للطيب كل البدن في مجلس كفاة دم وفي مجالس وجب لكل دم عند الشيخين وأما عند محمد رح فإن اراق للاول يجب آخر والا فواحد كما في شرح الطحاوي وقال بعضهم اذا طيب ربع عضو يلزمه دم وقال شيخ الاسلام هذا كله اذا كان الطيب قليلاً والا فلا يعتبر العضو في وجوب الدم وقال الفقيه ابو جعفر ان كان الطيب بحيث يستكثره الناس ككفين من ماء الورد وكفين من المسك او الغالية فهو جناية والا فلا كما في المحيط [او ادهن] اي استعمل الدهن في عضو كامل سواء كان مطيباً كل من البنفسج والزيت او غير مطيب وهذا عنده وأما عندهما فان كان غير مطيب وغير مطبوخ فعليه صدقة ولو ادهن بسمن او شحم او الية لم يجب عليه شيء بالاتفاق ولا بأس بان يدوي جرحه او شقوق رجله بشحم او زيت في ظاهر الرواية كما في شرح الطحاوي [او ليس] بلا ضرورة [محيطاً] كالقميص والسراري والقباء والخفين يوماً كاملاً على وجه المعتاد كما مر [او ستر] بما كان من جنس ما يغطي به [رأسه] او وجهه ربعاً فصاعداً وعن محمد رح اكثره ويستوي في ذلك ان يستر بنفسه او يلقي عليه غيره وهو نائم [يوماً] كاملاً او ليلة وعن ابي يوسف رح اكثر من نصف يوم او ليلة كما في المحيط [او حلق] او قصر او تنور [ربع رأسه] او اكثر وفي الاصل ثلثه وكذلك اللحية وعن محمد رح اذا سقط من احدهما عند التوضي عشر شعرات لزمه دم كما في المحيط [او حلق] او تنور [اعضاً] كاملاً كالرقبة والابط والساعد والصدر والعانة وفي المنتقي اذا نتف ثلث شعرات ابطه وهو كثير الشعر فعليه دم كما اذا نتف اكثره وهو قليل الشعر وعن ابي حنيفة رح لو حلق شارب لزمه دم وبه اخذ بعض اصحابنا والاصح انه لا يلزمه كما قال الامام السرخسي رح كما في المحيط وذكر في النهاية انه لو ازال شعر الصدر والساق بالنورة فعليه الصدقة [او قص] اي قطع [اظفار يد] واحدة [او رجل] واحدة او خمسة من يديه او رجله او يد ورجل [او الكل] اي يديه ورجليه [في مجلس] واحد فلو قص الكل في اربعة مجالس لزمه اربعة دماء وهذا عند الشيخين وأما عندهما اي محمد وزفر رح فقد لزمه دم واحد الا اذا تخلل بينهما كفارة فانه لزم كفارة اخرى فلو قص اظفار يد وذبح ثم قص اظفار يد اخرى لزمه ذبح آخر كما في المحيط [او طاف] كله او اربعة [للقرض] اي طواف الزيارة [محدثاً] والاعادة مستحبة فان عاد فقد سقط الدم وعنه لو عاد بعد ايام النحر وجب عليه صدقة وفي كلامه اشعار بانه يجب الطهارة للطواف ولا يشترط كما في المحيط وغيره وهو الصحيح وقال ابن شجاع انها سنة كما في المبسوط لكن في شرح الطحاوي ان كل عبادة تؤدي في المسجد فالطهارة شرطها [او غيره] اي لغير القرض وهو طواف القدوم والصدر والعمرة والنفل [جنباً] اي شخصاً جنباً يجب عليه الغسل فيشتمل اليائض وغيرها وهذا اذا لم يعد وان كانت واجبة ما دام بمكة فلو عاد سقط الدم ولا يلزم التسوية بين الواجب والسنة والنفل لانهما صاروا واجبين بالشرع كما في الهداية لكن في شرح الطحاوي لو طاف للقدوم جنباً

ولم يعد لم يجب عليه شيء لانه لو ترك اصلا فالحكم كذلك وفيه اشارة الى انه لا شيء على المتنفل وان لم يعد فلعل ذلك من اختلاف الرواية [افاض] او دفع و رجع من عرفات بحيث خرج عن حدودها [قبل] غروب الشمس و افاضة [الامام] فان عاد الى عرفات قبلهما سقط الدم وان عاد بعد الغروب اقبله او بعد افاضة الامام لا يسقط كما في الاختيار [اترك واجبا] مما ذكر كترك رمي جميع الايام والوفوف بمزدلفة وغيرهما [از] ترك [اكثره] اي اكثر الواجب كترك رمي يوم واحد او جمرتين منه وترك اكثر طواف الصدر والسعي و يؤمر بالاعادة في الوقت فاذا عاد يسقط الدم [او قدم نسكا] بالضم والسكون اي عبادة من عباداته في الاصل مصدر بمعنى الذبح لله تعالى ثم استعير للذبيحة ثم لكل عبادة كما اشير اليه في المغرب [على] نسك [آخر] كما اذا طاف في آخر ايام النحر ثم حلق او حلق القارن او المتمتع ثم ذبح وهذا عنده واما عندهما فلا دم عليه في التقديم الا انه مسمى واطلاقه يشكل بما اذا حلق المفرد ثم ذبح فانه غير موجب لشيء بالاجماع كما في شرح الطحاوي [او اخر طواف الفرض] كله او اكثر [عن ايام النحر] عنده خلافا لهما كما مر في التقديم وفيه اشارة الى انه لو اخر اقل طوافه لم يجب عليه دم بل صدقة عنده و الى انه لو اخر اطواف الصدر والعمرة لم يجب عليه شيء وينبغي ان يتعرض لما اذا ترك رمي يوم الى يوم آخر و حلق للحج والعمرة من الحل الى الحرم فان الاول موجب للدم عنده خلافا لهما والثاني عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا لابي يوسف رح الكل في شرح الطحاوي [او ترك اقله] اي اقل طواف الفرض وهو التلثة وما دونها وفيه اشعار بانه لو ترك اقل طواف العمرة لم يجب عليه دم وهذا اذا لم يرجع الى اهله والافعليه دم كما في الظهيرية [فعليه] اي المحرم [دم] اي اراقة دم هدي والشاة كاذية وهذه الجملة جزاء لكل شرط قبلها [وبترك] كل طواف الفرض او [اكثره بقي محرما] وان رجع الى اهله [حتى يطوف] اي يقع كل طواف او اكثره بذلك الاحرام لانه ركن فلا يجوز عنه بدل وفيه اشعار بانه لو ترك كل طواف العمرة او اكثره بقي محرما كذلك لانه ركن كما في الظهيرية [وان طافه] اي طاف كل طواف الفرض او اكثره [جنبا] بلا اعادة [فبدنة] واحدة عليه فان اعاد في ايام النحر تسقط عنه بلا خلاف والخلاف في ان المعتبر هو الاول ام الثاني والآخر جائز كما في المحيط وان اعاد بعدها ففي وجوب الدم خلاف كما مر وكذا في تجديد الاحرام ان رجع من اهله وهو افضل كما في الكافي والبدنة في اللغة الابل ولو ذكرا وفي الشريعة الابل والبقرة عند ابي حنيفة رح واصحابه كما في الكشاف [وان فعل] من التطيب او الادهان او اللبس او الستر او الحلق او القص [اقل مما ذكر] من عضو او يوم او ربع راس او يد او رجل [او طاف غير الفرض] كطواف القدوم وغيره مما ذكرنا [محدثا] وهو مكية بلا اعادة وعليه الاعادة وان رجع الى اهله فعليه دم في رواية ابي حفص و صدقة في رواية ابي سليمان رضي الله عنهما

كما في المحيط وذكر في شرح الطحاوي انه اذا طاف للقدر من محدثا فلا شيء عليه و ينبغي ان يكون طواف النفل كذلك و اعلم انه لو طاف اقله محدثا واكثره طاهرا اعاد ما طاف محدثا او تصدق لكل شوط نصف صاع من برالا اذا بلغ دما ولو طاف اقله جنبا لوجب عليه الاعادة او الدم كما في الظهيرية [او ترك] العدد [القليل من] العدد [الواجب] اي واجب مذكور بقروينة اللام كترك ثلثة من طواف الصدر و واحد من السجدة الثلث في يوم او حصة الى الثلث من حجرة العقبة و بما ذكرنا لا يشكل ما في الهداية من وجوب الدم بترك ما هو قريب من الربع بان يدخل في الطواف الواجب بين السطيم و يرجع الى اهله بلا اعادة [او حلق راس غيره] محرما كان او حلالا لكن في المحيط لو حلق راس غيره او اخذ شاربه او قلم اظفاره الخعم ما شاء [تصدق] على مسكين جزاء الشرط [بنصف صاع من بر] او صاع من تمر او شعير و الاصل ان كل صدقة في الاحرام غير مقدرة فهو نصف صاع من برالا صدقة قتل القمل و الجراد فان له في ذلك ما شاء كما في المحيط [و ان تطيب] بعذر كالعلة [او حلق بعذر] كالقمل و منه السجدة و النسيان كما في التنف [ذبح] في الحرم لا غير فلو ذبح في غيره لا يجزئه الا اذا تصدق بلسمه على ستة مساكين لكل قدر نصف صاع كما في شرح الطحاوي [او تصدق] بمكة او غيرها و فيه اشارة الى انه لا يجوز الا التملك كما قال محمد ر ح و اما عندهما فيجوز الاباحة كما في شرح الطحاوي [بثلثة اصوع طعام] اي بر بطريق الغلبة و الاصوع بفتح الهمزة و سكون الصاد و ضم الواو جمع صاع [على ستة مساكين] مثلا من مصارف الزكاة سواء كانوا من مكة او غيرها و الافضل ان يتصدق على فقراء مكة كما في المحيط [او صام] بمكة او غيرها [ثلثة ايام] ولو غير متتابعة و التطيب و الحلق بطريق المثال فان جميع محظورات الاحرام اذا كان بعذر ففيه الخيارات الثلثة كما في المحيط [و وطيه] اي وطى المفرد بالسج في قبل الادمي الحي و كذا في دبره في رواية ولو نائما او مجنونا [قبل وقوف عرفة افسد حجه] اي نقصه نقصانا فاحشا ولم يبطله كما في المضمرات و في ذكر الوطي اشعار بان ما سواه من التفصيل و المس و التقبيل و النظر بشهوة لم يفسده لكنه اوجب دما و ان لم ينزل كما في التنف [و مضى] اي وجب عليه اتمام السج الفاسد كالصحيح فيما يفعل و يجتنب [و ذبح] هديا و الشاة الواحدة كافية الا اذا وطى ثانيا قبل الوقوف فانه ذبح اخرى عند الشيخين و اما عند محمد ر ح فقد كفاه كفارة واحدة الا اذا كفر عن الاول و لا خلاف انه يكفيها واحدة اذا وطى مرتين في مجلس واحد كما في المحيط [و قضى] اي لزم قضاء ذلك السج [من قابل] كما في المتداولات و الاولى ان يقال اعاد لان جميع العمر وقته [ولم يفترقا] اي لم يجب افتراق الرجل و المرأة وقت القضاء بل هو مستحب اذا خاف العود كما في الاختيار [و] وطيه [بعده] اي بعد الوقوف لم يفسد و [يجب بدنة] لغلط الجنابة [و] وطيه [بعد الحلق] لم يفسد لكن عليه [شاة] و وطى المفرد بالعمرة قبل الطواف افسده و مضى و ذبح و قضى و بعده

لم يفسد وعليه شاة وفي وطى القارن والمتمتع تفصيل في المحيط [وان قتل محرم] ولو مخطئاً [صيداً]
ولو من غير الحرم وغير مملوك مأكول والمراد صيد البر فان صيد البحر مباح له كما مرّ فالاولى ان
يقول الصيد [او دل] المحرم [عليه] اي الصيد [قاتله] اي الصيد [يجب جزاءه] اي جزاء الصيد
بسبب الاحرام ولهذا لو قتله في الحرم لم يختلف الجزاء وفيه اشعار بوجوبه على القاتل المحرم بخلاف
الحلال لكنه اذا دل عليه محرماً ففي الهاروني عليه نصف قيمته و في الجامع لا شيء عليه عدماً
وكلامه لا يخلو عن اشارة ما الى انه يشترط لوجوب الجزاء كون الدال محرماً عند اخذ المدلول
الصيد و كون المدلول غير عالم بمكانه و تصديقه الدال في هذه الدلالة و اتباع اثره و اتصال القتل
بالدلالة فاذا فقل واحد من هذه الشروط لم يجب عليه الجزاء كما في المحيط [اي ما قومه] بحذف الضمير
المجرور والجار متعين اي قيمة قوم بها الصيد [عدلان] لهما بصارة في قيمة الصيد اتباعاً للنص
وان كان عدل يكفي قياساً وفي كلامه اشارة الى ان نفس الصيد يقوم فلا يعتبر كون البازي معلماً
و الى انها واجبة بالغة ما بلغت وهذا في المأكول واما في غيره فلا يجاوز دماً الى انه يقوم المأكول
و غيره و ما كان له مثل وغيره وهذا عند الشيعين وكذا عند محمد رح فيما لا مثل له كالحمامة و اما
ما له مثل فمثله ففي النعامة ابل وفي حمار الوحش بقرة وفي الظبي والضبع شاة وفي الارنب عناق
كذا في المحيط [في مقتله] ان كان مما يباع فيه كبلد [او قرب مكان منه] اي من المقتل ان كان مما
لا يباع فيه كالصحراء والمقتل يحتمل الزمان والمكان وهذا اولى بالنظر الى ما بعده لكن في المحيط
الاصح ان كلا من الزمان والمكان يعتبر في القيمة لانها مختلفة باعتبار [فيشتري] اي القاتل [به]
اي بما قومه [هدياً] اي شاة او بقرة او ابل وفيه اشعار بانه لا يشتري الصغار منها اذ لا يجوز من
الضمان الا البئذع العظيم ومن غيره التني نعم لو تصدق بلحم الصغار على وجه الاطعام جاز وهذا
عند الشيعين واما عند محمد رح فيجوز الصغار كما في الكافي ومعه ابو يوسف رح في شرح التاويلات
[يدبح بمكة] وان تصدق على غير اهل الحرم لا بغبرها وان تصدق على اهله الا على وجه الاطعام
كما في هذا الشرح وفي كلامه اشارة الى ان مجرد الدبح بمكة كاف فلو هلك بعده بوجه من الوحوش
سقط الجزاء و الى انه اذا كان قيمة الهدي حياً مساوية لقيمة الصيد حياً يجوز وان انتقص عنها
فقيمة لحم الهدي كما قال الناطقي وعن ابي حنيفة رح عليه قيمة ما نقص بالدبح كما في المحيط
والاكتفاء منعر بانه يجوز ان يتصدق بكله على مسكين واحد كما في التحفة [او] يشتري به
[طعاماً ويتصدق به] اي بذلك الطعام ولو على غير اهل مكة [كالفطرة] لكل مسكين نصف صاع
من برّ او صاع من شعير او تمر كما في المشاهير لكن التشبيه يقتضي جواز نصف صاع من زبيب كما
يقتضي جواز اقل من نصف صاع لمسكين و عدم جواز الاباحة كما يقتضيه قوله يتصدق الا ان في
شرح التاويلات لا يجوز اقل من نصف لمسكين وفي التحفة يجوز الاباحة ايضاً [او صام] عطف

على يشترى وان لم يجز عند بعض النخاة [عن طعام كل مسكين] اي بدل كل نصف صاع او صاع
ماخوذ من القيمة [يوما] وفيه اشعار بان للقاتل خيار احد الثلاثة وهذا عند الشيعة واما عند
محمد رح فالخيار للعدلين و الاول اصح والاطلاق مشير الى جواز الصوم متتابعاً ومتفرقاً كما في شرح
الطحاوي [وما فضل عنه] اي ما كان اقل من قيمة هدي او طعام مسكين ولم يبلغه فالصوم لاحدهما
لا للطعام كما ظن [تصدق به] اي بما فضل [ارضام] عنه [يوما] لان الصوم ليس اقل منه ثم
بعد الفراغ عن القتل شرع في النقصان فقال [وان نقصه] بقطع عضو او جراحة او نتف شعر
او غيرها [يجب] عليه قيمة [ما نقص] من الصيد فيقوم صحيحاً ثم ناقصاً فيشتري بما بين القيمتين
هدياً او يصوم وفي المحيط ان جرحه و برأ مع بقاء اثرها ضمن نقصانه و بلا بقائه ليس عليه شيء
عند الطرفين و عنده عليه صدقة لا يصلح الالم [وان اخرجه] بقطع القوائم او كسر الجناح او نتف
الريش او نحوها [عن حيز الامتناع] اي عن ان يكون ممتنعاً مما اراد التميز مقتسم و عن ابي
يوسف رح اذا نتف ريشه او ضرب على عينه فابيضت فعليه صدقة كما في المحيط وفيه اشعار بانه
لو صار سالماً عن النقصان او اعاد الى حيز الامتناع لم يجب عليه شيء من القيمة عندهم [او كسر
البيض] اي بيضا غير فاسد و الا فلا شيء عليه كما اذا علم ان فيه فرخاً ميتاً فكسر و اما اذا علم كونه
حياً او لم يعلم فعليه قيمة الفرخ كما في المحيط والبيض بالفتح واحده بيضة [قيمه] اي قيمة الصيد
الموصوف او البيض واجبة عليه كقيمة ما قتل فلو انشطر في سلكه لكان متامباً [وكذا] اي
عليه قيمته [ان ذبح الحلال] اي غير المحرم بلا دلالة محرم [صيد الحرم] اي ما يكون
فيه بعض بدنه نائماً او بعض قوائمه غير نائم [او حلبه] اي الصيد فيجب قيمة لبنه [او قطع]
محرم او حلال بتخو الحديد [حشيشه] اي نبات الحرم مما لا ساق له رطباً كان او يابساً
بقريئة ما بعده و الا فهو في اللغة اليابس منه كما في عامة الكتب و اختز به عن مثل الكمأة فانها
ليست بنبات بل هي شيء مودع في الارض و لهذا يباح اخراجها من الحرم كحجرة و قدر يسير من
ترابه للتبرك كما في المحيط [او شجرة] و هو ما كان له ساق من النبات رطباً كان او يابساً على ما
يظهر عبارة كتب اللغة و ما نقل عن النهاية انه اسم للرطب منه فمعنى شجر المضاف الى الحرم
الموجب للجزاء و شجر الحرم ما كان شيء من اصله في الحرم سواء كان اغصانه فيه او في الحل فبقطع
هذه الاغصان عليه القيمة كما في المحيط و ينبغي ان يكون حشيش الحرم كذلك و اما فضل هذه
الاشياء عما قبله بقوله (كذا) لانه لا يجوز الصوم عن قيمة صيد ذبحه الحلال و يجوز الهدي
على الصحيح و لا خلاف في جواز الاطعام كما في المحيط و كذا لا يجوز الصوم عن قيمة الحشيش
و الشجر و يجوز الطعام و الهدي كما في شرح الطحاوي و ذكر في المحيط انه لا يجوز الهدي عن قيمة
الشجر و عن ابي يوسف رح انه يجوز [الا] للاستثناء المتصل عن حشيشه و شجرة معا كما في

شرح الطحاوي [مملوكا] رطباً منبتاً وهو مما لم ينبت به الناس بقريضة الاتي فلو قطع النبات بنفسه منه فعليه القيمة كما في شرح الطحاوي الا انه لو كان مملوكاً فعليه قيمة الملك كما عليه قيمة الشرع كما في المحيط [او منبتاً] اي من شأنه ان ينبت به الناس رطباً مملوكاً او غير مملوك [او جافاً] ولو نابته مملوكاً فانه لم يجب شيء بقطع الشجر والشيش في هذه الصور الثلث [ولا يرعي الشيش] اي يحرم ارسال البهيمة على حشيش الحرم للرعي عند الطرفين لانه كالقطع وعنده لا بأس به لضرورة الزايرين [ولا يقطع] حشيشه [الا الاذخر] بكسر الهمزة والشاء وسكون الدال المعجمتين وهو ما ينبت في السهل والجبل وله اصل دقيق وقضبان دقاق يطيب ريحه والذي همكة اجوده يسقفون به البيوت بين التشبات ويسدون به في القبور الخلل بين اللبانات كما في فتح الباري [و] يجب [بقتل قملة] واحدة على بدنه او ثوبه لا على الارض والقتل اعم من الحقيقي والحكمي فيشتمل الالتقاء في الشمس وفي ترك الفاعل اشعار بان الامر بالقتل والاشارة اليه كقتله وفي ذكر القتل اشعار بانه لو غسل ثيابه فمات القمل لم يجب عليه شيء وانما قال قملة لان بقتل اثنين او ثلاثة قبضة طعام وبقتل اكثر نصف صاع كما في المحيط [او جرادة] واحدة [صدقة وان قلت] تلك الصدقة ككسرة خبز او ثمرة فان اهل حمص جعلوا يتصدقون بكل جرادة درهما فقال عمر رضي الله تعالى عنه (ارى دراهمكم كثيرة ثمرة خير من جرادة) كما في الكافي [ولا شيء بقتل غراب] شروع في الفواسق الموعودة وما في حكمها وتنكير الغراب مشير الى انه لا شيء بقتل جميع انواعها وكلام قاضيان مشعر بانه قول بعضهم وفي المحيط لو قتل الزاغ والعقق وجب عليه الكفارة وانواعها على ما في فتح الباري خمسة العقق والابقع وهو الذي في ظهره او بطنه بياض والغراب وهو المعروف عند اهل اللغة بالابقع ويقال له غراب البين لانه بان عن نوح واشتغل ببيقة حين ارسله للخبر عن الارض والاعصم وهو الذي في رجله او جناحه او بطنه بياض او حمرة والزاغ ويقال له غراب الزرع وهو الغراب الصغير الذي ياكل السب [وحداة] بكسر الحاء وفتح الدال والهمزة وحكي الحداة بالمد مع التاء وبدونها ليست للتانيث بل للوحدة كما في فتح الباري وهي طائر يأخذ القارة [وعقرب] للذكر والانثى ويقال عقرب وعقربة ونقل ان عينها في ظهرها ولا يضر ميتاً ولا نائماً حتى يتحرك كما في فتح الباري [وحية] ومثلها السرطان بخلاف الضب كما في قاضيان [وفارة] بسكون الهمزة ويميز فيها التسهيل كما في فتح الباري وظاهر كلامه ان الاهلية والبرية سواء وعن ابي حنيفة رح انه يجب القيمة بقتل اليربوع كما في الكافي [وكلب عقور] بالفتح من العقور وهو الجرح والكلب ما يفرط شدة وايداؤه كما في الكرمانى والمراد منه الذئب وقيل الذئب ملحق به وعن ابي حنيفة رح ان العقور وغيره والمستأنس وغيره سواء وفي حكمه السنور كما في الكافي [وبعوض] اي بقى وقيل صغاره واحداً بعوضة كما قال ابن الاثير

[و برغوث] و زنبور و ذباب و كذا النمل الموزي وهو السوداء والصفراء كما في الهداية [و قراد] بالضم يقال له بالعامية كنه [و سلقاة] و قنفذ و غيره من هوام الارض [و سبع] كالفهد والنمر [صائل] اي قاهر و حامل على المحرم من الصولة او الصائلة بالهمزة و احترز به عما اذا لم يصله السبع فقتله فانه واجب القيمة و عن ابي يوسف رح ان الاسد كالكلب كما في قاضيخان [وله] اي المحرم [ذبح الحيوان الاهلي] كالغنم و الدجاجة و البط الذي في المنازل لا الذي يطير فانه صيد كالسمام الذي على قوائمه الريش كما في المحيط و المتبادر من الاهلي ما يكون باصل الخلقة حتى انه اذا ند بعير يذبحه و اذا استأنس ظبي لا يذبحه كما اشير اليه في الهداية [و] له [اكل ما] في السل [صاده] مما يוכל [حلال] احتراز عما صاده محرم و هيأتي [و ذبحه] حال كونه [بلا دلالة محرم] و هذا في رواية وهو المختار و في رواية ان الصيد لا يحرم بالدلالة كما في الكافي و في الكلام اظهار في مقام الاضمار و اشارة الى انه لا يسئل للمحرم اكل ما دل عليه محرم آخر كما في المحيط [و امره] و اشارة فلو وجد واحد منهما لم يسئل اكله و لو حل من احرامه كما في المنتقى [من دخل الحرم] حلالا او محرما [بصيد] اي مع صيد سواء كان في يده او قفصه او رحله كما اشار اليه اطلاق المسبوط و التحفة لكن في الكرمانني و غيره انه لو كان في قفصه او رحله لم يرسله [ارسله] اي رجب ارساله و اطارته و لا يزول به عن يده حتى انه اذا حل ثم وجدته في يد احد فهو احق به كما في الكرمانني و غيره و يحتمل ان يكون المعنى ارسله الى السل و وضعه في يد رجل وديعة كما في التحفة [ورد بيعه] اي بيع صيد واقع من محرم او حلال بعد دخول الحرم بذلك الصيد [ان بقي] ذلك الصيد في يد المشتري لانه بيع فاسد او باطل كما ياتي [والا] يبق في يده [جزئ] البائع منه [كبيع المحرم] من المحرم او الحلال [صيدا] اخذه بعد الاحرام او قبله فانه زده ان بقي و الا جزئ و في كلامه اشعار بأنه لو كان المتبائعان حلالين و هما في الحرم و الصيد في الحل جاز البيع عند ابي حنيفة رح خلافا لمحمد رح كما في المحيط و لا يخفى انه اجري بكتاب البيع [لا] يرسل [صيدا] و لا يجب اطارته [معه] اي في قفصه او رحله او يده [اذا احرم] و لم يدخل في الحرم بعد و الا فقد وجب ارساله كما مر [و من ارسل صيدا] كائنا [في يد محرم ان اخذه] اي اخذ المحرم ذلك الصيد حال كونه [حلالا] ضمن [ذلك المرسل قيمته عنده] خلافا لهما و به اشارة الى انه لو اخذه محرما لم يضمن اجماعا لانه لم يملكه بالاخذ و لهذا لو ارسله بنفسه ثم حل فوجده في يد رجل لم يسترده منه كما في شرح الطحاوي [و ان قتل محرم] او حلال [صيد محرم] كان في يده وقت الاحرام او اخذه بعده [قتل] منهما [يجزي] جزاء تاما هو جميع القيمة لتعرض كل [و رجع] اي ثم رجع بما ضمن [اخذه] و من في يده [على قاتله] لتأكيد الضمان عليه فلو قتل حلال في السل صيد محرم لم يجزى لكن المحرم رجع عليه بما ضمن كما اذا قتله غير مخاطب كالصبي و المجنون و الكافر كذا في شرح

الطحاوي ولو قتل حلال صيد حلال اخذه من الحرم جزئ كل و رجع آخذه على قاتله كما في المحيط
ولو قتل محرم صيد حلال كان عليه قيمة للمالك وقيمة للشرع كما في الظهيرية و[ما] يلزم [به]
اي بسببه من مخطورات الاحرام كالطبيب و قتل الصيد و غيرهما [على المفرد] بالحج او العمرة دم
[فعلى القارن دمان] للحج و العمرة لهتك حرمة احرامين وهذا اذا كان قبل الوقوف بعرفة واما
بعده ففي غير الجماع دم على ما ذكره شيخ الاسلام كما في النهاية [الا بجواز الوقت] اي الميقات
كما مر [غير محرم] بالعمرة او الحج فحينئذ عليه دم لترك حق الوقت الا اذا عاد الى الوقت و احرم فانه
سقط عنه كما اذا احرم من مكانه و عاد اليه محرما و جد التلبية و ان لم يجددها لا يسقط
وقالا سقط جددها اولا و تمامه في المحيط [و يشئى جزاء صيد] مملوك و غير مملوك [قتله
محرمان] فعلى كل جزاء تام لكن بغرمان معا قيمة واحدة للمالك و ينبغي ان يثلك اذا قتل ثلاثة
[و احد] الجزاء [لو قتل صيد الحرم حلالان] فعلى كل نصف قيمة و ينبغي ان يقسم
على عدد الرؤس اذا قتله جماعة ولو قتل قتله حلال و محرم فعلى المحرم جميع القيمة و على الحلال
نصفها ولو قتله حلال و مفرد و قارن فعلى الحلال ثلث الجزاء و على المفرد جزاء و على القارن جزاء [ان
باع المحرم] من محرم او حلال [صيدا] اخذه بعد الاحرام او قبله [ارشاه] عنه [بطل]
البيع و الشراء كما في الهداية لكن في مبسوط شيخ الاسلام انه فسد و لا يخفى انه منسحب اليه فيما تقدم
[ولو ذبحه] اي ذبح المحرم صيدا [حرم] لحمه على كل محرم و حلال لانه ميتة فلا يجوز اكله الا
اذا اضبط و تفصيله في المحيط [ولو اكل] الذابح [منه] استغفر [و غرم] اي ضمن [قيمة ما اكل]
سوى الجزاء عنده و اما عندهما فليس عليه الا الاستغفار كما في الهداية و هذا اذا اكل بعد اداء
الجزاء و اما قبله فلا يجب الا الجزاء اجماعا كذا في السقائق [لا] يغرمها بالاكل اجماعا بل يستغفر
[محرم] او حلال [لم يذبحه] و ما [ولدت] من خارج الحرم [طبية] اظهار في مقام الاضمار
على تقدير حذف الموصول [اخرجت من الحرم و ما] اي الطبية و ولدها [غرمهما] اي ضمن
المخرج محرما او حلالا قيمتهما لانهما صيد الحرم حكما [و ان ادعى] المخرج [جزاءها] اي جزاء
الطبية [ثم ولدت لم يجز] اي ليس عليه جزاء ولدها لان اداء جزائها صيرها صيد الحلال *

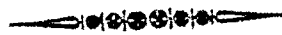
[فصل] * ان احصر اي منع و منه المحصر بفتح الصاد و هو لغة الممنوع من كل
شيء كما في الكشاف و غيره و شرعا الممنوع عن الحج او العمرة بعد الاحرام و حكمه انه لا يتحلل الا
بالذبح او بافعال العمرة كما في الينابيع [المحرم] او المحرمة بحج او عمرة او بهما [بعد و مسلم]
او كافر ولو غير سلطان [او مرض] زاد بالذهاب او الركوب او غيرهما مثل فقدان الحرم و هلاك
النفقة و غيرهما و هو غير قادر على المشي ولو في بعض الطريق كما في المحيط [بعث المفرد] بالحج
او العمرة الى الحرم [دما] او ثمنه ليشترى به هكة فلم بعث دمين يحلل باولهما فان الثاني تطوع

كافي النبايع [والقارن دمين] وفيه إشارة الى انه لا يتحلل الا بذبح آخرهما والى انه لا يشترط
 تعيين احدهما للحنج والاخر للعمرة والى انه لو بعث دما لاحدهما لم يتحلل بذبحه عن احد
 من الاحرامين كافي الهداية [وعين] المختصر بالحنج او العمرة عنده [يوما يذبح] المبعوث [فيه]
 اي في ذلك اليوم لان دمه غير موقت بوقت فاحتيج الى التعيين ليعلم وقت الاحلال [ولو كان] ذلك
 اليوم [قبل يوم النحر] اي وقت شاء واما عندهما فالمحصر بالعمرة يعين دمه لانه غير موقت
 بخلاف المحصر بالحنج فان دمه مختص بيوم من ايام النحر فلا يحتاج الى التعيين كافي المحيط [وفي
 حل لا] يذبح لان ذبح الهدايا مختص بالسر ولهذا لو ذبح عن المحصر في غير الحرم بقي محرما حتى
 يبعث باخر ويذبح بالحرم كافي المبسوط [وبذبحه يحل] المحصر عن الاحرام وفيه إشارة الى انه لا يحل
 بغير الذبح فيبقى محرما الى ان يجد الهدي فيذبح او يزول احصاره فيسج في وقته او يعتصر في غير وقته
 وعن ابي يوسف رح انه يقوم الهدي فيطعم المساكين وان لم يجد الطعام يصوم لكل نصف صاع يوما
 والى انه لا يحتاج الى التلق وعن ابي يوسف رح انه واجب كافي التحفة والى انه لو عين يوما ثم حل
 من احرامه في ذلك اليوم والمبعوث لم يذبح فيه او ذبح في غير الحرم لم يحل من احرامه وعليه دم
 لهذا المخطور وقال بعضهم اذا شرط في وقت الاحرام الاحلال عند الاحصار حل به قبل الذبح كذا في
 شرح الطحاوي وفي الاكتفاء اشعار بانه اذا بعث بالهدي فله ان يرجع الى اهله لانه اذا لم يتمكن
 من المشي الى الحج فلا فائدة في المقام كافي التحفة [و] يجب [عليه] اي المحصر [ان حل من حج]
 فرضا او نفلا [حج] من قابل [وعمرة] كذلك لان على فائت الحج التحلل بانعال العمرة ولم
 يوجد [ومن عمرة عمرة ومن قران حج] قضاء [وعمرتان] الاولى للقوان والثانية لكونها
 كالفائت [واذا زال احصاره] بعد بعث الهدي [وامكنه ادراك الهدي] بوجوده غير مذبح [و]
 ادراك [الحج] بالوقوف بعرفات [توجه] لادائه ولا يتحلل [والا] يمكن ادراكهما جميعا بان لم يدرك احدا
 منهما او ادرك احدهما يجوز [له ان يحل] بعد ذبح الهدي وان يتوجه ليحلل بافعال العمرة في
 الصورة الاولى وفيما اذا ادرك الهدي فقط واما اذا ادرك الحج فقط فعنده جاز له ان يحل وان يؤدي
 الحج باحرام جديد ولا عمرة عليه واما عندهما فلا يتصور لانه لا يذبح عندهما قبل يوم النحر وفيه
 اشعار بانه لو زال قبل بعث الهدي لم يحل فذهب الى مكة فان ادرك الحج فيها وان لم يدرك يكون
 فائت الحج فيتحلل بالعمرة كما في شرح الطحاوي [ومنعه] اي منع عدا او مرض للمحرم [عن
 ركبي الحج] اي الوقوف بعرفات وطواف الزيارة [بمكة] ظرف منعه وكذا المنع عنهما بالحرم [احصار]
 سواء كان مفردا او قارنا فيتحلل بالهدي وعنه ان المنع بمكة ليس باحصار بعد ما صارت دار اسلام كافي
 المحيط [و] منعه [عن احدهما] اي ركبي الحج [لا] يكون احصارا فانه لو منع من الوقوف تحلل
 بافعال العمرة وقضى الحج بذبحها من قابل مفردا او قارنا وان منع عن الطواف قضاء في عامه و

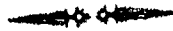
وعليه دم لتأخيرها عنده وفيه إشارة الى انه لو اُفرد بالعمرة ثم منع بها من الطواف والسعي كان محصرا
[ومن عجز] عن اداء الحج القرض بنفسه عجزا يرجي زواله غالبا كالمرض والحبس وغيرهما [فأحج]
اي بعث غيره ليحج عنه كما في الصحاح [صح] ذلك الاحجاج وانما قيد بالقرض على ما هو المتبادر إشارة
الى ان النفل يصح بلا شرط ويكون ثواب النفقة للامر بالاتفاق واما ثواب النفل فالمأمور يجعله
للامر وقد صح ذلك عند اهل السنة كالصلوة والصوم والصدقة كما في الهداية وانما وصف العجز برجاء
الزوال لانه اذا كان لا يرجي يجب عليه الاحجاج كما في المحيط والاطلاق مشير الى انه لو أحج امرأة
او عبدا او امة باذن السيد جاز لكنه اساء والافضل ان يكون المأمور رجلا قد حج عن نفسه ليكون
ابعد من الخلاف كما في شرح الطحاوي [ويقع] ذلك الحج [عنه] اي عن الامر على الصحيح كما في
الكافي وهو ظاهر المذهب كما في الهداية لكن في المحيط قال شيخ الاسلام انه يقع عن المأمور في قول
اصحابنا وللامر ثواب النفقة لان النيابة لا تجري في العبادات البدنية ولا شروط اهلية المأمور الا ان
الحج يسقط عن الامر لاقامة الاتفاق مقام الانعزال [ان دام عجزه الى موته] فلو زال عجزه صار
ما ادعى تطوعا للامر وعليه الحج كما في الكافي وعن ابي يوسف رح ان زال العجز بعد فراغ المأمور
عن الحج يقع عن القرض وان زال قبله فعن النفل كما في المحيط [و] ان [نوى] المأمور [عنه] اي
عن الامر فان نوى عن نفسه او عن رجلين آخرين وقع عنه وضمن النفقة ولو نوى عن احدهما مبهما
ثم عينه جاز وعن ابي يوسف رح انه وقع عنه وضمن كما اذا امر احد بالحج وآخر بالعمرة فقرن بينهما
الا اذا اذنا بالجمع كما في التمرناشي [ودم الاحصار] ان وقع فهو [على الامر] عند الطرفين وعلى المأمور
عنده ولا يبعد ان يكون شاملا لما اذا اوصى ومات فان دم الاحصار في ثلث مال الميت وفيل في
كله عندهما وفي مال المأمور عنده كما في الكافي [و] دم [القران] في صورة الامر بهما كدم التمتع
[و] دم [الجنابة] كقلم الظفر ونحوه [على الحاج] اي المأمور فانه المختص بنعمة الجمع بين النسكين
وانه الجنائي [وضمن] الحاج [النفقة] اي كل نفقة [ان جامع قبل وقوفه] بعرفات فلا يضمن
شيئا ان جامع بعده كما اذا فاته الحج لمرض او حبس او موت دابة او فرار مكاري فانه لم يضمن ان كان
ينفق من مال الميت حتى يعود الى اهله وعن محمد رح له نفقة ذهابه لا غير كما في الاختيار [وان
مات] الحاج المأمور [في الطريق] اي طريق الحج [يحج] غيره وجوبا [من منزل أمرة] الموصي
او الوصي او الوارث قياسا اذا اتحد مكانهما والمال واف به فان لم يكن وافيا به يحج من حيث يمكن
وفيه إشارة الى ان الوصي يدفع النفقة الى المأمور مكررا فيقضي المال او يحج عنه والى انه لا يحج من
منزل الحاج ولا من منزل الوصي ولا من حيث مات اذا اختلف مكانهما والمتبادر وحدة الوطن
والا فان كان احدهما اقرب من مكة يحج عنه [بتلك ما بقي] من المال في ايدي الورثة والمأمور
فانه قد بقي في يده شيء مما دفع اليه لا محالة وهذا عنده واما عند ابي يوسف رح فيحج بما بقي

من الثلث الاول سواء كان في يد الورثة او المأمور وعند محمد رح يسج بما بقي في يد المأمور فان لم يبق في يده شيء بطل الرصية عنده واما عند ابي يوسف رح فيسج ان بقي شيء من الثلث و الا بطلت وقال ابو حنيفة رح يسج من ثلث ما في ايديهم فان كانت التركة ثلاثة آلاف درهم فدنفع الالف فسرق يسج عنده بثلث الالفين ستمائة وستة وستين وثلثين وبطلت عند ابي يوسف رح وان كانت اربعة يسج عنده بثلثمائة وثلاثة وثلثين وثلث وعند ابي حنيفة رح بالالف [لا من حيث مات] المأمور وهذا تأكيد لرد مذهب الصحابين فان عندهما يسج من حيث مات استحسنانا وطى هذا الخلاف اذا مات الامر في الطريق و اوصى به والاصل فيه ان السفر هل يبطل بالموت او لا وهذا اذا لم يبين مكانا يسج منه و الا يسج منه بالاجماع الكل من المحيط [ولا يجوز للهيدي] سواء كان لدم النسك او الجبر او الاحصار او غيرها [الا جائز التضحية] مقدار السن سالم العيوب كما يسج ان شاء الله تعالى وهذا عند الشيعين واما عند محمد رح فيجوز الصغار كما مر والشاة كافية في الكل الا اذا طاف طواف الزيارة جنبا او وطى قبل الوقوف فانه لا يكفي فيهما الا البدنة كما مر [و الكل] استحسنانا كالاضية [من هدي تطوع] اذا بلغ محله [و] من [متعة] اسم من التمتع [و قران فقط] فلا يוכל من دم الجزاء و الاحصار والنذر والتطوع اذا لم يبلغ محله بل يجب ان يتصدق بلحمه الا اذا استهلك فانه ينصدق بقيمته كما في شرح الطحاوي [و خصا] اي خص ذبح هدي المتعة و القران كالاضية [بيوم النحر] لا يخص به [غيرهما] من دم الجزاء والنذر والتطوع و الاحصار وفيه خلاف الصحابين كما مر [و] خص [الكل] اي جميع ما ذكره من الهدايا [بالحر] فلا يرد بدنة مندورة لم ينو نحرها بمكة فانه يجوز في اي موضع شاء عنده لان المصنف رح لم يتعرض للمندورة على انها لم تنحر عنده الا بمكة كما في المحيط [ويتصدق ببجله] بالضم وهو ما يطرح على ظهر الهيدي من كساء ونحوه [و خطامه] بالكسر وهو حبل يجعل في عنق البعير ويثني في انفه [ولا يعطي اجر الجزاء] اي الذابح [منه] اي من لحم الهيدي وشحمه وجلده وغيرها وفيه اشارة الى جواز ذبح غيره وان كان احسن ان يذبح بنفسه ان احسن وينبغي ان يشهدا ان لم يذبحا بنفسه كما في الاختيار [ولا يركب] الابل والثور من الهيدي [الا ضرورة] بان لا يقدر على المشي فان تعظيمه واجب ولوركبه فانتقص منه ضمن ما نقص وتصدق به وفيه اشعار بانه لا يحمل عليه فلو نقص من الحمل غرم كما في الاختيار [ولا يحلب] الهيدي اذا كان له لبن لانه جزء منه بل ينضح ضرعها بالماء البارد لينقطع لبنه قالوا هذا اذا قرب من وقت الذبح واما اذا بعد عنه فيحلب دفعا للضرر ويتصدق بمثله او قيمته الا اذا استهلك فانه بالقيمة ولو ولد الهيدي ذبح مع الولد وان شاء تصدق به كما في الاختيار [و ما عطب] بالكسر اي الهيدي الذي هلك في الطريق [او تعيب بفاحش] مما يصلح منه كالعرج والعمي [ففي الواجب ابدله] بغيره [والمعيب له] يفعل به ما يشاء وفيه اشارة

الى انه لا يجب ابدال التطوع فيذبح ولا ياكل منه غير الفقراء كما في شرح الطحاوي وفي النقل
لا شيء عليه [وان شهدوا] اي شهد جمع من العدول حجاجا او غيرهم عند الامام قبل وقت الوقوف
بعرفات [بالوقوف] اي بان الحجاج وقفوا بعرفات [قبل وقته] اي وقت الوقوف كما اذا شهدوا في اول يوم
عرفة انهم وقفوا يوم التروية وذلك بان يتغميم السماء ليلة الثلاثين فيظن الحجاج انهم من اول ذي الحجة
وهي في نفس الامر من آخر ذي القعدة [قبلت] هذه الشهادة عند الاكثرين لامكان التدارك وقال
الامام السلواني ينبغي للقاضي ان لا يقبل هذه الشهادة لان فيه تهميما للمقتنة كما في الكافي وانما قال شهدوا
يلفظ الجمع اشارة الى انه لا يتقبل فيه الا شهادة جمع عظيم فلا يقبل شهادة عدلين وقال بعضهم يقبل
شهادتهما كما في المحيط وقوله قبل وقته ظرف الفعلين كما اشرنا اليه وفيه اشعار بانه لا يقبل شهادتهم
بعد وقته كما اذا شهدوا يوم النحر انهم وقفوا يوم التروية او شهدوا ثاني النحر انهم وقفوا يوم النحر لان
التدارك غير ممكن والمصنف اكد ذلك بقوله [لا] يقبل شهادتهم بعد وقت الوقوف بالوقوف
[بعده] اي بعد وقته والحاصل ان كلما لو قبلت الشهادة فيه لغات الحج على الكل لم تقبل الشهادة
فيه وان كثرت الشهود بخلاف ما اذا فات على البعض فانها تقبل كما في المحيط [من نذر] حجا
يمشي فيه [مشيا] وكونه حالا منظور فيه [مشي] اي وجب عليه المشي من وقت خروجه عن بيته
وقبل من وقت الاحرام والاول اصح وقال ابو جعفر انما يركب اذا بعد المسافة وشق عليه فاذا قربت
ولم يشق ينبغي ان لا يركب [حتى يطوف الفرض] اي طواف الزيارة وانما وجب المشي لان من
جنسه واجبا وهو مشى الفقير الى عرفات وفيه اشارة الى ان الحج ماشيا افضل وانما كرهه ابو حنيفة
رح اذا جمع بينه وبين الصوم لانه مسمى بالخلق كما في الكرماني والى انه لو نذر عمرة مشي
مشيا حتى يسعى ولو ركب فيهما اجزاه لكن يجب عليه دم كما في المحيط وفي الختم على الفرض
الدال على القطع في الجملة اشعار بما يراعى في الاختتام كما في هذه المسئلة الدالة على ان مجرد
النذر مع القدرة على المشي يكفي للنقص الى زيارة البيت الحرام رزقنا الله تعالى اياها مع شرف
زيارة تربة قبر نبينا عليه اتم الصلوة والسلام والتحية *



قد تم الجزء الاول من كتاب جامع الرموز جامع رموز الفقه بالتفسير
و يتلوه الجزء الثاني ان شاء الله العزيز الكبير *



* بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ *

* [كتاب النكاح] *



أخره عما تقدم لأنه بالنسبة إليه كالسبيط إلى المركب فإنه معاملته من وجه وعبادة من وجه قال الجمهور أنه مستحب وقيل واجب عين وقيل واجب كفاية وقيل فرض عين وقيل فرض كفاية فهو أولى من التحلي لعبادة النفل كما في التحفة وقيل مباح حال العجز عن موجب النكاح ومستحب حال الاعتدال وواجب حال غلبة الشهوة والقدرة على موجبه ومكرهه حال خوف الجور [و] هو لغة البوطو وقيل الضم وفيه أنه مجاز فيه على الصحيح كما في الزاهدي وشرعا ما أشير إليه بقوله [ينعقد بالإيجاب] أي يتحقق ويحصل شرعا بسبب إيجاب هو شرعا لفظ صدر عن أحد المتعاقدين أولا همي به لأنه يشهد الجواب على الآخر بنعم أولا [وقبول] هو لفظ صدر عن الآخر ثانيا وفيه مع الكلام الاتي إشارة إلى أن النكاح عقد خاص موضوع لحل الوطئ وفيه احتراز عن نكح البيع والهبة فإنه وإن أفاد حله لكنه لم يوضع له وإلى أن العقد وإن كان في الأصل الجمع بين أطراف الجسم لكنه شرعا عبارة عن الإيجاب والقبول لكن مع الارتباط الذي اعتبره الشرع ولكونه أمرا اعتباريا لا يشير إليه وإلى أن الإيجاب والقبول إنشاء فالنكاح ثابت أما بالكلام اللفظي لكنه خلاف ما دل عليه كلامه في التوضيح (أن النكاح ثابت بالكلام النفسي) فإن اللفظي أخبار عما في الذهن وأما بطريق الاقتضاء فإن الإنشاءات الشرعية لا تعدل بالكلية عن المعاني الاخبارية وتماهه في الأصول ويحتمل أن يكون البناء للالة فيفيد أن العقد ارتباط الإيجاب بالقبول فهما شرط العقد حينئذ كما قال الأكثرون على ما دل عليه الكرماني وغيره والأول المختار عند المصنف رح كما ذكره في الشرح فإن قلت أكثر أجزاء العقد كلمات لا يتصور بقاؤه فكيف يمتنع وينفسخ العقد قلت نعم إلا أنه غير قادح لأن حكمه باق والنفسخ يرد على الحكم على ما قال أكثر الفقهاء والبقاء أسهل من الابتلاء وذهب بعضهم إلى أن بقاؤه ضروري لنفسخ العقد

[لفظهما ماض] صفة للإيجاب والقبول ومشير الى ان الفارسي كالعربي في الماضوية الا ترى ان (پذيرفتم وعهد كردم) يمين مثل نذرت وعهدت على ما في ايمان الذخيرة و الى ان النكاح لا ينعقد بالتعاطي فلا ينعقد ان دفع المهر اليها وقبلت وقيل لوزجت منه ودفع المهر اليها انعقد كما في النية و الى ان اللفظ الواحد يجوز ان يكون قائما مقام الايجاب والقبول كما سيأتي [كزوجت] نفسي بك [وتزوجت] نفسك او المعنى كقول الرجل اذ المرأة زوجتك ايائي وقال الاخر زوجتك بي وكذا في تزوجت فان كلامهما صالح للإيجاب والقبول من الجانبين كما في الزاهدي وبه يشعر ما قال البيهقي ان التزويج (مرد را زن و زن را شوى دادن) والتزوج (زن كردن و شوى كردن) وكل منهما يتعدى بنفسه وبالباء كما في الاساس والديوان وغيرهما ولا يتعدى من وان كثر ذلك في كلامهم ولعل ذلك من اقامة حرف مقام حرف كما قال الكوفية وذا غير عزيز عند البصرية كما لا يخفى على المتتبع وانما ترك المفعولين دفعا لتوهم الاختصاص على انه قد صح التعلق بكل ما يعبر به عن جميع البدن كالراس والرقبة وغيرهما كما في المحيط [اوامر] مختص عندهم بالامر بغير اللام فالاولى مضارع فيشمل الحال كما في بيع المستصفى والمستقبل كما في الزاهدي والامر بقريئة المثال وفي النية انه يصح بلسان الخوارزمية بصيغة الحال بلا نية واما المستقبل فينبغي ان لا ينعقد به الامع النية [وماض كزوجني] بنتك مثلا [فقال] الاب مثلا [زوجت] اياها بك وفيه رمز الى ما هو المستحب من تولي الولي العقد بنفسه كما في التنف و الى ان الامر ركن العقد كما في المحيط والشفقة وغيرهما وقيل انه غير صحيح لان الماضي هو الايجاب والقبول والامر توكيل الا انه مبني على استعارة المعدوم للموجود كما في الكرمانى [وان لم يعلما] اي المتعاقدان [معناه] اي معنى لفظهما سواء كان عربيا او عجميا وسواء علما انه مما ينعقد به النكاح اولا وهذا في الحكم واما فيما بينه وبينه تعالى فلا ينعقد ان لم يعلما انه مما ينعقد به كما في قاضيان لكنه مما اختلف فيه المشائخ كما في الخزانة وذكر في العمادي انه لا يصح عقد من العقود اذا لم يعلما معناه وقيل يصح الجميع وقيل ان كان مما يستوي جده وهزله يصح كالنكاح والا فلا كالبيع [و] ينعقد بكم العرف بسبب [قولهما] اي قول المرأة والرجل [(واد و پذيرفت)] بلا ميم متصلة بهما والميم احوط [بعد] قوله لها (نفس خویش بمن [دادى]) و بعد قولها له (تو نفس مرا [پذيرفتى]) وفيه اشارة الى انه لا ينعقد بمجرد قولها (واد) بدون قوله (پذيرفت) الا اذا ازيد بقوله (وادى) التحقيق و الى انه ينعقد بدون قولهما (برنى) وقال بعض المشائخ انه لا بد منه واختلف في ان (وادى) استفهام او امر وهو الراجح كما في المحيط [كبيع و شراء] فانه ينعقد بقولهما (فروخت و خرید) بلا ميم بعد (فرختى و خریدى) [لا] ينعقد على المختار [بقولهما عند الشهود] جمع الشاهد مع كفاية الشاهدين كما ياتي جريا على العادة في النكاح ولا يخفى ان الترك اولى فان الشهادة شرط

الكل [مازان و شوي] ونحن زوجان وفيهما اختلاف المشايخ لكن ان قضى به القاضي فهو نافذ وهذا
دليل على ان القضاء صحيح في المختلف عند المشايخ كما في المحيط ولفظ (زن) عند الاطلاق الزوجة كما في
الذخيرة كما ان (شوي) مختص بالزوج [ويصح] النكاح بعد تحقق سائر الشروط [بلفظ نكاح]
وانكاح [وتزويج] قد ذكره مرة [وما وضع] اي يصح بلفظ موضوع [لتملك العين] من نحو
تمليك وصدقة ومن نحو بيع وشراء على الصحيح فلا يصح بالخلع والاباحة والاقالة والاجارة والقرض
والرهن والاعارة والصلح والشركة لكن في الستة الاخيرة اختلاف المشايخ كما في المحيط الا انه لو ترك
قوله يصح وقدم هذا القول على قوله لا بقولهما لسلم من التطويل [حالا] ظرف تمليك فلو قال
اوصيت لك ببضع امتي بالف وقبل الاخر اضاف الى ما بعد الموت وقبل الاخر لم ينعقد ولو اوصى
به في الحال انعقد وقال السرخسي لا ينعقد به مطلقا ولو قالت جعلت نفسي لك بكذا فقال قبلت
صح وعن ابي حنيفة رح انه ينعقد بما وضع لتمليك الشيء الكل في المحيط واعلم ان ما لا ينعقد به
النكاح ينعقد به شبهته حتى يسقط به الحد كما في الخزانة [وشروط] لصحة النكاح [سماع كل منهما]
اي المتعاقدين [لفظ الاخر] فلو لم يسمع الا احدهما لم يصح كما في سائر العقود الا انه يشكل
الاطلاق بنكاح الفضولي وما اذا ذكر الزوج اسم امرأة غائبة كما سيصح [و] شرط ايضا [حضور]
شاهدين [حريين] عند العقد فلا يصح عند قنين ومكاتبين ومديبرين ولا حضور حريين عند الاجارة
في الموقوف ولا عند التوكيل كما في المزارع وذكر في النظم انه ينعقد بلا شهود عند محمد رح
الا انه لا يطيب [او حر و حرتين] مما في حكم حر ولذا قال [مكلفين] على لفظ المشي الذي ذكر
فيصح عند سكرانيين يعرفان النكاح وان لم يذكر عند الصغر ولا يصح عند صبيين ومجنونين كما
في المحيط ولا عند مراهقين كما في الينابيع [مسلمين] في نكاح مسلمين او مسلم وكتابية بلا خلاف
فلو تزوجها عند كتابيين جاز عند الشيخين خلافا لمحمد وزفر رحمهما الله تعالى كما في النظم [سامعين
معالفتهما] اي لفظ العاقلين ختمى انهما لو سمعا متفرقين بان يسمع احدهما في عقد والاخر في
آخر والمجلس متين لم يجز عند عامة العلماء و جاز عند بعضهم وعن ابي يوسف رح فيه رأيان
ولو كان العاقلان في مجلسين لم يجز بالاتفاق كما في النظم وفيه اشارة الى انه لا يشترط فهم المعنى
كما ذكره النقال والظاهر خلافه وعن محمد رح لو امكنهما ان يعبرا ما سمعا جاز والا فلا والى
انه لا يشترط معرفتهما للمرأة ولا رؤية وجهها فلو سمع صوتها من بيت لم يكن فيه غيرها جاز
النكاح والا فلا فلو كانت منتقبة جاز وهو المختار والاحتياط حينئذ ان يكشف وجهها او يذكر ابوها
وجدها والى انه يشترط حضورها لكن لو غابت جاز بذكر الاسم بلا معرفتهما وهذا مختار الخفاف هو
رجل كثير العلم ممن يقتدى به على ما قال الحلواني وذكر في الراقعات انه يشترط ذكر اسمها
واسم ابوها وجدها عند عدم معرفتهما الكل في المحيط وفي اشتراط الحضور ازالة لاثم السماع اشارة ما الى

انه مختلف فيه ولذا قيل صح بحضور اعميين الا ان اشترطه اصح كما في الذخيرة [رصح] النكاح [عند فاسقين] ولو محدودين بالتدف بلا تزوية [ولا يظهر] النكاح على الحكم بشهادتهما حتى يحكم بالمهر وغيره [عند الدعوى] وانكار احد المتعاقدين [ر] صح بعد الطلاق والعتاق [عند ابنيهما] اي بحضورهما وهذا ظاهر الرواية وفي المنتقى انه لا يصح كما في قاضيهان [او] عند ابني [احدهما] بحذف المضاف فالتشنيع الشنيع انه قد عطف في تصانيفه على الضمير المجزوء بلا اعادة الجار وهو مذهب كوفي مردود على ان المذهب ان اكثر البصرية اشترطوا اثبات الجار لفظا او تقديرًا ويونس والاقفش وجل الكوفية لم يشترطوا كما في الجعبري [ولا تقبل] شهادة الابنين [للقريب] اي لنفع القريب فان كان الابنان منهما لا تقبل لهما وان كانا من احدهما لا تقبل له وتقبل عليهما كما ياتي في القضاء فكلامه لا يخلو عن نوع تكرار [كنكاح مسلم ذمية] كتابية اي كما صح نكاحها [عند ذميين] عند الشيخين خلافا لمحمد رح [ولا تقبل] شهادتهما [على المسلم] وتقبل على الذمية كما ياتي في الشهادة [والوكيل] اي الذي وكل بتزويج كبيرة او صغيرة برجل [شاهد] واحد فصح عنده مع آخر [عند حضور الموكل] اي الزوج والاب وكذا وكيل المرأة بتزويجها برجل شاهد عند حضورها كما في المحيط والمتن حامل لها بالتغليب [كالولي] اي كما ان الاب او السيد شاهد للنكاح [عند حضور المولية] اي البنت والامة حال كونها عاقلة [بالغة] بخلاف الصغيرة فانه ليس بشاهد عند حضورها لكونه مباشرا وشهادة المباشر مردودة بالاجماع سواء باشرة لنفسه او لغيره وكذا المولى اذا تزوج عبده بامة شاهد عند حضوره بخلاف ما اذا كان غائبا او غير عاقل لانه ليس بشاهد حينئذ لما مر ولو اذن له بالتزويج وهو حاضر قيل ليس بشاهد لانه وكيل من جهته فكانه المزوج والصواب انه شاهد اذا اذن ليس بوكالة بل فك حجة كما في الذخيرة والولي من الولاية بالكسر كالمولية على المرمية في المقدمة ولي الامر [خراوندي] كروكار [را] ويجوز ان يكون اسم فاعل من التولية اي جعل الشخص واليا ومالك الامر [وحرر على المرء] اي الرجل كما في القاموس [اصله] القريب من الام او البعيد من ام الام والاب وان علت والحرمة يجوز ان يفسر بالبطلان والفساد لانه لا فرق بينهما في باب النكاح كما في قاضيهان والنهاية والكرمانى والمستصفى وغيرها ولذا لا يصح التوكيل بالنكاح الفاسد ولا طلاق زوجة به ولاظهارها كما في المحيط فما في العمادي انهم اختلفوا في نكاح المحارم انه باطل او فاسد لا يخلو عن اشكال والاسناد يجوز ان يكون حقيقة او مجازا على اختلاف ان الحرمة هل يتعلق بالاعيان ام لا وعلى هذا يكون من اطلاق اسم المحل على الحال او من قبيل حذف المضاف اي نكاح اصله [وفرعه] من البنت و بنت الولد وان سفلت ولو قسر المرأ بالانسان كما في القاموس لا يبعد ان يقال ان ذكره لتوهم ان حرمة نكاح البالغة على البالغ لا يستلزم حرمة نكاح الصغيرة عليه مع توطية قوله [وفرع اصله القريب] من الاخوات لاب وام او لاحدهما

و بناتهن و بنات الاخوة وان بعدت ولما كان اطلاقه مرهما لحلية فرع اصله البعيد مطلقا اراد ذلك فقال [واصلية اصله البعيد] من عماته و خالاته لاب وام او لاحدهما و عماتهما او عمات احد هما وان علت و خالاتهما او خالات احد هما وان علت و اطلاقه مشكل فانه ذكر في المشرع و قاضيتان و غيرهما ان عمة العمة لاب غير محرمة عليه كبنتات العم و العمة و الخال و الخالة و اليه اشار بالصلبية بضم الصاد و سكون اللام ثم الباء الموحدة ثم الياء للنسبة ثم التاء للتانيث و يجتمعا ان يكون بفتح الصاد و كسر اللام ثم الياء المثناة الساكنة ثم الباء الموحدة ثم التاء فانها كالصلبية من كانت من صلب الرجل و ظهرة كما في المغرب و فيه اشعار باصالة الاب في انتساب الولد ولما فرع من المحرمات النسبية شرع في السببية فقال [و] حرم [ام زوجته] بنفس العقد الصحيح كما هو المتبادر فلا يحرم بمجرد العقد الفاسد كما في النظم و النتف و غيرهما [و بنتها] اي بنت زوجته حال كون الزوجة [موطوءة] فهي حال من المضاف اليه على مذهب بعض النحويين كما في ايضاح المقامات فلا يرد عليه شيء كما ظن و الكلام مشير الى ان مجرد العقد غير محرم و الى ان الخلوة الصحيحة ليست كالوطي و فيه اختلاف الروايات كما في الخلاصة و الى انه لمحرمه البنت يشترط العقد الصحيح بينه و بين امها و قد ذكر في النظم انه لو وطئها بنكاح فاسد حرمت بنتها و ام الزوجة شاملة للجدة و ان علت كما ان بنتها لبنت الولد و ان سفلت كما في المحيط [و زوجة اصله] من امرأة الاب و الجد و ان علا [و] زوجة [فرعه] من امرأة الابن و ابن الولد و ان سفل و في اطلاقه رمز الى ان كليهما محرمتان بنفس العقد و ذا بلا خلاف كما في النظم و هذه اربعة اصناف من المحرمات المصاهرة و منها ما حرم بالزنا و المس و النظر كما سيأتي و حكم الكل حرمة كل منهما على اصل الاخر و فرعه [و كل هذه] الملوكورات من الاصناف الثمانية [رضاعا] اي للرضاع فيكون مفعولا له و ههنا اشكال لفظا و معنى اما لفظا فلان كلا اذا اضيف الى المعرفة يعيد استغراق الاجزاء و اما معنى فلانه قيل اخت ولده و ام اخيه و اخته و جدة ولده و رضاعا و يحرم نسبا كما في قاضيتان و غيره [و فرع مزنيته] من بنت امرأة زني بها و بنت ابن مزنية و فيه رمز الى انه لو اتاها في دبرها لم يحرم عليه فرعها كما قال بعض المشايخ و يحرم عند بعضهم و به اثنى شمس الاسلام الاورجندي رح و الاشمل ان يقول موطوءته بلا نكاح فانه يحرم فرع الموطوءة بملك اليمين و شبهة النكاح و الملك كما في النتف و غيره [و] فرع [ممسوسة] عضوها بلا حائل كما هو المتبادر فان كان بينهما ثوب لا يجز به حرارة المسوس لا يثبت الحرمة و الا فيثبت [و ماسة] اذا صدقها الرجل انه بشهوة فانه لو كذبها و اكبر رأيه انه بغير شهوة لم يحرم كما في النهاية و اطلاقه مشير الى ان مس شعر الراس يثبت به الحرمة و ان انكراه الامام السعدي و المس شامل للتفخيل و التقبيل كما في المحيط [و] فرع [منظور الى فرجها الداخل] و هو الدور و قيل الى الخارج و هو الطويل كما في الروضة و قيل الى العانة و قيل الى الشق و عليه الفتوى

كما في النظم والفتوى على الاول كما في الخزانة وفيه اشارة الى انه لو نظر الى غير الفرج كالدبر لم يثبت
الحرمه والى انها لو نظرت الى فرجه لم يثبت خلافا للطرفين والى ان النظر الى ما وراء الزناج معتبر
بخلاف النظر الى عكسه في المرأة او الماء كما في الخلاصة وهذا كله اذا كانت متكئة فان كانت قاعدة
مستوية او قائمة لم يثبت الحرمه على الصحيح وانما ذكر مجرد المس والنظر اشارة الى انه لو امكن
بعدهما لم يثبت الحرمه لزال سببها وهو المس او النظر الذي هو سبب الوطى الذي هو سبب
الجزئية كما في المحيط وقيل يثبت كما في الخزانة والاول هو الصحيح كما في الكافي [بشهوة]
جلها في الشاب انتشار الالة او زيادته وفي الشيخ والعين ميل القلب او زيادته على ما حكى عن
اصحابنا كما في المحيط وقال عامة العلماء ان يميل اليها بالقلب ويشتهي ان يعانقها وقيل ان
يقصد مرافقتها ولا يبالي من الحرام كما في النظم وهذا في حق الرجال وامافي حق النساء
قالا شتاء بالقلب لا غير كما قال المنصف روح وفيه اشارة الى ان شهوة احدهما كافية اذا كان الآخر
محل الشهوة كما في المضمرات والى انه ظرف النظر لا المس ويحتمل ان يكون ظرفا لهما ولكل رواية
في النظم ولو مس الاعضاء او عانق او قبل بلا شهوة ثبت الحرمه وفي المحيط قال الصدر الشهيد ان
في المس والنظر لا يفتى بالحرمه الا اذا تبين انه بشهوة وفي القبله يفتى بها ما لم يتبين انه بلا شهوة
ويستوي ان يقبل الفم او الذقن او الثدي او الرأس وقيل ان قبل الفم يفتى بها وان ادعى انه
بلا شهوة وان قبل غيره لا يفتى بها الا اذا ثبت الشهوة [و] حرم [اصلهن] من ام الزنية
والممسوسة والماسة والمنظور الى الفرج وجدتهن من اي جهة كانت والكلام مشير الى انه لو وطى
غير المشتبهة يحرم عليه امها وبناتها لكنهما غير محرمين عند الطرفين كما في حدود المنظومة والى
ان فرج المزنية واصلها رضاعا لا تحرم كما في رضاع شرح الطحاوي وسياتي منه في الرضاع اشارة
اليه لكن في النظم وغيره انه يحرم كل من الزاني والمزنية على اصل الآخر وفرعه رضاعا [وما]
كان عمرها من الصغيرة [دون تسع سنين] ليست بمشتبهة [اي مرغوب فيها] للرجال فبالوطى
والذراعي لم يثبت الحرمه وفيه رمز الى ان بنت تسع سنين مشتبهة وعليه الفتوى والى ان بنت
خمس سنين وما دونها ليست بمشتبهة وكذا ما فوقها من الست والسبع والثمان الا اذا كانت
ضخمة كما في الخزانة وعن الشيعيين ان بنت خمس سنين مشتبهة اذا اشتدت مثلها وعن محمد
روح ان بنت ثمان او تسع مشتبهة اذا كانت ضخمة كما في المحيط والى انه يكفي اشتواء احدهما
فلا يشترط ان يكون بالغين كما في المضمرات وعن صاحب المحيط لو مس ابن خمس سنين بشهوة
لم يثبت الحرمه وان مس ابن ست او سبع ثبت وعن شرف الائمة لو نظر الى فرج صبية تجماع
مثلها او على العكس ثبت الحرمه كما في القنية واعلم ان حرمة المصاهرة تثبت بالاقرار وان كان بطريق
الهزل ولا يصدق في تكذيب نفسه كما في الخلاصة ولا يرفع النكاح ولذا لو وطىها زوجها لم يكن

زنا وحرمت على زوج آخر وان مضى عليها منكر كما في العمادي وغيره [ويحرم] بكسر الراء من التحريم [نكاح امرأة وعدتها] لكل فرقة من قبل الرجل او المرأة في طلاق رجعي او بائن واحد او اكثر في نكاح صحيح او غيره في وطئ صحيح او غيره في عدة وفاة او غيرها كما في الننف لكن في مبسوط صدر الاسلام والخلاصة اذا ماتت الزوجة يجوز لزوجها ان يتزوج باختها بعد يوم [نكاح امرأة] مفعول يحرم [ايتنهما] اي كل واحدة منهما [فرضت ذكرا لم يسئل] بالنسب او السبب كالارضاع [له] اي للذكر المفروض [الاخرى] كما اذا نكح امرأة او كان في عدتها ثم نكح عمته او خالتها او عمه او خاله امها او عمة ابيها او بنت اخيها او اختها او بنتها او غير ذلك بخلاف ما اذا نكح امرأة ثم نكح بنت زوجها فانه لو فرضت البنت ذكرا كان ابن زوجها لكن لو فرضت المرأة ذكرا كان اجنبيا فلم يحرم كما اذا جمع بين ابنتي العمين او العمتين او الخالين او الخاليتين كما في النظم وهذه الكلية كالكتابات قبلها في بيان المحرمات المؤبدة كما في القنية فلا يرد ما قيل ان هذه الكلية تقتضي ان لا يجوز نكاح امة ثم نكاح سيدتها وقد جاز ذلك كما في الجامع والزيادات فانها موقوفة بزوال ملك اليمين على انه لا يجوز عند نجم الاثمة البخاري كما في المنية [و] يحرم نكاح امرأة وعدتها [وطئها] اي وطأ امرأة ايتنهما فرضت ذكرا لم تسئل له الاخرى [ملكا] بشراء او هبة او صدقة او ميراث او وصية كما اذا نكح امرأة حرة او امة فاشترى اختها فانه لا يجوز وطؤ المملوكة [وكذا] يحرم [وطؤها ملكا وطئها] اي وطأ تلك المرأة [نكاحا وملكا] كما اذا نكح او اشترى اخت ام ولده فان وطئها يحرم وطؤ اختها باحد هذين [لا] يحرم وطؤها ملكا [نكاحها] اي نكاح تلك المرأة [لا يطاق واحدة] من المرأة المملوكة والمنكوحه [حتى يحرم] المرأة [الاخرى] فالمنكوحه بالطلاق والخلع والردة مع انقضاء العدة والمملوكة باحدهما مما ذكرنا كالشراء او بالاعتاق او بالتزويج او الكتابة مع الاستبراء وهذا فيما سوى البنات والامهات فان وطئ احد بهما يحرم وطئ الاخرى ابدًا كما في الننف والكلام مشعر بان الوطئ لا غير محرم للوطئ لا غير وليس كذلك فانه لو كان له امتان اختان فقبلهما بشهوة حرم وطؤ كل منهما مع الدواعي حتى يحرم الاخرى كما في كراهية الخلاصة [وصح] للمسلم [نكاح] المرأة [الكتابية] اي اليهودية والنصرانية ذمية كانت او حربية الا انه لو نكح حربية في دار الحرب كرهه فقليل انما كرهه اذا قصد التنوطن به وقيل اذا قصد الوطئ وقيل اذا قصد استيلاها كما في المحيط والكلام مشير الى انه ليس للمسلم ان ينكح كافرة غيرها ولا للمسلمة الكتابي وسيجيء والى انه لا يحل وطؤ الكافرة بملك اليمين لانه كالوطئ بالنكاح كما في التحفة [ولو] كانت تلك الكتابية [امة و] صح نكاح الامة للحر اذا لم يكن تحت حرة [مع طول الحرية] اي مع القدرة على مهرها ونفقتها الا انه مكروه كما في خزائن الفقه ولعل الكراهة للتنزيه في المبسوط الاول ان لا يفعله والطول بالفتح في الاصل الفضل ويعلى بعلى والى فطول الحرية متشع فيه بحذف الصلة ثم الاضافة الى المفعول على

ما اشار اليه المطرزي [و] صح نكاح [الحرم والحكمة] بالسج او العدة [و] صح لغیر الزاني نكاح
 [حبلين من زنا] عند الطرفين وعليه التثنية كافي المحيط وفيه اشعار بأنه لو نكح الزاني صح وذا
 بالاجماع كافي الهداية وصحيح [ولا توطأ] اي يحرم وطؤ غير الزاني السبلي من الزنا وكذا قوله
 ولا يجب النفقة [حتى تضع] الحمل وفي الغوائد عن الموازل انه يحل الوطؤ عند الكل وتستحق النفقة
 عند الكل كما اذا نكح الزاني كافي النهاية [و] صح نكاح [من ضمت] اي جمعت في عقد واحد من
 امرأة مسئلة [الى] امرأة [محرمة] على النكاح ينسب از صلب فوجب المسمى للمسئلة عنده وقسم على مهر
 مثلها عند ما كافي الهداية [لا] يصح للمولى [نكاح امة] اي لا يترب عليه ما يترب على النكاح
 من وجوب المهر وبقاء النكاح بعد الاعتاق ووقوع الطلاق وغيرها فيصح تزويجها متزوها عن وطئها
 حراما لاحتمال كونها حرة او معتقة الغير او متلفا عليها بغتقها وقد حثت السلف وهذا ليس بغريب
 سيما اذا تدبرتها الايدي ولهذا كان الامام الشداد رح يفعل ذلك كما في المضمرات والينابيع
 [و] لا للعبد نكاح [مالكته] اي سيدته [و] لا للمسلم نكاح امرأة [كافرة غير كتابية] كالوثنية
 والمجوسية والمرقة كما اشار اليه فلا يجوز به الوطؤ كما يملك اليمين وفيه اشارة الى انه يصح نكاح
 صابية قوم من النصارى يعظمون الكتاب كتعظيم المسلمين الكعبة والى انه لا يصح نكاح صابية قوم
 يعبدونها كعبادة الكافرين الاوثان والازل قوله والثاني قولهما فالخلاف بينهما لفظي كما ترى والى
 انه لا يصح نكاح المعتزلة لانها كافرة عندنا والى انه لا يصح نكاح الشافعية لانها صارت كافرة بالاستثناء
 على ما روي عن الفضلي ومنهم من قال تتزوج بناتهم الكل في المحيط ولعل ترك التعرض بمثله اولى
 فانهم متأولون في ذلك كما بين في مسله [و] لا يصح للحرة نكاح امرأة [أخرى] خامسة [في عدة
 رابعة] وفيه اشعار بأنه لا يجوز ان تزوج اكثر من اربعة والاحسن للرجال ان يتزوج امرأتين فانه
 تعالى بدأ بالثنتين كما في المضمرات [و] لا [للعبد] نكاح ثالثة [في عدة ثانية و] لا نكاح [امة]
 مسلمة او كتابية او منيرة او مكاتبه او ام ولد ولو صغيرة او كبيرة عاتلة او مجنونة [على حرة] ولو كتابية
 صغيرة او مجنونة فلو تزوجها في عقد لم يجوز الا نكاح السرة [او] امة [في عدتها] اي عدة حرة
 من طلاق بائن في قوله ويصح في قولهما واما من الرجعي فلا يصح في قولهم [و] لا [حامل ثبت
 نسب حملها] اجماعا كالسبية وعن ابي حنيفة رح انه يصح النكاح ولا توطأ حتى تضع حملها كما
 في النهاية [و] لا [نكاح المتعة] وصورته ان يقول لامرأة متعيني بكذا من الدارهم مدة عشرة ايام
 او اياما او بلا ذكر المدة وهذا قد كان مباحا مرتين ايام خيبر و ايام فتح مكة كافي التنف الا انها صارت منسوخة
 باجماع الصحابة كافي النهاية وغيره وسند حديث علي رضي الله تعالى عنه [فلو قضى بجواره
 لم يحز] كافي العمادي ولو اباحه صار كافرا كما في شهادات المضمرات وغيره لكنه ليس فيه تعزير ولا حد
 ولا رجم كافي التنف ولا طلاق ولا ابلاء ولا ارث وعن ابي حنيفة رح لو قال اتزوجك متعة انعقد

النكاح ولغى قوله متعة كما في قاضيان وذكر في الهداية وشرح المقاصد انه مباح عند مالك رح لكن في ثبوته كلام [و] لا نكاح [الموقت] وصورته صورة المتعة الا انه لا يكون الا بلفظ التزوج او النكاح مع التوقيت كما في الظهيرية والمضمومات والعمادي وغيرها وعن ابي حنيفة رح اذا وقتا وقتا لا يعيشان اليه كائة سنة او اكثر يكون صحيحا كما في النهاية واعلم انه لا يجوز المناكحة بين بني آدم وانسان الماء والجن كما في السراجية لكن في القنبية عن حسن البصري يجوز تزوج الجنينة بشهود رجلين *

[فصل * نفذ نكاح حرة] اي صح ذلك مع ترتب الاحكام من الطلاق والظهار والتوارث وغيرها الا انه يمكن رفعه فالنافذ اعم من اللازم وهو ما يكون بحيث لا يمكن رفعه واخص من المنعقد والصحيح فان نكاح الفضولي منعقد صحيح لكنه غير نافذ وتامه في الاصول والحررة اعم من البكر والثيب وانما قيد بها لان نكاح الاممة موقوف على اذن مولاهما كنكاح الصغيرة والمجنونة على اذن الولي ولذا قال [مكلفة ولو] زوجت نفسها [من غير كفؤ] بضمين وضم الكاف وكسرها مع سكون الفاء كما في الكشاف وبسكون الفاء وضمها مع الهمزة وبسكونها مع الواو لغة النظير والمساري كما في الطلبة فهو صفة كالكفي وشرعا رجل يساري امرأة في امور ستأتي وفيه اشعار بان الاعتبار للكفاءة وهذا عند خلافا لهما كما في الظهيرية [بلا ولي] سيأتي وفيه اشعار بان الرأية شرط للزوم في الكبيرة وهذا ظاهر الرواية عند ابي حنيفة رح والرواية عنهما مضطربة في المبسوط والمحبط وغيرهما انهما قالوا بالتوقف على اجازة الولي فالرطو بلا اذن حرام ولا فيه طلاق وظهار وميراث ثم رجعا الى قوله وفي النظم رد ابو حنيفة عن محمد رح انه يجوز اذا لم يكن ولي والا فموقوف ان اجاز جاز والا بطل ورد ابو سليمان انه باطل وبه قال الشافعي رح فلا ينعقد بعبارتها اصلا عنده ويؤيده ما في موضع آخر منه انه لو زوجت نفسها من كفؤ بمهر المثل جاز عندهما ولربكر اولم يجز عن العامة منهم محمد رح وفي خزانة الواقعات لقضى القاضي بابطال الطلاقات الثلث لعدم الولي صح على الصحيح ولم يتعد الى حرمة الوطء والولد لانهما حنفيان يعتقدان صحته وفي الخلاصة والمضمومات وغيرهما ان الشافعية لو زوجت نفسها من حنفي ووليها كاره لذلك صح وكذا العكس [وله] اي لكل من الاولياء اذا لم يرض واحد منهم [الاعتراض] اي ولاية المرافعة الى القاضي لينفسخ [هنا] اي في تزويجها لنفسها من غير كفؤ بلا ولي فان رضي واحد منهم ليس لمن في درجته او اسفل اعتراض واما الاقرب فله ذلك وقال ابو يوسف رح للباقي الاعتراض مطلقا كما في الاختيار وقال شرف الاثمة لاحد الاولياء المستويين في الدرجة ان يتفرد بالاعتراض اذا سككت الباقيون كما في المنية واطلاقه مشير الى ان له الاعتراض وان ولدت اولادا كما قيل وقال بعضهم لا اعتراض ان ولدت ولدا والى انه ثابت لكل ولي عصبه او غيرها محرما او غيره كما

في العمادي وذكر قاضيه ان انه للعصبة وقال بعض المشايخ انه للمحارم والاول الصحيح كما في المحيط [ردوي] عن ابي حنيفة ر ح [بطلانه بلا كفو] وبه اخذ كثير من مشايخنا كما في المحيط وعليه الفتوى كما في قاضيه [ولا يجبر] ولي حرة [بالغة] اي ليس له ولاية تزويجها بكفو وهي صالحة غير راضية [ولو] كانت [بكرا] لغة امرأة لم تملك ثم سميت التي لم تقتض اعتبارا بالثيب لتقدمها عليها كما في المفردات وشرعا اهم لامرأة لم تورطاً بالنكاح كما في المسبوط وقيل لم تجامع بنكاح ولا غيره وهذا قولهما والاول قوله والصحيح ان الاول قول الكل كما في الظهيرية وذكر في المغرب انه يقع على الذكر الذي لم يدخل بالمرأة والكلام مشير الى انه لا يجبر الحر البالغ بالطريق الاول لكنه غير محصور فانه لا يجبر المكاتب والمكاتب ولو صغيرتان كما في النظم [صمتها] اي سكوت البكر البالغة [وضحكها] غير مستهزئة فلو ضحكت مستهزئة لم يكن اذنا على ما قال السرخسي كما في المحيط وعن الطرفين ان ضحكها ليس باذن وعن محمد ر ح انه اذن كما في المصنف وفيه اشعار بان التمسك ليس باذن والصحيح انه اذن كما في النهاية [وبكاؤها بلا صوت] لزيادة الايضاح فان البكاء بالمد لم يكن بلا صوت [اذن] لنكاح الولي وهو خبر للبكاء وخبر الاوليين محذوف فيكون من عطف الجملة ويجوز ان يكون خبرا لكل فانه مصدر [و] بكاؤها [معه] اي الصوت [رد] جملة معترضة وهذا التفصيل هو المختار كما في الاختيار وعنه ان البكاء ليس باذن وعن ابي يوسف ر ح انه اذن كما في المصنف وفيه رمز الى ان الاعتبار للحرارة والبرودة والعذوبة والملوحة للدمع وقيل انه ان كان باردا اذن وحارا رد وقيل عذبا اذن وملحا رد كما في النظم [حين استئذنه] لبكر البالغة سواء كان قبل النكاح او بعده والسنة ان يستأذنها قبله ويقول ان فلانا يذكرك كما قال صلى الله عليه وسلم لفاطمة رضي الله تعالى عنها والكلام مشير الى ان صمتها اذن اذا كانت حاضرة في مجلس العقد وفيه اختلاف المشايخ والاول اصح كما في المنية والظرف متعلق باذن والجملة المعترضة غير مانع عنه وضميره ظاهرا لمطلق الولي الا ان ما بعده يدل على انه للاب فان سكوتها عند استئذان غيره من الاولياء ليس باذن كما اشير اليه في العمادي وافراد الضمير يدل على افراد الولي فلو زوجها وليان من رجلين فسكتت عند الاستئذان توقف النكاح في رواية وبطل في اخرى كما في المحيط [او] حين [بلوغ الخبر] اي خبر النكاح سواء كان الخبر عدلا او غير عدل واحدا او متعددا فضوليا او غيره وهذا عندهما واما عنده فان خبرها فضولي فلا بد من العدد او العدالة كما في الاختيار وغيره وظاهرة مشير الى ان الاستئذان والبلوغ امر حتم حتى لا يجوز نكاح البالغة ولو ثيبا الا باذنها كما في النظم [بشرط تسمية الزوج] اي ذكره حال من الاستئذان والبلوغ وما ذكرنا من اعتراض الجملة سقط ما ظن ان كلمة حين ظرف اذن ورد والبناء متعلق بالنسبة الاولى من التسميتين وان جعله من باب التنارع وهم [لا] يشترط تسمية [المهر] عند المتقدمين ويشترط عند المتأخرين كما في المحيط والاصح هو الاول كما في الخزانة

والصحيح انه ان كان الزوج ابا او جدا فلا يشترط والا فيشترط كما في الكفاية [ولو استأذن] البكر البالغة [غير ولي اقرب] من الولي البعيد كالجد او الاجنبي [فرضاها] تنفس [بالقول] اذا غاب الاقرب غيبة منقطعة والافسكوتهما رضا كما في قاضيتان وقال الكرخي ان رضاها بالسكوت [كالثيب] فانه لو زوجها الولي كان رضاها بالقول وما يقوم مقامه كالتمكين من الجماع وطلب النفقة والمهر وغيرهما كما في المحيط والغلام كالثيب في ان الرضى بالقول او الفعل كما في قاضيتان والثيب امرأة تزوجت فبان بوجهه ولا يقال للرجل وعن الكسائي رجل ثيب اذا دخل بامرأة وامرأة ثيب اذا دخل بها من ثاب اذا رجع لمعاودتها الخطاب كذا في المغرب واعلم ان كلمة لو قد يكون بمعنى ان كما ان جوابها قد يكون جملة اسمية مقرونة بالفاء وان كان الاصل ان يكون ماضوية مقرونة باللام كما اشير اليه في المغني وغيره فارتفع اشكال قوي عن مراد استعمالها سيما كلام الفقهاء [و] المرأة [الزائل بكارتها بزنا] بلا اقامة حد عليها كما هو المتبادر [او غير جماع] كالوثبة والظفرة والجراحة ودرور الدم وميالعة الاستنجا او التعنيس [كالبكر] فيما ذكر من الاحكام فصمتها مثلا اذن والكلام مشير الى انها لو زنت ثم اقيم عليها الحد او صار الزنا عادة لها ارجمعت بشبهة او نكاح فاسد فرضاها بالقول لانها ثيب كما في المبسوط ولا يخفى ان ما ذكره تصريح بما علم ضمنا فان زائل البكارة هذه بكر شرعا وان لم تكن عذراء كما نص عليه السرخي رح وقال ابو يوسف رح ان الزائل البكارة بالزنا لم تكن بكر [وقولها] اي قول البكر البالغة عند الدعي [رددت] اي النكاح عند الاستيذان او البلوغ [اولى] بالقبول [من قوله] اي زوج البكر [سكت] بكسر التاء لان القول للمكسر وعن محمد رح ان قوله اولى [وتقبل بينته] اي الزوج [على سكوتها] وهو في الاصل ضم الشفتين فيكون مثبتا فلا يرد انها شهادة على النفي على انها مقبولة فيما اذا اخاطبه علم الشاهد ولو قال على اجازتها اورضاها او اذنها لم يرد شيء الكل في النهاية [ولا تحلف] من التحليف [هي] تأكيد لدفع الالتباس [ان لم يقم] الزوج بينة على سكوتها وهذا مما لا يحلف فيه عنده خلافا لهما وهو المختار كما في المضممرات فان نكلت يقضى عليها بالنكول [وللولي] خاصة [انكاح الصغير] اي تزويجه [والصغيرة ولو] كانت [ثيبا] فلا ينكحها عائلهما ولا الوصي وان اوصى اليه الاب وعنه لو اوصى اليه جاز ولو وكل الاب رجلا بتزويج صغيرته فزوجها بغير كفؤ قيل يجوز عنده وقيل لا يجوز كما في الجامع الصغير [ثم] اي بعد كون ولاية الانكاح للولي [ان زوجهما الاب از الجسد] بعده من غير كفؤ ولو بغين فاحش [لزم] النكاح فلا يمكن رفعه ولو بعد البلوغ وهذا عنده واما عندهما فلا يجوز النكاح وعن محمد رح انه يجوز وعن ابي يوسف رح ان التسمية لا يجوز والاول هو الصحيح كما في الجامع [وفي] تزويج [غيرهما] للصغيرين كالوصي والام [فسخ الصغيران] بالزنا القاضي عند الطرفين خلافا لابي يوسف رح وفيه اشارة الى ان السلطان از القاضي اذا زوجهما لم يفسخ على ما روي عن الطرفين

كما في النسخة وإلى أنه يصح انكاح الصغيرة نفسها إذا لم يوجد ولي ولا قاض إلا أنه موقوف على إجازتها بعد البلوغ كما في القنية وإلى أنه يصح تزويج غيرهما بغير فاحش كما قال بعضهم على ما في الجواهر وبغير كفؤ كما قال بعضهم على ما في الجامع فلا يصح قول الشارحين أنه لا يصح أصلاً وكذا تأييدهم بما في التلويح (أنه لم يوجد رواية أصلاً لصحة النكاح في هاتين الصورتين) فإنه غير صحيح نعم لا يجوز النكاح على الصحيح كما في الجواهر والجامع وغيرهما وهذا يدل على وجود الرواية لا على عدمه كما لا يخفى [حين بلغا] سواء علما بالنكاح قبل البلوغ أو عنده [أو] حين [علما] بالنكاح [بعده] أي بعد البلوغ [رسكوت الكبر رضا] أيضاً [هنا] أي حين بلغت أو علمت بالنكاح بعده [ولا يمتد خيارها] أي البكر [إلى آخر المجلس] أي مجلس البلوغ أو العلم فاللزم للعهد فخيرها على الفور حتى لو سلمت على الشهود أو سألت عن اسم الزوج أو عن المهر بطل خيارها كذا في المحيط فلو بلغت في الليل بلا شهود قالت نقضت النكاح ثم استشهدت بعد الصبح وقالت بلغت ساعة كذا واخترت نفسي وهذا رواية عن محمد بن روح وعنه أبو قالت عند الشهود أو القاضي نقضت النكاح عند البلوغ قبل قولها مع السلف وفي الاكتفاء إشارة إلى أن الأشهاد ليس بشرط لاختيارها وإنما شرط ذلك لاسقاط اليمين كما في العمادي [وإن جهلت به] أي بأن الخيار ثابت لها وهذا عند الشيخين وقال محمد بن روح إن خيارها يمتد إلى أن تعلم أن لها خيار كما في المنتف [بخلاف] القنة والمدة والمكاتبه وأم الولد المنكوحة [المعتقة] قبل الدخول أو بعده فإنه يلزمها الرضاء بالقول أو الفعل ويمتد خيارها وتعذر بالجهل سواء كان زوجها حراً أو عبداً وفيه أشعار بأن خيار العتق لم يثبت للغلام كما في قاضيهان [وخيار] بلوغ [الغلام] أي الصغير [والثيب] الحرة أو الأمة [لا يبطل بلا رضا] اسم أو مصدر [صريح] كرضيت [أو دلالتة] أي الرضاء كاعطاء المهر وقبوله والتمكبن وطلب النفقة دون أكل طعامه وخلتها له والخلو بلا مس [ولا] يبطل [بقيامها عن المجلس] فجميع العمر وقته [وشرط القضاء لفسخ من بلغ] من الغلام والثيب والبكر والجارية وفيه إشارة إلى أن هذا فرقة بغير طلاق فإن دخل بها لزم المهر والأفلا وإلى أنه لا يصح الفسخ بغيبة الزوج والا لزم القضاء على الغائب وكذا في كل فرقة يحتاج إلى القضاء وإلى أن فرقة المخيرة لا يحتاج إليه فإنه طلاق كما في العمادي [لا] يشترط القضاء لفسخ [من عتقت] فوقع الفرقة بينهما بمجرد قولهما اخترت نفسي وفيه رمز إلى أنه لا يشترط علم الزوج باختيارها نفسها ولا حضرة وقيل لا يصح بلا حضرة كما في العمادي ولما أجمل الولي فصله فقال [والولي] لغة المالك وشرعاً وارث مكلف كما في المحيط والتممة وغيرهما [لعصبة] جمعها عصبات ومفرداً عاصب قياً كفجرة وظلمة من العصوبة أي الإحاطة حول شيء لغة ذكور يتصلون باب كما في الطلبة وغيرها وقال المطرزي أنها يقال للغلبة على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وشرعاً أربعة أصناف منها التي فرضها النصف والثلاثان البنت وبنت الابن

والأخت لأب وأم والأخت لأب ومنها التي تصير عصبه مع أخرى كالأخت مع البنت ومنها الذكور
الآتية ومنها مولى العتاقة وعصبته والمراد الضئقان الأخيران بشهادة ذلك كبير الضمير في قوله
[على ترتيبهم] فالولاية أولى بالبنوة ثم الأبوة ثم الأخوة ثم العمومة ثم بالعق كافي المحيط وغيره
وهذا عند الطرفين وقال أبو يوسف ر.ح يتقدم الأبوة على البنوة وعندهما متساويان كافي النظم
[بشرط حرية وتكليف] أي عقل وبلوغ [وإسلام] فلا ولاية للعبد والصبي والمجنون والكافر
[في ولد مسلم] صفة ولد فلو زوج كافر ولده المسلم لم يجز [دون] ولد [كافر] وفي الإكتفاء
أشعار بان الديانة لم يشترط وفي الكرمانى قال مشايخنا لو عرف سوء اختيار الأب فسقا أو مجانة
لم يجز عند أبي حنيفة ر.ح وهو الصحيح فالديانة واجبة الذكر وأما المراقى فيستدركة بما ذكرنا
في تعريف الولي اللهم إلا أن يقال المراد بالولي مالك النكاح بقرينة القاضي وغيره [ثم الأم] وقال
شيخ الإسلام أن الأخت لأب وأم أو لأب أولى من الأم كما في المحيط وقال القاضي بدعي الدين
أم أن الأب أولى من الأم كما في المنية ثم [ذو الرحم] الذي سوى ما ذكر قبل والرحم القرابة وفي
الأصل وعاء الولد [الأقرب فالأقرب] أي يقدم ذو الرحم الذي لا يكون أقرب منه إلى الصغير
على من دونه ثم الذي لا يكون أقرب منه فذو الرحم فاعل لفعل محذوف بقرينة المقام والأقرب
اسم تفصيل مستعمل بمن المقدر صفة واللام للعهد والغاء بمعنى ثم كما في المغني وتفصيل
الأجمال أن بعد الأم البنت ثم بنت الابن ثم بنت الابن ثم بنت بنت بنت بنت البنت
ثم الأخت لأب وأم ثم لأب ثم لام ثم لأولادهم ثم العمات والأخوال والخاللات ثم أولادهم على
هذا الترتيب هذا هو المشهور عن أبي حنيفة ر.ح وعندهما رأي راية عنه أن لا ولاية لتغير
العصبات وعليه الفتوى كما في المصنوعات لكن في التمرتاشي أن للواتي من قبل الأب كالأخت
والعمة وبنت الأخ وبنت العم وغيرها ولاية التزويج حال حضور الأم باجماع أصحابنا [ثم مولى
الموالة] أي من عاهد إنسانا على أنه أن جنى فارشه عليه وأن مات فارثه له ولو امرأتين
وهذا عنده وقال أنه ليس بمولى كما في التمرتاشي [ثم السلطان ثم قاض] كتب السلطان [في
منشوره ذلك] أي تزويج الضغار وفيه رمز إلى أنه لو لم يكن في منشوره لم يزوجهما ثم أن زوجها
ثم كتب فيه ثم أذن القاضي جاز على الصحيح كافي المصنوعات وإلى أنه ولاية السلطان بعد مولى الموالة
قبل القاضي كما في المحيط لكن في النظم أن القاضي مقدم على الأم وفي غياث المفتين أن
الأقرب لو لم يزوج زوج القاضي عند فوت الكفو والمنشور ما كتب فيه السلطان أني جعلت فلانا
قاضيا لبلدة كذا وإنما سمي به لأن القاضي نشره وقت قراءته على الناس [و] الولي [الأبعد يزوج]
الصغير مثلا [بغيبة] الولي [الأقرب] غيبة حقيقية أو حكمية كما إذا كان مانعا له عن التزويج
فانه جاز حينئذ للبعد أن يزوجه بالاتفاق كافي النظم والغيبة شاملة للاختفاء في البلد فلو يزوج

الابعد ثم ظهر الاقرب جاز ثم انه مشير الى انه لو زوج الابعد وقد حضر الاقرب توقف على اجازته
 ولهذا لم تحول الولاية بعد النكاح الى الابعد لم يبق الا باجازه بعد التحول كما في العمادي وذكر
 في المحيط انه لو زوج الاقرب حيث هو اختلف فيه المشايخ وعن محمد رح ان لم يكن للمرأة ولي
 حاضر استحسن ان تولى رجلا فزوجها ثم اشار الى ان المراد من الغيبة الغيبة المنقطعة وان العلماء
 اختلفوا في مقدارها فقال الفضلي والسرخسي وغيرهما ان مدتها [هي ما لم ينتظر الكفو الخاطب
 حضوره او] خبره [المجوز للنكاح او غير المجوز فلم تنتظره الخاطب لم ينكح الابعد وهذا اشبه بالفقه كما
 في الكرمانى وهو الاصح وعليه اكثر المشايخ وفيه اشعار بانه لو كان في السواد لم ينزج الابعد كما
 في المحيط [وعند البعض] ابي عصمة المروزي ومحمد بن مقاتل الرازي وغيرهما [مدة السفر] اي
 ثلاثة ايام ولياليها وهو الصحيح وبه يفتى وعند اكثر المشايخ مسيرة شهر كما في الكبرى وهو
 للروى عن ابي يوسف رح وعن محمد رح في رواية خمسة وعشرون مرحلة وفي رواية عشرين
 مرحلة كما في شرح الطحاوي وقيل مدتها ان لا يصل اليه القافلة في سنة الا مرة يعني ذهابا
 ومجيئا وهو اختيار القذوري وقيل ان لا يعرف له اثر بان كان جولا في البلاد او مفقودا وهو
 اختيار السغدي كما في الكرمانى [ويعتبر الكفاءة في] وقت [النكاح] للزومه او لصحته على
 الاختلاف والكفاءة بالفتح والمد مصدر الكفو فهي لغة المساواة وشرا مساواة الرجل للمرأة في
 الامور الاتية وفيه اشعار بان نكاح الشريف الرضيعة لازم فلا اعتراض للولي بخلاف العكس فانه
 وان كان نافذا لكنه غير لازم كما في شرح الطحاوي وانما اعتبر من جانب الرجل لان المرأة تغير
 باستفراش من دونها بخلاف الرجل وانما قلنا بخلاف المضاف لانه اذا لم يبق كفوا بعد النكاح بان
 صار فاسقا مثلا لا يفسخ كما في النهاية ثم يعتبر في العرب [نسبا] اي من جهة النسب وهو الاشتراك
 من جهة احد الابوين طولا او عرضا وقد يطلق على ذري النسب كالحبيب [فقریش] هو من ولد
 نضر بن كنانة ومن دونه على الاشهر ومن ولد فهر بن مالك بن نضر على الاكثر كما قاله ابن
 حجر ويجوز فيه الصرف وعدمه على ارادة السي و القبيلة وهو مصغر القرش تعظيما وهو الكسب
 والجمع كما في الصحاح وانما سمي به لانهم يتجرون ويجمعون بمكة بعد التفريق في البلاد كما
 قال ابن الاثير [بعضهم كفوا لبعض] مشير الى انه لا تفاضل فيما بينهم من الهاشمي والنوفلي
 والتميمي والعدري وغيرهم ولهذا زوج علي وهو هاشمي بنت فاطمة ام كلثوم بعمره هو عدوي
 وان كان ليس العرب ولا العجم كفوا القرش فلا يكون العالم ولا الوجيه كالسلطان كفوا للعلوية
 وهو الاصح كما في المضمرات لكن في المحيط وغيره ان العالم كفوا للعلوية اذ شرف العلم
 فوق شرف النجب ولذا قيل ان عايشة افضل من فاطمة رضي الله تعالى عنهما [والعرب]
 اي من اجمعهم اب فوق النضر او الفهر [بعضهم كفوا لبعض] منهم لا العجم الا ان يكون

عالما ورجيها فانه يكون كفؤا لهم كما في المضمرة وينبغي ان يستثنى بنو باهلة فانهم ليسوا
 بكفء لغيرهم من العرب لخساستهم كما في الكرمانى [وفي العجم] عطف على قولنا في العرب
 وكلاهما من اسماء المجموع كما في ذيل المغرب [اسلاما] اي من جهة اسلام الاب والجد
 وفيه اشارة الى انه لا تعتبر الكفاءة فيهم نسبا فبعضهم كفؤ لبعض لانهم ضيعوا انسابهم وما
 استثنى محمد رح من رجل مشهور فذلك لتعظيم الخلافة او تسكين الفتنة والى انه لا يعتبر
 الكفاءة في القریش والعرب من اي جهة الا من جهة النسب فلا تعتبر اسلاما كما في المحيط
 والنهاية وغيرهما ولا ديانة كما في النظم ولا حرفة وفي المضمرة ان العرب لا يتخذون هذه الصنائع
 حرفا أما الباقي فلم يوجد و الظاهر من عباراتهم انه معتبر [فذوابوين] اي رجل له اب وجد
 [في الاسلام كفؤ لذي] المرأة التي لها [آباء فيه] اي اب واجداد في الاسلام فذي اسم اشارة وآباء
 مبتدأ محذوف الخبر وعن ابي يوسف رح انه ليس بكفؤ له والصحيح هو الاول كما في المضمرة
 [لا] يكون [ذواب] واحد كفؤا [لهما] اي لذات ابوين فيه وعن ابي يوسف رح فيه خلاف
 [ولا] يكون [مسلم بنفسه] دون الاب كفؤا [له] اي لذات اب فيه وعن ابي يوسف رح
 ان العالم المسلم بنفسه كفؤ له كما في النهاية [وحرية وهي كالاسلام فيما ذكرنا] فذوابوين في الحرية
 كفؤ لذات آباء فيها لا ذواب لهما ولا عبد للحرية ولا معتق للحرية الاصلية ولا معتق ابوه اوجه
 لهما عندهما خلافا لابي يوسف رح في الجدل كما في المحيط وعنه ان العالم المعتق كفؤ للنسب كما في
 النهاية [وديانة] اي صلاحا وحسبا وتقوى كما في الكفاية او عدالة كما في الكرمانى وفيه اشعار بانه
 لو كان مبتدعا والمرأة سنية لم يكن كفؤا لها كما في الننف [فليس فاسق] ولو غير معلن [كفؤ بنت]
 رجل [صالح] وهي سالحة وانما لم يذكر لان الغالب ان يكون البنت سالحة بصلاحه ولا يبعد ان
 ينوي البنت ويحمل الصالح على البنت اي ذات صلاح وهذا مذهب مشايخ بلخ وعند ابي يوسف رح
 انه اذا لم يعلن فكفؤ والا فلا وعن محمد رح انه ان كان مستترعا عند الناس كاعوان السلطان فكفؤ والا فلا
 ولم يرد عن ابي حنيفة رح شيء في ظاهر الرواية والصحيح عنه ان الفسق لا يمنع الكفاءة كما في
 قاضيان [ومالا فالعاجز] يوم التزوج [عن] اداء المهر [المعجل] وقيل عن المؤجل ايضا
 وقيل عن نصف المهر كما في قاضيان والاول هو الصحيح كما في المحيط وذكر في الزاهدي انه اذا
 تعارف كونه مؤجلا لا يعتبر القدرة عليه [و] عن [النفقة] هكذا اطلق في مختصر القدوري وذكر
 في المحيط انها نفقة سنة وقيل شهر وذكر الواو مشير الى انه يشترط القدرة عليهما وهذا عندهما
 اما عند ابي يوسف رح فالعجز لا يبطل الكفاءة كذا في الحقائق والى انه لو قدر عليها بالكسب
 ولا يقدر على المهر لم يكن كفؤا وهذا عند عامة المشايخ وعن ابي يوسف رح انه كفؤ كما في المضمرة
 [غير كفؤ للفقيرة] في ظاهر الرواية هذا اذا كانت سالحة للموطى والا فلا يعتبر القدرة على النفقة

كافى المحيط وفيه اشارة الى ان ذلك العاجز غير كفو للغنية و الى ان العاجز عن احدهما غير كفو
 لها وفي التنيس العاجز عن المهر دون النفقة كفو لصغيرة فقيرة وفي المضمرات ان علويا اوعالما
 غير قادر على مهر المثل كفو للصغيرة الغنية [والقادر عليهما] اي المهر المعجل والنفقة [كفو لغنية]
 اي امرأة لهما مال زائد عليهما وهذا عند ابي يوسف رح لا عندهما والصحيح قوله كافى الحقائق
 [وحرقة] هي اسم من الاحتراف اي الاكتساب وهذا اظهر روايتي الصاحبين واما اظهر روايتيه
 فهو انه لا يعتبر الكفاءة حرقة والاول هو المعتمد في زماننا كافى الحقائق فهو من اختلاف الزمان
 كافى النفقة [فحائك او حجام او كناس او دباغ] او حلاق او بيطار او حداد او صغار [ليس بكفو
 لعطار ونحوه] من البزاز والصراف وعليه الفتوى كافى المضمرات والخفاف ليس بكفو للبزاز
 والعطار كافى الكافي واخص كلهم خادم الظلمة وان كان ذا مال كثير لانه من آكلي دماء الناس واموالهم
 كافى المحيط وفيه اشارة الى ان الحرف جنسان ليس احدهما كفوا لآخر لكن افراد كل منهما كفو
 لجنسها و به يفتى كافى الزاهدي و الى ان الكفاءة في الجمال والقوة غير معتبرة وكذا التجارة
 في الاصب^ن كافى النظم و الى ان المرض لم يسلب الكفاءة فالمرضى كفو للصحيحة والمجنون للعاقلة
 وكذا القروية فالقروي كفو للبلدية كافى المحيط [وان نكحت] الحرة المكلفة كفو لها بلا ولي
 [باقل من مهرها] اي مهر مثلها [قللولي الاعتراض] اي المرافعة كما مر [حتى يتم] النكاح مهرها
 [او يفرق] القاضي اي يوقع الفرقة بينهما فيفرق معلوم او مجهول من الثلاثي ويجوز ان يكون
 من التفعيل على التفضيل يفرقون به بين المرأ وزوجه فقبل الدخول لا شيء عليه وبعده عليه المسمى
 وفيه اشارة الى ان المسمى اذا كان مساويا لمهر المثل ليس لولي اعتراض كما في شرح الطحاوي
 وهذا عنده واما عندهما ففيه تفصيل قد مر ولا يشفى انه انسب بما قبله [ووقف نكاح الفضولي]
 اي نكاح صدر طرفاه بكلام واحد او كلامين من واحد فضولي سواء كان فضوليا من الجانبين او من
 جانب واحد او وليا او وكيلًا من آخر فزوج الفضولي غائبة بغائب او بنفسه او ابنه او موكله مثل
 زوجت فلانة من فلان او زاد عليه فقال وقبلت منه وقس عليه الباقي وهذا عنده واما عند الطرفين
 فلا ينعقد اذا كان فضوليا من الجانبين او من احدهما و وليا او وكيلًا او من الاخر قيل
 الخلاف فيما اذا تكلم بكلام واحد اما باثنين فينعقد موقوفًا بلا خلاف كما اذا كان النكاح من الفضوليين
 كذا في الاختيار والنهاية والكرمانى وغيرها هذا الا ان هذا التعميم ينافي ما ياتي من غير
 فضولي فيوفق بينهما بان يسمي ما ياتي على مذهبهما وما نحن فيه على مذهبه او يخص بما اذا
 عقد الفضوليان وهو بضم الغاء شرعا من ليس بموكيل كما قال المطرزي وفيه انه يصدق على الولي
 والاصيل ولغة منسوبة الى فضول بالضم في الاصل جمع فضل وهو الزيادة غلب على ما لا خير فيه
 و يشتغل بما لا يعنيه ولذا لم يرد الى الواحد عند النسبة ولا يبعد ان يفتح الغاء فيكون مبالغة

فاضل من الفضل [على لاجازة] اي اجازة من له العقد بالقول او الفعل كطلب المهر و النفقة
و التمكين و بعث شيء من المهر الى البالغة او الولي (و اختلف في اشتراط وصوله كما في الهداية)
و الخلوة بها و لو قبلها او لمسه بشهوة كان اجازة لكنه مكروه كما في العمادي [و يتولى] اي يملك
[طرفي النكاح] اي الايجاب و القبول بكلام او كلامين [واحد غير فضولي] سواء كان وكيلا من
الجانبيين او وليا منهما بالقراية او الملك كمن يزوج ابنته من ابن اخيه او بنت اخيه من ابنه
وهما صغيران او امة من عبده او وكيلا من جانب و وليا من جانب كابن عم يزوج بنت عمه
الصغيرة من موكلة او وكيلا و اصيلا كمن يزوج موكلة بنفسه او وليا و اصيلا كابن عم يزوج بنفسه
بنت عمه الصغيرة *

[فصل * اقل المهر] اي اقل ما يصلح ان يكون قيمة للبضع مما يباح الانتفاع به شرعا
من المال او المنفعة معجلا كان او مؤجلا بالفارسي (دست بيمان و كابين) [عشرة دراهم] عينا او قيمة
يوم العقد او القبض فلو سمي تبرا و زنه عشرة و قيمته اقل لزم فضل ما بينهما و عن محمد ر ح لم
يلزمه و ظاهرة ان المنافع لم يصلح ان يكون مهرا و قد اختلف اصحابنا في ذلك كما في المحيط و هياتي
ان الخدمة تصلح مهرا [فتجب] العشرة [ان سمي دونها] اي العشرة كالتسعة و كذا الحال في
القيمة حتى لو سمي ثوب قيمته ثمانية و جب ذلك الثوب و درهمان و ان صار قيمته عشرة و لا حاجة
الى استثناء الامة فان لها مهرا الا انه محقق و قيل انه لم يجب اصلا كما في المحيط [و ان سمي غيره]
اي غير ذلك من العشرة او اكثر [فالمسمى] واجب و لا ينح هذا عن اشعار بوحدة المسمى فلو سمي
في العلانية اكثر مما في السر فالعلانية عنده و السر عندهما الا اذا شهدا فالسر عندهم على ما ذكره
المرحسي [عند موت احدهما] اي الزوج و الزوجة فان الموت كالوطي في حكم المهر و العدة لا
غير كما في الزاهدي [او] عند [خلوة صحت] فانها كالوطي في التزويج فتزوج البكر كالثيب
كما في الزاهدي و في ناكذ المسمى و مهر المتل بلا تسمية و ثبوت النسب و وجوب النفقة و السكنى
و العدة و حرمة نكاح اختها و اربع سواها في عدتها و حرمة الامة عليها و لا يكون كالوطي في
الاحلال للزوج الاول و ثبوت الاحصان و الرجعة و الميراث منه كما في المحيط و انما لم يذكر الوطي
لان الخلوة مغنبة عنه فسقط تكلف عموم المجاز و الاستخدام كما ظن [دهى] اي الخلوة الصحيحة [ان
لا يوجد] فيها [مانع وطي حسا] اي منعاً حسياً [او شرعا او طبعاً] فالاول الحسي [كمرض]
لاحدهما [يمنع] من الوطي و يدخل فيه ما اذا لحقه ضرر من الوطي و كذا ما اذا كان احد
الزوجين صغيرا كما في التتف و كذا اذا كان معهما امة من احدهما او امرأة كذلك الا اذا كان الثالث
صغيرا لا يعقل او مغمي عليه او مجنوناً او اعمى او نائماً و كذا اذا كان المكان غير مأمون الاطلاع
كالطريق الاعظم او المسجد او الحمام و قال شذاد يصح فيها في الظلمة و لو لم يعرفها اختلف في كونها

خلوة ولم تعرفت يصح الخلوة لكل في المحيط [ر] الثاني مثل [صوم رمضان] فصور القضاء والنفل
 والنذر والكفارة لم يمنع الصية على الاصح [وصلوة قرض] شرع فيها احدهما فصلوة النفل
 لم يمنع وينبغي ان يكون صلوة القضاء والنذر كذلك [واحرام] من احدهما لحج فريضا
 او نفلا او عمرة [ر] الثالث مع الثاني مثل [حيض ونفاس] من دم حقيقي ارحكمي فيشتمل
 الطهر المتخلل والياصل ان المذكورات مانعة لصحة الخلوة [بخلاف الجب] بفتح الجيم اي قطع
 الذكر والانثيين فانه غير مانع عنده خلافا لهما [والعنة] بضم العين اي عدم القدرة على اتيان النساء
 وهي اسم من التعنين كما في الصحاح لكنه مرذول كما في المغرب وغيره فالاولى التعنين [والنساء]
 بكسر الناء والمد نزع الشخصيتين فانه والعنة لا يمنعان لصحتها اتفاقا [ويجب نصفه] اي نصف
 ما سمي من العشرة في العشرة وما دونها او اكثر في غير كما في المحيط وغيره لكن في الخلاصة
 ان في اقل من العشرة عينا او قيمة وجب نصفه [بطلاق] واقع [قبلها] اي قبل الخلوة الصحيحة
 ولو قال بكل فرقة من قبله لكان شاملا لمثل رده وزناه وتقبيله ومعانقته لام امراته او ابنتها قبل
 الخلوة كما في النظم وذكر في الخلاصة لو كان المهر في يده عاد نصفه الى ملكه بمجرد الطلاق
 والا فلا يعود الا بقضاء القاضي [فان لم يسم] لها مهر [فالتمة] واجبة بطلاق وكل فرقة من
 قبله [قبلها] اي الخلوة والمتعة درع وخمار وملسفة بالفارسي (باد) ولا ينقص المتعة من
 خمسة دراهم ولا تزداد على نصف المهر ويعتبر حالها في اليسار والاعسار فان كانت من السفلة فمن
 الكرباس ومن الوسطي فمن القز ومن مرتفعة الحال فمن الابرصم وقيل يعتبر حاله والاول
 اصح كما في المصنوعات وافضل المتعة خادم كما في التنف [ر] ان لم يسم يجب [مهر المثل] بطلاق
 [بعدها] اي الخلوة وكذا بموت احدهما قبلها كما في النظم ويستحب المتعة بكل فرقة من
 قبله بعدها سمي المهر اولا و بطلاق قبلها مع التسمية كما في المحيط وذكر في لكرمانى
 وغيره انها لا تستحب في هذه الصورة [وصح النكاح بلا ذكر مهر] اي بغير ان يسمى لها مهر
 وهذا التصريح بعد بيان حكم ما لم يسم لدفع توهم انه نكاح فاسد ولتوطية قوله [ر] صح [مع نفبه]
 اي يشترط ان لا مهر لها [وبشئ غير مال متقوم] اي صح النكاح بمنفعة وعين سواء كان ذلك
 العين مالا او غيره كخدمة نفسه و التراب و حبة حنطة و سمس و شرية ماء و الدم و الميتة و الشعر
 و مياي في البيع [ونجهول جسده] كدابة او ثوب لم يبين جنسه من الخيل و الحمير و القطن
 و الكتان مثلا و فيه اشعار بحواز اطلاق الجنس عند الفقهاء على الامر العام سواء كان جنسا عند
 الفلاسفة او نوعا وقد يطبق على النحاس كالرجل و المرأة نظرا الى فحش التفارث في المقاصد و الاحكام
 كما يطلق النوع عليهما نظرا الى اشتراكهما في الانسانية و اختلافهما في الذكورة و الانوثة و فيه
 دلالة على ان المشرعين ينبغي ان لا يلتفتوا الى ما اصطلاح الفلاسفة عليه كما في الكشف [ر] يجب

في الصور الأربع [مهر المثل] بالموت أو الطلاق بعد الخلوة والمتعة قبلها وقيل يجب نصفه ولم يوجد
 [كما مر] آنفاً [أو] بمجهول [صفته] لا جنسه كابل أو فرس أو أمة أو ثوب من القطن كافي المبسوط
 وغيره وفيه إشارة إلى أن العنم ليس بمجهول الجنس كاطن [فالموسط] أي له خيار الوسط من هذا
 الجنس وفيه إشعار بأنه لا خيار للمرأة كافي المحيط [أو قيمته] أي قيمة الوسط يوم العقد أو التسليم
 كما مر وعن أبي حنيفة ربح لو زوجها على كرحنطة غير موصوفة أجبر على الكر والكلام مشعر بأنه لو وصفه
 ليس له أن يعطيها القيمة إذا زوجها على عبد يضاف إلى نفسه أو يشار إليه وكذا إذا زوجها على كرحنطة
 مشروطة بشروط السلم وكذا إذا زوج على ثوب طوله وعرضه كذا وهذا رواية عنه وله الخيار
 في ظاهر الرواية كافي المحيط [ونخدمة الزوج العبد] أي بان تزوج عبد امرأة على خدمة سنة مثلاً
 بإذن مولاه [تجب] الخدمة [هي] لرفع اللبس وفيه إشارة إلى أن بخدمته حر غير الزوج لا يجب
 الخدمة والصحيح أن قيمتها واجبة كافي الكافي وإلى أن بخدمته الزوج الحر لا تجب الخدمة بل
 مهر المثل عند الشيعين وقيمة الخدمة عند محمد ربح وإلى أن بخدمته العبد يجب الخدمة وإذا
 بلا خلاف كافي المحيط [و] صح [بهذا] العبد مثلاً [أو هذا] العبد على الإيهام واحدهما أكثر
 قيمة [فمهر مثل] يجب [أن كان] مهر المثل [بينهما] بأن زاد على الأقل وينقص من الأكثر [و] العبد
 [الأخس] أي الأقل قيمة يجب [لو كان] المهر [دونه] أي الأخس إلا أن يرضى الزوج بالأعز
 [و] العبد [الأعز] أي الأكثر قيمة يجب [لو كان] فوقه [أي الأعز] إلا أن ترضى المرأة بالأخس
 وفيه إشعار بأن مهر المثل أن كان مساوياً لأحد العبدين قيمة يجب العبد لأنه المسمى كافي الكافي
 وغيره فلا على المصنف بتركه تصريحاً كاطن وهذا كله عنده وأما عندهما فلها الأخس في كله كافي
 الهداية لكن في النظم أن الخلاف فيما إذا كان بينهما لا غير [وإن طلق] امرأة ومهرها أحد
 هذين العبدين مثلاً [قبل الخلوة] الصحيحة [فنصف الأخس] يجب بلا خلاف [وإن نكح]
 امرأة [بألف] من الدراهم مثلاً [على أن لا يخرجها] من وطنها أي بشرط عدم الإخراج فإن على
 عند الفقهاء للشرط يعني يستعملونه في معنى يفهم منه كون ما بعدها شرطاً لما قبلها فلا فرق
 في الحاصل بينه وبين أن الشرطية عندهم في الدخول على الشرط وللتنبية على هذا قال [أو] أن
 نكح [بألف] أقام [به] [والبقيين] أن أخرج [منه] [فإن وفي] في الأولى بأن لا يخرجها
 [وأقام] في الثانية [فألف] أي فالواجب ألف في المسئلتين [والأ] يف بان أخرجها ولم يقم [فمهر
 المثل] في المسئلتين لكن في الثانية [لا يزداد على البقيين] بأن زاد عليهما لأنها رضى به [و لا
 ينقص عن ألف] أن تنقص منه لأنه رضى به وهذا عنده وأما عندهما فيعتبر الشرطان فلها الألف
 أن أقام والألفان أن أخرج كما إذا نكح على البقيين أن جملة وعلى ألف أن قبضت بالاتفاق والأصل
 عنده أن الموجب الأصلي في النكاح مهر المثل وإنما يصار إلى المسمى عند صحة التسمية من كل وجه

وعندهما المسمى وإنما يصار إلى مهر المثل عند فعاد التسمية من كلوجه كما في المحيط [وان نكح
بهدين العبدین و احد مما حر فلها العبد فقط ان سار] العبد اي قيمته [عشرة] من الدراهم
وان لم يسار فيكمل العشرة وهذا في ظاهر الرواية كما في قاضيان وعنه العبد إلى تمام مهر المثل
وعنه العبد لا غير كما قال محمد كما في المحيط و ذكرني شرح الطحاوي عن محمد رح ان لها العبد
إلى تمام مهر المثل ان كان أكثر من العبد والا فلها العبد وقال ابو يوسف رح لها العبد وقيمة الجوفرضا
و على هذا الخلاف اذا جمع بين حلال وحرام [وان شرط] في النكاح [البكارة] بلا زيادة شيء
لها [ووجدت ثيبا لزم الكل] اي جميع مهر المثل بلا تسمية او المسمى بلانقصان فلو قبل البكارة
بشيء زائد على مهر المثل لزم فله اعطاء الزوج اياها لم يرجع عليها وفي كل منهما اختلاف المشائخ على
ما اشير اليه في الفصولين [وفي النكاح الفاسد] اي الباطل كالنكاح للمسلم المريدة او المؤقتة او
باكره من جهتها او بغير شهود او للامة على الحرية او في العدة او في غيرها [ان لم يطأ لم يجب شيء]
من المسمى ومهر المثل والمنعة والعدة والنفقة وان خلا بها ولهذا قيل الصديقة في الفاسد كالفاصلة
في الصحيح والتبادر من الوطئ ان يكون في القبل فلو طأ في الدبر لم يجب المهر وفي التعميم
اشعار بانه لو مس امها بشهوة كان له ان يزوجها بعد المتاركة كما في الشزانه [وان وطأ] معترفا
به [ثبت النسب منه] لوجاءت بولد لستة اشهر [من وقت الوطئ] عند محمد رح وعليه الغثري
ومن النكاح عندهما ولهذا اختلف المشائخ ان القرأش في النكاح الفاسد ينعقد بالدخول او بالعقد
وانما قلنا معترفا به لانه اذا خلا بها ثم جاءت بولد لستة اشهر فانكر الوطي لم يثبت النسب منه
ولم يجب المهر والعدة عند زفر رح وفي رواية عنه ويثبت ويجب في رواية عن الشيخين كما في
المحيط [و] يثبت ايضا [مهر المثل] لانه قيمة البضع [لا يزداد على المسمى] فيجب مهر المثل ان لم
يسم او سمي وهو مساو للمهر او اكثر فلان كان المهر اكثر فالمسمى وهذا كله عندهم واما
عند زفر رح مهر المثل بالغ ما بلغ وفيه اشعار ما بانه لو اختلف لسقط المهر وهو لم يسقط كما في
العمادي ثم فسر مهر المثل الشرعي وقال [اي مهر] امرأة [مثلهما] اي قيمة بضع امرأة مماثلة لها
[من قوم ابوها] صفة اخرى لامرأة الا ان القوم مختص بالرجال عند المحققين فالاولى من قرأب ابوها
اي اخواتها لاب وام او لاب وعماتها وبناتهن وبنات الاعمام وعمه ابوها وامه كما في النظم
و غيره ثم بين وجه الشبه فقال [سنا] اي في السن ثبوته بشهادة رجلين او رجل او امرأتين فان لم
يوجد فالقول له مع اليمين وهكذا في البواقي كما في الخلاصة وانما اعتبر ذلك التساوي في السن
لان باختلافه يختلف المهر قلة وكثرة وهكذا في البواقي وفي النكاح حدائة السن وما يشير اليه
من اعتبار مهر الام يدل على ان السن لم يعتبر مطلقا كما لا يخفى [وجمالا] وحسبا كما في
النتف وقيل لا يعتبر الحال اذا كانت ذات حسب وقال ابو القاسم انما يعتبر حال المرأتين في السن

و الحال حالة الزوج كما في المحيط [و مالا وعقلا] و هو قوة مميزة بين الامور الحسنة والقبيحة او قوة يحصل الادراك للقلب باشرافها كما للبصر بالشمس او هيئة محمودة للانسان في مثل حركاته وسكناته كما في كتب الاصول و هو بهذا المعنى شامل لما شرط في النتف من العلم والادب والتقوى والعفة و كمال الخلق فعلى هذا لا حاجة الى قوله [ديناً] اي ديانة و صلاحاً [و بلداً وعصراً] لم يذكر المحيط [وبكارة و ثيابة] بالفتح مصدر ثيب ليس من كلامهم [فان لم يوجد] مثلها في شيء منها [منهم] اي من قوم ابيها [فمن الاجانب] مثلها في هذه الامور والنسب والكفاءة كما في الذخيرة والاجانب جمع الاجنب اي البعيد فهو الاجنبي بمعنى كما في الصحاح واما قلنا في شيء منها لانه لم يوجد كله فالذي يوجد منه لانه يتعذر اجتماع هذه الاوصاف في امرأتين فيعتبر بالموجود منها لانها مثلها كما في الاختيار [لا الام وقومها] كالثالات و بناتهن وغيرهما وهما معطوفتان معا على قوم ابيها لان الام لم يصلح ان يكون مدخولة لكلمة من التبعية وهذا التصريح لقوله [ان لم تكن الام] وقومها [من قوم ابيها] فان كانت منهم بان يزوج ابنة عمه مثلاً فتولد بنت فتزوجها من رجل بلا مهر ثم يطلقها بعد الخلوة واما مثلها في هذه الصفات فانه يحكم لها بمهرها وهذا كله اذا لم يفرض القاضي في مهر المثل شيئاً و لم يتراض الزوجان على شيء منه و الا فهو المهر كما في المشارع وهذا كله بيان مهر مثل الحرية و اما مهر مثل الامة فهو قدر الرغبة فيها وعن الازاعي ثلث قيمتها كما في الخزانة [و صح ضمان وابها] بنفسه او رسوله [مهرها] فلها اخذه منه ومن الزوج ثم للولي ان يرجع عليه ان ضمن بامره الحقيقي او الحكمي [ولو] كانت [صغيرة] والولي مطالب بمهرها حينئذ ولو ثيباً واطلاقه مشعر بان ولاية المطالبة ثابتة لكل ولي مع انها ليست الا للاب او اب القاضى كما في قاضيان وغيره وللاب مطالبة مهر البالغة بكر ما لم تنه لا ثيباً كما في الجواهر وغيره [و] المهر [المعجل والمؤجل ان بينا] اي ان بين في العقد ان كله او بعضه يكون معجلاً او مؤجلاً [فذاك] المبين واجب ادائه على ما بين وفيه اشارة الى ان تأجيل الكل الى غاية مجهولة صحيح لان الغاية معلومة في نفسها و هو الطلاق او الموت و قال بعض المشايخ انه غير صحيح والصحيح هو الاول و الى انه لو قال نصفه معجل و نصفه مؤجل لصح و وقع الاجل على الطلاق او الموت و قال بعضهم لم يصح و وجب حالاً كما لو كان الاجل مبهما كعقوب الریح كما في المضمرات و الى انه لو اجل المهر ثم طلقها قبل الاجل فالاجل على حاله كما في الجواهر [و الا] يبين بان يسكت عنهما او يقال مطلقاً [فالتعارف] اي ما حكم به العرف وهو ما استقر في النفوس من جهة شهادات العقول وتلقته الطباع السليمة بالقبول يعني ينظر الى المسمى والمرأة فان حكم بتعجيل بعض لها منه وناجيل بعض فذاك وهو الصحيح كما في المحيط وكذا ان حكم بتعجيل الكل او بتأجيله فحينئذ ان طلقها رجعيلاً لا يصير معجلاً عند العامة فلا تأخذ منه الا بعد العدة كما في

المنية و [قبل اخذ] المهر [المعجل] كلا او بعضا [لها منعه] اي الزوج [من الوطئ] ولكن بعد اخذه له ان يطلب الجهاز بقدره عند بعضهم كما في الفصولين والكلام مشير الى انها اذا احوالت عليه غريما لها به فلها المنع منه قيل اخذ الغريم بمنزلة وكيلها و الى انه اذا كان المهر حالا فاجلته مدة فلها المنع قبل مضي المدة لان الاجل المقارن للعقد والطاري عليه سواء وهذا على قول ابي يوسف رح استحسنه انا كما في المحيط والى ان بعد الاخذ ليس لها المنع والى ان قبل اخذ الكل مؤجلا لا يمنع خلافا لابي يوسف رح استحسنه وبه افتى الصدر الشهيد كما في الحقائق [و] من [السفر بها] اي اخراجها من بلد الى بلد بينهما مسيرة سفر فله الاخراج بعد الاخذ كما ان له الاخراج من بلد الى قرية بلا مسافة وذا بلا خلاف من النكحة وهو الصواب عند نجم الاثمة كما في المنية [ولو] كان المنع من الوطئ والسفر [بعد وطئ] حقيقة او حكما كالخلوة الصحيحة [برضاها] المعتبر شرعا فلا حاجة الى زيادة قيد المكلفة وهذا عنده وقال ليس لها المنع منهما بعد الوطئ و ابو القاسم الصغار افتى به في عدم المنع من الوطئ وبقوله في المنع من السفر وبه يفتى كما في الحقائق وفيما ذكرنا رمز الى ان الاختلاف في القولين ليس اتفاقا على نفي قول ثالث ويعبر عن هذا بعدم القائل بالفصل كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انه مخصص بالصحابة رضي الله تعالى عنهم اذ لا يجوز ظن الجهل بهم كما ذكره المصنف رح في التوضيح وكلامه مشير الى انه ان لم يطئها او وطئها كارهة او صغيرة او مجنونة فلها المنع منهما وذا بالاجماع كما في الهداية [بلا سقوط النفقة] اي الطعام او هو مع الكسوة اوهما مع السكنى على ما ياتي من الخلاف في مفهوم النفقة وينبغي ان يكون الكل واجبا وهذا عنده واما عندهما فساقطة بعد الوطئ وبه افتى ابو القاسم الصغار [و] قبل الاخذ لها [السفر] بشرطه [والخروج] من منزله [للحاجة] والضرورة [بلا اذنه] كزيارة احد الابوين وعيادته وتعزيتة وزيارة المحارم وكونها قابلة ارغسالة واخذ الحق واعطائه والسمج وتعلم المسائل الضرورية و لا يعلم بهازوجها وفيه رمز الى انها لا يخرج بلا اذنه بما عداه من زيارة الاجانب و عيادتهم والوليمة ونحوها فلو اذن و خرجت كانا عاصيين و الى انها بعد الاخذ لا يخرج الا باذنه كما اذا قضى حاجتها كذا في الخزانة [وبعد اخذه] المعجل [ينقلها] الزوج من بلد الى بلد في ظاهر الرواية كما في الكرمانى وعليه الفتوى كما في العمادي وغيره وانما صرح به بعد ما اشار اليه لتفصيل فيه ولذا لم يذكر الوطئ [وقيل] اي قال الصغار [لا يسافر بها] بعد الاخذ و اليه مال كثير من المشايخ كما في الخزانة [وبه يفتى] لفساد الزمان و اضرار الغريب كما في الاختيار وقوله تعالى (اسكنو من حيث سكنتم) مقيد بعدم الاضرار كما دل عليه السياق فلا ينبغي ما قال المرغنياني ان الاخذ بقوله تعالى ارى من الاخذ بقول الفقيه [ان بعث] الزوج [اليها شيئا] من المال ثم اختلفا فقالت الزوجة [هو هدية] اي شيء يعطى للمودة و قال الزوج هو مهر [فالقول له] اي القول المعتبر في

هذا المقام ينفع له اذ القول معتبر شرعا قوله مع يمينه لانه المملك وانما لم يذكر اليمين لانه مراد ترك عرفا الا في قلائل من المسائل [الا فيما هيى للاكل] مما يفسد ولا يبقى كاللحم والثريد فان القول لها في ذلك استحسانا وفيه اشارة الى ان فيما يبقى كالطعام والدقيق واللوز والعسل القول له كما في النهاية لكن في المحيط المختار عند الفقيه انه ان كان مما يجب على الزوج كالخمار والدرع ومتاع البيت فهديّة والا فالقول له كالخف والملاء والله اعلم *

[فصل * نكاح القن] بالكسر لغة خالص القنونة اى العبودية وهما قنان وهم اقنان على ما قال ابن الاعرابي وقال غيره انه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما في الاساس وشرعية على ما في المغرب عبد غير مكاتب ولا مدبر وفيه اشارة الى ان القن لا يشتمل الامة عند الفقهاء ولهذا كثر في كلامهم قن وقنة [والمكاتب والمدبر] هما غير شاملين للامة بالغليب كما ظن لانه مباح لا يراد بلا قرينة على انه حينئذ يستدرك ما بعده [و الامة] من هذه الثلاثة امرأة ذات عبودية اصلها امرة كما اشير اليه في المقائس [و ام الولد] ذكر بعد الامة لدفع توهم تخصيصها بما ذكرنا من الثلاثة فانها المذكورة صريحا [بلا اذن السيد] اى المتفرد فى العيادة فلا ينتقض بالشريك شركة عنان فانه لا يزوج العبد والامة عندهما خلافا لابي يوسف رح كالمضارب والعبد المأذون ولا بالمفارض فانه وان كان يزوج امة المفوضة لكنه لا يزوج العبد كالأب فانه يزوج امة ولده الصغير لا عبده وكالمكاتب فانه يزوج امة ابنه لا عبده وكالوصي فانه يزوج امة اليتيم لا عبده كما في النظم [موقوف] نكاح هؤلاء ولذا لو طلق احدهم تلك المرأة كان متاركة ولم ينقص من عدد الطلاق لكن لو اذن بعده كره له وطؤها بلا نكاح الغير كما في المحيط [ان اجاز] السيد النكاح صريحا او دلالة كما اذا اعتقه او امره بالطلاق الرجعي [نفذ] النكاح وفيه رمز الى ان سكوته بعد العلم ليس باجازة كما في القنية والى انه لو اذن بالنكاح ثم زوج العبد امرأة جاز العقد الا انه غير نافذ الا اذا اجاز والسيد شامل للوارث والمشتري حتى ان المولى اذا اجاز فمات او باعه فاجاز سيده الوارث او المشتري يجوز والا فلا كما اشير اليه في العمادي [وان رد] السيد [بطل] النكاح لانه عيب [و اذا اذن] السيد احدا منهم او اجنبيا بنكاحه بمهر معين [بيع القن للمهر] والنفقة والسكنى ان لم يوفها السيد اذ كل ذلك واجب عليه كما في النتف وفيه اشارة الى ان قيمته اذا كانت ناقصة عن تلك الحقوق يطلب النقصان عن السيد وان كانت زائدة فالزائد له والى انه لو تزوج باكثر مما اذن له من المهر توقف الحل على اجازة المولى كما في المنية واطلاقه مشير الى انه لو اذن له ان يتزوج على رقبته فتزوج حرة او مكاتبه او مدبرة او ام ولد على رقبته جاز النكاح بقيمته لكن فى المحيط ان النكاح فى الاوليين غير جائز والى انه لو اخرجه من ملكه بهبة او صدقة او وصية ليس لمن صار اليه ان يفسخ النكاح وكان المهر في رقبة العبد ولو اعتقه كان عليه الاقل من المهر او القيمة كما فى النتف ولو باعه كان المهر في رقبته وقيل في ثمنه

والاول الصحيح كما في المنية [ويسعي الاخران] اي المكاتب والمدبر للمهر والنفقة والسكنى لانه
تعدر الاستيفاء عن عين الرقبة فيمتون في عن الكسب فان اخرج المدبر عن ملكه كان ضامنا للجميع
كما اذا عجز المكاتب فرد الى الرق فانه يكون الكل على المولى فان اوفى قبها والا بيع لها كما في الننف
[والاذن] له [في النكاح] مطلقا [يعم حائز] اي الكاح [وفاسده] في حق السيد عنده ويصرف
الى الحائز عندهما فيلزم المهر بالفاسد في الحال عنده وبعد العتق عندهما وينتهي الاذن بهذا
النكاح عنده لا عندهما فلا يملك التزويج ولو صححنا عنده ويملك عندهما كما في المحيط [ومن زوج]
حرا او قننا او مكاتبا او مدبرا [امته] من قنة او مكاتبة او مدبرة او ام ولد [لا يجب] عليه [التبوية]
وهي ان يخلي بينها وبين زوجها بلا استخدام يقال بواله منزلا وبواه منزلا اذا هيا له كما في المغرب
وفيه اشعار بانه لو بوا المولى لها بيتا وترك استخدامها كان له ان يردها الى بيته ويستعملها وكذا
لو شرط ذلك للزوج لان الاستخدام بحكم الملك وهو باق كما في المحيط [ولا نفقة] عليه اولا يجب
عليه نفقة لها [الا بها] اي بالتبوية فان ردها السيد الى خدمته سقط عن الزوج نفقتها ورجبت
على السيد فلو خدمت السيد اليوم والزوج الليل كان نفقة اليوم على السيد والليل على الزوج كما في
نفقات القنية ويستثنى من ذلك المكاتبة فانها كالسرة فلا يستأجر الى التبوية لاستحقاق النفقة ولا يبقى
للسيد ولاية الاستخدام كما في نفقات المحيط وغيرها [ويأ الزوج] امته [ان ظفر بها] فليس
للسيد ولاية المنع الا قبل اخذ المعجل [وله] اي للسيد [انكاح عبده وامته كرها] بالضم اي كراهة
وبلا رضاهما وهو المراد من الاجبار الواقع في عباراتهم كما في باب الشافعي من الحقائق لا اكرهما
على الايجاب والقبول كما قيل وعن ابي حنيفة رح انه لا يجوز انكاحهما بلا رضاهما والاضافة للعهد
فلا يجوز للسيد انكاح المكاتب والمكاتبة بلا رضاهما ومن اعجب المسائل ان المشايخ صححوا اجازة السيد
نكاح المكاتبة الصغيرة بعد العتق باعتبار اثر الملك وهو الولاء ولم يصححوا قبله مع حقيقة الملك وكذا
صححوا اجازة المكاتبة الصغيرة نكاحها قبل العتق وهي حرة يدا ولم يصححوا بعدها وهي حرة يدا
ورقبة لانها في الصورتين لم يصح تصرفها بعد العتق لصغرهما واما قبله فيصح الحاقا بالبالغة كما في المحيط
[وخيرت] بين اختيار نفسها وزوجها الى آخر المجلس [امه ومكاتبة] كبيرة فانه لا خيار للصغيرة
كما مر [عتقت] تلك الامه والمكاتبة حال كونها [تحت حرا وعبدا] ولو حكما كما في عدة عن
طلاق رجعي وهذه المسئلة مستدركة بما سبق من قوله بخلاف المعتقة كالمكاتبة فان الامه شاملة لها
كما لام الولد والدبرة النجم الا ان يقال انه للتنبيه على التعميم وفيه اشعار بان علم الزوج باختيار
نفسها ليس بشرط وقيل يشترط حضوره فلو اختارت نفسها قبل الدخول فلا مهر وبعد الدخول فالمهر
كما في العمادي ولو اختارت زوجها كان المهر للسيد كما في الكرمانى [وان نكحت] تلك الامه
والمكاتبة [بلا اذن] من سيدها [فعتقت] اي قبل وطئ مولاهما فان بالوطئ انفسخ النكاح عند

ابي يوسف رح خلافاً لمحمد رح كما في المحيط [نفذ] نكاحها وان وطئها الزوج قبل العتق كما في التمرثاشي، الا ان فيه اشكالا من وجهين احدهما ان ام الولد اذا عتقت قبل وطئ الزوج بطل نكاحها لوجوب العدة عن المولى والتاني ان المكاتب والمدبر والخن كالامة فيما ذكر كما في النظم وغيره [بلا خيارها] للعتق لانها رضية وقد مر ان لا خيار للغلام [وما سمي] من المهر وان زاد على مهر المنل كمهر المثل بلا تسمية [للسيد] اذ لا قائل بالفصل [لو وطئت] المنكوحة بلا اذن [فعتقت] اي بعد الوطئ [وان عتقت اولاً] ثم وطئت [فلها] ما سمي لانه بدل بضعها حرة والكلام مشعر بانه يجب مهر واحد استحساناً [وزوج الامة يعزل] اي يجوز له ان ينزع ذكره عن فرجها فيقع الماء خارج الفرج في المقائس يقال عزل عن امرأته اذا لم يرد ولدها [بأذن سيدها] ورضاه عنده وبأذنها عندهما على اختلاف السلف الصالح وفيه اشعار بان للسيد العزل وذا بلا خلاف [و] زوج [الحرّة] يعزل بلا خلاف [بأذنها] وهذا اذا لم يخف عن الولد الموء لفساد الزمان والا فيجوز بلا اذنها وفيه رمز الى جواز اخراج ما في الرحم قبل مضي مائة وعشرون يوماً وقال بعض المشايخ انه لا يجوز كما في استحسان المحيط [وان وطئ] الاب المسلم [امة] اي فنة [ابنه] ولو كافراً [فولدت] هذه الامة ولدا [فادعاه] اي ادعى الاب الولد [ثبت نسبه] وان كذبه الابن وانما قيد الاب بالمسلم لان دعوة الكافر لا تصح ولو كان مرتداً وقفت عنده ونفذت عندهما وانما فسر الامة بالقنة لان دعوة ولد مكاتبته وام ولده ومدبرته لم تصح وعن ابي يوسف رح ان دعوة ولد المدبرة تصح وعليه قيمته مع العقر في الاضافة اشعار بانه لو ادعى ولد امة ابيه او امه لم تصح وبانها لو كانت مشتركة بين الاب والابن ثبت النسب وعليه العقر والاطلاق مشعر بان الابن لو وطئها فولدت ولم يده بل ابوه ثبت النسب لان موطوعة الابن وان لم تحل للاب لكن يحتمل النقل اليه بعوض وفي الغائين رمز الى اشتراط كون الامة في ملك الابن من وقت العلوق الى وقت الدعوة حتى اذا كانت في ملكه وقت العلوق فباعها ثم ردت بخيار او فساد ثم ادعاه لم يثبت الا اذا صدقه الابن الكل في الظهيرية واصل الدعوة ان يميل الشئ اليك بصوت وكلام يكون منك وهي في النسب بكسر الدال وقد يفتح كما في المقائس [وهي] اي الامة حينئذ [ام ولده] اي الاب [زوج] عليه [قيمتها] اي الامة [لا مهرها] لانها مشتركة بينهما حينئذ [ولا قيمة ولدها] لانه انعلق حراً [والبعد] الصحيح الذي لا يدخل في طريق النسبة اليه ام كاب الاب [كالبعد] موته [اي موت الاب ولو حكماً] كما اذا كان كافراً او رقيقاً [وان نكحها] اي الاب امة ابنه [صح] النكاح لانها ملك الغر حقيقة وقوله صلى الله عليه وسلم (انت وما لك لا بيلك) مجاز حقيقة وهي ثبوت الملك للاب متروكه بالاجماع كما في حدود المستصفي [ولم تصر] الامة [ام ولده] ويجب [عليه] مهرها [للكاح] لا يسميها [لعدم الملك] والولد [الحاصل] منها [حربقربته] اي الابن فان الامة ملك

الابن والولد تابع لها فيعتق على اخيه [و الطفل] الذي لا يعقل الاسلام ولا يصفه فاللام للعهد
 [يتبع خير الابوين ديناً] اي من جهة الدين فلزواج نصراني صغيرته من مسلم ثم تمس
 احد ابويها لم تبين عن زوجها في الكلام اشعار بان الطفل لو عقل الاسلام ووصفه صار مسلماً
 بالاصالة كما في المحيط وغيره والتمييز لا يخلو عن شيء لانه فاعل خير في المعنى وفي
 الخلاصة لو قال اليهودية خير من النصرانية كفر ولما ذكر حكم طفل معهما في احد الدارين ذكر
 حكمه بدونهما في احدهما وقال [وعند علمهما] اي فقد الابوين [يتبع] الطفل [الدار]
 فلزواج مسلم صغيرته من مسلم في دارنا ثم انتقل الزوجان الى دار الحرب بانته عنه وجاز سببها
 كما لو ارتد ابوها ولحقا بدار الحرب لم تبين عنه [والمجوسي شر من الكتابي] كايدياً فهذا تصريح بما
 علم ضمناً للمجوسي واحد المجوس معرب (ميرگوش) في الاصل رجل صغير الاذنين وضع ديناً ودعا
 اليه كما في القاموس لكن في الملل والنحل انهم طائفة كان لهم كتاب فبدلوه فاصبوا وقد اسري
 به فليسوا من اهل الكتاب [وان اسلم] الزميان [المتزوجان] تزوجا [بلا شهود] از تزرجاي
 وقت كانت [في عدة كافر معتقدين] حال من ضمير المتزوجان [ذلك] التزوج بلا شهرد او في عدة
 كافر [اقرا] اي تركا [عليه] اي ذلك النكاح ولم يجدد وقال رفر ر ح فرق بينهما في الوجهين
 وقال لا يقران في الاخير والصحيح قول ابي حنيفة ر ح كما في المضرات واتفق المشايخ على جواز نكاح
 المعتدة عن كفر الا ان بعضهم قالوا ان العدة واجبة وبعضهم قالوا انها غير واجبة وهو الاصح كما في الكرمانى
 وفيه اشارة الى انها لو كانت في عدة مسلم فسد النكاح وذا بالاجماع [و فرق] بالاجماع كاتزان متزوجان
 [محرمان] كوثنى واخته [اسلم] معا او واحد منهما كما فرق متزوجان وقع بينهما ثلث طلاقات
 كما في الننف وفيه رمز الى انها لا تبين بلا تفريق القاضى وفي المنية انها تبين والى انهما لو
 لم يسلما بلا ترافع اليها لم يفرق بينهما معتقدين ذلك ويجري الارث بينهما ويقضى بالنفقة و
 لا يسقط احصانه حتى يحد قاذفه وهذا عند خلافا لهما في كل من الاربعة كما في المحيط والى ان نكاح
 الكفار نكاح جائز فيما بينهم مثبت للنسب وذلك لان النكاح سنة آدم عليه الصلوة والسلام فهم
 على شريعته في ذلك وقال صلى الله عليه وسلم (ولدت من النكاح لا من السفاح) كما في التحفة
 [وفي] دارنا في قضية [اسلام زوج] المرأة [المجوسية] الاولى غير الكتابية حتى يشمل الذمية
 والوثنية وغيرهما [او] اسلام [امرأة] الزوج [الكافر] ولو كتابيا [عرض] من قبل القاضى
 [الاسلام على] الشخص [الاخر] من المجوسية او الكافر [فان اسلم] الاخر من احدهما [فهي]
 الزوجة المسلمة بعد العرض او قبله [له] اي للزوج المسلم كذلك [والا] يسلم الاخر [فرق]
 بينهما وفيه اشارة الى ان الفرقة لا يقع بلا قضاء ولو مضى ثلث حيض كما في الننف [وهو] اي
 التفريق [طلاق] ولو كان الزوج صبياً عاقلاً عندهما وفسخ عند ابي يوسف ر ح [ان ابى] الزوج

عن الاسلام [ولا مهر] لمجوسية [ان ابنت] عنه وفرق بينهما فانه فسخ اتفاقا [الا للموطوعة] منها فان لها كل المهر [وفي دارهم] في اسلام احد الزوجين المذكورين [تبين] الزوجة عن زوجها [بمضي ثلث حيض] في ذات حيض و ثلثة اشهر في غيرها كما في شرح الطحاوي فالاول ما في بعض النسخ (بمضي العدة) اي بمضي مقدار عدة الطلاق وهذا شامل لوضع الحمل [قبل اسلام] الزوج [الاخر] من المجوسية او الكافر فلو اسلم قبل مضي الحيض لم تبين منه وفيه اشارة الى ان لا فرق في هذه المسئلة بين الموطوعة وغيرها والى ان هذه الفرقة طلاق وهذا عندهما خلافا لابي يوسف رح وفي رواية عنهما كما في الاختيار وغيره [وتبين] الزوجة عنه [بتباين الدارين] اي باختلاف داري الاسلام والحرب لهما حقيقة بان يخرج احد الزوجين الكافرين من دار الحرب الى دار الاسلام مسلما او ذميا او مسبيا فلو اختلفا حكما بان يخرج احدهما الى احدهما مستامنا لم تبين كما في شرح الطحاوي [لا السبي] بالفتح اي تبين بسببهما واسرهما معا فاللام للعن [وارتداد كل منهما] اي تبدل اعتقاد الاسلام بالكفر لاحدهما حقيقة كما اذا تمحس او تنصر او حكما كما اذا قال بالاختيار ما هو كفر بالاتفاق [فسخ] اي رفع لعقد النكاح بلا خلاف سواء كانت موطوعة او غيرها [عاجل] اي في الحال بدون القضاء وفي الكلام اشارة الى انها لو ارتدّا معا لا يفسخ النكاح وهذا عندنا خلافا لظفر رح كما في التحفة وغيرها والى انه لا ردة للطفل اذا اعتقاده بخلاف آرائه وقال بعض المشايخ ان ردة صبيته كابائه ومنهم من لم يصحح احدا منهما وهذا كله على قول ابي يوسف رح واما على قولهما فردته صبيته كابائه كما في المستبطن والى ان ردة المرأة فسخ ومنهم من قال انها لا تكون فسحا حسما لباب المعصية وهى الوصول الى غير الزوج والاول ظاهر الرواية وهو الصحيح لان حسم بابها يحصل بالجبر على الاسلام والنكاح فلا ضرورة الى ابقاء النكاح مع الردة كما في المضمورات وقال الفقيه انها تجبر على النكاح بزوجهما الاول وقال عين الايمة وغيره لكل قاض ان يحدد النكاح بينهما بمهر يعبر ولودينارا رضى او ابنت كما في النية والى ان ردة فسخ ولا تجبر المرأة على النكاح بعد اسلامه وليست بطلاق خلافا لمحمد رح كما في الخلاصة ولما كان في المهر لارتداد احدهما تفصيل لم يعلم من السابق قال [ثم للموطوعة] الحقيقة او الحكمية كما اذا خلى بها خلو صبيته [كل مهرها] من المسمى ومهر المتل سواء ارتد او ارتدت [ولغيرها] اي الموطوعة المذكورة [نصفه] اي المهر [لو ارتد] الزوج وهذا اذا كان مسمى والا فعليه المتعة [و] لغيرها [لا شيء] من المهر والنفقة سوى السكنى (المسائل فى الخلاصة) [لو ارتدت] الزوجة [وبقي النكاح] بينهما [ان ارتدا معا فاسلما معا] سواء كانا في دارنا او دارهم وفي السراجية ان لم يعرف سبق احدهما فى الارتداد يجعل فى الحكم كأنهما وجدا معا وكلامه مشير الى انهما لو ارتدا ثم اسلما متفرقا او ارتدا متفرقا لم يبق النكاح بينهما وليس كذلك كما فى الظهيرية والنتف وغيرها والى ما هو مصرح بقوله [ففسد] النكاح

[ان ارتدا معا ثم اسلم احدهما] اي المرتدين [قبل الآخر] لان القرار على الردة كانشائها *
 [وكل الزوجات] من العاقلة والبدنية والبكر والمراهقة وضدها والمسلمة والكتابية وغيرهن
 [في القسم] بفتح القاف وسكون السين وهو لغة قسمة المال بين الشركاء وتعيين انصباهم وشرعا تسوية
 الزوج بين الزوجات في الماكول والمشروب والملبوس والبيتوتة لا في المحبة والوطئ وهو واجب على
 الزوج ولو مريضا او مجبوبا او خصيا او عنيئا او ذميا او غيرهم وهو ظرف لقوله [سواء] اي مستوية في القسم
 فلو قضى بالتسوية فحار فرافعتة اليه او جعه عقوبة لارتكابه المحذور ولو اقام عند احدهما شهرا قبل
 التصومة او بعد ما ثم خاصمته اخرى امر بالتسوية في المستقبل وما مضى كان هدر او الاختيار في مقدار
 الدور للزوج وكذا في بدائته فله ان يقيم عند امرأة ثلثة او سبعة وعند اخرى كذلك كما في قاضيان
 والسراجية وغيرهما وذكر في الخلاصة والتزانية ان التسوية في الوطئ ليست بلزمة في ظاهر الرواية
 وفيه اشعار بانها لازمة في غيره وظاهر كلامه ان الزوج لو خاف ان لا يعدل في القسم لم يجز له
 ان يتزوج اخرى كما في الخلاصة وغيرها لكن في شرح التاويلات جاز له ذلك فان الامر في قوله
 تعالى (فان خفتم ان لا تعدلوا فواحدة) اي الزموها محمول على النذب لا الحتم وفي لفظ الزوجات
 اشعار بانه لو كان للزوج امرأة واحدة ليس لبيتوته عندها تقدير وفي الخلاصة لو صام بالنهار وقام
 بالليل فاستعدت عليه امرأته امر ان يبيت عندها ويراعى حقها احيانا ولم يقدر وعن ابي حنيفة
 رح لها ليلة من اربع لبال وفي المضمرات انه رجع عن ذلك [الا] الزوجة [المملوكة] لاحد من
 القنة والمذبرة وام الولد والمكاتبة فانها لا تستوي الحرة في البيتوتة لكنها تستوي في الماكول والمشروب
 والملبوس كما في المضمرات [ولها نصف الحرة] فلها يومان وللمملوكة يوم وفي قاضيان لو كان له
 امرأة وسراي اقام يوما وليلة من كل اربع عندها وفي البواقي عند من يشاء منهن وعلى هذا لو كان
 له ثلث نسوة اقام يوما وليلة عند كل منهن و يوما وليلة عند من شاء من السراي ولا قسم لهن
 في السفر فله ان يسافر بمن شاء منهن [والقرعة] بالضم طينة او عجيبة مدورة مثلا يدرج فيها رقعة
 يكتب فيها اسم السفر والحضر ثم يسلم الى صبي يعطي كل امرأة واحدة منها [اولى] وانفل تطيبا
 لقلوبهن [ويصح] منهن [ترك القسم] لصاحبهن بالمال وبدونه [و] يصح [الرجوع] عن الترك
 وكلامه مشير الى انها لو جعلت لزوجها مالا او حطة من مهرها ليزيد في قسمها كان لها الرجوع بما
 اعطته وكذا لو زاد الزوج في مهرها ليحل يومها لغيرها ولو اراد ان يعتبدل شابة بالقديمة فطلبت
 ان يمسكها بشرط ان يقيم عند الشابة اياما وعندها يوما جاز كما في قاضيان وفي لفظ الرجوع اشارة
 الى الشروع والانمام ولا يشق ان هذا من حسن الاختتام *

* [كتاب الرضاع] *

اخره عن النكاح لانه كالمفصل من بعضه وهو كالرضاعة بفتح الراء وكسرهما كما في الديوان والطلبة لغة
 شرب اللبن من الضرع او الثدي كما في المقائس و شريعة شرب الطفل حقيقة او حكما اللبن خالص
 او مختلط غالبا من آدمية في وقت مخصوص [ثبت بمصدة] اي بشرب اللبن الخارج من ثدي الادمية
 بسبب المص وهو فعل الرضيع او بالاملاج وهو فعل المرضعة او بغيرهما كما يجبي وانما اكتفى
 بالمص لانه اكثر واشهر وفي ذكر التاء اشعار بشبهت الحرمة بوصول اللبن الى الجوف ولو قطرة وهذا
 اذا علم ان اللبن وصل اليه و الا لم يثبت الحرمة كما في الخلاصة [في حولين] من وقت الولادة
 عندهما وعليه الفتوى كما في الحقائق والظرف لمصه او صفة لها و حولين [ونصف] عنده و ثلثة
 عند زفر رح وقيل خمسة عشر سنة وقيل اربعين سنة وقيل جميع العمر كما في شرح الطحاوي
 ولفظ الحول على ما في الزكوة مشعر بالشمسية لكن يابى عنه قوله تعالى (وحمله وفصاله ثلثون
 شهرا) فانه مشعر بالقمرية مثل كلام المحيط [فقط] فلا يثبت الحرمة بعد هذه المدة وظاهره مشير الى
 ان الارضاع الى هذه المدة واجب لكن في اجارة القاعدي انه واجب الى الاستغناء ومستحب الى حولين
 وجائز الى حولين ونصف والى انه لو فطم في هذه المدة ثم شرب فيها يثبت الحرمة و ان استغنى
 عن اللبن بالطعام وهذا رواية عن الشيخين و الى انه يجبر الاب على اجارة الارضاع فيها عنده وفي
 حولين عندهما ولا يجبر بعده وقال كثير من المشايخ انه لا يجبر بعد حولين عند الكل فالمطلقة
 لا تستحق الاجرة بعدهما اجماعا و الى انه لو استغنى في حولين حل الارضاع بعدهما الى نصف
 ولا يأنثم عند العامة خلافا لخلف بن ايوب كما في المحيط والى انه لا يباح شربه بعد هذه المدة وفيه خلاف
 كما في الاختيار وذكر في المنية عن ابي يوسف رح لا بأس بشربه للبالغ [امومة المرضعة] حتى
 لو ارضعت صبيا بكر لم تنزوج قط حرم عليها كما يجبي و الامومة مصدر هو كون الشخص اما والمرضة
 من لها ولد ترضعه وفيه اشعار بان التاء قد تليق بما لم يقصد منه السدوث كالحاملة كما ذكره الرضي
 لكن في الصحاح انها هي الموصوفة بالارضاع [داوية زوج] اي كونه ابا وفيه اشعار بان رجلا لو زنى
 باسرة فولدت و ارضعت صبية جازله ان يتزوجها كما في شرح الطحاوي ولكن في الخلاصة انه لم يجز
 وقد مر فاعل فيه روايتين [لبنها منه] كما اذا طلق ذات لبن فتزوجت باخرى بعد العدة ولم تسهل
 فان لبنها منه بالاجماع وكذا ان حبلت بلا ولادة عنده واما عند ابي يوسف رح فان علم انه من
 الاول او الثاني فهو منه والا فمن الاول وعنه من الاول مطلقا وعنه من الثاني مطلقا وعند محمد رح
 منهما واما ان ولدت فمن الثاني بالاجماع وفي كلامه اشعار بانه اذا لم تلد زوجة قط او يبس لبنها
 ثم نزل لا يحرم رضيعها على ولده من غيرها فالتحريم كما يكون من جهة المرأة يكون من جهة الزوج

ويسميه الفقهاء لبن الفحل وهو ما كان نزل به من جهته كما في المحيط ويدخل النازل بالزنا على رأي
 [للرضيع] ظرف المصدرين اذ الفعل ولم يذكر الرضعة لان هذين الحكمين من الاحكام المشتركة
 واعلم ان الرضاع لا يثبت بشهادة رجل ولا نساء وحدهن بل بشهادة رجلين او رجل وامرأتين عدول
 فاذا شيدا فرق بينهما فقبل الدخول لا مهر وبعده الاقل من المسمى و مهر المثل بلا نفقة كما في
 المضمرات [فيصرمان] اي المرضة والزوج [مع قومه] فيه تغليب [عليه] اي على الرضيع
 [كالنسب] اي حرمة كحرمة فيصرم على الرضيع اولادهما واولادهما واولاده المتقدمة و المتأخرة لانهم
 اخوة و اخوات له من قبل الام والاب اواحدهما وكذا اباؤهما وامهاتهما لانهم اجداد وجدات
 من قبل الام والاب وكذا اخوتها واخواتها لانهم اخوال وخالات وكذا اخوته واخواته لانهم اعمام
 وعمات وفي كلامه اشعار بانه يحل من الرضاع من يحل من النسب كاولاد الاعمام والعمات والاخوال
 والخالات واخت الاخ كما هيأتني [و] يحرم [فرعه] اي اولاد الرضيع ذكورا واناثا وكذا فرج
 الرضعة [والزوجان] للرضيعين اي زوجة الرضيع وزوج الرضعة [عليهما] اي على المرضة
 وزوجها فيصرم ابن الرضيع على المرضة لانها جدته وكذا بنته على زوجها لانه جدما وكذا زوجته
 على زوجها لانها زوجة فرعه وكذا زوج الرضعة على المرضة لانها ام زوجته واعلم ان التفريع المذكور
 وان علم من النكاح الا انه ذكره ههنا اهتماما لزيادة ضبطه ولذا نظمه فقال * شعير *

[* از جانب شیر ده امر خویش شوند * * و از جانب شیر خوار زواج و فروغ *]

يشي شیر دهنده و شوهرش با فرزندان و پدران و مادران و برادران و خواهران ایشان خویش شیر خواره شوند
 و شیر خواره و زنش با شوهرش با فرزندان خویش شیر دهنده و شوهرش شوند [و يحل] ان يتزوج [اخت
 اخيه] رضاعا اي الاخت رضاعا للاخ نسبا او بالعكس اذ كلاهما رضاعا [كافي النسب] بان كان له اخ لاب
 واخت لام فلاخيه لاب ان يتزوج اخته لام لانه ليس بينهما نسب يوجب الحرمة والاكتفاء مشعر
 بانه يحرم غير الاخت وقد ذكرنا في النكاح انه حلت نسوام اخته واخيه وغيرهما رضاعا وكلاهما ثلث صور
 كما ذكرنا [والاحتقان] في ظاهر الرواية وعن محمد رح انه محرم وفيه اشارة الى ان الاقطار في الاذن
 والاحليل والنجاسة والامة لا يحرم كافي الاختيار والاحتقان حققه كرون ومنه احتقن الرجل بالضم
 كما ذكره البيهقي فهو متعد وعليه استعمال الفقهاء فاندفع ما ذكره المطرزي ان الضم غير جائز فانه لازم
 والصواب حقن [ولبن الرجل] فانه ليس بلبن حقيقة [وما خلط بطعام] من اللبن ولو غالبا غير
 مطبوخ [لا يحرم] لانه يسلب قوة اللبن وقالوا ان كان غير مطبوخ واللبن غالب يحرم واما المطبوخ فغير
 محرم بالاجماع كافي الاختيار وفيه اشارة الى انه لو تقاطر اللبن عنه ارجس لم يحرم وفيه خلاف كافي
 المحيط [و] ما خلط [بغيره] اي غير الطعام من الجنس وخلافه كالماء والذراء [يعتبر] في التحريم وضده
 [الغلبة] عند الشيعيين وكذا عند محمد وزفر رحمهما الله تعالى في غير الجنس واما في الجنس فقد ثبت

الحرمۃ منهما كافي الاختيار والغلبة في الجنس بالاجزاء كافي الزاهدي وفي غيره يعتبر اللون او الطعم على ما روى ابن سماعة عن ابي يوسف رح كافي المحيط وفي الغلبة اشعار بالتحريم اذا تساوى كافي الاختيار هذا لكن في الننف انه لا يحرم غير اللبن الخالص عنده [ويحرم الاستعاط] اي صب اللبن في الانف كما قال البيهقي وفيه اشعار بانه متعد وعليه استعمال الفقهاء وفي الصحاح والمغرب انه لازم فكاكه يتعدى ولا يتعدى [و] يحرم [لبن البكر] ولم يتجاوز الى الزوج ولهذا لو طلقها قبل الدخول كان له ان يتزوج وضيعها لان اللبن ليست منه [و] لبن [الميت] حتى انه لو حلب بعد الموت و شرب صبي او ارتضع من ثديها حرم و انما قال ميتا لانه مما يستوي فيه المذكر و المؤنث كافي الصحاح لكن (وآية لهم الارض الميتة) [وان ارضعت] امرأة [ضرثها] اي امرأة زوجها حال كونها [رضيعه] مستدركة بما في السابق [حرمتا] على الزوج لكونهما بنتا واما وفيه اشعار بانه لو تزوج صبيتين ثم ارضعتها امرأة معا او واحدة بعد اخرى حرمتا عليه و لو تزوج صغيرة ثم طلقها وتزوج كبيرة ثم ارضعتها بلبنه او لبن غيره حرمت عليه لانها صارت ام امرأته كافي المحيط [ولا مهر للكبيرة ان لم توطأ] اذا الفرقة من جهتها بلا تاكل المهر وله ان يتزوج الصغيرة حينئذ لانها ربيته بلا دخول بالام كافي المحيط وفيه اشعار بان بعد الوطى لها كمال المهر ولا يتزوج الصغيرة حينئذ [وللرضيعه بصفه] اي المهر [ورجع] الزوج [على المرضعة به] اي بذلك النصف [ان قصدت الفساد] و ان لم تقصد بان لم تعلم بالنكاح ازال الفساد او قصدت اكرامها او دفع الجوع عنها فلا شيء عليها والقول لها في عدم قصد الفساد كافي السقايق وعن محمد رح انه يرجع عليها بكل حال وفي كلامه اشعار بان الكبيرة لو كانت نائمة او معتوهة او مجنونة لم يرجع عليها و كذا لو اخذ رجل بشيء من لبنها و صب في فم الصغيرة لم يرجع عليها بل عليه ان قصد الفساد كافي المحيط ولا يخفى ما في لفظ الفساد من الصلاح التام وهو الرعاية لما عليه من حسن الاختتام والله اعلم *

* [كتاب الطلاق] *

اخره عن الرضاع لانه من نكاح يتوقف عليه الطلاق وهو اسم من التطليق الارسال و يجوز ان يكون مصدر طلقت بالضم ازالته فهي طالقة فانه شرعا ازاله النكاح او نقصان حله بلفظ مخصوص و احتراز به عن القسح بخيار العتق و انما قلنا بالتخديدين على خلاف المشهور ليدخل فيه الطلاق الرجعي لانه ليس مزىلا للنكاح كما صرح به في المبسوط وغيره والى الحد الثاني اشير في الننف والمستصفي [يقع] الطلاق [من كل مكلف] كالمكره والمحجور الذي بلغ غير رشيد والمختل والخصي والمجرب والخنثى والهزل والخاطي [فقط] فلا يقع طلاق الصبي مراهقا كان او لا والمجنون الذي لا يفريق اصلا او يفريق في بعض الاوقات والمغمى عليه كافي النظم وفيه اشارة الى ان عقله لو زال بالهنگ لم يقع

طلاته وهو الصحيح كما في الكبرى والى ان الطلاق مباح لكن عند عدم موافقة الاخلاق لانه في الاصل ابغض المباحات اى اقربها الى البغض كما في قولهم اتم الامور [ولو] كان المكف [سكران] اى مغيرا عقله لكن يميز ما يقوم به الخطاب فانه لو لم يميز كان تصرفه باطلا كما في الزاهدي و يدخل فيه البنسي فيقع طلاقه وعليه الفتوى كما في النهاية وكذا من سكر من الخمر او المثلث او النبيذ وغيره كما في الكبرى ولا يقع طلاق السكران عند الكرخي وكذا السكران مما يتخذ من العسل والحبوب خلافا لمحمد رح [او عبدا] خص بالذكر لعدم نفاذ اكثر تصرفاته [لا] يقع [من سيلة] الا اذا شرط في العقد فقال زوجتكم منك على ان امرها بيدي اطلقها كلما شئت فقال العبد قبلت [ولا] من [نائم] ولو اجاز بعده [واحسنه] اى احسن الطلاق و مستحبه [طلقة] واحدة [فقط] اى لا يطلق اثنتين اخريين في الطهرين الاخرين في الحرة واحدة اخرى في طهر اخرى في لامة وفيه رد الى انها للمدخولة [في طهر] من الحيض او النفاس لانه منفر [لا وطئ فيه] لقلة الرغبة بعد الوطئ فالاحسن باربعة شرائط واحدة الطلاق وكونها طاهرة و مدخولة و غير حامل بقريضة ما ياتي والاطلاق مشير الى ان البائن يكون سنيا وهذا عنده خلافا لهما كما في النتف [وحسنه] بالاضافة وهو اى الطلاق باعتبار الاحسنية والحسنية ويجوز ان يجري الضمير مجرى اسم الاشارة [السنى] اى منسوب الى السنة فيحذف التاء للنسبة كما تقرر وفيه دلالة على ان السنة نوعان سنة عبادة و سنة اتباعا كالطلاق على الوجه المذكور متابعة للنبي صلى الله عليه وسلم فالواجب على كل مسلم ان يجتهد في اتباع سنته صلى الله عليه وسلم كما في المضمرات [طلقة] واحدة [لغير المدخولة] اى لغير الموطوءة ولو حكما فيدخل ما اذا لم يكن بينهما خلوة [ولو] كان الطلاق [في حيض] رد لما قال زفر رح ان الطلاق في الحيض مكروه [وللموطوءة تفريق] الطلقات [الثلاث] الرجعية [في] اوائل [اطهار] ثلاثة وقيل في اخرها وهو رواية عن ابي حنيفة رح والاول اظهر كما في الهداية وذكر في النتف لو طلق على اثر كل حيضة واحدة فسني مكروه [لا وطئ] من الزوج فلوزنت ثم طلقها فسني على ما قال بعضهم كما في المحيط [فيها] اى الاطهار [فيمن حيض] وللموطوءة تفريق الثلث [في] ثلاثة [اشهر في الصغيرة واليسة] وينبغي ان يطلقها في غرة الشهر حتى يفصل بين كل تطبيقين بشهر بالاتفاق ولو طلقها في وسط الشهر يفصل بينهما بثلاثين يوما عنده وعندهما يكمل الاول من الرابع والثاني والثالث بالاهلة كما في النظم [و] في ثلاثة اشهر [في الحامل] عند الشيخين وعند محمد و زفر رح لا يطلق للسنة الا واحدة كما في النظم [ولو] طلق هؤلاء النسوة الثلث [بعد الوطئ] فيجوز طلاقهن للسنة عقيب الوطئ [وبدعيه] اى بدعي الطلاق وحرامه نوعان الاول لمعنى في الوقت والثاني في العدد فالاول طلقة [واحدة] وقعت [في طهر وطئت] المرأة [فيه] [او] في [حيض] امرأة [موطوءة] او نفاسها فانها لو لم توطأ فهو احسن ارحسن كما مر [و] الثاني

[ما فوقها] اي فوق واحدة من الطلقتين او الطلقات [بلا رجعة] صفة لما فوقها [بينه] اي بين ما فوقها من الاعداد [في طهر] صفة اخرى حاصله ان الطلقتين او الثلث مرة او اكثر ملا رجعة في طهر بدعة كالطلقتين والطلقات في حيض الموطوءة و اعلم ان في الصدر الاول اذا ارسل الثلث جملة لم يحكم الا بوقوع واحدة الى زمن عمر رضي الله تعالى عنه ثم حكم بوقوع الثلث سياسة لكثرتة بين الناس وتماحه في التمرناشي [ويرجع] اي يجب رجوعه على الاصح وقيل يستحب كما في الهداية [ان طلق] المدخولة [في الحيض فاذا طهرت] عن هذا الحيض [طلقها ان شاء] لانه بالرجعة يعود الطهر الذي عقيب هذا الحيض محلا للطلاق السني كما قال ابو حنيفة وزفر رحمهما الله وعند ابي يوسف رح لا يعود وقول محمد رح مضطرب كما في شرح الطحاوي وفيه اشارة الى ان الطلاق في الحيض بدون المراجعة يخرج الطهر المذكور عن ان يكون محلا للطلاق السني كالجماع في حالة الحيض بدون المراجعة كما في المحيط [و طلاق الحرة ثلثه و] طلاق [الامة] اي القمة او المكاتبه او المدبرة او ام الولد [اثنان ولو زوجهما خلاهما وصريحه] اي صريح الطلاق ولفظ ظاهر المعنى فيه ظهورا بينا [ما استعمل] لغة او عرفا من لفظ [فيه] اي الطلاق [دون غيره] وهذا اهم مما في التحفة وغيره انه ما اشتق من الطلاق وهو نوعان احدهما [مثل انت طالق] اي ذات طلاق فهو من النسبة بالصيغة او شيء دو طلاق على ما ذهب اليه سيبويه فهو اسم فاعل ولذا ذكره وطالفة لغة [ومطلقة] وكذا يا مطلقة بفتح الطاء واللام المشددة واما سكنون الطاء ففي حكم الكناية [و طلقته] بتشديد اللام وفي المثل يدخل نحو ترا طلاغ او تلاغ او طلاك او تلاك بلا فرق بين الجاهل والعالم على ما قال الفضلي وان قال تعدته تخويفا لا يصدق قضاء الا بالاشهاد عليه وكذا انت طلاق او طلاق باش او طلاق ثم كما في الخلاصة [وتقع به] اي بمثل ما ذكر لا بالصريح والاي دخل فيه النوع الثاني ظاهرا طنقة [رجعية] لا يحتاج الى تجديد النكاح ولا رضاء المرأة وولي الصغيرة وينقلب عدته الى عدة الوفاة لو مات فيها ولا تترك الزينة فيها ويتركان في بيت واحد وتعد الامة عدة الحرائر اذا اعتقت فيها وبرت السبي منهما لو مات الاخر فيها ويكون مظاهرا او مؤليا اذا ظاهر منها او آلى فيها ويجب اللعان لا الحد بالقذف بخلاف البائنة فانها نقيض لها في الكل ولذا قيل الرجعي كالقطع والبائن كالقتل كما في التنف و اعلم ان الجزاء اذا كان صريحا فالشرطية يوجب طلاقا رجعيا كما اذا كان بائنا وبائنا كما اذا قارنه في منتصف طلاق القاعدي (گفت اگر قتان کار کند زن بر وی طلاق و طلال بر وی حرام گردد طلاق بائن شود) لان الصريح اذا طرأ على البائن يكون بائنا فكذا اذا قارنه والرجعية منسوبة الى الرجعة بالفتح او الكسر عود المطلق الى مطلقة كما في القاموس [ابدا] اي فيما اذا نوى واحدة او اكثر رجعية او بائنة او لم ينو شيئا وعنه انه اذا قال انت طالق ونوى الثلث فثلث كما في شرح الطحاوي ولو نوى الطلاق عن وثاق لم يصدق قضاء وعن العمل لم يصدق اصلا

وعنه صدق ديانة كافي التحفة ولو نوى الاخبار كذباً لم يصدق قضاء كافي المشرع والكلام مشعر بان علم الزوج بمعناه لم يشترط فلو لقنته الطلاق بالعربية فطلقها بلا علم به وقع قضاء كافي الظهيرية والمنية والثاني ما اشير اليه بقوله [وان ذكر المصدر] المعهود بان قال بالعربية معرفاً او منكراً انت طلاق او طالق طلاقاً او مطلقة او تطليقة او طلقك طلاقاً او طالق للسنة او تطليقاً للسنة كافي الكافي او بالفارسية تو طاق او ترا طاق طاقى او تو طلاق داده او دادست طلاق [فثلث] من الطلاق وقعت في الحرة واثنان في الامة [ان نواها] اي نرى الزوج بالمصدر الثلث لانها واحدة حامية [والا] اي ان لم ينبو بالمصدر الثلث بان لم ينبو به شيئاً او نهى واحدة او اكثر رجعية او بائنة [فرجعية] اي فواحدة رجعية وقعت لانها مدلوله الحقيقي ولا يرد النقص بمثل طلقي نفسك حيث جاز فيه نية الثلث لان مصدره جعل كالمذكور بخلاف مصدر طالق وطلقتك وتما في التحقيق والتنقيح والكلام مشير الى انه لو قال انت طالق الطلاق كله وقع الثلث بلا نية لان مصدره يؤكد كما في المحيط والى انه لو قال انت طالق الطلاق واريد بالصفة والمصدر مطلقان وقع رجعتان كما في الكافي والى ان اسم الجنس لا يطلق عندنا على الاثنين وهذا ظاهر الرواية كما مر [وصح اضافة الطلاق] ونسبته [الى كلها] نحو كلك او جميعك او جملة طالق وبطل دعوى الاستغناء عنه بقوله انت طالق [و] الى [ما يعبر به] اي يعبر العرب به من الاجزاء [عن الكل] اي كل البدن [كراسك] فلو قال طلقت رأسك واراد الرأس فقط لم يبعد ان لا يقع كما في الخلاصة وكذا اذا قال الرأس منك واما لو قال هذا الرأس وقع على الاصح كما في قاضينان [او رقتك] او عنقك [او روحك] او نفسك او شخصك او جسدك او جسمك او بدنك او صورتك كما في التنف [او رجهك او فرجك] بخلاف اللبر وفي الاست والدم خلاف [والى جزء شائع كتنصفك] او ثلثك الى عشرك او جزء من الف جزء منك [لا] يصح اضافة الطلاق [الى] جزء معين لا يعبر به عن الكل كالعين والانف والصدر و[اليد والرجل] الا ان يراد بهما جميع البدن [و] مثل [البطن والظفر] على الاصح [وبعض الطلقة] كصف الطلقة وثلثها الى عشرها [طلقة] كاملة لكن في المحيط لو قال نصف تطليقة وثلث تطليقة وربع تطليقة فثنتان على المختار وقيل واحدة ولو كان مكان الربع سدسها فثلث وقيل واحدة [واثنان] مضر بان [في اثنين] في قولك انت طالق اثنين في اثنين [ثنتان] من الطلاق وان لم ينبو الضرب فانه لغة الجعل وفي للظرفية والطلاق لا يصح ان يكون ظرفاً لنفسه فيلغو الثاني فوقع اثنان على ما اختاره العلماء الثلاثة وذهب زفر رح الى انه بالمعنى المصطلح اعني تضعيف احد العددين بقدر ما في العدد الاخر فيقع ثثة عنده على ما في الاختيار وغيره لكن في الكشف انه مذهب الحسن بن زياد ونسب الى زفر ما نسب المصنف الى الكل بقوله [ويصح نية مع] او الواو فيقع ثلث كما يقع واحدة في واحدة في اثنتين او ثلث [و] يصح نية مع [ابتداء الغاية] اي المسافة المستغاد من كلمة من في قوله انت طالق من واحدة الى اثنين او ثلث

مثلا [يدخل] في الحكم [لا انتهاؤها] المستفاد من كلمة الى عنده لقولهم عمرى من ستين الى سبعين ويدخلان عندهما لقولهم خذ من مالي من درهم الى عشرة ولا يدخلان عند زفرح لقولهم بعث من هذا الحايط الى هذا الحائط فيقع واحدة في الاول واثنان في الثاني عنده واثنان وثلاث وقيل واحدة عندهما ولا يقع شيء عنده كما في المحيط والاصح انه يقع واحدة عنده للغو الثاني كما في النهاية [و] لفظ [ما بين كمن] في الحكم ففي انت طالق ما بين واحدة الى اثنين او ثلاث يقع واحدة واثنان عنده واثنان وثلاث عندهما ولا يقع شيء او وقع واحدة عند زفرح وعلى هذا الخلاف لو قال ما بين واحدة الى اخرى وقد حاج ابو حنيفة او الاصمعي رحمهما الله زفرح وقال كم سنك فقال ما بين ستين الى سبعين فقال انت اذن ابن تسع سنين فتخير زفرح [و] قوله لها رهما في غير مكة [انت طالق في مكة] او بها مثلا [ننجيز] اي ابقاع الطلاق في جميع البلاد في الحال والتنجيز في الاصل التعجيل من قولهم ناجز يناجز اي نقد ينقد كما في الطلبة [و] في انت طالق [في دخولك مكة] اي في وقت الدخول ارمع الدخول تطلق مع الدخول ويجوز ان يكون في مستعارا لان الشرطية فهو [تعليق] فلا تطلق الا بعد الدخول والاول اصح وعلى هذا لو قال لاجنبية انت طالق في نكاحك او مع نكاحك فنكحها لم تطلق بخلاف ما لو قال انت طالق ان نكحتك كما في الكشف [ويقع] الطلاق [عند الفجر] اي في ازل جزء من الغد [في] قوله [انت طالق غدا او في غد] ولا نية له [ويصح فيه العصر] اي صدق قضاء في نية آخر الغد كما صدق في غيره من الاجزاء [في الثاني] اي في الغد عنده ولا يصدق عندهما [فقط] فلا يصح قضاء في الاول اتفقا كما صدق ديانة في كليهما والفرق لا يبينه رح ان في الملقطة تقتضي الوقوع في جزء والمقدرة الاستيعاب لانه شابه المفعول به كما في المكشف [ويقع الان] تصحيحا بكلامه [في انت طالق امس] ان نكح قبل امس [وان نكح بعده فلعو] لانه اضاف الطلاق الى غير المحل [ويقع] في الاصح [آخر العمر] اي قبيل موته او موتها وفي النوادر لا يقع بموتها [في] قوله [انت طالق] ان لم اطلقك فان مات او ماتت قبل الدخول فلا ميراث و ان دخل فلها الميراث بحكم الفرار ولا ميراث له منها كما في النهاية [و] يقع [حالا] لانه اسم للوقت [في] قوله انت طالق [متى] اي متى ما او ما [لم اطلقك و] قد [سكت] بعده زمانا يسع التطليق فلو قال متصلا انت طالق لم يقع الا به [وفي] لفظ [اذا] المشترك بين الشرط والوقت عند الكونية المستعمل مكان متى [ينوي] من التنوية اي يفرض الى نية فان نوى الاول يقع آخر العمر و ان نوى الثاني يقع حالا بخلاف [وان لم ينو] لا الشرط ولا الوقت [فكان] الشرطية معنئى و حكما فكان حرفا و وقع آخر العمر [عند ابي حنيفة رح] لانه لاشترائه عنده وقع شك في وقعه فلم تطلق و اما عندهما فموضوع للوقت ويستعمل للشرط مع الوقت كما ذهب اليه البصرية فتطلق حالا وهذا اقرب الى الصواب

كما في مبسوط ابي اليعمر [واليوم] موضوع للوقت ليلا او غيره قليلا او غيره وعرفا من طلوع الشمس
 الى غروبها شرعا من طلوع الفجر الى الغروب كما في الكواشي وغيره لكن في المحيط انه للمعنى
 العرفي وفي الوقت مجاز وما نقل عنه في التلويح وغيره انه مشترك بينهما فلم يوجد فيه يستعمل
 بتقدير في [للنهار] لغة ضوء ممتد من طلوع الشمس الى الغروب وعرفا شرعا كالיום والعرف
 مراد [مع فعل] اي اذا كان اليوم تابعا للفعل ومتعلقا به لا ان يكون مضافا اليه كما دل عليه كلمة
 مع على ما اشير اليه في كناية المطول [ممتد] يصح تقديره مدة مثل ان يقال لبست الثوب يومين
 بخلاف غير الممتد فانه لا يقال دخلت يوما كما في الكشف والكافي وغيرهما ولا يرد ما في التلويح
 انه يشكل بالتكلم فانه مما يقبل التقدير بالمدة وهو غير ممتد لان المراد بالممتد ما يستوعب مثل
 النهار كما ذكره المصنف ولا نسلم انه يقدر مدة النهار عرفا على انه ممتد عند بعض المشائخ وهو
 الظاهر كما في الكشف والادرج في تفسير الممتد ما يتجدد من المرات المماثلة من كل وجه حسا
 [كما مر بك بيدك يوم يقدم زيد] اي يجبي من السفر فان كون الامر باليد يقدر بالمدة المستوعبة
 للنهار فيكون فعلا ممتدا فاليوم فيه للنهار العرفي فلو قدم ليلا لم يكن لها خيار كما لو قدم نهارا
 بلا علمها حتى مضى كما في الكافي فيشترط علمها [و] اليوم يستعمل [للوقت المطلق] اي في جزء
 من الزمان ولو ليلا [مع فعل لا يمتد] تفنن وهو بخلاف الممتد [كانت طالق يوم يقدم زيد]
 فان الطلاق لا يقدر بالمدة المستوعبة فتطلق بقدر يوم زيد ولو ليلا فالقاعدتان كالمثاليين يدلان على
 انهم اعتبروا في الامتداد وعدمه جانب العامل لا المضاف اليه سواء كان متفقين او مختلفين وذا
 بلا خلاف على ما هو تحقيق الكشف الا ان بعضهم اعتبر جانب العامل في مثل المثال الاول وجانب
 المضاف اليه في نحو يوم اتزوجك فانت طالق وان كان المختار جانب العامل وفي هذه الغاء اشعار بانهم
 جعلوا مثلا هذا الطرف بمنزلة الشرط كما ان العامل بمنزلة الجزء في الحكم كما اشير اليه في الكافي وهذا
 كله عند عدم القرينة والا فانعكس الحكم نحو انت طالق يوم يصوم زيد وانت حر يوم ينكشف
 الشمس كما في الاصول وان نوى النهار في غير الممتد صدق قضاء وعن ابي يوسف رح انه لا يصدق
 كما في النظم واعلم ان ما ذكره المصنف في الشرح قد خالف بعض ما ذكرناه من التحقيق فلا تغفل
 عنه [وفي انت طالق ثلثا] من الطلاقات [لغير الموطوءة يقعن] تلك الثلث كما يقع اثنتان في اثنتين
 [وبالعطف] اي بان قال لها انت طالق وطالق او فطالق او ثم طالق [تبين] تلك الغير الموطوءة
 [بالاول] من طالق لا غير لعدم توقف اول الكلام على آخرة وهي غير قابلة لغيره وفيه اشعار بانها تبين
 بالاول بالطريق الاول لو قال انت طالق طالق طالق كما في المحيط وغيره [كالوعلق] طلاق تلك [وقدم
 الشرط] بان قال ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق او فطالق فان الاول معلق والثاني لغو
 عنده كما ان الكل معلق عندهما كما اذا كانت موطوءة عندهم ولو عطف بشم فالاول معلق عندهم والبواقي

لغو الا انها تبين بالثاني بوحدة في الحال عنده كما ان الموطوءة تبين في الحال بالثاني والثالث والاول
 ..معلق عنده كما ان الكل عندهما و بلا عطف كالعطف بشم عنده بالاتفاق وفي الموطوءة الاول معلق
 والباقي واقع [ويقع] بالعطف بالواو والفاء [الكل] اي كلما ذكرنا من التنتين او التثلاث بلا خلاف
 بعد الشرط ولو غير موطوءة [ان اخر] الشرط لتوقف الاول على الاخر فلو عطف بشم كان حكمه
 ما كان بلا عطف والشرط مقدم ولو كان بلا عطف فالاول واقع والباقي لغو وفي الموطوءة الثالث معلق
 والباقي واقع الكل في شرح الطحاوي [وفي] غير الموطوءة بقوله [انت طالق واحدة] كائنة [قبل
 واحدة او بعدها واحدة] تقع طليقة [واحدة] لانه انشاء طلاق سابق باخر فبانت بالاول فلا يبقى
 محلا لغيره [وفي الموطوءة] يقع في هاتين [اثنان] لانها قابلة لهما [وفي] الموطوءة وغيرها
 بقوله انت طالق واحدة كائنة [قبلها] واحدة [و] واحدة [بعدها] اي بعد واحدة [و] واحدة
 [معها واحدة و] واحدة [مع] واحدة يقع في تلك الصور الاربع [اثنان] لانه انشاء طلاق
 سبق عليه طلاق آخر فكانه انشاء طليقتين بعبارة واحدة فيقع اثنان ولو غير موطوءة [وان] ذكر العدد
 المبهم بان قال انت طالق هكذا و [اشار] الى عدد الطلاق [بالاصبع] اي ببطونها بان يجعل
 باطن الكف اليها [يعتبر عدد] الاصبع [المنشورة] فبالاصبع الواحدة واحدة و بالاثنتين اثنتان
 وبالثلاث ثلاث وانما قدر الشرط لان الاشارة تقتضي ذلك لانه كما لا يتحقق نفس الطلاق بدون اللفظ
 لا يتحقق عدده بدون ذلك و لذا ذكرني المحيط وغيره انه لو اشير بلا ذكر العدد المبهم لم تقع الا واحدة
 [وان اشار بظهورها] بان يجعل باطن الكف الى نفسه [فالمضمومة] تعتبر عددا هكذا في المضمورات
 والاختيار وغيرهما لكن في الكافي وقاضيان اعتبر المنشورة مطلقا وفي المزارع ان اشار باصبع
 فواحدة وباصبعين فاثنتان وبثلث فثلث ولو نوى الاشارة بالكف وهي واحدة صدق قضاء بخلاف
 ما اذا نوى بالمعقودتين [وان وصف الطلاق بالشدة] مثل انت طالق تطليقة شديدة او قوية او
 افحش الطلاق او اكبره او اعظمه او اشده [او الطول] نحو تطليقة طويلة [او العرض] نحو تطليقة
 عريضة [او] ان [شبهه] اي الطلاق [بما يدل على هذا] اي على الوصف بالشدة مثل انت طالق مثل
 الجبل او الالف او ملاء الدار او الحب او بالطول كظل الرمح او بالعرض كسطح الارض [فثلث] من
 الطلقات رقعن [ان نولها] اي الثلث [والا] ينوها بان نوى بائنة او رجعية او ثنتين او لم ينو
 شيئا [فبائنة] لان في هذه الالفاظ وصفا للطلاق بالشدة والبائن الشديد الذي لا يقدر على الرجعة
 فلو اكتفى بالشدة لم يكن طويلا ولعله رد لما في الاختيار وغيره ان بالمشبه به لم تبين عند ابي
 يوسف رح الا اذا ذكر العظم ولا عند زفر رح الا اذا وصف بالعظم عند الناس ففي مثل انت طالق
 مثل رأس الابهرة او مثل عظمه او مثل الجبل او مثل عظمه تبين بالكل عند الطرفين ولم تبين الا
 بالثاني والرابع عند ابي يوسف رح وبالاخيرين عند زفر رح [وكنايته] عطف على صريحه والكناية

لغة مصدر كني او كنا به عن كذا يعني او يكون اذا تكلم بشيء يستدل به على غيره او يراد به غيره و شريعة ما يستتر في نفسه معناه الحقيقي او المجازي فان الحقيقة المحصورة كناية كالمجاز غير الغالب الاستعمال و كناية الطلاق [ما يحتمله وغيره] اي لفظ يحتمل الطلاق وغير الطلاق فيستمر المراد منه في نفسه فان البائن مثلا يراد منه المنفصل عن وصلة النكاح وفي الدلالة عليه خفاء زال بقريضة ويجوز ان يراد بالكناية ههنا ما ذهب اليه البيهقي مما استعمل في معناه لينتقل الى ملزومه فان البائن يستعمل في معناه لينتقل بقريضة الى ملزومه الذي هو الطلاق فتطلق بصفة البيهقية كما ذكره المصنف في التوضيح ورد بان معناه الحقيقي لا يلزم ان يكون ثابتا في الواقع فمن اين يلزم الطلاق بصفة البيهقية كما في التلويح واجيب بانه وان لم يلزم لكن ملاحظته لازمة فيصح ان يكون المكني عنه طول القامة اذا لوحظ اتصافه بطول النجاد ولو فرضا على ان البائن انما يكون كناية عن الطلاق الملزوم للبيهقية لا عن مطبق الطلاق فيستلزم البيهقية لاستتباعه لها ثبت الطلاق بصفة البيهقية ثم الكناية على ثلاثة اقسام اما الاول فنحو [اخرجني واذهبي] وانتقلي وانطلقني [رقومي] من عندي لاني اطلقك او اضربك مثلا وتركني سوال الطلاق فيحتمل جوابا عن سوال الطلاق [ويحتمل رداله] نحو تقنعي وتحمري ويسمى هذا القسم من الكنايات بمدلولات الطلاق [و] الثاني [نحو خلية] اي خالية عن النكاح او الحسن فهي صفة على فعيلة [برة] عن البهتان فعيلة فهي صفة يجب همزها كما في الكافي والكرمانبي وفي الرضي ان تخفيفه لازم عند سيبويه والهمز ردي قليل وقبل ان التخفيف غير لازم [برة] من المروءة بالتشديد مصدر بمعنى القطع او صفة كما في المقدمة اي مقطوعة [بائن] من الخير اي ذات بين او بينونة الفقرة [حرام] ذات منع او ممنوعة من غير المحرم صفة كما في المقدمة وغيره او مصدر يراد به الصفة كما في الطلبة وانما ترك الصلة مني وعلي اشارة الى انه صح اسناد البيهقية والحرمة اليها كما سيأتي ونحوها انت بري وانت علي كالشمر او الشنيزر او غيره مما هو محرم العين فيصلح جوابا [ويصلح سبا] اي شتما وكلاما في عرضها بما يعيب وفيه تفنن [و] الثالث [نحو اعتدي] اي عدي ما عليك من الاقراء او نعم الله تعالى [واستبرئي] بكسر الهمزة قبل الياء [رحمك] اي اطلبني براءة رحمك من الولد ازوج آخره وللعلم بعدم الولد [انت] طالق طلقة [واحدة] وانت منفردة من بين قومك فواحدة مصدر او خبر ويجوز سكونها ويقع بالكل مع النية وقيل انما يقع بالسكون واما اذا اعربت فان رفعت لم يقع وان نوى وان نصبت وقع وان لم ينو والصحيح الاول كما في الكرمانبي [انت حرة] عن رق النكاح او غيره [اختاري] لك زوجا او ثوبا [امرك] اي عملك فيتناول الطلاق وكذا طلاقك وامري [بيدك] او في يدك [او يمينك] او شمالك او فمك او لسانك كما في الخلاصة واليد القدرة [سرحتك] اي ارسلتك عن قيد النكاح او عن عمل كذا [فارقتك] عند فيحتمل جوابا و

[لا يحتملها] اي الرد والسب كما ترى وفي إعادة النحر اشعار بان الفاظ الكناية كثيرة حتى يرتقي الى اكثر من خمسة وخمسين لفظاً على ما في النظم ولنتف وذكروا في الجواهر لوقال (ترايد كرم او كرم او دست باز داشت) لم تعمل بلا نية [فني] حالة [الرضاء] اي غير الغضب والمذاكرة [يتوقف الكل] اي الاقسام الثلاثة تأثيراً [على النية] فلا يقع شيء من البائن والزجعي بلا نية لاحتماله غير الطلاق والقول له في ترك النية [وفي] حالة [الغضب] يتوقف القسمان [الاولان] اي ما يحتمل الرد والسب على النية لاحتماله الرد والسب [وفي] حالة [مذاكرة الطلاق] اي سوال غيرها الطلاق يتوقف القسم [الاول] على النية [فقط] اي لا الاخير والاخير ان فلم يصدق الزوج في ترك النية قضاء لا ديانة في الغضب في الاخير وفي مذاكرة الطلاق في الاخيرين وطلقت بهذه الالفاظ قضاء اذا اقر بالغضب والمذاكرة وكذا اذا اقامت البينة عليهما او على اقراره بنية الطلاق اذا انكر ولا تقيم على نفس النية كما في المحيط وغيره وذكروا في الزاهدي انه يحلف في ترك النية سواء ادعته او لا وقال ابن سلمة ان حلفته في منزله فقد كفى والكلام مشير الى ان الكنايات غير موثقة بدون النية ودلالة الحال وانما اعتبر ذلك ليزول ما فيها من استتار المراد [فان نوى] بهذه الالفاظ ونحوها سوى التلثة المستثناة وموى اختاري كما يأتي [الثلث] من الطلقات [يقع] الثلث لانها من نوعي البينونة الدالة عليها [والا] ينوبان نوى بائنة او رجعية او اثنتين او لم ينوشياً [فبائنة] واحدة وقعت لانها ادنى ما تدل عليه وفيه اشعار بانه اذا لم ينوشياً لم يكن يمينا اي ايلاء وقيل يمين والاول المختار كما اشير اليه في المحيط وسابق كلامه دال على ان ما يتوقف على النية من هذه الالفاظ يستثنى مما لم ينو كما لا يخفى [وفي اعتدي واستبرئي رحمك وانت واحدة] من الفاظ الكناية يقع بالنية واحدة [رجعية] وان نوى الثلث او البائن لانه عليه الصلوة والسلام طلق سورة رضي الله تعالى عنها باعتدي وراجع والاستبراء كالاعتداد فان فيه امراً بالعدة واحدة لم يقع صفة لبائن بل لطالق كما قالوا [ويقع] الطلاق [باسناد البينونة والحرمة اليه] اي الزوج كما يقع باسنادهما اليها بان قال انا منك بائن وعليك حوام لكن بدون الصلوة يقع بالاسناد اليها لا اليه حتى لو لم يقل عليك ومنك لم يقع وان نوى كما في المحيط وغيره [لا] يقع باسناد [الطلاق اليه] وان نوى بان قال انا عليك طالق لان ازالة العقد لم يتصور في حقه *

[فصل * تفويض طلاقها اليها] اي تفويض الزوج تطليق زوجته الى زوجته في الكرمانى التفويض (كار باسى باز گذاشتن) مثل ان يقول لزوجته طلقي نفسك او اختاري اوامرك بيدك او غيره [يتقيد] ذلك التفويض [بمجلس علمها] اي بمجلس ظننت التفويض فيه بهماع او خبر وان امتد اكثر من يوم فلها ان تقول في ذلك المجلس لا غير طلقت نفسي وفيه اشعار بان التفويض

تمليك يقتضى الجواب فى المجلس كما قال بعضهم لا تركيل يقتضى بان يكون جميع العمر وقته
 فى قال آخرون وكلام الفصولين مائل الى الاول والعزاة الى الآخر [الا ان يقول] الزوج متصلا
 بصيغة التفويض [كلما شئت] فانه لا يتقيد بالمجلس ولها تفريق الثلث قبل التحليل كما سيأتى
 [ار] يقول [متى شئت او اذا شئت] فان لها ان تطلق نفها واحدة في مجلس آخر لانها
 لتعميم الاوقات [بخلاف ان شئت] فانه يتقيد به لانه ليس للتعميم [لا يرجع] المقوض [عنه]
 اي التفويض وان قيل بالمشية وهذه الفائدة اخر عن الاستثناء وهذا مشعر ايضا بان التفويض
 تمليك لا تركيل يقتضى ان يرجع عنه [و] تفويض طلاقها [الى غيرها] اي غير زوجته من رجل
 او صبي او مجنون او زوجته الاخرى [لا يتقيد] بالمجلس [ويرجع] عنه ان شاء فيكون التفويض
 الى غيرها تركيلا الا اذا علق بالمشية فانه تمليك فيتقيد بالمجلس ولا يرجع عنه كما فى المحبط و
 غيره لكن فى العمادي لو قال لاجنبي امر امرأتي بيدك كان تمليكا حتى يتقيد بالمجلس ولا
 يرجع عنه [والمجلس] اي مجلس العلم [انما يختلف] بالاعراض عنه [بالقيام] اي قيامها عنه
 ولو كررها فان القيام يفرق الرأي وفيه ايماء الى انها لو قامت لدعوة الشهود اختلف المجلس وفيه
 خلاف كما فى العمادي و الى انها لو تعدت عن القيام او الاكفاء او الاضطجاع او اتكأت عن القعود
 او تربعت عن الاحتباء لم يختلف كما فى الاختيار [او الذهاب] الى مجلس آخر بغائره عرفا فلم مشئت
 من جانب بيت الى جانب آخر منه لم يختلف [او الشروع في قول] لا يتعلق بما مضى كما اذا امرت
 وكيلها او اجنبيا ببيع او شراء [او عمل لا يتعلق بما مضى] اي يعرف انه قاطع لما كان فيه
 لا مطلق العمل حتى لو لبست ثيابها من غير قيام او اكلت او شربت او قرأت او اتمت المكتوبة
 او تكلمت قليلا لم يختلف كما فى النهاية وفيه اشعار بانها لو اشتغلت بنوم او اغتسل او امتشاط
 او اختصاب او تمكن من الزوج اختلف كما فى الكفاية [وفلها كبيتها] فلا يختلف المجلس بسير
 الفلك والاولى ان يبين حكم البيت اولا ثم يشبه به ويمكن ان يقال ان الذهاب بيان له على ما
 ذكرنا [وسير دابتهما كسيرها] فيختلف المجلس بما اذا وقفت ثم صارت بعد التفويض او بالعكس
 والاباة شاملة للرجل حتى لو كانت على عاتقه فاختارت نفسها في خطواته بانت منه بخلاف ما اذا
 سبق خطواته اختيارها كما فى العمادي وغيره [وفي] قوله لها [اختاري بنية التفويض] بنية حقيقية
 او حكمية كما اذا قال فى الغضب او المذاكرة فلا يرد انه ليس على اطلاقه اذ قد مر ان فى الصورتين
 لاجابة الى النية [فقلت] بتاويل مصدر معطوف على قوله المقدر اي فقوليها ومثله غير عزيز
 فى كلام العرب فليس فى كلامه خرازة كاظن وانما اختار الفاء اشعارا بالاختيار فى المجلس كما فيما يأتى
 [اخترت] الاولى زيادة نفى عملا بما يأتى الا ان يقال ان الفاء رافعة لمؤنثه [لا تقع الا] طلبة
 [بأنثه] فلا يقع ثلث لانه لا عموم للمقتضى ولا رجعة وان قوى لان اختيار النفس على الكمال

في البائن [و شرطاً] لوقوع الطلاق و تصديقها في اختيار نفسها [ذكر] مثل [النفس] في كونه للذات كالام والاب والاهل [من احدهما] اي في كلام احد الزوجين [او] مثل [قوله] اختياراً في كونه للمصفة كطلقة في قوله [اختاري اختياراً فتقول] بالنصب اي فقولها بالجر [اخترت] فيكون قوله معطوفاً على النفس و من احدهما مراد منها لان الاصل اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في القيود و انما ذكر احد النوعين اللذين على البيئونة هكذا تنبيهها على كيفية استعمال المعين للاختيار فالمعنى لابد في كلام احدهما مما يدل على انها اختارت نفسها دون زوجها من الالفاظ المذكورة مثل ان يقول اختاري اختياراً او طلقة او امها فتقول المرأة اخترت او اختاري فاخترت اختياراً مثلاً كما في المحيط وغيره فلم يختص اختياراً بكلام الزوج كما ظن [لو كررها ثلثاً] اي لو قال الزوج كلمة اختاري ثلث مرات بلا حرف عطف [فاختارت احدهما] اي قالت في المجلس اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة [فثلث] من الطلقات وقعت عنده و بائنة عندهما و فيه اشعار بانها لو قالت اخترت اختياراً وقع الثلث عندهم كما في الهداية [ولو قالت] بعد قوله اختاري ثلثاً [طلقت نفسي] بتطبيقه [او اخترت نفسي بتطبيقه فبائنة] وقعت لان الاعتبار لجانب التفويض و ما في الهداية والاختيار انه رجعي فليس بصواب كما في الكافي و لو عطف بكلمة ثم فقالت اخترت نفسي وقع بالاولى لا غير الا اذا ذكرته ثانياً و ثالثاً فيقع الثلث حينئذ كما في المحيط [ولو قال امرك بيدك] او لسانك او غيره مما ذكرنا [بنية التفويض فطلقت] اي قالت طلقت نفسي [فبائنة] وقعت لان الامر حقيقة للبائن [وان نوى] بقوله امرك الطلقات [الثلث] فقالت طلقت او اخترت نفسي [يقعن] اي الطلقات الثلث لان الامر يحتمل العموم [وفي قوله] اي في وقت قوله [امرك بيدك في تطبيقه او] في قوله [اختاري تطبيقه فاختارت] اي قالت اخترت نفسي اي فقولها اخترت نفسي فالقاء عاطفة كما مرّ بلا تعسف كما ظن [فرجعية] وقعت لانعدام الكناية بالصريح والقاء فيه جزائية فان قوله في قوله ظرف لانه مصدر حينئذ كما اشرنا فيكون شرطاً في المعنى و يؤيد الفقيه ما ذكرناه في بحث امتداد الفعل فليس المتعسف الا المناسب الى التعسف لقصر باعه في العربية اذ لم يمتدرا به نسيقولون [و في امرك بيدك اليوم وعدا يدخل] في الحكم [الليل] الواقع بينهما فلها الخيار في الليل حينئذ اذ الجمع بالعطف كالتثنية و في اليومين استتبع الليل [وان ردت] الامر باليد في اليوم المذكور [لا يبقى] الامر [بعده] اي بعد اليوم او الرد و في الغد لانه امر واحد و عنه انه يبقى في الغد لانها لا تملك الرد و الاول ظاهر الرواية كما في الكافي [وان قال] امرك بيدك [اليوم] و [بعد غد يختلف الحكمان] اي دخول الليل قبل الرد و عدم بقاء الامر بعده فلا يدخل الليل قبل الرد و ان ردّ يبقى الامر بعد غد [و في طلقي نفسك ان نوى] الزوج [ثلثاً] و طلقت نفسها [يقعن] اي الثلث لانه مختصر من افعلني فعل الطلاق الدال

على الواحد الحقيقي واليكمي [والا] ينوما بان نوى واحدة او اثنتين او بائنة او لم ينو شيئاً
[رجعية] لانه صريضة [وفي] قوله [طلقي ثلثا فطلقت واحدة تقع] تلك الواحدة لانها في ضمن
تمليك الثلث [لا] يقع اصلاً [في عكسه] اي في طلقي واحدة فطلقت ثلثا لان بينهما مغايرة
ضدية وهذا عنده واما عندهما فواحدة للغوا الزيادة [ولو امر] لها [بالبائن او الرجعي] كما
قال طلقي نفسك بائناً او رجعيًا [فعكست] اي قالت طلقت نفسي واحدة رجعية او بائنة [يقع ما
امر به] من البائن والرجعي لا ما عكست لان صفتي الواحدة يلغو بقريضة التفويض [والشرط]
اي شرط وقوع الطلاق [في] مثل قوله [انت طالق ان شئت] او هويت او اردت او اعجبك او
وانفك [مشية] منها [منجزة] اي موقعة في الحال كما قالت في جوابه بلا مهلة شئت فوقع رجعية
[او] مشية [معلقه بها] اي بامر [قد علم] وتحقق [وجوده] في الماضي او الحال كما قالت شئت ان
فسد الزمان وهذا لان فساد الزمان معلوم لا محالة فكان كالمشية المنجزة [لا ما يعلم] اي لا مشية
معلقة بشرط سيوجد [بعد] اي بعد هذا التعليق ومن سهو الناسخ ان مكان ما [كألت
شئت ان شئت فقال شئت] فانه لا يقع به شيء لان ما فرض اليها مشية منجزة فيخرج الامر من يدها
بالاستغفال بما لم يفرض اليها من الشرط [وفي] قوله انت طالق او طلقي نفسك [كلما شئت تطلق]
اي يصح لها تطليقها قبل التحليل ولو بعد تجديد النكاح او زوج آخر [ثلاثاً] من الطلقات
[متفرقة] اي في ثلاثة مجالس فلا تطلق نفسها في كل مجلس اكثر من واحدة لان كلما لعموم
الانفراد فلا تطلق ثلثا مجتمعاً وهذا عنده واما عندهما فتطلق واحدة [لا] تطلق شيئاً [بعد]
الثلث و[التحليل] والعود الى الزوج الاول لان التفويض قد انتهى بالتنليث ولا يتحقق انه
مستفاد من اول الفصل [وفي] قوله انت طالق [كيف] اي اي حال [شئت] من الصعة
والعدد فان بيان كل منهما اليه كما في النهاية وكيف في الاصل سوال عن الحال ثم سلب عنه
معنى الاستفهام [تقع بائنة او ثلثا ان نوت] الزوجة بالمشية احدهما بان قالت شئت بائنة او ثلثا
[ولو يخالفها] اي نيتها [نيته] اي حال كون الزوج نوى بائنة او ثلثة او لم ينو شيئاً [والا] تنو
الزوجة على هذه الحال بان لم تنو شيئاً ونوى الزوج بائنة او ثلثا او رجعية او نوت بائنة والزوج
ثلثا او رجعية او نوت ثلثا والزوج بائنة او رجعية او نوت رجعية والزوج ثلثا او بائنة او انعكس
الثلث الاخيرة او كان غيرها من الاقسام [فرجعيه] فعند اتفاقهما في النية وقع ما اتفقا عليه مما
ذكرنا وعند اختلافهما ما يقتضي صيغة طالق من واحدة رجعية فقط فلا تطلق اثنتين ولا ثلثا
[وفي قوله] انت طالق او طلقي نفسك [ما شئت من ثلث] تطلق [ما دونها] اي دون الثلث من
الواحدة والاثنتين الدالة عليهما كلمة من التبعية واما عندهما تطلق ثلثا لان من المبيان الا ان
التبعض في مناه اشيع *

[فصل * شرط صحة التعليق] اي شرط ترتب الجزء على الشرط في باب الطلاق كالعتق [الملك] اي القدرة على التصرف في الزوجية بوصف الاختصاص وذلك عند وجود النكاح او العدة مع حل العقد فانه لو وجد احدهما والمرأة مدخولة محرمة بالمصاهرة لم يصح التعليق فيه فمن بعض الظن تاويل الملك بوجود النكاح والمتبادران الملك لم يشترط لصحة التنجيز وليس كذلك كما لا يخفي وبقاء الملك في عدة الرجعي مما لا خلاف فيه واما في عدة البائن ففيه خلاف سيأتي [او الاضافة] اي التعليق [اليد] اي الملك او سببه على حذف المضاف او الاستخدام فان لم يوجد واحد منهما كما اذا قال لاجنبيه ان دخلت الدار فانت طالق فالتعليق غير صحيح وفي الزاهدي وقد ظفرت برواية عن محمد رح انه لو اضاف الى سبب الملك لم يصح التعليق ايضا فالاول مثل ان تزوجت عليك يا زوجة فانت طالق والثاني ان ملكتك فانت طالق والثالث ان تزوجت امرأة او كل امرأة تدخل في نكاحي او تصير حللا لي او كل امرأة اتزوجها او يزوجه غيري لاجلي فاجيزة فهي طالق ثلثا نفى مثل هذه الصور لو وجد الشرط وقع الطلاق الا اذا زوجها فضولي فانها لم تطلق كما في المحيط وكذا لو قال كلما تزوجت فلانة او زوجت مني بعقد فضولي واجزت بقول او فعل او كلما تصير زوجة لي او كل امرأة تدخل في نكاحي باي مذهب كان فهي طالق ثلثا فعقد الفضولي لاجله او فسخه القاضي الشافعي لم تطلق كما في المنية ولا يحتاج الى تكرار الفسخ لو حلف ايمانا على امرأة او يميننا على جميع النساء الا في كلما وكيفيته ان تزوج الحالف امرأة فيرفعان الامر الى القاضي فيدعي انه زوجها وقد تمردت عليه وزعمت انها بالحلف صارت مطلقة فيلتمس من القاضي فسخ اليمين فيقول فسخت هذه اليمين وابطلتها وجوزت النكاح كما في المضمرات وعقد الفضولي في زماننا اولى من الفسخ كما في الكبرى لكن في الجواهر ان الفسخ اولى لكونه متفقا عليه الا في رواية عن ابي يوسف رح ثم ان كان الحالف شابا فاقد امه عليه افضل من العزوبة وان كان شيخا فالعزوبة اولى [والفاظه] اي الفاظ الشرط بغريزة التعليق [ان] ولو لم يذكره لانه بمعنى ان في استعمال الفقهاء ولذا جاز دخول الغاء في جوابها عندهم كما في الكشف [واذا اذا ما] بما يسمى بالمسلطة لانه جعلها جازمة [ومتى] متى [ومتيما] متى [وكل] كل [وكلما] كلما [هر] على المختار وقيل هرگاه وهر وقت وهر زمان ويؤيد الكل ما في الرضي والمغني وغيرهما ان كلما ظرف معرب وما موصولة بمعنى الوقت او توقيته او مبني على الفتح وما كافة عن مضاف اليه مفرد ولا بد حينئذ من مضاف اسم زمان ولا يخلو عن رائحة الشرطية ولذا لم يكن بعده الا الفعلية الاستقبالية ولو معنى وهي مقطوعة الوقوع غالبا وعامله ما في محل الجزء وذكر في التحقيق والكشف وغيرهما من كتب الاصول انه منصوب على الظرفية ومن ظن انه مفعول مطلق عند الفقهاء اذ قولنا مرة بمعنى بار ففيه ان مرة ظرف كما في المقدمة والكشاف وفي كريمة نزلة اخرى وقال الراغب انه اسم لجزء

من الزمان وأعلم ان الأول ذكر من وما ذكره المشايخ فان ما يتعلق بهما من المعائل كثيرة لا ينفي على واقف الأصول و ان الاحسن ذكر (/) بأنه للشرط على الاصح نسو امرأته طالق ثلثا (كرين لا تكره ام) كما في الخزانة [وزوال الملك] بانقضاء العدة من رجعية او رجعتين او من بائن كذلك على الاظهر عند بعض وقيل ان الزوال بمجرد البينونة كما في متفرقات ايمان المنية وغيره [لا يبطله] اي لا يعدم التعليق بالرجعي او البائن بل يعدمه وجود الشرط فان قال لزوجه ان دخلت الدار فانت بائن او طالق ثم ابانها او طلقها واحدة قبل ان تدخل الدار ثم تزوجها في العدة او بعدها ثم دخلت الدار تطلق لان التعليق لم يبطل بالزوال بلا وجود الشرط وفيه اشعار بان كلا من البائن والرجعي يلحق نفسه وغيره الا البائن فانه لا يلحق نفسه الا اذا كان السابق خلعا او شرطية او مثل انت مني بائن كل يوم كما في التتف وغيره [ففي غير كلما] من ان واذا اخرجتهما [ان وجد الشرط مرة] في الملك [ينحل الى جزاء] اي ينتهي التعليق الى وقوع الطلاق فيجري مجرى النظر فان قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا فدخلت الدار ثم تزوجها ثم دخلت ثانيا لم تطلق ثانيا لان التعليق قد انحل بوجود شرط الدخول مرة في الملك [و] في غير كلما ان وجد الشرط مرة [في غير الملك] ينحل التعليق و يبطل لكنه [لا] ينتهي [الى جزاء] و لم تطلق المرأة ففي هذه الصورة لو طلقت ثم دخلت بعد العدة بلا تزوج لم تطلق لانحلال اليمين في غير الملك وفيه اشارة الى حيلة مشهورة لمن علق بالثلث ثم ندم وازاد لا يقعن وقد اشرنا الى ما هو اسهل من انه لو وجد الشرط في عدة البائن انحل بلا جزاء به صرح في قاضيتان وغيره وفي كلما ينحل [التعليق] [بعد الثلث] لانه يقتضي التكرار ففي كلما تكلمت فهي طالق يتكرر الحنث بتكرار الكلام الى الثلث فبطل اليمين وعن ابي يوسف رح انه لو دخل على المنكر فهي بمنزلة كل واطلاقه يشير الى ان دوام الفعل بمنزلة انشائه فلوقال كلما قعدت عندك فانت طالق فقعد عندها ساعة طاعت ثلثا و الى ان التكرار لم يلزم ان يكون في زمانين فلوقال كلما ضربتك فانت طالق فضربها بيديه طلقت ثنتين لان الضرب بكل يد كالضرب بضغث كما في قاضيتان [فلا يقع] شيء [ان يكسها] اي المطة الثلث [بعد] العدة من طلاق [زوج آخر] لانه لا يملك في هذا النكاح الا الثلث وقد استوفاه [الا اذا دخلت] كلمة كلما [في] ما مضى او مضارع مشتق من [التزوج] نسو كلما تزوجتك فانت طالق فانه وقع طلاقا كلما تزوجها ولو سبعين مرة وينبغي ان يكون في حكم التزوج نسو دخلت في نكاحي از صارت حلالي او (بربار / ترا نكاح او برني كنم) لكن لو قال كلما نكحتك فمحمول على الوطء كما في خزانة المفتين [وان اختلفا] اي الزوجان [في وجود الشرط] فقالت وجد الشرط في الملك فوقع الطلاق وقال بخلافه [فالقول له] مع يمينه لانه المنكر لكن في العمادي وغيره لو جعل امرها بيدها ان لم يصل النفقة في وقت كذا ثم

اختلفا في وصولها فالقول لها على الاصح [الاصح] إقامة [حجتها] اللائقة بكل مقام فلو اختلفا في الولادة ثبت بقول امرأة [و] ان اختلفا [في شرط لا يعلم] من احد [الامنها] اي من جهة الزوجة و باقرارها [نحو ان حضت فانت طالق وفلانة] من عطف المفرد بلا حذف الخبر ار الجمله مع حذفه اي فلانة طالق معك فقالت حضت [صدت] اي قبل قولها [في حقها فقط] فلم يصدق في حق فلانة فلم تطلق اصلا وهذا اذا كدبها الزوج فان صدقها تطلق فلانة ايضا وفيه اشعار بان لو قال ان حضت فلانة طالق وعبدني حرف قالت حضت لم تطلق ولم يعتق الا اذا صدقها الزوج كما في شرح الطحاوي والى انه لو قال ان كان لك وجع البطن فانت طالق فقالت لى وجعه فقد طلقت وفي المنية لو انكره الزوج ففي طلاقها خلاف فاذا صدقت في حقها [فيكم] بعد مضي [ثلاثة ايام] رأت الدم ولو حكما [بالطلاق] اي بوقوع طلاقها دون فلانة [في ازلها] اي اول ثلثة ايام ولذا لو كانت غير مدخولة فتزوجت باخر في ثلثة ايام صح النكاح هذا لكن عبارة الهداية كالرواية والكافي وغيرهما موهمة انه فرع لمسئلة اخرى حيث قال لو قال ان حضت فانت طالق وفلانة فقالت حضت طلقت هي ولم تطلق فلانة ولو قال ان حضت فانت طالق فوات الدم لم يقع الطلاق حتى يستمر ثلثة ايام وفي خزانة المفتيين لو قال لغير المدخولة ان حضت فانت طالق فقالت حضت فتزوجت باخر في ثلثة ايام ثم ماتت كان الزوج الاول وارثا دون الثاني [وفي] قوله [ان حضت حيضة] فانت طالق [يقع] الطلاق [اذا طهرت] من الحيض لان الحيضة في العرف لم يكن الا كاملة. [وفي] قوله [ان صمت يوما] فانت طالق فصامت يقع [اذا غریت] الشمس لان اليوم للنهار [بخلاف] قوله [ان صمت] فانت طالق فانه يقع بالصوم ساعة لو وجد ان مطلق الامساك عن الاهل مع النية [وان علق طلقه] واحدة. [بولادة ذكر وطلقتين] ثنتين [بانثى] سن الولد [فولدتها] اي الذكر والانثى [ولم يدر] المولود [الاول طمعت] الزوجة [واحدة قضاء] طلقت [ثنتين تنزهها] اي ديانة يعني فيما بينه وبين الله تعالى كما ذكره المصنف رح وغيره وفيه اشارة الى ان الثلثة عندهم بمعنى كالقضاء والحكم والشرع والى انه كالقضاء منصوب على الظرفية اي في قضاء ونظر القاضى وتصديقه وفي تنزه ونظر المفتي وتصديقه كما في علاقة المجاز من الكشف وغيره [وانقضت العدة] باخروها وعن محمد رح بخروج نصف بدنه [وان علق] الطلاق [بشيئين] اي بفعل متعلق باسمين غير ظرفين ففيه تسامح [يقع] الطلاق [ان وجد] الشئ [الثاني] اي الفعل المتعلق بالثاني منهما ولو ذكرنا اولا [في الملك] سواء وجد الاول فيه اولا فلا يقع ان لم يوجد في الملك او وجد الاول لا غير مثل ان كلمت زيدا وعمر فانت طالق فان كلمت احدهما ثم ابانها بواحدة وانقضت العدة ثم تزوجها ثم كلمت الاخر يقع الطلاق وان ابانها وانقضت العدة ثم كلمتها او كلمت احدهما ثم ابانها وانقضت العدة ثم كلمت الاخر ام يقع وهذا عند المتقدمين وقال المتأخرون

انما لو كلمت احدهما وقع الطلاق كما في النية وذكر في الملتقط انه لم يقع اذا لم يوجب الشئان وانما استثنى التعليق بالطرفين لانه لو قال 'انت طالق' اذا جاء صديق وذهب عد وطلقت عند جئته الصديق وكلامه مشير الى انه لو علق باحدهما لم يقع بوجود كل منهما في الملك والى انه لو قال ان اكلت كذا وشربت كذا فانت طالق لم يقع الا اذا وجد الكل والمجموع شرط واحد وقال الفضلي ان كل واحد شرط على نفسه كما اذا كان الكل منفيا ولو قال (اگر) فانه نحو ايم نحو اسن ونحو ايم او راسه طلاق وتزوجيا لم تطلق كما في الخزانة ولو كرر الحرف نحو ان شربت ان اكلت فعبدى حر فالطريق ان يجعل الآخر او لا الانعقاد والباقي للانحلال فان شرب ثم اكل لم يعتق كما اذا اكل ولم يشرب لان في الصم رة الاولى يلزم انحلال اليمين قبل الانعقاد وفي الثانية انعقد وتعلق بوجود الشرط وان اكل ثم شرب عتق لوجود الانعقاد والانحلال وقد يترك هذا الاصل كما اذا قل (اگر بخانه ما روى اگر ترازم) بـ طلاق فلذهب الى دار اميا ولم يضربها في الفور فانه حنث وقيل انما يحنث اذا اراد الفور وذلك لانه قد يعد ان يجعل عدم الضرب شرطا للانعقاد والذهاب للانحلال كما في النية [والتنجيز] اي تنجيز التلث لا غير بقربة اللاحق وهو في اللغة التحميل وفي الشريعة ايقاع الطلاق في الحال كما مر فمن الظن انه من التجز بالمكون القضاء او التحريك الغناء [يبطل التعليق] بواحدة فصاعدا ولو بكلمة كلما الا اذا دخلت على الزوج كما مر [فترعلق] الطلاق فقال ان كلمت فلانة فانت طالق الطلاق [ثم تجز] اي ارفع في الحال الطلاقات [التلث] بان قال انت طالق ثلثا [تم عادت] المطلقة التلث [اليه بعد التحليل] والعديتين [ثم وجد الشرط] بان تكلمت فلانا [لا يقع] الطلاق وفيه اشعار بانه لو تجز ما دون التلث في هذه الصورة وقع الطلاق كما سيبيح في الرجعة [وان وصل] وصلا متعارفا فلا يضر لو سكت قدر ما يتنفس او عطس او تبحشا او كان بلسانه ثقل فطال تردده [ان شاء الله تعالى] اذ لم يشاء او لو شاء او ما لم يشاء او لا ان يشاء او ان شاء الملك او الدين او الشجر او السائط او غيره مما لم يعلم مشيئته وانما سميت بالاستثناء لانها تؤدي مؤداة [بكلامه] الدال على حكم كالصرم والطلاق والعتاق والاقرار وغيرها خبري نسوانت بائن ان شاء الله او انشائي نسوانت امرأتي ان شاء الشيطان لانه لا تعمل في الامر عند بعضهم [بطل] الكلام بالاستثناء ابطال واعدام لحكمه كما قال ابر يوسف رح وعليه الفتوى لا تعليق كما ذهب اليه محمد رح فلو قال ان شاء الله انت طالق وقع عنده لانه لم يذكر فاء التعليق ولم يقع عند ابي يوسف رح لانه ابطله ولو مقدما كما في النهاية والكلام يمين عنده خلافا لمحمد رح فلو قال ان حلت بطلاقك فعبدى حر ثم قال ليها انت طالق ان شاء الله تعالى لم يحنث عنده خلافا لابي يوسف رح ولم يقع الطلاق عندهما والكلام موم الى انه لو قال ذلك الكلام وكتب الاستثناء موصولا او عكس 'وزال الاستثناء بعد الكتابة ابطال كما لو تلفظ بهما كذا في العمادي والى ان القصد لم يشترط فلو جرى على لسانه لكان رافعا للحكم كما في المحيط والى

ان الاستثناء نزعان تعطيل كما ذكره وتحصيل بان يقول انت طالق اربعا الا ثلثا او ثلثا الا واحدة او ثلثا فانها تطلق واحدة او ثنتين او ثلثا كما في مجمع العلوم وقد مر ما يتعلق به في الصلوة والله اعلم *

[فصل * من] مبتدأ خبره مريض [عالب حاله] اي حاله الغالبة او غالب الظن

في حاله فحذف الظن لكثرة الاستعمال او اكثر احواله فانهم اعتبروا الغالب والكثير بالصحيح والمريض [الهلاك] اي خوفه وهذا حد للمريض مرض الموت شرعا شامل للرجل والمرأة ثم ذكر لتمييزه ما يختص بالرجل من حد آخر على ما قال النجارية فقال [كمريض عجز عن اقامة مصالحه] اي عن الذهاب الى حوائشه [خارج البيت] وهو الصحيح كما في المحيط وقيل حد المرأة عجزت في البيت وقيل لا يصلي قايما وقيل لا يمشي وقيل يزداد مرضه كما في الكفاية والمرأة اذا اخذها الرجوع الذي يكون آخره انفصال الولد كالمریضة اما اذا اخذها ثم سكن فغير معتبر كما في الخزانة وقيل يعتبر والاول اوجه كما في الزاهدي والمسلول والمقعد والمفلوج والمدةوق مادام يزداد به فهو مريض كما في المحيط [و] مثل [من بارز] اي خرج من صف القتال لاجله وعنه المبارز كالصحيح [او قدم ليقتل لقصاص] عند بعضهم وقيل هو كالصحيح [او رجم] على المختار ويدخل فيه من قدمه ظالم ليقتله كمن اخذه السبع بفيه او انكسر السفينة وبقي على لوح [مريض] شرعي لا يعتبر تصرفاته كاملة [مرض الموت] مصدر مريض لزيادة الايضاح [فلو ابان] اي فرق المريض في حالة المرض [زوجته] بان طلقها رجعا او بائنا واحدة او اكثر او قال قد كنت طلقتك في صحتي ثلثا او جاءعت ام امرأتي او بنتها او زوجتها بغير شهود او في العدة او كان بيننا رضاع [بغير رضاها] احتراز عن نحو الخلع وكل فرقة وقعت من قبلها كاختيار امرأة العنين نفسها [ومات] في ذلك المرض حتى لو صح ثم مات لم تترث ولو في العدة [ولو] كان موته [بغير ذلك السبب] من نحو قتل او مرض آخر [وهي في العدة تترث] تلك الزوجة عن الزوج لانه قصد ابطال ارثها فرد عليه ولد اسمي بالفار والزوجة بامرأة الفار واطافة زوجته للعهد فلا تترث من الزوجات أمة تحت حرطقتها بائنا ثم اعتقها المولى ثم مات ونصرانية او يهودية تحت مسلم طلقها رجعا او بائنا ثم اسلمت ثم مات كما في النظم والتنفيذ وغيروهما [ومن هو] واقف [في صف القتال ازحم] بالضم اي صار محموما وهو الذي اصابته الحمى لكن لم يصرع اجزا عن الحوائج [از حبس لقتل] قصاصا او رجما [صحيح] شرعا حتى لو طلقها في هذه الاحوال ومات او قتل لم تترث منه [ولو تصادقا في مرضه على طلاقها] في صحته [و] على [مضي عدتها] بان قال المريض لها طنقتك ثلثا في صحتي وانقضت عدتك وصدقته الزوجة فالاحسن لو صدقته في مرضه على طلاقها وعدتها [او ابانها] اي ابان المريض زوجته [بأمها] بان قالت له طلقي بائنا او ثلثا فطلقها كذلك [ثم] اي بعد التصديق او الابانة [افر] المريض [لها] عليه بدين مهرا كان او

غيره [او اوصى لها] مال [فلها] اي فقد كل لها عنده [الاقل منه] اي من الدين از المال [و من الارث] او فلها الاقل اي اقلهما حال كونهما منه ومن الارث فعلى الاول الاقل معمول الظرف كمن ملئ ما قال الاخفش و على الثاني المبتدأ ومن بيان لما دل عليه اللام من المفضل عنيه و لا ينبغي ان يقال ان من لبيان الاقل والوازمعنى او فانه شاذ كافي امالي ابن الساجب ومن الظن عطف الارث على الضمير المجزوع اعادة الجار على نحو بيني وبينك فانه يؤهم ان يؤدي حقها بكل بعض من افراد المبرورين ومن دأما قلنا عنده لان عندهما جاز الاقرار والوصبة لها في صورة التصادق اذ النكاح قد زال [و ان علق] في الصحة او المرض [بينونتهما بشرط و وجد] ذلك الشرط [في مرضه تروث] لانه فار [ان علق] البينونة [بفعله] سواء كان له بد منه كد خول الدار او كالتنفس والصلوة و الاكل وكلام احد الابوين و طلب الحق من الخصم وغيرها [او] علقها [بفعلها] اي بفعل زوجته [ولا بد لها منه] كالتنفس و غيره فاذا كان فعلا لها بد منه فلا تروث على كل حال وهذا عندهما وكذا عند محمد ر ح اذا كان كل من التعليق والشرط في المرض و اما اذا لم يكن فيه الا الشرط فلا تروث [او] علقها [بغيرهما] اي بفعل غير الزوج و الزوجة [وقد علق في المرض] و وجد الشرط فيه ايضا كما اذا علق بفعل اجنبي او فعل سماوي لمجي رأس الشهر فان علق في الصحة لم تروث فيه ولعل فيه روايتين في النظم قال صحيح لها ان دخل فلان الدار او مضى رمضان فانت طالق ثم مرض و وجد الشرط فيه لم تروث على بعض الروايات و تروث على آخر و اللائق بالكتاب ان يقال و تروث ان علق بينونتهما بفعله او بفعلها ولا بد منه او غيرهما في مرضه و وجد فيه والله اعلم *

[فصل * تصح الرجعة] بالكسر والفتح افصح لغة الاعادة و شرعا اعادة الزوج الرجعة الى الحالة التي كانت عليها وذلك لانها كانت بحيث لا تبين بايام الحيض والاشهر وبالرجعة عادت الى ما كانت ولها شروط منها ان تكون [في العدة] كما في الكافي وغيره فمن اخذها في تعريف الرجعة فمواخذ فاذا انقضت العدة بطل حق المراجعة ففي ذات الحيض انقضت بمجرد الانقطاع اذا كان عشر او اماً اذا كان اقل فحين تغتسل او يمضي الوقت الذي ينصح الغسل والتحرية كما مر او تفرغ عن الصلوة بالتيمة عندهما و النيمم عند محمد ر ح [وان ابت] المرأة عن رجوعه لانها استدامة النكاح لا ابتداء ولذا لا حاجة الى العقد والولي والمهر [اذا لم تبين] ظرف تصح او الرجعة وكذا الباء بعده [خفيفة] اي طلقه بائنة او ثنتين او فرقة بالغسغ [او غليظة] اي ثلث طلاقات سواء كان تنجزا او تعليقا فيشترط للرجعة صريح الطلاق او بعض الكناية وان لا يكون بمقابلة مال وان لا يستوفي الثلث جملة او تتميما و ان يكون مدخولة كما في النهاية وكذا ذكر في المحيط وغيره انها لم تصح من منكر الدخول [بنحو راجعتك] في الحضرة و راجعت امرأتني في الحضرة او الغيبة بشرط الاعلام ورددتك وامسكتك و انت عندي كما كنت و انت امرأتني ان نوى بها الرجعة

او (باز آوردم ١) كما في النهاية والاطلاق مشير الى انها تصح عن وكيله كما في الخزانة وانما قدم على الفعلية لانيها مكرومة كما في لظهيرية [وبوطئها] لا بعد الزوج في العدة كما يتبادر لان تزوجها لغو والوطؤ بناء عليه كما في المنية وفيه احتراز عن الخلوة لانه ليس برجعة [ومسها بشهوة] تقبيلا او غيره والضمير مفعول الفعلين ويجوز ان يكون فاعلا فانها منها رجعة وانكان كارها كما في الزامدي [ونظره الى فرجها] الداخل [بشهوة] لا الى دبرها وانكان يفتي بانه رجعة كما في المنية وذكر في خزانة المفتيين انها تصح بما ثبت به حرمة المصاهرة فالاحسن (وما يوجب حرمة المصاهرة) [وندب] واستحب [اشهاد] نصاب الشهادة [على الرجعة] السنية وهي ان يكون بالقول كما في الخلاصة فلا يشهد على الوطئ والمس والنظر بشهوة لانه لا علم للمشاهد بها كما اشير اليه في الظهيرية [و] ندب [اعلامها] اي اعلام الزوج الزوجة [بها] اي بالرجعة قولا او فعلا فان لم يشهد او لم يعلم فرجعة بدعية كما في المضمرات [و] ندب [ان لا يدخل] الزوج [عليها حتى يردنها] اي يعلمها بدخوله بخلاف النعال او التنجس او النداء او غيرها [ان لم يقصد رجعتها] اذ ربما تكون مجردة ذكره ان يراها كذلك الا اذا قصد الرجعة وحينئذ لا حاجة الى الاعلام [ومعتدة] الطلاق [الرجعي] لا المبتوتة والمتوفى عنها الزوج [تتزين] بجلاء الوجه ولبس الثياب الجميلة اذا ظنت الرجعة [و] يحل [له وطؤها] كمسها ونظرها اذا الرجعي لا يحرم وليس بتكرار لان صحة الرجعة لا تقتضي التحلية الا ترى انهم قالوا ان الوطأ في دبر الاجنبية لم يوجب حرمة المصاهرة مع انه حرام [ولا يسافر بها] اي لا يجوز للزوج اخراج الزوجة من بيتها فان المسافرة محمولة على اللغة بقرينة ما يأتي في العدة [حتى يشهد على رجعتها] اي حتى يرجع لان اخراجها حرام بدون المراجعة كما في الكافي فزيادة الاشهاد بيان طريق الاستحباب بقرينة ما سبق فمن الظن ان منع المسافرة بها استحبابي [و صدقت] الزوجة [في مضي عدتها] اي في ادائها انقضاء العدة عند انشائها الرجعة فلو قال راجعتك فقالت قد مضت عدتي لم تصح الرجعة على الصحيح وقالوا انها تصح فلو سكنت ساعة ثم اجابت فقد صحت بالاجماع [ان امكن] تصديقها بان كان ما بين الحيض الاول والاخبار ما يحتمل مضي العدة من المدة وهي غير الحائض حرة ثلاثة اشهر وامة نصفها وللحائض حرة شهران وامة اربعون يوما عنده وتسعة وثلثون واحد وعشرون عندها لانه يعتبر الحيض خمسة ا عشرة و الطلاق آخر الطهر او اوله على اختلاف اهل التخريج والحيض عندهما ثلاثة و الطهر عندهم خمسة عشر وزاد شيخ الاسلام ثلث ساعات للاغتسال كما في السقائيق ومبسوطه في جامع المضمرات [و] صدقت [في بقائها] اي في بقاء العدة عند اخبار الزوج بالرجعة في العدة فتصح رجعته [و] صدقت [في تكييفها] اخباره بالرجعة في العدة [بلا يمين عليها عنده] خلافا لهما فلم يصح الرجعة ولا فرغ عن بيان ما يتدارك به طلبة او طلقتان من الرجعة شرع فيما يتدارك به الثالث فقال

[ولا تحل] زوجة [حرّة] على زوجها [بعد ثلث] من الطلقت [ولا] زوجة [امة] على زوجها [بعد اثنتين] منها فلو اشترى الزوج هذه الامة لم يحل له وطؤها [حتى يطأها] اي الحرة او الامة فان كلمة (لا) ككلمة (ار) زوج [بالغ ار] صبي ولو غير حر او مجنون [مراحم] اي مقارب للحلم وفي شروط الطهيرية اذا تجاوز عشرين شهرا ناشي واذا قارب الحلم فهو مراحم وقيل هو الذي يتحرك آتته ويشتهي كما في المستصفى وقدر غير البالغ للتحليل بعشر سنين وان كان الاول ان يكون حرا بالغان الانزال شرط عند مالك كما في الخلاصة فالاولى الجمع بين المذهبين لانه كالتلميذ لا يمتنع روح ولذا مال اصحابنا الى بعض اقواله ضرورة كما في ديباجة المصنف والكلام مشير الى ان الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الجماع لو اذله بمساعدة اليد تحل كما في الزاهدي والى انه يكفي غيبة الحشفة في القبل والى انها لا تحل بدونها ومن الظن القامد ان الامام السرخسي ذكر في مبسوطه عن الشافعي انه لا يشترط الا النكاح و عن الصدر الشهيد في الفتاوى وغيره ان القاضي لو قضى بالحل للاول بمجرد النكاح صح بالاجماع وذلك لان السرخسي رح اقدم منه بمدة مديدة وانه اجل والى رتبة ان يروي عن مجتهدات الصدر الشهيد كما دل عليه كلام الفتاوى والكبرى والصغرى وغيرهما فيما نقل عنه وليس في المبسوط سوى ما قال ان الدخول شرط عند الجمهور وما قال سعيد بن المسيب انه لا يشترط الدخول فغير معتبر ولو قضى به القاضي لا ينفذ فانه شرط ثابت بالاثار المشهورة ومثله في الهداية والكافي وغيرهما وفي الكشف وغيره من كتب الاصول ان العلماء غير سعيد اتفقوا على اشتراط الدخول وفي الزاهدي ان ذلك ثابت باجماع الامة وفي المنية ان سعيدا رجح عنه الى قول الجمهور فمن عمل به يسود وجهه ويبعد ومن افتى به يعزّر وما نسب الى صدر الشهيد فليس له اثر في مصنفاته بل نقيضه وذكر في الخلاصة عنه ان من افتى به فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين فانه يخالف الاجماع فلا ينفذ قضاء القاضي به وفيه دلالة على ان ما نقل عنه في بعض الحواشي انه نافذ فافتراء عليه كما في النهاية فلعل الظان (عفى الله عنه) اعتمد على مثل هذه الحواشي نعم قد ذكر فيما ألف فاضل من افاضل المصر من شرح هذا الكتاب عن المشكلات ان غير المدخولة تحل بمجرد النكاح واما قوله تعالى (فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) ففي حق المدخولة انتهى لكنه لم يوجد في التفسير والتلافيات [بنكاح] فلا تحل بوطى المولى [صحيح] فان بالفاسد لم تحل وقيل تحل كما في الخزانة وكيفيته على وجه لا يقدر على امساكها ان تقول المرأة له زوجت نفسي منك على ان امري بيدي و قبل الزوج او يقول المحلل ان تزوجتك وامسكتك فوق ثلاثة ايام مثلا فانك طالق فانها تطلق بمضي المدة كما في خزنة المفتين [و] حتى [تمضي مدة طلاقه] اي البالغ او المراهق او المحلل [او] مدة [موته] لانها موطوءة والكلام

مشير الى ان الزوج الثاني لو تزوجها ثانيا في العدة ثم طلقها بلا وطئ حلت للاول بلا مضي العدة كما قال زفر ر ح فلو قضى به حاكم نفذ كما في العمادي و الى ان علم الزوج ليس بشرط في التحليل في المحيط اذا انكر الطلقات وليس لها بينة ولم تقدر على منعه كان لها ان تحلل اذا سافر وتجدد النكاح لشيء دخل في القلب وقيل تقتل بدواء وقيل لا تقتل والاثم عليه [و] جاز [النكاح] الثاني [بشرط التحليل] بان تقول المرأة او الزوج الثاني اتزوجك على ان احلل فالشرط والنكاح كلاهما جائز حتى لو لم يطلقها بعد الوطئ أجبر عليه كما في النظم و [يكره] للاول والثاني [و] حل [للزوج الاول] وهذا عنده و اما عند محمد ر ح فقد جاز النكاح لكن لم تحل له و قال ابو يوسف ر ح لم يجز النكاح فلا تحل والاول هو الصحيح والكلام مشير الى انه لو نوى التحليل بالقلب حل له في قولهم جميعا كما في المصبرات و الى ان المحلل ليس عليه شيء واللعن الواقع في الحديث لاشتراط الاجر عليه كما في الخلاصة والاشبه ان حقيقة اللعن ليست بمقصودة بل المقصود اظهار خساسة المحلل بالمباشرة والمحلل له بالعود اليه بعد مضاجعة غيره كما في الكشف وفيه كلام فتأمل [و ان قالت] المطلقة [حللت] اي انقضت عدتي و تزوجت بزوج آخر ودخل بي وطلقني وانقضت عدتي [والمدة] التي ادعت المرأة التحليل فيها [تحتمل] ذلك كما مر [و] قد [غلب على ظنه] اي الزوج الاول [صدقها] و ذلك لان غلبة الظن بمنزلة اليقين فيما يحتاط فيه من العبادات والمحرمات [حل] للاول [نكاحها] سواء كانت ثقة او غيرها [والزوج الثاني يهدم] اي يبطل [ما دون الثلث] من الطلقات فلو طلقت الامة واحدة او الحرة اثنتين فعادت اليه بعد زوج آخر عادت بثلاث والامة بشنتين عندهما [خلافا لمحمد ر ح] فانهما تعودان اليه عنده بما بقي من طلقة للامة او الحرة وطلقتين لها وفيه اشارة الى انه يهدم الثلث بالاتفاق فلو طلق حرة ثلثا وامة اثنتين ثم تزوجها بعد التحليل عادت اليه الحرة بثلاث والامة باثنتين *

[فصل — ل * الايلاء] لغة مصدر آليت على كذا اذا حلفت عليه فابدلت الهمزة ياء و الياء الفاء ثم همزة والاسم منه الية وتعديته جن في القسم على قربان المرأة لتضمين معنى البعد منه قوله تعالى (والذين يولون من نسائهم) وشرعا [حلف] بكسر اللام مصدر او اسم [يمنع] ذلك الحلف في الجملة فلا يرد انه ربما لم يمنع [وطئ الزوجة] لا غير الوطئ كما هو المتبادر فلو قال (والله لا يمس جلدي بجلدك) لم يكن موليا لانه يحسن بالمس دون الوطئ كما في قاضيخان فلا حاجة الى زيادة ولا يحسن الا بالوطئ على انه لو نوى الوطئ كان موليا كما قال البقالبي واطلاق الزوجة دال على انها اعم من ان يكون في الابتداء والبقاء معا او في الابتداء فقط فلو آلى من زوجة الحرة ثم ابانها بتطليقة ثم مضت مدة الايلاء وهي معتدة وقع عليها طلقة كما في الذخيرة لكن في قاضيخان لو آلى من زوجته الامة ثم اشتراها فانقضت مدته لم يقع [اربعة اشهر]

متوالية لملالية اريومية وتمامه في اجارة السقائي [حرة] حال من الزوجة [وشهرين من امه] عطف على اربعة اشهر حرة وقية اشارة الى انه لو عقد على اقل من المديتين لم يكن ايلاء بل يمينا والى ان الوطي في تلك المدة لازم ديانة ومطالب شرعا فلو لم يطأ فيها لأثم واجبره القاضي عليه بخلاف ما دوزن تلك المدة كما في خزانة المفتيين والى ان مطلقة البائنة وامته لم يصح الايلاء منهما والى ان الايلاء نفس اليمين كما في المحيط والكافي والتيسرة وغيرها لكن في قاضيهان والنهاية ان الايلاء منع النفس عن قربان المنكحة منعاً مؤكداً باليمين بالله تعالى او غيره من طلاق ونحوه مطلقاً او موقوتاً بالمدة المذكورة وفي شرح الطحاوي ان جميع الالفاظ يكون يمينا ايلاء ههنا وفي الاختيار ان مثل لا اقربك ولا اجامعك ولا اطأك ولا اغتسل منك من جنابة صريح غير مستاج الى النية ومثل لا امسك ولا ادخل بك ولا آتيك ولا ابست معك على فراش كناية مستاج الى النية وفي النظم لو قصد بالصريح غير الوطي صدق ديانة وفي التنف ان الايلاء مكروه ولما كان حكم الايلاء مخالف لسائر الايمان في البرين حكمه فقال [فان قريها] بالكسر من القربان وهو الدنو ثم استعير للمجامعة كما في الطلبة [في المدة المذكورة حث] في يمينه بالكسر اي نقضها كما في الطلبة [وتجب الكفارة] المعلومة [في السلف بالله] اي بذاته تعالى وصفاته [وفي غيره] اي حلف غير السلف بالله من الشرط والجزاء [الجزاء] فلو قال ان قريتك فانت طالق او والله لا اقربك تبين بواحدة في الصورة الاولى ويجب اطعام عشرة اوكموتهم او اعتاق عبد في الثانية ولم يصرح بما اذا جمع بينهما وفي النظم لو قال ان تزوجتك فوالله لا اقربك وانت طالق ثم تزوجها لزم كفارة بالقربان ووقع بائن بتركه بلا خلاف [ويسقط الايلاء] ويبطل اليمين كسائر الايمان [والا] يقربها في المدة [بانث] الزوجة [بواحدة] ثم استأنف كلاماً بلا عطف على بانث كما ظن وقال [وسقط السلف الموقت] اي المصريح بمدة او مديتين من التوقيت وهو تعيين الوقت فلو قال والله لا اقربك اربعة اشهر او ثمانية اشهر ففي الاول اذا مضت اربعة اشهر ولم يقربها بانث منه بواحدة وسقط الايلاء وفي الثانية اذا بانث ثم تزوجها ثانياً ثم مضت اربعة اشهر أخرى بانث بواحدة أخرى وسقط الايلاء [لا] تسقط السلف [المؤبد] اي غير الموقت فيثنى القسم وهذا احسن مما في التنف انه موقت ومؤبد ومجهول نحو والله لا اقربك وحكمه حكم المؤبد فلو قال والله لا اقربك او والله لا اقربك أبداً ولم يقربها في المدة بانث بواحدة ولم يسقط الايلاء وقس عليه غيره لان تقدير المؤبد كلما مضت اربعة اشهر فكذا [فتبين] المبانة [باخريين] اي بطلعتين اخريين غير الاولى فتعسف من فسر بطلقة أخرى مع طلقة اولى وقال بالتغليب [ان مضت مدة] اي اربعة اشهر [أخرى بعد نكاح ثان] ظرف مضت كاللتين بعده [بلائيء] في اللغة الرجوع وفي الشريعة جعل نفسه حائثاً في المدة بالوطي عند القدرة وبالقول عند العجز [ثم] مضت مدة [أخرى]

كَذَلِكَ [اي بلا فيء [بعد] نكاح [ثالث] وَفِيهِ اشارة الى ان الايلاء لا ينعقد بعد البيئونة
بلا نكاح فلو كانت البائنة ممتدة الطهر ومضى اربعة اشهر اخرى لم تبين بشئ وهو الاصح كما في المبسوط
و الى ان ابتداء المدة الثانية من وقت النكاح سواء كان النكاح قبل مضي العدة او بعده وفي
النهاية ان ابتداءها من وقت الطلاق ان كان قبله [وبقي الحلف] بالله و يترتب عليه حكمه
[بعد] وقوع [ثلث] من الطلقات سواء كانت بالايلاء كما مر او بالتنجيز مثل والله لا اقربك ثم
طلقها ثلثا [لا ايلاء] ثابت حكما بعدها لانه استكمل ما يملك في هذا العقد من الثلث فاذا
تزوجها بعد زوج آخر [فان قربها] فيها [كفر] عن الحلف لبقائه [ولا نبين بالايلاء] لانه لا ايلاء
[ولو عجز] المولي [عن الفج] الشرعي المذكور [بالوطى] ظرف الفج [لمرض احدهما] اي الزوجين
مرضا لا يقدر معه على الوطى في كل المدة [او غيره] اي المرض ككونها رنقاء او صغيرة او
غائبة ازناشئة [فقيته] ان يقول فيئث اليها [او راجعتها] اذ ابطلت الايلاء [فان قدر] على الوطى
من فاء بلسانه [قبل] مضي [المدة] المذكورة [فقيته بالوطى] وبطل فيئته باللسان [و] اذا
قال لامراته في غير مذاكرة الطلاق [انت علي حرام ان نوى الظهار] فهو ظهار عندهما خلافا
لمحمد رح والاول هو الصحيح كما في المضمورات [او] الطلقات [الثلث] فثلث كما مر في الطلاق
[او الكذب فما نوى] اي فهو كذب و ذا ديانة و اما قضاء فايلاء كما في المضمورات [وان نوى
التحریم] او اليمين [فايلاء وان نوى الطلاق] بائنا او رجعييا واحدا واثنين [او لم ينوشيا] من الظهار
و الطلاق و الايلاء و الكذب [فيه] اي في قوله (انت حرام) فبائية كما مر في الطلاق ولذا لم يذكره
لكن في المضمورات ان لم ينوشيا فايلاء وفي المحيط ان المرأة اذا قالته كان يمينا فلممكن زوجها
كفرت [وكذا] ان نوى الطلاق او لم ينوشيا [في] قوله [كل حل] او كل حلال او حلال الله او (طال
نحو) او (طال ايرد) او (طال المسير) [علي حرام فبائنة] بالفاء الزائدة في خبر المبتدأ كذا
على مذهب الاخفش وقيل انه يصرف الى الماكول والملبوس والفتوى على الاول كما في المضمورات
و عن محمد رح لوني الطلاق في نسائه واليمين في نعم الله فطلاق و يمين كما في المحيط و
لو حلف بالحل والحرمه من لا زوجة له فتعلق عند ابي جعفر و يمين عند ابي بكر فلو تزوج
امراة طلقت على الاول وكفر على الثاني وبه نأخذ كما في المحيط *

[فصل * لا باس بالخلع] بالضم في المرأة و بالفتح في غيرها كما في الاختيار لكن في
المغرب انه بالضم اسم لغة النزاع والقلع و شرعا عقد لازلة الزوجية بما تعطيه من المال كما في
الاختيار و الايضاح و التيزان و النهاية و المضمورات و غيرها فاستعماله في الطلاق البائن مباح كما
في التحفة وذكر في الننف انه حقيقة في كليهما وفي الفصولين ان الخلع بعوض وغير عوض
متعارف و الاستعمال فيهما اكثر مما ان يخصى كما لا يخفى فبينغي ان يقال الخلع لفظ زال به ملك

النكاح والفاظه الخلع والمباراة والتطليق والمبائنة والبيع والشراء كما في النتنف و ضرورته بالعربية ان تقول الزوجة (خالعت نفسي منك بكذا) فقال (خلعت) وبالفارسية (خوشن را از تو بگذاشتم) مرا است بر تو و نسقه مدت خريم يك طلاق) فقال (فروضم بر اين شرطها) و في الصدر دلالة على انه حاز وكره و ذلك لتعارض النصين [عند الحاجة] اي ضرورة عدم قبول الصلح في شرح الطحاوي اذا وقع بينهما اختلاف فالسنة ان يجتمع اهل الرجل و المرأة ليصلحا بينهما فان لم يصلحا جازله الطلاق و الخلع [بما صلح مهرا] من المال سواء كان معيناً فياخذه لا غير او غير معين معلوم فياخذه وسطا او مجهول فيرجع عليها بمهرها كما في النتنف والباء متعلق بالخلع والمفهوم ليس يقطعي فلا يلزم بأس بالخلع بما دون العشرة وبما في بطون غنمها او جاريتها من الولد او ضررع غنمها من اللبن او نخيلها من التمار كما في المحيط وغيره و [هو] اي الخلع [طلاق بائن] لانه من جملة الكنايات فيشترط النية الا ان المشائخ قالوا انها لم يشترط هنا لانه يحكم غلبة الاستعمال صار كالصريح كما في متعارفات طلاق المحيط وفيه اشارة الى اشتراط النية في ظاهر الرواية [و يجب عليها] اي المرأة [بدله] اي الخلع وفيه اشارة الى ان ذلك البدل واجب في الحال لكن التاجيل جائز الى معلوم ومجهول وكذا الكفالة والرهن به كما في الخلاصة والى ان قبول البدل شرط لوقوع الخلع كما في النظم [وكره] تحريماً وقيل تنزيهاً كما في الاختيار [اخذه] اي اخذ شيء من المهر لقوله تعالى (فلا تأخذوا منه شيئاً) لكن لو اخذه طاب عند العامة كما في النظم [ان نشر] المرأة اي كرهها [و] كره اخذ [الفضل] على ما قبضته من المهر على رواية الاصل ولم يكره في رواية الجامع كما في الكافي ولم يفصل الحاكم وقال اذا اختلع على اكثر من مهر المثل يكره ان ياخذ اكثر مما اعطاها وفي الجامع لا يكره كما في النظم [ان نشر] الرجل فلا يكره اخذ ما قبضته منه [وان طلق بمال] اي قال لها انت طالق بعوض مال يسب لي عليك [او على مال] اي على شرط مال يكون لي عليك [وقع بائن] لانه في معنى الخلع [ان قبلت] المرأة المال في المجلس وفيه اشعار بان الطلاق لم يتوقف على اداء المال وان لزم عليها اداؤه كما في الفصولين [و] ان خالع مسلم او طالق [بنشر] او على خمر كما في الكافي والاختيار والفصولين ولم يذكره اعتماداً على ما سبق فلم يختص الحكم بالباء كما ظن [او خنزير] اودم او ميتة او غيرها مما لا قيمة له اصلاً [لا يحجب] على المرأة للرجل [شيء] من المال وان قبلت ثم عطف عليه وقال [ووقع] طلاق [بائن في] صورة [الخلع] وطلاق [رجعي] في صورة [الطلاق] فانه ان لم يجب البدل فان خرج مخرج الكناية فبائن ومخرج الانصاح فرجعي [و ان طلبت] الزوجة من الزوج [ثلثا] من الطلقات بالف و قالت طلقني ثلثا [بالف فطلقها] طلقة [واحدة فبائنة] يقع [بثلاث الالف] بلا خلاف لانقسام اجزاء العوض على اجزاء المعوض [وي] ان طلبت ثلثا [على الالف] فطلقها واحدة طلقت واحدة

[رجعية بلا شيء] من الالف للزوج على الزوجة [عند ابي حنيفة رح] وبائنة بثلاث الالف عندهما كالاول وان طلبت ثلثا بالف او على الف فان طلقها ثلثا طلقت ثلثا بلا شيء عنده واما عندهما فيقع الثلث واحدة بالف وثنان بلا شيء وان طلقها ثلثا بالف طلقت الثلث بالف ان قبلت والا لا يقع شيء عنده واما عندهما فان لم تقبل يقع واحدة بالف والا يقع الثلث واحدة بالف والاخران بلا شيء كما في الحقائق [والخلع] كالطلاق بمال [معارضة في حقها] اي المرأة فلا يتفرد به فكل من جانبها شرط العقد ومن فروعها انه [يصح رجوعها] عن ايجابها قبل قبول الزوج فاذا قالت اختلعت نفسي منك بكذا او اشتريت طلاقى منك بكذا او اخلعني على كذا فرجعت عنه قبل قبوله بطل الايجاب ومنها انه يصح [شرط الخيار لها] اي شرط الزوج الخيار للمرأة فلو قال خالعتك او طلقتك على كذا على انك بالخيار ثلثة ايام فقبلت جاز فبطل الخيار ان ردت في الثلث وطلقت ان لم ترد فيه ولزم البطل وهذا عنده واما عندهما فلم يجز الخيار فوق الطلاق ولزم البطل [و] منها انه [يقتصر على المجلس] اي مجلس الايجاب فالاجاب في الامثلة يبطل قبل القبول بالاعراض عنه كما اذا قامت عن المجلس او اقام ومنها انه لا يصح منها التعليق بالشرط ولا الاضافة الى وقت ومنها انه يتوقف على حضور الزوج حتى لو غاب وبلغه وازاج لم يجز كما في المحيط [و] الخلع كالطلاق بمال [يمين] اي تعليق الطلاق بقبولها [في حقه] اي الزوج [حتى انعكس الاحكام] المذكورة فلا يصح الرجوع قبل قبولها ولا يصح خياره لنفسه اجماعا ولا يقتصر على المجلس فلا يبطل بقيامه عن المجلس قبل القبول لكن يبطل بقيامها ولا يتوقف على حضورها بل يجوز اذا كانت غائبة فاذا خلعها فلها خيار القبول في المجلس ويصح منه التعليق بالشرط نحو ان جئتني بالف فانت طالق ويصح الاضافة الى الوقت نحو اذا جاء الغد فقد خالعتك على كذا [والعبد] والامة في العتق [بمنزلتها] اي المرأة في الخلع فالمولى بمنزلته حتى انه اذا قال العبد للمولى اشتريت نفسي منك بكذا كان له الرجوع قبل قبول المولى واذا قال المولى له بعت نفسك بكذا ليس له الرجوع وقس عليه شرط الخيار والاختصار على المجلس وبسقط من الاسقاط [الخلع] بلا ذكر المال على ما هو المتبادر [و] وكذا [المباراة] هي ان يبرئ كل منهما الاخر وقال المطرزي انها من البراءة وترك الهمزة فيها خطأ [حقوق النكاح عنهما] اي عن الزوجين منها النفقة المفروضة بالقضاء واما نفقة العدة والولد فلا يسقط الا بالذكر والسكنى لا يسقط مطلقا ومنها المهر الغير المقبوض واما المقبوض فيرد على المختار وان نوى بالخلع الطلاق يقع ولا يسقط المهر بالاتفاق والمتبادر من النكاح هو الصحيح فان الخلع في النكاح الفاسد لا يسقط لمهر واذا وطأ المنكوحه بهذا النكاح اختلف في سقوطه وكذا اذا بان انت امرأته ثم خالعه في العدة وفيه اشارة الى انهما لا يسقطان ماسوى ما ذكرنا من الديون وعنه انه مسقط كما في الفصولين وقال محمد رح لا يسقطان الا ما سماه ابو يوسف رح مع محمد رح

في الخلع ومع ابني حنيفه رح في المبرات [وان خلع] الاب [صبيته بما لها لعا] اي لم يؤثر في شيء [الا في وقرع الطلاق] فلا شيء عليه من ماله وما لها وقيل لا يقع الطلاق والاول اصح كما في الهداية وفيه اشعار بان الطلاق لا يتوقف على اجازتها وقيل يتوقف والاول الصحيح والمراد بالطلاق البائن اذ الفرة اذا كانت بلفظ الخلع فبائن وبالطلاق رجعي كما في العمادي واعلم انه قد اجري لفظ لغا مجرى الفعل المنفي ليصح الاستثناء وهذا الاجراء في الفاظ مستصورة ليس هو منها كما بين في موضعه [وكذا] لغا الا في وقوع الطلاق [ان قبلت] الصبية المال سواء كان احد العاقلين اباهما او اياها وفي رواية لم يقع الطلاق الا بقبول الاب ولا يجب عليه البذل لان عبارته في صغرها كعبارتها في كبرها وفي رواية لم يجب عليه شيء لعدم الضمان ولا عليها لان مالها لا يتبرع به كما في الكرمانى وفيه اشارة الى اشتراط كونها من اهل القبول بان كانت تعرف كون الخلع سالبا والنكاح جالبا والى ان لا شيء عليها والى ان العاقل لو كان اجنبيا لم يقع بلا قبول الصبية والاب وذا بلا خلاف كما في الذخيرة [و] ان خلع الاب صبيته [على انه ضامن] اي ملتزم للمال وان كان في الاصل المتحمل لما على الاصيل [فعليه] اي الاب [المال] اي البذل كما على الزوج المهر فيقع الطلاق ولم يسقط المهر كما في الهداية وذكرني القسوي ان الاب اذا رأى ان الخلع خير لها بان علم انها لا تحسن العشيرة معه وخلعها يسقط المهر عند مالك رح ولو قضى به القاضي ينفل قضاؤه لانه مجتهد فيه والله اعلم *

[فصل * الظهار] لغة مصدر ظاهر الرجل اي قال لزوجته انت علي كظهر أمي اي انت علي حرام كبطن أمي فكنى عن البطن بالظهر الذي هو عمود البطن لئلا يذكر ما يقارب الفرج ثم قيل ظاهر من امرأته فعلى من لتضمين معنى التجنب لاجتناب اهل الجاهلية عن المرأة المظاهر منها اذا الظهار طلاق عندهم كما في الكشف وشرعا [تشبيهه] مسلم عاقل بالغ ولم يصرح به لشهرته فلا يصح ظهار الذمي والمجنون والصبي [ما يضاف] وينسب [اليه الطلاق من الزوجة] للتبيين والمعنى مجموع الزوجة حقيقة او حكما مثل جزء من الاجزاء الشائعة او المعبر بها عن الكل [بما يحرم اليه النظر من عضو محرمة] اي المحرم نكاحه موبدا سواء كان بنسب او رضاع او صهرية فالتشبيه مخرج لنحو انت أمي او اختي او بنتي فانه ليس بظهار كما في مبسوط صدر الاسلام والعتالي فلو قال ان فعلت كذا فانت أمي وفعلته فهو باطل وان نوى التحريم وضافته مخرجة لما قالت لزوجها انت علي كظهر أمي فانه ليس بشيء وعن ابني يوسف رح انه ظهار وفل الحسن رح انه يمين كما في المحبط و البیان مخرج لاجنبية او امة ان تزوجتك فانت علي كظهر أمي فانه لم يكن ظهارا الا اذا تزوج الاجنبية او الامة بعد اعتاقها فانه ينقلب الى الظهار كما في قاضخان وغيره والمحرم مخرج لما اذا شبه بهزنية الاب او الابن فان حرمتها لا يكون مؤبدة وانما لو حكم بجواز نكاحها نفذ وهذا عند محمد خلافا لابني يوسف رحمه الله ومدخل لما اذا شبه بظهار ام امرأة قبل هذه المرأة او نظر الى فرجها

بشهوة فإنه ظاهر عند أبي يوسف خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله ولما إذا قال أنت كامي فإن التشبيه بالآم تشبيه بظهرها وزيادة كما صرح بذلك في المحيط طى أن ذكر الموصول وارد على طريق المثال نبطل ما فإن ان التعريف باطل بخروجها وان من الأولى للتبعيض أو الابتداء ومن الثانية ليس لهما ولا للبيان وما بينا من المراد بالموصول دخل فيه ما في النظم من أنه إذا شبهها بالخمر أو التنزير أو الدم أو الميتة أو قتل المسلم أو الغيبة أو النيمة أو الزنا أو الربوا أو الرشوة فإنها ظاهر إذا نوى نحو أنت علي كامي وفي التنف أن الظهار مكروه ثم شرع في حكمه فقال [وهو] أي الظهار [يسرم] [وطئها ودواعيه] أي دواعي الوطئ كالقبيل والمس بشهوة فلو فعل امتغفر وعن محمد رح لم يسرم القبيل إذا قدم السفر كما في المحيط وذكر في الظهيرية أن النظر إلى ظهرها وبطنها لم يسرم [حتى يكفر] سواء كان موبداً أو مطلقاً أما إذا كان موقتاً بأن قال أنت علي كظهر أمي إلى سنة فقد حرم الوطئ في السنة قبل التكفير أما بعدها فلا يحرم قبله لأنه سقطت الكفارة بمضي الوقت والمتبادر منه أن ليس لها مطالبة التكفير وليس كذلك فإن لهما ذلك والحاكم أجبر عليه بالحبس ثم بالضرب وإن النكاح باق وإن هذه الحرمة لا تنزل إلا بالتكفير ولهذا لو طلقها ثم تزوجها بعد العدة أو زوج آخر حرم وطئها قبل التكفير كما في النهاية [وفي أنت علي كامي] أو مثل أمي [صح نية الكرامة] أي استحقاق البر فلا يقع طلاق ولا ظهار [و] صح نية [الظهار] بأن يقصد التشبيه بالأم في الحرمة فيترتب عليه أحكام الظهار لا غير [و] نية [الطلاق] بأن يقصد إيجاب الحرمة [فإن لم ينوش شيئاً لعمري] أي لم يلزم شيء عنده وأما عند محمد رح فظاهر وكذا في رواية عن أبي يوسف رح في الغضب وعنه أنه إيلاء فيه كما في المحيط والصحيح الأول كما في المضمرات وأما قيد بعلي لأنه لو لم يقيد به ولم ينزل عند الكل كما في قاضيهان وأما قيد بالكاف لأنه لغوب وونه كما مر ومن بعض الظن جعله من باب زيد اسد [و أنت على حرام كامي] صح فيه [مانوي من ظهار أو طلاق أو إيلاء وإن لم ينو] شئاً [فإيلاء عند أبي حنيفة وأبي يوسف] رحمه الله وفي رواية عنه [وظهار عند محمد] رح وهو الصحيح من مذهبه كما في قاضيهان ولو قال أنت علي حرام كظهر أمي ونهي الطلاق فظهار عنده وطلاق عندهما وإذا نوى الظهار أو لم ينو فظهار إجماعاً كما في السائق [وفي أنت علي] أو مني أو عندي أو معي [كظهر أمي] إذا قاله [لنساءه] الثلث أو الأربعة فهو مظاهر منهن فح [يجب لكل] منها [كفارة] كما لو ظاهر من امرأته الواحدة امرأتي مبالس أو في مجلس إلا إذا عني بغير الأولى فلزم كفارة واحدة كما في المحيط [دهي] أي الكفارة [يجب] غير مستقرة [بالعود] وحده عند المحققين من أصحابنا وقيل بالظهار وحده وقال العامة بهما كما في المحيط وغيره [أي العزم على وطئها] كما قال العامة وعليه الفتوى كما في النظم فإن عزم على الحرمة بالظهار لم يجب الكفارة وإنما قلنا غير مستقرة لأن العزم قد يرد عليه النقض كما بداه بعد العزم أن لا يطأها وتسقط

الكفارة حينئذ كما اذا مات احد هما كما في المحيط فتفسير قوله يجب بان يستقر وجوبها صرف عن ظاهره مع انه غير صحيح كما ذكرنا [وهي] اي الكفارة [عتق رقبة] اي اعتاقها كما في المغرب والرقبة ذات مرقوق مملوك سواء كان مومنا او كافرا ذكرا او انثى كبيرا او صغيرا والمتبادر ان يكون الاعتاق مقرونا بالنية فلو نوى بعد العتق ان لم ينو لم يجز كما في شرح الطحاوي والنكرة في الاثبات قد تعم على انه في معنى نكرة موصوفة فالمعنى اعتاق كل مملوك [الافائت جنس المنفعة] اي البصر والسمع والنطق والبطش والسعي والعقل ونحوها [كالاغنى] والاصم الاصلي والآخرس والمجنون فانه لا يجوز وفيه اشعار بجواز اعتاق الاعور كما في الاختيار [و] كذلك [مقطوع يده] او رجلاه [ارابها ماء] او ثلثة اصابع من كل يد سواهما [او يد ورجل] كلاهما [من جانب] بخلاف ما اذا قطعاً من جانبين [و] الا [الدبر] وام الولد [ومكاتبه ادنى بعض بدله] في ظاهر الرواية ويجوز في رواية الحسن رح عنه كما اذا لم يؤد شيأ من بدل الكتابة [ونصف عبد مشترك] بينه وبين غيره [ثم باقيه] اي النصف الباقي منه [بعد] اداء [ضمانه] اي ما التزمه بالعتق الى شريكه وفيه اشارة الى ان المعتق موسر فلا يجوز كاذب اليه ابو حنيفة رح لانه صار كالدبر بتاخر عتق الباقي واما عندهما فيجوز لانه عتق كله والى انه لو كان معسرا لم يجز واذابلا خلاف وتماه في العتاق واعلم ان المثنى هو مجموع التابع والمتبوع وقد شاع ذلك فلا تسامح فيه كما ظن [ونصف عبدة] قبل وطئها [ثم باقيه بعد وطئها] لانه لم يعتق الكل قبل المسيس وهذا عنده واما عندهما فيجوز لانه عتق الكل والكلام مشير الى انه لو لم يجامع بين الاعتاقين يجوز واذ بالاجماع كما في الاختيار [ان عجز] المظاهر [عن العتق] بان كان فقيرا وقت التكفير وهو من حين العزم الى ان تقرب الشمس من الغروب من اليوم الاخير مما صام فيه من الشهرين فلا يتحقق العجز الحقيقي الابه كما في شرح الطحاوي ولا اعتبار بالمسكن والثياب التي لا بدله منها فان المعتبر في ذلك الفضل وعن ابي يوسف رح انما يعتبر الفضل اذا بلغ نصابا وعن محمد رح انه يحبس المحترف قوت يومه وغيره قوت شهرة كما في المحيط [صام] المظاهر [شهرين] بالاهلة وان كان كل واحد منهما تسعة وعشرين يوما وان صام بالايام وافطر لتمام تسعة وخمسين فعليه الاستقبال لانه لم يكمل الصوتين كما في المحيط ولو صام تسعة وعشرين يوما بالهلال وثلثين بالايام جاز كما في النظم [ولاء] اي صوم متتابعة [ليس فيهما] شهر [رمضان ولا الايام] الخمسة [المهية] مباح حكمي اي المنهي الصوم فيها وليس من قبيل الحذف والايصال في شيء كما ظن لانه مما عي [وان افطر] فيهما يوما اذاكثر بعذر او غيره [استأنف] اي ابتدأ بصوم الكفارة ولم يحسب ما صام الا اذا حاضت فانه لا يلزمها الاستيناف ولكنها تصل صومها بايام حيضها [وكذا] استأنف الصوم [ان وطئها] اي المظاهر منها [ليلا عمدا] كما في المبسوط والنظم والهداية والكافي والقنوري والمضمرات والزاهدي والنتف وغيرها فمجرد قول الامام الاسبيجاني في شرح

الطهاري بالليل عمدا او نسيانا لا يليق ان يحكم العمد في كلام الهداية و المصنف على انه قيد
 اتفاقي كما فعله صاحب الكفاية ومن تابعه ومن تأييده عدم التفات صاحب النهاية بذلك [او يوما
 مطلقا] اي عمدا او نسيانا وقال ابو يوسف رح لا يستأنف في الوطئ ليلا عمدا او نهارا ناسيا وفيه
 اشعار بان لو وطئ غير المظاهر منها ليلا عمدا لم يستأنف وذا بلا خلاف كما لو وطئها يوما مطلقا
 بلا خلاف كما في التتف [وان عجز] عن الصوم لمرض او غيره [اطعم ستين مسكينا] ولو حكما
 فيتناول ما اذا اعطى واحدا ستين يوما وفيه رمز الى جواز التملك والاباحة في الكفارة لان الاطعام
 جعل الغير طاعما وقيد المسكين اتفاقي لجواز صرفه الى غيره من مصارف الزكاة [كلا] منهم
 [قدر الفطرة] من بر وزبيب نصف صاع ومن تمر و شعير صاع و جاز منوان بر و انكلام مشير
 الى انه لو اطعم عن ظهارن ستين مسكينا كل مسكين صاعا لم يجز الا عن احدهما كما قالوا وذهب
 محمد رح الى انه جاز عنهما ولا خلاف في انها لو كانت عن ظهار و افطار يجوز عنهما كما في
 الحقائق و الى انه اذا اعطى كل مسكين مدا من الحنطة ولم يجدهم حتى اعطى مدا آخر فاعطى
 آخرين لا يجوز [او] اطعم [قيمته] اي اعطى كلاً قيمة قدر الفطرة مطعما فيكون من قبيل التضمين
 الذي هو اكثر من ان يحصى كما قال ابن جني فهذا اول ما ظن انه من قبيل حذف اعطى از اطعم
 بمعنى اعطى مجازا ولما فرغ من طعام التملك شرع في الاباحة فقال [وان غداهم وعشاهم]
 اي اعطى الستين الغداء والعشاء بالفتح فيهما اي طعام الغداة والعشي فالغداة من طلوع الفجر
 الى الظهر ومنه الى نصف الليل هو العشي وفي كلمة الواو اشارة الى انه لا يجوز الغداء بدون العشاء
 ولاء العكس فالمعتبر اكلتان اما بغدائين او عشائين او سحورين او غداء وعشاء او غداء وعشاء وسحور
 والمستحب ان يغديهم ويعشيهم بخبز معه ادام وفي خبز الشعير اختلاف المشائخ ومن جوز فقد شرط
 الادام و اذا غداهم واعطاهم قيمة العشاء او عشاهم واعطاهم قيمة الغداء يجوز وفي البقالي فيه
 روايتان [واشبعهم] ولو بقليل من الطعام ولهذا لو اشبع عشرة بثلاثة ارغفة جاز وفي جمعية الضمير
 اشعار بان واحدا منهم لو كان شعبانا لم يجز و اليه مال الحلواني وقيل يجوز لانه وجد طعامهم
 ولو كان احدهم فطيما او اكثر منه سنا لم يجز [او اعطى] كل واحد منهم [من بر] الافصح
 منا بر [ومنوى تمر او شعير] اي كمل احد الجنسين بالآخر وفي البقالي فيه روايتان وفي الاصل
 انه لا يجوز [او] اعطى مسكينا [واحدا] في كل يوم [من شهرين] قدر الفطرة او قيمته او غداه
 وعشاه جاز جزء الشرط وعند ابي يوسف رح لو غدا مسكينا واحدا وعشاه في ستين يوما
 لم يجوز ان اعطاه [في يوم] واحد [قدر شهرين] قدر الفطرة او قيمته ولو بدفعات [لا] يجوز
 الا من يومه على الصحيح وقيل بدفعات يجوز وفيه اشعار بان طعام الاباحة فيه لا يجوز وفي الاكتفاء
 اشارة الى ان الوطئ في خلال الاطعام لا يوجب الاستيناف كذا احاط المحيط مسائل الطعام وفي

اسناد هذه الافعال دلالة على ان المظالم كان حرا فلو كان عبدا كفر بالصوم وان اعطاه لمولى المال وليس له منعه عن الصوم فان اعتق وايسر قبل التكفير كفر بالمال كذا في المشرع *

[فصل * من قذف] اي اقر بقتله او ثبت بالبينة قتله فانه لو انكر ولم يكن لهما بينة سقط اللعان والقذف الرمي البعيد ثم استعير للشتم والغيب كما في المفردات لكن ما في الصحاح والاصاص والمقدمة ناظر الى انه حقيقة في السب لكن في الاختيار انه لغة الرمي مطلقا وشرعية رمي مخصوص وهو الرمي بالزنا والنسبة اليه فقد استدرك قوله [بالزنا] الصريح لا بكناية مثل ان يقول يا زانية يا زاني قد زנית قبل ان تزوجك ازجسدتك او نفسك زان [زوجته] بنكاح صحيح سواء دخل بها اولاد فيه رمز الى انه لو قذف اجنبية او مبانة فلا لعان لكن يحل والى انه لو طلقها رجعية لم يسقط اللعان كما في شرح الطحاوي [العفيفة] نفس ذات لها صفة بها تغلب على الشهوة وشرعية امرأة بريئة عن الوطئ الحرام والتهمة به فلا لعان بقذف الموطوءة بالزنا وشبهته وبالنكاح الغايل كما في النظم ولا بقذف من لها ولد غير معروف الاب كما في النهاية [وكل] من القاذف والزوجة [صلح] في وقت اللعان ولو بكم القاضي [شاهد] بان يكون مسلما حرا مكلفا ناطقا غير مسدود في قذف فيجري اللعان بين الاعميين والفاسقين لانه جاز قبول شهادتهما بالحكم وانما قلنا في وقت اللعان فان في الهداية الاصل ان اللعان شهادات مؤكدة بالايمان فلا بد ان يكونا من اهل الشهادة لان الركن فيها الشهادة فمن الظن ان كلام المصنف كلام الهداية يدل على اشتراط صلاحية الشهادة حالة القذف وهي شرط حالة اللعان [او] من [نفى] اي ابعده عنه عند الولادة او بعدها بيوم او يومين بان يقول ليس مني [ولدها] اي زوجة العفيفة وكل صلح شاهدا كما في التتف ولم يذكره لان الاصل اشتراك المعطوفين في القيود [و] قد [طالبت] الزوجة [به] اي بموجب القذف على الاستئذان وفيه اشارة الى انها لو لم تطلب حقها لم يبطل وان طالت المدة كما في القصاص وغيره من حقوق العباد كما في شرح الطحاوي والى انه سقط اللعان ولو طالبت المرأة بعد العدة من الرجعي وبعد الطلاق البائن وكذا اذا تزوجها بعد هذا الطلاق كما في المحيط وغيره وهذا حيلة لدفع اللعان كما لا يخفى [لا عن] خبر الموصول اي شارك القاذف الزوجة في اللعن وهو في الاصل الطرد وشرعا في حق الكفار الابعاد من رحمة الله تعالى وفي حق المؤمنين الاسقاط من درجة الابرار واللعان في الشرع شهادات مؤكدة بالايمان من الجانبين موثقة باللعن من جانبه والغضب من جانبه من الله تعالى وانما سمي به مع انه ليس اللعن الا في آخر كلامه تغليبا اولان الغضب قائم مقام اللعن وهو في جانبه يقوم مقام حد القذف وفي جانبه مقام حد الزنا ثم شرع في تفسيره [فيقول] الزوج بأمر القاضي بعد ما ضمهما بين يديه قائما [اربعاً] من المرات [تشهد] لي مقسما او اقسم [بالله] الذي لا اله الا هو كما في النظم [اني] اي باني [صادق فيما زميتها] اي

شتمت زوجتي او رميتك [به من الزنا] ان قذف به [او] من [نفي الولد] ان نفاه ومن الزنا ونفي الولد ان قذف بهما وفي النظام ثم يقول القاضي اتق الله تعالى فانها موجبة يعني لعنة و فرقة وعقوبة فان لم يتق الله يتم الامر [و] يقول [في] المرة [الخامسة لعنة الله] بتاء الوحدة [عليه] واما اثر الغيبة على التكلم لانه لا يخفى عن شاعة كما لا يخفى [ان كان كاذبا فيما رميتها] او كنت من الكاذبين فيما رميتك به من الزنا ونفي الولد [ثم] يقعد الرجل [تقول] المرأة قائمة [اربعا اشهر بالله انه كاذب فيما رماني] او انك كاذب فيما رميتني [به] من الزنا ثم يقول القاضي كما مر [و] تقول [في الخامسة غضب الله عليها ان كان صادقا فيما رماني] او ان كمت من الصادقين فيما رميتني [به] من الزنا واما خص الغضب في جانبها لانها يتجاسر بالمعن على نفسها كاذبة فاختير الغضب لتتقي ولا تقدم عليه واما اثر الغيبة على الخطاب لانه ظاهر الرواية ولان الاشارة ابلغ اسباب التعريف وعن الشيخين انا نحتاج الى لفظ المخالطة كما في المضمرات [ثم] اي بعد اللعان [يفرق القاضي بينهما] فلا فرقة به مجرد اللعان حتى يجوز الظهار والايلاء وتجري التوارث بينهما وفيه اشارة الى ان التفريق قبل اكثر اللعان غير موجب للفرقة و الى ان بعده لو سئلا ان لا يفرق بينهما لم يلتفت اليه كما في شرح الطحاوي والى انه لو فرق بينهما بعد لعانه لم يصح لكن في الظهيرية انه صح لانه مجتهد فيه [فتبين بطلقة] على الصحيح فيجب العدة مع النفقة والسكنى وهذا عند الطرفين واما عنده فتحرم حرمة مؤبدة كالرضاع كذا في المضمرات وثمره الخلاف تاتي في مسائل [وينفي] القاضي [نسب الولد عنه] اي يفرق بينهما ويلحق الولد عن القاذف بامه في صورة القذف بنفيه وعن ابي يوسف رح انه يفرق و يقول قد الزمته امه و اخرجته من نسبه كما في الهداية ولا يخفى انه ليس بدال على انه اقوى مما في المتن وليس في النهاية انه هو الصحيح كما ظن والكلام دال على انه لو اكدب نفسه يثبت نسبه منه ولو ادعاه غيره لم يثبت نسبه منه لانه الموقوف فلم يعتبر الا فيما يستتاع قبول الشهادة و وضع الزكوة و حرمة المناكحة كما في الصغرى [وان ابنى] القاذف [عن اللعان حبس] اي جعل في موضع حصين سواء كان سجيناً او غيره [حتى يلاعن او يكذب نفسه] اي يقرّ بكذب نفسه و ح ارتفع اللعان فيحد بعد الاكذاب حد القذف لاقراره بما يوجب [وان ابت] الزوجة عن اللعان [حبست حتى تلاعن او تصدق] اي تصدق الزوجة الزوج فيما رماها به فلا تحد بعد التصديق لكن ينفي نسب الولد عنه ان نفاه [فان] صلحت الزوجة شاهدة و الزوج لا لانه [كان عبدا] قنّا او غيره [او كافرا] بان اسلمت ونقضها قبل عرض الاسلام عليه كما في النهاية [او محدودا في قذف] فلم يلاعن [حد] ذلك حد القذف فاربعون سوطا للعبد وثمانون لغيره والصبي والمجنون مما لم يصلح شاهدا الا انهما ليسا من اهل وجوب الحد فلم يتعرض لهما [وان صلح] الزوج [شاهدا وهي] لا لانها [امة] قنة او غيرها [او

كافرة [يهودية او نصرانية او مرتدة او مجوسية] والزوج اسلم فقد نها قبل عرض الاسلام عليها [او
 محدودة في قذف او صبية او مجنونة] او خرساء والزوج ناطق [او زانية] حقيقة او حكما كالملطونة
 بشبهة او نكاح فاسد [فلا حد على] الزوج [ولا لعان] بفقد الشرط [والمتلاعنان] اي المتشاركان
 في اللعن تغليباً [لا يجتمعان] على النكاح [ابداً] عند ابي يوسف رح وكذا عندهما قبل زوال
 العفة وصلاحية الشهادة واما بعده فيجتمعان كما اشار اليه بقوله [وان اكذب نفسه] بعد اللعان
 [حد] حد القذف [وحل] لذلك الزوج المحدود [نكاحها] اي الزوجية الملائمة [وكذا]
 حل له نكاحها [ان قذف غيرها] رجلاً كان او امرأة في حد [فحد] حداً واحداً لان الحد يتداخل
 فبعد قذف غيرها سقط حد قذفها وكذا لو قذفت غيره فجدت [و] كذا حل النكاح [ان زنت]
 اي وطئت حراماً قبل التفريق الملائمة الغير المدخولة او المدخولة وصدرته ان تردت وتلتحق بدار الحرب
 ثم تسبي وتقع في ملك رجل فيزني رجل بها لان بالزنا لم يبق اهل الشهادة فارتفع اللعان مع حكم
 التحريم اليه اشير في المضمرات ولعل النهاية والكفاية ومن تابعهما لم يوفقوا في التأمل فيه حيث
 صرفوا الكلام العام عن ظاهرة وحكموا بأنه لم يتصور في المدخولة لان حدها الرجم [فحدت] ليس
 له فائدة تامة فان نكاحها يحل بمجرد الزنا كما ذكرنا [ولا لعان] ولا حد [بقذف الاخرس] اي
 الابكم زوجته [و] لا نفى [الحمل] عنده بان قال ليس هذا الحمل مني او هو من الزنا وعندهما
 اذا جاءت به لاقل من ستة اشهر لعن وعن ابي يوسف رح انه لعن قبل الولادة والاول الصحيح
 كما في المضمرات [وبزنت] انت [وهذا الحمل منه] اي من الزنا [تلاعن] للقذف [ولم ينتف]
 الحمل [عنه] وثبت نسبه منه اذا لم ينتف بخلاف نفى الحمل [ومن نفى الولد زمان التهنية]
 والاستبشار بالولد [و] زمان [شراء آلة الولادة] بلا توقيت وقت معين وفي رواية ثلاثة ايام وفي
 اخرى سبعة اعتباراً بالعقيقة [صح] نفية [و] من نفاه [بعده] اي هذا الزمان [لا] يصح نفية
 [ولا عن فيهما] اي في الصورتين وهذا عنده وهو الصحيح واما عندهما فقد صح نفية الى اربعين
 يوماً اذا كان حاضراً واذا غاب فقد صح عنده بعد العلم في مدة التهنية كما ذكرنا وعندهما في اربعين
 يوماً كما في المضمرات [وان نفى اول توأمين] اي ولدين من بطن واحد [واقر بالآخر] الثاني
 [يحل] لانه قذف ثم اكذب نفسه وفي [عكسه] بان اقر بالاول ونفى الآخر [لا عن] لانه قذف
 بالثاني [و ثبت سبهما] اي التوأمين [فيهما] اي في الصورتين كما لو لعن امرأته بالولد وقطع
 النسب ثم حاءت بولد آخر من الغل ثبت نسبهما *

[فصـ] * ان اقر [زوج بالغ ذر ذكر طويل بقرنية المقام فيشتمل العنين والحصى
 والنكاس والمسكور والخنثى المشكل والمعتوه والشبيخ الكبير دون الصبي اذ ليس لامرأته طلب
 التفريق قبل بلوغه دون القصير الذكر بحيث لم يصل الى فرجها فانه لا يكون لها طلب التفريق كما

في النية [انه لم يصل اليها] اي لم يتمكن من طي زوجة بالغة ولو ثيبا في هذا النكاح سواء كان يصل اليها قبله ام لا كما في الخزانة [اجته الحاكم] اي لا يمهلها الا سلطان يجوز قضاؤه كما في الذخيرة وغيره اذ قاضي مصر او مدينة كما في قاضيخان فلا يوحله الزوجة ولا غير الحاكم [منة] من وقت الخصومة بلا مانع مرض او غيره كما سيأتي [قمرية] بالاهلة فان المطلقة تنصرف اليها ودا ثلثمائة واربعة وخمسون يوما اذا كان نصفها كل شهر ثلثون يوما ونصفها تسعة وعشرين وزاد يوم اذا كان سبعة منها ثلثين ونقص يوما اذا كان خمسة منها ثلثين والباقي تسعة وعشرين وفيه اشارة الى انه لم يعتبر القمرية بالحساب وذا ثلثمائة واربعة وخمسون يوما وثمان ساعات وثمان واربعون دقيقة وهي مدة من اجتماع القمر والشمس اثنى عشرة مرة الى انه لم يعتبر الشمسية وهي مدة مفارقة الشمس من نقطة من الفلك الثامن الى العود اليها وذا في ثلثمائة وخمسة وستين يوما وخمس ساعات وخمس وخمسين دقيقة واثنى عشر ثانية برصد بطليموس او تسع واربعين دقيقة بالرصد الا يلخاني وهي اكثر من الادنى بعشرة ايام وربع يوم تقريبا او احد عشر واثنى عشر يوما وربعاً وتقريباً ومن النانية باحد عشر يوما والى انه لم تعتبر السنة العديدة وهي ثلثمائة وستون يوما والاول ظاهر الرواية كما في الخزانة وغيره وهو الصحيح كما في الهداية وغيره وعليه اكثر اصحابنا كما في الكرمانى لكن في المحيط ان الاعتبار للشمسية عند اكثر المشايخ وفي رواية ابن سماعة عن محمد رح وعليه الفتوى كما في الخلاصة وعن محمد رح ان الاعتبار للعديدة كما في المضمورات ولا يخفى ان الشمسية اولى بحال الزوج ثم العديدة [و] شهر [رمضان و ايام حيضها] يحتسب عليه [منها] اي من السنة لكونهما منها [لا] يحتسب عند محمد رح [ايام مرض احدهما] اي الزوجين مرضا لا يستطيع معه على الوطء وعليه الفتوى كما في الخزانة وعن صاحبين انها احتسب ان كانت اقل من نصف شهر وعن ابي يوسف رح ان ما دون الشهر احتسب ولو يوما ولا يحتسب مدة غيبة احدهما وحبسها واحرامها كما في المحيط [فان] اقارنه [لم يصل] اليها [فيها] اي في السنة [فرق بينهما] اي قال الحاكم فرقتهما بينكما ان ابي الزوج عن تطليقها فيشترط للفرقة حضور الزوجين والقضاء وعن محمد رح انه لم يشترط كما في المحيط لكن في المضمورات وغيره ان الفرقه لم تقع الا بتفريق القاضي في رواية عن ابي حنيفة رح وعندهما يقع باختيارها وهو ظاهر الرواية [ان طلبته] اي الزوجة التفريق وفيه اشعار بان حقها لم يبطل بتأخير الطلب بل بقولها رضيت المقام معه [وتبين] بعد التفريق [بطلقة] لان دفع الظالم بترك الوطء كاملا لم يكن الا به [ولها كل المهر ان خلا] المتصور منه الوطء [بها وتجب العدة] احتياطاً وان [اختلغا] في الوصول اليها قبل التاجيل فادعاه وانكرته [وكانت ثيبا] زایل البكارة بوجه [او بكرًا فنظرت] اليها [النساء] بان تمتحن يصب بياض البيض في موضع البكارة او بيضة الحمامة المطبوخة المقشرة فان دخلت بلا عنف فثيب والا فبكر

وقيل بالبول على حدار فان سأل على الفخذ فثيب و فيه تردد فان موضع البكارة غير المبلى و
الاحسن المرأة العدل فانها كافيه وان كانت ثنتان فاحوط لان الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها كما في
الكرمانى وغيره ومن الظن ان اللام يرد الى الجنس اذا الجمع غير مراد والسنس لم يدل على
العدد عندنا كما تقرر [فقلن] بعد النظر انها [ثيب] ثبت ثباتها لكن لم يثبت وصوله ففي
ضرورة الثيبانة [حلف] الزوج بالله لقد اصبتهما [فان حلف] عليه [بطل حقا] في الفرقة
بشهادتين مع حلفه [وان نكل] اي امتنع الزوج عن السلف بالسكوت او غيره [او] نظرن اليها
فهن [قلن] انها [بكر اجل] سنة فاذا مضت فان كانت ثيبا فالقول له مع اليمين وان كانت بكرا
نظرن اليها فان قلن ثيب حلف فان نكل خبرت كما في الهداية والكافي وغيرهما فلا بد من نظره
مرتين مرة قبل الاجل للتاجيل ومرة بعده للتشهير كما في الكفاية وغيرهما فكلهم المتن غير وان
كلام الشارحين [ولو] اقرانه لم يصل اليها [واجل ثم اختلفا فالتقسيم هنا] اي فيما اذا اجل ثم
اختلفا [كما مر] من التقسيم فيما اذا اختلفا ثم اجل [ويطل] هنا [حقا] بحلفه [من قبيل
التجاذب فانه متعلق ببطل الاول لفظا وبه وببطل الثاني معنا] حيث بطل [اي فيما اذا كانت ثيبا
او بكرا فقلن ثيب [ثم] اي فيما اذا اختلفا ثم اجل [كما] بطل حقا [لو اختارته] اي الزوج
قبل تمام الحنة او بعدها ورضيت بالاقامة معه [وخبرت] بتشهير القاضي [منا] اي فيما اذا اجل ثم
اختلفا فان اختارت زوجها او قامت عن مسلها او اقامها اعوان القاضي ارقام القاضي قبل اختيارها بطل
خيارها وان اختارت الفرقة فقد مر [حيث اجل] اي فيما نكل او قلن بكر [ثم] والنص الذي نزع
خصياه كالعينين فيه [اي فيما مر من التاجيل ونسوة لبقاء الالة فيمكن الوصول اليها وان لم يحبل
والعينين كالمكين من التعنين والاسم العناية هو الذي لا يصل الى النماء كلها او البكر فقط او
بعض الثيب او البكر لمرض او ضعف او كبر من او مسرك كما في الكافي وهذا شامل للنصي والمحرور
وغيرهما مما ذكرنا كما لا يخفى [وفي] الصبي [المحبوب] الذي قطع ذكره [فرق] بينهما
فيشترط حضورهما والقضاء فيه اشارة الى انه فرقة بغير طلاق لانه ليس باهل له وقيل بطلاق اذا
الحاكم يوقعه والى انه فرق بين الزوجة والزوج بالغا بالطريق الاول وانه طلاق بلا خلاف كما في المحيط
وغيره [حالا] لانه لا يفيد التاجيل [بطلنها] والمتبادر من كلامه انها لو تزوجت وهي عالة
بحاله فلا خيار لها وقيل هذا في المحبوب واما في النصى والعينين فالنصار كما في المحيط [ولا يتشهر
احدهما] اي احد الزوجين في طلب التفريق [بعصب الاخر] سواء كان فاحشا او غيره كالجنون والبرص
والجلام والفتق والرتق والحدري والسرب والزمانة وسوء الخلق والمرض وغير ذلك سوى العناية
والجب والنماء لما مر فالبرص بياض في ظاهر الجلد يتشأم به والجلد داء يتشقق به الجلد وينتن
ويقطع اللحم كما في الطلبة والفتق بالتشريك ضيق الفرج خنقة بحيث لا يدخل الذكر فيه والرتق

بالسكون ما يمنع من دخوله فيه من غدة غليظة او لحمية غليظة او عظم كما في الغرب و يتخير عند
معد ربح الزوجة بالثلاثة الاول و بكل عيب لا يمكنها المقام معه الا بضرر *

[قصه —————] بالکسر لغة مصدر يستعمل بمعنى المعدود و شرعا قيل تربص
يلزم المرأة بزوال النكاح المتأكد بالدخول وفيه انه يشك بأم الولد والصغيرة والموطوءة بالشبهة
و بالنكاح الفاسد والمخلوبها خلوة صحيحة و بالمعتدين فانهم اكثر من اربعة عشر رجلا كما في النظم
و غيره مع التسامح في الحمل والاحسن ايام يصير الزوج حلال بانقضائها [لحره] مسلمة او كتابية
ظرف لثبوت الخبر للمبتدأ [تحيض للطلاق] اي طلاق الفحل و الخصي و المجهوب و غيرها بعد
الدخول و الخلوة الصحيحة فانه لو طلقها قبل الدخول او بعد الخلوة الفاسدة و الفساد لعجزه عن
الوطي حقيقة لم يجب العدة ولا مرشعي كصوم الفرض يجب كما في قاضيان و ذكر في المحيط انه
لا عدة بخلوة الرقاء و ان الطلاق اعم من الرجعي و البائن بالكنية او الايلاء او اللعان او العنانة
او ابائه عن الاسلام بعد اسلامها او ارتدادها عند محمد ر ح او غير ذلك [والفسخ] بعد الخلوة كالفرقة
بختيار البلوغ و العتق و عدم الكفاءة و تقبيل ابن الزوج و ابائها عن الاسلام بعد اسلامه و
ارتدادها و ارتدادها عند الشيخين و ملك احد الزوجين صاحبه و غير ذلك [ثلث حيض كوامل]
من وقت الطلاق او الفسخ لا من وقت الخبر فلو طلقت في حيضة لم تعد من العدة [كام ولد] اي
كالعدة لام ولد تحيض ثلث حيض كوامل فلا عدة على قنّه و مدبرة [مات مولاه] الواطي [واعتقها]
ذلك المولى فلو مات او اعتق وهي تحت زوج او عدته فلا عدة عليها من المولى لزوال فراشه بالتزوج
[او] كأمراة [موطوءة] تحيض ثلث حيض [بشبهة] كملك النكاح كمن استاجر فانه يجب العدة
عنده خلافا لهما و كمن زفت الى احد من غير امرأته او كملك اليمين كجارية ابنة و ابيه و امه او
امراته و قال اظن انها تحل لي فان الكل موجب للعدة كما في النظم [او] بسبب [نكاح فاسد]
كالعتق و المرق و بلا شهود و غيرها مما ذكرنا وفيه اشارة الى انه لا عدة على الموطوءة بالزنا و لا على
المخلوبها بالشبهة كما في شرح الطحطاوي [في الموت] اي للموت على نحو (فذلكم الذي لم تنني فيه)
[والفرقة] بقضاء او غيره كما في قاضيان و هما متعلقان بالموطوءة بهما [و] العدة [لمن] اي حرة او
ام ولد او حرة موطوءة بهما [لا تحيض] للطلاق او الفسخ او موت مولاه او اعتاقها او الموت او الفرقة
[لصغر] فيه اشارة الى وجوب العدة على الصغيرة و اكثر مشائخنا لا يطلقون لفظ الوجوب لانها غير
مخاطبة و ينبغي ان يقال (مدت بايد داشتن) كما في المحيط و غيره [اركبر] اي بلوغ الى الاياس
[او] لمن [بلغت] من حرة و نحوها [بالسن] سبع عشرة او خمس عشرة للطلاق و نحوه [ولم تحض]
فانها لو حاضت فارتفع حيضها فان عدتها بالحيض الا اذا آيسست فح بالاشهر بعده كما ياتي [ثلثة
اشهر] بالاهلة اذا اتفق ذلك في غرة الشهر او بالايام اذا اتفق في غيرها عند ابي حنيفة ر ح

وفي رواية عن ابي يوسف ر ح وعنه وعند محمد ر ح اتمام الشهر الاول من الرابع بالايام والباقي بالاهلة كما في المحيط وقاضيان والنظم والتممة السقايق وكذا في المبسوط فقد اشكل ما في النهاية عن المبسوط ان الخلاف في الاجارة واما العدة فبالايام بالاتفاق لكن في اجارة الصغرى ان العدة بالايام لا بالاهلة اجماعا [و] العدة لحره مؤمنة او كافرة صغيرة او كبيرة ولو غير مشلوبة بها [للموت] من وقته لا وقت الخبر [اربعة اشهر] هلالية اريومية كما مر وعشر من الليالي كما قال محمد بن الفضل او من الايام كما في ظاهر الاصول والاول احوط لزيادة ليلة كما في النظم وغيره لكن زيادتها محل تامل ومائل الى ما في الكرمانى عن بعض الصحابة ر ح ان الايام تسعة والاحوط ما في الكافي ان الايام تابعة لليالي ومن الظن ترجيح الاول بتدبير عشر في قوله تعالى (يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا) فان المميز اذا حذف جاز تدكير العدد [ولامه] اي قنة او مدبرة او مكتبة او ام ولد [تحيض] ويخلى بها للطلاق والفسخ او توطى بشبهة او بكاح فاسد للموت والفرقة [حيضتان] كاملتان [ولن] اي لامة [لم تحض] لصغرها وكبري خلوى بها للطلاق وغيره [او مات عنها زوجها] اي انفرد عن الزوجة زوجها بموته تحيض او لا ويخلو بها او لا [نصف ما للحره] اي التي لم تحض او مات عنها زوجها وهو شهر ونصف وشهران وخمس [و] العدة [للحامل] قبل وجوب العدة او بعده [الحره او الامة] الموطؤتين ولو بنكاح فاسد للطلاق والفسخ والموت والفرقة والعق [وان مات عنها] زوج [صبي] لم يبلغ اثنتي عشرة سنة ولدت بعد موته لاقل من سنة اشهر عند ابي يوسف ر ح اربعة اشهر وعشر وعندهما [وضع حملها] كله ولو سقطا فانه اسم ما في البطن فلو خرج اقله والطلاق رجعي حل للزوج وطئه وان خرج اكثره بانته فلا يخل وقيل يخل والاول احوط وعن محمد ر ح ان العدة تنقضي بخروج البدن وهو من المنكب الى الالية كما في المحيط [ولن] اي لحره او لامة [حبلت] اي حدث حملها [بعد موت الصبي] المذكور في العدة او بعدها بان ولدت بعد موته لستة اشهر فصاعدا عند العامة [عدة الموت] اي اربعة اشهر وعشر ونصف ذلك لانها لم تتغير بحدوث الحمل وفيه اشعار بان العدة لامرأة البالغ التي حبلت بعد موته وضع الحمل اذا ولدت لاقل من سنتين كما في التمرتاشي لكن في الخلاصة وغيره لمن حبلت بعد موت الزوج عدة الموت [ولا نسب] يثبت من الصبي الميت [في وجهيه] اي ثبوت الحمل وحدوثه لان ادنى مدة مثبت للنسب اثنتا عشرة سنة وهو لم يبلغه كما في جامع الصغار وفيه اشعار بانه يثبت من غير الصبي في وجهيه الا اذا ولدت لاكثر من سنتين فيحكم بانقضائها قبل الوضع بستة اشهر كما في التمرتاشي [و] العدة [لامرأة الغار] اي الذي طلقها في مرض الموت [للبائن] او الثلث [ابعد الاجلين] اي العدتين ثلث حيض و اربعة اشهر وعشرا احتياطاً وقال ابو يوسف ر ح ثلث حيض لانها مبانة وفيه اشعار ما بان امرأة الغير الغار لم يتغير عدتها بموته

كما في قاضيخان [و] لامرأة الغار [للرجعي] واحدا او ثنتين [ما للموت] من اربعة اشهر وعشرا
اجمعا [و] العدة [لمن اعتقت في عدة] طلاق [رجعي] صارت [كعدة حرة] وانقلبت اليها
كانقلاب العدة بالشهور للصغيرة الى الحيض اذا رأت دما كما في الايضاح فاذا طلق امة صغيرة رجعي
فعدتها شهر ونصف فان رأت دما صار عدتها حيضتين فان اعتقت صارت ثلث حيض فان مات
زوجها قبل انقضائها صارت اربعة اشهر وعشرا فعلى امرأة واحدة حظ من اربع عدد [و] لمن اعتقت
[في عدة] طلاق [بائن] واحدا او اكثر [او] في عدة [موت كامة] اي كعدة امة حيضتين او
شهر ونصف او شهرين و خمس بلا انقلاب الى عدة السرة [و] امرأة [ائمة] اي بالغة الى خمس و
خمسين سنة وعليه الفتوى كما مر او خمسين سنة و به يفنى اليوم كما في المغاليع او ستين سنة او ثلث
ونمتين كما في النظم او ثلثتين و عنه انه مفروض الى مجتهد الزمان وقد ربح بعض بعدم رؤية الدم مرة
وقيل مرتين وقيل بثلاث وقيل بستة اشهر فينقضى العدة بعد ذلك بثلاثة اشهر واليه ذهب مالك رح
فلوقضى به قاض نفل وكذا في ممثلة الطهر وهذا مما يجب حفظه كما في الخزائنة وذكرني الزاهدي
انه لو ارتفع حيضها تنتظر تسعة اشهر بان بان بها حبل والا اعتدت بثلاثة اشهر بعدها به اخذ مالك
رح ويفتي به بعض اصحابها واستاذينا رح للضرورة [رات الدم بعد عدة الاشهر] اضافة بيانية اي
بعد مضي العدة والفراغ من اشهرها او لامية اي ايام معدودة من الاشهر الثلاثة [تستأنف] اي
تبتدأ العدة [بالحيض] ولا تعد من العدة ما مضى منها ولورات الدم بعد الاشهر وفيه اشارة الى
انها لو فرغت وتزوجت باخر ثم رأت الدم لم يكن فاسدا والاصح ان القضاء ليس بشرط لجواز كما في المضمرات
فما رآه من الدم استناضة وهو الصحيح كما في الخلاصة واليه اشار المصنف رح في الحيض فما ذكر
ههنا مجرد تنبيه على الخلاف [كما تستأنف] العدة [بالشهور من حاضت حيضة] او حيضتين [ثم آتت]
اي لا يعد من العدة ما مضى من الحيض والطهر فكان الطلاق قد وقع قبيل الاياس هكذا لا ح على
المصنف رح من الرواية وذلك منطوق عبارته وعبارة سائر الكتب اجمع واكنع وهو منصوص عليه في
متن المبسوط في آخر باب الرجعة فمن الظن السوء نسبة المصنف الى التروهم والقول بان معناه كما يبدو
اعتبار العدة بالشهور ويعد من العدة ما مضى من الحيض والطهر [و] يجب [على معتدة] الطلاق
والفسخ والموت وغيرها [وطئت بشبهة] من قبل الزوج او الاجنبي [عدة اخرى] للوطئ وفيه
اشعار بانه لو وطئها مبتوتة مقرا بالطلاق لم تستأنف العدة وان لم تقربه تستأنف كما في المحيط
[وتدخلت] اي تشارك العدتان في دخول بعض من كل منهما في الاخر وكان السبب الاول
والثاني وقعا معاني الوقت الذاتي فيعتد منه سواء كانتا من رجلين او من رجل من جنسين كالتوفيق
لغنها زوجها اذا وطئت بشبهة او من جنس [فاذا تم] العدة [الاولى انقضت بعض] العدة [الثانية

وعليها ان يتم ما بقي منها فالملقة البائن اذا وطئها الزوج الاول او رجل آخر بشبهة بعد انقضاء الحيضة ثم انقضى حيضتان كانتا للاولى والثانية معا فاذا مضى حيضة كانت للثانية خاصة ولا نفقة فيها لانها عدة الوطى لا عدة النكاح و كذا اذا انقضى حيضتان ثم وطئها كما في المحيط ويمكن ان ينقضي العدتان معا كما اذا وطئت معتدة عن وفات بعد ما انقضى شهر منها فخاصة لئلا آخرها آخر ثلاثة اشهر وعشر [وعدة] اي ابتداء عدة [النكاح] الفاسد عقيب تفريقه [اي زمان يصلح لابتدائها بعيد التفريق بالموت او القضاء او غيره فلا يشكل بما اذا فرق في الحيض او بعيدة بقرينة ما مر من الحيض الكوامل [او] عقيب [عزمه ترك الوطى] بان يقول صريحا عزمتم على ترك وطئها او وطئكم كما في الكرمانى قيل هذا في المدخولة واما في غيرها فان يتركها على قصد ان لا يعود اليها اصلا كما في المستصفى وليس في الكلام ان يشترط لكون العزم تركا للوطى ان يقول تركتكم ونحوه كاظن وفي مجمرع النوازل ان ما في المتن قول ابي يوسف رح وفي الفصولين ان ابتدائها من حين التفريق عند الثلاثة وفيه اشعار بان ابتداء عدة الصحيح عقيب الطلاق او الموت لانه العيب كما في الهداية لكن في الاسرار ان السبب نكاح متأكد بالدخول وما يقوم مقامه [و تنقضي العدة] اي عدة النكاح او الوطى [وان جهلت] الزوجة سببها من الطلاق او الموت او غيرها فاذا بلغها طلاقه او موته فقد انقضت العدة من وقته وفيه اشعار بانه لو اقربا لطلاق فقد انقضت من وقته وهذا اذا صدقته والا فمن وقت الاقرار وهذا في حق النفقة والسكنى واما في حق التزويج باختها او اربع سواء من وقت الطلاق كما في الكافي [وان نكح معتدة] نكاحا صحيحا او فاسدا [من] طلاق [بائن] عن نكاح صحيح كما هو المتبادر فلو كان عن فاسد لم يلزمه المهر ولا العدة بالاجماع كما في الصغرى [و طلق قبل الوطى] ولو حكما [يجب] عليه [مهر تام] عندهما وقصف مهر عند محمد وزفر رح [و] يجب [عدة مستقبلة] بفتح الباء اي مبتدأة كما في المغرب فلا يعد ما مضى منها عندهما و يعد عند محمد رح فعليها اتمام العدة الاولى كما في الكافي [ولا عدة على ذمية] اي كتابية [طلقها] او مات عنها [ذمي] عنده اذا كان ذلك منهم تدبيرا واما عندهما فعليها العدة وانما تعرض لها لانه لا عدة على حربية طلقها حربي بالاتفاق وانما قال ذمي لانه لو طلقها معلوم فعليها العدة [ولا] على [حربية خرجت اليها مسلمة] او ذمية او مستامنة فالاسلام ليس بشرط وانما الشرط الخروج على نية ان لا تعود اليها كما في النهاية لكن في نكاح الهداية والمضمرات وغيرها ان الخروج ليس بشرط لانهم قالوا انها لو اسلمت في دار الحرب ومضى ذلك حيض بانته منه ولا عدة عليها عنده خلافا لهما [الا الحامل] فان عليها العدة سواء كانت ذمية او حربية عنده وعنه جواز نكاح الحربية ولا يطأ حتى تضع الحمل وهو اختيار الكرخي كما في المحيط ونحو [اي تناسف وجوبا على فوات نعمة النكاح من] (احدث الزوجة احدا فهي محلة) او (من نحل

بالضم أو الكسر حدادا فهي حادة أي امتنعت من الزينة بعد وفات زوجها كما في الصحاح [معتدة البائن] بالطلاق أو الأيلاء أو اللعان أو فرقة أخرى كما في المشرع [والموت] حال كونها [كبيرة مسلمة] حرة أو أمة فلا يجب الحداد على المطلقة قبل الدخول أو المطلقة الرجعية والصغيرة والكتانية ويجب على قنة وأم ولد ومكاتبه بانت أو مات أزواجهن كما في التلزم وينبغي أن يقول مكلفة بدل كبيرة لأنه لا حداد على المجنونة كما في الاختيار وغيره وذكر في السراجية أن المطلقة الرجعية يستحب لها التزيين والتطيب ولبس أحسن الثياب لترغيب الزوج [بترك الزينة] ظرف تحد والزينة ما تزينت به المرأة من حلي أو كحل كما في الكشاف فقد استدرك ما بعده ويرثه ما في قاضيخان أن المعتدة تجتنب عن كل زينة نحو الخضاب ولبس المطيب وكذا ما يأتي من المحيط [ولبس] الثوب [المزفر والمعصر] أي المصبوغ بالزعفران والعصفر بالضم بالفارسية (بم) وكذا لبس القصب والخز عن أبي يوسف رح لا بأس بالقصب والخز الأحمر كما في الاختيار والمراد من الثوب ما كان جديدا يقع به الزينة والأفلا بأس بلبسه لأنه لا يقصد به الاستر العورة والأحكام تبني عن المقاصد كما في المحيط [والدهن] بزيت أو غيره ولو غير مطيب والدهن بالفتح والضم [والسقاء] أي الاختضاب به [والطيب] أي استعماله في البدن أو الثوب [والكحل] بالفتح والضم أي الاكتحال به [الأبعدر] بأن كانت فقيرة لا تجد إلا هذه الأثواب أو اشتكت رأسها أو عينها أو اعتادت الدهن أو اكتسبت للمعالجة أو امتشطت بالأسنان المنفرجة للدفع الذي فحينئذ لا بأس به لأنه واجب الدفع شرعا فكيف تتأسف عليه وأما الامتشاط بالطرف الآخر فللزينة فلم يحل كما في المحيط [لا] تحد بترك الزينة أم ولد [معتدة عتق] بموت المولى أو اعتاقه والعتق المضاف إليه [و] امرأة معتدة [نكاح فاسد ولا تخطب] بالضم وهو المراجعة في الكلام ومنه الخطبة بالضم والكسر لكن الضم يختص بالموعظة والكسر بطلب المرأة [معتدة إلا تعريضا] هو كلام له وجهان من صدق وكذب أو ظاهر وباطن كما في المغرب والتحقيق أن التعريض هو أن يقصد من اللفظ معناه حقيقة أو مجازا أو كناية ومن السياق معناه معرضا به فالموضوع له والمعرض به كلاهما مقصودان لكن لم يستعمل اللفظ في المعرض به كقول المحتاج إليه جئتكم لاسلم عليكم فيقصد من اللفظ السلام ومن السياق طلب شيء وحسبك بالتسليم مني التقاضا وفيه إشارة إلى أنه لا يصرح بتزويجها بعد انقضاء العدة مثل أن يقول أنكحك أنتزوجك بل يقول مثل أريد أن أتزوج امرأة أنك لجميلة أي حسن الخلق كثير الانفاق محسن إلى النساء وإلى جواز التعريض لكل معتدة مع أنه لا يجوز للمعتدة الرجعية أصلا وكذا معتدة البائن كما في النهاية وغيره عن شرح التاويلات لكن في المختار أنه يجوز كما للمتوفى عنها زوجها اتفاقا ولم يوجد نص في معتدة عتق ومعتدة وطى بالسببه وفرقة ونكاح فاسد وينبغي أن تعرض للادليين بخلاف الآخرين وفي الظهيرية لا يجوز

حررهما من الميت بخلاف الاوليين وفي المضمرات ان بناء التعريض على الخروج [ولا تخرج معتدة
 الرجعي والبائن] اذا كانت حرة مكلفة فاما الامة فعن محمد رح انها تخرج بلا امر المولى وكذا الصبية
 الا اذا كان الطلاق رجعيا فلا يخرج حينئذ الا باذن الزوج كما في المحيط والكتانية بمنزلة الصبية كما في
 قاضيان وكذا المجنونة والمعتوهة والذمية كما في المختار وقد مرت معتدة غير الرجعي ويشتمل البائن
 المختلعة وفي المختار لو انها اختلعت على ان لا نفقة لها قيل تخرج نهارا لمعاشها والاصح ان لا تخرج
 كالمختلعة على ان لا سكنى لها فانها لا تخرج [من بيتها] الذي كانت تسكنه وقت الفرقة بقوله
 تعالى (لا تخرجوهن من بيوتهن) الاية وفيه اشارة الى انها لا تخرج الى صحن الدار وهذا اذا كانت
 في الدار منازل لغيرهم لان صحنها بمنزلة المسكة والا فتخرج والى ان المعتدة من النكاح الصحيح
 والفاسد سواء في حرمة الخروج وعن شمس الاسلام ان معتدة الفاسد لا تخرج اصلا لا ليلا ولا نهارا
 ولو اذن الزوج لان الاعتداد في موضع الطلاق واجب والخروج حرام الا لضرورة كما في المحيط
 [وتخرج معتدة الموت] للمعاش لانها بلا نفقة [في المملوك] اي الليل والنهار [وتبيت] اي
 تكون في جميع الليل او اكثره [في منزلها وتعتد] المعتدة [في منزلها] اي منزل زوجها [وقت
 الفرقة] اي فرقة كانت [و] وقت [الموت] ظرف المنزل لا صفته والا لزم حذف الموصول مع بعض
 الصلة ولا دلالة للظرف على المعرف وفيه اشعار بانها لو طلقت غائبة عادت الى منزلها والتدبير في
 اختيار المنزل في الوفات والبائن والزوج غائب اليها وفي الرجعي اليه كما في المحيط [الا ان تخرج]
 المعتدة بان كان المنزل عارية او موجرا مشاهرا واما ان اوجر مدة طويلة فلا تخرج كما في المحيط
 [او] ان [خافت تلف مالها] في ذلك المنزل بالسرقه او الحرق او الغرق [او] خافت [الانهدام]
 اي انهدام المنزل وفيه اشعار بانه ان خافت بالقلب من ام الميت خوفا شديدا فلها ان تخرج
 كما في قاضيان [اولم تجد] المعتدة [كراء البيت] الذي آخره الزوج ومات فأوجر عليها في مالها
 فلولم تجد الكراء تخرج فاذا خرجت انتقلت حيث شئت الا ان يكون مبتوتة فتنتقل حيث شاء
 كما في المختار [ولا بد من سترة] اي ستر وحياب [بينهما في البائن] واحدا او اكثر [وان
 ضاق المنزل عليهما فالاولى خروجه] فجاز خروجها ولا يجوز ان يستمعا بدون السترة [وكذا]
 الاولى خروجه [مع فسقه] في الكافي ان كان فاسقا تخاف منه فليخرج الى منزل اخر [وحسن ان
 تجعل] اي يجعل القاضي [بينهما] امرأة ثقة [قادرة على السيلولة] والمنع عن الوطي [ولو ابانها]
 الزوج واحدة او اكثر [او مات عنها في سفرهما] في مصر او مغارة بقربنة قوله وان كان في مصر
 فالتفسير بغير موضع الإقامة ظن ولو من المصنف وانما قيد بالابانة لانها لو طلقها رجعيا في مغارة
 بعدها عن مصر والمقصد مسيرة سفر تبعته في الذهاب ولو كان البعد عن مصر مسيرة خيرت ولو كان
 بالعكس رجعت [فان كان بعدها عن مصرها] الذي انشأ منه او بعدها [عن مقصدها] الذي

يتوجهان اليه والمقصد بكسر الصاد اسم مكان من يقصد بالكسر [مسيرة سفر] اي ثلاثة ايام و لياليها [وعن الآخر] اي المصراز المقصد [اقل] من مسيرة سفر [تتوجه] المرأة [اليه] اي الى الآخر الاقل مصرا كان او مقصدا وفي النهاية ان كان بينهما وبين مصرها اقل من ثلاثة ايام رجعت الى مصرها وان كان البعد من المقصد اقل من المسيرة [والا] يكن بعدها كذلك بان كان البعد عن كل منهما مسيرة سفر او اقل منهما [خيرت] بين الرجوع الى مصرها وبين التوجه الى مقصدها [معها ولي] اي محرم سواء كان عصبة [اولا والعود] الى الرجوع الى مصرها في الصورتين [احمل] واولى من المقصد لتعتد في منزله ولو اكتفى بالاسمية لكان كافيا [وانكانت] قد ابانها او مات عنها في سفرهما [في مصر] اي موضع اقامة ولوقرية وبعدها عن كل من المصر والمقصد مسيرة سفر بقريئة قوله ثم يخرج به حرم لان الخروج الى ما دون السفر يجوز بلا محرم [تعتد] للمرأة [ثم] اي في المصر ولو معها محرم وهذا عنده واما عندهما فتخرج مع المحرم وفي الشارع وقاضيا انها انكانت في مفازة وكل منهما مسيرة سفر سارت الى ادنى موضع فيه امن وانكانت في ما من تربصت فيه عنده و قالا اذا وجدت محرما خرجت معه الى ايهما شاءت والا تعتد ثم [ثم] اي بعد الاعتداد في المصر [تخرج] المعتدة منه [بمحرم] اي بسببه او معه و ذكر في التنف اذا لم يكن لها محرم اقامت في المصر حتى تنقضى عدتها او تجد محرما واذا وجدت قوما فيهم نساء فامنت على نفسها تتوجه او ترجع معهم *

[فصل * الحضانة] بالكسر لغة مصدر حضن الصبي اي رباه كما في المقائس وشرا تربية الام او غيرها الصغير او الصغيرة قبل القرقة او بعدها [للأم] اي لام الصغير ما لم يستغن ونفقتها على الاب حيا وعلى ذي رحم الصغير على قدر الارث ميتا [بلا جبر] اي بلا اكراه للام على اخذه اذا ابت مطلقا كما ذكره البقالي وفي الكرمانى انها لا تجبر الا اذا لم يكن له ذو رحم محرم فاجبرت حينئذ وفيه اشارة الى انها اولى من المحرم وان طلبت اجرا والمحرم لم يطلبه والاصح ان يقال لها امسكبه او ادفعه الى المحرم كما في النظم والى انه يدفع اليها بلا طلبها لكن في الاختيار خلافه وكذا سائر المستحقين للحضانة [قد طلقت] اي اوقعت بينهما فرقة سواء كانت بالطلاق او الموت او غيره [اولا] تطلق [ثم] اي بعد الام بان ماتت اولم تقبل او تزوجت بغير محرم [امها] اي لام الام وان علت وعن ابي يوسف رح ان ام الاب اولى من ام الام [ثم ام ابيه] اي الصغير وان علت وهذا اولى مما في بعض النسخ (من امه) اي الاب لانه يلزم الحذف او الانتشار [ثم اخته] اي الصغير [لاب وام ثم] اخته [لام ثم] اخته [لاب] وفي اختيار عن ابي حنيفة رح تاخيرها عن الالة ثم بنت اخته لاب وام ثم لام ثم لاب وام يذكره استغناء بالاصل عن الفرع كما هو العادة فكلامه ليس بقاصر كما ظن

[ثم حالته كذلك] اي حالته لاب وام ثم لام ثم لاب ثم بنت خالته كذلك [ثم عمته كذلك]
ثم بنت عمه فالولاية من قبل الام لانها اشفق وفي المحيط لا حضانة لنبت الخالة والعمة كبنت الخال
والعم [بشرط حريتهن] ظرف الطرف اي للام وغيره [فلا حق] في الحضانة [لامة] اي قنة ومدبرة
ومكاتبه [وام ولد] كن اذا اعتقن صرن كالحرائر وفي المشرع ان الامة اذا فارقتها زوجها
فالحق للمولى وان كان الاب حراً ولا يفرق بينه وبين امه ولا يشق استغناء الامة عن ام ولد
[والذمية] لا المرتدة [كالسلمة] في حضانة ولد المسلم [حتى يعقل] اي يدرك [ديناً] فحينئذ
يؤخذ عنها جارية كانت او غلاماً لعدم الامن من تعليم الكفر [وبنكاح غير محرم] من الصغير
مجرور بالاضافة ويجوز نصبه بالمفعولية والفاعل مسوقة للحضانة [يسقط] منها [حقها] اي حق
الحضانة فاذا اجتمع النساء الساقطات الحق يضع القاضي الصغير حيث شاء منهن كما في المحيط [و
بمحرم] اي بنكاح محرم منه [لا] يسقط حقها [كام] الصغير [تكنت عمه] اي الصغير [و
مثل] جدة ام الام او الاب [تكنت جدة] ابا ابي الصغير او ابا امه [ويعود الحق] اي حق الحضانة
اليها [بزوال نكاح سقط] ذلك الحق [به] اي بذلك النكاح والاحسن بزواله فلولم تقر بالنكاح او
اقرت بالبينونة صدقت كما في المحيط [ثم] اي بعد فقد النساء المذكورات الحضانة [للعصبات على
ترتيبهم] في الارث فيقدم الاب ثم الجد ثم الاخ لاب وام ثم لاب ثم بنوه كذلك ثم العم ثم بنوه
واذا اجتمع مستحقو الحضانة في درجة فالأورع ثم الامن كما في الاختيار [لكن لا يدفع صبية] اي
لا يدفع القاضي صبية لا صبياً [الى عصة غير محرم] الا اذا لم يوجد محرم فدفع الى افضل موضع
[كمولي العتاقة وابن العم ولا] يدفع صبي وصبية [الى] عصة [فاسق] ولو محرم كما في الكافي
[ما جن] اي شخص لا يبالي بما صنع وما قيل له كما في المغرب [ولا يشير] في المقام مع ايها
شاء طفل مميز ولا ينظر الى سبع سنين كما قيل في السقائق وفيه اشعار بانه يشير اذا بلغ كما في الهداية
والطفل كالصبي من التولد الى الاحتلام الا انه مما يستوي فيه الذكر والمؤنث كما في المغرب [والام
والجدة] ام الام وام الاب [احق به] اي الابن الصغير [حتى ياكل] وحده [ويشرب] وحده
[ويلبس] وحده [ويستنجي] اي يمكنه ان يفتح سراويله عند الاستنجاء ويشده بعده كما في
الكرمانى [وحده] حال او ظرف وقدره ابو بكر الرازي بتسع سنين والشصاف بسبع وعليه الفتوى
كما في الحضانة وغيره [وهما] احق [بالنبت] الصغيرة [حتى تبيض] او تبلغ بالسن وفي النظم تصوير
بنت اربع عشرة سنة [و] روي هشام [عن محمد] رح انهما احق بها [حتى تشتهي] اي تبلغ حل الشهوة
كما مر في النكاح [وهو المعتمد علامة] لما يفتي به [لفساد الزمان] اي اهل الزمان [وغيرهما] الام
والجدة ممن يمتحق الحضانة احق بالبنت [حتى تشتهي] وقيل حتى تستغني عن الخدمة واذا
استغني الولد عند واحدة منهن فالاولى اقربهم تعصيباً فالاب ثم الجد الاقرب فالاقرب كما في الاختيار

[ولا تسافر] امرأة [مطلقة] انقضت عدتها [بولدها] اي لا تخرجه من بلد الى آخر [الا الى وطنها الذي نكحها فيه] فلا تخرجه الى بلد ليس وطنها لها وان وقع النكاح فيه في رواية الاصل و تخرجه في رواية الجامع الصغير والاول اصح ولا الى وطنها الذي لا يعقد فيه فيلزم ان لا تخرجه الى بلد ليس وطنها لها ولا يقع النكاح فيه الا ان يكون قريبا بحيث لو خرج الزوج الى الولد يمكنه ان يبيت في اهله وحكم القريتين كالبليدين ولها ان تخرجه من القرية الى البلد القريب للتأديب دون العكس الا اذا وقع العقد فيه لان (اهل البقور اهل القبور) ولا يخرجها الى دار الحرب اصلا الكل في الكافي [وهذا] اي السفر بالولد الى الوطن [للام فقط] فلا يخرجها الاب الا ان يستغنى ولا غيره ممن يستحق الحضانة نظرا للصغير *

[فصل * اقل مدة] استقرار [الحمل] بالفتح اي حمل المرأة مما في البطن من الولد [سنة اشهر] يومية فان عشرين ومائة لنفخ الروح وستين لصلب الاعضاء كما في الحديث فلو جاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت النكاح لم يثبت نسبه لتيقن العاوق قبل النكاح كما في الكافي [واكثرها] كثيرا [سنتان] وغالبها تسعة اشهر [فيثبت] من زوجها [نسب ولد] الزوجة [معتدة] الطلاق [الرجعي] وفيه اشعار باشتراط النكاح الصحيح له مع ان الفاسد كالصحيح في ذلك الا انه اعتمد على ما مر في النكاح والنسب اشتراك من جهة احد الابوين كما مر في النكاح [وان جاءت به] اي بالولد [لاكثر] اي بعد الاكثر [من سنتين] من وقت الفرقة لاحتمال العلق في العدة بامتداد الطهر [ما لم تقر] المعتدة ظرف يثبت [بانقضاء العدة] فلواقرت به في مدة محتملة الانقضاء ثم جاءت به لستة اشهر فصاعدا لم يثبت نسبه [فيثبت الرجعة] بوطية فان الظاهر انتفاء الزنا والحكم بابقاء النكاح اسهل من الحكم بانشايه فلا تساهل في التفريع كما ظن [و] ان جاءت به [لاقل منهما] اي السنتين [لا] يثبت الرجعة لاحتمال العلق قبل الفرقة [و] يثبت نسب ولد امرأة [مبتوتة] اي مختلعة او مطلقه بأئينة او ثلث والاصل مبتوتة اي مقطوعة عن النكاح او مبتوتة طلاقها [ولدت لاقل منهما] اي السنتين من وقت البينونة ما لم تقر بانقضاء العدة فانه قيد في المعطوف عليه فلواقرت به ثم ولدت لاقل من ستة اشهر ثبت نسبه لانها اخطأت في الاقرار وان ولدت لاكثر فلا كما في الكافي والمتبادر ان تكون مدخولة والا فان ولدت لستة اشهر فصاعدا لم يثبت اذ العلق متوهم وان ولدت لاقل يثبت للعالم بالعلق كما في مبسوط صدر الاسلام [لا] يثبت نسب ولد مبتوتة ولدت [لتماهما] لتيقن حدوث الحمل بعد الفرقة كما في الدراية والكافي لكن في المستيط وشرح الطحاوي والايضاح وشرح الاقطع وغيرها انه يثبت نسبه بلا دعوة وبه يشعر قوله واكثرها سنتان [الا بدعوة] بالكسر اي بان يدعي الزوج انه ولده فثبت نسبه كما في الهداية والكافي لكن في شرح الطحاوي ان الدعوة مشروطة في الولادة لاكثر منهما وهل يحتاج الي تصديقها فيه روايتان والكلام مشير الى ان المرأة لو كانت امة

لم يثبت نسبه بلا دعوة فلو عزل عنها وولدت فان ظن انه منه ام ينغه كما في المحيط [ويحمل] ثبوت النسب بالدعوة [على وطئها بشبهة] وظن انه جائز [في العدة] ظرف الوطئ وفيه دلالة على انه ليس بزنا وقيل انه زنا مقط حده بادعائه الشبهة وقيل انه محمول على انشاء نكاح آخر كما في مبسوط صدر الاسلام [اذا جسد] الزوج وانكر [ولادة زوجته] معلمة كانت او كتابية حرّة امة [تثبت] الولادة [بشهادة امرأة] واحدة حرّة عدل كما هو المتبادر فلو نفاه لآعن والزوجة تشير الى انها غير مطلقة فلو طلقها ولو رجعا لم يثبت نسبه بشهادتها الا اذا كان الحبل ظاهرا او اثر بالحبل وهذا عنده واما عندهما فيثبت بشهادتها مطلقا كما في قاضينان والشهادة دالة على انه لم يثبت بدونها والصحيح انها لا يشترط كما في الكافي *

[فصل * يجب] اي تفرض [النفقة] لغة اسم من الانفاق والتركيب دال على المضي بالبيع نحو نفق البيع نفقا بالفتح اي راج او بالموت نحو نفقت الدابة نفقا اي ماتت او بالغناء نحو نفقت الدراهم نفقا اي فنيت كما في المفردات وشريعة ما يتوقف عليه بقاء شيء من نحو ماكول وملبوس وسكنى فيتناول نحو العبيد فان مالكة مجبور على الانفاق عليه بالانفاق وكذا البهائم عند ابي يوسف رح واما عند غيره فيفتى به ديانة واما العقار فلا يفتى به الا ان تصيغه مكرره كما في المحيط وغيره وقال هشام سالت محمدا عن النفقة فقال انها الطعام والكسوة والسكنى كما في الخلاصة وذكر في قاضينان ان النفقة الواجبة هذه الثلاثة الا ان اكثرهم (منهم المصنف رح) ذهبوا الى انها الطعام والتخبز مع اللحم اطلق ومع الدهن اوسط ومع اللبن ادنى وذا غير لازم لاختلاف الاحوال كما يجيى [والكسوة] بالضم والكسر الملباس كما في المغرب وغيره او الالباس كما في التاج وغيره وفيه تردد وقد رددعين وخمارين وملحفة وسراويل وجبة كلاهما في الشتاء لكنه لا يلزم لتغيير الاوقات [والسكنى] اسم من الاسكان لا من السكون كما في الصحاح فتسكن في بيت يحب الزوج لكن بين جيران الصالحين كما ياتى وهذه الاسماء ان حملت على المعاني المصدرية والا يحتاج الى تقدير نحو الاداء [على الزوج] اي رجل حر او عبد بنكاح صحيح كما هو المتبادر فلا نفقة في الفاسد [ولو] كان الزوج [صغيرا لا يقدر على الوطئ] لان سبب المحجب الاحتباس بحيث يتعذر له الاستمتاع بها وطيا او دراعي فانه يعجزها عن الاكتساب ثم الانفاق [للمعرس] بالكسرى لاجل امرأة الرجل كما في الصحاح والمغرب وغيرهما فلا يتناول الصغيرة [مسلمة او كافرة] موطوءة او غيرها حرّة امة ولو غنية [كبيرة او صغيرة تطوء] اي تصلح للوطئ في التملة بلا منع نفسها عنه فتجب نفقة الرتقاء والقرناء او غيرهما مما لا تمنع الوطئ ولا اعتبار لكونها مشتتة على الصحيح [بقدر حالهما] اي الزوجين وعليه الفتوى كما في الهداية وذكر في الشزانة انه بقدر حالها فينفق بقدر ما يقدر والباقي دين عليه لكن في ظاهر الرواية انه بقدر حاله وهو الصحيح فوجب بقدر طاقته

وانكانت مفروطة اليسار كما في المضمورات [في الموسرين] من الزوجين [نفقة] اهل [اليسار] ككسوتهم واليسار اسم من اليسار الاستغناء [وفي المعسرين نفقة العسار] اسم من الاعسار الافتقار يستعمله بعض اهل العلم الا انه غير مسموع كما في الطلبة وقال المطرزي انه خطأ مذهب وكانه ارتكبها لمزاجه ايسار لكنه ليس في اختيار غير الواضع [وفي] الزوج [الموسر] الزوجة [المعسرة] بين الحالين اي بين اليسار والعسار [وفي عكسه] اي عكس ذلك بالكانت موسرة والزوج معسرا [بين الحالين] اي نفقة الوسط دون نفقة الموسرين وفوق المعسرين لما تقر في الشرع والاطلاق مشير الى ان القدر المعين من النفقة غير لازم لاختلاف الطباع والرخص والغلاء فيقدر ما يكفيها بقول عدل عينا او قيمة وفي الاصل نفقة اليسار كل شهر ثمانية دراهم او تسعة والعسار اربعة دراهم او خمسة ولو كان احدهما معسرا فخبز البر وباجة او باجتان فيفرض كل شهر وقال السرخسي انه غير لازم وقيل في المحترف كل يوم وفي التجار كل شهر وفي الدهقان كل سنة كما في الزاهدي والى ان الزوج يلي الانفاق فلا ضرورة الى القاضي الا اذا قدر ما يكفي فان للقاضي ان يزيد على ما فرض وينقص عنه للغلاء والرخص والمستحب ان يطعمها ما ياكله لانه مأمور بحسن المعشرة والاكتفاء مشعر بان الكسوة كالنفقة فيما ذكرنا ولذلك لو هلكت قبل مضي الوقت لم يقض عليه ببذلها حتى يمضي كما في المحيط وذكر في الخلاصة ان مدة الكسوة في النساء ستة اشهر وفي الصبيان اربعة اشهر [ولو] كانت العرس [هي في بيت ابيها] بلا طلب الزفاف وقال بعض ائمة بلخ انها لا تستحق اذا لم تزف اليه والفتوى على الاول فلم امتنعت عن الانتقال اليه لاستيفاء مهرها المعجل كان لها النفقة كما في المحيط [او مرضت] اي حدث لزوجة صحيحة في بيت ابيها مرض [في بيت الزوج] فينفق عليها في بيته الا ان يتناول فتسقط ح لانها صارت كصغيرة فان قلت لا فائدة للمطرف لانها لو مرضت في بيت الاب ثم زفت الى بيت الزوج مريضة قالوا لها النفقة كما في قاضيخان قلت الاحالة على الغير مشعر بالضعف والخلاف مع انه روي عن ابي يوسف راح لانفقة لها انكانت لا تطبق الجمع وفي الفصولين انهم قالوا انها تجب النفقة للمريضة في بيته اذا تمكن من الانتفاع بها بوجه والا فلا نفقة لها والاكتفاء بالنفقة دليل على انها لا تستحق ثمن الادوية كما في المحيط [لا] تجب النفقة [لناشزة] ما دامت على تلك الحالة ثم وصفها على وجه الكشف فقال [خرجت] الناشزة [من بيته] خروجا حقيقيا او حكما [بغير حق] واذن من الشرع فمن النواشز ما اذا منعت نفسها لاستيفاء المهر بعد ما سلمتها كما قالوا وليست بناشزة عنده واما اذا كان الزوج ساكنا معها في منزلها فمنعته عن الدخول عليها فانها ناشزة الا اذا منعت ليتحولها الى منزله او يكتري لها منزلا فح لا تكون ناشزة كما في قاضيخان واما اذا سلمت نفسها بالنهار او الليل فقط فلا نفقة لمحترفات لم تكن مع الزوج الا بالليل كما قال الزاهدي واما اذا ابت ان يتحول معه الى منزله او بلد يريده وقد ادنى مهرها فلمواسكنها في ارض الغصب فامتنعت منه ليست بناشزة كما في المحيط

وبما ذكرنا في اثناء المسائل ظهر فائدة القيد [و] لا لزوجة [محبوسة بدين] وان لم تقدر على ادائه او زنت او فرضت لهما لان الاحتباس لا يفوت من جهة الزوج وهذا عندهما خلافا لابي يوسف رح وفيه اشارة الى انه لو حبس بدين قدر على ادائه او بغير حق فلها النفقة والى انها لو حبست ظلما وجب النفقة وهذا عند ابي يوسف رح خلافا لهما وهو الصحيح كما في المحيط فاحسن الاداء ترك الدين [ومريضة] في بيت احد الابوين [لم تزف] الى بيت الزوج اي لم تزف اليه او زنت وقد خرجت الى بيت احد عما زيارة وهي بئانه يمكن ان تشمل في مسقة او غيرها الى بيته والا فلها النفقة كما في المضمرات وذكر في المحيط اذا مرضت في بيت الاب مرضا لا يقدر على الوطي ولم تزف الى بيت الزوج الا انها لم تمنع نفسها عنه بغير حق وجب النفقة [و] لزوج [مغضوبة كرها] وعن ابي يوسف رح لها النفقة والاحسن ترك القيد فانها ليست واجبة اذا رضيت به [وحاجة] اي حال كونها [لا] يكون [معه] اي الزوج حج الاسلام قبل تسليم النفس او بعده كما ذكره الخشاف وقال القدوري لو بنى بها ثم حبست مع محرم فلها النفقة عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح وفيه اشارة الى ان لا نفقة لمدة الذهاب والمجيء لكن يعطيها نفقة شهر لان الواجب عليه نفقة الحضر وهي تقوض لها شهرا فشهرا وعن ابي يوسف رح اذا ارادت حجة الاسلام يؤمر الزوج بالخروج معها وبالاتفاق عليها الكل في المحيط وينبغي ان لا نفقة في حج النفل بالطريق الاول [ولو كانت] حاجة [معه] اي الزوج [فلها نفقة الحضر لا السفر] فيما زاد على نفقة الحضر يكون في مالها لانه بازاء منقعة لها [ولا الكراء] اي اجرة الابل ونحوها وان كان في الاصل مصدر كاري ولا في الموضعين لنفي الجنس ملغاة او للعطف وما بعدها فيهما مرفوع منصرف المضاف عن الاول لا الثاني اذ في الاول للعطف وما بعدها مجرور وفي الثاني لنفي الجنس ملغاة وما بعدها مرفوع فان منهم من جوزها ذلك في المعرفة مع عدم التكرير ومن الظن تقدير لا ما هو قيمة في السعر ولا اي ليس لها الكراء عليه لانه يلزم عمل لا عمل ليس وحذف اسمها وحذف الموصول مع بعض الصلة وحذف حرف جر ليس بقياس مع كثرة الحذف بلا ضرورة [و] يجب [عليه] موسرا [نفقة خادم] ولو صغيرة قادرة على الخدمة ونفقتها انقص من نفقة الزوجة والمعتبرة الكفاية ويدخل فيه الكسوة قميص وازار من كرايس وكساء رخيص وخف لا خمار [واحد] لا اثنين خلافا لابي يوسف رح الا اذا كانت من بنات الاشراف فانه يجبر على نفقتهما [لها فقط] فلا يجبر عليها اذا لم يكن للزوجة خادم وفيه اشعار بانه يشترط للاجبار على النفقة كون الخادم ملكا لها كما قال بعض المشائخ وقيل عليه نفقة الخادم ولو خراجه اذا كانت الزوجة حرة فاما اذا كانت امة فغير مجبور لها واعلم ان نفقتها لم تجب الا اذا قامت على اعمال البيت الكل في المحيط [لا] تجب عليه نفقة خادم واحد لها [معسرا في الاصح] من الروايتين وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة رح لان الخادم لزيادة الزينة وذلك في حال اليسار وقال محمد رح

عليه نفقة خادم كافى المحيط [ولا يفرق بينهما] اي الزوجين [بعجزة] اي بمصعب عجز الزوج [عنها] اي النفقة هي مأكول وملبوس ومسكن فلو اختصمت معه لها لا يباع مسكنه وخادمه لانه من اصول حوائجه وهي مقدمة على ديونه وقيل يبيع ما سوى الازار الا في البرد وقيل ما سوى دست من الثياب واليه مال الحلواني وقيل دستين واليه مال المرخسي ولا يباع عمالته كما في المحيط [وتومر] اي يامر القاضي اياها بعجزة عنها بقرينة العطف [بالاستدانة] اي باستقراض ما فرض القاضي لاجلها عليه من النفقة [عليه] اي على الزوج ليودي عند اليسار كما ذكره المصنف رح واليه يشعر كلام المغرب لكن التوكيل بالاستقراض لم يصح على الاصح كما ياتي فالاصح ما قال الخفاف انه اشترى بالنسيئة لتقضي من مال الزوج فرب المال يرجع عليه كما يرجع على الزوجة بخلاف ما اذا فرضها ولم يامر بالاستدانة فانه لا يرجع الا على الزوجة ثم هي على الزوج وفيه اشارة الى انها لم استدانته بغير الفرض لم يرجع عليه كما في التحفة والى انها لا ترجع عليه الا بالتصريح بالاستدانة عليه وقال ركن الائمة ان نيتها كالتصريح بها فلو لم تنو لم ترجع بها كما في الزاهدي والاكتفاء مشير الى انها اذا امرت بالاستدانة ولم يدنها احد وطلبت من القاضي التفريق لم يفرق بينهما وقال الشافعي رح يفسخ بينهما كما اذا عجز عن اداء المهر المعجل قبل الدخول فطلبت التفريق لكن لو فزق القاضي الشافعي نفق قضاؤه عند الكل وان فرق القاضي الشافعي بلا اجتهاده ففي نفاذه روايتان وهذا اذا كان الزوج حاضرا فاما اذا كان غائبا فلا ينقل على الصحيح كما في الحقايق وغيره وذكر المصنف رح ان مشائنا استحسنوا ان ينصب القاضي نائبا شافعياف فيفرق للضرورة [ومن فرضت] مجاز اي نفقة زوجته نفقة العسار [لعساره] اي لاجل عساره اي وقت عساره [فايسر] اي صار موسرا [تم] القاضي بالفرض عليه [نفقة يساره ان طلبت] الزوجة نفقة اليسار فيعتبر حاله في كل وقت كما في الكافي وغيره وفيه رمز الى ان من فرضت لیساره ثم اعسر تم نفقة عساره ان طلبت لانه اذا تبدل حاله فلها المطالبة بقدرها كما في الاختيار لكنه اختار ما ضعفه في السابق فانه اعتبر حالهما ثمه وحاله ههنا كما لا يشغى [وتسقط] نفقة الزوجة مأكولة او ملبوسة [في مدت مضت] ولم تصل اليها اما بعجزة او تعذته او غيبته بالسبس او غيره [الا اذا سبق فرض قاضي] بالنفقة مع الاستدانة اولا [ارضيا] بشي معلوم منها لكل شهر او سنة فان ولايته عليه اقوى من ولاية القاضي عليه [فتجب] النفقة المفروضة او المرضية [لما مضى] من زمان الفرض او الرضاء [ما دام حيين فان مات احدهما] بعد احد هذين [از طلقها قبل قبض] من الزوج شيأ منها ظرف الفعلين [سقط] بالموت او الطلاق [المفروض] بالقضاء او الرضاء من النفقة لانها صلة ساقطة باحدهما قبل القبض كالهبة وفي خزائن المفتين ان المفروضة لا تسقط بالطلاق على الاصح وفيه اشعار بانها لو لم تعين باحدهما تسقط بالطريق الاولى كما في المحيط [الا اذا استدانته بامر القاضي] فانها لا تسقط بالموت والطلاق

وفي الخلاصة ان في سقوط المستدانة بالموت روايتان والصحيح انها لا تسقط كما في المحيط [ولا يسترد] عند الشيعين [معجلة مدة] اي نفقة عجلت في ادائها المدة [مات احدهما قبلها] اي قبل مضي تلك المدة فلم يرجع الزوج عليها ولا على تركتها بنفقة ايام خالية عن الزوجة وقال محمد يسترد نفقة تلك الايام عنها ان بقيت وقيمتها ان اهلكت فان هلكت لا تسترد بلا خلاف وعنه تسترد نفقة شهر لا اكثر كما في المحيط [ونفقة عرس القن] الماذون بالتزوج [عليه] اي القن والعرس اعم من الحرة والمكاتب وام الولد والقنة الا ان فيما سوى الاوليين يشترط البيتوتة بوجوب النفقة كما يأتى ويدخل في القن المدبر والمكاتب تغليبا الا انهما يرديان النفقة من كسبهما كما في المحيط [ويبيع القن] لا غير [فيهما] اي في النفقة المفروضة او المرضية الا ان يغديه المولى او يموت او يقتل [مرة بعد] مرة [اخرى] فاذا اجتمع عليه نفقة خمسمائة مثلا بيع فيها ثم اذا اجتمع مرة اخرى بيع اخرى ثم وثم لان النفقة يتجدد وحبوبها بمضى الزمان فهو في حكم دين حادث كما في شرح ادب القاضي والمحيط وغيرهما وقد بعد ما صرّده المصنف من انه اذا فرض القاضي عليه الف درهم مثلا فيبيع بشمسمية وهي قيمته والمشتري يعلم ان عليه دين النفقة يباع مرة اخرى فانه لم يرجع اصل يستنبط منه على انه ينبغي ان يحفظ ما بقى من البيع الاول الى العتق او بالكلية كما في الموت ولا يزيد علم المشتري على علم البائع ولا يورث شيء منه فكيف يورث الباقي من المشتري [و] يباع [في دين غيرها] اي غير النفقة مرة واحدة لانه لا يتجدد بمضي الزمان فاذا بيع في المهر [مرة] وبقي شيء منه اخر الى العتق [ويجب] عليه [سكنائها] اي اسكان زوجته [في بيت] اي في مكان يصلح ماوى للناس حيث احب لكن بين جيران صالحين هيماء اذا كان ممن يتهم بالايذاء [ليس فيه احد من اهله] من الضرة او ذي رحم محرم منه كوالدته واخته وفيه اشعار بان لها ان لا تسكن مع ضررتها [وام ولده] كما في المحيط وقال محمد بن سلام له ان يجمع بينهما كما في الزاهدي وفيه ايضا ان امكنه ان يجعل لكل واحد بيتا فلها طلب ذلك والا فلا وفي الملتقط كره وطيبها وفي البيه نائم او مغمي عليه او صبي عاقل [و] لو كان ذلك الاحد [ولده] اي ولد الزوج [من غيرها] اي الزوجة لمعاداة بينهما غالبا [الا برضاها] اي بان ترضي ان يكون معها من اهله لانه حقها [وفي بيت] مفردة معين [من دار] للزوج مشتملة على بيوت [له] اي لذلك البيت [غلق] بالتحريك ما يغلق ويفتح بالمفتاح [كفاهما] لحصول المقصود وفيه رمز الى انه اذا جمع بينهما وبين ضررتها او احد من اهله في دار فيها بيوت وعطي كل واحد بيتا على حدة ليس لها ان يطالبه مكانا آخر الى انه لو لم يكن له الا بيت واحد كان لها ذلك كما في الاختيار [وله] اي الزوج [مع والديه وولدها] وغيرهما من الاقارب حال كون ذلك الولد من غيره يغير ذلك الزوج وليس بصفة والا يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة [من الدخول عليها] لان المكان ملكه كما في الكافي وفيه اشعار بان ليس له لمنع من ملك الغير [لا من الاطراف اليها] عطف على

من او لنفي الجنس اي لا منع منه او لنفي اي لا يمنعون من النظر ومن الظن ان التقدير ليس له منعهم من النظر كما ذكرناه سابقا [و] من [كلامهما متى] اي في اي وقت [شأؤا] اذ لا ضرر فيه والمنع قطيعة الرحم وقيل لا يمنعون من ذلك والكلام وانما يمنع من القرار لانه الفتنة كما في الهداية [وقيل لا يمنع من الخروج الى الوالدين ولا من دخولهما عليها كل جمعة] اي سبعة ايام كما في الهداية لكن في قاضيخان ان اهلها لا يمنع من الزيارة في كل جمعة وانما يمنع عن البيتوتة و به اخل مشائخنا وعليه الفتوى [و] كذا لا يمنع [في] الدخول والخروج الى محرم [غيرهما] كالخاله والعمه [كل سنة] لا كل شهر على ما قال ابن مقاتل وبالأول يقتضي كما في قاضيخان [وهو] اي ما قال صاحب القيل [الصحيح] كما دل عليه كلام قاضيخان [ويفرض] القاضي [نفقة عرس الغائب] عن البلد سواء كان بينهما مدة السفر ام لا كما في المنية وينبغي ان يفرض نفقة عرس المتواري في البلد ويدخل فيه المفقود [و] نفقة [طفله] الذكر والانثى [وابويه] لا دينهم وغيرها ولا نفقة غيرهم من الاقارب كالاخوة والعمات لان نفقة هؤلاء انما يجب بالقضاء ولا يقضي على الغائب [في مال له] اي الغائب ثم بين المال فقال [من جنس حقهم] النفقة كالمأكل والملبس او قيمتهما كالنقددين والتبر فلا يفرض نفقتهم في مال له من غير جنس حقهم كالعروض والعقار كما ياتي ثم أكد ما قلنا فقال [فقط] فيفيد ان لا يفرض في ماله دين سوى النفقة ولا نفقة غيرهم ولا النفقة من غير الجنس كما ذكرنا [عند مودع] ظرف له او حال [ار مضارب او مديون] والوديعة اولى من الدين في البدأة بالاتفاق كما في قاضيخان وفيه اشعار بانه لو كان المال حاضرا في منزله يفرضها القاضي اذا علم بالنكاح وحلقها وكفلها كما في المحيط وكذا اذا لم يعلم به بعد اقامة البينة عند ابي يوسف رح خلافا لابي حنيفة كما في الخلاصة [ان اقر] المودع او المضارب او المديون [به] اي بمال الوديعة او المضاربة او الدين [وبالنكاح] في نفقة العرس والنسب في البواقي كما في مفقود الكافي ولم يذكر لانه يعلم منه بطريق المقائسة [او علم القاضي] عطف على اقر [بذلك] اي بالوديعة والمضاربة والدين والنكاح والنسب فان علم ببعض من الثلاثة بشرط اقرارهم بما لم يعلم به والصحيح كما في مفقود الهداية فمن الظن الاشارة الى المال والزوجة [ويحلفها] اي العرس [انه] اي الغائب [لم يعطها النفقة] بان قالت (بالله ما استوفيت النفقة) كما في قاضيخان [ويكفلها] اي ياخذ القاضي من العرس كفيلا بالنفقة في قولهم لعلها اخذتها واذا رجع واقام البينة انه خلقها مالا او حلفها فنكلت رجع على الكفيل او العرس واذا اقرت باخذها يرجع عليها فقط كما في شرح الطحاوي [لا] يفرض نفقة عرسه في المال الذي عندهم [باقامة بينة] منها [على النكاح] اذا لم يعلم واقر او يكون المال عندهم واذا علم وانكروا المال وذكر في الاصل انها لا يفرض عندهما ولم يسلك عنه شيء وعنه انها يفرض كما في النظم وذكر في العمادي انه اذا اقامت البينة على النكاح والمال فرض النفقة واعلم ان ما ذكره من حكم العرس جار بعينه

في الطفل واخويه كما في النظم وقد اشرنا اليه [ولا] يفرض بطلبها [ان لم يخلف] الغائب [مالا] في منزله ولم يعلم النكاح [فاقامت] العرس [بينة] على النكاح [ليفرض] القاضي النفقة [عليه] اي الغائب [ويامرهما] اي يامر القاضي العرس [بالاستدانة] عليه [ولا يقضي] عطف على لا يفرض اي كما لا يفرض القاضي النفقة على الغائب بالبينة لا يقضي [به] اي بالنكاح على ما قال العلماء التلثة لان في هذا قضاء على الغائب [وقال زفر يقضي بالنفقة] اي بوجوب ادائها ويامرها بالاستدانة عليه فان حضر واقرب بالنكاح قضى الدين فان انكر كلفها القاضي اعادة البينة فان اعادت فيها والا امرها برد ما اخذت كما في المحيط [لا] يقضي [بالنكاح] بالبينة عنده في هذه الصورة [وعمل القضاة] بالتخفيف اصلها قضية جمع قاض [اليوم] في زماننا [على هذا] اي قول زفر رح [للحاجة] اي لضرورة الناس اليه [ولمطلقة الرجعي] اي لمن حدث لها الطلاق الرجعي فيفيل انها معتدة وانها لم يجب عليه بعد العدة ولا على المولى اذا اعتق ام ولده الا ان في الاحتراز عنه لا يحتاج الى ذكر المطلقة كما ظن [و] مطلقة [البائن] واحدا او اكثر بلا عوض فلا نفقة للمختلعة وان لم يشترط في العقد وقالوا لها النفقة الا اذا شرط فيه كما في النظم [والمفارقة بلا معصية] صادرة عنها [كخيار العتق والبطوغ] ووطئ ابن الزوج اياها مكرمة كما في النهاية [والتفريق لعدم الكفاة النفقة] اي المأكول والملبوس كما في النظم وان ذهب المصنف ان النفقة المأكول واللام مشير الى انها غير مقدرة فليها ما يكفيها من الوسط كما في المحيط [والسكنى] اي المنزل الذي يسكنان فيه قبل الطلاق ويلزم ان تلزمه كما اشير اليه فلو تسكن زمانا وتخرج زمانا كانت ناشئة فلا تستحق النفقة كما في قاضيان والمطلقة شاملة للامة فلها النفقة اذا برأها بيتا في العدة سواء كانت البيتوتة عند قيام النكاح ام لا وذكر الصدر الشهيد انه اذا برأها في العدة والطلاق بائن ليس لها النفقة كما في المحيط وتقديم المسند للتخصيص واليه اشار بقوله [لا] نفقة [لمعتدة الموت] اصلا سواء كانت حاملا ام لا وقيل للسامل النفقة في جميع الاحال كما في المضمرات [ولا] المفارقة [بمعصية] صادرة منها [كالردة] اي ردتها وان رجعت عنها [وتقبيل ابن الزوج] اي تقبيلها ابنه او اباه بشهوة الزنا به طوعا والكلام مشير الى ان رده وتقبيله ابنتها بشهوة وغيرهما ما هو معصية منه لم يسقط النفقة و الى ان لا سكنى في هذه الفرقة وهذا اذا اخرجت من بيته والا فواجب كما اشير اليه في الكفاية [وردة معتدة الثلث از البائن] مبتداء خبره [تسقط] النفقة وهذا اذا خرجت من بيت الزوج والا فلها النفقة كما في الكرمانى [لا] يسقط [تمكينها] اي معتدة الثلث وكذا البائن [ابنه] اي اباه لانه لا اثر للتمكين [ونفقة الطفل الحر فقيرا الى ابيه] الحر الى حد الكسب وحينئذ للاب ان يسلمه الى عمل وينفق عليه من كسبه فقبل ان يحسن العدل ! ينفق عليه من ماله وفيه اشعار بانه ينفق على الغني من ماله فان انفق من ماله رجع على ماله

بشرط الاشهاد والاب اعم من المورس والمعرس الا انها تفرض عليه بقدر الكفاية وعلى المورس بقدر ما يراه الحاكم كما في المحيط وانما قيد بالحرلان حكم المملوك ياتي [لا يشاركه] اي الاب في نفقة طفله [احد] من الام وغيرها فان كان الاب معسرا والام موسرة امرت بالانفاق ثم رجعت عليه بعد اليسار ومنهم من قال بعدم الرجوع وهي اولى من الجدل المورس وعن ابي حنيفة ان ثلثها عليها وثلثيها على الاب كما في المحيط [كنفقة ابويه] فانه لا يشاركه الولد احد في نفقتهما [وعمره] لانه لا يشارك الزوج احد في نفقتهما [وليس على امه ارضاعه] اي الطفل لان ما عليها تسليم النفس الى الزوج وما سواه من اعمال ككنس البيت و غسل الثوب و الطبخ والتخيز والارضاع لم تومر به الا قد ينالها كافي الكافي [الا اذا تعينت] بان لم يكن له مال والاب موسرا ولم يوجد مرضعة او لم يأخذ ثدي الغير وغيرها فتح تبصر على الارضاع وهو الصحيح كما في الاختيار وهذا مردي عن الشيخين وظاهر الرواية انها لا تبصر كما في المحيط [ويستاجر الاب من ترضعه] من مال الطفل بان ماتت امه فورث مالا مثلا فان لم يكن له مال فمن مال نفسه كما في المحيط [عندها] اي الام ظرف ترضعه وفيه اشارة الى ان للظفر ان يخرج الى منزلها في غير حالة الارضاع فان مكثها دائما عند الام لم يجب الا اذا شرط ذلك عند العقد و الى انه يجب الارضاع عند الام وذا غير واجب الا اذا شرط كما في المحيط [ولو استأجرها] حال كون الام [منكوحة] له غير مطلقة [او] مطلقة [معتدة] من طلاق رجعي [لترضعه] لم يجوز [الاستيجار] ولم يستحق اجرة [وفي] جواز استيجار المعتدة [المبتوتة] اي المطلقة الثلث او البائن [روايتان] ففي ظاهر الرواية انه يجوز في رواية الحسن لا يجوز [و] لو استأجرها [لارضاعه] اي الطفل منها [بعد] مضى [العدة] من رجعي او بائن [او] استأجرها لارضاعها [لابنة] اي الزوج حال كونه [من غيرها] صحيح [هذا] الاستيجار وان كان حال قيام النكاح لانها اجنبية من كلوجه [وهي] اي المعتدة عن طلاق بائن على احدي الروائين او الام بعد العدة [احق] واولى [من الاجنبية] لان ارضاعها انفع للصغير [الا اذا طلبت] المعتدة او الام [زيادة اجر] على اجر الاجنبية فتح له ان يدفع اليها [ونفقة البنت] التي لا تكون لها زوج [بالغة] او صغيرة ولم يذكرها لاغناء الطفل فمن الظن ان الاول ترك القيد [والابن] الكبير [زمانا] بفتح الزاء وكسر الميم اي الذي طال مرضه زمانا كما في المغرب او الذي لا يمشي على رجليه كما في المهذب و اليه اشار في الطلبة وفيه رمز الى ان نفقة العاجز عن الكسب على ابية و يدخل فيه المعترة والمتشجع الاعضاء والرجل الصحيح الذي لا يقدر على الكسب وطالب العلم الذي لا يهتدي اليه وهذا اذا كان به رشد كما في الخلاصة ولذا قال صاحب المنية انا افتني بعدم وجوبها فان قليلا منهم حسن السيرة مشغولا بالعلم الديني واكثرهم فساق شرهم اكثر من خيرهم يحضرون الدرس مائة بخلافيات زكية

ضررها في الدين اكثر من نفعها ثم يشتغلون طول النهار بالسخرية والغيبة والوقوع في الناس و غيرها مما يستحقرون به لعنة الله والملائكة والناس اجمعين فالتقى الله تعالى البغض في قلوب آبائهم وينزع عنهم الشفقة فلا يعطون مناهم في الملابس والمطاعم وهم يطلبونها ويؤذونهم مع حرمة التافيق ولوعلم السلف حالهم لحرّموا الانفاق عليهم فلم يفرضوا نفقاتهم [على الاب] خص من بين الاقارب [خاصة] كما في ظاهر الرواية [و به يفتى] وقد مر عنه ان ثلثها على الام [وعلى الموسر] اي موسر ذي رحم محرم دون غيره من نحر العبد والمديرو المكاتب وام الولد [يسار الفطرة] بان يملك ما فضل من حاجته مما يبلغ مائتي درهم فصاعدا وعن ابي يوسف يسار الزكوة وعن محمد يسار الفاضل على نفقة شهر لنفسه وعياله فان لم يكن له شيء واكتسب كليوم درهمين كفاه اربعة درانق ينفق الفضل عليهم واليه ذهب الخضاف فان لم يفضل من كسبه فلا شيء عليه لكن يومر ديانة ان لا يضع والده والاول هو الصحيح كما في المحيط [نفقة اصوله] من الاب والام والجد والجدّة [الفقراء] سواء كانوا قادرين على الكسب او لا وهذا ظاهر الرواية وقال السلواني ان الابن الكاسب لا يجبر على نفقة الاب الكاسب خلافا للسرخسي رح وفيه اشعار بانه لا يجبر الابن على نفقة امرأة ابيه وام ولده وامته الا اذا كان بالاب علة يستاج الى خادم فيجبر على نفقته وعن ابي يوسف انه يجبر على نفقة امرأة ابيه اذا كانت عنده مطلقا [بالسوية على الابن والبنت] ولو احدهما فابق اليسار وعنه انه يفرض عليهما اثلاثا والاول اظهر وفيه اشعار بانه لو كان له ابنان واحدهما اكثر مالا فبالسوية وقال مشائخنا انهما لو تفاوتتا في الايسار تفاوتتا فاحشا تفرض بقدره كما في المحيط ثم شرع في اصل لذلك فقال [و يعتبر فيها] اي في نفقة الاصول [القرب والجزئية] اي النفقة على القريب ان استويا في الجزئية وعلى البنت ان استويا في القرب فمن الظن ان ذكر الجزئية مستدرك اذا الكلام في نفقة الاصول [لا] يعتبر [الارث] كما هو رواية عنه [ففي من] اي في قضية اصل [له بنت وابن ابن] كان كل النفقة [على البنت] مع الاستواء في الجزئية والارث لانها القريب [وفي ولد بنت واخ] فقير كان كل النفقة [على ولدها] اي البنت مع استواء بهما في القرب وكون الاخ وارثا لان الولد الجزء [و] على الموسر يسار الفطرة [نفقة كل ذي رحم] اي قرابة منه [محرم] لا يجوز التناكح بينهما مثل الاخوة والاخوات واولادهما والاعمام والعمات والاحوال والحالات فلا نفقة لذي رحم غير محرم مثل اولادهم ولا نفقة لمحرم غير ذي رحم كزوجات الاءاء والبنين والاصهار والاءاء والامهات والاخوة والاخوات من الرضاعة واولادهم والمتبادر ان يكون المحرمية من جهة الرحم لا من جهة اخرى فلا نفقة عليه لابن عم وهو ابن اخيه من الرضاع والاصول والفروع مستثناة عن ذلك كما لا يشفى [صغيرا] او صغير [او بالغة فقيرة او ذكر زمن او اعمى] هو مستدرك لان الزمانة تكون في سته اعمى وذاهب البدين والرجلين وذاهب

اليد والرجل من جانب رالأخرس والمفلوج كما في احكام الصغار وحق الاداء محرم فقير غير كسوب
 سواء كان زمنا او صغيرا او صغيرة او كبيرة فان في الصغار مطلقا بشرط الفقر وكذا في الكبار
 الاناث واما في الكبار الذكوران فهو شرط مع الزمانة وفي الكل كونهم غير كسوبيين كما في المحيط
 واعلم ان الموسر المذكور قسمان احدهما انه الوارث حقيقة والثاني انه اهل للمورثة فاشار الى الاول
 بقوله [على قدر] اخذ [الارث] منه كلا او بعضا فمن له خال وعمان فهي عليهما بقدره الا اذا كانا
 معسرين فعلى الخال ويجعلان كالميت وانما لم يذكر له مثال لظهوره ثم اشار الى الثاني فقال
 [ويعتبر اهلية الارث] اي قابلية كونه وارثا [لا لحقيقته] اذ لا يعلم ذلك في حال الشيوة فيفرض عليه
 لا على الوارث حقيقة [فنفقة من له خال وابن عم] موسران [على الخال] لانه ذو رحم محرم اهل
 للارث دون ابن العم وان كان وارثا لانه ليس بمحرم فمن الظن ان الاولى في التمثيل خال وعم
 لاب لان الكلام في ذي رحم محرم واعلم ان ما ذكرنا لا يخلو عن نوع مخالفة لكلام القوم الا انه انساب
 ظاهرا [او لا نفقة] لاحد [مع الاختلاف] بينهما [دينا] كالذكر والاسلام وفيه اشعار بان نفقة السني على
 الموسر الشيعي متلا كما اشير اليه في التكميل [الا للزوجة والاصول] اي الوالدين [والفروع] اي المولودين
 فانهم معه يستحقون النفقة فالزوجة يسكن العقد والباقي يسكن الولاد بخلاف سائر الاقارب فانه بالمورثة
 ولا وراثة مع هذا الاختلاف [ولا] نفقة لاحد [على القبر الا لها] اي الزوجة على الزوج ولو كانا معسرين
 ولها ابن موسر يومر الابن بالاتراض على الزوج ولو كاسبا حتى اذا ايسر رحع عليه وكنا اخوها الموسر
 كما في المحيط [و] الا [للفروع] المولودين الفقراء على الاب الا اذا كان معسرا والام موسرة فعلى
 الام ولو كاسبا لكنها ترجع عليه عند البسار ولا يضر وجوب نفقة الخادم والمملوك على الفقير لانه
 في بيان نفقة الاحرار [ولا] نفقة [لغني] انهم منسوب الى ذات غني [الا لها] اي الزوجة [وباع
 الاب عرض ابنه] بالسكون والحركة اي ماعدا النقلين والمأكول والملبوس من المنقولات وهو
 في الاصل غير النقلين من المال كما في المغرب والمقائس وغيرهما [لا] يبيع [عقاره] بالفتح
 في اللغة الارض والشجر والتاع كما في الصحاح وغيره فهو شامل للمنقول وفي الشريعة العرصة مبنية
 كانت او لا وما في العمادي انه العرصة المبنية لا يخلو عن شيء فان البناء ليس من العقار في شيء كما لا
 يخفى على المتتبع [لنفقته] اي نفقة نفسه استحسانا وقالا يبيع وفيه اشارة الى انه لا يبيع الزيادة
 على قدر الحاجة والى ان الابن لا يبيع عرض ابيه وعقاره لنفقته كما في شرح الطحاوي [ولا] يبيع
 الاب عرض ابنه مطلقا [لدين له] اي الاب [عليه] اي الابن [سواها] اي النفقة وهذا اذا كان
 الابن كبيرا غائبا فاذا كان حاضرا فلا يبيعها اجماعا كما يبيعها في نفقته اذا كان صغيرا كما في العمادي و
 غيره [ولا الام تبيع ماله] من العرض والعقار فماله كلمتان او ثلث وفي الزاهدي اي ما وقع في
 المختصر من قوله باع ابواه فالالف فيه من الكتابة لكن في الخلاصة ان في الاقضية جواز بيع الابوين

اما في ظاهر الرواية فالام لا تتبع [لنفقتها] لان بيع الاب على خلاف القياس [وضمن مودع الابن لو انفقها] اي الوديعة [على ابويه] اولده او زوجته [بلا امر قاض] وقيل لا يضمن والاول هو الصحيح فان اعطاهم بامر القاضي لا يضمن هو الصحيح كما في المحيط [لا] يضمن [الا بوان] وكذا الولد والزوجة كما اشير اليه [لوانعقا ماله] من جنس حقهما [عندهما] بوديعة [واذا قضى] القاضي [بنفقة] غير العرس [كالولد وذو الرحم المحرم] ومضت مدة [بدون الاغاق] سقطت [نفقة تلك المدة] فلا يصير نفقة الاقارب دينا بقضاء القاضي وفي الخلاصة فيه روايتان وقيل هذا اذا كانت المدة اكثر من شهر وفي المحيط هي شهر وقيل لا خلاف انه لا يصير دينا وانما الخلاف في الموضوع في الفتاوي ان نفقة الصبي تصير دينا بخلاف ماير الاقارب وفي النظم ان بعد القضاء او الصلح يوخذ نفقة ما مضى [الا ان ياذن القاضي] بعد الفرض لمستحق النفقة [بالاستدانة] عليه فح لا تسقط بمضي المدة [ونفقة المملوك] عبدا او امة ولم يشمل المكاتب والمملوك المشترك [على سيده] سواء كان فقيرا او غنيا [فان ابى] السيد عن الانفاق [كسب] المملوك [وانفق] على نفسه [وان عجز] المملوك [عنه] اي الكسب بعذر صغرا او غيره فعلى العبد والقمة [امر] السيد [ببيعه] وفي المدبر وام الولد يجبر المولى على الانفاق لا غير كما في المحيط وذكر في الزاوي لو قتر السيد على المملوك في نفقته ليس له ان يأكل من مال سيده لكنه يكسب فياكل الا اذا كان صغيرا او جارية او عاجزا عن الكسب فله ان يأكل وان لم ياذن له في الكسب فله ان يأكل من ماله قدر كفايته ثم ايراد هذه الرواية مع لفظ العجز في آخر الكتاب ينبي عن رعاية حسن الاختتام باعانة معتق الرقاب *

✽ [كتاب العتاق] ✽

لما شارك الطلاق في زوال الملك و هو اقل وقوعا عقبه به و هو العتاق كلها بالفتح الخروج عن الرق والعتق بالكسر اسم منه و شريعة قوة حكمية يصير بها اهلا للقضاء والشهادة وغيرهما والمراد الاعتاق فانه الموافق بالفقه وقد جاء لغة كما ذكره المطرزي و هو تصرف مندوب مرضى لملك المملوك و المملوك حتى يزول ما يوجب الكفر من النار بازالة اثره دل عليه المشاهير من الاخبار والصحة من الآثار وفي الزاوي يستحب ان يعتق الرجل عبدا او المرأة امة وفي الاختيار يستحب ان يكتب كتابا به ويشهد عليه خوفا من التباحث [يصح من حر] من الحر بالفتح وهو لغة الخلوص و شريعة خلوص حكمي يظهر في الادمي لا بقطاع حق الغير عنه [مكف] فلا يصح من العبد والمجنون والصبي و يصح من المسلم والكافر والسكران والمكروه وينبغي ان يشترط استقرار الملك فانه لو اشترى الوكيل بالشراء قريبه لم يعتق عليه لانه انتقل منه الى المولى كما في وكالة الكرماني وغيره [بصريح لفظه] اي بما استعمل فيه وضعاً و شرعاً من نحو العتق والحرر وغيرهما سواء كان في جملة

اسمية او فعلية نداءية او غيرها عن قصد او خطاء فعنق لو جرى على لسانه اعتقتك و عنه انه لا يعتق
 كما في المحيط [بلا] حاجة الى [نية كانت حر] اي ذرحر او ذات حر و التاء مفتوحة او مكسورة كلاهما
 لخطاب العبد او الامة في حروف المعاني من الكشف ان الفقهاء لا يعتبرون الاعراب الا ترى انه لو
 قال لرجل زينت بكسر التاء او لامرأة بفتحة و جب حد القذف و في المحيط لو قال لعبده انت حرّة
 او لامته انت حرّ فقد عتق [او معتق] بفتح التاء من الاعتاق و هو ازالة الملك و اثبات العتق كما
 يجب [او عتيق] و ينبغي ان يكون عاتق كذلك لانهما صفتان من العتاق كما في الصحاح او الاعتاق
 كما في التهذيب [او] انت [اعتقتك] و يجوز ان يعطف على الجملة و انما اخرجت لان الاصل في الخبر
 الافراد [او محرر] بالفتح اي معتق [او حررتك] او مولائي [او هذا مولائي] اي معتقي فانه
 يعتق و ان كان مشتركا بينه و بين التاجر و غيره لان القرينة معينة له فيلتحق بالصريح [او يا مولائي]
 او يا حرّ او يا محرر او يا عتيق او يا آزاد الا اذا سماه به ثم ناداه و لو قال عنيت بهذه الالفاظ الاخبار
 الباطل صدق ديانته لا قضاء لانه خلاف الظاهر لانها جعلت انشاء كما في الزاهدي و ذكر في المحيط لو قال
 اردت اللعب عتق ديانته و قضاء لانه و السيد في العتق سواء و لو قال لغلامه انت مولائي او يا مولائي
 اختلف المشائخ فيه كما لو قال له ياسيدي او لها يا سيدة و في مبسوط صدر الاسلام لو قال له يا خواجه
 او لها يا كاهن لم يعتق على الصحيح و في المحيط لو قال (تو آزاد تر از من) لم يعتق ولو قال انت اعتق
 من فلان) و عنى به عبدا آخر عتق ديانته لا قضاء [و راسك حر و نحوه] مثل زيد قائم و عمر و
 فلا تسامل فيه كما ظن [مما عبر به عن] كل [البدن] بيان (نحوه) اي البدن و الوجه و الرقبة و الفرج
 و غيرها مما مر في الطلاق فلا يعتق بقوله يدك او رجلك حر لانه مما لا يعبر به عنه لكن
 في النظم قيل لا يعتق الغلام بقوله فرجك و في المحيط عن ابي يوسف انه يعتق به كما بدكرك
 و الاكتفاء لا يخلو عن شيء فانه لو اعتق جزءاً شائعاً كالثلك و الربع عتق ذلك الجزء عنده و سعى في
 الباقي و كذا عندهما كما في الاختيار [و] يصح [بكنايته] اي كناية لفظ العتاق [ان نوى] العتاق
 و تحقيق الكناية في الطلاق [كلا ملك لي عليك] لاني بعثك و اعتقتك و كذا في الامثلة الخمسة
 الالية [ولا سبيل] اي لا ملك لي عليك لان العمل بتحقيقه اعنى الطريق غير ممكن اذا اضيف الى
 الانسان فجعل كناية عن الملك [ولا رق] لي عليك و هو الضعف و شريعة العجز الحكمي كما يجئني
 [وخرجت من ملكي و خلعت سبيلك] و قوله [لامته قد اطلقتك] اي خلعت سبيلك و خص
 الامة لانه في الاصل بمعنى طلقته و ان لم يستعمل فيه كما في النهاية و ذكر في المحيط عن ابي يوسف
 لو قال - الف - نون - نا - حا - را - فقد عتق ان نوي [و] يصح العتاق بدون النية عندهم [بهذا ابني]
 للعبد و هذا ابنتي للامة [للاصغر] سنا بحيث يولد مثله بمثله سواء كان معزوف النسب او لا
 [والاكبر] عطف على الاصغر فيصح عنده و اذا لم يولد مثله لمثله خلافا لهما و احتج محمد على ابي حنيفة

فقال الاترى انه لو قال لغلامه هذه ابنتي او لجارسته هذا ابني لم يعتق ثم قل بعض المشايخ انه على
 الخلاف ايضا وكثيرا ما استشهد به بالمختلف على المختلف والفرض نقل الكلام الى الاوضح وقال
 بعضهم انه على الرفاق وهو اظهر ولو قال هذا ولدي للاكبر عتق قضاء ولو قال له هذا عسى او خالي
 او ليما هذه عمتي او خالتي عتقت ولو قال هذا اخي از هذه اختي لم يعتق وعنه انه يعتق كما لو قال
 هذا اخي از امي الكل في المحيط وذكر في النظم (انت ولدي) كهذا ابني ولو قال للاكبر هذا
 حدي او الكبرى هذه جدتي يعتق اتفاقا ولا يعتق لو قال للصغير او الصغيرة ولها فرغ عما يعتق
 بالنية شرع فيما لا يعتق وان نوى فقال [لا] يصح [يا ابني ويا اخي] في رواية الحسن
 وفي النوادر انه يصح وهو الصحيح ولو قال (يحرر) لم يعتق على الصحيح ولو قال لعبد (يا بابا) لم يعتق
 كما في الصغير ولو قال يا بني او يا بنية بالتصغير من غير اضافة لم يعتق كما في الهداية وعن ابي
 حفص انه لو قال يا بني بضم الباء لم يعتق وبالنصب عتق كما في التجميع [ولا سلطان لي عليك]
 بمنزلة لاحية ولا بد [ولفظ] اي لا بلفظ [الطلاق وكنايته] اي الطلاق [مع نية العتق] اي اذا قل
 لامته انت طالق او خلية او بنت مني او حرمتك لم تعتق وان نوى [ولا يصح بقوله] انت مثل الحر
 او السرة وان نوى وقال بعضهم انه يعتق بالنية كما في الاختيار ولو قال لحره انت مثل هذه واراد ايمته لم
 تعتق ولو قال لم ارد العتق لم يدين قضاء وكذا لو قال مثل هذه الامة كما في النهاية [بخلاف ما انت
 الا حر] فانه يعتق بخلاف ما انت الا مثل الحر كما في المحيط [ومن ملك] بالشراء او الهبة او الوصية
 او غيره والمالك اعم من ان يكون صغيرا او كبيرا عاقلا او مجنونا مسلما او كافرا [ذا رحم محرم] منه
 صفة ذا جرة للجوار وهو عامله والمناسبة مقتضية وفيه اشعار بانه عتق بالملك قرابة قريبة كالولاد
 ومتوسطة كالقرابة المتبادلة بالحرمية ولم يعتق بعيدة كبنات العم ولا بمحرم غير رحم كالمحرم
 بالرضاع والصهرية [او] من [اعتق لوجه الله] اي لله نفسه او لرضاء فحصل به ثواب عظيم فانه فعل
 المسلمين [او للشيطان] ولد ابليس او كل متمرد [او للنعم] او الوثن فحصل به عذاب اليم فانه
 فعل الكافرين [او] اعتق [مكرها او سكران] من الخمر او الزبيب او البنج او غيرها واكتفيت
 بما ذكرنا في الطلاق فان عتق السكران كطلاقه كما في المحيط [او اضاف عتقه الى] نفس [ملك]
 او الى سببه كقوله ان ملكتك او اشتريتك فانت حر ولو قال ذلك لمملوكه فقد عتق عليه حين
 سكت كما في المحيط [او] الى [شرط] مصدر بان ونحوها كما هو المتبادر نحو ان فعلت كذا فانت
 حر [ووجد] اي الملك والشرط المذكور فلا يتوقف العتق على وجود الدخول لو قال انت حر على
 ان تدخل الدار كما في المحيط [عتق] المملوك في الضرر الثلث ولا حاجة الى هذه الجملة لوضوح
 الخلاف الى من كما لا يحتاج الى ما ذكره المصنف ان الجزء خبره وعائده ضمير محذوف تقديره عتق
 مملوكه عليه فان الجزء الشرطية بتمامها والشرط مشتمل على عائده على ان حذف الضمير المجرور

ليس بقياس الا في موضع ليس هو منه كما في الرضي [كعبد] اي كعتق عبد قن او مدبر ويدخل فيه القنبة والمذبرة وام الولد تبعاً [لحربي] اذا [خرج الينا] فلم يعتق اذا لم يخرج الا اذا بيع من مسلم او ذمي فانه يعتق قبل قبض المشركي كما في قاضيان [مسلم] ولو حكما فبشمل المستامن كما في النظام [والحمل نتمتع امه] لتوجيه مائها باستقراره في موضعه [في الملك والرق] فان كانت الام ملكا فالحمل ملك وان كان رقاً بلا ملك فرق بلا ملك كالكفار في دار الحرب فان كلهم ارقاء غير مملوكين لاحد كما في الاستيلاء المستصفي فما ذكره المصنف وغيره ان الرق لم يوجد بلا ملك فلا يخلو عن شيء فالرق يجوز شرعي لاثرك كفر وملك اتصال شرعي بين المملوك والمالك مبيع لتصرفه فيه مانع عن تصرف غيره وسيأتي زيادة تفصيل [و] في [العتق وفروعه] اي في فروع العتق من الكتابة والتدبير وامية الولد ولذا لو زوج ام ولده من احد فحملت منه ثم مات المولى عتق الحمل كامه من كل التركة هذا الا ان الطلاق مشكل فان الولد لا تتبع المذبرة المتقيدة كما في خزنة المغتبيين [الا ان ولد الامة من] قبل [مولاه حر] وليس بتابع لأمه لانه من ماء أبيه وهذا شامل لولدها من ابي مولاه وولده وولد ولده كما اذا تزوج رجل حرّ جاريته من ابنه وهو عبد لآخر بأذنه فولدت منه فان هذا الولد حرّ وان كان من زوجين رقيقين لانه ولد ولد المولى كما في الظهيرية *

[فصل * ان اعتق بعض عبده] او امته كالربع او النصف او غيره [صح] الاعتاق اي صحّ ازالة ملكه عن ذلك البعض وفيه اشارة الى ان العبد لا يتمكن الامن ازالة صفة الملكية والى ان الباقي مملوك له لكنه موصوف بصفه الفساد ولذا لا يباع والى انه لا يتمكن من ازالة شيء من الرق فيبقى كله وذلك لانه صفة له كالحيوة فلم يكن مملوكاً له كالحيوة وذلك لانه حق الله تعالى عقوبة لكفره او حق العامة معونة على العبادة الا انه اذا تم فعله بازالة الملك كله يعقبه العتق كما اذا تم فعل القاتل في بنية يعقبه انزهاق الروح فالرق كالعتق لا يتجزئ والاعتاق كالملك يتجزئ ولذا قال [وسعى] اي عمل العبد وكسب وجوباً من السعاية بالكسركسبه لعتق رقبته [فيما بقي] من ملك المولى وصرفه اليه [وهو] اي المعتق البعض [كالمكاتب] في ان لا يباع ولا يرث ولا يرث ولا يتزوج ولا يقبل شهادته ويصير احق بمكاسبه ويخرج الى الحرية بالسعاية والاعتاق ويزول بعض الملك عنه كما يزول ملك اليد عن المكاتب [بلارد الى الرق لو عجز] ذلك المعتق البعض عن السعاية بخلاف المكاتب فانه يرد اليه بالعجز وينبغي ان المولى يعتق الباقي منه عند عجزه في الاختيار قال صلى الله تعالى عليه وسلم من اعتق شقصا من عبد فعليه عتق كله وهذا كله عند ابني حنيفة وهو الصحيح كما في المضمورات واعلم ان كلامه لا يخلو عن شيء وحق الاداء الى الملك فانه لا يزول شيء من الرق [وقالا] اي ابو يوسف ومحمد رح ان اعتق بعضه [عتق كله] لان العتق

مطازح المعتاق اذ هو اثبات العتق فالاعتاق لا يتجزى كالعتق ولذا عتق كله وليس له الاستمعة، عند هـ ثم اشار الى فائدة اخرى من فرائد الخلاف فقال [ولو اعتق شريك] في عبد [حظه] اي نصيبه منه كالصنف وغيره بلا اذن [اعتق] الشريك [الاخر] حظه منه او كاتبه او دبره كما في الاختيار وذكر الزاهدي انه اذا دبر حظه فقد سعى وعتق بالاداء والولاء له في هذه الوجوه [او استسعى] العبد في قيمة حظه يوم العتاق ولم يرجع العبد به على المعتق [او ضمن] الشريك الاخر [المعتق] حال كونه [موسرا] مالكا مقدارا نصيب الساكت من المال والعرض مروي ملبوسه و قوت يومه كما قال محمد ومنهم من اعتبر يسارا محرما للصدقة وعن ابي حنيفة رح انه قال الموسر الذي له نصف القيمة سوي المنزل والخدام ومتاع البيت وثياب جسده والاول الصحيح كما في المحيط [قيمه حظه] يوم العتاق مفعول ضمن الثاني وفيه اشارة الى ان الاعتبار في اليأس والعسار ليوم الاعتاق فلو ايسر فيه ثم اعسر لم يسقط الضمان بخلاف العكس والى ان له اختيار الاستسعاء والتضمين لكن لو اختار الاستسعاء لم يرجع الى التضمين كما لو اختار التضمين لم يرجع الى الاستسعاء وعنه انه يرجع الا اذا حكم كما في المحيط الى انه اذا اشترك بين جماعة جاز ان يعتق بعضهم حظه ويختار بعض الضمان وبعض الاعتاق وبعض السعاية وكل الورثة في رواية محمد وروى الحسن ان ليس لهم الا الاجتماع على التضمين او الاستسعاء او الاعتاق وفيه خلاف البصاحين كما في الزاهدي [لا] يضمه [محسرا] بل يعتقه او استسعاءه وعن ابي يوسف رح انه يوجر من رجل ولو صغيرا يعقل فيأخذ من أجرته كالحر المديون [والولاء] الميراث منه [لهما] اي للشريكين بقدر حظهما [ان اعتق] اي الشريك الاخر [او استسعى] العبد [و] الولاء [للمعتق ان ضمنه] اي الشريك الاخر قيمة حظه [ورجع] المعتق [به] اي الضمان [على العبد] اي صح له الاستسعاء كما صح له الاعتاق والتدبير والكتابة على ما قال ابو حنيفة [وقال] في صرة اعتاق الحظ [له] اي للشريك الاخر [ضمابه] اي المعتق اذا كان [غنيا والسعاية فقيرا] ولم ياذن بالاعتاق [فقط] فليس للمعتق الرجوع بالضمان على العبد كما في شرح الطحاوي ولا للشريك الاستسعاء غنيا ولا الاعتاق غنيا او فقيرا اذ الاعتاق لا يتجزى [والولاء للمعتق] عندهما في كل الاحوال [ومن ملك ابنه] او غيره من ذي رحم محرم منه بالشرء او الارث او الهبة او غيره حال كون المالك شريكا [مع] شخص [آخر عتق حصته] نصفا او غيره ولم [يضمن] حصة شريكه ولو موسرا سواء علم انه ابن شريكه او لا وعنه انه ضمن اذا لم يعلم وللشريك الخيار بين اعتاق نصيبه والاستسعاء [قال] ضمن الاب حصة شريكه [غنيا] وسعى ابنه فقيرا [الا في الارث] وانه لم يضمن بلا خلاف لعدم الاختيار فيه كما اذا كان لرجلين عم وله جارية فزوجهما احداهما فولدت ولدا ثم مات العم فوزثاه فانه عتق الولد لانه ملك بالارث [وان قال] من له عبيد

[لعبيده] عنده [احد كما حر فخرج واحد] منهما [ودخل ثالث فاعاد] (احد كما حر) يومر بالبيان كما اشار اليه بقوله [ومات بلا بيان] فان بدأ ببيان الايجاب الاول وقال عنيت به الثابت عتق وبطل الايجاب الثاني وان قال عنيت به الخارج عتق ويومر ببيان الايجاب الثاني وان بدأ بالثاني وقال عنيت به الثابت عتق وعتق الخارج بالايجاب الاول وان قال عنيت به الداخل عتق ويومر ببيان الايجاب الاول [عتق] عندهم [ممن ثبت] عنده [ثلثة ارباعه] وسعني في ربعه وفيه تسامح فان العتق لا يتجزى بلا خلاف ويمكن ان الايجاب عنه بما ياتي من جواب تجزى الاعتاق [و] عتق عند الشيخين [من كل من غيره] وهو الخارج والداخل [نصفه] لانه عتق نصف الثابت والخارج بالايجاب الاول الدائر بينهما ونصف الداخل بالثاني الدائر بينه وبين الثابت وعتق ربعه به لانه بطل مالا في النصف الحر فلم يبق الا الربع [و] عتق [عند محمد] ثلثة ارباع من ثبت ونصف من خرج [ربع من دخل] لان بالايجاب الثاني عتق ربع كل من الداخل والثابت عنده والكلام الرائي في الكافي [وان قال ذلك في مرضه] والسهم اعني ربة وثلثة ارباع ربة عندهما وربة ونصف ربة عنده تخرج من ثلث المال اذ لم تخرج لكن الورثة ان اجازوا العتق عتقت تلك السهام [و] ان [لم يجز وارث] من الورثة والمال هو العبيد وقيمتهم سواء [جعل] عند الشيخين [كل عبد سبعة] من السهام حتى يخرج منه سهام العتق والسعاية لان حق كل من الخارج والداخل في سهمين وحق الثابت في ثلثه فبلغت سهام العتق سبعة وسهام السعاية اربعة عشر [و] حينئذ [عتق ممن ثبت ثلثه] من الاسباع [ومن كل من غيره سهمان] منهما [و] جعل [عند محمد كل] من العبيد [سته] من السهام لان حق الداخل في سهم وحق الخارج في سهمين فبلغت سهامه ستة وسهامها اثني عشر [و] حينئذ عتق [ممن خرج سهمان] من الاسداس [و] ممن ثبت ثلثه منها [و] ممن دخل سهم منها [وسعى كل] من العبيد على المذهبين [في الباقي] من سهام العتق فعندهما الثابت في اربعة اسباع من قيمته وكل من الداخل والخارج في خمسة اسباع وعنده الثابت في نصف من قيمته والخارج في الثلثين منها والداخل في خمسة اسداس فان قلت ينبغي ان يعتقوا عندهما بلا سعاية فان الاعتاق لا يتجزى قلت هذا اذا صادق محلا معلوما واما اذا لم يصادق كما اذا كان بطريق التوزيع باعتبار الاحوال فيتجزى بلا خلاف لان ثبوته حينئذ بطريق الضرورة والثابت بهذا الطريق لا يعد وموضعها كما في الكرمانى وغيره [والوطى والموت بيان في طلاق مبهم] فمن كان له امرأتان وقال هذه او هذه ارحلها طالق ثلثا ثم وطى احدهما او ماتت تعين ان المطلقة غير الموطوءة او الحية ولو طلق طلقة واحدة فهل هو بيان قبل مدة صالحة لانقضاء العدة وينبغي ان لا يكون بيانا لان الطلاق الرجعي لا يحرم الوطى كما مر [كبيع] صحيح او فاسد وان لم يسلم المبيع بات او بشرط الخيار لاحدهما وفيه اشعار بان العرض على البيع ليس ببيان وهو بيان كاجارة [وموت] وقتل وتوزيع [وتدبير واستيلاد] وكتابة واعتاق لكن لو

قال اردت المعتقة صدق قضاء [وهبته وصدقته مسلمتين] الى الموهوب له والمتصدق عليه والرهن كالصدقة كما في النظم وفيه اشارة الى انه لو لم يسلم لم يكن بيانا وفي الكرمانى وغيره انه بيان والتسليم بمجرد التاكيد [في عتق مبيهم] فلو قال احدهما حر ثم وقع منه واحد من هذه التصرفات بالنسبة الى احدهما بعينه عتق الاخر لانها بيان اذ التعيين ثبت بالدلالة كالتصريح والكلام مشير الى ان هذا الطلاق والعتق ينزلان فان البيان اظهار لا انشاء وقال بعضهم انهما لا ينزلان الا اذا وجد من الموجب فعل دال على الايقاع والى انه لو باعهما او وهبهما او تصدقتهما لكان فاسدا لكن في الاخيرين يجبر على البيان وتماه في المحيط [دون وطى] لاحديهما فانه ليس بيان [فيه] اي في العتق المبهم لانه غير نازل معلق بشرط البيان على ما قيل ولذا حل وطيهما وان لم يجز ان يفتى به لان هذا العتق لا يعد وهما وانما صرح بنفيه والمتهم مغني لانه نازل عندهما على ما قيل والوطى بيان ولذا لم يحل وطيهما وفيه رمز الى ان التقبيل والمعانقة والنظر الى الفرج بشهوة ليس ببيان وعن ابي يوسف انه بيان والى ان الاستخدام لم يكن بيانا وذا بلا خلاف كما في النظم [والشهادة على العتق المبهم] في صحته او مرضه او بعد وفاته [باطل] ذلك الشهادة وغير مقبولة لاشتراط الدعوى والدعوى عن المجهول لم يصح وهذا عنده واما عندهما فلم يبطل لان العتق حق الشرع والدعوى ليس بشرط فيه وفي السقائى ان الشهادة على اعتاق احده امتيه على الخلاف والدعوى ليس بشرط بلا خلاف وفيه اشعار بان الشهادة على حرية الاصل لم يبطل وتماه في العمادي [لا] يبطل الشهادة وتقبل على [الطلاق المبهم] فيجبر على البيان وفيه رمز بان الدعوى ليس بشرط لانها متضمنة لتحرير الفرج وهو حق الله تعالى *

[فصل * ويعتق] الوافيه للاهتيناك والغافل الموصول [بان دخلت الدار] مثلا [فكل مملوك] عبد او امة فانه كالادمي يقع على الذكر والانثى كما في الذخيرة ولو قال غنيت الذكر دون الانثى لم يدين قضاء ولا يتناول جنين الا بالتبعية ولا المكاتب ولا المملوك المشترك الا ان يعينهم كما في النهاية [لي] للاختصاص والاختصاص انما يكون لشيء هو ملكه في الحال دون ما يحدث في المال كما في الكرمانى وفيه تامل على ان المتبادر من المملوك هو الحال كما في الرضي وغيره وفي بعض النسخ (فكل عبد لي) [يومئذ] اي رقت الدخول [حر] من [كان ملكا] له [اي المعتق بالكسر] حين دخل [في الدار] مثلا هواء [ملكه وقت اليقين او بعدة] وحين ظوف له كيومئذ ظوف لي ولهذا قيل انه مخالف لما مر من ان اليوم مع فعل ممتد للنهار لانه لمطلق الرقت وفيه ان يومئذ مركب والمركب غير المفرد الا ترى ان الرضي ذهب الى ان اذ بدل من يوم وفي الموصل انه كخمسة عشر ولذلك بنى الاول او شبهت الهمزة بالمنوطة في نحو ستم وكتب بصورة الباء على انه ليس بكلي كما مر [و]

يعتق بهذا الحلف حال كونه [بلا] ذكر [يومئذ من] كان ملكا [له وقت حلفه فقط] فلا يعتق ما ملك بعد الحلف [لا] يعتق [الجمل بكل مملوك] اي بان قال لامته الحامل كل مملوك لي فهو [حر] ثم ولدت ذكرا ولو لاقل من ستة اشهر لان الحمل كعضو من المملوك ولذلك لو لم يقيد بالذكر عتق الحمل بتبعية الام كما في الكافي وفيه اشعار بانه لو قال كل مملوك املاكه او الى سنة فصاعدا فعلى ما يستفيد دون ما في ملكه ولو قال عتيته دين ديانة لا قضاء كما في المحيط [ومن اعتق] عبده بكسر التاء [على مال] نقد او مرض حيوان معلوم الجنس او لا مكيل او موزون معلوم الجنس [او به] اي بذلك المال بان قال انت او هو حر على الف او بالف [فقبل] المال في المجلس حاضرا او غائبا بقرينة القاء [عتق] سواء ادعى المال او لا [والمال] المشروط [دين عليه] وينبغي ان يراد بالمال المتقوم فان العتق كالطلاق فلو عتق على خمرة فعلى تفصيله وفي كلمة (على) اشعار بانه لو علقه باذا او متى لم يتقيد بالمجلس كما في الاختيار [و] العبد [المعلق عتقه بالاداء] اي اداء المال بان قال ان اديت الي الف درهم فانت حر [ماذون] في التجارة دون التكدي لانها المشروعة عند الاختيار [ان ادعى] ذلك المال في المجلس [عتق] وعن ابي يوسف رح انه لا يتوقف على المجلس كما في اذ او متى وفي اضمار فاعل ادعى اشارة الى ان المولى لو اخذ مكانها مائة دينار لا يعتق والكلام مشعر بانه لو استقرض المال من رجل و ادعى الى المولى عتق الا ان الغريم يرجع على المولى انكل في المحيط والمتبادر ان الاداء بالتخلية بعد رفع المانع سواء قبض ام لا كما اشير اليه في الكافي لكن في العمادي قال يضر انهم كانوا يقولون في الدين اذا وضعه بين يدي المالك لا يبرأ حتى يضعه في يده او بحجرة [لا مكاتب] ولهذا لا يحتاج الى قبول العبد ولا يبطل بالرد وللمولى ان يبيعه بخلاف المكاتب [وفي انت حر بعد موتي بالف] او عليه [ان قبل] العبد الالف [بعد موته] اي موت المولى ولو بساعة [واعتقه الوارث] او الوصى او القاضى [عتق] عند الطرفين ولزمه الالف اما بالقبول بعده فلانه قابل الالف بالكرية بعد الموت و اما اعتاق الوارث فلان العبد صار للوارث فلم ينقل ما علقه الميت من الاعتاق في ملك الغير وفيه اشعار بانه لو قال اذا مت فانت حر على الف فالقبول للحال لا بعد الوفاة فاذا قبل صح التدبير ولا يلزمه المال كما قال ابو يوسف رح وبانه لو قال (انت حر على الف بعد موتي) فالقبول على الحيوة وبعد القبول صار مدبرا ولم يجب المال وذا بالاجماع كما في شرح الطحاوي [والا] يقبل ولا يعتقه بان لم يوجد واحد منهما او وجد احد هما دون الاخر [لا] يعتق ولا يلزمه الالف [وان حرره] المولى [على خدمة سنة] مثلا كما اذا قال لعبده انت حر على ان تخدمني سنة [فقبل] العبد ذلك في المجلس [عتق] من ساعته [ويخدمه] في بيته او من خارجه على وجه متعارف [سنة] لانه معارضة [فان مات مولاه] او عبده [قبلها] اي قبل خدمة السنة بان مات ساعته بلا خدمة او نصف

سنة مع الخدمة [يحب] عليه عند الشيخين [قيمته] اي قيمة العبد كلا في الاولى اربعضا في الثانية [و] يجب [عند محمد قيمة خدمته] اي اجر متله كلا اربعضا فلواتفق قيمته وقيمة الخدمة فلا خلاف بينهم وانما الخلاف فيما اذا اختلفتا كما اذا كان قيمة العبد الف درهم وقيمة الخدمة خمسمائة وقيل اذا مات في نصف السنة مثلا ياخذ بما بقي من خدمة السنة في قولهم كالواعتقه على الف واستوفى بعضها ثم مات فانه كان للموت ان ياخذوه بما بقي من الف كما في النهاية *

[فصل * من] مبتدأ خبره (مدبر) [اعتق] ولو سكران او مكرها [بعد موته]

اي المعتق وفيه اشعار بانه لا يصح تدبير العبد والصبي والمجنون والمعتوه ثم المدبر ضربان مطلق من علق عتقه بمطلق موت المولى ومقيد ضده فاشأ رالى الاول بقوله موتا [مطلقا] غير المقيد بشيء اصلا بان قال دبرتك - او انت حر - او مدبر بعد موتي - او ان مت فانت حر - او انت حر مع موتي - او عند موتي - او في موتي - او هلاكي - او وصيت لك برقبته - او ثلث مالي - [او] موتا [الى مدة غلب] وكثير [موته قبلها] نحو انت حر ان مت الى مائة سنة ومثله لا يعيش اليه في الغالب اذ الغالب كالكائن كما في الكافي وفيه اشعار بانه لو قال انت حر ان مت الى ما تبي سنة فهذا مدبر مطلق وفي المحيط انه مقيد لانه يتصور ان لا يموت الى ما تبي سنة لكن في الاختيار انه قول ابي يوسف وقال الحسن انه مدبر مطلق وهو المختار [مدبر] مجاز اي معتق من التدبير وهو لغة التفكر في عاقبة الامور وشريعة اعتاق المملوك بعد الموت بلا فصل وقيل عتقه بعده وقيل تعليق العتق بالموت فالمدبر هو المعتق بعد الموت ومن حكمه قبله ان [لا يباع] لانه وجد سبب الحرية وان اخر كالبيع بشرط الخيار [ولا يوهب] ولا يتصدق به ولا يمهر ولا يرهن ويستخدم [ويستاجر] بالضم ويعتق ويكاتب واكسابه للمولى [والمدبرة توطأ] بملك اليمين [وتكح] ولوكرها ومهرها وارثها للمولى [وان مات سيده] بالقتل او غيره [عتق من ثلث ماله] بعد الدين اذا خرج منه وان لم يخرج واجاز الورثة فذلك [و] ان لم يجيزوا [سعى فيما زاد على الثلث] من قيمة مدبرا سواء كان ثلثيه اقل او اكثر وفيه اشعار بانه لو خرج من الثلث وهلك باي التركة قبل الوصول الى الورثة ليس لهم حق السعاية وقد ذكر في المنية ان لهم حقها [وان استغرق] اي احاط [دينه] قيمة مدبرة مع مال او بدونه [ففي كله] اي فهو سعى في كل قيمته مدبرا وهي نصف قيمة قنأ وقيل ثلثا قيمته قنأ وقيل بشئ منه مدة عمره على التخمين وقيل قيمته قنأ كما في قاضيخان وقيل قيمته مدبرا كما في النظم والاول هو المختار كما في الكبرى وبه يفتى كما في الصغرى ثم اشار الى الضرب الثاني فقال [و ان قال ان مت في مرضي هذا] او من مرض كذا اذ في هذا الشهر [او في هذه السنة] او الى عشرين سنة فهو حر فليس بمدبر مطلق بل مقيد من حكمه انه [صح بيعه] وسائر تصرفاته [وان] لم يبع و [وجد الشرط] اي الموت في المرض او السنة او غيره

[عتق] من ثلث ما له وسعى فيما زاد وان استغرق دينه ففي كله [كالمبر] المطلق ولا تظن منده ان المقيد يختص بالشرطية فانه لو قال انت حر يوم اموت فان نوى النهار فمقيد وان نوى الوقت فمطلق كما في المحيط وانما لم يذكر تدبير البعض فانه كاعتناق البعض في التجزي عنده وعدم التجزي عندهما و اثر الخلاف فيه كما فيه كما في المحيط وغيره [وامتة] مبتداء خبره ام ولده فهذا شروع في الاستيلاد وهو لغة طلب الولد مطلقا وشرعية جعل الامة ام الولد وهو بشيئين ادعاء الولد وتملك الامة كما قال [ولدت] تلك الامة [من سيدها] حقيقة او حكما فيشتمل ما اذا وطئ الاب جارية الابن ثم ولدت [فادعى] الولد اي السقط او غيره ولو ادعى ان الفاء بمعنى الواو لكان شاملا لما اذا كانت حاملا فاقر المولى ان الحمل منه فانها تصير ام ولد له كما في المحيط [او] ولدت [من زوج] ولو حكما فيتناول ما اذا وطئ بشبهة [فملكها] اي الزوج الحقيقي او الحكمي بالشراء او الهبة او غيره [ام ولده] سواء كانت في الاصل قنة او مدبرة او مشتركة بينه وبين غيره فولدت فادعاه احدهما فام الولد جارية استولدها الرجل يملك اليهين او النكاح او بالشبهة ثم ملكها فاذا استولدها بالزنا لا تصير ام ولد استحسانا عندهم و تصير ام ولد قياسا كما قال زفر كذا ذكر في المحيط وينبغي ان يشهد انها ام ولد له كيلا يسترق ولده بعد موته كما في قاضينان [وحكمها كالمدبرة] اي مثل حكم المدبرة المطلقة فلا تباع ولا توهب وتجب على النكاح وتزوج عليها و نستخدم وتوطأ وغيرها [الا انها] اي ام ولده [تعتق عند موته] اي السيد [من كل ماله] بخلاف المدبرة فانها تعتق من ثلثه والفرق ان الاستيلاد من الحوائج الاصلية كالاكل بخلاف التدبير فان قلت قد ذكر في قاضينان انه لو اقر في المرض بانها ام ولدي ولم يكن معها ولد تعتق من الثلث قلت قد ذكر في المحيط انه لم يصح اقراره بالاستيلاد وانه وصية حتى تعتق من الثلث [و] انها [لم تسع لدينه] اي دين المولى بخلاف المدبرة فانها تسعي له [ولا يثبت] من السيد [نسب ولد الامة] اي كل موطوءة يملك يمين او شبهة [الا بدعوة] بالكسر اي ادعاء كون الولد منه [ثم] اي بعد ما ثبت نسب الولد الاول ثبت نسب الثاني [بلا دعوة] الا انهم قالوا هذا اذا كانت بحيث يحل له الرطبي اما اذا كانت لا يحل كما اذا كانت ام ولده فجاءت بولد بعده فلا يثبت نسبه وكذلك الجارية اذا كانت بين رجلين ثم جاءت بولد فادعياه حتى يثبت النسب منهما ثم جاءت بولد آخر لا يثبت بلا دعوة كما في المحيط والكلام مشير الى انه لو اعتق ام ولده ثم جاءت بولد يثبت نسبه وذا الى منتين لا غير كما في قاضينان [لكن ينتفي] نسبة [بالنفي] لضعف الفراش وعنه انه اذ حفظها ولم يعزل عنها لم ينقها ديانة لان البناء على الظاهر واجب فيما لم يعلم حقيقته وعن ابي يوسف انه اذا وطئها بلا استبراء فولدت فعليه ان يدعيه وعن محمد انه لا يدعيه ما لم يعلم انه منه لانه لا يحل استحقاق نسب ليس منه لكنه يعتقه كما في الكافي *

[فصل * في الولاء] فانه لما كان مسببا عن الاعتاق عند بعض المشايخ او العتق

على الملك عند الاكثرين وهو الصحيح كما في المحيط وغيره ذيل به وهو بالفتح لغة القرابة كما في الكافي
وشريعة التناصر ويسمى بولاء العتاقة والنعمة ومن حكمه الارث كما في النهاية وغيره فما قال المصنف
انه ميراث يستحق المرأ بسبب عتق شخص في ملكه او بسبب عقد الموالاة فتفسير بالحكم وذا غير
عزيز وانما لم يذكر الموالاة لقلتها وهي لغة التناصر كما في السقايق وشريعة ان يعاهده على انه ان
جنى فعليه ارشه وان مات فميراثه له سواء كانا رجلين او امرأتين او احدهما رجلا والاخر امرأة
كما في المنتف وفيه اشعار بان الاسلام على يده ليس بشرط لصحة هذا العقد كما في المبسوط وكذا
كونه مجهول النسب وقال بعض المشايخ انه شرط كما في السقايق [من اعتق] بكسر التاء سواء كان
مسلم او ذميا او حربيا من مسلم او ذمي في دار الحرب او غيرها كما قال ابو يوسف لكن ذهب
الطرفان الى ان المسلم او الذمي لو اعتق حربيا في دار الحرب لم يكن له ولاء وكذا لو اعتق حربيا
حربيا فيها وخلاه وقال ابو يوسف بالولاء والعتق بلا تخلية كما في شرح الطحاوي [باعتاق] لكفارة
او بدل او غيره لنفسه او غيره في المضمرات من اعتق عن ابيه الميث فالولاء له والثواب للميث من
غيره ان ينقص شيء من ثوابه [او يفرع له] اي الاعتاق كالتدبير والاستيلاء والكتابة [او يملك
قريبه] اي بان يملك ذا رحم محرم منه بالشراء او غيره ولو اكتفى عنه بالفرع لكان جائزا [فولاء]
اي تناصر العتاق والمعتق [لسيده] ان كان حيا ولا قرب عصبته ان كان ميتا فعلى هذا لا يحتاج الى
تصوير لولاء المدبر و ام الولد و اما اذا اريد به الارث فبيانه ان يرث السيد (نعوذ بالله) و صار حربيا
فيعتقان ثم جاء مسلما فماتا او لم يموتا لكنهما ملكا عبدا او امته ودبرا او استولدا ثم صارا حربيين
فمات مدبرهما او ام ولدتهما فالولاء له في الصورتين والكلام شامل لما اذا كان ولاء كل منهما لصاحبه
كما اذا اعتق حربيا عبدا في دار الاسلام و رجع الى دار الحرب ثم سبي واشترى ذلك العبد ثم اعتقه
كما في الظهيرية [وان] تبرأ منه و [شرط عدمه] اي الولاء لانه شرط باطل لا يقتضيه العقد [ومن
اعتق امه] ظهر حبلاها او لا [زوجها] لاخر [قن] غير معتق [فولدت] ولدا لاقل من ستة اشهر
او ولدين احدهما اقل منها و مات ذلك الولد [فله] اي لمولى الامة ومعتقها [ولاء الولد] لان
العتق ورد عليه [فان اعتق] ذلك الزوج القن ثم مات الولد [جرة] اي مد الزوج ولاء
الولد من مولى الامة [الى قومه] اي موالى الزوج اي المعتق وعصبته [ان كان بين اعتاق الامة و
ولادتها] الولد [اكثر من نصف حول] الاحسن (نصف الحول) لانه حينئذ لم يتيقن وجودة وقت
العتق فلم يكن الولاء لمولى الام وفيه اشارة ما الى ان الولد لو مات قبل عتق الزوج لم يجز اليهم والى
انه لا ولاء للنساء كما سيجي والى انه لو اعتق ولم يكن بينهما ستة اشهر لم يجز لتقرر الولاء على موالها
[والمعتق] المذكور [عصبه] سببية [قدم] العصبه [الانفسيية] باقسامها الثلاثة [عليه] اي

المعتق في الارث وقد مر في النكاح [وهو] اي المعتق مقدم في الارث [على ذي الرحم] اي قريب لا فرض ولا تعصيب له واعلم انه قد تقرر في محله ان آخر العصابات هو المعتق ثم عصبته ثم صاحب الفرض النسبي مما يرد عليه ثم ذورحم محرم ثم مولى المولاة فالاولى هو الالتزام او الترك رأسا الا انه تابع الهداية [فان مات] المعتق [السيد] او السيدة [ثم] مات العبد [المعتق] بلا وارث [فولاية] اي ميراثه على ما قال المصنف ومن الظن ان موت المعتق ليس بشروط لثبوت الولاء فان صيرورة المال ميراثا لا يكون الا بعد موته [لا قرب عصبة سيده] على الترتيب فلو مات المعتق عن ابنين ثم ماتا واحدهما ابن والاخر ابنان فالولاء بينهم على السواء لانهم في القرب الى المعتق على السواء فالولاء لا يورث على ما قال اصحابنا كما في المحيط وغيره وعن نجم الاثمة ان ذوي الارحام يورثون في زماننا اذا لم يكن للمعتق وارث كما في المنية [ولا ولاء] ثابت بحسب الشرع [للنساء الا ما اعتقن] اي لا ولاء معتق او عبد اعتقنه بالاعتاق او فرعه او لا ولاء لهن في وقت الا وقت اعتاقهن فعلى الاول ما موصولة وقد يستعمل في ذوي العلم على انه ناقص في بعض الصفات فملحق بغير ذوي العلم وعلى الثاني مصدرية زمانية بمعنى الوقت ويحذف الضمير على الاول وفي الثاني يجوز الحذف والتنزيل منزلة اللازم [كما في الحديث] ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كاتبين او كاتب من كاتبين او دبرين او دبر من دبرين او جر ولاء معتقهن او معتق معتقهن اي ما اعتقنه او اعتقنه من اعتقنه وصورته امرأة اعتقت عبدا ثم هو اعتق عبدا ملكه ثم مات العبد الاول ثم مات الثاني ولم يكن له وارث سواها فولاؤه لها وقوله جر عطف على دبر او اعتق وولاء مفعوله ومعتقهن فاعله وصورته كصور الباقي ظاهرة مما مر ومن الظن ان قوله ما اعتقن منصوب او مجرور باللام او الباء المقدرتين اي الا باعتاقهن وفي المنية عن نجم الاثمة ان بنات المعتق ترث في زماننا اذا لم يكن للمعتق وارث والحديث متضمن للاجر وكفى ذلك رعاية لحسن الاختتام *

* كتاب المكاتب *

لم يجعل كلاستيلاد في التذييل للعتاق ولم يعنون بالفصل لكثرة مباحثه والمكاتب الكتابة فانه مصدر ميمي ليكون موافقا للباقي والعدول عنها للتفادي عن نوع تكرار وهو مستحب ان علم فيه خير اى امانة ورشد في التجارة وقدرة على الاكتساب كما في قاضيخان وقيل اي اداء الفرض وقيل عدم الضرر بالمسلمين والا فالافضل ان لا يكاتب كما في شرح الطحاوي [الكتابة] لغة مصدر (كاتب عبده) كما في الاساس والمقدمة وقال الراغب انها ابتياع العبد نفسه من سيده بما يؤدي من كسبه واشتقاقها من الكتابة التي هي الانجاب او النظم ولواضمر لكان اظهر وشريعة [اعتاق المملوك] اي العبد او الامة [يد] تميز اي اعتاق يد وهو التصرف اي التمليك والتملك وحاصله

ازالة المولى عن نفسه منك اليد و تملكه الى العبد [حالا] اي في الحال و زمان العقد فيملك البيع
والشراء والخروج الى السفر وغيرها وان نهى المولى [ورقة] اي ذاتا فانها وان كانت في الاصل
لعتق الا انها جعلت كناية عن مجموع ذات الانسان تسمية لكل باسم الجزء [مالا] اي في وقت
اداء بدل الكتابة عند عامة المشايخ و حالا فيزول ملك الرقبة ايضا لكن لا يملكها الا عند الاداء
كشرط الخيار على ما قال بعضهم كما في شرح الطحاوي وحكمه في جانب المولى حالا بثبوت ولايته طلب
المال و مالا حقيقة الملك في البدل وانما سمي هذا العقد كتابة اما لانه يكتب العبد على نفسه لمزاوله
ثمنه و يكتب المولى له عليه العتق اولان فيه ضم حرية اليد الى حرية الرقبة و اما الخط فقد لا يكتب
لانه غير واجب [فان كاتب] بلفظ الكتابة و قال كاتب [قنة] اي مملوكة بقرينة التعريف
فيتناول المدبر و ام الولد [ولو] كان [صغيرا يعقل] البيع والشراء بان يعرف ان البيع سالب
للملك و الشراء جالب كما في الكرمانى و زاد في المضمرة و يعرف الغبن اليسير من الفاحش وفيه
اشعار بان غير العاقل لا يصير مكاتبا حتى لو ادعى المال عنه غيره لم يعتق ويسترد ما دفع كما في الزاهدى
و غيره [بمال] معلوم صالح للمهر برضاها كما في النظم وفيه اشعار ليجوز الكتابة على عين لغيره
كالكيل و الموزن و المزروع و الاظهر الفساد كما في قاضينان [حال] اي معجل من (حل عليه الدين
حولا) اي وجب و لزم كما في المغرب [ارمنيم] اي مفروق في الاداء و العرب تسمي المفروق منجما كما في
التهذيب و قال الراغب اصل النجم الكواكب الطالع و يقال نجمت عليه اذا اوزعته كانك فرضت ان
تدفع عند كل طلوع نجم نصيبا ثم صار متعارفا في تقدير الدفع بما قدرته [او مؤجل] اي محمول
له اجل و هو المدة المضروبة للشئ كما في المفردات وفيه اشارة الى ان الاجل لو كان مجهولا كالاحصاد
جاز الكتابة و الى انه يكفي مجرد العقد اذا كان بلفظ الكتابة و لا يشترط ان يزداد عليه (ان اديت
فجز و ان عجزت فغن) خلافا للشافعي و ح كما في النظم او كاتب بغير لفظ الكتابة [و قال جعلت]
لازما [عليك الفاء] من الدراهم فقدم المفعول الثاني على الاول ثم وصف بقوله [تؤديه نجوما]
اي في اوقات فانها جمع نجم يسمى بالوقت كما في المغرب ثم وصفه و قال [اولها] بالنصب اي في
ازل النجوم [كذا] اي خمسمائة مثلا [و آخرها كذا] اي خمسمائة [فان اديته فانت حر و ان
عجزت فغن] اي فانت عبد و انما اشترط هذان الشرطان ليكون العقد متققا و الا فالاول كاف عندنا
كما مر و به صرح الكرمانى [وقبل العبد] المالى عطف على قال او كاتب [صح] الكتابة و لزم المال
بالتمام و قال بعضهم انه يندب خطأ بعضه كما في شرح الطحاوي و غيره [و خرج من يده دون
ملكه] مستدرك بصريح التعريف الا انه ذكر ليتفرع مسائل الاولى على القيد الثاني و الباقي على
الاول الا ان الغاء اولى حينئذ في قوله [و عتق] المكاتب كله لبقاء الملكية [مجانا] اي بلا بدل
قبل ادائه [ان اعتق] اي اعتقه السيد الصحيح لا المريض فان تصرفه يعتبر من الثالث [و غرم]

اي ضمن [السيد العقر] اي مقدار مهر مثل المكاتبه او مقدار بدل اجارتها للوطى لو كان الاستيثار مباحا و الفتوى على الاول كما في استيلاد المضمرات [ان وطى مكاتبته] لانها خرجت من يده [و غرم] الارش [اي دية الجراحة] ان جننى عليها او على ولدها [اي جرح احدهما] [او] غرم المثل او القيمة ان جننى على [مالها] اي اتلفه و كذا غرم ارشه ان جننى عليه كما في فاضيلان فالاولى تذكير الضمير ليدخل المكاتبه تبعا فان التخصيص موهم بخلاف العكس [وصحت] الكتابة و انما انت منها تنبيهها على جواز الوجهين كما عرف [على حيوان ذكر جنسه] كالعبد و الحمار [فقط] اي لا نوعه كالتركي و الهندي ولا صفته كالجيد و الردي [ويودى] المكاتب [الوسط] بين الجيد و الردي من ذلك الجنس [او قيمته] اي الوسط فى العبد اربعون دينارا عنده وعلى قدر غلاء السعر و رخصه عندهما ولم يقدر في غيره بشئ ولو كاتبه على مال متقوم الا انه مجهول الجنس او القدر ينعقد على القيمة و فيه اشعار بأنه لو كاتبه على شعير او حنطة مع بيان المقدار ادى الوسط كما فى المحيط [وفسدت] الكتابة واقعة [على قيمته] اي قيمة العبد لاختلاف المقومين فلا يتعين لكن يعتق بآداء القيمة و يثبت بتصادقهما و ان اختلفا رجعا الى المقومين فان اتفق اثنان على شئ فهو القيمة و ان اختلفا بان يقوم احدهما بالالف و الاخر به و بعشرة يعتق بآداء الاقصى و فيه اشعار بأنه لو كاتبه على ثوب لفسدت كما فى المحيط [او] على [خمر] اي نفسها او قيمتها [او خنزير] و غيرهما مما لا ينقوم به [من المسلم] فلو كاتب ذمي عبده الكافر على فتح الخمر المعلوم المقدار جاز و فيه اشعار بأنه لو ادى الشمر عتق و هذا ظاهر الرواية و عن الطرفين انه انما يعتق به اذا قال ان اديتها فانت حر و عند زفر لا يعتق الا بآداء قيمة العبد و عند ابي يوسف ان ادى المشروطة او قيمة العبد عتق فما فى الهداية من آداء قيمة الخمر مشكل كما فى الكافي و ذكر فى الحصر انه لا يعتق عند الطرفين بآداء الشمر بل بآداء قيمة نفسه لان القيمة فى العقد الفاسد كالسمى فى الصحيح [رصح للمكاتب] كما لولاه و عبده و امته [البيع و الشراء] و لو بغبن فاحش عنده و اما عندهما فلا يصحان به و المحاباة فيهما على هذا الخلاف فيصحان بالغبن اليسير و لو قال صح له التجارة لكان شاملا لمثل المضاربة و الشركة و الاجارة و الاستيثار و الاستقراض و الابضاع و الاستبضاع و الرهن و الارتهان و الاستعارة كما فى المحيط [و السفر] و ان شرط عدمه استحسانا [و انكاح امته] من عبد غيره و التوكيل به لاستفادته المهر و فيه اشعار بأنه لا يجوز انكاح عبده اصلا حتى لو اجاز بعد العتق لم ينقل ولا انكاح امته من عبد و عن ابي يوسف انه يجوز كما فى المحيط [وكتابة قنه] خلافا لزفر [وله] اي المكاتب الاعلى [ولاؤه] اي المكاتب الاسفل [ان ادى] الاسفل بدل كتابته [بعد عتقه] اي الاعلى لانه صار حراً [ولسيده] اي الاعلى ولاؤه [ان ادى قبله] اي عتقه [ولا] يصح [تزوجه] بنفسه و بالتوكيل الا باجازه السيد

فان اعتق قبل اجازته نفذ ذلك النكاح على المكاتب كما مر في النكاح [و] لا [هبة ولو بعوض و] لا
 [تصدقه الا بيسير] منهما وهو مادون الدرهم لانه قليل يتوسع فيه الناس كما في الكرمانى وفيه اشعار
 بانه لو اهدى بطعام او دعي اليه فلا باس بقبوله ولو اهدى بالدرهم او الثياب لم يقبل كما في المحيط
 [وتكفله] بالنفس والمال و في المضمرات لو كاتب عبده كتابة واحدة بالف فله ان يطالب كل
 واحد منهما بجميع الالف وان لم يذكر الكفالة [واقراضه] لانه تبرع لم يدخل تحت الكتابة و
 ينبغي ان يحوز باليسير كالهبة [واعتاق عبده ولو بالمال و] لا [بيع نفس عبده منه] اي من عبده
 لان فيهما امقاط الملك و اثبات الدين على المفس [وانكاحه] اي عبده كما اشير اليه [والاب و
 الوصي في رقيق] الحر [الصغير كالمكاتب] حكما فيملكان كتابة عنه و انكاح امته لا اعتاق عبده
 ولو بالمال ولا بيع عبده و انكاحه [واذا عجز عن نعيم] ولو اولا [ان كان له] اي للمكاتب [وجه] كدين و
 مال ولو في سفر [سيصل] ذلك الوجه [اليه] اي المكاتب [لا يعجزه] من التعجز اي لا يعجل
 [الساكن] والقاضي بتعجز المكاتب بل يمهل [الى] يومين او [ثلاثة ايام] فانها مدة ابلاء العذر
 في الغالب كشرط الخيار وقضية الاخبار و امهال من ادعى الدفع ببينة حاضرة و امهال المدينون المقر ليحضر
 المال او ليبيع عيناي يده و امهال المرتد كما في الكافي [والا] يكن له ذلك الوجه [عجزه] الساكن
 عند الطرفين وقال ابو يوسف لا يعجز حتى يتوالى نيمان و الاول هو الصحيح كما في المضمرات
 [وفسختها] اي فسخت الساكن الكتابة وان لم يرض المكاتب به [بطلب سيده] الفسخ [او] فسختها
 [سيده] بنفسه بلا قضاء [برضا] اي المكاتب وفي فسخته بدون رضا روايتان وفيه اشعار بان
 المكاتب ليس له ان يعجز نفسه بلا رضا السيد فان الكتابة لازمة في جانبه على ما ذهب اليه محمد
 بن سلمة الا انه خلاف ما ذهب اليه اصحابنا فان الكتابة غير لازمة فيه عندهم على ما قال ابو بكر
 البلخي كما في المحيط [وعاد] بالفسخ [رقه] كما كان اولا وفيه اشكال بانه مشعر بان الرق يزول
 بعقد الكتابة وقد مر ان الزايل هو اليد وان الرق حق الغير والعبد لا يقدر على ازالته كما حققنا
 ولذا قال في الهداية عاد الى احكام الرق فالتحقيق الا ان لرق ثابت فيه الا ان الكتابة منعت المولى
 عن بعض الاحكام فلوقيل بحذف المضاف وهو لكم لاندفع الاشكال [وما] كان [في يده] من
 الاكتساب ملكا [لسيده] ملكا موكدا عند ابي يوسف و ملكا مبتدأ عند محمد ولهذا لو آجر المكاتب
 امة ظئيرا ثم عجز بطل عنده خلافا لابي يوسف كما في الكرمانى [فان مات] متجاوزا [عن] اداء
 [وفاء] اي مال يفى بما عليه اي مات وترك مالا رافيا به [لم تفسخ] الكتابة لانه عقد معاوضة
 وفيه اشعار بانه اذا لم يترك وفاء تنفسخ حتى لو تبرع احد بالبدل لا يقبل منه وهذا قول ابي بكر
 الاسكاف و ذهب الفقيه ابو الليث الى انه لا يفسخ بدون الحكم كما في الصغرى واعلم انه اذا مات
 من وفاء وعليه ديون بدء بدين الاجنبي ثم بدين المولى ثم ببدل الكتابة كما في المحيط [وقضى

البدل [من ماله] الذي لم يتعلق به دين [وحكم بموته] أي المكاتب [حرًا] في آخر جزء من أجزاء حيوته عند الاكثريين ومنهم من يقول انه يعتق بعد الموت بان يقدر حيًا قابلاً للعتق كما يقدر الولي حيًا مالكا معتقًا كما في الكرمانى [و] حكم للوارث سيدا كان او غيره باخذ [الارث] أي الميراث والهمزة بدل من الواو [منه] أي من المكاتب والاكثفاء مشعر بان وصاياه باطلة فلا يعتبر تدبيره فيقسم بعد اداء البدل بين الورثة لا غير كما في المحيط [واعتق بنيه] أي حكم بعتق اولاده ذكورا واناثا في آخر حيوة المكاتب فان الاناث يدخلن تغليبا حال كونهم قد [ولدوا في] وقت [كتابته] لا قبلها فلا يعتقون [او] قد [شراهم] أي ملك والديه و مولوديه بالشراء وغيره من اسباب الملك فهو مباح واستخدام فلا يعتق بالملك غيرهم من امرأته وسائر ذي رحم منه عنده خلافا لهما والاصل ان من يدخل في الكتابة يعتق ومن لا فلا وهم يدخلون اتفاقا واما غيرهم فلا يدخلون عنده استحسانا ويدخلون عندهما قايما كما في المحيط [او] عتق ابنه قد [كوتب] المكاتب [هو ابنه] حال كونه [صغيرا او كبيرا بجرة] أي بكتابة واحدة فانهما جعللا كشخص فهو معطوف على عتق بنيه وابنه على المستتر في كوتب وهو من وضع الظاهر موضع الضمير فلا تسامل فيه كما ظن [وطاب] أي حل [لسيده] الغني [ان ادى] المكاتب [اليه] شيئا [من صدقة] أي زكوة او غيرها [فعجز] فلو عجز فادى اليه لا يطيب له لكن الصحيح انه يطيب لان الخبث في الاخذ لانه ذل على اصل ابي يوسف ولتبدل الملك عند محمد كما في الكافي فلو قال وعجز كان احسن [ولا ينفسخ] الكتابة [بموت السيد] والابطال حق المكاتب [وادى] المكاتب [البدل الى ورثته] أي وارثه الكبير ووصي الصغير [على نجومه] أي على وجهه وقع العقد عليه من النجوم [وان اعتقه بعضهم لا يصح] اعتاقه نصيبه لتوقف الاعتاق على الملك والمكاتب غير مملوك لاخذ [وان اعتقه] جميعا او متفرقين [عتق مجانا] استحسانا لانه جعل اعتاقهم اسقاطا للبدل الكتابة لا قياسا لما ذكرناه والابراء والهبة وما في معناه كالاعتاق حكما ولا يخفى ما يראה من وجه حسن الاختتام *

* كتاب الايمان *

عقب الكتابة بهما لما بينهما من المرافقة في المخافة فان الكتابة مطلقة واليمين مقيدة والاطلاق مقدم على التقييد والايمان أي ايقاع الايمان جمع اليمين لغة اليد اليمينية على ما في عامة الكتب فليست بمصدر كالطهارة وغيرها وان اجمعت مع حذف وحده دون سائر الكتب وشريعة ما قوي به العزم على الفعل او الترك وانما سمي به لانهم يتماسخون بايمانهم حالة التحالف وهو على ما في المبسوط والتحفة وشروح الهداية وغيرها قسمان قسم وجملة شرطية سيأتي تفسيرهما فمن الظن السوء ان يجعل القسم الثاني خارجا عن اليمين الشرعية ولا يكره التحالف به عند الجمهور

سيما في زماننا لقلّة الناس بالتقسم الاول و لا يكره الحلف به اتفاقا و ان كان تقليده اولى
 كما في الكافي وغيره وفي كفاية الشعبي ان ليس لاحد ان يحلف بالله الا عند الضرورة ولما كان هذا القسم
 اشيع مع الاشرفية ابتداء به فقال [وهي] اليمين بالله وصفته وما في حكمه كتحريم الحلال [ثبت]
 باعتبار الحكم فان اليمين باعتبار العدد اكثر من ان يعد ثم فصله وقال [فحلفه] بفتح الحاء وكسر
 اللام او مكوّنها يمين يؤخذ بها العبد ثم سمي به كل يمين كما في المفردات والمراد به المعني
 المصدر اي حلف الحالف بالله [على فعل] مفتوح الغاء وهو الظاهر المقابل للترك لا ما هو مصطلح
 النحاة ولا عرف المتكلمين من صرف الممكن من الامكان الى الوجود كما ذهب اليه المصنف والمشهور
 المكهور الا انه بمعنى المفتوح فانه و ان كان لغة اهم للآثر للرتب على المعني المصدر وعرفا اسم
 للفظين اشتراكا كضرب وضرب الا ان الاسم يستعمل بمعنى المصدر كما تقرر [او ترك] اي علم
 فعل [ماض] حال كون الحالف [كاذبا] كذبا [عمدا] او كذب عمدا و كونه حالا من فاعل
 كاذبا كذب وهو الاخبار عن الشيء على خلاف ما هو عليه عمدا كان او سهوا الا انه لا يائم بالمهوى
 وهذا هو المشهور لكن في الكرمانى والمستصفى وغيرهما ان الكذب يرجع الى ما في الذهن دون
 الخارج وفيه رمز الى ان محل اليمين في الحقيقة الجملة الخبرية لانها الموصوفة بالكذب والى ان
 تلك الجملة وجب ان تشتمل على الماضي المثبت از النفي فتوصيف الفعل والترك به يجوز وانما
 خص الماضي وقد وصفا بالسال لانه اكثر وقوعا وما قال المصنف انه داخل في الماضي لانه زمان التكلم
 واليمين انما تنعقد بعد الفراغ منه ففيه ان السال بالاجماع ما قارن وجود لفظه وجود جزء من معناه
 كما ذكره ابن مالك وغيره ويمكن ان يقال ان الماضي غير محمول على العرف بقريئة ما ياتي من
 قوله آت فلم يكن في التوصيف تجوز وقد اندرج فيه الحال كما ذكره [غموس] اي يمين غموس
 ويجوز ان يضاف اضافة الجنس الى النوع كما في الكرمانى وغيره من المتداولات وقال المطري
 ان الاضافة خطأ لغة وسماعا والغموس صفة من الغمس اي الادخال في الماء سميت به لانه يدخل
 صاحبه في الاثم ثم في النار وفيه اشعار بانه يمين حقيقة كما يشعر به شرح الطحاوي لكن في المبسوط
 والكرمانى وغيرهما انه يمين مجازا كبيع الحران اليمين مشروع وهو كبيرة محضة
 واعلم انما ذكره اعم مما ينقطع به حق مسلم وفي المحيط انه الغموس [ياثم] صاحبه [به]
 اي بذلك الحلف ولا يرفعه الا التوبة النصوح والاستغفار لانه اعظم من ان يرفعه الكفارة بخلاف
 المعتقدة [و] حلفه عليه [ظانا] وقيل انه عطف على (عمدا) على تقدير كونه حالا من فاعل
 (كاذبا) وفيه انه على تقدير التسليم مستلزم لاستدراك قوله وهو ضده ولو تركه وقال عامدا
 لكان اخصر [انه] اي الفعل الماضي او الترك الماضي وكذا السال في السال [حق] اي مطابقة
 الواقع له لا مطابقة للواقع فان اتصافه بالحق ليس لذاته كما عرف واعلم ان الكذب يستعمل غالبا

في الاقوال والحق في المعتقدات [وهو] اي الفعل او الترك [ضده] اي لا يطابقه الواقع [لغو]
 ما لم يتعلق به حكم وفي المقائس اللغو ما لا يعتد به وفي الزاهدي عن ابن عباس هو اليمين
 في الغضب وفي الاختيار عن ابي حنيفة انه قول الرجل لا والله و بلى والله وفي المصنوعات انه غموس
 عندنا و مثال اللغو في الماضي و الحال ان يقول والله ما دخلت الدار و انه زيد ظانا انه كذلك
 و قد كان بشائه وفي المحيط لو اراد رجل ان يقوم لآخر فقال (بالله اگر برخيزي) فقام لا يلزمه
 كفارة لانه لغو من الكلام [يرجي عفو] اي ترك عقوبة لانه لم يتعمد الكذب و انما لم يقطع
 باللغو متابعة لمحمد في البسوط و لانه غير منصوص فلا يعتد كونه مرادا [او] حلف [على]
 فعل او ترك [آت] اي مستقبل او آت زمانه [ينعقد] وفي بعض النسخ منعقدة باعتبار اليمين
 و يسمى معقودة ايضا لتوثيق الحالف اياها بالقصد والنية [وكفر فيه] اي في المنعقد من
 الايمان [فقط] دون الغموس واللغو وهذا تصريح بما اشير اليه [ان حنث] في يمينه بالكسر
 اي نقضها و آثم فيها والحنث الذنب العظيم كما في طلاق الطلقة وفيه اشارة الى ان الكفارة لم يعتبر
 الا بعد الحنث و الى انه يستعمل ان يكون البر والحنث واجبين كما على فعل الفرض وترك المعصية
 وبالعكس و ان يكون الحنث خيرا من البر كما على هجران المسلم و غيره و ان يكون البر خيرا كما
 على المباحاة كما في الاختيار و غيره [لوسهوا او كرها حلف او حنث] اي وجب الكفارة و ان كان
 الحلف او الحنث بطريق السهو او الاكراه كذا ذكره المصنف وفيه رمز الى ان سهوا و كرها تمييز
 متقدم على عامله الا ان تقليمه غير جائز على الاصح و الى ان كرها بالفتح فانه بالضم الكراهة
 و السهو كالنسيان في اللغة الغفلة و ذهاب القلب الى الغير كما في القاموس و اما عرفا فالسهو قسم
 من النسيان فانه فقد ان صورة حاصلة عند العقل بحيث يتمكن من ملاحظتها اي وقت شاء و يسمى
 هذا ذهولا و سهوا و بحيث لا يتمكن منها الا بعد تجشم كسب جديد و يسمى نسيانا عند
 الحكماء كما في التلويح فالاولى ذكر النسيان و ان علم من السهو حكم قسم آخر منه بالطريق الاولى
 و يدخل فيه ما جرى على لسانه من اليمين عند ارادة غيره و يسمى هذا خطاء كما في المستصفى
 [والقسم] بفتحتين اسم من الاقسام و عرفا جملة مؤكدة يحتاج الى ما يلصق بها من اسم دال
 على التعظيم و يسمى بالمقسم به و جملة مؤكدة تسمى بالمقسم عليها و جواب القسم فهو اخص من
 اليمين والحلف الشاملين للشرطية الاتية و لما كان المقسم به شريفا في نفسه قال [بالله] اي يلصق
 باسم دال على ذات الواجب تعالى فهو اسم للذات و ذا عند الاكثرين و قال بعضهم انه في الاصل
 صفة انقلب علما وفيه اشعار بان باسم الله ليس بيمين و هو المختار عند صدر الشهيد و ذكر
 القلوري انه يمين مع النية وعن محمد انه يمين مطلقا كما في المحيط والاطلاق دال على انه يمين و ان
 كان مرفوعا او منصوبا او ساكنا لانه ذكر اسم الله تعالى مع حرف القسم والخطاء في الاعراب غير

مانع كما في النهاية [از با هم] هو عرفنا لفظ دال على الذات والصفة معا فالتعاضد على رأي [من اسمائه] تعالى ولو غير مختص به ولم يحلف الناس به ولم يكن صريحا نسوبك لا فعلن كما في الاختيار وغيره [كالرحمن] فانه لم يستعمل في غيره [والرحيم] يستعمل في غيره وقال بعضهم ان غير المختص لم يكن يمينا بلانية والاول هو الصحيح كما في المحيط والكلام مشير الى انه لو قال الله والله لكان يمينين وفي النوادر انه يمين واحد وقال الله والله فواحدة بالاتفاق والى انه لو قال الله والرحمان والرحيم والعزيز والحكيم فكل منها يمين عليقة وعنه ان الكل يمين واحدة كما في الصغرى [والسق] اي من لا يقبح منه فعل فهو صفة سلبية وقيل من لا يقتدر في وجوده الى غيره وقيل الصادق في القول كما في شرح المواقف وفيه اشارة الى ان (حق الله تعالى وحقا) لم يكن يمينا وفيه خلاف هيأتي [او بصفة] هي عرفنا مصدر ممكن الاشتقاق [يحلف بها] اي يحلف العرب بتلك الصفة بلا ورود نهى احتراز عما يحلفون بها من نحو الاء والابناء فانه قد نهى الشريعة عنه [من صفاته] تعالى ذاتية او فعلية وقال مشايخ العراق ان اليمين هي الاولى لا غير والاول هو الاصح كما في النهاية والفرق ان الذاتية ما يتعلق به حدوث ممكن او لا يجوز وصفه بضد والفعلية بخلافه على القولين كالعلم والخلق [كعزة الله] اي غلبته من حد نصر او عدم النظر من حد ضرب او عدم السطع عن منزلته من حد علم [وجلاله] اي كونه كامل الصفات [وكبريائه] اي كونه كامل الذات [وعظمته] اي كونه كامل الذات اصالة وكامل الصفات تبعا [وقدرته] اي كونه بحيث يصح منه كل من الفعل والترك بحسب الداعي [لا] يلصق القسم [بغير الله] فانه حرام عن ابن عباس انه قال لو حلفت بالله كاذبا احب الي من ان احلف بغير الله صادقا وعن ابن مسعود انه قال الاشتراك بالله ثلثة منها الحلف بغير الله وعن ابن عمر انه قال الحلف بغير الله شرك كما في الكفاية الشعبي فما قسم الله تعالى بغير ذاته وصفاته من الليل والنسي وغيرهما ليس للعبد ان يحلف بهما وما اعتاد الناس من الحلف (بجان ومرتو) فان اعتقد انه حلف والبريه واجب يكفروا قال علي الرازي اني اخاف الكفر على من قال ببيوتي وحيوتك وما شبهه كما في النهاية وذكرني المنية ان الجاهل الذي يحلف بروح الامير وحيوته ورأسه لم يتحقق اسلامه بعد [كالنبي والقرآن] وسورة منه والمصحف والشرائع والعبادات كالصلوة وغيرها والعرش [والكعبة] كل ذلك لان العرب ما عارفوا يمينا كما في شرح الطحاوي [ولا بصفة] من صفاته تعالى [لا يحلف بها عرفا] اي في عرف العرب كما في شرح الطحاوي [كرحمته] من الصفات الحقيقية فان مرجعه الارادة اذ المعنى ارادة الانعام [وعلمه] صفة بها لا يشفى عليه شيء وفي الخلاصة انه يمين بالنية [ورضائه] اي ترك الاعتراض لا الارادة كما قال المعتزلة فان الكفر مع كونه مرادا له تعالى ليس مرضيا عنده لانه يعترض عليه ويواخذ به [وغضبه] اي انتقامه وكونه معاقبا لمن عصاه وقال ابو حنيفة انها صفتان له

تعالى بلا كيف [وسخطه] اي انزال عقوبة وفي الاصل الغضب الشديد المقتضي للعقوبة كما في
المفردات [وعذابه] اي عقوبته وقال الراغب هو الالباع الشديد [وقوله] مبتداء خبره قسم بعده
[لعمر الله] عطف ببيان لقوله وهو مبتداء خبره محذوف هو قسمي او ما اقسم به فهذا يجري مجرى
قولك اقسمت بعمر ك و اذا قال لعمر الله بمنزلة قوله والله الباقي والعمر هو البقاء مضموما او
مفتوحا ولم يستعمل في اليمين الا المفتوح كما في الكشف وقال الراغب هو دون البقاء لانه اسم
لمدة عمارة البدن بالسيوة والبقاء ضد الغناء ولهذا وصف الله به وقتما يوصف بالعمر وفي الاضافة
اشعار بان لا يجوز ان يحلف ويقال لعمر فلان فانه كبيرة بلا خلاف واذا حلف ليس له ان يبر بل
يجب ان يثبت فان البر فيه كفر عند بعضهم كما في كفاية الشعبي [وايم الله] بفتح الهمزة و
كسرها مع ضم الميم مقصور ايم الله بفتح الهمزة وكسرها وقد يقال هيم الله بقلب الهمزة
المفتوحة هاء وقد يحذف الياء مع النون فيقال ام بفتح الهمزة وكسرها ولا يستعمل مقصور
الايمن الا مع الجلالة وهو جمع يمين عند الكوفية همزته قطعية جعلت وصلية لكثرة الاستعمال
تخفيفا ومغردا كانك عند سيبويه مشتق من اليمين وهو البركة وعلى اللذهبيين مبتداء خبره
محذوف هو نعو يميني ومعنى يمين الله تعالى ما حلف الله تعالى به من نحو الشمس والضحى
او اليمين الذي يكون باسمائه تعالى نحو والله كما في الرضي وذكر في المبسوط ان ايم صلة عند
البصرية [وعهد الله] بالجر بواسطة حرف القسم كما ذكره المصنف وفيه ان الواو للعطف وحينئذ لم
يجزوه والسكاية بعيدة جدا على ان النصب جائز على اضمار فعل القسم والرفع شائع على الابتداء
اي اقسم بهذا وعلى عهد الله اي يمينه وقد مر معناه وفي المحيط ان المعنى موجب يمين الله و
يجوز ان يكون المعنى والله السانظ فان العهد حفظ الشئ ومراعاته حالا بعد حال و يسمى الموثق
الذي يلزم مراعاته عهدا وعهد الله ما يلزمه وليس بلزام في الشرع كالنذر وما يجري مجراها
[و ذمته] وبالميثاق هو عقد مركب بيمين وعهد كما في المفردات وذكر في المحيط
ان (يذير قتم وعهد كرم) نواء في اليمين [واقسم] واعظم [واحلف] بكسر اللام وعن محمد لو قال
البتة لا احلف كذا فيمين كما في المحيط [واشهد] اي اقسم لجره مجرى الحلف [وان لم يقل]
مع كل من الثلث [بالله] وقال زفران لم يذكر معها لم يكن يميننا [وعلي نذر] وهو ان توجب
على نفسك ما ليس بواجب كما في المفردات وفيه اشعار بانه لو قال نذرت ان لا افعل كذا فيمين
كما في قاضيان وغيره وهذا اذا لم يرد بالنذر شيئا بعينه والا فليس بيمين ولهذا وجب عليه
الوفاء كما يجيء [او] علي [يمين] معناه (بر من سوگند است که اين کار ناسم) وهو يمين ايضا كما
في المحيط [او] علي عهد او [عهد] لي او علي عهد كما في النظم [وان لم يصف] هذه الالفاظ [الى الله]
ولم يقل علي نذر الله او يمين الله او عهد الله وعن ابي يوسف اذا قال لله علي يمين وهو يريد ان

يوجبها على نفسه ولا يقول ان فعلت فليس بيمين كما في المحيط [وان فعل كذا] اي بان دخل
الدار مثلا [فهو كافر] او مجوسي او يهودي او نصراني لانه تحريم الحلال الذي هو يمين فان
المعنى هذا الفعل المباح حرام علي لانه علقه بالكفر [وان لم يكفر] بهذا التعليق من الكفر هو الظاهر
حال كونه [علقه بماض] بان يجعل الشرط لفظا كان مثلا فانه لتوصيفته في الماضي لا يستفاد منه
المستقبل اصلا نسو ان كان فعل كذا فهو كافر [او ات] كما مر وفيه اشارة الى انه لو قال ذلك لفي
فعله يكفر والصحيح انه ان اعتقد انه يمين لم يكفر فيهما وان اعتقد الكفر بالحنث يكفر لانه
لما اقدم على الحنث لرضي بالكفر كما في البداية والى ان من الايمان جملة شرطية غير مغمورة
بجملة لم يكن يميننا جزاؤها صالح للمنع او الحمل وشرطها مطلق عن الشخص والوقت فلو قال
انت طالق ان شئت لم يكن يميننا لانه تقصير لا اختيار الذي ليس بيمين و لانه مقيد بالراء
والجلس وكذا لو قال ان مت فانت حر فانه تدبير وكذا لو قال انت طالق غدا بخلاف انت
طالق في ذبح الناس لان الفعل بدخول (في) صار بمعنى الشرط كما في المحيط [و سوكندى خرم
بحد اي قسم] اي يمين فهو مجاز اذ الشرطية ليست بقسم كما مر وفيه اشارة الى انه لو قال (سوكندى
بحد اي قسم بطلاق) فليس بيمين كما في الخلاصة والى انه لو قال (سوكندى خرم بدون بخد اي)
او قال (سوكندى خرم) لم يكن يميناً وليس كذلك بخلاف ما لو قال (سوكندى خرم) فانه اخبار
ان صدق حنث و الا فلا شيء عليه كما في المحيط [وحقا] لا انحل كذا لم يذكر في شيء من
الكتب وقد اختلف الشايخ فيه ومعناه لا مصالحة كما في المحيط لكن في النظم انه ليس بيمين
عند المتقدمين واكثر المتأخرين وفي المضمرات الصحيح انه ليس بيمين وفي قاضيتان الصحيح
انه ان اراد به اهم الله يكون يميننا [وحق الله] ليس بيمين على الصحيح لان معناه ما يمنعه على
عبادة من العبادات كما في المحيط وعن ابي يوسف انه يمين وعن ابي حنيفة انه يمين المظلة
اي الدنيا وفيه اشارة الى ان يسق الله يمين وذا بخلاف كما في قاضيتان والى ان يسق رسول الله
ليس بيمين وذا بالاتفاق وكذا يسق الكعبة والاسلام والقران والمجاهد كما في النظم [و
حرمته] اهم من الاحترام وهي ما يحرم تركه [و سوكندى خرم بحد اي] ليس بيمين لانه وعد
وفي المحيط انه يمين [يا] سوكندى خرم [بطلاق زن] والاحسن (او) مكان (يا) الا انه راعى تناسب
الطرفين [وان فعله فعليه غضبه او منعه او لعنته] اهم من اللعن وهو ابعاده من رحمته في الدنيا
بانقطاع التوفيق وفي العقبي بالابتلاء في العقوبة كما في الفردات وهذا في حق الكفار واما في
حق المؤمنين فامقاطعتهم عن درجة الابرار ومقام الصالحين كما في كراهة الكرمانى وغيره
[اذ انا زان] اي ان افعله فانا زان [او حارق او شارب خمر او آكل ربا] اودم او ميتة او خنزير [لا]
يكون قسما و يميناً خبر لفظاً وما بعده و الفرق بينهما وبين الشرطية العابثة ان الكفر بما

لم يسقط حرمة بحال بخلاف هذه الاشياء فان حرمتها تسقط عند الضرورة فكل ما هو حرام موبد فاستحلاله معلقا بالشرط يمين والا فلا والمبتادر ان لا يفصل بين المقسم به وعليه ولو كان الفصل مكتة فلو حلّعه وقال قل (بايزد) فقال (بايزد) ثم قال (كرو ز آدينه يائي) فقال (كرو ز آدينه بيايم) فلم ياته قالوا لا حنث عليه كما في قاضيان وكذا في الخلاصة والكبرى والمحيط بلا قالوا وفيه ينشعب كثير من المسائل [وحرور القسم] اي احرفه [الوار والباء والتاء] افتتح بالوار مع ان اصلها الباء لانها اكثر استعمالا في القسم والفرق بينهما ان الواو مختصة بالظالم بخلاف الباء والتاء مختصة بالله والاضافة تشير الى الانحصار ومنها اللام المختصة بالله في الامور العظام بمعنى الباء ومنها من بكسر الميم وضمها المختصة بربي كما في الرضي والى انها موضوعة للقسم وما وضع له الا ايم كما في الكشف [ويضم] ما هو حرف القسم الاصلي من الباء كما في الكشف والرضي فيكون من قبيل تقدم المعنوي الا انه بلا قرينة [كأن الله] اي اقسم بالله لا [افعله] وفي اختيار الاضمار اشعار بان الجلالة بعد اسقاط الباء مجرور وفي الكشف ان النصب اكثر وفي الرضي هو المختار وفي الخلاصة يجوز فيه الحركات الثلاث والسكون فيه عند ذكرها وفي الله وقيل لم يكن يمينا الا اذا كان مجرورا ولو قال له و اراد اليمين فيمين وفي قوله كأن الله اشعار بان بعد الاسقاط جاز ترك الهمزة والهاء عوضا في جميع ما يقسم به و ذاعند الكوفية واما عند البصرية فغير جائز و لذا قالوا الله وها الله ذا لافعلن كما في الكشف لكن في الرضي ان الجلالة مختص بجواز الترك [وكفارته] اي كفارة السلف والحنث بقرينة السابق واللاحق على ان الاصل هو الاضافة الى السبب وهي مبالغة فاعل والتاء للتأكيد لا للنقل كما ظن لانها غير لازمة غالبا وانما سمي بها لانها سائرة للاثم [عتق رقبة] اي اعتاقه له لان النية شرط في التكفير وقد مرجه العتق مقام الاعتاق فمن الظن الاحسن اعتاق رقبة [او اطعام عشرة مساكين] مثلا فان مصرف الكفارة والزكاة واحد والعشرة اعم من الحقيقي والحكمي [كما] بينا [مما] من الاعتاق و الاطعام [في الظهار] فالكاف مصدر وما كناية عنهما و هما تأكيد فلو اعتق عبدا عن كفارة يمينين جاز جعله عن احدهما عند العلماء الثلاثة كما في الظهار و لو اعتق ثلث رقبات عن ثلث كفارات و نوى اعتاق كل عن كفارة بلا تعيين جاز عندهم كما في الظهار كذا في المحيط وذكر في كشف المنار ان الكفارة لم تتدخل بالاجماع فاليمين اذا تعددت تعدد الكفارة لكن في المنية عن شهاب الائمة ان الايمان بالله اذا كثرت تدخلت وكفى كفارة كما قال محمد وهو المختار عندي وعن ابي يوسف انهما لا تتداخل وشرف الائمة لا يفتى به [او كسوتهم] اي كسوة تلك العشرة فيجوز ان يكسو مسكينا واحد عشرة ايام او عشرة مساكين عشر ساعات من يوم عشرة اثواب او ثوبا واحدا بان يوديه الى مسكين ثم يسترده منه اليه او الى غيره بالهبة او غيرها فان لتبديل الوصف تأثيرا في تبديل العين لكن لا يجوز

عند أكثرهم كما في الكشف [لكل] منهم [ثوب] جديد أو خلق يمكن الانتفاع به أكثر من نصف الجديد بأن ينتفع مثلاً بالجديد ستة أشهر و بهذا أربعة على ما قال الفقيه أبو الليث و ذهب أبو بكر الاسكاف إلى أنه ان كان بحال يجوز به الصلوة يجوز و قيل يعتبر في الثوب الوسط الصالح لا وسط الناس و هو أشبه بالصواب على ما قال الحلواني كما في المحيط [يسترعاة بدنه] أي أكثره كالملاة أو الجبة أو القميص أو القباء و أما العامة فلا يجوز في ظاهر الرواية و عنه أنه يجوز إذا كانت سابقة كما في المحيط و ذكر في النظم أن الكسوة لرجل ما يوارى به عورة و للمرأة درع و خمار في ظاهر الأصول و عن أبي يوسف يجب كسوة معروفة أزار و قميص له و أزار و درع لها [فلم يجوز السراويل] على ما ذكره القدرسي و هذا إذا أريد بالبدن ما هو مجاز من جميع الأعضاء و أما إذا أريد به ما هو حقيقة من العتق إلى الورك فإن الرجلين ناقلتان و اليدين باطشتان و الرأس طليعة فينبغي أن يجوز لأنه جمع سرولة تقليرا أو تحقيقاً تعريب (شوار) و لو أريد به التبان بضم التاء و تشديد الباء و هو سراويل صغير مقدار شبر سائر للعودة الغليظة للملاحين فينبغي أن لا يجوز إلا في زماننا لا يفرق بينهما إلا بأن يكون مدخل الرجل من التبان اضيق و ربما يكون ذا طاقين فينبغي أن يجوز و في المحيط عن محمد أن السراويل يجوز و عنه أنه للرجل يجوز و للمرأة لا و قال أبو يوسف لا يجوز لهما و الكلام مشير إلى أنه لو اطعم خمسة و كسا خمسة جاز و تمامه في قاضيهان و إلى أن الواجب أحد من الثلاثة لم يتعين فإن الفعل معين فلم يجب الكل على سبيل البدل فإذا اتى بواحد سقط الباقي و الأول مذهب جمهور الفقهاء و الثاني مذهب بعض العراقيين و المعتزلة منهم فعند الجمهور إذا اتى بالكل كان الواجب واحداً منها هو إعلامها قيمة و لو ترك الكل كان معاقباً بواحد هو إدانها قيمة لأن الغرض سقط بالادنى و أما عند غيرهم فإذا اتى بالجميع يثاب ثواب الجميع و لو ترك الجميع يعاقب على ترك الجميع و تمامه في الكشف [فإن عجز عنها] أي عن هذه الثلاثة بأن لم يكن له فضل عن كفافه مقدار ما يكفر و لم يملك عين المنصوص عليه [وقت الأداء] لا وقت اليمين و الأولى ذكره في المظاهر [صام] وجوباً [ثلثة أيام] و عنه أنه إذا كان له قدر ما يشتري به طعام العشرة لا يصوم و عن ابن مقاتل أن كان له ذلك الطعام و قوت ملوئين لا يصوم و في الأصل لو كان له مال مع الدين صام بعد قضائه و أما قبله ففيه اختلاف المشايخ كما في المحيط و ذكر في الزاهدي لو بذل ابن المعسر و الأجنبي مالا ليكفر به لم يثبت القدرة بالإجماع [ولاء] أي متتابعة حتى لو مرض فيها أو فطر أو حاضت استقبل بخلاف كفارة الظهار و القتل و أعلم أنه لو آخر كفارة اليمين آثم و لم تسقط بالموت و القتل و في سقوط كفارة الظهار خلاف كما في الخزانة [و لم تجز] الكفارة [بلا حنث] لأنه السبب فلما قلنا عليه أعيذت و هذا تضريح بما أشار إليه في السابق كقوله [و من حلف] بالقسم أو الشرطية [على معصية كعدم الكلام مع] أحد [أبويه] أو غيره بأن يقول والله لا أكلمه إلا أن كلمته فعلي

نذر وهذا اذا لم ينوبه شيئاً والا فعليه الرفاء كما ياتي [حنث] اي وجب ان يجعل نفسه حائثا [ركفر] عنه بعده لقوله صلى الله عليه وسلم ٩ (من حلف على يمين اي اقسم عليه وراي غيرها خيرا منها فليات بالذي هو خير منه ثم ليكفر) وفيه دلالة على ان اليمين اذا كان على معصية وجب الحنث بالطريق الاول كما في المستصفى وقد قال صلى الله عليه وسلم (من حلف ان يعصى الله فلا يعصيه) والكلام دال على ان الحنث قد يكون خيرا من البر وبالعكس كما مر وقد صرح به النهاية والكفاية وغيرهما في اول الايمان فمن الظن ان لا دلالة للحديث على كون الحلف على معصية وان الحديث دال على اشتراط كون الحنث خيرا من البر وهم لم يشترطوا ذلك في الرواية فليس الا من فرط جهله بكمال هؤلاء الائمة العظام وقصور تتبعه لكتبهم المشهورة بين الانام [ولا كفارة في حلف كافر] مجوسي او يهودي [وان حنث] حال كونه [مسلما] و الاشمل في حلف غير مكلف وان حنث مكلفا فان الصبي او المجنون اذا حلف ثم كلف ثم حنث لم يكفر كما في النظم [ومن حرم ملكه] على نفسه بان يقول هذا العسل او كلام فلان حرام علي او (حرام است مرا با تسخن گفرن) [لا يصرم] ملكه عليه لانه تعالى المحرم [وان استباحه] اي فعل ما حرم عليه [كفر] عن يمينه لقوله تعالى قد فرض الله لكم تسعة ايمانكم فلو قال ما في يدي من الدراهم حرام علي فان اشترى بها شئاً حنث بخلاف ما اذا وهبها او تصدق فانه يراى به تسريم الشراء عرفا وانما اختار ملكه على حلاله اشارة الى انه لو حرم الشمر ثم شرب ككفر على المختار وفي البقال لو قال التنزير حرام علي فليس بيمين والقياس على الشمر يقتضي ان يكون يميناً على الخلاف وعن ابي حنيفة لو قال لجماعة كلامكم حرام علي حنث بكلام احدهم الكل في المحيط [ومن نذر] بما هو واجب قصدا من جنسه نذرا [مطلقا] غير معلق بشرط بقريئة التقابل مثل ان يقول الله علي حج او عمرة او اعتكاف او لله علي نذر و اراد به شيئاً بعينه كالصدقة وانما قيد النذر به لانه لو نذر بقرأة القرآن او صلوة الجبازة او بناء المسجد او السقاية او عمارتهما او اكرام الایتام او عيادة المريض او زيارة القبور او زيارة قبره صلى الله عليه وسلم او اكفان الموتى او تطليق امرأته او تزويج فلانة لم يلزمه شئ في هذه الوجوه كما في النظم وكذا لو نذر بالدعاء دبر كل صلوة عشرة واختلف في النذر بصلوة عليه

٩ يقول العبد السقيم الكمد كبير الدين احمد ان الصحيح في متن الحديث ما قرأت على شيني في صحيح النسائي حيث قال اخبرنا اسحق بن منصور اخبرنا عبد الرحمن اخبرنا شعبة عن عمرو بن مرة قال سمعت عبد الله بن عمرو مولى الحسن بن علي يحدث عن عدي بن حاتم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فرائ غير ما خيرا منها فليات الذي هو خير وليكفر عن يمينه *

صلى الله عليه وسلم كافي النية ولو قال الله عليّ دخول هذه الدار ونوى اليمين فيمين وان لم يكن له نية فليس يمين ولا نذر كافي المحيط [او] نذر [معلقا بشرط يريده] اي يريد وجوده لجلب منفعة . او دفع مضرة [كان قدم غايبي] او شفى الله مريضى او مات عدوي فله عليّ صوم سنة او عتق مملوك او صلوة [فوجد] الشرط بان قدم الغائب مثلا [دفع] بما نذروا بشرط يخرج عن العهدة بالكفارة في هذين بلا خلاف وعن محمد رح ان المعلق عدة ان دفع به ما فضل لكنه خلاف ما في الاصل على ما قال الحاكم ولو قال الله عليّ صدقة ولم ينوشأ فعليه نصف صاع من بر ومن نذر ان يتصدق بهذه المائة على فلان يوم كذا فتصدق مائة اخرى قيل ان يسبق ذلك اليوم جاز كافي المحيط وعن ابي حنيفة رح انه رجع عن الوفاء في النذر المطلق او المعلق الى الكفارة فانه يمين كافي المضمرات [و] معلقا [بما لم يريده] من الشرط [كان زنيته] او شريت فله عليّ كذا او نذر [دفع] بما نذر باعتبار الصيغة في ظاهر الرواية [او كفر] عن يمينه باعتبار المعنى المقصود وحاصله انه ان نذر نذرا معلقا بشرط لا يريده فالوفاء عند الثلثة وبه افتى ابو على السعدي وغيره وعن محمد ما ذكره من التفصيل وعن ابي حنيفة انه رجع اليه وافتى مشايخ بلخ به وهو مختار السرخسي وغيره وبه ورد الاثر عن بعض الصحابة رضي الله عنهم كافي المحيط وغيره [وهو] اي التفصيل المذكور [الصحيح] كافي الهداية الا ان الاولى ان يرجع الضمير الى ما يليه من التكفير في الصغرى انه رجع من الوفاء الى الكفارة وهو اختيار السرخسي وغيره وبه يفتى كافي التلخيص *
[فصل * من حنف] بالقسم او الشرطية [لا يدخل بيتا يسكن بدخول صفة]

لان البيت ماوى الانسان سواء كان من حجر او مدر او صوف ووبر كافي المفردات قيل هذا في عرنهم فان الصفة عندهم اسم لبيت صفي يسمى في ديارنا (كاشانه) واما في عرفنا فهي غير البيت ذات ثلثة حوائط والصحيح الاول كافي النهاية لكن في بيعه انه اسم لمسقف واحد له دهليز بخلاف (فانه) فانه اسم لكل مسكن صغيرا او كبيرا كافي بيع الكفاية فهو اسم من الدار والمنزل الذي يشتمل على صحن مسقف او بيتين او ثلثة و الحجرة نظير البيت فانها اسم لما حجب بالبناء والدخول هو الانفصال من خارج الى داخل سواء كان راكبا او ماشيا من الباب او من غيره وفيه اشعار بانه لو ادخل احدي رجلية او رأسه لم يسكن كافي الايضاح [لا] يسكن بدخول [الكعبة او مسجد او بيعة] بكسر الباء وسكون الياء معبد النصارى بالفارسية (كايه) او معبد اليهود او الكفار كافي القاموس [او كنيسة] بفتح الكاف وكسر النون معبد اليهود بالفارسية (كنست) [او دهليز] معرب بكسر الدال ما بين الباب و داخل الدار كافي الصحاح فلو كان مسقفا لو اغلق بابه بقي داخل البيت يسكن على ما قال مشائخنا كافي المحيط [او ظلة باب دار] بالضم ساباط على بابها بلا بناء فوقه او مع بناء مفتوح الى الطريق كافي المحيط فهي على هيئة صفة كافي القاموس [كا] لا يسكن [في] ان

قال والله [لا يدخل دارا فدخل] عطف على قال [دارا خربة] لان الدار اسم جامع للبناء والعروة كما في المغرب وغيره الا انههم قالوا انها اسم للعروة عند العرب والعجم وضعفه الكافي واستدل عليه بهذه المسئلة ولا يبعد ان يقال البناء وصف مرغوب كان العروة ينقص بنقصانه و المطلق يتصرف الى الكامل فاذا انعقد اليمين على الكامل لا يحسن بالنقص واما (سرى) فمرادف للدار في عرفنا الا ان في بيع الكفاية انه اسم للدار السلطان [وفي هذه الدار يحسن ان دخلها] حال كونها [منهمة] لمجرد الايضاح في العبارة [ولو صحراء] مشير الى زوال الجدران واما يحسن لان البناء وصف والرصف في الحاضر لغو وقال ابو الليث ان حلف بالقياسية لا يحسن في المنكر والمعرف الا بدخول المبنية كما في الكافي [او] دخلها [بعد ما بنيت] هذه الدار منهمة دارا [اخرى] فبعد ما معطوف على السال او الشرط بتقدير الفعل [او] ان [وقف على سطحها] او حائطها الغير المشترك وفيه اشعار بانه لو ارتقى غصن شجر في الدار او حائطها او سطحها لا يحسن و عليه الفتوى كما في المحيط [وقيل] اي قال ابو الليث [في عرفنا] العجمي [لا يحسن] بالوقوف على السطح او التايط و عليه الفتوى كما في المحيط [كما] لا يحسن للتبديل [لوجعلت] هذه الدار المحلوفة بعد الانهدام [مسجدا او حاما او بيوتا] او نهرا او دارا ثم دخلها [او] لو [دخلها] اي الدار المحلوفة المبنية [بعد هدم] مثل [الحمام] فان حذف المثل غير عزيز في كلامهم فيشتمل البيت و غيره اليه اشير في الهداية وفي اضافة الهدم الى الحمام دون المسجد مع كونه اقدم رعاية امر حسن كما لا يخفى [وكهذا البيت] اي كما لا يحسن في هذا البيت [ودخله] منهما صحراء [فيحسن] بالدخول لو بقي الحيطان كما في الكافي [او] دخله [بعد ما بني بيتا آخر] فانه لا يحسن و الفرق بين المعرفين ما قال شاعرهم * :

* شعر *

* و الدار دارا وان زالت حوايطها * * والبيت ليس ببيت بعد تهديم *

[از] مثل هذه [الدار] او البيت [فوق] السالف في [طاق باب] : اي فيما عطف من الابنية كما في الصحاح فمن الظن التخصيص بالعتبة على ان في الاختيار في كل موضع [لو اغلق] الباب [كان] الطاق [خارجا] من الدار فانه لا يحسن و اعلم انه لو قال (اگر تو گرد دیوار من گردی) او قال (گرد دور دیوار من گردی) فهو على الدخول كما في الخزنة [او لا يسكنها] من السكنى اي الكون من المكان على سبيل الاستقرار كما في الايضاح [وهو ساكنها] او لا يلبسه [من اللبس] وهو الاستتار [وهو لا يلبسه] من الركوب وهو كون الانسان على ظهر الحيوان [وهو راكبه] ثم شرع في النشر على الترتيب فقال [فدخل] اي شرع [في النقلة] بالضم و السكن اسم لا مصدر اي انتقاله من باب الدار فانه لا يحسن فلو اغلق الباب بحيث لم يخرج منه - اختار ابو الليث و الصدر الشهيد انه لا يحسن كما في المحيط ولو لم يخرج للحمى

حنث بخلاف ما اذا قيد كما في المضمرات و انما خص هكني بالدار لان في البيت تفصيلا فانه
 لو كان السالف مصريا و يسكن في بيت من شجر او خيمة لا يحنث ومن مدر يحنث ولو كان
 بدويا يحنث في الوجهين كما في المحيط [ونزع] الثوب منه بمكون الزاء [ونزل] من ركوبه
 بكر الزاء اي النزول كما في بعض النسخ وهو في الاصل مكان النزول كما في القاموس وانما لم يعرفوا
 باللام اعتمادا على الاول كما لم يذكر او مكان الراوي في الموضعين [بلا مكث] متنازع فيه لتأكيد
 الفاء [او لا يدخل] هذه الدار وهو داخلها [فقع] اي دام على القعود [فيها] فانه لم يحنث
 استسما [الا ان يخرج] منها [ثم يدخل فيها] فانه يحنث [وفي لا يمكن هذه الدار] او البيت
 او الحلة او السكة بقربة تخصيص المصر و القرية [لابد من خروجه باهله] اتفاقا الا ان يمنع
 مانع منه فانه لا يحنث حينئذ كما في الكافي [ومناعه اجمع حتى يحنث بوتر] يكسر التاء فانه
 انصح من الفتح [بقي] فيها كما يحنث لورقي شمع لا قيمة له وهذا كله عند ابي حنيفة رح كما في
 النظم والهداية لكن في المحيط والكافي وغيرهما ان مشايخنا قالوا انه لا يحنث عنده الا ببقاء ما يقصل
 به السكنى وعند محمد ببقاء ما يتاتي به وعليه الفتوى كما في الزاهدى وعند ابي يوسف ببقاء الاكثر
 وعليه الفتوى وهذا اذا حلف بالعربية والا فلا يحنث بمجرد الخروج بنفسه بنية ان لا يعود به انتى
 الصدر الشهيد والكلام مشير الى انه لو اخرج متاعه الى السكة مثلا لم يحنث وقيل يحنث وهذا
 اذا لم يطلب منزلا والا فلا يحنث اجماعا كما في المحيط والى انه لو لم يخرج بان كان شريفا او ضعيفا او
 خائفا من اللص او صد الباب لم يحنث كما في النظم [بخلاف المصر] هو العمران داخل الرض [و]
 كذا [القرية] فانه لو خرج بنفسه من المصر لم يحنث بلا خلاف واما في القرية ففيه اختلاف
 المشايخ والاصح انها كالصمر كما في المضمرات وفيه اشعار بانه لو خرج بنية ان لا يعود ثم عاد للسكنى
 ولو ساعة حنث وبانه لو عاد للزيارة او لنقل المتاع لا يحنث كما في المحيط واعلم ان البر لا يبطل اليمين
 في الفعل المحدث كالسكنى واللبس كما في خزائن المفتين [وحنث في لا يخرج] من هذه الدار مثلا
 من الخروج وهو الانفصال من الداخل الى الخارج [لو حمل] السالف [واخرج بامره]
 لتحقيق الخروج وفيه اشعار بانه لو خرج بقدميه للنهيد لم يحنث وقيل حنث كما في المحيط
 [لا] يحنث [ان] حمل و [اخرج بلا امره مكرها] بحيث لا يمكنه الامتناع والافقد اختلف فيه
 المشايخ وينبغي ان لا يحنث عند الشيعين كما في المحيط وفيه اشعار بانه اذا دخل بعد الإخراج
 ثم خرج اختيارا فقد حنث وهو الصحيح وقال حفص انه لم يحنث وهذا ارفق بالناس كما في التمرتاشي
 [او راضيا] بقلبه لانتقال الفعل اليه وهو الاصح كما في الخلاصة وفيه رمز الى انه لو دخل بعد
 الإخراج ثم خرج ينبغي ان يحنث كما في صورة الاكره واللايق بالكتاب ان يترك هذه الجملة
 لانه مفهوم لمابقة [ومثله] اي لا يخرج [لا يدخل اقساما] من الحمل والادخال بالامر او

بغيره مكرها او راضيا [وحكما] من الحنث وعدمه وبهذا ظهر وجه جمعية الاتسام دون الحكم
 وفيه اشعار بانّه لو قدر على الامتناع عن الدخول ففي الحنث اختلاف كما لو دخل بعد الادخال
 والصحيح الحنث كما في الكافي [ولا] يحنث [في لا يخرج] منها [الا الى الجنابة] مثلا [فخرج] من
 باب دارة اليها حال كونه [يريد ما ثم] اي بعد الخروج والارادة اراد وذهب [الى امر آخر] من
 مثل المسجد اذا لم يخرج الا الى الجنابة والذهاب الى امر آخر بعده ليس بخروج اليه حتى يحنث وفي
 التمرناشي انه يحنث لان المستثنى خروج مخصوص الا ان ينوي مرة اخرى واعلم انه يراعى اللفظ
 والغرض في الايمان وقيل يراعى اللفظ لا الغرض وقيل هذا عند ابي يوسف واما عند الطرفين فيراعى
 الغرض [وحنث في لا يخرج] من بلده [الى مكة] مثلا والاولى الى الهند لانه لا يليق بالمسلم
 [فخرج] من ربه [يريد ما ورجع] اليه لتحقيق الخروج [لا] يحنث [في لا ياتيها] اي مكة
 [حتى يدخلها] فان الاتيان عبارة عن الوصول [وذهابه] معنى [كخروجه] على ما روي عن
 الصحابين فيشترط الخروج لا الوصول [في الاصح] كما في التمرناشي وغيره وقال نصير بن يحيى انه
 كاتيانه فيشترط الوصول وهو الصحيح كما في الخلاصة وفي الاكتفاء اشعار بانّه لو نوى بالذهاب الاتيان
 او الخروج فكما نوى ولو قال (اگر ازین کوی من روم) نکلان (فرقی) ضد (باشیدن و باشیدن) سكنى
 فلو خرج عنه بنية ان لا يعود ثم عاد بنية السكنى يحنث كما في المحيط [وفي] والله [لياتين
 مكة ولم ياتها لا يحنث الا في آخر] جزء من اجزاء [حيوته] لان عدم الاتيان حينئذ يتحقق [و
 حنث في] والله [لياتينه غذا ان استطاع ان لم يات] متعلق بحنث [بلا مانع كمرض او سلطان] او
 غيره فان الاستطاعة عرفا القوة من حيث سلامة الاسباب والالات وقد وجدت بلا اتیان [ودين]
 اي صدق ديانه من دينه اي وكل الى دينه بالتخفيف اي بتركه كما في الطلبة [نية] الاستطاعة
 [الحقيقة] فاعل دين وهي القدرة التي يحدثها الله تعالى في العبد عند الفعل وذا شرط عند
 الجمهور لا علة وفيه اشعار بانّه لم يصدق قضاء ولا في رواية صدق فان الانسان اذا نوى حقيقة كلامه
 فان كان الظاهر لا يخالفه صدق ديانه وقضاء والا ففي تصديقه قضاء روايتان كما في الكرمانى وذكر
 ابو الشكر في التمهيد ان الاستطاعة ثلثة استطاعة الاموال كالزاد والراحلة واستطاعة الافعال
 كالاعضاء السليمة واستطاعة الاحوال وهي القدرة على الافعال لا يتقدم عليها بخلاف الاولين وتسميان
 بالتوفيقية والاخيرة بالتكليفيه [وشرط للبري لا تخرج الا باذنه] اي لا تخرج الا خروجا ملصقا
 باذنه فوقع النكرة في حيز النفي [لكل خروج] ظرف لفاعل شرط وهو [اذن] بالخروج لا للشرط كما ظن
 على ما لا يخفى على انه يلزم منه تعدية فعل بحرفين متفقين في اللفظ والمعنى وفيه اشارة الى
 انه يشترط ذلك الشرط في بغير اذني او (بي و سترى من) او (مگر بي و سترى من) كما في النظم وكذا
 في الابرضائي او ارادتي او امري والى انه لو اذن بلا فهم لكونها نائمة او اعجمية فليس باذن لانه

يُتَّبَقُّ بِدَوْنِ الْعِلْمِ وَالْإِنِّ لَوْ قَالَ عَنِيتِ الْإِذْنَ مَرَّةً لَمْ يَصْدُقْ قَضَاءُ كَمَا قَالَ أَبُو يُوسُفَ رَحَ خِلَافًا لِلطَّرَفَيْنِ
وَيَقْتَضِي بِقَوْلِهِ دَلِيلُ الْخُرُوجِ عَنْ مَوْتِهِ الْإِذْنَ لِكُلِّ خُرُوجٍ قَالَ لَهَا كَلِمًا أَرَدَتْ الْخُرُوجَ فَقَدْ أَذِنْتَ لَكَ
الْبُكْلُ فِي الصَّغْرِ [لَا] يَشْتَرُطُ لِلْبُرْكَالِ خُرُوجُ أَذْنٍ [فِي] لَا يَخْرُجُ [إِلَّا أَنْ أَذِنَ] أَيِ حَتَّى أَذِنَ أَوْ رَضِيَ
لَهُ أَوْ هَوَىٰ أَوْ أَرَادَ فَانْجَلِ الْيَمِينِ بِالْأِذْنِ مَرَّةً وَعَنِ الْقِرَاءَةِ أَنَّهُ فِي الْحَكْمِ مِثْلُ الْإِذْنِ كَمَا فِي الصَّغْرِ
وَرُجِّهَ أَنَّهُ بِتَقْدِيرِ الْبَاءِ أَوْ مَصْدَرِ حِينِي تَقْدِيرُهُ كُلُّ رَقْتٍ أَلَا رَقْتٌ أَذْنِي إِلَّا أَنْ الْأَدْلَةُ عِنْدَ التَّعَارُضِ
يَرْجَحُ بِقَوَّتِهَا لَا بِكثْرَتِهَا وَالسَّالِمُ عَنِ الْجَنَفِ أَقْوَى عَلَى أَنْ أَحْتَمَلَ الشَّكَّ ثَابِتٌ فِيهِ كَمَا بَيْنَ فِي الْأَصُولِ
وَذَكَرَ فِي الْكَافِيِّ أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ بِهِ إِلَّا بِأَذْنِهِ صِلَقَ قَضَاءُ [و] شَرْطُ [لِلنَّحْتِ فِي أَنْ خَرَجْتَ] أَنْتَ
مِنَ الدَّارِ فَإِنَّتَ طَالِقٌ [وَأَنْ ضَرَبْتَ] عَبْدَكَ فَعَبْدِي حَرٌّ وَ الضَّرْبُ فَعَلٌ مَوْلَى [لِوَيْدَةِ خُرُوجٍ]
مِنْهَا أَوْ مَرِيدَةٌ [أَوْ] مَرِيدٌ [ضَرَبَ عَبْدًا] لَهَا أَوَّلُهُ [فَعَلَهُمَا] فَاعِلٌ شَرْطُ أَيِ فَعَلِ الْمُرِيدِينَ مِنَ الْخُرُوجِ
وَالضَّرْبُ فَهُوَ مَصْدَرٌ مَضَافٌ إِلَى الْفَاعِلِ وَقَدْ يُضَافُ إِلَى الْمَفْعُولِ [فَوْرًا] أَيِ فِي السَّالِ فَلَوْ مَكَّثَتْ
سَاعَةً ثُمَّ خَرَجْتَ أَوْ ضَرَبْتَ لَمْ يَحْنُثِ السَّالِفُ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ أَنْ لَمْ أَخْرُجْ أَوْ لَمْ أَذْهَبْ مِنْ هَذِهِ
الدَّارِ وَ نَوَى الْخُرُوجَ وَ الذَّهَابَ دَوْنِ السَّكْنِ وَ الْفَوْرُ لَمْ يَحْنُثْ بِالتَّوَقُّفِ وَالْإِنِّ لَوْ نَوَى السَّكْنَ
أَوْ الْفَوْرَ أَدُلُّ دَلِيلٌ عَلَيْهِ حَنْثٌ كَمَا فِي خَزَانَةِ الْمُفْتِيِّينَ وَالْإِنِّ مَا تَفَرَّدَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحَ فِي اسْتِنْبَاطِهِ مِنْ اتِّمَامِ
اقْتِسَامِ الْيَمِينِ فَإِنْ سَلَفَهُ قَسَمُهَا إِلَى الْوَيْدَةِ لَفْظًا وَ مَعْنَى وَ الْمَوْقِفُ كَذَلِكَ مِثْلُ لَا أَفْعَلُ كَذَا وَلَا أَفْعَلُهُ
الْيَوْمَ ثُمَّ زَادَ الْإِمَامُ أَتِمَامًا مَا سَمَى بِيَمِينِ الْفَوْرِ أَوْ يَمِينِ السَّالِ مِمَّا هِيَ الْوَيْدَةُ لَفْظًا وَ الْمَوْقِفُ مَعْنَى
كَأَمْرٍ وَ الْفَوْرُ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ فُزِرَتْ الْقَدَرُ إِذَا غَلَتْ فَاسْتَعِيرَ لِلسَّوْعَةِ ثُمَّ لِلنَّحَالَةِ الَّتِي لَا لَبْسَ فِيهَا
كَأَمْرٍ فِي النِّهَايَةِ [و] شَرْطُ لِلنَّحْتِ [فِي] قَوْلِهِ [أَنْ تَغْدِيَتْ] أَيِ أَكَلْتُ طَعَامَ الْغَدَاةِ [بَعْدَ] أَنْ
قَالَ لَهُ رَجُلٌ [تَعَالَى] بَفَتْحِ اللَّامِ أَمْرٌ مِنْ يَتَعَالَى أَيِ جِئْتُ وَ فِي الْأَصْلِ بِمَعْنَى ارْتَفَعَ وَ لَمْ يَجِئْ مِنْهُ أَمْرٌ
غَائِبٌ وَ لَا نَهْيٌ [تَغْدِي مَعِي] بَفَتْحِ الدَّالِ الْمَشْدُودَةِ جَوَابُ الْأَمْرِ [تَغْدِيَهُ] فَاعِلٌ شَرْطٌ وَ ضَمِيرُهُ
لِلسَّالِفِ [مَعَهُ] أَيِ الْأَمْرِ فَلَوْ تَغْدَى لَا مَعَهُ لَا يَحْنُثُ لِأَنَّ الْجَوَابَ يَتَقَيَّدُ بِالسَّوَالِ أَبَدًا [وَكَيْفَى]
لِلنَّحْتِ [مَطْلُقِ التَّغْدِي] سَوَاءٌ كَانَ مُنْفَرِدًا أَوْ مَعَهُ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ [أَنْ ضَمَّ] السَّالِفُ [الْيَوْمَ] فَقَالَ
أَنْ تَغْدِيَتْ الْيَوْمَ فَكَذَا [وَمَرْكَبِ] الْعَبْدِ [الْمَآذُونِ] فِي التَّجَارَةِ سَوَاءٌ كَانَ عَلَيْهِ دِينَ أَوْ لَا
وَ الدِّينَ مُسْتَعْرَقًا لِكِسْبِهِ وَ رَقَبَتَهُ أَمْ لَا [لَيْسَ لِمَوْلَاهُ فِي حَقِّ السَّلَافِ] سَوَاءٌ نَوَاهُ السَّالِفُ أَمْ لَا [إِلَّا]
إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ [أَيِ الْمَآذُونِ] دِينَ مُسْتَعْرَقٌ بِكُسْرِ الرَّاءِ يَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دِينَ أَصْلًا أَوْ كَانَ وَ لَمْ
يَسْتَعْرَقْ [وَنَوَاهُ] أَيِ مَرْكَبِ الْمَآذُونِ فَإِنْ مَرْكَبُهُ حِينَئِذٍ لِمَوْلَاهُ فَلَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَرْكَبَ مَرْكَبَ زَيْدٍ فَرَكَبَ
مَرْكَبَ عَبْدِ الْمَآذُونِ فَإِنْ اسْتَعْرَقَ الدِّينَ لَا يَحْنُثُ نَوَاهُ أَمْ لَا وَ أَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دِينَ أَوْ كَانَ وَ لَمْ
يَسْتَعْرَقْ لَا يَحْنُثُ إِلَّا إِذَا نَوَى مَرْكَبَ الْمَآذُونِ وَ هَذَا عِنْدَ رَامٍ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ فَلَا يَحْنُثُ فِي الْأَحْوَالِ
كَلِمًا إِلَّا إِذَا نَوَى وَ عِنْدَ مُحَمَّدٍ يَحْنُثُ فِي كُلِّ الْأَحْوَالِ وَ أَنْ لَمْ يَنْوِ وَ الْإِضَافَةُ إِلَى الْمَآذُونِ مُشِيرٌ إِلَى أَنَّهُ

لو ركب مركب المكاتب لم يحنت و لو حلف لا يركب دابة ولا نية له لم يحنت الا اذا ركب
 الفرس او البرذون بكسر الباء وفتح الذا المفعمة اي الفرس التركي او البغل او الحمار
 و لو حلف ان لا يركب فرسا فركب برذونا او بالعكس لم يحنت و لو حلف ان لا يركب خيلا
 فركب احدهما حنت الكل في النظم و لفظ (اسب) كالخيل كما في قاضيهان [و يقيد الاكل] اي ايصال
 ما ياتي فيه المضغ الى جوفه بفيه سواء مضغه ام لا و لذلك لو حلف ان لا يأكل من هذه البيضة
 او الجوزة فابتلع كذلك حنت كما في المحيط [من هذه النخلة] من النخل بمنزلة التمرة من التمر
 [بثمرها] بالثناء المثلثة اي حملها مما يخرج منها بلا صنع احد فيحنت باكل الطلع و الخلال و البلم
 و البسر و الرطب و التمر و الجمار اي شحم النخل وكذا باكل الدبس الا اذا كان مطبوخا فلا يحنت
 باكل ما يتخذ منها كالناتف و النبيذ و النخل و فيه اشارة الى انه لو قطع منها غصنا فوصل باخو
 قائم فاكل من ثمرها لا يحنت كما في التمر تاشي و الى انه لا يحنت باكل عين النخلة و الى انه لو كان
 عين الشجرة مما يأكل حنت باكل عينها كالرياس و قصب السكر و الى انه لو كان كالخلاف فباكل
 ثمنها وهذا اذا لم يكن له نية و الا فعلى ما نوى ان احتمله اللفظ كما في التحقيق [و] يقيد
 الاكل [من هذا البر] اي السنطة و الواحدة برة و انما اختار اسم الجنس ههنا لانه قلما وقع
 اليمين على البرة [باكله] اي ابتلاعه [قضا] بالقاف و الضاد المعجمة اي كسرا فلما ابتلعه صحبا حنت
 بالطريق الاول كما في الكرمانني فانه احترز بالقضم عما يتخذ منه كالتمر و السويق فانه لا يحنت
 به وهذا عنده و اما عندهما فالصحيح انه يحنت لترجيح الميزان المتعارف و لو اكل مما خرج من زرع
 البر المطبوخ عليه لم يحنت كما في المحيط وهذا كله ان لم يكن له نية فان نوى عين البر لم يحنت
 باكل خبزه و سويقه و الاجماع كما لا يحنت ان نوى ما يتخذ منه فاكل عينه كما في النهاية [و] من
 [هذا الدقيق باكل خبزه] فلو نوى عينه لم يحنت باكل خبزه كما في المحيط [فلا يحنت] على الصحيح كما
 في المضمرات [لو استغف] اي ابتلعه يابس كما في المقدمة فمن الظن انه في هذا المعنى غير مشهور
 [كما هو] اي استفافا مثل ما هو متسف فهو كقولهم كن كما انت اي انت كايين [و اكل الشواء]
 بالكسر و الضم [باللحم] المشوي اي المطبوخ الا السمك فلا يحنت باكل الجوز و الباذنجان
 و البيض المشوي وهذا اذا لم ينوكل شواء و الا فعلى ما نوى كما في المحيط و ذكر في النظم ان (برمان
 كوه) يشمل التبنز ايضا [و الطبخ] اي المطبوخ [بما طبخ] و نضح حال كونه [من اللحم]
 كما في الاصل و ذكر المطرزي انه ما له مرق و لحم او شحم فلم يحنت بالقلية اليابسة و فيه رمز الى انه
 لو اكل من مرق اللحم حنت لما فيه من اجزاء اللحم كما لو طبخ ارز او عدس بودك و الى انه لو طبخ بسمن
 او زيت لم يحنت ولو نوى ما طبخ حنت باكله كما في المحيط و هذا في عرفهم و اما في عرفنا فيحنت بكل
 ما طبخ كما في البراهدي و الى انه لو اكل لحم الادمي او التنزيير حنت و الصحيح انه لم يحنت كما في الكفاية

[و] اكل [الراس براس يكبس] اي يدخل [في التنانير] جمع تنور الخبز بالتشديد [وباع] و يشتري [في مصره] اي السالف فيحنت باكل رأس الغنم والبقر عنده واما عندهما فباكل رأس الغنم خاصة والمعول في زماننا العادة كما في المضمورات ولا يحنت باكل رأس السمك والجراد والطير والوحوش الا بالنية كما في النظم [و] اكل [الشحم] الذائب بالنار [بشحم البطن] اي الكلية فلا يحنت باكل ما على الامعاء ولا بما اختلط بالعظم ولا بما على الظهر الذي يسمى بلسم سمين و بشحم (فربي) من الشحوم على ما قال ابو حنيفة وقال لا يحنت بالثلثة فلا خلاف في الاول كما في الكرمانى وهذا في عرفهم واما في عرفنا فلا يقع اهم الشحم على شحم الظهر بحال كما في الاختيار ولا خلاف انه لا يحنت باكل شحم الظهر باسم (يه) كما في الكافي وفيه اشارة الى انه لو عزل شحم الظهر ثم اكل لم يحنت وهذا قياس قوله كما في المحيط والى انه لا يحنت باكل الالية كما ياتى ولا يخفى ان الشحم بالنسب فالاولى النقل يم او التأخير [والخبز] بلا نية [بخبز البر والشعير] ببلاد يعتاد فلو كان في موضع لا يعتاد فيه خبز الشعير مثلاً لم يحنت باكله كما لو جفف الخبز وده ثم شربه بماء كما في المحيط [لا خبز الارز] والجاورس والذرة [يبلك لا يعتاد] فيه فيحنت لو كان معتاداً [والفاكهة] مثل اللابن على ما قال ابن الاثير فهي صيغة نشبة معناها ذو تفكه وتنعم دون الاستغناء والاستدواء [بالتفاح] اي بمثل التفاح [والمشمش] (زر دالو) او (الو) والتخوخ والسفرجل والتين والعناب والفسق والهلز والجوز والتوت [والبطيخ] وليس بفاكهة عند السرخسي [لا العنب والرومان والرطب] فانهما مما قد يستغنى فسقط عن كمال التفكه فلا يتناول مطلق الفاكهة وهذا عنده واما عندهما فهي فاكهة نظرا الى الاصل و عليه الفتوى ولا خلاف في ان الياض منها كالزبيب وحب الرومان والتمر ليس بفاكهة كما في الكرمانى [والقثاء] بالكرم والضم بالفارسية (خياردراز) [والخيار] (بادرنگ) والباقل والسهم والجوز [والشرب] مثلث الشين اصال ماء لا يتأتى فيه المضغ الى جوفه بغيره فلو حلف لا يشرب هذا اللبن فيشرب فيه الخبز فياكله لم يحنت وقال الرستغني ان الاكل والشرب عبارة عن عمل الشفة والخلق فلو حلف لا ياكل وفي فمه شئ فابتلعه لم يحنت كما لو حلف لا يشرب وفي فمه رمانة فمصها وابتلعها لانه لم يعمل الشفة فيهما كما في المحيط [من نهر] بالسكون والحركة مجرى الماء الغايض [بالكرع منه] بالفتح والسكون وهو تناول الماء من موضعه بغيره لا بالكف والاناء كما في القاموس فلو مند عنقه نجوة وشرب بغيره حنت وان لم يدخل رجليه فيه كما في الكشف وغيره لكن في الطلبة انه انما يحنت اذا دخل الماء وتناول بغيره وفيه اشارة الى انه اذا شرب من فوق رأسه حنت كما في النظم والى انه لو حلف على نهر بعينه فشرب من نهر اخذ منه كرم او اغترافاً لم يحنت وذا بلا خلاف كما في المحيط [فلا يحنت لو شرب منه بآناء] او كف فاذا نرى الاغتراف صديق ديانة وهذا عنده واما عندهما

بالاعتراف واما بالكرع فقد اختلف المشايخ فيه و ان نرى الكرع صدق ديانة وقضاء ومنهم من قال انه اختلاف زمان لا برهان كما في المحيط وغيره [بخلاف الحلف] على شرب [من مائه] فانه يحسن بالشرب منه كروا واغترافا عندهم كما في المحيط لكن في النظم انه لم يحسن بالشرب بالاناء والاعتراف وانما لم يقل بخلاف الشرب مع انه اليق بالسابق ليكون تنصيحا على المراد في الموضعين [وتحليف الراي] اي مالك امر بلك [رجلا ليعلمه بكل داعر] اي فاسق خبيث مفسد من الدعر بالتحريك كما في القاموس [اتى] البلد [ببال ولايته] بالكسر اي بزمان تسلطه هذا على اهل هذا البلد فلم يجب الاعلام بعد عوده اليه كما لم يجب على الفور فان لم يعلمه حتى مات او عزل فقد حنث كما في الزاد [والضرب والكسوة والكلام والدخول عليه] المقصود منها الايلاء والتعليك والافهام والزيادة [بالحياة] فلو قال والله لاضربن زيدا او اكسونه او اكلمته او ادخلن عليه ثم يفعله حال حياة زيد لم يحنث والا فحنث والمعذب في القبر كحي بقدر ما يتالم به وهو اقرب الى الحق فلو حلف لاضربن مائة سوط بر بضربة واحدة ان وصل اليه كل سوط كما في الولوالجي وقيل (بوشايد ن) ينصرف الى الالباس دون التمليك و لو نوى بها السترة لم يحنث بالالباس بعد الموت كما في الهداية و لو دخل عليه في المسجد حنث على المختار كما في المضمورات [لا] يتقيد [الغسل] بالحياة فلو غسله بعده حنث [والقريب] والسريع والعاجل [بما دون الشهر في] والله [ليقضين دينه الى قريب] من الزمان او قريبا او سريعا او عاجلا وعنه ان السريع بلا نية اكثر منه وكذا عن ابي يوسف رح في العاجل كما في المحيط وعن ابي حنيفة رح ان العاجل ايام وعنه سنة وعنه انه مغفوض الى القاضي وقيل ستة اشهر وقالوا ثلثة ايام كما في حدود التمر تاشي [والشهر بعيد و ما اصطبغ به] على المجهول من الاصطباغ (نان فرش گر فن) و يعدى بالباء كما ذكره البيهقي ولا يقال اصطبغ الخبز بالخل كما في نسخ المغرب المصححة و اليه يشعر كلام الفيروز آبادي وغيره فمن الظن ما اصطبغ به الخبز والمعنى ما يغمس فيه ويكون به يقال اصطبغ بالخل وفيه كما ذكره المطرزي [فادام] اسم لما توتدم به كما في القاموس وغيره وهذا التفسير اولي ويدخل فيه عند اكل الحنظل والعسل والرب والسمن الذائب والثريد واللبن والشيراز [وكذا الملح قال عليه السلام نعم الادام الملح ولانه يذوب] لا [يكون] [الشواء] اداما كالجبين والبصل واللحم والفانيل والتمر والقصب والبيضة والسمن الجامل عند الشينيين خلافا لمحمد كما في النظم وذلك لانه عندهما ما احتاج في اكله الى غيره فما امكن افراده بالاكل ليس بادام وعنده ما يوكل مع الخبز عادة وهو المختار كما في الاختيار وعليه الفتوى كما في التهذيب [ولا يحنث في لا ياكل من هذا البسر] اوله طلع فاذا انعقد فسياب و اذا اخضر فاستبداد فخلال و اذا اعظم فبسر بالفارسية (غوة فخر) [فاكله رطبا] ما ادرك غير يابس من ثمر النخل [او من هذا الرطب او اللبن فاكله تمرا]

ما ادرك يابساً من تمر النخل كالزبيب من العنب [اوشيرازا] هو اللبن الذائب اذا استخرج منه
 ماؤه وفيه اشعار بان الاكل يضاف الى المشروب كما مر [او يسرا فاكل رطباً] وانما ينكر المحلف
 عليه بعد تعريفه اذا اليمين متى انعقد على شيء يوصف فان صلح داعياً الى اليمين يتقيد به سواء
 كان معروفاً او منكراً احترازاً عن الالغاء وان لم يصلح فان كان المحلف عليه منكراً يتقيد به ايضا
 لان الوصف صار مقصوداً باليمين وان كان معروفاً لا يتقيد كما اذا حلف لا ياكل هذا الحمل فأكله
 ليمه كبشاً كافي الكشف [او لسماً] بلا نية [فاكل سمكاً] فان اليمين على اللسم يصرف الى ما
 يعيش في البر مسرماً او غيره طيراً او غيره فلا يستثب باكل ما يعيش في البحر كما في المحيط [او لسماً
او شحماً فاكل الية] بالفارسية (دبه) كما في المذهب وهذا تصريح بما اشار اليه ولا يشفي بان
 الالية انصب بالشحم والسمك باللسم [ولا في لا يشتري رطباً فاشترى كباسة بسر] بالكسر هي عنقود
 النخل [فيها رطب] اذا المتبادر من اضافة الكباسة الى بسر وجعلها ظرفاً للرطب ان بسر غالب
 فلو كان الرطب غالباً او هو بسر ومتساويين ينبغي ان يستثب [وحنت لو حلف لا ياكل رطباً او بصراً
او لا بسراً ولا رطباً فاكل مذنباً] اي لا ياكل رطباً فاكل رطباً مذنباً او بسراً فبسراً مذنباً او رطباً
 فبسراً مذنباً او بسراً فربطاً مذنباً او رطباً ولا بسراً فبسراً او رطباً مذنباً ففى الاولين كالتاليتين حنت
 عندهم وفي الثانيين حنت عند الطرفين خلافاً لابى يوسف وفيه اشعار بان العاطفة كثرت في
 الاثبات لا كالواد فانه لو قال لا ياكل رطباً و بسراً فاكل احدهما لا يستثب على ما في الاصل وقيل
 الصدر الشهيد ان نوى اكلهما او اكل احدهما فعلى ما نوى وان لم ينو فاختار ان لا يستثب كافي
 المحيط والمذنب بكسر النون والتشديد وما قيل انه بالفتح مذهب الفقهاء فمن حواش لا اصل لها
 وهو الرطب او البسر الذي بدأ الارطاب من جانب ذنبه الذي هو الساد دون جانب السفلى الذي
 هو رأسه وفيه العلاقة كما اشار اليه المطرزي ويدل عليه ما في خامس المرصاد ان رأس الشجرة وغيره
 ما يأخذ الغذاء منه وما في الهداية انه ما في ذنبه او رأسه قليل بسر او رطب فمشكل [اولاً ياكل
لسماً فاكل كبداً] بالفتح والكسر مع السكون او طيلاً او فواداً او كلنية او امعاء او رأساً او اكارح
 [او كرشاً] بفتح الكاف وكسر الراء او مكنونها (شكبه) وهذا في بلاد يباع هذه الاشياء مع اللحم
 والا فلا يستثب كما في الاختيار [او] فاكل [لسم خنزير او انسان] او ميتة او متروك التسمية
 او ذبيحة المجرمي او صيد المهرم فان لسمهما لحم نشاء من الدم وعليه القتل كما في الكرمانى
 [والغذاء] بالفتح [الاكل] اي المأكول الذي يقصد به الشبع عادة فلو اكل لقمة او لقمتين لم يستثب
 حتى يزيد على نصف الشبع ويعتبر في كل موضع عادتهم فلو حلف لا يتغدى فشرب اللبن فان كان
 مصرياً لا يستثب و بدوياً يستثب وقال الكرخي لو اكل تمراً او ارزاً او غيره حتى يشبع لا يستثب
 ولا يكون غذاء حتى ياكل الشبز كما في الاختيار وغيره ومن الظن تكلف التغليب بلا قرينة في

الاكل لما مر انه متناول للشرب [من طلوع الفجر] اي الصبح الصادق [الى الظهر] وفي القاموس انه طعام الغدوة بالضم وهي البكرة او ما بين صلوة الفجر الى طلوع الشمس [والعشاء] بالفتح المأكول [منه] اي الظهر [الى نصف الليل] وفي القاموس طعام العشى وهو من الزوال الى الصباح كما في المفردات او الى المغرب كما في المغرب [والسكور] بالفتح المأكول [منه] اي نصف الليل [الى] طلوع [الفجر] وفي القاموس هو ما يتسحر به والسحر قبيل الصبح وفي المغرب هو السدس الاخير من الليل وما ذكره مردي عن ابي يوسف كما في التحفة وذكرها بفصل بعده انسب [وفي] ان لبست او اكلت او شربت [او اغتسلت او نكحت او اعطيت فعبدي حر] ونوى عينا [ثوبا او طعاما او شرابا او غسلا او امرأة او شخصا معينا] لم يصدق اصلا [اي تصديقا كليا لا ديانة ولا قضاء في ظاهر الرواية لان هذه الامور غير ملفوظ وغير مقتضى لانها غير محتاج اليها عند اليمين ومنع النفس بل عند المباشرة على ان التخصيص من صفات الالفاظ وعن ابي يوسف انه صدق ديانة ربه اخذ الخصاص وفيه اشارة الى انه لا يصح التخصيص في مصدر الفعل فلو قال ان اكلت ونوى اكلا خاصا من الاكلات لم يدين فان المصدر لا يدل الا على الماهية كما ذكره في التوضيح لكن في الجامع لو قال ان خرجت واراد السفر خاصة دين فان ما دل عليه الفعل نكرة منفية والى انه يصح في الفاعل العام فلو قال ان اغتسل احد ونوى زيدا فانه دين والى انه لا يصح تخصيص صفقه غير مذكورة فلو قال ان لم اتزوج امرأة ونوى كوفية يدين لانه غير ملفوظ لكن لو نوى العجمية او الحبشية دين كما في المحيط وغيره [ولو ضم ثوبا او طعاما او شرابا] او غسلا من الجنابة او غيرها [كدين] ديانة وهذا مخصوص بالعربية فلو قال لامرأته (اگر کسی را از گندم من ده) فكذا ونوى امها خاصة لم يصدق اصلا وعليه الفقيه ابو الليث وقال (لان كس) لفظ خاص فلا يصح تخصيصها كما في المحيط لكنه مشكل لانه وقع في حيز النفي المستفاد من الشرط كما تقرر [وتصور البر] رجاء الصدق عند الطرفين [شرط صحة] اي انعقاد [الحلف] المطلق والمقيد سواء كان قسما او غيره [خلافا لابي يوسف] فان اليمين عقد فلا بد له من محل عنده خبر استقبالي وان لم يقدر عليه كمسئلة مس السماء وعندهما خبر فيه رجاء الصدق لان محل الشيء ما يكون قابلا لحكمه وحكم اليمين البر ولا يخفى بان ارايل الكتاب اراد بهذا الاصل [فمن حلف] بالله [لا شربن ماء هذا الكوز اليوم] وان لم اشربه اليوم فعبدي حر [ولا ماء فيه] سواء علم به اولا [او] قد [كان] فيه [فصب] او شرب غيره او مات [في يومه لا يحنث] في صورتين في يوم بالاجماع واما بعده فكذلك عندهما لانه لا ينعقد في الاولى وينحل في الثانية بهلاك المحلف عليه او الحالف واما عنده فيحنث لانه انعقد لكنه يعجز في الاولى ولم ينحل في الثانية بالهلاك لما ذكر من الاصلين كما في عامة المتداولات كالمحيط والهداية والكافي لكن في الحقايق والمصنف وغيرهما في باب زفرانه في المستحيل عادة كما ياتي من المسائل

واما في المستحيل عقلا كمسئلة الكوز بلا ماء فلم ينعقد اجماعا وفي النظم الخلاف فيما اذا لم يعلم ان لا ماء فيه فان علم فقد حنت بالاتفاق [وان اطلق] هذا الحلف بان لم يذكر اليوم [فكذا] لا يحنت مطلقا عندهما لعدم شرط الانعقاد ويحنت عنده في الحال للعجز [في الاول] اي فيما لا ماء فيه ولم يتصور البر بخلق الله تعالى لان المخلوق غير المحلف عليه [درن الثاني] اي فيما كان فصب فانه انعقد الحلف فحنت عندهما اما عنده فظاهر واما عندهما فانه لم ينحل الحلف المطلق بهلاكها فيلزم الجزاء [رني ليصعدن] اوليمسن [السماء] اولاطيرن في الهواء [اوليقلبن هذا السجر] مثلا [ذهبا ازيقتلن فلانا] اوليعطينه ماله حال كون الحالف [عالما بموته] في هاتين [انعقد] كل من هذه الايمان لتوهم وجودها بخلاف ما اذا لم يتوهم كبيع الحر فانه لم يدخل تحت العقد متوهمها وفيه اشعار بان مسئلة الكوز لم ينعقد [لتصور البر] اي لامكان ان يخلق الله تعالى هذه الافعال في حقه كما في حق بعض الاولياء [وحنث] في الحال اتفاقا ان لم يخلق هذه الافعال في الحال [للعجز] العادي عنها وفي النظم عن ابي حنيفة لا يحنت في الاخيرين [وان لم يعلم] بموت فلان [فلا] يحنت في الاخيرين عندهما ويحنت عنده كما ذكر وفيه اشعار بانه لو قيد اليمين فيها بموت لم يحنت ما لم يمض ذلك الوقت كما في النهاية وعند زفرح لم يحنت في هذه المسائل كلها علم به او لا لكنه اساء كما في النظم وذكر في التمرتاشي انه آثم لانه حلف بما لا يقدر على فعله غالبا فكان معرضا لهتك الاسم [ومد شعورها] ونفقه [وحنقها] بفتح الشاء وكسر النون اي عصر حلقها واما بالسكون فهو ما يشق به من حبل وغيره [وعضها كضربها] فلو حلف لا يضربها ففعل واحد منها منتقما مولما يحنت فلو كان مما زح لم يحنت كما لو كانت اليمين بالفارسية ولورماها بسجارة او ضربها بقبض الغاس فليس بضرب كما في المحيط [وقطن] مبتداء خبره هدي [ملكه] الزوج بشراء او غيره [بعد] نذر [ان لبست] انا [من غزلك] ايتها الزوجة اي مغزولك بالفارسية (ريسان) [فهدي] اي فعلى التصديق بهذا الثوب بمكة فان الهدي ما يهدي الى مكة [فغزلته] الزوجة [ونسج] الغزل سواء كانت ناسجة او غيرها وفي الجامع الصغير نسجته [ولبس] الزوج على المعتاد [هدي] اي واجب التصديق بمكة ولو تصديق بقيمته جاز ولو التزم هدي الشاة لم يجز قيمتها وقيل جاز ولو تصديق في هذا كله على غير فقهاء مكة جاز خلافا لزفر كما في التمرتاشي وقال ليس عليه الهدي الا اذا كان من قطن مكة يوم النذر والكلام مشير الى ان الغزل كله من فعلها لكن لو قال ان لبست من غزلك فلبس ثوبا بعضه من غزل غيرها حنت بخلاف ما لو قال ثوبا من غزلك فانه لم يحنت وان كان جزءا واحدا من مائة من غزل غيرها وعلى هذا لو قال من نسجك اثنوبا من نسجك كما في المحيط والى انه لو ملك قبل النذر لزمه الهدي بالطريق الاولى والى انه لو زاد من قطني لزمه الهدي وذاب بالاجماع والى

انه لو زاد من قطنها لم يلزمه الهدى و اذا بلا خلاف كما فى الكفاية [وخاتم ذهب] بفتح تاء وكسرهما
التختم بفتح تين لغة كالتخاتم [حلي] بفتح الحاء وضمها وسكون اللام اي ما يزين به من مصنوع
المعدنيات او السجارة كما فى القاموس وقال المطرزي انه ما تنحلي به المرأة من ذهب او فضة وقبل او
جوهر [لا] يكون حليا [خاتم فضة] فلو حلف لا يلبس حليا نلبسه لم يحنث لانه كما يستعمل للتزيين
يستعمل لاقامة السنة والتختم وهذا ظاهر الرواية وقالوا هذا اذا كان مصنوعا على هيئة خاتم الرجال
واما على هيئة خاتم النساء بان كان ذافص فيحنث وقيل لا يحنث على كل حال والاول اصح وعن
محمد انه حلي مطلقا كما فى المحيط [وعندهما عقد لوء لوء] بالكسر كل ما يعقد ويعلق فى العنق
واللوء لوء الدر جمع اللؤلؤة والدرة بالفارسية (مرداد) كما ذكره الجوهري [لم يرصع] بذهب او فضة
اي لم يركب منه [حلي وبه يفتي] للعرف وعند ابي حنيفة ليس بحلي وعلى هذا الخلاف عقد
زبرجد او زمرد او ياقوت وهذا اختلاف زمان ولا خلاف فى المرصع كما فى الاختيار [ومن حلف
لاينام على هذا الفراش] بالكسراي المبسوط من الثوب او البريا وغيرهما وفى الاصل البسط كما
فى القاموس [فنام على قرام] بالكسر ستر رقيق كما فى القاموس بالفارسية (باد رشب) [فوحنث]
لانه تابع له وفيه اشعار بما ذكره انه [لا] يحنث [من] حلف به و [جعل فوقه فراشا آخر]
لانه مثل الاول على انه لو اخرج الشوش من الفراش ونام عليه او رفع الظهارة ونام على
الشوش لم يحنث ولعل ذكره للرد على ما فى الكافي انه يحنث عند ابي يوسف رحمه الله
وقيل هو قول محمد رحمه الله على انه مشير الى انه لو جعل فوق المختلف عليه بناء لم يحنث كما
فى المحيط [ولا من حلف لا يجلس على الارض] او السطح او الدكان [فجلس على سباط او
حصير] فوقها [ولو حال بينه] اي الحالف [وبينهما] اي الارض [لباسه] الذي يلبسه [حنث] فلو
نزع لباسه وبسط عليها وجلس عليه لم يحنث كما فى النهاية [كمن حلف لا يجلس على هذا السرير
فجلس على سباط] او فراش [فوقه] فانه حنث [بخلاف جلوسه على سرير آخر فوقه] فانه لا يحنث
وهذا تصريح بما علم ضمنا كما لا يخفى [ولا يفعله يقع على الابد] اي على زمان حيوته من وقت اليمين
لانه فى موضع النفي [ويفعله] يقع [على مرة] واحدة من الفعل لانه فى موضع الاثبات فيحنث
برقوع الياس عن الفعل بهلاك الفاعل او محل الفعل وينبغي ان يندرج فيه كل منفي او مثبت
كلا اضرب و اضرب الا اذا نصب قرينة [و بعلي المشي الى بيت الله او الى الكعبة] او مكة رزقنا
الله تعالى [يجب] عليه استئناسا [حج] انتهاء طواف الزيارة [او عمرة] انتهاءها السعي [مشيا]
من باب دارة ان قدر وقيل من موضع يحرم كدات عرق لاهل الشرق كما فى النظم و ان نوى من
بيت الله مسجد لم يلزمه شئ كما فى النهاية [و] يجب [دم] اي ذبح شاة [ان ركب] فى الاكثر
وفى الاقل تصدق بقداره وعن ابي حنيفة انه رجع عن وجوب الحج او العمرة الى الكفارة وعن

ابي يوسف ان نوى اليمين كفر والا فلا وعن محمد ان اخرجته مخرج اليمين كفر والا فلا وعن
 زفران شاء فعل ما اوجب وان شاء كفر والاول ظاهر الاصول وعليه الفتوى كما في الروضة [ولا
 شيء بعلى الخروج او الذهاب] او السفر او الركوب او الاتيان [الى بيت الله] لانه لم يلزم
 الاحرام [او المشي الى الحرم او المسجد الحرام] ويجب فيهما حج او عمرة عند الصحابين [او] الى
 [الصفا والروة] والمدينة وبيت المقدس [ولا يعتق] عند الشيخين [عبد قيل] اي قال المولى
 [له ان لم احج العام] اي السنة بالتخفيف [فانت حر] ثم قال حجت و انكوه العبد [فشهدا]
 اي الشاهدان عليه [بتدرة] اي بتضحية العام [بكوفة] ويعتق عند محمد لانها شهادة على نحر
 يلزمه عدم الحج وقالوا ان الشهادة على النفي مردودة مطلقا تيسيرا ولا اعتداد باقتران النفي
 بالاثبات او احاطة العلم بالنفي وتماهه في الكافي [وحنث بصوم ساعة] اي جزء من النهار [في لا
 يصوم] لانه صوم شرعا اذ هو امساك مع النية وهو متحقق به وما زاد عليه تكرار للمحلف عليه
 كما في المحيط وغيره [لا] يحنث به [لو ضم] اليه [يوما] او اليوم [او صوما حتى يتم] الصوم [يوما]
 تاما لان المطلق ينصرف اليه كما ذكره الكرخي ولم يذكر محمد في كتبه وعن القاضي ابي الهيثم انه اذا نرى
 المصدر يحنث وعن بعض مشايخ العراق انه يحنث مطلقا ولذا قالوا يستحب ان يصوم يوم العيد حتى
 يصلي كما في المحيط لكن في الكشف ليس بصوم ولذا لا يشترط النية [وبركة] صحيحة عند محمد وبركتين
 عند ابي يوسف [في لا يصلي] واختلف في اشتراط رفع الرأس من السجدة ولا رواية فيه كما في المحيط
 كما اختلف في القراءة ولا رواية فيه كما في الظهيرية [لا بما دونها] لزيادة الايضاح [ولو ضم] اليه
 [صلوة فبشفع] يحنث فلا يشترط قعدة التشهد وقيل يشترط والاشبه انها لو كانت فرضا رباعيا يشترط
 والا فلا كما في المحيط [لا باقل منه] لا حاجة اليه [و] حنث او طلقت و عتقت [بولد ميت في]
 قوله لامراته او جاريته [ان ولدت فانت كذا] اي طالق او حرة [وعتق] الولد [السي] لانه القابل
 [في] قوله لجاريته [ان ولدت فهو] اي الولد [حران ولدت] ولدا [ميتا ثم] ولدا [حيا]
 وهي في ملكه والا فلا يعتق لانحلال اليمين لا الى جزء كما قال [وفي] من حلف [ليقضين دينه
 اليوم وقضاه] بنفقة او بامره غيره ولو بطريق السوالة وقبض المحتال فلو تبرع به لم يبر بخلاف ماله
 اعطى ولم يقبله لكنه وضعه بحيث ينال يده ولو كان الداين غائبا لم يحنث بترك القضاء والاحسن
 ان يدفع الى القاضي فانه المختار عند الصدر السهيد كما في المحيط والاولى ان يقال بالاتساع في
 الظروف فالضمير البارز لليوم وما ياتي مفعوله الحقيقي وما ظن ان الضمير للدين مع حذف فيه
 فلا يخلو عن شيء [زيونا] بالضم مصدر زانت الدرهم زينا اي صارت مردودة للغش كما في القاموس
 او جمع زيف نعتا وهو الذي خلط به نحاس او غيره ففات صفة الجودة كما في الطلبة وقال ابن الفارس
 الزاء والياء والغاء فيه كلام وما اظن شيئا منه صحيحا [او بهرجة] والاحسن ترك النون فانه لم يوجد

الا للهباني تعريب نبهرة كما في المغرب ولعل الهاء للاشعار بجمعية موصوفها من الدراهم وهي
والزيف كلاهما من جنس الدراهم وفضتهما غالبية والفرق ان الزيف ما يردده بيت المال لانه لا يقبل
الا ما هو في غاية الجودة ولا يردده التجار ويجري فيه المعاملة بخلاف النبهرة فانه يرددها التجار
ايضا فرداة الزيف دون النبهرة وقيل ان النبهرة ما بطل سكتته كما ذكره المصنف في القضاء
[او مستحقة] بفتح الحاء اي مستحقا صاحبها اياها على الداين والبر لا يمتنع برد المقبوض لان
اليمين قد انحلت به [او باعه] اي باع المديون دايته [به] اي بدينه [شيئا] من ملكه كالعبد
و غيره بيعا صحيحا كما هو المتبادر فلو باع فاسدا وليس فيه وفاء بالدين فقد حنث و الا فقد برّ
[وقبضه] اي قبض الداين ذلك الشيء [برّا] في هذه الصور وانما اشترط القبض وقد وجب
التمن بنفس البيع لانه لا يتقرر قبله [ولو كان] المقضي به في هذه الصور [متوقفا] بالفتح او الضم
وتشديد التاء اردء من النبهرة فانه مما غلب عليه الصفر والنحاس ولعل التاء كنبهرة [او رصاصا]
اي مموها وهذا اذا لم يستبدله في اليوم والا فينبغي ان يبرّ [او وهبه] اي وهب الداين [له]
اي للمديون مجانا [لا] يبر الحالف وانحل يمينه في صورة الهبة و اما في الصورتين الاوليين
فلم يبر و حنث فجواب الشرط السابق مستوف من هذا الجنس و ان اختلف معني وانما يحتاج
الى هذه التكلفة لان اليمين لما كانت موقفة فاذا وهبه له قبل انقضائه فقد عجز عن البر وانحل
اليمين وهذا كله عندهما و اما عند ابي يوسف فمستقيم بلا تكلفة لانه قد حنث في هذه الصور
كما في مسألة الكوز وقيل ان لفظ اليوم في التصوير سهو ويدل عليه انه لم يذكر في كتب محمد رح
[وفي لا يقبض دينه] مائة مثلا [درهما دون درهم] اي يقبض كله غير متفرقة [حنث بقبض
كله متفرقا] كما اذا قبض اليوم خمسين ومن الغد خمسين مثلا والسئلة في ذلك ان يأخذه من غير
قضاء عنه [لا] يحنث [ببعضه] اي بقبض بعضه [دين] قبض [باقيه] بان ترك عليه شيئا
من الدين وهذا حيلة اخرى لانه و ان وجد التفرق لكن لم يوجد قبض الكل [او] بقبض [كله
بوزنين] مثلا فانه قد يكون كثيرا لا يمكنه الا بدفعات [لم يتخللهما الا عمل الوزن ولا] يحنث
[في ان كان لي الا مائة] من الدراهم [فكذا] اي عدي حر [ولم يملك الا خمسين] درهما
مثلا فانه لو لم يملك شيئا لم يحنث لان الاستثناء تكلم بالباقي من المستثنى منه بعد المستثنى ولا يحكم
بثبوت المستثنى ولا بنفيه فهو في حكم المسكوت عنه فكانه قال ليس لي شيء زائد على المائة اما كون
المائة او دونه فشيء زائد على مدلوله و من ظن انه معلل بان المتعارف بهذا الحلف نفى الزيادة
فقد عدل الى مذهب الخصم [ولا في لا يشم ريحانا فشم وردا او ياسميننا] فانهما ورقان والريحان
لغة نبات لا ساق له وقيل يحنث لانه عرفا نبات له رائحة طيبة كما في الاختيار لكن في المغرب ان
الريحان نبات طاب ريحه وعند الفقهاء ما لساقه رائحة طيبة كالورقة كالاس والورد ما للورقة رائحة

طيبة فحسب كالياسمين وفي جامع ابن البيطار انه زهر كل شجر واشتهر في الذي يوخذ منه العرق والياسمين كالياسمون والياسم بكسر السين وفتحها وهذا اذا كان معرب ياسمين والا فالياسم واحد لهما كالصاحب والعالم كما في القاموس [والبنفسج] بفتح الباء والسين المهملة [والورد] يقعان [على الورد] بفتحيتين دون الدهن ومن الظن دون الذنب والساق فان في النهاية وغيرها انه لو حلف ان لا يشتري البنفسج فاشترى دهنه لم يحنث للعرف وينعكس الحكم في عرف غيرنا واللفظ حقيقة فيهما از من عموم المجاز ولو حلف ان لا يشتري الورد ولا نية له فاشترى دهنه لم يحنث ولو اشترى ورقة يحنث حقيقة وعرفا ولا يخفى ان الورد مستدرك *

[فصل * حنث في لا يكلمه ان كلمه] حال كون المحلوف عليه [نايما] لانه وصل الى سمعه وان لم يفهم [بشرط ايقاظه] وعليه مشايخنا وهذا اظهر كما في النهاية والصحيح انه ليس بشرط وفيه ايماء الى انه لو ناداه مستيقظا بعيدا بحيث يسمع صوته ان اصغي اليه حنث والى انه لو حلف ان لا يكلم فلانا وقد مر به يقول يا حايط اسمع اكذا لم يحنث والى انه لو سلم على قوم فيهم المحلوف عليه ولم يقصده بالسلام لم يحنث لكنه حنث قضاء والاكتفاء مشعربان فهم المحلوف عليه ليس بشرط حتى لو حلف ان لا يكلم بعبارة لم يعرفه حنث الكل في المحيط [و] حنث [في لا يكلم] فلانا [الا باذنه] اي فلان [ان اذن] فلان [ولم يعلم] السالف [به] اي بالاذن [فكلمه] اذ الاذن هو الاعلام وقال ابو يوسف وزفر انه لا يحنث لسؤال الاذن بدون العلم به على ما ذكره ابو سليمان وقال نصير عن الثلجي ان الاذن قد وجد بدون العلم بالاجماع وانما الخلاف في الامر كما في التتمة وتتمة الكلام قد مرت وفيه اشعار بانه لو اذن العبد بالتجارة ولم يعلم به لم يصرمادونا وذا بالاجماع كما في الظهيرية وغيره لكن في النهاية وغيره انه صار مادونا عند الطرفين [و] حنث [في لا يكلم صاحب هذا الثوب فباعه] صاحب [فكلمه] لانه يعادي الثوب [وفي لا يكلم هذا الشاب فكلمه شيئا] لانه مجاز عن الذات اذا الشباب ليس بداع الى اليمين والشباب لغة من تسع عشرة والكهل من اربع وثلثين والشيخ من احد وخمسين الى آخر العمر كما في التتمة وذكر في القاموس ان الكهل من احدي وثلثين والشيخ من خمسين الى الثمانين وشرعا من البلوغ وعن ابي يوسف وح من خمس عشرة والكهل من ثلثين والشيخ من خمسين الى آخر العمر كما في التتمة وفي طبي الراسطة اشعار بانه لو كان المحلوف عليه صبيا صار كهلا حنث بالتكلم وفي التعريف اشارة الى انه لو كان منكرا لم يحنث كما لو قال لا يكلمه صبيا فكلمه كبيرا كما في الكشف [و] حنث او عتق [في هذا] القن [حران بعتته] اي القن [او] هذا حران [اشترينته] ان عقد [اي باع او اشترى] بالختيار [للبائع في البيع او للمشتري في الشراء ثلثة ايام عنده ومدة معلومة عندهما لانه في الاول يملكه البائع الان اتفاقا وفي الثانية ملك المشتري عندهما اوصار

المعلق كالمَنْجَز عنده وفي هذا الخيار إشارة إلى أنه لو انعكس الخيار لم يعتق ولم يثبت وذكر القدوري أن لو باع بخيار أحدهما حنث عند محمد خلافاً لأبي يوسف لأن الشرط مطلق البيع والبيع الفاسد كالصحيح على الصحيح وفيه رمز إلى أنه لو عقد بمئة أو دم لم يثبت كما لو اشترى مكاتباً أو مدبراً أو أم ولد وقيل يثبت به الكل في المحيط [وفي أن] عبداً [لم أبعه فكذا] أي أمته حرة مثلاً [فاعتق] العبد [أو دبر] لأنه قد تحقق أن لا يبيع وفيه إشعار بأنه لو دبر أمته أو استولدها حنث وبأنه لو قيل البيع بوقت واعتق أو دبر قيل مضيه لم يثبت عند الطرفين خلافاً لأبي يوسف كمسئلة الكوز [و] حنث السالف [بفعل وكيله] في كل فعل يرجع حقوقه إلى الموكل لأن مقصوده التوقي عن رجوع الحقوق إليه وذا لم يوجد لأنها راجعة إليه فيثبت [في] مثل [حلف النكاح] بأن حلف لا ينكح فلانة ثم وكل فلانا بالنكاح فنكح له حنث وكذا لو وكل قبل الحلف أو زوجها فضولي وأجازة قولاً وأما فعلاً فلا يثبت على المختار كما في الكافي وعن الصحابين أنه لا يثبت بنكاح الوكيل وفيه إشارة إلى أنه لو حلف أن لا يزوج أمته أو ابنته الصغيرة يثبت بنكاح الوكيل وعن محمد أنه لم يثبت كما لو كان المحلوف عليه ابنته أو أمته الكبيرتين وإلى أن المرأة كالرجل في حكم التوكيل كما في الظهيرية وإلى أن النكاح الفاسد كالصحيح فيما ذكر كما في الصغرى وذكر في فاضلخان أنه لا يثبت بالفاسد [و] حلف [الطلاق] سواء كان التوكيل به قبل الحلف أو بعده ولو طلق الغضولي فأجاز قيل لا يجوز مطلقاً وقيل يثبت مطلقاً وقيل أن أجاز بالقول يثبت وبالفعل بأن أخذ بدل الخلع لا يثبت كما في المحيط [والخلع والعتق] أي الاعتاق سواء كان التوكيل قبله أو بعده فإن علق الطلاق والعتق بشرط ثم حلف به ثم وجد الشرط لم يثبت ولو حلف أو لا حنث كما في النظم [والكتابة] إذا لم يكتب بنفسه ولا فلا يثبت بكتابة الوكيل كما في النظم فينبغي أن يذكرها فيما لا يثبت [والصلح عن دم عبد] لأنه كالنكاح في مبادلة المال بغيره وفي حكمه الصلح عن أنكار على ما ذكره في الوكالة [والهبة] ولو فاسدة وعن أبي يوسف أنه لا يثبت حينئذ كما في الاختيار وعن محمد لو أجاز هبة الغضولي حنث كما في المحيط [والصدقة والقرض] أي الأقراض بأن يدفع كذا إلى رجل أعطاه آخر وكالة قرضاً [والاستقراض] كما في المحيط والكافي وغيرهما لكن هيأتي أن فيه خلافاً ويمكن أن يشمل على ما هو متعارف من تسمية الرسول بالاستقراض وكيلاً كما إذا قال المستقرض وكلتك أن تستقرض لي من فلان كذا درهماً وقال الوكيل للمقرض أن فلانا يستقرض منك كذا ولو قال اقترضني مبلغ كذا فهو باطل حتى لا يثبت الملك إلا للوكيل كما في وكالة الذخيرة [والايداع والاستيعاد والاعارة] وأن لم يقبل المستعير فمجرد الاعارة حنث عندنا خلافاً لغيره وعلى الخلاف الهبة والصدقة والقرض كما في النظم وذكر في الاختيار أن في القرض عن أبي حنيفة روايتين وفي المحيط أنه يثبت بالاستقراض [والاستعارة] فلو حلف لا يعير

ثوبه من فلان فبعت الحلو ف عليه ركيلا ليقبض المستعار فاعاره حنث عند زفر ويعقوب و عليه الفتوى لان هذا الركيل رسول وهذا اذا اخرج الركيل كلامه مخرج الرماله بان قل ان فلانا يمتعير منك كذا فاما اذا لم يقل ذلك لا يحنث كما لو حلف ان لا يعير شيئا ثم ردنه على دابته كما في المحيط [والبيع] كما اذا حلف لا يبيع شاة وهو ممن لا يبيع حنث كما في النظم وفيه اشعار بان اذا كان ممن يبيع بنفسه لم يحنث [و ضرب العبد] كما اذا حلف لا يضرب وهو ممن لا يضرب عبده فامر غيره بضربه حنث وفيه اشعار بما ذكرنا فينبغي ان يذكر هاتين فيما لا يحنث وفي النية قيل الزوجة كالعبد وسياتي خلافه [وقضاء الدين وقبضه] وفيه تفصيل في وكالة السلامة [والبناء والحيطة والكسوة] بان حلف ان لا يكسوه فامر غيره به [والسمل] (رواهن وكسرا بر سر خود نشاندن) وكل وجه وتسلم الشفعة كما في قاضيان والشركة والقتل كما في الصغرى والابراء والانفاق كما في الزامدي وقطع الثوب وهدم الدار واتخاذ النعل كما ياتي على ما في النظم واعلم انه لو نوى ان يفعل بنفسه في نكاح والطلاق والعق صدق ديانته وفي البيع وضرب العبد قضاء كما في الكافي [لا] يحنث بفعل وكيله فيما لا يرجع حقوقه الى المؤكل فان مقصوده التوقي عن رجوعها اليه وقد حصل ذلك فلا يحنث [في] حلف [البيع] اي حلف لا يبيع ثم وكل غيره فباع لا يحنث اذا لم يكن متوليا بنفسه والا فقل حنث وكذا الحكم فيما ياتي من الافعال كما في النظم وفيه اذا حلف لا يتخذ له نعلا وهو ممن لا يتخذ فامر غيره به حنث فينبغي ان يذكره فيه ولا يخفى ما فيه من الاطلاق [والشراء والاجارة] وعن ابي يوسف انه يلدن القبول اجارة كما في المحيط [والاستجارة والصلح] عن دم الشطاء او [عن مال] عن اقرار على مال او منفعة كما ياتي في الوكالة وفي الظهيرية انه يحنث بصلح الوكيل عند محرم وعن ابي يوسف فيه روايتان [والنصومة] اي جواب الدمي سواء كان اقرا او انكرا وهي ملققة بالبيع على المختار كما في الخلاصة وفيه اشعار بالشلاف [والقسمه وضرب الولد] صغيرا او كبيرا او عبدا لغيره او حرا وان حرم ضربه وان امر به الاب الا اذا كان معلما كما في كراهية النية او ملطانا او قاضيا كما في الكافي وينبغي ان يدخل فيه المستحب ليجوز تعزيره فمن حل له ضربه صح امره به فيحنث بالضرب ومن لا يسل لا يصح ولا يحنث لان منفعة الادب يرجع الى الولد لا الى المؤكل كما في الاختبار ولا شك ان تلك المنفعة حق الضرب فلا يرد على هؤلاء الاثمة ما ظن من الاثمة ان المداور على رجوع العقوق وعدمه فالتمسك في العرق بين ضرب العبد والولد يرجوع المنافع خروج عن القانون واعلم ان ما ذكرنا من هذه المسائل قريب من الاربعين فلا ينبغي ما ذكره من انحصارها في الثلاثين كما في الكرماني وفي احادي وعشرين كما في القنية [ولا] يحنث استئنا [في] لا يتكلم ولا نية له [فقرأ القرآن از صبح او هلال او كبر] دعاء [في صلوته او] من [خارجها] وقيل

يحدث منه وقال ابو الليث انه يحدث في الصورتين ان خلف بالفارسية وعليه الفتوى كما في الكافي وفيه
اشارة الى انه لو سبح سهوا او فتح على امامه بالقراءة لا يحدث كما في المحيط [ويوم اكلمه] انت
ما لم يقع اليوم فيه [على الملوك] اي على مطلق الوقت لانه قرن مع غير ممتد بقريضة ما مر في
الطلاق فمن الظن انه تسامح في الاطلاق على مطلق الوقت بلا ذكر العامل [وصح بية النهار]
في الحكم لازادة الحقيقة وعن ابي يوسف لا يصح [ليلة اكلمه] يقع [على الليل] دون
مطلق الوقت لانه المستعمل فيه وما في قوله *

* وكما حسبنا كل بيضاء شحمة * * ليالي لا قينا جديم ورحميرا *

فجمع والكلام في المفرد [والا ان] وان كان للاستثناء الا انه مجاز ههنا [للغاية] اي للدلالة على
ان ما بعدها غاية لما قبلها كقولك جاء القوم الا فلانا [كحتى] قال الله تعالى الا ان اي حتى
تغمضوا فيه وهذا تصريح بما اشار اليه فيما سبق كما لا يخفى [فقي ان كلمته] فانت طالق [الا ان
يقدم زيد او حتى يقدم] ذكره اولي وكذا في سائر المواضع [حث ان كلمه قبل قدومه] لا بعده
لانتهاء اليمين وفي المحيط لو قال ان كلمتك الا ان تكلمني او حتى تكلمني فتكلمنا معا حدث
عند محمد خلافا لابي يوسف وكذا سائر الافعال نحو لا ادخل هذه الدار حتى يدخلها فلان فدخل
معا [وفي لا يكلم عبده] اي فلان [او امرأته او صديقه] اي في حلفه على فعل في محل
منسوب الى الغير بغير الملك فلاحسن تأخير العبد [او لا يدخل دارة] او لا يلبس ثوبه او لا يأكل
طعامه او لا يركب دابته [مثلا] اي في حلفه على فعل في محل منسوب الى الغير بالملك والاضافة
وان كانت للاختصاص الا انها شاملة للاجارة والاعارة [ان زالت اضافته] اي اضافة المضاف عن المضاف
اليه في الصورتين بان طلق او عادي او باع المملوك مثلا [وكلمه] من عموم المجازي فعل
الحالف واحدا من هذه الافعال بان كلم العبد ودخل الدار المبيعين او غيره [لا يحدث في العبد]
اي في محل منسوب الى الغير بالملك فيشمل الدار والثوب وغيرهما [اشار اليه] الى العبد
[بهذا] بان قال لا اكلم عبده هذا او لا ادخل دارة هذه او غيره [او لا] يشير اليه بان لم يذكر اسم
الاشارة كما مر لاشتراط وجود النية في الصورتين وقت العقد لا وقت اليمين وقال محمد بالعكس
في صورة الاشارة فلو دخل هذه الدار بعد البيع لم يحدث عند الشيخين وحدث عند محمد وعن ابي
يوسف لو لم ينو اليمين على ما في ملكه عند الحلف [وفي غيره] اي غير العبد من محل منسوب
الى غيره بغير الملك كالمرأة [ان اشار] اليه [بهذا حدث] فلو تكلم الزوجة بعد الطلاق حدث لاشتراط
وجود النسبة وقت اليمين عند الاشارة [والا] يشير اليه [فلا] يحدث فلو تكلم صديقه بعد
المعاداة لم يحدث لاشتراط النسبة وقت الفعل عند عدم الاشارة فلو اخذ صديقا آخر ثم كلمه حدث
واعلم ان ما ذكرنا موافق للمتن اولاد كالمحيط والخيرة وغيرهما وان خالف ما في الشرح فانه

قد اختار قول ميد رح وقال بالسنن في حلف الدار عند الاشارة فمن الظن انه قول بما هو خلاى
الرواية [وحين] بالكسر الدهر او المدة او وقت مبهم ارضته او اكثر او معين او شهران او ستة
اشهر او سنتان او سبع سنين او اربعون سنة كما في القاموس [و زمان] كزمن بفتح السين الوقت
قل او اكثر كما في القاموس [بلانية نصف سنة ذكر] ذلك اللفظان [او عرف] للعرف [ومعها]
اي النية [ما نوى] كما في الجامع وذكر في الجامع الكبير انه ان نوى بالزمان شهران الى ستة
اشهر فعلى ما نوى وعن ابي يوسف انه لا يكون اقل من ستة اشهر فعلى هذا لو نوى اقل من ستة
اشهر لم يصدق والصحيح ما في الجامع الكبير فقد اجمع اهل اللغة ان الزمان من شهرين الى ستة
اشهر كما في المحيط [والدهر] بالسكون والفتح الزمان الطويل والابد الممدود والـ سنة كما في
القاموس وقال الراغب انه اسم لمدة العالم من مبداء وجوده الى انقضائه ثم يعبر به عن كل مدة
كثيرة بخلاف الزمان فانه يقع على المدة القليلة والكثيرة وفي المغرب الدهر والزمان واحد [لم يدر]
اي توقف ابو حنيفة في معناه [منكرا] وهو لانه لانص فيه وقال انه ستة اشهر [و] الدهر عندهم
[للابد] اي العمر [معروفا] على ما قال بعض المشايخ المقدمين وعنه لم ادرك وقيل الخلاف في الفصلين
كما في المحيط والصحيح ما في المتن كما في الهداية وغيره واعلم ان ما توقف فيه اربع مسائل
منها الشنشي المشكل وقت الشئان ومحل اطفال المشركين في الاخرة كما في جامع المحمدي
وذكر في المضمرات انها ثمان منها الملائكة افضل ام الانبياء وحكم سور السمار والجلالة متي
طاب لسمها والكلب متي صار معلما وفي هذا التوقف تصريح بكمال علمه وورعه روى ان
ابن عمر رضي الله عنهما مثل عن شئ لا يدري فقال لا ادري وفي الكرمانى سئل رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن افضل البقاع فقال لا ادري حتى اسال جبرئيل عليه السلام فسأله فقال
لا ادري حتى اسال ربي فقال عز وجل خير البقاع المساجد وخير اهلها اولهم دخولا واخرهم خروجا
وشر اهلها آخرهم دخولا واولهم خروجا وفي السقايق انه تنبيه لكل مفتي ان لا يستكف من
التوقف فيما لا يقف له عليه اذا لم يوافقه افتراء على الله تعالى بتسليم السلال وضده [وايام] وجمع
وشهور وسنن ودهور وازمنة [منكرا] بلانية [ثلثة] منها لانها اقل الجمع وعنه ان اياما
عشرة مثل (چند روز) ويوم على طلوع الفجر الى الغروب كما في المحيط [وايام كثيرة] وايام
والجمع [والشهور] والسنن والدهور والازمنة [عشرة] منها عنده وهو الصحيح كما في المضمرات
واما عندهما فالاولان سبعة والشهور اثنا عشر والباقي ابد وايام العيد اسبوع العيد كما في المحيط
وقيل لو كان اليمين بالفارسية فالايام سبعة بالاتفاق كما في الكافي ورأس الشهر وغرة الشهر الليلة
الاولى مع اليوم وبلغ الشهر اليوم التاسع والعشرون واول الشهر من اليوم الاول الى السادس
عشر وآخر الشهر منه الى الاخر الا اذا كان تسعة وعشرين فانه اوله الى وقت الزوال من الخامس عشر

وما بعده آخر الشهر وأول اليوم الى ما قبل الزوال وبحكم العرف في فضول السنة على ما روي عن
 محمد كافي المحيط [وفي أول عبد اشتريته] او املكه [حرّان اشترى عبدا] فردا [عتق] لتتق
 الزلية فانه اسم لفرد سابق وفيه تامل [وان اشترى عبدتين] صفقة [تم] عبدا [آخر فلا]
 يعتق واحد منهم [اصلا] لعدم التقرد والسبق [فان ضم] الى قوله اشتريته [وحده عتق الثالث]
 لتتقنه وفي الكافي لو قال اول عبد املكه واحدا لم يعتق الثالث الا اذا عنى الرحلة والفرق انه
 يقتضي نفي مشاركة الغير اياه في فعل مقرون به لا في الذات والواحد عكسه [وفي] ان قال
 [آخر عبد اشتريته] حر [فاشترى] عطف على ما قال وفي بعض النسخ (ان اشترى) [عبدا ومات]
 المشتري او الحالف او السيد [لم يعتق] هذا العبد اذ الاخر اسم لفرد لا حق [فان اشترى] بعد
 هذا الحالف [عبدا ثم آخر فمات عتق] عبده [الاخر] بفتح الشاء او كسرهما [يوم شري من كل ماله]
 لانه صحيح يوم الشري [و] عتق [عندهما يوم مات] وان كان وقت الشراء صبيحا [من ثلثه]
 اي ثلث ماله لتتق الاخرية حينئذ [و] يتفرع عليه انه [لا يصير الزوج فارّا لو علق الثلث به]
 اي بالآخر فلو قال آخر امرأة اتزوجها طالق ثلثا فتزوج امرأة ثم مات تطلق الاخرى يوم
 تزوجها عنده فلا يصير فارّا لانه كان صبيحا في هذا اليوم فلا تترث وتعتد عدة الطلاق بلا حداد
 لانه كان حيا [خلافا لهما] فانها تطلق عندهما يوم مات فيصير فارّا فتترث وتعتد مع الحداد
 عند ابي يوسف عدة الفراق ثلث حيض وعند محمد عدة الوفاة تستكمل فيها ثلث حيض كافي مبسوط
 صدر الاسلام [و] عتق [بكل عبد بشري بكذا فهو حر عتق اول] عبيد [ثلثة] اعتقدوا انهم
 [بشرة] فان الاول هو المبشر فان البشارة وان كانت لغة خبر سار يهبط بشرة الوجه لانتشار الدم في الجلد
 حينئذ كانتشار الماء في الشجر لكنها عرفا خبر سار غاب عن المخبر علمه والعرف مقدم [متفرقين]
 اي واحد بعد واحد [و] عتق [الكل ان بشرة معا] فلو ارسل واحدا اخر منهم ببشارته فان
 اضاف الى المرسل عتق والا فالمرسل [وسقط براءة ابيه] او غيره من ذي رحم محرم [لكفارته]
 اي كفارة يمين الابن اوظهاره [هي] اي الكفارة وانما ابرز فاعل سقط للفصل وحاصله ان الكفارة
 تسقط بسرائه قريبه بنيته [لا] تسقط الكفارة [براءة عبد] لكفارته [حلف] سيده [بعتقه]
 لا للكفارة بان قال ان اشتريته فهو حر فلو ضم اليه عن يميني مثلا ثم اشتراه تسقط كافي المحيط [و]
 لا براءة [مستولدة بنكاح] اي امة لغيره نكحها فولدت [علق] النكاح او الحالف [عتقها] ناويا
 [عن كفارته بسرائها] بان قال لها ان اشتريتك فانت حرة عن كفارة يميني ومن الظن استدراكه
 بما في الظهار ان الدبر لا يعتق للكفارة لنقصان الرق فان التعليل غير المذكور ههنا [ويعتق بان تسري]
 امة فهي حرة من تسراها [اي اتخذها سرية] بان بواها بيتا وحصنها وجامعها عزل ام لا عندهما
 وعند ابي يوسف طلب الولد شرط حتى لو عزل لم يكن تسميّا والسرية فعيلة على الاشهر من السر

الجماع اوضح العلانية والضم من تعيينات المنصبه او من المرور بقلب احدى الرأيتين ياء وقيل
 فعوله من السر والخيارة [وهي ملكه يوم حلف] فلا يعتق امة اشتراها ثم تحررت فاستدرك قوله
 [لا] يعتق [من] اي امة [شراها] السالف [فتصراها] يعتق [بكل مملوك لي حراميات
 اولاده] جمع ام في الاصل امية وامة لغة وقد يجمع امات الا انه اكثر في غير الانسان بخلاف الاول
 [ومدة ترويه وعبيده] القن [لا] يعتق [مكاتبوه] لانهم مالكو اليد [الا بنيتهم] يعتق [بهذا
 حرا وهذا وهذا العبيدة ثلثهم] حالا [وخيرني] تعيين احد من [الاولين] لان او دخل بينهما
 فكانه قال احد كما حر وهذا [كالطلاق] فانه لو قال لثلث من نسائه هذه طالق وهذه وهذه تطلق
 ثلثهم وخيرني الاوليين [ولان دخل على فعل] اي تعلق بفعل [يقع عن غيره] اي يجوز وقوع
 ذلك الفعل لغير فاعل ذلك الفعل بطريق توكيل يرجع التوكيل بسقوته على الموكل و (عن) نبي
 للتعليل كما في القاموس والسلمة صفة لفعل [كبيع وشراء واجارة وخطابة وصباغة] بياء بنقطة
 او نقطتين من تحت [وبناء] وغيرها مما يجري فيه هذه الوكالة [اقتضى] اللام الداخلة على
 الفعل [امره] اي امر ذلك الغير السالف بذلك الفعل وتوكيله اياه والسلمة خبر اللام [ليضمه]
 اي يخص ذلك الامر الفعل [به] اي بذلك الغير [فلم يحسن] السالف [في] حلف [ان بعث لك]
 اي لاجنك [ثوبا] فعبدني حر [ان باعه] اي باع السالف ذلك الثوب [بلا امر] ووكالة بالبيع
 من الغير المخاطب [ملكه] اي ملك السالف هذا الثوب [اولا] يملكه لان المعني ان بعث ثوبا
 بامرك ووكالة [وان دخل] اللام [على عين] اي محل لفعل يجري فيه التوكيل اولا كالاكل
 [او فعل لا يقع عن غيره] اي لا يجري فيه الوكالة اصلا [كاكل وشرب ودخول وضرب الولد]
 والعبد [اقتضى] اللام في صورتين [ملكه] اي اختصاص هذا العين ولولده بذلك الغير [فحسب
 في ان بعث ثوبا لك] اوضريت لك عبدا او قيمت لك مكانا اي هو ملك لك فكذا [ان باع] السالف
 [ثوبه] اي المخاطب وضرب ولده [بلا امره] سواء علم السالف ان الثوب او العبد ملك له اولا
 فان المعني ثوبا او عبدا او مكانا ملكته والحاصل ان لام التملك اما ان يقترن بفعل او اهم فان
 كان الثاني بان كان مملوكا للمخالف عليه فقد حثت بالفعل و الا فلا سواء كان مما يجري فيه
 التوكيل ام لا وسواء كان بامره او بغير امره و ان كان الاول فان كان الفعل مما يجري فيه الوكالة وله
 حقوق يرجع التوكيل بها على الموكل فاليمين على التوكيل فلا يحسن بدونه و ان لم يجر فيه التوكيل
 او لم يكن له حقوق فاليمين على تملكه محل الفعل فيجعل محله مقدما صيانة عن الإلغاء وهذا
 اذا لم ينو شيئا فان نوى الملك في الفصل الاول والتوكيل في الثاني صدق ديانه في كليهما وقضاء
 في الاول دون الثاني كما في المحيط وغيره من التداولات واعترض على ما ذكره من الثاني
 بوجوه اما الاول فلان صرف اللام الى الفعل والعين مما يتعلق بقصد التكلم فلم يكن اللام

للاختصاص بالعين و اما الثاني فلان من الافعال ما لا يقتضى التعلق بعين نحو ان قمم لك فلا
 وجد لاعتبار صرف اللام الى العين و اما الثالث فلانه لو صح في جميع هذه الافعال صرف اللام الى
 العين فلا وجه لاعتبار تعلقه بفعل لا يقع عن الغير اذ تعلقه حينئذ بالعين فيمكن اعتبار تعلقه بالفعل
 و العين فتقييد الفعل بالوقوع عن الغير تعسف و اعتبار القسم الثاني من الفعل تكلف و الكل
 مردود اما الاول فانهم قد اعتبروا قصد المتكلم و نيته الا ان الظاهر ما ذكر في المتن على ما قالوا بقرينة
 العرف كما في التمرقاشي و اما الثاني فنسب القيام مما يقتضى التعلق بالعين نحو قمت لك مكانا كما في
 المحيط وغيره و اما الثالث فلان المدار لما كان على دخول اللام على الفعل و العين و بعض الاول
 كالثاني في الحكم وجب التفصيل على المنهاج فظهر ان الاعتراض على المجتهدين الذين كل واحد
 منهم يحرم الحقايق و الطعن بالاعتساف على الهادين للخلايق من كل القصور عن ادراك ما في
 كلامهم من الدقايق [و] في حلف [كل عرس] بالكسر [لي فكذا] اي طالق [بعد قول عرسه
 نكحت] انت امرأة [ملن] انا [طلقت هي] اي عرسه القائلة به وكذا غيرها قضاء لعموم الكلام
 وعن ابي يوسف ان عرسه لا تطلق وهو الاصح لان الكلام في غيرها كما في الكرمانى [و صح نية غيرها
 ديانة] لا قضاء لانه تخصيص العام و اعلم ان اليمين على نية المظلم حائفا او مستحلفا قال القدوري
 هذا اذا استخلف على ما في الماضي و اما على ما في المستقبل فعلى نية الحالف و لو ظالما و قال شيخ
 الاسلام انه في اليمين بالله و اما في غيره فلونوى خلاف الظاهر كما لونوى الطلاق عن وثاق صدق
 ديانة الا انه ياثم اثم الغموس ظالما كما في المحيط وغيره و لا يخفى ما في هذه الجملة من حسن
 الاختتام والايماء الى قصد الشرع في الغير من المرام *



قد تم الجزء الثاني من كتاب جامع الرموز جامع رموز الفقه بالتفسير
 ويتلوه الجزء الثالث ان شاء الله العزيز الكبير *



* بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ *

* [كتاب البيع] *



لما تشارك هو و اليمين في تعهد العاقد ولها شرف في ذاتها عقبها به فقال [هو] اي البيع كالمبيع لغة [مبادلة مال بمال] اي اعطاء المثلث و اخذ الثمن و يقال على الشراء و هو اعطاء الثمن و اخذ المثلث و يقال ان على ما اذا اعطى سلعة بسلعة كما في المفردات فالمبادلة اعطاء مثل ما اخذ و المال ما ملكته من كل شيء كما في القاموس وكذا في المغرب على ما روي عن محمد وفيه اشعار بان المنفعة مال والتحقيق على ما في الاصول انها ليست بمال فانه ما يدخل في لزوم الحاجة و يدخل فيه ما يكون مباح الانتفاع شرعا و ما لا يكون كالخمر و الخنزير و يخرج عنه نحو حبة من نحو شعير و كف تراب و شربة ماء كما يخرج الميتة و الدم فالمال يثبت بالتمول اي بادخار كل الناس او بعضهم فان ابيع الانتفاع به شرعا فمتقوم بالكسر و الا فغير متقوم فان عدم التمول و الانتفاع عنه لم يكن مالا و يطلق المال كالمالية على القيمة و هي ما يدخل تحت تقويم مقوم من الدراهم او الدينارين و على الثمن وهو ما لزم بالبيع وان لم يقوم به و انما خص الاول بالمثلث بقريضة الباء وفيه اشعار بان البيع يتعدى الى المفعولين كلاهما بنفسه او الثاني بمن كما في الاماس و المغرب و غيرهما فقد اشكل ما في الرضي من حمل النقيض على النقيض فان الشراء يتعدى بمن [بتراض] من الجانبين فلو كان احدهما مكرها لم يكن بيعا لغة كما في كراهية الكفاية و الكرمانى و عليه يدل كلام الراغب خلافا لفخر الاسلام و ما اشار اليه المصنف و غيره و انه معنى له شرعي فمشكل لانه يدخل فيه بيع باطل كببيع الخنزير و يخرج عنه بيع صحيح كببيع المكروه على انه كغيره من المحققين قد صرحوا بان البيع عقد و انه اشار اليه بقوله [و ينعقد] البيع و يحصل شرعا [بايجاب و قبول] اي من ايجاب و قبول او بسببهما فمن الظن انهما خارجان من حقيقة البيع و ينبغي ان يكون الواو بمعنى الغاء فانهما لو كانا

معاً لم ينعقد كما قالوا في السلام وفيه إشارة إلى أن الأب إذا باع ماله من ابنه الصغير أو اشتري لم ينعقد
بدونهما كما ذهب إليه بعض المشايخ والصحيح أنه لو قال بعته أو اشتريته من مال ولدي فقد تم
العقد كافي المحيط وكذلك الوصي لو باع مال اليتيم لنفسه أو القاضي بأمره أو العبد نفسه من
مولاه بأمره كافي الزاهدي ولما تقرر أن الأحكام الشرعية على وفق المعاني اللغوية لزم أن يكون
البدلان مالاً وعن نجم الأئمة لم ينعقد بما هو أقل من فلس كافي النظم وغيره فيتناول النوعين
من التجارة الحلال المسمى بالبيع والحرام المسمى بالربوا فإنه يطلق على كل بيع فاسد كافي الثاني
من شهادات الذخيرة وتمة الكلام قد مر في النكاح [بلفظي ماض] كقول البائع أعطيت أو بدلت
أو رضيت والمشتري اجزت أو قبلت أو فعلت أو رضيت كافي التلخيص والماضي أهم من الحقيق فينعقد
بلفظ الحال نسراً بيع وهو الصحيح كافي الكرواني وفيه إشارة إلى أنه لو قال اشتري فقال اشتريت
لم ينعقد إلا إذا قال بعث كما في شرح الطحاوي لكن في الزاهدي ينعقد بلفظ الأمر عند بعض
لا بالمستقبل وعن أبي يوسف لو قال عبدي هذا لك بالف إن أعجبك فقال أعجبني فهذا بيع وكذا
وافقتك ووافقتني وعنه لو قال ابعتني عبدي فقال نعم فقال قد أخذته فهذا بيع لازم ولو كتب
إلى رجل اشتريت فكتب قد بعث فهذا بيع ولو كتب بعث فكتب قد بعث لم يكن بيعاً لأنه لم يوجد
أحد الركنين ولو قال (من أين أصب نود را تو عرض کردم) فقال الآخر أنا فعلت أيضاً فهذا بيع وإلى
أنه يشترط سماع كل من العاقلين كلام الآخر كافي المحيط ولعل الاكتفاء مشعر بأن البيع ينعقد
بلا ذكر الثمن وفي التمر تاشي فيه روايتان [و بتعاط] أي بتشارك البائع والمشتري في العطر
وأخذ الثمن في المجلس فقبض أحد البديلين لا يكفي كما قال السمرقاني والصحيح أنه يكفي كافي
الظهيرية وقاضيتان وفيل هذا إذا قبض المبيع وأما إذا قبض الثمن لم يكف كما في العمادي لكن
في الزاهدي أنه يكفي إذا كان على وجه الشراء [مطلقاً] أي غير مقيد بالنفيس والخسيس نص عليه
محمد كافي الاختيار وهو الصحيح وقال الكرخي أنه لا ينعقد إلا في الخسيس كافي المحيط والمراد
بالنفيس ما يكثر قيمته كالعبيد والاماء والخسيس ما يقل كالبقول والرمان واللحم والخبز كافي
النهاية [وإذا أوجب] أي أوقع الإيجاب [واحد] من المتعاقدين [قبل] أي أوقع القبول، [الآخر]
منهما في المجلس إن شاء وهذا خيار القبول ويمتد للساجدة إلى التفكير في الاختيار [كل المبيع]
أي كل جزء من أجزاء ما يتعين بالعقد [بكل الثمن أو ترك] الآخر البيع فليس للمشتري أن
يقبل كل المبيع ببعض الثمن أو بعضه بأكمله أو بعضه لأنه يلزم تفريق الصفقة الواحدة وإذا لا يجوز
لتضرر البائع وإنما اتحد الصفقة إذا اتحد العقد بان لا يكرر لفظ البيع أو الشراء وإن تعدد
العاقد والثمن بان يذكر لكل ثمن ولم يتعدد عندهما إلا إذا تعدد الأكثر من الثلاثة وبالاول
يقتضى كافي الخلاصة وغيره [إلا إذا بين ثمن كل] من المبيع بان يقول بعث هذا يذاك وهذا بكذا

فانه يقبل البعض بالبعض وفي الاكتفاء اشعار بأنه لو رضى البائع في المجلس وقسم ابتمن باعتبار
الاجزاء كما اذا اضيف العقل الى قفيزين لم يجز وهو جائز نعم لو قسم باعتبار القيمة كما اذا اضيف الى
عبدين لم يجز وان رضى به لانه استيناف عقل بلا تعيين حصه المبيع كما في المحيط [وما] دام او ان
[لم يقبل] الاخر المبيع [بطل الايجاب ان رجع الموجب] عنه وان لم يعلم به الاخر كما في التتمه [او]
ان [قام احدهما] من المجلس وذكر شيخ الاسلام انه اذا لم يذهب لم يبطل كما في المحيط وفيه
اشعار بانهما لو تباعا يمسيان بلا سكتة بين الكلايين انعقد البيع وقيل ما لم يتفرقا بالابدان
والاول اصح كما في الاختيار [واذا وجد] اي الايجاب والقبول [لز] البيع بلا خيار المجلس وفيه
اشارة الى ان البيع يتم بهما ولا يحتاج الى القبض كما في المحيط [ويعرف المبيع] الحاضر [بالاشارة]
اليه [لا] يعرف المبيع الحاضر ولا يحتاج الى معرفته [بذكر القدر] بالسكون والفتح اي الكمية
[والصفة] اي الحالة التي عليها الشيء من حالته بان قال عشر امعاء من البرّ الجيد مثلاً [الا في السلم]
لكن في نحو السلم واموال الربوية مما كان المبيع غايبا يعرف بذكرهما كما هو المشهور ويعرف
المثلي كالكيلى بالانموذج الا ان يختلف وله خيار العيب كما في الاختيار وما ذكرنا من تحقيق
التمن ظهر انه غير مخالف للشرح وغيره من انه يعرف بذكرهما كما ظن [و] يعرف [الثمن]
وجوبا [باحدهما] اي بالاشارة حاضرا وذكر القدر والصفة غايبا اي لازما في الزمة [ولا يضر]
ولا يفسد [الجراف] في مبيع مكيل او موزن كما اذا باع صبرة من البرّ بصبرة من الشعير والجراف
مثلثة الجيم كما في القاموس وغيره معرب (گرات) بالضم وهو الحدس بلا كيل ولا وزن كما ذكره
المطرزي [الا في] بيع [الجنس] اخص من النوع عند الاصولية [بالجنس] كالبرّ بالبرّ فانه
يضر الجراف فيه لاحتمال الربوا فشرط العلم بالمائلة فيكال او يوزن وانما عرف باللام اشارة الى انه
انما يضر اذا دخل تحت معيار الشرعي كما اذا باع نصف من من البرّ بمنويين منه فصاعدا لان ادنى
الربوا نصف صاع او قفيز على اختلاف العبارتين او الروايتين كما يأتي [ومطلق الثمن] الذي ذكر
قدرة دون صفته فاللام للعهد وهذا اول من الثمن المطلق فانه يتناول الماهية لكونها مطلقة
والمذكور يتناول الماهية على اي حال كانت يحمل [على الادراج] اي اكثر نقود البلد في التعامل
وقال ابن الفارس اني اظن الرء والواو والجيم دخيلا واعلم انه لو قال بعث الدار او الثوب او
البطيخ فعلي الدنياين او الدراهم او الفلوس ان تعاملوا بها والا فالمعتاد [فان استوى رواج النقود]
جمع النقود اي الدرهم او الدينار المميز فانه في الاصل تميزه الدرهم وغيره كما في القاموس [فسد]
البيع [ان اختلف ماليتهما] اي قيمتهما فان استوت صح وصرف الى ما قدر به من اي جنس كان [وان]
بيع [شيىء مشار اليه] ذوافراد [و اجزاء من المثلي او القيمي] كلواحد [وفرد من هذه الافراد]
[بكذا] فبين ثمن كل فرد بلا بيان مجموع المبيع و الثمن ويدخل فيه كل اثنين او ثلثة

[فان لم يتفاوت] الافراد كالكيلات و الموزونات و العدديات المتقاربة كما اذا باع هذه الصبرة كل قفيز بخمسة دراهم [صح] البيع [في واحد] منها لا غير الا اذا علم عدد الكل في المجلس بالكيل او التسمية فانقلب جائزا و كان للمشتري خيار التكشف ان شاء اخذ بما ظهر له من الثمن و ان شاء ترك و قيل ذكر المجلس وقع اتفاقا فانقلب لو علم بعد المجلس [والا] يوجد عدم التفاوت بان تفاوت من حيث الذات كالعدديات كالاغنام و الثياب او القيمة كالدرعيات فان الذراع من مقدم البيت او الثوب اكثر قيمة منه من موخرة كما اذا باع هذه الاغنام كلا بعشرة دراهم [فلا] يصح و يفضل [اصلا] لا في كل ولا في بعض لجهالة مفضية الى المنازعة وهذا كله عنده واما عندهما فقد صح في الكل في الصورتين بلا خيار المشتري ان رآه و عليه الفتوى كما في المحيط وغيره ثم اشار الى ان البيع صحيح بلا خلاف ببيان مجموع البيع او الثمن بلا بيان كل فقال [فان باع صبرة] مجازفة بقريضة المذروع اي مجموعا من المعدود او الموزون او المكيل فان الصبرة بالضم ما جمع من الطعام بلا كيل ولا وزن [على انه] اي المجموع [مائة صاع] او من او شاة او ثوب [بماية] من الدراهم [فان نقص] عن المائة عشرة مثلا [اخذ المشتري] التسعين [بالحصّة] بالكسر بنصيبه من الثمن واسقط ثمن ما عدم [او فسخ] البيع [وان زاد] على المائة [فللبايع] ما زاد لانه لم يدخل تحت البيع وقيل ان نقص المكيل او المعدود فالبيع فامد كما في المنية وفيه اشارة الى ان التخيير فيما اذا لم يقبض شيئا منه فلو قبض كان بمنزلة الاستحقاق بلا خيار له كما في البيع الفاسد من قاضيهان [وفي] بيع [المذروع] من نحو الارض والثوب ان لم يبين حصة كل فان نقص [اخذ] المشتري [الاقل بكل الثمن] اي مجموعه او كل جزء من الاقل بكل جزء من الثمن [او ترك] و فسخ البيع [و] ان زاد كان [الاكثر له] اي للمشتري بالثمن بلا زيادة قضاء وليس له ديانة كما في قاضيهان [وان] بين حصة كل بان [قال كل ذرع بدرهم فبالحصّة] ياخذ ان شاء [فيهما]. اي في الزيادة والنقصان ويترك البيع ان شاء والاصل ان الذراع يشبه الاصل من حيث ان القيمة يزداد بزيادته والوصف من حيث انه يصير اطول و اقصر فباعثار الاول صار كل مبيعا عند بيان حصة كل ذراع و باعثار الثاني لم يقابله شي من عند بيان حصة المجموع وفيه اشعار بان ما وجد من الزايد على الذراع من الكسر يقابله شيء من الثمن فهو للمشتري بلا خيار و قال محمد انه ياخذ بالحصّة مع الخيار وعند ابي يوسف فرض الكسر صحتا ان شاء و الاول قول ابي حنيفة رحمه الله وهو الاصح ومنهم من قال ان الخيار فيما يتفاوت جوانبه كالكعبيص والسراويل واما فيما لا يتفاوت كالكرباس فلا ياخذ الزايد لانه في معنى المكيل كما في المحيط [وصح بيع البر] والشعير [في منبلة] اي حال كونه فيما على الذرع بشعير و بر و دراهم فلو باعه بجنسه لم يجز لشبهة الربو [و] بيع [الباقلي ونحوه] كالسمم والارز والجوز [في قشرة الاول] الظاهر فصح في قشرة الثاني

لانه ملحق بالمقصود والتخليص بالدباس والتذرية في هذه الصور على البايع كما في الاختيار والقشر
بالكسر غناء الشيء خلقه اوعرضا كما في القاموس [و] صح [بيع ثمرة لم يبدؤ] من البدء بالتشديد
[صلاحها] اي لم يظهر صيرورتها منتفعا بها بان يأكلها حيوان وقيل انه لا يصح والصحيح هو الاول
كما في الكافي وغيره فلو بيع مثل ورد الكمثرى مع اورائه جاز بيعها عند الكل وفيه اشارة الى ان البيع
قبل الظهور لم يصح كما اذا اشترى ثمار يستان يقال بالفارسية (بر باغ) وبعضها لم يخرج وافتى الفضلي
وغيره بجوازه بتبعية الموجود اذا كان اكثر من المعدوم ولو بيع الاشجار ايضا حتى يحدث الباقي على
ملك المشتري جاز عند الكل ولو لم يرض به البايع اشترى الموجود ببعض الثمن و اخر البيع في الباقي
الى وقت وجوده الكل في المحيط [او قل بدأ] صلاحها وصارت منتفعة وعظمت وانما ذكره وان كان
السابق مشيرا اليه لفائدة ستعلم واعلم ان النضج من الشمس واللون من القمر والطعم من سائر
الكواكب [ويجب] على المشتري في الحال [قطعها] اي قطع ثمرة ولو بدأ صلاحها فان تركها بامره
بغير شرط جاز وطاب الفضل وبغير امرة تصدق بالفضل الا اذا تنامت واستاجر شجرها ولو باطله لانها
غير معتادة كما في الاختيار [و شرط تركها على الشجر] والرضى به [يفسد البيع] عندهما وعليه
الفتوى كما في النهاية ولا يفسد عند محمد ان بدأ صلاح بعض وقرب صلاح الباقي وعليه الفتوى
كما في المصمومات وفيه اشارة الى انه اذا باع بشرط القطع جاز كما اذا باع نصف الزرع من شريكه كما في
المحيط وفيه لو انه باع من انسان نصيبه من مطبخه لا يجوز وان رضى به شريكه فينبغي ان يشتري
كلها منه ثم يفسخ في النصف [كاستثناء قدر معلوم] منها كالنصف والصاع والصبرة لان الباقي مجهول
وزنا ومشاهدة ولم يفسد في ظاهر الرواية كما في الهداية وفيه اشارة الى انه لو باع رطلا صح لانه
استثناء القليل من الكثير كما في الكرمانى *

[فصل * صح خيار الشرط] اي الاختيار للفسخ والاجازة بسبب شرطه ولو بعد
البيع فالخيار اسم من الاختيار والاضافة كصلوة الظهر ويجوز ان يكون كصلوة الاولى اي الخيار
المشروط او كجود قطيفة اي الشرط الذي يوجب الخيار [لكل منهما] اي البايع والمشتري منفردا
[ولهما] جميعا وفيه اشعار بانه لا يختص بالبيع الصحيح ولا يجري في الصرف والسلام حتى
لو شرط لبطل كما ياتي [ثلاثة ايام] بالنصب على الظرف او بالرفع على الابتداء والخبر هو الظرف
المقدم ويجوز ان يكون هو مبتدأ على نحو قوله تعالى ومنهم دون ذلك فيكون من قبيل التجاذب
[و اقل] منها [لا] يجوز بالتوقف او الفساد كما ياتي [اكثر] منها عنده وهو الصحيح واما عندهما
فيجوز بشرط التعيين كما في المحيط ولو جعل الضمير المجزور للمتعاقدين لكان شاملا للاجارة والكتابة
والقسمة والصلح عن المال والرهن والخلع وغيرها كما في العمادي [الا انه] اي البيع بشرط الخيار
اكثر من ثلاثة ايام [يجوز] اي يرتفع التوقف او الفساد عنده على تخريج الخراسانية والعراقية

البيع
كالنصب
منها
كاستثناء قدر معلوم
(ن)

والاول اوجه كما في النهاية [ان اجاز] البيع [في الثلث] من الايام فترك التاء لحذف التمييز وفيه تسامح فانه لو اجاز في الليل الرابع جاز ولودخل في الصحيح بلا اجازة فقد تقرر الفساد كما قال اهل خراسان والكلام مشير الى انه لو لم يكن الخيار موقتا لم يكن الاجازة في الثلث وقد جاز عند الكل وكذا بعده عندهما خلافا له وعن ابي يوسف انه اذا شرط الخيار يوما بعد سنة جاز البيع وله الخيار بعد سنة كما في المحيط وغيره [وكذا] اي مثل خيار الشرط في الصحة [ان شرط انه] اي المشتري [ان لم ينقل] اي لم يعط البايع [الثمن] مفعوله الثاني اي ثمن العبد مثلا [الى ثلثة ايام] او اقل [او اكثر] منها [فلا بيع] بينهما ويسمى خيار النقل فان العقد في الاولين جائز عند الثلثة وفي الثاني فاسد عنده يرتفع بالنقل قبل مضي اليوم الثالث على تخريج العراقية وهو موقوف بفسد بلا نقل اذا مضى اليوم الثالث على تخريج الخراسانية كما في المحيط فلا يفسخ العقد وهو الصحيح ولذا لو اعتقه المشتري وهو في يده ينفذ عتقه ولو كان في يد البائع لا ينقل واما عندهما فجائز كما في النظم وفيه اشارة الى انه لو لم يبين الوقت اصلا وبين مجهولا كالايام فقد فسد كما في الذخيرة [ولا يخرج مبيع عن ملك بايعه] بالاتفاق [مع خياره] فيخرج الثمن عن ملك المشتري بالاتفاق ولا يدخل في ملك البايع عنده ويدخل عندهما [فهلكه] بالضم اسم او مصدر اي هلاك المبيع [في يد المشتري] مدة الخيار يكون ضمانه عليه [بالقيمة] في القيمي و بالمثل في المثلي وعن الشيخين بالمسمى [كالمقبوض على سوم الشرى] اي للشرى فالاضافة للبيان والسوم من المشتري الاستيلاء ومن البايع العرض على البيع مع بيان الثمن كما في المغرب فالتفسير بالعرض على البيع لا ينبغي من وجهين احدهما انه من البايع وما نحن فيه من المشتري والثاني الاكتفاء بجزء المعنى الا ترى انه لو قال اذهب بهذا الثوب فان رضيته اشتريته فذهب بها فهلك لا يضمن ولو قال ان رضيته اشتريته بعشرة فذهب فذهب ففهلك ضمن قيمته وعليه الفتوى كما في النهاية [ويخرج] المبيع عن ملك البايع [مع خيار المشتري] فلا يخرج الثمن عن ملك المشتري بالاتفاق والاصل ان البذل الذي من جانب من له الخيار لا يخرج عن ملكه [فهلكه] اي المبيع [في يده] اي المشتري يكون [بالثمن كتعيبه] اي صيرورة المبيع ذا عيب في يده بفعله او بفعل اجنبي او بفعل المبيع او بافة سماوية كما في الكافي والمراد عيب لا يرتفع في مدة الخيار كقطع اليد والا فهو على خياره حينئذ كما في النهاية فاذا تعيب بطل خياره فعليه الثمن [لكن لا يملكه] اي المبيع الخارج عن ملك البايع [المشتري] وهذا عنده واما عندهما فيملكه المشتري والتعويل على الاول لان كون الشيء مملوكا بلا مبالاة له مشروع في الجملة كتركة مستغرقة بالدين كما في النهاية و كذا ارشادها قيم الكعبة او المسجد له ولذا وجب به الشفعة كما في النظم فاذا لم يملكه عنده [فلا يثبت احكام الملك] في مدة الخيار [كعتق قريبه] اي لا يعتق ذورحم محرم منه اذا اشترته

بالخيار لانه يملكه [ونحوه] كعتق مشتري بالخيار اذا حلف المشتري ان ملكته فهو حر وكفساد
 النكاح اذا اشترى زوجته بالخيار وكالاجزاء عن الاستبراء اذا حاضت المشترة في مدة الخيار وكالهلاك
 على المشتري بالخيار اذا اردغ عند البائع بعد القبض فانه لا يثبت هذه الاحكام عنده وتثبت عندهما
 وعن ابي يوسف اذا اشترى عبدا على انه بالخيار لم يجبر البائع على دفع العبد الى المشتري ولا المشتري
 على دفع الثمن اليه ولو دفع احدهما يجبر الاخر كما في المحيط [والفسخ] اى فسخ العاقد بعقد الخيار
 بان يقول احدهما فسخت هذا البيع او تركته كما هو المتبادر [لا يعمل] في رفع العقد [الا ان يعلم
 صاحبه] فلا يشترط حضوره ولا رضاه ولا قضاء عليه [في المدة] للخيار فلا يعمل ان علم بعدها فان
 فسخ فيها ولم يعلم صاحبه فهو موقوف عند الطرفين وفي رواية عن ابي يوسف وعنده يعمل بدون
 العلم كما في المحيط ولو اختفى صاحبه في الايام الثلاثة فان طلب من القاضي ان ينصب عن صاحبه
 خصما ليرده عليه قيل ينصبه وهو اختيار نصر بن يحيى وقيل لا ينصب وهو اختيار ابي عبد الله
 البلخي وان طلب الاعذار وهو الاعداء بان يبعث منادي ينادي على باب البائع ان القاضي
 يقول ان خصمك فلان ابن فلان يريد رد البيع عليك فان حضرت والا نقضت البيع وعن محمد
 في رواية يجيب الى ذلك وفي رواية لا يجيب لكن ياخذ من صاحبه وكيفا ثقة حتى يرد عليه
 وفي قيد التبادر اشعار بانه ان فسخ بفعله عمل بلا علم صاحبه بلا خلاف كالوطي والتقبيل
 وكرهن المشتري وهبته واجارته وكذا من البائع من التسليم كما في العمادي وشيخه اليه
 [بخلاف الاجازة] فانها تعمل بدون العلم [ويسقط الخيار بمضي المدة] وبموت من له الخيار
 لا من عليه الخيار كما في الكافي وباعثائه وجنونه في المدة فلوافق فيها فالاصح انه لا يسقط كما اذا
 سكر من الخمر او البنج كما في المحيط ولما فرغ عما يفسخ من القول العام شرع فيما يختص بالمشتري
 من الفعل فقال [وما] اى بما [يدل على الرضاء] بالبيع من فعل لا يحتاج اليه للامتحان او يحتاج
 الى انه لا يحل في غير الملك بحال فانه لو فعل مرة يدل على رضاه بخلاف ما لو فعل ما يحتاج اليه
 للامتحان او يسئل في غير الملك فان الاشتغال به مرة لا يدل على الرضاء كما في المحيط [كالركوب]
 الخاص فلمو ركب دابة لينظر الى سيرها لا يدل على رضاه كما لو ركبها ليردها او يسقيها او يعلقها
 وفيه اشعار بانه لو استخدم الجارية مرة للامتحان ثم اخرى فان كان من نوع واحد فهو رضاه والا
 فلا كما في المحيط [والوطي] والمس والتقبيل والنظر الى الفرج بالشهوة والاسكان والمرمة والبناء
 والتخصيص والهدية ورعي الماشية وكري الانهار كما في المحيط ثم شرع في خيار التعيين فقال
 [و شراء احد الثوبين] او العيدين [او احد] ثياب [ثلثة] بعشرة دراهم. [على ان يعين]
 المشتري بالقول او الفعل [احدا] منهما او منها [صح] الشراء استحسانا [لا] يصح شراء الاجل
 الواقع [في الاكثر] من الثلثة كشراء احد الاربعة للتعامل في الاول دون الثاني والاكتفاء بشر

الى ان خيار الشرط لا يشترط فيه وهو الصحيح على ما قال فخر الاسلام وقيل يشترط فيشتري احد التوين على انه بالخيار ياخذ ايهما شاء وهو بالخيار ثلاثة اشهر وهو الصحيح على ما قال الامام السرخسي كما في النهاية وقيل فيه روايتان فعلى الاول يصح بدونه العقد ويلزم في احدهما فلا يردهما وعلى الثاني انعكس الحكم والى انه يجوز البيع مع الخيار ثلاثة ايام فصاعدا عنده وهذا على تشريح ابن الشجاع خلافا للسرخسي وانما خص هذا الخيار بخيار المشتري لان خيار البائع لم يذكر عند فقيل لا يجوز وقيل يجوز كما في المحيط وهو الاصح كما في الكافي [و شراء عبدین] مهمين بالقابل والمقبول [بالخيار في احدهما] ثلاثة ايام [صح] الشراء [ان فصل الثمن] بان قال كل واحد منهما بماية [وعين محل الخيار] بان قال على اني بالخيار في القابل [وفسد] الشراء في كليهما [في الارجح] الثلاثة [الباقية] ان لا يفصل الثمن ولا يعين محل الخيار وان يفصله ولا يعينه وان لا يفصله ويعينه لجهالة الثمن والمبيع او احدهما كما في عامة الكتب وقال ابو زيد انه صح في الثالثة فلو فسخ فيما عين بقي الاخر على الصحة فعمل الايجاب فيه بحصته من الثمن الذي ذكر جملة كما في المقام المخصوص من الكشف وفيه اشعار بأنه اذا اشترى عبدا وشرط الخيار في نصفه للبائع او المشتري صح لاستواء النصفين قيمة وكذا اذا اشترى كيليا او رزنيا كما في المحيط وغيره ولا يشفى ان الاحسن تقديمه على مسألة خيار التعيين لان المبيع مجموع العبدین والخيار خيار الشرط [وعبد مشتري بشرط كتبه] اى كتابته او غيره من الحرف [ولم يوجد] الكتب [اخذ بتمنه] لان الوصف لا يقابل بشي من الثمن كما اذا اشترى دارا او ارضا على ان فيها كذا وكذا بيتا او نشلة فوجدها ناقصة [او ترك] ان امكن والا فيرجع المشتري على البائع بالنقصان وعن انبي حنيفة انه لا يرجع كما في النهاية [ويورث] اى يعطي للمورث بالغنم ويثبت له [خيار التعيين] لاخلط ملكه بملك الغير فللمورث رد احدهما كما للمورث [و] يورث خيار [العيب] بتبعية العين لان للمورث طلب الجزء الغايت من المبيع كما للمورث ولا يبعد ان يترك التكلف في الموضعين فان الايراث وان وضع للجواهر الا انه قد كثر استعماله في الاعراض [لا] يورث خيار الشرط والروية [لانهما مخصصان بالعقد بالنص] ويجري هذه الخيارات فيما يفسخ برد البدل كما في الاجارة ونحوها لا فيما لا يفسخ كما في الخلع والنكاح وتمامه في العمادي وضافة الخيارى الثلاثة كما في الثالثة اي خيار المشتري بسبب روية المبيع *

[فصل * صح شراء ما لم يره] المشتري كلمة منتقبة حاضرة مشار اليها او غايبة مشار اليها مكلها وليس فيه غيرها او البائع كما ورثه ولم يره قط كما في المبسوط والمحيط والخيرة وعينها وفيه اشعار بانه لو قال بعت نفسك ما في كمي هذا او ما في كفي هذا من شيى حاز عند العامة ولمشتريه خيار الروية كما في المحيط [ولمشتريه] اى مشتري العين بالدين اى الدرهم

او الدينار كما هو المتبادر [الخيار] للفسخ والاجازة وفيه اشارة الى ان الخيار لا يمنع ثبوت الملك في البديلين بل لزمه و الى انه لو باع دينارا بدين فلا خيار لهما ولو باع عينا بعين كان لهما الخيار كما في المحيط وغيره فمن الظن ان الاحسن صح شراؤه ما لم يره المشتري وله الخيار [عندها] اى بعد الروية فلو اجازته ثم رآه كان له ان يرده وقال بعضهم ليس له ذلك لكن لا رواية فيه كما في التحفة والاول مروى عن ابي يوسف وعليه عامة المشايخ وهو الصحيح والاطلاق دال على ان الفسخ لا يشترط فيه قضاء القاضي ولا رضا البائع ولا حضوره وذهب الطرفان الى ان الفسخ لا يصح بدون حضوره كما في المحيط ثم ذكر غاية الخيار بعدها فقال [الى ان يوجد ما يبطله] اى الخيار كالتصرف الاتي وقال بعض المشايخ انه لو تمكن من الفسخ بعد الروية بلفسخ سقط خياره كما في النهاية [و ان رضى] المشتري بالبائع واجازة [قبلها] اى الروية فان الخيار معلق بالروية بالبصر وهذا مستدرك بقوله عندها كما لا يخفى [لا] خيار في ظاهر الرواية [لبايعه] اى ما لم يره البائع في هذه الصورة وهذا تأكيد لما سبق واحتراز عما روي عن ابي حنيفة ان الخيار للبائع ايضا كما في العمادي وبما ذكرنا في السابق ظهر ان لا تسامح فيه لكون الضمير راجعا الى ما لم يره المشتري [ويبطله] اى خيار الروية [وخيار الشرط تعيبه] اى المبيع عند المشتري تعيبا حقيقيا كما مر في خيار الشرط او حكما كما اذا اشترى لبنا لم يره وحمله البائع الى منزل المشتري ثم رآه فاراد رده فانه لا يرد لانه يحتاج الى الحمل فهو بمنزلة عيب حادث عند المشتري وعن محمد من اشترى تمرا لم يره بالري فحمله الى الكوفة ليس له ان يرده بالكوفة ولكن يحمله الى الري ويرده ثمة كما في المحيط [وتصرف يوجب حقا لغيره] اى غير المشتري سواء كان ذلك الغير هو الله تعالى او عبد من عباده فيدخل فيه الاعتاق والتدبير والاجارة والرهن والهبة مع التسليم [كالبيع بلا خيار] للبائع سواء كان للمشتري فيه خيار ام لا [قبل الروية وبعدها] ظرفا تعيب وتصرف لا يبطل والا لزم ابطال الشيعي قبل ثبوته وارتكاب التجوز ظن غير محتاج اليه على انهما اقرب [ما لا يوجب] من التصرف والبارز للحق [كالبيع بخيار] من البائع ثلاثة ايام [ومساومة] اى عرض المبيع على المشتري للبيع مع ذكر الثمن [وهبة بلا تسليم يبطل] هذه التصرفات الخيار [بعدها] اى الروية [فقط] اى لا يبطل هذه التصرفات قبل الروية وذكر في العمادي ان خيار البائع لا يبطل خيار الروية الا في رواية الحسن عنه وذكر في المحيط انه اصح كما قيل وقال السعدي ان المساومة لا يبطل وهذا قول ابي يوسف خلافا لمحمد [و يعتبر روية المقصود] من المبيع لتعذر روية الكل [كوجه الامة] والعبد فاذا رآه ظهرها وبطنها فله الخيار [وجه الدابة وكفلها] معا عن ابي يوسف وقال محمد يعتبر النظر الى مؤخرها لا غير وعنه انه يعتبر النظر الى وجهها ارجسدها والنظر الى قوائمها لا يكفي وعن ابي حنيفة في البرذون والحمار والبغل يكفي أن

يرى شيئاً منه الا الحافر والذئب والناصية وفي شاة العقيقة لا بد من النظر الى ضربها ومايز
جسدها وفي شاة اللحم لا بد من التجسس حتى يظهر به الهزال والسمن كما في المحيط والكفل
مسركة العجز والذابة من الاسماء الغالبة في الاصل ما يدب على الارض وفي العرف ما له قوائم
اربع كالفرس [و موضع علم] الثوب [المعلم] على ما روى عنه [و ظاهر غيره] اى المعلم من
الثوب كالكرباس لقلة التفاوت فله الخيار ان وجد الباقي دونه وعنه روية جميع البساط وما كان
له الوجهان من ثوبين مختلفين فروية كلا الوجهين وعن محمد اذا كان البطانة دون الظهارة فروية
البطانة وفي المكعب الوجه دون الصرم و لو جعل غير اعم من الثوب كان اشارة الى روية احد
المصراعين او الخفين غير كاف فاذا اشترى رجا باداتها ومنها شئ مباين لم يره فله الخيار وكذا
اذا اشترى سرجا باداته وراه دون اللبد والى انه اذا كان عدديات متفاوتة كالثياب التي في الجراب
فروية كل واحد واذا كانت متفاوتة كالجزر والبيض فروية البعض يكفي اذا وجد الباقي مثل
المرئي وكذا المكمل والموزون اذا كان في وعاء واماني ومائين فان كان متماثلاً فذلك عند العراقي
فان كان دونه فعلى خياره ويرد الكل عند الرد على الصحيح احترازاً عن تفريق الصفقة وفي الكرم
روية داخله وفي البستان روية رؤس الاشجار واذا اشترى ما غاب في الارض كالجزر والبصل
فروية البعض لا يكفي عنده واما عندهما فان استدل به على الباقي في عظمه ورضي فهو لازم الكل
في المحيط [و بيوت مقصودة] من الدار حتى انه اذا كان فيها بيتان شترين وبيتان صيفيان فروية
الكل مع روية الصحن فلا يشترط روية المزالة والعلو الا في بلد يكون مقصودا وبعضهم اشتروا
روية الكل وهو الاظهر والاشبه وفي البيت الصغير الذي يسمى (غله فانه) يكفي روية الخارج كما في
المحيط [و] يعتبر [نظروكيه بالشراء] اي بشراء غير عين فلو اشترى شيئاً رآه الموكل كان للموكل خيار
الروية وفيه اشارة الى انه لو وكل بشراء معين وقد رآه موكله فليس للموكل خيار الروية والى ان
روية الوكيل بالروية لا يكون كروية الموكل فلو وكل انساناً بروية ما اشتراه ولم يره فقال ان
رضيته فخذ فذهب ورضى لا يجوز كما في الفصولين [او بالقبض] اى وكيل المشتري شيئاً لم يره
بقبضه وقد رآه فليس للموكل المشتري ان يرده عنده واما عندهما فله ذلك اذا رآه وعلى هذا
الخلافاً اذا اشترى شيئاً على انه بالخيار فوكل وكيلاً بقبضه وهذا كله اذا كان مكشوفاً واما اذا كان
مستوراً فمجرد القبض لا يبطل خيار المشتري وفيه اشعار بان خيار العيب لا يبطل بقبض الوكيل
بالقبض وهو الصحيح كما في المحيط وصورة التوكيل بالقبض ان يقول كن وكيلاً منى بالقبض
[لا] يعتبر عندهم [نظروسله] بالشراء او القبض وصورته ان يقول كن لي رسولاً منى بذلك
وليس اليه الا تبليغ الرسالة [وجس الاعمى] بالميم فيما يجس ويلمس باليد ويقلب كالثياب
[وشمة] فيما يشم [وذوقه] فيما يذاق [ووصف العقار] من الحد [عنده] ما بلغ ما يمكن

و قال الحسن يוכל بصير بقبضه و هو اشبه بقوله و عن ابي يوسف انه لو قيل اليه بحيث لو كان بصيرا يراه يمسقط خياره و قال بعض ائمه بلخ يمس الحيطان و الاشجار فاذا رضى سقط خياره و حكى ان اعمى اشترى ارضا فمسخها حتى انتهى الى موضع منها فقال هذا موضع كدس فقالوا لا فقال هذه لا تصلح لي لانها لا يكسوها نفسها فكيف تكسوني كما في المبسوط و لو وصف له ثم ابصر فلا خيار له و لو اشتراه ثم عمى انتقل الخيار الى الصفة كما في المحيط و فيه اشعار بان هذه الاعمال من البصير غير ممسقة لخياره و كلام الكرماني مشير الى انها مسقطة و في المنية لو اشترى ما لم يره مما يذاق مذاقه ليلا سقط خياره [و من رأى شيئا ثم شربه] ما رأى من الشئ [فله الخيار ان تغير] ذلك الشئ عما كان عليه عندهما و فيه اشارة الى انه لا فصل بين طول المدة و قصرها و الى انه لو لم يتغير ليس له خيار بلا فصل بينهما كما اشار اليه الكافي لكن في العمادي عن الذخيرة وان لم يوجد فيه ان من اشترى ما رآه فلا خيار له الا ان يمضي له شهر فصاعدا و قيل ان اشترى ما رآه غير قاصد للشراء فله الخيار [و القول للبايع] مع يمينه و البينة على المشتري اذا اختلفا [في عدم تغيره] لانه متمسك بالظاهر لكن قالوا هذا اذا كانت المدة قريبة فان كانت بعيدة بان رأى امة شابة ثم اشترىها بعد عشرين سنة و زعم البايع انها لم تتغير فالقول قول المشتري كما في الكافي [و القول للمشتري] مع يمينه و البينة على البايع [في عدم رويته] اي المشتري المبيع فيضاف الى الغال و قد يضاف الى المفعول *

[فصل * و لمشتري] خير رده [وجد بمشربه عيبا] كان عند البايع و لم يره المشتري عند البيع و لا عند القبض كما في الهداية او رآه الا انه لم يكن عيبا بيننا لا يخفى على الناس ثم علم انه عيب كما في المحيط و في كلامه اشعار بان العيب الموجود عند البايع ما لم يوجد عند المشتري لم يكن له ولاية الرد كما سيأتي ثم وصف العيب على وجه الكشف فقال [نقص] ذلك العيب [ثمنه] نقضا و لو يسيروا [عند التجار] على اختيار القدوري و قيل يعده اهل صناعته فاحشا و قال شيخ الاسلام يعده الناس عيبا [رده] اي رد المشتري مشربه على وجه الشرع بان يكون برضى البايع او قضاء القاضي و على التقديرين فسخ فلو رده قبل القبض فلا حاجة الى احد هذين فيفسخ بمجرد قوله رددت و هذا كله اذا لم يتمكن من ازالة العيب بلا مؤنة و انتقص المبيع بازالته و الا فليس له الرد كما في المحيط فالاطلاق لا يخلو عن شئ [او اخذ بكل ثمنه] بلا مانع فليس له امساكه و حظه بعض ثمنه [و الا باق] كالكتاب لغة الاستخفاء و شرعا استخفاء العبد عن المولى تمردا ويدخل فيه المستاجر و المستعير و المستودع و ليس باباق لو فرق من محلة الى محلة او قرية الى بلد و اما العكس فابق و لا يشترط مسيرة السفر كما في الخزائنة و الاحسن فالابق [و البول في القراش] بلام العهد اي اباق صغير و بول صغير [و سرقه صغير] مال و ان لم يكن عشرة دراهم و قيل مادون درهم ليس بعيب

ولا فرق بين ان يسرق من مولاه او غيره لكن هرقه الماكول من المولى للاكل ليس بعيب [يعقل]
العقل [عيب] فكل من هذه الثلاثة من غير المميز بان يكون ما دون خمس هنين ليس بعيب
على ما قيل فلو عاد واحد من هذه في صغره في يد المشتري فقد رده وقيل لا يشترط المعاودة بل وجوده
في يد البائع والاول الصحيح [ومن بالغ] من عطف جملة على جملة والتقدير الاباق والبول والسرقة
من شخص بالغ عبدا ارامة [عيب آخر] فلو حدث واحد منها في الصغر عند البائع ثم في الكبر عند
المشتري لم يرد له لانه من الكبير للثبوت ومن الصغير للمرض وقلة المبالاة [وجنون الصغير] المطبق
وقيل اكثر من يوم وليلة وقيل ساعة [عيب] واحد [ابد] اي في الصغر والكبر فلو جن في الصغر
عند البائع ثم جن في الكبر عند المشتري فله الرد ولو لم يجن عنده فقد رد عند كثير من المشايخ
المسائل في المحيط والصحيح انه لم يرد بدون المعاودة وعليه الجمهور كما في الكافي واعلم ان العقل مقدمة
القلب وشعاعه الى الدماغ والجنون انقطاع ذلك الشعاع يبس الدماغ كما في النهاية [والبشر]
بفتحتين الباء بنقطة من تحت والشاء المعجمة نتن الغم وغيره كما في القاموس والاول مراد الفقهاء
كما في المبسوط [والذفر] بفتحتين الذال المعجمة والفاء شدة الريح طيبة او خبيثة و مرادهم نتن
الابط كما في الطلبة وغيره ومن الظن الفاسد الناشي عن قلة التأمل ان في المغرب مرادهم منه حدة
الراية منتنة او طيبة لانه قال اراد منه الصنان بضم المهملة وهو نتن الابط على ان عد الراية الطيبة
من العيوب عيب لا يشفى على عاقل [والزنا والتولد منه] اي من الزنا كل من هذه الاربعة [عيب
فيها] اي في الجارية [لا فيه] اي العبد لانه لا يستقرش في المحيط ليس الاولان بعيب فيه الا
اذا كانا فاحشين والزنا عيب فيه مديما وفيه اشارة الى ان تمكينه من الفعل القبيح عيب لكن
في العمادي هذا اذا كان بلا اجر والا فليس بعيب يرد به والى ان نفس الولادة ليس بعيب وفيه
روايتان والى ان المعاودة لا يشترط في جميع العيوب وفي الخزانة وغيره انه شرط الا في الزنا وفي
الزاهدي ان ترك الصلوة وغيره من الذنوب عيب [والكفر عيب فيهما] اي في الجارية والعبد
لعدم الايمان على المصالحة الدينية [والاستحاضة وارتفاع] اي انقطاع [حيض بنت سبع عشرة
سنة] وخمس عشرة عندهما والاخصر الاشمل (في آرائه) كما في المحيط [عيب] لانه علامة الداء
والاطلاق لا يخلو عن شئ فان ادنى مدته شهوران وخمسة ايام في رواية محمد وعليه عمل
الناس اليوم كما في الخلاصة وسنتان في رواية ابي حنيفة وزفر وبه يأخذ القاضي المقلد
وثلاثة اشهر في رواية ابي يوسف كما في الكافي وطريق اثباته اقرار البائع او نكوله ولا يقبل قول
الامة ولا يسمع الدعوى الا اذا ادعى الانقطاع بالحبلى او الداء ومن العيوب المشتركة ترك ختان
الولد الكبير كما في المحيط [وان ظهر] عند القاضي [عيب] في المبيع فلو هلك قبل الظهور في
المحكمة لم يزجج بالنقصان كما في الخزانة [قديم] اي كائن عند البائع [بع ما مات] المبيع عند

المشتري [أو اعتقه] أي المشتري المبيع [مجاناً] أي بلا مال [أو دبره أو استولد] المبيعة [رجع] المشتري على البائع [بالنقصان] أي بما نقص بالعيب من بعض الثمن وهو تفاوت ما بين القيمتين قيمة مقوم بلا عيب ومع عيب فإن كان التفاوت عشراً فيرجع بعشر الثمن ونصفاً فنصفه [لا] يرجع بشيء إن ظهر عيب عندهما خلافاً لأبي يوسف [بعد ما اعتق على مال أو قتله] المشتري فإن قتل غيره ضمن القيمة و عنهما يرجع بالنقصان كما في المضمرات والأصل أنه إن تلف المشتري من غير فعل المشتري كاللوث رجع به وكذا من فعله فعلاً لم يضمن به لو وقع عنه في ملك الغير كالاعتاق مجاناً وأما التلف بما ضمن به كالاتفاق على مال فلم يرجع [أو] بعد ما [أكل بعضه] من الطعام المشتري فلا يرجع بنقصان ما أكل وبقي ولا يرد ما بقي وعن أبي يوسف يرجع بنقصانهما وعند محمد يرد ويرجع بنقصان ما أكل وعليه الفتوى فإن المكيل والموزون في حكم شيئين كشعير وحنطة وأما عندهما ففي حكم شيء واحد وهذا إذا كان الطعام في وعاء والألفي حكم شيئين بلا خلاف ولذا يرد ما في وعاء آخر بالاتفاق كما في المحيط والعمادي [أو] بعد ما أكل [كله] فلا يرجع بشيء عنده وهو الصحيح كما في المحيط وغيره ويرجع بالنقصان عندهما وعليه الفتوى كما في الاختيار وغيره [أو] بعد ما [لبس فتخرق] الثوب من اللبس فلا يرجع بشيء عنده وهو الصحيح وقال يرجع بالنقصان وفيه إشعار بأنه لو تخرق لا من لبس لم يرجع بالنقصان بلا خلاف كما في المحيط وشيرة فلا وجه لما قيل الظاهر أن المراد تشرقه بحيث يصير مستهلكاً وإلا فلا فرق بين التشرق وقطع الثوب مع أنه يرجع فيه [و] أن ظهر عيب قديم [بعد ما حدث] في يد المشتري [عيب] جديد بفعل المشتري أو فعل الأجنبي أو باقة سماوية كما في العمادي [رجع] المشتري [به] أي بالنقصان وفي المنية لو زال العيب الجديد بعد الرجوع به جاز رد العيب مع بدل النقصان خلافاً للمروغيناني ومال الترجماني إلى الرد إذا كان بدل النقصان قائماً وإلا فلا [إلا أن يأخذه] أي المبيع [البائع كذلك] أي معيباً غير طالب لحصة النقصان [ما لم يختلط] أي يأخذه زمان عدم اختلاط المبيع [بملك المشتري] كما اشتري ثوباً وقطعه ولم يخط وفيه إشارة إلى أن لو اختلط بملكه لا يأخذه البائع وإذا بلا خلاف وإن رضي به المشتري كما إذا زاد زيادة متصلة غير متولدة من المبيع كالصبغ والخطاطة والبناء وأما المتولدة منه كالسمن والجمال فلا يمنع أخذه في ظاهر الرواية إن رضي به المشتري فإن أبى وطلب نقصان العيب فليس للبائع أخذه عند الشيخين خلافاً لمحمد وأما المنفصلة المتولدة كالولد والثمر والأرش فقبل القبض لا يمنع الرد بالعيب وبعده يمنع فيرجع بالنقصان وأما غير المتولدة كالكعب والغلة والهبة فلا يمنع الرد فيفسخ العقد في الأصل ويسلم الزيادة للمشتري مجاناً كما في المحيط وغيره [فلا يرجع] المشتري على البائع بالنقصان [أن باع] أي المبيع [قبله] أي الاختلاط لأنه إزالة عن ملكه مع إمكان الرد وفيه إشعار بأنه

لرباع بعضه لم يرجع بالنقصان بحصة ما باع وكذا بحصة ما بقى على الصحيح ولم يردده عنده كما في المحيط [لا] يكون له عدم الرجوع ويرجع به ان باعه [بعده] اي الاختلاط لانه ازالة عن ملكه مع عدم امكان الرد [و] ان ظهر عيب قديم بقلعة اللب [بعد كسر الجوز ونحوه] كاللوز والغستق [رجع] المشتري [بالنقصان] من الثمن [في] المكسور [المنتفع به] لتعذر الرد بالكسر الا اذا رضي باخذ المكسور [و] رجع [بالكل] من الثمن [في عيره] اي المنتفع به بان كان خاويا او منتما او لم يكن لقشره قيمة لبطلان البيع فيرده وما بقى وفيه اشارة الى انه لو كان لقشره قيمة او البعض منتفعا به رجع بحصة غيره وقيل بطل العقد فود القشر ورجع بكل الثمن و الى الاول مال السرخسي وعلى هذا البطيخ والدباء والعثد والقثاء فان قطع ووجد منتما لم يصلح لاكل حيوان رجع بالثمن وان صاح رجع بالنقصان كما في الكرمانى [واذا ادعى الاباق] اي نحو الاباق والبول على الفراش والسرقة والجنون من عيوب لا تعرف الا بالخبر بان يقول المشتري ان الجنون كان في يد البائع وقد وجد في يدي و زاد في غيره كلاهما في الصغر والكبر فانه ليس بعيب عند الاختلاف كما مرفيسال القاضي اوقع عند المشتري فان انكر [اثبت] المشتري [انه ابق عنده] اي المشتري [بالبينه] ان كانت [او نكول البائع] اي امتناعه [عن الحلف على العلم] فثبت الاباق عند المشتري ان لم يكن للمشتري بينة وفيه اشعار بان تحليف البائع قول الكل وقوله وفي الكافي وغيره انه يحلف عندهما واما عنده فغيبه خلاف والاصح انه لا يحلف [تم] بعد احدهما ان انكر البائع الاباق عند المشتري واتحاد حاله فان قدر المشتري على اقامة البرهان والبينه [برهن انه ابق عند البائع] او على انه اقر بالاباق وان الحال متحدة [او حلفه] اي البائع على البتات لانه تحليف على فعل نفسه وهو تسليم المعقود عليه سليما فلا يرد انه يقتضى ان يكون تحليفا على العلم لانه على فعل الغير وهو الاباق [انه باعه وسلمه وما ابق] عندك [قط] بضم الطاء وفتحها منقفة وحركات الطاء مشددة كما في القاموس والمعنى على ما ظن باع العبد وسلمه حال كونه غير حادث الاباق عند البائع الى وقت التسليم فانه حال من مفعول كل من الفعلين والفعل دال على الحدوث اليه اشير في المحيط والخيرة والتسفة والكافي والنهاية وغيرها وهذا مما يحفظ فان الشارحين والمفتيين في زماننا قد ظنوا باستعانة كلمة قط انه يحلف انه لم يابق في الازمنة الماضية لا في يده ولا في يد بايع آخر ولا يشغل انه حكم ليس له نظير لانه قريب بما لا يطاق من التكليف على انه لو اريد ذلك يقال ما ابق الا عندك ثم اشار الى عبارة اخرى في كيفية التحليف تبركا بما روى عن ابي يوسف فقال [او] حلف بالله [ما له حق الرد] اي حق هو الرد على [بهذه الدعوى] اي بسبب يدعيه فان حلف والا رد على البائع وفيه اشعار بانه لو استحلف البائع على الرضا حلف ما سقط حقه في الرد بهذه الدعوى على ما قال اكثر القضاة وانما

خص هذا النوع من العيب لانه لو كان مما يعرفه الاطباء او النساء فواحد منهم يكفى و ان كان
 الاثنان احوط و لو كان مما هو الظاهر كالاصبع الزائدة رد بلا استخلاف و تمامه في الذخيرة
 [و لا ثمن] بالاجبار [على المشتري] و ان قبض المبيع [اذا ادعى العيب] الموجب للفسخ بان
 لم يبرء البايع عن كل عيب و لم يرض به و لذا عرف العيب [حتى يتبين] عند القاضي [عدمه]
 اي عدم العيب الحقيقي او الحكمي اما يحلف البايع او ببينة على ان المشتري رضى بالعيب او براء
 عن كل عيب او نكول المشتري عن الحلف على الرضاء او البراءة [و مداواة المعيب] كسقى الدواء
 للاطلاق بخلاف سقى الكسك و في مداواة الجرح و الاحتجام روايتان كما في المحيط [و ركوبه]
 اي للعيب [في حاجته] اي المشتري [رضا] فان تصرف المشتري بعد العلم بالعيب تصرف الملاك
 مبطل لسقه في الرد لانه دليل الامساك بخلاف ما اذا وجد في الدابة عيبا في السفر و خاف على
 الحمل ان تركها فانه يردّها لانه معذور كما في الزاهدي [لا] يكون رضا ركوبه [لردّه] على
 صاحبه [او سقيه او شراء علفه] استئناسا ثم اشار الى تعليقه فقال [و لا بد له منه] اي للمشتري
 من الركوب اي للضرورة و قيل ان الاخيرين محمولان على ما لا بد منه لعجزه كالشيخوخة او لصعوبتها
 كالجماحة بالركوب بدون العجز و انصعوبة رضى كما في التمرثاشي و نقل عنه في النهاية و الكفاية
 تفصيل لم يوحّد فيه [و لو شرب] نكو [عبدین] مما استغنى كل منهما عن الآخر في الانتفاع
 كثوبين و زوجي ثور غير مالوفين و احتزبه عما لا يستغني كزوجيه المالفين و زوجي خف
 و مصرامي باب كما سبّاتي [صفقة] اي شراء واحدا بان لم يتكرر لفظه فانها في الشريعة عبارة عن
 العقل نفسه و في اللغة ضرب اليد على اليد عند البيع و البيعة و الاسم الصفق [و وجد باحدهما
 عيبا رده] اي المعيب بخصته من الثمن غير معيب بالرضاء او القضاء [خاصة ان قبضهما] لان تفريق
 الصفقة بعد التمام يجوز و في خيار العيب بالقبض يتم اي يصير البيع به لازما [و الا] يقبضهما
 بان قبض احدهما او لم يقبض اصلا [اخذهما] بكل الثمن [او ردّهما] كما عرف [في] حق
 العددي المتقارب و [الكيلی و الوزني] من الاخذ اذ الرد [و ان قبض] المبيع كله فلا يرد بعض
 الجوز و البيض و الحنطة الصغار و هذا اذا كان في رماء و الا فله رد المعيب خاصة و به افئذ ابو جعفر
 و ابو بكر خواهر زاده كما في المحيط [و لو استحق البعض] مما ليس في تبعيضه ضرر بقريئة الاتي
 كثوبين و عبدین و صبرة من كيلی او وزني [لم يرد] المشتري [الباقي] بل اخذ بخصته من الثمن
 و عنه له خيار الباقي و فيه اشعار بان الاستحقاق كان بعد قبض الكل فلو استحق البعض قبله او بعد قبض
 البعض فله رد الباقي [بخلاف] استحقاق بعض مثل [التوب] و الدار و الكرّم و العبد مما في تبعيضه
 ضرر فان له رد الباقي و اخذ ثمن ما استحق [و صم] البيع [ان يرضى] البايع بالكسر انفصل و الفتح
 نادر و المصدر براء و براءة بالفتح و الصفة بربى [من كل عيب] موجود عند البيع او حادث قبل

القبض عند الشيخين ولم يدخل فيه الحادث عند محمد ان عدها مفصلة نحو ابرأتك من الزنا والكفر والسرقة وغيرها [وان لم يعد لها] اي لم يذكر العيوب مفصلة نحو ابرأتك من كل عيب وفيه اشارة الى انه لو برأ عن كل داء لم يبرأ عن العيوب كما في الخزانة ويبرأ عن كل مرض دون الكي واثروح قد برأ واصبح زائدة وعنه ان الداء مرض الجوف كما في المحيط والى انه لا يشترط روية ما ابراه خلافا لابن ابي ليلى فناظره ابو حنيفة في مجلس الدوانقي فقال لو باع عبدا في ذكره برص لزمه الرؤية فانتقمه وضحك الدوانقي كما في المبسوط وغيره *

[فصل * بطل] اي انتفى [بيع ما ليس بمال] من منيع على ما هو المتبادر على

انه قال بعده بالثمن بالتعميم ظن وفيه اشعار بان البيع الباطل ما انتفى وكنه وان كان الباطل اعم فانه ما لا ثبات له عند التفحص عنه وشرعا ما انتفى وكنه او شرطه سواء كان من قبيل العباداة او المعاملة كصلوة بلا وضوء ونكاح بلا شهود وكثيرا ما يطلق الفاسد عليه وبالعكس وهولفة الذاهب الرنق وشرعا ما وجد اركانه وشرطه دون او صافاته الخارجية المعتبرة شرعا كبيع بخمر و صلوة بلا فاتحة وقد تسامح في الالتماد فان البطالان كالفساد في الحقيقة صفة المصدر دون الحاصل منه كما في الاصول [كدم] مسفوح فينبغي ان يصح بيع كل دم غير مسفوح من غير الادمي والخنزير [والميتة] بيع [الحر] فيكون كلاحقه معطوفا على ما بقريته ما على انه كان مالا في شريعة يعقوب عليه الصلوة والسلام حتى استرق السارق على ما قالوا كما في شرح التاويلات وغيره فلا ينبغي ان يقال انه لم يكن مالا عند احد [واتباعه] جمع التبع جمع التابع اي اشباه الحر وهي معتق البعض والمكاتب والمذبر وام الولد لكن قد مر ان معتق البعض كالمكاتب عنده و كالحر عندهما وفي النهاية انه حاز بيع المكاتب برضاه في اصح الروايتين وبيع المذبر المقيّد اجماعا وكذا جاز بيع المطلق وام الولد من نفسيهما ونفذ القضاء بجواز بيعهما [و] بطل [بيع مال غير متقوم] بكسر الواو غير منتفع به شرعا [كالخمر] فيما بين المسلمين ومسلم وكافر [والخنزير] وقال عبد الواحد والحاكم وعبد الصمد ان البيع فيهما فاسد لا باطل كما في النظم وكذا بيع ما مات بالخنق والجرح في غير المذبح كما في الكشف لكن في المحيط ان بيع مخنق المحوس باطل عند ابي يوسف خلافا لمحمد ويخرج عنه بيع السرقيين لانه منتقح به من حيث الالتقاء في الارض ويدخل فيه فرس وثور من خذف لاستيناس الصبي لانه لا قيمة له ولا يضمن متلفه وكذلك بيع بروات يكتب الديوان على العمال كما في المنية [بالثمن] اي بطل بيع هذه الاشياء بالدرهم او الدينار وفيه اشارة الى ان بيعها بالعرض غير باطل وفي الشرح ان بيع غير متقوم بالعرض باطل كالبيع بما ليس بمال وفي التحفة انه فاسد عند بعضهم [و] بطل [بيع قن] اي عبد تمامه في النكاح [ضم الى حر] من البدلين [و] بيع [زكية] اي مذبوحة [ضمت الى ميتة] منهما [وان سمي ثمن كل]

من البديلين و جاز في القن والذكية ان سمي عندهما كما في الكافي وغيره لكن في المحيط
والمبسوط وغيرهما انه فسد فيهما عندهما كما فسد قبل التسمية عندهم والكلام مشير الى ان
حكم بيع الباطل ان لا يصير البدلان ملكا لاحد من المتبايعين وان قبضا باذنهما فالمقبوض امانة
يهلك بلا شئ عنده و مضمون يهلك بالقيمة عند هما كما في الاختيار وهو الصحيح على ما ذكره
السرخسي كما في قاضيان [رصح] البيع اي وجد بجميع اركانه وشروطه واصافه الخارجية المتبعة
[في قن ضم الى] مملوك له من [مديون] او مكاتب او ام ولد فالمملوك اعم [او] ضم الى
[قن غيره] اي البائع سواء كان ذلك القن قن المشتري او غيره [بحصته] من القن في الصورتين
وان لم يسم الحصة [كملك ضم الى وقف] اي موقوف كما اذا باع ضيعة بعضها وقف فانه صح في الملك
بحصته عند السرخسي والمغدي وفيه اشعار بانه اذا باع كرمًا فيه مسيد لم يدخل المسجد فيه وذا اذا
كان عامرا و الا فقد دخل على ما قال بعضهم كما في المحيط [وفسد] في العرض [بيع العرض] اي
غير الثمن [بالخمير] ونحوها مما ليس بمقتوم [وبطل في الخمر] اي انتفى اوصافه دون اركانه
وشروطه [و] كذا فسد [عكسه] اي بيع نحو الخمر بالعرض لان العرض مقصود في الصورتين بخلاف
الخمر وللتنبية على الفساد لم ينحط في سلك عدم الجواز لاحتمال البطلان فهو ليس بانسب كما ظن
واعلم انه منه شروع في تفصيل ما اجمل مما يفسد البيع من ستة اشياء على ما في المشرح من عدم
الملك والغرر والجهالة والعجز عن التسليم وورود النهي والشرط [ولا يجوز] ويفسد [بيع المباحات]
اي غير المملوك كحطب الصحراء وحشيشة وطير الهواء وسمك البحر وماء البير والنهر
[قبل ان تملك] بنحو الاحراز فلو احرز الماء في حوضه من نحاس او صفر او جص و باعه جاز بشرط ان
ينقطع الجاري حتى لا يمتلئط المبيع بغيره ولو اشترى كذا وكذا قرية من ماء الغرات بدرهم جاز وعنه
لو اشترى من سقاء كذا وكذا قرية من ماء دجلة على ان يوفيهما في منزله جاز وعنه انه فاسد لان
الماء معدوم والقربة لم يتعين كما في المحيط والوارد بيعها بالعرض لا بالثمن فان بيعها به باطل كما ذكره
في الشرح [و] لا يجوز بيع [ما لا قدرة] للبائع [على تسليمه] من مملوك كطير او سمك
اخذ و ارسل في بيت او جب لا يمكن اخذه [الا بحيلة] اي باحتيال منه وفيه اشارة الى انه لا يجوز
بيع الا بقر الا اذا علم انه عاد اليه ورضى المشتري بالانتظار على ما قال الكرخي وذهب كثير
من المشايخ الى انه لو عاد احتيج الى عقد جديد والى انه لو باع فرخ حمام بالنهار لم يجوز وبالليل
جاز ولو باع ما دخل موضعا لا يستطيع الخروج عنه ففيه خلاف وهذا اذا لم يتهيأ له موضعا
والا فيجوز بلا خلاف كما في المحيط والى انه لو بيع ما يطير في الهواء فلو عاد الى بيته جاز كما في
النهاية [او] الا [بضرر] للبائع كما اذا باع جذعا في سقف او لبنة في جدار او ذراعا من ثوب او من
خشب من طرف معلوم او حلية سيف او نصف زرع غير محصود من غير شريك فانه فاسد الا اذا

(ن)

(ن)

سلمه قبل الفسخ فانه يعود صحيحا كما في المزارع وغيره [و] لا يجوز بيع [ما فيه] من مملوك او غيره [عز] بفتحيتين اسم من التغرير التعريض للهلاك وشرعا ما يوهم انه غير موجود [كحمل] بالفتح اي مثل بيع جنين [و] مثل [لبن في ضرع] كيلا ارمجازفة فانه فاسد لاحتمال الريح والدم ونحوهما ومثله بيع بذر البطيخ ودقيق السنطة ودهن السمسم وعصير العنب والكراس قبل النسج [و] لا بيع [ما يقضي] اي يصل [جهالة] اي جهالة نفس المبيع او ثمنه او لفظ دال عليه [الى المنازعة] بين المتعاقدين ففسد لو باع ما في هذه الدار من نحو الدقيق والثوب لانه بمنزلة بيع ما في الدنيا او باع دارا والمشتري لم يعلم بسودها وكذا لو باع نصيبه منها وهو لم يعلم به عند الطرفين كما في فاضيلان وذكر في النظم انه لم يجوز عنده خلافا للصاحبين وعنه انه لم يجوز الا اذا علما وكذا فسد لو باع عدل زطي بقيمة لجهالة الثمن لكن في المحيط بطل بيع طعام لم يبين كميته ثم شرع فيما نهى عنه مما في الجاهلية فقال [و] لا يجوز بيع [المزانة] [وهي] لغة المدافعة من الذنب وهو الدفع وعندنا [بيع تمر] بنقطتين ويجوز الثلث [مجنود] كيلا او مجازفة بالجهيم والمهملتين ويجوز الاعجام فانها بمعنى المقطوع [بمثله] والاختصار بيع تمر بما [على النخل خرصا] بفتح الشاء المعجمة وسكون الراء والصاد المهملة اي بطريق الحرر والتخمين فيكون تمهلا عن نسبة المتل الى الضمير وفي القاموس الذنب بيع كل تمر على شجر بتمر كيلا والمزانة بيع رطب في النخل بالتمر [و] لا بيع [الملازمة والقاء السجر والمنازمة] وهو ان يمس المشتري ما يريد شراءه ويلقى حصاة عليه وينبذه البائع اليه كما في النظم وغيره وقد استدرك التفسير ههنا بما اشتهر انه يقول احدهما اذا لمست انا ثوبك او انت ثوبى او لمستك والقيت حصاة اليك ونذت انا اليك او انت الى المبيع فقد وجب بيعه بكذا فان الكل غير كالرايب فيه وقد صرح به الفايق وغيره وظاهر كلامه ناظر الى ان ما ذكره كله من البيوع الفاسدة التي هي اكثر من ثلثين كما في الننف وغيره لكن في النظم ان ما سوى ما يقضي الى الجهالة من البيوع الباطلة التي هي اكثر من ثلثين وفي المحيط عن ابي يوسف انه باطل ايضا ولا يخفى ان الانسب بالكتاب ترك امثال هذه المسائل [ولا] بيع [المراعي] بكسر العين جمع المرعي بفتحها وهو المرعي بكسر الراء انكلا رطبا اريابسا كما في الصحاح وغيره فمن الظن انه من ذكر المحل واردة الحال واللام للعهد بقرونة ما مر من ان لا يجوز بيع المباحات فاشار الى انه لو سقى ارضه لاجل الشيش فنبت بتكلفه لم يجوز وهو مختار القدوري لكن في النوازل جاز بيعه لانه ملكه كما في المحيط [ولا] يجوز و يفسد [اجارتها] حتى لا يملك الاجر الاجرة بالقبض اذ الاجارة لاستهلاك المنفعة دون العين [و] لا بيع [النخل] زنبور العمل وعن محمد يجوز اذا كان مجرزا او مجموعا [الامع الكوارات] جمع الكوارة بالضم والتخفيف ويكسر ويشد المعسل من الخشب او الطين او العمل

في الشمع كما في القاموس وعلى التقديرين يجوز بيعه معها بالاجماع كما في المصنوعات لكن الكرخي قد انكر وقد قال ان النحل لم يدخل في البيع تبعا للعمل لانه يدخل التبغ اذا كان من حقوقه كما في المحيط وغيره [و] لا بيع [اجزاء الادمي] كالشعر والعظم واللبن وعن ابي يوسف جاز بيع لبن الامة وعنه لا باس باكل المرأة وقيل لا يباح للطفل اذا امتنعى و صب في العين اذا علم زوال الرمى به كما في التمر تاشي [و] اجزاء [الخنزير] فان بيع نفسه قد مر والانتفاع بشعره من حيث الخرز ضرورة يستثنى في الشرع وعن ابي يوسف انه مكروه لانه نجس ولذا لا يلبس السلف مثل هذا الخف وفي الاكتفاء اشعار بجواز بيع اجزاء غيرهما كالشعر وغيره ولو ميتة وفي العصب روايتان كما في المحيط [و] لا يجوز ويبطل بيع [جلد الميتة ولحمها قبل دبغه] فيجوز بيع جلد السبع المذبوح ولحمه الا لحم الخنزير وان كان للسنور فانه لا يطعم له لانه نجس كما في المحيط [و] لا [درد القز] اي الابريس خلافا لمحمد وكذا لابي يوسف الا اذا لم يظهر القز فيه كما في الهراية لكن في المحيط انه قول الشيخين والفتوى على قول محمد [و] لا [بيضة] بفتح الباء اي بذر القز او بذر دودة بالفارسية (تميمه) لانه ينتفع به من حيث ذاته [خلافا لهما] في الجواز لانه كبذر البطيخ وعليه الفتوى كما في الخلاصة و يجوز ان يتعلق الخلاف ببيع الدود ايضا في التجنيس عن صاحبين يجوز بيع دود القز يضمن متلفه [و] لا موضع [العلو] اي علو السفلى بكسر الفاء وضمها فيهما [بعد سقوطه] اي العلو لانه لم يبق الا حق تعالى متعلق بهواء الساحة فلم يكن مالا ولا متعلقا به وفيه اشارة الى بطلان بيعه بعد سقوط السفلى والى جواز بيع العلو قبل سقوطه والى جواز بيع الشرب بدون الارض لانه متعلق بالمال وفي رواية لم يجز للجهالة وهو مختار مشايخنا والى جواز بيع الطريق وحق المرور ولم يجز بيعه عند العامة للجهالة واما بيع المسيل وحق التسميل فلم يجز بالاتفاق الكل في المحيط [و] لا بيع [شخص] مشار اليه [على انه امة وهو عبد] وبالعكس واختلف لانه فاسد او باطل كما في الكرمانى وفيه اشارة الى انه لو اشترى شاة على انها نعجة فاذا هي ضبان فالبيع جاز كما اذا اشترى فصا على انه ياقوت احمر فاذا هو اصفر الا ان للمشتري الخيار فيه اذا رآه والاصل ان لاشارة والتسمية اذا اجتمعتا في عقد فان كان المشار اليه من خلاف جنس المسمى فالعبرة له والاشارة لغو فالبيع باطل لان المبيع معدوم والذكر والانثى في بني آدم جنسان بخلاف البهائم وان كان من خلاف وصف المسمى فالعبرة للمشار اليه والتسمية لغو فالبيع جاز والى ان العبرة للمسمى اذا لم يعلمنا ان المشار اليه من خلاف جنس المسمى فاما اذا علمنا به فالعبرة للمشار اليه فلو قال بعث منك هذا الحمام و اشار الى عبد قايم بينهما انعقد العقد على العبد كما في المحيط [و] لا يجوز و يفسد [شراء ما باع] البائع من سلعة او غيرها سواء كان الشراء من البائع او من قام مقامه كالوارث وسواء كان البيع لنفسه او لغيره

بالوكالة [بائع مما باع] من الثمن [قبل نقد كل ثمنه] اي ثمن ما باع [الاول] او بعضه لان بين الثمنين شبهة المقابلة وهي مثبتة لشبهة الربوا والشبهة في الحرمات كالسقيقة وانما ترك فاعل الشراء ليشمل شراء من لا يقبل شهادته للبائع كعبده ومثل ولده ووالده سواء كان شراؤه لنفسه في حيوة البائع او بعدها فهذا عنده على قول بعض المشايخ واما عند ابي يوسف فلا يجوز شراء الوارث مطلقا خلافا للحمد وانما قلنا من البائع لانه المتبادر فلو اشتراه من المشتري الثاني او الموهوب له او الموصى له جاز وفي قوله بائع مما باع اشارة الى انه لو اشترى بمثله او اكثرا جاز والى ان الفساد عند اتساع الجنس فلم يختلف جنسه جاز وفي قوله قبل نقد ثمنه اشعار بان له لو اشترى بعده يجوز وبان المبيع لم يتغير بعيب فلو تغير جاز كما اذا تغير سعرة الكل في المحيط [و] كذا [شراء ما باع] البائع او وكيله حال كون ما باع [مع شيىء] آخر [لم يبعه] اي ذلك الشيىء قبل نقد ثمنه الاول ولم يذكره للسابق [بثمنه] متعلق بالشراء [الاول] او الاقل او الاكثر لكن يكون حصه ثمن المبيع الاول اقل من ثمنه [فيما باع] متعلق بلا يجوز فيصح فيما لم يبعه فلو اشترى جارية بالف ثم باع مع عبدها من البائع قبل نقلها جاز في العبد وفسد في الجارية لانه شراء بائع مما باع ولا يسري الفساد لضعفه وفوائد القيود قد مرت ولو فرع المسئلة لكان اسلم من الاستدراك [ر] لا شراء [زيت] دهن الزيتون [على ان يوزن بظرفه] اي بشرط وزنه معه [و] ان [يطرح للظرف كذا] اي احد عشر [رطلا] مثلا لانه شرط نافع لا يقتضيه العقد [بخلاف شرط طرح] مقدار وزن الظرف فانه يجوز لانه شرط يقتضيه العقد وان اختلفا في الظرف ومقداره فالقول للمشري مع يمينه ولا يخفى انه مستغني عنه بقوله لا يجوز [ر] يفسد [البيع بشرط] حرقة الباء او على دون ان وان كان خلاف الظاهر فان ان مبطل للبيع وان كان في شرطه ضرر الا في صورة ان يقول بعته ان رضى فلان به فانه قال ابو الفضل يجوز الخيار فيه اذا وقت ثلثة ايام كما في آخرهبة النجاية وغيره والمتبادر ان يكون بلا و او فلو قال بعث هذا العبد بالف درهم وعلى ان يقرضني عشرة جاز البيع كما في المحيط [لا يقتضيه العقد] اي لا يجب بنفس البيع [وفيه] اي ذلك الشرط [نفع لاحدهما] اي المتعاقدين كشرط البائع ان لا يسلم الى المشتري الى شهر او اقل او اكثر او يقرضه مالا او يهبه او يتصدق عليه بمال او يواجره او يعيره وكذا شرط المشتري [او] نفع [لمبيع يستحق] اي يثبت له حق فيصح منه طلبه مثل ان يبيع عبدا بشرط ان لا يخرج من ملكه او يستولد او يكاتب او يدبر او غير ذلك فان كل واحد منهما مفسد للبيع وفيه اشارة الى ان البيع جائز بشرط يقتضيه العقد كشرط تسليم المبيع والتمن او الملك للمشتري وكذا بشرط فيه مضرة لاحدهما خلافا لابن يوسف وكذا بشرط فيه نفع لمبيع غير مستحق كشرط ان لا يخرج فرس مبيع من ملكه فانه ربما يكون المشتري اكثر تعاهدا به وكذا بشرط لا ينفع ولا يضر كما اذا باع طعاما بشرط الاكل كما في

المحيط و كذا بشرط ان ينفع لغيرهم كشرط ان يقرض اجنبيا دراهم فان الشرط باطل كما في الاختصار
والى انه لو كان شرطا لا يقتضيه لكن يلايم كاعطاء المشتري الكفيل او الرهن بالثمن و لا يلايمه
لكن يرد الشرع بجوازه كالخيار والاجل و لم يرد لكنه متعارف كالاستصناع وحذر البائع فعلا كان
البيع فاسدا لكنه صحيح كما في المحيط وغيره [و] لا البيع بشرط هو تأجيل الثمن او المبيع العين
او الدين [الى اجل] اى زمان اسر منتظر الوجود [جهل] ذلك الاجل كوقت قدوم الحاج
او الحصاد و فيه اشارة الى انه اذا باع مطلقا ثم اجل الى هذه الاجال صح واخر المطالبة والى ان الاجل
المعلوم فى المبيع والثمن العينين صحيح لكنه باطل كما فى النهاية والى انه لو اجل الى النيروز
او المهرجان او صوم النصارى او فطر اليهود فان كان معلوما فصحيح والا ففساد كما فى
الاختصار وانما جهل لان النيروز انواع نيروز العامة وهو ازل يوم من فروردين ماه و نيروز
الخاصة وهو يوم السادس منه و نيروز السلطان و هو اول يوم يكون في نصف نهاره الشمس
في اول درجة من درجات الحمل و نيروز المجوس ويقال نيروز الدهاقين وهو اليوم الذي دخل
فيه الشمس فى السموت والمهرجان نوعان عامة وهو اول يوم من الشريف اعني يوم السادس عشر
من مهرماه وخاصة وهو اليوم الحادي والعشرون منه وصوم النصارى سبعة وثلثون يوما في مدة
ثمانية و اربعين يوما فان ابتداء صومهم يوم الاثنين الذي يكون قريبا من اجتماع النيروزين الواقع
بين ثاني شباط و ثامن آزر ولا يصومون يوم الاحد ويوم السبت الا يوم السبت الثامن و الاربعين
و يكون فطرهم يعني عيدهم يوم الاحد بعد ذلك و فطر اليهود ان ياكلوه سبعة ايام من خامس
عشر من الشهر السابع من شهور تاريخهم ابتداءه قبل سنة الروم بشهر موافقة لموسى و قومه عليه
الصلوة والسلام فانه خرج من مصر فى الخامس عشر وعبر عن البحر ولم يجدوا من الطعام الا برا
فى السنبلة فيطبخ من دقيقه فطير ثم ياكلونه فاغرق سبحانه و تعالى فرعون و قومه فنجوا عنه
واما فطر اليهود كما فى الهداية وغيره فليس بيوم مشهور عنهم الا ان يقال اريد يوم افطروا فيه
فانهم يصومون بنص التوراة ستة و ثلاثين يوما و تمام الكلام فى شروح الزيجات سيما كشف
الحقايق [و صح] البيع و صار باتا بعد ما يوقف او صحيحا بعد ما فسد على ما مر من اختلاف اهل
خراسان و العراق [ان اسقط] المشتري الاجل بان قال ابطلته او تركته لا يريت منه او لا حاجة لي فيه
[قبل الحول] اى حلول الاجل [وان قبض المشتري المبيع بيعا فاسدا] يحتاج اليه و ان كان
شروعا فى حكم البيع الفاسد لان بعض سابقه بيع باطل [برضاء بايعه صريحا] كقبض المشتري المبيع
بامره فى المجلس او بعده على الرواية المشهورة [او دلالة كقبضه] من الاضافة الى الفاعل او المفعول
[فى مجلس عقده] فى رواية الزيادة وهو الاصح و فيه اشارة الى ان التولية فى البيع الفاسد
ليست بقبض وهو الاصح كما فى الزاهدي لكن الصحيح انها قبض كما فى قاضيان و الى ان القبض

بعد المجلس بلا رضاء لم يعتبر ولو بعد قبض الثمن لكنهم قالوا انه محمول على ما اذا كان الثمن شيئا لا يملكه البائع بالتقبض كالتمر والخنزير والافقبض الثمن اذن له بالقبض كما في النهاية [وكل من] اي والحال ان كل واحد من المبيع والثمن [عوضيه] اي البيع [مال] ذكره القلوبي ومن تابعه لكن الصواب انه غير لازم ولذا تركه صاحب الاختيار وغيره وما في الكافي انه لاخراج البيع مع نفي الثمن فانه ليس ببيع حقيقة في رواية لانعدام الركن ففيه ان حق الاداء على هذا وثبت عوضيه وان الثمن ليس بركن وان اعتبر في مفهومه كما في الاصول وان الكلام في البيع الفاسد على ان مثل بيع التمر يدخل فيه [ملكه] ملكا خبيثا حراما فلا يحل للمشتري الاكل والشرب واللبس والوطي وقيل يدل وفيه اشارة الى انه يملك عين المبيع ولهذا ثبت الشفعة بالدار المشتراة شراء فاسدا كما ذهب اليه مشايخ بلخ وقال مشايخ العراق انه لا يملك ولذا قالوا ان الشفعة غير ثابتة واما تصرفه فيه فتبسيط المالك وان كرهه الاول اصح كما في الزاهد وغيره [ولزمه] اي المشتري بوجوب الاعتراض لا للعطف على ملكه كما ظن [مثله] اي المبيع [حقيقة] اي صورة ومعني في ذوات الامثال كالكيالي والوزني [او] مثله [معنى] اي قيمة في ذوات القيم كالحيوان والعرض وفيه اشارة الى ان المبيع لو كان موجودا لرد بعينه والى ان العبرة للقيمة يوم القبض وعند محمد يوم الاستهلاك الا اذا زادت من حيث العين لا السعر فانه يوافق الشيخين كما في المحيط [فان كان الفساد] اي فساد البيع [بشرط زائد] على العقد كالقروض والخيار والاجل ونحو ذلك وقد كان المبيع قائما بلا زيادة ونقصان في يد المشتري وبقرينة الماضي والاتي [فلمن] نفع [له الشرط] دون من عليه [فسخه] بلا قضاء وعلم من غيره وفي رواية المبسوط لا بد من احدهما وفي رواية المستقي للبائع الفسخ كما في الخزانة وبه فسر الكرواني وعلل بان الرضى قد يتحقق من المشتري لكن في الكافي ان الفسخ له عند محمد ولكل منهما عند الشيخين بشرط علم صاحبه عندهم وفيه اشارة الى ان لمن عليه الشرط يفسخ بالقضاء او الرضاء على ما قال محمد والى ان قبل القبض لهما الفسخ بالطريق الاولى واذ بالاجماع وفي اشتراط علم صاحب اختلاف المشايخ كما في العمادي والى ان ليس للبائع اخذ المبيع بعد الفسخ قبل اداء الثمن كما في الكافي [والا] يكن الفساد به بل بأمره في العقد كببيع عرض بالتمر [فلكل منهما] اي العاقلين [فسخه] بلا علم صاحب طين ما قال ابو يوسف واما عندهما فيشترط علمه كما في الفصولين لكن في الكافي انه شرط عندهم والا في الموضوعين مكان اللام كلمة طين فان اعدام الفساد واجب حقا للشرع كما في المحيط وغيره [فان خرج] هذا البيع القبوض [عن ملك المشتري] يتصرف بمقتضى النقص كالبيع والرهن والهبة مع التسليم اولا كالاتاق والتدبير والكتابة [او ينفي فيه] بناء او غرس فيه شجر اولته بعمن او غسله او قطعه او خاطه او غزله او نسجه او طحن او صبغ او غير ذلك مما زاد المشتري في يد المشتري [فلا

ففسخ [لكل منهما في شيء منها الا اذا رضى المشتري بالفسخ وفيه اشارة الى انه ان لم يخرج كالاجارة والنكاح فسخ لكنه للقاضي و الى انه لو عاد الى ملكه بفك الرهن والرجوع الى الهبة او عجز المكاتب او رد المشتري بالعيب فنكح فسخ الا اذا قضى بالقيمة و الى انه لو انتقص بفعل المشتري فلبايع الفسخ وله اخذ الارش وكذا باقة سموية او بفعل الاجنبي لكن له اخذ الارش منه او من المشتري بخلاف ما اذا قتله اجنبي فان له ان يضمن المشتري لا القاتل الكل في المحيط [وطاب] اي حل [للبايع ربح ثمنه] من دراهم المبيع او دنائره [بعد التقاض] اي اشتراك البايع والمشتري في قبض المبيع والتمن لملكه ولم يطلب قبله لعدم تملكه والاحسن القبض اذ لا دخل لقبض المبيع فيه [لا] يطيب [للمشتري ربح مبيعه] و لو بعد التقاض [فتصدق] المشتري [به] اي الربح وجوبا للبايع قبل القبض فانه لا يطيب له و الاصل ان المال نوعان ما يتعين بالتعيين كالعروض و ما لا يتعين به كالنقدين فانه واجب في الذمة لا بعينه وخبثه نوعان ما لعدم الملك و ما لفساد سبب الملك كربح الوديعة وهذا المبيع والاول منه يعمل عند الطرفين في كل من نوى المال فلا يطيب ربح الوديعة عرضا او نقدا لانه حصل من مال الغير فوجب تصدقه واما الثاني فيعمل في الاول من المال لا الربح جزء من بدل المملوك ملكا فاسدا فوجب التصديق دون الثاني لانه وان تعين في العقود للرد عند قيامه لكنه لم يتعين على الاصح في العقل الثاني لان الربح حصل به لا بالنقد فلا يكون الربح جزء من بدل ما يملكه ملكا فاسدا فلا يجب تصدقه كما اشير اليه في الكرمانى وغيره [وكره] و حرم [النجش] بفتح النون والجيم او سكونها وهو لغة الاثارة وشرعا الزيادة في الثمن لرغبة المشتري بان يقول اليس هذا ما كنت اطلب منك بكذا وهو اكثر مما اشتراه وهذا اذا كان مثل الثمن فان كان اقل فزاد الى القيمة فمحمود كما في شرح الطحاوي [و] كره [السوم] اي الاشتراء بثمن كثير [على سوم غيره] اي اشتراء غيره بثمن قليل [اذا رضيا] ظرف السوم [بثمن] معلوم لم يبق بينهما الا العقد فلوزاد قبل التراخي فهو بيع المزايدة الاتي الدال على جواز المفهوم فان نادى دلال على سلعة فطلبه انسان بثمن فقال الدلال اسال المالك فلا بأس ان يزيد احد في هذه الحالة فان اخبر الدلال المالك بذلك فقال بعده به واقبض الثمن فليس لاحد ان يزيد بعد ذلك كما في المحيط والكلام مشعر بجواز هذين البيعين كما في النظم او غيره لكنهما باطلان على ما دل الظهيرية [و] كره [تلقي الجلب] اي استقبال من في المصر جلبا بفتح الحين او السكون اي مجلوبا من طعام او حيوان او غيره [المضر] صفة للتلقي [باهل مصر] الذين جاؤا بالجلب او جيع اليهم فلواضر بهم او لبس عليهم السعر لكره و الا لم يكره كما في الاختيار وغيره [وبيع الحاضر] اي المقيم في المضر ما لا جلب لبيع بالثمن العالي [للبادي] اي لاجل المقيم بالبادية وقيل ببيع الطعام او العلف من البادي بذلك الثمن فاللام بمعنى من [زمان القحط] اي احتباس المطر

وفيه إشارة إلى أنه يكره إذا أضرب باهل المصرد إلا لم يكره كما في الاختيار [و] كره [البيع] جالسا أو قائما أو واقفا لا ما شيا إلى الجمعة [وقت النداء] أي بعد الزوال إلى أن يصلي [و] كره في ظاهر الرواية [تفريق صغير] بالبيع والهبة والصدقة والوصية والمهر وغيره مما ليس يسبق عليه [عن] صغير أو كبير [ذي رحم محرم] للقربة [منه] أي الصغير اجتماعا في ملك أحد فلا يكره التفريق بين كبيرين ولا بين جاني أو مدبر أو أم ولد أو مكاتب أو معتق وغيره ولا بين ذي رحم غير محرم مثل ولدي عمين وأخوين من الرضاع والزوجين ولا بينهما إذا كانا لرجلين لكل منهما شقص أو لصبي رجل أو لرجل وامرأته أو مكاتبه أو مضاربه وتمامه في النظم و عن أبي يوسف أن بيع أحدهما باطل وعنه أنه جائز مكره في غير الوالدين وفيه إشعار بأن الكراهة يمتد إلى البلوغ وأن رضا بالتفريق وقيل إذا راهقا ورضيا به فلا بأس وهو رواية عن أبي يوسف وعنه لا بأس به بلا مراعاة إذا رضيا كما في المحيط و [لا] يكره [بيع من يزيد] والمزايدة أنسب إلا أنه تبرك بعبارته صلى الله عليه وسلم وإشارة إلى صورته وهي أن ينادي الرجل على سلعة بذممه أو نايبه ويزيد الناس إلى أن يرضيا بثمان وفيه إشعار بأنه لا يكره بيع ما يساوي درهما بالف درهم وهذا عند أبي يوسف خلافا لمحمد كما في الشزاة وغيره وتمامه في كراهته هي به أنسب *

[فصل في الإقالة] أي إقالة البيع غير السلم فإنه ليس بفسخ كما في تحالف الهداية [فسخ] للعقد أن أمكن [في حق المتعاقدين] أي فيما ثبت بنفس العقل من غير شرط فيجب على البائع رد الثمن الأول كما يأتي ولا يبطل بالشروط الفاسدة بخلاف البيع و يصح أن يبيع منه قبل استرداد المبيع ولو كانت بيعا لبطل ويصح استرداد المبيع بلا إعادة الكيل والوزن والفسخ لغة النقص والتفريق كما في القاموس وشرا رفع العقد على وصف كان قبله بلا زيادة ولا نقصان والمتعاقدين أهم من الحقيقي والحكمي فيشتمل إقالة الوارث وفيه إشارة إلى أنها لغة الفسخ كما في القاموس فإن الأحكام الشرعية على وفاق المعاني اللغوية كما في حوالة الهداية وقيل إزالة القول السابق فإن الهمزة للسلب ورد بانها من بنات الباء على أن معاني الأبواب مما يحتاج إلى السماع كما تقرر وإلى أنها شرعا فسخ العقد عند الندم منه وإلى أنها باطلية أن لم يمكن جعلها فسحا وإلى أنها تحتاج إلى الإيجاب والقبول فيصح بلفظي ماض وبامر و ماض عند الشيعيين أو الطرفين على اختلاف المشايخ [فتبطل] الإقالة [بعد ولادة المبيعة] المقبوضة إذ الزيادة المنفصلة مانعة للفسخ بخلاف المتصلة فإنها لا تمنع كما لا تمنع الزيادة في المبيع قبل القبض [بيع] من جهة المشتري من البائع [في حق ثالث] غير العاقلين هو الله سبحانه أو غيره تعالى فيما ثبت بالشرط لا بالعقد [فيجب بها] أي الإقالة الاستبراء في الجارية فإنه حق الله تعالى والله ثالثهما ويجب بها [الشفعة] في العقار فإن الشفيع ثالثهما ويجب التقاوض لو كان البيع السابق صرفا ولا تسقط الزكوة إذا اشترى بعرض

التجارة عبدا للخدمة بعد التحول ثم رد بالعيب بغير قضاء فاسترد العرّوض فهلك في يده فانه
 يبيع في حق الفقير [وصحت] الاقالة [بمثل الثمن الاول وان شرط بغير جنسه] اي الثمن الاول
 واحترز به عما قيل انها تبطل عنده بغير جنسه كما في المحيط والاحسن تقديم هذه الجملة لانها من
 فروع الفسخ [او] شرط [الاكثر] حال كونه [منه] اي جنس الثمن الاول فيكون من
 للتبعيض ويجوز ان يكون اللام زائدة ومن تفضيلية او يقدر افعل آخر عاريا عن اللام متعلقة به
 اي اكثر منه كما ذكره الرضي [وكذا] صحت بمثله وان شرط [الاقل] لانه فسخ هو رفع ما كان
 فيلزم المثل وبلغو غير الجنس والاكثر والاقل [الا اذا تعيب] المبيع عند المشتري فانها تصح
 بالاقل وصار المحطوط بازاء نقصان العيب وهذا كله اصل ابي حنيفة وفرعه واما اصل ابي
 يوسف فهو ان الاقالة يبيع في حق الكل الا ان لا يمكن بان كان المبيع منقولا غير مقبوض
 فيجعل فسحا الا ان لا يمكن بان كان المبيع عرضا هالكا وثمانه دراهم فتبطل واما اصل محمد فانها
 فسخ الا اذا تعذر بان زاد فيجعل بيعا الا ان لا يمكن فتبطل كما في المضمرات فجميع ما ذكره من
 الصور السبع يبيع الا الاخير عند ابي يوسف لان مبيعها مقبوض وكذا عند محمد الا السادسة
 المشروطة الاقل فانها فسخ لانه غير متعذر فيهما بخلاف البواني واعلم ان هذا الاختلاف فيما اذا
 حصلت الاقالة بلفظ الاقالة اما اذا حصلت بغيرها كلفظ المناسبة والتاركة والرد فانها فسخ بلا خلاف
 كما في الذخيرة وغيره ولو كان بلفظ البيع فبيع بلا خلاف كما في الاختيار [ولم يمنعها] اي الاقالة
 [هلاك الثمن] لانه باق بوجود الذمة [بل] هلاك [المبيع] لان الاقالة تقتضي بقاء العقد
 القائم ببقاء المعقود عليه فصحت اقالة بيع عبد بكر بر بعينه بعد هلاك العبد لان البر مبيع من
 وجه كما في المحيط [وهلاك بعضه] اي المبيع كموت احد العبدين المبيعين [يمنع] الاقالة
 [بقدره] اي الهالك ولم يمنع في الباقي والكلام مشير الى ان هلاك البديلين يمنع الاقالة لكن
 في الاختيار وغيره انه لم يمنع في الصرف لان الاثمان لم يتعين في الاقالة *

[فصل * التولية] لغة جعل الشخص واليا و شريعة ما اشير اليه بقوله

[ان يشترط] اي يحصل بان يشترط بقريئة الاتي [في البيع] اي بيع العرض احتراز عن الصرف
 بقريئة تأخيرها فالتولية والمراصة لم يكونا في بيع الدراهم والدنانير كما في الكفاية [انه]
 اي البيع [بما شري] به اي بما قام على البايع من الثمن او غيره بقريئة ما ياتي [والمراصة] يحصل
 [به] اي بذلك اي بان يشترط في البيع انه بما شري به [مع فضل] اي زيادة شئ معلوم من
 الربح فيخرج به التولية ولا يصح بربح (ده ياروه) الا ان يعلم بالثمن في المجلس كما في الاختيار
 وقولهم (ده ياروه) عجمي معناه عشرة باحد عشر او بعشرة مع احد عشر والمعني باع ما اشتراه بعشرة
 باحد عشر استحسانا او باحد وعشرين قياسا و الاول مذهب الجهموز كما في الظم وما قلنا من

معني ما شري به صح مرابحة ببيع المنصوب بعد اداء قيمته بالقضاء و المملوك بهبة او صدقة او وراثة كما في النهاية وفيه اشارة الى ان البيع باعتبار الثمن اربعة فان الثمن السابق ان لم يكن ملتفتا اليه فهو المساومة وان كان ملتفتا فبالثل تولية و الزيادة مرابحة و النقصان وضیعة و الى ان الجار والمجرور في الموضعين خبر و اجرى الضمير مجرى اسم الاشارة بلا تسامح فمن الظن ما وقع عن الكل ان قوله به معناه بما شري به وعن البعض انه حينئذ ان كان المرابحة من عطف الجملة ينتقض بالمساومة و ان كان من عطف المفرد يلزم عطف الممولين بلا تقديم المجرور [و شرطهما] اي التولية و المرابحة [شراء] قبلهما [بمثلي] كيلى او وزني او عدي متقارب لانه لو اشترى بقمي لا يباع تولية و لا مرابحة لجهالة قيمة لا يعرف الا بالتخمين وكان عليه ان يزيد او يبيعه ممن يملك فانه لو اشترى بثوب فباعه مرابحة ممن يملك ذلك الثوب يجوز لقدرته على ادائه وان لم يملك بطل البيع لانه انعقد بقيمة مجهولة كما في المحيط وغيره [وله] اي للبايع تولية او مرابحة [ضم اجر القصار] الى راس المال و هو من القصر الدق كالضراب من الضرب و في بعض النسخ اجر القسارة بالكسر فانه المصدر في الحرف غالبا [و] اجر [الحمل] وكراء الدابة [ونحوهما] كاجر الصباغ و الخياط و الغسال و الفتيل و الكرى و سوق الغنم و نفقة الرقيق و الحيوان و كسوتهم بالمعروف بخلاف اجرة الطبيب و البيطار و السنان و الرابض و معلم القران و الشعر و غيرهما من الاعمال فانما يوجب زيادة في المبيع او قيمة يضم و ما لا فلا كما في المضمرات وفيه اشارة الى انه لا يضم (الباج) الذي اخذ في الطريق الا اذا عرف بين التجار بالضم وكذا اجرة السمسار الا اذا شرطت في العقد و الى ان ما عمل بيده من قصارة او خياطة او غيرها لا يضم كما في المحيط وغيره [ويقول] البايع اذا ضم [قام] المبيع [على بكدا] من الدراهم ولا يقول اشتريته به صيانة عن الكذب و قد يكون مما لا يصح ان يقول ذلك من ان يشتري متاعا ثم رقه باكثر من ثمنه ثم باعه على رقه لانه لو قال ذلك لكان كذبا و لا رخصة فيه و لكن يقول رقه كذا فانا ابيعه مرابحة على ذلك كما في المبسوط وغيره [فان ظهر] عن البايع بالاقرار و البينة او النكول [خيانة] كما اذا اشترى ممن لا يقبل شهادته له كابويه بلا بيان فانه لا يصح البيع فبهما خلافا لهما كما اذا فقا المولى عينه او اجنبي فاخذ ارشها بلا بيان بخلاف ما اذا قرض الغار و حرق النار [في مرابحة اخذه] المشتري [بثمنه] المسمى [او رده] المبيع [وفي التولية] ظرف ما بعده كظرف قبله و يجوز فيها العكس [حط] عند ابي حنيفة عن الثمن قدر الخيانة [و عند ابي يوسف حط] مقدار خيانة الربح و خيانة الاصل [فيهما] اي في المرابحة و التولية فاذا باع بعشرة على ربح خمسة ثم ظهر ان البايع اشتراه بثمانية حط درهمان من الاصل و درهم من الربح و اخذه يائتي عشر [و عند محمد خير فيهما] بين الاخذ بالثمن و بين الرد و لم يحط شيخ فيهما وفي

المحيط لو حدث به ما يمنع الفسخ من نحو الهلاك لزومه المحمى بلا خيار ولا شيء له في قول الطرفين وعن محمد أن المشتري يرد قيمة المبيع ويرجع على البائع بالثمن والكلام مشعر بأنه لو قال للمشتري قيمة متاعي كذا ومتاعي ليساري كذا فاشترى بناء على ذلك فظهر بخلافه كان له الرد بحكم التقرير وإن لم يقل ذلك ليس له الرد وبعضهم لا يفتنون بالرد بكل حال والصحيح أن يفتنى بالرد إذا وجد التقرير وبدونه لا يفتنى بالرد كما في الكافي *

[فصل * الربوا] بالكسر والقصر اسم من الربو بالفتح والسكون كما قال ابن الأثير فلامه وار ولذا قيل في النسبة ربوي وكتب بالالف والياء والواو كما في التهذيب لكن الياء كوفية وفي الكافي أنه قد يكتب بالواو وهذا أقبح من كتابة الصلوة لأنها في الطرف متعرضة للوقف وأقبح منه أنهم زادوا بعدها الفاتشبيها بواو الجمع وخط القرآن لا يقاس عليه فالاول ارجه وهو لغة الفضل وشرعا مشترك بين معاني الاول كل بيع فاسد والثاني كل عقد فيه فضل والقبض فيه مفيد للملك كما في شهادات النهاية والثالث ربا النساء والرابع ربا النقد وإلى الأخيرين أشار بقوله [فضل] شرعي وهو فضل الحلول على الاجل والعين على الدين كما في ربا النساء أو فضل أحد المتجانسين على الآخر بالمعيار الشرعي أي الكيل والوزن كما في ربا النقد للاحتراز عن نحو بيع ثوب ببرّ نسيئة وبيع كربر وشعير بكري وبر وشعير وبيع مائة مائة وذائق وحفنة بحفنتين وذراع من الثوب بذراعين نقداً فإن الفضل فيما لم يعتبر شرعا [خال عن عوض] للاحتراز عن نحو بيع كرتي ببرّ بكري وفلس [شرط] صفة أخرى تركه أولى فإنه مشعر بأن تحقق الربوا يتوقف عليه وليس كذلك والحد لا يتم بالعناية [لأحد المتعاقدين] أي الباعين أو المقرضين أو الراهنين للاحتراز عما إذا شرط لغيرهما [في] عقد [المعارضة] للاحتراز عن هبة بعوض زائد ويدخل فيه ما إذا شرط فيه من الانتفاع بالرهن كالاستخدام والركوب والزراعة واللبس وشرب اللبن وأكل الثمر فإن أكل حرام كما في الجواهر والنتف [وعلته] أي علة الفضل وموجب حرمة وفيه تسامح والتحقيق علة وجوب التساوي من الجهتين المذكورتين للاحتراز عن هذين الفضلين كما في كتب الأصول والفروع فهذا مشير إلى علة ربا النساء ورتبا النقد كما يجيء فلم يكن قرينة لاختصاص التعريف بربا النقد كما ظن [القدر] لغة كون الشيء مساوياً لغيره بلا زيادة ولا نقصان وشرعا التساوي في المعيار الشرعي الموجب للمماثلة الصورية وإليه أشار بقوله [أي الكيل] في المكيلات [والوزن] في الموزونات [مع الجنس] شرعا التساوي في المعنى باتخاذ اسم الذات والمقصود أو المضاف إليه أو المنتسب فكل من الصغور والشببة ولحم البقر والغنم والثوب الهزدي والرؤي جنسان لفقدان الاتحاد المذكور [والبر والشعير والتمر والملح كيل] أي منعوب ذلك الكيل [والذهب والفضة وزني] ذلك [وغيرها] أي الأشياء الستة يبنى [على العرف]

أي عرف زمانه صلى الله عليه وسلم اوزماننا فالاموال الربوية غير مقصورة على الستة فما عرف كيله
 ووزنه بالنص من الستة فكيله ووزني ابدا كما مر واما ما لا نص فيه فما عرف كيله ووزنه على
 عهده صلى الله تعالى عليه وسلم فكذا وان خالف عرفنا وما لم يعرف فالمعتبر عرفنا وهذا عند
 الطرفين واما عنده فالمعتبر عرفنا وان كان كيليا او وزنيا على عهده صلى الله تعالى عليه وسلم
 كما في المحيط وفيه اشارة الى جواز كون الشيعة كيليا ووزنيا وليس بكيله ووزني كالباء فانه
 عند الشيعين ليس بكيله ووزني وعنده كيله ووزني كما في الخزانة والى انه لا ريب في
 الحيوان والزروع والعددي نقدا فجاز بيع مائة جوز بما يتين منه كما في النظم وغيره [فان
 وجد الوصفان] اي القدر والجنس معا [حرم الفضل والنساء] كالجناد اسم من نساء اي تاجر
 كالنسية على الفعلية كما في الطلبة والمعنى حرم هذان المبيعان بسبب الفضل الحقيقي والحكمي
 فلا يسل اكله ولو بعد القبض لكن يجوز فيه سائر التصرفات مع الكراهة لانه بيع فاسد وفي تأخير
 النساء اشعار بانه انكر من ربا النقد ولذا كفر منكرا بلا خلاف بخلاف منكر ربا النقد بخلاف ابن
 عباس رضي الله عنهما كما في الزاهدي وروي رجوعه عنه على ان الصباية لم يسوغوا اجتهدا فيه
 فمستحله كافر اولئك اصحاب النارهم فيها خالدون كما في المبسوط وغيره [وان علما] اي الوصفان
 [حلا] اي الفضل والنساء كبيع عشرة اذرع من الثياب بقفيزي شعير نقدا ونساء [وان وجد
 احدهما] وهو القدر في المئمين والمئمين والجنس في المئمين [حرم النساء] حتى اذا اسلم
 قفيز برقي قفيز شعير لا يجوز لوجود الكيل في مئمين وكذا اذا اسلم الحديد في الزعفران
 لوجود الوزن فيهما وكذا اذا اسلم الدرهم في الذهب لوجود الوزن في مئمين وكذا اذا اسلم
 ثوب هروي في مثله لوجود الجنس في مئمين واما اذا اسلم الدرهم في الزعفران فيجوز لانه لم يوجد
 الوزن في مئمين او مئمين بل في ثمن ومئمين وكذا اذا اسلم الفلوس في الرصاص لانه لم يوجد
 الجنس والوزن الا اذا صار كاهدا فانه صار وزنيا فوجد الوزن في مئمين كما في المحيط [فقط]
 فلا يحرم الفضل في بيع قفيز برقي بقفيزي شعير وخمس اذرع من الاثواب بعشر منها نقدا فان
 القدر والجنس موثران في اثبات التسوية الموجبة لحرمة الفضل الحقيقي والحكمي بحكم
 الحديث فكانا معاولة واحدة له والفضل الحقيقي قوي والحكمي ضعيف فكل منهما صالح لان يكون
 علة تامة له دون الاول فلا ينبغي ان يحرم الفضل مع احدهما الفضل كما ظن [ولا يجوز ان يباع
 الكيل بمثله الا مساويا كيلا] فلا يجوز بيع بر ببر متساويا وزنا الا اذا علم انهما متماثلان كيلا
 الا رواية شاذة عن ابي يوسف وقد اختاره بعض اصحابنا كما في الخزانة وعليه الفتوى لعموم
 البلوى كما في المضمرات [و] لا [الوزني] بمثله [الا متساويا وزنا] فلا يجوز بيع الذهب بمثله
 متساويا كيلا الا رواية شاذة عن ابي يوسف انه جاز اذا اعتاده الناس والكلام مشير الى انه

لو باع تمرا بتمر كيلا بكيل بمثل و تفاوت الوزن جار و كذا لو باع وزنا بمثل بمثل و تفاوت الكيل كما في المحيط و أعلم ان الكلام معطوف على الشرطية فيكون مصدرا بغاء النتيجة فلم يكن مكررا كما ظن [و الجيد] من الربوية [و الردي] من رداه الكرم رداة اي فسد و يجوز ان يكون من ردي كرضي روي بفتحين فهو ردي اي هالك او من رد عليه اي لم يقبله و خطاه كما في القاموس فهو مهموز او ناقص على فعيل او مضاعف منسوب [سواء] اي متساويان في حكم الربا و لذا لو باع فقيزل من البر الجيد بفقيز من الردي جاز و لو استهلك البر الجيد او باعه الوصي فابدل بالردي لم يجوز و كذا لو باعه المريض حتى اعتبر من التلث كما في حكم امر الكشف [و جاز بيع حقة] من بر او ارز او عدس او نحوه و هي بفتح المهملة و سكون الفاء ملا الكفين كما في الصحاح و المقائس لكن في المغرب و القاموس و الطلبة و النهاية ملا الكف [بحقتين] و لو من جنس لانه كمقابلة الحقة الجيدة بالرديتين فيتساويان و فيه اشارة الى ان كل واحد من البدلين من المكيلات اذا لم يبلغ نصف صاع او فقيز على الرايتين او العبارتين فلا بأس به و اما اذا بلغ احدهما وزن الاخر ففيه روايتان فلو باع اقل من نصف القفيز من البر بفقيز منه جاز على رواية الاصل لكنه مكروه على ما روي عن ابي يوسف انه يكره ان يبيع ثمرة بتمرتين و كان يقول ان ما حرم منه الكثير فقد حرم منه القليل كما في المحيط و غيره [و] جاز بيع [فلس بفلسين] باعيانهما [اي بسبب تعيين ذوات البدلين و نقد هما فالباء للسببية لا بمعنى مع كما ظن فانه حال و لم يجوز تنكير صاحبها كما تقرر و جمع العين على نحو قوله بكما و هذا البيع لم يجوز عند محمد لانه ثمن كالدرهم و قالوا ان الثمن بالاصطلاح و قد بطل بمثله و فيه اشارة الى انه لو كان كلاهما او احدهما غير معين لم يجوز كما في النهاية [و] بيع [اللحم] المفصول من الشاة او البقر مثلا [بالحيوان] الحي و لو من جنسه متفاضلا لانه موزون بغيره و قال محمد لم يجوز في الجنس الا اذا علم ان اللحم اكثر من لحم ذلك الحيوان ليكون بعض بازاء السقط و فيه اشعار بانه اذا كان مذبوحا غير مسلوخ اي غير مفصول عن السقط لم يجوز و هذا اذا لم يكن المفصول اكثر و الا فيجوز كما يجوز اذا اسلخ و تساويا كما في المحيط و بان يبيع لحم السبع جائز و فيه روايتان و عن ابي حنيفة ان اللحم اذا طبخ خرج من الوزن حتى جاز بيع بعضها ببعض متفاضلا كما في الخزائنة و لا بأس بلحم الطير واحدا باثنين يذاب بيد كما في الظهيرية [و الدقيق] المنحول [بجنسه] و لو غير منحول متساويا [كيلا] لانه كيلي و عن الفضلي انه انما جاز اذا كان مكبوسين و فيه اشعار بانه لو بيع وزنا لم يجوز و فيه روايتان كما في الظهيرية [و] بيع [الرطب بالرطب] متساويا كيلا [و] بيع الرطب [بالتمر] كذلك و بيع الرطب بالبسر و التمر بالبسر و قال لا يجوز بيع الرطب بالتمر لانه صلى الله تعالى عليه وسلم مثل منه فقال أ ينقص اذا جف فقل نعم قال فلا اذن و اجيب بان السؤال عن البيع نسيا على

الصحيح كما في سنن أبي داود والمراد من العوال التنبيه على اشتراط المساواة لا الاستعلام فعلة النهي عدم المساواة بين النقل والنسبة كما اشير اليه في غاية المنى فمن الظن السوء رد الجواب بان العوال حينئذ لا يلازم استفساره عليه الصلوة والسلام [و] بيع [العنب بالزبيب] والعنب متملوا كيلا وقال لا يجوز وفيه اشعار بان العنب والزبيب جنس واحد وان اختلف الوانه كما روي عن أبي يوسف في المحيط [و البروطيا او مبلولا بمثله] اي بيع البروطيا بالبروطيا او مبلولا وبيع البر مبلولا بالبر مبلولا متساويا كيلا او بيع البروطيا [او] مبلولا [باليابس] متساويا كيلا وكله جائز عند أبي يوسف الا بيع الرطب باليابس وغير جائز عند محمد الا ان يعلم تمازيهما بعد الجفاف واليبس كما في الظهيرية [والتمر] المنقع [او الزبيب المنقع] اسم مفعول من انقع الزبيب في الشايبة اذا اغاوه فيها ليبتل ويخرج منه الحرارة كما في المغرب اي الذي اصابه ماء وانتفخ [بالمُنقع منهما] اي التمر والزبيب ولا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باز مع المعطوف عليه كما ظن على ما ذكره الرضي وهذا عند الشيعين خلافا لمحمد وفيه اشارة الى ان لا يجوز بيع احدهما باليابس منه وهذا عنده خلافا للشيعين كما في الكافي وغيره ولا يظهر اختيار قوله في هذين [متساويا] كعلا قيد ما بعد اللسم فان الاصل اشتراك المعطوفين في القيد كما تقرر والكلام لا يخلو عن اشعار بان الثمار كالتفاح والكمثري كلها جنس واحد وان اختلف انواعه وانوانه فلم يجوز بيع نوع من العنب بنوع آخر منه متفاضلا كما في المحيط [ولسم حيوان] حي كالشاة [بلسم حيوان] حي [آخر] كالبعير ولو [متفاضلا] لاختلاف الجنس [وكذا] اي مثل اللحم [اللبن] فجاز بيع لبن الغنم بلبن البقر متفاضلا للاختلاف [وكذا] حل الدقل [بفتحتين] اردء التمر كما في القاموس [بثل العنب] متفاضلا للاختلاف [و] كذا [شحم البطن] (يه) او اللحم [بالالية] (در) [او باللحم] متفاضلا [والخبز] ولو من البر [بالبر والدقيق] ولو منه متفاضلا بالاجماع ملنى ما ذكره القدوري وعن أبي حنيفة انه لا خير فيه والفتوى على الاول كما في المضمرات وفيه اشعار بان بيع الخبز بالخبز لم يجوز وعن محمد لا باس ببيع قرص بقرصين يدا بيد كما في المحيط [وان كان احدهما] اي البر والدقيق [نسبة] والخبز نقدا فلم يجوز عكسه عنده خلافا لابى يوسف وعليه الفتوى كما في الكبرى فالسلم في الخبز وزنا جائز وكذا عددا وعليه الفتوى كما في المضمرات والاحسن انه لو اراد رفع البر الى الخبز واخذ الخبز متفرقا فطريقه ان يباع خاتم مثلا من الخبز يقدر ما اراد من الخبز ويجعل الخبز الموصوف بصفة معلومة ثمنا حتى يصير ديننا في ذمة الخبز ويعلم الخاتم ثم يشتري الخاتم بالبر كما في الخزانة [لا] يجوز ويفسد بيع [البر بالدقيق] او بالسويق متفاضلا او متساويا كيلا في قولهم لانهما مكتنزان والبر متخلخل والسويق دقيق البر المقلبي [او الدقيق بالسويق متفاضلا و متساويا] في قوله قياسا على بيع البر باحدهما وقال

يجوز نقدا لانهما جنسان [ولا السمس بالحل] بفتح المهملة دهن السمسم بالكسر [الا ان يكون الحل اكثرهما في السمس] من الحل عند المتعاقدين فانه جاز بلا خلاف فلو علم ان الحل مثله او اقل لم يجوز بالاتفاق وكذا لو لم يعلم عندنا خلافا للزفر ومثله في الرجوع الاربعة بيع اللبن بالنسمن او بشاة ذات لبن وبيع شاة ذات صوف بصوف والرطب بالدبس والقطن بحبه والتمر بالنواة والعنب بالزبيب في قول او بالعصير والنحاس الابيض بالاحمر ولب الجوز بالدهن كما في النظام وينبغي ان يكون فساد المثل فيما اذا كان لغير الجنس قيمة ففي المحيط قالوا اذا كان الحل مثل ما في السمس ولم يكن للثقل قيمة جاز بيعه [ويستقرض الخبز] عند ابي يوسف [وزنا لا عددا] للتفاوت ولا يستقرض مطلقا عند ابي حنيفة خلافا لمحمد والقنوت على الاول كما في النهاية وغيره قيل هذا اختلاف زمان وقيل اختلاف مكان واتفقوا انه ليس باختلاف بزمان كما في الروضة [ولا ربوا بين السيد وعبد] اي مملوكه القن والمدبر وام الولد الا اذا كان ماذونا مديونا لان ما في يده ليس للسيد [ولا ربوا عند الطرفين بين مسلم وجربي في دارة] لاجابة اخذه بلا عذر وفيه اشارة الى انه ربوا بين مسلم ومستامن في دارنا والى ان لا ربوا بين الحرابين في دار الحرب خلافا لابي يوسف كما في النظم *

[فصل * لا يجوز بيع مشتري] دون المهر وبدل الخلع والصلح عن دم العمد والعنق والمهروب والميراث والصدقة [منقول] دون عقار خلافا لمحمد وميائي [قبل قبضه] للنهي عن بيع ما لم يقبض [وصح التصرف] كالاستبدال [في الثمن] ولو مكايلا او موزونا [قبله] اي قبضه وفيه رمز الى انه لا يصح الاستبدال في العروض والقروض قبله والاول صحيح كما في العمادي وكذا الثاني عند الطحاري وذهب القنوري الى انه مهور منه ولا يشكل ببديل الصرف والسلم فان الشرع جعله يتعلق به العقد فلا يقبل التصرف [والحط عنه] اي صح للمشتري القاء كل المبيع او بعضه عن البايع او للبائع القاء كل الثمن او بعضه عن المشتري وان لم يبق المبيع ولم يقبض الثمن فصح ان يقول حطت كله او بعضه عنك او وهبتم منك او براتك منه متى ما ذكره السرخسي وذهب شيخ الاسلام الى ان البراء قبل القبض غير صحيح فان كان هذه الامور قبل القبض فهو حط بالاتفاق وان لم يلحق باصل العقد وان كانت بعد القبض فكذلك البراء فانه ليس بحط عند شيخ الاسلام فلم يجب رد المقبوض عنده كما في المحيط فمن التوهم الظاهر ان الضمير للثمن وان كونه للمشتري توهم [و] صح للمشتري [المزيد] المعهود اي الزيادة المقبولة في المجلس فان القبول شرط كما في الاختيار وغيره [فيه] اي الثمن بقرينة ما بعده [ان بقي المبيع] بحيث يكون محل للقبالة في حق المشتري فلا يصح الزيادة في الثمن بعد ما باعه او نسج الغزل المشتري ثوبا للهلاك بالنسج بخلاف ما اذا قطع وخط الثوب المشتري

فمبصرا لان المبيع باقى فلما اشترى عبد بن صفقة بالف درهم فزاد مائة يقسم الزيادة على قيمتهما بخلاف ما لو حط فانه ينصف وهذا ظاهر الرواية وهو الصحيح وعنه انه صح وان لم يبق المبيع وعن محمد انه صح ان يبقى في نفسه فيصح بعد بيعه كما في الحيط [و] صح المزد [في المبيع] وان لم يبق فالمزيد يلتحق بالعقد حتى يجعل كانه وقع على الاصل والمزيد معا فلما اشترى و زاد وامتنع البائع عن المزيد اجبر عليه ثم اشار الى دفع توهم ان الشفيع ينبغي ان يأخذ بالثمن الاول في الحط والمجموع في المزيد واستدرك بقوله [لكن الشفيع] فيهما [يأخذ] المبيع [بالاقبل] اى الثمن الاقل من الثمن الاول والباقي بعد الحط وهذا في الحط ظاهر واما في المزيد فلانه يتعلق به حق الشفيع بالعقد الاول وفيه اشعار بان ما زاده البائع ارحط المشتري من المبيع اخذ الشفيع الكل لان حقه متعلق به [وصح] و جاز [تأجيل كل دين] اى مال واجب بالعقد والاستهلاك والاستعراض معجل الى اجل معلوم او مجهول جهالة متقاربة كالصداق تيسرا على المدينين وفيه اشعار بان تعجيله لم يصح وهو صحيح والمتبادر ان يكون المدين حيا فلزم مات واجله الدائن به سوال وارثه لم يصح هذا التأجيل قيل هذا قول محمد خلافا لابي يوسف وهو الاصح عند بعضهم لكن النشاف ذكر ان الاول قول الكل كما في العمادي ولا يرد السلم والصرف لما ذكرنا انهما يجعلان عينين [الا القرض] بالفتح والكسر فان تأجيله لم يصح و حرم لانه معارضة انتهاء فيصير بالنسيئة كما ذكره المصنف فالاحسن ذكره في الفصل السابق الا ان التعويل على انه عارية ابتداء و انتهاء كما في النهاية وغيره فالاصح ان يبدل صح يلزم والمعنى لزم تأجيل كل دين الا القرض فانه لم يلزم وله ان يأخذه متى شاء بقى ان الاستثناء لا يخلو عن شيء لان القرض مال يعطيه من مثلي فيستردده بعينه والدين عند المحققين فعل تملك او تسليم كما في كفالة الكرمانى وغيره من المتداولات وفي القاموس الدين ما له اجل والقرض ما لا اجل له واعلم لواجال المستقرض المقرض على احد بدينه فاجله المقرض مدة معلومة يصح و لم يطلب قبلها لان السؤالة مبرأة ثم عطف على قوله لا يجوز فقال [ويدخل البناء] هو في الاصل مصدر بمعنى المبني ويدخل فيه الباب والسلم ولو من خشب ان كان متصلا به [والمفتاح] اى مفتاح الغلق وكذا الغلق بالفارسية (كيد آن) ولا يدخل مفتاح القفل [والعلو] اى علو العروة احتراز عن حق التعلي للغير و لم يدخل الى عتات السماء فيبيع الهواء فيفعل لان المراد ما يدخل تحت العقد دون غيره من نحو الهواء [والكنيف] اى المستراح ولو في الشارع والمربط والمطبخ والبيبر [في بيع الدار] بطريق التبعية لان الدراهم لما ادبر عليه السايط والاصل ان ما اتصل بالبناء يدخل في البيع من غير ذكر واما ما لا يتصل به فلا يدخل الا اذا كان مما لا يجري فيه الضمة عرفا [لا] يدخل [الظلة] اى الساباط التي احد طرفيها على جدار هذه الدار والطرف الاخر على جدار دار اخرى او على امطوانات التي تكون خارج الدار وتماهه في الايمان [الا بذكر كل]

وغيره [حق هو] اي ذلك الحق [لها] اي الدار صفة حق فحق الشيء تابع لابل له منه كالطريق والشرب كما في الكرمانى وغيره [ادهرانقها] اي بذكر مرافقها جمع مرفق بكسر الميم وفتح الفاء وليس بمعطوف على المجرور كما ظن وفيه اشعار بانه والحق مترادفان شرعا وهذا ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه اعم فانه تابع الدار مما يوتفق به كالتوضى والمطبخ كما في شروط الصيرفي [او بكل] حق [قليل وكثير] بالواد كما قال محمد آخره دون او للاباحة فوجب العموم كما في النزهة [هو] داخل [فيها او] خارج [منها] باردون الواد على ما اختار اصحابنا كما ذكره الصيرفي والجملة صفة لحق مقدر لا لقليل وكثير فان الصفة لم يوصف ولا بكل على الراي كما تقرر وبهذا التقدير اندفع طعن ابي يوسف على محمد بدخول الامتعة فيها وطعن زفر عليه بدخول الزرعة والولد والحشرات وفيه اشعار بانه مرادف للاولين والمركب موصوف به كما في الكشف والظلة لا يدخل بدون اخذها عند ابي حنيفة وكذا عندهما اذا لم يكن مفتحا الى الدار والا فتدخل مطلقا كما في الكافي [و] يدخل [الشجر] ولو غير مشمر صغيرا وقيل لا يدخل غير المشمر وقيل لا الكبير غير المشمر ولا الصغير مطلقا وفي دخول قوايم الخلاف خلاف والاول اصح لاتصاله بالارض اتصال قرار [لا الزرع] وما في حكمي كالورد والآس والقطن والرطبة والشجر البارنجان [في بيع الارض] لانه لم يتقرر فلو غرس للمقطع كشجر الحطب لم يدخل كما في المحيط وفيه اشعار بان الزرع اذا لم يصير له قيمة لم يدخل كما قيل والصواب انه يدخل ولا خلاف ان ما لم ينبت لم يدخل كما في المضمرة [ولا] يدخل [التمر] كالارض [في بيع الشجر] ويدخل الارض عند محمد وعن ابي يوسف روايتان والفتوى على انها تدخل لكن مقدارها مقدار الشجر وقت البيع فلو زاد غلظا فامران ينبت منه وقيل مقدار ما يكون فيه عروق لا بقاء لذلك الشجر بدونها وقيل مقدار ما ياخذ ظلها اذا قام الشمس في كبد السماء كما في اقرار الظهيرية وهذا اذا اشترى مطلقا واما اذا اشترى للمقطع بدون الارض فيومر بقلعه مع عروقه على ما عليه العادة لا الى ما يتناهي من العروق الا اذا اشترى البايع انقلع على وجه الارض او كان في القلع مضرة بحوان يكون بقرب حايطه فيومر ان يقطع على وجه الارض فان قلعه او قطعه ثم نبت من اصله او عروقه فالتنايت للبايع وان قطع من اعلى الشجر فللمشتري كما في المحيط [ولا] يدخل [العلو في بيع بيت] هو مسقف له دهليز كما في النهاية [الا بشرطه] اي شرط البيع وهو التنصيص على المبيع متعلق بما بعد الشجر فلا يدخل الزرع والثمر والعلو في بيع الارض والشجر والبيت الا بذكر كل واحد منهما باعيانها فلا يدخلن بذكر احد من الالفاظ الثلاثة وعن ابي يوسف ان الاولين يدخلان بذكر كل منهما [ولا] العلو [في بيع منزل] هو لغة موضع النزول وشرعا دون الدار وفوق البيت واقله بيتان كما ذكره المطرزي لكن في النهاية انه اسم لما اشتمل على بيوت وصحن مسقف ومطبخ يسكنه الرجل بعياله والدار اسم لما اشتمل على بيوت ومنازل وصحن

غير مسقف [الا بذكر ما ذكر] اي بذكر واحد من الالفاظ الثلاثة و في الكفاية انهم قالوا التفصيل في عرف الكوفة و اما في عرفنا فيدخل العلو في بيع ممكن صغيرا كان او كبيرا (بانه) الادار السلطان فانها يسمى (بسرائ) [كالطريق والشرب والمسيل] فانها لا تدخل في البيع الا بذكرها ذكر و اللام للعهد اي مسيل الماء والنهر في ملك خاص و شرب الارض و مائها و ينبغي ان لا يدخل الشرب اصلا في موضع يتعارف بيع الارض بلا شرب و طريق الدار عرضه عرض للباب الذي هو مدخلها و طول منه الى الشارع او اعم منه و من طريق خاص في ملك انسان وقت البيع فلو سئل الطريق القديم لم يدخل بذكره فالطريق الى الشارع العام و الى مكة غير نافذة تدخل في البيع كما في المحيط لكن في الخلاصة ان الاخيرة لا يدخل الا بما ذكر بخلاف الطريق النافذة فانها لا تدخل اصلا و ان كان له حق المرور كما كان قبل الشراء [و يدخل] الطريق و اخواه [في الاجارة] للدار و نحوها بلا ذكر ما ذكر اذ لم ينتفع المورج بدونها و مثلها الرهن و الصدقة الموقوفة [و يوخذ] من المشتري [الولد] الذي ولدته امه ببله بلا استيلاء [ان استحققت امه] على المشتري [بيينة] لانها حجة كاملة و فيه اشعار ما بان الولد يدخل في القضاء بالام تبعا كما قال بعضهم لكن الاصح ان القضاء بالولد شرط ايضا لانفصاله وقت القضاء كما في النهاية [وان اقر] المشتري لرجل [بها] اي الامة [لا] يوخذ الولد بالتبعية اذ الاقرار حجة قاصرة و لم يذكر النكول لانه في حكم الاقرار كما في العمادي [و المالك] خير فسخه افاد التقديم ان ليس للمشتري ولاية الفسخ و هذا منه شروع في البيع الموقوف مما يوجد فيه ركن البيع مع اشتراط الانعقاد وهو الاهلية لكن لم يوجد شرط النفاذ وهو الملك والولاية كما في النسخة [باع غيره] الفضولي من احد [ملكه] مفعول باع [فسخه] اي البيع و ان لم يبق اركان البيع و فيه اشعار بان في فسخ بيع الفضولي لا يحتاج الى القضاء [وله] اي للمالك [اجازته] بان بقبض الثمن او يطلبه او يقول اجزته او تصدقت بثمنه عليك ولو قال احسنت فغيه روايتان كما اذا قال بيسما صنعت في ظاهر الرواية انه رد و عليه الفتوى و في تقديم الخبر اشعار بان البيع لم يفقد لو اجازته وارث المالك بعد موته كما في العمادي و في الكلامين رمز الى ان بقاء المالك شرط الفسخ و الاجازة ولذا لم يصرح به في قوله [ان بقي العاقدان والمبيع] لان الاجازة يتوقف على بقاء اركان العقد فلو كان ثوبا فصنعه ثم اجازته رب الثوب لم يجز لهلاك المبيع و في الكتاب اشعار بان العلم بمقدار الثمن لم يشترط لصحة الاجازة فلو اجاز ثم علم فرد لم يرتد بالرد كما في العمادي [وكذا] للمالك اجازة ان بقي في يد البائع [الثمن] مع بقايتهم حال كونه [عرضا] لانه مبيع من وجه فيشترط للاجازة قيام الخممة فيما يتعين وهذه الاجازة اجازة نقد لا عقد فهو للبائع دون المجيز لانه صار مشتريا و رجع المجيز على البائع بقيمة المبيع او مثله و فيه اشارة الى انه لو كان نقدا لم يشترط للاجازة بقاء الثمن و في المنتقى انه شرط كما في العمادي [وهو] اي الثمن

الذي لم يتعين كالتقديين [ملك] عند الاجازة [للمجيز] فيكون البايع كركيل له [و] هو [امانة] ولو بعد الاجازة [عند بايعه] من قبيل التنازع فملك بلا شيع الا انه اذا هلك قبلها ولو لم يعلم المشتري وقت ادائه انه فضولي فانه كان مضمونا كما في العمادي [وله] اي لهذا البايع [فسخه قبل الاجازة] اي اجازة المالك بخلاف فسخ النكاح فانه لا يجوز قبل الاجازة بالقول ويجوز بالفعل [وجاز] عندهما خلافا لحمد وزفر [اعتاق] العبد [المشتري] اسم مفعول او فاعل صلته [من الغاصب] ان اجاز المالك اعتاقه بعد بيع الغاصب لوجود الملك الذي يشترط عند العتق لا العتاق [لا] يجوز ويبطل بلا خلاف [بيعه] اي ذلك المشتري من اجل وان اجاز المالك بعد بيعه بيع الغاصب لان الملك للمشتري الثاني الموقوف ابطله حينئذ ملك بان للمشتري الاول فقوله [ان اجيز بيع الغاصب] قيد المسئلة الاولى والمسئلة الثانية معترضة لا يحتاج الى شرط كما ظن *

[فصل * يصح السلم] بفتحتين اسم من الاسلام وهو التقديم وقال القدوري انه في اللغة عقد يتضمن تعجيل احد البديلين وتأجيل الاخر ثم خص الشرع بعقد يوجب تعجيل الثمن وتأجيل الثمن وينعقد بلفظ البيع على الاصح وبالسلف والسلم كما في الاختيار يقال اسلم اليه الدراهم في البرأى قدمه اليه عليه فالمشتري مسلم ورب السلم والبايع مسلم اليه والمبيع مسلم فيه والثمن رأس المال وانما اخرعن الربوا لانه كالمقدمة له الا ترى ان المسلم فيه ورأس المال المتحدى الجنس لا يجوز ان يكونا مكيلين او موزونين وان كانا متساويين [فيما يغلسم قدره ووصفه] اي فيما يمكن ان يضبط بالوصف والقدر من مسلم فيه يكون من الاجناس الاربعة والا يفضي الى المنازعة [كالمكيل] اي ما يعرف مقداره بالكيل من نصف صاع او اكثر والاحسن من مكيل كالحنطة والشعير والتمر والملح والحمص والارز والذرة والرب والسمن والخل والعسل والمج والعس والعس والتوتيا والكحل وغيرها [والموزون] اي ما يعرف مقداره بالوزن من منسرين او اكثر مما يباع بالامناء والاداني كالدهن والمسك والعنبر والزعفران والغايز والسكر والبصل والغوم والحديد والنحاس والصفرو القطن وحبه وغيرها حال كون الموزون [مثمنا] لانه لو كان المسلم فيه ورأس المال دراهم او دنانير لم يجز السلم بالاجماع وكذا لو كان احدهما مسلما فيه فقط على الاصح وقيل انه يجعل بيعا بثمن مؤجل صيانة لكلامه وفيه اشارة الى ان السلم يجوز في القلوس عددا خلافا لمحمد فانه ثمن عنده والى انه لا يجوز في التبر لانه ملحق بالمضروب وفي رواية يلحق بالعروض كما في التحفة [والمذروع] اي ما يعرف مقداره بالذراع الخشب المعروف [كالثوب] من الكتان والقطن والصوف والخز والحرير واللبساط والبورباء حال كون المذروع [مبينا طوله وعرضه] ذراعا [ورقعته] بالضم اي غلظه في الاصل ما يكتب ويرفع به الثوب وفي عمومته يدخل الحرير وقد اشترط بيان وزنه ايضا على الصحيح كما في المحيط وكذلك الخز كما في

الظهيرية [و المعدود] أى ما يعرف قدره بالعدد [متقاربا] أى متحد الكل أحاده فى القيمة كالجوز والبيض والبانجان والاجر واللبن فانه لا يباع عرفا بيضة ضحلة بيضة صغيرة باهلاز التفاوت وفيه اشعار بان السلم صح فى المتقارب كيلا وزنا وعددا وذا عند العلماء الثلاثة ولم يصح عددا عند زفرو بانه لم يصح فيما يتفاوت كالرمان والبطيخ كفى التسفة [فيصح] السلم [فى السمك] بفتحتين الصوت [المليح] وزنا او كيلا معلوما وفيه اشعار بانه لا يصح فى الطري منه وان كان فى جنمه وهو صحيح والصحيح انه يصح كيلا وزنا فى الصغار وفى الكبار روايتان واعلم انه اذا سلم مكائلة او موازنة فيما ثبت وزنه او كيله نصا ففيه عن اصحابنا روايتان والمليح المقدر الذى فيه ملح وخالف الهداية وغيره فى ايثارة على المالح لانه لغة ردية كفى النهاية [لا] يصح السلم ويطل وزنا وعددا [فى السيوان] طائرا او غيره لانه لا يضبط وعن الشيخين انه يصح وزنا [و] لا عددا فى [اطرائه] كالروس والكروش والامعاء والكبد والطحال والاكارع لانها معدودة متفاوتة وفى الكافي انهم اختلفوا فيما اذا سلم فيها وزنا [و] لا عددا فى [جلوده] أى السيوان كالابل والبقر والغنم وغيرها الا اذا بين له ضرب معلوم ويصح وزنا وفيه اشعار بانه يصح فى اللحم المنزوع ولا خلاف فيه بل فى غير المنزوع ولو قضي بصحة السلم فى اللحم جازا جازا وبانه يصح فى الشحم والالية وزنا كفى الشزاة [و] لا عددا او وزنا وكيلا فى [الجواهر] كبارا وصغارا كاللعل والعقيق والزمرد والياقوت والبلور واللؤلؤ وفى المحيط انه يصح وزنا فى صغاره للدوية ولا يشفى ان الجواهر يشتمل الشبه والاصرب والحديد ونحوها [و] لا يصح فى مقدار [بصاع] أى كيل معين [وذراع] أى خشبة [معينين] ذلك عند المتعاقدين ويشتمل الاضافة والمعنى صاع رجل معروف وذراع رجل معروف [ولم يذكر قدره] أى قدر ذلك الصاع والذراع لا عندهما ولا عند الناس واعلم ان الوصف الاخير لم يذكر فى الاصل وقالوا انه اراد فعل الكيل والذرع الصادر من الرجل المعروف وانما لم يصح السلم لاحتمال موته [وشروطه] أى شروط السلم بصيغة الكثرة اشارة الى ان الشروط اكثر من عشرة فان رأس المال يشتمل على خمسة كما نبين و اشار فى السابق الى شرطين كون المسلم فيه مما يضبط ومما يتعين وفى الربوا الى شرطين كون المسلم فيه ورأس المال خاليين عن احد وصفى علة الربوا كفى النهاية وغيره ثم اشار الى البواقي فقال [بيان جنسه] أى المسلم فيه [كبر] وتمر فلو سلم فى طعام قرية معينة يقصد بخلاف ما اذا سلم فى طعام نحو خراسان [ونوعه] اذا اختلف انواعه والا فليس بشرط كفى الخلاصة وغيره [كمقبة] أى بر مقبة على تاريل حنطة مقبة نحو (الدين القيمة) على تاريل الملة القيمة كفى سورة البينة من الكشف واليه اشار المصنف فى الشرح والسقي ما يسقيه الماء الجارى خلاف البعهي ما يسقيه ماء السماء فهو فعيل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكور والمؤنث ولا يلحق التاء الا اذا حذف

موصوفه كما تقرّر فمن الظن ان التاء للنقل ملئ انه سماعي كما في الايضاح وغيره والجنس والنوع
 قد مر في الطلاق [وصفته] التي يختلف بها القيمة [كجيد] و (يكرويك و سره) واجبر رب السلم
 على القبول لو اعطى الجيد مكان الردى بخلاف العكس كما في قاضيتان [وقدره] بمقدار معروف
 عند الناس مثل كذا صاعا او منا او ذراعا او عددا [واجله] اي اجل المسلم فيه المعلوم ولم يقيد به
 لما سيأتي [واقله شهر] اي ادنى الاجل شهر وعن اصحابنا انه ثلثه ايام وقيل عشرة ايام وقيل اكثر
 من نصف يوم وعن الجصاص ما زاد على مجلس العقد ولو ساعة والمختار ما يمكن من تحصيل
 مثل المسلم فيه والاول اصح وعليه الفتوى كما في المضمرة وينبغي ان يكون الاجل بحيث يمكن من
 الوصول الى الموضع المشروط والا فالبيع فاسد كما في شرح الطحاوي [و] بيان [راس المال] جنسا
 كدرهم او بر ونوعا اذا اجتمعت النقود كهررية وصفة وقدر و انتقادا ولو كان مشارا اليه حال كون
 راس المال متحققا [في] ضمن [الكيلي والوزني والعددي] المتقارب فلو اسلم هذه الدراهم
 او الشعير او الارز او الجص او الحديد او البيض او الجوز في كرحنطة لم يجوز لانه يفضي الى
 المنازعة اذ ربما وجد ببعض رأس المال عيبا فاذا لم يبين لم يقسم المسلم فيه على قدره فلم يصح قدر
 ما صح فيه البيع وهذا عنده واما عندهما فقد جاز لانه يتعين بالاشارة فيقسم على القيمة وفيه
 اشعار بانه لو كان راس المال شيئا ذريعا او حيوانا او عدديا متقاربا بلا بيانه صح عند الكل لان الاشارة
 كافية فيه عندهم كما اشير اليه في المحيط والاختيار وغيره وذكر في الزاهدي ان رأس المال لو كان
 زيفا ان تجوز به في المجلس و بعده جاز لانه جنس حقه وكذا ان لم تجوز واستبدل في المجلس
 وكذا لو كان مستحقا او ستوقا واستبدل في المجلس بخلاف ما لم يجوز وان استبدل الزيف بعد
 الافتراق بطل فيه وان كان في مجلس الرد الا اذا كان قليلا وهذا عنده واما عندهما فلا يبطل اذا
 استبدل في مجلس الرد لان الدراهم قلما يخلو عن زيف ولانه لا يخلو عن القليل فعفي في ذلك
 اقل من النصف وروي ان النصف قليل وروي الثلث وان وجده ستوقا او مستحقا بعد الافتراق
 ولم يجوز المستحق بطل بقدره اتفاقا لانه خلاف جنسه ومن الظن انه ليس من تفريعه ما في الوقاية
 انه لم يجوز ما اذا اسلم فقلدين بلا بيان حصة كل منهما من المسلم فيه لان من تفريعه ما اذا لم يبين
 بعض رأس المال كما في الهداية وشروحها وغيره [و] بيان [مكان ايفاء] اي اعطاء [مسلم
 فيه] وافيا اذا كان شيئا [لحملة] بالفتح مصدر حمل الشيء بالكسر والاحسن ان يقال باقحام الحمل
 والمعني لمسلم فيه [مؤنة] بالفتح اي ثقل يحتاج في حمله الى ظهور او اجرة حامل كالحنطة وقيل
 ما لا يحمل الى مجلس القضاء مجانا وقيل ما لا يمكن رفعه بيد واحدة كما في الكرمانى وهذا
 قوله آخره وقال انه ليس بشرط فان مكان العقد متعين له والاول المختار فان الخلاف لم يذكر في
 خزائن المفتيين وفيه رمز الى انه لو طلب في مكان آخر قيمة فيه مثل قيمة في المشروط جاز واذا

[الملك
 سمس
 انقضاء
 ملك]

و
 سمس
 انقضاء
 ملك
 ()

حل الاجل على ما قال نعيم الائمة خلافا لبعض المفتيين وهذا احب الا اذا عجز رب العلم عن امتيانه
حقه بسبب اقامة المسلم اليه في ذلك المكان كما في المنية والى انه اذا لم يكن له مؤنة كالمسك لم يشترط
بيانه بالاجماع ويتعين مكان العقد على اصح الرايتين ولو بين مكان قيل لم يتعين لعدم القائدة
وقيل يتعين لان قيمة العنبر في المصر اكثر مما في السواد مع الامن من الطريق كما في الاختيار
والى ان وجود المسلم فيه وبقاؤه شرط عند حلول الاجل وهو شرط من وقت العقد الى الاجل فلو وجد
عند احدهما او فيما بينهما لا غير فالمسلم لم يجوز اذا انتهى الاجل فلم يأخذه رب السلم حتى انقطع
بان لا يوجد في الاسواق فله الفسخ واخذ رأس المال وانتظار وجوده كما في المحيط والى ان السلم
لا يجوز فيما لا يوجد في ذلك الاقليم كالرطب في خراسان لانه كالمقطوع كما في الاختيار [وقبض
رأس المال] ولو غير نقد بالتسليم [قبل الافتراق] بالبدن فلا يضر القبض بعد مشيهما او نومه
بلا غيبة [شرط بقاءه] اى بقاء السلم على الصفة فلوا بى المسلم اليه قبضه في المجلس اجبر عليه وفيه
اشارة الى ان شرط الخيار مفسد للمسلم لانه يمنع تمام القبض سواء كان لاحدهما او لهما الا اذا ابطله
صاحبه قبل الافتراق ورأس المال قائم في يدي المسلم اليه فانه ينقلب جائزا ولو هلك لم ينقلب كما في
المحيط والى ان غير القبض شرط صحة العقد فاذا فقد واحد منهما فقد بطل العقد بشهادة ما تقرر
في الاصولين وبه يشعر التفريع في قوله [فلو كان] بعض رأس المال [دينا] بعضه [عينا] فقد
[بطل] العقد عندهم [في حصة الدين] سواء كان العقد مطلقا بان قال اسلمت اليك مائتي
درهم في كرا حنطة ثم جعل مائة من رأس المال قصاصا بالدين او مقيدا بان قال اسلمت اليك في
مائة نقد و مائة دين لى عليك سواء اضيف الى دراهم بعينها او لا وذلك لفقدان القبض وفيه
اشعار بان العقد قد صح عندهم في حصة العين والمراد من الدين هو ما اؤلى المسلم اليه فلو كان
الدين على الاجنبي فهو غير صحيح في حق الكل حتى لو نقد الكل من ماله في المجلس لم ينقلب
جائزا بخلاف ما اذا كان الدين على المسلم اليه فانه بالنقد في المجلس ينقلب الى الجواز كما في المحيط
[ولا يجوز] للمسلم اليه [التصرف في رأس المال] بالشركة بان يدخل فيه بعد العقد شريكا
او بالبيع او الاستبدال او التولية او نحوها [ولا يجوز لرب السلم التصرف] في السلم فيه [بشيء
مما ذكرنا] قبل قبضه [اى رأس المال او المسلم فيه فلو تقابلا سلما صحيحا فاشترى المسلم اليه من
رب السلم برأس المال قبل قبضه شيئا لم يجز للمسلم اليه ان يبري رب السلم من رأس المال لان البراء
اسقاط ينعدم به القبض الواجب حدا من حدود الشرع فلا يجوز اسقاطه [والاستصناع] لغة طلب
العمل متعدي الى مفعولين وشرعا بيع ما يصنعه عينا فيطلب فيه من الصانع العمل والعين جميعا
فلو كان العين من المستصنع كان اجازة لا امتصناعا كما في اجارة المحيط وكيفية ان يقول لصانع
كشعاف مثلا اخرزلى من اديمك خفا صفته كذا بكذا درهما [باجل] كشهريع [سلم] وحكي

عن الهند واني انه ان ذكره المستصنع فليس بسلم وان ذكره الصانع فسلم وقيل ان ذكر ادنى مدة تمكن فيه من العمل فاستصناع وان كان اكثر فسلم يراعي شرايطه من نحو قبض رأس المال ومكان الايقاء والاستقصاء في الارصاف وعدم الشيار كما في السلم وغيره [تعاملوا] اي الناس من غير تكبير يرد من علماء كل عصر [فيه] اي الاستصناع كاواني الصفرة والنحاس والزجاج والعيدان والاسلحة والشفاف والقلانس والاعوية من الادم والطين [اولا] تعاملوا فيه كالجباب ونسج الثياب ولا خلاف منهم فيه للضرورة واما ما تعاملوا واصلح عقده سلما واستصناعا فاستصناع عندهما عملا بحقيقة اللفظ لكن السلم اقوى لثبوته بالنص والاجماع [و] الاستصناع [بلا اجل] ذكر [فيما يتعامل] فيه معاقلة اجارة ابتداء ولذا لومات الصانع قبل تسليم المصنوع لا يستوفي من تركته [بيع] انتهاء قبل تسليمه ولذا ثبت له خيار الروية وكان الساكم الشهيد يقول هو مواعدة واما ينعقد بالتعاطي اذا جاء مفروغا عنه ولذا ثبت الخيار لكل والاول اصح كافي النهاية وفيه اشعار بانه اذا فقد الاجل والتعامل فليس ببيع والاستصناع صحيح عملا بالقياس كما اشير اليه في الكافي ثم اذا كان بيعا [فيجبر الصانع على العمل] فلا خيار له وعنه انه لا يجبر فله الخيار وعن ابي يوسف لا خيار لواحد منهما [ولا يرجع الأمر] عن امره خلافا للساكم [والمبيع] هو العين لا العمل [كما قال البردعي والاول اصح لان المقصود هو العين وذكر الصفة لبيان الوصف كما في المبسوط والاحسن (ويكون المبيع هو العين) لانه معطوف على ما بعد الفاء لا العمل لا يوضح التقرير [فلو جاء] الصانع [بما صنعه غيره او] صنعه [هو قبل العقد فاخذه] المستصنع [صح] الاخذ [ولا يتعين] المصنوع [له] اي الأمر [بلا اختياره] اي الصانع واذا لم يتعين له [فيصح بيعه] اي الصانع المصنوع من غيره [قبل روية الأمر] واختباره فلو اختار لم يصح البيع اتفاقا *

[مسائل شتى] * وصح بيع الكلب والسباع كالنمر والصرعاع بعد النكاح [علمت] الكلب والسباع [اولا] كافي الهداية وقال الامام السرخسي ان بيع الكلب العقور الغير المتعلم لم يجوز وقال محمد ان الاسد ان لم يعلم لم يجوز بيعه والفهد والبازي يقبلان التعلم فيجوز بيعهما واختلف الرواية عن ابي حنيفة في القرد وكرة عند ابي يوسف وجاز عند محمد والغيل كالهرة في الجواز وفي التنصيص اشعار بعدم جواز بيع هوام الارض كالحية والعقرب والوزغ ودواب البئر غير السمك كالضفدع والسرطان لان جواز البيع يدور مع حل الانتفاع بها الكل في المحيط وقال بعضهم ان بيع الحية يجوز اذا انتفع بها للدوية كافي المنية ولا يخفى ان هذه المسئلة مستدركة بما مر في البيع الفاسد [والزمني في البيع كالمسلم] لانه مكلف بمثل هذه الاحكام كالمسلم [الا في التمر والتخزير] فان بيعهما من المسلم باطل [فهما] اي التمر والتخزير في جواز عقده [كالخل والشاة في] جواز [عقدنا] فيكون الخمر مثلية والتخزير قيميا عنده

وفي تخصيص النمر اشعار بجواز بيع ما ير الاشرية المحرمة ولذا وجب الضمان على المشتري عند
 ولم يجب عندهما [ودرهم] او دينار او فلس او لؤلؤ او صكر او نحوها [نثر] بالتخفيف و
 والتشديد اي رمي متفرقا على العروس او غيرها [فرقع في ثوب رجل] ذبلا كان او غيره [فهو]
 اي الدرهم والفاء في حيز نكرة موصوفة [له ان اعده] اي هيا ذلك الثوب بان يسطه [له]
 اي لوقوعه فيه [او كفه] بالكاف اذ اللام كما في بعض النسخ اي ضم الثوب بعد وقوعه فيه فان
 اخذ غيره منه فله الاسترداد [والا] يعده او يكفه [فلاخذ] الماخوذ وفيه اشعار بأنه لا يكره
 نشر ما كتب عليه اسمه تعالى و اختلف المشايخ فيه و اعلم انه اذا وقع الدرهم الى غيره للنشر لم
 يحبس لنفسه شيئا منه كما انه لم يلتقطه بعد النشر وفي السكر له ذلك ولو حضر رجل لم يحضر عند
 النثر و اختلف في جواز اخذه كما في المحيط [واعتبر به] اي قس على نثر الدرهم [سائر المباحات]
 فلو صار طيرا اذا بيضة او فرخ او خرج ظبي في ملك رجل كان له ان اعده له والا فلاخذ و اذا
 اعد مكانا للمرقين فما وقع فيه فهو له عند بعضه كما في النهاية ولا ينبغي ان هذه الاحكام بالكرامة
 انصب ولذا ذكر بعض المشايخ فيه *

[فصل * الصرف] في اللغة الدفع وفي الشريعة [بيع الثمن بالثمن]
 اي احد السجدين بالآخر ولو غير مضروب بقريئة ما ياتي حال كونه [جنما بجنس] اي فضة
 بفضة او ذهب بذهب [او] جنسا [بغير جنس] اي فضة بذهب او ذهبا بفضة او ثوبا و ذهبا بذهب او
 فضة فيجوز بيع احد الجنسين مع غيره فيصرف حصة السجدين الى الصرف وما في الاصول ان المعرفة
 اذا اعيدت فالثانية عين الاولى و النكرة بالعكس فليس بكلي و انما سمي به لوجوب دفع ما في يد
 كل من العاقلين الى الآخر [وشرطه] اي شرط جواز الصرف و صحته كما هو المتبادر و اليه ذهب
 بعض المشايخ اذ الموجود في مجلس العقد كالموجود وقت العقد و سيأتي اشارة الى ما قال بعض المشايخ
 من انه شرط البقاء على الصحة و الى كل منهما اشار محمد في الكتاب كما في الذخيرة [التقابض]
 اي اشتراك المتعاقدين في قبض الثمنين [قبل الافتراق] بالبدن حتى لو طال قعودهما في مجلس
 العقد او اغمي عليهما او ذهبا فرهما او ناما فتقابضا صح و عن محمد ان النوم افتراق و عنه ان النوم
 الطويل افتراق و عنه انه جعل الصرف كالتبشير فيبطل بما هو دليل الاعراض كالقيام عن المجلس
 وفي هذا الشرط اشارة الى شرطين ان لا يكون فيه اجل و لا خيار شرط بخلاف خيار العيب والروية
 فان افتراقا من غير تقابض او من اجل او شرط خيار فسد البيع ولو تقابضا في الصور قبل التفريق
 انقلب صحيحا كما في المحيط ولم يذكر ما هو شرط رابع من التساوي في الوزن اذا كان من جنس
 واحد اعتمادا على ما سبق في الربوا على انه بصدد الشروط المختصة فلو بيع ذهب بذهب مجازة
 لم يجز الا اذا علم تساويهما قبل الافتراق [وان وقع] التقابض [في البعض] من البدلين [صح]

البيع [فيه] من قبيل التقليد السلمي اي في ذلك المقبوض من البديلين وفسد فيما لم يقبض [في] مثل [اناء فضة] ظرف وقع فمن الظن انه منه تسامح وحذف فان المعنى ان وقع قبض البائع في البعض من الثمن صح البيع فيه اي فيما يقابل ذلك البعض من المبيع حال كون المبيع في اناء فضة فالصواب (وفي اناء فضة) ان وقع في البعض صح بقدره [وصار] [الاناء] [مشتركا] بينهما فيكون للمشتري منه بقدر ما نقد من الثمن ولا خيار له لان عيب الشركة من قبله حيث لم ينقد جميع ثمنه وانما لم يذكره على سبيل التفريع اشعارا بما قال بعض المشايخ ان التقابض شرط لبقاء الصرف لانه لو جعل شرطا لجوازه ينبغي ان لا يصح هذا العقد عند الاستنفقة لان الفساد في البعض اذا تمكن في صلب العقد يسري الى الكل عنده خلافا لهما كما تقرر بخلاف ما لو كان شرطا لبقاء فانه لا يتمكن في صلب العقد بل هو عارض فيصح فعلى هذا يشير الى كلا القولين في التقابض [وكذا] اي مثل الحكم في بيع الاناء الحكم [في] بيع مثل [السيف] واللجام وغيرهما [الحلى] اي ائذين بعين الذهب او الفضة فالمحلى اعم من المذهب والمفض [ان خلصت الحلية] اي امكن تخليصها وازالتها من السيف [بلا ضرر] يعود الى البائع فصح البيع في السيف والحلية جميعا بقدر ما قبض وصار السيف مشتركا بينهما وهذا اذا باع بثمن من جنسها او اكثر منها فان كان من خلاف جنسها جاز كيف كان واذا كان مثله او اقل او لا يدري انه اقل او اكثر لا يجوز لا في السيف ولا في الحلية وفي الصفة اشارة الى انه لو كان السيف مموها اي مطلقا جاء الذهب او الفضة جاز البيع مطلقا لان بالتحويل صار مستهلكا او خارجا عن الوزن اذ لا يمكن وزنها حالا ولا يخلص فلم يبق موزونا كحبة من الحنطة كما في المحيط [ويصرف القبض] اي قبض البائع الثمن وان سكن المشتري اولا [الى ثمنها] اي الحلية كلا او بعضا ثم الباقي الى ثمن البديل [وان لم يقبض شيئا] من الثمن [بطل] البيع فيها اي في الحلية لانه صرف فقد شرطه وفي التخصيص اشعار بانه صح البيع في السيف لانه بيع لا يشترط فيه التقابض وقوله بطل مذکور في الهداية وغيرها لكن في قاضيهان ويفسد الصرف بالافتراق قبل القبض ولا يبطل وهل يتعين المقبوض للرد فيه روايتان والظاهر انها يتعين [وان لم يخلص] الحلية من السيف [بطل] البيع [اصلا] اي في الحلية والسيف لانعدام شرطه ولا يخفى انه اشار بهذا الكلام الى رعاية حسن الاختتام *

* [كتاب الشفعة] *

عقب البيع بها لانها بعده على انه شرط عند الجمهور او هو والشركة سبب لها كما قال شيخ الاسلام [هي] لغة فعلته بالضم بمعنى مفعول عن قولهم كان هذا الشيء وترا فشفعته باخر اي جعلته زوجا له فهي في الاصل اسم للملك المشفوع بملك ولم يسمع منها فعل ومن لغة الفقهاء

باع الشفيع الدار التي تشفع بها اي يوخذ بالشفعة كما في المغرب وشرعا [تملك العقار] دون
 المنقول كالشجر والبناء فانه منقول لم يجب الشفعة فيه الا بتبعية العقار كالدار والكرم والرجاو
 البير وغيرها وتامه في آخر الطلاق والتبادر ان يملك ملكا طيبا لاطلاقه واحترز به عن الشيث
 كما اذا اشترى غير الشفيع بالاكراه فانه تصرف فاسد يشترط الصحة للشفعة كما ياتي [على مشتربه]
 المتجدد الملك ظرف جبر او احترز به عما ملكه بلا عوض كما في الهبة والارث والصدقة او بعوض
 غير عين كالمهر والاجارة والخلع والصلح عن دم عمد فانه لا شفعة في شي من هذه وحل فيه ما
 وهب بعوض فانه اشتراه انتهاء كما مر [جبرا] فان المشتري لا يرضى به في الاكثر وهو تمييز من
 جبره قهرا كما ذكره ابن الاثير والاحسن تركه لانه مستدركة بكلمة على [بمثل ثمنه] اي
 ثمن العقار المشتري به في المثلية والقيمة وما لزم بالسط والبناء ونحوهما فعارض فاحترز به عما
 اذا اخذه بأكثر او اقل منه فانه بالشراء لا الشفعة [ويثبت] تملك ذلك العقار [بقدر روس
 الشفعاء لا] بقدر [الملك] اي ملاكهم لان علة الاستحقاق اتصال الملك لا قدره ولذا قسم على
 التنصيف ما باع شريك لصاحب نصف وثلث وسدس وجار له جار ان احدهما من ثلثة جوانب
 وثانيهما من جانب او لا يثبت [للتخليط] اي للشريك فهو فعيل بمعنى الفاعل من خالطه شاركه
 [في نفس] العقار [المبيع] اي في كل جزء منه اي بعض فيثبت للشريك في البيت ثم في الدار
 ثم في الاساس كما في النظم وغيرها وفي اضافة الثبوت الى التملك اشارة الى ان الطلب واجب
 على الكل وان لم يتمكنوا من اخذه الاثرى ان الجار ان لم يطلب الشفعة لمكان الشريك ثم سلم
 الشريك الشفعة لم يكن للجار شفعة كما في الثامن عشر من المحيط [ثم] بعد ما لم يكن فيه
 شريك اركان لكن بطل شفيعته بوجه ما يثبت [للتخليط] تركه اخصر الا انه ذكره للتنبيه
 على انه المسمى بالتخليط حقيقة فان الاول والثاني يسميان بالشريك كما اشار اليه الاسبجاني وغيره
 فيكون ذكره على سبيل المشكلة [في حق المبيع] اي فيما لا بد له منه من تابع له وعن ابي
 يوسف لا شفعة للغير مع الشريك في الرقبة وان سلم لاه حجه [كالشرب] بالكسر اي شرب
 نهر العقارين ومائه والاحسن من الشرب [والطريق] اي ثم الطريق كما في النظم ولذا اخرج
 فلو بيع عقار بلا شرب وطريق وقت البيع فلا شفعة فيه من جهة حقوقه ولو شاركه احد في الشرب
 واخر في الطريق فصاحب الشرب اولى من صاحب الطريق [الخاصين] فلو كانا عامين فللجار فالشرب
 الخاص [كشرب نهر] للعقارين [لا يجري فيه السفن] اي اصغر السفن فالنهر العام
 عند البيهقي ما يجري فيه السفن كاجلة وقرات وذكر شيخ الاسلام ان المشايخ اختلفوا فيه فقليل
 الخاص ما يتفرق ماءه بين الشركاء ولا يبقى اذا انتهى الى آخر الاراضي ولا يكون له منفذ الى
 المغاوير التي لجماعة المسلمين والعام ما يتفرق ويبقى وله منفذ وعامة المشايخ على انه ما كان

شركاؤه لا يحصون واختلفوا فيما لا يخص من خمسمائة او مائة واربعين او عشرة والاصح انه مفروض الى راي كل مجتهد في زمانه كما في المحيط فلو باع حصة شريها فالشفعة للخليط ثم لاهل الجدل ثم لاهل الساقية ثم لاهل النهر العظيم كما في الننف [و] الطريق الخاص مثل [طريق لا ينفذ] اي لا يخرج اي طريق راسها ضيق وآخرها واسع فيها دور مثلا وجميع اهلها شفعاء ولو مقابلا [ثم] بعد الطريق [ليجار] له عقاروا احترز به عما يكون وقفا او اجارة او ديدة [ملاصق] اي متصل بالمبيع ولو حكما كما اذا بيع بيت من دار فان الملازق له ولاقصى الدار في الشفعة سواء [بابه] اي والخال باب عقار الجار او المبيع [في سكة] بالكسر في الاصل طريق مسنوي [اخرى] نافذة او غير نافذة بان يكون ظهرة الى ظهري المبيع و به يمتاز عن الطريق وهذا اذا كان المبيع ذا باب الاترى انه لو اشترى نهرا ولرجل ارض في اعلاه الى جنبه و لاخر في اسفله فلهما الشفعة في جميع النهر من اعلاه الى اسفله لان كل واحد منهما جار له كما في المحيط [ويطلبها] بان يقول اطلب الشفعة في المكان الذي اشتريت بالحق الذي لي او (شفعه فوائتم بدانجائي كخریدی بدان حقى كمراس) كما في النظم ار طلبت الشفعة وانا طالبها كما قال بعضهم ولا يجمع بين الماضي والمستقبل عند بعضهم وعن الفضلي ولو قال قروي شفعه شفعه كان طلبا والصحيح صحة الطلب بما يفهم منه الطلب كما في قاضيخان وغيره وفيه اشعار بان الاشهاد على هذا الطلب لا يشترط فيصح بدونه لو صدقه المشتري كما في الاختيار وغيره [في مجلس علمه] اي الشفيع [بالمبيع] حتى لو سكت ساعة لم تبطل ولو قام تبطل على رواية عن محمد واختيار الكرخي وبعض مشايخ بخارا في ظاهر الرواية يشترط على فور علمه بالمبيع حتى لو سكت ساعة تبطل واليه ذهب مشايخ بلخ وعامة مشايخ بخارا كما في المحيط وغيره وقيل في يوم وقيل في سنة وقال الحسن في ثلثه ايام كما في النظم والاول اصح على ما قال الجصاص كما في الظهيرية والظن كالعلم ولذا لو اخبر عدل وجب الطلب وقال لا يشترط عدالة المخبر لا بلوغه كما اشار اليه الزاهدي وغيره والاطلاق دال على وجوب الطلب لو لم يكن عنده احد لثلا يسقط الشفعة ديانة او ليتمكن من الحلف عند الحاجة كما في النهاية [وهو] اي الطلب في المجلس [طلب مراثية] بالجر اي مسارعة من الوثوب سمي به ليدل على غاية التعجيل [ثم] اي بعد طلب المراثية طلب الاشهاد ويسمي بطلب التقرير ايضا كما اشار اليه بقوله [يشهد] من الاشهاد [على طلبه] اي الشفيع [عند العقار] بان يقول يا قوم اشهدوا اني طلبت الشفعة في هذا العقار و ابو زيد الكبير لا يشترط هذا الطلب عندة كما في المحيط والاحسن ان يجعل الظرف متعلقا بيشهد كما دل عليه الوقاية وشرحه فان الفعل اصل في العمل على انه يشير الى طلب الاشهاد انما يحتاج اليه اذا لم يكن الاشهاد عند احد هؤلاء الثلثة كما في المحيط وغيره فمن الظن ان الاحسن ان يجعل متعلقا بطلبه [او] عند [ذي يده] اي متصرف العقار

حال كونه [من بايع] فلا يصح الاشهاد عند بايع ليس بلدي يده على ما ذكره القدرى وعصام
و الناطقى و اختاره الصدر الشهيد وذكر شيخ الاعلام وغيره ان الاشهاد يصح عنده استحصانا
كما في المحيط [او] عند [مشتر] ولو غير ذي يد بان يقول له اطلب ملك الشفعة في دار
اشتريتها من فلان حدودها كذا و انا شقيعتها بالشركة في الدار او الطريق او بالجوار بدار حدودها
كذا فعلمها لي فلا بد ان يبين حدود الدارين مع كل واحدة من مراتب الثبوت كما في قاضي
لكن في الكافي وغيره ان يبين هذه الامور ليس مما لا بد منه وفيه اشارة الى ان له الاشهاد
عند ابعد هؤلاء مع الاقرب على ما قال بعض المشايخ وذهب آخرون الى انه انما يشهد عند الاقرب
كما في المحيط وغيره لكن في النظم ان الاشهاد عند العقار انما شرط اذا لم يقدر عليه عند البايع
او المشتري وانما ذكر كلمة ثم اشارة الى ان مدة هذا الطلب لم يكن على فور المجلس في الاكثر بل
مقدرة بمدة التمكن من الاشهاد كما في النهاية وغيره [فان آخر] الشفيع [احدهما] اي الطالبين
طلب ماثبة عن المجلس وطلب الاشهاد عن مدة التمكن منه ويمكن ان يراد بالضمير النوعان من
الطالبين النوع الاول ما ذكرنا و الثاني الاشهاد عند البايع او المشتري او عند المشتري فانه لو اشهد
عند العقار ولم يشهد عند احدهما او اشهد عند البايع ولم يشهد عند المشتري بطل الشفعة الا
بعذر مثل غيبة مدة المفرد و تمامه في النظم [بطلت] الشفعة و عن محمد لو حمد او حوئل
او سبيع او اجاب سلاما قبله او شمت عطاسا ليس باعراض كما اذا اتم الاربع قبل الظهور و بعد الجمعة
او سال عن كمية الثمن كما في الاختيار [ثم] اي بعد الطالبين [يطلب] طلبا يسمى بطلب
خصومة و تملك [عند القاضي] اذا لم يعلم المشتري العقار اليه بان يقول الشفيع للقاضي ان فلان
اشترى عقارا حدوده كذا و انا شقيعه بعقار لي حدوده كذا فمره ليسلمه الي [و بتاخير]
اي طلب الخصومة [شهرا تبطل عند محمد] كما في الهداية لكن في المحيط والذخيرة والخلاصة
والمضمرات وغيرها من المتداولات انه رواية عن الصاحبين و عنهم ثلاثة ايام و عن محمد سبعة ايام
و عنه شهرين كما في النظم و لا تبطل اصلا عند ابي حنيفة [و به] اي بما عند محمد [يفتى]
لحاجة الناس اليه كما في المشاهير كالذخيرة والخلاصة والمضمرات وغيرها فقد اشكل ما في الهداية
و الكافي ان الفتوى على قوله و يستثنى الاعذار من ذلك فتباخير واحدة من هذه الطلبات بها
لم تبطل الشفعة كما اذا علم بالبيع نصف الليل و اخر الطلب الى الصبح او طلب ماثبة و آخر الطالبين
للمرض او الحبس او غيره كما في المحيط او غيره [فاذا طلب] طلب الخصومة [سال القاضي الخصم]
الدال على الاثنين المدعى والمدعى عليه بالاشتراك فقال اول الشفيع المدعى عن موضع المشفوع
به و حدوده ثم عن سبب الاستحقاق و لاختلاف الاسباب ثم سال المدعى عليه هل المشفوع به ملك
الشفيع [فان اقر] الخصم [بملك ما يشفع] الشفيع المدعى [به] من عقاره [او نكل عن الخلف]

بطلب الشفيع اما [على العلم] كما قال ابو يوسف لانه فعل الغير نسو بالله ما تعلم [بانه] اى الشفيع [مالكه] اى العقار و اما على البتات كما قال محمد و الفتوى على الاول كما فى الكبرى [او برهن الشفيع] على انه ملكه بان اقام الشاهدين ان هذا العقار الذى بجوار هذا العقار المبيع ملك هذا الشفيع قبل ان يشتري هذا المشتري هذا العقار وهو له الى الساعة لا نعلم انه خرج عن ملكه ولو قال ان هذا العقار لهذا الجار لا يكفى كما فى المحيط و عن ابى يوسف لا حاجة الى البرهان [سأل] اى مال القاضى الخصم المدعى عليه [عن الشراء] اى شراء المشتري للعقار وقال هل اشتريته [فان اقر] الخصم [به] اى الشراء [او نكل عن الحلف] على البتات فان كان ثبوت الشفعة مختلفا فيه فعلى السبب بالله لم تشتروا لم تبع و ان كان متفقاً عليه فعلى الحاصل بالله ما استحق الشفيع في هذا العقار الشفعة من الوجه الذى ذكره على مقتضى ما مر فى الدعوى و فيه اشعار بان المشتري لو انكر طلب الموائبة حلف على العلم ولو انكر طلب التقرير فعلى البتات لاحاطة العلم به كما فى الكبرى ولو كان المدعى وكيل شفيع فادعى المشتري تسليم الشفيع سلم العقار الى الوكيل و اتبع الموكل للتخليف كما فى قاضيهان [او برهن الشفيع] على انه اشترى [قضى] القاضى في ظاهر البراية [له] اى للشفيع [بها] اى الشفعة و عن الطرفين انه لا يقضى بلا احضار الثمن و ان نقد لو قضى كما فى الاختيار و ان طلب المشتري اجلا اجله يومين او ثلاثة بلا قضاء [فلزمه] اى اذا قضى فقد لزم الشفيع [احضار الثمن] فلو لم ينقده حبسه القاضى كما فى المحيط [و يحبس] المشتري [الدار] اى العقار [له] اى الثمن [ولا يسمع] القاضى [البينة] و لا يقبل خصومة الشفيع [على البايع] اى بايع ذى يد [حتى يحضر المشتري فيفسخ بحضوره] اى يزيل القاضى بحضور المشتري الاضافة من المشتري الى الشفيع في قول البايع بعث منك فيصير المخاطب بالكاف شفيعا مع بقاء الباقي فان بناء الشفعة على البيع و نظيره من المحسوس روى عنهم الى احد فان لم يتبدل باصابة غيره لتخلله و انما اشترط حضرته ايضا رعاية لحق اليد و الملك [و يقضى بالشفعة] كما فى الهداية لكنه مستدرك لان هذا الغسخ متضمن له [والعهدة] بالجرمع جواز الرفع [على البايع] ظرف يقضى او خبر مبتدا هو عهده من العهد الحفظ و باعتباره همى بها حقوق العقل كضمان الدرك و تسليم العقار و الصك القديم و عن ابى يوسف ان العهدة على المشتري ان ينقل الثمن للمبايع و فيه اشعار بانها تسمع على مشتري يد بلا حضور البايع لانه اجنبى على المشتري عهده و له منع كتاب الشراء لانه ملكه كما فى المحيط [وللشفيع] ثبت [خيار الروية] و ان رآه المشتري [و] خيار [العيب] لانهما بمنزلة البايع و المشتري و الاكتفاء مشير الى انه لا يثبت له خيار الشرط و الاجل لعدم الشرط [و ان شرط المشتري] فى الشراء [البراءة] اى براءة المبايع [منه] اى من العيب و الرد عليه بالعيب [و القول للمشتري] مع اليمين عند اختلاف

المشتري والشفيع [في] قدر [الثمن] لانكاره الاقل ولا يتخالفان لاشتراط كون كل ملمي عليه وهو مفقود في الشفيع [وبينة الشفيع] على الشراء بثمن اقل [احق] عند الطرفين [من] بينته [اي المشتري على الشراء بأكثر منه لان الملزم بينة الشفيع وفيه اشعار بأنه لو اختلف البائع والمشتري او هما والشفيع فبينة البائع احق لانها تثبت الزيادة [ولو ادعى المشتري ثمنًا] ادعى [بايعه] اي العقار ثمنًا [اقل منه] اي من ذلك الثمن [اخذ] الشفيع العقار [بقوله] اي بثمن الذي قاله البائع بلا يمين حال كون ذلك القول صادرا منه [قبل القبض] اي البائع كل الثمن سواء قبض المشتري العقار اولا لانه حظ من البائع وفيه اشارة الى ان البائع لو ادعى الاكثر لم يأخذ به فانهما يتخالفان وتماه في المحيط [و] اخذه الشفيع [بقول المشتري] حال كونه [بعده] اي القبض لان البائع حينئذ اجنبي [و اخذ] الشفيع العقار [في] صورة [حظ بعض الثمن] بان قال البائع حططت عن المشتري بعض الثمن او هبته منه سواء كان قبل قبضه او بعده [او زيادته] اي زيادة الثمن من المشتري ولو بالتحديد [بأقلهما] اي الثمنين ففي السط اخذ العقار بما وراء المخطوط لانه يلتحق باصل العقد وفي الزيادة اخذه بالثمن الاول لانه حق الشفيع فتكليف الزيادة ابطال حقه [وفي حظ الكل] وهبته قبل القبض و بعده [بالكل] فلا يصح في حق الشفيع لانه لا يلتحق باصل العقد لكنه يصح في حق المشتري واما الابرء عن البعض او الكل فقبل القبض كالبينة واما بعده فلا يصح لاني حق الشفيع ولا في حق المشتري وقد مر منه في البيع [وفي الشراء] اي شراء مسلم من مسلم [بثمن متلي] اي مكيل او موزن او عددي متقارب [بمثله] وانما قيد بالمسلم لانه اذا اشترى ذمي من ذمي بخمر او خنزير والشفيع مسلم فان اخذ بقيمة الخمر او الخنزير كما في الكافي [وفي غيره] اي مثلي كالعقار والسيوان والا فمشتري [بقيمة الثمن] وقت الشراء لا وقت الاخذ بالشفعة كما في الدخيرة [ففي] صورة [عقار] كدار اشترى احد [بعقار] كدار [اخذ كل] على المعلوم والمجهول اي اخذ كل من الشفيعين عقارا وهو شفيعته او اخذ كل من العقارين [بقيمة] العقار [الاخر] لانه بدله [وفي] صورة [ثمن مؤجل] اجلا معلوما فانه اذا جهل الاجل كالبيعه فالبائع فاسد [بسال] اي اخذ بثمن حال [او] في ثمن مؤجل [طلب] الشفيع الشفعة [في السال] اي في مجلس فان سكنت عنه بطلت خلافا لابي يوسف [و اخذ] العقار [بعد الاجل] لا في الحال [و في بناء المشتري] في العقار قبل انقضاء بالشفعة [و] في [عروسه] شيئا فيه [بالثمن] اي اخذ العقار بالثمن في الصورتين [و قيمتهما] اي بقيمة المبنى و المغروس [مغلوين] اي مستحقين للقطع فان قيمته اقل من قيمته مغلوعا بقدر اجرة القلع اي رفع البناء والغرس كما ياتي في الغصب [او كلف المشتري قلعهما] الا اذا كان في القلع نقصان بالارض فان الشفيع له ان

ياخذها مع قيمة البناء والغرس بلا قلع كما في النهاية فلو اشترى دارا وضعها بأشياء كثيرة
ثم جاء الشفيع فهو بالخيار ان شاء اخذها بالشفعة واعطاه ما زاد فيها وان شاء ترك ولو جعل مسجدا
او مقبرة ثم حضر الشفيع قضى له بالشفعة وله ان ينقض المسجد وينبش الموتى كما في المحيط وذكر
في النظم انه لا ينقض المسجد وبطلت شفעתه كما لا ينبش الموتى [وليست] الشفعة [الا في بيع]
صحيح للعقار موجب لخروجه عن ملك البائع من كل الوجه فلا شفعة في بيع الوفاء لان حق البائع
لا ينقطع رأسا كما في قاضيان وفيه اشعار بثبوت الشفعة باقرار البائع بالبيع ولو انكره المشتري كما في
المحيط [اوهبة بعرض] مشروط في العقد مقبوض غير مشاع فان هذه الهبة بيع انتهاء فيعتبر
الطلب عند التقابض في ظاهر الرواية كما في المحيط وفي غير الاصول انها لا تثبت في الهبة كما في قاضيان
[ولا] يثبت الشفعة [في] بيع نسو [شجر وثمر] من المنقولات كالبناء [بيعا] او هبا [قصدا]
اربعا قصدا فيثبت الشفعة فيها بتبعية العقار فلو اشترى نخلة بارضها ففيها الشفعة تبعا للارض
بخلاف ما اذا اشترى ليقلعها حيث لا شفعة فيها لانها نقيلية كما في البناء والزرع كما في المحيط
والاحسن ان يقال (ولا في نسو شجر) [ولا في البيع بخيار] للبائع اتفاقا اذا المبيع لم يخرج من ملكه
بخلاف ما اذا كان الخيار للمشتري فانه خرج عن ملك البائع اتفاقا وعن ابي حنيفة انه لا شفعة
في خيار المشتري واذا كان الخيار لهما فلا شفعة لاجل خيار البائع كما في المحيط [الا بعد سقوطه]
اي الخيار للبائع فانه يثبت له الشفعة حينئذ وفيه اشعار بانه يطلب بعد سقوط الخيار وقيل عند
البيع والادل اصح كما في الكافي والثاني الصحيح كما في الهداية [ولا في البيع الفاسد] ولو بعد القبض
لاحتمال الفسخ فلو وقع فاسدا بعد ما كان صحيحا فقد بقي حق الشفعة [الا بعد سقوط فسخه] بالهبة
او البناء او الغرس فان له الشفعة حينئذ خلافا لهما فانه لا يسقط الفسخ بالاخيرين فلو باع صحيحا
سقط فسخه وللشفيع ان ياخذ بالثمن الثاني او بالقيمة كما في المحيط [ولا في رد بخيار] اي اذا
اشترى عقارا فسلم الشفيع الشفعة ثم ردها المشتري بخيار روية او شرط فلا شفعة للشفيع ولو بعد
القبض لان الرد ليس ببيع بل فسخه [الا] في رد بسبب [خيار عيب] بعد القبض [بلا قضاء]
فان له فيه الشفعة كما لو تقابلا فلا شفعة لو رد بخيار عيب بلا قضاء قبل القبض او بقضاء قبله او بعده
كما في الزاودي [ولا لمن] اي لو كيل [باع] ما كان بجانب عقاره من عقار موكله لانه يلزم منه
ابطال عمله [او بيع له] اي لا لموكل باع وكيله ما بجانب عقاره لانه بايع معنى [او ضمن الدرك]
بفتحيتين او السكون اي الثمن عند الاستحقاق فلا شفعة لزامنه في عقار البائع لانه كالبايع [بل]
الشفعة [لمن] اي لو كيل [اشترى] ما بجانب عقاره من عقار لموكله فطلب الشفعة من الموكل [او
اشترى له] اي لموكل اشترى له وكيله عقارا بجانب عقاره [ويطلبها] اي الشفعة [تسليمها]

واسقاطها بان قال بلا تعيين احد اسقطت شفعتي فيما اشترى اذ قال لذي اليد سلمتهالك ولم يقل
 للوكيل سلمتهالك فتسليم وان كان البيع في يد الوكيل [بعد البيع] وان لم يعلم بوجودها
 [لا] يبطلها [قبله] اى البيع اذ يلزم اسقاط الحق قبل تحققه [و] يبطلها [الصلح] عنها على
 ما سوى المشفوع [مع بطلانه] اى الصلح فلا يجب البطلان فان للشفيع ليس الا حق اخذ المشفوع
 وانما استثنى المشفوع لانه لو صلح على بيت معين مثلا منه لم يبطل الشفعة لان الثمن مجهول فله
 اخذ الكل بخلاف ما اذا صلح على شئ معلوم منه كالنصف فانها تبطل [و] يبطلها [موت الشفيع]
 قبل القضاء لا بعده فلوارثه اخذ و عليه ثمنه [لا] موت [المشتري] فللشفيع ان يأخذه ولو بانه
 الوصي او القاضي لبقاء السبب و هو الاتصال بالملك [و] يبطلها [بيع ما يشفع به قبل القضاء]
 بيعا باتا فلورباع بالخيار لم تبطل [و شفيع] بالضم اى اخذ بالشفعة ومالك بها [حصة احد المشترين]
 اى نصيب بعض جماعة اشتروا عقار احد صفقة واحدة كما شفيع حصة كلهم لانه ليس في اخذها ضرر
 عيب الشركة و فيه ايماء الى ان الشفيع لم يأخذ نصيب احدهم قبل القبض وهذا اذا لم يؤد الشفيع
 والمشتري الثمن والا فيأخذ وعندهم انه لم يأخذ الا بعد القبض والاول الصحيح كافى الهداية وغيره
 والى ان المشتري لو لم يتعدد لم يأخذ بعض عقار البايع لضرر الشركة وذا بلا خلاف عن اصحابنا كافى
 الدخيرة و من الظن ان المصنف عدل عن عبارة الهداية والكافي و للشفيع ان يأخذ نصيب احد
 المشترين و لعل وجهه صفة الحكم بجزاز الشفعة سواء كان قبل قبض المشتري او بعده فتأمل
 لا يشفع حصة [احد الباعة] اى البايعين عقارهم للضرر على المشتري وفيه اشعار بانه يأخذ حصة كلهم
 وعندهم انه يأخذ حصته قبل القبض واعلم انه اذا طلب الحصة فهو على شفيعته فى الباقي وقيل بطلت
 و اذا اشترى دارين او قريتين صفقة و الشفيع واحد لا يشفع احديهما وان كانت بالمشرق والاخرى
 بالمغرب فيشفعهما او يتركهما كافى الخزانة [فان سلم] الشفيع [شراء زيد] بان اخبر ان المشتري زيد
 [فظهر شراء غيره] عمرو [او] سلم [الشراء بالف] من الدراهم [فظهر] انه اشترى [بأقل]
 منها لا تسقط شفيعته لانه استكثر فان ظهر انه باكثر تسقط [او] ظهر انه اشترى [بمثل]
 اى مكيل او موزون او عددي متقارب قيمته اقل او اكثر [لا تسقط] شفيعته فان ظهر انه اشترى
 بدنانير قيمته الف لم يسقط كما قال الطرفان على ما فى الاسرار وقال ابو حنيفة وزفر ويسقط عند ابي
 يوسف بناء على انهما جنسان او جنس كافى الدخيرة وغيره فمن عدم التبع ظن معتمدا على الكافي
 والهداية ان في اطلاق المثلي تساهلا [الا] بعدم سقوط الشفعة فيسقط [ان] سلم الشراء بالف ثم
 [ظهر] انه اشترى [بقيمي قيمته الف ازاكثر] فلا يسقط ان ظهر انه بأقل وفى الاكتفاء اشعار بانه
 يكره الحيلة لدفع الشفعة قبل الثبوت بنحو ان يجعل الثمن مجهولا كما اذا باع بدراهم معلومة وفلوس
 غير معلومة فانه لا يسقط بها للجهالة وهذا اعنى الكرامة عند غير ر قال ابو يوسف انها لم يكره

(٥)
 (٦)
 (٧)
 (٨)
 (٩)
 (١٠)

و يكره بعد الثبوت بان يقول المشتري للشفيع اشتريه مني بما اخذت فقال الشفيع اشتريته وقيل لا يكره كما في المحيط وذكر في الرقعات والكبرى والنصاب والمضمرات انها يكره بعد الثبوت بالاتفاق واما قبله فلا بأس وهو المختار وكذا الحيلة في دفع الربوا بان باع مائة دراهم وفلسا بمائة وعشرين درهما وكذا في منع وجوب الزكاة بان باع السائمة بغيرها قبل الحول وتشنيع المصنف وغيره في ذلك على الامام ابي يوسف في غاية الشناعة فانه اعلى مكانا وارفع شانا ان يطعن عليه احد وقد ايداه ما صح عندنا ان افضل العلماء في زمانه واكمل العرفاء في آوانه زينا للملة والدين ابو بكر التائبدي قد رأى في المنام ان شافعي المذهب قال في مجلس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان ابا يوسف جوز حيلة في اسقاط الزكاة فقال صلى الله تعالى عليه وسلم ان ما جوزة ابو يوسف حق او صدق وانما اورد مسئلة اسقاط الشفعة في آخر الكتاب اشارة الى حسن الاختتام كما هو شأن اولى الالباب *

* [كتاب القسمة] *

عقب بالشفعة مع اشتمال كل على المبادلة ترقيا من الادنى الى الاعلى لجوازها وجوب القسمة في الجملة [هي] اى القسمة بالكسر لغة اسم من الاقتسام كما في المغرب وغيره او التقسيم كما في القاموس لكن الانسب مما ياتي من لفظ القاسم ان يكون مصدر قسمه بالفتح اى جزاه كما في المقدمة وعرفا [تعيين الحق] اى تميز حق كل مما يتولى صاحبه اثباته واسقاطه من المال فيخرج تعيين الديون ولو قال تعيين الملك ثم يشكل بالمهاياة فان الحق يستعمل غالبا في المالية [الشايح] اى المشترك بين اثنين فصاعدا قبل ذلك التعيين وفيه اشعار بان القسمة تتضمن معنى الافراز والمبادلة فان ما اجتمع لكل كان بعضه له وبعضه لصاحبه فباعتبار الاول افراز والثاني مبادلة الا ان احدهما راجح في بعض المواد اشار اليه فقال [و غلب فيها] اى رجح من معنى القسمة ويجوز تشديد غلب [الافراز] اى التمييز الخفض [في المثلي] اى المكيل والموزون والمعدود المتقارب لعدم التفاوت بين ابعاضه [و] غلب فيها [المبادلة] اى الاعطاء من الجانبين [في غيره] اى غير المثلي من العقار وهائر المنقولات للتفاوت بين ابعاضه و اذا كان كذلك [فياخذ كل شريك] من آخر [حصته بغيبة صاحبه] وان لم يرض به ويبيع كل نصيبه مرا بحة [ثم] اى في المثلي وفيه اشعار بان القاضي لا يجبر احدا منهم على القسمة فيه الا اذا كان المثلي من جنس واحد [لا] ياخذ بغيبة صاحبه ولا يبيع مرا بحة لانه ليس عين حقه [هنا] اى في غير المثلي [وندب] للامام [نصب قاسم يرزق] اى يوصل الله رزقا هو ما ينتفع به [من] مال يجيى الى [بيت المال] المعهود اى مكان معدل مال الخراج وغيره مما اخذ من الكفار كالجزية وصدقة بني تغلب فلا يرزق من بيت المال الثلاثة

الباقية كبيت مال الزكوة وغيره الا بطريق القرض [ليقسم] المال بالكسر ويجوز التشديد [بلا اجر] على المتقاسمين [وان نصب] الامام قاسما [باجر] عليهم مقدر غير زائد على اجر المثل [صح] ذلك النص لان النفع لهم و الكلام مشير الى ان للقاضي القسمة و اخذ الاجرة لكنه غير مستحب كما في المحيط لكن في الخلاصة انه لم يأخذ للقسمة بل للكتابة بقدر اجر المثل وهو المختار [وهو] اي اجر القاسم عنده يقسم [على عدد الرؤس] اي رؤس المتقاسمين وعندهما على قدر انصائبهم و الاول الصحيح فان المعقود عليه هو التمييز لا غير كما في المضمرات وعنه ان الاجر على الطالب للقسمة دون الممتنع عنها والاطلاق مشعر بان اجر الكيل والوزن على هذا الخلاف والاصح انه على قدر الانصاء بلا خلاف كما في المبسوط [ويجب كونه] اي القاسم [عدلا] اي متقيا وانما خالف الهداية في تركه الامين لشموله اياه [علما بها] اي بكيفية القسمة لانها من جنس عمل القضاء كما في الهداية وفي التعليل اشعار بان هذين الامرين غير واجبين فيها كما انهما غير واجبين في القضاء على ما ذكره ثم فاريذ بالوجوب الوجوب العرفي الذي مرجعه الى الاولوية كما اشار اليه الاختيار وخزانة المفتيين [ولا يعين] من جهة امام قاسم [واحد] ولو بلا اجر منهم لضيق الامر عليهم كما اشار اليه المصنف وتبعه بعض في ذلك لكنه خلاف ما مرّ انه صح نصب احد باجر فالاولى ان يقول ولا يجبرون على واحد فيصير المعنى ولا يجبرهم ان يستاجروا قاسما لانه لا يجبر على العقد كما في الهداية والكافي وغيرهما وفيه اشعار بانه يعين اثنان فصاعدا الا اذا اشتركوا كما قال [ولا يشترك القسام] بالضم جمع القاسم والمعنى لا يترك القاسمين ان يشتركوا في الاجر فيأمر كلا بالانفراد في ذلك والا فقد يتفقون على الاجر الزائد [وقسم] المال بين الشركاء [بطلب احدهم] القسمة [ان انتفع كل] منهم [بحصته] بعد القسمة كما اذا كان المقسوم بيمينين كبيرين متساويين [وان قسم] بطلب صاحب [المال] [الكثير] اي المنتفع به وان ابى صاحب القليل [فقط] فلا يقسم بطلب صاحب القليل مع اباء صاحب الكثير [ان لم ينتفع] بحصة [الآخر] صاحب القليل [لقلّة حصته] والاخصر وقسم بطلب المنتفع بحصته ولو واحدا وقيل بطلب غير المنتفع وقيل بطلب كل منهما و الاول اصح كما في الهداية وغيره والاخر اصح كما في الاختيار وغيره واليه ذهب اصحابنا وعليه الفتوى كما في المضمرات وغيره [ولم يقسم الا بطلبهم] ورضاهم [ان تضرر كل] منهم [للقلّة] وعدم المنفعة بالحصة وفي رواية يقسم القاضي بينهم وفيه اشعار بانهم لو اقتسموا لانفسهم جاز كما في المحيط [ولا يقسم] [الجنسان] المختلفان اسما ومعنى قسمة جمع بان يجمع حصة احد في جنس واحد وحصة الاخر في الاخر لفحش التفاوت فيقسمان قسمة فرد بان يقسم كل جنس بانفراده فلو كان المقسوم ابلا وغنما مثلا لم يجمع نصيب احد من الوارثين في الابل خاصة و نصيب الاخر منهما في الغنم خاصة بل يقسم الابل بينهما ثم الغنم كذلك وعلى هذا المكيل والمرزون وتبر الذهب والفضة وتبر

الجناس والحد يد [والرقيق] ونحوه مما هو جنس واحد اما واجناسا مختلفة معني فلا يقسم
عنده قسمة جمع الا اذا كان معه شئ آخر كالعروض واما عندهما فبقيل يقسم بدونه وقيل الراي
فيد الى القاضي واذا كانوا ذكورا واناثا لا يقسم في قولهم كما في قاضيخان [والجواهر] والحلي
كاللؤلؤ والياقوت والزبرجد وقيل يقسم الصغير منها وقيل المتحد الجنس كما في الهداية وفيه
اشعار بان لا يقسم الرزة الواحدة لانه لا يقسم ما يحتاج في قسمته الى كسر او قطع ارشق يضروه كما في
الحيط والجواهر كل حجر يستخرج منه ما ينتفع به [والسمام] ونحوه مما في تقسيمه ضرر
كالرعي والجد او بين الدارين والبيت الصغير والباب والشب والقميص وكذا القناة والبير
والعين والنهر التي ليس معها ارض ولا يقسم الطريق الا اذا كان لبعض طريق آخر وتامه في
الحيط [الا برضاهم] قسمة الجنسين والرقيق والجواهر والسمام فانها تقسم لان الحق لهم [ودور]
او اقرحة او كروم [مشتركة] ولو في مصر قسم كل عند ابي حنيفة وهو الصحيح كما في المصنوعات
وهذا قسمة فرد لا قسمة جمع وقيل هذا نفى الاولوية لا نفى الجواز وقالوا ان كانت في مصر واحد
فالراي الى القاضي في القسمتين وفي مصرين يقسم قسمة فرد عند ابي يوسف وقسمة جمع عند
محمد وقيل هو مع ابي يوسف وفيه اشعار بان المنازل والبيوت ليست كاللور فان المنازل ان تلازمت
فقسمة فرد والا فقسمة جمع والبيوت تقسم قسمة فرد كما في المحيط [اردار وضيعة] اي عرصة
غير مبنية [اردار وحانوت] اي دكان [قسم كل] من الدور المشتركة او الدار والضيعة او الدار
والحانوت [وحدها] اي قسمة فرد فيقسم العرصة بالزراع والبناء بالقيمة لانها اجناس مختلفة
او في حكمها فلو اكتفى بما سبق من قوله ولا الجنسان لكان اخصر [وصحت] القسمة [بالتراضي]
اي اشتراك الشركاء في الرضاء بلا قضاء لان الحق لهم [الا عند صغرا دهم] فانها لا تصح الا ان
يقسم وصيه او وليه ثم من نصبه القاضي كما في الاختيار فمن الظن انها لا تصح الا بامر
القاضي [وقسم] بمجرد الاقرار اتفاقا [نقلي] اي منقول في ايديهم [يدعون] اي الشركاء
من القاضي [ارثه] اي النقل [بينهم] اي قسم بين الورثة وفيه اشعار بانهم اذا ادعوا ملكه
او شراؤه قسم بينهم بمجرد الاقرار كما في النهاية وغيره [و] قسم بمجرد الاقرار وعنه لا يقسم الا بالبينة
على الشراء [عقار يدعون شراءه] عن فلان [از] يدعون [ملكه مطلقا] اي بلا سبب من
اسباب الملك كالهبة والصدقة على رواية المبسوط وسيأتي رواية الجامع [فان ادعوا ارثه] اي العقار
[عن فلان لا] يقسم [حتى يبرهنوا على موته] اي فلان [و] على [عدد ورثته] وقالوا يقسم
بمجرد الاقرار والاول الصحيح كما في المصنوعات [ولا] يقسم عند الكل وقيل عنده [ان يبرهنوا]
على [انه معهم] بطريق الملك مطلقا وطلبوا القسمة [حتى يبرهنوا] على [انه لهم] اي ان ادعوا
ملكه مطلقا لا يقسم حتى يقيموا البينة عليه لاحتمال ان يكون لغيره كما في الجامع الصغير

والأنسب ان يجمع مع رواية المبسوط فيقول ولا ان ادعوا ملكه مطلقا حتى يبرهنوا عليه وقيل يقسم بلا برهان [ولا] يقسم [ان كان شيع منه] اى العقار او كله [مع الوارث الطفل] اى في يده الا ان ينصب القاضي وصيا عنه ويقسم البينة فانه يقسم [او] مع الوارث [الغائب] الا ان ينصب عنه خصما ويقسم البينة فانه يقسم على ما روي عن ابي يوسف كافي المحيط فان حضر اثنان يجعل القاضي احدهما مدعى والاخر مدعى عليه فان احل الورثة ينتصب خصما عن الميت وباقي الورثة ويسمع البينة ويقسم كافي الهداية فالاطلاق لا يخلو عن شيع [ولا يدخل] من خارج التركة [الدراهم] او الدنانير [فى القسمة] اى قسمة التركة عقارا كان او منقولا [الا برضاهم] فلو كان في قسم فضل لا يسوي بالدرهم بل بما كان من جنس المقسوم كفضل البناء فانه عوض بالارض دون القيمة وعن ابي يوسف يقسم الكل باعتبار القيمة وعن ابي حنيفة الاصل ان يقسم الارض بالمساحة ويجوز ان يسوي النصيب الاجود او البناء الفاضل بالدرهم والاول قول محمد وهو احسن وافق للاصول وينبغي ان يستثنى ما اذا تعذر بان يكون قيمة البناء اضعاف قيمة الارض اربيع لاحدهما جميع البناء فانه يجعل القسمة فى البناء على الدراهم والنفي اما بمعنى عدم الجواز او بمعنى ترك الارزى وتمام الكلام فى المضمرات والاختيار [وان وقع] عند قسمة العقار [مسيل قسم] لاحد المتقاسمين منه [او طريقه فى قسم] متقاسم [آخر] منه [صرف] ذلك المسيل او الطريق [عنه] اى عن هذا القسم الى آخر سواء ذكر كل من المتقاسمين الحقوق او لا [ان امكن] الصرف بان يكون فى هذا القسم مساحة يصلح مسيلا او طريقا له [والا] يمكن الصرف عنه بان لا يكون فيه هذه المساحة [فسخت] القسمة واستوفيت لغسادهما فان صحبها ان لا يحتاج كل منهما الى ما يتعلق بنصيب الاخر فلو قسم صفة فيها بيت طريقه فيها ومسيله على ظهرها فان كان لذلك البيت تلك المساحة صح القسمة والا فلا وفيه اشارة الى ان القسمة فاسدة وان ذكر الحقوق لكنها لم تفسد حينئذ لانه قد رضي كل منهما بابقاء الطريق والمسيل على ما كان عليه بالتخصيص عليه وذكر الحاكم انها لم تفسد وان لم يذكر الحقوق لبقائهما على حالهما كافي الكافي وغيره واعلم ان في طريق الدار والارض يكفي مرور رجل وثور ولا يشترط مرور الجمولة والعجلة فلو لم يمر فيه رجل وثور لم يكن طريقا ولم يجز قسمته كافي المحيط وغيره [وان اقر] احد من المتقاسمين [بالاستيفاء] اى باخذ تمام حصته من المقسوم [ثم ادعى] ان بعض حصته [منه] [وقع فى يد صاحبه غلطا صدق] ذلك فى هذه الدعوى [بالحق] ان كانت والا استخلف فان حلف لم يكن له عليه هيبيل وان نكل جمع الحصتان ثم قسمتا على قدر النصيبين وانما صدق لانه يدعى فسخ القسمة فلا يصدق الا بالبينة على ما قالوا كما ذكره المصنف وفيه اشعار بالضعف ولذا قال فى المضمرات انه مشكل لان البينة تترتب على دعوى صحيحة ولم يوجد لتناقضه وقال صاحب الهداية والكافي ينبغي ان

لا يقبل دعواه للتناقض وفيه إشارة الى انه لم يوجد رواية وقد صرح به في شرح الطحاوي والمحيط والخيرة وغيرها ويجوز ان يراد بالغلط الغصب فيصدق البينة والا فالقول للمدعى عليه كما في هذه الكتب والأوجه ان يراد بالحجة اقرار صاحبه ولذا عرفت في الرواية في المبسوط وغيرها [وشهادة القاسمين] على احد المتقاسمين عند اختلافهما في الاستيفاء [حجة] تقبل الا عند محمد وقال الطحاوي انها لم تقبل بالاتفاق اذا قسما باجرة واليه مال بعض المشايخ [وفسخت] القسمة اجماعا [ان استحق بعض] بالتنوين [مشاع في الكل] اي في نصيب كل واحد من المتقاسمين كنصف دار لان المستحق شريك ثالث يتوقف القسمة على رضاه وفيه اشعار بأنه لو استحق بعض معين من نصيب كل لم تقسح لانه ان كان الباقي نصيب كل لم يرجع والارجع بنقصان نصيبه كما اذا كان الدار بينهما فاستحق عشرة اذرع اربعة من هذا وستة من ذاك فانه يرجع بذراع على الاول [لا] تقسح ان استحق [بعض حصه احدهما] سواء كان جزءا بعينه مما اصاب واحدا منهم اجزاء شايعا [بل يرجع] المستحق عليه بحصة في نصيب صاحبه بالاتفاق وكذا في الشايخ عند الطرفين واما عنده فيفسد القسمة فيستأنف لعدم الافراز [وصحت المهايأة] في الاعيان المشتركة التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها ولا ينافيها انها يجبر عليه ان طلب احدهما وفيه رمز الى انه يقسم ابتداء و انتهاء بطلب واحد منهما والى ما قال شيخ الاسلام ان لكل منهما نقضها وان لم يكن هاربة عن المبادلة الا اذا كانت بحكم الحاكم فيشترط رضي كل منهما وهي بالهمزة والالف لغة المواضع ثم المراضاة اي اختيار كل واحد حالة واجدة مأخوذة من الهيئة السالبة الظاهرة للمتهم للمشي وشريعة مقاممة المنافع [في سكون هذا] اي احد المتهائين [بعضا] اي موضعنا معينا [من دار] مشتركة بينهما [وهذا] الاخر منهما [بعضا] آخر منهما وانما أثر السكون لان في الاستغلال خلافا وان كان الظاهر جوازه وانما قدم المهايأة المكانية لان في الزمانية روايتين وانما اختار الدار الواحدة إشارة الى جوازها في الدارين بالطريق الاول [و] صحت في [خدمة عبد مشترك] بين زيد وعمر ومثلا [هذا] زيد [يوما وهذا] عمرا [يوما] آخر وخص خدمة العبد لانه لا يجوز استغلاله بلا خلاف وكذا استغلال عبيدين عنده [كسكنى بيت صغير] هذا يوما وهذا يوما وفيه ايماء الى ان في الكبير لا يجوز الزمانية وينبغي ان يكون فيه روايتان كما مر في الدار [و] صحت في خدمة [عبيدين] مشتركين بين بكر وخالد [هذا] العبد بدل بعض [هذا العبد] بكرا [والاخر] العبد [الاخر] خالد وفيه اشعار بانها تصح في ركوب دابة ودابتين وهذا عندهما خلافا لابي حنيفة رح ويصح في ارضاء جاريتين هذه ابنة سنتين والاخرى الاخر كذلك ومسائل الباب في المحيط وغيرة والكلام مشير الى انها لا تصح في المثليات ولا تبطل بموت احدهما كما في الاختيار ومن الظن الحصر على اثنتي عشرة مسألة والختم على الاخر من حسن الاختتام *

* [كتاب الهبة] *

عقب بالقصة مع اشتغال كل على التملك ترقيا من الاعلى الى الادنى فانها تعري عن العوض [وهي] لغة تبرع بما ينفع المعطى له ويتعدى اما باللام نحو وهبته له وحكي ابو عمرو وهبته كما في القاموس وقلوا يئلف اللام منه واما من نحو وهبته منك على ما جاء به من احاديث كثيرة في الصحيح كافي دقايق النووي فظن من المطرزي انه خطأ ومن التفتازاني انه عبارة التقية وشرعية [تمنيك عين] ولو هزلا حالا كما هو المتبادر فلم يتناول الرصية كما ظن على ان الكرمانى قد ذكر انها هبة معلقة بالموت ويخرج عنه الاجارة والعارية والهباءة لكن في النظم ان الهبة لعموم التملك حتى لو قال وهبت لك هذه الدار او الثوب ليسكن فيها او يلبسه شيئا فقليل يصح ولا يقع من العبد والمستسعي والجنون والصغير وغيرها مما ليسوا من اهل التملك ويدخل فيه ما يكون على وجه المزاح فلما قال له هب لي كذا فقال وهبت وقال الاخر قبلت وسلم اليه جاز عن ابن المبارك انه مرقوم يضربون بالطنبور فقال متحرزا عن الضمان على قوله هبوا لي حتى تروا كيف اضرب فلفعوا اليه فضرب به على الارض وكسره وقال ارايتم كيف اضرب كما في الطهيرية وغيره وفيه اشارة الى انها تصح بالتعاطي كما في ائول النساء من شرح التاويلات فان التملك اعطاء الملك كافي المقلمة لكنه يوهم ان الايجاب ليس بركن وهو ركن بلا خلاف كما ياتي وانما ظاهر ان الهبة لا يتحقق فيها ليس بمال فذكره احسن وان اشكل بهية الطاعات فانها هبة صميعة عند اهل السنة كما صرح به الامام محمد الدين الاشرودشني في الجامع وغيره [بلا عوض] اي بلا ذكر عوض فان سببها الثواب الذي يوهي كالعوض والثناء او الاخرى كالنعيم المشمل كما في النهاية فيشمّل الجداية التي يراد بها اكرام المهدى لا غير والصدقة التي يراد بها وجه الله تعالى والاعظام مشير الى ان الهبة امر محبوب مندوب وقال الامام ابو منصور يجب على المؤمن ان يعلم ولده الجود والاحسان كالتموحيذ والايمان كافي النهاية [وتصح] الهبة [بوهبت] فيه دلالة على ان القبول ليس بركن كما اشار اليه السلاصة وغيرها وذكر في الكرمانى ان الايجاب في الهبة عقد تام وفي المبسوط ان ابتض كالقبول في البيع ولذا لم وهب الدين من الغريم لم يفتقر الى القبول كما في الكبرى لكن في الكافي والسنن انه ركن وذكر في الكرمانى انها تغتفر الى الايجاب لان ملك الانسان لم ينتقل الى الغير بدون تملكه والى القبول لانه الزام الملك على الغير وانما يستثنى اذا حلف ان لا يهب فوجب ولم يقبل لان الغرض عدم اظهار الجود وقد وجد الاظهار ولعل الحق ما في المتن فان في التاويلات التصريح بالهبة غير لازم ولذا قال اصحابنا لو وضع ماله في طريق ليكون ملكا للرافع جاز [وانسلت] اي اعطيت بطيبة من نفسه بلا عوض [وانسرها] مثل جعلت وكسوت واعطيت وفي البقالى انه ان كان في يده هبة والا

مودعة ومنتحك هذه الدراهم دون الارض و الا فعاربة و اطعمتك هذا الطعام ان امر بقبضه
(داين ترا) فلو قال (اين تراست) فافراز كافي المحيط و ذكر في الظهيرية انه اذا قل هب لي هذه الجارية
فقال (فداي توباد) (از تودريغ نيست) لا يكون هبة [ونتم] الهبة فيملك [بالقبض] اى الحيازة
وهي ان يصير الشيء في حيز القابض كافي الكرمانى والمستصفى وفيه اشعار بان التخلية اى التمكن من
الحيازة لم يكن قبضا وهذا عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح فلو وهب ثوبا حاضرا من رجل فقال قبضته
لم يصرف ايضا عنده خلافا لمحمد رح كافي الظهيرية و الاطلاق مشعر بان القبض شرط فيما لا يقسم الا
انه يكتفى فيه بالقبض القاصر كافي الهداية [في مجلسها] اى الهبة [ولو] كان القبض [بلا اذن]
صريح [د] يتم بالقبض [بعده] اى المجلس لو كان [باذن] صريح والحاصل انه اذا اذن بالقبض
صريحا يصح قبضه فى المجلس وبعده و يملكه قياسا و استحسانا و لو نهى عن القبض بعد الهبة
لا يصح القبض لا فى المجلس ولا بعده ولا يملكه قياسا و لو لم ياذن له بالقبض و لم ينه عنه ان قبض
فى المجلس صح القبض استحسانا لا قياسا و ان قبض بعد المجلس لا يصح القبض قياسا و استحسانا
و لو كان الموهوب غائبا فذهب و قبض فان كان القبض باذن الواهب جاز استحسانا لا قياسا و ان كان
بغير اذنه لا يجوز هذا لكنه مخالف لما ذكرنا من التاويلات [ولا تصح] ان يهب و لو من شريكه
و يفسد او لا يتم لعدم كمال القبض [ي] شيع [مشاع] غير مقسوم شيوعا مقارنا للعقل [يقسم]
على وجه ينتفع به بعد القسمة كما قبلها كالارض والدار و البيت الكبير فانها منتفع بها فى الحالين
فلو لم ينتفع به اصلا كعبد و دابة او لم ينتفع انتفاعا قبل القسمة كالحمام والطاحونة و البيت الصغير
فانها تصح فكل ما يوجب قسمته نقصانا فهو مما لا يقسم والا فمما يقسم فاذا وهب درهما لرجلين
لا يصح لان تنصيف الدرهم لا يوجب نقصانا فهو مما يقسم والصحيح انه يصح لان الصحيح لا يكسر
عادة فمما لا يقسم وعن ابي يوسف رح اذا وهب درهما من درهمين فان كانا مستويين لم يصح لانه
مجهول وان كانا مختلفين يصح لان الموهوب قدر درهم وهو مشاع لا يقسم كافي المحيط [فان قسم] المشاع
قبل التسليم [وسلم] الموهوب [صح] ذلك الهبة لكمال القبض وفيه اشارة الى انه لو وهب النصف
شايعا وسلم ثم وهب النصف الثانى وسلم لا يجوز الى ان التسليم يفيد الملك على ما قال اصحابنا وهو
الصحيح كافي الزاهدي لكنه ملك خبيث و به يفتى كافي موضع من الواقعات وفي موضع آخر منه ان
لا يفيد الملك وهو المختار كافي المضمرات وهذا مروى عن ابي حنيفة رح وهو الصحيح كافي العمادى
وبه دلالة على ان الشيوع المقاون مبطل للهبة كما سيصرح به المصنف [وكذا] لا يصح و يفسد [هبة]
لبن فى ضرع [فان استخرج وسلم صح] استحسانا [و نحوه] كصوف على ظهر الغنم و ثمر على شجر
وزرع و نخل فى ارض فلو وهب دارا فيها متاع الواهب او جوالقا او جرابا فيها طعام الواهب لا يصح لان
الموهوب مشغول بما ليس بهبة ولو وهب المتاع و الطعام دون الجوالق والدار وسلم جاز لان الموهوب

غير مشغول بغيره بل هو شاغل بغيره كما في قاضيان [ولا] يصح ويطلق لعدم الوجود هبة [دقيق في
بروان طعن] البر [و سلم] الدقيق وكذا هبة الدهن في السهم و الزيت في الزيتون على
الاصح وقيل يجوز اذا ملط على القبض كما في المحيط [وهبة ما] كان [مع الموهوب له] اي في
يده وليس بمضر منه من الوديعة والعارية والرهن ونحوها [تامة] لا يحتاج الى قبض جديد
بان يرجع الى الموضع الذي فيه العين وينقضي وقت تمكن فيه من قبضها فان القبضين اذا
تجانسا تناوبا للتشابه واذا تغايرا لا تنوب الا الاعلى عن الادنى فقبض الوديعة مع قبض الهبة
يتجانسان لانهما قبض امانة ومع قبض الشراء يتغايران لانه قبض ضمان فلا ينوب الاول عند
كما في المحيط ومثله في شرح الطحاوي لكنه ليس على اطلاقه فانه اذا كان مضمونا بغيره
كالمبيع المضمون بالثمن والمرهون المضمون بالدين لا ينوب قبضه عن القبض الواجب
كافي المستصفي ومثله في الزاهدي فلو باع من المودع احتاج الى قبض جديد وتسامه في
العمادي [كهبة الاب لطفله] ما معه فانها تامة لا يحتاج الى قبض جديد سواء كان في عياله او لا
[وقبضه] اي الطفل حال كونه [عاقلا وقبض من يربيه] اي الطفل [وهو] اي الطفل [معه]
[و] قبض [الزوج] لزوجه الصغيرة [بعد الزفاف] بالكسر اي بعد البعث الى بيته [معتبر]
خبر القبض [في هبة الاجنبي له] اي الطفل فالاجنبي اذا وهب لصغيرة وقبض زوجها المبعوث
اليه جاز وكذا اذا وهب اجنبي لطفل عاقل وقبضه بنفسه جاز قبضه استئناسا كما جاز قبض هبة الاجنبي
اطفل من يربيه من الجد او الاخ او العم او الام او وصيه او اجنبي وهو في عياله وان لم يكن
عاقلا وكان ابوه حاضرا في هذه الصور على ما قالوا منهم فخر الاسلام وقال بعضهم لم يجوز قبض مير
الزوج حال حضرة الاب والاول المختار كما في المضمرات فمن الظن ان في الاطلاق تسامحا اذا
القبض لم يصح حال حضرة الاب الا من الزوج ومنهم من قال ان الصغيرة اذا كانت يجامع مثلها لم
يجز قبض الزوج عليها كما اذا لم تزف الى بيته وجاز قبضها بنفسها حينئذ ولو مات الاب ازغاب
غيبته منقطعة جاز قبضهم لمن يعوله كما في المحيط [وصح هبة اثنين] او اكثر معا [دارا لواحد]
من موهوب له بالاجماع لكمال القبض [وعكسه] بان وهب واحدا دارا لاثنيين او اكثر [لا]
يصح ويفسد عنده للشيوخ خلافا لهما فان القبض بجرة فالشيوخ من طرف الراهب غير مفسد
بالاتفاق ومن طرف الموهوب له مفسد على الخلاف فلوقال لرجلين ذهبت لكما هذه الدار لهذا
نصفا ولهذا نصفا جاز عندهما اما لو قال وهبت لك نصفها ولهذا نصفها فلم يجوز لاثبات الشيوخ
في العقل ولو وهب لابنيه صغيرا في عياله وكبيرا وقبض الكبير صح الا عند ابي حنيفة رح وعن
ابي يوسف رح انها فاملة الا ان يسلم الدار الى الكبير ثم يهب الدار لهما كما في الظهيرية فلر وهب
ليهما لم يجوز في قولهم كما في الزاهدي [كتصدق عشرة] او اكثر من الدراهم [على غنيين] فانه

على الخلاف لان التصديق هبة مجازا عنده [وصح] التصديق [على فقيرين] عندهما وفي رواية عنه ولا يصح في رواية كالهبة لرجلين ففي مسئلة الصدقة روايتان وهو الاظهر كما في المبسوط والصحيح المصة كما في العمادى [ويصح] ويكره للدناءة [الرجوع عنها] اي رجوع الواهب عن الهبة الصحيحة بلا مانع [بتراض] اي برضى بالرجوع من الجانبين [او حكم قاض به] لانه فسح والبراء طرف يصح ويدخل في الهبة الهدية فان للمهدي الرجوع كما في المنية والكلام مشير الى انه يرجع قبل القبض كما في النهاية والى انه صح الرجوع في الفاسدة وان وقع احد من الامور السبعة لان المقبوض منها مضمون بعد الهلاك فلم يصح الرجوع قبله كما في العمادى والى ان الرجوع لا يصح بغيرهما لكن في الزكرائى وغيره انه يصح من الاب حكما ولو كان لا يلىق مروة [ويمنعه] اي الرجوع عن الهبة الصحيحة بقريئة السابق زيادة تورث [زيادة] المالية كما هو المتبادر [متصلة] بالعين الموهوبة ولو من غير الموهوب له كالنقطة مع الاعراب وكتب الدفاتر وتعليم القرآن والكتابة وعمل آخر وقال محمد انه يرجع في التعليم وكاسلام العبد الكافر واخراج الجارية الى دار الاسلام واخراج الثوب الهروي الى موضع زاد قيمته فيه وكتيد السكين والجمال والسمن والكبر وقصاة الكرباس والصصة وصيرورته سميعا او بصيرا او البناء والتجصيص والتطيين والاصلاح والفرس وكما اذا ذهب حلقة فركب فيها فصلا لا يمكن نزعها الا بضرر واخترز بالزيادة عن النقصان كما اذا كان طويلا وقت الهبة ثم صار اطول بحيث يكون اسمع وبالمتصلة عن المنفصلة كما اذا ولدت الجارية الموهوبة فانه يرجع عن ذلك وبالعين عن زيادة السعر وفيه اشعار بان مانع الزيادة اذا ارتفع كما اذا بني ثم هدم عاد حق الرجوع كما في المحيط وغيره ومن الظن انه ينافيه ما في النهاية انه حين زاد لا يعود حق الرجوع بعده لانه قال ذلك فيما اذا زاد وانتقص جميعا كما ضرح نفسه به [وموت احدهما] اي الواهب والموهوب له ولا بد من ذكر كل فان الميت حي في حق التجهيز والتكفين وقضاء الدين وتنفيذ الوصية وغيرها كما تقرر فمن الظن ان الخروج عن الملك مغني عن ذكر موت الموهوب له [و] يمنعه [عوض] ولو من جنس الهبة لكن لا من عينها فلو عوض درهم من الف هبة لرجع وانما اطلق العوض ليشتمل ما هو عوض الجميع فيبطل الرجوع في الجميع وعوض البعض فلم يبطل في الباقي وحكم العوض حكم الهبة فيصح بما يصح به الهبة ويبطل بما يبطل كما في الاختيار [اضيف اليها] اي بشرط ان يضيف الموهوب له العوض الى الموهوب على وجه يعلم الواهب انه عوض هبته مثل ان يقول وهبتك عوض هبتك او جزاؤها او ثوابها او بدلها او مقابلها او غير ذلك فاذا لم يعلم الواهب انه عوض هبة كان لكل منهما الرجوع [ولو] وقع ذلك العوض [عن اجنبي] بغير امره ولم يرجع الاجنبي الى الموهوب له بما عوضه وان كان بامره الا اذا ضمنه صريحا كما في النهاية [وخروجها] اي الهبة بالبيع والهبة والاعتاق والصدقة

وَنَسَبُوا [عَنْ مَالِكِ الْمُوهَبِ لَهُ] لِأَنَّهُ كَتَبَ لِلْعَيْنِ فَلَوْ ضَمِيَ الشَّاةُ الْمُوهَبَةُ لَمْ يَرْجِعْ عِنْدَ أَبِي
يُوسُفَ رَحْ خِلَافًا لِلطَّرَفَيْنِ كَمَا فِي الْمَغْنِيِّ [وَ الزَّوْجِيَّةِ وَقْتُ الْهَبَةِ] فَلَوْ وَهَبَ لَامْرَأَتِهِ شَيْئًا ثُمَّ أَبَانَهَا لَمْ يَرْجِعْ
وَلَوْ وَهَبَ لِأَخْنَمِيَّةٍ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا لَرْجَعَ وَكَذَا السَّكَمُ إِذَا وَهَبَتْ لَزَوْجِهَا أَوْ لِأَجْنَبِيٍّ لِأَنَّ لِلْبَقَاءِ حَكْمَ
الْإِبْتِدَاءِ [وَ قَرَابَةِ الْمَحْرُمَةِ] مِنْ إِضَافَةِ السَّبَبِ إِلَى الْمَسَبِّبِ وَيَجُوزُ الْعَكْسُ وَالْيَاءُ مَصْدَرِيَّةٌ أَيْ قَرَابَةُ
هِيَ سَبَبٌ لِكُونَ أَحَدِهِمَا مُحْرَمًا لِأُخْرٍ وَلَوْ كَانَ كَأَفْرَا حَرْبِيًّا كَالْأَصْلِ وَالْفَرْعِ فَيَرْجِعُ قَرِيبٌ غَيْرُ مُحْرَمٍ كَوَلَدِ
الْعَمِّ وَالْأَخْلِ وَ مُحْرَمٌ غَيْرُ قَرِيبٍ لِلرَّضَاعِ وَالْمَصَاهِرَةِ كَالْبَنَتِ الرُّضَاعِيَّةِ وَ أُمُّ الْمَرْأَةِ وَاعْلَمْ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ
مِنْ الْإِطْلَاقِ مُوَافِقٌ لِلْكَافِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُتَدَارِلَاتِ وَ ذَكَرَ فِي النِّظَمِ أَنَّ هَذِهِ الْقَرَابَةُ مُنَاعِقَةٌ عِنْدَهُمَا
لَا عِنْدَهُ لَكِنْ فِيهِ لَوْ وَهَبَ لِمُحْرَمٍ مَكَاتِبَ لَمْ يَرْجِعْ بِالِاتِّفَاقِ وَفِيهِ أَشْعَارُ بَأَنَّهُ لَوْ وَهَبَ وَكِيلٌ أَخِيهِ
لَمْ يَرْجِعْ لِأَنَّ الْقَبْضَ وَالْمَلِكَ يَقَعَانِ لَهُ كَمَا فِي الْمَنِيَّةِ [وَ هَلَكَ الْمُوهَبُ] إِنْ تَلَفَ عَيْنُهُ أَوْ عَامَةً مَنَافِعُهُ
مَعَ بَقَاءِ الْمَلِكِيَّةِ وَلَا تَطُنُّ إِنْ الشَّرُوحُ عَنِ الْمَلِكِ مَغْنِيٍّ عَنْهُ فَلَوْ لُتَ بِالْمَاءِ تَرَابٌ لَمْ يَرْجِعْ كَمَا لَوْ وَهَبَ
سَيْفًا فَبَعَلَهُ سَكِينًا أَوْ سَيْفًا آخَرَ وَلَوْ وَهَبَ شَاةً فَلَبَسَهَا لَرْجَعَ بِهَا خِلَافَ كَمَا فِي الْمَغْنِيِّ [وَ ضَابِطُهَا]
أَيْ جَامِعُ الْمَوَازِينِ السَّبْعِ [حُرُوفُ دَمْعٍ خَزَقَهُ] فَالْحُرُوفُ لَا تَمَامُ الْمَعْنَى وَ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى إِرَادَةِ الْحُرُوفِ
مِمَّا بَعْدَهُ فَالِدَّالُ الزِّيَادَةُ الْمُتَّصِلَةُ وَ الْمِيمُ مَوْتُ أَحَدِهِمَا وَ الْعَيْنُ الْعُرُوضُ وَ الشَّاءُ الشَّرُوحُ عَنِ الْمَلِكِ
وَ الزَّاءُ الزَّوْجِيَّةُ وَ الْقَافُ الْقَرَابَةُ الْقَرِيبَةُ وَ الْهَاءُ الْهَلَكَ وَ الْمَعْنَى التَّرَكُّبِيُّ إِنْ دَمَعَهُ لِكَثْرَتِهِ بِأَنَّ
كَانَ أَطْرَافَهُ فَصُولُ تَشْرِجٍ وَجْهَهُ فَالْحُرُوفُ الطَّرَفُ وَ خَزَقَهُ أَيْ نَقَلَ فِيهِ وَ تَذَكُّيرُ الضَّمِيرِ عَلَى نَحْوِ قَوْلِهِ
تَعَالَى إِنْ رَحِمَهُ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ وَ لَهَا ضَوَابِطُ آخَرُ كَشَرَعِ قَدَمِهِ وَ عَزَّخَلَمَهُ وَ زَعَقَ خَلَمَهُ
يَقَالُ خَزَعُ فُلَانٍ أَيْ تَخَلَّفَ وَ الْعَزَّ كَالْعِزَّةِ وَ الْخُدَمُ بِفَتْحَتَيْنِ جَمْعُ خَادِمٍ وَ زَعَقَ بِالْكَسْرِ صَاحُ [وَهَرَا]
الرَّجُوعُ عَنِ الْهَبَةِ بِشَرْطِ [فَسَخَ] لِلْهَبَةِ [مِنْ الْأَصْلِ] فَلَوْ هَلَكَ الْمُوهَبُ فِي يَدِ الْمُوهَبِ لَهُ بَعْدَ
الرَّجُوعِ لَمْ يَكُنْ لِلْوَاهِبِ أَنْ يَضْمَنَهُ [لَا هَبَةَ لِلْوَاهِبِ] وَ هَذَا الْأَصْلُ مُشْكَلٌ فِي صُورَةِ الزِّيَادَةِ الْمُنْفَصِلَةِ
إِذَا الْعَقْدُ لَمْ يَرُدَّ عَلَى هَذِهِ الزِّيَادَةِ وَ هَذَا عِنْدَ الصَّاحِبِينَ عَلَى رَوَايَةِ الْجَامِعِ وَ أَمَّا عَلَى رَوَايَةِ الْأَصْلِ
مِنْ أَبِي سَلِيمَانَ أَنَّهُ عَقْدٌ جَدِيدٌ عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحْ إِذَا كَانَ بِتَرَاخُصٍ فَأَذَا وَهَبَ وَ سَلَّمَ ثُمَّ وَهَبَ الثَّانِي وَ سَلَّمَ
تَمَّ رَجْعُ هَذَا الْوَاهِبِ بِغَيْرِ قَضَاءٍ فَلَيْسَ لِلْوَاهِبِ الْأَوَّلِ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى هَذِهِ الرُّوَايَةِ بِالِاتِّفَاقِ إِذَا وَصَلَ
إِلَى الْوَاهِبِ الثَّانِي بِهَبَةٍ أَوْ ارْتِثَ أَوْ وَصِيَّةً أَوْ شَرَاءً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ كَمَا فِي الْمَحِيطِ [وَ هِيَ] أَيْ الْهَبَةُ
هَدِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ غَيْرَهَا [بِشَرْطِ الْعُرُوضِ هَبَةُ إِبْتِدَاءٍ] وَ عِنْدَ الْعَقْدِ أَيْ بِشَرْطِ حَرْفِهِ كَلِمَةً عَلَى دَرَجَةِ الْبَاءِ
فَأَنَّهُ بَيْعٌ إِبْتِدَاءً وَ انْتِهَاءً أَجْمَاعًا وَ صُورَةُ الْأَوَّلِ أَنَّ يَقُولُ وَهَبْتُ لَكَ هَذَا الْعَبْدَ عَلَى أَنْ تَعَوِّضَنِي هَذَا
التَّوْبَ أَوْ كَذَا دَرَاهِمًا وَ صُورَةُ الثَّانِي أَنَّ يَقُولُ وَهَبْتُ الثَّوْبَ بِأَلْفِ دَرَاهِمٍ كَمَا فِي النِّهَايَةِ وَفِيهِ أَشْعَارُ بَأَنَّهُ
إِذَا كَانَ حَرْفُ الشَّرْطِ كَلِمَةً إِنَّ بَانَ يَقُولُ وَهَبْتُكَ كَذَا إِنْ كَانَ كَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْهَبَةُ
بَاطِلَةً كَالْبَيْعِ وَ إِذَا كَانَ هَبَةُ إِبْتِدَاءٍ [فَشَرْطُ قَبْضِهِمَا] أَيْ قَبْضُ الْعَاقِلَيْنِ الْعُرُوضِيِّينَ وَ قَدْ يُضَافُ إِلَى

المفعول [وتبطل بالشيوع] المقارن ويرجع كل عنهما وهذا منه بيان لنفي الصحة السابق كما وعدناه
و [بيع انتهاء] عند اتصال القبض [فيرد بالعيب] الكاين بالموهوب [و] خيار [الروية ويثبت
الشفعة] مع شرائطها ولا يرجع كل بعد ذلك ولو استحق ما في يد أحدهما يرجع على الآخر بما في
يده ان كان قائما وبقيمته هالكا [وان استثنى] الواهب [الحمل] بان قال وهبت هذه الجارية
او الناقة الا حملها [او شرط] في الهبة [ما يفسد البيع] من شرط نافع لاحدهما او الموهوب
او غيره مما مر في البيع [بطلا] اي الاستثناء والشرط لان الحمل وصف لم يكن من جنس
المستثنى منه ولهذا لا يجوز هبته والشرط مخالف لمقتضى العقد ومن الظن ان الاظهر توحيد
الضمير لما مر غير مرة [وصحت الهبة] اي هبة الجارية والحمل معا [وان اعتق] المالك [الحمل
ثم وهبها] اي الام [صحت الهبة] اي هبة الام كما صح اعتاق الحمل [وان دبره] اي الحمل [ثم
وهبها لا] يصح الهبة لانها هبة المشغول بملكه بخلاف الاول وفي قاضيان لا يجوز الهبة فيهما
في رواية وقيل جازت فيهما والصحيح ما ذكره [ويصح العمري] بالضم اسم من الاعمار كما في
الصحاح يقال اعمرته الدار عمري اي جعلتها له يسكنها مدة عمره فاذا مات عادت اليه هكذا
فعلوا في الجاهلية كما ذكره ابن الاثير [وهي] اي العمري في الشريعة [جعل] مثل [داره له]
اي المعمر له [مدة عمره] اي المعمر له [بشرط ان يرد] الدار على المعمر او على ورثته [اذا مات]
المعمر او المعمر له بان قال اعمرتك داري هذه حيوتك او وهبت لك هذا العبد حيوتك فاذا مت فهي
لي اذ انا مت فهي لورثتي او هي هبة لك ولعقبك من بعدك وهذا كله تمليك صحيح في الحال
وان قال اسكنتك داري هذه حيوتك ولعقبك من بعدك فهذه عارية لتصريحه بلفظ الاسكان
وهو تصرف في المنفعة كما في المبسوط وذكر في قاضيان انها ان يقول وهبتها منك على انك ان
مت قبلي فهي لي وان مت قبلك فهي لك [وبطل] في الشريعة [الشرط] اي شرط الرد على
المعمر او ورثته كما في الجاهلية فالدار للمعمر له حال حيوته ولورثته بعد مماته [ولا يصح] ويبطل
[الرقبي] بالضم من المراقبة [وهي] لغة ان تعطي انسانا ملكا وتقول ان مت فهو لك وان مت فلي كما في
المبسوط والصحاح والمقاييس وغيرها وهو الصواب وكونها من الاقارب لم يقل به احد كما في المغرب بالعين
وشريعة عند الطرفين ان تقول داري لك رقبتي اي [ان مت قبلك فهي لك] كناية عن
قولك ان مت قبلي فهي لي وانما لم يصرح به احترازا عن سماجة ذكر مراقبة موته وعند ابي
يوسف رح ان يقول داري لك رقبتي اي ان مت قبلك فهي لك فالرقبي اسم من المراقبة بالاتفاق
كما في الكرماني وغيره والخلاف في تفسيره بناء على انها متضمنة للشرطين فقالوا انها تعليق
بالخطر وهو انتظار موت الموهوب له فتكون باطلة وقال انها تمليك في الحال والشرط وهو
انتظار موت الواهب باطل فتكون صحيحة والاول هو الصحيح كما في المصمرات وغيره فمن الظن ان القول

بان الرقبي من المراقبة لان كل واحد منهما يرقب موت صاحبه كأنه يقول ان مت فهي لك وان
مت فهي لي لا يلائم شيئا من التفسيرين ومن الافتراء ما نسب الى الصحاح من ان الرقبي
اسم من الاقارب [والصدقة] على غيره [لا تصح] ولا يثبت الملك [الا بالقبض] في المجلس
او بعده اذنا كالهبة والصدقة على نفسه افضل عند ابي بكر اذا كان مستاجرا وعلى غيره عند الفقيه
اذا صبر على الشدة ولا بأس بالصدقة على من يسأل الناس السألا الا اذا علم انه ينفق في معصية
كما في المحيط [ولا] تصح [في شائع يقسم] كما اذا تصدق بنصف دار مثلا لانها هبة ابتداء [ولا عود]
اي رجوع [فيها] اي الصدقة لانه اخذ الثواب فيلزم وفيه اشعار بان الفقير والغني يمتروا
في عدم العود وقال بعضهم ان له العود على الغني وفي هذا الكلام لطافة رعاية حسن الاختتام
كما لا يشفى على من وهب له الذوق التمام *

* [كتاب الاجارة] *

عقبه بالهبة ترقيا من الاعلى الى الادنى فانه تملك المنافع لا الاعيان [وهي] لغة بمركات
الهمزة كما في القاموس بيع المنافع كما في الهداية فانها وان كذت في الاصل مصدر اجر زيد ياجر بالضم
اي صار اجيرا الا انها في الاعلب يستعمل بمعنى الاتجار اذ المصادر يقام بعضها مقام البعض فيقال
اجرت الدار اجارة اي اكريتها ولم يجبي من فاعل بهذا المعنى على ما هو الحق كذا في الرضي
لكن في القاموس وغيره انها اسم الاجرة و يقال اجرة المملوك اجرا و آجرة اياه اتجار اذ هو
اجرة اي اكرهه اي اعطاه ذلك باجرة وهي كالاجر ما يعود اليه من الثواب وشرا [بيع نفع] في
حق السكم لا في حق العقد فانه بهذا الاعتبار بيع عين قائمة مقام النفع فيقع الملك في النفع
وبدله ساعة فساعة ولذا جاز الاضافة الى المستقبل بان قال اجرتك داري غدا فالاجارة في حكم
عقود منفردة يتجدد انعقادها على حسب حدوث المنافع والنفع المنفعة وهي عبارة عن المدة
والراحة من دفع السر والبرد وغيرهما كما في غصب النهاية وفيه اشارة الى ان الاجارة تنعقد بها
ينعقد به البيع من لفظ ماض ونحوه واختلفوا في الانعقاد بلفظ الحال مع النية والى انها تنعقد
بالتعاطي كما اذا استاجر قدورا بغير عينها وانه لا يجوز للتفاوت بينهما من حيث الصغير والكبير
الا انه لو جاء بقدروا قبلها على الكراء الاول جاز وهي اجارة مبتدأة بالتعاطي والى انها لا تصح
بما لا ينتفع به الا بعد هلاك عينه فلا يستاجر شجرة باكل ثمرها وناقة بشرب لبنها وماء بسقي
ارضه به كما في المحيط وغيره [معلوم] جنسا وقدرا بما يجبي [بعوض] مالي او نفع من غير جنس
المعقود عليه كسكنى دار بركوب دابة ولا يجوز بسكنى دار للربوا واحترز به عن العارية
والوصية بالنفع [كذا] اي معلوم قدر او صفة في غير العروض لانه شرط شروط في غيرها [دين]

اى مثلى كالمكيل و الموزون و العددي المتقارب [اوعين] اى قيمى كالثياب و الدواب و غيرهما
 [ويعلم النفع] قدرا [بذكر المدة و ان طالت] كسكنى سنة اذ اكثر [لكن فى] اجارة [الوقف]
 اى الموقوف سواء كان دارا او ارضا او غيرها [لا تصح] و لا يلزم و يبطلها القاضي [فوق ثلث سنين]
 ولو لم يشترط ان لا يواجر اكثر من ثلث و عقد لكل سنة عقدا لكنه كلام مجمل فانه ان شرط
 الواقف ذلك لم يصح والا فالمختار ان يصح فى الضياع و ان لا يصح فى غيرها الا اذا كانت المصلحة فى
 العدم او الصحة فانه امر يختلف باختلاف الزمان و المكان كما فى المضمرات و من الظن ان مشايخ
 بلخ جوزوها نعم جوزها بعض مشايخنا الا اذا خيف دعوى الملكية بطول المدة كما فى قاضيان و قال
 بعض المشايخ ان اضطر المتولي فى ذلك يرفع الى القاضي حتى يواجرها و قال بعضهم يعقد بنفسه
 عقود فان الاول لازم اتفاقا و كذا الباقي على الصحيح كما فى الظهيرية [و] يعلم النفع جنسا [بذكر
 العمل] اى عمل متعلق بمحل خاص فانه معترف لنفع المستاجر من ذلك المحل [كصبغ الثوب]
 فانه اذا ذكر ثوب القطن او الصوف مثلا و لون ما يصبغ به عرف جنس النفع و فيه اشارة الى انه
 لا يشترط بيان قدر الصبغ بان يبين انه يجعله فى الصبغ مرة او مرتين حتى يصير مشبعا وهذا اذا كان
 الصبغ مما لا يختلف و الا فيشترط قدره كما اشير اليه فى الكافي و ذكر فى الاختيار انه يصير معلوما
 بالتسمية كما اذا اجار الدابة لحمل شئ معلوم فانه اذا عرف قدر المحمول و جنسه و المسافة صار
 معلوما و الصبغ بالفتح التلوين و بالكسر ما يصبغ به [و] يعلم جنسا و قدرا [باشارة] اى
 بذكر العمل مع الاشارة الى انتهائه [كنقل هذا] الطعام مثلا [الى ثمة] اى موضع كذا لانه
 اذا عرف ما ينقله مع موضع ينتهى اليه صار معلوما [ولا يجب الاجرة] اى اداء الاجرة عينا كانت او دينا
 و قيل انها راجبة دينا [بالعقد] نفسه لانها تنعقد ساعة فساعة و فيه اشعار بان نفس الوجوب قد ثبت
 بنفس العقد كما فى الكرمانى [بل] يجب و يثبت الملك فيها [بتعجيلها] اى باداء الاجرة قبل استيفاء
 النفع من غير شرط فلا يستودها فهي من عطف الجملة بحذف على نحو قوله تعالى و لله يسجد من
 فى السموات الى قوله و الشمس و القمر و مثله كثير فى القديم و غيره من الكلام فمن الظن ان فيه
 تساهلا لانه جمع بين الوجوبين فى لفظ نعم الارلى تاخيرة عن المعطوفات الالية لان معنى الوجوب
 فيها كما فى الاول [او] تحب بسبب [بشرطه] اى بشرط التعجيل فى العقد لانه اسقط حقه [او باستيفاء
 النفع] اى اخذ كذا [او التمكن منه] اى القدرة على النفع فى المدة التى ورد عليها العقد فى
 المكان الذى اضيف اليه العقد و الاجارة صحيحة كما هو المتبادر و اما اذا كانت فاسدة فقد اشترط
 الاستيفاء و التسليم من جهة المواجر فلو استاجر دابة يوما للركوب خارج المصر الى مكان
 كذا فذهب اليه بالدابة بعد مضى اليوم بلا ركوب لم يجب شئ كما اذا امسكها فى المصر لعدم
 التمكن من الاستيفاء فى مكان العقد و كما اذا اشترى عبدا و آجره بالبائع للخدمة يوما فمضى ذلك

اليوم بلا خدمة لعدم الاستيفاء والتسليم من جهة المواجه كفى المحيط وغيره [فتجب] الاجرة [للدار] مستأجرة [قبضت] ولو بالتخلية و اخذ المفتاح [ولم يسكنها] لانه يمكن من السكنى [وتسقط] الاجرة وقيل لا تجب وفي انفساخها خلاف كافي الكافي وغيره [بانغصب] اي بان غصب من المستأجر احد عيننا مستأجرة [بقدر فوت تمكنه] من النفع ان كلا فكل وان بعضا فبعض [وللموَجِر طلب الاجرة] من المستأجر [للدار والارض] المستأجرين مدة معلومة [لكل يوم] وان كان القياس في كل ساعة لان اليوم ايسر [وللداية] المستأجرة لقطع المدة [لكل مرحلة] ومنزل وعن ابي يوسف اذا استأجر دارا يسكنها شهرا لا يلزمه حتى يتمكّل سكنى الشهر و اذا سار نصف الطريق او ثلثه لزمه بحسابه [وللقصارة] اي غسل الثوب فانها بالكسر مصدر على قياس سائر الحرف [والشيطة] والصباغة وغيرها من الحرف [اذا تمت] القصارة والشيطة ونحوها على كل العمل او بعضه بان هرق الثوب قبل اتمام العمل كما ذكره المصنف فمن الظن ان اقوى دليل على وجوب الاجرة بقدر العمل ما في واضعنا انه اذا قطع الشيطا الثوب فمات كان له اجر القطع على الصحيح والاطلاق مشير الى انه لو عمل في بيت المستأجر لم يستحق الاجرة الا بعد التمام لان بعض العمل غير منتفع به كافي التجريد والحداية وقد نقل الكافي عنها بلا انكار وذكره في المحيط عن القدوري ثم قال انه خلاف ما في الاصل فانه قل انه يستحق الثوب بقدر العمل وبه صرح الزندريسي والتمرتاشي وفخر الاسلام والمرغيناني وغيرهم فكان فيه روايتان [وله] طلبها [للشبز] في دارة [بعد اخراجه] اي الشبز الدال عليه المصدر [من التنور] لانه تم العمل حينئذ وفيه اشارة الى انه يستحق اجر ما اخرج منه ولو بعضا بحسابه رآى انه لو خبز في دار نفسه لم يستحق الاجر بلا تسليم كما اشير اليه في المضمّرات [فاذا احترق] من غير فعله الشبز كله او بعضه يبيح يفسد ولا ينتفع به آدمي [بعد ما اخرج] اي بعد الاخراج منه [فله] الاجر [تاما] [ر] اذا احترق [قبله] اي الاخراج [لا] اجراه وان خبز في بيت المستأجر المهلك قبل التسليم [ولا غرم] اي لا ضمان على الشباز [فيهما] اي في هذين الاحتراقين لانه امانة عنده واما عندهما فعليه مثل دقيقه بلا اجر وقيمة الشبز مع الاجر ولا ضمان في الملح والسطب كما ذكره القدوري وفي المحيط ان في الاحتراق الاول لم يضمن عندهم [وللطبخ] اي طبخ الوليمة اي طعام العروس بقويّة اللام فمن الظن انه تسامح في الاطلاق [بعد الغرف] اي بعد جعل المرق في القصاع وفيه اشارة الى انه لو طبخ قدر طعام لصاحبه ليس عليه الغرف للعرف والى ان تسوية الشوان ووضع القصاع واجب عليه على ما قيل كما في الكرواني والى انه لو افسد طعام الوليمة بغيره اذ لم ينضجه ضمن كما في العمادي [ولضرب اللبن] في ملك المستأجر مع تعيين اللبن واللبن بفتح اللام وكسر الباء والكسر مع السكون لغة اسم جمع عند المتعقّين وجمع عند الاكثرين ما يتخذ

من الطين و يبنى بها [بعد اقامته] اي بعد نصب اللبن اذا صب و فلا يعد تشريجه و ضم بعضه
الى بعض فان تلف قبل التشريع تلف من مال المستاجر عنده و من مال الاجر عندهما فاذا ضرب
في ملك الاجر لم يجب الا اذا عد عليه بعد الاقامة عنده و بعد التشريع عندهما كما في النظم و فيه
اشعار بانه اذا ضرب اللبن و اصابه المطر فافسده قبل ان يقيم فلا اجر له و ان عمل في داره و انما
قلنا مع تعيين الملبس لانه لو لم يعين و لهم ملاين يستعمل على السواء فسدت الاجارة فلزم ان يكون
لهم الملاين واحد او متعد لكن يغلب استعمالهم لو اختلف منها صحت كما في المصيط [ويسبس العين]
بالفتح [للاجر من خلط] من صانع خلطاً حقيقياً او حكمياً [ملكه] اي شيئاً من ماله [بها] اي
بالعين [كالصباغ] فان الصبغ ملك الاخر خلطاً بالعين المستاجر فله حبسها و انما عدم الخلط اشعاراً بانه
يحبسه كل صانع لعمله اثر في العين سواء كان ذلك الاثر عيناً متصلاً بالعين كالنشا والغراء ونحوهما
او عرضاً ترى و تعين في العين كصبغ مرئي في ثوب غسل بالماء و ظهور جلد الرأس بالسلق
و الكسرى السطب و قال بعض المشايخ انه لا يجبس اذا كان الاثر العرض و الاول اصح كما في الزمدي
و غيره [فان حبس] العين للاجر [فضاغ] بلا صنعه [فلا غرم] عليه لانها امانة [ولا اجر له]
لعدم التسليم و قال انه يغرم القيمة اما غير معمول بلا اجر او معمول مع الاجر [بخلاف] من
لم يخلط ملكه بها و لم يثبت فيه اثر من عمله كاللحاح و الغسال و [السمال] بالساء من الحمل
و بالحييم هو مكاري الحمل فانه لم يجبس للاجر اجماعاً و قال ابو يوسف رح في السمال ليس له طلب
الاجر قبل الوضع لانه من تمام العمل كما في المحيط [و لمن اطلق له العمل] بان لم يقيده بيده
و قال خطأ هذا الثوب لي او اصبغه بذرهم مثلاً [ان يستعمل غيره] لانه بالاطلاق رضى بوجود
عمل غيره [فان قيد] ذلك العمل [بيده] او نفعه [لا] يستعمل غيره و لو غلامه او اجيره
و الا فيضمن و ذكر في المحيط انه اذا دفع الى نساج غزلاً لينسجه كريباً قد دفع النساج الى غيره
لينسجه فسرق منه ان كان اجيراً فلا ضمان على احد وان كان اجنبياً ضمن الاول بلا خلاف ولا يضمن
الاجنبي عنده خلافاً لهما [ولاجير المجمع بعياله] المعلومين فان جهلوا فسدت الاجارة و وجب اجر
المثل [ان مات بعضهم وجاء من بقي اجره بحسابه] مبتداء خبره لاجير المجمع اي من استاجر
رجلاً لينسج الى البصرة و يجمع بعياله المعلومين فذهب فوجد بعضهم قد مات فبقي من بقي فله
الاجر بحساب من بقي اي فله اجر الذماب بكماله و اجر المجمع بقدر ما بقي لان الاجر يقابل
بنقل العيال لا بقطع المسافة و لهذا لو ذهب و لم ينقل احداً منهم لم يستوجب شيئاً و قال الهندواني
هذا اذا كانت المؤنة تقل بنقصان العدد اما اذا كانت مؤنة البعض و الكل سواء فيجب الاجر بكماله
كما في الكرمانى [و حامل] مثل [كتاب] مما ليس له مؤنة لكنه لو استاجر للرسالة و لم يوجد
المرسل اليه او لم يبلغه فله كل الاجر [او زاد] مما له مؤنة من عمرو في الكونة [الى زيد] بالبصرة

[باجر] معلوم [ان رده] اي الكتاب او الزاد [لموته] اي زيد او غيبته [لا شيء له] من اجرة الذهب والمجيب للزاد بلا خلاف وللكتاب عندهما واما عند محمد رح فاجرة الذهب واجبة سواء شرط المجيب بالجواب ام لا كما في النهاية وغيره فمن الظن انه لا بد من التقييد بالمجيب بالجواب حتى يتأتى خلاف محمد وان لم يقيد به ينبغي ان يكون له تمام الاجرة عند محمد والكلام مشير الى انه لو ترك الكتاب ثمه وحب كل الاحرة وهذا اذا لم يشترط المجيب بالجواب والا فاجرة الذهب بالاجماع كما في النهاية وكذا اذا مزق الكتاب ثمه وقيل ينبغي ان لا يجب الاجرة حينئذ لانه اذا ترك ثمه انتفع به وارثه بخلاف ما اذا مزقه كما في الظهيرية [وصح استيجار دار ودكان] معد للسكنى وهو كمرمان معرب عند الجوهري عربي عند ابن الفارس من ركبت المتاع اي نضدت بعضه فوق بعض [بلا ذكر ما يعمل فيه] اي بلا ذكر السكنى عند العقد فانه المتعارف [وله كل عمل فيه] كالوضوء وغسل الثياب وكهر السطب ووضع المتاع وريط الدواب هذا في عرفهم واما في عرفنا فله ذلك اذا كان فيها موضع معد له وفيه اشارة الى انه لو قال عند العقد استأجرت هذه الدار للسكنى ليس له ان يعمل فيها غير السكنى كما في الكرماني [سوى موهن البناء] كالسدة والقصرة والرحى الابراء صاحبه وقيل اريد رحي الماء والثور دون رحي اليد وقيل اريد الكل وقيل اريد رحي يد يضر البناء والا فلا وعليه الفتوى وفيه اشعار بانه يسكن فيها من شاء وان لم يسكن في العقد كما في العمادي [لا] يصح او يفسد [استيجار ارض] صالحة للزراعة مطلقا لان البعض يضر كالذرة والبعض لا يضر مثل البطيخ فلكل من المتعاقدين فسخ هذا الاستيجار الا اذا زرعها ومضت المدة فحينئذ يصح ويلزم المسمى بخلاف سائر الاجارات الفاسدة كما في المضمرات [حتى يسمى ما يزرع] فيها من نسيو الحنطة والياء مفتوحة ويجوز الضم [او] حتى [يعمه] اي ما يزرع بان يقول على ان يزرع فيها ما يشاء او على ان يزرع كما في النهاية [و] حتى [يكون] الارض [خالية عن] مانع [الزراعة] فلو كان فيها رطوبة او شجرة او قصب او كرم او غيرها مما لا يسلم الا بضرر ملحقه فالاجارة فاسدة والحيلة ان يبيع هذه الاشياء من المستأجر بثمن معلوم ويتقاضى ثم يواجر الارض او ان يدفعها اليه معاملة ثم يواجر كما في المحيط [فان استأجرها] اي الارض [للبناء او الغرس] اي لاجل احدهما مدة معلومة [صح] ذلك الاستيجار لانها منفعة [فاذا انقضت المدة] اي مدة الاستيجار لهما [سلمها] اي الارض [فارغة] بان يقلعهما المستأجر لانه ليس لهما نهاية فيضر صاحب الارض بابقائها وفيه اشعار بانه لو استأجر للزراعة وانقضت المدة لم يسلم ولا يجب زيادة الاجرة الا اذا ترك بالقضاء او العقد باجر المثل الى زمان الادراك كما في المنية [الا] في صورتين فاشار الى الاول فقال [ان يغرم المورج] للمستأجر [قيمته] اي البناء او الغرس حال كون كل [مقلوعا] اي مستحقا للقلع فانه اقل من قيمة المقلوع كما في الغصب

[و] ان [يتملكه] اي يتملك الموجر كلا منهما وترك هذه الجملة غير مضرثم شرع في قيد للفعليين فقال [بلارضاء المستاجر] بذلك الغرم والتملك [ان نقص القلع] اي رفعهما [الارض والا] (د) ينقصها [فبرضاها] اي فيغرم الموجر القيمة ويتملك برضا المستاجر ثم اشار الى الصورة الثانية فقال [او] ان [يرضى] الموجر [بتركه] اي البناء او الغرس في ارضه ولو جعل ضمير يرضى لكل (هـ) من الموجر والمستاجر كان احسن [فيكون البناء او الغرس لهذا] اي المستاجر [والارض لهذا] اي الموجر والاحسن لذا واعلم ان البناء في الدار المستاجرة خلاف ما في الارض المستاجرة فانه لو بني من تراب الدار فان كان من طينة لا يقلع والا يقلع ويغرم قيمة التراب كما في الظهيرية [والرطوبة] والكرات ونحوهما [كالشجر] فاذا انقضت المدة يقلع لانه لا نهاية لهما [وضمن] مستاجر بعير حمل عليه كاية وعشرين منا من البر فعطب [الحصاة] اي بعضا من سدس قيمته مائة وعشرين درهما مثلا المقابلة [بالزيادة] كعشرين منا من البر [على حمل] بالكسر كاية منا منه [ذكر] عند العقد [ان اطاق] ذلك البعير الحمل و الزيادة جميعا لانه هلك بسبب ثقلهما والثاني غير ما ذون فيه [و] ضمن [كل القيمة ان لم يطق] لان المستاجر حمل عليه ما هو غير ما ذون فيه فلو حمل الموجر عليه بلا مشاركة لم يضمن كما لو حمل المستاجر جوالقا والموجر جوالقا فلو حملا عليه جوالقا واحدا ضمن المستاجر ربع القيمة وفيه اشارة الى انه لو استاجر حمارا ليركب الى مكان كذا فركب وحمل عليه شيئا ضمن قدر الزائد فسئل اهل البصرة ان هذا التمل كهم يزيد على ركوبه في الثقل وهذا اذا كان ركوبه في موضع و التمل في موضع اما اذا ركب على موضع التمل فيضمن جميع القيمة وهذا اذا اطاق الراكب و التمل جميعا واما اذا لم يطق فيضمن كل القيمة كما في العمادي وغيره *

[فصل * يفسدها شروط تفسد البيع] كجهالة المدة والاجرة او المعقود عليه كما في الاختيار وكشرط لا يقتضيه العقد كشرط العشر وكري النهر والناطقة على المستاجر فان الكل عن الاجراء كما في المحيط [فيجب] عند فسادها [اجر المثل] اي اجر شخص مماثل له في ذلك العمل والاعتبار فيه لزمان الاستيجار كما في وقف الظهيرية ولما كان الاستيجار من جنس الدراهم او الدينارين لا من جنس المسمى ان كان غيره ولو اختلف اجر المثل بين الناس فالوسط والاجر يطيب وان كان السبب حراما كما في المنية وفيه اشارة الى انه يجب اجر المثل بالغ ما بلغ سواء كان الفساد لعدم التسمية او لجهالة المسمى او غيرته ثم استثنى ما اذا سمى فقال [لا يزداد على المسمى] فان كان مساويا لاجر المثل او زاد عليه فاجر المثل وان كان اقل منه فالمسمى كما في الكرمانى [وصح] ولزم [اجارة دار] وارض [كل شهر بكذا] اي بعشرة دراهم مثلا حال كون تلك الاجارة كائنة [بلا بيان المدة] اي جملة الشهور كسنة اشهر وفيه اشعار بانها لو بين جملة المدة

كعشرة اشهر صح في الكل كما في الكائي [في واحد] هو الشهر الاول وقيل في الاشهر الثلاثة الاول كما في
النهاية وفي ظرف لصح [فقط] اي موقوف في الشهر لان كلمة كل للعموم وانه مجهول فاذا تم الشهر الاول
فلكل منهما فسح الاجارة بمحض صاحبه وكذا بلا مضرة عنده خلافا للطرفين وقيل لا يصح بلا
خلاف كما في النهاية [و] صح ذلك [في كل شهر] بعد الشهر الاول حال كونه [يسكن] في الدار
[في اوله] اي في الساعة الاولى من الليلة الاولى وقيل في الليلة الاولى وهذا اصح كما في المضمرات
والصحيح احد الطرق الثلاثة اما ان يقول قبل مضي الشهر الاول فسخت الاجارة فيتوقف الفسخ
الى انقضاء الشهر فيعمل حينئذ او يقول قبله فسخت العقد رأس الشهر فيفسخ عند اهلل الهلال
او يفسخ في الليلة الاولى مع اليوم وهذا كله اذا لم يعجل بالاجرة والا فلم يفسخ كل فيما عجل كما
في النهاية [وان سمي] في الاجارة [اول المدة] بان قال اجرتها من المحرم [فذاك] المسمى
اول المدة [والا] يسم اول المدة [فوقت العقد] اول المدة [فان كان] وقت العقد [حين يهل] بضم
الياء وفتح الهاء اي يبصر الهلال اي اليوم الاول من الشهر كما في النهاية [اعتبر الالهة] اي الهلال
فان اللام يرد الجمع الى الجنس كما تقرر [والا] يكن وقت العقد حين يهل الهلال بل في اثناء الشهر
[فالايام] اعتبرت فان استاجرت فعلى ثلاثة اوجه اما على شهر في اليوم الاول منه فيعتبر الشهر
بالحلال لانه اصل والايام كالمبدل او في اثنائه فيعتبر بالايام لانه تعذر الاصل واما على كل شهر
في الاثناء فيعتبر الكل بالايام بلا خلاف اما عنده فلانه وقع في الاثناء واما عندهما فانما يعتبر
بالهلة كما ياتي اذا كان آخر المدة معلومة وههنا غير معلومة فيجب اعتباره مما يليه واما على
شهور معلومة كاثني عشر شهرا اما في اليوم فيعتبر بالحلال نقص او تم او في الاثناء فعندهما
يعتبر الشهر الاول بالايام ويكمل من الاخر وباقي الشهور بالالهة وعنده يعتبر الكل بالايام
كما في المحيط والخيرة وغيرهما فعنده كل شهر ثلثون يوما والسنة ثلثمائة وستون وعندهما
يعتبر ما بقي من الشهر الاول مع الاخر ثلثين يوما والبواقي احد عشر شهرا هلاليا كما في الحقايق
وغيره فالسنة عنده عادية لا شمسية ولا قمرية وعندهما قمرية لا غير والمختار مذهب الامام فانه لو
اجري عاشر ذي الحجة فالسنة تتم على عاشر ذي الحجة على كل حال وان تم على تسعة وعشرين والا
يلزم تكرر عيد الاضحى في سنة واحدة قمرية احد هما في اول المدة والثاني في آخرها هذا حاصل
ما ذكره المصنف فمن الظن ان الظاهر ان هذا الاستنكار اي التكرار انما يتم في السنة القمرية واما
اذا اعتبرت السنة بوجه آخر فرمما يجب تكرره وان ذلك الاستنكار على ما ذكره الامام الزم واقوي
حيث يتكرر فيه العيد وايام التشريق قطعاً وايضا مثل هذا الاستنكار يتوجه على ما ذكره من
الحق المختار وايضا لا يستقيم اطلاق ان الشهر الاول عندهما يعتبر بالايام ثلثين يوما انتهت
فهذه خمسة اشكال على كلام المصنف منشأها عدم الاطلاع على مراده بما بينا ينحل الكل فتأمل

[كَالْعِدَّة] فان الايقاع اذا كان حين يهل الهلال يعتبر شهور العدة بالاهلة ناقصة كانت او كاملة وهذا بلا خلاف واذا كان في اثناء الشهر ففي حق تفريق الطلاق يعتبر بالايام انقافا وكذا في حق انقضاء العدة عنده واما عندهما فيعتبر شهر واحد بالايام وشهران بالاهلة كما في طلاق المبسوط وذكر في النهاية نقلا عن اجارة المبسوط ان العدة في هذه الصورة يعتبر بالايام انقافا وقد مر مستوفى [ر] صح [اجارة الحمام] فيجوز اخذ الحمامي الاجرة ويكرهه بعض العلماء لانه شر ثبت بأشارته صلى الله عليه وسلم وكرهه بعضهم اتخاذه للنساء لانه فلما يخلو اجتماعهن عن فتنة والصحيح انه لا باس باتخاذ الرجال والنساء جميعا للضرورة كما في الكرمانى ولا اعتبار للجهالة مع اصطلاح المسلمين كما في الاختيار [و] كذا اجارة [الحمام] فيجوز اخذ الاجرة عليه لانه صلى الله عليه وسلم اعطى اجرتهم والنهي الوارد عنه للاشفاق لما فيه من النجاسة [والطائر باجر معين] لانه عقل على منقعة هي تربية الصبي واللبن تابع وقيل عقل على اللبن لانه المقصود والخدمة تابعة والاول اقرب الى الفقه كما في الهداية وهو الاصح كما في الكافي لكن السرخسي قال ان الثاني اصح لانه لو كان اللبن تبعا لم يستحق اجرا فمن رده فهو على هذا كذا كذا السبي يغلب الف ميت وتماه في النهاية وفيه اشعار بان طعام الطائر وكسوتها على الطائر الا اذا شرط في العقد كما في المحيط وبانه صح استئجار الطائر الكافرة والفاجرة كما في المضمرات لكن نهى عن ارضاع السمقاء فان الرضاع يغير الطباع كما في تفسير الزاهدي [و] صح استئجارها مدة معلومة [بطعامها وكسوتها] وان لم يوصف كل منهما وحينئذ وجب الوسط منها وقال لا يصح اذا لم يوصف والاول الاستحسان وفيه اشعار ما بانه اذا استاجر بدارهم او مكيل او موزون لا بد من القدر والوصف واذا استاجر بالثياب فلا بد من شرائط السلم كما في المحيط [وللمزوج وطبها] اي الطائر المورجة وان خيف السهل لانه حق ثابت بالنكاح لا يبطله الاجارة [لا] يجوز وطبها [في بيت المستاجر] الا باذنه لانه ليس له ولاية الدخول في ملك الغير فعلى هذا لا يجوز الوطي في المهرمون [وله] اي للزوج في [نكاح ظاهر] مشهور بين الناس [فسسخها] اي اجارة الطائر وان لم يكن ممن يملكه عار بارضاعها او خيف موت الصبي بان لا ياخذ لبن غيرها كما في المحيط [ان لم ياذن] بالاجارة [لها] اي الطائر لانه يتصور بها [لا ان اقوت بنكاحه] اي لا يفسخها ان كان لها زوج مجهول لا يعرف زوجته الا بقولها [ولاهل الصبي فسسخها] ان مرضت او حبلى [لان اللبن يفسد بالمرض والسهل وفيه اشعار بان الطائر والمسترضع لا يفسخانها بلا عذر ككونها بينة الفجور او سارقة او سيئة الخلق او ممتنعة عن السفر بهم وان لا ياخذ ثديها او يتقيا اللبن او لا تكون معروفة بالطائفة وكان هذا اول اجارة لها او يتكثر ايدؤها لها كما في المحيط [وعليها غسل الصبي] وغسل [ثيابه] من النجاسة لا الدرن كما في الكرمانى [واصلاح طعامه] اي مضغه او طبخه [ودهنه] بالفتح ويجوز الضم على نحو علفتها تبنا وماء باردا والمعنى على

تفسير هبة الزاهدي (٤)

التقديرين استعمال الدهن وفيه اشعار بأنه ليس عليها ثمن ما يعالج به الصبي كالريحان و الدهن
وهذا في عرفنا دون عرف الكوفية [وطلّى ابيه] السبي [الاجر] اي اعطاء الاجرة على هذه الافعال
للظئر فلو مات الاب فعلى الوصي من مال الصبي فلا يبطل الاجارة بموته وقال ابو بكر البلخي انها
تبطل اذا كان للصبي مال [و] عليه [ثمنها] اي ثمن نحو الصابون والثياب والطعام والدهن
للعرف ولا يخفى انه مستدرك بالاشعار السابق [فان ارضعته بلبن شاة] اي صب في فيه لبن شاة
مثلا فلو صبت لبن نفسها فيه لم يستحق الاجرة كما في الكفاية وغيره [او غذته بطعام] من الغذاء
او التغذية كلاهما بمعنى التربية [ومضت المدة فلا اجر] لها لان هذا لا يسمى ارضاعا فان جسدته
الظئر فالاعتبار ليمينها ولبينتها وان اقام كل بينة فبينتها وهذا اذا شهدوا انها ارضعته بلبن شاة
وما ارضعته بلبن نفسها فلو اكتفى بالنفي لم تقبل لانها شهادة على النفي بخلاف الاول فان النفي
فيها دخل في ضمن الاثبات كما في المحيط [ولا تصح] وتبطل الاجارة عند المتقدمين [للعبادات]
اي لكل عبادة غير واجبة فلو كانت على امر مباح كتعليم الكتابة والنجوم والطب والتعبير جازت
بالاتفاق ولو كانت على امر واجب كما اذا كان المعلم او الامام او المفتي واحدا فانها لم تصح بالاجماع
كما في الكرمانى وغيره [كالاذان والامامة] والتذكير والتدريس والحج والغزو والعمرة [وتعليم
القرآن] والفقه وقرآتهما وانما لم تصح لقوة الرغبات والاستغناء بالعطيات من بيت المال [ريفتى
اليوم] اي يغتني المتأخرون [بصحتها] اي الاجارة لهذه العبادات لغتور الرغبات ولانه لا يكون
لهم حظ من بيت المال فلو امتنع الاب من المرسوم الى المعلم مثل ما يقال (بحشيشى د عيسى)
وغيرهما حبس على ذلك فلو اراد ان يصح على قول الكل فيستاجر المعلم مدة معلومة ثم يامر
بالتعليم وتماه في الخلاصة والمضمرات [ولا] تصح [للمعاصي كالغناء] بالكسر والمد
(سرود گفن) كما في الكرمانى وتفصيله في الكراهية [والنوح] اي الندبة بان يهكي عليه ويعل
مسانه لانه صلى الله عليه وسلم قال كان ابليس اول من ناح واول من تغنى كما في الكرمانى وفيه
رمز الى انها تبطل للهو والمزمار والطبل وغيرها وكذا نحت الاصنام وزخرفة البيت بالنماثيل
ولو استاجر رجلا لينحت له طنهورا او بربطا يطيب له الاجر الا انه ياثم في الاعانة على المعصية كما في
المحيط ولو استاجر رجلا لمشاورة لتزيين العروس لا يطيب لها الاجر الا ان يكون على وجه الهدية من غير
شرط ولو استاجر رجلا ليكتب له غناء بالفارسية او العربية طاب له الاجر وكذا لو كتب لامرأة
كتابا الى اجهتها باجر كما في الظهيرية ولو استاجر لكتابة تعويذ السحر يجوز اذا بين الكاغذ والخط
كما في النية [ولا لعصب التيس] بفتح العين وسكون السين المهملتين اي نذر الذكر على الانثى
واعطاء الكراء على النزول لانه حرام بالسنة والعصب ضراب الفحل واعطاء الكراء عليه والتيس في
الاصل الذكر من الظباء والمعز والوعول كما في القاموس [ولا اجارة المشاع] فيما يقسم ولا يقسم عند

ابي حنيفة وزفر رح واما عندهما فيجوز وعليه الفتوى وطريق الجواز على قول الكل ان يلحقها حكم
حاكم ليصير متفقاً عليه ازحكم حكم ان تعذر المرافعة او عقد الاجارة على الكل ثم يفسخ فيما يراد لان
الشروع الطاري لا يفسد ما بالاجماع كما لو مات احدهما او استيق بعضها فانها تبقى في الباقي كما في
المضمورات وذكر في النوادر عن ابي حنيفة رح انها تبطل في النصف الباقي كما في المحيط وفيه اشعار بان
الشروع المقارن مانع للانعقاد فلا يجب الاجر اصلاً على ما قال بعض المشايخ والصحيح انها تنعقد فاسدة
فيجب اجر المثل كما في العمادي وعنه ان الشروع المقارن غير مفسد كما في الخلاصة [الامن الشريك]
فانها جائزة بالاتفاق في ظاهر الرواية وعنه انها لا تجوز ولو اجر البناء دون الارض لم يجز وفي
النوادر يجوز به افتى ابو علي النسفي وكذا لو اجر البناء ملكاً والعرضة وقف او ملك لآخر وقيل
يجوز وعليه الفتوى كما في الخلاصة والاولى للشريك فان كلمة من زيادة عامية كما ذكره المطرزي
[ولا اجارة الرحي] حير يطحن به او بيت فيه الشجر يكتبه بالالف ايضاً [ببعض دقيقه] اي
الرحي فيفسد استيجار رجل رجلاً او رحي او ثوراً ليطحن به هذا البر بقفيز منه او بنصف او ثلث
مثلاً من دقيق هذا البر لان المسمى غير مقدور التسليم عند العقد ويسمى هذا الاستيجار بقفيز
الطحان بالفتح والتشديد (آسيابان) اقتفاء بالخبز وفيه اشارة الى انه لو جعل البديل شيئاً من البر
او الدقيق بلا اضافة كان صحيحاً لجوابه في الذمة [و] لا يصح [نحوه] مما هو في معنى قفيز
الطحان كما اذا استاجر رجلاً لينسج غزله ببض منه فانه فاسد خلافاً للمشايخ بلح ارحمل الطعام على دابته
بنصفه او دفع ارضاً ليغرس فيها اشجار من عند نفسه على ان الارض والاشجار بينهما فان للمدفوع
اليه اجر المثل مع نصف قيمة الاشجار وللدافع الباقي او دفع الى آخر بقرة بالعلف ليكون الحادث
بينهما فان الحادث كله لصاحب البقرة وعليه اجر المثل و ثمن العلف فلو باع صاحب نصفها من
المدفوع اليه و ابراه عن الثمن كان الخارج بينهما الكل في المحيط [ولا] يصح ويفسد في الاجارة
عنده و يصح عندهما [الجمع بين الوقت والعمل] لجهالة ان المعقود عليه العمل او المنفعة فان
ذكر الوقت قد يقتضيها والمتبادر ان يكون العمل مبيّن المقدار معلوماً فلو لم يبين صح لانه لجهالته
كانه لم يذكر الا الوقت كما اذا يكاري رجلاً يوماً الى الليل ليبني بالاجر والجص وعنه في المبين اذا
قال في اليوم جاز بخلاف اليوم بالنصب كما في المحيط وفيه اشارة الى انه لو توسط الاجرة بينهما صح لانه
يذكر احدهما مع الاجرة ثم العقد والباقي للتعجيل او تعيين العمل كما اذا قال استاجرتك اليوم
بدرهم على ان تختبزي هذا القفيز من الدقيق فلو جمع بين العمل والمدة قبل تمام العقد بذكر
الاجرة لم يصح لانه لم يتعين احدهما للمقابلة بالاجرة كما اذا قال استاجرتك لتخبزي هذا القفيز من
الدقيق اليوم بدرهم او استاجرتك اليوم لتخبزي هذا الدقيق بدرهم كما في الكرماني وان ذكر

الاجرة او لا ثم العمل بان قال استأجرتك بدرهم اليوم على ان تدري هذا الكرس لم يصح لان ذكر
الاجرة انما يستأجر اليه بعد العمل كما في المنية *

[فصل * الاجير] هو المستأجر يفتح الجيم كما في المقائس من اجرت الاجير

مواجرة اي عقدت معه عقد الاجارة كما في الرضي او من اجرت زيدا اي اعطيته اجرته فهو فعيل بمعنى
مفاعل بالفتح او فاعل ومن الظن انه بمعنى مقعول او مفاعل بالكسر فانه سماعي [المشترك] صفة الاجير
احتراز عن الخاص فالانساب العام وقد يقال اجير المشترك بالاضافة على ان يكون المشترك مصدر
او اختلف المشايخ في الفاصل بين القسمين فقل هو من [يستئق الاجر] اي الاجرة [بالعمل] لا
بتسليم النفس فالمعقود عليه في المشترك هو العمل المعلوم ببيان مسله [وله ان يعمل للعمامة] اشارة
الى قول آخر وهو من يقبل العمل من غير واحد [كالمقار ونحوه] من الجزار والشرار والصباغ
والسمامي والراعي وغيره من المسترفين [و] حكمه انه [لا يضمن] عند ابي حنيفة رح
والحسن والزفر وهو القياس [ما هلك] من المال بلا صنعه [في يده] سواء امكن له التبرز عنه
كالسرقة والغصب او لا كالسريق الغالب والغارة الغالبة وقالوا ان امكن التبرز عنه فضمن من قيمته
قبل العمل بلا اجر وبعده معمول لا اجر وغير معمول بلا اجر وبقولهما اخذ الفقيه والفتوى على قوله
كما في المضمرات الا ان المتأخرين اختلفوا بالصلح على نصف القيمة كما في الكروماني وغيره وقال الزاهدي
على هذا ادركت مشائنا بخوارزم [و ان شرط عليه] اي ذلك الاجير [الضمان] وقال الفقيه
ابوبكر رح انه يضمن حينئذ الى الاول مال الفقيهان ابو جعفر و ابو الليث رح وعليه الفتوى
كما في الذخيرة [بل] يضمن [بعمله] ما هلك من حيوان وغيره بعمله عملا غير ما ذبح فيه كالذئب
المخرب للشوب كما في المحيط وغيره فهو غير معتاد بالضرورة ولذا فسر المصنف العمل به فمن الباطل ما ظن
انه بطل تفسير المصنف بما في الكافي ان قوة الشوب ورقته مثلا يعرف بالاجتهاد فامكن التقيد بالمصالح
وقيه اشارة الى ان السفينة لو غرقت من موج اوريح و صدم جبل او نحوه لم يضمن [الا الادمي] اي
لكن الادمي لم يضمن الاجير بهلاكه بالعمل [ان لم يتجاوز] العمل [المعتاد] فلو غرق او سقط
من المد او السوق لم يضمن فمن الظن ان الاستثناء قاصر لدلالته على ان النزاع يضمن بعمله المعتاد
وان تغيرة العمل يأبى عنه الاستثناء والشرط نعم يشك ما في العمادي انه لو فصل عبدا او غلاما طلب
الفصل منه فمات بسببه كان قيمة العبد ودية الغلام على عاقلة الفصاد [و الاجير الخاص] يسمى
باجير الرحد بالاضافة اي اجير المستأجر الواحد بالسكون و جاز انفتح يقال رجل وحل بفتحتيين اي منفرد
كما في المغرب ثم اشار الى تعريفه على قول فقال [يستئق] الاجر [بتسليم نفسه] الى مستأجر واحد
او اكثر ولذا اطلق فلو استأجر رجلان او ثلاثة رجلا لرعي غنم لهما او لهم خاصة كان اجيرا. خاصا
كما في المحيط وغيره [مدته] اي الاستيجار مع القدرة على العمل [و ان لم يعمل] لكن لا يتمتع

عنه فلو امتنع لم يستحق الأجر ثم أشار في ضمن المثال الى قول آخر في تعريفه على طريق الاجير المشترك وهو من يتقبل العمل من واحد اي حقيقي او حكمي كما مر فقال [كلاجير لرعي الغنم] اي كلاجير مسانه لرعي غنم لهذا المستاجر لا غير بقربينة المقام واللام في الموضعين فمن الظن انه تمثيل قاصر لتترك الشهر ولو قدر الشهر بعد الغنم لم يكن مثالا للمشترك كما ظن فان المعني كلاجير لرعي غنمي شهرا وهو مثال للخاص كما في المحيط وغيره نعم لزم ذلك الاجر على هذا بعد العمل وعلى ما قلنا أولا بعد الوقت والا فسل الاجارة عنده كما مر [و] حكمه انه [لا يضمن] بالاجماع [ما هلك] من غير صنعه [في يده] كما اذا سرق [او بعمله] كما اذا مد السفينة وغيرها مما ذكرنا في المشترك الا اذا عمل عملا لم يدخل في العقد كما اذا ضرب شاة فقفا عينها او كسريد لها فانه يضمن [وان ردد] المستاجر [الاجر بترديد العمل] كما اذا قال ان خطته فارسيا فلك درهم وان روميا فدرهمان وان يزديا فثلاثة [يجب اجر ما عمل] فان خط فارسيا فدرهم لوجوب الاجر بالعمل وكذلك الحكم في الصبغ بزعفران والعصفر والورس وكذا في السكنى في هذه وهذه وهذه وفي المساقاة الى سموقند وبخارا وخراسان ولم يجز الزيادة على الثلاثة كالبيع فالاطلاق لا يخلو عن شيى [وان ردد] المستاجر [في عمله اليوم او غدا] كما اذا قال ان خاطه اليوم فله درهم وان غدا فنصف درهم [فله] اي الموجر [ما سمي] من درهم [ان عمل اليوم] فيصح الشرط الاول عندهم [و] له [اجر مثله ان عمل غدا] فلا يصح الشرط الثاني خلافا لهما فيجب ما سمي من نصف درهم عندهما ولو خاطه في اليوم الثالث فاجر المثل عندهم [ولا يجاوز] اجر المثل [المسمى] اي نصف درهم وان كان الاجر اكثر منه وفي الجامع لا يجاوز الدرهم ولا ينقص عن نصف درهم والاول الصحيح لان الاجارة فاسدة والمسمى في الغد نصف درهم هذا اذا جمع بينهما واما لو اقتصر على اليوم وخاطبه في الغد فاجر المثل عندهما واما عنده فلغايل ان يقول باجر المثل او بلا اجر وتمامه في المحيط [ولا يسافر بعبد مستاجر للخدمة الا بشرطه] اي لا يخرج الى السفر عبدا استاجره للخدمة الا اذا اشترط ذلك وقت العقد لان خدمة السفر اشق وفيه رمز الى انه يخرج الى القرى وافنية البلد والى انه له ولاية الاستخدام في انواع الخدمة وذا من السحر الى ما بعد العشاء والى انه لا يضرب وطعامه على صاحبه كما في الظاهرية وما ذكر اولي مما في بعض النسخ من قوله ولا يسافر بالكسر فان مجيئ الثلاثي منه قد منعه صاحب ايضاح المفصل *

[فصل * تفسخ] الاجارة جوازا [بعيب] قديم او حادث [اخذ بالنفع] من المستاجر فلو انهم حائط من الدار او اعور الغلام بلا اخلال لم يفسخ كما في قاضيان [كدبر الدابة] المستاجرة بالفتح اي جرح ظهرها او خفها كما قال ابن الاثير ويدخل فيه بد الدابة ومريض العبد وانقطاع ماء الرحي والصنيعة وفيه اشارة الى انها لا تفسخ بالعيب وقيل تنفسخ والاول اصح

كما في الاختيار والى انه لا يشترط فيه القضاء والرضاء فينفرد به المستاجر ولو بعد القبض كما في العمادي والى انه لا يشترط حضور المالك كما في المضمرات وذكر في الصغرى انه شرط بالاجماع [فلو انتفع] المستاجر [بالمعيب] في مدة الاجارة [او ازيل العيب] كما اذا بنى الدار المهذومة او زال العيب [سقط خياره] ولزم بدله [و] تنفسخ [بختيار الشرط] قبل انقضاء الايام الثلاثة فلو استاجر دكانا شهرا على انه بالختيار ثلاثة ايام يفسخ فيها فلو فسخ في الثالث منها لم يجب اجر اليومين لان ابتداء المدة من وقت سقوط الخيار كما في الحصر وفيه اشعار بانه لا يشترط حضور صاحبه ولا علمه خلافا للطرفين والاول المختار وقيل للمفتي الخيار في ذلك كما في المضمرات [و] تنفسخ بخيار [الرؤية] فلو استاجر قطعات من الارض صفقة واحدة ثم رأى بعضها فله فسخ الاجارة في الكل وفيه اشعار بانه لا يشترط في هذا الفسخ القضاء ولا الرضاء وينبغي ان يكون فيه خلاف خيار الشرط [و] يفسخ [بالعذر] دفعا للضرر وفيه اشارة الى انها لا تنفسخ بالعذر وقيل تنفسخ والى الاول ذهب عامة المشايخ وهو الصحيح كما في الكافي والى انه ينفرد به صاحب العذر كما في الاصل لكنه الصحيح انه لا يفسخ بلا قضاء او رضاء وقيل انه يفسخ بدلهما في عذر ظاهر فلا يفسخ بالدلين كما في التمرناشي [وهو] اى العذر [لزوم ضرر] وهو نقصان احد المتعاقدين بدنا او مالا [لم يستحق] ذلك الضرر [بالعقد] ولم يلزم به [كسكون] اى مثل قلع السن الصحيح في صورة زوال [وجع ضرر استوجر لقلعه] اى استاجره به فانه يفسخ للزوم ضرر القلع [و] مثل السبس بالدلين [في لحوق دين] من جنس النفقة او غيره بعيان او بيان [لا يقضي] ذلك الدين بشيىء [الا بتمن ما اجر] الموجر من نحو العقار المستاجر فانه يفسخ لما ذكرنا ثم يباع وقيل يباع فيفسخ الاجارة كما في قاضينان [و] مثل [سفر مستاجر عبد للخدمة مطلقا] بلا تقييد بمصر [او] للخدمة [في مصر] فان المولى يتضرر بمشقة السفر والمستاجر بتهيئة السفر وفيه اشارة الى اشتراط تحقق السفر فان انكروا الموجر استفسر القاضي عن من يسافر معه وقيل يثبت بشيابه للسفر وقيل القول فيه للموجر وقيل للمستاجر فيحلف بالله انك عذمت على السفر وبه اخذ الكرخي والقنوري والى ان سفر الاجر ليس بعذر والى ان سفر مستاجر دار للسكنى عذر الكل في المحيط [و] مثل [افلاس مستاجر دكان] مثلا [ليتبر فيه] فانه عذر للافضاء الى اداء بدل الاجارة بلا تجارة وفيه رمز الى ان لحوق الدين عذر بالطريق الاول والى ان ضيق الدكان ليس بعذر ككساد السوق وفيه خلاف كما في المنية [و] مثل افلاس [خياط استاجر عبدا ليخيط] معه [فترك عمله] وفيه دلالة على انه يعمل لنفسه فانه المتبادر فلو عمل لغيره فافلس لم يكن عذرا لانه يتيسر بالابرة والمقراض والى انه لو ظهر خيانتة فامتنع الناس عن تسليم الثياب اليه كان عذرا لكل حق الدين كما في المحيط [وبدء مكتري الدابة عن سفرة] ي مثل انقلاب راي مستاجر الدابة من السفر الى الحضر عند العقول او بعده ولو في الطريق وفيه

رمز الى ان بقاء قلع السن وهدام الدار من القلع والهدم عذر والبداء بالمدة في الاصل وادي
 مصدر بداله اي نشأ فيه راي وهو ذر بدوات والاكتماء الاستيجار [بخلاف] مثل [بداء المكاري]
 اي اجر الدابة فانه ليس بعذر لجواز ان يبعث اجيرا او تلميذا فلو مرض المكاري كان عذرا وعليه
 الفتوى [و] بخلاف [ترك خياطة مستاجر عبد ليخط] معه [ليعمل] ظرف ترك [في الصرف]
 فان ذلك الترك ليس بعذر لا مكان ان يخط العبد في جانب منه ويعمل في الصرف في آخر وفيه
 اشعار بانه اذا استاجر دكانا للخياطة فاراد ان يتركها ويشغل بعمل آخر كان عذرا كما في الهداية [و]
 بخلاف بيع [ما اجره] اي اذا باع الاجر المجر من المشتري لم يكن البيع عذرا لان المستاجر لم يتضرر
 وفيه اشارة الى انه لو باع باذنه لم يفسخ وان يعتبر في حق الفسخ لم اعتبر في حق الحبس فلا ينزع
 من يده حتى يصل اليه ماله والى ان البيع بلا اذنه نافذ في حق الاجر والمشتري فلا يجحد البيع
 بعد فسخ الاجارة وهو الصحيح كما في المحيط [وتنفسخ] الاجارة بلا فسخ [بموت احد العاقلين]
 اي احد من الاجر والمستاجر او من الاجرين او المستاجرين اذا الاجارة تنعقد ساعة فصاعة فينتوقف
 على حيوتهما وفيه اشارة الى انه لو مات احد الاجرين او المستاجرين انفسخ العقد في حصته دون السبي
 كما في الكافي وقد يقدر استثناء الضروريات فمن الظن انه ينتقض بها اذا مات المكاري في الطريق فانه
 لا ينفسخ حتى لا يبلغ مامنا وكذا اذا مات المزارع المستاجر لارض للزراعة نعم يشكّل بها اذا مات
 المعقود عليه كدابة معينة فانه ينفسخ حال كونه [قد عقد لها لنفسه فان عقد] احد العاقلين
 الاجارة [لغيره فلا] ينفسخ لبقاء العاقلين حقيقة [كالوكيل] اجرا او مستاجرا وفيه اشعار بانه
 لا ينفسخ بموتهما اذا كانا وكيلين للاجر والمستاجر كما في قاضيهان [والوصي] والاب والقاضي [ومولى
 الوقف] ولو موقوفاً عليه [ولو قال] مالك [لغاصب دارة] منه [فرغها] اي فاخرج من داري
 [والا] يفرغ [فاجرتها كل شهر بكذا] اي فهي عليك كل شهر بماية [فسكت] الغاصب [ولم
 يفرغ] دارة [يجب المسمى] لانه رضى بالاجارة بطريق التعاطي وفي اضافة الدار اشعار بانه مقر بانها
 ملك المغصوب منه فلو جحد واقام المغصوب منه البينة ولو بعد سنة انزالها له يقضى بالدار بلا اجر
 على الغاصب [وصح] اربعة عشر عقدا مخالفة الى الزمان المستقبل [الاجارة] مثلاً ان يقول لي
 ذي الحجة اجرتك هذه الدار بكذا من هذا المحرم الى سنة لان الاجارة تنعقد ساعة فصاعة وفيه
 اشعار بانه لو اراد نقض هذه الاجارة قبل مجيئ ذلك الوقت ولم يجز فلو عجل بالاجرة يملك وفي
 رواية جاز فلم يملك بالتعجيل والفتوى على الاول وبانه لو باع قبل ذلك صح البيع وعليه الفتوى
 وبانه لو علق وقال في ومط الشهر اذا جاء رأس شهر كذا فقد آجرتك لم يجز كما قال ابو القاسم الصغار
 وذهب الفقيه ابراهيم و ابو بكر الاسكاف انه جاز الكل في قاضيهان والفرق ان الاضافة تنعقد
 سبباً بخلاف التعليق الا ترى انه لو قال لله علي ان اتصدق بدرهم غدا فعجله جاز ولو قال ان فعلت

كذا فعلمى ان اتصدق بدينهم لم يجوز وتمامه في الاصول [و] صح بالاجماع [فسخها] كما اذا قال
فاستنتك هذه الاجارة رأس الشهر الاتي ولو قال اذا جاء رأسه فقد فاستنتك لم يجوز وقال السرخسي
جاز والفتوى على الاول كما في قاضيان وعن صاحب المحيط انه لا يصح اجماعا كما في العمادي [والمزارعة
والمساقاة] كما اذا قال دفعت اليك هذه الارض او الاشجار للزراعة او العمل فيها بعد شهر من
هذا الوقت [والوكالة] كما اذا قال بع عبدي غدا فانه يصير وكيل لا يصح تصرفه الا بعد الغد
واختلف في العزل قبله وصح الرجوع اجماعا بشرط علم الوكيل كما في العمادي [والكفالة] بان
قال كفلت بنفس فلان غدا [والمضاربة] كما اذا دفع عشرة دراهم الى فلان وقال بعد ما صارت
العشرة عشرين اعمل به مضاربة بالنصف فانه لم يصير مضاربة الا عند صيرورتها عشرين درهما
[والقضاء والامارة] اى تفويضها كما اذا قال الوالى لزيد كن قاضيا او اميرا في بلد كذا غدا
وفيه اشعار بان التحكيم لم يصح مضافا وعليه الفتوى كما في الخلاصة [والايضاء] اى جعله وصيا
[والوصية والطلاق والعنق والوقف مضافة] اى مضافات الى الزمان المستقبل كما اذا قال ارضي هذه
موقوفة غدا ويصح العارية والاذن في التجارة مضافين كما في العمادي وفيه اشعار بانه لم يصح تعليق كل
منها وقد صح تعليق المزارعة والمساقاة كما في النهاية وينبغي ان يكون لا يصح فسخ كل منهما غير الاجارة
مضافا [لا] يصح [البيع] اذا عقد مضافا كما اذا قال بعتك عبدي غدا [واجازته] اى البيع اذا عقد
فضولي كما اذا قال اجزت البيع غدا [وفسخه] اى البيع ولو بيعا جازيا فلما قال احد العاقلين فسخت
البيع بعد مضي ستة اشهر لم يصح الفسخ كما في العمادي [والقسمة] فلم يصح اقتسمت غدا هذه الدار
على كذا [و] على هذا [الشركة والهبة والصدقة والشكاح والرجعة والصلح عن مال] بخلاف الصلح
عن غير المال كمن عمل [وبراء الدين] اى عن الدين كما اذا قال ابرأتك غدا عما لي عليك ولا يصح
العفو عن القصاص مضافا كما في العمادي وفيه اشعار بانه تعليق كل منهما مضافا كما في النهاية وانما
آخر الابراء رمزا الى رعاية حسن المنتهم فانه لغة الفصل *

* [كتاب العارية] *

او رد بعد الاجارة مع اشتغال كل على التملك لا نسطاطها من جهة العوض [هي] اى العارية بالتشديد
وقد يخفف منسوبة الى العارفان طلبها عيب على ما قال الجوهري وابن الاثير ورد الراغب وغيره
بان العاريائي والعارية وارية على ما صرحوا انفسهم به وفي المبسوط وغيره انها من العرية تملك
للمتار بلا عوض ورده المطرزي وغيره بالمشتقات استعارة منه فاعارة واستعارة الشيء على حذف من
والصواب ان المنسوب اليه العارية اسم من الاعارة ويجوز ان يكون من التعاور التناوب وان يكون
إلياء للمعني النسبة كالكرمى ذكره الزاهدى وشريعة [تملك نفع] من عين مع بقائها احتراز عن

قرض نحو الدراهم وعن البيع والهبة ورد لمذهب الكرخي اباحة الانتفاع بملك العين فان المستعير لا يوجرها والاجارة جائزة فيما يملك بلا عوض لانه يعير ما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به والمباح له لا يملك ان يبيع غيره كما في المبسوط [بلا عوض] احتراز عن الاجارة ولا ينتقض بهيته حق المرور فانها العارية دون الهبة لانها لم تكن الا تمليك العين وفيه اشعار بان العارية تصح بالتعاطي ولا يشترط الايجاب والقبول جميعا كادل عليه قوله [وتصح] العارية [بأعرتك] ارضى اي جعلتها عارية لك لكن في المضمرات ان اركانها الايجاب والقبول وشرطها القبض [ومنحتك واطمعتك ارضي] اي اعطيتك ما حصل من ارضي فان المنح في الاصل ان يعطي رجل رجلا ناقة او شاة ليشرب اللبن ثم يرد على انه اضيء الى ما ينتفع به مع بقاء عينه فلو اضيء الى ما لا ينتفع مع بقاء عينه كالدراهم لكن هبة كما في الاصل [وحملتك على دابتي] اي اركبتك عليها فان الحمل هو الراكب [واخذ منك عبي] اي اذنته لاستئجاره [وداري لك سكنى] مصدر بمعنى الإقامة او اسم بمعنى الاسكان حال اي مسكنة او تميزاي ملكك داري لك سكنى وملكك سكنها لك [و] داري لك [عمري] ظرف اي مدة عمري او مصدر من اعمرت كما مر في الهبة [سكنى] تمييز وتفسير للتنصيص على العارية [ويرجع المعير] عن العارية المطلقة او المقيدة [متى شاء] اذا لم ينقلب اجارة والا فلا يرجع كما اذا استعار زقا وجعل فيه زيتا فاسترد في الصحراء فانه لا يرجع وله اجر مثله الى موضع يجعل فيه زقا وكذا لو استعار امة لتوضع ابنه فتعود وصار بحيث لا يأخذ ثدي غيرها فانه لا يسترد وعليه اجر مثل خادمتها الى ان يعظم كما في المغني وغيره [ولا يضمن] العارية بالضم [بلا نعد] من المستعير [ان هلك] العارية ولو بشرط الضمان فلو وقع قصاع الحمام او كوز الفقاع من يده وانكسر لم يضمن كما لو سرق منه مستعار بين يديه وهو نائم قاعدا او مضطجعا وهو في الحصر فيضمن لو سرق منه نائما مسافرا كما في المحيط [ولا توجر] العارية وان لم يختلف استعماله [فان آجرها] المستعير [فعطبت] بالكسر اي هلك في يد المستاجر بلا تعد [ضمنه] اي المستعير [المعير] بالمثل في المثلي والقيمة في القيمي قيمة ساعة العارية كما في شرح الطحاوي [ولا يرجع] المستعير فيما ضمنه المعير [على احد] اي المستاجر لا غير فلا فائدة في النكرة العامة [او] ضمن المعير [المستاجر] ويرجع [المستاجر] على موجره [المستعير] ان لم يعلم [المستاجر] انه [المستاجر] عارية في يد الموجر فان علم بذلك لم يرجع لعدم الغرور وكان الاجرة للموجر المستعير لكنه يتصدق به عند الطرفين كما في المغني [ويعار ما اختلف استعماله] من العارية كالشوب للباس والداية للمركوب [او لا] يختلف كالدار للسكنى والداية للحمل [ان لم يعين] المعير [منتفعا به] اي من ينتفع بتلك العارية [و] يعار [ما لا يختلف] استعماله [ان عين] منتفعا به فلا يعار ما اختلف استعماله ان عين وفي الاكتفاء اشعار بان المستعير لا يملك الايداع من الاجنبي وهو الصحيح كما في النهاية

[وكذا] أى مثل المستعار [الموجر] بالفتح في جريان الصور الأربع فيعار الموجران لم يعين منتقعا وما لم لا يختلف استعماله ان عين [فمن استعار دابة] مطلقا [واستأجرها مطلقا] بلا تعيين السجل والركوب والحامل والراكب وغيرها من انواع الانتفاع [يحمل] كل من المستعير والمستأجر نفسه الدابة [ويعير] كل الدابة [له] أى للسجل [ويركب] كل غيره [وإيا] من السجل والركوب والاعارة لهما [فعل] المستعير أو المستأجر [تعين] ذلك الفعل بحيث كان العقد وقع عليه [وضمن] كل منهما [بغيره] أى الفعل فلو حمل أو ركب لا يعير ولا فيضمن بالهلاك ولو أعار للسجل أو الركوب لا يحمل ولا يركب ولا فيضمن هو الصحيح كما في الكافي ففى كل من الصور الأربع اختلاف المشايخ كما في المغني وفيه اشعار بأنه لو استعارها أو استأجرها مقيدا بنفسه لا يعير وهذا في الركوب دون السجل لان الاستعمال لم يختلف فيه كما في الكافي [وان أطلق] المعير [الانتفاع] بالعارية [في السور] ظرف أطلق [والوقت انتفع] بها [ما شاء] من انواع الانتفاع [اي وقت] شاء وفي بعض النسخ في الوقت والنوع فيكون على هذا نشر على غير ترتيب اللف وهو صنعة بدیعة كيثرة الوقوع فمن الظن ان الاولى ترتيب النشر فمن استعار دابة فله السجل والركوب اليوم والليلة فلا يضمن لو هلك عند الاستعمال وقبله وبعده [وان قيل] المعير الانتفاع بنوع أو قدر أو وقت أو مكان [ضمن] المستعير [بالخلاف] في واحد منها [الى شرف فقط] فلم يضمن بالخلاف الى مثل أو خير الا انه لا يخلو عن شيء فمن استعار ثورا ليكرب بها فلم يكرب أو يعير يوما ليحمل عشرة أفقرة من السنطة فحمل شيئا أخف وأسهل على الدابة أو الى مكان كذا وذهب الى مكان آخر ولو أقصر منه أو لم يذهب به وأمسك في بيته فهلك في هذه الصور ضمن وتماه في العمادی [وكذا] أى مثل تقييد الاعارة [تقييد الاجارة] واطلاقها [بنوع أو قدر] أو وقت أو مكان في انه ضمن بالخلاف الى شرف فقط وهذا من قبيل الاكتفاء على نسو قوله تعالى بيدك الخير اي الخير والشرو هذا كثير في الكلام القديم وغيره فمن الظن ان الاحسن وكذا الاجارة اطلاقا وتقييدا فان حكم الاجارة حكم الاعارة ففي كل موضع يضمن في العارية يضمن في الاجارة بلا اجر ففي كل موضع لا يضمن في العارية لا يضمن في الاجارة مع الاجر كما في العمادي وغيره [وردها] أى الدابة المستعارة مبتدأ خبره تسليم [الى اصطبل] أى مكان معد للدابة [مالكها] تسليم فلا يضمن بالهلاك بغيره لانه اتى بما هو المتعارف من رد العواري الى دار المالك كما في الهداية وفيه اشعار بان الاصطبل لو كان خارج الدار ضمن به لان الظاهر انها يكون بلا حافظ كما اشير اليه في النهاية والكلام مشير الى انه لو ردها الى منزله لم يضمن كما لو ردها ولم يسجد صاحبها ولا خادمه فربطها في دارة على معلفها كما في المحيط وغيره [و] ردها [مع] من في عيال المستعير كولد [أو عبده أو اجيره] فهو مجاز [مسانهة] أى اجارة مسانهة (جيزى بال فادان) [أو مشاهرة] (جيزى بال فادان) لا مياومة

لا له ليس في عياله كما في الهداية [او مع اجير ربها] اي مع من في عيال المعير كاجيرة او ولده [او عبده] اي عبد من عباده [يقوم على دابته] اي يتعاهد ما [او لا] يقوم عليها [تسليم] الى مالكها فيبرأ عن ضمان الرد لانه الواجب عليه واما ضمان العين فلا يجب بعد فلو هلك في يد العبد لم يضمن ضمان العين وقال السرخسي القياس ان يضمن و تمامه في المحيط وفيه اشارة الى انه لو استعار عبدا فرداه الى دار مالكه او مع من في عياله براء من الضمان و الى انه لو رد الدابة والعبد الى اجنبي ضمن وقيل لو ردها الى من لا يقوم عليها فليس بتسليم والاصح هو الاول كما في الهداية وغيره [كرد مستعار غير نفيس] كثير القيمة كالقدر والقصة والكوز ونحوها [الى دار مالكه] فانه تسليم بخلاف النفيس كعقد جوهر فانه ليس بتسليم الا بالرد الى المعير كما في الهداية [بخلاف رد الوديعة والمغصوب الى دار مالكهما] فانه ليس بتسليم فيضمن بالهلاك الا اذا رد الى المالك ولو يوضع بين يديه وقال شيخ الاسلام ان الوديعة كالعارية وعليه الفتوى كما في العمادي [وعارية النقدين] اي الدرهم والدينار [والمكيل والموزون والمعدود المتقارب] كالفلوس النافقة [قرض] فانه اعطاء واحد كالعارية وان ضمن بالهلاك قبل الانتفاع ولو لم يستهلك بان استعار صيرفي دراهم لتسوية الميزان او تزيين الدكان كان عارية لا قرضا فلو هلك لم يضمن كما في الكرمانى وغيره [وصح اعادة الارض للبناء والغرس] بالكسر والفتح [وله] اي المعير في العاريتين [ان يرجع] عنها لانها غير لازمة [و] ان [يكلف] المستعير [قلعهما] اي البناء والغرس في الحال [وضمن] المعير للمستعير [ما نقص] اي انتقص عنها [بالقلع] اي بسبب قلعهما [ان وقتها] اي عين وقتا للعارية لانه ماد حينئذ [ورجع قبله] اي قبل انتهاء الوقت فلو كان قيمة البناء او الغرس قائما في الحال اربعة دراهم وفي المال عشرة ضمن ستة دراهم وذكر الحاكم ان له ان يضمن المعير قيمتهما قائمين في الحال ويكونان له وان يرفعهما الا اذا كان الرفع مضرا بالارض فحينئذ يكون الخيار للمعير كما في الهداية وغيره وفيه رمز الى ان لاضمان في العارية المطلقة وعنه ان عليه القيمة و الى ان لا ضمان في الموقفة بعد انقضاء الوقت فيقلع المعير البناء والغرس الا ان يضر القلع فحينئذ يضمن قيمتهما مقلوعين لا قائمين كما في المحيط [وكرة] كراهة تنزيه [الرجوع] عنها [قبله] اي انقضاء الوقت لانه خلف الوعد الذي هو علامة المتأفقين ويستحب الوفاء بالوعد كما في الذخيرة [و لو اغار] الارض [للزرع] فيها [لا ياخذ] من المستعير استحسانا لان التضريض بالمومن حرام [حتى يحصد] الزرع من احصاه اي جاء وقت الحصاد بالفتح والكسراي قطع الزرع وتمامه في الرضي و جاز ان يكون من حصد الزرع يحصده بالضم والكسراي جزء كما في المغرب وغيره [وقت] العارية [او لا] يوقت كما في الاصل وذكر الحاكم ان المعير لو اراد اخذ الارض قبل ان يستحصل فللمستعير ان يقلع الزرع وان يتروك باجر المثل الى الحصاد وكان ابو الليث الحافظ يقول انما يجب

الاجر اذا اجرة المعير او القاضي وفيه اشعار بانه ليس للمستعير ان يكلف المعير قيمة الزرع و ان اراد المعير ان يعطى المستعير بذرة و نفقته و الزرع له فان رضى المستعير و طلع الزرع يجوز و الا فلا الكل فى المحيط [و اجرة رد المستعار] فى العاريتين [و] اجرة رد [المستاجر و المغصوب] و المرمون و الوديعة و المبيع بيعا فاسدا بعد الفسخ و المبيع بعد الاقالة و المبيع بالعيب او بختيار الروية و الشرط يجب [على المستعير و المجر و الغاصب] و الراهن و المودع بالكسر و القابض و البائع و المشتري كما فى العمادي وغيره وهذا على ترتيب اللف مع الاشعار فى الكل بالاختتام اذا لاجرة انما تجب بعد قطع الدرام *

* [كتاب الوديعة] *

عقب بالعارية مع اشتراك كل فى الامانة لترقى الى الادنى لغة فعيلة بمعنى مفعولة بناء النقل الى الاسمية من ودع ودعا اي ترك و كلاهما مستعمل فى القرآن والتحديث كما قال ابن الاثير فلا ينبغي ان يكسب بشذوذهما و فى المغرب يقال ازدعت زيدا مالا و استودعته اياه اذا دفعته اليه ليكون عنده فانا مودع و مستودع بالكسر وزيد كمال مودع و مستودع بالفتح و شرعا [هي امانة تركت للحفظ] ادنى تسامح والمعنى ترك امانة و دفعها ليحفظها فخرج العارية لانها للانتفاع فالامانة مصدر امن بالضم اى صار امنا ثم سمي بها ما يؤمن عليه فهي اعم من الوديعة لاشتراط قصد الحفظ فيه بخلاف الامانة كما اذا وقع الريح ثوب احد فى حجر احد و يبرأ عن الضمان بالوافق فيها بخلاف الوديعة الا اذا انكرها كما فى شرح الهداية وغيرها لكن الامانة عين و الوديعة معنى فيكونان متبائنين كما لا يتفق وفيه اشعار بانها عقد استعفاظ فيلزم الايجاب والقبول و لو دلالة و لذا لو قال لصاحب السمان اين اضع ثيابي فقال هناك فوضع فيه ثم خرج عنه و لم يجد ضمن كما لو وضع ثوبه عند احد و لم يقل شيئا اما لو قال لم اقبله لم يضمن بالهلاك لان الدلالة لا يعارض الصريح كما فى المحيط وغيره ثم شرح فى اليك فقال [و ضمانها] اى حكم ضمان الوديعة [كالعارية] اى مثل حكم ضمان العارية فقد ضمن المتعدي بالهلاك فلا يضمن بالسرقة ويستثنى منه اعادة الوديعة فانها موجبة للضمان بخلاف العارية كما فى الخزانة [وله] اى المودع [حفظها بنفسه] فى دارة و منزله و خانوته ولو اجارة او عارية كما فى الاختيار [و] ببعض [عياله] بالكسر جمع عيل بالفتح والتشديد وهو من يعوله ويقومه وينفق عليه كالزوجة كما فى المغرب ويجوز ان يكون بلا حذف البعض فانه مفرد على ما فى القاموس وفيه اشعار بان الشرط هو النفقة لا المساكنة معه وليس كذلك فان العبارة فى هذا الباب للمساكنة الا فى حق الزوجة والولد الصغير حتى لو كانت فى محلة اخرى بلا نفقة لم يضمن بالدفع اليها كما لم يضمن الزوجة لو دفعت الى الزوج وهو يسكن معها كما فى المحيط وغيره لكن فى شرح

الطحاوي انه من يسكن معه وينفق عليه كالغلام والاجير والاضافة للجهل اي عيال غير متهمة
والا فيضمن بالدفع كما في قاضيان [وان نهى] المودع عن حفظه بعيله والاحسن تركه لما سيجي
تفصيله [ر] له [السفر بها] وان كان له مؤنة وفيه رمز الى انه لا فرق بين السفر الطويل والتقصير وهذا
عنده وقال محمد رح لا يسافر مطلقا وقال ابو يوسف رح لا يسافر سفرا طويلا كما في الدخيرة [عند عدم
النهى عنه] بان امره بالحفظ مطلقا واما اذا قال احفظها في هذا المصر ولا تخرجها منه فان كان
سفرا له بد منه ضمن وان كان سفرا لا بد منه وكان في المصر من في عياله فكذلك والا لم يضمن
كما في المحيط [و] عدم [الخوف] بان كان الطريق آمنا بلا مؤنة فاذا كان لها مؤنة فان كان سفرا
لا بد منه ولم يكن في المصر من في عياله لم يضمن عندهم واما اذا كان سفرا له بد منه فلا ضمان
عنده وان بعدت المسافة وكذلك عند ابي يوسف رح ان تربت والا فيضمن اما عند محمد رح
فيضمن مطلقا وفيه اشعار بانه لو كان الطريق مشرفا لا يسافر بها [وضمن] بالاجماع كما في المحيط [ولو
حفظ بغيرهم] اي بغير نفسه وعياله بان استاجر اجنبيا ليحفظها وحينئذ يكون حافظا لاسودعا كما في
الكرماني [ضمن] المودع او ذلك الغير وفيه اشعار بانه لو دفع الى عيال صاحبه ضمن كما ذكره
القلدوري لكن في الجامع انه لم يضمن كما في العمادي [الا اذا خاف الحرق] اي حرقا يحيط بجميع
محلها بالتحريك وقد يسكن النار كما في الصحاح [او الغرق] اي غرق سفينة الوديعة بالتحريك مصدر
ويجوز السكنون على ان يكون اسما من الاغراق [فوضعها عند جاره] فانه لم يضمن استحسانا وفيه
رمز الى انه ان امكن ان يدفع الى من في عياله فدفع الى اجنبي ضمن كما في الكرماني والى انه ان
ارتفع الحريق ولم يستردها منه لم يضمن على ما قال بعضهم كما في العمادي [ار عند فلك آخر]
فانه لا يضمن لانه طريق الحفظ وهذا كله اذا كان الحرق مشهورا بين الناس والا لم يصدق فيه
الا بالبينه كما في الكرماني [فان حبسها] اي امسكها المودع [بعد طلب ربه] ولو حكما كالوكيل
على ما في المصنوعات [قادرا على التسليم] اي تسليم الوديعة وفيه اشارة الى انه لو استردها فقال لم
اقدر ان احضر هذه الساعة فتركها فهلكت لم يضمن لانه بالترك صار مودعا ابتداء والى انه لو استردها
فقال اطلبها غدا فلما كان من الغد قال هلكت لم يضمن ان هلكت قبل قوله اطلبها والى انه لو قال
في السر من اخبرك بعلامة كذا فادفع اليه ثم جاء رجل تبلك العلامة ولم يدفعها اليه حتى هلكت لم
يضمن والى انه لو طلب في ايام الفتنة فقال لم اقدر عليه هذه الساعة لبعدها او لضيق الوقت فاغاروا
على تلك الناحية فقال اخبر عليها لم يضمن والقول له الكل في المحيط [او] ان [جحدتها] اي انكر
الوديعة بعد طلب المالك او قايم مقامه بحضرة بلانية الحفظ كما هو المتبادر وفيه اشارة الى انه يضمن
بوجود العقار كالمقول وعن ابي حنيفة رح في العقار روايتان والى انه لو انكرها بعد طلبه بان
قال المالك ما حال وديعتي فقال ليس كذلك عندي وديعة او انكر بلا حضرة او في وجه عدم مخافة

الذلف لم يضمن كما في المحيط وعن الحرجاني انه انما يضمن اذا انقلبت عن موضعها كما في الزاوي
[او خلط] الوديعة [بماله حتى لا يتميز] ماله عنها خلط الجنس بالجنس كاللبن باللبن والبر
بالبر والدرهم بالدرهم او بغير الجنس كالخل بالزيت والبر بالشعير وانما يضمن عنده في هذه
الصور لان الخلط استهلاك من كل وجه وقال انه كذلك اذا خلط مائعا بمائع من غير جنسه واما
اذا خلط جنسا بجنس غير مائع فقد شاركه فيها فهلك من مالهما وكذلك حكم المائع عند محمد رح
واما عند ابي يوسف رح فقد ضمن صاحب الكثير كما في الاختيار وغيره وفيه اشارة الى انه لو
اختلط بغير صنعه لم يضمن وهو شريكه بلا خلاف والى انه لو خلط على وجه يتميز لم يضمن
والى انه لو خلط بعض عياله لم يضمن هو بل الخلط ولو عبدا صغيرا وتمامه في الكافي [او تعدى] فيها
بان كانت ثوبا او دابة [فليس او ركب] او عبدا فاستخدم وليس قسما للجنس حتى يكون جعله
تسمياله من قبيل التسامح كما ظن نعم لو تركه لما ذكره في ازالة التعدي [او حفظ] الوديعة [في دار]
ولو احرز [امر] المودع [به] اي بحفظها [في غيرها] اي غير هذه الدار ولا باس باعمال
الضمير كما في الرضي وفيه اشارة الى انه لو امر بالحفظ في هذا البيت او هذا الجانب منه او هذا
الصندوق او بيمينك فحفظ في بيت او جانب او صندوق آخر او يسهه لم يضمن لانها لم يتفاوت
في الحرز كما في الكرماني [او جهلها] بالتشديد اي جهل المودع الوديعة حيث لم يعرفها الورثة من
جهله اي نسب الجهل اليه [عند الموت] اي لم يبينها عند موته [ضمن] اي المستودع في هذه الصور
الست لانه غاصب فيها وينبغي ان يستثنى من الاخير ست صور متولى وقف عنده غلة الوقف
ومستودع عنده مال اليتيم وغار عنده الغنيمة واحد المفاوضين عنده مال الشركة على قول ومعنوه
او مرافق مسجون عنده مال احد فادرك ومات بلا بيان فانه لم يضمن في هذه الصور كما في المحيط
وغيره [وان ازال التعدي] بان ترك اللبس او الركوب او الاستخدام سليما [زال ضمانه]
الواجب بالتعدي وهذا ما وعدنا انه اشارة بالضمن في التعدي فلو اخذ بعض الوديعة لنفقته ثم بدله
ورده في مكانه فضاع ضمن ثم برى بالرد وفيل لم يضمن اصلا والاول الصحيح لان الاخذ بنية
الانفاق اخذ لنفسه وهو سبب للضمن كما في المحيط [وان اختلطت] الوديعة بماله [بلا فعله] كما اذا
انشق صرتان وانصب احداهما في الاخرى [اشتركا] اي المودع والمالك شركة اختلاط فالحالك من
مالهما فلم يضمن كما اشير اليه [ولا يدفع] المودع [الى احد المودعين] كما في الاصل ولا ياخذ منه
كما في الجامع [قسطه] اي نصيبه مما ادعاهما من قيمى او مثلى كالثياب والمكيل [بغيبة الاخر]
لانه لا يكون له ولاية القسمة وقالا يدفع او ياخذ لانه طالب لما سلم اليه من نصفه كما قال بعض المشايخ
والاصح ان القيمي لا يدفع بالاجماع كما في الاختيار [ولا احد المودعين] بالفتح [دفعها] اي الوديعة
كلها [الى] المودع [الاخر فيما لا يقسم] كعبد او ثوب واحد او غيرهما مما يعيب بالتقسيم وفي

مبصوط شيخ الاسلام انه يقسم من حيث الزمان [وله دفع نصفها] عنده و دفع كلها عندهما
 [فيما يقسم] كالمكيل والثياب وغيرهما مما لا يعيب بالتقسيم [وضمن دافع الكل] نصف القيمة
 فيما يقسم عنده ولا يضمن شيئاً عندهما وذكر شيخ الاسلام انه اذا رضيا ان يكون المال عند
 احدهما الى ان يحضر صاحب المال جازو لم يذكر خلافاً [لا] يضمن شيئاً بالاجماع [قابضه] اى
 الكل وفي كلامه اشارة الى انهما اذا ادعا ما يقسم عند رجل فهلكت فقد ضمننا وكذا الحكم فى المستبضعين
 والرصيين والعدلين فى الرهن والوكيلين بالقبض والمرتهنين كما فى المغني [ولا اعتبار للنهي
 عن الدفع الى من لابد] من بعض عياله [من حفظه] فلو قال لا تدفعها الى امراتك او ابنك او
 عبدك او غير ذلك والمودع لم يجد بدا من الدفع اليه بان لم يكن له عيال سواه لم يضمن فان وجد
 بدا منه فهو ضامن كما فى المحيط [ولا] للنهي [عن السقط في بيت] معين [من دار] فلو وضعها
 فيه وضاعت لم يضمن استئساناً وانما خص النهي بالذكر مع ان الامر كذلك لانه قد اشار اليه فى
 السابق كما ذكرنا [الا ان يكون له] اى لهذا البيت [خلل ظاهر] فانه يعتبر ويضمن بالخلاف
 وفي شرح الطحاوي اذا كان البيت الاخر احرز من المنهي عنه ضمن [ولو اودع المودع] الوديعة الى
 من ليس في عياله بغير اذن ولا ضرورة كالخرق [فهلك] في يد المودع الثاني بعد ان يفارق الاول
 [ضمن] المودع [الاول] بلا خلاف واما المودع الثاني فلا يضمن عنده خلافاً لهما فان الثاني
 امين عنده لا عندهما كما فى المغني فلو ضمن الثانى رجع على الاول اذا لم يعلم ان الاول مودع والا
 لم يرجع على ما اشار اليه السلواني كما فى الزاهدى [ولو اودع الغاصب] المغصوب المودع ثم هلك في
 يده [ضمن] ايا شاء من الغاصب والمودع وانما يرجع على الغاصب اذا لم يعلم انه غصب كما فى العمادي
 ولفظ الغاصب في هذا المقام مناسب لبيان حكم الغصب والضمان يدل على الفراغ عما تقدم فى
 الجملة فيصلح ان يكون من قبيل حسن المختتم والله اعلم بالصواب *

* [كتاب الغصب] *

اخر عن الرديعة مع مناسبة التضاد لان الشيانة موخرة عن الامانة [وهو] لغة اخذ مال او غيره
 من الغير قهراً يقول غصب يغصب بالكسر الزوجة الرجل وعليه و منه غصباً وكثير ما يسمى به
 المغصوب وشريعة [اخذ مال] احتراز عن اخذ الدم والخمر والميتة وكف من تراب وقطرة ماء
 ومنفعة فلو منع صاحب الماشية عن نفعها فهلكت لم يضمن كما فى النهاية [متقوم] اى مباح
 الانتفاع شرعاً احتراز عن الخنزير والخمر والمعازف عندهما [محترم] اى حرام اخذه بلا سبب
 شرعي احتراز عن مال الحربي في دارهم [علناً] اى اخذاً ظاهراً لا خفية احتراز عن السرقة
 فهو قيد ضروري متروك عن الهداية [بلا اذن مالكه] احتراز عن نحو الرهن والعارية [يزول]

ذلك الاخذ صفة له [يده] اى تصرف المالك عن ملكه و احتراز به عن العقار كما ياتي فالاصل ازالة اليد المحقة لاثبات اليد المبطله ولهذا لو كان في يد انسان درة فضرب عليها يده فوقعت في البحر فقد ضمن وان فقد اثبات اليد ولو تلف ثمريستان مغصوب لم يضمن وان وجد الاثبات لعدم ازالة اليد ولا يشق انه لو قال هو ازالة اليد اليه على مال آخ كان احسن وذكر في الزاهدي انه على ضريين ما هو موجب للضمان فيشترط له ازالة اليد و ما هو موجب للرد فيشترط اثبات اليد [فلا غصب] موجبا للضمان [في العقار] لعدم ازالة اليد لانه في مسله بلا نقل و التصرف في المالك بالتبعيد عنه فهو غصب موجب للرد لوجود اثبات اليد وهذا عند الشيعين واما عند محمد رح ففى العقار غصب والصحيح الاول في غير الوقف في الثاني في الوقف كما في العمادي وغيره [حتى لو هلك] العقار بان غلب عليها الماء او انقطع شربه او ذهب به السيل [في يده] اى الغاصب [لا يضمن] عندهما و يضمن عنده واما لم يضمن يبس الزرع و الشجر في غصب الارض و الكرم لانهما لم ينقلا عن محلها او في حكم العقار كما في العمادي [وما نقص] من العقار بان فات جزء منه او غيره [بفعله] من السكنى و الزراعة و الحراثة و نحوها [يضمن] اتفاقا فلو هدم حائط الدار ضمن بالبناء و القيمة على الخلاف كما في المنية ولو اخذ التراب من الارض ضمن بالنقصان وان لم يكن له قيمة و قيل يوم بالكبس وان كان له قيمة فقد ضمن وان لم ينقص كما في فاضيلان لكن في الننف ان يهلك العقار و نقصانه لم يضمن عند ابي حنيفة رح خلافا لهما و يعرف النقصان بان ينظر بكم يستاجر هذه الارض قبل النقصان و بكم بعده و بالتفاوت قيمة ما نقص كما في التهمة [واستخدام انعبد] ولو مشتركا [غصب] حتى لو هلك ضمن القيمة او نصيب صاحب لوجود ازالة اليد وعن ابن رستم عن محمد ان استخدام عبد مشترك ليس بغصب و فيه اشعار بان ركوب الدابة المشتركة و حملها غصب فيضمن نصيب صاحبها و لو ركب فنزل وتركها في مكانها لم يضمن لان الغصب لم يتحقق بدون النقل كما في المحيط و ينبغي ان يكون الاستخدام كذلك [لا] غصب [جلوسه] اى الجالس [على البساط] او في الدار لعدم ازالة [وحكمه] اى الغصب [الاثم] اى استحقاق النار [لمن علم] ان الماخوذ مال الغير فلو ظن او جهل فلا اثم لكنه يرجب الضمان لانه يتعلق بالازالة و ينبغي ان يعلم ان الغصب من الكافر اشد لانه معاقب بالنار اذ لا يوضع عليه وبال كفره الدائم ولا يكون له طاعة ولهذا قالوا ان خصومة الدابة اشد من خصومة الادمي كذا في المضمرات [ورد العين] المفصولة في مكان غصبها لتفاوت القيمة بتفاوت المكان حال كونها [قايسة] موحودة في يد الغاصب سواء كانت مثليه او قيمية فلو كانت القيمة في بلد الخصومة اقل مما في بلد الغصب فيمينيل للمغصوب منه ان ينتظر او يرضي او يأخذ القيمة يوم الخصومة كما في العمادي وفي التقديم اشعار بان رد العين اتم فانه الموجب الاصلي على ما قالوا كما في الهداية وفيه اشعار بالضعف فان الجمهور

ذهبوا الى ان المرجب الاصلي هو القيمة كما في رهن الهداية والكافي [و] حكمه [الغرم] اي ضمان العين للمالك [هالكه] بفعله او يفعل غيره او باقعة سماوية [ويجب في المثلي] اي ما يوجد له مثل في الاسواق بلا تفاوت معتد به كذا ذكره المصنف الا انه يشكل بنحو التراب والصابون والسكنجيين فانه قيمى [المثل] اي مثل الهالكه في موضع الخصومة عند شيخ الاسلام وفي موضع الغصب عند الامام السرخسي كما في المحيط فان كان القيمة فيه اكثر فللمغصوب منه الخيارات الثلاثة وان كانت اقل فللغاصب الخيارات الا ان ينتظر كما في العمادي [كالمكيل] المتقارب [والموزون] المتقارب [و العددي المتقارب] والزري المتقارب اي مالا يتفاوت احاده في القيمة وانما قيل به لانه ليس مطلق كل منها مثليا الا ترى ان السوق والناطف المبز بتقدير الزاء بالغارسية (طراى مغزين) قيميان وان كان الاول كميلا والثاني وزنيا على ما قال صدر الاسلام وذهب الاسيبجا بي الى ان المثلي المكيل والعددي المتقارب وكل موزون مصنوع يضره التبعض [فان انقطع المثل] بحيث لم يوجد في الاسواق كما في الكرمانى وغيره او لم يوجد اصلا كما في شرح الطحاوي [فقيمته] عند ابي حنيفة رح [يوم يختصمان] اي يقضى بينهما وهو الاصح كما في الخزانة وهو الصحيح كما في التحفة وعند ابي يوسف رح يوم الغصب وهو اعدل الاقوال كما قال المصنف وهو المختار على ما قال صاحب النهاية وعند محمد رح يوم الانقطاع وعليه الفتوى كما في حيرة الفتاوى وبه افتى كثير من المشايخ كما في صرف الكفاية [و] يجب [في غير المثلي] اي ما يتفاوت احاده في المالية من القيمى [قيمته يوم الغصب] بالاجماع كما في المضمرات وهذا اذا كانت هالكه وكذا اذا استهلك عنده واما عندهما قيمة يوم الاستهلاك كما في المختلفات [كالعددي] والزري [المتفاوت] والحيوان وكل موزون غير ذلك المصنوع وما دون نصف صاع وما اختلط من موزونين او مكيلين كالبر والشعير المختلطين وتاممه في العمادي [فان ادعى] الغاصب [الهلاك] اي هلاك المغصوب [حبس] ذلك الغاصب لانه مقر بالغصب فاذا اذكر اقام عليه بينة والصحيح انه يقبل البينة في حق الحبس وفيه رمز الى انه لا يشترط بيان الجنس والصفة والقيمة وقيل باشتراطه [حتى يعلم] ويطن بمضي مدة موكولة الى راي القاضي [انه] اي المغصوب [لوربقى] ولم يهلك [لظهر] حينئذ يقضى بالقيمة وفيه اشعار بانه لو رضى بالقيمة قبل الحبس لم يقض بها عليه وقال الحلواني انه يقضى بها حينئذ الكل في المحيط [ثم] اي بعد هذا التلوم والعلم بالهلاك [قضى عليه بالبدل] مثليا او قيميا وفيه دلالة على ان المرجب الاصلي رد العين [والقول فيه] اي في مقدار البدل [للغاصب] مع يمينه لانه المنكر [ان لم يقم] للمالك [حجة الزيادة] التي ادعاها فان اقيمت حجتها وجبت تلك الزيادة ولم يعتبر قول الغاصب حينئذ وفيه اشعار بانه لو لم يقم واقام الغاصب حجة القلة لم يقبل وهو الصحيح كما في النهاية [فان ظهر] مغصوب ادعى هلاكه [وقيمته اكثر] اي حال كونه قيمته

اكثر مما ضمن الغاصب به وان قل كدانق في الف درهم كما في الزاهدي [و] الحال انه [قد
 ضمن] الغاصب [بقوله] اي الغاصب مع يمينه [اخذه] اي المصوب الظاهر [المالك ورد بدله]
 لانه لم يتم رضاه [او امضى الضمان] اي اجاز ضمانه بان رضى بالبدل و ترك المصوب في يد
 الغاصب وفيه اشعار بانه لو كان القيمة دونه او مثله لم يكن له خيار لانه توفر بدل ملكه (كن
 في ظاهر الرواية الخيار وهو الاصح كما في الهداية فالاولى ترك قوله (و قيمته اكثر) [وان] ظهر و قيمته
 اكثر او مثله او دونه وقد [ضمن] الغاصب [لا بقوله] اي الغاصب بل بنكوله او بقول المالك
 او بيمينه [فهو] اي المصوب [للغاصب] لرضاء المالك به [وان آخر] الغاصب [المصوب او]
 الامين [الامانة] كالعارية و الوديعة [اوريد] الغاصب او الامين [بالتصرف] كالبيع [فيهما]
 اي المصوب و الامانة [تصدق] الغاصب و الامين وجوبا بالاجرة و الربح عندهما خلافا لابي يوسف ررح
 وفيه اشارة الى ان كلا من الاجرة و الربح صار ملكا لهما ملكا خبيثا و حراما لخبث السبب وهو التصرف
 في ملك الغير و كل حلال عنده لان المضمونات تملك بأداء الضمان و الى انهما لا يصرفان في حاجتهما
 الا اذا كانا فقيرين فالغني منهما لو تصرف تصدق بمثله و الى انه لو ادى الى المالك حل له التناول
 لزوال الخبث كما في الهداية و الى انهما لا يصيران حلالين بتكرار العقود و تداول الالسننة كما في
 الكرمانى [الا ان يكون] المصوب و الامانة [دراهم او دنانير لم يشر] اي لم يصف [اليهما]
 وقت العقد بان اشار الى غيرهما او اطلق الثمن و نقدهما [او اشار] اليهما [و نقد غيرهما]
 فانه لا يتصدق به لانه حلال وفيه اشارة الى انه لو اشار اليهما و نقدهما تصدق لانه وان لم يتعين
 بالاشارة الا ان ضم النقد يورث الخبث هذا كله عند الكرخي وعليه الفتوى دفعا للخرج في هذا
 الزمان كما في النخيرة وغيره الا ان مشايخنا قالوا انه لا يطيب بكل حال وهو المختار لاطلاق المبسوط
 و الجامعين و الى انه لو تزوج باحد هما امرأة او اشترى امة او ثوبا او طعاما حل الانتفاع ولم يتصدق
 بشيء في قولهم لان السرمة عند اتعاد الجنس و كل منها مخالف للدرهم او الدنانير كما اشير اليه
 في الهداية وغيره ثم شرح فيما يوجب الملك فقال [وان غصب] شيئا [وغير] الغاصب اياه
 بالتصرف فيه احتراز عن صبي فصبه فصار ملتحيا عنده فان اخذه بلا ضمان [فزال اسمه] احتراز
 عن كلف فكتب عليه او قطن فغزله او لبن فصيرة مخيضا او عصير فخلله فانه لا ينقطع به حق المالك
 و قيل ينقطع كما في المحيط [و اعظم منفعه] اي اكثر مقاصده احتراز عن دراهم فمبكها بلا
 ضرب فانه وان زال اسمه لكن يبقى اعظم منفعه و اذا لا ينقطع حق المالك عنه كما في المحيط وغيره
 فلم يكن زوال الاسم مغن عن اعظم المنافع كما ظن [ضمنه] اي الغاصب المصوب [و ملكه]
 بتقرر الضمان على الغاصب كما هو المتبادر و اليه ذهب بعض المتقدمين و قال بعض المتأخرين ان
 سبب الملك الغصب عند اداء الضمان كما في المبسوط فلو ابى المالك عن اخذ القيمة و اراد اخذ الغير

فم يكن له ذلك كما في النهاية لكن حكى عن الامام مفتى الثقليين ان الصحيح عند المحققين من مشايخنا على قضية مذهب اصحابنا انه لا يملك الا عند تراضي الخصمين بالضمن او قضاء القاضي به واداء البذل كما في الذخيرة وغيره [بلا حل] للارتفاع به لانه ملك خبيث [قبل اداء بذه] مثليا او قيميا حقيقة او حكما كما اذا ضمنه الحاكم او المالك كما في الهداية وغيره وفيه اشارة الى انه لا يستخلص عن وباله بعد اداء البذل بلا توبة و الى انه يحل بعده بلا استيجلال لكنه لم يحل كما في المحيط وغيره [كذبح شاة] او ابل او بقرة مغصوبة مع سلخها وتاريخها [وطبخها] فانه حينئذ غيرها فلا يزول الاسم بالسلخ ولذا لا ينقطع به حق المالك وضمن النقصان وكذا بالتاريخ لا ينقطع وقيل ينقطع اذا كان للارباب قيمة كما في الزاهدي وفيه اشارة بانه لو طبخ الحنطة او اللبم المغصوب صار ملكا له بلا حل وهذا عندهما واما عنده فيحل وكذا لو مضغ طعاما مغصوبا فابتلع و شرط الطيب عنده وجوب البذل وعندهما اداؤه وعليه الفتوى كما في الخلاصة وغيره [و] مثل [جعل صفر] او حديد او ساجة مغصوبة [اناء] مثل كوز او فلسا او سكين او بابا فانه ضمنه وملك بلا حل [بخلاف] جعل [السجّرين] الغضة والذهب اناء او درهما او دينارا فان الاسم باق [فهما] عنده [للمالك بلا شئ] عليه او له وضمن مثله عندهما وفيه اشعار بانه لو دفع دراهم الى ناقل لينقل فغمزها وكسر ضمن الا اذا امر بالغمز على ما قالوا كما في قاضيتان وفيه اشعار بانه لم يضمن عند بعضهم على ما تقرر [ولو خرق ثوبا] مغصوبا بالتشديد او التخفيف كما في المضمورات والاول اولى لانه يشبر الى الخرق الفاحش فلم يتاخرين في تفسيره اختلاف والصحيح ما اشار اليه بقوله [وفوت] بذلك التخرق [بعض العينه] وبقى بعضها [وبعض نفعه] وبقى بعضه بالواز وفي بعض النسخ بكلمة او كما في نسخ الوقاية وهي بمعنى الواز كما في المغني وغيره فان الاول هو الصحيح كما في الكرماني والهداية والمحيط وغيرها فمن الظن الحكم الجزم بفساد كلامه بانه يفيد فتح خرق فات به بعض العين دون بعض النفع [طرحه] اي الثوب [المالك عليه] اي المخرق [واخذ] منه [قيمته] سالما [او اخذه] اي الثوب المخرق [وضمن] المالك مشرقة [نقصانه وفي الخرق اليسير] ضد الفاحش فوت الجودة لا فوت بعض العين وبعض النفع كما اشير اليه في المحيط وحكمه انه [ضمن ما نقص] لانه تعيب من وجه وقيل الفاحش ما نقص ربع القيمة واليسير دونه وقيل نصف القيمة ودونه وقيل ما لا يصلح بعده لثوب ما وما يصلح له وقيل يرجع فيهما اي اهل الصناعة فما عدوا فاحشا ففاحش ويسيرا فيسير وقيل ان طويلا ففاحش وعريضا فيسير والاول اصح وانما ذكر هذه المسئلة ههنا لانه غصب حقيقة او حكما او مبني عليه بعض مسائله من قطع الثوب المغصوب فاحشا او يسيرا الكل في المحيط والاصل ان ما يوجب النقصان اربعة وفي الكل ضمان الا في الاول تراجع السعر وفوت جزء من

العين وفوت وصف مرغوب كقوت السمع واليد في العبد وفوت معني مرغوب كنسيان حرفة في العبد في يد الغاصب كما في الزاهدي [ومن بنى] بناء [في ارض غيره] غصبا [او غرس] شجرا كذلك [امر] الغاصب [بالقلع] اى قلع البناء او الشجر [والرد] اى رد الارض فارغة الى المالك ولو كان القيمة اكثر من قيمة الارض وقال الكرخي انه لا يورثه حينئذ و يضمن القيمة وهذا ارفق لمسائل الباب كما في النهاية وبه افتى بعض المتأخرين كصدر الاسلام وانه حسن ولكن نحن نفتي بجواب الكتاب اتباعا لاشياخنا كما في العمادي ومما لا بد من معرفته ان القلع انما يحل اذا لم يقض عليه بالقيمة والا قيل انه يحل وقيل لا يحل لانه تضييع المال بلا فائدة كما في الزاهدي [والمالك ان يضمن] للغاصب [قيمة بناء او شجر امر بقلعه] اى قايم في الارض لا قيمته مقلوعا اذا المقلوع قيمته اكثر من القايم فان المؤنة والاجرة صرفت في قلع المقلوع دون القايم كما في النهاية وطريق معرفة القيمة ان يقرم الارض بلا بناء او غرس فتقوم مع احدهما مستحق القلع فيضمن الفضل مثلا اذا كان قيمة الارض بدونه عشرة دراهم ومعه مستحق القلع خمسة عشر يضمن المالك خمسة للغاصب ويسلم الارض معه للمالك [ان نقصت] الارض [به] اى القلع و روى هشام عن محمد ان الارض ان نقصت به اخذ الارض وضمنه النقصان وليس له ان ياخذ الاشجار و يضمن قيمته للغاصب وانما له ذلك اذا فسد الارض بقلعهما كما في المحيط وغيره [وان حمر] بالتشديد او صفر الغاصب [الثوب] الابيض [ضمنه] اى ضمن الغاصب قيمة ذلك الثوب حال كونه [ابيض] وسلم الى الغاصب [او اخذه] اى الثوب [وغرم ما زاد الصبغ] فيه لان الصبغ مال متقوم للغاصب وللمالك ترك الثوب على حاله و الصبغ على حاله و يبيع الثوب و يقسم الثمن بينهما على قدرهما كما في المحيط [وان سود] ذلك الثوب [ضمنه] اى ضمن المالك قيمته [ابيض] او اخذه ولا شيء [عليه] للغاصب [وقالوا ان السواد كالحمرة في حكم الخيار فيضمن او يغرم] وقيل ان كان الثوب مما زاد قيمته بالسواد فالجواب ما قالوا وان انتقص فما قال وقيل ان هذا اختلاف زمان فاجاب على عادة بني أمية وهما على طريق العباسية حكى ان هارون الرشيد شاور ابا يوسف في لون ثوب اللبس فقال احسن الالوان ما كتب به كتاب الله تعالى فاستحسنه هارون و تبعه من بعده كما في الكرماني وغيره [وان باع] الغاصب العبد المغصوب [او اعتق ثم ضمن نفذ البيع] اى بيع الغاصب [لا العتق] لان المالك الناقص يكفي لتنفيذ البيع لا العتق وفيه اشارة الى ان تضمين قيمة يوم الغصب ويوم البيع سواء في النفاذ وهو لم ينفلذ الا اذا ضمنه قيمة يوم الغصب والى انه لو باعه المشتري ايضا ثم ضمن المالك الغاصب لم ينفلذ البيع الثاني و يبطل وقيل ينفلذ ايضا لانه صار ملكا من وقت الغصب كما في العمادي [وزايد الغصب] و نأوه [متصلة] كالسمن والجمال [او منفصلة] كالولد واللبن والثلث [ولا يضمن ان

ج

ملكت] اذ لا يزيلها الغاصب عن يد المالك والاحسن ترك الشرط اعتمادا على الاستثناء [الا
 بالتعدي] بان اهلك فذبح او اكل او باع وسلم [او المنع] اى يمنع الغاصب اياها عن المالك
 [بعد الطلب] اى طلبه منه [وخمر المسلم] لا يضمن مسلم او ذمي ان اهلكها بالشرب او القاء
 الملح او الخيل او بغيرة فيصير خلا فلو اهلك خمر ذمي ضمن وتماه في النهاية وفيه اشعار بانه اثم به
 وهذا اذا اتخذها للتخليل فلو اتخذ للشرب او البيع لم ياثم كما في الجواهر [وخنزيرة] كذلك
 فلو اهلك مسلم او ذمي خنزير ذمي ضمن [ومنافع الغصب لا تضمن] ان اهلكها لحدوثها في
 يده فلو غصب عبدا خبازا او دابة واستعمل اياما ثم رده على مالكة لا يضمن وفيه اشعار بانه
 لو غصب منافعه بدون الاهلاك لا يضمن بالطريق الاولى كما اذا غصب ذلك العبد اياما بلا استعمال
 ثم رد كافي الكرمانى ويستثنى منه منافع غصب الوقف فانها تضمن وعليه الفتوى كما في العمادى
 وسهى من ظن الاجارة غصبا واعترض على ما ذكره من الاصل اعتراضا فعليا بما في السراجية انه
 لو سكن دارا معدة للاستغلال وجب اجرة المثل وعليه الفتوى [بشلاف] غصب [السكر]
 بفتحتين ني من ماء الرطب اذا اشتد [والمنصف] اسم مفعول من التنصيف ما ذهب نصفه بالطبخ
 من ماء العنب فانه يضمن قيمتهما ان اهلكهما وقال لم يضمن وفيه اشعار بانه لم يضمن ان
 اهلك الباذق ما ذهب قليله بالطبخ منه وعن ابي حنيفة رح فيه روايتان كما في الهداية [والمعزف]
 اى معزف مسلم او ذمي بالكسر وسكون العين المهملة وفتح الزاء والقاء نوع من الطنابير
 يتخذها اهل اليمن كما في المغرب فمن الظن انه آلة اللهو كالزمار وغيره والاحسن ان المعزف بفتح
 العين والسكون واحد المعازف آلات اللهو كالبربط والطنبور والصنج والعود والزمارة والظبل
 والدف ونحوها [فيجب] عنده [قيمته لا للهو] اى قيمة المعزف من حيث انه خشب منحوت
 منتفع به في الجملة لانه من حيث انه آلة للتلهي وقال لم يضمن وهذا الاختلاف فيما اذا فعل بلا امر
 الاسام والافلا يضمن بلا خلاف وقيل هذا الخلاف في طبل ودف للهو واما فيما للعروس فيضمن
 بلا خلاف كما في الهداية وغيره وعلى هذا الخلاف النرد والشطرنج ويفتن بقولهما لكثرة فساد الزمان
 كافي الحقائق والمحيط وغيرهما وفي الزاهدى انه لم يضمن في قولهم بكسر دنان الخمر وخوابيه
 وعود المغني وفي الصغرى ان الاختلاف في الضمان دون اباحة اتلاف المعازف [ومن حل قيد
 عبد] ولو عاقلا فذهب او رباط سفينة فغرقت [او فتح قصص طائر] او باب اصطبل دابة فذهبت
 [لا يضمن] عندهما خلافا لحد رح وعنه لو طار او ذهبت على القور ضمن والا فلا وقال السرخسي
 لو كان العبد عاقلا لم يضمن بالاتفاق وفي الكشف لو امر عبدا بالابق ضمن [ومن سعى]
 ونم الى سلطان ولو غير جابر فيضمن الساعي مطلقا وعليه الفتوى كما في الجواهر والسعاية يختص
 بالنميمة كما في المفردات [بغمر حق] فلو كان يورثه ولم يمكنه دفعه الا بذلك لم يضمن كالضرب اذا

اشتكى الى سلطان فاخذ منه مالا كذلك وكذا اذا كان يفتق ولا يمتنع بالامر بالمعروف كما في المحيط [اوقال] ولو صادقا [مع حاكم] اى رجل مصاحب لظالم [يغرم] الناس جزافا لا محالة فلو كان قد لا يغرم جزافا لم يضمن كفى المحيط [انه] اى فلانا [رجل] او جمع [مالا فغرمه] السلطان او الحاكم لا يضمن عندهما [ويضمن] عند سيد رح لانه غير مضطر فيه وهو المدار كما في القاعدي وعليه الفتوى لكثرة الفساد كما في الخلاصة وغيرها فلو مات الساعي اخذه المظلوم قدر الشسران من تركته وهو الصحيح ولو كان عبدا لم يطالب به الا عند العتق ولو كتب عامل اسامي اهل بلد بامر سلطان ودفع الى اعوان فاخذوا منهم دراهم فالمظلمة على كل من الثلاثة فى الدنيا والاخرة وذكر الشهيد انه لو امر انسانا باخذ مال الغير فالضمان على الاخذ لان الامر لم يصح وهكذا فى كل موضع يكون الامر فيه غير صحيح الكل فى الجواهر وقد تقرر ما فى الختم على الضمان فهو الكافي الله اعلم بالصواب *

* [كتاب الرهن] *

اورد بعد الغصب لان فيه استيفاء فى الحال بخلاف الرهن [هو] اسم ما وضع وثيقة للدين كما فى المفردات و مصدر رهنه الشيعى وقد قالوا ارهنه اى جعله رهنا وارتهن منه اى اخذه كما فى القاموس فالرهن المالك و المرتهن آخذ الرهن لكن فى اكثر الكتب انه لغة الحبس و شرعا [حبس مال متقوم] حيوانا كان او جمادا عروضا كان او عقارا مذروعا او معدودا مكيلا او موزونا و فيه اشارة الى ان الحبس الدائم غير مشروط ولذا لو اعارة من الراهن او غيره باذنه او غصب منها الراهن لم يبطل و الى انه يجوز الرهن بطريق التعاطي كما فى الكرماني فيشكل ما بعده الا ان يعنى والمتبادر ان يكون الحبس على وجه الشرع فلو اكره المالك بالدفع اليه لم يكن رهنا كما فى الكبرى فليس عليه ذكر الاذن كاظن ويدخل فيه رهن ذمي خمرا عند ذمي [يثق] اى بمسبب حق مالي ولو مجهولا واحتراز عن نحو القصاص والسد واليمين [يمكن اخذه منه] اى استيفاء هذا الحق من ذلك المال واحترازه عن نحو ما يفسد كالجمد وعن نحو الامانة والمديروا والولد والمكاتب لكن لا يتناول ما كان اقل من الدين [كالدين] اى مثل ما وجب فى الذمة ولو حكما من نحو بدل الاجارة والكتابة والجناية وفى الكلام اشارة الى انه جاز بالعين المضمونة اما بنفسها مما يجب المثل او القيمة كالغصوب والمقبوض على سرق الشراء والمقبوض بكم البيع الفاسد و بدل الخلع فى يدها والمهر فى يده او غيرها كالبيع قبل القبض فانه مضمون بالثمن كما فى الكرماني ومياتي فمن الظن ان المناسب ترك الكاف و ان كلامه فى الشرح مائلا اليه نعم المناسب ترك الحكم الى التعريف وهو حق وثيقة لطرف الاستيفاء [وينعقد] الرهن [بايجاب] كرهنتك بمالك على من الدين او خذ

هذا الشيعي رهنا به [وقبول] كارتعنته سواء صدر من مسلم او كافر او عبد او صبي اذا صيل او وكيل
والقبول ركن كالايجاب واليه مال أكثر المشايخ فانه كالبيع ولذا لم يحث من حلف انه لا يرهن
بدون القبول وذهب بعضهم الى انه شرط صيرورة الايجاب علة لانه عقد تبرع ولذا لا يلزم الا بالتسليم
ويحث من حلف به بلا قبول كافي الكرمانى ومن الظن انه غير تام لكون الهبة تبرعا والقبول فيه
ركن لانه على هذا الخلاف كما مر [ويلزم] الرهن [ان سلم] المرهون ف القبض شرط للزوم فللمرهن
ان يرجع قبله واليه مال شيخ الاسلام وفي الاصل انه شرط الجواز وهو الاصح كما في الذخيرة وفيه
اشعار بان التخلية يكفي كما صرح به وفي الجواهر اذا تصادفا على القبض يكفي حال كون المرهون
[محوزا] اسم مفعول من الحوز الجمع اى مجموعا غير متفرق كالثمر على الشجر كما في الزاهدي
او معلوما يمكن حيازته فان كونه مجهولا يشل بقبضه كما في الاختيار او مقسوما فانه لم يصح مشاعا
كما في الكرمانى [مفرغا] غير مشغول بحق الغير كالارض والنخل المشغول بالزرع والثمر
[متميزا] غير مشاع كما في النهاية والاختيار وغيرهما او غير متصل اتصال خلقه كاتصال الثمر
بالشجر كما في الكرمانى ولا يضره الاستدراك على تفسير غيره وفيه رمز الى انه لو رهن دارا فيها
جدار مشترك لم يصح كما لو اتصل جدار منها متصل بجدار مشترك الا اذا استثنى الجدار وقال نجيم
الإمامة ان السائط لو اشترك صح الرهن فى العرصة والسقف والجدار كما في الزاهدي والى ان اتصاف
المرهون بهذه الصفات ليس بلام عند العقد بل عند القبض فلو اتصل واشتغل بغيره كان فاسدا
لا باطلا وكذا لو كان شايعا وعند بعضهم يكون باطلا وهو اختيار الكرخى فلو ارتفع الفساد
عند القبض صار صحيحا لازما كما في الكرمانى [والتخلية] رفع الموانع والتمكين من القبض
[تسليم] في ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في الهداية وغيره وعن ابي يوسف رح ان التسليم
لا يثبت فى المنقول الا باخذ بالبراجم كما في الكرمانى [كما فى البيع] الصحيح دون الفاسد فانه
واجب الاعلام فلا يكفي فيه التخلية [وضمن] المرتهن ولو رهننا فاسدا مرهونا هالكا في يده
ولو فسخ العقد وعند الكرخى المقبوض بالرهن الفاسد امانة كالمقبوض بالباطل والاول اصح كما في
الذخيرة [بأقل من قيمته] اى قيمة الرهن عند القبض كما في الاختيار [ومن الدين] اى بدلين
او قيمة اقل من قيمته او من الدين مرتبا فكلمة من تفضيلية والمفضل الدين اولاً والقيمة ثانياً
والمفضل عليه بالعكس ومن الظن ان الاظهر بالاقل كما في بعض النسخ وكذا ما في الكرمانى
ان الصحيح الاقل لان من تبعية والمعرفة لا يتناول النكرة الا ترك ان نحو افضل منهما اقتضى
ثالثا بخلاف الافضل منهما فان الافضل صلح ان يكون بعضاً منهما لان المعرفة يتناول المعرفة
فانه قاعدة فقهية لم يشتهر عن النجاة وتتمة الكلام في طلاق المريض ولا يخفى انه مشعر بحكم
للمساواة ولذا فرع فقال [فلو ملك] كل الرهن في يده [وهما] اى القيمة والدين [سواء]

اي متساويان في المقدار [سقط دينه] رأسا للاستيفاء [وان كانت قيمته] اي الرهن [اكثر] من الدين سقط فلم يرجع الى الراهن بشيء [فالفضل امانة] اي ما كان زائدا على الدين من الرهن في يده كان امانة فلم يضمن بهلاكه [رفي] قيمة له [اقل] من الدين [سقط من دينه بقدره] اي ذلك الاقل [ورجح المرتهن] الى الراهن [بالفضل] من دينه وفيه اشعار بان له لو هلك بعض الرهن قسم الدين على الهالك والموجود فلو رهن دارا قيمتها الف بالف فخرت في يده قسم الالف على قيمة البناء والعروة يوم القبض فما اصاب البناء سقط وما اصاب العروة بقي وتمامه في العمادي [ويحفظ] الرهن وجوبا على المرتهن [كالوديعة] فيحفظ بنفسه ويبيع عياله كالاولاد والزوجة والولد والعبد والاجير كما مر وفيه اشعار بان المرتهن يواخذ بما يواخذ به المودع ولذا قال [وان تعدى] المرتهن في الرهن كالقراءة والبيع واللبس والركوب والسكنى والاستخدام بلا اذن والسفر [ضمن] كله بكل قيمته [كالغصب] اي مثل ضمان الغصب لا الرهن فلا يضمن ما زاد بل عليه قيمته يوم القبض في القيمي والمثل في المثلي الا اذا انقطع فقيمته يوم الخصومة وفيه اشارة الى انه يحرم الانتفاع من الرهن بلا اذن له واما بالاذن فيكره كما في المضمرات وغيره ولا يكره كما في المنية فلو اراد استمرار الاذن قال كلما نهى عن الانتفاع كان ماذونا به في مدة الرهن كما في التزانية [ولا يصح] من المرتهن والمودع [فيهما] اي الرهن والوديعة [رهن] اجارة واعارة [ولم عند عياله] وايداع [عند اجنبي] وهذا تصريح بما علم ضمنا فان الكل تعدي كما لا يشفى [و] لا يصح [في المجر] بالفتح [الاول] اي الرهن فيصح فيه الاجارة والاعارة وكذا الايداع وفيه اختلاف عند اصحابنا وتمامه في العمادي [و] لا يصح [في المعار الاولان] اي الرهن والاجارة فيصح الاخران وقد نظم الكل فقال

* موجز الرهن فقط في دار دور * * عارية او سحر او موهون كمن *

* رهن ومودع قابل اين چار نيست * * بشواهد الشرعية اين سخن *

[ولا يمتل الرهن] عقدا [لو فعل] واحدا من العقود الاربعة لانه تعدى لا ينفيه عقد الرهن [لكن يضمن] بالهلاك حينئذ [كما مر] اي مثل ضمان الغصب وفيه اشعار بان له لو عاد الى الرفاق عاد رهنا وبراء عن الضمان كما في العمادي [وجعل الخاتم] يفتح التاء وكسرها [في التنصير] اليميني واليسرى بكسر الصاد وفتح الاصبع الصغرى [تعدي] واستعمال لا حفظ وفيه اشارة الى انه لو جعل الخاتم فوق خاتم له لم يضمن الا اذا كان ممن يتجمل بخاتمين كما في قاضيان [و] جعله [في اصبع اخرى] ابهام او سبابة او وسطى او بنصر [حفظ] سواء كان السافظ رجلا او امرأة وقال مشايخنا انه تعدي منها فهي ضامنة وتمامه في العمادي ولا يشفى انه لو قال وجعل الخاتم في غير التنصير حفظ لكان مغنيا عن سابقه [واذا طلب] المرتهن [دينه] في بلد العقل [امر] المرتهن [باحضار رهنه] ان لم يكن للرهن مؤنة حمل بقريئة الاتي

[الا اذا وضع] الرهن باتفاقهما [عند عدل] فيئخذ لا يومر به و قيمه اشعار بانه لو لم يقدر على احضاره اصلا مع قيامه لم يومر به كما في الذخيرة [فيسلم كل دينه] عند احضاره ليتعين الحق [ثم] يسلم [رهنه] وفيه رمز الى انه لو سلم بعض الدين لم يومر بتسليم بعض الرهن كما في الهداية [وكانا ان طلب] دينه [في غير بلد العقد] امر باحضار رهنه وقيل لا يومر [ان لم يكن للرهن مؤنة حمل] اي ثقله ولا يخفى ان المؤنة يرفع مؤنة الحمل وفيه اشعار بانه اذا كان له المؤنة اجبر الراهن على قضاء الدين ولا يومر بالاحضار لكن ان طلب الراهن التكليف يختلف على البتات ما هلك الرهن كما في الذخيرة [وعليه] اي المرتهن [مؤن] بضم الميم وفتح الهمزة جمع مؤنة [حفظه] اي ما يحتاج اليه في حفظ نفس الرهن كاجرة السافظ والبيت وماوى الغنم فلا يلزم شيى منه لو اشترط على الراهن كما في الذخيرة [وعلى الراهن] وان لم يكن في الرهن فضل [مؤن] تبقيته [اي ما يحتاج اليه في نفس الرهن كالطعام والشراب والملباس واجرة الظئر والراعي والعلف وسقى البستان وكري الانهاز وتلقيح النخل وجذاذ التمر وغيرها مما يصلحه وعليه العشر والخراج وجعل الابق] بالضم اي اجرة رادة من الفرار [ومداواة الجرح] اي معالجته وضمن الدواء واجرة الطبيب وفداء الجناية [منقسم] ذلك بالخصص [على المضمون] اي ما دخل في ضمان من الرهن [والامانة] اي ما لم يدخل فيه منه وهذا اذا كان الدين وقيمة الرهن سواء فلو رهن عبدا بالف قيمته الغان فابق فردة رجل من مسيرة السفر فليجعل عليهما نصفان وعلى هذا المداواة وقال مشايخنا هذا اذا جرح عند المرتهن والا فعلى الراهن وقيل انه على المرتين في الحالين كما في الكرمانى واما اذا كانت اكثر فعليه بقدر المضمون وعلى الراهن بقدر الزيادة كما في الخزائنة واعلم ان الراهن اذا غاب فانفق المرتهن عليه شيئا بلا اذنه فهو مقطوع الا اذا جعله القاضي دينا على الراهن فبمجرد الامر بالاتفاق لم يرجع عليه عند اكثر المشايخ وعنه لو انفق بالقضاء وهو حاضر لم يرجع وعند ابي يوسف يرجع حاضرا او غائبا كما في الذخيرة لكن في فاضيلان انه لو كان حاضرا وابي عن الاتفاق فامر القاضي به رجع عليه وبه يفتى *

[فصل * لا يصح] ويبطل كما في المعطوفات بعده على ما في المنتف وغيره

[رهن مشاع] ولو لم يقسم ومن الشريك شيوعا مقارنا كرهن نصف الدار شايعا او طاريا كرهنها ثم الفسخ في النصف مثلا وانما بطل لان هذا الشيوع راجع الى محل الرهن وما يرجع الى المحل فالبقاء كالابتداء وقد قالوا باستثناء الهبة من هذا الاصل لانها لا يحتاج الى القبض الا عند العقد بخلاف الرهن فان حكمه دوام القبض كما في الكرمانى وغيره فمن الظن انه منقوص بالهبة وعند ابي يوسف رح ان الطاري غير باطل فالباطل ما لا يكون مالا او لا يكون المقابل مضمونا فلو قبض مضافا لم يدخل في ضمانه وعن محمد رح انه دخل في ضمانه ولو قبض مفرزا لم يكن رهنا الا بتحديد

العقد وانما لم يصرح بالبطلان لان بعضهم قالوا انه فاسد فلو قبضه مشاعا كان مضمونا ولو قبض مفرقا
 ماد جازيا والفساد ضد الباطل ويستثنى ما كان الرهن اثنين فانه لو كان لرجل على رجلين دين على كل
 على حدة فرمنا به عبدا مشتركا بينهما بجميع حقه رهنا واحدا جاز ولورهن كل نصيبه من العبد لم يجوز
 كافي الذخيرة [و] لا يصح رهن [تمر على نخل دونه] اى النخل [و] لا رهن [زرع ارض او نخلها
 دربها] اى الارض وفيه اشارة الى انه لو رهن باصولها جاز لانه يدخل من الارض فى الرهن وذلك معلوم
 معين والى انه لو فصل احدهما عن الآخر وسلم اليه مفصولا او امر المرتهن بالفصل والقبض جاز والى
 انه لو رهن الارض دون النخل جاز هذا رواية ولم يجوز في ظاهر الرواية والى انه لو رهن ببناء الارض
 لم يجوز كافي الذخيرة [و] لا يصح رهن [الحر وفروعه] اى المدبر وام الولد والمكاتب [ولا]
 يصح [بالاسانبات] اى بمقابلة امانة منها كالوديعة والعارية والمستاجر والشفعة ومال المضاربة
 والشركة والبضاعة وغيرها حتى لو اذعن زيد عند عمرو وديعة واخذ زيد من عمرو رهنا لم
 يجوز وفيه اشعار بان لو اخذ برد العارية او بدل الاجارة رهنا جاز كافي النظم [و] لا يصح
 بعين مضمونة بغيرهما من الثمن وغيره مثل [المبيع في يد البايع] حتى لو اشترى عينا ولم
 يقبض فاخذ من البايع رهنا بها كان باطلا ولذا لم يضمن البايع بشيء بهلاك الرهن وقال شيخ
 الاسلام انه فاسد لان المبيع والرهن مال والفساد ملحق بالصحيح فى الاحكام كافي الكرمانى
 وذكر فى المبسوط انه جاز الرهن فيضمن بالاقبل من قيمته ومن قيمة العين وبه اخذ الفقيه ابو سعيد
 البردعي وابو الليث وعليه الفتوى كافي الكبرى وغيره [و] لا يصح ويبطال بمقابلة [القصاص]
 بالنفس او ما دونها حتى لو كان لرجل على رجل دم عمه فرهن القاتل به رهنا لم يصح وكذا اذا جرح
 رجل رجلا جراحة فيها قصاص فرهن الجراح به لانه لا يمكن الاستيفاء من الرهن وفيه اشعار بان اذا
 قتل رجل عمدا ثم صالح الولي على مال معلوم او قتل رجل خطأ فقضى القاضي على عاقلته بالدية فاخذ
 الولي بالدية رهنا جاز وكذا اذا جرح جراحة لا يستطاع فيه القصاص فقضى القاضي للمجروح
 بالارش فاخذ به رهنا جاز كافي النظم [وصح بعين مضمونة] بنفسها وهي ما يضمن عند الهلاك
 [بالمثل] فى المتلى [وبالقيمة] فى القيمي كالمغصوب وبذل الطلاق والكتابة وغيرها وهذا
 التفصيل ما فى المبسوط وقال شيخ الاسلام ان الرهن بالاعيان باطل كافي الذخيرة [و] صح
 [بالدين] كما مر [ولو] كان ذلك الدين [موعودا بان رهن] شيئا [ليقرضه] المرتهن [كذا]
 اى عشرة دراهم وانما قيد به لانه لو لم يعين المبلغ لم يكن مضمونا فى الاصح من الروایتين وعن ابى
 يوسف رح عليه القيمة وعن محمد رح انه لم يستحسن اقل من درهم وعن الشيخين انه يقرضه ما شاء
 كافي المنية لكن فى الكبرى انه قول الطرفين [فهلكه] بغير صنعه بضم الهاء واللام او سكونها
 اسم من الهلاك [حي يد المرتهن عليه] اى المرتهن خبر هلكه [بما وعد] من المسمى كعشرة

دراهم وهذا اذا كان المسمى مساويا للقيمة او اقل واما اذا كان اكثر من القيمة فهو ضامن لها
 كما في الكفاية وغيره وانما اطلق تابعا للهداية وغيره فمن الظن انه لم يلتفت اليه لانه غير متعارف
 لانا لا نسلم ذلك و لو سلم لا نسلم انه مقيد به كما لا يشفى على واقف هذا الكتاب واعلم انه لو
 سمي فقال المرتهن لا يكتفيك فابعث الي رهنا حتى ابعث الكفاية فبعث فهلك الرهن كان عليه
 الاقل من الرهن ومن المسمى كما في الذخيرة وغيره [و] صح الرهن [برأس مال السلم و ثمن
 الصرف] قبل الافتراق ولم يصح عند زفر رح لانه استبدال ورد بان الاستبدال اخذ صورة ومعنى
 والاستيفاء في الرهن اخذ معنى فان العين امانة والمضمون هو المالية [و] صح بمقابله [المسلم فيه]
 قبل الافتراق و بعده وعن زفر رح روايتان [فان هلك] رهن رأس المال و ثمن الصرف
 ومن الظن ان الضمير شامل لرهن المسلم فيه فابتلى بما ابتلى فان ما بعده ككلامه في الشرح نادى
 بأعلى صوت على بطلانه [في المجلس] اى قبل الافتراق [فقد اخذ] المرهون به وفيه اشعار بان
 قيمة الرهن متساوية لرأس المال و ثمن الصرف اذ اكثر فان كانت اقل لم يصح الا بقدره كما اشار اليه فقال
 [وان افترا] اى المتبايعان تفرق الابدان [قبل نقد] اى اعطاء رأس المال و ثمن الصرف [و]
 قبل [هلك] للرهن [بطلا] اى السلم والصرف لعدم القبض حقيقة ولا حكما فان المرتهن
 لم يصرقا بضائقه الا بالهلاك وانما لم يذكر حكم رهن المسلم فيه وهو انه مستوف لحقه لانه يعلم
 من حكم الرهن بخلاف حكم اخويه [ويتم] الرهن ويلزم [بقبض عدل] غير المرتهن وفيه
 اشعار باشتراط كون العدل عاقلا بالغنا لانه القادر على القبض كما في الحصر [شرط] باتفاق المتعاقدين
 في العقد [وضعه] اى الرهن [عنده] اى العدل [ولا اخذ] اى اخذ الرهن [لا حدهما]
 اى الراهن والمرتهن [منه] اى العدل وفيه رمز الى انه لو لم يشترط الوضع فوضع جاز اخذه كما اشير اليه
 في الاختيار والى انه لو دفع العدل الى احدهما لم يضمن لكنه ضامن القيمة فوفعت القيمة الى عدل
 آخر لانه خاين كما في الذخيرة [وهلكه] اى الرهن [معه] اى العدل سواء كان في يده او يد امرأته
 او ولده او خادمه او اجيره [هلك رهن] لانه كالمرتهن [فان وكل] الراهن [العدل او غيره] من نحو
 للرتهن [بيعه] اى الرهن مطلقا او عند انتهاء اجل الدين [صح] ذلك التوكيل بالبيع مطلقا او عند
 حلول اجله نشر على ترتيب الملف كما في قاضيهان وغيره فالتخصيص بالحلول من الظن وفيه رمز الى ان
 تأجيل دين الرهن لم يفسد الرهن بخلاف تأجيل نفس الرهن لانه ينافي دراهم الحبس كما في المبية
 والى انه لو وكل غير عاقل فباعه بعد بلوغه لم يصح وهذا عنده خلافا لهما واعلم ان العدل اذا
 لم يقبض الرهن حتى حل الدين بطل الرهن كما في قاضيهان [فان شرط] هذا التوكيل [في] عقد
 [الرهن] لم ينعزل [التوكيل] لانه من توابع العقد [بالعزل] اى عزل الراهن فبقى ببقاء العقد وفيه رمز
 الى انه لم ينعزل بعزل المرتهن لانه لم يوكله كما في الهداية والى ان الراهن لم يعزله بلا رضا المرتهن

وإذا خلاص قال انه لو وكل بعد الرهن انعزل بالعزل وهذا ظاهر الرواية وقال شيخ الاسلام الصحيح انه لم ينعزل كما في الذخيرة لكن الصحيح انه انعزل كما في قاضيان [د] لم ينعزل هذا الركيل [موت احد] من الراهن او المرتين او غيره وفيه اشعار بأنه لو وكل بعد الرهن ومات الراهن انعزل على ما قال بعض المشايخ ولم ينعزل عند غيرهم كما في المضمرات [الا موت الركيل] وانه رفع الوكالة فلا يقوم وارثه مقامه وعن ابي يوسف رح ان وصيته يقوم مقامه وهذا خلاف جواب الاصل وفي التخصيص اشعار ببقاء الرهن فاجبر الراهن على البيع كما في الذخيرة [فان حل الاجل والراهن او وارثه] بعد موته [عائب] وابي الركيل ان يبيعه [احبر] بالاتفاق [الركيل على البيع] اي حبسه القاضي اتماما حتى باعه فان ابى بعده باعه القاضي عندهم وقيل لم يبعه عنده كما في الكرمانى وفيه رمز الى انه لو حضر الراهن لم يجبر الركيل بلا جبر هو فان ابى باعه القاضي عندهم او لم يبع عنده والى انه لو وكل بعد الرهن لم يجبر الركيل كذا ذكر الكرخي وروي عن ابي يوسف رح والصحيح انه يجبر كما في الذخيرة [كوكيل] للمدعى عليه بالتماس المدعى [بالخصومة] اي جواب الدعوى [غاب موكله واباهما] اي ابي الركيل الخصومة فانه يجبر الركيل على الخصومة ليلا يبطل حقه [واذا باع] الرهن [العدل] الركيل بالبيع [فالتنمى رهن] وان لم يقبضه لقيامه مقامه بالبيع [فهلكه] اي الثمن في يد العدل [كهلكه] اي الرهن في يد المرتين فيمقط من الدين بقدر الثمن وفيه اشعار بأنه جاز ان يبيع الرهن بكل من التجارين وان كان الدين حطاً كما في الذخيرة *

[فصل * وقف] على اجارة المرتين وعن ابي يوسف رح نفذ [بيع الراهن] بلا اذن المرتين [رهنه] كما وقف على اجارة الراهن بيع المرتين الرهن فان اجاز جاز والا فلا وله ان يبطله ويعيده رهنا ولو هلك في يدي المشتري قبل الاجارة ولم يجز الاجارة بعده وللراهن ان يضمن ايها شاء وتمامه في شرح الطحاوي [ان اجاز مرتتهنه] البيع [ارضى] الراهن [دينه] اي الراهن ومن الظن انه للراهن او المرتين فانه الاقرب [نفذ] البيع فلا ضرورة الى عقد جديد فيملك منكاً صميماً وقيل ملكاً فاسداً كبيع الفضولي وعن ابي حنيفة رح انه يحتاج الى عقد آخر كما في الذخيرة وفي موضع من البسوط ان يبيعه جائز وفي آخر فاسد وفي آخر باطل ويؤول الكل الى الموقوف وتمامه في النهاية وفيه اشعار بأنه لو باعه بلا اذنه من رجل ثم من آخر فاجاز يبيع الاخر كما في الزاهدي [بصار ثمنه رهنا] في ظاهر الرواية لان للبطل حكم المبدل وعن ابي يوسف رح انه لا يصير رهناً الا اذا شرط المرتين عند الاجارة صيرورة الثمن رهناً والصحيح الاول كما في الذخيرة [وان لم يجز] المرتين البيع [ونسخ لا يفسخ في] القول [الاصح] لان حقه الحبس لا غير فبقي موقفاً ونفسخ في رواية ابن سماعة كعقد الفضولي حتى لو استغنى الراهن فلا سبيل للمشتري

عليه [و] اذا كان موقوفا [صبر المشتري الى فك الرهن] فيسلم له المبيع [او رفع] المشتري هذه الحادثة [الى القاضي ليفسخ] البيع وفيه اشعار بان الراهن اذا تصرف في الرهن بلا اذنه تصرفا يقبل الفسخ لم يجز ذلك التصرف في حق المرتهن اصلا ولم يبطل حقه في السبس الا بعد قضاء الدين كالبيع والاجارة والكتابة والهبة والصدقة والاقرار فان تصرف تصرفا لا يقبل الفسخ نفذ وبطل الرهن واليه اشار فقال [وصح] بلا اذن المرتهن [اعتاقه] اي الراهن موسرا او معسرا [وتدبيره واستيلاده رهنه فان فعلها] اي فعل الراهن هذه الافعال الثلاثة حال كونه [غنيا فقي] اي فهو في صورة كون [دينه حالا] في الحال سواء كان حالا في الاصل او موجلا ثم حل [اخذ] من الفاعل لها [الدين] ولوجبرا لان اجله قد انقضى ولا يضمه القيمة لانه يقع مقاصة بقدر الدين فلا فائدة فيه الا اذا كان الدين من خلاف جنسها فحبست بالدين حينئذ كما في الكافي [وقي] دينه [الموجل] وللتفنن لم يقل وموجلا اقل منه [قيمه] اي الرهن لا تعدي في حق المرتهن حال كونها [رهن] عنده ولا ضرورة الى تقدير يكون كاظم [الى محل اجله] دفعا للضرر فقبضها حينئذ اذا كانت من جنس حقه والحل بكسر الحاء فان مضارعه مكهور [وان فعلها فقيرا] اولى مما في بعض النسخ (معسرا) [فقي] صورة [العتق] اي الاعتاق [سعى في اقل] من هذه الثلاثة [من قيمته] اي قيمة العبد يوم الاعتاق ويوم الرهن [ومن الدين] اي سعى للمرتهن العبد لتحصيل العتق عنده وتكميله عندهما في الاقل من هذه الثلاثة وقضى به الدين سواء كان حالا او موجلا الا اذا كان من خلاف جنسه فحبس ورجع المرتهن على الراهن ببقية دينه ان فضل على السعاية كما في الذخيرة وشرح الطحاوي وغيره فمن التفسير الناقص اي ان كانت قيمته اقل من الدين سعى فيها و ان كان الدين اقل سعى فيه [ورجع] العبد الساعي بما سعى [على سيده] الراهن ان صار [غنيا] ان فعلها معسرا [في اختيه] اي العتق من التدبير والاستيلاد [سعى] ذلك المدبر والمستولدة [في كل الدين] سواء كان حالا او موجلا لان كسبها مال المولى بخلاف المعتق ولذا لا يزداد على قيمته وقيل ان كان موجلا سعى المدبر في جميع القيمة وحبسها رهنها مكانه [ولا رجوع] للمدبر والمستولدة على سيده غنيا لانه ماله [واتلافه] اي الراهن [رهنه كاعتاقه] اياد [غنيا] فقي دينه حالا اخذه وموجلا قيمته رهنها الى اجله ولا ضرورة الى قيد غنيا لاستحالة السعاية عليه [راجني] لا راهن ولا مرتهن ولا عياله [اتلفه] اي الاجنبي [ضمنه مرتنه] قيمة يوم اتلفه [وكان] الضمان [رهنه معه] اي المرتهن فلو كان الدين الفا كقيمة الرهن فاتلفه اجنبي وقيمته خمسمائة ضمن خمسمائة وصارت رهنها وسقط من الدين خمسمائة كانها هلكت باقة [ورهن اعارة مرتنه] رهنه او اعارة [احدهما باذن صاحبه آخر] اجنبا [سقط] من المرتهن [ضمانه] اي الرهن فلو هلك في يد المستعير هلك بغير شيع ولا يسقط شيع من الدين [ولكل منهما] اي الراهن والمرتهن

[ان برده] اي الرهن المعار من الاجنبي حال كونه [رهنا] لانه لكل حقا والاصل في ذلك ان الضمان بتعلم بيد العارية ولا يزتفع عقد الرهن [وان مات الرامن] المستعير من الموثق [قبل رده] اي الرهن المعار الى المرتين [فالمرتين احق] بالرهن [من] ساير [غرمائه] اي الرامن لبقاء العقد فلا يكون الرهن بينهم والغرماء جمع الغريم وهو مشترك بين المدينين والداين للراد وانما خص الاعارة اذ يد الاجارة والرهن يبطل عقد الرهن وينبغي ان يذكر الرديعة اذ حكمها حكم الاعارة كما في الذخيرة [ومرتين اذ] من قبل الرامن [باستعمال رهنه] ان هلك [الرهن] قبل عمله او بعد ضمن [المرتين] كالرهن [لبقاء يد الرهن] و [ان هلك] حال عمله [لا] يتعد [لا] يضمن لانه يد العارية حتى لا يسقط شئ من الدين وكذلك لو قرا المرتين من المصحف الرهن باذن الرامن فهلك حال القراءة لم يضمن ويعد الفراغ ضمن لانه ماد رهنا وفيه اشعار بانه لو استعمل بغير اذنه فهلك حال الاستعمال ضمن والضمان رهن كما في الذخيرة ولو اباح سكنى الدار للمرتين فوقع بسكناه خلل وخرب بعضه لم يسقط شئ من الدين لانه صار بالاباحة عارية ولو اباح له اكل منال البستان او لبن الشاة فلا بأس به ان لم يكن مشروطا والا صار قرضا فيه منفعة فيكون ربا كما في السواهر [و صح استعارة شئ ليرهن] ذلك الشئ بدين له [فان اطلق] المعير المعار الذي اراد الرامن رهنه عن قيد [او قيد] بقيد [يجزي] المطلق او المقيّد [عليه] اي الاطلاق او التقييد فان اطلق فللرامن ان يرهنه بأي جنس او قدر او مرتين او مكان شاء وان قيد بواحدة منها لم يخالفه اذ ربما يكون اداء جنس امهل من جنس آخر وكذا في البواقي [فان خالف] الرامن المستعير في قيد [وهلك] المعار [ضمن] هو [القيمة] بتمامها المستعير لتعديده بالتسليم او المرتين بالقبض فحينئذ يرجع المرتين بالدين والضمان على الرامن وفي الاولى ملك الرامن المعار ويترتب عليه احكام الرهن في رواية ابن سماعة لتأخر الملك عن الرهن فان سلم او لاقم رهن ثم ضمن صح الرهن لانه ضمن الرامن بالتسليم فملك قبل الرهن ويترتب عليه في ظاهر الرواية ثبوت الملك بالتعاطي قبل الرهن لانه ضمن بالقبض بلا تسليم الا ترى انه لو قبض مال انسان واعطى بدله يثبت بيع التعاطي وان تأخر التسليم عن العقد بالقول كما في الكبرى [و ان وافق] المستعير بما قيد به المعير [وهلك] وصار ذا عيب [فنقد دين ارفاه] اي فقد ضمن المستعير مقدرا دين ادى هذا القدر [منه] اي ذلك المعار فان كان قيمته مثل الدين او اكثر ضمن قدر الدين وان كانت اقل وجب على الرامن للمرتين بقية الدين [ولا يمنع المرتين] عن دفع الرهن المعار الى المعير فانه يجبر على دفعه [اذا قضى المعير دينه] اي المرتين ولو بغير رضاه لان المعير له حق القضاء لتخليص ماله بخلاف ما اذا تبرع اجنبي بقضاء دينه فان للمرتين ان يمتنع عن دفع الرهن حينئذ ولا ضرورة الى قوله [دفع رهنه] وتخليص

ملكه عن يده ومن الظن الحمل على عدم امتناع قبول فان ما بعده من قضاء الدين يابى عنه الا اذا حمل على المجاز [ورجع] المعبر بما قضى الى المرتهن [على الراهن] المستعير لانه مخلص غير منبرع كما هو المشهور لكن في قاضيتان انه لا يرجع اليه بقيمة المعار حتى لو كانت قيمته الفا و رهنه بالغين باذن المعبر وقضاهما المعبر لم يرجع الا بالالف [ولو ملك] المعار [مع الراهن] اى في يده [قبل رهنه او بعد فكه لا يضمن] الراهن لانه لم يستوف الدين منه [وجناية الراهن على الرهن] اى فعل محرم صدر من الراهن على نفس الرهن العبد او طرف منه [مضمونة] اى ضمن الراهن بها والضمان رهن لتعلق حق المرتهن به فالراهن كالاجنبي في الضمان [وجناية المرتهن] على الرهن [تسقط من دينه بقدرها] من الاسقاط اى تسقط تلك الجناية بقدرها من دين له حال هو دراهم او دنانير فالاضافة للعهد فان كان الدين غير ما كالكيل لم يسقط شيئا منه وكان الدين على الراهن والجناية على المرتهن لكنه لو اعور عينه يسقط نصف دينه عنده كما فى الخلاصة [وجناية الرهن عليهما] اى فعل محرم من الرهن على طرف الراهن او المرتهن عمدا او خطأ او على نفسه مما يوجب الغداء او الدفع بان قبله خطأ او شبه عمدا او عمدا والراهن صبي او مجنون [وعلى مالهما] كالعبد [هدر] اى ساقط عن درجة الاعتبار شرا اما بالنسبة الى الراهن فلا خلاف فيه لانه جناية المملوك على المالك وكذا بالنسبة الى مال المرتهن لان التطهير عن الجناية واجب عليه فلا فائدة في وجوب الضمان وعنه انه اذا كان القيمة اكثر من الدين يعتبر بقدر امانة واما بالنسبة الى نفسه فعنده هدر لما مر واما عندهما فغير هدر لانه يفيد فائدة هي دفع الرهن اليه فبطل الرهن ولو ابطال المرتهن الجناية فهو رهن بحاله وفيه اشارة الى ان الرهن لو قتل الراهن او المرتهن او الاجنبي يقتص لانه حر في حق الدم وبطل الرهن والى ان جنايته على ولدهما او على مال غيرهما كالاجنبي وتماهه في الزاهدي [ونماء الرهن] اى زيادته المتولدة من الاصل كالولد واللبن والصوف والوبر والعقرو الارش والثمر وقوائم الخلاف [رهن] كالاصل فغير المتولدة كالكسب والهبة والصدقة ليس برهن فحبس الاولى دون الثانية فللراهن ان ياكلها من المرتهن [لكن] النماء يخالف الاصل في انه ان هلك [يهلك بلا] سقوط [شئ] من الدين الا الارش فانه اذا هلك سقط من الدين ما بازائه لانه يدل جزؤه فقام مقام المبدل [وان هلك الاصل وبقي] النماء [هو] ولو حكما كما اذا اكل الراهن او المرتهن او اجنبي من النماء بالاذن فانه لم يسقط حصة ما اكل منه فيرجع به على الراهن وكما اذا هلك الاصل بعد الاكل فانه قسم الدين على قيمتهما ورجع على الراهن بقيمة ما اكل الكل في شرح الطحاوي [فك] النماء [بقسطه] اى النماء وكيفيته انه [يقسم الدين على قيمته] اى النماء [يوم الفك] لا قبله [و] على [قيمة الاصل يوم القبض] لا بعده [ويسقط حصة الاصل] من الدين فاذا ولدت التجارية المرهونة بالف ولدا قيمة كل الف صار رهنه فلم

يرخد منه بلا رضا و لو هلك افنتك الام بالف و لو هلك افنتك الولد بمسماية كما لو نقص قيمتها
 و لو نقص قيمة الولد حتى تغير اثنى خمسمائة مثلاً افنتك الام بثلاثي الدين و الولد بثلاثة و لو صار
 قيمة الولد الفين انتك بثلاثي الدين و الام بثلاثة فرجع المرتهن على الراهن بثلاثي الالف في هذه
 الصورة و على هذا البواقي [و تبديل الرهن] برهن آخر يصح كما اذا رهن الراهن عبداً بالف درهم ثم جاء
 بجارية و قال خذها مكان العبد فرد المرتهن العبد اليه فانها تصير رهناً و ان لم يقبضها فلو هلك الثاني
 بعد رد الاول هلك امانة و قيل باشتراط القبض لان يد المرتهن على الثاني يد امانة فلا تنوب عن يد
 ضمان كما في الهداية و هو المختار عند قاضيهان على ان اقامة الشئ مقام غيره انما يكون اذا زال الاول
 عن مكانه فبقى رهناً ما قبض غاية ما في الباب ان يجعل فسناً في ضمن اقامة الثاني مقامه و تمامه في
 الكرمانى [و الزيادة] التي تسمى بزيادة قصدية احتراز عن تضمينه كالنماء [فيه] اى الرهن [يصح]
 قبل قضاء الدين لا بعده فكان الاصل و الزيادة محبوسين عند المرتهن فيقسم الدين على قيمتهما
 يوم القبض و ان زادت بعده فلو رهن عبداً بمائة ثم عبداً كان قيمة كل مائة فهلك احدهما سقط
 خمسون منه [و] الزيادة [في الدين لا] تصح عند الطرفين و زفرح خلافاً له و الاول استحسانى
 فاذا رهن عبداً بمائة قيمته مائتان ثم اخذ منه مائة على ان يكون العبد رهناً بالمائتين ثم مات
 فانه يسقط الدين الاول و الفضل من العبد امانة و يبقى الدين الثاني بلا رهن عندهم و اما عنده
 فسقط بموته الدينان جميعاً [ولو هلك الرهن] في يد المرتهن بلا تعدد كما اذا منعته عن الراهن
 [بعد] الهبة او [الابراء] اى ابراء المرتهن الراهن من الدين بان يقول ابرأت ذمتك منه [هلك]
 الرهن [بلا شئ] من الضمان لانه امانة و القياس ان يضمن كما قال زفر [لا] يهلك بلا شئ
 و ضمن المرتهن لو هلك الرهن في يده [بعد القبض] اى قبض المرتهن الدين من الراهن او غيره
 تبرعاً [او] هلك الرهن بعد [الصلح] اى صلح المرتهن مع الدين على عين [او]
 بعد [الحالة] اى حوالة الراهن المرتهن بالدين على رجل سواء كان للراهن عليه دين ام لا فانه
 ضمن قياها و استحساناً لتوهم وجود الدين بخلاف الابراء و لذا لو ابرأ رب الدين المدين بعد الاداء
 كان له ان يسترده كما في الهداية و شروحيها وفيه اشعار بان للراهن اخذ الرهن من المرتهن بعد الحوالة كما
 في موضع من الزيادات و في موضع آخر انه ليس له [فيرد] المرتهن في هذه الصورة [ما قبض] من
 الدين و بدل الصلح [و تبطل الحوالة] بالهلاك لحصول الاستيفاء كما في النظم و غيره وفيه اشعار
 بان الدين ليس بأكثر من قيمة الرهن و الا فينبغى ان لا تبطل الحوالة فيما راد عليها لان الاستيفاء
 التام لم يتحقق و ان الصلح لا يبطل [و كذا] ضمن [لو] رهن رجل من آخر عبداً يساوى الف
 درهم بالف درهم ثم [تصادقاً] اى توافق الراهن و المرتهن [على ان لا دين] له عليه [ثم هلك] الرهن
 في يد المرتهن [هلك] حال كونه مضموناً [بالدين] الموجود لتوهم الثبوت بتلك كرهماً له بعد

التصادق فيأخذ الرهن من المرتهن على ما قال بعض المشايخ وقد نصَّ محمد رح في الجامع انه هلك امانة
 و اليه ذهب بعض المشايخ كما في الذخيرة وهو الصواب على ما قال الاسيبجاوي كما في الكفاية وقالوا
 لا خلاف فيه كما في قاضيشان والاحسن ترك العاطف ففي الذخيرة وغيره انهما اذا تصادقا بعد هلاك
 الرهن فهو مضمون وفي قاضيشان انه لو ارتهن عند انسان عبدا بكرّ حنطة فمات العبد ثم ظهر ان
 الكرم يكن على الرهن كان الكرّ على المرتهن لان الكرّ كان عليه في الظاهر ووجود الدين
 من حيث الظاهر يكفي لصحة الرهن فيرجع على المرتهن بالكرّ لا بقيمة الرهن و الرهن المظنون
 مضمون عند الصاحبين و عن ابي يوسف رح انه لم يكن مضمونا ويكفي ما في هلاك الرهن
 مما يراعي في باب حسن الختم *

* [كتاب الكفالة] *

اورد بعد الرهن لان الطالب ليس ذا يد للوثيقة هنا [وهي] لغة الضم او الضمان مصدر كفل كطلب
 وضرب وعلم وكرم كما في القاموس ويعدي الى المفعول الثاني في الاصل بالباء فالمكفول به الدين
 ثم يعدي بعن للمديون وكلاهما المديون في الكفالة بالنفس كما قال العلامة النسفي وذكر الاسيبجاوي
 ان لا يطلق عليه الا المكفول به وباللام للدائن ويقال له الطالب وللضامن الكفيل ولو امرأة كما في
 المغرب وغيره وشريعة [ضم ذمة] اي نفس كفيل [الى ذمة] اخرى اصيل والذمة لغة العهد
 وشرعا محل عهد جرى بينه وبين الله تعالى يوم الميثاق او وصف صار به الانسان مكلفا فالذمة كالسبب
 والعقل كالشرط ثم استعير على القولين للنفس والذات بعلاقة الجزئية والحلول فقولهم وجب في ذمته
 اي على نفسه وتمامه في الاصول [في المطالبة] اي اشتراك كل من الكفيل والاصيل في جواز طلب
 المكفول له نفسها او دينها او عينها راجبة التسليم كالمغصوب والعارية ولا يلزم من لزوم المطالبة الدين على
 الكفيل مطلقا الا ترى ان الوكيل مطالب بالثمن وهو على الموكل لا غير وفيه اشارة الى انه يشترط ان
 يكون الكفيل مكلفا حرا فلا يصح ان يكون صبيا وعبدا كما في الخزانة والى انه فعل مشروع لكن
 الكف عنه اولى فان الاكثر ان يكون ادله ملامة واوسطه ندامة واخره غرامة فعليك بالسلامة كما في
 الخزانة ولا يخفى انه تعريف بالحكم فالاول عقد وثيقة لطرف الوجوب [لا] انها في الكفالة بالدين
 ضم ذمة الى آخري [في الدين] والاستيفاء من احدهما كالغاصب وغاصب الغاصب على ما ذهب
 اليه بعض المشايخ لانه صار دين دينين وهو غير معقول ولذا يصح هبة الدين من غير من عليه
 الدين وصحة الهبة من الكفيل للضرورة [وهو] اي القول الاول [الاصح] اي من الثاني
 كما في الهداية وهو الصحيح كما في الاختيار وغيره لما ذكرنا ومن الظن انه يجعل الدين دينين
 وهو قلب الحقيقة لان معناه عند المحققين انقلاب واحد من الواجب والممكن والممتنع الى

الاخر والدين فعل واجب في الذمة هو هنا تمليك مال بدلا عن شئ في الكرماني وغيره [وهي
 اما] متلبسة [بالنفس] اي نفس الاصيل في رمان للاصيل الا ان كل مصدر يعدي بحرف جاز
 ان يجعل ذلك الحرف خبرا عن ذلك المصدر كما قالوا في اليك المصير ويقال كفلت بالنفس و بالمال
 كما في المغرب [وتعتقد] هذه الكفالة [بكفلت] اي بنحو كفلت زيدا لعمر و [بنفسه] اي
 زيد وفيه اشعار بانها تعتقد وتصح بمجرد الايجاب وسيجيئ انها لا تصح بلا قبول الطالب في
 المجلس عند الطرفين ولا يبعد ان يستعان بما ياتي ويقال ان معناه يحصل ايجاب الكفالة [و] تعتقد
 بكفل [بما] اي بكفالاته بجسده وغيره مما [صح اضافة الطلاق اليه] من جزء معين يعبر به عن جميع
 البدن كالبدن والروح والرأس والوجه والرقبة اذ من جزء شايع كالشمس والربع والبعض والجزء
 وبما ذكرنا من تاويل الفعل بالمصدر ظهر انه معطوف على قوله بكفلت لا على قوله بنفسه على تسامح
 كاطن [وكذا] تعتقد [بضمنته] لانه تصريح بوجبه كما في الهداية وفيه اشكال لان الضمان مرادف
 للكفالة كما في المغرب والصباح والقاموس وغيرها وفيه اشارة الى انه لو قال (يزنم) فهو كفيل
 في العمادي والى انه لو قال انا ضامن لك حتى تجتمعا لم يكن كفيلا كما روى ابو حفص لكنه كفيل
 في رواية ابي سليمان كما في المحيط [او] بقوله هو لزوم [علي] اي احضاره بقريئة على [او] هو ضم
 [الي] بقريئة الي الدال على الضم المعتبر في الكفالة [او انا به] اي بالاصيل [زعيم او قبيل]
 اي كفيل من زعم زعامة او قبل قبالة كما في القاموس فلو قال (قبول كرم) صار كفيلا وقيل لا
 وقيل ان اراد الكفالة والا فوجد كما في العمادي ويؤيد الاول ما في التاج القبول (يزنم)
 وفيه رمز الى انه لو قال (فان آثنائ مست) او (آشنا است) لم يصير كفيلا لكنه صار كفيلا
 في العرف وبه يغنى عما في المضمرات والى انه لو قال كفلت بنفس فلان الى شهر على ان لا اكون
 كفيلا بعد ذلك لم يصير كفيلا اصلا وهذا حيلة لمن يلتمس منه الكفالة ولا يريد ان يضير
 كفيلا وتمامه في العمادي [ولا جبر] يكون [عليها] اي لا يجوز للقاضي جبر الاصيل على
 اعطاء الكفيل [في حد] من الحدود كحد القذف والزنا [ارقاص] في النفس او الاطراف
 لانه ينافي الكفالة فاذا لم يكفل لازمه ودار معه الى قيام القاضي عن المجلس فان احضر بينة والا
 حلى سبيله كما في الكرماني وغيره واجبر عليها عندهما في حد القذف وقيل في حد السرقة
 ايضا وفيه اشارة الى ان الاصيل لو تبرع بها فيهما صح وهي غير صحيحة في الخالصة لله تعالى
 وهي حد الزنا وشرب الخمر والسرقة والى انه اجبر عليها في التعذيرات وكل جراحة بلا
 قصاص كما في المحيط والى ان المديون بالدين المبرجل لو اراد ان يغيب اجبر عليها كما في المنتقى
 وخلاف في ظاهر الرواية وعن عين الائمة ان المصلحة في الاذل لجور الناس كما في الشزونة وغيره
 وعن الترحماني في الكبير ان كان المديون معروفا بالتسويق اجبر عليها كما في الغنية والاطلاق مشعر

بانه يجبر عليها بمتردد الدعوي و ان كان المدعى عليه معروفا كما في الصغرى وعن برهان الائمة الكافي انه لو قال لي عليه دعوى لم يجبر قبل بيان الدعوي كما في المنية ثم اشار الى الحكم فقال [و يلزمه] اي الكفيل بالنفس [احضار المكفول به] اي الاصيل الذي عرف مكانه [مطلقا] اي في وقت لم يعين ان كانت الكفالة مطلقة [او في وقت عين] احضاره فيه ان كانت موقته [ان طلب] احضاره [المكفول له] اي الدائن [فان لم يحضر] الكفيل الاصيل [حبسه] اي الكفيل [الحاكم] والقاضي لانه ظالم يمنع الحق وفيه اشارة الى انه حبس ازل مرة وهذا ظاهر الرواية وقيل لم يحبس اول مرة لان الحبس جزء الماطلة وفيل لا يحبس اولا اذا ثبت الكفالة باقراره والى انه لو لم يعرف مكانه لم يحبس لانه كموته فان غاب وعرف مكانه امهله الحاكم مدة ذهابه ومجيئه كما في فاضيلان وغيره فان عجز عن احضاره لم يحبس بل يلزمه حتى يحضره كما في المضمرات فان ادعى الكفيل على الدائن ان المدبون عاب ولا يدرى مكانه واقام على ذلك بينة اذ نفع عنه مطالبة الدائن كما في المنية [ويبرأ] الكفيل بالنفس [بموت من كفله] من المديون لانه سقط الضرر عن الاصيل وفي الاضافة اشعار بان موت الكفيل غير مبطل للكفالة وليس كذلك فانه لم يواخذ به وارثه باحضار المكفول به كما في الهداية وغيره [و] يبرأ [بتسليمه] اي الكفيل ولو حكما كرسل المكفول به الى المكفول له ان لم يقبله [حيث يمكنه مخاصمته] اي في موضع يقدر المكفول له على مخاصمة المكفول به بان يكون فيه حاكم فلوسلم في بربة فيها قاضي بري عنها وعن بعضهم ان بالتسليم في الرستاق لم يبرأ لانه اكثر قضائه ظلمة كما في المنية فعلى هذا قلما برأ في زماننا ولوسلم في بلد فيه حكام من لم يصدق فليجرب وفيه رمز الى انه لا يشترط ان يقول سلمت اليك بجهة الكفالة ولا ان يسلم بعد الطلب كما قال السرخي وقال شيخ الاسلام انه لم يبرأ الا بعد الطلب كما في المبطل الى انه لم يبرأ بتسليم اجنبي وان قال سلمته نعم لو قيل المكفول له لبرأ كما في فاضيلان [و بتسليمه] اي المكفول به [نفسه] الى المكفول له بان قال دفعت نفسي اليك من كفالة فلان فلم يسلم على هذا الوجه لم يبرأ كما في النهاية وغيره [هنا] اي حيث يمكنه مخاصمته [وان شرط] وقت الكفالة متعلق بالبرائتين [تسليمه عند القاضي] لوجود الاستيفاء وهذا في زمانهم واما في زماننا ان شرط ذلك لم يبرأ الا بالتسليم في مجلس القاضي لفساد اكثر الناس و به يفتي كما في المضمرات وغيره وفي الاكتفاء بالتسليم اشعار بانه لو اقر المكفول له انه لاحق له قبل المكفول عنه لم يبرأ الكفيل عن الكفالة كما لو اخذ من الكفيل كفيل آخر كما في النظم [وان مات المكفول له فلوصيه او وارثه مطالبته] اي الكفيل [به] اي المكفول به لقيامه مقام الميت وفيه رمز الى انه لو سلم الى وصي فلوصي آخر ان يطالبه بالاحضار وكذا ان سلم الى وارث كما في المضمرات والى ان لكل من الوصي والوارث ان يطالب اذا اجتمعا وليس كذلك فان الوصي

مقدم على الوارث كما في الهداية والكافي وغيرهما فلو قال بالوارث كما في الوثاية لكان احسن لامكان الاستدلال بالتقديم [وان كفل] رجل [بنفسه] اي المديون بما لكذا [على انه] اي الكفيل [ان لم يواف] اي لم يات الكفيل المكفول له [به] اي المكفول عنه فالموافاة على المصنف الى المفعول الثاني بالباء على ما هو القياس عند البعض [غدا] لم يذكره فخر الاسلام وفاضلن في شرح الجامع [فعليه المال] المعلوم ويحتمل وجوها اخر المال الذي له عليه لكنه مجهول ثبت باقرار الكفيل او ببينة المكفول له ومائة درهم مثلا سواء اقر الكفيل انها دين او لا ومائة سوي الدين ومائة له آخر فان في هذه الاربع صح الكفالة عند الشيعين خلافا لمجهد رح وتماه في المحيط وغيره [صح] ذلك الكفالتان الكفالة بالنفس والكفالة بالمال والقياس ان التالبة لا تصح لانها سبب لوجوب المال والتعليق بالاحضار ينفيه الا انه ترك القياس بالتعامل [فان لم يسلم] الكفيل نفس المكفول به الى المكفول [غدا ضمن] الكفيل [المال] ولم يبرأ من كفالته بالنفس سواء ادّى المال او لا لانها رقت مطلقة غير مقيدة باداء المال كما في المحيط وغيره فمن الظن انه يبرأ بالاداء [وان مات المكفول عنه] في هذه الصرورة قبل انقضاء المدة [ضمن المال] فاخذ من تركته لتتقق الشرط وانما ذكر هذه الشرطية ردا لما توهم انه لم يضمن لان الكفالة تبطل بموته كما في الكافي فليس الشرطية السابقة تغني عنها كما ظن وفيه اشعار بانه لو مات الكفيل قبل الانقضاء لم يضمن المال وليس كذلك فان اخذ من تركته كما في النهاية [و] هي [اما] كفالته [بالمال] اي بنفس المال او بفعل يتعلق به كاحضار الامانات ونحوه واما لمنع الخلو [فيصح] الكفالة بالنفس والمال معا كما مر وفيه اشعار بانه بكفل المسلم عن الذمي بالخمر للذمي وهذا اذا كان الخمر عند المطلوب والا لم يصح كما في العمادي فتصح الكفالة بالمال كفالته مرسلته اي حالة نسو كفلت بما له على فلان او مضافة نسو كفلت بما بايعت احدا منهم [وان جهل المكفول به] جهالة متعارفة فلو كانت فاحشة غير متعارفة لم تصح وفيه رمز الى انها تبطل بجهالة المكفول له وعنه مرسلته او مضافة وهي تبطل بجهالة المكفول عنه في المضافة والى ان جهالتهما غير مانعة في الكفالة بالنفس وهي على هذا التفصيل ايضا الكل في النهاية [اذا صح دينه] اي لم يعقظ من المتعاقدين الا بالاداء او البراء كما في شرح الهداية وغيرها فيخرج عنه ثمن المبيع بشرط الخيار فانه سقط بالفسخ وكذا بدل الكتابة فان سقط بالتعجيز كما في المشاهير لكن في النظم انها تصح ببذل الكتابة ويشكل بدين ميت مفلس فانه صحيح ولم يصح الكفالة به كما ياتي فالاحسن ان يزداد بالموت والظرف متعلق بقوله فيصح نتيجة للسابق ولا يلزم منه ان الكفالة بالعين لم تصح ولذا قال في الهداية ان الكفالة بالاعيان المضمونة تصح وفيه اشعار بان الكفالة بالنفس تصح بدون الدين كما مر [نسو كفلت بما] وجب [لك عليه] من مال فالمكفول به مجهول وفيه اشعار بانه لو قال بما اقر بذلك فلان فهو على ثم مات فافر فلان بشيخ فهو كفيل وذا في تركته كما في فاضلن [او] كفلت

[بما يدركك] اى يلحقك [في هذا البيع] من ضمان الدرك وهو ضمان الثمن عند استحقاق المبيع كما في الازديكي او ضمان المبيع ان لحقه آفة كما في الكرمانى فالكفول به مجهول لاحتمال استحقاق الكل والبعض فيضمن الكفيل الكل والبعض والدرك بالفتح افسح من السكون [او] يصح وان [علق الكفالة] بالمال [بشرط ملائمة] اى موكداً لموجبها بامكان استيفاء المكفول به او تعذره او وجوبه [نحو] ان جاء المكفول عنه او غاب المكفول به او [ما بايعت] انت [فلانا] اى ان بعث شيئاً من فلان فما شرطية كما بعد وفيه رمز الى ان كله لزمه قليلاً او كثيراً مرة او مراراً بخلاف ما لو قال اذا بايعت شيئاً فانه على مرة كما في الخزنة وفي ذكر فلان اشعار بما مر من وجوب معلومية المكفول عنه في المضافة فان فلانا علم للاناسي كما نقرر [او ما ذاب] اى ثبت او وجب من الدرك [لك عليه] اى فلان [او ما غصبك] فلان [فعلي] واجب وانما لم يصرح بالمخبر عنه اشارة الى ان الكفالة بالنفس كما يكون مرسلّة يكون مضافة كما في قاضينان والتقدير فتسليم ما وجب عليه او تسليم من وجب ذلك عليه واجب علي وفيه اشعار بان الشوط لو لم يكن ملائماً يصح الكفالة واليه اشار بقوله [وان علق] الكفالة [بمجرد الشرط] اى بالشرط المجرد عن الملائمة [فلا] يصح الشرط وبطل ويصح الكفالة كما في الكافي وغيره فلا تسامح فيه كما ظن ويمكن ان يقال ان المعني لا تصح تلك الكفالة كما في التحفة والمضمرات [كان هبت الربيع] فتسليم المال او النفس علي واجب كما مر فلبس الامثلة مختصة بالكفالة بالمال كما ظن [وان كفّل بمالك عليه] من مال مجهول [ضمن ما قامت به] من قدره [بينة وان لم تقم] بينة [فالقول للكفيل] فيما يعترف به مع الخلف على العلم كما في قاضينان وغيره وانما يخلف على البتات في فعل الغير اذا رجع الى ما يلزم الخالف وما نحن فيه ليس من هذا القبيل كما ظن لان ذلك الفعل تسليم الزائد وهو فعل الاصيل حقيقة [وصدق الاصيل في] القدر [الزائد على] حق [نفسه] اذا خبره فانه انشاء معنى [فقط] فلم يصدق على الكفيل ولم يطالب الطالب عنه ذلك الزائد فلو اقر فيما ذاب لك عليه يالف وقال الطالب بالفين وصدقه الاصيل في ذلك لم يلزم على الكفيل الا الالف الا اذا ظهر انه معاند في ذلك فيلزمه الالفان على ما قال الامام السرخسي ولا يلتفت بما ظن في هذا المقام من الاطناب في الكلام فان ما ذكرناه هو مراد الكفاية والسلام [واذا طالب الدائن] المكفول له [احدهما] اى الاصيل والكفيل [فله] اى الدائن [مطالبة الاخر] لان له مطالبة الكل بخلاف تضمين احد الغاصبين اذا التزمين تمليك [وتصح] الكفالة بالنفس و المال [بامر الاصيل] بالكفالة [وبلا امره] سواء كان بخطاب المكفول له او اجنبي كما قال اتكفل بنفس فلان او بماله او لفلان فقال كفلت [فان امر] الاصيل وقت العقد بالكفالة بالمال سواء كانت صحيحة او فاسدة كما في العمادي [رجع] الكفيل [عليه] اى الاصيل بما كفّل جياداً كان او زيوفاً فلو كفّل بجياد وقبل الطالب

منه الزیوف فإنه رجع علیه بالبیاد لانه ملك بالاداء ما في ذمته وفيه اشعار بانه لو لم يامر بالكفالة لم يرجع بما ادى لانه متبرع والامر شامل للرضاء فلو كفل بمضرتها بلا امره فرضى المطلوب او لا رجع الكفيل علیه فلو رضی الطالب او لا لم يرجع لانه تم العقل به فلم يتغير كما في قاضيتان والمتبادر من الامر من يصح امره شرعا فلا يرد ما اذا كفل عن صبي مجنون بحال بامره واداه فإنه لا يرجع علیه وكذا اذا كفل الاجنبي عن عهد فإنه لا يرجع الا بعد العتق ولا يرجع المولى علیه اصلا كما في المحيط وغيره [بعد ادائه] ای الكفيل لا قبله وانما خص اداؤه لانه لو دفع الكفيل الى المكفول له بعد اداء الاصيل غير عالم به لم يرجع علیه كما في المنية [وان لو لم] ای لازم الطالب من يكفل له بالمال مأمورا بها ای دار معه اينما دار فاداه المال والملازمة في الاصل شدة المطالبة يقال فلان لازم فلانا ای صاحبه مصاحبة لا يعقبها مفارقة [لازم] الكفيل [اصيله] حتى يخلصه ای دار معه على نحوه حتى يخلصه فالجملة معطوفة على الشرطية دون الجملة اعنى رجع علیه كما ظن وفيه اشعار بانه لو كان الكفيل امرأة يلزمها والاصح انه استاجر امرأة ليلزمها كما في اللبس [وان حبس] الكفيل [حبسه] ای الاصيل الا اذا كان كفيلا عن احد الابوين او الجدین فإنه ان حبس لم يمسهم به يشعر قضاء الخلاصة [و ابرأؤه] ای ابراء الطالب الاصيل [وتاجيله يسري] ذلك الابراء والتاجيل بالنسبة [الى الكفيل] فلا يطالب الدين وفيه اشارة الى ان اداءه سرى اليه والى ان تحليفه لا يسري اذا الحلف لا يفيد الابراء الخالف كما في المنية والى ان تحليفه سرى اليه وهذا غير ظاهر اليه كما في الزاهدي [لا عكسه] ای ابراء الكفيل وتاجيله لا يسري الى الاصيل لانه لا تسعل الفرع تابعا للاصل والكلام مشعر بان ابراء الكفيل والاصيل صحيح بدون قبولهما وهذا غير صحيح في ابراء الاصيل عن دين الصوف فإنه يتوقف على قبوله وتماحه في المحيط [وان صالح] الطالب [الكفيل عن الف] من الدراهم [على مائة] منها [رجع] الكفيل بعد الاداء علیه [بها] اي مائة لا بالف وفيه اشعار بانه برئي كل منهما بالصلح وبان الطالب يطلب الاصل بتسعيما لانه لم يصل اليه الا مائة وذكر الالف اتفاقي فلو صالحه على مائة فالحكم كذلك كما في المحيط [و] ان صالحه عن الالف [على جنس آخر] من مكيل ارموزون او غيره [فبالالف] رجع على الاصيل لانه بالصلح ملك ما في ذمة الاصيل [و] ان صالحه [عن موجب الكفالة] من مطالبته [لا يبرا الاصيل] لانه لم يبرا الا الكفيل [ولا يصح] و يبطل كما في الطلبة [تعليق البراءة عنها] ای تعليق كل من الطالب والكفيل براءة الكفيل عن الكفالة [بشرط] محض ليس للطالب فيه منفعة نحو ان قدم زيد فانت او انا برئي من الكفالة وعنه انه يصح لان علیه المطالبة فكان اسقاطا كالطلاق وانما لم يصح لان في الابراء تمليكا ينافيه التعليق وذكر في المحيط انه لو كفل بنفس رجل على انه متى رأى الطالب بنفسه فانا برئي منها كان جائزا [كسابر البراءة] ای مثل تعليق باقى البراءة عما يتعلق

به فبطل لو قال ان نجاة زيد فانما برئى من ثمن هذا المبيع او من مهر كذا او غيره لما ذكرنا
و ذكر في العمادي ان التعليق بشرط كان صحيح كما اذا اعطى مديون لعيال دائن كذا من دينه
فقال الدائن ان اعطيته فقد ابرأتك عنه [ولا] يصح [الكفالة] بما لا يمكن استيفاءه من
الكفيل كما اذا كفل رجل عن جاني للطالب [بالحدود] اى بنفس حد القذف والسرقة والزنا والشرب
[والقصاص] فان النيابة لا يجري في العقوبة هذا الا انه مستدرك بما مر ان الكفالة بالنفس
والمال [و] لا يصح بالاعيان المضمونة بغيرها مثل الكفالة عن البائع للمشتري [بالمبيع] اى بمالية
على معنى انه لو هلك قبل القبض وجب عليه قيمته وانما لم يصح لان العقد قد انفسخ بالهلاك فلا
شيء على الاصيل فما ظنك في الكفيل وفيه اشعار بانها يصح بتسليم المبيع لان التسليم بعد نقل
الثمن لازم على الاصيل الكل في الكرمانى [بخلاف الثمن] فانه دين صحيح لغيره وهذا مستدرك
كما لا يشفى [و] لا [بالمرهون] فانه مضمون بغيره ولذا لو هلك لم يجب على المرتهن شيء لكن
في الاختيار انها تصح على الاصح بالمضمونة بغيرها كالمبيع والرهون و يبطل بالهلاك للقدرة قبل
الهلاك والعجز بعده [والامانات] سواء كانت واجبة التسليم كالثانية والثالثة او غير واجبة
التسليم كالبراقى لكن في التحفة انها تصح بواجبة التسليم كالمبيع والرهون وغيرهما [كالوديعة والعارية
والمستاجر ومال المضاربة والشركة] فانها غير مضمونة والشرط كون المكفول به مضمونا على
الاصيل [وبالجمل على دابة مستاجرة معينة] بان استاجر زيد عن عمرو دابة معينة لحمل كذا
فكفل بكر عن زيد لعمرو بذلك الحمل على تلك الدابة لم تصح تلك الكفالة لانه لم يثبت له
الولاية على دابة غيره فلو كفل بالحمل على دابة غير معينة تصح لانه قادر عليه وفيه اشعار بانه
صح الكفالة بتسليم دابة مستاجرة معينة لتصور التسليم من غير تصرف في ماله باعلام مكانها وبانه
صح اجارة دابة غير معينة وهو الاصح كما في المحيط وغيره [وبشدة عبد كذا] اى مستاجر معين
لانه لم يقدر عليه فان كفل بتسليمه جاز للقدرة عليه كما مر [و] لا [عن ميت مفلس] اى اذا
مات الرجل مفلسا عليه دين فكفل عنه رجل لغريمه لم يصح لانه كفل بدين ساقط لان الدين هو
الفعل حقيقة وهو قد سقط عنه في الدنيا بالموت وصحتها تقتضى قيام الدين في الدنيا وهذا عنده
واما عندهما فيصح الكفالة عنه لانه كفل بدين ثابت ولم يوجد مسقط في الآخرة والمفلس من
انفس اذا صار ذا فلس بعد ان كان ذا دراهم او دنانير ثم استعمل مكان افتقر كما في الطلبة [و]
لا تصح عند الطرفين [بلا قبول الطالب] للكفالة [في المجلس] اى مجلس عقدها سواء كفل
بالنفس او بالمال واما عند ابي يوسف رح فيصح موقوفا على اجازته وقيل نافذا وله حق الرد على
اختلاف المشايخ واثره فيما اذا مات قبل القبول فانه لم يأخذ الكفيل به عنده وفيه اشارة الى انه
لو وجد الايجاب او القبول من المطسوب او قال اجنبي كفلت بفلان عن فلان فبلغ الطالب فقبل

لم يصح عندهما كما في المحيط والى انه لو كفل والمكفول عنه غايب واجاز الطالب صح الكفالة كما في قاضيان [الا اذا كفل] الوارث [عن مورثه في مرضه] مرض الموت [مع غيبة غرمائه] فانه يصح الكفالة بلاقبول الطالب عندهما وفيه رمز الى ان صحة الكفالة لا يتوقف على تسمية المكفول به وله كما في النهاية والى ان المريض لو لم يأمر الوارث بالكفالة صار كغيبلا وهذا عند ابي يوسف رح وفي رواية عنه واما عند غيره فلا يصير كغيبلا كما في قاضيان والى انه لا حاجة الى كون المريض ذا مال وفي الهداية اشارة الى الخلاف قالوا انما يصح اذا كان له مال وفي الاختيار قيل هو وصية حتى لا يصح اذا لم يكن له مال وقيل يصح لحاجته الى ابراء ذمته وفي الزاهدى كفالة الوارث عن المريض بامره بغيبة الطالب بقدر التركة يجوز وقوله عن مورثه مشير الى انه لو امر اجنبيا بالكفالة فكفل لم تصح ومنهم من قال انها تصح نظرا الى المريض كما في النهاية وقوله مع غيبة غرمائه لمجرد الايضاح لانه يغني عنه قوله بلاقبول الطالب [و] لا [جمال الكتابة] لانه ليس بدين صحيح كما مروكنا بدل السعاية عنده [والعهد] اي لا يصح الكفالة بالعهد لانها مشتركة بين معاني الصك القديم لانه وثيقة والعقل لان العهد وحقوقه لانها ثمراته وغيرها فان اشترى شيئا فضمن له رجل بالعهد لم يصح لانه لم يصح العمل به قبل البيان وذا بلا خلاف في ظاهر الرواية وعنهما انه ضمان الدرك كما في غاية البيان [والتخلص] اي بالاستخلاص عند الاستحقاق وعنهما هو ضمان الدرك وهو ضمان الثمن عند الاستحقاق وفي الاكتفاء اشعار بان ضمان الدرك يصح وذا بلا خلاف كما في الغاية وغيرها [ولا] يصح عند بيع مال المضاربة [ضمان المضارب الثمن] عن المشتري [لرب المال] ظرف الضمان [و] لا يصح عند بيع مال الوكالة [ضمان الوكيل بالبيع] الثمن [لمؤكله] لان المال امانة في يد المضارب والوكيل كما في الهداية فقد استدرك هاتان بيكم الامانات [و] ضمان [احد الباعين] الشريكين حصة صاحبه من ثمن عند مشترك بينهما باعاه [بصفقة] واحدة فلو باعاه بصفتين بان سمى كل لنفسه ثمنا ثم ضمن احدهما الآخر صح الضمان لامتيان نصيب كل عن الآخر والاشمل الاخصر ضمان احد الشريكين في دين مشترك لآخر كما في العمادي والاحسن تفصيل الفاسد ثم الباطل فان الفاسد منها الكفالة جمال الكتابة وضمن الدين المشترك والمضارب والوكيل وبطل ما سواها على ما يشعر به كلام المحيط والفصولين وغيرهما وينبغي ان يكون الآخرين من الاربعة باطلين [وصح ضمان الشراج] موظفا او مقاسمة فانه دين مطالب من جهة المقاتلة او غيرهم بدلا عن منافع السلف وغيره وقيل اريد به الموظف الذي يراه الامام في كل سنة دون المقاسمة التي على الشراج فانه لم يجب في الذمة وفيه اشعار بانه لم يصح ضمان الزكوة لانه عبادة غير بدل عن شئ كما في النهاية وغيرها [و] ضمان [النوائب] جمع النايبة اي السادثة وشرعا ما يضرب السلطان على الوعية لمصلحتهم كاجور

حفظ الطريق ونصب الدروب و ابواب السكك و كرم الانهار و اصلاح الرىض فانها دين واجب يحبس به طاعة للامام و قيل ما ينزل من جهة سلطان ولو غير حق و لكن يعلم ولا يقتضى به ليلا يتجاهروا فى الزيادة و لان اكثر النوايب فى زماننا ظلم و لذلك من تمكن من دفعه فهو خير له كذا فى المنية و قيل لا يصح الضمان بما يأخذ العظمة فى زماننا ظلما و قيل يصح و عليه الفتوى كما فى النهاية و ذكر الكرماني انه يصح لتجهيز الجيش اذا لم يكن فى بيت المال ما يكفيهم و تعاونوا على البر والتقوى [و] ضمان [القسمة] اى ضمان احد بتقسيم قيمى بين الشريكين عند طلب احدهما و ان امتنع الاخر عنه و قيل انه فعل غير مضمون و قيل ان ما كان من الديوان راتبا فى كل رقت فناية و غير راتب فقسمة و بما ذكرنا من التفصيل ظهر انه قد استدرك قوله [وان كانت] تلك النوايب و القسمة [بغير حق و مال] خبره حال [لا يجب] اداؤه [على عبد حتى يعتق] كمال اقر عبد محجور باستهلاكه و كذبه المولى او باعه انسان او اقرضه او امهر امرأة نكحت بغير اذنه و كفل احد به [حال على من كفل به] اى المال [مطلقا] غير مقيد بوصف التعجيل والتاجيل اذا الكفيل غير معسر و فيه ايماء الى انه لو استهلاكه عبد معاينة او اذن فاقر بدين فهو عليه فى الحال و الى انه لو كفل موجلا فليس بحال [و بطل دعوى] مبيع من [ضامن الدرك] فمن باع دارا و كفل عنه بالدرك و قبول الثمن عند الاستحقاق ثم ادعى الكفيل انها ملك له او لو كيله فبطل دعواه لانه ينافي احكام البيع [و] بطل دعوى مبيع من [شاهد كتب] بامر او بغير امر [شهد بذلك] او شهد بما فيه او اشهد عليه [على صك] اى قبالة للبيع ظرف كتب [كتب فيه] اى فى ذلك الصك [باع] فلان [ملكه] اى بيعا صحيحا او نافذا او لازما او غيره مما يدل على صحة البيع فان فى تلك الشهادة اقرار بانه باع ما هو ملكه لان ذلك فيما كتب اشارة الى ذلك فلا يصح دعواه و فيه رمز الى انه لو قال احد اكتب شهادتى فيه فكتب بالامور شهد بذلك صح دعواه كما لو كتب باع فلان داره و قد اقرانه باع ملكه [بخلاف] دعوى [شاهد كتب] فيه [شهد على اقرار العاقلين] بان كتب قد اقر بالبيع عندي او جرى البيع بمشهدى او اشهد فلان بالبيع او غيره مما لا يدل على صحته فانه صح هذه الدعوى لانه ليس فيه اقرار بالملكية ولا يخفى ما فى هذه المسئلة ههنا عند ذوى الالباب من رعاية اللطافة فى ختم الكتاب والله اعلم *

[كتاب الحوالة]

يورد بعد الكفالة لانها تخص بالدين و لم يشمل العين بخلاف الكفالة [هي] لغة دالة على الانتقال فانها اسم من احلت زيدا كذا من المال على رجل فاحتمل زيد به عليه فانا محيل و زيد محال و

محتمل والمال محال به ومتمثال به والرجل محال عليه ومتمثال عليه وقد لغى قولهم المحتمل له للمتمثال
 فانه بلا صلة رافع لمؤنة الصلة ومن الظن انه غير لغو لان في التاج ان المحتمل له صاحب الدين في
 الفقه فانه محل النزاع فكيف يتمثل به وشرعية [اثبات دين على آخر] ولو حكما في ضمن
 عقد اول وجميع تمامه وما ذكرنا لم يخرج عنه حوالة الدراهم الوديعة كما ظن فان بالسؤال
 صار المحتمل عليه مجبورا على الاداء واحتزبه عن الكفالة بالنفس وغيرها فان الدين وصف
 شرعي قابل للنقل الشرعي بخلاف الاعيان فانها محسوسة غير قابلة الا للنقل الحسي لاخر اى المحال
 على آخر اى على محتمل عليه بقريضة المقام فمن الظن يخرج عنه السوالة على المدينين ويدخل فيه
 اثبات الثمن للبائع على المشتري والقرض للمقرض على المستقرض ونحوهما لان في الاول
 اثبات دين للمحال على المحال عليه وفي الثاني ليس كذلك واحتزبه عن الكفالة على القرين
 الراجح والمرجوح [مع عدم] بقاء [الدين] ولو حكما [على المحيل] اى الاصيل [بعده]
 اى بعد اثبات الدين وهذا تأكيد لرد ما قال بعض المشايخ ان الدين باق في ذمة المحيل
 فانها اثبات المطالبة وذكر شيخ الاسلام انه قول محمد والاول قول ابي يوسف رح وهو الصحيح
 فلو احال الراهن المرتهن الدين على غيره لم يصح استرداد الرهن عنه ولو ابرأ المحال الدين عن
 المحيل لم يصح ويسترد ويصح عند محمد رح وقال بعضهم انه لم يثبت نصا انها اثبات المطالبة او الدين
 كما في النهاية لكن في الخلاصة الدين بالسوالة انتقل الى المحال عليه وبرئ المحيل عند العلماء
 الثلاثة لكن في المحيط ان الدين بها صار مشغولا بحق المحيل ولم يصير ملكا له على الصحيح واعلم
 ان هذا تعريف رسمي وتعيين لمعنى السوالة من بين سائر الافعال فان السد هو العقد المخصوص
 فليس فيه دور لانه توقف الشئ على ما يتوقف عليه ذلك الشئ بحيث لا يتصور الا من جهة ذلك
 الشئ كما في اساس الاقتباس وغيره ولا شك ان الثاني لا يتوقف على الاول بهذه السببية [فهى]
 اى السوالة [بشرط عدم براءته] اى المحيل [كفالة وهذه] اى الكفالة [بشرط براءة الاصيل
 حوالة] اى كل واحدة من السوالة والكفالة تستعار للاخرى عند تحقق موجه فلو قال اخلت بشرط
 عدم براءة المحيل او كفلت بشرط براءة الاصيل كان كفالة وحوالة لان العبرة للمعاني [وتصح]
 السوالة [بلا] ثبوت [دين للمتمثال على المحيل] بان يستعار السوالة للوكالة لاشتغال كل على
 النقل كما في الكرماني [و] تصح [به] اى بدين له عليه والمتبادر ان يكون الدين معلوما والا فلا
 تصح كما اذا قال اخلت جميع ما يذوب لك علي فلان كما في المنية [برضاها] اى تصح برضا المحيل
 والمحتمل وفي الزيادات انها تصح بلا رضا المحيل ورجحه صاحب الهداية حيث لم يقم الدليل الاعليه
 كما في الكرماني فلو قال لطالب ان لك علي فلان كذا من الدين فاحتل به على فرضي به الطالب
 صحت وبرزني الاصيل [و رضا المحتمل عليه] سواء كان عليه دين او لا وقيل لا يشترط رضا

كما في الزامدي. و ذكر في شروط الظهيرية انه لا يشترط اجماعا وفيه رمز الى انه لا يشترط حضور المجال كما قال ابو يوسف ر.ح لكنها باطله عند الطرفين بلا حضورهما كما في النظم والى انه لا يشترط حضور المحيل والمحتال عليه كما في النهاية والى ان الحوالة في الشرع ليست بعقد وهو عقد صرته ان يقول المدين للدائن احلت بما لك على من الدين على زيد وقال الدائن قبلت. كما في المستصفى [فيبراً المحيل من الدين] الذي احاله للمحال الى المحال عليه والتعريف وان حامل مؤنته لكنه ذكر لتوطية قوله [الا ان يتوي] حقه كيعلم اي يهلك الدين المحال به [بمرت المحتال عليه] اي بسبب موته حال كونه [مغلساً] اي لم يترك عينا ولا ديناً ولا كفيلًا [او حلفه] اي يحلف المحتال عليه [منكر الحوالة] موصوفة بقوله [لا بينة] للمحيل والمحتال كما في قاضيخان وشرح الطحاوي فالاستفتاء بالمحتال ظن [عليهما] اي على تلك الحوالة فانه عند تحقق احد هذين الامرين عاد الى المحيل وعنه انه لا يعود [وقال] اي صاحبان ان التوى يكون بما هو عنده من الامرين المذكورين [وبان فلسه] اي بتفليس [القاضي] المحتال عليه وقضائه بافلاسه حين ظهر عليه حاله خال حيوته وفيه اشعار بانه لو غاب المحتال عليه بحيث لا يدري مكانه لعسوته لم يرجع المحتال الى المحيل بالدين لكنه لم يماطله فجاء المحال الى المحيل وقال (آن زردگر كه بمن نمی دهد) فقال المحيل (مهل است من گیرم از من می توانم گزرت) رجع المحال بالدين الى المحيل لانه بطل به الحوالة كما في الجواهر والاحسن تاخير البراءة المذكورة فانه حكم مشترك بين قسمي الحوالة المطلقة ان يحيل بما كان للمحيل على المحال عليه او لم يكن له عليه من دين اوعين والمقيدة ان يحيل بما له عليه من احدهما ولو غصبا فاشار الى الازلي فقال [وتصح] حوالة شيىء من دين اوعين [بلا شيىء] او بلا ذكر شيىء يجب للمحيل [على المحتال عليه] فان اداه فعلى الاول يرجع بما اداه على المحيل لانه قضى دينه بامره وعلى الثاني برئي المحيل والمحتال عليه كما في قاضيخان لكن لو احال مائة من من الحنطة ولم يكن للمحيل على المحتال عليه شيىء ولا للمحتال على المحيل لم يصح الحوالة ولذا لو قال قبل المحتال عليه فلا شيىء عليه كما في المنية ثم اشار الى الثانية فابتدأ بالعين فقال [و] تصح [بدراهم الوديعة] اي بمال الامانة كدنانير الوديعة وغيرها [ويبراً] المودع المحتال عليه من موجب هذه الحوالة [بهلاكها] اي تلك الدراهم [وكذا] بالدراهم [المغصوبة] اي بما يكون مضمونا على المحتال عليه [ولم يبراً] الغاصب المحتال عليه [بهلاكها] لانها فاتت الى ضمان فكانها باقية بخلاف الوديعة [و] تصح [بدين] المحيل [عليه] اي على المحتال و يبراً به ثم اشار الى حكم آخر من الحوالتين فقال في المقيدة [فلا يطالبه] احد اي لا يطالب المحتال عليه بشيىء من الوديعة والمغصوبة والدين [الا بالمحتال] فلا يطالبه المحيل [وفي] الحوالة [المطلقة للمحيل الطلب ايضا] فلمحتال الطلب وليس للتقديم فائدة ظاهرة

[ولا تبطل] الجلالة و لو مقيدة [بأخذ ما] كان [عليه] أى الاحتال عليه من الدين
و الغشوبة [أو] ما [عنده] من الوديعة فللمحيل ان يأخذ الدين أو العين من الاحتال عليه
في المصلحة لأنه لم يتعلق به حق المحتال لعدم الاضافة اليه بخلاف المقيدة فإنه ليس له ان يأخذ
منه لأنه صار مشغولا بالسؤال فلودفع اليه ضمن [ويكره المشتقة وهي] لغة و شريعة يهمل
العين و يكون الغاء و فتح التاء اسم من المشتقة يفتح العين [اقراض] مالا ليأخذ صديقه و قيل
نقصه في بلد آخر ثم ذكر بعد اتمام المعنى عليه و ان احتمل ان يكون من تميمه فقال [لمعقود
خطر الطريق] أى اشرافه على الجلاك في الطريق فيكره و ان لم يذكر هذه المنفعة و قيل انها
يكره اذا ذكرت و الا فلا بأس به كافي النهاية و انما ذكر في السؤال لأنه حال الخطر للترفع على
المنقوض و لا يشفي ما في معقود خطر الطريق من رعاية حسن الاختتام *

[كتاب الوكالة]

و انما عقبه بالسؤال لأنه و ان اشتمل كل على تفويض امر لکن الوكالة بلا نفع [وهي] لغة بالفتح
و يكره اسم من التوكيل كما في الصحاح و غيره و بالكسر و يفتح مصدر يكمل فهو وكيل فعيل
بمعني مثعول لأنه موكل اليه الامر أي مفوض اليه و قولهم الوكالة السقوط و الركيل السقوط مجاز
بعلاقة السببية كافي المغرب و يطلق الركيل على الجمع و الموث كافي القاموس و شريعة [تفويض
التصرف الى غيره] أى اقامة احد غيره مقامه في فعل شرعي معلوم مورث لستكم شرعي كالنكاح و الطلاق
المورثين للحل و الحرمة فان اللام للعهد فلا حاجة الى زياده امر شرعي كما ظن و يخرج عنه ما اذا قال
انت و كيلي في كل شيء فإنه لم يصربه و كى لا ليجاله التصرف و في الاستحسان يصير و كى لا بالسقوط فينبغي
ان يضاف السقوط كافي التحفة و كذا يخرج عنه الايصاء فإنه نيابة بالولاية المنتقلة اليه دون القائمة
به المتبادرة و يدخل فيه توكيل معلم ذميا ببيع مال غير متقوم كما تاتي و فيه اشعار بان القبول لم
يشترط فلو قال و كنتك بطلاقها و لم يقل المصاطب قبلت و لا رددت ثم طلقها وقع استحسانا لأنه دليل
القبول كافي المبسوط و فيه ايما ان ان القبول شرط و لو حكما و به يشعر كلام الهداية [و شرطه]
أى شرط نفس ذلك الوكالة [ان يملكه الموكل] أى بقدر الموكل على التصرف المفوض اليه و الا
فالتوكيل باطل فلا يشكل انه خلاف عادته في اختيار رائه دون رائيهما فان المسلم لا يملك بيع الخمر
و الخنزير و شراءهما و قد صح عنده خلافا لهما توكيله لزمي فيتصدق بالثمن و يتخال و يتعصب لأنه
قد راعى عليه و ان امتنع بعارض النهي كافي المصنوعات [و] ان [يعقله] أى يدرك [التوكيل] ذلك التصرف
بان يعلم ان البيع مثلا مالم للملك و الشرى جالب له و ان هذا الغبن فاحش و ذاك يعبر كافي
الكرمانى توكيل الصبي و المجنون باطل و قيل فاسد فلو كبر و اذنى لا يجدد العقد كافي المحيط

وغيره [و] شرط حكمه ان [يقصد] اى التصرف بان لا يوزل فيه و الا فلا يقع عن الموكل فيه رمز الى ان المعتوه يصلح ان يكون وكيلاً لانه يعقله ويقصد و ان لم يرجح المصلحة عن المفسدة والى ان علم الوكيل بالوكالة لم يشترط خلافاً لمحمد ر فلو وكل ببيع عبده و طلاق امرأته ففعل الوكيل قبل العلم جاز خلافاً له كما فى المحيط وغيره [فيصح توكيل الحر البالغ] العاقل بقرينة الاتي از الحر الصبي از العبد الصبي [او] البالغ [المأذون] من جهة الولي والمولى العاقل [مثليهما] اى مثل الحر والمأذون فيجوز توكيل الحر البالغ او الحر الصبي او العبد الصبي او البالغ مأذونين فالاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة في اربعة فمن الظن انها تسعة من ضرب ثلاثة في ثلاثة [و] صح توكيل الحر البالغ و المأذون [صبياً عاقلاً و عبداً] صبياً او بالغاً عاقلين حال كونهما [مستحضرين] عن التصرف فالاقسام اثنتى عشر من ضرب اربعة في ثلاثة [ويرجع المستقوى] اى حقوق العقد الواقع عن هذا الصبي والعبد [الى موكلهما] لا اليهما لقصور امليتهما وفيه اشعار بان المستقوى يرجع الى الوكيل المأذون منهما وهذا اذا وكل بالبيع واما اذا وكل بالشراء فالى الموكل سواء كان الثمن حالاً او مؤجلاً كما فى المحيط وغيره [بكل ما] موضوفة اولى من الموصولة والظرف للتوكيل اى صح التوكيل بكل عقد [يعقله] اى يحصله الانسان [بنفسه] اى مستبداً بنفسه او بولاية نفسه عن الغير كالبيع والهبة والصدقة والرديعة وغيرها ولا يشكل بتوكيل المسلم از النسي ذمياً او مسلماً ببيع الخمر او شرائها او بالتوكيل ببيع السلم والاستقراض كما ظن فان الكفالة كافية للاولين والثالث مستثنى بقرينة الاتي والرابع مختلف فيه كما سيبيح [و] صح التوكيل ولم يرض الخصم [بالخصومة] اى الجواب الصريح او الدعوى الصحيح كما فى المستصفى والجواب اقراراً كان او انكاراً كما فى التلويح وقال بعض المشايخ انه لم يصح بلا رضاه والصحيح ان الخلاف فى اللزوم كما فى الظهيرية فعنده لا يلزم وعندهما يلزم وهو المختار فلا يرتد الوكالة برؤى الخصم كما فى النهاية وغيره واثنى بعض المتأخرين باللزوم عند تعنت المدعى عليه وبعده عند اضرار المدعى وهو المختار عند الامام السرخسي وشمس الاسلام وهذا كله اذا كان مقيماً صحيحاً والا فقد لزم بالاجماع كما فى الظهيرية وفي حكم المريض المخدرة التي لم يعهد لها الخروج الا عند الضرورة كما فى النهاية فلو وكلت بالخصومة وتوجه اليها اليمين بعث القاضي اليها عدلاً مستحلفاً وشاهدين على الحلف او النكول وتماهه في خزانة المذتين والاطلاق مشعر بانه صار وكيلاً في هذه الصورة بالانكار والاقرار جميعاً وله ان يستثنى الاقرار عند محمد رح خلافاً لابى يوسف رح كما فى الظهيرية [في كل حق] للرجل او المرأة ولو رضيعاً على الناس او عندهم او معهم او بالعكس [و] صح [بايقائه] اى اداء كل حق [و] استيفائه [اى قبضه] [الا فى حد] مصدر اى استيفاء في حد من الحدود [وقصاص بغيبة موكله] عن المجلس كما اذا قال الموكل وجب لى على فلان حد او قصاص فى النفس او الطرف فوكلتك

ان تطلبه منه فان امتثاءهما بدون حضور الموكل باطل بالأجماع لمعقوبتها بالشبهة وفيه
 رمز الى انه صح التوكيل باثبات السل والقصاص خلافا لابي يوسف ورح والى انه صح التوكيل
 باستيفاء التعزير كما في شرح الطحاوي [ويرجع الحق] اي حقوق عقود تصدر من غير الصبي
 والعبد المحجورين [الى الوكيل] دون الموكل ولذا جاز للموكل ان يوكل غيره بهذا الحق
 ولم ينعزل للموكل كما في النجاة وإنما اكتفى بالحق لان الملك يثبت للموكل ابتداء كما يأتي في كل
 عقد فيه مباداة ملك بملك كما [في بيع] موى سلم وقد يشير اليه تنكيده وفي الاطلاق رمز الى
 انه لو باع بضرة الموكل فهي ترجع الى الوكيل كما في الصغرى لكن الصحيح انها ترجع الى الموكل
 كما في الجواهر والى انه لو وكل هذا الوكيل غيره بالبيع فباع ببضرة فالحقوق الى الوكيل الثاني هو
 الصحيح كما في الكافي والى انه لو اضاف العقد الى موكله فهي ترجع الى الوكيل كما في العمادى قس شرف الدين
 النواجزى انها لا ترجع اليه وفي التخصيص اشعار بالخلاف كما لا يخفى [وشراء] وان اضاف
 الى الموكل وخلافه في العمادى وقيل لو وكل بالشراء فالحقوق الى الموكل لا غير كما في النجاة [و
 لجارة] واستيجار [و صلح عن اقرار] دون انكار فان الحقوق فيه الى الموكل المدعى عليه ثم اشار الى
 تفصيل الحقوق فقال [فيسلم] الوكيل [المبيع] الى المشتري في الوكالة بالبيع [ويقبضه]
 اي المبيع عن البائع في الوكالة بالشراء ففيه استخدام [و] يقبض [ثمن مبيعه] في البيع [و]
 يجب [عليه] اي الوكيل [ثمن مشتراه] في الشراء وان لم يدفع اليه الموكل كما في الصغرى
 [ويخاصم] بالفتح في الاستحقاق والعيب فلو استحق المبيع رجع المشتري بالثمن على الوكيل بالبيع
 ان نقل الثمن اليه وان نقل الى الموكل رجع به عليه ولو رجع المشتري عيبا وثبت العيب عليه
 ورده بقضاء اخذ الثمن من الوكيل ويخاصم بالكر [في الاستحقاق] اي استحقاق المبيع فرجع
 الوكيل بالشراء الى الثمن على البائع دون الموكل [والعيب] اي عيب المبيع فرده الوكيل على البائع
 وهو في يده فان سلم الى الموكل فلم يرده الا بوضاء الموكل الكل في شرح الطحاوي واعلم ان المصنف
 قد ترك قيودا في كثير من المسائل اعتمادا على الناظر المتتبع كما ترى فلا وجه للقول بالتسامح ههنا
 حيث لم يذكر قيد وهو في يده والرد بالعيب مقيد به كما ظن [و] يخاصم بالفتح في طلب
 [شفعة ما اشترى] من عقار فالشفيع يخاصم الوكيل بالشراء [وهو] اي العقار [في يده]
 اي الوكيل بخلاف ما اذا سلمه الى الموكل فانه يخاصم دون الوكيل لانتهاء الوكالة فقله في شفعة
 معطوف على ما قدر من قوله في الاستحقاق بقريئة المعنى المراد فلا تعامل بانه معطوف على ما هو
 معمول لكل من الفعلين كما ظن وفي قوله وعليه ثمن مشتورته اشعار بانه متى صار الوكيل
 بفعله مدعى عليه اجبره المدعى على هذا الفعل كتسليم المبيع وغيره ومتى كان متبرعا لم يجبر الموكل
 عليه كقبض المبيع والرجوع في العيب والاستحقاق فان كان حيا وكل موكل بهذه الافعال والا

فان تبرع وارثه والا فوكيل الموكل كذا ذكره المصنف لكن في التحفة ان الموكل لم يباشر بنفسه فان
العهد على الوكيل حتى يجب عليه قبض الثمن وغيره وفي الخلاصة لو باع بحضرة الموكل
بالعهد على الوكيل وفي عيوب بيع قاضيان ان الرد بالعيب على الوكيل وفي ما ذور المحيط اذا
غاب الوكيل او مات فالسقوط ينتقل الى الموكل وفي الظهيرية لو اخر الوكيل بالبيع في قبض
الثمن وكل الحاكم الموكل بقبضه وينبغي ان يكون حقوق الاجارة والصالح على ما ذكرنا [ريثبت
الملك للموكل] اي موكل الوكيل بالشراء وان اضاف الى نفسه [ابتداء] فان الوكيل نايب في حق الملك
اصيل في حق الحقوق وانتقالا بمبادلة حكمية عند الكرخي وهو المختار عند ابي طاهر الدباس
والاول عند القاضي ابي زيد وهو الاصح كما في النهاية وغيره [فلا يعتق قريب وكيل شراء] اي
شرى الوكيل قريبه بنية الموكل لانه يثبت الملك للموكل وان كان بطريق الانتقال فانه لا يستقر
ملكية الوكيل بل ينتقل من ساعته والملك المستقر شرط لثبوت العتق كما في الكرمانى فالقريب
لا يعتق بالاتفاق كما ذكره المصنف فالاولى ان يقرع عليه ما ظهر فيه اثر الخلاف [و] يرجع الحقوق
[الى الموكل في] كل عقد ليس فيه مبادلة ملك بملك كما في [نكاح وخلع] لان الوكيل فيهما سفير
اي حاكي حكاية غيره فلا يلزم عليه شيء كما في الكفاية وغيره [وصلح عن انكار] لانه فداء يمين
للموكل دون اقرار فانه مبادلة [از] صلح [عن دم عمد] وشركة ومضاربة [و] في [عتق على مال
وكتابة وتصدق وهبة] واستيهاب [واعارة] واستعارة [وايداع ورهن] وارتهان [واقراض]
اي اعطاء مال اداة بعينه ولم يذكر الاستقراض لما مر في الايمان انه لا يصلح التوكيل به وعليه
الفتوى كما في الخزائن فما اشتهر انه باطل اريد بطلانه على اصح الروايتين [فلا يطالب] على المجهول
[وكيل زوج بالمهر ولا وكيلها] اي الزوجة [بتسليمها] الى الموكل [و] لا [يبدل الخلع]
للزوج لما مر انه سفير فيه [وللمشتري] من البائع الوكيل [منع الثمن من موكل بائعه] اي
موكل وكيل يبيع ليس عبدا وصبيا محجورين لما مر فاضافة البائع عهديّة [فان دفع] المشتري
من الوكيل الثمن [اليه] اي الموكل [صح] الدفع لانه حقه [ولا يطالب ثانيا] اي لا يطالب
بائعه الوكيل الثمن طالبا او طالبا ثانيا فهو مصدر او حال ويجوز ان يكون الفعل مجهولا
و المعنى ولا يطالب الثمن او المشتري طالبا او مطلوبا ثانيا لانه لا فائدة في الاخذ ثم الدفع
ولذا لو كان للمشتري على الموكل دين وقع المقاصة به كما في الهداية وهذا حيلة للوصول الى دين
لا يرصل اليه *

فصل * لا يصح [ويقصد] [بيع الوكيل] اي وكيل بوكالة مطلقة
[وشراء] اي شراء ذلك الوكيل فلو قيد بتعميم المشية ليصح كما اذا قال بع مبن شئت فباع
[ممن يرد شهادته له] اي لذلك الوكيل للولد او الزوجية او غيره للثمة فلا يصح لو باع من

نفسه او ولده او ولد ولده الصغيرين و اضافة البيع للعهد فلو باع باقل من قيمة بغبن فالحش لم يصح بالاتفاق وكذا بمثل القيمة او بغبن يسير وفي رواية عنه ويصان عندهما فلو باع باكثر من القيمة صح بلا خلاف كما في النهاية وغيره وفيه رمز الى انه لو باع من هولاء بامر الموكل صح كما في العمادي والى انه لو امر بالبيع وعين الثمن فدفع اليه الثمن من ماله وامسك له لم يصح لانه وكيل بالبيع لا بالشراء وقيل لو علم الموكل بذلك وقت دفع الثمن اليه كان بيعا بالتعاطي كما في المنية والى انه لو باع من ابي الموكل او ابنه او عبده صح كما في الخزانة [و صح] عنده [بيع الوكيل] بيعا مطلقا وليس الاضافة على نحر ما مر فمن الظن ان الظاهر الاضمار [بما قل] من الثمن ولو غبنا فاحشا [او كثر] منه وانما ذكره ليتناول كل بدل فان القلة امر اضافي فلم يكن ذكره استطراديا كما ظن [والعرض] بالسكون والتسرك غير السجدين [والنسبة] وتأخير الثمن مطلقا وقال لا يصح الا بالنقدين بمثل القيمة او بما يتغابن فيه او باجل يسير كما في التمر تاشى فلو باع الى خمسين سنة صح عنده خلافا لهما ولو باع نقدا واخر الثمن صح عنده خلافا لابي يوسف رح وفيه اشارة الى انه لو سمي الثمن فباع باقل لم يصح ولو باع باكثر صح كما في النظم والى انه لو امر بالبيع بالنقد فباع بالنسيئة لم يصح كما في قاضينان وكذا بالعكس كما في الخزانة [و] صح عنده [بيع نصف] اى بعض [ما وكل] وان ضره التبعض كالعبد كما في السقايق [ببيعه] مطلقا وعندهما اذا ضره التبعض لم يصح بيع النصف الا اذا باع باقيه قبل ان يشتصما لان الشركة عيب [و] صح [اخذه] اى الوكيل بالبيع [رهنا] ولو قليلا بالاتفاق الا اذا امر باخذه فانه لم يصح عندهما ان ياخذ رهنا قليلا بوجوب نقصانا لا يتغابن مثله كما في الصغرى [او كفيلا بالثمن] للاستيتاق [فلا يضمن] الوكيل الثمن للموكل والقيمة للراهن [ان ضاع] الرهن [في يده] اى الوكيل [او] ان [تروى] اى هلك [ما على الكفيل] من الثمن بان مات الكفيل او المكفول عنه مغلسا كما في الكرمانى [و يقيد] عندهم [شراء الوكيل] اى من وكل بشراء شئ غير معين وان كان الثمن مسمى [بمثل القيمة] اى بما قوم به المقومون كلهم [و زيادة يتغابن] اى يتحمل الناس بها [وهي] اى تلك الزيادة على رواية النوادر [ما قوم به مقوم] واحد دون اهل اى قدر ما بين من ظن برغبة الناس انهم يرغبون في ذلك الشئ بذلك القدر من الدراهم او الدينارين فالبراء صلة وليس بحال فلو اشتري ذلك الوكيل شئاً بعشرة دراهم فامتنع الموكل من اخذه لكونه عاليا عنده فعرض المشتري على المقومين فقوم بعض بتسعة وبعض بعشرة فهو داخل تحت تقويم مقوم فهو الغبن اليسير فلزم الموكل وان لم يقوم احد منهم بعشرة فلا يدخل ولا يتغابن فهو الغبن الفاحش فلزم الوكيل وهذا هو الحد الفاصل بينهما وبه يفتى كما في بيع الصغرى وهو الصحيح وقال شيخ الاسلام ان هذا التحديد فيما اذا لم يكن له قيمة معلومة في البلد كالعبد واما اذا كانت معلومة في البلد كالشبر وغيره فالزيادة لا تنفذ على

الموكل وان كانت فلما لان اعتبار التقويم انما يكون فيما يحتاج اليه كما في المحيط وعلى رواية الجامع عن محمد رح ان اليعمر نصف العشر اقل وعن نصير بن يحيى رح انه في العشرة في العروض زيادة نصف درهم وفي الحيوان زيادة درهم وفي العقار زيادة درهمين كما في شرح الطحاوي وذكر في بيع الخزانة في الحيوان (دهنم) وفي العروض (دهنم) وعن الحسن العكس وذكر في التمر تاشي انه في الكل (دهنم) عند بعض وفي الكرمانى ان ما ذكر تفسير الفاحش عند بعضهم وعليه يدل كلام الهداية لكن الاول في اكثر الكتب والفاظ اليسير له الغبن اليسير جامعه (عن حاقب) فالعين والهاء والقاف اشارة الى العروض والحيوان والعقار والنون والالف والباء الى نصف درهم ودرهم ودرهمين وفيه رمز الى انه لو امر بشراء شئ بعينه لا يتحمل منه الغبن اليسير ايضا عند بعضهم وقال بعضهم انه يتحمل اليسير لا الفاحش ولا نص فيه كما في المحيط والى ان الغبن اليسير انما يعفى اذا كان منفردا واما اذا كان مع الفاحش فلا يعفى كزيادة النجاسة على قدر درهم كما في العمادي [ويتوقف] عندهم [شراء نصف ما وكل بشرائه] من شئ بعينه كعبد ودار وثوب معينات [على شراء] النصف [الباقى] لانه خالفه بشراء نصف فلا يلزم الموكل الا بعد شوائه الا اذا لزم القاضي شراء النصف على الوكيل كما اشير اليه في النهاية والكفاية وصرح به في قاضيهان وغيره فمن الظن انه محمول على الوكيل بشراء غير معين وان القياس يقتضى ان لا يتوقف على شراء الباقي اذا وكل بشراء معين [ولورد مبيع على وكيل] بالمبيع [بعيب رده] الوكيل [على امره] اى موكله [الا وكيل] رفع على البذل اى لا يردده وكيل الا وكيل [اقر بعيب يحدث] مثله في مدة قصيرة فرد عليه بغير قضاء فانه لا يردده [ولزمه] اى الوكيل [ذلك] المبيع بلا خصومة للامر وفيه رمز الى انه لو رد الوكيل بقضاء القاضي بالبينة او بنكول الوكيل يردده على الموكل والى انه لو كان العيب مما لا يحدث في مدة قصيرة او لا يحدث في مدة اصلا كزيادة اصبع فرد على الوكيل بالاقرار بغير قضاء او بالقضاء بالبينة او بالنكول يردده على الموكل ايضا وفي عامة الروايات ان كان الرد بالاقرار بغير قضاء لا يخاصم الموكل ويلزم الوكيل والى انه لو رد بالاقرار بالقضاء لزم الوكيل الا ان يخاصم الموكل فيلزم عليه بالبينة او بالنكول وانما جعل النكول في باب الشراء بالاقرار لان المشتري لم يكن مضطرا في النكول فان الشراء سبب الملك بخلاف الوكيل فانه مضطر فيه كما اضطر عند اقامة البينة وتماه في الكرمانى وفي اسناد الاقرار الى الوكيل اشعار بانه لو اقر الامر بالعيب وانكر الوكيل لم ينقص البيع ولم يلزم الامر والوكيل شئ كما في المحيط [وان باع] الوكيل بالثمن [نساء] اى موجلا اجلا مطلقا او متعارفا كما مر [وقال] الوكيل [قد اطلق] الامر [الامر] اى الوكالة بالمبيع [فقال] الامر [امرتك] ان تبيعه [بنقد صدق الامر] مع اليمين وعلى الوكيل الثمن حالا وفيه اشعار بانه لو امره بالنقد

فباع نساء لم يجز كما مر [وفي المضاربة] اذا باع المضارب نساء وقال قد اطلق رب المال امر المضاربة فقال امرتك بنقل صدق [المضارب] مع اليمين اذا العموم هو الاصل في المضاربة كما ان النقل في الوكالة [ولا يصح تصرف احد الوكيلين وحده] اى يبطل تصرف احدهما فيما يحتاج اليه راحل حتى يجزيه الموكل او الوكيل الاخر الا انه اذا اشترى بنقل عليه فاذا باع ازكاتب او خلع او زوج مثلاً يتوقف على اجازة الموكل او الوكيل الاخر سواء كان التمن مهمي او لا والوكيل حاضر او غايب كما في شرح الطحاوي وفيه اشعار بأنه اذا تصرف احدهما والاخر حاضراً لم يجز الا اذا اجازة الاخر وان كان غايب فاجاز لم يحز عنده وقال الحاكم انه خلاف ما في الاصل وقال ابو يوسف رح انه جائز كما في المحيط والتبادر ان يكون وكلتهما بكلام واحد بان قال وكلتهما ببيع عبدي واما اذا وكلنا بكلامين بان وكل به رجلاً ثم آخر صح تصرف كل بدون اجازة الاخر [الا] اذا كان توكيلاً [في خصومة] فان لكل منهما ان يخاضم لكن على وجه لا يغتفر فائدة توكيلهما بان يستوى الأمر برأيهما وانما انفرد احدهما بالتكلم وفيه رمز الى ان لا يشترط حضرة صاحبه في خصومته كما قال السمعاني وقيل يشترط والى ان لا يقبض احدهما بدون الاخر كما في الكافي [و] في [رد دعيته] كبضاعة و رد عارية و مغصوب [وقضاء دين] دون قبض الرديعة والدين [وطلاق وعتق] فان لاحدهما ان يطلق ويعتق دون صاحبه وفي الاكتفاء اشارة الى انه لو وكل وكيلين وقال لا يطلق احدهما دون صاحبه فطلق احدهما ثم طلق الاخر او اجاز لم يجز وكذا العتق كما في المحيط وذكر في الهداية لو قال طلقهما ان شئتما لا يتفرد احدهما به وانظر ان الاعتاق كذلك [لم يعوضاً] فانه لو كان الطلاق والعتق بعرض لم ينفرد احدهما الا اذا اجازة الموكل او الوكيل الاخر [ولا يصح] ويبطل [بيع عبد] مال صغيرة الحر المسلم من مشتري لرقبته [او] بيع [مكاتب] مال صغيرة المسلم [او ذمي مال صغيرة] فان والهم الكبير كالاجنبي فلم يصح بالطريق الاول [المسلم] قيد الكل وان لم يصح بيع الاولين مال صغيرهما الكافر ايضاً فان امر المفهوم اكثري لاكلي كما مر غير مرة فليس تسامح كما ظن [و] لا [شراء] اى شراء كل من هؤلاء شيئاً من بيع للصغير المسلم بماله واما شرائهم للصغير بمالههم فيصح والارضح شمولاً ولا يصح تصرف عبد او مكاتب او كافر في مال صغيرة المسلم لان ما سوى البيع من التصرفات لم يصح منهما كما في الكفاية ولا من الذمي والمستامن والحربي والمرد في مال ذلك الصغير لانقطاع ولاية الكفار عن المسلمين كما في الكافي [و الامر بشراء الطعام] اى طعام غير رايمة مضمول [على البر في] صورة دفع [دراهم كثيرة] بحيث يشتري بها في العرف البر لا الخبز والدقيق فلو اشترى احدهما لا يجوز على الامر كما لو اشترى بها شعيراً او لهما اذ فاكهة لا يجوز عليه وفي دفع الثمن الى الوكيل اشعار بأنه لو امر بالشراء بلا دفع له لا يصح التوكيل [و على الخبز في] دراهم [قليلة] بحيث لا يشتري بها في العرف

الا الخبز فلو اشترى بها غيره لا يجوز على الامر [وعلى الدقيق في] دراهم [متوسطة] بحيث لا يشتري بها في العرف الا الدقيق فلو اشترى غيره لا يجوز عليه كما في المحيط وغيره وقيل القليل مثل درهم الى ثلاثة والمتوسط مثل اربعة الى خمسة او سبعة كما في الكفاية فالسبعة على هذا لم يكن من الكثير كما ظن وما في المتن وان ذكر في الهداية بلفظ قليل لكنه ربما ذكره وهو مرجح عنده وعليه يدل كلام الكرمانى وغيره وقالوا ان الطعام في عرف الكوفية على البر ودقيقه وخبزه وفي عرف غيرهم على ما يطعم وهو القياس وقال بعض مشايخنا انه ما يمكن اكله بلا ادام كاللحم والمشوي دون البر ودقيقه وقال الصدر الشهيد وعليه الفتوى كما في الذخيرة [و] الامر بشراء الطعام [في مختل الوليمة] اى طعام العرس والمتخذ بالفتح اسم زمان [على الخبز] ولو كثرت الدراهم ارتوسطت للعرف [و الامر بشراء حمار] او فرس او بغل [يصح] بلا بيان الثمن وينصرف الى ما يركبه مثل الموكل ولذا لو امر قاض بشراء حمار لا يجوز عليه فاذا اشترى مقطوع الاذن او الذنب منه كما في المحيط [و] الامر بشراء [دار] يصح [ان ذكر ثمنها ومملتها] ويقع على دار مصر وكل فيه وجواب الظاهر انه يصح ان ذكر احد هما كما في المحيط وذكر في المضمرات ان ذكر الثمن يكفي وعن ابي يوسف رح لابد من الثمن والمضر [و] الامر بشراء [شئ] في غير معين يصح ان [علم جنسه] المبين في النكاح [من وجه] وذكر ثمن عين [ذلك الثمن] اى بين [نوعاً] والاحسن ترك الصفة فان النوع صار معلوماً بمجرد تقدير الثمن كما في الهداية وعن ابي يوسف رح انه ينصرف الى مثل ما يليق بحال الموكل وفيه اشارة الى انه لو كان معلوم الجنس من كل وجه كالشاة والبقر يصح وان لم يذكر الثمن والى ان جهالة وصف غير مانعة كما في المحيط [لا] يصح ذلك الامر بذكر الثمن [ان فحش جهالة جنسه] بان جهل الجنس [من] كل [وجه] فهذا تصريح بما علم ضمناً كما لا يخفى وفيه اشعار بانه لو بين نوع ذلك الجنس صح واريد بالنوع الجنس السافل كالحمار كما ذكره المصنف ولعله سهو فان الحمار ليس بجنس سافل عند احد [كالرقيق] الشامل للذكر والانثى المختلفين في بنى آدم [والتوب] الشامل للديباج والكتان والقطن [والدابة] الشاملة للفرس والبغل والحمار عرفاً كما في الهداية وغيره اول كل ذي قوائم اربع كما في العربية وفي المفردات انها الفرس خاصة [وصدق] عندهم [الوكيل] لانه امين بشراء عبد ولو معيناً ومن الظن انه يشعر بعدم تعيين عبد [في] قوله [شريت عبداً] معيناً [للامر فمات] العبد عنده [و] قد [قال الامر بل] شريته [لنفسيك] ان دفع الامر الثمن [الى الوكيل] وفيه اشعار بانه لو اختلفا وهو حي صدق الوكيل بالطريق الاول كما في الهداية [والا] يدفع الثمن [فالامر] الموكل صدق لانه انكر الثمن وفيه اشعار بانه لو كان حياً صدق الامر بطريق الاول عنده واما عندهما فذلك اذا وكل بغير معين والا

صدق الوكيل وتماه في الهداية [وللوكيل] بالشراء [حَسَن المبيع] اى المشتري وانما اختاره عليه
لانه اشهر ولم يرد انه اظهر لانه مناقشة بعد ظهور المراد [من آمرة] ظرف الحبس [لقيض
ثمنه] منه [وان لم يدفع] الوكيل الثمن الى بايعه الا انه لم يذكره محذرا اصلوا ما فى المتن
من الامام الحلواني كما فى الذخيرة وفيه اشعار بان له ان يطلب الثمن من الموكل وان لم يرد
من مال نفسه الى البايع كما فى الصغرى [فان هلك] المبيع في يد الوكيل [بعد التسليم]
مستدرك بالفاء [سقط] عند الطرفين [الثمن] قل اوكثر لانه بمنزلة البايع من الموكل فضمن
الوكيل ضمان المبيع واما عند زفر رح فضمن الغصب فوجب قيمته بالغة ما بلغت وعند ابي
يوسف رح ضمان الرهن فلو كان الثمن خمسة عشر والقيمة عشرة رجع على الأمر بخمسة عشرة ولم يرجع
بشيء عند الباقيين ولو كان بالعكس رجع الموكل بخمسة عند زفر رح وسقط عندهم [وليس
للوكيل بشراء] شيء [عين] اى معين ولو بلا تسمية ثمن [شراء لنفسه] لانه تغير وعزل
بلا علم الموكل فلو شترى لنفسه كان للموكل واحتراز بالشراء عن النكاح فانه لو وكل بنكاح امرأة بعينها
فتزوجها لنفسه فهي له كما فى الصغرى وفيه اشعار بانه لو وكل بشراء غير معين كان الشراء لنفسه
الا اذا دفع الثمن من مال الموكل او شترى الشراء له كما فى المضمرات [فان شترى بخلاف جنس
المسمى] كالكيل ترك الجنس احسن فانه لو اشترى باكثر من الثمن [وقع] المشتري [له]
اى الوكيل وفيه اشعار بانه لو لم يسم ثمنا كان في حكم المسمى لانه العرف فى العقود النقود *
[فصل * للوكيل بالخصومة] فى الدين والعين [القبض] عند علمائنا
لانه متم لها فلو وكل رجلا ان يدعي ويثبت ماله على فلان ولا يزيد عليه فائتبه عليه الوكيل
بالبيئة او الاقرار كان له ان يقبضه [ويغتنى] اى يغتنى كثير من المتأخرين من مشايخ بلخ
وسمرقند وغيرهم [الان] اى بعد عصرهم [بخلافه] اى بان ليس له القبض لانه ما رضى الا
بالخصومة كما قال العلماء لظهور المكر والخيانة فى الوكلاء والجبر والتلبيس فى القضاء نعوذ بالله
واهل الاسلام من هؤلاء كما قال الزاهدي في نيف وخمسمائة فقس عليه ما فى نيف و
تسعمائة وفيه اشعار بان للوكيل بالتقاضي القبض عند علمائنا خلافا للزفر رح وعليه الفتوى
كما فى الهداية وذكر فى المضمرات ان الاول ظاهر الرواية الا ان يسكن عرف التجار وبه يغتنى
[وللوكيل بقبض الدين الخصومة] فلو اقام هذا الوكيل البيئة على الدين او اقيم عليه ان
موكله استوفاه او ابراه يقبل خلافا لهما فان قبض الدين عند قبض بمثل حقه وعندهما قبض
بعينه وتقبل على الوكالة عندهم وفيه رمز الى ان القاضي لو وكل بقبض دين الغايب لم يكن له
الخصومة والى ان الرسول والمأمور بقبض الدين ليس له الخصومة كما فى الذخيرة والى انه لو ادعى
الغريم الاستيفاء لم يحلف الوكيل فيدفع المطلوب الى الوكيل ثم يتبع الموكل ويصتحلفه كما فى الهداية

والى ان الوكيل بقبض العين لا يتخاصم كما صرح به فقال [لا] يكون للوكيل [بقبض العين]
الخصومة لانه كالرسول فلو اقام البينة عليه انه باع من موكله لم يسمع في حق البيع وفيه اشعار
بانه لم يدفع الوديعة الى الوكيل بقبضها بدون اثبات الوكالة و ان اقرها المودع كما في دعوى
الخلاصة [ويقصر يد الوكيل] اى يتوقف على حضور الموكل قبض من وكل [بقبض العبد]
له في يد فلان [ونقل المرأة] اى يقصر يد الوكيل بنقل المرأة الناشئة الى موضع كذا اذ يتوقف
على الحضور نقل الوكيل اياها [ان اقام] العبد [السجدة] اى البينة [على العتق] اى اعتاق
موكله اياه [و] اقامة المرأة السجدة على [الطلاق] اى تطليق الموكل اياها قصرا [بلا ثبوتها]
اى العتق و الطلاق لانهما اقامتا حجة على وكيل غير خصم ولذا وجب اعادتها لو حضر موكله بخلاف
قصر اليد [و صرح اقرار الوكيل] اى وكيل المدعي او المدعى عليه [بالخصومة عند القاضي]
لانه محل الخصومة فلو وكل رجلا بالخصومة مدعي فافر باستيفائه او ابرائه او مدعى عليه فافر
بوجوب المال عليه صح لان الخصومة شاملة له كما مر وفيه اشعار بانه لو انكر ذلك الوكيل صح
بالطريق الاولى وبانه لو استثنى الاقرار صح و صار وكيل بالانكار كما لو استثنى الانكار صار وكيل
بالاقرار كما في الذخيرة وذكر في الصغرى انه لو استثنى الاقرار بخصومة الطالب صح والا لم يصح
وقال محمد رح انه ايضا يصح [لا] يصح اقراره على موكله المدعي او المدعى عليه عند الطرفين [عند
غيره] اى القاضي غير انه لو اثبت ذلك الاقرار بالبينة خرج عن الوكالة لمكان التناقض وقال
ابو يوسف رح صح اقراره عند غيره ايضا [وللموكل] لا غير [عزل وكيله] وكالة مرسله او معلقة
لان الوكالة حقه فلو قال عزلتك عن الوكالات كلها انعزل عن الوكالة المرسله بالاجماع كما في الصغرى
ولو قال كلما عزلتك فانت وكيلي ثم قال رجعت عن الوكالة المعلقة انعزل على قول كثير من المشايخ
وبه يغتنى كما في الخزائن وفيه المختار انه يملك اخراجه بمحض من الوكيل ما خلا الطلاق و العتاق
وتوكيله بسؤال الخصم ويدخل فيه جحد الوكالة فان جحد ما عدا النكاح فسخ وفي رواية لم ينعزل
بالجحد ولو وكل الدائن بدين مؤجل ببيع دارة بسواله عند الاجل كان له عزله قبله كما في الجواهر
واضافة الوكيل للعهد فانه لا يعزل وكلا تعلق بوكالته حق الغير الا برضاه كوكالة في ضمن نكاح
او رهن كما في الذخيرة وفيه اشارة الى انه لو علق وكالته بالشرط ثم عزل قبل وجوده صح وعليه
الفتوى و الى انه بطل تعليق العزل بالشرط كما في الخلاصة [ووقف] عزل الوكيل [على علمه]
اى الوكيل بسماع منه و كتاب اليه او رسالة و لو من عبد صغير وان اخبره عدل انعزل وان
لم يصدقه و بمنبر غير العدل لم ينعزل الا بالتصديق وعندهما انعزل اذا ظهر صدقه كما في المحيط
ولا يبعد ان يرجع ضمير علمه الى الموكل والمعنى وقف عزل الوكيل نفسه عن الوكالة على علم موكله
كما في الكرمانى [وتبطل الوكالة] بالبيع والشراء وغيره [بموت أحدهما] اى الموكل والوكيل وينتقل

الحقوق من القبض والتسليم والرد بالعيب ونحوه الى من كان احيا منهما كما في العمادي وذكر في فصل
الوكيل بالشراء من المحيط ان الوكيل لو مات فتحق الرد بالعيب لوارثه اذ وصيه وان لم يكن فللموكل
في رواية ولوصى القاضي في اخرى ويستثنى منه ما اذا باع الوكيل بالبيع التجايز ثم مات الموكل فانه
لم ينعزل كما اذا وكل الوكيل وكيلا ثم مات موكله الاول فانه لم ينعزل وكيل الوكيل كما في القصريين [و]
تبطل بسبب [جنونه] اي جنون احدهما بحيث لم يعرف البيع والشراء كما في الذخيرة فلمو اختلط عقله
بالمنع بحيث لم يعرف الشراء لم يجز على الموكل كما في الكبرى جنونا [مطبعا] بكسر الباء لغة مستوعبا
وشريعة مستوعبا شهرا عنده وبه يقتضى وأكثر السنة عند ابي يوسف رح وسنة كاملة عند محمد رح
كما في بيع الصغرى وهو الصحيح كما في الكافي وغيره واعلم ان الوكالة انما تبطل بالموت والجنون اذا
كان الموكل يملك عزل الوكيل واما اذا لم يملك كالعدل في باب الرهن والراة في الامر باليد
فلا ينعزل بموته وجنونه كما في الصغرى [ولساقه] بالكسر اي وصول احدهما [بدار الحرب] حال
كونه [مرتدا] وان لم يملك القاضي بالحق وقال تبطل به ان حكم به فلو عاد احدهما من دار
الحرب مسلما ولم يملك بلقاءه يعود الوكالة عندهم وان حكم به ثم عاد يعود الوكالة عند محمد رح
خلافا لابي يوسف رح كما في الكرمانى واما ذكر الارتداد مع اللحاق لان تصرف المرتد وان نقل
عندهما لكنه موقوف عنده [وكذا] تبطل [بعميز موكله] حال كون الموكل [مكاتب] اي اذا وكل
مكاتب وكيلا بالبيع مثلا ثم صار رقيقا بطل وكالة وكيله لانه وقع تصرفه في مال الغير بلا امره واما فصل
بكذا للتنبيه على العامل البعيد لا لما ظن ان فيما بعده لم يشترط علم الوكيل لما سنذكره [وخجيرة]
اي الموكل حال كون الموكل [مأذونا] اي اذا حيز عبده المأذون الموكل عن التصرف بطل وكالة وكيله
لما مر والكلام مشير الى ان المكاتب او المأذون اذا وكل رجلا بالتقاضي او الخصومة لم يبطل وكالته
بالعيز او السجرك كما في النهاية [و] تبطل الوكالة في حق من لم يوكل صريحا من الشريكين بسبب
[افتراق] هذين [الشريكين] عن الشركة شركة عنان او مفاوضة وقيل فيه نظر كما في
المستصفى وفيه دلالة على ان الوكالة باقية في حق الموكل وان كان في دلالة اللفظ على ذلك
خفاء واستدل صاحب الكفاية على ما ذكر بما في الجامع ان احد المفاضين لو وكل رجلا بالشراء
ثم افترقا لم تبطل الوكالة في حقه وفيه انه قياس غير ظاهر على ان في النظم لو وكل احد من
المفاضين او كلاهما رجلا لم ينعزل وكان وكيلا لكل منهما على حدة فان فعل احدهما كفعلهما
ولو وكل الشريكان عنانا رجلا ثم افترقا انعزل لو علم بالافتراق ولو وكل احدهما رجلا لم ينعزل الا
اذا كان الشرط بينهما ان يتصرف كل على حدة فمن الظن انه لو وكل كلاهما ينبغي ان لا ينعزل في حق
كل منهما [وان لم يعلم به] اي بموت الموكل او جنونه او لساقه بها او عجزه او خجيرة او افتراقهما
[وكيلهم] اي وكيل كل من الموكل الميت والجنون واللاحق والمكاتب والمأذون والشريك لانه

عزل حكمي والعلم شرط للعزل الحقيقة في كما في الجوامر والنظم وغيرهما فهذا الحكم عام لكل من
الهيئة فلا وجه لتخصيص المصنف والشارحين بالتلثة الاخيرة [وتصرف الموكل فيما وكل به]
تصرفا بعجز الوكيل عنه سواء علم به او لا كالبيع والهبة مع التسليم والاعتاق والتدبير والاستيلاء
والكتابة واما اذا كان تصرفا لا يعجز عنه كما اذن العبد في التجارة او رهنه او اجرة فلا ينعزل
فلو باع الموكل بالبيع والوكيل معا فهو بينهما عند ابي يوسف رح والمشتري من الموكل عند محمد
رح لانه باع ملكه فهو اولى كما في الاختيار وغيره ولا يخفى انه معطوف على افتراق الشريكين
فيكون مقيدا بالقييد فان الاصل اشتراك المعطوفين في القيد وانما لم يقدمه لانه لا يناسب الختم على
قوله لم يعلم فلا يرد ان الاحسن تاخير القيد وانما ختم على مسائل العزل رعاية لحسن الاختتام *

* [كتاب الشركة] *

اورد بعد الوكالة لانها كالمقدمة للشركة كما سيظهر [هي] في اللغة بالكسر والضم كما في القاموس
اسم ومصدر شرك في كذا بالكسر فهو شريك اي مشارك كما في الديوان وغيره فهي كالمشاركة خلط
الملكين كما في المفردات و يطلق على العقد كما في النهاية وشريعة اختصاص اثنين او اكثر محل
واحد كما في المصنوعات ولما كان قريبا من اللغوي قسم بلا تعريف فقال [ضربان] اي نوعان [شركة
ملك] اي اختصاص احد باخر بسبب ملك فالاضافة بمعنى الباء [وهي] شرعا [ان يملك
اثنان] فصاعدا [عينا] وهي ضربان اختيارية بان يشتريا عينا او يتبعا او يوصيا لهما فيقبلان
او يستوليا عليها في دار الحرب او يخلطا مالهما او غير ذلك وجبرية بان اختلطا بحيث يتعذر او يتعسر
التميز بينهما او ورثا مالا او غيره كما في الاختيار وغيره وهذا باعتبار الغالب فان من الجبرية
الشركة في الحفظ كما اذا يهب الربح بثوت في دار بينهما فانهما شريكان في الحفظ كما في النظم فلو
بلل عينا بامر لكان اولى [وكل] من هذين الاثنين [كاجنبي فيما] اي في الامتناع عن تصرف
مضر فيما كان [لصاحبه] من حصته فلو باع احدهما نصيبه من بناء مشترك من اجنبي بلا اذن
شريكه لا يجوز وكذا الزرع والشجر ولو باع من شريكه جاز وعن هشام لم يحز كما في بيع الصغرى
وانما قيد بالمضر لان لاحدهما ان يصعد على سطح دار مشتركة بينهما كما في المنية وللحاضر
زراعة ارض مشتركة بينهما وبين غايب اذا ثقت الارض فلو نقصتها او زاد الترك قوة ليس
له ذلك كما في غصب الكبرى [وشركة عقد] اي الشركة القابلة للوكالة الواقعة بسبب العقد
بقريضة الاتي [زركنها] اي ماهيتها فان الركن يطلق على جميع الاجزاء كما في قياس الكشف وانما
ذكر بعد العقد دفعا لتوهم المجاز [الابطاح] بان يقول احدهما شاركتك في عموم التجارات
او في نوع [والقبول] بان يقول الاخر قبلت وحكمها الشركة في الربح [وشرطها] اي شركة

العقد [ان لا يعين لاحدهما دراهم] مسماة [من الربح] والافسدت الشركة لاختتمال ان لا ربح غيره [وهي] اي هذه الشركة [اربعة اوجه] جمع الوجه اي الطريق منها شركة [مغاوضة] ويقال شركة المغاوضة قدمت لانها اعظم بركة بالحديث [وهي] لغة المساواة والمشاركة مغاظة من التفويض كان كل واحد منهما رد ما عنده الى صاحبه كما ذكره ابن الاثير وفيه اشعار بان المزيد قد يشتمل من المزيد اذا كان اشهر وهو خلاف المشهور وشريعة [شركة] اي عقد شريكين [متساويين] او اكثر ولا باس بذلك لفظ الشركة لما مر في الحيولة والتبادر ان يكونا بالغين فلا ينعقد بين صبيين ماذونين او صبي ماذون و بالغ [مالا] من النقلين او غيرهما مما ياتي والمراد التساوي من حيث القدر اذا كانا من جنس واحد ونوع واحد اذا كانا من جنسين او من جنس ونوعين كالكسور مع الصالح فيشترط مع ذلك التساوي في القيمة فلو كان ما لاحدهما قد فضل في القيمة لم يصح في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه يصح كما في الذخيرة و اشار بلفظ المتساويين الدال على الثبوت الى انه لو كان لاحدهما من جنس ذلك المال لم يدخل في الشركة فسد المغاوضة كما في قاضيهان والى انه لو قبض بعد الشركة ما على الناس من الديون او زاد احد المالين قبل الشراء او زاد بعد الشراء بالآخر فسدت في كل هذه الصور كما في الذخيرة ولا باس بان يكون لاحدهما عقار او عررض كما في المشارع [وحرية] فلا يجوز بين الحر والعبد وبين عبدتين وبين حر ومكاتب وبين مكاتبين [ودينار] فيجوز بين المسلمين والذميين والكتابي والمجوسي والمسلم والمرتب لا بين مسلم وكتابي عند الطرفين ويكره عند ابي يوسف رح ويتوقف بين مسلم ومرتب عنده لا عندهما كما في النظم ومن الشروط عموم التجارات والتساوي في الربح ولم يذكر لما يشير اليه ومنها لفظ المغاوضة اذ العوام قلما يعلمون شروطها كما في المحيط وفيه اشعار باذنه لو ذكر كل الشروط سواها صح العقد اذ العبرة للمعنى كما في المبسوط وغيره فلا باس بتركها مع ذكر الشروط [ويتضمن] المغاوضة [الوكالة] فيصير كل واحد وكيلًا عن صاحبه فتحقق عقد كل ينصرف الى الآخر كما ينصرف الى نفسه [والكفالة] فيصير كل كفيلًا عن آخر فيما سبقه من نحو ضمان التجارة والغصب والاستهلاك [وشري كل] من المفاوضين [لهما] فلا يملك احدهما شراء شئ لنفسه لتضمن الوكالة [الاطعام اهله وكسوتهم] وغيرهما مما لا بد منه كنفقه نفسه وكسوته والادام وجارية الخدمة [وكل دين لزم احدهما بما تصح فيه الشركة] من العقد [كالشراء ونحوه] كالبيع الجائز والفاسد والاجارة [ضمن الآخر] لتضمن الكفالة فالتنشر على ترتيب اللف بالتصديق بالغاء احسن واحترز بما يصح فيه الشركة عما لا يصح فانه لا يضمن به الاخر كالنكاح والخلع والصلح عن دم عمد وفي التنف ان كل ما لزم احدهما فعلى الآخر ايضا الاقرار بالمهر وارش الجنابة وعق رحم محرم ويحلفهما بدين عليهما الا اذا حلف احدهما على النبات والآخر على العلم وفي شرح الطحاوي

لو كفل احدهما بالنفس لا يواخذ به الاخر بالاجماع ولو كفل بالمال اخذ به عنده خلافا لهما [وان
ورت احدهما] ما يصح فيه الشركة [او وهب له] او تصدق عليه او وصى له [ما يصح فيه الشركة]
من النفلين وغيرهما [و] قد [قبض] الوارث او الموهوب له او غيره وانما لم يثن العمل لانه معطوف
بار فيشترط قبض كل كافي شرح الطحاوي والنظم وفاضيخان والمستصفي والمتف وغيرهما وعبرة
الهداية كالتين بعينه فلا يشعر بان القبض شرط الهبة فقط كما ظن [صارت] المفاوضة [عنانا] في
جميع التجارات لانتفاء المساواة والتخصيص غير ظاهر فانه اذا فُقد شرط من شروطها صارت عنانا كافي
شرح الطحاوي وغيره [وفي العرض والعقار] المقبوضين من جهة الارث او الهبة او الوصية او
غيرها ويستثنى من العروض نحو الفلوس الاتى والعقار داخل في العروض [بقى] العقد [مفاوضة]
لانه زاد غير مال الشركة [و] منها شركة [عنان] ويقال شركة العنان بالكسر اما اسم
كما في الديوان من العنن مصدر عن يعن بالضم والكسر اى عرض فكانه عن لهما شىء فاشتركا فيه
كما في المقائس او العن بمعنى الحبس فكانه حبس بعض ماله عن الشركة او شريكه عن بعض
التجارات في ماله كما في الاختيار واما مصدر عانه اى عارضه فكان كل واحد يعارض الآخر
كما في الديوان [وهو شركة] بين اثنين كل واحد منهما حر او عبد مسلم او ذمي او صبي
ماذون او بالغ او امرأة [في كل تجارة او نوع] منها كالتجارة في الدقيق وفيه اشعار بان المفاوضة
لا يكون الا عامة وذكر شيخ الاسلام انها قد تكون خاصة ايضا كما في الذخيرة [وتصح ببعض ماله]
اى مال كل منهما دون بعض [و] يصح [مع فضل مال احدهما] وتساوي الربح بينهما [و] مع
[تساوى مالهما مع تفاوت الربح] بينهما فيصح بالطريق الاولى في الاول مع تفاوت وفي الثاني مع
تساوى سواء كان العامل كلاهما او احدهما فالاقسام ثمانية يشير الى ان الكل صحيح لكن لم يصح ما كان
العمل لصاحب الاكثر والربح بينهما او لاحد المتساويين وربحه اقل فان شرط ذلك كان باطلا و
الربح في الاول اثلاثا وفي الثاني بينهما كما في المغني وغيره [و] مع [كون] مال [احدهما]
دراهم [صحاحا او مكسورا] ايضا او سودا اى ردية الفضة [و] مال [الاخر دنانير] سواء كانا
متساويين في القيمة او لا وفيه اشعار بان المفاوضة لا تصح مع اختلاف رأس المال وهذا رواية عن
الشيخين وفي ظاهر الرواية انه يصح اذا تساويا في القيمة كما في المغني [و] يصح [بلا خلط] خلافا
للزفر راجع وفيه اشعار بان في المفاوضة يشترط الخلط وهذا قياس وفي الاستئناس لا يشترط كما في
المبسوط وغيره [وكل] من الاثنين [مطالب بمن مشتره] لتضمن الوكالة والوكيل اصل في
الحقوق [لا غير] اى لا يطالب بثلثين مشترى صاحبه لانه لا يتضمن الكفالة [ثم] اى بعد
المطالبة [رجع على شريكه بحصته] من الثمن [ان اداه من ماله] لانه وكيله في حصته وفيه
اشعار بانه ان اداه من مال الشركة لم يرجع كما في المضمرات وبانه لو لم يرد اصله لم يرجع عليه

كما اشترى الهادي ولا ينال ما مر في الوكالة ان الوكيل يرجع على الموكل وان لم يوده كاطن لان
 بين الوكالة الصريحة القوية والضمنية الضعيفة فرقا كما لا يخفى [ولا تصحان] اي المفاوضة
 والعنان [الا بالنقدين] اي الدراهم والدنانير فلا يجوز بالمصوغ منهما في الروايات كلها فانه
 بمنزلة العروض كما في المغني [والفلاس السانقة] اي الرابطة فان الشركة تصح فيه عند محمد رح
 والمفتون عن الشيخين انها لا تصح كما في المغني والفتوى على قول محمد رح كما في المضمرات وقال
 الاسبيعي في المبسوط انها تصح به على قول الكل لانها صارت ثمنا باصطلاح الناس كما في الكافي
 [والتبر] اي جوهش الذهب والقضة قبل ان يضربا وقد يطلق على غيرهما من العدليات
 كالنحاس والبرونز واكثر اختصاصه بالذهب ومنهم من جعله في الذهب حقيقة وفي غيرهما
 مجازا كما قال ابن الاثير [والنقرة] اي القطعة المداية من الذهب او الفضة كما في المغرب والبراد
 وغير الضرورية فهي مستدركة بالتبر ولذا لم يذكر في الكافي [ان تعامل الناس بهما] اي التبر
 والنقرة فان لم يتعاملوا بهما لم يضح فا اذا لم يكن في ذلك صرف ظاهر وظاهر المذهب انها
 لا تصح بهما كما في المبسوط [و] لا تصحان الا [والعرض] غير التبر والنقرة [بعد ان باع كل]
 منهما اي الشريكين [نصف عرضه بنصف عرض الشريك] الاخر [وتقابضا حتى صار مال كل
 مشتركا بينهما شركة ملك ثم يعقل ان شركة عقد مفاوضة او عتادا فصار نصف مال كل مضمونا
 بالثمن على صاحبه فان حصل الزوج فهو زوج مال مضمون عليهما فيصح وكذا لو باع نصف
 عرضه بنصف دراهم الاخر وتقابضا ثم عقدا عقدا مفاوضة او عتادا وكذا لو كان مالهما معا
 يختلط بالخلط الكلي والزوجي كلاهما من جنس واحد فخلطا فوقعت شركة ملك ثم يعقل ان
 كما في شرح الطحاوي وهذا اذا تساوى قيمة فلو تفاوتتا بان يكون قيمة متاع احدهما اربعة مائة وقيمة
 الاخر مائة باع صاحب الاقل اربعة اقسامه بخمس الاكثر ولو كان احدهما اجود قسم بينهما نصفان
 او على قدر قيمة السهم والودي كما في المغني ثم رأس المال بعد البيع عرض او دراهم فيه خلاف
 المذكور في المبسوطات [وملاك مالهما] اي مال المفاوضة والعنان كما في المغني [او مال
 احدهما قبل الشراء] من جهة المالك [يفسدها] اي الشركة رأسا لان المال محل العقد فلو ملك
 مال احدهما واشترى الاخر بما له كان المشتري له خاصة وهذا اذا اطلق العقد واما اذا قيد بان قال
 ما يشتريه كل فمشارك لو اشترى ثم ملك كان المشتري مشتركا شركة عقد كما قال محمد رح فينقل بيع
 كل منهما جميعه وقال الحسن انه شركة ملك فلا ينفذ الا في نصيبه كما في المغني وغيره [وهو]
 اي الهلاك يقع [على صاحبه] حال كونه [قبل الخلط في يد ايهما] او يدهما [ملك] لانه
 باق على ملكه [و] هو [بعد الخلط] يقع الهلاك [عليهما] لانه لا يتميز ولو اكتفى
 بالسابق لكفى [واصل سن شريكي مفاوضة وعنان ان يبيع] اي يجعل المال بضاعة [ويوزع

و يضارب] أى يدفع مضاربة [ويؤكل] بالتصرف كالبيع [والمال في يده] أى كل منهما [أمانة] فلا يضمن إلا بالتعدي كما في أكثر المتداولات لكن في النظم أن لكل من المتفاوضين ما ذكره وأن يعير استئصالا ويؤجر ويستأجر ويعتقرض ويكتب ويأذن عبد الشركة ويشترك شركة عنان ويخاصم ويهرن ويرتهن ولا يهب ولا يتصدق ولا يفوض غيره ولا يقرض والشريك شركة عنان لا يضارب ولا يؤكل ولا يبيع ولا يفوض ولا يهب ولا يتصدق ولا يهرن ومنها شركة الأعمال وشركة الإبدان وشركة التضمن [وشركة الصنائع] جمع صنعة كالصنائف والصنيعة أو جمع صناعة كرسائل ورسالة فإن الصناعة كالصنيعة حرفة الصانع وعمله ولذا يقال شركة المستترفة [و] شركة [التقبل] من قبول أحدهما العمل والقائه على صاحبه كما في الطلبة [وهي أن يشترك صانعان] أى عاملان بينهما أى لا عرض لكل ولا عين فلا يشعر باشتراط كون كل عاملا فإن هذا الشركة باعتبار الوكالة والتوكيل بتقبل العمل صحيح ممن يحسن مباشرة ذلك العمل وممن لا يحسن لأنه لا يتعين على المتقبل إقامة العمل به بل له أن يقيم بأمرائه وأجرائه وكل واحد منهما غير عاجز عن ذلك كما في المبسوط [كتخاططين أو خياط وصباغ] تنبيه على أن اتحاد العمل والمكان ليس بشرط وأن اختلافهما لم يكن شرطا وفي الكافي إشارة إلى أنه صح شركة الدالين وقال المرغيناني أنه غير صحيح. وإلى أنه صح شركة الشمالين كما في المنية [و] أن [تقبل العمل] أى محل العمل له فإن العمل عرض لا يقبل القبول وفيه إشعار بأن تقبل كل منهما شرط وقد ذكر في المنية أن أحدهما لو تقبل والاخر عمل جاز وقد اشرنا إليه وذكر في الخلاصة أنه لو كان من أحد أداة ومن آخر عمل فسل الشركة [بأجر بينهما] يتساويان في متفاوت [صح] هذه الشركة خبر بعد خبر ذكره لقوله [وأن شرط العمل نصفين والمال] أى الأجر [أثلاثا] ولا يخلم الكلامان عن إشعار بأن هذه الشركة تكون مفادضة وعنانا عند اجتماع الشرائط والمطلق ينصرف إلى العنان فإنه المتعارف كما في الكافي [ولزم كلا] من الشريكين في شركة مطلقة [عمل قبله أحدهما] فللامر بذلك العمل أن يأخذ به إيهما شاء [ويطالب] كل منهما [الأجر] وأن لم يعمل إلا أحدهما [ويصح] للامر [الدفع] أى دفع الأجر [إليه] أى كل منهما [والكسب] أى الأجر تغني [بينهما] وأن عمل أحدهما [و] منها [شركة الوجوه] أى شركة ابتدال الشركاء إذ لا مال لهم ولا عمل ولذا يقال لها شركة المغاليس وفيه مجاز من وجوه كما لا يخفى [وهي أن يشتركا] في نوع أو أكثر كما في المغني حال كونهما ملبسين [بلا مال] ولا عمل [ليشتريا بوجوههما] أى بابتدالهما بالنسيئة [وبيعيا] بالنقدين والنسيئة كما في النظم [فتصح] شركة الوجوه [مقادضة] إذا وجد شروطها وهي أن يكونا من أصل الكفالة وثمن المشتري عليهما نصفين وكذلك المشتري ويتلفظا بلفظ المقادضة كما في المضمرات

[و مطلقها] اى شركة الوجوه [منان] بالعرف الا ان تخصيص شركة الوجوه بذلك لا يتخلو عن شىء وذكر فى التحفة ان المطلق عنان ويصح مفاوضة اذا وجد شروطها وهى ان يتقبل العمل ويعملا على السواء ويتساويا فى الربح والوضيعة ويكونا من اهل الكفالة فان لم يوجد واحد منهما فعنان هذا الا ان شروطهما فى المواضع الثلاثة لم يتعرض فى المتداولات بانهما فى كل منهما حقيقة والظاهر انهما فى الاول حقيقة وفى الباقيين مجاز ترجيحاً على المشترك [وكل] من الشريكين فى شركة الصنائع والوجوه [وكيل الاخر] عنانا وكفيل ايضا مفاوضة لا يمكن تحقق ذلك [فان شرطاً] فى شركة الوجوه [مناصفة المشتري] بينهما فى المفاوضة والعنان [او مثالثة] اى المشتري فى العنان [فالربح] بينهما [كذلك] اى مناصفة او مثالثة [وشرط الفضل] اى فضل الربح فى هذه الشركة على قدر الملك [باطل] لان استحقاق الربح بالضمان والضمان يتبع الملك فيقدر بقدره [ولا يصح الشركة فى] كل شىء لا يصح فيه الوكالة فلا يصح فى [اخذ المباحات] اى فى كل شىء مباح اخذه كاخذ الصيد والملح والسنبلة وثمار الجبال والبراري والامتسقاء والاحجار والاتربة والحصى والحشمس والخطب وغيرها من موضع يباح اخذه كما اذا اشتركوا على ان يبنيا من طين او ارض لا يملكانه ويطبخا آجراً فانها فاسدة كما فى المغني [فنخصت] المباحات اذا اخذت [بمن اخذها] فلا حق فيها لمن لم يأخذها [ونصفت] بينهما [ان اخذها] معا لا متوائهما فى الاخذ وان اخذها منفردين وخلطاهما وباعاهما قسم الثمن بينهما على قدر ملكهما فان لم يعرف قدر ملك كان منهما صدق كل الى النصف مع اليمين واقيم البينة عليه فى الزيادة كما فى المغني [وللمعين] فى الجمع او القطع او الربط او الحمل او غيره [وصاحب العدة] اى المالك ما يحتاج الاخذ اليه من نحو الدابة والاكاف والحوالق وهى بالضم فى الاصل ما اعد لامر يحدث كما فى المقائس [اجر المثل] على العامل وان لم يأخذ المعين وصاحب العدة ماله قيمة وذا بالاجماع كما فى قاضيان [ولا يزداد] اجر المثل [على نصف القيمة] اى قيمة المباح يوم الاخذ ان كان له قيمة والا فينبغي ان يكون الحكم فيه بالنخمين والقياس [عند ابي يوسف رح] لانه رضى به وهو المختار عند المصنف بناء على تقديمه وهذا اصل جليل استدلل به صاحب الكفاية وغيره [خلافاً لمحمد رح] فان عنده اجر المثل بالغاً ما بلغ وهو المختار عند صاحب الهداية على ما دل عليه كلام الكفاية وكذا ما ياتى من كلام المصنف فى المضاربة [والربح] فى الشركة [الفاسدة] كما اذا عين لاجل درهم مسماة [على قدر المال] فالشرط باطل [وتبطل] شركة العقد [بالموت] اى موت احدهما [والجنون] اى بجنون احدهما مطبقاً [والحقاق] اى لحاق احدهما بدار الحرب مرتداً كما اذا قتل احدهما مرتداً او حارب على احدهما سواء علم الاخر اذ لا كما مر فى الوكالة [ولم يترك احدهما مال الاخر] بعند الحول

[بلا اذنه] فلوانهما احدهما لم يجز [فان اذن كل] منهما لصاحبه بالاداء [فاديا ولاء]
 اي متعانة ان ادى احدهما زكوة مال صاحبه ثم ادى الآخر [ضمن الثاني] للاول وان لم يعلم
 باداء الاول وفلا ضمن ان علم والا فلا كما في زكوة المبسوط والصحيح انه لا يضمن عندهما
 وان علم وعلى هذا ما اذا وكل باداء الزكوة ثم ادى بعد اداء الموكل كما في الكفاية [وان اديا]
 بغيبة صاحبه [معا] اي في زمان واحد [ضمن كل] من الشريكين وان لم يعلم بادائه
 [قسط غيره] اي نصيب صاحبه ولم يضمن عندهما كما في زيادات و العتابي وذكر في الكافي
 ان كلا منهما لم يضمن اصلا عندهما وفي ذكر الاداء والضمان رمز الى ختم الكتاب والله اعلم *

* [كتاب المضاربة] *

ازرد بعد الشركة لانها كالقائمة للمضاربة لاشتمالها عليها [هي] في اللغة مصدر ضارب فلان
 للفلان في ماله اي اتجر له مستقة من ضرب في الارض اذا سار فيها كما في المغرب وكلاهما مجاز
 من الضرب كما في الاساس وانما اثر هذه المادة على المفارقة التي هي لغة اهل المدينة موافقة لنص
 يضربون في الارض وهذه الهيئة لانه سار المضارب غالبا ونسب رب المال وفي الشريعة [عقد شركة
 في الربح] بان يقول رب المال دفعته مضاربة او معاملة على ان يكون لك من الربح جزء معين كلنصف
 و الثلث او غيره و يقول المضارب قبلت ففيه رمز الى ان كلا من الايجاب والقبول ركن
 والظرف للشركة و احتراز به عن مزاولة يكون البذر فيها لرب الارض فان الحاصل من
 الزراعة يسمى في العرف بالخارج وعن الشركة في رأس المال لا غير فانه شرط مفصل للمضاربة
 كما في الكرماني فلم يكن التعريف جامعاً [جمال] ظرف الربح [من رجل] از اكتر [وعمل]
 [من] رجل [آخر] او اكسر فاشتق بالادل لكنه يخرج عنه ما اذا كان العمل منهما فانه
 مضاربة كما يأنى [وهي] اي المدانعة المفهومة من التعريف [ايداع] حكما [اولاً] اي اول اوقات
 المضاربة وهو زمان كائن بعد القبض وقبل العمل فانه امين حينئذ لانه قابض باذنه بلا رثيقة و
 غير ذلك وانما انصرف اول لان الوصف فيه ضعيف بدون الموصوف كما بينه الرضي [وتوكيل]
 حكما [عند عمله] لانه تصرف في ماله بامر [وشركة] حكما [ان ربح] المضارب لاستحقاقه
 بعض الربح [وغصب] حكما [ان خالف] رب المال والربح للمضارب لكنه غير طيب عند
 الطرفين ثم زيد في الوثاية على قول المشائخ في المشهور وتبعه المصنف فقال [وبضاعة] حكما
 اي ابضاع فان الاسم يستعمل بمعنى المصدر كالعطاء بمعنى الاعطاء [ان شرط] عند عقد المضاربة
 [كل الربح للملك وقرض] حكما [ان شرط] عنده كل الربح [للمضارب] اي العامل وانما
 اثره عليه اشارة الى ان اللفظ بالمضاربة لم يصر به مضاربة كما في الذخيرة [واجارة] او شركة

او مزارعة [فاسدة] حكما [ان فسدت] المضاربة و بما بينا من تفسير الضمير وغيره من
 زيادة قوله حكما ظهير اندفاع ما ادعاه المصنف وغيره من التساميل وهو ان المضاربة عقد شركة في
 الربح فكيف يكون ايداع ارجارة [فلا ربح له] اى المضارب [بل اجر] مثل [عمله ربح] المضارب
 [اولاً] يربح وهذا ظاهر الرواية وعن ابي يوسف ربح اذا لم يربح لا اجر له كما في الذخيرة واعل دونه بعث
 على ما ذكره في الاجارة [ولا يزداد] اجر عمله [على ما شرط] عند ابي يوسف ربح وهو المختار كما اشرنا
 اليه في الشركة [خلافاً لمحمد ربح] فانه عنده يجب اجر عمله بالغاً ما بلغ اذا ربح كما في الكرماني وفيه
 اشعار بان الخلاف فيما اذا ربح واما اذا لم يربح فاجر المثل بالغاً ما بلغ لانه لا يمكن تقديره بنصف
 الربح المعذور كما في الفصولين لكن في الوقعات ما قال ابو يوسف ربح مخصوص بما اذا ربح وما قال
 محمد ربح فيما هو اعم [ولا يضمن] المضارب [المال] بهلاك [فيما] اى المضاربة الفاسدة وهذا
 ظاهر الرواية وبه يقتضى كما في الوقعات وعن محمد ربح انه يضمن كما في الكرماني وقال الطحاوى
 انه لا يضمن عنده خلافاً لهما والاصح انه لم يضمن عند الكل كما في العمادي [كما] لا يضمن [في]
 المضاربة [الصحيحة] لانه امين ولو اراد رب المال ان يضمن للمضارب بالهلاك يقرض المال منه
 ثم يأخذ منه مضاربة ثم يضع المضارب كما في الوقعات [ولا تصح] المضاربة [الا بهال] يصح فيه
 الشركة [من النقيدين والتبر والفلس النافع لكن في الكبرى ان في المضاربة بالثبر رزائتين
 وعن الشندين انها تصح بالفلس ولم يصح عند محمد ربح و عليه الفتوى فتفصل بالعروض الا ان
 يقول الدافع معه و اعمل به مضاربة في ثمنه فانه جاز لانه اضاف المضاربة الى الثمن كما في الهداية
 [و] الا [بتسليمه] اى المال [الى المضارب] على وجه الكمال ليتمكن من العمل فلو شرط
 ان يكون المال كل ليلة في يد المالك فسد المضاربة وان كانت لا تبطل بالشروط الفاسدة كما في
 العمادي وفيه اشعار بانه لو شرط عمل رب المال مع المضارب فسدت وعن محمد بن ابراهيم
 الضرير انها تفسد اذا شرط العمل معاً واما اذا شرط ان يتصرف كل من رب المال والمضارب منفرداً منى
 يداله جاز كما في النهاية [و] الا بسبب [شيوع] كل [الربح بينهما] حتى لو شرط ان يمكن احدهما
 في دار صاحبه اذ يكون له دراهم مسماة فسد العقد فان كل شرط يروم قطع الشركة يفسد المضاربة
 واما غيره من الشروط فباطلة غير مفسدة كاشتراط الوضعية على المضارب وذكر شيخ الاسلام ان
 الشروط الفاسدة لا تفسد المضاربة على الاطلاق كما في العمادي وفيه اشعار بانه لو شرط الربح ورأس
 المال معاً او رأس المال فقط بينهما فسدت المضاربة كما في الاختيار وفي الاكتفاء ومز الى انها تصح و
 ان لم يكن للمال ولا الربح معلوماً وفي العمادي وفيه انها لا تصح [وللمضارب] مضاربة صحيحة
 او فاسدة [في مطلقها] اى مطلق المضاربة غير مقيدة ببلدة او وقت او سلعة او شخص او نوع تجارة
 فلو دفعه المال على ان يعمل به في الكوفة او في البصرة مقيدة كما في المضمرات وغيره وقد سمي في

الاختيار للطاقة بالعامّة والمقيدة بالخاصّة [ان يبيع] عنده [ينقد و نسيّة] ولو بغين فاحش و فيه خلاف الصّاحبين كما في الذخيرة [الا باجل لم يعهد] عند التجارة فانه لم يجوز عندهما خلافا لا ببيعنيّة روح كما في قاضيان وذكر في الذخيرة والكافي انه لم يجوز بلا ذكر الخلاف [وان يشتري] ينقد ونسيّة بغين يسير فلو اشتري بغين فاحش فمخالف وان قال له اعمل برائك كما في الذخيرة والاطلاق مشعر بجواز تجارته مع كل احد لكن في النظم انه لا يتجر مع امرأته و ولده الكبير العاقل والديه عنده خلافا للصّاحبين وابن زياد وزفر روح ولا يشتري من عبده الماذون وقيل من مكاتبه بالاتفاق [و] ان [يوكل بهما] اي البيع والشراء بنقد ونسيّة [ز] يسافر [جمال المضاربة] برا وبترا وعنده انه لا يسافر وعنده اي يوسف روح يسافر الى موضع يقدر على الرجوع الى اهله في يومه نحو فرسخين او ثلثة ولا يسافر سفرا مخونا يتحامي الناس عنه في قولهم كما في قاضيان [ويضع] اي يستعين المضارب باجل في التجارة كما في النهاية [ولو] كان المستعان [رب المال] فيبيع ويشترى للمضارب وفيه اشعار بان الابضاع الى رب المال غير مفسد الا انه رد مذهب زفر روح فقال [ولا تقصد] المضاربة [هي] تأكيد غير محتاج اليه [به] اي بابضاع رب المال فلو امر المضارب رب المال ان يبيع و يشتري له جاز في قولهم كما في الواقعات [ويودع] ويعيز اوعية لها [ويرتحن ويرهن] ويجور ويستاجر ويحتال [اي] يقبل الخوالة [بالثمن على الايسر والعسر] اي على من ايسر وعسر معاملة من المشتري فان كل ذلك من توابع التجارة [ولا يقرض] المضارب لانه تبرع كالحق الشفعة والعنق والكتابة والهبة والصدقة [ولا يستدين] اي لا يستقرض على المضاربة كما اذا اشترى سلعة بثمن دين وليس عنده من مال المضاربة شي من جنس ذلك الثمن فلو كان عنده من جنسه كان شراء على المضاربة ولم يكن من الاستدانة في شيء كما في شرح الطحاوي [الا باذن المالك] بالاقراض والاستدانة فصار كغيره من التبرعات واذا اذن بالاستدانة فما اشترى بينهما نصفان وكذا الدين عليهما ولا يتغير موجب المضاربة فربح مالها على ما شرط [ولا يضارب] المضارب لاحد في مالها [ولا يخلطه] اي مال رب المال [بماله] اي مال المضارب والاضمن وهذا اذا لم يكن الخلط متعارفا في تلك البلدة والا لم يضمن به ملئ ما قالوا كما في قاضيان [الا باذنه] اي اذن رب المال بالمضاربة والخلط نصا [او باعمل برائك] فحينئذ يضارب ويخلط [فلو قيل هذا وقصر] اي قال رب المال للمضارب اعمل برائك فاشترى ثوبا وقصره بماله اي غسله من قصر يقصر بالضم قصرا وقصارة بالفتح او من قصر الثوب بالتشديد اي جمعه وغسله [او حمل] المتاع المشتري من بلد الى بلد على دابة مستجرة [بماله] اي المضارب فهو ظرف الفعلين [تبرع] المضارب به فلا يرجع بماله على رب المال لانه استدانة بلا اذن صريح [بخلاف ما اذا صبح] بماله [اخبر] اي بخلاف ثوب مشتري صبح اجمرا وبخلاف صبح ثوب مشتري فما من صوفة او موصولة او مصدرة و اذا

اذنية في الصور كما صرح به الجوهرى واحتراز بالتمرة عن السواد فانه نقصان عنده بخلاف التمرة
 فانهما زيادة فيصير شريكا له فيقسم بعد البيع ثمنه على قيمة صاع المضارب وقيمة الثوب الأبيض
 للمضاربة بخلاف القصاراة والسمل فانه لا يصير شريكا بهما اذ ليسا بحال دائم حتى لو قصر بالنسبة صار
 شريكا به اثر الالوان كالتمرة ولم يذكر اعتمادا على الغصب ثم شرع في حكم المضاربة المقيدة فقال
 [ولا يجازى] المضارب [بلدا] عينه المالك بان يذكر بعد المضاربة ما لا يستقيم الابتداء به من احد
 من الالفاظ الستة كما اذا قال دفعته مضاربة بالكوفة او فى الكوفة او تعمل بالكوفة مرفوعا او ميجزوما
 او على ان يعمل به بالكوفة او فاعمل به بالكوفة او لتعمل به بالكوفة بخلاف ما اذا امتقام الابتداء به
 كأعمل بالكوفة بالنواز وبذنه فانه مشورة من رب المال للمضارب وكأنه قال ان فعلت كذا فهو انفع
 واحسن كما فى المحيط وغيره [او] كذا [ساعة] بالكسر اي متاعا عينه باحد من الالفاظ الستة
 والمشورة مثلها ثمة كما فى الدخيرة فيقول مثلا دفعته مضاربة فى الكرباس وفى قاضيان لوسمى
 شيئا فاشترى غيره كان الربح على ما شرطا الا ان يقول ولا يشتري غيره ولا يبعد ان يكون اشارة
 الى تعيين نوع من التجارة فلو قال دفعته على ان يعمل فى الثياب او الدقيق او الطعام فقد اختص
 كما فى شرح الطحاوي [او رقنا] عينه بما ذكرنا فيقول دفعته مضاربة بالصيف او الشريف او الليل
 وفى النعمان ان التعيين ان يقول فى الصيف لا فى الشتاء او فى الشريف لا فى الربيع او فى اليوم
 لا فى الليل [او شخصا عينه] اي ذلك المذكور [الملك] بما ذكرنا فيقول دفعته مضاربة بفلان
 فلو باع او اشترى من غيره ضمن كما فى الدخيرة وذكر فى الخزائن ان اشترى من غيره جازى
 رواية [فان جاوز] المضارب عنه اي عما عينه المالك [ضمن] المال [و] كان [له ربح] وعليه
 وضعته لانه صار مخاطبا وفيه اشارة الى ان اصل الضمان واجب بنفس المجاوزة عنه لكنه غير قار
 لا بالشراء فانه على عرضية الزوال بالوفاء وفى رواية الجامع انه لم يضمن الا اذا اشترى والاول هو
 الصحيح كما فى الجهادية والى انه لو قال لا يتجر الا فى موضع كذا من البلد كان له ان يتجر فى
 كل البلد كما فى النظم وذكر فى الدخيرة انه لو قال لا يعمل الا فى سوق ككوفة كان له ان يعمل فى
 غير سوقها اذ ان له ان يتجر مع الاحواز العبيد والبالغين لا الصبيان او الرجال لا النساء وخالف
 المضارب كما فى النعمان ولم يذكر حكم المخالفة فى البيع والشراء بالنقل والنسيئة لما اشير اليه فى المطلقة
 انه خالفه [ولا يزوج] عند الطرفين [عبدا] من مالها بامرأة [وامة] منه برجل ولو تزوج
 عبدا اخذ بالمهر بعد الحرية وقال ابو يوسف رح انه يزوج الامة لانه نوع تجارة وهو حوب النفقة
 على الغير وفيه اشارة الى انه لا يسئل للمضارب وطى حارية المضاربة ربح او لا واذن به او لا كما فى
 للضمير [ولا يشترى] المضارب [من يعتق على رب المال] من قريبه او مسخوف بعقبة بان قال
 ان اشتريته فهو حر [فلو اشتريته] من يعتق عليه [فللمضارب] وضمن دفعا للضرر [ولا] يشتري

[من يعتق عليه] اي المضارب مما ذكرنا [ان كان] المضارب [ربح] لانه وان تصرف في نصيبه الا انه يقصد نصيب رب المال عنده و يعتق عندهما [ولو فعل] هذا و اشتراه [ضمن] مال المضاربة لانه مشتري لنفسه [وان لم يكن] المضارب قد [ربح صح] شراء من يعتق عليه على المضاربة لعدم المانع [ونفقة مضارب عمل في مصره] اي مصر نفسه او مصر اهله سواء كانا صغيرين او كبيرين متحدين او متعددين [في ماله] اي المضارب فان لم يخرج من عمران المصر فالنفقة في ماله وان دخل في غير مصره ففي ماله وان نوي الإقامة خمسة عشر يوما فصاعدا كما في شرح الطحاوي [و] نفقته منذ أخبره (في ماله) [في سفره] صفة نفقته [طعامه] بيانها و [شرايه] وادامه وعن ابي يوسف رح لحمه وعن الحسن فأكهته كما في التجنيس [وكسوته و اجرة خادمه] اي خبزه و طابخته و غاسل ثيابه و عامل ما لا بد له منه كما في الكرمانى فقلوه [و غسل ثيابه] مستدرك اللهم الا ان يراد به ثمن ما يغسل به مثل الحرض و الصابون كما في الكفاية [و] اجرة [ركوبه كراء] اي اجرة كرايه و الركوب بالفتح المركوب [و شراء و علفه] اي اجرة علف ركوبه و الخطب [في ماله] اي في رأس مال المضاربة الصحيحة الا اذا ربح فانه يجتمع حكمه و انما قيد بالصحة و هي المتبادرة لان في الفاسدة كان النفقة في مال المضارب لانه اجير كما في الخزانة و غيره وفيه اشارة الى ان ثمن الحجامة و الفصد و التنوير و الادهان وما يرجع الى التداوي في ماله كما في شرح الطحاوي [بالمعروف] عند التجار بلا اسراف في الانفاق [و ضمن] المضارب لرب المال [الفضل] على المعروف [و مادون سفر] اي ثلثة ايام و لياليها كسراد المصر [يغدو اليه] اي يذهب المضارب الى مادونه غدوة [ولا يبيت باهله] اي لا يكون في جميع الليل عند اهله [كالسفر] فان بات باهله فكالضر فنفقته في ماله و نفقة الاول في ماله [فان ربح] المضارب بعد الانفاق من رأس المال [اخذ المالك] من الربح [ما انفق] المضارب من رأس المال [ثم قسم الباقي] من الربح بينهما فلوانفق من ماله او استدان رجع في ماله كما في الاختيار [وان دفع المضارب] المال الى غيره [مضاربة بلا اذن] من المالك لم يجوز [ضمن] الاول [عند عمل] المضارب [الثاني] وان لم يربح و بمجرد الدفع ضمن عند زفر رح و في رواية عن ابي يوسف رح و الفتوى على الاول كما في الواقعات [وقيل] اي روى عن الشيخين انه ضمن [عند ربحه] اي الثاني و انما اسكن الضمان الى الاول اشعارا بانه اذا ضمن الثاني رجع على الاول فان لرب المال الخيار في قولهم و بان المضاربة الثانية صحت بينهما و الربح على ما شرطا كما في الواقعات و يطيب الربح للثاني دون الاول لانه ملك مستندا كما في الهداية فان استهلكه الثاني فالضمان على الاول خاصة و عندهما يضمن الثاني و الاشهر الخيار فيضمن ايهما شاء كما في الاختيار وهذا اذا كان المضاربتان صحيحتين و اما اذا كانتا فاسدتين او احدهما

فلا ضمان على أحد منهما [وضح] العقد أو الشرط [أن شرط لعبد المالك شيء] من الربح
 مثل الثلث [ليعمل مع المضارب] وللشرط للمولى [وأن كان على العبد دين و فيه إشارة
 إلى أنه أن شرط شيء لعبد المضارب والاجتبي ليعمل مع المضارب صح بالطريق الأولي و الشرط
 للمضارب والاجتبي وإلى أنه لو لم يشترط عمل أحد منهما صح العقد و الشرط للمالك سواء كان
 على العبد دين أولا و تمامه في الذخيرة [و تبطل] المضاربة [بموت أحدهما] أي المالك
 و المضارب و كذا بقتله و حيرة نظرا على أحدهما و يبنون أحدهما مطبقا كما في النظم [و]
 بسبب [لبقاء المالك] مع حكم القاضي به بدار الحرب [مرتدا] لأنه كالموت و هذا إذا لم يرجع
 مسلما و إلا لم تبطل فإن ربح فهو على ما شرط كما في النهاية و غيره و فيه و مزالك أن العلم بأحد
 منهما لم يشترط للبطلان كما في قاضيان و إلى أن ردة المضارب لم تبطل لبقاء المالك كما في الاختيار
 و إلى أنه لو سبق المضارب بدارهم لم تبطل و في النظم أنها تبطل بلباق أحدهما بدارهم فلو سبق
 المضارب فعمل ثم عاد مسلما كان الربح له و تصدق به عند أبي حنيفة ربح [و لا ينزع] المضارب
 [حتى يعلم بعزله] أي المالك المضارب لأنه عزل حقيقي فلو اشترى بعد العزل قبل العلم نقل
 كما في الاختيار [فلو علم] بعزله و في المال عرض [فله بيع عرضها] أي غير النقدين من مال
 المضاربة لأن الربح لا يظهر إلا به و فيه استعار بانه لم يبيع البيع على المضارب و قد وجب عليه
 لا يأتي فالأولى (باع عرضها) [ثم] أي بعد ما باع هذا العرض و غيره [لا يتصرف] المضارب بالبيع
 و نحوه [في ثمنه] أي ما باع من العرض لعدم الضرورة [و لا] يتصرف [في نقد نص]
 صفة بالفتسح و الضاد المعجمة أي حصل من بيع مال المضاربة يقال خذ ما نص لك أي تيسر و حصل
 و الناص عند أهل السجاز الدراهم و الدنانير كما في المغرب حال كون ذلك الثمن و النقد واقعين
 [من جنس رأس ماله] أي مال عقد المضاربة و من اكتفى أنه حال عن فاعل نص فقد أخطأ
 كما يأتي الآن [و يبدل] أي يجب أن يبيع [خلافة] أي خلاف جنس رأس ماله [به] أي
 بجنسه فانه إذا عزل و مال المضاربة من جنس رأس المال من كل وجه بأن كانا دراهم أو دنانير
 لم يتصرف المضارب فيه أصلا و أن لم يكن من جنسه من كل وجه بأن كان مال المضاربة عرضا
 و رأس المال أحد النقدين لم يعمل عزله و توقف حتى صار مثل رأس المال و إذا كان من جنسه
 من وجه بأن كان أحدهما دراهم و الآخر دنانير صرفه بما هو من جنس رأس المال دون العروض
 و تمامه في الذخيرة [و لو افتقرا] عن المضاربة [و في المال] أي مال المضاربة [دين] على أحد
 [يؤمر] أي المضارب [بطلبه] و نقده و أن نهادر المال عن الطلب [أن كان] المضارب قد
 [ربح] إذا الربح كالأجرة له و الكلام مشير إلى أن نفقة الطلب في مال المضارب و هذا إذا كان
 الدين في مضرة و لا ففي مال المضاربة كما في الذخيرة [و إلا] بربح المضارب [يترك] أي يقال

للمضارب وكل [المالك به] أى بطلبه و ما فى الجامع انه يقال له احل فقد اريد بالتولية الوكالة
فانه قد استعير كل فى كل كما اشير اليه فى الكرماني وغيره لكن فى شرح الطحاري ان المضارب
يؤمر ان يحيل رب المال على المديون [وكذا] أى مثل ذلك المضارب المعزول [سائر
الوكلاء] جمع الوكيل أى الوكيل بالبيع اذا باع وانعزل يقال له وكل رب المال بالطلب كما فى الكرماني
[والبيع] كالضراب من باع مال الناس بأجر كما فى العاشر من وكالة الذخيرة و ليس فى
النهاية كما ظن [والسمسار] بالكسر المتوسط بين البائع والمشتري كما ذكره الزمخشري والمطرزي وابن
الإثير والفيروز آبادي وفي المذهب السمسار كالللال (عرض كنز) فتفسير المصنف البيع بالللال
لا يخلو عن شيىء فالسمسار على ما ذكرنا ما لم يكن فى يده مال الناس بخلاف البيع لكن فى
العاشر المذكور ان البيع والسمسار وكيل من جانب البائع باجر فان الناس يحملون الاشياء
اليهما فيبيعانها وتليهما وكيل من جانب المشتري فانه يعرض الاشياء ولهذا كانت البيعة
و السمسرة على البائع والشاكدانة على المشتري فعلى هذا يشكل التفريق بينهما [يجبر ان عليه] أى
طلب الثمن وقبضه وان يربح لانهما كالاجيران عادة كما فى الكافي [وما هلك] من مال المضاربة
الصحيحة فان الفاسدة لم يضمن كما مر [صرف الى الربح اولاً] لانه تبع فان زاد فالى رأس المال لان
المضارب أمين فان قسم الربح ثم هلك كل ما فى يد المضارب من رأس المال او بعضه بطل القسمة فرد
من الربح حتى يستوفى رأس المال فيبدأ برأس المال ثم بالنفقة ثم بالربح الا هم فالاهم كما فى الاختيار
فلو اريد ان لا يبطل القسمة استوفى رب المال رأس المال ثم يقسم الربح ثم عقد للمضاربة ثم يرد رأس
المال الى المضارب كما فى الذخيرة [وان قال المالك] بعد تصرف المضارب [عينت] لك [نوعاً] من
التصرف ودفعت المال اليك مضاربة فى الدقيق مبتلا [صدق المضارب] مع اليمين لان الاصل فى
المضاربة العموم [ان جحد] تعيينه وادعى العموم وقال دفعته الى مضاربة بالنصف ولم تسم
شيئاً وهذا لا يخلو عن اشعار بانهما اذا ادعياهما قبل التصرف صدق المالك كما اذا ادعى المالك بعد
التصرف العموم والمضارب الخصوص صدق المالك ايضاً فان اقاما بينة وقتنا وقتنا يقضى ببينة الثاني
فانه ناسخ الاول وان لم يوقت البينتان او وقتاً على السواء او وقت احد لهما دون الاخرى قضى ببينة
المالك وتمامه فى الذخيرة [وان ادعى كل] منهما [نوعاً] فقال المالك عينت الطعام وقال
المضارب اثنياب [صدق المالك] مع اليمين لان العبرة لبينانه بعد اتفاهما على الخصوص فان اقاما البينة
فالحواب ما فصلناه وعن ابي يوسف رح اذا ادعى المضارب عموم البلاد والمالك خصوصها صدق المضارب
وعلى العكس صدق المالك كما فى الذخيرة [وكذا] صدق المالك [ان قال] ان المال المدفوع
اليه [بضاعة او ودیعة] وقال ذواليد انه مضاربة او قرض [لما مردكنا] صدق المالك لو ادعى المضاربة
وذواليد القرض او بالعكس وانما ختم على لفظ القرض الدال على القطع اشعاراً بحسن الاختتام *

* [كتاب المزارعة] *

عقب به المضاربة مع اشتغال كل على شركة في شئ من الخراج رعاية لجانب مذهب الامام وانما لم يعنون بالمساقاة ايضا لانها نوع من المزارعة [هي] في اللغة من الزرع وهو طرح الزرعة بالضم وهي البذر وموضع المزعة مثلثة الزاء كما في القاموس الا انه ميجاز حقيقة الانبات ولذا قال صلى الله تعالى عليه وسلم لا يقولن احدكم زرعتم بل حرثتم اي طرحتم البذر كما في الكشف وغيره وانما أثر هذه المادة على المخابرة التي هي لغة مدنية لانه من خيبر اول ما دفع مزارعة والاشتقاق من الجوامد قليل وهذه الهيئة لعمل احد وهببية آخر واعلم ان المزارع آخذ الارض الا دفعها وان جاز ان يطلق عليه ايضا كما في الطلبة وفي الشريعة [عقد الزرع] اي عقد بالزرع على نحو شركة عقد بان يقول مالك الارض دفعتها اليك مزارعة بكذا ويقول العامل قبلت فركبتها الايجاب والقبول كما في الذخيرة والاولى عقد حرث [ببعض الخارج] اي خارج وحاصل مما طرح في الارض من بذر البر والشعير ونحوهما والباء متعلق بالزرع ولم ينقص بما كان الخارج كله لرب الارض او العامل فانه ليس مزارعة اذ الاول استعانة من الاول والثاني اعادة من المالك كما في الذخيرة [ولا تصح] وتفسد المزارعة حتى ان الافضل ترك اجابة دعوة المزارع [عند ابي حنيفة رح] الا اذا كان البذر والالات لصاحب الارض او للعامل فيكون صاحب مستاجرا للعامل والعامل للارض بأجرة ومدة معلومتين ويكون له بعض الخارج بالتراضي وهذا حيلة زوال الشك عندنا وانما لم يصح بدونها لاختلاف فيه من الصابة والتابعين لتعارض الاخبار عن هيد المرسلين صلوات الله عليه وعليهم الى يوم الدين كما في المبسوط وقضى ابو حنيفة رح بفسادها بلا حد ولم ينف عنها اشد النهي كما في السقايق ويدل عليه انه فرع عليها مسائل كثيرة حتى قال محمد رح انا فارس فيها لانه فرع عليها وراجل في الرقف لانه لم يفرع كما في النظم [وصحت عندهما للتجارة وبه] اي بما عندهما من الصحة [يفتى] كما في الرافعات والكافي وغيرهما وهذه معترضة [بشرط] اي صحت بشرط [صلاحية الارض للزرع] عند العقد فلو كان فيها قوائم القطن ومنعت عن الزراعة فسدت الا اذا اضاف الى وقت فراغ الارض فحينئذ يجوز على ما قال الفضلي كما في الفصل الاخر من قاضيهان [واهلية العاقلين] اي بشرط كونهما حريين بالغين اوعبدا او صبيا ما ذونين او ذميين لانه لم يصح عقد بدون الاهلية كما في الهداية فلم يختص به فتركه اولى [وذكر المدة] كسنة او اكثر فان ذكر وقت لا يتمكن فيه من الزراعة فهي فاسدة وكذا ذكر مدة لا يعيش احد هما الى مثلها غالبا وجوزها بعض وعن محمد بن مسلمة انها بلا ذكر المدة جائزة ويقع على زرع واحدة وبه اخذ الفقيه كما في الذخيرة وعليه الفتوى كما في الصغرى وبالاثر يفتى كما في الرافعات [و] ذكر [رب البذر] ولو دلالة بان قال دفعت اليك

اتزرعها لي اذ اجرتك اياها اراستاجرتك لتعمل فيها فان فيها بيان ان البذر من قبل رب الارض ولو
قال لتزرعها لنفسك ففيه بيان ان البذر من العامل و ان لم يكن شيوع من ذلك قال ابو بكر البلخي
يحكم العرف في ذلك ان اتحد والافقد فسدت المزارعة لان البذر اذا كان من رب الارض فهو
مستاجر للعامل واذا كان من العامل فمستاجر للارض وعند اختلاف الحكم لابد من البيان
كما في الوقعات [و] ذكر [جنسه] اى البذر كالبز والشعير فان بعض الزروع يضر بالارض
وذكر شيخ الاسلام ان ذكره ليس بشرط استئسانا و الا صوب انه شرط و ان لم يذكر ففسدة الا
اذا زرعتها فانقلبت جائزة لانه صار معلوما او عموما بان قال ما يد الي اذلك كما في الذخيرة [و]
ذكر [قسط الاخر] اى نصيب من لا بذر من جهته يعنى نصيب العامل لانه اجرة في حقه فيشترط
ان يكون معلوما بان ذكر قسطه و لم يذكر قسط صاحب البذر جازت بالاتفاق لكن لو ذكر قسطه وترك
قسط الاخر جاز استئسانا كما في النظم [و] بشرط [التخلية بين الارض والعامل] ليقدّر عليه
فهي تفسد بما يمنع التخلية كاشتراط العمل على رب الارض و يجب ان يقول رب الارض سلمت
اليك هذه الارض و هذا شرط لم يذكر في الكتاب كما في تنمة الوقعات [و] بشرط [شيوع
السب] اى حب خارج عنها سواء كان التبن بينهما او لرب البذر دون غيره بقريئة الاتي ويشكل
اذا شرط الفتل لاحدهما والبذر لآخر فانه جاز كما في الذخيرة فمن الطن ان السب اولى من الخارج
لانه لا عبرة لشيوع التبن و الاكتفاء مشير الى ان علم المزارع بالارض لم يشترط و قد وجب العلم
بها فانه لم يتم الرضاء بذرته كما في التتمّة و الى ان العقد فسد بترك احد هذه الشروط و المشايخ
استحسنوا جوازها بمجرد ان يقول المزارع اعمل انا في ارضك مزارعة و يرضى صاحب بذلك
فان العرف كاف كما في الجواهر [فتفسد] المزارعة [ان شرط ما ينافيه] اى ينأى الشيوع
[كرفع البذر] و ناحية معينة من الزرع [او الخارج] اى خراج وظيفته دراهم او فزان
مسماتين فان شرط خراج مقاسمة جزء من الخراج كالثلث مثلا فانه غير مفسد للشيوع
فاللام للعهد وفيه اشعار بانه لو شرط روع العشر من الخارج و الباقي بينهما جاز و هذا حيلة
لرب الارض اذا اراد ان يرفع بذرته [تم قسمة الباقي] من البذر و الخارج فهي مجرورة بالكاف
و انما تفسد لانه ربما لم يبق شيوع بعده [وكذا] فساد [ان شرط التبن] خبر كذا او بالعكس
[لغير رب البذر] سواء شرط السب بينهما او لرب البذر و انما يفسد لان التبن نماء البذر الذي
هو الاصل فاشتراطه لغير صاحب الاصل مفسد سواء كان صاحب الارض او لا [و صح] العقد ان
تعرض بالتبن [للآخر] اى رب البذر مع شيوع السب في ظاهر الرواية و عن ابي يوسف رح
انه لا يصح [او لم يتعرض] بالتبن له مع شيوع السب و التبن لرب الارض و عن بعض مشايخ
بلغ انه بينهما كسب لانه عرفهم و هو يحكم عند الاشتباه و عن الصاحبين انه لا يصح وفيه

لم يثبت رزاقه في مقدار ما به الاسترضاء [وان فسدت] المزارعة وخرج بعد القاء البذر [فالخارج
لرب البذر] لانه غناء ملكه فان كان رب الارض طالب له الزرع وان زاد على قدر بذره واجر مثل
ارضه وان كان عاملا يأخذ مثل بذره واجر مثل بقرة ومقدار ما انفق وما عزم من اجر مثل الارض
ثم يتصدق بالفضل عند الطرفين خلافا لابي يوسف ربح كما في التثمة والنظم [وللاخر اجر المثل] وان
لم ينبت شيىء او نبت وهلك واللام في المثل للمعهد اي مثل عمله ان كان صاحبه او مثل ارضه
ان كان صاحبها او مثل البقر والارض مكروبا ان كان صاحبه وكل ذلك من جنس الثقدين وان
وجد الخارج كما في المنية وان كان البذر مشتركا فالخارج بينهما على قدر ملكهما كما في التثمة
[ولا يزداد] اجر المثل في هذه الفصول [على ما شرط] عند الشيخين لانه رضي به واجر المثل بالغنا
ما بلغ عند محمد رح لانه استوفى منافعه [وتبطل] المزارعة [بموت احدهما] اي رب الارض والمزارع
وان كرت الارض وحفر النهر وسوي المسنجات ولا يغرم وزنة رب الارض شيئا فان مات قبل الشروع
فللاخر ان يمتنع وبعد الشروع ينفسخ العقد كما في التثمة وان مات رب الارض بعد الزراعة قبل
النبات ففي بقاء المزارعة اختلاف المشايخ ولو مات بعد ما نبت قبل ان يستحصل بقى العقد استحسانا الى
ان يستحصل كما في الذخيرة ويدخل في الموت لحاق احدهما بدار الحرب مرتدا فانه يبطل عنده
خلافا لهما كما في النظم وينبغي ان يكون الجنون المطبق والسحر كذلك [وتفسخ] اي ويجوز فسخ
المزارعة ولو بلا قضاء ورضاء كما في رواية الاصل واليه ذهب بعضهم ويشترط فيه احدهما في رواية الزبادات
وبه اخذ بعضهم كما في الذخيرة [بلدين مسجوج] اي بسبب دين لرب الارض مضطر [الى بيعها] اي
الارض وفيه اشارة الى ان لا مال له سواها والى ان لا حق للمزارع على رب الارض كسفر الانهار وتسوية
المسنجات والى ان الارض لم ينبت وقال بعضهم انه يبيع في هذه الصورة فان نبت لم يبع بالدين حتى
يستحصل كما في الذخيرة وانما لم يذكر ما يوجب الفسخ من جانب المزارع كمرضه وخيائته اكتفاء
بما سيأتي في المساقات ومنه غريمة سفره والدخول في حرفة اخرى كما في النظم والى انه لو باع بعد
الزرع بلا عذر توقف على اجازة المزارع فان لم يجزه لم يفسخ حتى يستحصل او يمضى المدة على ما قال
الفغلي كما في قاضيان [فان مضت المدة] المذكورة عند العقد [ولم يدرك الزرع] اي لم
يستحصل [فعلى العامل] لرب الارض [اجر من نصابه من الارض حتى يدرك] الزرع الا اذا
اريد فله فليل لرب الارض اقلع الزرع فتكون بينكما او اعطه قيمة نصيبه او انفق انت على الزرع
وارجع بما تنفقه في حصته وفيه اشعار بانه ليس لرب الارض ان يأخذ الزرع بقلما لما فيه من
الاضرار كما في الهداية [ونفقة الزرع] كاجرة السقى والحفظ [عليهما] اي العامل ورب الارض
[بالحصص] اي بقدر نصيبهما [كاجر الحصاد ونحوه] من الجمع والرفع الى البيدر والدياسة
والتذرية والحفظ وغيرها فان اكل عليهما الى ان يقسم فاذا قسم فعلى كل نصيبه فانها ليست من

اعمال المزارعة بل هي مؤنة ملك مشترك بينهما كما في الكافي وفيه اشعار بان هذه الامور لم يختص بها ذكر من الشرطية السابقة بل عامة في جميع المزارعات كما في البداية فهنا الكلام جملة اسمية مستقلة ولم تكن معطوفة على جواب الشرط كما ظن بل على الشوطية [فان شرط] اجر الحصاد و ليوه عند العقد [على العامل صح] الشرط ان العقد [عند ابي يوسف رح وبه يفتى] لتعامل الناس و هو الصحيح في ديارنا كما في المبسوط وفسد في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رح انه صح وهو مختار اكثر مشايخ بلخ كما في التتمة و ذكر في المبسوط والهداية والكافي وغيرها انه صح في رواية عن ابي يوسف رح ولامه لا يتناول عن شيخ واعلم ان ما ذكره من الشرايط ونسوها هو الحكم والزيادة فان الدلال ما يفتى به واما الطيب فما لا يعصى الله تعالى في كسبه ولا ينادي حيوان بفعله كما ذكره الزاهد في تفسيره وذكر في الزاهد عن احكام القرآن للرازي من اخذ ارضا مزروعة او معاملة او زرع ارضه مسافا على الصلوات في مواعيتها بجماعة لكنه اخر صلوة واحدة عن وقتها لاشتغاله بالزراعة لا يكون زرع طيبا وكذا لو زرع بلا طهارة او اخر الاجرة بعد ما جف عرقه او اخر اداء الثمن بعد حلول الاجل او اذاه متفقا بلا رضاء البائع ويستحب ان يبذره على الطهارة ثم يقوم في ناحية ويصلي ركعتين ثم يقول اللهم انا عبد ضعيف وسلمت هذا اليك فتسلمه لي وبارك لي فيها ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فانه تعالى يحفظ هذا الزرع عن آفاته و يبارك فيها واذا ادرك الزرع يجب ان يكون الكيال على طهارة يستقبل القبلة والا لا يكون فيه بركة فاذا فرغ من كياله يصلي ثم يقول يا رب القيم بذر اواعطيتني شيئا كثيرا فاعظها قوة طاعة ولا تجعلها قوة معصية واجعلني من الشاكرين وكذا في غرس الاشجار *

[فصل * المساقاة] من المزارعة كما في التنف وانما اثر على المعاملة التي هي لغة مدينة لانها ارفق بسبب الاشتقاق ولم يفرق بين معناها اللغوي والشرعي كما في النهاية وغيره فالتفرقة من الظن [دفع الشجر] اي كل نبات بالفعل او القوة يبقى في الارض سنة او اكثر بقربة الاتي فيشتمل اصول الرطبة والقوة ويصل الزعفران وما عرس وزرع في فضاء مدفوعة وغيرها مما ياتي ومن عطف الكرم والرطبة على الشجر فقد افسد التعريف [الى من يصله] بتنظيف السواقي والسقي والتلقيح والتشذيب والشدوذ والحراحة وغيرها بان يقول دفعت اليك هذه النخلة مثلا مساقاة بكذا ويقول المساقى قبلت فغية اشعار بان ركنها الايجاب والقبول كما اشير اليه في الكرمان وغيره [بجزء] شائع بعقربة الاتي [من ثمره] اي مما يتولد منه فيتناول الرطبة وغيرها [وهي] اي المساقاة [كالزراعة] اخلافا وشرطا وحكما [الا انها] اي المساقات [تصح بلا ذكر المدة] لانها معلومة عرفا وفيه اشارة الى انها لا تصح عنده وتصح عندهما وبه يفتى و يشترط فيها صلاحية الشجر للثمر حتى انه لو دفع غرسا لم يبلغ الاثمار مساقاة لا يجوز الا ببيان المدة لانه يتفاوت

بقوة الارض و ضعفها تفاوتاً فاحشاً كما في الهداية و الى انه يشترط اعلية العاقدين و التخلية بين العامل و الشجر و شيوخ الثمر و ذكر قسط العامل فان ذكر قسط الدافع و سكت عن قسط العامل جاز استحساناً كما في التتمة [و تقع] مدة المساقاة حينئذ [على] مدة [ازل ثمر يخرج] في هذه السنة فالزمن المدة وقت العمل في الثمر المعلوم و آخرها وقت ادراكه المعلوم فيجوز فلزم يخرج فيها انتقضت المساقاة [و ادراك بذر الرطبة] بالفتح و هي الاسفست الرطب كما في الكرمانى و البذر بالذال و في بعض النسخ بالزاء و هو اخص اذ هو ما كان للبقل من الحب كما في النهاية و البذر مما عزل للزراعة من السبوب كما في القاموس [كادراك الثمر] اى دفع الرطبة لادراك البذر كدفع الشجر لادراك الثمر يعنى اذا دفعها بعد ما تنامي نباتها ولم يخرج بذرها فيقوم عليها ليخرج البذر فهو جاز كما في الكرمانى و غيره فعلى هذا لا يرد ما ذكره المصنف في الشرح من الاعتراض فان شئت فارجع اليه و في الاختيار اذا دفع الرطبة و قد نبت او دفع البذر لبيذره فانها فاسدة فان كان وقت جزها معلوماً جاز و وقع الجزة الاولى [و ذكر مدة لا يخرج الثمر فيها] كالشتاء [يفسدها] لانه فات الشركة في الخارج فللعامل اجر المثل [بخلاف] ذكر [مدة قد يخرج] الثمر فيها [و قد لا] يخرج فانه يصح كما لو خرج الثمر فيها فهو على الشرط بينهما [وان لم يخرج] الثمر [فيها] بل بعد ما يفسدها [فللعامل اجر المثل] و ان اعطاه ما شرط له من النصف و غيره او اقل برضاه او اكثر جاز و كذا الحكم في كل مساقاة فاسدة كما في النتف و ذكر في الزاهدي ان الثمر اذا لم يخرج فلا شيء للعامل عند ابي يوسف رح و قال له اجر المثل و في النخيرة ان سعى وقتاً قد يتأخر عنه الثمر فان خرج ما يرغب مثله في المساقاة فيصح و الا فلا [و لا تصح] المساقاة [ان ادرك الثمر] اى انتهى في العظم [وقت العقد] لانه لا اثر للعمل حينئذ [كالزراعة] فانه اذا دفع الزرع و قد استحصل على انه يحصده و يدسه و يذريه فانه لا يصح و عن ابي يوسف رح انه يصح و الاصل ان الثمر و الزرع متى كان في حد الزيادة يصح المساقاة و الا فلا كما في النظم و ذكر في قاضيان انه ان احتاج الى السقي او الحفظ جاز المعاملة و الا فلا [فان مات احدهما] اى المالك او العامل و ينبغي ان يكون اللحاق بدارهم كلوت و في المبسوط اذا سبق صاحب الارض دين فادح انتقض المساقاة [و الثمرني] اى غير مدرك فان مات رب الارض [يقوم العامل عليه] كما يقوم قبله الى ان يدرك و ان كان مكررها عند الورثة فان قال العامل انا اخذ نصف النية فللورثة ان يقسموه على ما شرط او يعطوه قيمة نصيبه او ينفقوا عليه حتى يدرك فيرجعوا بذلك في حصة العامل من الثمر [او] يقوم عليه [و ارثه] اى العامل ان مات و ان كره رب الارض فان قال ورثته انا اخذ نصفه فله رب الارض الخيارات الثلاثة و ان مات جميعاً فالخيار لورثة العامل بين العمل و الترك فان ابوا ان يقوموا عليه فلورثة

رب الأرض الكل في الهداية [ولا تفسخ] أي لا يحوز فسخ المساقاة [إلا بعدد] كالدين القادح
 وهل يحتاج في الفسخ إلى القضاء أو الرضي قد مر [وكون العامل مريضاً لا يقدر على العمل]
 في الشجر [أو سارقاً] و الأشمل خائناً كما في التهمة [بخلاف] منه [على شفعه] فإنه قد
 يتصرف فيه بالجرم ونسج الذئيل و المرائح و غيره و الشغف بالتدريك ورق جريد النخل
 أي غصنه ويقال للجريد نفسه والواحدة شعفة كما في المغرب وفيه إشارة بأن يحرم على العامل
 حرق شمع من الأشجار و الدعائم و العريش و القضبان المثبتة بلا إذن صاحب الكرم لأن
 كلها ملكه كما في التهمة [أو] على [ثمرة] قبل الإدراك [عدد] فان بعده يمكن دفع
 شقوقه بالقسمه وفيه رمز إلى أنه يحرم اخراج شمع من الثمار للضيف و غيره بلا إذنه لأنها
 مشتركة بينهما وهذا لا يختص به فان النافع كذلك لا ترى أنه إذا أكل هو وأهله من
 ثمرة بلا إذن المساقى ضمن كما في التهمة [و دفع] إلى آخر [قضاء] أي أرضاً واسعة خالية فارغة
 ذكره ابن الأثير [ليغرس] الآخر فيها غرساً [و يكون الأرض و الشجر بينهما لا تصح]
 المساقاة و يفسد لأشراط الشركة فيما كان حاصله لا بعمله وهو الأرض كما في الكرمانى وفيه
 إشارة إلى أنها لو دفعها للغرس على أن يكون الشجر بينهما يصح وإلى أنه لو شرط أن الثمر أو الشجر
 و الثمر بينهما يصح سواء كان الغرس لرب الأرض أو للعامل كما في المنتف و غيره [فللعامل
 قيمة غرسه] يوم الغرس [و أجر عمله] و أن كان الغرس للعامل فالشجر له يؤمر بقلعه وعليه
 أجر مثل الأرض كما في المنتف وهذه المسئلة مما يشعر بالانتماء و يناسب ختم الكلام و السلام
 والله أعلم بالصواب *

* [كتاب أحياء الموات] *

عقب المزارعة به لأن متعلقها اشرف من متعلقه و الأحياء لغة جعل الشيء حياً أي ذا قوة حساسية
 أو نامية و مراد بالتصرف في أرض موات بالبناء أو الغرس أو الزرع أو الكرب أو السقي أو غيره
 كما في الخلاصة و غيرها [هي] أي الموات بفتح الميم و ضمها لغة أرض لا مالك لها كما في
 القاموس و ذكر في المغرب المهمة أنه فعال من الموات في الأصل ما لا روح فيه و في المعجمة
 أرض غير عامرة و شريعة [أرض] متلبس [بلا نفع] أي لم يزرع [لا نقطاع مائها]
 أي الأرض عنها بسبب ارتفاعها [و نحره] من غلبة الماء عليها أو من غلبة الزوال أو الأحجار
 أو صيرورتها نزهة أو كونها سنية أو غيره و في الكرمانى و غيره أنه تحديد لغوي زاد الشرع عليه
 [لا يعرف مالكها] بعينه سواء كان فيها آثار العمارة كالمسناة أو لم تكن كما في النية لكن لو
 ظهر لها مالك يرد عليه و يضمن نقصانها كما في الشرائع و عن محمد ر ح لا يحبي ماله آثار العمارة

ولا يدخل منه التراب كالقصور الخربة كما في قاضيخان فما ملك مسلم او ذمي بوجه لم يكن موثا
وان مضت عليه القرون و صارت خربة كما في المضمرة و ذكر في الذخيرة ان الاراضي التي
انقرض اهلها كالموات وقيل كاللقطة [بعيدة عن العامر] اى البلد والقرية فان العامر بمعنى المعمور كما
في الصباح وعند محمد رح اذا انقطع ارتفاق اهلها فموات ولو قريبة والاول قول ابي يوسف رح فمدار
الحكم على البعد عنده وهو المختار كما في المختار وغيره وعلى الارتفاق عند محمد رح وبه يفتى كما في
زكرة الكبرى وهو ظاهر الرواية كما في شرح الطحاوي ثم بين البعد وقال [لا يسمع صوت] اى
لا يسمع البعيد صوتا كما قال الطحاوي وذهب الجرجاني الى انه صوت على قدر اذان الناس عادة
كما في الخزانة وعن ابي يوسف رح يقوم جهوى الصوت على اعلى مكان وينادي باعلى صوت وعنه
البعد قدر غلوة كما في الذخيرة [من اقصاه] اى اقصى العامر وطرفه فيعتبر الصوت من طرف
الدور لا الاراضي العامة كما في التجنيس وقد تسامح كما في اضافة اسم التفضيل الى معرفة لم يكن باسم
جنس [من احياء] اى الموات بحفر النهر او السقي على ما روي عنه كما في الاختيار او بالكرب والسقي
مع على ما روي عن محمد رح او باحدهما او بالغرس على ما روي عن ابي يوسف رح او البناء او الزرع
او غيره كما في الهداية وغيره [ملكه] اى ملك المتي موصفا احياء دون غيره وعن ابي يوسف رح ان
عمرا اكثر من النصف كان احياء للجميع والمتبادر انه ملك الرقبة وقيل المنفعة والاول اصح كما في
الاختيار فلو زرعها آخر كان له ان ينزعها منه [ان اذن له الامام] في الاحياء فلو لم ياذن له لم يملكه
منده وملكه عندهما والاول المختار فان قاضيخان قدمه وقد مر ذلك في اول كتابه والمتبادر ان
يكون المتي مسلما فان كان ذميا فلا يملكه بلا اذن بلا خلاف وان كان مستامنا فلا يملكه اصلا
بالاتفاق كما في النظم [و من حجر ارضا] اى اعملها ولو بالاذن بان يضع حولها احجارا او حشيشا
محصودا منها او ينقصها منه او يحرق شوكها او يغرز حولها اغصانا يابسة او يحفر فيها بئرا بقدر ذراع
كما في الذخيرة وغيره فالتجوير الاعلام كان نص عليه صاحب الارض فالاشتقاق من التجير ظن غير
محتاج اليه [ولم يعمرها] اى لم يحيها [ثلث حبيج] جمع الحجة بالكسر اى السنة [دفعها الامام
الى غيره] اى غير التجير وهذا ديانة فانه ان احيها غيره قبل هذه المدة ملكها لتحقق الاحياء منه
دون الاول كما في الهداية وقال شيخ الاسلام ان التجير يفيد ملكا مؤقتا بثلاث سنين وعند البعض
لا يفيد اصلا كما في الكرمانى وفيه اشعار بانه لو احيى التجير وتركها ثم زرع غيره كان للتجير
الزرع عنه وهو الاصح لان ملكه بالترك لا يزول كما في الهداية [و من حفر بئرا في ارض
موات] في فهر الامام [بالاذن] عند الكل وبغيره ايضا عندهما [فله] اى السافر [حريمها] اى
ما يحيط بها مما يلقي فيه التراب سمي به لانه يحرم تصرف الغير فيه فهو فعيل بمعنى فاعل
اسياده متجاوز فيه زمرا الى انه لو حفر في ملك الغير لا يستحق الحريم ولو حفر في ملكه كان له من

الحريم ما شاء والى ان الماء لم يعلب على ارض تركها الملك او ماتوا اذ انقضى الميعاد بجزاها فلو تركها الماء بحيث لا يعود اليها ولم يكن حريماً لعاصر جاز احيائها كما في المضمرة [للعطن] اي لبثته وهي البئر التي يستسقي منها باليد والعطن بفتحين في الاصل مناخ الابل حول الماء [والناسخ] اي بئره اي التي يستسقي منها بالبعير والناسخ يعبر يستسقي به والاضافة في الموضعين لادني ملازمة [اربعون ذراعاً] عامة كل ست قبضة كل قبضة اربع اصابع وقالوا ان حريم الناسخ متون وعن محمد رح مقدار ما يمد الحبل اليه ولو اكثر من سبعين ويفتق بقول ابي حنيفة رح كما في القنمة [من كل جانب] من الجوانب الاربعة [في الاصح] احتراز عما قال عشرة من كل جانب والاول الصحيح لان الماء يتحول الى ما حفر دونها كما في الهداية [و] الحريم [للعين] المستخرجة في ارض موات بالاذن [خمسمائة] ذراع عامة [كذلك] من كل جانب في الاصح كما في المبسوط وغيره وقيل ثلثمائة والاول اظهر كما في الزاهدي وقيل مائة وخمسة وعشرون من كل جانب وقيل التقدير المذكور في بئر وعين في اراضيهم لصلابتهما واما في اراضيها فيزاد لرخاوتها كيلا ينتقل الماء الى الثاني كما في الهداية [ومنع غيره] اي السافر [من السفر] اي التصرف بسفر لزراعة وبناء وغيره [فيه] اي حريم البئر والعين لانه ملكه فان حفر آخر بئر في حريم الاول فللول ان يكسبه تبرعاً وقيل له ان يامر الثاني بالاصلاح جبراً وقيل يكسبه بنفسه ويضمنه النقصان بان يقول ذلك قبل السفر ابعده فيضمن التفات كما في الكفاية وغيره [فان حفر] غيره بالاذن [في منتهاه] اي منتهى حريم البئر او العين في جانب او اكثر [فله] اي الغير [الحريم] من ثلثة جوانب دون الاول لسبقه فلو حفر فيه اربعة على التعاقب فطريقه في الرابع وقيل له ان يتطرق من اي شاء كما في الظهيرية وفيه اشعار بانه لو ذهب ماء البئر الاولى بسفرة فلا شيء عليه لان الماء تحت الارض غير مملوك لاحد كما في المبسوط [وللقناة] اي مجرى الماء تحت الارض ويقال بالقارسية (كاري) كما في النهاية [حريم] بقدر ما يصلحها [اي يحتاج اليه لالقاء الطين ونسجه وقيل هذا عندهما واما عمده فلا حريم له الا اذا ظهر الماء على وجه الارض فاذا ظهر فهي كالعين وعن محمد رح ان القناة كالبيئر في الحريم كما في الهداية وذكر في الاختيار انه مفروض الى راي الامام [ولا حريم] عنده [للنهر] اي المجرى الواسع للماء فانه فوق السائبة وهي فرق الجدول كما في المغرب فهي مجرى كبير لا يحتاج الى الكري في كل حين واما عندهما فله حريم مقدار نصف بطن النهر عند ابي يوسف رح وعليه الفتوى كما في الكرمانى ومقدار جميعه من كل جانب عند محمد رح وهذا ارفق كما في الهداية والزاهدي والحوض على هذا الاختلاف كما في الاختيار وفيه اشارة الى ان المجرى لو كان صغيراً يحتاج الى الكري في كل وقت فله حريم بالاتفاق كما في الكفاية وغيره عن كشف الغوامض وذكر في الاختيار وغيره انه لا حريم للنهر الظاهر عنده اذا كان في ملك الغير الا ببينة وكذا اذا حفر في موات خلافاً لهما لكن المحققين من مشايخنا قالوا ان له الحريم بالاتفاق بقدر ما يحتاج اليه

لا لقاء الطين ونحوه وهو الصحيح كما في التتمة وذكر في الكرمانى ان الخلاف في نهر مملوك
له مسناة فارغة تلزقها ارض لغير صاحب الارض فالمسناة له عندهما ولصاحب الارض عنده وقد
نصائح المصنف فانه لا نزاع عندهم ان مابه استمسك الماء فهو لصاحب النهر واعلم ان حريم
شجر في موات خمسة اذرع من كل جانب كما في الهداية *

[فصل * الشرب] بالكسر اسم المصدر فهو لغة الماء المشروب وآليه اشار
بقوله [نصيب الماء] اى الخط المعين من الماء الجارى او الراكد للحيوان او الجماد وشرعية زمان
الانتفاع بالماء سقيا للمزارع او الدواب وانما خالف دابه وذكر المعنى اللغوي دون الشرعي لئلا
يتوهم انه مراد في هذا المقام [والشفة] بفتحتين في الاصل شفة او شغفونا بدل اللام بالياء نشفيفا
وشرعية [شرب بني آدم] اى استعمالهم الماء لدفع العطش او الطبخ او الوضوء او الغسل او غسل
الثياب او نحوها كما في المبسوط فالشرب بالضم او الفتح مصدر من حد علم [و] شرب [البهائم] اى
استعمالهن الماء للعطش ونحوه مما يناسبهن والبهيمة ما لا نطق له وذلك لما في صوته من الابهام
لكن خص التعارف بما عدا السباع والطيور كما في المفردات والاكثفاء مشعر بان الزرع والشجر ليسا من
اهل الشفة كما في المبسوط [وكل] من بني آدم والبهائم [حقها] اى حق الشفة فلم يكن ملكا لهم لانه
غير محرز [و] لكل من بني آدم [حق سقي الدواب] اى دوابهم فيكون من قبيل حذف الخبر وانما
ذكره لئلا يتوهم ان حق الشفة فهي ان يشربن بنفسهن ومن الظن ان افراده للتخصيص بالقيود
فان المعنى [ان لم يخف] اى بنو آدم والبهائم [تخريب] جانب [النهر] كما في الاختيار و
غيره وفيه اشعار بان العلم والظن بالتخريب لم يشترط للمنع وآليه اشير في الظهيرية والمراد من النهر
بقريئة الاتي ما فيه ماء من ارض مملوكة فيشمل الساقية و السجدول والبير والعين والحوض
المملوكات كما في التتمة [في كل ماء] ظرف الحق [لم يحرز بآناء] الارلى (في اناء) في الاساس احرز
الشيء في وعائه فلز احرز في جرة اوجب او حوض مسجل من نحاس او صفراو حصص وانقطع
جريان الماء فانه يملكه وانما أثر الاحراز اشارة الى انه لو ملا الداو من البير ولم يبعده من رأسها
لم يملك ذلك الماء عند الشيخين اذ الاحراز جعل الشبه في موضع حصين والى انه لو اعترف الماء
من حوض الحمام بآناء الحمامي فانه يبقى على ملك الحمامي لكنه احق به من غيره كما في المنية
وغيره وفي لفظ الحق اشعار بانه لو منعه عن غير المحرز وهو يخاف على نفسه او مركبه كان له ان
يقاتله بالسلاح لانه قصد اهلاكه بمنع حقه وهو الشفة والماء في نحو البير غير مملوك له بخلاف
الماء المحرز حيث يقاتله بلا سلاح لانه ملكه وهذا اذا كان الماء كثيرا واما اذا لم يكن الا لاحدهما
فانه يتروك على ملك المالك كما في النهاية وغيره [و] لكل من بني آدم [حق الشرب] اى
نصيب الماء للزرع بقريئة الماضي [ونصيب الرحي] والدالية على جميع الانهار بقريئة الاتي

[الا اذا اضر] ذلك الشرب والنصيب [بالعامة] بان يعرق اراضيهم بشق نهر عظيم كل ليلة السقي او الرحي [او خص النهر بغيره] اي غير صاحب الشرب والنصيب [اي دخل] ماء [في المقاسم] اي المقسم اي يجري ماء مملوك لجماعة مخصوصة ليس صاحب الشرب والنصيب منهم فلم يكن له الحقتان الا برضامهم كما في التمة والمقسم كالمجلس موضع القسمة اي موضع السكر المعهود كما ذكره المطرزي فالمقسم بمعنى القسمة افتراء عليه وفي تخصيص ماء الانهار رمز الى ان له السقيين في ماء البحار وان اضر بالعامة وفي استثناء النهر اشعار بانه ليس له ان في البير والعين والحواس المعلومات بالطريق الاول فان لصاحبها ان يمنع ذا شقة من الدخول في ملكه ان كان يبيد الماء في ارض مساحة فان لم يجد فاما ان يخرج الماء اليه او يترك حتى ياكل بنفسه بلا كسر النهر كما في الهداية وغيره [وكري نهر] اي اخراج الطين ونحوه منه فالكري مختص بالنهر بخلاف الحفر على ما قال البهيقى الا ان كلام المطرزي يدل على الترادف [لم يملك] ان لم يدخل ماء في المقاسم كتيل وفرات وغيره [من] مال [بيت المال] اي مال المسلمين يعني من نحو الخراج والجزية دون العشر والصدقة لانهما للفقراء وفيه اشعار بان اصلاح مسنانه منه ان خيف منه غرقا [فان لم يكن فيه] اي في بيت المال [شبه فعلى العامة] اي الذين يطبقون الكري ومؤنتهم من مال الاغنياء الذين لا يطبقونه [وكري نهر] خاص اوعام قد مرّ حده في الشفعة [ملك] ذلك النهر بان دخل في المقاسم [على اهله] الا ان في العام لو امتنع عنه كلهم او بعضهم يجبرون عليه وفي الخاص لو امتنع الكل لا يجبرون الا عند بعض المتأخرين ولو امتنع البعض عنه اجبر على الصحيح كما في التزانة ويمنع عند الشخين الابي عن شربه حتى يودي ما عليه من النفقة كما في العيون والاكتفاء مشير الى ان ليس الكري على اهل الشقة لانهم جميع من في الدنيا وليس البعض اولي كما في الكرمانى وقال بعض المتأخرين انهم يجبرون عليه كما في الذخيرة [من اعلاه] خبر بعد خبر ان ظرف للظرف وحاصله انه يبدأ في الكري من اول النهر عنده ومن اسفله عند المتأخرين كما في الظهيرية وذكر في الكافي انه يترك بعض النهر من اعلاه حتى يفرغ من اسفله [ومن جاوز] كريضهم [من ارضه بروج] من مؤنة الكري عنده واما عندهما فالكري عليهم جميعا فمن اول النهر الى آخره يخص الشرب والاراضى و يقضى بقوله كما في التمة وفيه اشعار بانه لو كان فم نهره في وسط ارضه لم يبرأ الا بالميازة عن ارضه وهذا في النهر الخاص واما في العام فقد يروى اذا بلغوا في فم نهر قريتهم وفي الاكتفاء رمز الى انه اذا جاوز الكري من ارضه جاز له فتح الماء في النهر الخاص وفيه اختلاف المشايخ وتماهه في الذخيرة واما في النهر العام فينبغي ان يفتح بالطريق الاول [وصح] استحضانا [دعوى الشرب] اي شرب يوم او اكثر من شهر في نهر [بلا ارض] مع انه مجهول معلوم بالاسميجع انه قد يملك

بدونها وهو على عرضية الوجود فلو ادعاه مع الأرض صح بالطريق الأول وإنما لم يذكر صحة الدعوى في آخر الكتاب وهو المناسب على ما ظن لانه وجب عليه اثبات صحة الخصومة ليصح قوله [وان اختصم] وادعى قوم [في شرب] من نهر مشترك [بينهم] لانه لم يدر كيف كان شرب اراضيهم [قسم] الشرب عند علمائنا [يقدر اراضيهم] اذا المقصود من الشرب سقي الأرض وبه يجوز وقيل يقسم على قدر الخراج كما في الذخيرة [ومنع] الشريك [الاعلى] بالنسبة الى الاسفل فمنعه الكل الا الاسفل فان في منعه خلافا وهذا اذا كان الماء بحيث لو ارسل لم يسكر يصل كل منهم الى حقه في الشرب واما اذا كان بحيث لو ارسل الى الاسفل لا يمكن له الانتفاع اصلا بان كان النهر شففة لم يمنع كما في الذخيرة [من سكر] اي سكر [النهر] المشترك فلو انحدر الماء من الجبل الى وجه الأرض فانتشر لا يمنع الاعلى منه بل يكون لمن سبق اليه يد كافي الذخيرة وفيه اشعار بان يشرب بقدر ما يدخل في ارضه بدون السكر كما في الهداية والسكر كالنصر مصدر سكر النهر ويجوز كسر السين فانه اسم منه وما سكر منه النهر وقد جاء فيه الفتح تسمية بالمصدر كما ذكره المطرزي [وان لم يشرب] ارض الاعلى [بدونه] اي السكر [الا برضاهم] اي الشركاء الباقية بان يسكر الاعلى حتى يملأ ارضه او بان يستغنوا عن الماء او يتفقوا على ان يسكر كل في نوبته فان تمكن من ان يسكر بلوح باب فلا يسكر بالطين والتراب الا برضاهم كما في المبسوط وينبغي ان يذكر ما لا يرضي الشركاء من انه يبدأ بالاسفل فيشرب بخصته ثم باعلاه ثم وثم وقال شيخ الاسلام ان مشايخ الانام استحسنوا في المقام ان يقيم الامام بالايام كما في الذخيرة [او] منع [كل منهم] اي الشركاء [من نصب رحي] على ماء مشترك [ونحوه] كالالية والسافية والجسر والقنطرة الا برضاهم كما في المبسوط وإنما لم يذكر الاستثناء لاشتراك المعطوفين في القيد [الا في ملكه] الخاص لانه من اعلاه الى اسفله ملك مشترك بينهم [بحيث لا يضرب] النصب [بالنهر] بانكسار صفته [ولا بالماء] ببطي جريانه او بانتقاضه فانه لا يمنع حينئذ لانه لا يكون الا للتعنت فلا يلتفت اليه [و] منع كل منهم من [التغيير] المضر بالنهر او الشرب كتوسيع فم النهر او تحويل الكوة اي مفتح الماء الى الزرع من الاسفل الى الاعلى او بالعكس او تأخيرها عن فم النهر بهذه الصلابة او تسفلها او ترفعها و الاصح عند الامام الحلواني انهما لا يمنعان او زيادتها او نقصانها او ترفع القنطرة ان كان موجبا لزيادة اخل الماء او التقسيم بالايام مثل ان يقال نجعل لكم اياما معلومة فسد فيها كوانا او لنا اياما معلومة تسدون فيها كوانا او سوق شرب ارضه الى ارض لا شرب لها او سوقه حتى ينتهي الى هذه الأرض او سوقه الى نخيل في ارض اخرى الكل في المبسوط [مما كان قديما] الا برضاهم لان القديم يترك على قدمه لظهور الحق فيه وفيه اشعار بانه اذا كان

لرجل مياه في اوقات متفرقة في قرية لم يجز جمعها في وقت الا برضاهم كما في الجوامع لبعض
 في التهمة انه جاز [والشرب يورث] كالتصام والدين والشجر [ويومي] اي يصح الوصية
 من الثلث [بالانتفاع] به اي بان يسقي ارض فلان يوما او شيئا من شربه كالوصية بالانتفاع
 بشجر فله [ولا يباع] في ظاهر الرواية شرب يوم اذ اكثر ويفسد نص عليه عند روح كما في
 الذخيرة [بلا ارض] لانه مجهول لانه غير مملوك والا بطل وفيه اشعار بجواز بيعه ولو مع
 ارض اخرى وهو الصحيح كما في التهمة [الا عند] اكثر [مشايخ بلخ روح] للتعامل والقياس
 يترك به ولم يجز عند الفقيه ابي جعفر روح واستاذ ابي بكر البستي وغيرهما اذ القياس
 لا يترك بتعامل بلدة واحدة كما في الذخيرة [وكذا] لا يصح ويفسد [الاجارة] اي اجارة الشرب سواء
 كان بلا ارض او مع ارض اخرى فلو باعه وآجره مع الارض جاز ويدخل الشرب في البيع والاجارة
 بتبعية الارض كما في الذخيرة [والهبة] والصدقة والعارية والرهن والقرض والميرور بدل الخلع
 والصلح [ومن سقى ارضه] ولو كرما [من شرب غيرة يضمن] بان ينظر بكم يشتري الشرب لو جاز
 بيعه سواء كان مثليا او قيميا فان الماء مثلي في رواية وقيمي في اخرى وبالضمان اخذ فخر الاسلام
 المسمى بعلي البزدي فمن اثبت المغايرة بينهما فقد اخطا ولعل تاخير الآتية من هو النامح او الكلام
 من قبيل التجازب فيكون متعلقه بما بعده لفظا وبه وما قبله معنى فان الاكثريين منهم الرقابة والهداية
 وغيرهما انه لا يضمن وعليه الفتوى كما في التهمة والخلاصة وذكر في الزاهد من سقى من شرب غيره
 يرفع الى السلطان ليؤذيه بالضرب والسبس وفي التهمة ان الماء وقع في كرم زاهد من غير نوبته امر
 بقلعه وعن بعضهم انه طرح منه التراب البلول وقال الفقيه لا آمر به ولو تصدق ينزله لكان حراما وهذا
 افضل لبقاء الماء الحرام فيه بخلاف العلف للغصوب فان الدابة اذا شمن به انعدم وصار شيئا اخر [لا]
 يضمن [من سقى ارضه فنزت ارض جاره] اي صارت ذاتا نز بالكمريقال بالفارسية (ذاب) كما في الطلبة
 وهذا اذا سقى في نوبته مقدار حقه واما اذا سقى في غير نوبته وزاد على حقه يضمن على ما قال الامام
 اسمعيل الزاهد كما في الذخيرة وذكر في التهمة انه اذا سقى حقيا غير معتاد فتعدى ضمن وعليه الفتوى
 ولا شك ان ارضا ذات نز انقطع عنه الارتفاق فيلائم ختم الكتاب كما لا ينبغي على اولى الالباب *

* [كتاب الوقف] *

عقب به احياء الموات لانه موات بلا مهي له الان ربنا افنح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير
 الفاتحين [هو] لغة مصدر وقفه اي حبسه فهو واقف وهم وقوف ويطلق على الوقوف فيجمع على
 الوقوف ولا يقال اوقفته الا في لغة ردية على ما قالوا كما في المغرب وفيه اشعار بان التضعيف
 ضعيف في الدار المصون ان اوقفه لم يسمع عند ابي عمرو وسمع عند غيره على ان التعدية

بالمهززة قياسية انتهى و شريعة عنده [حس العين] و منع الرقبة المملوكة بالقول عن تصرف الغير حال كونها مقتصرة [على ملك الواقف] فالرقبة باقية على ملكه في حيوته وملك ورثته في وفاته بحيث يباع و يوهب الا ان ما ياتي من البذل بالمنفعة يابى عنه و يشكل بالمسجد فانه حبس على ملك الله تعالى بالاجماع اللهم الا ان يقال انه تعريف للوقف المختلف فيه و انما فيد بالقول بانه لو كتب صورة الوقفية مع الشرائط بلا تلفظ لم يصرف و قفا بالاتفاق كما في الجواهر [و] حبسها على [التصدق] او نذر بالتصدق على وجه الخير [بالمنفعة] منها فيكون من قبيل الاستغناء و يجوز ان يرفع و يكون حكمه كما اشير اليه في التسفة و لا يشكل بالوقف على عتوته صلى الله تعالى عليه وسلم فان في جوازه روايتين [كالعارية] في الحبس على الملك و التصديق بالمنفعة و فيه اشارة الى انه لو قال ارضي هذه موقوفة على المساكين صار وقفا فالقبول ليس مما لا بد منه و هو ركن في التبرعات كالصدقة و الى انه سببه طلب زيادة الزلفى في العقبى عند ربه الاعلى و اما شرط العام فكونه حرا عاقلا بالغيا و الخاص فالاضافة الى ما بعد الموت او الوصية خلافا لهما و قوله قوي من حيث المعنى و غير مخالف للآثار فانها محمولة على الاضافة او الوصية كما في المبسوط [و] شريعة [عندهما هو] غير محتاج اليه [حس] للعين ازالة و لملك المالك المجازي مقتصرة [على] حكم [ملك الله] المالك الحقيقي [تعالى] و تقديس و التصديق بالمنفعة بقريضة العطف فلا يصح بعد ان يكون ملكا لاحد من المخلوقين و يكون منفعة للمؤمنين و انما قدر الحكم لانه لم يصور ملكا لاحد وله نظير في الشرع كالمسجد الذي نظيره الكعبة كما في النهاية و به يفتى كما في الحقايق و غيره و ان قال ابو يوسف رح لم نزل في حيرة منذ خالفنا الشيخ في الوقف كما في المستصفى و قال محمد رح ان الشيخ لم يفرع عليه و لذا كنت راجلا فيه كما في النظم [فلا يزول ملك المالك] المجازي عن العين [عند ابي حنيفة رح] و ان علق بموته على الصحيح نكحان ميت فقد وقعت داري على كذا كما في الهداية [الا] اى لكن في صورة [ان يترككم به] اى بجواز الوقف [حاكم] مولي بانه يزول ملكه حينئذ و يصير لازما فلم يصير بعده ملكا لاحد و هذا اذا ذكر الواقف شرايط اللزوم و الا لم يزل ملكه الا اذا حكم بلزومه كما في الجواهر و صورة المرافعة ان يسلم الواقف الوقف الى المتولى ثم يرجع عنه مستتيا بعدم اللزوم فيختصمان اليه فيقضي بلزومه فحينئذ يزول و يلزم لانه قضاء بالمختلف فيه فلم يكن لغيره ابطاله كما في الظهيرية و لا يشترط المرافعة فانه لو كتب كاتب من اقرار الواقف ان قاضيا من قضاة المسلمين قضى بلزومه صار لازما و هذا ليس بكذب مبطل لسق و مصحح غير صحيح فانه منع المبطل عن الابطال فلا باس به و هذا اذا لم يختص بالوقف فان كل موضع يحتاج فيه الى حكم حاكم بمجهد فيه كاجارة المشاع و غيره جاز فيه مثل هذه الكتابة كما في الجواهر و نظيره في المضمرات و غيره و الحاكم مشعرا بانه لو حكم به حكم لا يزول

ملكه ولا يرتفع به الخلاف على الصحيح فللقاضي ان يبطله كما في السقايق [والا] اي لكن [في
ممنوع] فانه يزول الملك عنه بالشروط الاتية عند الطرفين و بنفس القول عند ابي يوسف رح ولم
يشترط الاضافة و الوصية فيه عند احد منهم كما في المحيط و غيره و الا في المومنين للمنعطع
كما اشرنا اليه و الا لا يصح التفريع كما لا يخفى و في التخصيص اشعار بانه لو جعل ارضه مقبرة او خانا
او سقاية او حوضا او بيرا او قنطرة لا يزول عنده و كذا لو اضيف الى ما بعد الموت و هو الصحيح
كما في الخلاصة [بني] فانه لو كان ساحة زال ملكه بمجرد الامر بالصلوة فيها ذكر الابد او لا كما في
المحيط [و انز] اي ميزة عن ملكه من كل الوجوه فلو كان العلو مسجدا و السفل حوانيت او
بالعكس لا يزول ملكه لتعلق حق العبد به كما في الكافي و فيه خلاف كما فيما اذا جعل تحت حوض
و تمامه في النهاية [بطريقة] اي مع طريق المسجد بان يجعل له سبيلا عامة حتى لو اذن الناس
بالصلوة في وسط دارة لا يزول ملكه لانه لو لم يفرضه حتى ابقى الطريق لنفسه فلم يتخلص لله
تعالى و انما ذكر هذا القيد مع القيد السابق لرد ما روي عن الشيخين انه يزول به ملكه كما في
الهداية هذا لكن الصلوة شرط في المسجل كما سيجي فلو صلى في هذا الوسط زال ملكه عنه كما في
السراجية [و اذن للناس] اي كل الناس [بالصلوة] اي بكل صلوة [فيه] فلو اذن لقوم
او للناس شهرا او سنة مثلا لا يزول ملكه كما في المحيط [و صلى] فيه و ان لم يكن باذان و اقامة
واحد [سواء كان بانيا او غيره فلو صلى بجماعة او باذان و اقامة صار مسجدا بلا خلاف كما في
الذخيرة و في الاكتفاء بالاستثنائيين اشعار بان في غيرهما لا يزول و في الصغرى و غيره انه لو
اضاف الى ما بعد الموت فقال ارضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة حال حيوتي و بعد مماتي زال ملكه
عنها بالاجماع و ذكر شيخ الاسلام انه لو وقف في مرض الموت لزوم في رواية و قال العرخسي
ان المباشر في الموضع كالمباشر في الصحة على الصحيح كما في المغني [و عند محمد رح] بعد القول
[تسليمه] اي الموقوف [الى المتولى] في المجلس كما في كتاب جامع النظم [و قبضه] اي المتولى
ايه بما يليق به كقبض الخان بنزول مارة فيه باذنه و السقاية و الحوض و البير بالاستسقاء منه
فالتسليم و القبض للموقوف عليه [شرط] لزال ملكه عنده كما في قاضيان فلا يحسن الاكتفاء
بالمتولى و هو كالقيم من كان وكيلا للواقف في التصرف في الوقف ولذا انعزل بموته الا اذا فوضه
خال حيوته و مماته فانه وكيل خال الحيوة و وصي حال الممات كما في المحيط و غيره و التسليم الى
المشرف ليس بشيخ فانه المحافظ لا غير و هذا اذا لم يشترط الولاية لنفسه و الا فقد سقط اشتراط التسليم
لانه شرط مراعى كما في النهاية قبيل الفصل [و عند ابي يوسف رح يزول] ملكه [بنفس القول]
اي بان يقول وقفته على كذا و الكلام مشير الى انه لو كتب شرائط الوقف باجمعها بلا تلفظ به لم يصح
وقفا عند الطرفين الا اذا كتب بيده و قال للشهود اشهدوا غلبي بمضمونه فانه اقرارى باني و قمت

كما ذكرت فيه او كلاما نحوه فحينئذ يصير وقفا وتمامه في الجواهر ويكفي عنده الاشهاد كما في المغني وغيره وقوله اقوى من حيث انه اقرب من العتق وقول محمد رح اقوى لكونه اقرب من الاثار كما في الكرماني وذكر في الخلاصة ابو حنيفة رح قد ضيق كل التضيق ولذا اخذ اكثر الاصحاب بقولهما و ابو يوسف رح قد وسع كل التوسيع ولذا افتى بقوله كما في الظهيرية والمضمرات ومحمد رح وسط بين القولين ولذا اخذ به عامة المشايخ كما في الخلاصة وبه يفتى كما في الكبرى ثم شرع في تقرير قول ابي يوسف رح فقال [نصح عنده وقف المشاع] وقت القبض محتملا للقسمة واليه ذهب هلال ولم يصح عند محمد رح لانه لم يقبض فما شاع وقت العقد فقط اذ لم يحتمل القسمة اصلا يصح وقفه بلا خلاف الا المسجد والمقبرة فانهما وان كانا صغيرين بحيث لا يصلحان للصلوة والدفن بعد القسمة لا يصح وقفهما مشاعا بلا خلاف كما في النهاية والاطلاق دال على ان الشروع الطاري والمقارن فيه سواء فالتقييد بالمقارن ظن فلو وقف جميع ارضه ثم استحق بعض معين منها كهذا النصف لم يبطل في الباقي اصلا ولو استحق بعض شايع كنصف منها لم تبطل في الباقي عند ابي يوسف رح وبطل عند محمد رح كما في المغني وبه اخذ مشايخ بخارا وعليه الفتوى كما في المضمرات ومشايخ باخ اخذوا بقول ابي يوسف رح وبه افتى المتأخرون كما في الخزانة وهو المختار عند المصنف [و] صح عنده وعليه الفتوى ولم يصح عند محمد رح [جعل الغلة] اي منافع الوقف كالا او بعضا مدة حياته وللفقراء مدة مماته فاذا مات صار الغلة لهم والتخصيص بالنفس ليس بمفيد فانه لو وقف وقفا موبدا واستثنى الغلة لنفسه وعياله وحشمه مدة حياته جاز الوقف والشرط عند ابي يوسف رح فاذا انقضوا صارت للمساكين كما في المغني وفيه اشارة الى انه لا يحل للواقف ان ياكل من وقفه الا بالشرط كما في المضمرات والى انه لو شرط لنفسه الاكل فمات وعنده معايل من غيب اذ زيب رد الى الوقف واما اذا كان خبز البر فللورثة وهذا عند ابي يوسف رح واما عند محمد رح فليس فيه رواية ظاهرة واختلف المشايخ على قوله كما في المحيط [و] صح عنده وبه افتى مشايخ بلخ جعل [الولاية] بالكسر والفتح اي تولى امر الوقف كالعزل والنصب وغيرهما [لنفسه] ولم يصح عند محمد رح الوقف والشرط لان التسليم شرط وبه افتى الصدر الشهيد كما في الخلاصة [و] صح عنده للتحويل الى افضل [شرط ان يستبدل] الواقف [به] اي الوقف او ثمنه اذا بيع [ارضا اخرى اذا شاء] فيكون وقفا مكانه على شرطه وليس له ان يستبدل ثانيا الا بالشرط في اصل الوقف وعند محمد وهلال رح صح الوقف وبطل الشرط لان الوقف يتم بدونه ولو شرط البيع فقط بطل الوقف عند محمد رح وعن ابي يوسف رح انه جاز وبطل الشرط كما في المغني وفيه اشارة الى انه لو لم يشترط الاستبدال لم يستبدل وان كان ارض الوقف سبعة لا ينتفع بها كما في قاضيهان وذكر في الظهيرية انه قال ابو يوسف رح يجوز الاستبدال ومن المشايخ من لم يجوز وفي الخلاصة قال المرخسي

[illegible]

البداءة [من ارتفاع الوقف] اى حاصلاته [بعمارته] بالكسر مصدر از اسم ما يعمر به المكان بان يصرف الى الوقف عليه حتى يبقى على ما كان عليه دون الزيادة وان لم يشترط ذلك كما في الزاهدي وغيره فلو كان الوقف شجرة يئث القيم هلاكه كان له ان يشتري من غلته فصيلا فيغرسه لان الشجر يقصد على امتداد الزمان وكذا اذا كان الارض سنية لا ينبت فيها شئ كان له ان يصلحها منه كما في المحيط واعلم انه اذا لم يكن في يده ما يعمره لا يستدين الا بامر القاضي كما في المنية [ان وقف على الفقراء] فلو فضل عن العمارة صرف اولاً الى ولده الفقير ثم الى قرابته ثم الى مواليه ثم الى جيرانه ثم الى اهل مصره من كان اقرب الى الواقف منزلاً وقال ابو بكر الاسكاف انه لا يعطى لاحد من اقربائه شئ كما في المحيط ومن الظن انه يرجح بالفضل وقيل بالحاجة فان موضوع هذه المسئلة ما اذا وقف على العلماء كما فيما نقل عنه من القنية [وان وقف على] جمع او واحد [معين وآخره للفقراء فهي] اى العمارة بقدر ما كان عليه [في ماله] اى المعين وان لم يشترط فلا يدخل من الارتفاع [فان امتنع] المعين عن العمارة [او كان فقيراً] لا يقدر عليها [آخره] اى الوقف [الحاكم] القاضي او القيسم استئساناً صيانة للوقف وفيه اشعار بان الواقف لا يوجره كما في الكافي [ومرة باجرته ثم] اى بعد النعيم [رده] اى باقى الوقف [الى مصرفه] المعين وفيه إشارة الى انه ان امتنع بعضهم عن العمارة اجر حصته ثم رده اليه و الى ان النحان اذا احتاج الى الرمة اجر بيتا او بيتين وانفق عليه من غلته وفي رواية يؤذن للناس بالنزول سنة ويؤجر سنة اخرى ويؤم من اجرته وقال الناطقى القياس في المسجد ان يجوز اجارة سطحه لمومته كما في المحيط [ونقضه] اى نقض الوقف وما انهدم من بنائه من الاجر والشب والسير والتراب وغيرها فالنقض بالضم والكسر البناء المنقوض كما في المغرب فهو اسم من النقض بالفتح [يصرف] الحاكم او القيسم [الى عمارته] ان احتاج اليها بالفعل [او يدخر] اى يحبس [الى وقت الحاجة اليها] ان لم يستج اليها بالفعل [وان تعذر صرفه] اى صرف عين النقض [اليها] اى الى العمارة بان لا يصلح لذلك [بيع] اى باع نحو القيسم النقض [وصرف ثمنه اليها] لانه بدل النقض [ولا يقسم] النقض [بين مصارفه] اى مستحق الوقف لانه جزء من العين وحقوقهم من المنفعة وهذا كله اذا بقي اصل الوقف واما اذا خرب او استغنى عنه فان عرف الواقف يعود اليه او الى ورثته وان لم يعرف فلنقطة صرف الى الفقراء و جاز الصرف باذن القاضي الى عمارة حوض ونحوه وهذا عند محمد رح وعليه الفتوى كما في قاضيان واما عند الشيعين فقد صرف الى اقرب مصرف من جنس ذلك الوقف فالربط الى الرباط والبئر الى البئر او الحوض ونحوه وعليه اكثر المشايخ كما في الزاهدي وبه يقتضى لان الوقف اعتاق الارض كما في المضمرات ولا يخفى ما في مسألة النقض من احسن المرام وكال الدخلى في استحسان الاتمام *

* [كتاب الكراهية] *

اورد بعد الوقف لانه اخذ بالارفق والكراهية مشتملة عليه الا ترى ان الاصل ستر كل المرأة وقد
 ابيح كشف بعضها ولذا سماه محمد رَح بالاستحسان وما يبحث عن غير الكراهية امتطراذي وهي في
 الاصل منسوب الى الكره بالضم فغير وعوض الالف عن اهل اليابين واستعمل كالكرهه مصدر كره
 الشيء بالكسر اي لم يرده فهو كاره وشيخ كره كضر وخجل وكره اي مكروه كما في القاموس وغيره
 وشروعا ما كان تركه اولى وهو على نوعين كراهة تحريم وكراهة تنزيه ثم ذكر التحريم على المذهبين فقال
 [ما كره] اي فعل اطلق عليه من هذه المادة شيخ [حرام] اي كالحرام في العقوبة بالنار [عند محمد رَح]
 وفي رواية عن الشيخين [ولم يلفظ به] اي لم يقل محمد رَح انه حرام [لعدم] [وجدان الدليل
] [القاطع] على حرمة فالحرام ما منع عنه بدليل قطعي وتركه فرض كشرب الخمر والمكره ما منع
 بظني وتركه واجب كاكل الضب واللعب بالشطرنج كما في الكشف والبدعة مرادفة للمكره عند محمد
 رَح كما في العمان [و] ما كره كالشبهة [عندهما] اي الشيخين [الى الحرام اقرب] من التحلل اي
 ما لم يمنع عنه وعوقب فاعله وهو المختار كما في الخلاصة والمضمرات والكبرى والتجئيس وغيرها
 وهو الصحيح كما في الجواهر فالاحسن تقديمه على قول محمد رَح وفيه اشارة الى ان ما كره تنزيها
 عندهم ما لم يمنع عنه الا انه عندهما ما كان الى الحل اقرب اي يثبت تاركه ادنى ثواب فما كره
 تحريما وتنزيها عندهما تنزيه عنده كما في التلويح وغيرها وانما لم يصرح بالتنزيه لان التحريم
 في الباب اكثر والاهتمام به اولى والاصل في الفصل بين الكراهيتين انه ان كان الاصل فيه
 حرمة اسقطت لعموم البلوى فتنزيه والا فتحريم كسور الهرة ولحم السمك وان كان اباحة غلب على
 الظن وجود المحرم فتحريم والافتنزيه كسور البقرة الجلالة وسور سباع الطير كما في الجواهر واعلم
 انه اذا ترك سنة من السنن الهدى قيل يكره او يسيى واذا ترك سنة من السنن الزاين قيل لا باس
 به واذا ترك واجبا قيل يعيد كما في كشف المنار وعن محمد رَح ان ما كان دليل جواز ارجح قيل
 لا باس وما كان دليل فساد ارجح قيل يحرم وما نسائي الدالان قيل يكره كما في زاداد
 البقالي وذكر في ذبايح الهداية ان في الحل لا باس وفي الحرمة يكره او لم يؤكل [الاكل]
 للغذاء والشرب للعطش ولو من الحرام [فرض] يثاب عليه بحكم الحديث [ان دفع] الاكل
 [به] اي بالاكل [هلاكه] فلو امتنع من التداوى حتى مات لم ياثم لان الشفاء غير متيقن
 بخلاف ما لو امتنع عن اكل الميتة كما في الاختيار ومقدارها ما يسد رمقه واختلف انه حلال او حرام
 رافع الاثم وقيل لو ضعف عن اداء القرأض حل الاكل منها كما في المكمل للفقهاء وذكر في الخزانة
 انه لو خاف على نفسه الجوع والعطش قتل بالسيف [و] الاكل من المماج فوق الغرض [ما حرم]

و مثاب عليه [ان امكنه] اى الاكل [من] اداء [صلوته] الفرض [قائما ومن صومه] الفرض
وفيه اشعار بانه جاز تقليل الاكل بحيث يضعف عن الغرض لكنه لم يبيح كما فى الاختيار [ومباح]
غير مكروه فيكون حلالا غير حرام فان كل مباح حلال بلا عكس كالباع عند النداء فانه حلال غير
مباح لانه مكروه كما فى خلع النهاية [الى السبع] بكسر الشين وفتح الباء وشكونها اسم ما يغذيه ويقوى
بدنه [ليزيل] السبع الاكل [قوته] مفعوله الثانى ويجوز رفعه فانه جاء لازما وفيه اشعار بانه لو اكل
للسمن كره على ما قال ابن مقاتل وعن ابى مطيع لا بأس باكلها خبزاً مكسوراً فى الماء
البارد للسمن كما فى قاضىخان ولا شىء على من رزق بطناً عظيماً خلقه وقوله صلى الله تعالى
عليه وسلم ان الله يبغض الخبز السمين معناه اذا تعمد ليسمن نفسه فلو اكل الوان الطعام تم
تقياً فوجده نافعا فلا بأس به كما روي عن انس لانه علاج كما فى التبيين [و] الاكل من
المباحات [حرام] كما فى المحيط ومكرره كما فى قاضىخان [فوقه] اى السبع وهو اكل طعام علب
على ظنه انه افضل معدته وكذا فى الشرب كما فى اشربة الكرمانى وغیره واستثنى ما استثنى
المتأخرون فقال [الا لقصد] غرض صحيح مثل [قوة صوم الغد او ليلا يستحيى ضيقه] الحاضر
او الاتى بعد ما اكل قدر حاجته فانه غير حرام فوقه وفى المحيط من الاسراف الاكثار فى الوان الطعام
فانه منهى الا اذا قصد قوة الطاعة او دعوة الاضياف قوما بعد قوم [وحل] ولم يكره على الرجل
والمرأة [استعمال المفض] اى المزين بالفضة من الاناء والسكين والسروير والكروسي واطراف المرأة
والمجمره والمكحلة والركاب واللجام والمغر وغيرها والتفضيض (سيم كوفت كردن) كما فى الكرمانى وفي
حكمه المنع من هذه الاشياء والمضرب اى المزين بالذهب والمشدود بالفضة اى العريض منهما
فالاحسن المنع فانه المعلم لاخويه حال كون المستعمل للاناء والسروير ونحوه [متقيا] ومجنبيا
بالقم واليد وغيره من الاعضاء [موضع الفضة] فلا يشرب منها ولا ياخذ ولا يجلس الا على هذا
الوجه وكره استعماله عندهما لان استعمال الجزء كالكى وله ان الفضة تابعة ولا اعتبار للتابع وهو
الصحيح وهذا اذا تميز الفضة منها بالاذابة واما اذا لم يتميز بان يطلي بها فلا بأس به بالاجماع كما فى
المضمرات وفيه اشعار بان استعمال الحجريين حرام على الرجل والمرأة وميائى [وحل] عليهما استعمال
[الاحجار] بان يجعل النحاس او الرصاص او الصفر او الشبه الحديد او الزجاج او البلور او العقيق
او غيره آنية مثلاً فينتفع بها بوجه كما فى المضمرات وغيره وذكر فى المغيد والشرعة ان الاكل
فى النحاس والصفر مكروه وفى الاختيار ان الخذف افضل قال صلى الله تعالى عليه وسلم من اتخذ
او انى بيته خلفاً زارته الملائكة [لا] يحل ويحرم استعمال [الذهب والفضة للرجال] بان يؤخذ
آنية منهما ويستعمل فى الشرب والاكل والادهان والتوضي والاكتحال فلو ادخل يده فيها واخرج
منها شيئاً فلا بأس به كما فى المحيط فينبغي ان يحل الاكل على الخوان وعنه انه يكره كما فى الخلاصة

الحرب وقال الاحمدي لا يكره عندهما في الحرب اذا كان ضعيفا لا يدفع مضرة السلاح وقيل لا يكره في جميع الاحوال وهذا اذا لم يكن ضرورة والا فلا بأس به اتفاقا كما في المحيط وعن محمد بن روح لا بأس للمجدي اذا تاهب للحرب بلبس الحرير وان لم يخضه العدو ولكن لا يصلح فيه الا ان يخاف العدو وثمة اشارة الى انه لو ترك الابريسم ثم قذف وعزل ونسج منه ثوب لم يلبس والى انه لو صلى على سجادة من الابريسم لم يكره فان الحرام هو اللبس اما الانتفاع بسائر الوجوه فليس بحرام كما في صلوة الجواهر والى انه لا يلبس وان لم يتصل بجلده وقال صاحب المحيط انه اذا لم يتصل به لم يكره عند ابني حنيفة رح الا ان الاول هو الصحيح وقيل انه حرام على النساء ايضا وعامة الفقهاء انه حل لهن وحرم عليهم والى انه جاز ان يكون عذرة القميص وزر حريرا كالعلم في الثوب والى انه لا بأس ان يشد خنارا اسود من الحرير على العين الرامدة والنظرة الى الثلج وان يكون التكة حريرا كما في المنية [الا قدر اربعة اصابع] كما هي وقيل مضمومة وقيل منشورة في العرض دون الطول فان القليل منه معفو كما في الزاهدي واطلاقه مشعربان يجمع المتفرق والظاهر ان لا يجمع كما في المنية [ويتوسده ويفرشه] اي يجوز عنده للرجل ان يجعل الحرير تحت راسه وجنبه ويكره عندهما وبه اخذ اكثر المشايخ كما في الكرماني وعلى هذا الخلاف تعليق الحرير على الجدر والابواب كما في الهداية وفيه اشارة الى انه لا بأس بالجلوس على بساط الحرير كما في الخزانة والى انه لا يكره الاستناد الى وسادة من ديباج هو منقش من الحرير وكذا وضع ملاء الحرير على مهد الصبي [ويلبس] الرجل في الحرب وغيره بلا كراهة اجماعا [ما سداه] بالفتح اي ما سداه من الثوب بالفارسية (نان و تار) [ابريسم] بكسر الهمزة وسكون الباء وكسر التاء وفتحها وحركات السين المهملة عربي او معرب كما في الصحاح والقاموس [ولحمته] بالضم ما دخل بين السدي بالفارسية (بانه وود) [غيره] سواء كان مغلوبا او مساويا للحرير كالقطن والكتان والصوف فان الاعتبار لآخر الوصفين وقيل لا يلبس الا اذا غلب اللحم على الحرير والصحيح الاول كما في المحيط وقد نظم * شعر *

* نان ز ابريشم بود و نه غيرات * * مردداشيه كه پوشد بن خات *

[و] يلبس بالاجماع [عكسه] اي ما لحمته ابريسم و سداه غيره [في حرب فقط] فلا يلبس في غير الحرب اجماعا [وكراهة لباس الصبي ذهبيا او حريرا] لثلا يعتاده والاثم على اللبس لان الفعل مضاف اليه وفيه اشعار بانه يكره كل لباس خلاف السنة والمستحب ان يكون من القطن او الصوف او الكتان على وفق السنة بان يكون ذيل القميص الى انصاف الساق ومنتهي الكم الى رؤس الاصابع وفمه قدر شبر كما في التنف و احب الالوان البياض ولبس الاخضر سنة كما في الشريعة ولبس الاسود مستحب كما في الخلاصة ولا بأس بالثوب الاحمر كما في الزاهدي [وينظر الرجل] جوارا الى اي عضو [من] اعضاء [الرجل] او بعضه فيكون من اسما كما في غير موضع

من الكشاف والنظر كما يتعدى بنفسه يتعدى بالكافي الاساس والاولى تنكير الرجل للثلاث
يتوهم ان الثاني عين الازل وكذا الظلم فيما يعد وفيه اشعار بانه لا باس بالنظر الى الامر
الصحيح الوجه وكذا الخلوة ولذا لم يورس بالنقاب كافي التيميس وذكر الزاهدي انه لو نظر الى
عورة غيره باذنه لم ياتم [و] تنظر [المرأة] حرة او امة مسلمة او كافرة [من المرأة] من [الرجل]
الاجنبي [سوى ما] كان [بين المرأة] وغيرها حال كونها منتهية [الى الركبة] فتدفع
العطوف مع العاطف على نحو قوله تعالى لا تفرق بين احد اي بين احد واحد لان بين يقتضي
التعدد كما في باب التحذير من المغني والغاية داخلية تحت الغيا لان الصدر حينئذ متناول لها
فالركبة عورة والسرة لا خلافا لابي عصمة المرزقي من اصحابنا ولهذا لو كشفت لا ينكر عليه الا
بالرفق بخلاف العورة الغليظة فانه يودب ان لا يفتح عليه وما دون السرة الى العانة عورة
خلافا للفضلي كافي الكافي وغيره وينبغي ان ينكر على من كشفه برفق فانه مجتهد فيه الا ترى ان في
الكره اني ينكر على كاشف الفخذ بعنف ولا يودب لانه ليس بعورة عند اصحاب الظواهر وفي
الهداية عن ابي حنيفة رح ان المرأة تنظر الى المرأة كالرجل الى المذموم حتى لا يباح له النظر الى
ظهرها وبطنها وجنبها [و] ينظر الرجل [من محرمه] نساء او رضعا او مصاهرة بالنكاح وكذا
بالسفاح على الاصح كما في التمرتاشي [و] من [امة غيره] ولو مكنته او مذبذبة ارام ولد
او معتقة البعض عنده [الى ما وراء الظهر والبطن والفخذ] مع ما يتبعها من نحو السنين
والفرجين والاليتين والركبتين فينظر الى الشعر والراس والوجه والاذن والعين والصدر
والثدي والكتف والعضد والساعل والساق والقدم وينظر عند ابن مقاتل من امة الغير الى
ما سوى السرة الى الركبة كما في المحيط [و] ينظر الرجل [من] الحرة [الاجنبية] الى الوجه
وهذا في زمانهم واما في زماننا فيمنع من الشابة [و] ينظر العبد [من السيدة] الى الوجه [
فالعبد كاجنبي وقيل كالمحرّم كما في التمرتاشي وفيه اشارة الى انه يحل ان ينظر الى وجه الاجنبية
الا انه مكروه كما في ايمان البولواشي وهذا اذا لم يكن عن شهوة والافساح كما في نادرة الفتاوى
[والكف] تغليب اي الكف والقدم وتنظر الى ذراعها في رواية كافي الشرازة والاطلاق ناظر
الى ان المنفصل كالمتمصل والاصل فيه ان كل عضو لا ينظر اليه قبل الانفصال لا ينظر بعده كشعر رأسها
وقلامه رجلها وعظم ذراعها وساقها كما في الزاهدي وفي المرأة والامة اشارة الى انه ينظر الى
الصغيرتين منهما كما فصل كذا في النخيرة والكلام مشير الى ان الخلوة كالنظر وان كان معها
غيرها كما في حج الهداية ويدخل العبد على سيدته بلا اذنها بالاجماع كما في التتمة والى انه
لا ينظر الى ثيابها الرقيقة التي تصفها كما في المزارع والى انه لا باس بان يتكلم مع المرأة والامة
بما لا يحتاج اليه كما في صيد المبسوط [وشرط] لحل النظر اليها واليه [الامن] بطريق اليقين

[من الشهوة] أي ميل النفس الى القرب منها او منه او المس لها او له مع النظر بحيث يدركه التفوق بين الوجه الجميل و المتاع الجزيل فاليل الى التقبيل فوق الشهوة المحرمة ولذا قال السلف (اللوطين اصناف صنف ينظرون و صنف يصافحون و صنف يعملون) وفيه اشارة الى انه لو علم منه الشهوة اذ ظن اوشك حرم النظر كما في المحيط وغيره وفي السراجية لا تنظر امرأة الى بطن امرأة عن شهوة [الا عند الضرورة] فانه ينظر الى الوجه وغيره ولو عن شهوة [كالقضاء] اي حكم القاضي عليها او لها كما في المصارح [والشهادة] اي ادائها عليها او لها او تحملها و ذكر شيخ الاسلام الاصم ان لا يباح عند التحمل اذ قد يوجد من لا يشتهي وفيه اشارة الى انه لا ينبغي ان يقصد القاضي ان الشاهد قضاء الشهوة بل مجرد الحكم و اداء الشهادة و تحملها كما في المحيط و الى ان التحمل لم يصح بدون النظر ولو شهن شاهد انها فلانة كما في العمادي و ذكر في المنية اذا سمع صوتها واخبرت به نساء عندها و وقف بذلك كان له ان يشهن به و هو المختار [و ارادة النكاح] فيمنع لا باس بالنظر اليها و لو عن شهوة عملا بالسنة لا قضاء للشهوة كما في المضممرات [و] ارادة [السري] للجماع فانه ينظر منها و لو عن شهوة لانه مضطر ليعلم مقدار ماليتها [و] ارادة [المداواة] كالاتقان و الانتصاف فان الاجنبي كالحرم فيه و يدخل فيه معالجة القابلة عند الولادة واستكشاف العنة و البكارة [وينظر] المداوي الى [موضع المرض بقدر الضرورة] بان يستر سائر المواضع اذ يغض بصره اذ نحو ذلك و ينبغي ان يعلم المرأة تداءيها لان نظرها ابعد من الغتنة والاختتان ليس بضرورة ولذا قيل يختن الكبير نفسه ان امكن والا لم يفعل الا اذا امكنه النكاح او شراء جارية والظاهر انه يختن و كان ابو حنيفة رح يروي لصاحب السمام ان ينظر الى العورة ولذا قيل يباح كشف الغتنتين في السمام ويكره في ملاء الناس كما في الزاهدي [و الشخصي] الذي قطع خصياه [و نحره] كالمحبوب و المختن و المتزين بزى النساء والمتشبه بهن في محبة الوطي و تليين الكلام عن اختيار [كالفعل] في الامتناع عن النظر لان الشخصي قد يجمع و قيل هو اشد جماعا والمحبوب يستحق وينزل والمختن فيل فاسق وفيه اشعار بمنع مخالطة هؤلاء في الكبرى من جوز مخالطتهم فمن قلة التجربة والديانة [و] ينظر [الى كل اعضاء من يحل بينهما الوطي] فينظر من زوجته ومملوكته وبالعكس الى جميع البدن من الفرق الى القوم و لو عن شهوة لان النظر دون الوطي الحلال و عن ابن عمر النظر وقت الوقاع ابلغ في تحصيل اللذة وفيه اشارة الى جواز تجردهما للوطي في بيت و قيل يجوز ذلك اذا كان البيت صغيرا لم يكن اكثر من عشرة اذرع كما في المنية و الى ان المظاهر لا ينظر الى فرج المظاهر منها على ما قال ابو حنيفة و ابو يوسف رحمهما الله تعالى لكن ينظر الى الشعور والظهر والصدر منها كما في فاضيلان و الى انه لا ينظر الى ائمه المجوسية والوثنية والمزوجة والمكاتبية والمشتركة فانهم كالأجنبيات كما في الزاهدي ويشكل

بالمفساة فإنه لا يحل وطئها وينظر اليها والى ان لكل ان ينظر الى عورة نفسه والاولى ان لا ينظر الى علي
رض من أكثر النظر الى سرته عوقب بالنسيان وعد من شمائل الصديق رض انه لم ينظر الى عورته قط
كما في الكرماني [وما حل نظره] اى كل عضو حل نظر من حل بينهما الوطي اليه [حل منه]
فجاز من كل عضو الاخر فلا بأس بمس الزوج فرجها والزوجة فرجه ليتحرك فان فيه رجاء اجر عظيم
على ما قال ابو حنيفة رحمه الله في الزامدى وغيره واو قال (وكل ممن حل بينهما الوطي مس عضومنه)
لكن مغنيا عن الجملة السابقة ايضا لان المس فوق النظر ولو كان الضمير للرجل كما ذهب اليه الناظرين
فيه لاحتاج الى قيد عدم الشهوة والضرورة لاجرا القاضى والشاهد والناكح وغيرهم واشكل بمس
وجه الاجنبية وكفها وان جاز مصادفة عبوز غير مشتهية وفي رواية يشترط ان يكون الرجل ايضا
غير مشتهي كما في الكرماني ولا تمس جارية عند شرائها وقال مشايخنا انه يباح بلا شهوة و
جاز مس الرجل ما نظر اليه من الرجل والمحرم وعن ابن مقاتل لا بأس بل ينظر الى عورة غيره
بالتزوة كالشتم الا انه يغض بصره وقيل اذا كان الازار كثيفا جاز غمز الفخذ من فوطه وبه
اخذ الحلواني والاحتياط تركه واما مس ما نبت الازار على ما يعتاد البهلة في الحمام فحرام
كما في الزامدى [واذا حدث] المالك [ملك امة] رقية ويدا بشرى او رمية او رجوع عنها او خلع
او صلح او كتابة او عتق عبد او صدقة او وصية او ميراث او سبي او فسخ بيع بعد القبض او دفع
بجناية او نحو ذلك واحتوز بحديث المالك عما اذا رجعت الامة او ردت المغصوبة او فكت المهرونة
او عيزت المكاتبه او انتقضت الاجارة او نحو ذلك فانه لا استبراء عليه حينئذ بلا خلاف كما في
الحيط وملك الامة اعم من ان يكون كلاً او بعضا حتى لو اشترى نصيب بشريكه منها وقد حاضت
عندهما مرارا يستبرأ كما في النظم [ولو] كانت [بكرا او مشترية ممن لا يطأ] اصلا مثل المرأة
والصبي والعنين والمحبوب او شرعا كالمحرم رضاعا او مصاهرة او نحو ذلك وعن ابى يوسف رحمه الله اذا
تيقن بفراغ رحمها من ماء البايح لم يستبرأ كما في الصغرى [حرم] على المالك [وطئها ودراعيها]
كالقبلة والمعانقة والنظر الى فرجها بشهوة وغيرها وعن محمد رحمه الله لا يحرم في المسبية دراعيها
كما في الكبرى [حتى تستبرى] المالك او الامة اذا بنى للمفعول اى يطلب براءة رحمها من
الحمل فالاستبراء واجب لو انكر كفر عند بعضهم للاجماع على وجوبه كما لو انكر العروفين من
الصحابه رضي الله تعالى عنهم وقال عامة العلماء انه لا يكفر لشهوته بخبر الواحد كما في النظم
وضبه حديث المالك كما ذكره المصنف وغيره وهو المراد بما ذكره المصنف في خيار الشوط
من ان الاستبراء انما يجب بالانتقال من ملك الى ملك وظن بعض ان القولين منه فاسدان
مستدلا بما قال قاضيان ان البيع اذا انفسخ بعيب بعد القبض اعتبرا وقبلة لم يستبرى فان الاول
يدل على فساد قوله الاول والثاني على الثاني وهذا ظن فاسد فان في الاول وجد حديث المالك

و في الثاني لم يوجد واحد منهما لان القبض متمم للبيع كما لا يخفى و قال فخر الاسلام ان سببه ارادة الوطي وقال صاحب الخلاصة ان علمته استحداث حل الوطي بملك اليمين في فرج فارغ من جهة الغير و شرطه حقيقة الشغل كما في الحبلى او توهمه كما في الحائلة و حكمته صيانة مائه عن الخلط بماء الغير ولا يجوز ان يكون الحكمه موجبة مستعقبة بخلاف السبب فانه سابق كما في الكرمانى [بحیضة] كاملة [بعد القبض] من البایع او وكيله فلو وضعت المشتراة في يد عدل حتى ينقل التمن فحاضت عنده لم يحتسب منه كما في الخزانة فلا عبوة لحيضة واقعة في اثناء سبب الملك كالشراء و في اثناء القبض او بعده قبل الاجارة في بيع الفضولي او قبل التصحيح في البيع الفاسد كما في الهداية وهذا رواية الاصول و قال الفقيه انه قول الطرفين و في رواية عن ابي يوسف رح وعنه انها كافية عنه كما في النظم [فيمن تحيض] فلو اشترى مستحاضة لا يعلم حيضها يدعها من اول الشهر عشرة ايام كما في المحيط و لو ارتفع حيضها قبل انقضاء ايامه ترك حتى استبان انها غير حامل على ما في الاصول و قيل هذا قول الشيخين و قيل قولهما انه لا يقرب منها سنتين و قيل اربعة اشهر او ثلثة اشهر و قال ابو مطيع تسعة اشهر و عن محمد رح اربعة اشهر و عشرة ايام وعنه نصفه كما في النظم وعليه عمل الناس اليوم كما في الخزانة و هو اوفق بالناس والاحوط سنتان كما في الكرمانى [و] يستبرئ [بشهر] تام بعد القبض كما في كفاية الشعبي و ينبغى ان يكون فيه خلاف ابو يوسف رح فلو حاضت في اثناء الشهر انتقل الى الحيضة كالعدة [في ذات شهر] اى صغيرة او آيسه لقيام الشهر مقام الحيضة [و بوضع الحمل] بعد القبض [في الحامل] و لو من الزنا فان وضعت قبل القبض استبرئ بعد النفاس خلافا لابي يوسف رح كما في الظهيرية وغيره وانما قدر بعد القبض اذا المعطوفان يشتركان في القيود فمن الظن ان الاحسن تقديم قوله بعد القبض على قوله بحيضة [و رخص حيلة اسقاطه] اى الاستبراء و فيه اشعار بان العزيمة ترك الحيلة و لذا قال محمد رح انها يكره مطلقا خلافا لابي يوسف رح والمأخوذ قوله [ان علم] المشتري [عدم وطئ بايعها في هذا الطهر] الذي يوجد فيه سبب الملك وقول محمد رح ان علم وطئه كما في الهداية وقيل التفصيل قول محمد رح واما عندهما فالحيلة يباح مطلقا كما في الخلاصة وانما قيد بعدم الوطي لانه لو وطئها فيه ثم باع قبل الحيض لم يجز ان يحتال لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يحل لرجلين يؤمنان بالله واليوم الآخر ان يجتمعا من امرأة في طهر واحد كما في التجنيس و بالطهر لانه ظاهر حال المسلم فلو وطئ في الحيض لم يكره الحيلة [وهي] اى الحيلة [ان لم تكن تحتها] اى المشتري [حره ان ينكحها] اى ينكح المشتري الامة بانكاح البایع [ثم] اى بعد النكاح [يشترطها] الناكح ولا يلزم الاستبراء لان بالنكاح ثبت له الفراش الدال شرعا على فراغ الرحم و لم يحدث بالبيع الا ملك الرقبة وذكر في المنتقى انه عنده واما عند ابي يوسف رح فلا استبراء واجب واما عند محمد رح فمستحسن و فيه

اشعار بانه لا يشترط القبض والدخول قبل الشراء كما قاله السرخسي و قال الحلواني يشترط القبض
 كيلا يوجد القبض بحكم الشراء بعد فساد النكاح فانه لا يجتمع مع ملك اليمين و قال للرغيناني
 يشترط الدخول لتبصر معتدة له بعد فساد النكاح فانه اذا لم يدخل بها لم تكن عند الشراء منكوحته
 و لا معتدته لان فساد النكاح سابق على الشراء فعليه الاستبراء بدون الدخول لتحقيق منبه في
 الظهيرية و بما ذكرنا ظهر ان المختار عند المصنف قول السرخسي الذي هو الامام فلا عليه بترك
 اختيار قول الحلواني كما ظن [و] هي [ان كانت] تسنه حرة لان نكاحه لم يجز حينئذ [ان
 ينكحها] قبل البيع او القبض الرجل [الاخر] الذي لم يكن تسنه حرة بالنكاح البائع او المشتري
 على ان يكون امرها بيد المشتري في التطليقتين وهذه حيلة الدفع ان لا يطلقها [ثم يشتري]
 المشتري ان انكح البائع [او يقبض] ان انكح المشتري [ثم] اي بعد الاشتراء او القبض بلا دخول
 [يطلق] الاخر قبل قبض المشتري او بعده فالمصنف اشار الى بيان روايتين بلا ترجيح احدهما
 على الاخرى فانه اشار اولاً الى ان وقت وجوب الاستبراء وقت الشراء وهو رواية السيل ثم اشار الى ان
 وقته وقت القبض وهو رواية الاصل فلو طلقها قبل قبض المشتري لم يستبرأ على رواية السيل واعتبري
 على رواية الاصل بخلاف ما لو طلقها بعد قبضه فانه لم يستبرأ على الروايتين جميعاً فمن الظن ان
 رواية الاصل اصح و كلامه لا يدل عليه وانما قيد بلا دخول لانه لو طلق بعد الدخول لكان عليها
 حيضتان فيطول المدة فلا يحصل غرض المشتري وانما لم يجب الاستبراء في هاتين الصورتين لانه
 لم يحدث بالبيع الا ملك الرقبة فانها في الاولى في يد الزوج و في الثانية في يد البائع ويشترط
 للاستبراء حدث ملك الرقبة و اليه جميعاً كما مر فاستقام ضابط وجوب الاستبراء على ما ذكره
 المصنف في قوله اذا حدث الى آخره ولم يستج الى قيود اخر ذكرناها في اثناء الكلام كما ظن [ومن
 فعل بشهوة احدي دواعي الرطب] كالقبلة و المس وغيرهما ولم يذكر الرطب لان كتاب النكاح
 قد اغناها عنه [بامتيه لا يجتمعان نكاحاً] كاختين او بنت وامها نسبا او رضاعاً والجملة حال لاصفة
 بخلاف اللتين فانه مما اختلف فيه ولم يجوز البصرية [حرم عليه وطئهما بدواعيه] اي وطئ
 كل منهما مع دواعيه [حتى يحرم احدهما] بالاخراج عن ملكه كالاتاق والبيع كلا او بعضا او الهبة او
 الكتابة او النكاح الصحيح او غيرها فحينئذ حل وطئ الاخرى بالرذاعي لكن المستحب ان لا يعمها حتى
 يمضي حيضه على المحرمة بالاخراج عن الملك وهذا احدا نواع الاستبراء المستحب ومنها ما اذا اراد ان
 يبيع جاريتها ومنها ما اذا اراد تزويجها فان المستحب ان لا يطأها الا بعد الاستبراء وقيل هذا عنده واما
 عند محمد و ح فلا يطأ الا بعد الاستبراء وكذا السجواب في ام الولد والمدير اذا زوجهما قبل العتق ومنها
 ما اذا رأى امرأته او امته ان تزني ولم يحبل فلو حبلت لا يطأ حتى تضع الحمل ومنها ما اذا زنى بأخت
 امرأته او بعمتها او خالتها او بنت اخيها او اختها بلا شبهة فان الانضال ان لا يطأ امرأته حتى يستبرأ

المزية بحضرة فلو زنى بها بشبهة وجب عليها العدة فلا يطأ امرأته حتى ينقضى عدة المزية ومنها
 ما اذا راي امرأة تزنى ثم تزوجها فان الأفضل ان يستبرى وهذا عنده واما عند محمد رح فلا يطأ
 الا بعد الاستبراء الكل في النظم [وكره] اي حرم [تقبيل الرجل] فم رجل او يده او عضوا
 منه وهذا قول الطرفين وقال ابو يوسف رح لا بأس به كافي الهداية ويدخل بالتبعية تقبيل المرأة
 فم امرأة او دخلها فانه مكروه عند اللقاء والوداع كافي المنية وهذا اذا كان عن شهوة اما على وجه
 البر فيأخذ عند الكل كافي فاضحان وعن بعض المشايخ لا بأس به اذا قصد البر ولم يخف الشهوة
 كافي الاختيار واللام مشير الى انه لو قبل وجه فقيه او عالم او زاهد اعزازا للدين فلا بأس به كالمز
 قبل يد سلطان عادل لعدله ويد غيرهم لتعظيم اسلامه و اكرامه فلو قبل لنيل الدنيا فكره
 كما لو قبل يد نفسه كافي المحيط وقال الصدر الشهيدي ان تقبيل يد الغير لا يرخص على المختار كافي
 الكرماني وقال شرف الائمة لو طلب من عالم او زاهد ان يدفع اليه قدمه لم يقبله لم يجبه وقيل اجابه
 كافي المنية لان الصابة رضي الله تعالى عنهم يقبلون اطراف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كافي
 الاختيار وقال الفقيه ان القبلة خمسة تحية كتقبيل بعضنا بعضا على اليد ورحمة كتقبيل الوالد
 ولده على الخد وشقعة كتقبيل الولد اياهما على الرأس ومودة كتقبيل الاخ اخا على الجبهة
 وشهوة كتقبيل الزوج زوجته على الفم كافي البستان ومن القبلة قبلة الديانة كتقبيل الحجر
 والمصحف وقد قبله عمر وعثمان كل غداة وقيل انها بدعه كافي المنية والكلام مشير الى ان من قبل
 من الارض بين يدي سلطان او امير او سيد له بنية التحية لا يجوز فانه كبيرة كافي المحيط وذكر في
 اكره المبسوط ان من سجد غير الله على وجه التعظيم كفر وفي الظهيرية انه يكفر بالسجدة مطلقا وفي
 الزاهد الانثناء في السلام الى قريب الركوع كالسجود وفي المحيط انه يكره الانثناء للسلطان وغيره
 [و] يكره عند الطرفين لا عند ابي يوسف رح [عنقه] بالكسر اي جعل كل من الرجلين يده
 في عنق الآخر [في ازار] ساترما بين السرة والركبة [واحد] احتراز عما اذا كان معه قميص
 ارجبة او غيره فان كلا كازار ولم يكره بالاجماع وهو الصحيح وقال الامام ابو منصور ان المكروه
 منه ما على وجه الشهوة واما على وجه الكرامة فحائز كافي الكافي وفي الاكتفاء اشارة الى ان
 المصافحة لم تكرر بل هي سنة قديمة متواترة وقال صلى الله تعالى عليه وسلم من صافح اخاه
 المسام وحرك يده تثاروت ذنوبه وهي الصاق صفحة الكف بالكف واقبال الوجه بالوجه كما قال ابن
 الاثير فاخل الاصابع ليس بمصافحة خلافا للروافض كما في الصلوة المسعودية والسنة فيها ان يكون
 بكتفا يديه كافي المنية وبغير حائل من ثوب او غيره كافي الخزانة وعند اللقاء بعد السلام كافي
 الشرعة و ان ياخذ الابهام قال صلى الله تعالى عليه وسلم اذا صافحتم فخلوا الابهام فان فيه
 عرقا ينشعب منه الحمة والى ان القيام اغيرة لم يكره واما المكروه محبة القيام ممن يقام له كما في

مشكل الاثار و عن ابي القاسم الحكيم انه يقوم للاغنياء لا للفقراء وكان صلى الله تعالى عليه
و سلم يكره القيام لتعظيم الغير كما في النهاية و ذكر في الزامدي لا يكره ان يقوم لآخر في
المسجد تعظيما له و كذا لوقام القاري في خلال قراءته تعظيما له و في الظهيرية لا يجوز ان
يقوم القاري الا لعالم او لابييه او استاذة المعلم و في كثر العباد لا يقوم لآخر في المسجد فانه قال
صلى الله عليه و آله و سلم لا تعظموني في بيت ربي و لهذا اوصى السلف لتلاميذتهم ان لا يقوموا
لهم في المسجد اذا درسوا و فيه اشارة الى جواز ما تعارف في زماننا من قيامهم في غير المسجد عند
اتمام الدرس [وكره] و بطل [بيع العذرة] بفتح العين و كسر الدال الغايط و كذا بيع كل
ما انفصل عن الادمي كالشعر و الظفر فانه جزء الادمي ولذا وجب دفنه كما في التمرتاشي و غيره
[خالصة] غير مخلوطة [و صح] بيعها [مخلوطة] بان يحمل اليها نحو التراب او الرماد و درن
العكس فان حمل النجس ممنوع هكذا اطلق المخلوط في المحيط و الهداية و الاختيار لكن في
موضع من المحيط و الكافي و الظهيرية انه صح اذا كان غيرها غالبا عليها فحينئذ اما ان يحمل المطلق
على المقيّد او يحمله على الرديتين او على الرخصة و الاستحسان على ما علم من غنيمه الهداية و صيده
و في زيادات العتايي ان المطلق يجري على اطلاعه الا اذا قام ذلك دليل التقييد فضا او دلالة
فالحق فانه للفقهاء ضروري [و] صح [الانتفاع بها] اي العذرة المخلوطة فلا ينتفع بالخالصة
على الصحيح كما في الهداية فلم نقلت الى الضياع بنية تطهير السكك ثم تخلط بالتراب فتقوي الارض
به يجوز لو نقل بنية تقويتها يحرم كما في المنية [و] صح [بيع السرقيين] بالكسر معرب (مرگن)
بالفتح لانه ينتفع به لاستكثار الربح و ان كان نجسا و كذا بيع ما انفصل من غير الادمي
كما في الكفاية و يكره بيع طين الاكل و خاتم الحديد و الصقر و نسوة كما في القنية [و] صح
خصاء البهائم [بالكسراى نزع خصية الحيوانات كالاستور و الفرس و ذكر شيخ الاسلام ان خصاء الفرس
حرام و اما خصاء غيره فلا بأس به ان كان فيه منفعة و الا فحرام كما في المحيط [لا] يصح و يحرم خصاء
الادمي بالاتفاق لانه قطع النسل بلا منفعة و يزال عذرة الحامل البكر عند الولادة ببيضة او درهم
و لو ماتت الحامل و الولد حي يشق بطنها من الجانب الايسر و لو عكس قطع الرلد اربا اربا و لا
يجوز اسقاط ولد مضى مدة تنفخ فيها الروح من مائة و عشرين يوما و اما قبل مضيتها فقد كرهه عند
بعض المشايخ و حل عند بعض كما في المحيط و يعالج السجرات المشوفة و الخصاة في المثانة الا اذا قبل لا
ينجيها اصلا و لا بأس بثقب اذن الطفل من البنات كما في الظهيرية و ذكر قاضيان ان احد الابوين
ان قطع اصبعاً زائدة من الولد لم يضمن لانه معالجة [و] صح [انزاء التميمير] اي التمار برد اللام
الى الجنس و الانزاء (برجمان) على النخل الاحسن القوسمة لان النخل اسم جمع يستوي فيه الذكر
و الانثى و فيه اشعار بانه لم يصح انزاء الفرس على التمار و قد صح كما في شرح الطحاوي [و]

صَحَّ [سِفَرُ الْإِمَةِ] ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ [وَأَمَ الْوَلَدَ] مُسْتَدْرَكَةٌ بِالْأَمَةِ [بَلَا مَحْرَمَ] وَيَكْرَهُ سَفَرَهَا فِي زَمَانِنَا
 لَغَلْبَةِ الْفَسَادِ وَ عَلَيْهِ الْفِتْوَى كَمَا فِي الشَّرَاحِيَةِ وَ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهَا لَا يَعَالِجُ غَيْرَ الْمَحْرَمِ فِي الْإِنْزَالِ
 وَ الْإِرْكَابِ وَ قِيلَ عُولِجَتْ عِنْدَ الْأَمَنِ مِنَ الشَّهْوَةِ وَ إِلَى أَنَّ الْحَرَّةَ لَمْ يَصَحَّ أَنْ تَسَافِرَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بَلَا مَحْرَمَ
 وَ اخْتَلَفَ فِيمَا دُونَ الثَّلَاثِ وَ قِيلَ أَنَّهَا تَسَافِرُ مَعَ الصَّالِحِينَ وَ الصَّبِيِّ وَ الْمَعْتَوَةِ غَيْرَ مُحْرَمِينَ كَمَا فِي
 الْمَحِيطِ [و] صَحَّ عِنْدَهُ لَا عِنْدَهُمَا [بَيْعُ الْعَصِيرِ] أَيْ الْمَعْصُورِ الْمُسْتَخْرِجِ مِنْ مَاءِ الْعَنْبِ [مِنْ
 مَتْنِهِ] أَيْ مِمَّنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَتَخَذُهُ [خَمْرًا] كَبَيْعِ الْحَرِيرِ مِنْ رَجُلٍ لَاحْتِمَالِ أَنْ يَلْبَسَ امْرَأَتَهُ كَمَا فِي
 الْكُرْمَانِيِّ وَ الْأَفْضَلُ أَنْ لَا يُبَيِّعَهُ وَ قِيلَ أَمَّا لَا يَكْرَهُ عِنْدَهُ إِذَا بَاعَهُ مِنْ ذِمِّيٍّ لَا يَشْتَرِيهِ مُسْلِمٌ وَ لَا
 مُكْرَرٌ بِالْإِتِّفَاقِ كَمَا فِي الْخَانِيَّةِ وَ غَيْرِهِ وَ فِي الْجَوَاهِرِ عَنِ الْعَيُونِ أَرِيدَ الْبَيْعُ مِنَ الْمَجْرُوسِ وَ أَمَّا مِنَ
 الْمُسْلِمِ فَيَكْرَهُ لِأَنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَى الْعَصِيَّةِ وَ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ مَتْنُ الْخَمْرِ لَمْ يَكْرَهُ
 بَلَا خِلَافٍ وَ إِلَى أَنَّ بَيْعَ الْعَنْبِ وَ الْكُرْمِ مِنْهُ لَمْ يَكْرَهُ بَلَا خِلَافٍ كَمَا فِي الْمَحِيطِ لَكِنْ فِي بَيْعِ الْخَزَانَةِ
 أَنَّ بَيْعَ الْعَنْبِ عَلَى الْخِلَافِ [وَكْرَهُ] وَ حَرَّمَ [اسْتِخْدَامَ الْخَصِيِّ] أَيْ اسْتِعْمَالَ خَصِيٍّ بَلَّغَ خَمْسَةَ
 عَشْرَ سَنَةٍ فِي الدُّخُولِ فِي الْحَرَمِ وَ أَمَّا قَبْلُهَا فَلَا بَأْسَ بِهِ كَمَا فِي الْكُرْمَانِيِّ وَ غَيْرِهِ [و] كَرَهُ
 [إِقْرَاضَ] بِقَالَ [كَخَبَازٍ] وَ غَيْرِهِ [شَيْئًا] مِنَ الْبَرِّ أَوْ الدَّرَاهِمِ لَخَوْفِ أَنْ يَهْلِكَ لَوْ كَانَ قِي يَدُهُ
 مِثْلًا بِشَرْطِ أَنَّهُ [يَأْخُذُ مِنْهُ] أَيْ بِقَالَ [مَا شَاءَ] مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ بِحَسَابِهِ حَتَّى يَسْتَوْقِيَ مَا يَقَابِلُهُ
 لِأَنَّهُ قَرْضٌ جَرَّبٌ بِهِ نَفْعًا وَ هُوَ الْإِخْذُ مِنْهُ حَالًا فَخَالًا وَ لَوْ أَوْدَعَهُ ثُمَّ يَأْخُذُ مِنْهُ لَمْ يَكْرَهُ إِلَّا أَنَّهُ لَوْ
 ضَاعَ هَلَكَ عَلَيْهِ كَمَا فِي الْكَافِيِّ فَلَوْ تَقَرَّرَ بَيْنَهُمَا قَبْلَ الْإِقْرَاضِ أَنْ يُعْطِيَهُ كَذَا دَرَاهِمًا لِيَأْخُذَ مِنْهُ
 مُتَّفَقًا ثُمَّ اقْرَضَهُ لَمْ يَكْرَهُ بَلَا خِلَافٍ كَمَا فِي الْمَحِيطِ وَ إِلَيْهِ إِشَارَةُ كَلَامِهِ إِلَّا أَنَّ التَّخْصِيصَ بِالْإِقْرَاضِ غَيْرِ
 ظَاهِرٌ فَاهُ لَوْ قَالَ اشْتَرَيْتُ مِائَةَ مَنٍّ مِنَ الْخَبْزِ وَ جَعَلَ يَأْخُذُ مِنْهُ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَةَ أَمْثَالٍ فَبَيَّعَهُ
 فَاسِدًا وَ أَكَلَهُ مُكْرَرًا كَمَا فِي الْكَبِيرِ وَ التَّحْقِيقِ أَنْ يُبَيِّعَ مِنَ الْخَبَازِ خَاتِمَةً مِثْلًا بِمَقْدَارِ الْخَبْزِ
 الْمَذْكُورِ وَ رَصْفَهُ حَتَّى يَصِيرَ دَيْنًا فِي الذِّمَّةِ وَ سَلَّمَ الْخَاتِمَ نَحْمُ اشْتَرَاهُ مِنْهُ بِمَا أَرَادَ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ
 مِنْ نَحْوِ الْبَرِّ كَمَا فِي الْخَزَانَةِ [و] كَرَهُ وَ حَرَّمَ [الْعَبَّ] بِكُسْرِ اللَّامِ وَ سَكُونِ الْعَيْنِ وَ فَتْحِ اللَّامِ
 وَ كُسْرِ الْعَيْنِ وَ سَكُونِهَا مَصْدَرٌ لَعِبٍ بِالْكَسْرِ وَ الْأَسْمُ اللَّعْبَةُ بِالضَّمِّ مَا يَلْعَبُ بِهِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ
 فَالْعَبُّ مَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ أَصْلًا كَمَا فِي الْكَشَفِ [بِالنُّزْدِ] هُوَ اسْمٌ مُعَرَّبٌ يُقَالُ لَهُ النَّزْدُ شِيرٌ أَيْضًا بِفَتْحِ
 الدَّالِ وَ كُسْرِ الشَّيْنِ وَ الشَّيْرُ اسْمُ مَلِكٍ وَ ضَعُ لُ النَّزْدُ كَمَا فِي الْمَهْمَاتِ وَ فِي زَيْنِ الْعَرَبِ قِيلَ أَنَّ
 الشَّيْرَ مَعْنَاهُ الْحَلْوُ وَ فِيهِ نَظَرٌ قَالُوا هُوَ مِنْ مَوْضُوعَاتِ نَيْشَابُورَ بْنِ أَرْدَشِيرَ ثَانِيٍّ مَلُوكِ السَّاسَانِيَّةِ وَ هُوَ
 حَرَامٌ مُسْقَطٌ لِلْعَدَالَةِ بِالْإِجْمَاعِ فَإِنَّهُ كَبِيرَةٌ [وَالشُّطْرُنْجُ] بِكُسْرِ السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَ الْمَعْجَمَةِ وَ لَمْ يَفْتَحْ لَعْبَةً
 كَمَا فِي الْقَامُوسِ مُعَرَّبٌ (شُرْج) يَعْنِي أَنَّ مَنْ اشْتَغَلَ بِهِ ذَهَبَ عَنَاءُ الدُّنْيَا وَ جَاءَ الْعَنَاءُ الْآخِرِيُّ بِهِ
 فَهُوَ حَرَامٌ وَ كَبِيرَةٌ عِنْدَنَا وَ فِي إِهْلَاخِهِ إِعَانَةٌ لِلشَّيْطَانِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَ الْمُسْلِمِينَ كَمَا فِي الْكَافِيِّ وَ ذَكَرَ

في التخنيس والمزيد وغيره انه لو قال ان هذا اللعب لتهذيب الفهم غير محرم ولو حرم من الكتاب
 او السنة او القياس فامرأته طالق وقع الطلاق لانه حرم بالاثار والقياس وفي انوار الشافعي
 انه مكروه غير محرم الا اذا كان على شكل حيوان او اقترب به قمار او فحش او اخراج صلوة عن
 وقتها عمدا وفي احيائه انه بالاضرار صار كبيرة وفي عمله لا يرد شهادته ان لعب به في الاحياء
 مرة وفي روضته من دأوم على اللعب بالشطرنج ردت شهادته بلا اقتران شيء موجب للتحريم و
 ابو حنيفة رحمه الله لم يرباها بالسلام عليهم لشغلهم عن ذلك وقال لا يكره امانته واستحقاقا لهم [و]
 كرهه وحرم [الغناء] بالكر والمدة من التغنية في المجل غننى يغني تغنية وغناء وبالفارسية
 (سرود گفتم) كما في اجارة الكرمانى وعرفا تريد الصوت بالالحيان في الشعر مع انضمام التصفيق
 المناسب لها فلم يتحقق الغناء بفقدان قيل من الثلاثة كون الالحيان في الشعر وانضمام التصفيق
 بالالحيان ومناوبة التصفيق لها فهو من انواع اللعب وكبيرة في جميع الاديان حتى يمنع
 المشركون عن ذلك كما في الاختيار وغيره وفي المصنوعات من اباح الغناء يكون فاشقا وفي شرح
 سير الكبير للإمام السرخسى انه كان صلى الله عليه وآله وسلم يكره رفع الصوت عند قراءة
 القرآن والوعظ فما يقعله الذين يدعون الوجد والمحبة مكروه لا اصل له في الدين ويمنع الصوفية
 مما يعتادونه من رفع الصوت فان ذلك مكروه في الدين عند قراءة القرآن والوعظ فما ظنك عند
 سماع الغناء وفي الجواهر ان السماع والرقص الذي يقعله المتصوفة في زماننا حرام لا يجوز
 القصد والجلوس اليه وهو الغناء والمزامير هواء ومشايخ قبلهم فعلوا غير ما فعلوا هؤلاء في
 العوارف سماع الغناء من الذنوب وما اباحه الا نفر قليل من الفقهاء ومن اباحه لم ير اغلانه في المساجد
 والبقاع الشريفة وقال صلى الله عليه وآله وسلم كان ابليس اول من تغنى وما نقل عنه صلى الله
 عليه وآله وسلم انه سمع الشعر لا يدل على اباحة الغناء وكان البضربا دي كثير الولوع بالسماع
 فعوتب في ذلك فقال هو خير من ان تقعد وتغتاب الناس فقال ابو عمر وغيره من اخوانه
 هيهات يا ابا القاسم زلة السماع شر من كذا وكذا سنة تغتاب الناس وقال السرخسى شرط التواجد
 في زعقته ان يبلغ الى حد لو ضرب وجهه بالسيف لا يشعر فيه بوجع وما روى عنه صلى الله
 عليه وآله وسلم من حديث التواجد فقد تكلم اصحاب الحديث في صحته وتخالج مرري انه
 غير صحيح وفي الحقائق ان مجرد الغناء والاستماع اليه معصية وكذا قراءة القرآن بالالحيان حتى
 قال مشايخنا التآلي والسماع آثمان وعن المرغنياني من قال لمثل هذا القاري احسنت فقد كفر
 والاطلاق مشعر بان التغنى للناس ولنفسه كلاهما ممنوع وفي شهادات الذخيرة ان التغنى
 لاستماع الغير مكروه عند عامة المشايخ وفي المحيط من الناس من جوز ذلك في العرس والوليمة
 للاعلان ومنهم من قال اذا تغنى ليستفيد نظم القوافي ويصير فصيح اللسان لا بأس به وقال

بعضهم التغني لنفسه دفعا للوحشة لا يكره وذكر شيخ الاسلام ان جميع ذلك مكروه عند علمائنا وحمل ما ورد من الاحاديث على انشاد الشعر المباح المشتمل على الحكمة والوعظ في المضمومات من اباح الشعر كان فاسداً ولفظ الغناء مشعر بان النظر في كتب الاشعار بلا تحريك اللسان لا باس به على ما قالوا كما في قاضيخان وفيه اشارة الى ان مجرد النظر مكروه عند بعضهم وانما خص الغناء بالذكر مع التعميم فيما بعد اهتماما بالمنع عنه اذ هو شائع بين الناس ولذا انجر الى بعض الاطباء [وكل لهم] اي لعب وعبت فالتلثة بمعنى كما في شرح التاويلات والاطلاق شامل لنفس الفعل واستماعه فالفعل كالرقص والسخرية والتصفيق والتقليد وضرب الاوتار من الطنبور والبربط والرباب والقانون والمزامير والصبح والسرنا والبوق وما يقال بالفارسية (سفير مهره) فان كلها مكروهة لا نهائي الكفار وكذلك ضرب النوبة للتمناح والمباحات فلو ضرب للتنبيه فلا باس به كما اذا ضرب في ثلثة اوقات لتذكير تلك نفحات من الصور لمناسبتها بينهما فبعد العصر للاشارة الى نفخة النزع وبعد العشاء الى نفخة الموت وبعد نصف الليل الى نفخة البعث كذا في الملاعب للامام البزدوي وينبغي ان يكون بوق الحمام يجوز كضرب النوبة وفي الاختيار لا يكره ضرب الدف في غير العرس تضربه المرأة للمصبي في غير الفسق وعن الحسن لا باس به في العرس ليستهر وفي السراجية هذا اذا لم يكن له جلال ولا يضرب على هيئة التطريب وقال التورپشتي في النفخة انه حرام على قول اكثر المشايخ وما ورد من ضرب الدف في العرس كناية عن الاعلان وتماحه في البستان ويكره عمل الشعوذة والنظر اليه كما في المضمومات ولا باس بحبس الطيور والدجج في بيمته ولكن يعلفها وهو خير من ارسالها في السكك واما امساك الحمامات في برجها فمكروه اذا اضر بالناس وقال ابن مقاتل يجب على صاحبها ان يحفظها و يعلفها وفي شرح السير للسرخسي انه قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يحضر الملائكة شيئا من الملامى سوى النصال والرهان اي المسابقة بالرمي والفرس والابل والارجل وفي الكبرى يجوز المسابقة لو كان البدل من جانب فاذا كان من الجانبين فحرام لانه قمار الا اذا ادخلا محلا وفرسه يسبق ويسبق فقال كل منهما ان سبقتنني فلك كذا وان هبقتك فلي كذا وان سبقه فلا شيء له فيحنثن يجوز ويحل ان اعطاه فلا يستحق وفي الملاعب لو شرط المحلل انه ان سبقها اعطاه احدهما او كل منهما شيئا جاز وفي الكافي ان المنفعة عند اختلاف الجواب كالرامي ولا يجوز في الحمير والبغل لكن في الاختيار انه يجوز وفي المتنقط من لعب بالصولجان يريد الفروسية يجوز وفي الجواهر قد جاء الاثر في رخصة المصارعة لتحصيل القدرة على المقاتلة دون التلهي فانه مكروه واما الاستماع فكاستماع ضرب الدف والمزامير والغناء وغير ذلك فانه حرام ان يسمع بغتة يكون معذورا ويجب ان يجتهد ان لا يسمع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم استماع صوت

الملهي معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها من الكفر وهذا اما لتغليظ الذنب كما في الاختيار
 او للاستحلال كما في النهاية ويكره من الرافض الكرم وضرب الرجل على المنبر والقيام والقعود
 والنزول منه والصعود عليه في وسط الكلام كما في ذخيرة القتارى ولو اراد ذكر مقتل الحسين ينبغي
 ان يذكر اول مقتل سائر الصحابة لئلا يشابه الرافض كما في العون [و] كره [جعل الغل]
 اي الطوق من الحديد الجامع لليد الى العنق المانع عن تحريك الراس [في عنق عبده] لانه عقوبة
 اهل النار قال الفقيه ان في زماننا جرت العادة بذلك اذا خيف من الابق كما في الكرمانى [يشلاف
 التقييد] فانه غير مكروه لانه سنة المسلمين في المتمردين [و] كره [احتكار] لغة احتباس
 الشيء انتظارا لغلائه والاسم السكر بالضم والسكون كما في القاموس وشرعا اشتراء طعام ونسوة وخبسه
 الى الغلاء اربعين يوما وقل شهر او قيل اكثر من سنة وهذه المقادير للبيع والتعزير لا يلائم فانه يختلف
 بمقدار حبس [قوت البشر] اى ما يقوم بدنه من الرزق كالبر والشعير والذرة والارز والدخن
 والتمر دون العسل والسمن كما في التنجيس وغيره وقوت البهائم كالتمن والقت وهذا عند
 الطرفين وعليه الفتوى وقال ابو يوسف رح انه حبس كل ما يضر بالعمامة و او ذهب او فضة او ثوبا
 او غيره كما في الكافي وشرط بعضهم الاشتراء وقت الغلاء ينتظر زيادته كما في الاختيار فلو اشترى في
 الرخص لا يضر بالناس لم يكره حكره كما في التمر تاشي [في بلد] او ما في حكمه كالرستاق والقرية
 [يضر] الاحتكار [باهله] بان كان صغيرا فلو لم يضر وكان كبيرا لم يكره لانه حبس ماله فلا
 يكره لو اشترى في غير البلد ولو قريبا منه وجلبه اليه وخبسه وهذا عند ر في رواية عن
 ابي يوسف رح واما عند محمد رح فيكره ان كان قريبا منه وعن ابي يوسف رح انه يكره ان
 اشتراه من نصف ميل كما في المحيط والاصل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم المحتكر ملعون اى
 مبعد عن درجة الابرار ولا يراد المعنى الثاني للعن وهو الابعاد عن رحمة الله تعالى لانه لا يكون
 الا في حق الكفار اذ العبد لا يخرج عن الايمان بارتكاب الكبيرة كما في الكرمانى [لا] يكره
 حبس [غلة ارضه] بلا خلاف اذ لم يتعلق بها حق العامة ثم صرح بما اشار اليه في السابق فقال
 [و] لا غلة [مجلوبة] اى جلبها المالك الى بلده [من بلد آخر] ولو قريبا منه لتعلق حق
 العامة بما جمع في البلد وقد بينا الخلاف ويستحب ان يبيعه فانه لا يخرج عن كراهة كما في التمر تاشي
 [و] يكره [تسخير الحاكم] اى تقدير الامام او القاضي الثمن للطعام وغيره للناس ٩ اى
 ارباب القوتين ولو محتكرين فيأمر ببيع ما فضل عن قوته وقوت عياله على اعتبار السعة في ذلك
 بمثل القيمة او لغبن يسير فان باع فيها والا امره مرة اخرى ودعاه فان قيل والاحبس
 وعززه على ما يرى فلو شعره فباع للخوف لم يحل للمشتري لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يحل
 مال امرء مسلم الا بطيب نفس منه [الا اذا تعدى الارباب] اى تجاوز اصحاب القوتين [عن

قد وجدنا هذا في بعض النسخ على نفس المتن

قيمته [أى قيمة ذلك القوتين تعديا] فاحشا [بأن يبيعوا بضعة القيمة كما اذا شروا بخمسين و باعوا بمائة فلا بأس حينئذ ان يسعر له ثمننا بمشورة اهل الرأي فان باع باكثر مما سعر جاز و امضاه القاضي و ان لم يبعه اصلا باعه الحاكم عندهم وهو الصحيح و تمامه فى التمر تاشي و المحيط و غيرها و فيه اشارة الى ان التسعير فى القوتين لا غير و به صرح العتابي و الحسامي و غيرهما لكنه اذا تعدى ارباب غير القوتين و ظلموا على العامة فسعر عليهم الحاكم بناء على ما قال ابو يوسف رح. ينبغي ان يحوز و الله علم [و قبل] تنزهها لاحكام بلا منازع [قول فرد] أى خبر واحد مميز [كيف ما كان] ذلك الفرد حرا كان او عبدا ذكرا او انثى مسلما او كافرا عدلا او فاسقا و ما في كيفما كما في اذا ما و قد مر و فيه اشعار بأنه يترجح بزيادة العدد لانه خبر بخلاف الشهادة فانه اثبات لا يترجح [فى المعاملات] جمع المعاملة بالفتح من العمل فعل يتعلق به قصد و هي حق العبد عرفا فالمعاملات خمسة المعاوضات المالية و المناكحات و المخاصمات و الامانات و التوكلات فلو قال احد انها باع زيد من عمرو و نكح او ادعى عليه او اودع او ورث قبل قوله و لم ينكح و لم يترديانة [فان قال] و اخبر [كافر] خادم لمسلم [شريت اللحم] المعهود [من مسلم او كتابي] قبل قوله في حق الشراء منه و حينئذ [حل اكله] بالتبعية لانه خبر صادر عن عاقل قبح الكذب عنده لان فبسه عقلي و ان قال ذلك الكافر شريته [و من محوسي] قبل و [حرم] اكله و فيه اشارة الى انه ملك خبيث له فلم يكن له الرجوع كما لو اشتراه و اخبر احد انه ذبيحة مجوسي و الى ان تحكيم الراى لم يشترط في خبر الفاسق و ليس كذلك فانه لو قال اني قد اشتريت هذه الجارية من فلان او وهبها لي او تصدق بها علي او وكلني بها و اكبر رائه انه كاذب لم يقبل قوله كما لو استوى الوجهان كما فى الكشف و غيره و الى انه انما يقبل قول الفرد اذا لم يكن له منازع فلو رأى رجل جارية في يد رجل يدعى انها ملكه ثم رآها في يد آخر يدعى ان هذا الرجل ظلمني و غضبها مني لا ينبغي له ان يشتريها لانه قد ثبت له منازع هو الغاصب باقراره كما فى المحيط و قبل قول فرد بلا منازع [و] قد [شرط العدل] أى عدله أى كونه منزجرا عما يعتقده حرمة [فى الديانات] جمع الديانة بالكسر لغة (دين دار شن) و عرفا حق الله تعالى و هو على قسمين عبادات خمسة الصلوة و الزكاة و الصوم و الحج و الجهاد و مزاجر خمسة مزجرة قتل النفس و مزجرة اخذ المال و مزجرة هتك الستر و مزجرة ثلب العرض و مزجرة خلع البيضة [كالخبر] منه [عن نجاسة الماء] فانه يقبل و لو من عبد او امرأة فلم يشرب و لم يتوضأ به بل يتيمم و كالاخبار عن الحل و الحرمة اذا لم يكن فيه زوال الملك و كالاخبار عن روية هلال رمضان و كالاخبار و رواية الاحاديث و الشرائع كما فى الزاهدي و لا يخفى انه صلح ان يكون مثالا لجميع اقسام الديانات و فيه اشعار بأنه قبول قول المفتي غير العدل لم يجب و يشك بما فى القنية ان فى رواية الحديث

و الفقه عنده يشترط الحفظ من وقت السماع و الرواية الى حين الرواية و مندهما لا يشترط ذلك
[و في] خبر [الفاسق] بنجاسة الماء و نجوة وهو المسلم الذي صدر عنه كبيرة او واجب على
صغيرة [و المستور] الذي لم يذكر عند التذوق فسقه [تحري] و في رواية الحسن عنه ان المستور كالعدل لكن
الاصح هو الاول فان كان اكبر رايه انه صادق تيمم فلو تروضا لم يجوز ان اراقه فاحوط و في العكس
تروضا كما في خبر الكافران وقع في قلبه ان الكافر صادق فان اراقه فاحب و الصبي و المعتوة اي الناقص
العقل كالكافر و في اهل الاهواء تفصيل تمامه في الكشف و ختم على التحري اشارة الى انه طلب
كتابا آخر ليشرح فيه كما لا يخفى و اعلم ان من جعل الحق متعددا كالمعتزلة اثبت للعامي الخيار
من كل مذهب ما يهواه و من جعل واحدا كعلمائنا التزم العامي اما واحدا كما في الكشف فلو
اخذ من كل مذهب مباحه صار فاسقا تاما كما في شرح الطحاوي للفقهاء سعي بن مسعود فحسب في
المذهب الصلابة اي اعتقاد كونه حقا و صوابا كما في الجواهر و مشايخنا قالوا ان مذهبنا صواب
يتمثل الخطاء و مذهب غيرنا خطاء يتمثل الصواب كما في المصنف فمقدار ما يحتاج اليه لاقامة الغرض
من الفقه فريضة و تعلم نحو السنن كالاذان مستحب و يكره التعلم للمباهات و منه الكلام و راه
قدر الحاجة كما في خزنة المفتيين و ذكر في العمان ان من اشتغل به نسب الى البدعة و تعلم المنطق
كشرب الخمر و في قوة القلوب جعل الجهال اصحاب المنطق علماء و في الجواهر ان الاشتغال بعلم الجدال
تضييع العمر و في البستان ان في التعليم و التعلم للعربية اجرا و في تحفة المسترشدين انه لا يجوز
ان يعلم و يتعلم و يستمع و يكتب كل علم ضد للسنة كالنجوم و نقص للمدين كاقاويل يتفرد بها
الفلاسفة او تقرير للادين الباطل او المعتقد الفاسد و في الظهيرية لا يحل النظر في كتب المعتزلة و لا
امساكها و في الزائدي الكتب اذا خرجت عن الانتفاع بها مضي عنها اسم الله و الرسل و الملائكة ثم
يسرق الباقي و ان القاها في الماء الجاري كما هي او دفنها فلا بأس به و يدفن المصحف و في المنة
لا يجوز ان يحل القرآن بالمصحف و لو استعمل الوراقون كواعل من الاخبار و التعليقات في المصحف
و كتب التفسير و الفقه فلا بأس به و لو استعمل في كتب النجوم و الادب يكره و في التحفة اخذ
القال من المصحف مكروه و في الخزنة لو خرج لطلب العلم بلا اذن ابويه لم يكن عانا و في التحفة
يكره لبس ما كان شعارا لمخالف الدين و يستحب اجابة الدعوة الا اذا كان منكرا في بينه او
طريقه ازماله غير جلال از قصده رياء و في الزائدي يستحب ان يقلم اظفاره و يقص شاربه و يحلق
عانته و ينظف بدنه في كل اسبوع مرة و يوم الجمعة افضل ثم في خمسة عشر يوما و الزائد على
الاربعة اثم و في المسعودية يبتدأ في تقليد اليد بمسحة اليمنى و يختم بابهامها و الرجل بخنصر
اليمنى و يختم بخنصر اليسرى و في التهذيب قص الشارب ان يوازي حرف الشفة العليا و في المراجعة
لا بأس ان يوخذ اطراف اللحية اذا طالت و يكره الجلوس للمصيبة ثلثة ايام اذ اقل في المسح و اما

في غيره فرخصة للرجال ويمنع القراءة عنه ولا يعطى لهم شيء كما في المنية ويكره اتخاذ الضيافة في هذه الايام وكذا اكلها كما في حيرة الفتاوى ويستحب زيارة القبور فيقوم بحذاء الوجه قريبا وبعدا كما في الحيوة ويقول عليكم السلام ويدعوه مستقبل القبلة وقيل الدعاء قائما اولى وقال السرخسي لا بأس بالزيارة للنساء على الاصح كما في الخزانة وذكر في المحيط ان زيارتها وان لم يكره الا ان الاولى هو الترك *

* [كتاب الاشربة] *

ازرد بعد الكراهية لانها اقرب من الحرام بخلاف الاشربة جمع الشراب اسم من الشرب اي ما يشرب ماء كان او غيره حلالا او غيره وفي الشريعة ما حرم منه وهو اكثر من عشرة عند بعض اصحابنا والمضاف محذوف اي شرب الاشربة واصولها الممار كالعنب والتمر والزبيب والحبوبات كالبر والذرة والدخن والحلاوات كالسكر والفانيذ والعسل والالبان كلبن الابل والرمك والمتخذ من العنب خمسة انواع اربعة ومن التمر ثلثة ومن الزبيب اثنان ومن كل البواقي واحد وكل منها على نوعين ني ومطبوخ سيأتي تفصيله [حرم الخمر] بما في القرآن من الدلائل العشرة سلكها في عداد الاوثان والتسمية بالرجس والكون من عمل الشيطان والامر بالاجتناب وتعليق الفلاح به واققع العداوة واققع البغضاء والصد عن ذكر الله تعالى والصد عن الصلوة والنهي بصيغة الاستفهام المرمي بالتهديد الشديد ولذلك سميت بالاثم * * شعور *

* شربت الاثم حتى ضل عقلي * كذلك الاثم يذهب بالعقول *

وبالخمر لانها مأخوذة من الخمر بالضم وهي مادة العجين واصله وهي ام الخبائث بالنص في المبسوط قال صلى الله تعالى عليه وسلم اذا وضع الرجل قدحا من خمر على يديه لعنه ملائكة السموات والارض فان شربها لم يقبل صلواته اربعين ليلة وان دأب عليها فهو كعابد الوثن والاولى تأخيرها ليلا يلزم الاستدراك وتقدير حكم الشيء على نفسه [وهي] اي الخمر فانها من الموننات السماوية الواجبة التائيت والواز للاعتراض بدليل ان الوصلية [النبيء] بكسر النون ومكون الياء والهمزة ويجوز التشديد على القلب والادغام اي غير المضيج كما في المغرب بالنضيج ليس بخمر فلو طبخت لم يبق خمرا وفيه خلاف كما اشير اليه في الهداية فمن قال انه لم يبق خمرا لم يحل باكله الا اذا سكر وعلى هذا ينبغي ان لا يحل شارب العرق ما لم يسكر ولا يسكر في يمينه من قال والله لا اشرب الخمر وشرب العرق على ان مبني الايمان على العرف ومن قال انه بقي خمرا فقد انعكس الحكم و اليه ذهب الامام السرخسي وعليه الفتوى كما في تنمة الفتاوى ونقل الزاهد عن المبسوط انه لو صب فيها سكر او فانيذ حتى صار حلوا حل لزال مرارته وفيه اشعار بانه لو زال مرارة الخمر بالطبخ حل كما في القنية [من ماء عنب] احتراز عن غير العنب فلو اخرج الماء من

ثقله بعد عصره كان بمنزلة النقيع كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انه بمنزلة الخمر حتى يشرب
شارب قطرة منه كما في اللم [غلا] اي ارتفع امثله اذا صله الارتفاع كما في المقاييس [واشتد]
اي قوي بحيث يصير مسكرا [وقذف بالزبد] بالتحريك اي رماه بحيث لا يبقى فيه شيء
من الزبد فيصفو ويرق فلولا قذف به حل عند الكل عند بعضهم في النظم قال بعضهم
انه حل عندة و لم يحل عندهما قيل ان المختار انه بمجرد الاشتداد يحرم ولا يحل بدون
القذف به احتياطا كما في النهاية [وان قلت] حال من الخمر اي حرمت حال كونها قليلة
احتماز عما قال بعض المعتزلة ان الحرام هو الكثير المسكر لا القليل فانه حرام بالاجماع كذا
في الذخيرة ولو ترك القيدتين الاولين اكتفاء بما ياتي من قوله اذا غلت واشتدت وذكر
القيدتين الاخيرين ثمه لكان افيد واخصر [كالطلاء] بالكسر والمد فانه حرام وان قل فالمقصود
من التشبيه مجرد الجمع في هذا الوصف لا المبالغة حتى يلزم ان يكون المشبه به اقوى واشهر وفي
التشبيه تسامح والعطف احسن كما ظن [وهو ماء عنب] خالص كما هو المتبادر فلا يشتمل البتة
ولا الجمهوري كما هياني [طبخ] قبل الغليان بالنار او الشمس [فذهب اقل من ثلثه]
وقيل اذا ذهب بالطبخ ثلثه فطلاء ونصفه منصف وادنى شيء منه باذن واكل حرام كما في
الاختيسار وغيره والباذن بكسر الدال وفتحها كما في القاموس معرب (باده) وهو الخمر كما
في الفائق [وغلظ نجاسة] تميز اي غلظ نجاسة الخمر والطلاء كالبول كما في الهداية وفيه
ان نجاسة الطلاء خفيفة في رواية وهو مختار الامام السرخسي والفتوى على الاول كما في
الكرمانى وفيه اشعار بان الخمر نجس العين كما قالوا وفي الكرمانى وغيره ان جوهر الخمر
كان مصيرا طاهرا ثم صار نجسا باعتبار صفة الخمرية فلم تكن نجس العين والاولى ترك بيان
نجاسة الخمر لان كتاب الطهارة يغنيه وكان عليه ان يوجب بيان نجاسة الطلاء لانه لا يكون
نجسا الا اذا اشتدت ويمكن ان يقال انه قد لم للاشعار بانه نجاسة النقيعين خفيفة
كما هو مختار السرخسي في المبسوط وان كان في الهداية انهما غليظتان في رواية [و] مثل
[نقيع التمر اي السكر ونقيع الزبيب نيين] اي غير مطبوخين فانهما حرامان ولو قليلين والنقيع
اسم مفعول من المزيد او الثلاثي في المغرب يقال انقع الزبيب في الحماض ونقعه اذا القاه فيها
ليبتل ويخرج منه الحرارة وقال ابن الاثير انه شراب متخذ من زبيب او غيره من غير طبخ
واليه اشار في الصحاح والاساس فلا حاجة الى قيد نيين والسكر بفتحيتين مختص بعصير
الرطب فيكون التمر اليابس كالزبيب مجازا عن الرطب بعلاقة الكون بقربة التفسير لكنه يوهم
فسادا ظاهرا فالاولى اما ان يقال ونقيع البسر والرطب والتمر والزبيب كما في الذخيرة واما ان يترك
التفسير مختارا ما في ربو الكافي ان التمر اسم جنس من حين ينعقد صورته الى ان يدرك

والمختص بصير البسر الفضخ بالضاد والهاء المعجمتين من الفضخ وهو كسر الشيع المجزف [اذا علمت] الطلاء والنقيعان والظرف متعلق بحرم [واشتدت] فان كانا اذا كان حل اتفاقا و اذا اشتدت فكان له عنده خلافا لهما و اذا قلنت بالزبد حرم اتفاقا وترك هذا القيد لانه اعتمد على السابق [وحرمه الخمر] وان قلت [اقوى] من حرمة هذه الثلاثة وان كثرت المقطعية والظنية [فيكفر مستحلها] لانه دخل في الايمان بتصديق مجموع ما انزل عليه الصلوة والسلام فاذا جحد واحدا كانه جحد الكل كما في الكرمانى فيفسق شاربها ويحد بشرب قطرة منها ولا يجوز بيعها ولا يضمن متلفها قيمتها اذا كانت لمسلم [فقط] فلا يكفر مستحل هذه الا شربة ولا يفسق شاربها ولكن يضل ولا يحد الا اذا سكر ويجوز بيعها ويضمن متلفها قيمتها عنده وقالا لا يجوز البيع ولا يضمن المتلف وعن ابي يوسف رح يجوز بيعها اذا طبخ فذهب اكثر من النصف واقل من الثلثين والفتوى على قوله في البيع وكذا الضمان اذا لم يقصد المتلف الحسية واما اذا قصدها وهو يعرف بالقرائن فالفتوى على قولهما الطل في المضمرات وفيه اشعار بحرمة الانتفاع بالخمر من كل وجه كما في النية ولرؤف العطش المهلك حل شربها فان سكرها لم يحد الا اذا شرب زائدا على قدر الحاجة كما في الزاهدي [وحل] العصير [المثلث] من التثليث (س يكن كرون) بان يطبخ بالنار اذ الشمس حتى يذهب ثلثاه ولا يعتبر بما خرج من القدر من شدة الغليان من الزبد فلو طبخ عشرة اصوع من العصير فذهب صاع بالزبد طبخ الباقي حتى يذهب ستة اصوع ويبقى الثلث فيحل كما في الكافي وينبغي ان يطبخ موصولا فان انقطع الطبخ ثم اعيد فان كان قبل تغيره بحدوث المرارة وغيرها حل والا حرم وهو المختار للفتوى وان يكون سفلى قدره مستويا كاضلاعه وان ينقسم ارتفاع القدر ثلثة اقسام متساوية ويجعل على كل علامة قتملا و يطبخ الى ان يرجع الى العلامة السفلى كما في خزانة المفتيين [العنبي] احتراز عن العصير الزبيبي والتمرى فانهما يحدان بادنى طبخ وفيه اشعار بان المثلث ماء عنب خالص وذكر في الكشف انه اذا ذهب ثلثاه بالطبخ ثم رق بالماء وترك حتى اشتد يسمى مثلثا الا انه مخالف لعامة الكتب فانه يسمى باسمي آخر كالجمهوري لاستعمال الجمهور والحميدي منسوب الى حميد فانه صنعه و ابو يوسف ويعقوبي لانه اتخذه لهارون الرشيد والبخنج معرب (بخنج) وفي الروضة والطلبة انه مثلث صب عليه من الماء بقدر ما ذهب عنه من العصير ويشترط بعضهم ادنى طبخ بعد صب الماء اليه ذهب الفضلي وعليه الفتوى كما في اللم [مشتدا] وقاذفا بالزبد كما في السقايق وغيره فمادام حل شربه بلا خلاف و اذا قلنا بالزبد حل عند الشيخين ما لم يسكر ويسرمد عند محمد رح وان لم يكفر مستحله كما في النظم وعنه مثل قولهما وعنه انه مكروه وعنه انه موقوف كما في الهداية وبه اخذ الفقيه وهو الصحيح كما في شرح مجمع البحرين والاول اصح كما في النهاية والظهيرية وقاضيدان والكبرى

و فتاوي اهل عمرقند والحميدى كما في خزنة المفتيين وهو الصحيح لان الخمر موعودة في العقاب
فينبغي ان يحل من جنسه في الدنيا انما وذا ترغيبا كما في المضمرات ولما يلزم تفسيق الصيانة
رض وكان عمر رض استشار الناس فيما يستمرى الطعام ويقوف على الطاعة في ليالى رمضان ليعطى الفقراء
بعد الطعام فقال رجل من النصارى انا نضع شرابا في صومنا وآتي بالمثلث فصب عبر رض ماء فشرب
ثم ناول عبادة و امر العمار ان يتخذ للناس للاستمراء كما في الكرمانى [و] حل [نبيذ النمر] اسم
جنس كما مر فبناول اليباس والرطب والبسر ويتخذ حكم الكل كما في الزاهدي والنبيذ شراب يتخذ من
التمر او الزبيب او العسل او البر او غيره بان يلقى في الماء ويترك حتى يستخرج منه مشق
من النبيذ وهو الالقاء كما اشير اليه في الطلبة وغيره [و] نبيذ [الزبيب] حال كون نبيذهما
[مطبوخا ادنى طبخة] فالفرق بينه وبين النقيع بالطبخ و عدمه كما في التتمة [وان اشق] ذلك
النبيذ وقذف بالزبد وفيه خلاف المثلث كما في النظم وغيره ولا يشفى انه حال كسابقه فلم يتعلق
بالمثلث فلم يغن عما سبق من قوله مشتدا كما ظن وعن ابي حنيفة رح لا احرم ديانة ولا اشرب
مروزة وعن وكيع انه كان يشرب في ليالى رمضان للتقوى على العبادة كما في الكرمانى وعن ابن
مقاتل لو اعطيت الدنيا بحل افيروها ما شربت مسكرا وما افتيت بحرمة النبيذين مطبوخا وقال
ابو يوسف رح في نفسي من النبيذ مثل الجبال وكيف لا وقد اختلف فيه الصابة كما في التجميعين
وعن الشيخين ان نبيذهما لا يحل الا اذا ذهب ثلثاه بالطبخ كما في الكشف [اذا شرب] ظرف حل
[مالم يسكر] اى يغلب الهذيان به من المثلث والنبيذين ظنا منه فلا يشترط بالاجماع السكر
الموجب للحل عنده وما اسكر من القدح الاخير هو المحرم مندهما لانه العلة معنى كما في الحقايق
و غيره وذكر في التنف ان القدح المسكر حلال مكروه عند ابي يوسف رح فالحرام هو السكر
فحسب شربا [بلانية لهو وطرب] اى خفة توجد لشدة السرور فان نوى بالشرب واحدا منهما
فالجوس والمشي حرام كشرط قطرة والنية ويحد به وان لم يسكر كما في المضمرات وغيره وفيه اشعار
بان عينه حلال كما في السراحية فان قصد به استمراء الطعام او التقوى في الليالى على القيام او في
الايام على الصيام او على القتال لاعلاء الاسلام او التداوى لدفع الالام فهو المجل للخلاف بين
علماء الانام وفي التنف قال محمد رح كل مسكر مكروه ولم يتلفظ بالحرام وينبغي ان يكون مثل
الخمر مستثنى عن ذلك العام [و] حل بالاتفاق [الخليطان] اى ماء الزبيب والتمر والرطب او
البهر المجتمعين المطبوخين ادنى طبخة فلو جمع بين ماء العنب والتمر او الزبيب لا يحل مالم يذهب
منه بالطبخ ثلثاه كما في الكافي واما ذكره مع اندراجه فيما قيل ليكون ردا على اصحاب الظواهر فانه
لا يحل عندهم [و] حل عندهما خلافا لمحمد رح [نبيذ العسل] يسمى بالبتع بكسر الباء بنقطة
وفتح التاء [و] نبيذ [البتين] [و] نبيذ [البر] يسمى بالمذرب كسر الميم كما في المغرب [و] نبيذ

[الشعير] باليعة بالكسر [و] نبيل [الذرة] يسمى بالسكرة بضم السين والكاف وسكون
 الراء كما في المغرب وغيره ومن الظن انه نبيل البر [وان لم يطبخ] اذا شرب الشيطان والنبيل
 وان اشتد ذلك ولف بالزبد وسكر [بلا] نية [لهو وطرب] فالشيطان مقيد به وفيه اشاره الى
 انه لو شرب واحد منهما للهو حرم بلا خلاف وحاصله ان شرب نبيل السجوب والبلوات
 بشرطه حلال عند الشيخين فلا يحل السكران منه ولا يقع طلاقه وحرام عند محمد رح فيحل
 ويقع كما في الكافي وعليه الفتوى كما في الكفاية وغيره وفي الاكتفاء رمز الى ان لبن الابل اذا
 اشتد لم يحل وهذا عند الشيخين ومحمد رح وعنه انه مكروه واما عندهما فحلال والسكر منه حرام
 بلا خلاف والحد والطلاق على الخلاف وتماشه في التمر تاشي والى ان لبن الرماك اى الفرسه
 اذا اشتد لم يحل وهذا عنده على ما قيل والاصح انه يحل كما في الهداية وذكر في الخزانة انه
 يحل عند صاحبين ويكوه كراهة تحریم عند عامة المشايخ على قوله وعنه كراهة تنزيه
 وتماشه في التمر تاشي والى ان البنج اى احد نوعي شجر القنب حرام لانه يزيل العقل وعليه
 الفتوى بخلاف نوع آخر منه فانه مباح كالافيون لانه وان اختل العقل لكنه لا يزول وعليه يحمل ما
 في الهداية وغيره من اباحة البنج كما في شرح اللباب وتماشه في شفاء الجيران للعلامة القاني
 [وحل خل الخمر ولو] كان [بعلاج] اى عمل كالقاء الملح والماء والسمك وإيقاد النار عندها
 ونقلها الى الشمس عند بعضهم والصحيح انه لو لم يكن لصاحبها ضرر من وقوع الشمس عليها بلا
 نقل كرفع سقف لا يحل نقلها فلو صب خمرا في خله اساء ولم يفسد كما في اللحم ولو خلط الخمر بالخل
 وصار حامضا يحل وان غلب الخمر وادا دخل فيه بعض الحموضة لا يصير خلا عنده حتى يذهب
 تمام المرارة وعندهما يصير خلا كما في المضمرات ولو وقعت في العصير فارة فأخرجت قبل التفسخ
 وترك حتى صار خمرا ثم تخللت او خللها يحل وبه افتى بعضهم كما في السراجيه ولو وقعت قطرة
 خمري في جرة ماء ثم صب في جب خل لم يفسد وعليه الفتوى ولا ينبغي ان يتعمد ترك العصير
 خمرا ثم صيرورته خلا والصحيح انه لا باس به لان وجود الخمر ليس بقبيح وانما القبيح الانتباز
 فلا يكون بانتخاذه الخمر فأصل القبيح وكان بعض السلف اذا ارادوا اتخاذ الخل صب في اسفل الخابية
 خلا لكي يعض ما يخرج منه وهذا زيادة احتياط غير واجبة في الحكم كما التمه ولما ذكر ان
 النبي المشد حلال ويوهى ان زيادة الاشتداد الحاصلة بسبب الاوعية الثلاثة يوجب حرمة ازال ذلك
 التوهى فقال [و] حل [الانتباز] اى اتخاذ نبيل التمر والذرة ونحوه بان يلقي [في الدباء] بالضم
 والمال القرعة [والختم] بفتح الحاء والتاء وسكون نون قبلها جرة خضراء [والزفت] بالضم و
 التشديد جرة اخايبية طليمت ولطخت بالزفت بالكسراي القار [وحرم] كما في الزاهدني وغيره
 [شرب دردي الخمر] لتحقق اجزائها فيه ودردي الشبي ما يبقى اسفله [والامشاط] اى

الانتفاع وان كان في الاصل (موسى ثناء كردن) [به] اي بدرديهما كالاختقان به والامتثال لتجسدهم
الشعر وانما اثر الجريمة على الكراهة الوانعة في عبارة كثير من المتون لانه اراد التنبيه على المراد
الدال عليه كلام الهداية [ولا يحد شارب به] اي الدردي [بلا مكر] لغلبة الثقل وفي الزامدي
لو شرب ما فيه خمرة عند الدقاق والعبرة للطعم عند الكرخي وانما ختم على حكم الدردي
لانه مناسب لاتمام الكلام كما لا يخفى على الناظر في المرام والله اعلم *

* [كتاب الذبايح] *

ازرد بعد الاشربة لان حرمة ما فيه اغلظ والذبيحة ما سيلبغ من النعم فانه منتقل الى الاسمية
من الوصفية اذا الذبيح ما ذبح كما في الرضى وغيره فليس الذبيحة المزكات كما ظن والمراد ذبح الذبايح
بالمفتح فانه لغة الشفاء كما في المفردات وغيره وشرعية قطع الحلقوم من باطن عند الفصيل وهو
مفصل ما بين العنق والرأس وهو مشتار المطرزي لكنه مخالف لما ياتي وقد اشكل بالقينة التي
ذبحت من الققاء والمشهور انه قطع الورداج الشامل للنحر فلا حاجة الى الجواب عما في العنوان من
التخصيص [حرم ذبيحة] يوكل بقريئة المقام فخرج سباع البهائم والطيور وغيرهما وكذا انواع
السمك والجراد لكنه لم يتناول ما بان من السحي وان ظن المصنف [لم تزك] من التزكية
وهي في اللغة الذبح والاسم الزكوة وفي الشريعة تسهيل الدم النجس كما في صيد المبسوط فيخرج
المتريفة والنطيئة ومن الظن انه اريد بالذبيحة مقطوع رأس وبالتزكية قطع الورداج فانه
لا معنى له ولا قريئة عليه ومخرج الزكوة الضروري وهي قعم من التزكية ولقلة مباحثه قلناه
فقال [وزكوة الضرورة] اي الاضطراب وهو احسن ولذا اختاره الطحاري [جرح] بالفتح اي
شق جلده بشرطه [ابن كان] اي في اي موضع [من البدن] اي بدن الذبيحة [و] زكوة
[الاختيار ذبح] اي قطع ارداج [بين الحلق واللبة] اي مبداء من العقدة الى مبداء الصدر
بقريئة ما ياتي وعليه يدل كلام النهاية والكفاية والكرمانني فاللبة بالفتح الحلق في الاصل
الحلقوم كما في القاموس والكرمانني وغيره استعمل في بعض العنق بعلاقة الجزية بقريئة رواية
المبسوط والذخيرة وكلام التنقيح والعتابي والكافي والمضمرات يدل على ان الحلق يستعمل في
العنق بعلاقة الجزية بقريئة رواية الجامع فالمعنى من مبداء الحلق واللبة بالمذبح عند الاولين من
العقدة وعند الآخرين من اصل العنق فمن الظن الفاسد افساد كلام الكفاية بناء على كلام
الآخرين مع انه حملة على خلاف مراده حيث نقله هكذا مقتضى رواية الجامع ان الذبح لو وقع
في المني من الحلقوم كان المذبوح خللا وكلامه هكذا هذه الرواية تقتضي ان يحل وان وقع الذبح
فوق الحلق قبل العقدة ولو جعل بين معني في كما في الكرمانني لم يستقم كما لا يخفى [وعرفته]

اى الخلق بالمعنى المذكور فى المغرب الادراج عروق السلق فى المذبح وكون الضمير للمذبح
 الاختياري على ما ظن بعيد من وجهين وفيه تغليب فان الاولين ليسا بعرق [الخلقوم] اصله
 الخلق زيد الواو والميم كما فى المقائس مجرى النفس لا غير [والمري] على فعيل مهموز اللام مجرى
 الطعام والشراب اصله رأس المعدة المتصل بالخلقوم كما فى التهذيب والديوان وغيرهما لكن فى
 الطلبة ان الخلقوم مجرى الطعام والمري محرق الشراب وفى العين ان الخلقوم مجريهما وفى
 المبسوطين انهما عكس ما ذكرنا موافق لما فى الهداية فمن الظن انه سهوا الكاتب [والودجان]
 تشنية لودج بفتحتين عرقان عظيمان فى جانبي قدام العنق بينهما الخلقوم والمري وعن
 الشيخين عروقه الخلقوم و الودجان كما فى الزاهدي [وحل] الذبح [يقطع اى ثلث منها] اى
 الاربعة عنده و يقطع الاولين واحد الاخرين عند ابي يوسف رح و يقطع اكثر كل واحد منهما
 عند محمد رح فلو قطع النصف كره تحريما كما فى الثانية وغيره والاول اصح كما فى المصنوعات وعند
 محمد رح يقطع الاولين واكثر الاخرين وهو الاصح على ما قال مشايخنا كما فى المحيط وفى الاكتفاء
 اشعار بان لا يشترط خروج الدم ولا الحركة لكن ان لم يعلم حيوته يشترط احدهما كما فى الظهيرية
 وقال بعضهم العبرة للدم على كل حال وقال بعضهم للجراحة كما فى النظم [فلم يجوز] وحرم
 الذبح [فوق العقدة] الواقعة بين العنق وهذا تفريع ظاهر لو حمل على خلاف الظاهر بان يفرع
 على زكوة الاختيار على مذهب الاولين وتفريع غير ظاهر لو حمل على الظاهر بان يفرع على
 الحل لان الادراج مبنية من القلب الى الدماغ [وقيل] اى قال الامام الرستغفني [يجوز]
 فوق العقدة لقطع اكثر الادراج وبه اخذ الاستاد السغناقي وقال ان الرستغفني امام معتمد فى القول
 والعمل فلو اخذنا به يوم القيمة اخذناه كما فى النهاية وفيه اشعار بان اذا كان الرستغفني مجتهدا يثاب
 على ذلك مخطيا وكذا التابع له وان لم يكن مجتهدا لم يجوز ان يوخذ به كما تقرر [و] حل الذبح
 [بكل ما فيه حدة] كقصب وذهب وصفر وحجر وخلف رقيق وخشب محدد [الاسنان وظفرا]
فايمن غير منزوعين فانه وان قطع لم يحل به اذ الذبح به ميتة بالنص فلو كانا منزوعين
 عاملين عمل السكين حل عندنا وان كره وتذكير الصفة على التغليب فان السن مؤنث وفيه
 اشارة الى انه لا يجوز بنحو القرن القائم كما فى المبسوط والى انه لو توقدت النار على المذبح وانقطع
 العروق لم يحل على ما قال بعضهم وحل عند بعضهم كما فى بيان الاحكام والاول اشبه بالصواب
 كما فى الزاهدي [وكره] ولم يحرم [النشح] بفتح الشين اى ابلاغ الذبح النخاع مثلثة وهو
 خيط ابيض فى جوف القفار ينحدر من الدماغ يقال بالعربية خيط الرقبة وبالفارسية (حرام منز)
 وان كره كراهة تنزية ولذا قيل انه مصحف فان اصله حرام المغز من العظام وقيل النشح ان
 يمد راسه حتى يظهر مذبحة وقيل ان يكسر عنقه قبل ان يسكن عن الاضطراب فان الكل

مكره لما فيه من تعذيب حيوان بلا فائدة كما في الهداية فما بعده مغننى عنه وأعلم ان
الزمخشري قال في الكشف والفائق والاساس وغيرها ان المعنى الاخير انما هو للبعث بالباء دون
النون وصوبه المطرزي وغيره الا ان الكواشي رده عليه بان البعث بالباء لم يوجد في اللغة وقال
ابن الاثيراني طالما بحثت عنه في كتب اللغة والطب والتشريح فلم أجده فمجرد منع الفاضل
التقازاني لذلك ليس بشيء [و] كره [السلخ] اي نزع الجذع بالفتح دون الكسر فانه الجذع
[قبل ان يبرد] انما يسكن عن الاضطراب فان بعده لا يكره النسخ والسلخ كما في الهداية فالطرف
متعلق بالمصدرين وقال بعضهم ان السلخ قبله لم يكره كما في التنقيح وفيه اشعار بان لو ابل
عضوا قبله كره كما في بيان الاحكام [و] كره [كل تعذيب] للذيحة [بلا فائدة] تعميم بعد
تخصيص كالجرا الى المذبذب والنسخ من الغطاء وقطع الرأس مرة واحدا الشقوة بين يديه بعد
الاضطباع فانه قال صلى الله عليه وآله وسلم ابهت البهائم الا عن اربعة خالقها ورزقها وسفادها
وحففها ولان عمرو بن علاه بالدرة حتى ضرب كما في صيد المبسوط وهذا لا يخلو عن اشعار بان ضرب
الدرة جائز فيما يكره كراهة تنزيه [وشروط] لسل الذبيح كون [الذبيح مسلما او كتابيا] حربيا او
تغليا او ذميا [ولو] كان الكتابي [حربيا] فسل ذبيح الذمي كذبيح الابرس بلا كراهة كخبره
وطبخته وان كان غيره اولى كما في المنية [او] كان الشخص الكتابي [امراة] حائضة او نفساء او
جنبيا كما في التنقيح [او ميتونا] او معتوما [او صبيا] ولو اكل ابويه محرما [يعقل] اي يعلم
التسمية او كون السل بها كما في الكوماني او كون السل بقطع الازداج كما في المحيط [ويضبط] اي
يقدر على قطع الازداج من ضبطه اي حفظه بالجزم كما في الكرماني وأعلم ان كلامنا من المعطوفات السابقة
واللاحقة مقيد بقيد الفعلين اذا الاشتراك اصل في القيود كما تقرر فمن الظن انهما قيدان
للصبي ويعلم حكم الباقي بالمقائمة [او] كان الذابح [اتلف] اي صاحب قلقه وجليلة قطعها الخائن
واختزله عما نقل من ابن عباس انه لم يجز ذبحه [او اخرس] اي ابيكم فانه معذور في ترك
التسمية [لا من] حال من معلما فانه اسم غير محصل يجعل لا كجزئه فان لا مخصوصة به كما ذكره
الرضي فليس من التسامح في شيء كما ظن [لا كتاب له] كالشوري والسري والمجوسي واما ذبيح الصابي
فغير مكره عنده لانه ممن يقرب عيسى ومكره عندهما لان منهم من لم يقرب بني وعبد الشمس
على ما ذكره الكرخي وفيه انهم لم يقرروا الا بالادريس لكن عظموا الملائكة كاثمين اعتقادهم فوقع عنده
ان تعظيمهم تعظيم استقبال وعندهما تعظيم عبادة واعتبار اولي لان الحرمة تغلب عند الاشتباه
كما في المبسوط [او مرتدا] بان صار حربيا او كتابيا فانه لا يقر على ملة [و] لا [تارك التسمية] اي
ذكر الذابح اسمه تعالى الميرد على الذبيحة عند ذبحه لله تعالى [عمدا] لا نسيانا وفيه اشعار بان
التسمية شرط للسل ويدخل فيه كل اسم من اسمائه فلو قال الله او غيره مريدا له جاز كما في المنية

فلو سمي ز لم ينو الذبيح لم يحل كما في الكبرى والاحسن بسم الله كما في النتف والمستحب عند
البقالى بسم الله والله اكبر وكذا عند الحلواني الا انه كرهه مع الواو كما في المحيط وما قال البقالى
هو المتداول منقول عن ابن عباس كما في الهداية وانما قلنا ذكر الذابح لانه لو سمي غيره لم يحل
كما في المحيط وانما قلنا المجرد لانه لو قال اللهم اغفر لي لم يجز لانه دعاء كما في الهداية وانما قلنا على
الذبيحة لانه لو سمي عند الذبيح لافتتاح عمل لم يحل وانما قلنا عند الذبيح لانه اذا فصل بينه وبين
التسميه بعمل كثير لم يحل وقال الزعفراني لو حدد الشفرة لم يحل فلوسمي على ذبيحة وذبح غيرها لم
يحل وانما قلنا لله تعالى لانه لو سمي وذبح لقدم الامير او غيره من العظماء لا يحل لانه ذبح تعظيما
له لا لله تعالى ولهذا لا يضعه بين يديه لياكل بل يدفعه الى غيره بخلاف ما اذا ذبح للضيف فانه لله
تعالى ولهذا يضعه بين يديه لياكل الكل في الزاهدي [وان نسي] التسمية عند الذبيح [صح] اكله لانه
معذور [وحرم] الذبيح [ان عطف على اهم الله تعالى غيره نحو بسم الله واسم فلان] لان تجريد
التسمية فريضة كما في المنية وفيه اشارة الى انه لو رفع الغير لم يحرم وكذا لو نصب وفيه اختلاف
المشايع كما في التمرتاشي والى انه لو قال بسم الله ومحمد رسول الله بالجر يحرم كما في الهداية لكن في
التمرتاشي انه مكرره والى انه لو اعاد الجار وقال (بسم الله وبسم الله) لم يحرم كما في المحيط
[وكره] الذبيح كما في النهاية او الدعاء كما في المحيط [ان وصل] الذابح بالتسمية الدعاء او غيره
[و] الحال انه [لم يعطف] ذلك الغير [نحو بسم الله اللهم تقبل من فلان] او اللهم اغفر لي
او باسم الله صلى الله تعالى عليه وسلم [وحل] الذبيح [ان فصل] غير التسمية عنها [صورة ومعني
كالدعاء قبل الاضجاع] قبل [التسمية] بنحو اللهم تقبل مني ثم اضجع وسمي وفيه رمز الى انه
لو دعا بين الاضجاع والتسمية او بعد التسمية كره وفي التحفة ينبغي ان يدعوا قبل التسمية او بعد
الفراغ عنها منفصلا عنها او بعد الذبيح لو ردد الاثر [وندب] اى سن [نحر الابل] اى قطع عرقها الكائنة
في اسفل عنقها عند صدورها لان موضع النحر عنها لا لحم عليه وما سوى ذلك من الخلق عليه لحم
غليظ والنحر اهل من الذبيح كما في المبسوط [وكره ذبحها] لمخالفة السنة كما في الهداية وغيرها وهذا
ضابط ضرورى لمعرفة الكراهة فاحفظه [وفي البقر والغنم عكسه] اى ندب ومن ذبحهما وكره نحرهما فان
اسفل الخلق واعلاه سواء في اللحم منهما والذبيح ايسر وفي المضمرات السنة ان ينحر البعير قائما
ويذبح الشاة مضطجعة وكذا البقر كما في الخلاصة وذكر في النتف ان ادب الذبيح ان يضع
بالرفق وعلى اليسار ويوجه الى القبلة ويشد ثلث قوائم فقط ويذبح باليمين ويحدد الشفرة ويسرع
في الذبيح واجراء الشفرة على الخلق [وكفى] في الحلية [الجرح] والرمي ولو يوما في العمران
[في نعم] اى كل حيوان انسي وان لم يكن له يدان ورجلان كالدجاجة والحمامة والابل والبقر والغنم
والحمار الوحشي والظبي والنعم بفتحنيين وقد يسكن في الاصل الابل والشاة والابل لا غير كما في

القاموس [توحش] اي صار وحشياً ومنفراً ولم يمكن ذبحه لما كان الضرورة فلو ملق دجاجة بشعر لا يؤخذ فرماً حل وفيه اشعار بانها لو قتل بنية الزكوة بغير حمل عليه ولم يمكن اخذ حل كما لو تعمم الولادة على بقيرة فادخل يده في فرجها جارحاً الولد بلا قدرة على ذبحه كما في المحيط وغيره [اوسقط] النعم [في بئر] وكل هوة [ولم يمكن ذبحه] شامل للنجر اي قطع اوداجه ولم يقدر على اخراجه فان وجاءه وقد اشكل عنده انه مات منه اكل فان علم انه لا يموت منه فمات لم يؤكل كما في الذخيرة فلو سقط شاة في بئر فطعن حل خلافاً للحسن كما في الجزالة [لا] يكفي الجرح بل يذبح ليحل [في صيد استانس] لانه لا حاجة اليه الا اذا توحش [ولا يحل] عنده [جنين ميت] وان نبت شعوره [وجد في بطن امه] من شاة او بقرة او ناقة او غيرها وقالوا اذا تم خلقه يحل لانه يتصل به حتى يفصل بالمقراض ويتغذى بغذائها ويتنفس بنفسها قلنا لا نسلم بل يبقيه الله تعالى بلا غذاء او الغذاء يوصل اليه كيف شاء كما في الكرماني والارل هو الصحيح كما في المصمرات [ولا] يحل [ذئباب او مخلب] اي كل حيوان يصيد بالسن التي خلف الرباعية وبالمخلب الذي وظفر كل سبع من الماشي والطائر كما في القاموس وانما قلنا يصيد احترازاً عن البعير والنعامة فان لهما ناباً ومخلباً [من سبع] بفتحتين وسكون الباء وضمها وهو حيوان منتهب من الارض مختطف من الهواء جارح قاتل عاد عادة فيكون شاملاً لسباع البهائم والطيور فلا حاجة الى قوله [او طير] جمع طائر وقد يطلق على الواحد المراد ههنا ولعل ذكره لموافقة الحديث فسبع ذئباب كالاسد والذئب والنمر والفهد والكلب والضبع والغيل والسنور الاهلي والوحشي والضب والخنزير والسنجاب والسمور والفندك والدلق والقرد واليربوع وابن عرس وابن آوى وطير ذومخلب كالعقاب والنسر والصقر والبازي والباشق والشاهين والسنادة والبغات ولا بأس بما ليس بذي مخلب كالخفاف والقمرى والسوداني والزرزر والعصافير والفاخنة كما في قاضيتان وكالدبى موسيخة والشفاش في راي كما في المحيط والعقعق كما في الهداية والبوم في رواية عن ابي يوسف راج كما في العتابي والهدمد والقلق والطاوس كما في المصمرات والنعامة كما في المغني وذكر في النظم انه يكره العقاب والقلق والفاخنة [و] لا [الحشرات] الصغار من الذباب جمع الحشرة محركة فيهما كالغارة والوزغة وسام ابرص والقنفذ والسحبة والضفدع والزنبور والبرغوث والقمل والذباب والبعوض والقراد ولا بأس بدود الزنبور قبل نفخ الروح لان ما لا روح له لا يسمى ميتة كما في قاضيتان وما قيل ان الحشرات هوام الارض كاليربوع وغيره فقيه ان الهامة ما يقتل من ذوات السم كالعقارب واعلم ان الحشرات محرمة عندنا لحلال مكررة عند غيرنا كما في التنف وان الشاة لو حملت من كلب ورأس ولدها رأس الكلب اكل الا رأسه ان اكل العلف دون اللحم او صاح صياح الغنم لا الكلب اذ اتي بالصورتين وكان له الكرش لا الامعاء كما في النظم [و] لا [الحشرات]

الاهلية [دون الوحشية وان صارت اهلية و وضع عليها الاكاف فلو نزا احدهما الى الاخرى فالحكم للام كما في النظم ويدخل فيه لحمه ولبنه وشحمه الا انه منتفع به على الصحيح كما في المغني [و] لا [البغل] عنده وكذا عندهما ان كان النازي فرسا واما ان كان حمارا فالاصح انه لم يوكل كما في المضمورات [و] لا [الخيل عند ابي حنيفة رح] وفيه اشارة الى انه لحمه حرام عنده وقيل انه رجع قبل موته بثلاثة ايام عن حرمة لحمه وعليه الفتوى كما في كفاية البهقي ثم انه مكروه كراهة تنزيه في ظاهر الرواية وهو الصحيح على ما ذكره فخر الاسلام وغيره او كراهة تحریم هو الاصح كما في الخلاصة والهداية وهو الصحيح كما في المحيط والمغني وقاضيتان والعمادي وغيرها لانه صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن لحم الخيل والبغال والحمير كما في الكرماني وغيره والى انه حل عند غيره كالصاحبين وفي المضمورات انه لم يكره عندهما وكره عنده وهو الصحيح وما في انجاس الكافي انه ما كول بالاتفاق قول بعض على ما نقله القاضي الامامي على انه لا ينافي كراهة لحمه عنده والى ان لبنه لا يسلل لانه متروك من اللحم والاصح انه يحل كما في قاضيتان وغيره والى ان شحمه لا يحل خلافا لهما [و الضبع] بضم الباء و سكونها [واليربوع] الذي بالفارسية (موش دشتي) وهذا تخصيص بعد التعميم رد على الشافعي فانهما يسللان عنده [والابقع] مجاز مرسل عن الغراب فانه ثلثة انواع الابقع ما فيه سواد وبياض والاسود والزراغ [الذي ياكل الجيف] اى لا ياكل الا الجيفة وجثة الميت وفيه اشعار بانه لو اكل كل من الثلثة الجيفة والحب جميعا حل ولم يكره وقال لا يكره الاول اصح كما في الخزانة وغيره وفي الاكتفاء رمز الى انه حل اكل الابل والبقر والغنم الجلالة والدجاجة المخلاة الا انه مكروه كراهة تنزيه كما اشهر اليه في التتف فيحبس الابل اربعين يوما والبقر ثلثين والغنم سبعة والدجاجة ثلثة وقيل الغنم ثلثة والدجاجة يوما كما في النظم والمختار في الاولين عشرة والغنم اربعة والدجاجة ثلثة كما في الكبرى والاصح ان يحبس الى ان يزول الرايحة المنتنة من العذرة كما في المحيط وغيره والى انه حل الغرير والذكر والانثيان والمتانة والعصبان اللذان في العنق والرازة والقصيد الا انه مكروه كراهة تنزيه كما في بحر المحيط وكذا الدم الذي يخرج من اللحم والكبد والطحال دون الدم المسفوح فانه حرام فطعي بالنص [ولا حيوان مائي] اى ما يكون تولده ومعاشه في الماء [سوى سمك لم يطف] بضم الطاء اى لم يجعل الماء و مات فيه بلا آفة من الطفو وهو العلو واما ما مات بافة وهو الطائي فيوكل كما اذا هلك لضيق المكان والتراكم او لدغ حية او اصابه حديدة او اكل دواء ملقي في الماء او وجد في بطن كلب وهو صحيح او وجد على وجه الماء وظهره من فوق او انحسر الماء عنه فلو قتله حر الماء او برده لم يوكل عنه خلافا لمحمد رح وهذا ارفق كما في الخزانة [وحل الجراد] بانواعه وان مات حتف انفه وكان بحري الاصل برى المعاش كما قيل ان بيض السمك اذا انحسر عنه الماء يصير جرادا كما في المبسوط [وانواع السمك] كالمارماهي والجريث

وغيره ولعل الاطلاق قول الشيخين فان انواعه حلال سواءها عند من رح كما في المضمرات وما قيل ان الجوز من المسموحات باطل لانه لا نعل لما منع اذ لا يبقى بعد ثلثة ايام [بلا زكوة] فانه لو صاد مجرمي جرادا او سمكا او ترك معلم التسمية عمدا يسل كما في المحيط وغيره [وغراب الزرع] و يقال له غراب الزيتون ايضا وهو طائر صغير البينة احمر الرجل امود البدن وازيد به غراب لم يأكل الا السب سواء كان ابقع او امود او زاعا وتمامه في الذخيرة [والعقعى] هو طائر طويل الذنب فيه مवाद وبياض يقال له بالفارسية (عكه) وعن ابي يوسف رح انه يكره لان غالب اكله الجيف كما في الزامدي وعن من رح اذا اكل الجيف يكره واذا النقط السب لا يكره كما في المحيط [والارنب] للذكر والانثى المذكور في جميع النسخ ومن تركه فقد صيى وانما خص بالذكر لانه زوى انها كانت امرأة لا تغتسل من الحيض فمستت كما في الكرمانى [معها] اى الزكوة وانما ذكر هذه الحال ليدفع التوهم الناشى من اشتراك العطوفين في القيد وهو ان هذه الثلاثة تسئل بلا زكوة وانما ذكر الزكوة ليكون دالا على الانتهاء المحتفاد من القطع مع الدال على المصاحبة اشارة الى ختم الكتاب وانضمام كتاب آخر اليه *

* [كتاب الاضحية] *

عقب به الذبايح لانها كالمقدمة له اذ بها يعرف التضحية اى الذبح من ايام الاضحي [هي] بضم الهمزة وكسرها على افغولة فاعل كمومي وقيل انها منصوبة الى الاضحي وقيد ان الواجب على هذا ان يقال اضحية لان الالف الثالثة او الرابعة اذا كانت مقلوبة تقلب واوا في النسبة كما تقرر ولا يبعد ان يقال انها منصوبة الى اضحي ارضي فثلف الواو وزيد الالف على خلاف القياس ويؤيد الاختير ما في الاختيار انها من اضحي يضحي اذا دخل في الضحي لانها تذبح وقت الضحي فعني الواجب باصم وقته فهي ما يذبح يوم الاضحي من الحيوان المخصوص والتضحية محلوفة في العنوان كما مر في الذبايح او الاضحية بمعنى التضحية كما في الكرمانى والمضمرات ويؤيد وصفهم بالوجوب في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انها سنة وعن الطرفين فريضة كما في قاضيخان وذكر الطحاوي انها واجبة عنده خسة عندهما وهو اختيار الامام رضى الدين النيشابوري كما في الاختيار والصحيح انها واجبة كما في المضمرات الا ان وجوبها دون كفارة اليمين وقد سبق ان وجوبها دون وجوب صدقة الفطر كما في الذخيرة ويشترط له يسار الفطرة وربما يومهم ترك المحكوم عليه بالوجوب انها واجبة على من وجب عليه الفطرة لا غير وليس كذلك فانه مسلم حرغنى مقيم فلا يجب على المسافر الحاج اذا كان محروما ولو من اهل مكة كما في شرح الطحاوي لكن في المبعوط ان على اهل مكة التضحية وان حجوا ويتبغى ان يعلم ان مجرد خروج المعافر عن الوطن معقظ

للاضحية كما في صلوة المسافر من الزاهدي والمقيم متناول لمن افام في الامصار والسواد والقرى والبوادي
 من اهل الكلاء وغيرهم كما في المضمرة وهي عبادة شريفة في الخلاصة لو ضحى باضحية مشرية
 بعشرة دراهم فهو اولي من التصديق بالف درهم [شاة] اسم جنس شامل للضمان الذكر الكباش
 والانثى النعجة والمعز والتيس والذكر منهما افضل اذا كان خصيا لان لحمه اطيب وانفع و
 المتبادر ان يكون اهلية وتوحشها غير مانع فلو كانت وحشية لا يجوز واذا كانت بينهما فالعبوة
 للام كما في المحيط لكن في النظم لو ولدت من الطيبي فلا رواية في الاصول وقال عامة العلماء لا يجوز
 وقيل يجوز ان شابه الشاة وكره ذبح المعسر لديك والدجاجة تشبهها بالضحيين وفي التنكير
 اشعار بانه لو ضحى باكثر من واحدة فالواجب واحدة الا ان المختار وجوب الكل كما في الخزانة
 وذكر في النظم ان الزائد على الواحدة تطوع عند العامة وقيل انه لحم لا يصبر التطوع اضحية
 وبانه لو اشترى سبعة سباع شياه على ان يكون لكل واحدة لا بعينها ففصحوا بها جاز وذا بلا خلاف
 كما في المحيط [من فرد] لا غير ولو عظيمة وفي النظم قال بعضهم يجزى الشاة عن سبعة ولا
 نأخذ به [وبقرة] نوع منها الجاموش فيجوز عن سبعة على المختار كما في المضمرة والناء
 للوحدة فجاز الذكر والانثى وهي افضل كما في الخزانة [او بعير] اسم جنس والانثى افضل
 وفيما ذكر ترقى من الادنى الى الاعلى فان الافضل البعير ثم البقر ثم الضان ثم المعز ثم اكبر بدنا
 واهم من واكبر سنا وكل ما كان اكبر ثمنا فافضل وقال الخبير اخرى الافضل لاهل البادية الابل
 و لاهل القرى البعيدة البقرة و لاهل الامصار الكباش كما في النظم وقيل شاة افضل من سبع البقرة
 اذا استويا في القيمة وسبع شياه افضل من بقرة كما في المحيط وقيل البقرة افضل تعظيما للشعائر وقيل
 يعتبر بالاحب عندهم [منه] اي كل منهما مجزي من فرد وهذا عند عامة العلماء وقيل سبعة
 اضحية منه والباقي تطوع كما في النظم والفتوى على الاول كما في قاضيخان وفي التنكير اشعار بانه
 لو ضحى اربعة عشر بمقرتين مشتركيتين بينهما جاز كما في المنية [الى سبعة] هذا عند عامة
 العلماء وقيل يجوز البعير عن عشرة كما في النظم [ان لم يكن لفرد] منهم [اقل من سبع] حتى
 لو كان له اقل منه لم يجز وصار لهما فلو كان نصيب الكل او البعض سبعة او اكثر جاز عنهم جميعا
 وان كان بين اثنين نصفين جاز على الاصح لان نصف السبع تابع لثلثة الاسباع كما في الهداية و
 كذا جاز على الاصح لو كان بين ثلثة او خمسة او ستة كما في الزاهدي وفي الكلام اشعار بانه لو
 ضحى عنه وعن ستة من اولاده وجعل الكل سبعة جاز الا انه غير ظاهر الرواية وعن الشيخين ان كان
 الكل صغارا او كبارا او فعل بامرهم يجوز وان فعل بغير امر الكل او البعض لا يجوز على احد اتفاقا وعند
 الحسن لو ضحى عن نفسه وعن خمسة من اولاده الصغار وام ولده ولو بامرهم لم يجز عن احد

و قال ابو القاسم يجوز عن نفسه فقط وأعلم انه اذا لم يجد الاضحية الا بعين فاحش قال نجم الامة
لا يلزمه شراها ولو لم يجد في وطنه ايضا قال يلزمه المشي لطلبها الى موضع يمشون اليه لشرف
الشاة عادة و قال غيره يلزمه المشي الى موضع يجد فيه الشاة وان كان بعيدا ما لم يزد على مدة
السفر والاول اشبه بالصواب كما في المنية [ويقسم اللحم] اي يصح قسمته بين الشركاء [وذا] لانها
بيع [لا] يقسم [جزافا] لاحتمال الربوا وتحليل بعضهم بعضها لم يجوز لانه هبة مشاع يقسم
[الا اذا ضم معه] اي اللحم شيى [من] نحو [اكارعه] جمع كراع هو ما دون الكعب من الدواب
[او جلده] او رأسه او شحمه فيقسم جزافا لانه صرف الجنس الى خلافه فلو كانوا سبعة وجعلوا اللحم
سبعة والراس مع قسم واحد والاكارع مع اربعة والجلد مع اثنين جاز كما في الظهيرية ويشترط
التحليل كما في قاضيان وفيه اشعار بانه لو اخذ بعضهم اللحم والسقط وبعض اللحم اكثر من
السبع جاز لان الزيادة بازاء السقط كما في المغني [وصح] في ظاهر الرواية للحاجة اليه وعن ابي يوسف
رج لا يصح [اشتراك ستة] غنية او فقيرة جملة او منقوفة [في بقرة] او سبع شياه [مشروبة] موجبة
باللسان او لا [لاضحية] اي تضحية المشتراة كما في قاضيان [وذا] الاشتراك [قبل الشراء] اي شراء
الغنى او الفقير [احب] احتراز عن الخلاف فان الاشتراك بعده قيل لم يجوز من الفقير لانه اوجبها
بالشراء فضمن حصة الشراء وقيل الغنى اذا شارك تصدق بالثمن لان ما زاد على السبع غير واجب
عليه وبالشراء قد اوجبته على نفسه ومن ابي حنيفة وح ان الاشتراك بعده مكروه كافي الاختيار
[ويضيى الاب او الوصى] على الاصح [من مال طفل غني] وقال محمد وزفر وح ان الاب يضيى
من مال نفسه كما في الهداية وقيل لا يضيى على الاصح من مال الطفل بالاجماع لانه غير مخاطب
والمصحيح انه يضيى على ما قال القدوري والجد كلاب عند علمه كافي الاختيار والكلام مشعر بانه
لا يجب عليه ان يضيى عن طفل فقير في ظاهر الرواية وعنه انه يضيى عنه قيل يضيى عند الشخيين
لا عند محمد وزفر وح كافي المحيط والفتوى على الاول كما في الكفاية وعنه ينبغي ان يضيى عن ولده
وولد ولده ذكر ادائى ولا يضيى عن رقيقة وام ولده بالاتفاق كما في النظم [فيا كل الطفل] ما امكن
من اضحية [وما بقى] من اكله من اللحم وغيره [يبدل بما ينفع بعينه] كالثوب لا بالاستهلاك
كالبازير وحياتي وفيه رمز الى انه لا يتصدق الوصي من اضحية والا ضمن كافي الخلاصة والى انه لا ياكل
غيره ولا يبدل بالمطعم لكن في جامع الصغار ان الاب او الوصي او الجد يطعم الصبي وعياله وخادمه
وياكل الابوان منه ويجوز ان يشتري بذلك اللحم مطعوما للصبي كالخبز وان ضحى من مال نفسه
فهو كاضحية [زاول وقتها] اي التضحية [بعد صلوة العيد] للحديث وفيه اشارة الى انه لا يضيى
قبل ما فعل الامام وكذا بعده قبل السلام في ظاهر الاصول والى انه يضيى بعد سلام واحد وعن
الحسن ينبغي ان لا يضيى قبل الخطبة والى انه لو كان الامام محدثا ارجحنا جاز الاضحية وان

اعيد الصلوة لانها معتبرة عند الشافعي كما في النظم والى انه لو فاتت الصلوة لفتنة او عمد جازت بعد الطلوع وهو المختار لانه صار حينئذ كالسواد كما في الواقعات وذكر في المحيط انها لم يجوز في اليوم الاول الا بعد الزوال واما في اليوم الثاني والثالث جازت قبله لانه يصلي فيهما على وجه القضاء ولو شك في اليوم الاضحية فاحب ان لا يؤخر الى اليوم الثالث والا فاحب ان يتصدق كله [ان ذبح في مصر] لان الصلوة على اهله ولو قدمت احتمل التشاغل عن الصلوة ثم العبوة لمكان الاضحية فلو كانت في السواد والمضحي في مصر جازت قبل الصلوة وبالعكس لم يجوز الا اذا بعثت الى ما يباح القصر فيه من خارج المصر فيضحي بها بعد الطلوع لما مر ان العبوة لمكانها وهذه حيلة للتضحية قبل الصلوة كما في الهداية وغيره [و] اول وقتها [بعد طلوع فجر يوم النحر] العاشر من ذي الحجة [ان ذبح في غيره] اي غير المصر من القرى والرباطات والبوادي لكن في النظم وغيره ان اهل البوادي لا يضحون الا بعد صلوة اقرب الائمة منهم وفي المحيط ان الوقت المستحب لاهل المصر بعد الخطبة وغيره بعد طلوع الشمس واعلم ان في المتن تسامحا اذا التضحية عبادة لا يختلف وقتها بالمصر وغيره بل شرطها فاول وقتها في حق المصري والقروي طلوع الفجر الا انه يشترط لاهل المصر تقديم الصلوة عليها فعدم الجواز لفقد الشرط لا لعدم الوقت كما في المبسوط واليه اشير في الهداية وغيره واعلم اشارة الى ما اختار بعضهم ان وقت الوجوب في حق المصري بعد الصلوة او بعد مضي وقتها اذا لم يصلوا بعدد لا ما ذكرنا كما في الزاهدي [وآخرة] اي وقت التضحية ان ذبح في مصر او غيره [قبيل غروب] الشمس من [اليوم الثالث] عشر للآثار الا ان العاشر افضل ثم الحادي عشر ثم الثاني عشر كما في السراجية وفيه اشعار بان التضحية يجوز في اليلتين الاخيرتين لا الاولى اذا الليل في كل وقت تابع لنهار مستقبل الا في ايام الاضحية فانه تابع لنهار ماض كما في المضمرات وغيره وفيه اشكال لان ليلة الرابع لم يكن وقتها بلا خلاف الا ان يقال المراد فيما بين ايام الاضحية [واعتبر الاخر] اي آخر وقتها [للفقير وضده] الغني فلو استغنى في احد الاولين واقتصر في الآخر وانتقص النصاب بالسروقة او الانفاق او غيرهما سقطت الاضحية ولو افتقر ثم استغنى وجبت ولو ضحي في احدهما فقير ثم استغنى في الآخر اعاد على المختار كما في المضمرات وقيل لم يعد وبه نأخذ كما في الذخيرة وغيره [والولادة والموت] فلو ولد في اليوم الاخر فعلى ابنته الاضحية له كما مر ولو مات في الآخر سقطت حتى لم يجب عليه الايضاء ولو مات بعد الآخر فبالعكس والمورد امثلة فانه لو اشتري مقيم فيه اضحية فسافر في الآخر جاز بيعها لانها لم يجب عليه كما في المحيط ولو اسلم الكافر في الآخر او بلغ الصبي او اقام المسافر وجبت كما في المنية ولو قدم مسافر بلدة وعزم الإقامة فيه خمسة عشر يوما لزمه الاضحية و صلوة العيدين والجمعة على ما قال قاضيان في اماليه كما في بحر المحيط ولو اعتق فيه او ارتك سقطت كما في الزاهدي

[و كره الذبح] كراهة تنزيه [في الليل] أي في كل ليل متشال بين هذه الأيام لاختتال فقد شوط
الذبح وغيره فيستحب في النهار كما في النهاية [ويقضي] إذا مضى أيام النحر ولم يضح الغني
أو الفقير [الناذر] للاضحية بان قال نذرت أن أضحي شاة أو أضحي ولم يسم شيئاً فإنه يقع على الشاة
كما في الخلاصة أو قال فيما ملكه أضحي به أو على أن أضحي أو لله على أن أضحي كما في الكفاية [و]
يقضي [فقير شري للاضحية] بان نوى عند الشراء أن يضحي به فاللام متعلق بالناذر وشري جميعاً
[بتصدقها] أي يقضي بتصدق الاضحية الواجبة بالنذر أو بالنية عند الشري ولم يتصدق على
أمته وزوجته وكذا زوجة عبده كما في النية والاطلاق مشير إلى أن القليل والكثير سواء في ذلك
فلو أوجب على نفسه عشر انحيات لزمه الكل على المختار وقيل اثنان كما في المضمرات [حية] لأن
الاراقة إنما عرفت قرية في زمان مخصوص وهذا بيان الافضلية كما في الخلاصة فان تصدق بقيمتها
أجزأه فالتصدق بها كالتصدق بالعين فيما هو المقصود كما في الذخيرة وإن ذبحها وتصدق بثلثها
جاز فإن كان قيمتها حية أكثر تصدق بالفضل ولو أكل منها شيئاً غرم قيمته وإن باعها بما يتغابن
الناس تصدق بثمنها وبما لا يتغابن بالفضل كما في المحيط وأعلم أنه إذا ملكت تلك الاضحية وجب
أخرى عند أئمة بخاري وكذا عند غيرهم أن لم تكن معينة والأشيع عليه فإن اشترى أخرى فوجد
الأولى فالأفضل عندهم أن يضحي أفضلهما ويضحي بالأفضل عند أئمة بخاري أن كان غنياً والأفضل
كما في النظم وغيره [و] يقضي [الغني] غير الناذر الاضحية [يتصدق قيمتها] أي قيمة ما يصلح
للاضحية كما في الخلاصة أو قيمة شاة وسط كما في الزاهدي والنظم وغيرهما [شري] الاضحية [أولاً]
يشري وإنما اشرنا إلى إضافة العهل لأن شراء الغني مع النية غير موجب عند الأكثرين وذكر الزاهدي
أنه لو لم يضح حتى مضى الأيام فلا شيء عليه وروي أنه يتصدق بقيمة شاة وأعلم أن وجوب
الاضحية بالشراء أفضل اختلف فيه الروايات والمشايخ فقال بعضهم أن كلام الزيادات دال على أن شراء
الموثر موجب لها وكلام النوادر على أنه غير موجب على ما روى عن الشيعين وذكر شيخ الإسلام
أن شراء الموثر غير موجب باتفاق الروايات وشراء المعسر موجب في ظاهر الرواية وروى الزعفراني
أنه غير موجب وهو المختار عند السرخسي وذكر الحلواني أن شراء المعسر غير موجب في ظاهر
الرواية وروى الطحاوي أنه موجب كما في الذخيرة وذكر في المشرح أن من اشترى شاة تعينت
بالنية عند الطحاوي ولم يتعين عند الجمهور إلا أن يقول علي أن أضحي بها أو أضحي بها والمختار
ما في المتن على ما دل عليه كلام خزانة المفتين [رصح الجذع] بفتحين وهو في اللغة [من] جنس
[الضان] ما تم له سنة ومن المعز ما دخل في السنة الثانية والبقرة الثالثة والابل الخامسة وقيل غير
ذلك كما قال ابن الأثير وفي الشريعة ما أتى عليه أكثر الحول عند الأكثر كذا في الكافي وفسر الأكثر في
المحيط بما دخل في الشهر الثامن وفي الخزانة هو ما أتى عليه سنة أشهر وشيخ وإنما يجوز إذا كان عظيم

الجسم اما اذا كان صغيرا فلا يجوز الا اذا دخل في السنة الثانية وفي المحيط معنى كونه عظيمًا انه
 اذا رآه انسان يظنه ثنيا وفي الزاهدي هو عند الفقهاء ما تم له ستة اشهر وذكر الزعفراني انه ما يكون
 ابن سبعة اشهر وعنه ثمانية وتسعة وما دونها حمل وانما قال من الضان لانه لا يجوز من المعز وغيره
 بلا خلاف كما في المبسوط ونحوه لكن في الخلاصة العنوز من المعز كالجدع من الضان مما اتى عليه
 اكثر الحول [و] صح [الثني] كالكريم وهو ما القى ثنية بالكسر والسكون هي الاضراس
 اربع التي في مقدم الفم [فصاعدا] اي فذهب السن حال كونها رائدة على السني [من غيره]
 اي الضان [وهو] اي الثني [ابن حول من الضان والمعز] الاخصر من الغنم والاحسن صح
 الجدع وهو من الضان ابن ستة اشهر ومن المعز حول الى آخره [و] ابن [حولين من البقر]
 وعند جمهور الفقهاء هو ما دخل منه في الثالث كما في الكافي [و] ابن [خمس] من الاحوال
 [من الابل] وهكذا * * نظم *

* السنيا ابن حول وابن ضعف * * وابن خمس من ذوي ظلف وخف *

لكن في كتب اللغة هو من ذي ظلف ما دخل في السنة الثالثة ومن ذي خف في السادسة وهكذا في
 المحيط الا انه قال هو من الغنم ما دخل في الثانية ثم قال هذا كله قول الفقهاء فهم يوافقون اهل اللغة
 في الاكثر وفي الزاهدي من الابل ما دخل في الخامسة والاول اصح وفي الاكتفاء اشعار بانه لا يذبح
 الجدي والحمل والعجل والفصيل كما في المضمرات ولا الوحشي الا ما ذكرنا في الذبايح [ويذبح]
 للاضحية [النولاء] بالفتح الذي جنت من الشاة وغيرها وكذا السرباء لان الجرب في السلد وانما
 تدبجان اذا كانتا سمينتين كما في الكافي ولقائل ان يقول باستدراك القيد بالعفاء [والجماء]
 التي لا قرن لها خلقة وكذا العظماء التي ذهب بعض قورنها بالكسر او غيره فان بلغ الكسر الى المخ
 لم يجوز وكذا الغماء التي لا اسنان لها يعتلف وهذا في ظاهر الاصول وعن ابي يوسف رح
 ان ذهب اكثرها لم يجوز وعنه ان ذهب اكثر من النصف جاز كما في النظم ويذبح مقطوعة اللسان
 المتعلقة وقال الزرنجيري انها الشاة لا البقر لانه يأخذ العلف باللان والشاة بالسن كما في المنية
 [والخصي] بالنص فيذبح العاجزة عن الجماع والصغيرة الانثيين وكذا التي بها الكبي والسعال
 كما في النظم واعلم ان الكل لا يتلوه من عيب والمستحب ان يكون سليما عن العيوب الظاهرة فما جوز
 ههنا جوز مع الكرامة كما في المضمرات [لا] يذبح [عجاء] لا مخ في عظمها من الهزال كما في النظم
 ولا باس بالمزولة كما اذا كان لها بعض الشحم كما في المحيط وقال المرفي ناني اذا تائثر شعر الشاة او البقرة
 في غير وقتها ركن في عظمها مخ جاز وعن بعض المشايخ لا يذبح الخنثى لانه لا يذبح لشمها كما في المنية
 [وعرجاء لا تشي] بوجلهما العرجاء [الى المنسك] اي المذبح فلو مشيت بثلاث قوائم وضعت
 الرابعة وضعًا خفيفًا على الارض واستعان بها بتمائل جاز ذكره شيخ الاسلام كما في الكرماني واعلم انه

لا يذبح عنهم لم يكن له احداً من المسلمين او ذهب بافة واما في البدنة فلا يمنع الا اذا ذهب كلنا منها كما في
 الخلاصة ولا يجوز الجلالة التي لا يأكل الا الجيف كما في الظهيرية [ر] لا يذبح عندهما [ما ذهب] من
 الاضحية [اكثر من ثلث اذنها او عينها او ايلتها] او ذبحها الواحداً اذ الاكثر حكم الكل وعنه ان
 الربع مانع وعنه ان الثلث وعنه ان الزيادة على النصف وهو قولهما وفي النصف عنهما روايتان واختار
 ابو الليث انه اذا بقى الاكثر منها ومن نحوها جاز وعليه الفتوى كما في الزاهدي وذكر في نادرة الفتاوى
 ان كل عيب مانع لها ان كان اكثر من النصف لا يجوز بالاجماع وان كان اقل منه يجوز بالاجماع وان
 كان بقدر الثلث يجوز في ظاهر الرواية وعنه لا يجوز وهكذا في النظم وطريق معرفة المقدار في غير
 العين ظاهر واما فيها فقد قالوا يشد المعيبة بعد منع العلف يوماً او يومين ثم يقرب العلف منها
 قليلاً قليلاً فاذا رآه من موضع اعلم به ثم يشد الصحيحة ويقرب العلف هكذا فالتفاوت بين الموضعين
 ان ثلثاً فالداهب ثلث وان نصفاً فنصف وعلى هذا كما ذكره الزاهدي والكلام مشير الى انه لا يذبح
 التي ليس لها اذنان او احدهما وعن الطرفين انها اذا خلقت بلا اذنين جاز كما في المحيط والى انه
 لا يجمع ما ذهب من الاذنين على ما قال ابو طي الرازي وقال ابن جماعة انه يجمع كما في النية والى
 انه لا يذبح العمياء والعوراء والمقطوعة الالية والدنب فلو خلقت بلا ذنب فعن ابي يوسف رجع انه
 لا يجوز كما في المحيط والمراد من الدنب العظم الطويل فالشعور لم تعتبر الا عند خمير الوبري فانها
 منه كما في النية والاصل في العيوب على ما قال بعضهم ان كل ما يزيل المنفعة على الكمال والجمال
 على الكمال فهو مانع كما في المحيط وهذا كله اذا كان معيباً عند الشراء واما اذا كان بعده فقد منع
 في حق المورس لا المعسر في رواية ابي سليمان واما في رواية ابي حنيفة فغير مانع اصلاً كما في النظم
 وغيرها [وان مات] قبل النحر [احد مبيعة] مما اشتركوا في بدنة [وقال ورثته] وهم كبار للجنة
 الباقية [انشروها عنه] اي عن الميت [وعنهكم صح] عنه وعنهم استيسانا وعن ابي حنيفة رجع انه صح
 وتصدق الورثة حصّة الميت وذكر الزعفراني انه صحيح عند الطرفين واما عند ابي يوسف رجع فالميت ان
 اوجبها بعينها اجبر الورثة على النصحية عنه والا فلا وفيه اشعار بانه لو اشترى للاضحية ولم يضح حتى
 مات كان ميراثاً ثلثه فالورثة ان كانوا سبعة فصحوا بها عن انفسهم جاز كما في النظم [كبقرة] ذبحها ثلثة
 [عن اضحية ومنعة وقران] في الحج فانه يضح وكذا الوديع مبيعة عن تلك وعن الاحصار وجزاء الصيد
 والخلق والعقيقة او التطوع فانه يضح في ظاهر الاصول وعن ابي يوسف رجع الافضل ان يكون من
 جنس واحد فلو كانوا مختلفين وكل واحد متقرب جاز وعن ابي حنيفة رجع انه يكره كما في النظم [وان
 كان احدهم] اي الشركاء في هذه الصورة او غيرها [كافراً او مريداً للحم لا] يضح ويكون الكل
 لحمًا لانه ليس بمتقرب وفيه اشعار بانه لو كان بعضهم متطوعاً وبعض مريداً قضاء العام الماضي جاز
 عنهم وكان القاضي متطوعاً فينصدق للقضاء بقيمة شاة ومط كما في النظم [وياكل] الغني غير الموجب

على نفسه الاضحية كما هو المتبادر [منها] اي من تلك الاضحية فلا يأكل الغني الموجب بالنذر
او غيره وكذا الفقير الناذر والاطلاق دال على انه لو ضحي عن ميت بغير امره من مال نفسه
جاز اكل المضحي هو المختار لانه المالك والثواب للميت وكذا لو ضحي عنه بامره من ماله والمختار
ان لا يأكل لانها ملك الميت فتصدق كما في المضمورات وغيره [ويؤكل] اي يطعم الغني المذكور
من يشاء استحبابا [ويهب من يشاء] فقيرا او غنيا مسلما او ذميا ما شاء [وندب التصديق
بثلثها] على الفقراء واتخاذ الضيافة بثلث الاخر للاقارب والادخار بثلث كالاية والشهم للعيال
هذا هو السنة والدرجة للمقتصدين واما درجة السابقين فان يأكل منه بقدر ما يظفر ثم يتصدق
بالباقى وايصح ان يأكل ويدخر كله له ولعياله وهذا درجة العوام كما في كفاية الشعبي وفيه اشعار
بانه لا ينقص عن الثلث وهو مستحب كما في الاختيار ويستحب ان يأكل منها المضحي كما في
الذخيرة وينبغي ان يصرف الى فقراء الرستاق ان كان الاضحية فيه فان المعتبر مكانها كما في الخلاصة
[و] ندب [تركه] اي ذلك التصديق ويجوز ان يرجع الى الندب [لذي عيال] اي لمن عليه نفقة
جماعة ظرف ندب [توسعة عليهم] اي العيال وفيه اشعار بانه لو كان عليه نفقة واحد لم يكن
الترك ندبا [و] ندب [الذبح بيده ان احسن] اي التضحية اي علم بشرائطها وقدر على ذلك
[والا] يحسن [امر غيره به] وفيه رمز خفي الى انه يستحب ان يحضر التضحية بنفسه لانه
غفر له باول قطرة من دمها بالخير ومن الادب ان ينوي بها للتقرب ويربطها قبل ايام النحر فان
فيه اجرا عظيما ويتجهد في استسمانها واستعظامها ويقلدها ويجللها وان يكون الذابح طاهرا
كما في الزاهدي وتمة الاداب في الذبايح [وكرة ذبح كتابي] اضحية لانه قربة ولو ذبح جاز بخلاف
المجوسي [ويتصدق بجلدها] لانه جزءها [او يعمل له آلة] يستعملها كالجراب والمنخل والغربال
او يتخذة فزرا او كساء او خفا او نطعا او غيره فلو عمل جرابا واجره لم يجز وعليه تصديق الاجرة
كما في الظهيرية [او يبدله] اي يبيع الجلد [بما ينتفع به باقيا] كثوب يلبسه وقدر يطبخ به
وقبل لا يجوز بيعه بالشرب كما في قاضيان [فان بيع] الجلد [بغير ذلك] مما لا ينتفع به
الا بعد الاستهلاك كاللوازم والطعومات [يتصدق بثمنه] لان القربة انتقلت اليه وفيه اشعار
بكراهة هذا البيع وبانه لا يبدل اللحم بما يبقى والصحيح انه كالجلد فلو اشتراه به جاز ولو اشترى مالا
ينتفع به الا بعد استهلاكه لم يجوز وقيل لو اشترى به طعاما جاز كما في الكرمانى وذكر في الزاهدي انه
قول الطرفين واما على قول ابي يوسف رح فالبيع باطل لانه كالوقف وفي المحيط لا بأس ببيعه بالدراهم
ليتصدق بها وليس له ان يبيعه بها لينفقها على نفسه ولو فعل ذلك تصديق بها في المنية لو اشترى
بلحم الاضحية شيئا مأكولا فأكله قال على بن احمد لم يجب عليه التصديق بثمنه استحسانا وقال
ايضا اذا دفع اللحم الى فقير بنية الزكوة حسب عن الزكوة وقال صاحب المحيط لا يحسب في ظاهر

الرواية لكن لو دفع الى غني ثم دفع اليه بميتها بحسب و اعلم انه لا يحل ان يجزى صوف اصبية
ولا ان يحلب لبنها وان فعل يتصدق بذلك ولا يدفع حلا ما ورأسها اجرة القصاب ولا يحل له
ان يركب ولا ان يجمع عليها فان فعل ذلك ونقصها تصدق به وكذا ان أجرها كما في المراجعة
[ولو غلط اثنان وذبح كل] منهما [شاة صاحبه] باذنه دلالة [صح] عن كل منهما واخل كل
مسلوخة من صاحبه [بلا غرم] فلو اكلا ثم علما فليحل كل وان تشاحا بعد ذلك ضمن كل
لصاحبه قيمة شاته ويتصدق كل بتلك القيمة ان مضى الايام [و صح التضحية] لنفسه [بشاة
الغصب] من ولده الصغير او الكبير او عبدة الماذن المستغرق الدين او غيره لان الغاصب ملكها
بسابق الغصب اي ملكها بالضمان مستندا الى يوم الغصب السابق فكان التضحية واردة على ملكه
وقيل انما يجوز اذا ادعى الضمان في ايام النذر وعن ابي يوسف وزفر رح انه لا يصح كما في
الكرمانني وفيما ذكر من مراد الهداية ظهر ان ليس بينه وبين ما في الكافي من انه ملك عند
اداء الضمان شي من الثنائي كما ظن فانه اعتمد على ما حقق في الغصب كما اعتمد الكافي عليه وذكر
الاداء فقط فتدبر وفيه اشارة الى انه صح بما سرق من احد وعن ابي يوسف رح لم يصح كما في النظم
[لا] يصح التضحية بشاة [الوديعة] والعارية والبضاعة والمضاربة والزوجة والرمح
والموكل بالشرء او السقف كما في النظم لانه ذبح ملك الغير فانه لا يملك الا بعد الذبح وقيل يصح
بالوديعة كما في الظهيرية واليه اشار شيخ الاسلام كما في الخيرة فقال المصنف متواردا ينبغي ان يصح
اذ يصير غاصبا بمقتضى ما ذبح كالاضجاع وشد الرجل فالذبح وارد على الملك ورد بمنع الغصب
ليجوز ان يكون نذر الاضجاع وشد الرجل للسقف ولو سلم كان الذبح واردا على الغصب لا الوديعة
ولا ينبغي انه غير موجه لكونه منعاً على السند ولو سلم منعه لكونه سندا فمردود بان المراد الاضجاع
بنية الذبح كما صرح به الظهيرية وان الذبح وارد على الوديعة صورة والملك المستند معني على ما
ذهب اليه المصنف فتأمل نعم يشكل ما ذكره بما تقرر ان الملك في الغصب لا يثبت بدون التغيير ولا
ينتفع به بلا نسو اداء الضمان وفي ثبوته كلام [وضمنهما] اي المغصوبة والوديعة اتفاقاً وللضمان
الدال على قطع الخصومة لطافة حسن الاختتام بلا شك لمن له ذوق الكلام *

* [كتاب الصيد] *

عقب به الاصبية لانها واجبة وذابح الا اذا كان للنهبي فيكون مكروها وهو مصدر صاد كضرب وعلم اذا
اخل فيمو صايد وذاك مضيق وسمي المصيد صيدا وهو على ما قال المطرزي حيوان ممتنع متوحش طبعاً
لا يمكن اخذه الا بحيلة فخرج عنه بالممتنع مثلاً الراجاج والبط اذا المراد منه ان يكون له قوائم و
جناحان يملك عليهما ويقدر على الفرار من جهتهما وبالمتوحش مثل الحمام اذ معناه ان لا يالف الناس

ليلا ونهارا ويطبعا ما توحش من الامليات ودخل به متوحش يالف كالظبي لا يمكن اخذه
الا بحيلة اي لا يملكه احد في القاموس وغيره الصيد ممتنع لا مالك له فالصيد اعم من الحلال
فيشكل ما قال ابن الاثير قيل لا يقال للشبي صيد حتى يكون ممتغا حلالا لا مالك له اعم من
المكول صيد المملوك ارناب و ثعالب وكلام الكرمانى ناظر الى انه لا يطلق على الادسي حقيقة و
اذا ركبت فصيدي الابطال اى الشجعان وهيبه النشاط وحكمه الملك عند الاخذ ولو حكما ايضا ثم الصيد
بشيئين بالحيوان والسهم فاشار الى الاول فقال [يحل صيد كل ذي ناب] كالكلب والفهد والنمر
والاسد وابن عرس والذب والخنزير وغيرها [و] ذي [مخلب] كالصقر والبازي والباشق والسداة
وغيرها وقبه اشعار بان ما لا ناب له ولا مخلب لم يحل صيده بلا ذبح لانه لم يخرج كافى الكرمانى
وخرج الاتي مغنى عن التفصيل فالاداء صيد كل سبع و اريد ما صاد بالناب والمخلب دون
ما له ناب ومخلب كما مر فى الذبائح [بشروط علمهما] اي علم كل ذي ناب وكل ذي مخلب اخذ
الصيد بطريق الشرع فكل ما ذكرنا من السباع ان علمن حل صيدهن وعن ابي يوسف رح انه
يستثنى منه الخنزير لكونه نجس العين وكذا الاسد والذب لانهما لا يعملان للغير للثمة و
الغساسة وقد يلىق السداة بالذب الكل فى المضمرات وغيرها ففى ظاهر الرواية امكن تعليم الكل
فشرط العلم لم يخرج الاسد والذب والسداة كما ظن وما قال السغنائى ان الاسد والذب لا يتصور
فيهما التعليم فقد قال فى البيع بخلافه والخنزير عند ابي حنيفة رح ليس بنجس العين على ما فى
التجريد وغيره على ان الكلب نجس العين عند بعضهم وقد حل صيده بالاتفاق والباء متعلق بيحل
وفيه اشعار بان الصيد يملك باخذ من وان لم يعلمن كما فى المنافع والاولى توحيد الضمير [و]
جرهما [اي قطع السبعين جزءا من الصيد ليتحقق زكوة الاضطراب فلو خنقا ارجهما اي جلسا على
صلبه حتى قتل لم يحل قيل هذا عند محمد رح واما عندهما فيحل والفتوى على الاول كما فى
الذخيرة ويستثنى منه البازي والصقر فانهما لو قتلاه جثما او خنقا حل بالاتفاق كما فى النظم فما فى
قاضيخان ان يخرج شرط ومقتول البازي حلال ولم يحل احدهما على ظاهر الرواية والاخر على غيره كما
ظن والاكتفاء مشير الى ان الادماء ليس بشرط ومنهم من بشرط ومنهم من اشترط ان كانت الجراحة صغيرة
كما فى المحيط وغيره [و] بشرط [ارسال مسلم او كتابي السبعين فلو انقلت من صاحبه فاخذ صيدا
وقتله لم يوكل كما لو قتل بلا علم بارسال احد لانه لم يقطع بوجود الشرط كما فى الصغرى [مسميا] حال مما
يضاف اليه الارسال فيشترط اقتران التسمية به فلو تركها عمدا عند الارسال ثم زجرة معها فانزجر واخذ
وقتله لم يوكل وفيه تدبير لما مر من اشتراط شرائط الذبح فلو ارسل مجوسي او مرتد او صبي لم يوكل
بخلاف الاخرى كما فى المحيط وغيره [على ممتنع] بالقرايم او الجناحين [متوحش] اى متفرق
اي على صيد [يوكل] صفة اخرى فيشترط الارسال على الصيد ولو غير معين فلو ارسل على صيد

واخذ صيودا اكل الكل ما دام في وجه الارسال كما في قاضيتان [و] بشرط [ان لا يشارك]
في جرح السبع [المعلم] بفتح اللام المشددة [ما لا يحل صيده] من سبع غير معلم او معلم غير مرسل
او تارك التسمية عمدا ونحوه فلما ارسل السبع المعلم وشاركه غير المعلم في جرح صيد لم يוכל لانه
اجتمع فيه المبيع والمحرم والاختصاص عنه ممكن فيرجح المحرم احتياطا ولو شاركه في اخذه دون
الجرح كره كراهة تحريم على الصحيح كما في المحيط وفيه اشعار بأنه لو رده عليه ذمي او مجوسي او
دابة حل كما في الاختيار لكن يشترط ان لا يشارك في الرد من لا يحل صيده كالمجوسي والحربي [و]
بشرط ان [لا يطول] للاستراحة [وقته] اي توقف المعلم [بعد الارسال] فلو كمن واستخفى
الفهد في ارماله حتى اخذ الصيد وقتله اكل وكذا الكلب لو فعل مثله ولو ارسل البازي فمكث
ساعة على الكمين ثم اتبع الصيد وقتل فلا باس باكله ولو اكل خبرا بعد الارسال او بال لم يוכל كما
في المحيط فالاولي ان لا يشتغل بعمل آخر بعد الارسال كما في النظم وغيره على ان عدم الطول امر غير
مضبوط والحاصل ان شرط هذه الجراحة خمسة العلم والجرح والارسال وعدم المشاركة وعدم
الاشتغال بالغير وكان عليه ذكر شرط سادس هو ان لا يقعد عن طلبه بعد الارسال كما في النظم و
غيره [ويعلم المعلم] بضم الياء والميم [بترك اكل الكلب] من ذي الناب هو في الاصل كل سبع
عقور غلب على النايح كما في القاموس فيشترط فيه ترك الاكل دون مائر السباع كالفهد وغيره كما ظن
لانه شرط فيه الترك والاجابة داعيا ومرسلا جميعا لان عادته الانتراس والنعار كما في الاختيار و
الكرماني وغيرهما وذكر في النظم وغيره ان الفهد مستثنى منهن فانه كالكلب فلا يبعد ان يكون
المعنى ترك اكل السبع الكثير الاستعمال وهو الكلب والفهد لا غير ولذا لم يتعرض لحكم البواقي
[ثلاث مرات] متواليات لانه معتبر في كثير من الاحكام ولم يعتبر الاقل لاحتمال ان الترك للشيء او
لنحوه الضرب فيحل في الرابع وهذا ظاهر الرواية للصاحبين ورواية عنه واما ظاهر روايته في
علم السبعين فالتفويض فيه الى راي المعلم او الصيادين اذ المقادير لم يعرف اجتهدا وانما قال اكل
لانه لو شرب من دم الصيد لم يضر وانما ترك مفعوله ليعم الجلد والعظم والجناح والظفر و
غيرها كما في قاضيتان وغيره [ورجوع البازي بدعائه] اي يعلم علم ذي الخلب عندهما برجوعه
الى صاحبه بدعائه اياه والاحسن اجابة الصقر له داعيا ومرسلا فان كلا منهما شرط له كما في
الكرماني وغيره والصقر كل ما صيد به من طائر والبازي بالتشفيف والتشديد نوع من الصقور كما في
القاموس وغيره [فان اكل] الكلب في حالة الاصطياد شيئا من نحو اللحم [بعد تركه] اي الاكل
[ثلاثا] من المرات [تبين جهله] اي ظهر انه لم يصير معلما وانما ترك الاكل لا للمعلم [فلا يוכל
ما] قد [صاد] ذلك الكلب قبله سواء قد اول او قيل اكل منه ما صاد قبله ثلثه ايام اكثر كما في النظم
[و] قد [يقى في ملكه] في البيت او المغارة والارض الاخصر فيحرم ما بقى منه ولا يحرم عندهما

والاول الصحيح كما في الزاد وفيه اشعار بأنه لا يحرم ما اكل اذ الحكم بالحرمة لا يتصور الا في محل قائم وقد فات المحل بالاكل كما في الكرمانى واليه اشار في انكافي وغيره وههنا اشكال بان الحكم بالشئ لا يقتضي الوجود الا ترى انا نتكلم بحرية الامة الميتة عند دعوى الولد حريتها [ولا] يوكل [ما يصيد] بعده [حتى يتعلم] بترك الاكل ثلثا او بتكلم المفوض على المذهبين فلو فرّ البازي من صاحبه ثم صاد لم يوكل لانه جاهل ثم اشار الى بيان الثاني من الشئيين فقال [وشرط السيل بالرمي] اى رمى المسلم او الكتابى السهم الى ممتنع متوحش يوكل [التسمية] عند الرمي فيشترط ايضا بشرائط الذبح فلو رمى صبي او مجنون لم يعقل او مجوسي مسميا وقتل ضيدا لم يوكل [و] شرطه [الجرح] فلو دقه السهم لم يوكل لفقد الزكوة وعدم شرط الادماء مع الخلاف السابق فى النظم [و] شرطه [ان لا يقعد] الرامي او مأموره [عن طلبه] اى المرمي اليه [ان غاب] عن بصره [محتاملا سهمه] اى حاملا اياه وقد توهم من نسب المصنف الى التوهم في ذلك بظن ان التهامل بمعنى الحمل غير وارد فان باب المجاز الشائع مفتوح و هو ملزوم لمعنى التهامل الذى هو التكلف فى الطيزان وانما ادرج حمل السهم فيه اقتداء بشيخ الاسلام الرامى اذا لم يشتغل بعمل آخر و اتبع اثر الصيد فوجده وفيه سهمه ولا يكون به اثر سبع اكل استحسانا وانما شرط التهامل لتيقن ان الجرح بالرمي لا بسبب آخر كرمي آخر وقوعه على حجر حتى لو علم يقينا بان الجرح برميهِ اكل وان لم يتهامل كما في الكرمانى وتامم التفصيل فى المحيط وفيه اشعار بأنه لو قعد عنه ثم وجده ميتا لم يوكل وبان مدة الطلب غير مقدرة وقد قال ابو حنيفة رح انها مقدرة بنصف يوم او ليلة فان طلبه اكثر منه لم يوكل وفى الزيادات ان طلب اقل من يوم اكل كما فى المضممرات ولما فرغ من بيان حكم المرسل اليه والمرمي عليه ميتتين شرع فى حكمهما حييين فقال [وان ادركه] اى الصيد [المرسل او الرامى] فى الاصطياد بالسبع او السهم حال كون الصيد [حيا زكاه فان تركها] اى التزكية [عمدا] حتى مات [حرم] وهذا اذا تمكّن من ذبحه بان يكون فى الوقت سعة ومعه آلة الذبح فاذا لم يتمكن منه بان لا يجد الالة اصلا او يجد لكن لا يبقى من الوقت ما يمكن من تحصيل الالة والاستعداد للذبح لم يوكل فى ظاهر الرواية وعن الشيخين انه يحل وهذا اذا كان فيه من الحيوة اكثر مما فى المذبوح بعد الذبح واما اذا كان مثله فهو ميت حكما فيحل اجماعا كما فى الهداية وغيره والكلام مشير الى انه لو مات قبل وصول الدابح او مع وصوله او بعد وصوله بلا فصل اكل وبه نأخذ كما فى النظم [كما اذا قتله] اى مثل حرمة قتله [معراض بعرضه] لانه لا يخرق الجلد فى الاغلب والا حل كما فى الاختيار والمعارض كما لمحراب سهم له اربع قلذ دقائق فاذا رمى به اعترض كما فى المقائس او سهم بلا ريش دقيق الطرفين غليظ الوسط يصيب بعرضه دون حده كما فى القاموس [او يندقه] بضم الباء والدال طينة مدورة يزرمي بها [ثقيلة ذات حدة] وان جرحته لاحتمال ان

يكون بثقله وفيه اشعار بانه لو كانت خفيفة ذات حدة حل لانه قتل بالحدة فالاصل ان الموت
 ان كان بالسرح يقينا يسل وان كان بالثقل لا يسل كما لو وقع الشاك احديا. فان رماه بسيف او
 سكين فاحرقه بالحد يسل وان اصابه القفاء او المقبض لا يسل الكل في الاختيار [او رمي] صيدا
 برأ او سرتبا وجرحه [فوقع] الصيد [في الماء] لاحتمال الموت بالماء [او] وقع بلا مئمله بعد الرمي
 [على سطح] او شجر او حائط [ثم] وقع [على الارض] لانه يتردى والاصل انه متى دخل على الصيد
 عسى ان لا يوكل وههنا كذلك لانه يجوز ان يقتله التردى والمقوط فلو وقع من الهواء على المصطح او
 الارض او الاخر المسوط ومات حل [ويعتبر] في السل والحزمة [الزجر] اي الاغراء بالصياح على تسوكل
 او فيل لانه كالارسل [فيما لم يرسل منه] فلو انبعث احد مما بنفسه على صيد فانزجر وزاد طلبه بزجر
 مسلم حل و بزجر مجوسي لم يسل وكما اذا لم يزجر [ولو اجتمعا] اي الزجر والارسل [من مسلم] او
 كتابي [ومجوسي] او وثني او مرتد او مسوم او تارك التسمية [يعتبر الارسل] لانه اقوى من
 الزجر فلو ارسل مجوسي لم يوكل وان زجره مسلم بخلاف العكس وهذا اذا زجره المجوسي في
 ذهابه فلو وقف ثم زجره لم يوكل كما في الذخيرة [وان اخذ] مرسل [غير ما ارسل اليه] من
 الصيد [حل] لو حود الارسل ولا يشترط التعيين كما مر وفيه اشعار بانه لو اصاب غير ما رماه حل
 كما في فاضل و لذا لو رمي صيدا فاصابه ونفذ ثم اصاب آخر ثم وثم حل الكل كما في النظم
 [كصيد رمي] السهم او السكين اليه [فقطط عضو منه] كلالية ومات فانه حل المقطوع منه
 من الصيد [لا العضو] المقطوع [منه] بالخبر وفيه اشعار بانه لو رمي الى سمك حل المقطوع ايضا
 لان مبته حلال و بان العضو بان بتمامه او تعلق بجذعه فهو بحيث لا يلتمس بالعلاج والاحل
 وتنكير العضو ناظر الى انه قليل بحيث يتوهم بقاء الصيد بدونه فان لم يتوهم حل الكل
 وعلى هذا الاصل يرد المسائل كما في الذخيرة [فان قطع] الصيد [اثلاثا او اكثر] اي ثلثاه
 [مع عذرة] و ثلثه مع رأسه [او قطع نصف رأسه او اكثر] اي الرأس [او قد] اي شق طولاً
 [بنصفين اكل كله] اي المقطوع منه والمقطوع لانه لا يعيش حينئذ وفيه اشعار بانه لو قطع عرضاً
 بنصفين حل الكل بالطريق الاولى لان الاوداج من القلب الى الدماغ كما مر [و اذا رمي] صائد
 [صيدا فرماه] صائد [آخر فقتله] الاخر فان الصيد يجوز ان يسلم بعد الرمي الاول [فهو] اي
 الصيد [للال] لانه انشئه وفيه رمز الى انهما لو رميا معا از احدهما بعد الاخر قبل اصابة الاول
 فقتلاه كان لهما معا كما في النهاية والى انه لو علم ان القتل بالاول ملكه بالطريق الاولى اذا القتل يضاف
 اليه و تمامه في الهداية [و حرم] عليه لا مكان القتل بالثاني [و ضمن الثاني له] اي الاول
 [قيمه] اي الصبد للثخان [مسروحا] تمييزاً عن الاضائة لا حال من المضاف اليه كما ظن [ان
 كان الاول انشئه] اي اخرجته عن حيز الامتناع جزاؤه ما يدل عليه من حرم و ضمن [والا]

يكن الاول اثخنه بان يبقى ممتنعا فرماه الثاني فقتله [فلثاني] لانه الاخذ [وحل] لتحقيق الزكوة [ويصاد] جوارا [ما يوكل] من الحيوان [وما لا يوكل] كالذئب والخنزير لدفع الشر عن الغنم والزرع وانما اخر مسألة الصيد سيما صيد غير المأكول اشعارا برعاية حسن الاختتام فانه دال على عدم البقاء *

* [كتاب اللقيط واللقطة والابق] *

عقب به الصيد لانه في الاغلب اسلم منه ملكا ورجه الجميع والترتيب مما لا يخفى والمعني لقط اللقيط والنقاط اللقطة وابق الابق فاللقيط اسم مفعول من اللقط كالنصر وهو اخذ شيئا من الارض قدر ايتيه لم ترد وقد يكون عن ارادة وقصد كما في المقائس فهو شيء ماخوذ من الارض وشرعا طفل لم يعرف نسبه يطرح في الطريق او غيره خوفا من الفقر او الزنا واللقطة بضم اللام وفتح القاف سمعا مبالغة الفاعل وبسكونها قياسا مبالغة المفعول كما في الطلبة وقال الازهري لم اسمعها بالسكون لغير الليث كما في المغرب وانما قيل له بالفتح مجازا لجعله كالداعي الى الالتقاط وقيل انه اسم للملتقط وبالسكون للملقوط والاول اصح كما في الاختيار وذكر في القاموس انها بالضم والفتح او السكون وفتحتين اسم مفعول من الالتقاط وكان التاء للنقل فهي لغة الاخذ او الماخوذ وشرعا مال بلا حافظ لم يعرف مالكة سواء كان من التجارين او العروض او الحيوان والابق صفة من ابق العبد كسمع وضرب ومنع ابقا واباقا ذهب بلا خوف ولا كل عمل او استخفى ثم ذهب كما في القاموس وشرعا مملوك من البشر فر من مالكة لسوء خلقه ثم شرع في بيان احكام كل مرتبة فابتدأ بالاول فقال [رفعه] اي اللقيط وان لم يخف هلاكه [احب] وافضل لما فيه من الرحم [وان خيف هلاكه] بان وجده في الماء او بين يدي سبع [يجب] رفعه ويفرض وفي قاضيهان انه يستحب لو علم عدم الهلاك ويفرض لو علم الهلاك لا مبالاة [كاللقطة] فان اخذها بلا خوف احب ومع الخوف يجب وذكر في الذخيرة ان اخذها فرض ان خاف الهلاك ومباح ان لم يخف وذا بلا خلاف ثم ظاهر الرواية ان الاخذ افضل وقيل الترك وقيل الاخذ من العزل افضل وفي المشاريع قيل ان الاخذ افضل في الحيوان والترك في غيره وقيل الاخذ في الغنم والترك في الابل والبقر وفي الضمرات الاول اصح وفي قاضيهان هو الصحيح سيما في زماننا واللام مشير الى انها نوعان ما لا يطلب صاحبها كالنبوة وقشر الزمان والسنايل الباقية في الارض بعد رفع الحصاد ويملكها الاخذ على المختار كما في كراهية الزاهدي وما يطلب وهو ما يبحث انه يدخل ام لا ثم يعرف كما ياتي [وهو] اي اللقيط [حر] في جميع الاحوال في الشهادة والنكاح والاعتاق والجراحة والحد ونحوها لانه آدمي [الا] في وقت الحكم [بحية رقه] اي بحية اخذ على انه رقيق فانه حينئذ يكون عبدا

والسجة بينة اقيمت على الملتقط اذا كان اللقيط صغيرا او بينة على اللقيط ارتصديقه اذا كان كبيرا كما
في النظم [ونفقته] اي اللقيط بالرفع في بيت المال فلو انفق الملتقط بلا امر الامام تبرع فيه وبما هو رجع
على بيت المال اذا مات في صغره وعليه اذا كبر كما في النظم وفيه اشعار بان مجرد الاسر بالانفاق يكفي
للرجوع كما قال بعضهم والاصح انه لا يرجع الا ان يامر ويقول على ان يكون ذلك ديناً عليه كما في
الكرماني [وجنابته] من الدية ونحوها [في بيت المال] كما ان دية من قتل خطأ لبيت المال وفي
العمد الامام ان يقتل قاتله وان يصالح على الدية وقال ابو يوسف ربح ليس له الا الصلح كما في
النظم [وارثه] اي تركته فان بيت المال ليس من الوارث في شيء كما تقرّر في محله [له] اي لبيت المال
بعدم الوارث النصبي والسببي الا اذا جعل الامام ولاء للملتقط فانه كان له لان من العلماء من قال
انه كالمعتق ولو والى اللقيط الملتقط اذ غيره بعد البلوغ جازا اذا تأكل ولاء لبيت المال بان جني
فعقل عنه بيت المال فانه لا يجوز كما في المحيط [ولا يورث] اللقيط جبرا [من اخذه] اي الملتقط
لانه سابق اليد فله ان يدفع الى غيره باختياره فلو دفع اليه لم يأخذه منه لانه ابطال حقه بالاختيار
كما في قاضيان [و] ثبت استيسانا [نعبه] بمجرد الدعوة [ممن يدعيه] اي من الملتقط اذ غيره
اذا لم يدع الملتقط واللقيط حي فاذا مات لم يصدق الغير الا بالسجة وفي تخصيص النسب اشارة الى انه لو
ادعى انه عبده لم يصدق وفي تذكير القتل اشعار بان المرأة لو ادعت انه ابنها لم يصدق ثم قيل
هذا اذا كان لها زوج والا فقد ثبت نسبه منها كما في المحيط [ولو] كان من يدعي [رجلين] حريين
او عبيدين دعوتيهما معا سواء اقاما البينة او لا وسواء وصفا او لا فانه صار ولدا لهما يرتبها ويرثانه لعدم
الارلية وفيه اشارة الى انه لو ادعت المرأة ان لم يثبت النسب من واحدة منهما كما قالوا اما عنده
فيثبت منهما لكن عند التعارض لا بد من حجة هي نصاب الشهادة في رواية وامرأة في رواية فان
اقامت البينة ثبت منهما كما في المحيط والى انه لو ادعى اكثر من رجلين لم يثبت منه وهذا
عند ابي يوسف ربح واما عند محمد ربح فقد ثبت من الثلث لا الاكثر وعن ابي حنيفة ربح تثبت
من الاكثر كما في النظم [او] كان من يدعي [ممن يصف منهما] اي الرجلين حق الاداء الا ان
يصف احدهما فان ظاهره ان النسب ثبت منهما ولو وصف احدهما وكون العطف بالواز ولا يغني من
الحق شيئا كما ظن [علامة] ملصقة [به] اي بجسد اللقيط وفيه رمز الى انه لو وصف واخطأ ولو
في بعض يثبت منهما كما في المحيط فمن الظن ان كون الوصف مطابقا للواقع مجرد تأكيد والى انه
لو اقام احد من المدعين بينة ثبت منه بالطريق الاولى كما في المضمرات [او] كان المدعي [عبدا]
فيكون معطونا على رجلين والفصل ليس بقادح كما ظن [وكان] اللقيط [حرا] لانه قل يلد له
السرة فلا يبطل الحرية الظاهرة بالشك كما في الهداية وفيه اشعار بانه لو ظهر ان زوجته امة كان عبدا
كما قال ابو يوسف واما عند محمد ربح فحر كما في الذخيرة والكلام مشير الى انه لو ادعى عبد وحر

فالنسب ثبت منه لا من العبد كما في الكافي [او كان] المدعي [ذميا وكان] اللقيط [مسلما] تبعا للدار
[ان لم يكن] اي ان لم يوجد [في مقرهم] اي الذميين كمصر لهم اوقرية او متعبل كبيت نار او كنيسة
وفيه اشارة الى انه لو ادعى مسلم وذمي فالنسب من المسلم والى ان اسلام اللقيط وكفرة باعتبار
المكان وهذا ظاهر الرواية وفي رواية اعتبر الواجد لان اليد اقوى وفي رواية الاسلام نظرا للصغير كما في
الاختيار والى انه لم يعتبر الذي ومنهم من اعتبر فلو كان عليه زي اهل الشرك كان كافرا ولو وجد مسلم
في المسجد كما في المحيط [وما شد] من المال [عليه] اي اللقيط كان [له] عملا بالظاهر وفيه اشعار بانه
لو شل على دابة هو عليها كان الكل له وعن محمد رح ان كان بحال يستمسك عليها كان له والا فلا كما في
المحيط [صرف اليه] اي صرف الملتقط الى ما يحتاج اللقيط اليه من الطعام والكسوة وغيرهما فالرد الى بامر
القاضي فانه قيل لا يحتاج الى امره فان المال له وتصدق في نفقة مثله كما في الاختيار [وللملتقط] من
الاجنبيين وبه ظهر فائدة التقديم [قبض هبته] وصدقته لانه نفع محض ولذا يملك امرؤ وصيه
[وتسليمه في حرته] نظرا له [لا] يجوز له [انكاحه] لعدم القرابة والسلطنة فانكحه السلطان
ومهره في [بيت المال وفي الذخيرة] لا يامره بالختنة والاضمن ان هلك وقيل هذا اذا لم يعلم
انه ملتقط والا ضمن [ولا] لا [تصرف ماله] اي تصرف في ماله من التجارة اعتبارا بالام ففى الكلام
تسامح [ولا اجارته] اي اللقيط لياخذ الاجرة لنفسه اعتبارا بالعم بخلاف الام فان لها اجارته وانما
اعاد كلمة لا ردا لمال قال القدوري ان له اجارته والاول اصح كما في الاختيار ثم شرع في الثاني
من مباحث الكتاب فقال [واللقطة] المعهودة ولو كثيرة [امانته] بالاتفاق لا يضمنها الملتقط
الا بالتعدي او المنع بعد الطلب [ان اشهد] عند القدرة شاهدين [على اخذه ليورد على ربها] فلو
وجد ما في طريق او غيره وليس فيه احد اشهد عند الظفر به فاذا ظفر ولم يشهد ضمن الا اذا ترك
الاشهاد لخوف ظالم كما في قاضينان وقيل اذا اعتق مع الاشهاد انه ياخذه لنفسه فهو ضامن ديانة
كما في المحيط وكيفية الاشهاد ان يقول اشهدا اني اخذتها للرد او من سمعتم انه يطلب شيئا او
لقطة فدلوه على او عندي لقطة كما في الزاهدي وغيره [والا] يشهد عليه [ضمن] بعد الهلاك
عنده لانه غاصب في الاخذ [ان جسد المالك اخذها للرد] اي انكر قول الملتقط اني اخذتها للرد اليك
وقال محمد رح انها لم يضمن لانها امانة على كل حال فالقول له مع اليمين وابو يوسف مع محمد رح
في الاصح والادل الصحيح كما في المضمورات وفيه اشارة الى ان البالغ والصبي سواء في الضمان بترك
الاشهاد فاشهد ابوه او وصيه وعرف ثم تصدق كما في النية والى انه لو صدقه المالك لم يضمن و
ذا بالاتفاق كما لو اقر انه اخذها لنفسه فانه ضامن بالاتفاق والى انه لو ردها الى مكانها ثم هلك لم
يضمن قال الحاكم هذا اذا ردها قبل ان ينتقل عن ذلك المكان والافقد ضمن وعن محمد رح لو امشى
ثلاث خطوات ثم رد برى وقيل هذا التفصيل فيما اذا اخذها لنفسه واما اذا اخذها للرد فلم يضمن

بشر لانه محله وفي الظهيرية لرباع الفقير وانفق الثمن على نفسه ثم صار غنيا لم يتصدق بمثله على المختار [والا] يكن الملتقط فقيرا [تصدق] بها بعد التعريف ولو بلا اذن القاضي وقد مر [ولو] كان تصدقا [على] الفقراء من [اصلة] من الأباء والامهات [وفرعه] من البنين والبنات [وعرسه] من الزوجات كما في الكافي وغيره لكن في الكامل وغيره ان مال اللقطات يصرف الى ادوية المرضى الفقراء ونفقتهم ونفقة اللقطة وجنائته واكفان الموتى ودفنهم وكفاية من عجز عن الكسب وغيرها من مصالح المسلمين لا الى من يفرض له نفقة واعلم انه لو اخذت امرأة ملاءة امرأة بلا ملاتها لم يجز للمثانية ان ينتفع بها الا اذا تصدق على ابنتها الفقيرة مثلا ثم تبها منها فيمنعت انتفع بها وكذا في المكعب اذا سرق وترك مكعب حوصا قيل هذا اذا كان المكعب الثاني مثل الاول او اخود واما اذا كان ادون فيمنعت به بلا تكلف لانه راض بذلك ومن اتخذ برج حمام فما يأخذ من فراخها يصرف الى نفسه فقيرا والى غيره غنيا وحل شراءه من الفقير كما في الظهيرية ثم شرع في الاخر من المباحث فقال [وذهب اخذ الابق] لان فيه احياء لحق المالك [لمن قوي عليه] اي قدر على اخذ الابق فلرادعي انه عبده واقام بيعة قبلت والتخصم هو القاضي عند بعضهم وينصب له خصما عند بعضهم ولا يدفع اليه الا ان يحلف بالله ما يابعه ولا يرهقه ولو ادعى بلا بيعة واقر الابق بانه عبده دفع اليه على سبيل الوجوب عند بعض المشايخ وعلى سبيل التخيير عند بعضهم كما في الاخيرة واخذ منه الكفيل لانه دفع بما ليس بحجة بخلاف الاول ولنا في اخذ الكفيل منه روايتان والاحوط ان يأخذ كما في المحيط [وترك الضال] وهو المملوك الذي لم يجد سبيلا الى منزل مالكه [قيل احب] اي قال بعض المشايخ انه افضل لانه يستقر مكانه الى ان يجده مالكه وقال بعضهم ان اخذه احب لئلا يصل اليه يد الجاني وفيه اشعار بانه يأخذهما ويحفظهما ولا يدفع الى الامام وقال الامام الحلواني له الدفع اليه وقال السرخسي ينبغي ان يدفع اليه كما في المحيط واعلم ان الضال في النفقة كالابق كما فصلنا الا انه لا يباع كما في الننف وغيره [و] يجب على المالك [لراده] اي الابق فان الراد لا يستعمل في الضال [من مدة سفر] او اكثر [اربعون درهما] لا غير فلو صالح على خمسين لم يجز الزيادة بخلاف الصلح على الاقل كما في المزارع ولو كان الراد رجلين نصف المبلغ بينهما كما انه لو اشترك الابق بين رجلين كان المبلغ على قدر نصيبهما وفيه اشعار بانه لا شيع للمعين والمراد من الراد من لا يجب عليه ان يجيء بالابق فلو جاء سلطان او حافظ طريق او امير قافلة او وصي يتم او اخذ الزوجين او الولد او من في عياله من الاب والابن والاخت والابن وغيرهم ليس له شيع كما لو قال لغيره ان وجدته خذها والابق اعم من القن والمدبر وام الولد والكبير والصغير العاقل والمجنون والمأذون ورد الامة مع الرضيع كردها وليس لراد المكاتب شيع لانه باعتمار مالية الكسب وهو احق بكسبه والمتأثر

ان يسلمه الى المولى فلوجاء به الى مصر ثم ابقى منه قبل التسليم فآخذه رجل وسلمه اليه ليس
 للاول شئ بخلاف ما اذا جاء به فغصب منه غاصب وسلمه الى المولى فانه آخذه وتاممه في المحيط
 [وان لم يعد لها] اي لم يسار قيمة الابى اربعين درهما وهذا عند ابي يوسف رح واما عند
 محمد رح فينقص من قيمته درهم ثم يودي الباقي اليه فلو كان قيمته عشرة دراهم وجب تسعة وفيه
 اشعار بانه وجب الاربعون لو كان هذا قيمته على ما قال ابو يوسف رح واما عند محمد رح فينقص
 درهم كما مر [ان اشهد] الراد عند الاخى وقال عند الشاهدين [انه] عبد ابق [آخذه للرد] الى
 المالك وفيه اشعار بان الاشهاد واجب وهذا عنده خلافا لهما كما في المضمورات وشارى الاختيار الى
 ان محمدا رح مع ابي حنيفة رح [ر] لراة [من اقل منها] اي مدة السفر [بقسطه] اي بنصيب
 الاقل من مدة السفر فيقسم الاربعون على ثلاثة ايام يبلغ كل يوم ثلاثة عشر درهما وثلاث بدرهم فيقضى
 بذلك ان رده من مسيرة يوم وهذا اذا اختصما عند القاضي والا فان اصطحا على شئ فله ذلك اليه
 اشار في الاصل واختاره بعض المشايخ وقال بعضهم يفرض الى راي الامام وهو الصحيح واطلاقه
 مشير الى انه لا فرق بين ان ياخذ في المصر وخارجه وعنه انه لو اخذ في المصر ليس له شئ كما في
 المضمورات [فان ابق] الابى [منه] اي من الاخى المشهد او مات في يده [لم يضمن] لانه امانة
 وهذا اذا لم يستعمله لحاجة نفسه والا فيقول ضمن كما في القنية [فان لم يشهد] الاخى عند الاخى
 مع التمكن على ذلك [فلا شئ له] كما اشار اليه [وضمن] عند الطرفين خلافا لابي يوسف
 رح لانه غاصب [ان ابق منه] وعلم كونه آتيا فلو انكر المولى اباقة فالقول له والاخذ ضامن اجماعا
 كما في الدخيرة وغيره وفي قوله ابق منه الدال على الذهاب رعاية حسن الختم *

* كتاب المفقود *

اخره عما سبق ولم يجمع مع المناسبة التامة لقلة وقوعه والمعنى فقد المفقود [وهو] والفقيد
 المعلوم من فقده فقدنا بالكسر عدمه كما في القاموس ويقال فقدته اذا اضلته او طلبته
 وكلاهما متحقق فانه قد اضله اهله وهم في طلبه كما في الظهيرية وشريعة [غايب] اي بعيد عن
 اهله ولم يذكر الغائبة لانه من الاحكام المشتركة ولم يكن تعليلها كاطن والا لكان مجازا بلا قرينة
 [لم يدركه] اي لم يعلم حيوته ولا موته ولا مكانه ثم اشار الى حكمه فقال [حي في حق
 نفسه] اي فيما يتعلق به من الاموال وغيرها بحكم الاستصحاب الذي هو الحكم ببقاء الامر
 الثابت وهو غير مثبت لكنه دافع [فلا ينكح عرسه] ولا اختها من زوجها اذا النكاح معلوم والموت
 مجهول [ولا يقسم ماله] بين ورثته [ولا يفسخ اجارته] ولو لم يكن له وكيل [ويقسم القاضي
 من يقبض حقه] اي يعين وكيل يقبض غلاته ودينه اقرب به من يورثه ولزم بعقده فلا يحاصم

في الدين المفقود الذي يعقل المفقود ولا في نصيب له في عقار او عروض في يد رجل لان وكيل
القاضي بالقبض ليس وكيلاً بالتصومة بالاجماع اكن لو قضى به نقد وتماشه في المحيط [ويحفظ
ماله وبيع] القاضي [ما يشاف فساد] من ماله كالعروض والثمار وقيل لو نقض عبده اراضه
بعض الايام جاز بيعه وفيه اشعار بأنه لا يبيع ماله للنفقة وعن الورى الا ان لا يبيع وعنه
ان باع نقد لدينه كما اذا علم كونه حياً غايبا منذ سنتين بلا رجوع كما في النية [ويتفق] القاضي
من نحر دراهمه وثمان ما يشاف فساد [على ولده وابويه وعمره] وغيرهم ممن يستحق
النفقة في ماله حال حضوره بلا قضاء القاضي فلا ينفق على الاخ والاخت والنال وغيرهم ممن
لا يستحقون النفقة الا بالقضاء [وميت في حق غيره] اذ الاستصحاب دليل ضعيف غير مثبت
[فلا يرث] المفقود [من غيره اي يوقف قسطه من مال مورثه] في يدي عدل لامكان حيوته فلو
مات رجل وترك بنتين وابناً مفقوداً اعطي نصف التركة لهما ووقف النصف الاخر [الى تسعين
سنة] من وقت ولادته كما قال محمد بن الفضل ومحمد بن حامد وعليه الفتوى وعن ابي حنيفة رح
الى ثلاثين سنة وعن بعضهم الى ستين وقيل الى سبعين وعن الثلاثة الى ثمانين سنة وعليه الفتوى
في زماننا وعنهما الى مائة وعن المتقدمين الى مائة وعشرين سنة الكل في الضمومات وهذا ظاهر
الاصول كما في النظم وعن محمد رح الى مائة وعشر وعن ابي يوسف رح الى مائة وخمسين كما في خبر
السراجية وعن ابي مطيع الى مائة وبيع كما في المزارع وفي ظاهر المدغم الى موت الاقران كما في
الهداية وهذا مرئي عن محمد رح فقيل موت جميع الاقران في جميع البلاد وقيل في بلدة وهذا
ارفق وقال شيخ اسلام انه احوط واقيس كما في الدخيرة وقال بعضهم يفرض الى راي القاضي
كما في الينابيع وقال مالك والاوزاعي الى اربع سنين فينكح عرسه بعدها كما في النظم فلو افتنى به
في موضع الضرورة ينبغي ان لا باس به على ما ظن ويثبت موته باقامة البينة على وكيله او من
في يده ماله كما في المحيط [فان ظهر] المفقود [حياً] بالبينة او غيرها [فله ذلك] اي قسطه الموقوف
من مال مورثه اي يثبت ملكه في ذلك [وبعدها] اي بعد مضي هذه المدة [بكم موته فيما]
كان [له] من الحقوق ظرف يحكم [يوم تمت المدة] التسعون ظرف موته [فتعتد عمره] كما
تعتد [للموت] اربعة اشهر وعشر اشهر ان وخمس اوضاع حمل وفي الغاء اشعار بان ابتداء العدة
مما يلي المدة المذكورة وفيه دلالة على انه يحكم بموته بمجرد انقضاء المدة فلا يتوقف على قضاء القاضي
كما قال شرف الاثمة وغيره وقال نجم الايمة ان القاضي عبد الرحيم نص على انه يتوقف عليه كما في النية
[ويقسم ماله بين من يرثه الان] اي ورثة الموجودين عند مضي تلك المدة فلا يرث منه من مات
قبله [و] بكم موته [في مال غيره] من [حين فقده] اي المفقود لانه حي بالاستصحاب
الغير المثبت [فيرد ما وقف له] من القسط [الى من يرث الغير] اي باخذ الارث من ذلك الغير

* بسم الله الرحمن الرحيم *

* [كتاب القضاء] *



اخره عما تقدم لان الصالح له غائب لم يدرك اثره ولذا قيل انه اعز من الكبريت الاحمر والزمرد
الاخضر وهو مملود ويقصود وقد اكثر الائمة اللغة في معناه وآل اقوال جميعهم الى انه اتمام الشيع
قولا او فعلا وقال ائمة الشرح انه قطع الخصومة از قول ملزم صدر عن ولاية عامة [اهله اهل الشهادة]
اي المستحق للشهادة بالاسلام والحرية والعقل والبلوغ مستحق للقضاء بذلك وانما جعل على نحو قوله
بنونا بنو ابناءنا اشعارا بكمال المبالغة فيشير الى ان القضاء مثل الشهادة فيما ذكرنا من اشتراط شروط
الاهلية وكذا في شروط التحمل وهي المشاهدة والضبط والاداء وفي شروط القبول وهي العدالة وغيرها
كافي النهاية وغيرها وفي الكرمانى ان شروط التحمل العقل اى حسن النظر في العاقبة والضبط
اى حسن السماع والفهم والحفظ الى وقت الاداء والعدالة اى الاجتناب من محظورات الدين وفيه
رمز الى ان كل شاهد للقضاء صالح ولو جاهلا فلو لم يصلح غيره كان واجبا عليه ولو وجد الصالح فمخير فيه
ولو كان اصلح فمستحب ولو كان غيره اصلح فمكروه ولو علم عجزه عنه فحرام كما في الاختيار وغيره
[ويصحان] اى ينفلد القضاء ويجوز قبول الشهادة [من الفاسق] اى المسلم الذى اقدم على كبيرة او
اصر على صغيرة وفيه اشعار بان قضاء المستور صحيح بلا قبح كما في الكشف و بان العدالة شرط
الارلوية وهذا ظاهر الرواية وفي النوادر عن اصحابنا انه لا يجوز قضاة كما في الاختيار [لكن لا يقلد
الفاسق القضاء وجوبا وفيه اشعار بان الوالى آثم في تقليد كما ذكره المصنف واليه اشار ما في قسمة
الهداية من ان القاسم يجب ان يكون عدلا لانه من عمل القضاء والتقليد جعل القلادة في العنق

و شرعا حكم وال يكون فلان قاضيا في موضع كذا [ولا يقبل] شهادته اي لا يجب قبولها لكن يجوز
 كما في كشف المنار وذكر المصنف انه يائمه بالقبول فان العدالة شرط لوجوب القبول لا لصحته وفيه
 اشارة الى ان القاضي والمفتي آثمان بالرواية المرجوحة كما افاده القاضي الامامي والى انه لا يقبل فتوى
 الفاسق لانه من الديانات وقيل يقبل لانه يتشزع عما ينسب الى الخطاء كما في الاختيار [واز]
 فسق العدل [اي صار فاسقا بالرشوة او شرب الخمر او الزنا او غيرها بعد كونه عدلا] يعزل [اي
 يجب على الوالي عزله فلا يعزل به كما في الظهيرية وغيره و ذكر في الهداية و المعنى انه
 يستحق العزل يعني (ينكره) كمنع العلامة الكردى على ما في النهاية وهذا ظاهر الرواية
 وعليه مشايخنا كما في الوقاية وهو الصحيح وعليه الفتوى كما في الوقاعات وفيه اشعار بان حكمه
 نافذ بعد الفسق كما قال البزدرى و ذكر الخصاص انه باطل فيما ارتشى لا في غيره وفيه اخل
 الحلواني والصرخسى كما في العمادى [وقيل يتعزل] القاضي لصيرورته فاسقا وهذا مروي عن
 الايمة الثلاثة [ومن اخذه] اي القضاء [بالرشوة] مثلثة اسم من الرشوة بالفتح كما في المقائس
 فهي لغة ما يوصل به الى الحاجة بالاصانعة اي بان يصنع له شيئا ليصنع لك شيئا آخر كما قال ابن
 الاثير وشريعة ما ياخذه الاخذ ظلما بجهة يدفعه الدافع اليه من هذه الجهة وتمايمه في صلح الكرمانى
 فالمرتشى الاخذ والراشى الدافع [لا يصير قاضيا] على الصحيح فلو قضى في اجتهادية لم يتعد
 فللقاض آخر ان يبطل كما لو قضى القاضي بالشفعاء عند بعضهم كما في الفصولين واعلم ان ما دفع اما
 للعودد وهو حلال من الجانبين واما لصيرورته قاضيا وهو حرام منهما واما لشوف على نفسه
 او ماله وهو حرام على الاخذ بلا خلاف وحلال للدافع عند الاكثرين واما ليعتوى امره عند الوالي
 فان كان ذلك الامر حراما فحرام على الجانبين وان حلالا فحرام على الاخذ ان اشترط وحلال للدافع
 عند بعضهم وحرام عند آخرين الا ان يستأجره مدة معلومة بما يدفع اليه فانه حلال للدافع
 وكذا للاخذ عند الاكثرين ومكرره عند غيرهم والرشوة لا تملك ولذا كان له الاسترداد ولو
 اصلح امره كما في المغني والنهاية وغيرهما [والاجتهاد] وان قال به بعضهم [شرط للارولية] لكن
 يجب ان يكون عالما بالفتوة موثوقا به وعن ابى يوسف ر ج ان المتورع اخب الى من المجتهد وان
 كونه عالما بالفرايض يكفي وقيل يجوز تقليد الجاهل والاولى ان يكون عالما كما في الاختيار
 والاجتهاد لغة تحمل الجهد اي المشقة وشريعة بذل الفقيه تمام طاقته بحيث يحسن من نفسه العجز
 عن المزيد عليه لتحصيل ظن بحكم شرعي وشرطه ان يكون عالما بمعاني مقدمات خمسمائة آية وذلك
 آلاف حديث واردة في الاحكام لغة بان يعلم معاني المفردات والركبات وخواصها في الافادة
 فيشترط علم اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان بحيث يعرف بذلك خطابات العرب وعاداتهم
 في الاستعمال وشريعة بان يعلم المعاني الموروثة في الاحكام وان يكون عالما باقسامها من الخاص

والمشترك والجمل وغيرها و باقسام سند الحديث وعالمنا بحال الرواة الا انها كلتمتدري في هذا الزمان لكثرة الومائط فالاولى الاكتفاء بتعديل الائمة الثقات كالطحاري وغيره وعالمنا برجوه القياس بشرائطها واحكامها واقسامها وعالمنا بالاجماع ومراقبه للاحتراز عن مخالفته وفندا اذا اجتهد في جميع الاحكام واما اذا اجتهد في حكم دون حكم وهو جائز عند العامة فشرطه العلم برجوه القياس وما يتعلق بذلك ولا يشترط علم الكلام ولا علم الفقه وان حصل به منصب الاجتهاد في زماننا بمجرد ممارسته كما في الكشف وغيرها ولذا قال الامام السرخسي لو اجتمع حفظ المبسوط مع العلم بهذهب المتقدمين في احد لكان له هذا المنصب كما في شرح ادب القاضي وقيل المجتهد من قدر على اتيان حجة قوته كتابية او خبرية او قياسية لصحة قوله كما في النظم [ولا يطلب] القضاء اي لا يميل احد اليه بالقلب وفيه اشعار بانه لا ينبغي ان يميل اليه باللسان بالطريق الاولى في غاية البيان الطلب بالقلب والسؤال باللسان وفي المضمومات ان الطلب عن الامام والسؤال عن الناس و كلاهما مكروه وبانه لا يحل الميل بالشفعاء كما في الخلاصة قال ابن عمر رص اني اعوذ بالله ان يجعلني قاضيا وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كان قاضيا فقصى بالعدل فبالخري ان ينقلب منه كفافا فما راجعه بعد ذلك وقال عليه التحية من جعل قاضيا بين الناس فقد ذبح بغير سيكين رواهما الترمذي و تاويل بعض المحدثين انه من جعل قاضيا ينبغي ان يموت بجميع ذواعية الخبيثة وشهواته الرديئة مؤكدا لذلك فانه قلما يوجد المتصف به عند المصنف [وانما يدخل فيه] اي لا يدخل في القضاء الا [من يثق عدله] اي يعتمد عليه والاحسن بعدله وقوته اشارة الى ان الفاسق لا يدخل فيه وكذا العدل الذي لا يثق بعدله وذكر قاضيان انه يكره عند استجماع شرايطه والى انه لا باس بالدخول حينئذ لانه فرض كفاية لكنه مع ذلك واجب الترك كما في الكرمانى والاكتفاء مشعر بانه جاز بلا اجبار خلافا للسرخي والنشاف وغيرهما من علماء العراق وهو اختيار ابي حنيفة رح وقد امتنع عنه حتى ضرب اسواط ونجد اباه حتى قيل نيفا وخمسين يوما وقال مشايخ بلادنا لا باس به اذا كان صالحا له آمنة من نفسه الجور ومن غيره المنع كما في الخلاصة [ومن قلد] القضاء [سال] من المعزول او واحد من ثقاته والاثنان اخطو [ديوان] اي خريطة فيها المحاضر والسجلات والصكوك ونسخ نصب القوام وتقدير النفقات وغيرها من دونت الكلمة اي ضبطتها اصله دووان فهدوا من التضعيف الى ابدال الراياء استئقالا كما في الازاهير واليه اشير في الصحاح وغيره لكن في القاموس انه مكسور ويفتح مجمع الصحف وكتاب يكتب فيه اهل الجيش والعطية واول من وضعه عمرو بن وهب وقال ابن الاثير انه فارسي معرب وانما اضيف الى [قاض] قبله لانه لا يسال ما في يد الخصم من الديوان اذ لا يؤمن عليه من الزيادة والنقصان وانما ساله لانه يحتاج اليه للعمل به كما في الاختيار لكن في الخلاصة انهم اجمعوا على انه لا يعمل بما يجب

في ديوانه وان كان مشتوما واما ما في ديوان نفسه فان كان ذا كرا لتلك السادة يعمل به والا فلا
وقالا يعمل به مطلقا وفيه اشارة الى ان المعزول يجبر على دفع الديوان ولو ملكه وفيه خلاف كما في
ما ملكه الخصم والصحيح انه يجبر في الصورتين ولا خلاف انه يجبر اذا كان من بيت المال والى
ان للسلطان عزله بلا ريبه عن ابي حنيفة راج انه لا يترك على القضاء اكثر من حول كيلا يفسد
العلم فيقول لا فساد فيك لكن اخشي عليك نحيان العلم فادرسه ثم عد الينا حتى نقلك ثانيا كما في
شرح ادب القاضي وفيه اشعار بان القاضي لا ينبغي ان يشتغل بغير القضاء ولو درسنا [ولا
يعمل] القاضي المقلد [في] حق [المحبوس] للمماطلة او غيرها [بقول] القاضي [المعزول] فانه
صار كشهادة الفرد بل باقرار المحبوس او ببينة المدعي فان لم يكن خصم ينادي عليه اذا حبس الى
ايام كشهري من يطلب فلانا المحبوس بحق فان حضر جمع بينهما والا ياخذ منه كفيل بالانفس
ان وجدته والا يشليه كما في شرح ادب القاضي وفيه اشعار بان شهادته على فعل نفسه لم تقبل فلا بد
ان يشهد على قضائه شاهد ان سواه ثم بمضيه كما في المبسوط [وكذا] لا يعمل بقوله بل بالاقرار
او البينة [في غلة الوقف] كما اذا قال ثبت عندى ان ضيعته كذا وقف على كذا وحكمت به و
وضعتها على يدى امين وامرته بانفاذ ارتفاعها الى مصرفها و صدقه الامين فان لم يعمل بقوله ان
جحد الواقف او رارثه ولم يقم عليه البينة كما في المغني وغيره والغلة كل ما يحصل من نحو ريع
ارض او كراءها او اجرة غلام كما في المغرب [والوديعة الا اذا اقر ذو اليد بالتسليم] اي بتسليم الوديعة
اليه [منه] اي المعزول فان قال دفعت اليه كذا من مال فلان فاقربه او بالدفع وقال لا ادري ان هذا
قبل قول المعزول وكان المال لفلان وفيه اشعار بانه لو انكر ما قال المعزول كان القول للمنكر كما في
الكرمانى ولك ان تصرف الاستثناء الى الوقف ايضا فانه لو قال ان هذه الضيعة وقف على كذا
دفعتها الى فلان و صدقه انقله المقلد عن المعزول كما في المغني وغيره [ويقرض] القاضي [مال
اليتيم] بشرط ان يكون المستقرض حسن المعاملة غير ليجوج من اهل المصر ولا يجوز من ياخذ مضاربة
ولا ما يشتري به نافعا لليتيم ولا تعين عليه المضاربة والشراء وفيه اشارة الى ان الوصي لا يقرضه وكذا
الاب وفيه روايتان كما في الذخيرة والى انه لا يشتريه لنفسه ولا يستقرضه والى انه له ان يقرض مال
الغائب وكذا مال الوقف كما في الشذازة [و] المسجد [الجامع] اي للناس للصلاة والحكم [الذى] من
مسجد السي ومسجد السوق والدار والطريق [لجلوسه الظاهر] غير الشفي على الغرماء وغيرهم وقال
فخر الاسلام هذا اذا كان الجامع وسط البلد والا فيختار الوسط منها والخاص و غيرها تأتي باب المسجد
او يخرج اليها احدا فينظر في خصوصتها كما في خضومة الدابة وان دخل المسجد يستحب ان يصلي للتحية
ركعتين والاربع افضل ثم يدعوا الله تعالى ان يوفق الحق ويستقبل القبلة بوجهه وفي زماننا يستند
ظهرة الى الحراب ويجلس معه قوما من الفقهاء الامناء للمشورة وفيه اشعار بانه لا يقضي ماشيا ولا

فإنما ولا متكيا تعظيما لامر القضاء وان جاز ذلك كما في المغني واطلاقه مشير الى ان يوم البطالة والاستراحة لم يتعين وكان في زمانه يوم السبت وفي زمان النصف دائريين الاثنين والثلاثاء وفي زماننا يوم الثلاثاء كما في شرح ادب القاضي لكن في زماننا يوم الجمعة [ولا يقبل هدية] اي مالا اعطي اكراما لانها اذا دخلت الباب خرجت الامانة من الكوة فلو قبلها ردها ان امكن والا وضعها في بيت المال كما في الكرمانى وفيه اشعار بان للمفتى والوالى قبول الهدية لانها من حق للسلم وروى انه من الوالى رشوة كما في الزاهدي [الا من ذي رحم محرم] فانه صلة الرحم [او ممن اعتاد] قبل القضاء من الاجنبى [مهاداته] لانه جرى على عادته [قدر اعتاد] في العرف بين الاقرباء او بين المعتادين وكذا الاقل من العهود فلوراد على ذلك لم يقبل الا اذا زاد ماله فزاد بقدره كما في المغني [اذا لم يكن لهما] اي للذي الرحم والمعتاد [خصومة] والا فلا يقبل وفيه رمز الى انه يقبل دينار لعقد البكر ونصفه للشيب الا اذا لم يكن لهما ولي كما في نكاح المنية [ولا يحضر] القاضي [دعوة] ولو من قريب او معتاد [الا] دعوة [عامة] لا يتخذ لاجله لان الاجابة سنة بلا تهمة وقيل انها كالعرس والشتان وقيل ما زاد على عشرة والاول الصحيح كما في الكافي وفيه اشعار بان لا يحضر خاصة ضد ما مر من التفصيل وقيل لا يحضرها للقريب عند الشيوخين كما في المغني [ويسوى] وجوبا [بين الخصمين] في الاعل مصدر ثم سمي به المخاصم و يطلق على الجمع واصل المشاصمة ان يتعلق كل بخصم الاخر بالضم اي جانبه كما في المفردات [جلوسا] تميزا وظرف فيسوى بين المسلم واليهودي في مكان الجلوس بلا تقديم وتأخير وكذا بين السلطان وخصمه في مجلسه وهو على الارض ولا يجلس احدهما عن يمينه والاخر عن يساره فيجلسو بين يديه على نحو قدر الدراعين لسماع الكلام بلا رفع الصوت ولا يربع ولا يقعي ولا يحسبي تعظيما كما في المغني [واقبالا] اي نظرا فلا ينظر الى احدهما ولو عالما ولا يواخذ بما لا يكون في وسعه من ان يتمنى بالقلب ان يظهر حجة احدهما كما في المبسوط [ولا يسار احدهما] اي لا يتكلم معه سرا لانه ينكسر به قلب الاخر وفيه اشعار بان يسوي بينهما كلاما كما في السراجيه [ولا يضيفه] اي احدهما فلا باس بان يضيفهما جميعا لانتفاء الميل حينئذ وفيه اشعار بان لا باس للامام ان يضيف بعض الناس كما في المبسوط [ولا يضحك] لاحدهما لانه يجترع على خصمه وفيه رمز الى انه لا يقهقه اصلا فانه مكرره لغيره [ولا يمزح معه] اي مع احدهما متنازع فيه تبع فيه الوقاية والا حسن تركه في الهداية ولا يمازحهم لانه يذهب بهابة القضاء [ولا يشير اليه] اي الى احدهما مستدرك باقبالا كما لا يخفى [ولا يلقيه حجة] لانه اعانة له ولهذا لا يقتي احدهما فيما خوضم اليه كما في الخزانة [ولا يلقن الشاهد] اي يكره تلقيته [بقوله تشهد بكذا] لانه اعانة وفي شرح ادب القاضي انه لا يقول له كيف تشهد لانه شبه التلقين بل يقول تشهد [واستحسنه] اي التلقين [ابو يوسف] فيما لا تهمة [بالسكون والفتح] اسم من الاتهام [فيه] اي في موضع امس فيه طن الاعانة كما اذا ترك لفظ الشهادة والاشارة او حصر في

الكلام اولم يستفد زيادة علم بتلقينه كما في الكرمانى وفيه اشعار بانه يكره الثلثين فيه عند الطرفين و
ينبغي ان يفتي بقوله لانه اكثر محارة في مسائل القضاء كما تقرر والى انه لا يكره ثلثين احد الشامدين
للآخر بالاجماع واعلم ان فى الاختيار وغيره انه لا يقضى وقد حدث فيه هم او نعان او غصب
او جوع او عطش او حاجة انسانية ويقعد طرفي النهار و يبعث عنه اعوانه بحيث لا يسمعون ما بينه
وبين الخصمين ويسوز ردهما مرتين لطمع الصلح [و يحبس] اى يمنع القاضي ويقرر في صحته
[النضم] و لو مسلما خفيا صيبا وفيه خلاف وفيه اشعار بانه لا يمنع عن الطعام واللباس والزوار
والوطي للشرائر والاماء والاكتساب ويقتي بالمنع عن الاخيرين وغيرهما مما هو تنعم كما في
الوقائع والمضارع يومي الى انه لا يخرج عن السجين للصلوة والحج والفقرة و صلوة الجنازة
وغيرها كما اذا مات احد من اقاربه الا اذا لم يوجد من يغتسل والده او ولده و لو حبس فيه
متعنتا طين عليه الباب واعطى له الخبز والماء من ثقبه والسجين المضردال على انه يحبس في موضع
وحش ليس فيه فرش ولا احد يستانس به والاضافة الى القاضي على انه لا ينبغي ان يحبس في
سجين اللصوص الا اذا خاف الفرار منه فانه يحول اليه حينئذ والاكتفاء مشير الى انه لا يضرب
ولا يغل ولا يشرف ولا يسرد ولا يقيد الا اذا خاف الفرار الكل في الخلاصة واجرة السجان والسجين
على رب الدين و اول من احدثه في الاسلام على رضى الله تعالى عنه بناءه في العراق و سماه نافعا
فقر منه الناس فبنى آخر سماه محسبا بالنساء العجيمة وكسر الباء المشددة وفتحها موضع التذييل وحبس
سابق زمانه في المسجد او الدمليز كما في شرح ادب القاضي وغيره [مدة رآما مصلية] على
الصحيح لتفاوت الناس في احتمال الصبر على الحبس حتى اذا مضت ستة اشهر و وقع عند القاضي
انه متعنت يديم الحبس و ان مضى شهرا وما دونه و وقع انه عاجز اطلقه كما في الكرمانى وكذا
لو لم يظهر عسوته عنده لكن اخبر به ثقة من اصدقائه او جيرانه و اخبار الاثنين احوط ولا يشترط
لفظ الشهادة الا اذا جرى بينهما منازعة في البمار والاعسار واذا اطلقه لا يمنعه عن الملازمة كما في
الغنى و انما قلنا على الصحيح لان مدة الحبس قيل شهر وقيل شهران وقيل ثلثة اشهر وقيل اربعة
اشهر وقيل ستة اشهر كما في الاختيار واعلم ان كل موضع قالوا ان الراي فيه الى القاضي فالمراد فاض له
ملكه الاجتهاد كما في الوقائع الساسمية [بطلب ولى الحق] ولو دانقا كما في الخزائن وفيه ايماء الى
انه لا يحبس الا بعد الطلب كما في الوقائع [ان امتنع المقر عن الايقاع] اى امتنع عن ايقاع الحق
الثابت عن الاقرار به بان اقر مرة بعد اخرى وامر القاضي بالايقاع وفيه ايماء الى انه غني فحينئذ
يجب الحبس الذي هو جزء مما طلة الغنى [او ثبت الحق بالبينة] كعلم القاضي ببساره كما في الخزائن
فحينئذ يحبس لان البينة لا يكون الا بعد المماطلة وفي هذا الكلام اشارة الى انه لا يسأل القاضي
المدعى عليه الك مال كما قال بعضهم والضوابط عند الخصاص ان يسأله فان اقر بالمال حبسه والا

فقد قال للمدعي ثبت ان له مالا حتى احبسه كما قال بعضهم وهكذا في نوادر اصحابنا والى انه لا يقبل البينة على الافلاس قبل الحبس وبه افتى العامة وهو الصحيح ويقبل في رواية وبه اثنى القاضي ويقبل بعد الحبس قبل المدة عند الخصاص كما في شرح ادب القاضي [فيما لزمه] من الدين [بعقل] صدر منه ازمن غيره [كالقالة] اى مثل المكفول به وبدل الاجارة [والمهر] وغيرها مما ليس ببدل مال حصل له ويستثنى منه المهر الموجل وبدل الكتابة كما ياتي وبما ذكرنا اندفع ظن تقدير اما ليس ببدل مال حصل في يده كالكفالة [او] مثل [بدل مال حصل] المال [له] كالثمن وبدل القرض [وفي نفقة عرسه و] نفقة [ولده] لا يحبس [في دينه] اى لا يحبس الابوين في دين الولد وكذا السيدين وهذا ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه يحبس لمنعه الحق كافي المغني [وفي غيرها] اى غير الصور الثلاث كضمان المتلفات وارزش الجنابات واعتاق الاماء المشتركات وبدل الكتابات والمهور المؤجلات ونفقة سائر القربات [لا] يحبس [اذا ادعى فقره] بان قال اني فقير اذا الاصل في الانسان هو الفقر [الا اذا قامت بينة] من المدعي [بضله] اى بغناه فانه يحبس مدة غلب على الظن انه لو كان له مال اظهره فان لم يظهره تخلي سبيله كما اذا قامت البينة بفقره كما في الاختيار واعلم ان المحبوس الغني اذا امتنع عن قضاء الدين فان كان الدين والمال دراهم يودي القاضي منه بلا خلاف وان كان الدين دراهم والمال دنانير او عروضاً او عقاراً يستدعى حبسه الى ان يبيع دنانيره بنفسه ويودي ولا يبيع العروض والعقار اصلاً وهذا عندنا واما عندهما فيبيع القاضي دنانيره وعروضه وفي العقار روايتان وان كان له ثياب يلبسها ويمكن ان يعيش باقل منها يبيعها ويودي بها سوى ما يشتري مما يعيش به وكذا المسكن ولا يواجره في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح لو كان له عمل آجره وادى دينه مما سوى قوته وقوت عياله كما في المغني وغيره [واذا شهدوا] اى شهد رجلان فصاعداً فيشمل شهود الزنا [ملن] خصم [حاضر] وكتب به محضر بفتح الميم فهو ما جرى بحضرة القاضي وصف الدعوى واسامي الشهود وخلاصهم كما في المغرب بالمهملة [حكم بها] اى تلفظ القاضي بسبب الشهادة بقول مخصوص وهو قضيت على فلان فلان بكذا ومثله حكمت او انقضت وكذا ثبت عندى از ظهر او صح على الصحيح كما في الفصولين وذكرني كفاية الشروط ان حكمت معناه رتبته عليه الاحكام وفائدة اعلام من له الحق بحقه او تمكنه من الاستيفاء كما في حدود الكافي فلو قال اطلت حكمي او رجعت عن قضائي او وقفت على تلبس من الشهود لم يعتبر كافي الشزاة وفيه ايحاء الى انه لم يحكم بمجرد علمه بقضية حق الله كالزنا والشرب وكذا بحق العباد خلافاً لهما وهذا اذا علم تقلد القضاء واما بعده فيحكم به وتماهد في الشزاة والى ان احضار الخصم لازم فان امتنع عن الحضور عزره القاضي بما يري من ضرب او صقع او حبس او تعيبس وجهه كما في الاختيار والى انه وجب عليه الحكم حينئذ حتى انه لو راه واخر فسق

قيامه ويعزل ويعزركا في الرجوع عن الشهادة من الكافي ولو لم يره ذلك. لكفر كما في الكرمانى والى
 ان طلب الحكم ليس بشروطا فانه من الاداب والى ان مجرد الشهادة ملزم للحكم على القاضي ولا يتوقف
 على التزكية كما في الجداية وغيرها والى ان قول القاضي احكم ليس بلام فانه احتياط وبه هله ثلثة
 ايام ان قال المدعى عليه لى دفع كما فى التلاصة والى ان المصر لا يشترط للنفاذ كما فى السوادى وبه اخذ
 كثير من المشايخ وظاهر الرواية انه شرط كما فى عامة المتداولات [وكتب] القاضي [به] ان بالحكم
 لامضاء قاض آخر كما اذا ادعى رجل على رجل الفاد قام بينة وحكم بها ثم اصطالحا ان يأخذ منه فى
 بلد آخر وخاف ان يذكر فكتب به لامضاء قاضي ذلك البلد وفيه اشعار بان الكتابة واجبة عليه سيما
 اذا عطف على حكم لكن فى المبسوط انها غير واجبة ولا باس ان يكلف القاضي الطالب صحة
 ليكتب فيها كالا باس بان يجعل ذلك من بيت المال ان كان فيه سعة وعلى هذا اجرة الكاتب [وهو]
 اى ما كتب فيه الحكم مع سابقه [السييل] اى المسمى بالسييل بكسر السين والهمزة وتشديد
 اللام والضممتان مع التشديد والفتح مع سكون الجيم والتخفيف والكسر معهما لغات فيه كما فى
 الكشف وهذا لغة اصلية وقيل معرب كما فى المفردات فى الاصل الصك كما فى الصحاح وهو كتاب
 الاقرب ونسبه وذكر فى كفاية الشروط ان احدا اذا ادعى على آخر فالمكتوب المحضر واذا اجاب الآخر
 واقام البينة فالتوقيع واذا حكم فالسييل [و] اذا شهدوا [على غايب] كان فى محلة اخرى او قرية او
 بلدة ويشترط فى ظاهر الرضاية مسيرة السفر كما فى المغنى وعن ابى يوسف راج يجوز فيما لا يرجع
 فى يومه وعليه الفتوى كما فى الخزانة [لا] يحكم بها فان الحكم عليه غير جائز عندنا كما ياتى [بل
 يكتب] عطف على جملة لا ماسمى [كتبا حكما] ركتاب القاضي الى القاضي فهو ما يكتب فيه شهادة
 الشهود على غايب بلا حكم [ليحكم المكتوب اليه] فى رواية عن ابى يوسف فلاحسن ترك المكتوب
 اليه فانه يبعث الخصم او المدعى به الى المكتوب اليه حتى يحكم كما فى الكفاية [الا فى حد وقود] اى
 يكتب فى كل حق الا فى حد من الحدود وقصاص لان المكتوب اليه لم يشاهد الشاهد وفيه اشارة الى
 اشتراط انه من قاض معلوم الى معلوم والى انه يكتب فى النسب والنكاح والدين والامانة والغصب
 والمضاربة والمنقول والعقار كما فى الارزكي وغيره ثم ذكر شروطا ثلثة واخر كتابة الهم فى داخله
 فقال [فيقرأ] القاضي الكاتب وجوبا [على] النقول للكتاب [الشهود] عند المكتوب اليه انه
 كتاب فلان القاضي وهذا ليس بلام اذ الشرط هو العلم ولو بالاخبار كما فى المشاهير [ويشتم] على
 الكتاب بعد طيه ولا اعتبار للشتم فى اسفله فلو انكر خاتم القاضي وكان الكتاب منشورا لم يعمل
 وان ختم فى اسفله كما فى الذخيرة وانما قال [عليهم] اى الشهود لانه يشترط ان يشهدوا عنده ان
 الشتم يضرهم كما فى المغنى وفيه اشعار باشتراط الشتم ولو كان الكتاب فى يد الشهود وهذا ليس
 بشرط الا اذا كان فى يد المدعى وبه يفتى كذا ذكره الصنف [ويسلم] فى مجلس يصح حكمه به

وهو مسلم في غير ذلك المجلس لم يصح كما في الكرمانى [اليهم] اي الشهود وينبغي ان يكتب كتابا
 آخر مثله بعينه و يسلم الى المدعى كما في النهاية و انما لم يذكر حفظ شهادتهم من وقت التمثيل الى
 الاداء لانه شرط في جميع الشهادات عند ابي حنيفة رح كما في المغني [وعند ابي يوسف رح يكفى ان
 يشهدهم] القاضي طي [ان هذا كتابه وختمه] فلا يشترط القراءة عليهم ولا الختم عندهم ولا
 التسليم اليهم وفيه اشعار بان الشروط الملزمة عند الطرفين كما في الهداية [وعنه] اي عن ابي
 يوسف رح [ان الختم] ايضا [ليس بشرط] فيكفى ان يشهدهم ان هذا كتابه وهذا اوسع و ان
 كان الاحتياط فيما قاله كما في الذخيرة [ثم] القاضي [المكتوب اليه لا يقبله] اي لا يأخذ الكتاب من
 المدعي [الا بحضور الخصم] اي وقت حضوره لانه لابلزامة كما في الاختيار وغيره لكن في الذخيرة
 وغيره ان حضوره شرط قبول البينة على الكتاب لا شرط قبول الكتاب وفي لفظ ثم اشعار بان بعد
 تحقق الشروط والوصول والدعوى والانكار يعرض الكتاب على القاضي و ان قبل استغنى عن
 الكتاب [و] بحضور [البينة] اي الشاهدين [على انه] اي المكتوب [كتاب فلان] القاضي وفيه
 اشعار بان يسلم الكتاب الى المدعي كما ذهب اليه ابو يوسف رح فاخترهنا ما هو المعمول عند
 القضاة كما في النهاية [قراه علينا] او اخبرنا به [وختمه وسلمه] الينا كل خبر بعد خبر وفيه رمز
 الى ان مذهب الطرفين وقال ابو يوسف رح ان الشهادة كافية كما مر و الى انه لا يلزم ان يسأل عنهم
 ان القاضي الكاتب عادل ام لا وهذا ظاهر الرواية و في النوادر انه لازم فلو قالوا انه غير عدل لم يقبله
 كما في المغني [فيفتحه] اي المكتوب اليه و قيل يجوز ان يفتحه بلا حضوره كما في الاختيار وفيه
 اشعار بجواز الفتح قبل ظهور عدالتهم كما قال ابو يوسف رح خلافا لهما وهو الصحيح كما في الكافي
 [ويقرأه على الخصم ويلزمه ما فيه] لانه ثبت عنده ما في الكتاب الا ان يقول الخصم لست
 بفلان الذي شهدوا به و اقام البينة ان في هذه القبيلة اثنين بهذا النسب كما في الخلاصة [ان
 بقى الكاتب قاضيا] فلو مات او انزل حين وصول الكتاب لم يقبل لانه كشاهد فرد خلافا
 لابن يوسف رح فلو قبله ثم رفع الى قاض آخر امضاه وكذا اذا مات بعد الوصول قبل القراءة
 و اما بعدها فيقبل على الصحيح كما في المغني وفيه اشعار بان لم يثبت كتابه التاريخ والا لم يقبل
 كما في الخلاصة [ولا يعمل به] اي بذلك الكتاب [غيره] اي المكتوب اليه [الا اذا كتب
 داخل الكتاب] بعد اسمه [اي المكتوب اليه] و الى كل من يصل اليه [اي كتب من فلان
 بن فلان بن فلان الى فلان بن فلان بن فلان و الى كل من يصل اليه] [من قضاة المسلمين]
 فانه يعمل به غيره وان جهل استحسننا للساجدة اليه [وعند ابي يوسف رح] يجوز [ان يكتب
 على] [هذا] الوجه [ابتداء يقبل] تسهيلا على الناس وعليه عمل القضاة اليوم ولا يجوز
 عندهما لان اعلام الكاتب و المكتوب اليه لم يحصل به وفيه اشعار بان لو كتب اسمه في العنوان

لم يقل خلافا لابي يوسف رح كما في الاختيار [وان مات الخصم بنقل] القاضي الكتاب [ولمن وارثه] لقيامه مقامه ولو مرب الخصم من هذا البلد بعد ثبوت الدين عند القاضي المكتوب اليه كتب كذا الى قاضي بلد فيه الخصم وكذا الثالث الى العاشر فلو ورد كتاب صحيح في آبق مثلا وقبل المكتوب اليه بشرطه مع موافقة السلية جعل المكتوب اليه في غنى الابق خاتما من الرضا حتى لا يتعرض له احد في الطريق ثم يدفع الابق الى المدعي بلا قضاء ولا يأخذ منه كغيلة بالنفس ثم يكتب ما جرى الى الكاتب فاذا وصل اليه امر باعادة البيعة ثم يقضي بالابق ثم يكتب الى المكتوب اليه ليبرأ كغيلة وعن ابي يوسف رح انه لا يقضي به له لان الخصم غائب بل يكتب ما جرى عنده بشرطه ويبعث اليه الابق معه ليحكم به عليه وكذا في التجارية الا ان المكتوب اليه يبعثها مع المدعي على يد امين كما في الغني وغيره [والمرأة تقضي] في جميع الحقوق وان كره كما في الاختيار [الا في حل وقود] في ظاهر الرواية اعتبارا بالشهادة وعنه انها لا تقضي اصلا كما في الذخيرة [ولا يستخلف قاض] على القضاء ولا يتفعل قضاء خليفته ولو مريضا وقال الطحاوي انه نائف فلا يبطله حاكم اعتبارا بالسك كافي في تكليم الزاهدي [ولا يوكل وكيل] لان المفوض براه وثق وفي الاكتفاء اشعار بان للموصي و امام الجامع ان يستخلف غيره كما في الكافي [الا من قوض اليه] من قاض او موكل [ذلك] الاستخلاف او التوكيل بان قال ول ان وكل من شئت وفيه رمز الى انه يستخلف بالاذن دلالة فلو جعل قاضي القضاة كان له الاستخلاف لان معناه المتصرف في القضاء تقليدا وعزلا وقال الامام النسفي ليس له الاستخلاف كما في العمادي والى ان القاضي اذا اذن بالاستخلاف فاستخلف رجلا و اذن بالاستخلاف جاز له ان يستخلف وثم وثم كما في الخلاصة واذا عرفت ذلك [فقي] القاضي او الوكيل [المفوض] اليه يفتح الوكيل الذي قوض اليه الاستخلاف او التوكيل ففيه حذف الصلة اعني اليه ولو قيل بكسر الواو لمسلم من خلاف الاصل [نايبه] اي نايب القاضي او الوكيل [لا ينعزل] نايبه [بعزله] اي عزل المفوض اياه الا اذا قوض اليه ذلك كما في الكبرى ويجوز ان يكون العزل مضافا الى المفعول فلو عزل الوالي قاضيا او الموكل وكلا لم ينعزل نايبه وقيل ان عزل نايب القاضي والقاضي لا ينعزل الا اذا علم به وعن ابي يوسف رح انه لم ينعزل الا اذا نصب آخر مكانه كما في المائني وفيه رمز الى ان النايب انعزل بعزل نفسه وهذا اذا رضى الوالي به واقام غيره مقامه وكذا امام الصلوة ونفسه كما في البيهقي [ولا] لا ينعزل النايب [بموته] اي المفوض حال كونه [موكلا بل هو] اي لان نايب المفوض فان بل بمعنى اللام على ما هو المذهب عند الكوفية مع انها داخلة على الجملة [نايب الاصل] حقيقة وهو الوالي او الموكل فهذا دليل المسئلتين وفيه اشارة الى ان نايب القاضي انعزل بموته كما في هداية الناطقي ولم ينعزل عند كثير من المشايخ والى ان قاضي امير الناحية انعزل بموته لكن لم ينعزل

قاضي الراف بموته كما لم ينعزل امرأته كما في المغنى فلم يمتنع ان الاحسن كلمة الراف [وفي]
القاضي او الوكيل [غيره] اي غير المفوض اليه ذلك [ان] استخلف او وكل ثم [فعل نائبه] ما امره
به من نحو القضاء والبيع والخلع والكتابة دون نحو الطلاق والعتاق ولهذا لم يصح ولو عند
الاول [عنده] اي بحضرة غير المفوض اليه على ما قال بعض المشايخ في نحو البيع لكنه لم يصح
عند العامة الا باجازه [او] فعل نائبه بغيثته و [اجاز] غير المفوض اليه [هو] للتاكيد [او كان]
الموكل [قدر] اي عين [الثمن] ولو حكما كبذل الاجارة [في] عقد [الوكالة صح] فعل النائب
وان كان الاول غائبا انزل في وكالة الصغرى [وباعمل برائك] واعتقادك [يوكل] غيره ويكون
الغير وكلا عن الموكل وكذا لا ينعزل الثاني بعزل الاول ولا بموته وكلاهما ينعزل بموت الموكل
[والقضاء] بحكم سوغ صاحبه فيه [على خلاف مذهبه] اي اجتهاده واعتقاده [ناسيا] غير ذكر مذهبه
لا ينقل عندهما وعليه الفتوى وينقل عنه كافي الكافي وذكر في الخلاصة انه ينقل عنه خلافا لابي
يوسف راجح ولا رواية عن محمد راجح وقال بعضهم الخلاف في انه هل يجوز له ان ياخذ يقول غيره عندهما
لا ياخذ وعند محمد راجح ياخذ وفي الصغرى لو قضى برأى غيره ناسيا ثم تذكر رآته اخذ برآيه في المستقبل
وينقل قضاؤه عنه خلافا لابي يوسف راجح [او عاملا لا ينقل] اي لا يجوز بل يرد عندهما وعليه الفتوى
وعنه روايتان كافي الكافي والفتوى على انه ينقل كما في الصغرى وقال ابو علي النسفي انه لا يجوز
عند الشيعين ويجوز عند محمد راجح وقال الامام ظهير الدين لا روايه عن محمد وذكر ابوبكر الرازي انه
لو قضى بخلاف مذهبه مع العلم لم يجوز في قولهم وذكر الخلاف في بعض مواضع في حل الاقدام عليه كافي
المغنى وغيره [و] القضاء [على وفاءه] اي دفاق مذهبه [يجعل] الحكم [المختلف فيه مجمعا عليه]
اي يصير ما اختلف فيه متفقاً عليه بحيث لا يرد قاض من قضاة المسلمين عند جميع المجتهدين كما هو
المشهور لكنه مشكل فان فيه اشارة الى ان العبرة لحقيقة الاختلاف كما قالوا الا ان محمد راجح اعتبر اشتباه
الدليل والدليل ان القضاء بشهادة رجل وامرأتين في الحدود والقصاص اعتبارا باطلاق النص في شهادتهن
ولم ينقل فيه خلاف يعبا به كافي الذخيرة الى ان خلاف الشافعي ونحو معتبر كما ذكره السعدي
وغيره لكن الخصاص لم يعتبر الا اختلاف الصن الاول الى ان لا يشترط كونه عالما بانه مجتهد فيه
والصحيح انه يشترط كما في الخزائنة ونحن نفتى بانه لا يشترط كما في الصغرى و الى انه لا يشترط ان
يكون القاضي مجتهدا كما قال الخصاص لكن ذكره الامام السرخسي انه قد اشترط كما في الخزائنة
وذكر في الذخيرة ان حكم القاضي في محل مجتهد فيه انما ينقل اذا علم بكونه مجتهدا فيه وحكم
عن اجتهاد على رواية السير الكبير وسيجيى انه لا يقضي بما يخالف قول اصحابنا في الانساب عن
احمد بن حنبل اذا كان في مسئلة قول العلماء الثلاثة لم يشع لاحد ان يخالفهم والى ان القضاء في
مجتهد فيه كفسخ اليمين نافذ في حق القاضي عليه وله ان كان عالما وله ما راي بخلافه لكن

قال ابو يوسف ر ح لا ينفذ في المفضى له العالم و ان ان حكم الشافعي نافذ في الشافعي و لو مدعي
و قيل ينفذ حكمه ان اعتقله المدعي و الا فلا كما في الصغرى [فان عرض] هذا القضاء و رفع [بلن]
قاض [آخر] ثاني [يمضيه] اي ينفذه و يجعله بحكمه نافذ لازما و هذا منه واجب لترجيحه
بالقضاء فليس له ان يردده فلوردد فرفع الى ثالث امضى قضاء الاول و رد الثاني كما في المغني و فيه اشعار
بانه لو دفع ما قضى على خلاف مذهبه الى قاض آخر لا يمضيه و في العمادى انه نافذ ليس لغيره
نقضه و له نقضه عند محمد ر ح خلافا لابي يوسف ر ح لكن في النصف لو قضى قاض على قول من
اقول العلماء ان صحتها و ليس لاحد من القضاة نقضه الى يوم القيمة [الا فيما خالف الكتاب]
من الحكم كالقضاء بحل متروكة التسمية عمدا كما ذكره المصنف و غيره و الاحسن ان يمثل بالقضاء
بتقديم الوارث على المدين فان الاول نافذ عند الطرفين كما في المغني و غيره [او السنة] المتواترة
او [المشهورة] كالقضاء ببيع درهم بدرهمين و برفع الحرمة بنفس عقد المطلقه و من الظن الفاسد ان
الرفع مذهب مالك و الشافعي و الازاعي و الا لنفذ القضاء به و قد سبق تمام الكلام عليه [او الاجماع]
كالقضاء بمتعة النساء فانهم اجمعوا على بطلانه و كفى مستحله كما في المضمرات و فيه اشعار بترتيب الأدلة
فيقضى بالكتاب ثم بالسنة المتواترة ثم المشهورة ثم الاحاد ثم اجماع الصحابة ثم اجماع التابعين
ثم رثم و لا يقضى بقول بعضهم في ظاهر الرواية ثم اصحابنا ابو حنيفة ر ح و ابو يوسف ر ح و
محمد ر ح اذا اتفقوا على امر لا يقضى بقول غيرهم كما في المغني ففي الاكتفاء نوع تقصير و ان كان
المناسب بالكتاب ترك الكل و الكتاب هو المنزل المتواتر على نبينا صلى الله عليه و آله و سلم و السنة
ما صدر عنه صلى الله عليه و آله و سلم من قول او فعل او تقرير و الاجماع اتفاق المجتهدين من
هذه الامة في عصر على امر و هذا مختار الجمهور و قال الجصاص و الجرجاني انه اتفاق جماعة هو
العلماء اجتهد هم و هذا مختار السرخسي و قال بعضهم انه اتفاق الجمهور و هو مختار الهداية و الكافي
و تمامه في الكشف [و ان كان نفس القضاء] اي قضاء الاول بحكم [مختلفا فيد] بان قال بعض العلماء
انه نافذ و بعضهم انه غير نافذ بناء على ان الحكم مختلف فيه او غير مختلف كبيع المدبر فانه في الصدر
الاول مختلف فيه ثم المتأخرون اجمعوا على انه لا يجوز فقال علماءنا ان الاجماع المتأخر رافع للخلاف
القديم و قال غيرهم انه غير رافع و كذا الحكم في كل حادثة اختلفوا في اختلافه [يصير ميمعا عليه]
عندنا [بامضاء آخر] ثاني و حينئذ ليس لاحد ابطاله و بابطال الآخر فليس لاحد بعده امضاؤه
بخلاف ما سبق فان له امضاؤه لا غير كما في المغني و غيره فمن الظن انه مجرد توضيح فانه مما اختلف
فيه و قل مر انه صار بالقضاء ميمعا عليه [والقضاء بحرمة او حل] عنده [ينفذ ظاهرا] اي قضاء
[و باطنا] اي ديانة و عندها لا ينفذ باطنا و عليه الفتوى كما في السقايق [ولو] كان القضاء
[بشهادة زور] و كذب [اذا ادعاه] اي ادعى الحرمة او الحل [بسبب معين] هو اما العقود

كالنكاح والبيع ونحوهما كما اذا ادعى انها امرأته واقام شهودا زورا عليه وقضى به فانه يحل له الوطى عنده ولا يحل عندهما كما اذا ادعى انه باع هذه الجارية منه واشترى و عنه لو كان الثمن مثل قيمتها نفذ باطنا والا فلا فلوم يقيم البائع البينة وحلف المشتري ورد الجارية على البائع حل له الوطى ان عزم بالقلب على ترك الخصومة وفي الهبة وسائر التبرعات عنه روايتان و اما الفسوخ كالطلاق والافالة ونحوهما كما اذا قضى بشهود زور انه طلقها ثلثا ثم تزوجت بزواج آخر بعد العدة فانه يحل له الوطى ظاهرا وباطنا عنده وان علم ان الزوج لم يطلقها ولا يحل للاول ظاهرا وباطنا واما عندهما فيحل له ولا يحل للثاني اذا علم وعن ابي يوسف رح انه يحل للاول سرا وعن محمد رح ما لم يدخل به الثاني وله ان هذا القضاء متضمن لانشاء عقد ولذا شرط حضور الزوجين في النكاح عند العامة وقيل انه لم يشترط لانه ثبت انتضاء والثابت اقتضاء غير ثابت بشرط واجمعوا ان القضاء في معتدة الغير ومنكوحته لا ينفذ باطنا كما اذا ادعى جارية ملكا مطلقا وقضى بشهادة الزور فانه لم ينفذ باطنا فلم يحل له الوطى لتعذر جعله انشاء لكثرة اسباب الملك ولذا قال بسبب معين [ولا يقضى] عندنا [على غائب] عن المجلس والملك لان القضاء بالبينة لم يعمل الا اذا اعلنت عن الطعن والطاعن غائب وفيه اشعار بان له لواقتر ثم غاب قضي عليه وهذا مجمع عليه واطلاقه مشير الى انه لو اقيم البينة ثم غاب لم يقض عليه وهذا عند محمد خلافا لابي يوسف رح وهذا ارفق للناس على ما قال السرخسي والى انه لو توجه عليه الحكم ثم اختفى لم يقض عليه عند ابي حنيفة رح وقال محمد رح نادى على بابه ثلثة ايام فان خرج والا قضي عليه والى انه يقضى للغائب وليس كذلك فان في المبسوط وغيره انه لا يقضى على الغائب ولا له من غير خصم لكن لو قضى وهو لا يري ذلك كان نافذا عند الشيعين وعليه الفتوى فلورفع الى قاض آخر ليس له ان يبطله وفيه اشعار بان نفس القضاء فيه ليس بمجهل فيه بل المجتهد فيه سبب القضاء وهو ان البينة هل تكون حجة بلا خصم وقال الامام ظهير الدين ان نفس القضاء مختلف فيه فيتوقف على امضاء آخر الكل في العمادي [الا بحضرة نايبه حقيقة] بانابة الغائب اياه وله بواسطة وكيله وابيه ووصيه ووصي وابي الاب ووصيه ووصي وعليه على الترتيب [ارشعا] بانابة القاضي [كوصي القاضي] والمسخراى الوكيل الذي نصبه القاضي ليسمع عليه الخصومة لمن اختفى في بيته ولا يحضر مجلس الحكم بعد ما بعث القاضي امناءه الى باب داره فيودى [ارحكما] اى يسكن بانه نائمه [بان كان ما يدعى على الغائب] من نحو الاشتراء [سببا لما يدعى على الحاضر] من نحو الملك كما اذا ادعى دارا على حاضر انه اشتراها من الغائب فانه ان صدقه الحاضر لا يسلمها القاضي الى المدعى فانه قضاء على الغائب وهذا حيلة لدفع دعوى الخارج وان انكره الحاضر فاقام بينة عليه قضى القاضي بها عليه وهذا قضاء على الغائب ايضا ولذا لو حضر لا يحتاج الى اعادة البينة فالحاضر ينتصب خصما عنه حينئذ وفيه اشعار بان له ان لم يكن له سببا لم يقض

عليه كما اذا قال احد لعبد ان مولاك وكنتي ان احمالك اليه فانام العبد بينة ان مولاه اعتقه فانه يقضي بها على السائر بقصر يده عن العبد لا بالعتيق على الغائب فان العتيق وان كان مروجيا لا تعزل الوكالة بان وجد بعد الوكالة لكنه قد لا يوجب بان لا يكون هناك وكالة فلا يكون العتيق سببا للانعزال لامسالة [لا] يقضي على الغائب [ان كان] ما يدعي على الغائب [شرطا] لما يدعي على السائر لان الشرط ليس باصل بالنسبة الى المشرط بخلاف السبب فان قضى فقد قضى على الغائب ابتداء كما اذا قال رجل لامرأته ان طلق فلان امرأته فانت طالق ثم اقامت المخاطبة بينة ان فلانا طلق امرأته وهو غائب فانها لم يقبل ولم يقض بالطلاق على الغائب وقيل قبلت والاول اصح وفيه اشعار بأنه لو علق بما لا يقضي على الغائب كما اذا علق طلاق امرأته بدخول زيد الدار ثم اقامت بينة انه دخلها قبلت وقضى بالطلاق والتاصل ان الشرط ان كان مضرا في حق الغائب لا ينتصب السائر خصما عنه والا فقد انتصب وتماه في العمادى [روى نعيم الخصمين] اي جعلهما حاكما على انفسهما ولو احدهما قاضيا وفيه اشعار بان المحكم لا يحكم غيره الا برضاها كما في المغني [من صلح] بالضم والفتح [قاضيا] تمييز اي صلح قضاؤه وشهادته فصح تكليم المرأة والفاسق كما مر وفيه ومزال انه لو لم يكن املا للتحكيم وقت التكليم ثم صار املا له وقت الحكم لم ينقل حكمه كما اذا كان عبدا او صبيبا او كافرا فاعتق او بلغ او اعلم كما في المغني [في غير حد] من الحدود كالزنا وشرب الخمر والسرقه واللعان والذف فلو حكم فيه كان باطلا بلا خلاف فالظرف متعلق بالتكليم [وقود] اي قصاص فلا يصح حكمه وهذا رواية عنه و مختار المصنف لكن في رواية الاصل قد صح ذلك قياسا على غيره من العقوق وهو الصحيح كما في شرح ادب القاضى والغير شامل للطلاق والعتاق والكتابة والكفالة والشفعة والنفقة والريون والبيع وكذا غيرها من المجتهدات كالطلاق المضاف وهو الصحيح من المذهب الا ان كثيرا من مشايخنا امتنعوا عن الفتوى به كيلا يتجاسر العوام كما في المغني وذكر في الخلاصة ان حكمه في اليمين المضاف وسائر المجتهدات نافذ على الاصح لكن لا يفتى به وفي الشرافة انه لو استفتى فقيها فالتى به بطلان اليمين وسعه ان ياكل بفتواه فان فتوى الفقيه للجاهل كحكم المولى [ولزمهما] اي الخصمين [حكمه] كالمولى بالبينة او الاقرار او النكول لانهما ولاه عليهما [و] صح [اخباره] اي المحكم [باقرار احدهما وبعد الة شاهد حال ولايته] اي حال بقاء ولاية المحكم كما اذا قال لاحدهما قد اقررت عندي او قامت بينة له بكذا فعذلت فلان قد حكمت به لهذا عليك فانكر المقتضى عليه الاقرار واقامة البينة نفذ حكمه لانه يملك انشاء الحكم في حال ولايته فلو عزله قبل ان يقول حكمت به لم يصدق في ذلك وفيه اشارة الى ان اخباره باقرارهما وعد التهما صحيح والى ان الاخبار بعد الحكم لم يصح بلا بينة لانقضاء الولاية كما في الهداية لكن في المبسوط انه لم يصح بعد القيام عن مجلس الحكومة لانه صار كغيره وفي المغني انه لو اخبر عن الحكم وقد انكره نفذ لان المحكم كالمولى

[وكل منهما] أي الخصمين [ان يرجع] عن تكليم [قبل حكمه] عليهما فالعزل غير محتاج إلى الاتفاق بخلاف التكليم ولذا لو حكم بعده لم ينفذ لكنه لو أجاز العازل بعد الحكم جاز [فان رفع حكمه] أي المحكم [إلى قاض] مولى [امضاه] ونفذ [ان وافق] حكمه [مذنبه] أي اعتقاد القاضي فلا يفسخ بعده وابطله ان خالف مذهبه فلا ينفذ بعده وان كان مجتهدا فيه وقال الطحاوي ليس للقاضي ان يبطل حكم المحكم كما في الزاهدي [ولا يصح القضاء والشهادة] لمن يكون بينهما [أي بين القاضي والمقضي له أو الشاهد والمشهد له] [ولادا وزوجية] فلا يقضي ولا يشهد للولد وان سفل ولا للوالد وان علا ولا الزوج للزوجة وبالعكس فلو قضى لزوجته أو ابنته أو امضاه آخر كان باطلا وقيل جاز ذلك ان وافق مذهبه وفيه اشعار بان القضاء والشهادة يصحان عليهما ولمثل الاخ والعم والخال ولين بينهما رضاع بلاولاد ثم شرع في مسائل شتى فقال [وصح الايضاء] أي جعل الغير وصيا له بعد موته [بلا علم الوصي] بايضاؤه حتى لو باع شيئا من التركة جاز وهذا ظاهر الرواية عن أبي يوسف رح انه لا يصح بلا علم [لا] يصح [التوكيل] بلا علمه حتى لو باع شيئا من مال الموكل لم ينفذ اتفاقا [وشرط] عنده [خبر عدل أو مستورين] للمسائل الخمس الاتية ولا يقبل خبر فاسقين لان خبر الفاسق واجب التوقف ويقبل عندهما وفيه اشعار بانه لا يشترط لفظ الشهادة [لعزل التوكيل] أي وكيل تعلق به حق الغير فاذا لم يتعلق به كوكيل ثبت وكالته في عقد الزهن لم ينعزل ولو اخبر به عدلان وسياتي تتمه الكلام في الوكالة [وعلم السيد] أي شرط خبر عدل أو مستورين لعلم السيد [بجناية عبده] حتى لو اخبر بها فاسق أو مستور فباعه لم يكن مختارا للعداء عنده [و] لعلم [الشفيع بالبيع] للعقار حتى لو اخبر ببيعه غير عدل لم يبطل شفيعته عنده [و] لعلم [البكر] البالغ [بالنكاح] أي باذكاح الولي اياها فلو اخبر به فاسق وسكتت لم يكن رضا عنده [و] لعلم [مسلم] في دار الحرب [لم يهاجر] اليها [بالشرائع] ظرف علم فلو اخبر بالصلوة وغيرها من العبادات عدل أو مستور ان لزمه ذلك كما لو اخبر به فاسق وصدقه واما اذا كذب به فلا يلزمه عنده خلافا لهما كما قال مشايخنا والاصح عندي انه يقبل فيه خبر الفاسق عند الكل حتى يلزمه قضاء ما فاتته من الصلوة والصوم وغيرها بعد اخبار الفاسق لانه مأمور بالتبليغ من جهته صلى الله عليه وسلم الا فيبلغ الشاهد الغائب كما في كشف المنار والتتمة في الكراهة [لا] يشترط خبر ذلك [لصحة التوكيل] فيقبل فيها خبر واحد ولو كافرا بلا خلاف لخلوها عن معني الالتزام [وقبل] وجوبا [قول قاض عالم عدل قضيت انا بهذا] بهذا العقار لزيد مثلا لعقد التهمة وهذا ظاهر الرواية وعن محمد رح انه يرجع الى انه لم يقبل وبه اخل كثير من المشايخ وقالوا ما احسن هذا في زماننا فان القضاة قد افسدوا ديننا كما في الكافي وغيره وعلى هذا لم يقبل كتاب القاضي الى القاضي في شيء ما كما في الكرماني [و] قبل قول [جاهل عدل ان بين سببه] بان قال في حد الزنا مثلا استفسرت المقر بالزنا كما هو المعروف

ثم حكمت عليه بالرجم فلو لم يبين سببه لم يقبل قوله لانه ربما يظن غير الدليل دليلا للجهل بخلاف العالم العادل فانه قبل قوله بلا بيان السبب [لا] يقبل [قول غيرهما] من عالم او جاهل فاسقين وفي الختم عليه ايماء الى ان السكوت من تنمة المسائل اولى فان المقبول القول اعز من كل عزيز *

* [كتاب الشهادة] *

اورد بعد القضاء لانه مع التناسب اشرف منها ذاتا [هي] لغة خبر قاطع كما في القاموس او الحضور مع المشاهدة بالبصر او البصيرة كما في المفردات او الاخبار بصحة الشيع من مشاهدة وبيان يقال شهد فلان عند الحاكم لفلان على فلان بكذا شهادة فهو شاهد وهم شهود كما في المفردات وغيره وشريعة [اخبار] اي اعلام [بحق] اي بمال او غيره مما يثبت ويسقط الا انه يستعمل في الغادة في حق المألية لا غير كما في اقرار الكرمانى [للغير] اي حصل للغير الخبز من كل الوجوه كما هو المتبادر فيخرج عنه الانكار فانه اخبار به لنفسه في يده وكذا دعوى الاصيل لانه اخبار لنفسه في يد غيره وكذا دعوى الوكيل فانه ليس باخبار للغير من كل الوجوه كما ظن [على] غير [آخر] يخرج الاقرار اذ هو اخبار على نفسه ويدخل فيه الشهادة بالزنا والبيع ونحوهما فانه في السقيمة شاهدة بالحد للشارع على الزانى والتمن للبائع على المشتري والشهادة بروية الهلال ليست بشهادة حقيقة ولذا لا يشترط لفظ الشهادة على راي والقول بانها شهادة بالصوم او الفطر للشارع على المكلف يكون اخبارا بحق له على نفسه [ويجب] اي يفرض اداء الشهادة في غير الحدود بحذف المضاف او المجاز المرسل [بطلب المدعى] وان لم يتعين للحمل فلا باس بالتمسك عن التحمل ان لم يتعين والا فواجب لانه حقه قد ضاع كما في الاختيار ويستثنى منه ما اذا خاف على نفسه من سلطان او غيره وكذا ما اذا علم انه اقر عند ما هو باطل في الواقع وكذا ما اذا علم ان القاضي لم يعدل على ما قال خلف بن ايوب او لم يقبل شهادته على ما قال ابو بكر الاسكاف كذا في المضمونات وفيه اشعار بأنه لو امتنع عن ادائه بلا عذر ظاهر صار آثما فلو علم انه ان لم يشهد يذهب حق المشهود له صار فاسقا كما في الخزائن فلو شهد بعده لم يقبل كما في الذخيرة [وسترها] اي اخفاء الشهادة [في الحدود افضل] من اظهارها لانه اشاعة فاحشة [ويقول] وجوبا [في] شهادة [السرقة] اشهد انه [اخل] ماله وللنصريح قال [لا] يقول [سرقة] والا لضاع حق العبد بالقطع كما ياتي [ونصابها] اي اقل الشهود [للزنا] اربعة رجال [للمبالغة في الستم] على انه من اثنين [وللقود] في النفس والطرف [وباقي الحدود] غير الزنا من السرقة والقتل واللعان والشرب [رجلا] لا رجل وامرأتان لكن مر في القضاء انه نافذ بتاك الشهادة لاشتباه الدليل [و] نصابها [للمكارة] وجودا وعدما فان شهدت انها بكر يؤجل في العنين ثم يفرق بينهما وان شهدت ان البيعة ثيب يخلف البائع على البكارة ثم

يرد البيع اذا اشتراها بشرط البكارة [والولادة] فشهدت انها ولدت هذا المولود فلو شهدت على استهلال الصبي لم يقبل عنده في حق الارث خلافا لهما ويقبل في حق الصلوة بلا خلاف [وعيوب النساء] ولو جازي [فيما لا يطلع الرجال] عليه [امرأة] واحدة والاحوط امرأتان والاحب ثلاث والمخرج عن الخلاف اربع كما في الاختيار وفيه اشارة الى انه لو شهد رجل بالعداء او الولادة والرتقاء لم يقبل والاصح انها تقبل ويحمل على ان بصره وقع عليها بلا قصد اذ مع قصد الشهادة كما في الخزانة والى ان ما يطلع عليه الرجال لم يكن شهادتهن نامة كالشهادة على جراحات النساء في الإمام كما في الكرمانى [ولغيرها] من الحقوق مالا كان او غيره كالنكاح والرضاع والطلاق والعتاق والبيع والوكالة والرعاية وغيرها [رجلان او رجل وامرأتان] او خنثا وان وفيه اشعار بان لا ترجيح بالزائد على الاثنين و ان كان اعدل كما في دعوى الاختيار ويستثنى منه حوادث صبيان المكتب فانه يقبل فيها شهادة المعلم منفردا كما في التحقيق [وشرط] اي وجب [للكل] اي لوجوب قبول شهادة الرجال والنساء في الحدود وغيرها من الحقوق [العدالة] لغة الاستقامة وشرعا الانزجار عما هو محرم في دينه وسيأتي التفصيل وفيه اشعار بانه لا يجوز القبول قبل الاهلية اي الحرية والبلوغ والاسلام وبانه جاز القبول بعدها قبل العدالة كما في كشف المنار وغيره الا ان القاضي اثم كما ذكره المصنف في القضاء وفي الزاهد ادا تحري القاضي الصدق في شهادة الفاسق يقبل والا فلا [و] شرط للكل [لفظ الشهادة] فلو قال اعلم واثبتن لم يقبل شهادته وفي قياس الكشف ان الاداء يصح بلفظ ينبي عن الوكالة والتحقيق كلفظ اشهد وما يساويه في المعنى وقال العراقية انه ليس بشرط في شهادة النساء في الولادة وغيرها والاول هو الصحيح كما في الكافي وفيه اشعار بان اللفظ شرط لنفس القبول لا لوجوبه بخلاف العدالة كما في الكافي وغيره وانما لم يقبل به ههنا لما اشار اليه في القضاء كما مر فليس في البيان تساهل كما ظن [ويسال القاضي] سرا وعلانية عندهم [عن حال الشاهد] جارة واهل سرقه فان لم يوجد فاهل محبته ممن كان عدلا صاحب خبرة بالناس غير طامع ولا فقير وينبغي ان يكون فقيها يعرف اسباب الجرح والتعديل وفيه اشارة الى ان الجرح والتعديل مقبولان بعد الشهادة والى ان تعديل المشهود عليه صحيح الا اذا كان فاسقا او مستورا لانه وان كان اقرارا على نفسه الا انه يوجب القضاء على القاضي والى ان القاضي اذا عرف جرح الشاهد از عدلته لا يسال عنه كما في المحيط فلو عدل في قضية لم يستعدل في اخرى الا اذا طالت المدة وتكلموا فيه والصحيح قولان ستة اشهر والتفويض الى القاضي كما في المضمرة فيسأل [عندهما] سوالا [مطلقا] غير مقيد بطعن الخصم وعلمه وبحق دون حق واما عند ابي حنيفة رح فيسأل اذا طعن الخصم الا في الحدود والقود واختلف انه اختلف زمان از بهان [وبه] اي بما عندهما من انه يسأل بلا طعن [يفتنى] كما في المشامير وذكر في الاختيار اني تتبعت كثيرا من كتب ابي بكر الرازي فلم اجد انه رجع قوله على قول غيره الا هذه المسئلة لفساد الزمان [وكفى] السؤال [سرا] اي كفى

مرّة بان يبعث غالباً الى المزكي رسولا او كتاباً فيه اسماء الشهود وانسابهم وحلّاهم ومجالهم فكتب تحت
 العادل عدل والمستور مستور والفاسق فاسق والله اعلم فختتم الكتاب ثم يقول القاضي للمدعي في غير العدل
 زد في شهودك ولا يقول اخرجوا ولا يحتاج الى العلانية بان يجمع القاضي بين المزكي والشاهد ويقول
 للمزكي هذا الذي عدلته وفيه اشعار بانه يفتي بكفاية السرّ فان الاصل اشتراك المعطوفين في القيد وعن
 محمد رح ان تزكية العلانية بلاء وقتنة وتزكية السرّ احدثة شريح وعليه الفتوى كما في المضمّنات وغيرها وبشكل
 ما في الاختيار انه يشال سرّاً وعلانية وعليه الفتوى [والاثنان احوط] والواحد كافٍ [في التزكية] اي
 تعدّل الشاهد [سرّاً] بان يقول المزكي هو عدل او ثقة وقيل كلاهما ليس بتعدّل ولو قال لا اعلم
 منه الا خيراً كان تعدّلاً على الاصحّ بخلاف ما اذا قال لا اعلم منه الا خيراً في علمنا فانه ليس بتعدّل
 على الاصحّ وابلغ الالفاظ عدل ثقة جائز الشهادة كما في المحيط وفيه اشعار بانه يصلح في تزكية السرّ عند واحد
 از امرأة واحدة بخلاف العلانية فان اهلية الشهادة والعدد شرط فيها كالعلة في الكل كما في الهداية و
 غيره فتركه ليس كما ينبغي [و] الاثنان احوط والواحد كافٍ في [ترجمة الشاهد] اي في تفسير كلامه بلغة
 اخرى الى القاضي وهذا مصدر ترجم فالتاء اصلية ومنه الترجمان بضمّتين او فتحتين او فتح التاء
 وضمّ الجيم المفسر للسان كما في القاموس وترك الاضافة اولى اذ الاثنان احوط في ترجمة المدعي و
 المدعى عليه كما في التمرناشي وغيره [و] في [الرسالة] اي فيما نقل من كلام القاضي [الى المزكي]
 وفي العكس وهذا كله عند الشيخين واما عند محمد رح فيشترط العدد في التزكية والترجمة
 والرسالة وعنه لا يشترط العدد في تزكية السرّ ولو كان حقاً لا يثبت الا بشهادة الاربع اشترط الاربع
 عنده كما في المحيط [ولا يشترط] لصحة الشهادة [الاشهاد] فان الشرط العلم فيجوز ان يشهد بكل
 ما سمعه او ابصره كالبيع والاقرار والطلاق والغصب والقذف والقتل مما يثبت بدون القضاء فلا توسط
 رجل بين رجلين وقال له لا تشهد علينا بما تسمع منا حل له ان يشهد به كما في الصغرى وفيه اشعار
 بان الاشهاد ليس بلام في حق لكن في الكبرى انه في المداينة والبيع فرض الا اذا كان المال
 قليلاً كدرهم لان في التزكية خوف تلف المال الذي فيه تلف البدن الذي هو حرام وقال
 استاذنا انه ندب [الا في] حق لم يثبت الا بالقضاء مثل [الشهادة على الشهادة] فانه شرط فيها
 كما يأتي [ولا يشهد] في واقعة [من راي خطه] فيها وعلم انه نقش خاتمه [و] الحال انه
 [لم يذكر] فيها [شهادته] وعلمه بها لمشابهة الخط وهذا عنده واما عندهما فيشهد وعليه الفتوى
 كما في السقايق وقال نجم الايمة انه يشهد اذا تيقن انه خطه ولا يوجد شاهد غيره كما في النية
 وقيل لا خلاف في الشاهد انما الخلاف في القاضي اذا وجد شهادته في ديوانه وفيه اشعار بانه
 لم يشهد وان تذكر مجلس الشهادة اراخبره قوم ثقة وفيه الخلاف كما في الهداية وقال المحقق
 ان من شرط صحة الشهادة عنده ان يتذكر الحادثة ومبلغ المال وصفته وتاريخه والا فان شهد

فزور وعند أبي يوسف روح ان يكون الصك مستودعا والا فلم يشهد وان تيقن انه خاتمه وعند
 محمد روح ان يذكر خطه به يغني كما في الخلاصة [ولا بالتسامح] من قبيل حلف الفعل كقوله تعالى
 والله يسجد من في السموات الآية فلا تسامح فيه كما ظن والنقد لا يشهد بسبب التسامح لا العيان
 وهو لغة النقل عن الغير وشرعا الاشتهار وهو ما حصل من العلم بالتواتر او الشهرة او غيره ولو
 واحد عدلا كما في الكافي وغيره وما سيأتي لا يغلو من مخالفة [الا في النسب] فانه جاز ان يشهد
 انه ابن فلان بن فلان من فلان من سمع من جماعة عنده او عدلين عندهما وقيل يشهد به
 عبد عدل وفي الغريب لم يقبل الا اذا شهد عنده عدلان من بلده على الصحيح كما في شرح ادب
 القاضي وغيره [والموت] فانه لو شهد به من سمع من قوم عند بعضهم ومن عدل عند آخرين وحينئذ
 لم يقبل القاضي شهادته جاز ان يخبر به عدلان فشهدا به معا ولو اخبر واحد بالموت والاخر بالحيوة
 اعتبر العدل ولو كان كلاهما عدلا اعتبر الموت كما في النهاية [والكاح] فانه يشهد به من سمع
 من جمع عنده و عدلين عندهما وقيل شهد به عدل كما في المحيط وذكر في المنية انه لو اخبر
 واحد جماعة انه لو حضر مجلس عقد فلان ثم جحد جحد لهم ان يشهدوا به [والدخول] بامرأته لاحكام
 كالعدة وغيرها وفي الخلاصة لا يشهد بالتسامح في الدخول ولا يثبت الا بثبوت الخلوة [ولاية
 القاضي] اي كونه قاضيا في ناحية كذا فانه لو سمعه من الناس جاز ان يشهد به [و] في
 اصل الوقف ان يشهد [ان هذا] الشئ [وقف على] موضع او جماعة [كذا] وفيه اشارة الى
 ان ذكر المصروف شرط حتى لو لم يذكره لم يقبل شهادته على ما ذكره المرعيني كما في الكافي لكنه
 ليس بشرط على المختار ان كان وقتا قديما فيصرف الى الفقراء كما في خزينة المعتيين وذكر في
 الظهيرية اذا كان وقتا مشهورا لم يعرف واقفه لم يقبل بلا ذكره على المختار وفي التتمة انه شرط
 بكل حال على الصحيح ثم ذكر جملة مستأنفة بلا تسامح كما ظن فقال [لا] يشهد به على المختار
 وان لم يكن فيه رواية [على شرايطه] اي شرائط الوقف بان يصرف الى المدرس كذا و الى
 العمارة كذا مثلا وفيه اشعار بانه لو شهد على اصل الوقف وشرطه لم يقبل لانهم صاروا فسقة
 بالشهادة على شرطه كما في الاستروشنى والشهادة اذا بطل بعضها بطل كلها كما في الجواهر والاكتفاء
 مشير الى انه لا يشهد بالتسامح في القتل ولا في المهر ويغفل فيهما ولا في الطلاق والعناق
 والولاء خلافا لابي يوسف روح كما في الخلاصة والى ايه لا يشهد به في الاملاك واسبابها كالبيع
 والهبة والصدقة كما في الذخيرة الا [اذا اخبره] ظرف اي يشهد بالتسامح في هذه الامور اذا
 اخبر الشاهد [رجلا او رجلا وامرأتان] فيشترط العدد ولا يشترط العدالة ولا لفظ الشهادة
 على ما قال بعضهم كما هو الظاهر من الاختيار وذكر في العمادي انه يشهد بالتسامح اذا سمع من
 المحدود في القذف او النسوان او العبيد وصدق ظاهرا وكذا من الصبي المميز لكن الاشهر

انه ان كان واحدا فكلهما شرط والا فلا ثم شرع فيما ليس من الشهادة بالتسامع بل بالعيان فقال
 [ويشهد] بلا تسامع [راي جالس] اي كل من راي رجلا في ناحية يجلس [مجلس القضاء] لاجله
 حال كون الجالس [يدخل عليه الخصوم] اي المدعي والمدعى عليه [انه قاض] اي يشهد
 الرائي على ان ذلك الجالس قاضي هذه الناحية وكذا يشهد رأيي [رجل وامرأة يسكنان بيتا] واحدا
 [بينهما اثبات الزواج] كالمعانقة والتقبيل فان في التاج الاقبساط (بسماع مشن) على [انها غرسة]
 عملا بالظاهر [و] كذا يشهد رأيي [شئ] وعارف بمال بارصافه كمدودة وحقوقه [سوى الرقيق]
 الكبير فان غير المعير عن نفسه من الرقيق كالمنازع وعن الائمة الثلاثة انه كالكبير كذا في الذخيرة
 [في ين متصرف] عرف بوجهه واسمه ونسبه فان مظاروفية الراي لا يخلو عن اشارة اليه [كالكلاك] بالضم
 جمع الكلاك وذا الملك اي تصرفا مثل تصرف الملك لا تصرف النائب كالمضارب والوكيل على [انه] اي
 ذلك الشئ [ملكه] اي المتصرف وفيه رمز الى انه يشترط مع ذلك ان يقع في قلبه ان ذلك الشئ
 لدى اليد وقيل انه ليس بشرط وبالأول ناخذ والى انه لو لم ير الملك والمالك اذ راي الملك وعرفته ولم
 ير المالك لكن صمغ من الناس انه لا يشهد انه ملكه كافي النهاية ثم استدرك ما يوهمه صدر الكلام
 من جواز التقييد بالتسامع فقال [لكن ان قال] الشاهد في كل من التمسسه العمومة از الواحد الرائي
 عند قاض ان [شهادتي بالتسامع اريكم اليد] اي حكم تصرف المالك على تلك الشهادة [بطلت]
 شهادته على الصحيح لان ترك الاطلاق ينبج عن اعتراء الشبهة في تلك الشهادة كافي الكافي وغيره
 وهذا قول الائمة الثلاثة كما في قاضيهان لكنها لم تبطل في النكاح والنسب اذا قال سمعناه من
 قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب وكذا في الموت اذا قال اخبرنا به ثقة وكذا لم يبطل الوقف
 على ما قال المرحمتاني كافي العمادي [ومن شهد] على موت زيد بقريضة الاتي فلا تعامح فيه
 كما ظن [انه] اي بناء على انه [حضر] ويحوز كسر الهمزة على انه للتعليل [دفن زيد او] انه
 [صلى عليه قبلت] شهادته [وهذا عيان] بالكسر اي معاينة للموت حكما لا تسامع لانه لا يلفظ
 ولا يصلي الا على الميت فكانت شهادة على الميت وهذا اذا لم يكن الشاهد متصفا في خبره بان
 لم يكن من ورثته ولا موصي له والا فلا يعتمد على خبره كافي العمادي وغيره والاحسن تقديمه
 على قوله ويشهد راي مجلس كما لا يشفي *

[فصل * وتقبل الشهادة] جوارا [من اهل الاهواء] الذين خالفوا في

العقيدة من اهل القبلة وكانوا ست فريقتين الخارجية المكفرون للثنتين وطلحة والزبير وعائشة
 ومعاوية رضي الله تعالى عنهم والرافضة الملعونون اللاعنون على الصهرين وغيرهما من الاخبار
 عليهم رضوان الله تعالى الى يوم القراز والقدرية النافون للقضاء والقدر عند تعالى والجبرية النافون
 لقدرة العبد والمعطلة للقانون بملو الذات عن الصفات والمرجعية النافون لضرر الذنب مع الايمان

ثم صار كل فرقة اثنتى عشرة فهم اثنتان وسبعون فربما كلهم فى النار الا من انقذهم التوحيد كما فى التسديد وغيره من شروح الهداية لا يقال انهم بهذه الاعتقادات صاروا فاسقين فكيف تقبل شهادتهم مطلقا لانا نقول لا نسلم انهم فاسقون فان الفسق لا يطلق على فعل القلب كما فى الكرمانى واللام اشارة الى ان كل من كفر منهم كالجسمه و الخوارج و غلاة الرافض و القائلون بخلق القرآن لا يقبل شهادتهم على المسلمين كما فى المشارع وعن ابي يوسف رح من كفرته لم اقبل شهادته كما فى المحيط [الا الخطائية] طائفة من الرافض رئيسهم ابو الخطاب محمد بن ابي وهب صلبه عيسى بن موسى بالكوفة لانه قال ان عليا الاله الاكبر وجعفر الاصغر فانه لم يقبل شهادتهم لانهم يستميزون الشهادة لكل من حلف عندهم وقيل يرون الشهادة لشيعتهم واجبة والاهواء جمع هوى مصدر هوىه اذا احبه واشتهاه ثم سمي به المهوى والمشتهي محمودا كان او مذموما ثم غلب فى المذموم ومنه اهل الاهواء وهم ليسوا بطائفة بعينها فانه يقال على كل من خالف السنة بتاويل فاسد كما فى الكرمانى [و] يقبل الشهادة من [الذمي] العدل [على مثله] فى الكفر فلا يقبل شهادته على المسلم ولا شهادة الكاذب منه على احد اذ الكذب حرام في جميع الاديان كما فى الهداية [وان خالفا مله] كالنصارى والمجوس [وعلى المستامن] وان اختلفا دارا اذ الذمي كالمسلم فى قبول الشهادة عليهما [و] من [المستامن على مثله] اظهار ما فى موضع الاضمار لزيادة الايضاح [اذا كانا من دار] واحدة فلو كانا من الروم والترك او الهند لم يقبل شهادة المستامن على الذمي كما فى الكافي [و] على [عدو] من عدوله اى فرح بجزئه وحزن بفرحه وقيل انه يعرف بالعرف كما فى خزائن المفتيين [بسبب الدين] اى بامر ديني لانه لا يكذب لدينه كاهل الاهواء كما فى الاختيار ولا يخفى انه مستدرك بما قبله وما بعده والباء ظرف عدو لا محذوف كما ظن ثم اشار الى تعريف العدل على القول الصحيح كما فى الكافي وغيره فقال [ومن اجتنب الكبائر] اى كل فرد من افراد الكبائر كما فى اكثر الكتب لكن فى فضاء الخلاصة والمختار اجتناب الاصرار على الكبائر فلو ارتكب كبيرة مرات قبل شهادته واختلفوا فى الكبيرة والاصح انه ما كان شنيعا بين المسلمين وفيه هتك حرمة الدين كالاغاة على المعصية وضرب المزامير والطناير كما فى الخلاصة والمحيط والذخيرة والكافي والمضمرات والكفاية وغيرها من الكتب المعتمدة واليه اشار المصنف فى الشرح ثم اشار الى رد من قال من الشافعية ان الصغيرة بالاصرار لا يصير كبيرة فقال [ولم يصّر على الصغائر] اى لم يعزم على كل فرد من افراد الصغائر والصغيرة خلاف الكبيرة وقد بين وانما جمع واللام يرد الى الجنس لينص على انه كما اشترط البعد عن فعل كل كبيرة اشترط البعد عن نية كل صغيرة كما فى التمهيد فمن الظن ان الاحسن الصغيرة [وعلب صوابه] على خطائه اى كثر حسناته بالنسبة الى صغبرته فمن اجتنب الكبائر فان فعل مائة حسنة و تسعا وتسعين صغيرة فهو عدل وان فعل حسنة و صغبرتين ليس بعدل وكان عليه ان يزيد قيدا

آخر وهو ان يستتب الافعال الدالة على الدناءة وعدم المروءة كالبول في الطريق كما ذكره المصنف في الشرح ولا ريب فيه فان ترك المروءة ليس بكبيرة على القول الاصح في الكبيرة وقد صرح به في قضاء الخلاصة فتزيفه بدخوله في الكبائر باطل [والاقلف] الذي لم يستثن بعدد الكبور وخوف الهلاك فان الختان من اليوم السابع الى عشرين سنة فلم يقلح الا اذا ترك استشفافا [والخصي] اي المتزوج الخصية [وولد الزنا] لانه فاسق الاب [والعمال] بالضم والتشديد امرأ السلطان وقيل المواجهون انفسهم وقيل ان كان العمال وجيها ذا مروءة لا يجازف في كلامه تقبل شهادته والا فلا وقال الجمهور انهم اخذوا الصدقات وقالوا ان في زماننا لا يقبل شهادتهم لغلبة الظلم كذا في الكافي والصحيح انهم ان كانوا عدولا تقبل والا فلا وذكر الصدر الشهيد لا يقبل من الرئيس والجاني في السكة والبلد والصراف كما في المحيط وشهادة عمال النوق لا يقبل على الصحيح كما في السواهر [لا] يقبل [من اعمى] في شئ من الحقوق سواء كان مسموما او غيره دينيا او عينا منقولا او عقارا وسواء كان اعمى وقت التمسك او وقت الاداء واما اذا لم يكن اعمى وقت التمسك فان كان المشهود منقولا فمقبولة بالاجماع وان كان دينيا او عقارا فلا يقبل عند الطرفين خلافا لابي يوسف ربح و هذا فيما لا يجرى فيه التسامع والا فيقبل بالاجماع كما في الذخيرة وانما يعرف كونه بصيرا وقت التمسك بما اذا عرف القاضي الوقت الذي عمي فيه وتاريخ المدعي سابق على ذلك والا فلا يقبل قول الشاهد والمدعي في ذلك كما في المبسوط [و] لا من [مملوك] من او مدين او مكاتب او ام ولد او معتق البعض لانه ليس من اهل الولاية على الغير [و] لا من [محدود في قذف] اي لقذفه [وان تاب] لان تمام حده برد شهادته وفيه اشارة الى ان الشهادة قبل التمسك تقبل وعنه تقبل قبل اكثرة وعنه لم تقبل بضرب صوط واحد والى ان شهادة المعز التائب مقبولة كما في الكافي والى ان المحدود في الشرب ونسره تقبل كشهادة القاسق بعد التوبة وقيل لم تقبل شهادته الا بعد ستة اشهر وقيل بعد سنة والصحيح انه مقبوض الى راي المعزل از القاضي كما في الكبرى والاكتفاء مشعر بانه لو اقام بعد السد اربعة من الشهود على صدق مقالته صار مقبولا الشهادة وهو الصحيح كما في الكرماني [الا من حل في] قذف حال [كفره فاسلم] فانه يقبل شهادته على المسلم اذ بالاسلام حدث العدالة وفيه اشعار بانه لو شهد قبل الاسلام لم يقبل شهادته على النسي كما في الكافي [و] من [عدو] على عدوة [بسبب الدنيا] اي بامر ديني لظهور فسقه كما في بعض نسخ الهداية والمحيط والخلاصة والاختيار وغيرها من المتداولات فلوشهد مودعي رجل بالضرب وغيرة لم تقبل وفي معالم السنن وغيرة من كتب الحديث انها من العدو تقبل اذا كان عدلا وهو الصحيح عند صاحب النية لكن لا يخفى انه لا يعارض ما في كتب مذهبنا على ان نفسه قد قال ان الاول هذنب المتأخرين فعلم انه الصحيح في زمانهم وزماننا [و] من [سيد لعدوه ومكاتبه] وامنه

وام ولد له لانه شهد لنفسه فتقبل على احد منهم ولو شهد له فردها القاضي ثم اعتق فاعادها لم تقبل
لتهمة الكذب [و] لا تقبل الشهادة من [شريكه] لشريكه [فيما يشتركانه] من التجارة طرف
الشهادة والاولى يشتركان فيه فانه لا يصح الا عند الاخفش والاضافة للعهد اى شركة العنان فانها
لا تقبل للشريك المفارض لانه لا يكون الا في جميع المال وفيه اشارة الى انها تقبل فيما لا يشتركانه
فيه كالنكاح والوصية والحدود [و] من [مخنيث] بفتح النون على المشهور والكسر افسح كما في
التهديب ثم فسر فقال [يفعل الردى] من التشبيه بالنساء في التزيين والتمكين من الرجال و
اما اذا كان في كلامه لين او في اعضائه تكسر فهو كالخنثى فتقبل اذا كان معه رجل وامرأة لا امرأتان
[و] من [نايحة] في مصائب الناس ولو بلا اجر فتقبل ممن ناح في مصيبة نفسها كما اشار اليه الكافي
وغيره وينبغي ان لا تقبل لان صوته حرام كما ياتي والنوح الندبة بالبكاء وتعد اد المحاسن [ومغتنية]
اي من تغنى وتنشد شعرا في الحكمة او غيره لحرومة صوته كما في الذخيرة وغيرها لكنها المحترنة
بالتغني بين الناس فبمجرد التغني لم يسقط العدالة كما في الكرمانى [ومد من الشرب] اى المصر
على شرب الاشربة المسكرة غير الخمر فان المدمن من الدوام [على اللهو] واتباع الهوى دون التداوى
واما اشترط الاذمان ليظهر فيه الشرب والا لم يخرج من العدالة وانما استثنى الخمر لان مدمن
شربها بلا اللهو ساقط العدالة كما في الكرمانى وخزانة المفتيين واليه اشير في الذخيرة والمضمرات و
فيه اشارة الى ان مدمن السكر يخرج عن العدالة كما في المحيط وذكر في النظم انها لا تقبل من
شارب الخمر والمسكر بلا تاويل وفي الاختيار وغيره انها تقبل عند محمد بن حنفية من شارب النبيذ متاولا
الا اذا سكر او شرب على اللهو وفيما قال المصنف انها تقبل من مريض شرب الخمر بقول اطباء لا
علاج له الا الخمر لان في حرمتها خلاف كلام كما ذكرنا على ان الاصح انها حرام نعم لو شرب لغص شيعي
في حلقه ونحوه مما ينفعه لا ميالة كان مباحا كما في التمر تاشي وغيره واعلم ان المجلس مجلس
القبور كالدمن كما في الخزانة [ومن يلعب بالطيور] اى يطير لان اللعب حرام فمن امسكها
بلا تطير فعدل كما في الكرمانى وكذا لو خليها للعرف وقال شيخ الاسلام انه ليس بعدل لانها
حينئذ يختلط بغيرها فيصرف في ملك الغير كما في الذخيرة واللعب بالكسر مصدر لعب بالكسر
يلعب بالفتح اى فعل فعلا غير قاصد به مقصدا صحيحا كما ذكر الراغب وفي الكشف انه ما لا يغيث فائدة
اصلا والطيور جمع الطائر [از] مثل [الطيبوز] بالضم معرب (نور) فانه يشبه بالية الحمل
ويدخل فيه الزمار ونحوه من الملاهي المستشعبة بين المسلمين دون نكح الحداء وضرب القضيب الا اذا
ضم معه نحو الرقص وكذا الخروج من البلد لقدم الامير الا للتعظيم او الاعتبار كما في الكبرى [ارغني]
من رجل [لناس] لا لنفسه لدفعهم فتقبل من المغني فانه العالم بالتغني لغة وعرفا ورد الشهادة
لاعلان الفسق كما في الكرمانى [اريدك ما يحد به] كالزنا والسرقه واللواطه عندهما ويدخل فيه

القذف قبل السبل فانه كبيرة مسقطه العدالة وبه يفتنى كافي الكبرى لكن يشترط اعلان الكبيرة
 كما في النظم واكثر ما ذكره لتفصيل ما اجمل في العدل فلا وجه لظن ان الظاهر تركه لانه مستفاد
 منه [اريد حل الحمام] وجميع الناس مرة [بلا ازار] لان ابداء العورة فسق كافي اللطم وانما سمي
 بالحمام لانه معرق يقال استحم القوس اذا عرق والازار بالكر ما يلبس عند الدخول في الحمام
 [اوياكل الربوا] مع العلم بذلك كما قال الامام العروخي و الظاهر انه غير محتاج اليه لان العلم
 مأخوذ في مفهوم المعصية و شرط في الاصل الادمان فان الربوا يفيد الملك بالقض و الملك مبيع
 للاكل فكان ناقصا في كونه كبيرة كافي المحيط وغيره [اويقامر بالنرد و الشطرنج] اي يلعب بالنرد
 ويقامر بالشطرنج فقد غلب تبعا للهداية بناء على الاشتهار فلاعب النرد بلا قمار لم يقبل شهادته
 بلا خلاف بخلاف لاعب الشطرنج فانه يقبل الا اذا وجد واحد من الشرط الثلاثة احدهما ما مر
 و الثاني ما اشار اليه بقوله [اديفرته الصلوة] عن وقتها [بهما] اي بالشطرنج و انما نسي الضمير
 كما في الهداية لانه بني على سابق كلامه اذ على قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما
 لم يذكر الثالث و هو كثار السلف عليه بالكذب لانه معلوم فلا تساهل في التقييد وتركه كما ظن
 و ذكر في الجواهر ان مجرد اللعب بالشطرنج قاذح وقيل هذا اذا اتخذته صنعة فقد قيل و روى
 القلوب ساعة فساعة و لا يشعر بان فوت الصلوة و الصوم و غيرها من الفرائض ليس بقاذح [اوي
 يبرل على الطريق] بين الناس [اوياكل فيه] اي في الطريق بين قوم غير العوفي وكذا غيرها
 من المباحات القاذحة في المروة كصحة الارزال و افراط المزاج و الحرف الدينية من نحو الدبابة و
 السياكة و الحجابة بلا ضرورة كما في الكشف ويدخل فيه المشي في السوق بالسراويل وحده كما في
 الاختيار [اويظهر سب] واحد من [السلف] اي الصحابة رضي الله تعالى عنهم لظهور فسقه و نعم ما
 قيل من طعن في علماء الامة لا يلومون الامة كما في الكبرى ولذا قال ابو يوسف رج لا اقبل شهادة
 من شتم اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لانه لو شتم واحدا من الناس لم يقبل
 شهادته فبهنا اولى كافي المحيط فعلى هذا لا يبعد ان يكون السلف شاملا للمجتهدين كلهم كما ذكره
 المصنف وغيره على ان السلف في الشرع كل من يقلد مذهبه في الدين كما في حنيفة و اصحابه
 رح فانهم سلفنا و الصحابة و التابعين رض فانهم سلفهم كافي الكفاية ولم يوجد اصل لما في المستصفى
 انه جمع سالف و المشهور انه في الاصل مصدر سلف اي مضى و سلف الرجل اباءه و الجمع اسلاف
 وفيه اشارة الى انه لو كنتم سبهم قبل شهادته فان القاذح الاعلان و الى ان سب احد من الصحابة
 ليس بكفر كما في خزائن المفتيين وغيره لكن في مجموع النوازل لو قتل احد من سب الشيعين
 وبلغنهما رض لم يقتض به فانه كافر لان سبهما ينصرف الى سب النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم وفيه اشعار بان اللعن و السب بمعنى و هو التكلم في عرض الانسان بما يعيبه وفيه اختلاف كافي

الخلاصة وغيره وان انه لو شتم اهله وماليكه واولاده قبل شهادته الا اذا كان في كل يوم وكل
 ساعة كما في المحيط والى انه لا يقبل شهادة اشراف العراق لانهم متعصبون كما في الخزانة وغيره
 وفيه اشعار بانه لو نقل حنفي الى الشافعي لم يقبل شهادته وان كان عالما كما في اواخر الجواهر واعلم انه
 قد مر في القضاء ان لا يشهد من بينهما ولاد او زوجية وفي النية عن نعيم الائمة لا يشهد له خادمه
 وكتبه ومشرفه ورعيته والمتكلم في احاديث الرعية وقسمة النوايب وكذا راكب بحر الهند لانه قد
 خطر بنفسه ودينه وكذا من سكن دار الحرب وكثير سوادهم وعددهم وشبه بهم اينال بذلك مالا
 وقيل يشهد راكب البحر للتجارة وغيره وهو الصواب [ولا تقبل] من شهود المدعى عليه [الشهادة]
 عندنا خلافا للخصاف وهو رواية عن ابي يوسف رح حال كونها مشتملة [على جرح مجرد] اي
 جارحية مجردة اي لم يترتب عليه ما يترتب على الجرح من دفع الخصومة عن الشهود عليه والذا يقال
 له الجرح المفرد [وهو] اي الجرح المجرد [ما يفسق] اي تفسيق الجارح [الشاهد] اي شاهد المدعي
 المعدل فان الحكم لم يترتب قبل التعديل لاسيما اذا جرح كما ذكره المصنف وفيه ان مراد الفقهاء ان القاضي
 لم يلتفت الى هذه الشهادة ولكن يسأل عن الشهود المدعي سرا وعلانية فاذا ثبت عدالتهم تقبل
 كما في المصنوعات ولانه ذكر في خزانة المفتين انهم لو شهدوا على رجل بحق فاقام الشهود عليه انه استأجرهم
 لهذه الشهادة لم تقبل لانها شهادة على النفي وابطال الاول [ولم يوجب] اي والتمس ان الجارح
 لم يوجب بهذا الجرح على الشاهد او المدعي [حقا للشرع] كوجوب الحد [او للعبد] كوجوب المال فلو
 اوجبته تقبل كما ياتي [مثل] قول الجارح [هو] اي الشاهد [فاسق او آكل الربوا] او شارب خمر او زان
 في وقت او مقر في شاهد زور او ان المدعي يبطل هذه الدعوى وانما لم يقبل لان الشاهد صار فاسقا
 باشاعة الفاحشة المحرمة بالنقض بلا ضرورة فان الشهادة الكاذبة تندفع باخبار القاضي سرا كما في الكافي و
 غيره من المتد اولات [او] مثل [انه استأجرهم] اي ان المدعي استأجر الشهود على اداء هذه الشهادة
 فان هذه وان تضمنت امرا زائدا على الجرح ولكن ليس له خصم يثبت له اذ لا تعلق له بالاجرة [و تقبل]
 الشهادة [على اقرار المدعي بفسقهم] اي بفسق شهوده لان غيرهم اشاع الفاحشة ثم حكوا عنه
 [وعلى انهم] اي الشهود [عبيد] او احدهم عبد [او] انهم [شاربوا خمر] الان او سارقوا مني
 كذا او زانوا النسوة بلا تقادم [او] انهم [قوله] لفلان وهو يدعيه فان الكل يوجب حقا للشرع
 وهو الرق في الاول والحد في الباقي بخلاف ما مر فانه يتقادم [او] انهم [شركاء المدعي] شركة
 مغارضة فان فيهم تهمة كما اذا شهد ولد المدعي او والد [او] انهم [اعطاهم من مالي الاجرة]
 اي بدل الاجرة [لها] اي لاداء الشهادة علي [او] انهم [دفعت] انا [اليهم كذا] مالا [لئلا
 يشهدوا علي] بهذه الامر الباطل ومع هذا شهدوا فان كلا منهما يوجب حقا للعبد [و شرط] للقبول
 [موافقة الشهادة للدعوى] في المعنى لا غير وعليه يدل التشبيه فلوا دعى الملك مطلقا وشهدا بسببه

الشراء وقبل وفي العكس اختلاف المشايخ كما لو ادعى بالسبب منذ سنة وشهدا بالسبب بلا تاريخ او
 ادعى بالسبب مطلقا وشهدا بتاريخ ولو ادعى مطلقا وشهدا احدهما بالسبب والاخر مطلقا وقبل (ولو
 ادعى بالسبب وشهد به احدهما والاخر مطلقا لم تقبل الكل في العمادي ولو ادعى الابراء وشهدا بالصلح
 تقبل ان كان الصلح بخمس الشئ ووقف بان كان الابراء عن البعض بالاستيفاء وعن البعض بالاستسقاط كافي
 النية [كاتفق الشاهدين لفظا ومعنى] بحيث يدل لفظاهما بالوضع على معنى واحد بالمطابقة لا التضمن
 [عند ابي حنيفة ر ح] واما عندهما فالعبرة لما اتفقا عليه لا غير وفيه اشارة الى ان البيعة لا تقبل
 بدون الدعوى وذا في حقوق العباد لا غير والى انه لو شهد احدهما انه قال لامرأته انت خلية و
 شهد الاخر انت بريئة لم يثبت شيئا وان اتفقا معنى لانه لا يدل بالوضع على الطلاق والى انه لو شهد
 احدهما على الهبة والاخر على العطية تقبل والى انه لو شهد احدهما على الغصب والاخر على الاقرار به
 لم تقبل كافي الكافي وانما جعل موافقة الشهادة الدعوى مشبها لانه لا يشترط هذه الموافقة من كل الوجوه
 الا ترى انه لو ادعى القين وشهدا بالف تقبل بالاتفاق كافي النهاية [فترد] الشهادة عنده من احدهما
 [في الف] او مائة او مائة [و] الاخر [القين] او مائتين او مائتين لان الدلالة على الاقل بالتضمن
 غير المعتمد وتقبل عندهما على الف او المائة او المائة عند دعوى الاكثر لانهما اتفقا على الاقل فيرد
 عند دعوى الاقل لان المدعي مكذب لشاهد الاكثر والصحيح قوله كافي المضمرات لانه اذا لم يثبت الاقلان
 لم يثبت ما في الضمن من الف والمصنف ضعف قوله وذا منه نهاية سوء الادب كالا يشفي [ويثبت في]
 شهادة [الف] من احدهما [الف ومائة] من الاخر [الاقل] الف بلا خلاف للاتفاق في الدلالة
 والاتفاق عليه والمائة كلمة اخرى فصار هذا عشرة وخمسة وعشرة وذلك عشرة وخمسة عشر [عند دعوى
 الاكثر] فان ادعى الاقل او مكنت بقي شاهد واحد لانه لم يعتبر شاهدا الاكثر الا اذا ادعى التوفيق
 لصيانة البيعة بقضاء المائة او الابراء عنها ونية التوفيق لا يكفي على الاصح كافي النهاية [ان قصد المال]
 جزاء جملة يثبت اي ان قصد الشاهدان في شهادة الف والف ومائة ثبوتها يثبت ذلك فان قصد
 عقل لم يثبت فلم يكن هذه الجملة في شئ من التوضيح كما ظن بل جملة [لا] يثبت [العقد] بذلك
 اي لا يثبت بشهادة الف والف ومائة عقل من العقود كالبيع بهما اي لا يثبت عقل منهما عند اختلاف
 الشاهدين على هذا الوجه لان المدعي مكذب احد الشاهدين فلم يبق الا شاهد فلا فرق بين دعوى الاقل
 او الاكثر من الموجب او القائل وفيه اشعار بانهما لو مكنتا عن جنس الثمن ثبت العقد كما في اول
 دعوى الكرمانى ولما قرر اصلا مع فرع مشتمل على فروع فيها تفصيل فرع ذلك وان كان موضع
 مثل ذلك المطولات فقال [فتقبل] تلك الشهادة ويثبت الاقل [في] شهادة [عق جمال] سواء
 كان بطريق الكتابة او غيرها [وصلح عن قود] على مال [ورهن وخلع ان ادعى من له المال] اي
 المولى والنوك والمرتعين والزوج فلو ادعى المولى عتق عبده على الف ومائة فشهد احدهما بذلك و

الآخر بالف ثبت الالف ولو ادعى العتق على الفين وشهد هذا ان الشاهدان لم تقبل عنده و قبلت
 عندهما و ثبت الالف ولو ادعى الالف لم يثبت شيى وفيه ايماء الى انه لو ادعى العتق او القاتل
 الصلح او البراهن الرهن او المرأة الخلع و شهد الشاهدان لم تقبل فلم يثبت شيى [و الاجارة بيع]
 اى دعوى الاجارة كدعوى البيع اذا كانت [في ازل المدة] اى مدة الاجارة فلو ادعى احد من الاجر
 او المستاجر في ازل مدتها ان الاجارة على الف و مائة وشهدا لم تقبل لانه قصد العقد [و] الاجارة
 [مال بعد ما] اى بعد مضى المدة فلو ادعى الاجر الاجارة بعد ما على ذلك المبلغ مع الاختلاف قبلت
 و ثبت بدل الاقل لانه ثبت المال بخلاف ما ادعى المستاجر فانها لم تقبل لانه ثبت العقد لكن ثبت
 بدل الاجارة باقراره [و يثبت النكاح بالف] عنده سواء ادعى الزوج او الزوجة الاقل او الاكثر لانه
 لا اختلاف في الاصل و هو العقد بل في التبع و هو المال فثبت الاقل لاتفاق الشاهدين عليه [خلافا
 لهما] فانه لا يثبت النكاح بالف بل لا يثبت النكاح اصلا فلا يثبت الالف و قيل هذا الاختلاف
 فيما اذا ادعى الاكثر و اما اذا ادعى الاقل فلم يثبت بلا خلاف و قيل الاختلاف فيما اذا ادعت الزوجة
 و اما اذا ادعى الزوج فلم يثبت بالاجماع و الاصح هو الاول و ما في الاسامي قول ابي يوسف رح
 مع ابي حنيفة رح كذا في الهداية و غيره الا ان هذا التفصيل خلاف ما في العمادي ان شهود
 البيع و الاجارة و الطلاق و غيرها لو اختلفوا في مقدار البدل لم تقبل شهادتهم عندهما و كذا
 عنده الا في النكاح فانها تقبل و يرجع في المهر الى مهر المثل [و لزم] القبول عند الطرفين
 [البحر في الارث] هو ان ينسب الارث من المورث الى الوارث على وجه لا يتوهم فصل ملك بين
 ملكهما فلو ادعى دارا مثلا ميراثا من ابيه و اقام بينة لم تقبل الا اذا جرت الشاهد الميراث الى
 الوارث حقيقة كما اشار اليه [بقوله مات مورثه] اى معطى الارث المدعى الوارث [وتركه ميراثا له]
 او حكما كما اشار اليه بقوله [او مات و] الحال ان [ذا ملكه ار] مات و ذا [في يده] و تصرفه
 وفيه اشعار بانهم لو شهدوا لشي ان العين كان ملكه تقبل بالاتفاق و بانه لو شهدوا انه كان في
 يده لم تقبل و عن ابي يوسف رح انها تقبل كما في الكفاية و غيره [فان قال] الشاهد [كان]
 هذا الشيعى [لانيه] اى المدعى [ادعاه] ابوه [ارعاة] او اجاره [من] كان [في يده]
 من المستودع و المستعير و المستاجر فان الموصول مفعول ثان على التنازع [جاز] هذا القول من
 الشاهد بالاجماع لان يد هواء كيد المالك و لذا فرع على السابق و ليس بيد مالك و لذا قال
 [بلا جرح] فتركه ليس باحسن نظرا الى الغاء كما ظن ثم شرع في شهادة الفرع فقال [و تقبل]
 استحسانا [الشهادة على الشهادة] فصاعدا لكثرة الحاجة في كل حق [الا في حد] من الحدود
 [و قد] فانها لم تقبل فيه لشبهة الزيادة و النقصان بتداول الالسمه و فيه اشعار بانها تقبل في
 التعزير و هذا رواية عن ابي يوسف رح و عن ابي حنيفة رح انها لم تقبل كما في الاختيار [و شرط

لها [اى لقبول شهادة الفرع] تعدّ حضور الاصل [لادائها بأحد من الاسباب الثلاثة] بموت [اى
 بموت الاصل كما فى الهداية وغيره] لكن فى قضاء النهاية وغيره ان الاصل اذا مات لا تقبل
 شهادة فرعه فيشترط حيوة الاصل [او مرض] لاياتى معه مجلس الحكم وفيه اشعار بانها تقبل اذا
 كان الاصل ممددة كما فى المنية وكذا احبب الاصل فى حين الوالى واما حين القامى ففيه
 خلاف كما فى المحيط [از سفر] شرعى فى ظاهر الرواية وعليه الفتوى ولو كان الفرع بحيث لو حضر
 الاصل مجلس الحكم امكنه البيئته فى منزله لم تقبل شهادته و تقبل عند اكثر المتابع وعليه
 الفتوى كما فى المضامات و لو كان الاصل فى المصر لم تقبل عنده وفى رواية عن محمد رح و تقبل
 عندهما كما فى الخزانة [و] شرط لها [شهادة عدد] من اثنين فصاعدا [عن كل اصل] من
 رجلين او رجل و امرأتين فلا يشهد على شهادة رجل اقل من نصاب الشهادة وفيه اشعار بانهم
 لا يشهدوا على شهادة امرأة وقد جاز ذلك وان لم يقض حتى تشهد امرأة اخرى مع رجل آخر
 كما فى قاضيان وبانه لا يشهد اصل على شهادة نفسه ومع رجل آخر على شهادة اصل آخر كما فى النهاية
 [لا] يشترط [تغاثر فرعى هذا] الاصل [و] فرعى [ذلك] الاصل فيشهد رجلان مرة على شهادة
 احد الاصلين ومرة على شهادة اصل آخر وفيه اشعار بان لا يشهد اصل على شهادة نفسه وفرعان على آخر
 وقد جاز ذلك كما فى الهداية [ويقول الاصل] اى اصل كل من الفرعين عند التسميل [اشهد] عند
 الحاجة امر من الاشهاد فلمواشهد رجلا وهناك رجل يسمعه لم يجز له ان يشهد [على شهادتي]
 فلم يذكّر لم يجز خلافا لابي يوسف رح فانه معلوم كما فى المحيط [اني اشهد بكذا] اى بان
 فلان ابن فلان ابن فلان اقر عندى له بالف درهم والجملة بدل من الميرور وفيه اشعار بانه يجب ان
 يقول عند الفرع وقت التسميل كما يشهد عند القاضي فان مجلس الاشهاد كمجلس القضاء كما اشير اليه
 فى الهداية وغيره لكن فى المآرع ان تأخير هذا القول عن الامر ليس بختم [و] يقول [الفرع]
 اى فرع كل عند القاضي [اشهد ان فلانا اشهدني على شهادتي بكذا] تقديمه على ما ياتى
 ليس بختم وقوله فلانا مشعر لوجوب ذكر اسم الاصل كاسم ابيه وجده كما فى الخزانة [وقال]
 فلان [لي اشهد على شهادتي بذلك] هذا مما لابد منه خلافا لابي يوسف رح كما فى قاضيان
 فيحتاج الاشهاد فى العربى او الفارسي الى ثلث شينات او كانات و الاداء فيهما الى خمس منهما
 و الاحسن الاقتصار ان يقول (ويقول الاصل اشهد على شهادتي بكذا) و الفرع (اشهد على شهادة
 فلان بكذا) على ما قال المصنف وهذا مختار الفقيه ابي جعفر و ابي الليث والامام المرحوم
 وهو اسهل وايسر وذكره محمد رح فى السير الكبير كما فى المحيط وغيره وهو الاصح كما فى الزاهدى
 فيحتاج الاشهاد و الاداء الى شيتين او الكافين وفى الاختيار الاحسن ما ذكره والاحوط ما قال النصاب
 ان يقول الاصل اشهد بكذا واشهدك على شهادتي بكذا و الفرع اشهد ان فلانا اشهد عندى

بكنا و اتهدني على شهادته فامرني ان اشهد على شهادته ليكون اعدل من الاختلاف فيحتاج
الاشهاد الى خمس شينات والاداء الى ثمان [وضح تعديل الفرع] الذي هو عدل عند القاضي
[الاصل] الذي لم يعلم عدالتة بان قال هو عدل وعن محمد رح انه لا يصح كتعديل نفسه وفيه ايماء
الى انه لو قال الفرع ان الاصل ليس بعدل او لا اعرفه لم يقبل شهادته كما قال الخصاف وعن
ابن يوسف رح انه يقبل وهو الصحيح على ما قال الحلواني كما في المحيط والى انه يجب ان يكون
الاصل عدلا فلو خرس الاصل او فسق او اعمى او ارتد لم تقبل شهادة فرعه كما في الخزائن والى انه
لو غاب كذا سنة ولم يعلم بقاؤه على عدالتة قبل شهادة فرعه ان كان الاصل رجلا مشهورا كما في
الخير [و] صح تعديل [احد الشاهدين] الفرعين الذي هو عدل عند القاضي الفرع [لآخر]
الذي لم يعلم عدالتة لانه من اهل التزكية وقيل ان تعديله لا يصح لانه متهم بانه يريد تنفيذ
شهادته كما في النهاية وغيره ولا يخفى انه مغن عن السابق وشامل لتعديل الاصل فرعه اذا
حضر وقد صح ذلك كما في القدرى [وانكار الاصل] قبل موته اربعه حضوره الشهادة في هذه
الحالة [يبطل شهادة الفرع] فان شهد لم تقبل فان التعميل شرط وفيه ايماء الى ان انكاره الاشهاد
مبطل والى ان الاصل لو نهى الفرع عن الاداء لم يعمل نهيه وفيه خلاف كما في المحيط والى ان حضور
الاصل لم يبطل شهادة الفرع وفيه خلاف كما في حضوره بعد القضاء بناء على ان القضاء بشهادة
الاصل او الفرع كما في قضاء المنية [ومن اثر] اقرارا حقيقيا او حكما بلا اكراه [انه شهد زورا]
بالضم اى كذبا [شهر] اى بعث به القاضي الى اهل سوقه وقت الضحوة اجمع ما كانوا وان لم يكن
موقيا فالى اهل محلته وقت العصر اجمع ما كانوا ويقول امين القاضي ان القاضي يقرئكم السلام و
يقول انا وجدنا شاهدا زورا فاحذروه وحذروا الناس [ولم يعزّر] ولم يضرب وهذا عنده واما عندهما
فيضرب ثم يشهر وقيل لا يشهر كما في الحقايق وبفتى بقوله وقال يضرب وجيعا ويحبس تاديبا ولا
يسود بالاجماع كما في السراجيه ولا يبلغ تعزيره الى اربعين عند محمد رح خلافا لابن يوسف رح وقال
الحاكم ابو محمد رح الكاتب ان رجعا تابيا لم يعزروا بخلاف ومصرّا يعزّرون بالضرب بخلاف وان لم يعلم
فمحل الخلاف ثم اذا شهر وعزّر فتأب فان كان فاسقا تقبل شهادته على الخلاف وان كان مستورا لم يقبل
ابدا وكذا عدلا كما في رواية عن ابن يوسف رح وعنه انها تقبل وعليه الفتوى كما في النهاية وانما
عمم الاقرار ليشمل مثل ما اذا شهد بموت زيد او قتله ثم ظهر حيا او بروية هلال ثم مضى ثلثون يوما
ولم ير الهلال بلا علة او بولادة امرأة ثم ظهر انها بكر وبقطع شجر ثم يوجد قائما وفي الاقرار اشارة الى
انه لو قال غلطت او اخطأت اوردت شهادته لتهمة او خلل او غيره لم يشهر ولم يعزّر والى انه لا يثبت
بالبينة اصلا لانه نفى الشهادة كما في الكافي وغيره والاكتفاء مشير الى ان التعزير بالادارة والاطافة

في الأسواق مع الضرب لم يجز في غير شامد الزور الا ان القاضي الاسامي قد نقل عن العمدة انه
جار في غيره كشارك الصلوة عمدا *

[فصل * لا رجوع] صحيح [عنها] اي الشهادة [الا عند فاض] لانه دفع
الشهادة وفيه اشارة الى ان الرجوع لا يكون الا بعد الشهادة والى ان ركنه قوله رجعت عما شهدت او
شهدت بزر فلا يثبت الرجوع باقامة البينة ولا باستتلاف الشهود ولا بالاقرار الا اذا جعل لانشاء
الرجوع والى انه شرط مجلس القضاء ولو كان القاضي غير الذي شهد عنده كما في النهاية والاكتفاء
مشعر بان صحة الرجوع لا يتوقف على القضاء بالرجوع او بالضمان على ما قال بعض المشايخ كما في
الصغرى [فان رجعا عنها قبل الحكم] بها [سقطت] الشهادة عن حيز الاعتبار فلا يجوز ان يحكم بها
[ولم يضمن] اي اراجعا لانهما لم يتلفا شيئا لكنهما قد شهرا كما في الكافي [و] ان رجعا [بعده]
اي الحكم [لم يفسخ] الحكم لان الاول يرجع بالقضاء [وضمن] عندهما وكل اعنده على الاصح كما في
الخزانة [ما اتفاه] من المال او المنفعة [بها] اي بهذه الشهادة ان كلا قل وان بعضا فبعض الا اذا
عوض لانهما لم اتلفا ما للشهود عليه بالشهادة والاكتفاء مشير الى انهما لم يعزوا وقد عزر او لعله الكافي
بالسابق والى ان المدعي لم يضمن لان الحكم ماض ولا القاضي لانه ملحق في الحكم ولذا لو امتنع
عنه بعد التعديل ياثم ويعزرو ويعزل كما في الكافي [اذا قبض] المدعي ظرف ضمنا [مدعاه] من
الدين المجريين او العين او غيرهما كما في الهداية لكن في الاختيار انهما ضمنا قيمة العين بدون
القبض لانه يملك بمجرد القضاء بخلاف الدين فانه لا يملك الا بالقبض [والعبرة] في ضمان الراجع
من الشهود وعدمه [للباقي] منهم [لا للراجع] والا يفضي الى الحكم بالضمان مع بقاء الحق
للمستحق كما اذا شهد اربعة ورجع منها اثنان [فان رجع احد ثلثة] من الشهود [لم يضمن] ذلك
الاحد الراجع لبقاء مبقى الحق [فان رجع آخر] من الاثنين الباقيين [ضمنا نصفا] من القبوض
لان الاتلاف يضاف اليهما [وان شهد رجل وعشرون ثم رجعا] اي الرجل والعشرة على التعليل
[فعلى الرجل سدس] من المال وعلى العشر خمسة اسداس منه [عند ابي حنيفة ر] فان كل اثنين
منهن كرجل و الزائد على هذا [و] على كل من الرجل والعشر [نصف عندهما] لانهن و ان
كثرن كرجل [و ان رجعن] اي العشر [فقط] بلا رجوع منه [فعنيهن نصف] اجماعا لان الاعتبار
لما بقي من النصف [وضمن الفرع] لا الاصل [ان رجع] الفرع [هو] للعطف [والاصل] جميعا
لان شهادة الاصل علة العلة وقال محمد رج ان له ان يضمن كلا منهما وفيه اشارة الى انه لو رجع الفرع
فقط لم يضمن الا هو والى انه لو رجع الاصل فقط لم يضمن احد منهما وتامه في المضمرات [و]
ضمن [الزكي] اذا رجع فلو قال في شهود الزنا انهم اذرار ثم بعد الزعم قال هم عبيد وقد علمت
ذلك ضمن الدية و قال الدية في بيت المال ويجوز ان يكون المعنى ضمن الفرع ان رجع هو

والاصل والمزكي فان شهادتهما علة العلة كما في الكشف [لا] يضمن عندهم [شاهد الاحصان] اذا رجع لانه اثبت للزاني خصالا حميدة هي كونه حراً مسلماً دخل بامرأة بنكاح صحيح وذا ليس بمؤثر في اثبات الزنا الموجب للرجم وضمن عند زفر روح لان مكمل العقوبة كالمرجوب [و] ضمن [شاهد اليمين] اي يمين في ضمن شرطية اذا رجع [لا] شاهد [الشرط] منها فلو شهد شاهد انه قال رجل لغير المدخول بها ان دخلت الدار فاذت طالق وشهد آخر انها دخلت فقضي عليه بنصف المهر ثم رجع الشاهدان ضمن شاهد اليمين فقط لانه السبب المتلف ولو رجع شاهد الشرط فقد ضمن عند بعضهم منهم فتنز الاسلام والصحيح انه لم يضمن واليه مال السرخسي كما في الكفاية فالضمير في قوله [اذ رجعوا] للمزكي وشاهد الاحصان واليمين والشرط كما ان الطرف للضمن وعدمه المستفاد من المقام ولا يخفى ما فيه من رعاية حسن الاختتام *

* [كتاب الاقرار] *

افرة ههنا واخرة عن الشهادة لانهما حجتان الا انها قاصرة [هو] في اللغة اثبات الشئ باللسان او بالقلب او بهما. وصدّه انكار دون الجحود فانه مختص باللسان كما في المفردات وفي الشريعة [اخبار] اي اعلام بالقول فلو كتب او اشار ولم يقل شيئاً لم يكن اقراراً ويدخل فيه ما اذا كتب الى الغائب اما بعد فله على كذا فانه كالقول شرعاً كما في الصغرى [بحق] اي بما يثبت ويسقط من عين وغيره لكن لا يستعمل الا في حق المالية كما مرّ فيخرج عنه ما دخل من حق التعزير ونحوه [لآخر عليه] اي لغير المخبر على المخبر وبه يستترز عن الانكار والدعوى والشهادة. ولا ينتقض على ما ظن باقرار الوكيل والولي ونحوهما لنيابتهم مناب المنوبات شرعاً [وحكمه ظهور المقر به] اي المخبر به للمقر به عليه [لا انشاؤه] اي لا اثبات المقر به له بهذا اللفظ ولذا قالوا ان المقر له اذا علم ان المقر كاذب في اقراره ثم اخذه منه لم يحل له ديانة الا اخذه عن طيب نفسه فانه تملك مبتدأ كما في الكفاية وغيره وانما لم يكتب بالاثبات عن البقي وجمعهما مبالغة في رد ما قال بعض المشايخ ان الاقرار انشاء كما في العمادي وغيره وانما اطلق اشارة الى ان تصديق المقر له لم يشترط وان ارتد برده ولو صدقه ثم رده لم يصح الرد كما في الكافي ولورده ثم اعاد اقراره صح الاقرار كما في الزاهدي ولما كان الاقرار خبراً [فصح] اي فقد صح [الاقرار بالخمر للمسلم] لانه ليس بتملك فبمؤمر بالتسليم اليه [لا] يصح الاقرار [بطلاق او عتق مكرها] لانه ليس بانشاء والا فقد صح ولو من المكذبة وفيه اشعار بانه لو اقر بهما ما زلا او كاذبا بلا اكراه لصح ذلك وفي اكراه قاضيان انه لم يصح ديانة [فلو اقر حر] فان اقرار العبد وان صح في الحد والقرود لكنه لم يصح بالمال [مكف] فان اقرار المجنون والصبي لم يصح الا اذا كان ماذوناً وصح اقرار السكران كما

مياتي [يحق صح] اقاربه [ولو] كان ذلك الحق [مجهولا] لا يدري ولو كان انشاء لم يصح
 لانه تمليك مجهول وفيه اشعار بان المقر او المقر له اذا كان مجهولا لم يصح فلو قال لزيد مالي الف
 درهم لم يصح لان زيد في الدنيا كثير وكذا لو قال لك على احدنا الف درهم لان المقضي عليه
 مجهول كما في الكفاية والمتبادر فحش الجهالة فلو اقر لواحد من الناس لم يصح ولا احد هذين صح
 كما في الكرماني واطلاق الجهالة لا يتلو من شيء فان كل تصرف يشترط لصحته اعلام اليق فيه
 لم يصح الاقاربه مجهولا فلو اقرانه باع او اجار شيئا لم يصح اقاربه لانه تصرف فاسد بخلاف ما اذا
 لم يشترط كما اذا اقرانه غصب او اودع ما في كيس وتمامه في الكافي [ولزمه] فيما اقر بمجهول
 [بيانه] ولو مفصولا فلو لم يبين اجبره القاضي على بيانه [بما له قيمة] من المال ان كل به المقر له
 فيما بين غيره والا لم يكن عليه شيء آخر فلو قال له على شيء وبين درهم صح ولو قال غصبت
 منه شئ وبين زوجته او ولده او كفأ من تراب او قطرة من ماء لم يصح على الاصح [والقول له]
 اى للمقر مع يمينه [ان ادعى المقر له اكثر منه] اى مما بين لانه النكر والكلام مشير الى انه
 لو انكر الاقرار بمجهول وازيد اقامة البينة عليه لم تقبل لان جهالة المشهود به تمنع صحة الشهادة
 وتمامه في الجواهر والتفقه [ولا يصدق] المقر [في اقل من درهم في] قوله [له على مال]
 او مال قليل لان ما دونه من الكسور لا يطلق عليه اهم المال عادة ولو قال درهم او دينين كان
 عليه درهم او دينار تام لانه ذكر المصغر لمصغر السجم [و] لا يصدق في اقل [من النصاب]
 العشرين او المائتين [في] قوله له على [مال عظيم من ذهب او فضة] او دراهم او دنانير لانه
 النصاب عند الناس هو العظيم منها وعنه انه اذا قال من الدراهم يصدق في عشرة دراهم كما في
 الهداية والاصح ان الازل منه في حق الغني والثاني في الفقير كما في الكرماني [و] لا يصدق
 في اقل [من خمس وعشرين في] قوله له على مال عظيم من [الابل] لان العظيم المطلق
 والعدد الراجب الزكوة من جنسه وعلى هذا ينبغي ان يكون من الغنم اربعين ومن البقر ثلثين
 واما مال عظام مقدرة بثلاثة نصاب [و] في اقل [من قدر النصاب قيمة في] قوله له على مال عظيم
 من السنطة او النجاس او غيرهما من [غير مال الزكوة] ولو قال مال نفيس او كريم او جليل
 لزمه مايتان كما في الكفاية [و دراهم] في الاقرار [ثلثة] من الوزن المعتاد لان الدراهم جمع
 الرباعي فهو مشترك بين جمع القلة والكثرة والمتيقن من الافراد الثلثة [و دراهم كثيرة عشرة]
 لانه لما وصف لفظ مشترك بين الجمعين بالكثرة و اقل جمع الكثرة احد عشر فالحمل على ما هو
 اكثر جمع القلة من عشرة اولى لانه المتيقن و هذا عنده واما عندهما فمايتان لانه كالمال العظيم
 وفي شاة كثيرة اربعون و ابل كثيرة خمس وعشرون واما حنطة كثيرة فخمسة اوسق عندهما
 ولا رواية عنه والسنطة الكثيرة عشرة افقرة وكذا كل ما يكال او يوزن كما في اللهم [وكذا]

درهماً [في الاقرار] درهم [لانه اقل ما يفسر به وينبغي ان يكون درهمن وفي الكافي وغيره
 ان في كذا ديناراً ودينارين لانه كناية عن العدد واقله اثنان وفي الاختيار وغيره عن محمد بن
 كذا درهم بالجرمائة درهم حملاً على مائة درهم وفيه اشارة الى ان تمييز كذا قد يكون مجروراً
 بالاضافة فان محمد بن ارح هو الامام في العربية مع ان في مغني اللبيب انه قول الكوفيين فالرشي
 الخطي له بكونه خارجاً عن لغة العرب مخطي ومن ظن غير محتاج اليه انه مبني على عدم تمييز
 العامة [وكذا كذا] درهماً او كيلواً وزناً [احد عشر] بلا واو لانه اقل عدد مركب يصلح ان
 يكون تفسيره. وتعليل الكافي لكذا ديناراً يقتضي ان يكون اثنى عشر وقس عليه سائر ما سيأتي
 [وكذا وكذا] بالوزن [احد وعشرون] لانه اقل عدد مركب مع واو يصلح ان يكون تفسيره
 [ولو ثلث] لفظ كذا [بلا واو فاحد عشر] لان احداً منها مكرر اذ لا نظير له في المركبات العددية
 ويتلقى جواب لو بالغاء عند الفقهاء [و] لو ثلث كذا [مع واو فمائة واحد وعشرون] لانه
 اقل اعداد يذكر مع واوين والاكثري في الاستعمال عطف الاكثر على الاقل [وان ربح] كذا
 مع واو [زيد الف] فهو احد وعشرون ومائة والف [و] له [على] انا [و] له [قبلي] بكسر
 القاف وفتح الباء اي عندي كما في القاموس وغيره [اقرار بدين] له عليه فان على صيغة ايجاب
 محله الدمة ولا يثبت فيها الدين كما في الكرمانى وكذلك قبلي وقال القدوري انه امانة والاول
 اصح كما في الهداية وفيه اشعار بان في ذمتي ورتبتي ودين واجب وحق اقرار بدين كما في
 الملم واختلف في قوله (برا بقلان ده درم دادنى است) [وصدق] المقرانه وديعة [ان وصل به]
 اي بقوله له على ان قبلي درهم قوله [هو وديعة] لان المعنى حفظ درهم فيكون مجازاً علاقته بالحلول
 وفيه اشارة الى انه ان وصل به الدين ايضاً يكون وديعة ايضاً وهو دين لترجيحه وان وصل
 العارية كان قرضاً كما في النهاية والى انه ان فصل عنه لا يصدق انه وديعة لانه حينئذ يكون كالراجع
 عما اقر به فلا حاجة الى قوله [وان فصل لا] يصدق [وعندي او معي ونحوه] مثل في كيسي
 او صندوقي او بيتي اقرار بانه [امانة] لانها بالعين اولى من الدين [وقوله لمعني الالف] عليه
 [اتزنها] امر بمعناه خذ بالوزن الالف الواجب لك على [او قضيتكها ونحوهما] مثلاً انتقلتها
 او اقل فاقبضها او ابرأتني منها او تصدقت بها على [اقرار] الا اذا تصادقا انه سخريه لان الاصل
 اعادة ما في السؤال فالضمير للالف الواجب فلو تركه لم يكن اقراراً كما في الاختيار والكافي ونحوهما
 لكن في الصغرى قضيتك اقرار وعن ابي يوسف راح انه ابرأني منها ليس باقرار [ومائة ودرهم]
 او درهماً او صاع من البر وغيره مما يكثر في الدمة [او] مائة [و ثلثة اثواب] او افراس
 او غيره مما يقبل في الدمة [دراهم] في الاول لان التقدير مائة درهم ودرهم وانما اكتفوا به
 لانه مما يكثر وجوبه في الدمة من الموزون والكيل والمعدود المتقارب [وثياب] في الثاني

لانهم ذكروا بعل عدددين ما يفسرهما كثلثة وعشرون ثوبا فالدرهم و الثياب خبران للمبتدئين
 مرتين و او بمعنى الواز بقريئة الاتي و انما يدل ضرورة لئلا يتوهم كون الحكم انما يكون عند
 اجتماع فمن الظن ان الواز احسن واعلم ان الاصل في الباب ان السجورين ثمن فيثبت في الدمة
 و لو عينا و غيرهما من الموزون و المكيل و المعدود المتقارب يصلح ثمنا بالوصف فيثبت في الدمة
 الا اذا عين و اما نحو السموان و الثوب فلم يصلح ثمنا اصلا فلم يثبت في الدمة الا اذا لم يكن
 بمقابلته مال كما في النكاح و العتاق و السلم و الديات فيثبت في الدمة كما في النهاية و غيره
 [وفي مائة وثوب او] مائة و [ثوبان] اوفرس اوفرسان او غيرهما مما يقيل في الدمة ثوب و ثوبان و
 [يفسر المائة] المبهمة اذا العطف لم يوضع للبيان كما في الكافي لكن في قاضيهان لو قال الف و ثوب
 او شاة او بعير او فرس لزوم الثياب او الشياه او الابعرة او الافراس [و الاقرار بدائة] اي بغصب دابة كايئة
 [في اصطبل] اي بيت الدابة و همزته اصلية اذا الزائدة لم يكن في اول بنات الاربعة الا اذا
 جرى على الفعل [يلزمها] اي يلزم الاقرار على المقر الدابة [فقط] فلا يلزم الاصطبل عندهما
 خلافا لمحمد ر ج بناء على تحقق الغصب في العقار وفيه اشعار بانه لو اقر بثوب في منديل او خنطة
 في جوارق لزمهما معا بلا خلاف كما اشير اليه في الهداية [و سيف] اي الاقرار بسيف يلزم [جفته
 و حمائله] اذا السيف اسم الكل من النصل اي الحديد و الجفن يفتح السيم و يكون الغاء العلاقة
 و الحمائل بالفتح جمع السمالة بالكسر ما يشد به السيف على الخاصرة من قطعة جلد طويلة و قال
 الاصمعي انها جمع لا واحد له من لفظه و كانه مختار المصنف و الا فالمناسب المفرد وفيه اشعار بان
 لو اقر بخاتم لزمه السلقة و الفص لان الامم ينطوي على الكل كما في الهداية [و صح اقراره بالحمل] اي
 حمل شاة او جارية بان ارضى موزث زيد بحمل جاريته لرجل فورثها زيد ثم اقر بحملها للرجل وهما
 مالمال بالوصية فلو لم يعلما بهما لم يسل الاقرار و الاخذ لحرمة الكذب كما في الكرمانى [و صح الاقرار
 له] اي للحمل [ان بين سببا] للملك [صالحا] لتصحيح الاقرار له بان قال لما في بطن فلانة على الف
 درهم من جهة دين كان لابيه مات وانتقل اليه او ميراث ورثه منه او وصية له من غيره فاستهلكتهما فان
 بين سببا غير صالح بان قال انه باع مني هذه الدار يكذا اقرضني او هب مني كذا لا يلزم شيىء اذا
 يتصور شيىء منه من السجين و ان لم يبين سببا اصلا لا يصح عند ابى يوسف ر ج خلافا لمحمد ر ج
 كما في الهداية [فان ولدت] ام الحمل [لاقل من نصف الحول] من حين تحقق سبب الملك كموت
 الموصي و الورث [فله] اي للحمل [ما اقربه] من المال وان كان غلاما و جارية فالمال بينهما في الوصية
 و اثلاثا في الارث و ان كان ميتا فهو لوارث الموصي و المورث وفيه اشارة الى ان الام لو كانت معتدة
 فولدت لاقل من سنتين من موت احد هما استحق الولد ما اقر لانه كان في البطن و الى انها لو لم يكن
 معتدة فولدت لاكثر من ستة اشهر لم يستحق كما اشار اليه النهاية و غيره [و ان اقر] بقرض او غصب

او رد بعة او عارية قايمة او مستهاكة [بشرط] الخيار ثلاثة ايام نحو لفلان على كذا على اني بالخيار ثلاثة ايام [صح] اقراره بذلك فلزمه المال لوجود الصيغة الملزمة نحو طي او عندي [وابطال شرطه] اي شرط الخيار فانه للفسخ الذي لا يكون الا في الانشاء والاقرار اخبار ولذا لو اقر المدعى عليه بشي ثم ادعى انه كذب لم يحلف المدعى المقر له انه ليس بكاذب فيه عند الطرفين خلافا لابي يوسف رج وعليه الفتوى كذا ذكره المصنف وغيره [واستثناء كيلي او وزني] وعددي متقارب [من دراهم صح] ذلك الاستثناء استثناءا [قيمة] فيصح الاستثناء عن الجنس اي من حيث الثمنية فلو قال له على مائة درهم الادينارا ارفقير حنطة او خمسين جوزلومه المائة القيمة اللينارا او السنطة او الجوز وقال محمد رج لم يلزمه شي لان لم يصح الاستثناء لعدم الدخول وفيه اشارة الى انه لا يصح الاستثناء عن خلاف الجنس اي من حيث انه لم يصلح ثمنا فلو قال له على مائة درهم الاثوبا او شاة لم يلزمه شي عندهم لانه لم يدخل في المستثنى منه والى انه يصح استثناء الكل من الكل وهذا اذا اختلف اللفظ والذالو قال نسائي طواق الا فلانة و فلانة و فلانة لم تطلق واحدة منهن كافي الكفاية لكنه خلاف ما ذكره في التوضيح وعن ابي يوسف رج لو قال له على الف درهم الا خمسمائة وخمسمائة لم يصح كافي الذخيرة و الى انه لو قال له على مائة درهم ان اكرمني لم يصح لانه رجوع عما اقربه على انه اخبار عن ثبوت الشي في الماضي والتعليق عما في المستقبل كافي الكرمانى [لا] يصح [استثناء التابع] للمستثنى منه لانه ليس بان اخل فيه مقصود فانه كالوصف للموصوف [كالبناء] التابع للدار [والفص] للشاتم [والنخل] للبستان فلا يتناول صدر الكلام فيكون الكل للمقر له الا اذا اقام المقربينة على ذلك كما في قاضين وغيره والمتبادر انه لو اقرب بناء دار لدخل ما تسمته من الارض وكذا لو اقر بالنخل فليل مقدار ما يكون فيه من العروق التي لا بقاء لذلك النخل بدونها وقيل مقدار ما ياكل ظله في كبد السماء وقيل مقدار غلظة وقت الاقرار كما في الظهيرية [ودين صحتة] اي الدين في صحتة ومن الظن انه من قبيل جب رمانك [مطلقا] اي غير مقيد باحد الدينين المعروف السبب والمعلوم بالاقرار [ودين مرضه] الذي غلب على الظن انه مات فيه حال كونه مقيدا [بسبب] حصل [فيه] اي المرض [و] قد [علم] ذلك السبب [فلا اقرار] بل بالمشاهدة ويقال له المعروف السبب كما اذا اشترى شيئا وقبض للمبيع اذا وقدره القاضي او الناس او استقرض شيئا وقبضه كذلك او استاجر شيئا او استهلك مالا لانسان او تزوج امرأة مجهور مثلها كذلك [سواء] خبر الدينين اي مستويان في الدرجة فلا يرجح احدهما في القضاء على الاخر [وقد ما] اي دين الصحة ودين المرض المعروف السبب [على] دين ثالث هو [ما اقربه] ولو عيننا في يده [في مرضه] لانه يبدأ بالاقرب فالاقوي [و] قدم [الكل] اي كل من دين الصحة ودين المرض المعروف السبب والمعلوم بالاقرار فالكل افرادي فانه اكثر استعمالا [على الارث] فان حق الورثة لا يتعلق بالتركة الا بعد الفراغ عما يحتاج اليه [وان شمل] الكل اي كل منهما

[ماله] فمن الظن ان تنكير اكل انسب بقوله و ان شمل وفيه اشعار بما مر ان الاقرار ليس بتملك والا لم يجوز الا بقدر الثلث الا بتصديق الورثة [ولا يصح ان يخص] اى يوزع الميراث باختياره [غريما] اى ذا دين من الدينين الاولين من غيره [بقضاء دينه] اى دين ذلك الغريم لان فيه ابطال حق الغير ومن الظن ان الظاهر ترك الضمير وفيه رجز الى انه لو خص الصحيح غريما بذلك لصح وتماه في حيز النهاية [ولا] يصح [اقراره] بدين او عين [لو ارثه] عند اقراره فلما اقر لابييه بدين لم يلزمه لكن في العمادي وغيره انه لو اقر مريض مسلم لابنه الكافر واسلم قبل موته لم يصح ولو اقر لامراته بدين المهر صح وفيه اشارة الى انه لو اقر لو ارثه ولا جنبي لم يصح وقال محمد رح ان اقراره لاجنبي بقدر نصيبه صح والى انه يصح اقراره لو ارثه وسياتي وذكر في الجواهر انه لو حكم حاكم بصحة الاقرار للموارث لم يسقط بطلانه ولم يصير ميراثا [الا ان يصدق البقية] اى يرضي بقية الغرماء بذلك التخصيص وبقية الورثة بذلك الاقرار فيكون الاستثناء متعلقا بالمسئلتين على ما ذكره المصنف ومن الظن ان لفظ التصديق يرده فان باب المجاز مفتوح كما ذكرنا لكنه يشكل بما ذكره في التوضيح ان الاستثناء اذا تعقب الجمل المعطوفة ينصرف الى الكل عند الشافعي والى الاخير عندنا وهو المذهب عند محققي البصرة كما في الرضي وفيما ذكره اشعار بان التصديق المعتبر ما يكون قبل الموت واليه اشار تعليل صاحب الهداية حيث قال لانه تعلق حق الورثة بماله في مرضه وهكذا اجاب ابنه نظام الدين وخافقه عماد الدين كما في العمادي لكن في وصية الظهيرية ان لا رواية في التصديق قبل الموت لكن في خزانة المفتيين انهم لو اجازوا قبل موته لم يعتبر ولهم ان يرجعوا والمعتبر بعده [فيبطل] اقراره لغلام جهل بنسبه وبولد مثله لمثله [ان ادعى بنوته] و صدقه الغلام [بعده] اى الاقرار لان البنوة ثابتة بينهما وقت الاقرار الا انها غير ظاهرة فيكون اقرار الورثة [لا] يبطل اقراره لامرأة اجنبية [ان نكح] تلك المرأة بعده لانه لم يكن وارثا عند الاقرار [ولو اقر] رجل [بمنوة غلام] اى ولد كبير فيشتمل البنت [جهل نسبه] في بلد هو فيها وهو المراد من مجهول النسب في كل موضع كما في المنية لكن في عناق الكفاية ان المراد ما جهل نسبه في بلد يتولد فيه فان عرف نسبه فيه فهو معروف النسب [ويوال مثله] اى الغلام [لمثله] اى المقربان يكون الرجل اكبر منه باثنتي عشرة سنة ونصف والمرأة اكبر منه بتسع سنين ونصف كما في المضمرات [و صدقه الغلام] في مدة حياته او مائة عطف على اقر دون غيره ولا حالا عن فاعله والا لزم ترك الغلام واتصانه بالتصديق حال الاقرار [ثبت] منه [نسبه] اى الغلام فصار كغيره من الورثة ولا يؤثر انكارهم نسبه والمتبادر ان يدعى انه غلام نفسه فلما ادعى انه غلام ابنه لم يثبت نسبه وكان كالاقرار بالاخ كما في الذخيرة وانما اشترط جهالة النسب لان النسب لم يثبت من شخصين

وأما اشتراط التصديق اشارة الى انه لم يثبت نسبه بمجرد الاقرار والى انه شرط ذلك في المقر له العقل
فلو كان غير عاقل لم يشترط التصديق كما في المشاهير وكأنه المراد مما في اعتناق قاضيخان ان اشتراط
تصديق المقر له قول بعض المشايخ والصحيح انه لا يشترط اي تصديق غير العاقل [و شرط تصديق
الزوج] مع الشرائط الثلاثة الماضية [او شهادة] نحو [قابلة] من رجل او امرأة [في اقرارها] او الزوجة
[بالولد] اي الذكر او الانثى لما فيه الزام النسب على الزوج وفيه اشارة الى ان احد هذين
الامرين انما شرط اذا قام النكاح بينهما واما اذا كانت معتدة فيشترط تصديقه او حية تامة عنده واما
عندهما فيكفي شهادة واحدة كما في دعوى الكافي والى انها لو لم تكن ذات زوج ولا معتدة ثبت
النسب كما قالوا وقيل لا يقبل قولها سواء كانت ذات زوج او لا كما في النهاية [ولو اقر] رجل
[بنسب من غير ولاد] قريب بينهما كالاخ والعم والجد وابن الابن [لا يصح] اقراره بالنسب وان
ارجب النفقة والحضانة ولا بد لثبوت النسب من البينة كما في التحفة وفيه اشعار بانه يصح اقراره
بالوالدين واشترط فيه الشرائط الثلاثة كما في الكافي والهداية لكن في النهاية والخلاصة وغيرهما من
التد والآت انه لا يثبت نسب الام بالاقرار [ويرث] هذا المقر له من ذلك المقرلانه وان بطل الاقرار
في حق النسب على اللازم النسب على الغير لكنه صحيح في حق الارث [الا] اذا كان [مع وارث]
ولو بعيدا ذارحم فانه لا يرث المقر له حينئذ فلو اقر باخ وله عمه او خالة كان الارث لها دونها لما لم
يثبت نسبه لا يزاحم الوارث المعروف ولو اقر باخ وليس له وارث آخر كان المال له الا اذا رجع عن اقراره
فانه حينئذ لبيت المال كما في المضمورات [ومن اقر باخ] له [وابوه ميت شاركه] اي شارك المقر [في الارث]
المقر له سواء كان معه وارث آخر او لا لانه يؤول باقراره فيأخذ المقر له نصف ما قبض المقر من التركة
[بلا] ثبوت [نسب] لما مروا من ذكره ردا لما روى عن ابي يوسف رح انه ثبت نسبه من الميت اذا كان
هو الوارث لا غير كما في المضمورات [ولو اقر احد ابني ميت له] اي للميت [على آخر دين] الف
درهم مثلا مبتدا ما قبله خبره والجملة صفة لميت [بقبض ابيه نصفه] اي اقر بقبضه نصف الدين
خمسمائة وكذا به ابن آخر [فلا شيء له] اي للمقر من الدين لان الاقرار بالقبض اقرار بالدين
على الميت وهو غير مضمون [والنصف] الباقي خمسمائة [للآخر] من الابنين وفيه اشارة الى
انه لو اقر بقبض الكل وكذبه الابن الآخر فان حلف كان له ان يرجع الى المدين بالنصف ثم المدينون
الى المقر له اذا ترك ابرهما الفاعينا والى انه لو اقر احدهما بدين على ابيهما اخذ الدين نصفه من
نصيبه وهذا عند الفقيه ابي الليث وقال غيره اخذ الكل من نصيبه كما في الخلاصة ولا يخفى ما في
ذكر الاخر في الاخر من رعاية حسن الاختتام والله اعلم بالصواب *

* [كتاب الدعوى] *

آخرها عن الاقرار وضعاً لانها تكون موخرة عنه طبعاً [هي] واحدة الدعوى بفتح الواو وكسرهما كما في اول الحقايق غير منونة لان الفها للتانيث اسم من الادعاء مصدر ادعى زيد على عمر وما لا يي طلبه لاخل العين از الدين كما في الكرمانى فزيد المدعى وعمر المدعى عليه والمال المدعى والمدعى به لغو كما في المغرب وقال شيخ الاسلام وغيره انها اضافة الشئ الى نفسه حال المسئلة والمنازعة كما في النهاية فهي مشتركة بين معنيين كل منهما اسم من المعنى الشرعي وهو [اخبار] عند القاضي از الحكم فانه شرط كما في الاختيار [يثق] معلوم فانه شرط وفي شمول دعوى المنفعة خفاء والاطلاق في الموضوعين لا يخلو عن شئ [له على غيره] اي للمعتبر على غير المخبر بحضوره كما ياتى ومن الظن انه منقوض بدعوى الوكيل والولى والرصى لما من في الاقرار ولما كان مدار الباب على المدعى والمدعى عليه فسرهما مع الاشارة الى الحكم فقال [والمدعى] شرعاً [من لا يجبر] اي لا يكره [على] هذه [الخصومة] اي الخاصة وطلب الحق فلا يشكل بما كان فيه متخاصماً من وجه آخر كما اذا قال قضيت الدين بعد الدعوى فانه لا يجبر على هذه الخصومة اذا تركها [والمدعى عليه من يجبر] على هذه الخصومة والجواب فلا يشكل بوصي البتيم فانه مدعى عليه معنى فيما اذا اجبزه القاضي على الخصومة للبتيم وانما عرفهما بذلك وعدل عما يقتضي التعريف اشارة الى اختلاف المشايخ فيهما فثقل المدعى من لا يجبر بحق له على غيره والمدعى عليه من يجبر بان لا حق لغيره عليه والمدعى من يلتمس خلاف الظاهر والمدعى عليه من يتمسك بالظاهر [وهي انما تصح] فيه اشعار بان الدعوى كما تكون صحيحة تكون فاسدة فالصحيحة ما يتعلق به احضار الخصم وجوب التصور والمطالبة بالجواب اذا انكر والاثبات بالبينة ولزوم احضار المدعى والفاسدة بخلاف ذلك بان لا يكون ملزمة لشئ على الخصم اذا ثبت كمن ادعى على غيره انه وكيله او يكون المدعى ميهولاً في نفسه كما في الكفاية [يذكر شئ] اي قول دين از عين [علم جنسه] اي جنس ذلك الدين [وقدره] بان يقال عشرة مثاقيل من الذهب او مكائيل من السنطة وفيه اشارة الى انه لو كتب صورة دعوى بلا عجز عن تقويرها لم تسمح كما اشير اليه في الشزاة والى انه لا يشترط بيان النوع كالزبيعة والصفة كالجيد والسبب كالبيع والقرض كما يشعر به ظاهر الهداية الا انها شرط كما في الخيرة وغيرها وذكر في مداينات النية ان بيان قدر الكاغ ووصفه ومقدار المال شرط في دعوى قبالة في يد اللاتن ولا يشترط بيان عدد الخطوط [و] يذكر [انه] ام الشئ المعين بقريضة قوله [في يد المدعى عليه] اي في تصرفه بحيث ينتفع به من عينه فمن الظن انه تساهل في البيان حيث شرط لصحة الدعوى مطلقاً ذكر الجنس والقدر وهو مختص بالدين وفي الاضافة اشارة الى انه لو احدث يده على

مقارفي يد غيره لم يصر بهذا دايد ولذا لو علم به القاضي امر بالتسليم اليه والى انه لو اخذ شيئا من رجل على انه ملكه ثم ادعى و افام بينة على ذلك تقبل لانه الخارج بالحققة كما في العمادي [وفي] دعوي [المنقول يزبد] على ما ذكر من الجنس والقدر و انه في يد المدعى عليه قوله [بغير حق] لاحتمال ان يكون محبوسا بمثل التمن على ما قالوا كما في الهداية وفيه اشعار بانه يزبد في العقار ايضا عند بعض المشايخ كما في فاضيلان والخزانة وهو المختار عند كبير من اهل الشروط وفي الكلام رمز الى انهم لو شهدوا انه ملك المدعى بلا ذكر انه في يده بغير حق لم يقبل و الاصح انه تقبل كما في خزانة المفتيين [وفي] دعوي [العقار لا يثبت اليد] اي يد المدعى عليه [الا حجة] اي بينة تامة فلو ادعى انه ملكه بلا ذكر انه في يده لم يصح وان اقر به. ذو اليد وقيل ان اليد يصح بالاقرار كما في الهداية فيختلف على الملك حينئذ فلو اقر به امر بترك التعرض لكن لا يقبل البينة على الملك بدون اثبات اليد بالبينة وفيه اشارة الى ان هذا الحكم جار فيما اذا ادعى العقار بسبب وقد صح هذه الدعوي بالافرار باليد والى ان في المنقول اثبت اليد بالافرار والى انهم لو شهدوا انه في يد المدعى عليه لم تقبل في ظاهر الرواية وعن محمد رح انها تقبل. واعلم انه اذا شهدوا انه في يده بسألهم القاضي انهم شهدوا عن سماع او معائنة لانهم ربما سمعوا افراة انه في يده وهذا لا يختص به فانهم لو شهدوا على البيع مثلا يسألهم عن ذلك فانها شهادة بالملك للبايع والمالك لا يثبت بالاقرار الكل في العمادي [او علم القاضي] باليد فانه بمنزلة حجة الا في بعض الاحكام كما في المطولات [والمطالبة به] اي انما تصح بمطالبة المدعي والمدعى عليه بالمدعي عيناً كان او دينا منقولاً او عقاراً لان فائدة الدعوي اجبار القاضي المدعى عليه على ايفاء حق المدعي وذا لا يجوز للقاضي الا اذا طالبه به فامتنع كما في الاختيار فلو قال لي عليه عشرة دراهم ولم يزد على ذلك لم يصح دعواه ما لم يقلل للقاضي مرة حتى يعطينيه وقيل يصح وهو الصحيح على ما قال ابو نصر كما في الخلاصة وغيره [واحضاره] اي باحضار المدعى عليه ما يدعيه المدعي. مجلس الحكم اذا ثبت اليد كما اذا شهدوا انه في يده قبل هذا بسنة فانها تقبل لان الثابت لا يزول بالشك [ان امكن] احضاره بان لا يكون له حمل و مؤنة كالسك والزعفران فان لم يكن بان يكون له حمل بان يكون بحال لا يحمله انسان الى مجلس القاضي الا بالاجرة او لا يمكن رفعه بيد واحدة او يختلف سبعة في البلدان على الخلاف لم يجبر على الاحضار فان كان صبرة او فطيعا او رحي فللقاضي ان يحضر بنفسه او يبعث امينا ليرفع الدعوي والبينة ويقضي ثم اذا كان خارج المصر ثم يمضيه كما في العمادي وذكر في الخزانة انهم لو شهدوا بشئ مغيب عن المجلس قبلت وان امكن احضاره بخلاف ما قال بعض الجهال انه لا يقبل [ليسير اليه] اي المدعي [المدعي] عند الدعوى [والشاهد] عند ادائها [والسالف] اي المدعى عليه عند الاستئناف لانه شرط الاعلام باقصى ما

يمكن وذكر في القاعدى الاحتياط ان يجمع الخالف بين الاشارة بالاصح وبين اسم الاشارة والمشار اليه
فيقول (كثرنا بدين محمد عليه الصلوة والسلام بدين جث لا دعوى حى كنهه جيسى واذنى نيت) كميلا يسوي
بالاشارة ثوبه فيكون صادقا في يمينه كاذبا في انكاره [وذكر قيمته] اى انما يصح بذكر قيمة مال
[ان تعذر] احضاره بالهلاك فلو لم يذكرها لم يصح الدعوى باتفاق الروايات كما في يمين قضاء
الخلاصة وفيه اشارة الى انه لو كان قائما يصح وهو الاصح كما في مباحث الخلاصة والى انه لا يشترط ذكر
اللون و الذكورة والانوثة والسن في الدابة وفيه خلاف كما في العمادى وقال السيد ابو القاسم ان
هذه التعريفات للمدعى لازمة اذا اراد اخل عينه او مثله في المثلي واما اذا اراد اخل قيمته في القيمي
فيجب ان يكتفى بذكر القيمة كما في محاضرة الخزانة [و] ذكر [الحدود] فخرج الحد هو ما يتميز
عقاربه عن غيره مما لا يتغير كاللوز و الاراضي فالسور والطريق والنهر لا يصلح حدا لانه يزيد و
ينقص و يخرب و هذا عنده خلافا لهما و هو المختار عند شمس الاسلام [الاربعة او الثلاثة] عند
الثلاثة لوجود الاكثر على ان الطول يعرف بذكر السدين والعرض باحد هما وقد يكون مثلثة وعن ابى
يوسف رج يكفى الاثنان وقيل الواحد [في] دعوى [العقار] لانه عرف بها وفيه رمز الى انه يبدأ بها
شاء منها و عند الشيعيين بالمغرب ثم المشرق ثم الشمال والى انه يسد ولو مشهورا وهذا عنده خلافا
لهما فلو لم يسد وقضى بصفة ذلك نفذ والى ان ذكر المصرو القرية والحلة لا يلزم كما قال بعضهم
و ذكر المرغيناني انه لو سمع قاضي يصح هذه الدعوى والاحسن ان يبدأ بالاعم دار في بلد كذا
في محلة كذا في مكة كذا الكل في العمادى واما اشتراط ذكرها اذا انكر المدعى عليه واما
اذا اقر بعد الدعوى فالقاضي يأمره بالتسليم اليه لان الجهالة لا تنص بالاقرار كما في القاعدى [و]
بذكر [اسماء اصحابها] اى الحدود [و] اسماء [نسبهم] اى آباء الاصحاب [الى] اسماء
[السيد] اى اجداد الاصحاب والاحسن اسماء اصحابها الى اجدادهم فيقول في كل حد ينتهي الى ملك
فلان بن فلان بن فلان وقال ابو يوسف رج لم يشترط ذكر السيد واليه ذهب بعضهم والاول الصحيح
فلو قضى بالثاني نفذ والعبرة لارتفاع الاشتراك فلو اشتهر رجل لا يحتاج الى ذكر النسب وفي اضافة
الاصحاب اشعار بانه لما ذكر المالك فيقول لزيق ارض المملكة في يد الفلاني و لو اكتفى باليد
يصح على المختار ولزيق ارض وقف على مسجد في يد الفلاني ولزيق ارض من تركه الفلاني لا ارض
ورثة فلان للجهالة كما في العمادى [واذا صحت] الدعوى بما ذكر [سال القاضي الخصم] اى المدعى
عليه [عنها] اى عن حقيقة هذه الدعوى للفرق بين القضاء بالاقرار والبينة والحاصل ان القاضي
امر المدعى بالسكوت و استغنى المدعى عليه بلا التماس المدعى وهذا اصح مما اختاره بعض
القضاة انه قال القاضي للمدعى اخبر تنبي بخبر فماذا اصنع فان التمس السؤال عن جزائه مال عنه
و فيه رمز الى انها اذا فسدت قال له قم فصيح دعواك واما ترك معاملة القاضي مع الخصمين

قبل اظهار الدعوى اشارة الى انه ان شاء سكت حتى يبتدأ المدعي بالكلام او تكلم اولا وقال ما لكما
 فان حتمية القضاة قد يمنعهما من ذلك وهذا اصح مما اختاره بعض القضاة من السكوت لان في التكميم
 تهيج الفتنة كما في قضاء المبسوط [فان اقر] الخصم بما يدعيه المدعي اقرارا بالعبارة او الكتابة فانها احدى
 اللسانين وذلك كما اذا برئ من المرض ولم يقدر على التكلم لضعفه فكتب اقراره [او انكر] انكارا صريحا
 او غير صريح كما اذا قال لا اقر ولا انكر فانه انكار عيهم وما روي انه اقرار عير ظاهر فيجبس حتى
 يقر فغلط على ما اشير اليه في المنية [وصال] القاضي [المدعي] في صورة الانكار [بينة] على ما
 ادعاه [فاقام قضي] في الصورتين [عليه] اي الخصم وفيه توسع فان القضاء بالاقرار الزام للخروج
 عن موجب ما اقربه لانه حجة بنفسه وبالبينه جعلها حجة لتوقف حجيتها على القضاء والكلام مشير
 الى ان المدعى عليه لو سكت فاقام المدعي بينة لم يقض عليه وفي رواية قضي كما في المنية والى انه
 لو انكر واقام بينة ثم اقر قضي عليه بالبينه كما قال بعض المشايخ والاقر الى الصواب ان يقضي بالاقرار
 على ما قال آخرون كما في العمادى [وان لم يقم] المدعي البينة بان يقول لا شهود لى او هم غيب
 او مرضى [حلفه] اي الخصم وفيه اشارة الى انه انما يترب التحليف على صحة الدعوى فيحلف
 فيما لا يشترط فيه الدعوى من حق الله تعالى كالطلاق والعتاق والايلاء والظهار وحرمة المصاهرة
 والوقف وغيرها وتماهه في العمادى والى انه لو حلفه المدعي لم يعتبر وان كان في مجلس القاضي
 فيحلفه القاضي كما في شهادات المنية وينبغي ان يقيد التحليف فانه انما رسعه ان يحلف اذا ظن ان
 المدعي مبطل في دعواه واما اذا ظن انه صادق فلا يحلف بل يدفع المال اليه وكذا اذا شك انه صادق
 لا ينبغي ان يحلف كما في قاضيهان [ان طلبه] التحليف [خصمه] هو مشترك عرفا بين المدعى عليه
 والمدعي وهو المراد فهو احسن فلو استخلف المدعي بعد ما حلفه القاضي بلا طلبه حلفا ثانيا فلا يحلف
 قبل طلبه وهذا عند الطرفين وكذا عند ابي يوسف رح الا في قلائل منها تحليف الشفيع انه ما بطل
 شفيعه وتماهه في العمادى وينبغي ان يستثنى من كان له دين على الميت فانه يحلف قبل طلب الوصي
 والوارث بالاجماع انه لم يستوف دينك من الميت بوجه كما في الخلاصة وغيرها [فان نكل] اي امتنع عن
 الحلف [مرة او سكت] عنه [بلا آفة] من خرش او طرش او غيره [وقضي] له عليه بالمال [بالنكول]
 اي بسبب الامتناع عنه [صح] ذلك القضاء ونقل عند عامة المشايخ وهو الصحيح لانه بمنزلة الاقرار فلو
 قال بعد القضاء انا احلف لم يلتفت اليه وفي الواهنا وفي ثم وثم دون الغاء اشعار بانه لا يشترط القضاء
 على فور النكول فيجوز ان يمهل يومين او ثلاثة ولو بعد عرض اليمين ثلثا كما قال الخصاص وقال غيره انه
 يشترط وفيه اشعار بانه لا بد ان يكون النكول في مجلس القضاء دون غيره كما في العمادى وقوله
 بالنكول اشارة الى ان السكوت يسمى بالنكول ايضا لكنه حكمى وهو كالحقيقي في الحكم على
 الصحيح كما في الهداية والكاظمي فمن الظن انه مستدرك بل هوهم كما لا يخفى ولا يبعد ان يكون

قوله نكل شاملا لنوعي النكول وقوله سكنت معناه سكنت عن جواب المدعى على ما ذكرنا من
الروايتين [وعرض اليمين] على المدعى عليه في صورة النكول [ثلاثا] من المرات بان يقول له
اني اعرض عليك اليمين ثلاثا فان حلفت والا قضيت عليك بما ادعاه ثم يقول احلف بالله ما لهذا
عليك هذا المال الذي يدعيه وهو كذا وكذا ولا شئ منه فان ابى ان يحلف يقول كذلك
ثم و ثم [ثم القضاء] عليه بدعوى المدعى [احوط] واولى فهو ليس بامر لازم في ظاهر الرواية
وعنه ان العرض ثلاثا لازم فلو قضى بعد العرض مرة لم يصح واليه ذهب الساجد كما في قضاء المينة
[ولا يرد اليمين] من مدعى عليه [على المدعى] وان كان له شاهد واحد [وان نكل خصمه]
للحديث المشهور الكائن كالتواتر البينة على المدعى واليمين على من انكر او المدعى عليه وفيه اشعار
بانهما لو اصطليا ان يحلف المدعى ويضمن المدعى عليه المال كان الصلح باطلا والمدعى على دعواه
كما في النهاية [ولا يحلف] المنكر عنده خلافا لهما [في] تسعة امور صورة واكثر من عشرين
معني [نكاح] اى نفس النكاح او الرضي به او الامرية فلو ادعى احد من الزوجين بلا بينة
نكاحا على الآخر وهو منكروه لم يحلف عنده بل تعلق حتى وجد البينة ولها دفعه بتتليف انها
ان كانت امراتك فهي طالق ويحلف عندهما فعند ابي يوسف رج (باسه ك ويرا زين نكر ده) وعند
محمد رج (باسه ك وى زن تويت ودين طال) وهو احوط كما في القاعدى [درجعة] بان يدعى
احد الزوجين بعد العدة على الآخر انه راجعها ووطي بعد العدة فان ادعى الرجعة في العدة
يثبت بقوله في الحال [و] في [فج ايلاء] اى في الرجوع في مدة الايلاء بان يدعى احدهما
على الآخر بعد مدة الايلاء انه فاء ورجع اليها في مدته فان اختلفا قبل المدة يثبت الفسخ بقوله
[واستيلاد] اى طلب ولد بان يدعى احد من الامة والمولى او الزوجة والزوج انها ولدت منه
ولذا حيا او ميتا كما في قاضيان لكن في المشاهير ان دعوى الزوج والمولى لم يتصور لان النسب
يثبت باقراره ولا عبرة لانكارها بعده ويمكن ان يقال انه بحسب الظاهر لم يدع النسب كما دل عليه
تصويرهم [ورق] بان يدعى احد من المعروف والنسب والمجهول النسب على الآخر انه عبده والمزاد
بالنسب النسبة والحال كما اشير اليه في العمادي وانما اعتبر جهالة النسب لانه لو كان معروف
الحال فهو حر او عبد بيقين فلم يصح عليه هذه الدعوى كما لا يخفى على واقف الفن فمن البطلان
الظاهر انه لم يظهر وجهه [ونسب] ثبت باقرار المنكر بان يدعى احد من المعروف والمجهول انه
ولده فلو ادعى انه اخوه او اخته او خاله او عمه لم يستحلف بلا خلاف كما في الكافي [ورلاء] اى ولاء
العتاقة او ولاء المولاة بان يدعى احد من المعروف والمجهول على الآخر انه معتقه او مولاة فلا
يحلف عند ابي حنيفة رج في هذه الامور لان المقصود من الاستحلاف القضاء بالنكول والنكول
يجعله بذلا واباحة صيانة عن الكذب الحرام والنذل لا يجري في هذه الامور ويحلف عندهما

لانهما جعلوا النكول اقرارا صيانة عن اليمين الكاذبة والاقرار يجري في هذه الامور بخلاف على صورة
 اقرار المنكر لا على دعوى المدعى فيقول بالله ما بينكما نكاح قائم و القموى على قولهما كما في الكافي
 و المنتقى وهكذا في الاختيار معللا بعموم البلوى وذكر في النهاية قال المتأخرون ان المدعى
 ان كان متعنتا ياخذ القاضي بقولهما ومظلوما بقوله [و] لا يحلف عندهم في [حد] هو خالص
 حق الله تعالى كيد الزنا والشرب والسرقه او مغلب حقه تعالى كيد القذف فان حق العبد فيه
 مغلوب فلو ادعى احد على احد قذفه بالزنا لم يحلف [و] كذا في [لعان] بان ادعته على الزوج بالقذف
 لانه كالسيد يندري بالشبهة والاكتفاء مشعر بانه لم يحلف في غير ما ذكر وفي النظم وقاضيان انه
 لا يحلف في اكثر من عشرين صورة سواها ثم استثنى من الامور التسعة فقال [الا اذا ادعى]
 على السهول اى لا يحلف منكر وقتا في شيع منها الا في وقت ادعاء مدعي [في] ضمن واحد
 من المذكورات مثل [النكاح] والرجعة وفي ايلاء [والنسب] والاستيلاد والولاء والرق
 [مال] فانه يحلف فيه بلا خلاف لانه محض حق العبد ولذا يحلف في دعوى العتق والتعزير
 [كمهر] معجل في ادعائها النكاح او الرجوعين [ونفقة] في الادعائين او ادعاء كونه ولذا
 وام ولد او معتقا او عبدا له [وارث] في ادعاء الزوجية او القرابة من الميت ولما احتاج الباقي من
 المستثنيات الى تفصيل اشار اليه فقال [وحلف] بالاتفاق [السارق] عند ارادة اخذ المال [و]
 ضمن [بالتشديد] ان نكل ولم يقطع [يده] لان المال ثبت بالنكول الذي فيه شبهة بخلاف
 القطع وبما ذكرنا من تفسير كلامه ظهر انه توهم من قال انه تسامح في الاستثناء والحق ان يقول
 الا في النكاح والنسب ادعى فيهما مالا والاحسن ان يقدم السيد واللعان على الصور المختلفة
 ويؤخر النكاح والنسب فيقول الا اذا ادعى فيهما مالا كالا يستغنى انتهى ولما انجز الكلام الى ما خلف فيه
 بلا خلاف ذكر بعض آخر منها على طريق الاستيناف فقال [و] حلف [الزوج] بالاتفاق [اذا
 ادعت] الزوجة [طلاقا] بلا بينة لها عليه [فيثبت ان نكل] الزوج [نصف المهر] قبل الدخول
 [او كله] بعده [وكذا] حلف بالاتفاق [منكر القود] في النفس او الاطراف [فان نكل في]
 دعوى [النفس حبس حتى يقر] فيقتص منه [او] حتى [يحلف] فيطلق عن الحبس والا يحبس
 ابدا [و] ان نكل [فيما دونها] اى النفس [يقتص] منه لان الطرف كاملا في وقاية النفس ويجري
 البذل في المال لفائدة قطع الخصومة فيجري في الطرف ولا يرد قطع السارق بالنكول كما ظن لان الخصومة
 شرط فيه فلا يكون البذل الذي هو ترك الخصومة سببا كما اشار اليه الكرمانى وقال ان النكول اقرار فيه
 شبهة فيلزم الدية في الصورتين [وان قال] المدعى [لى بينة حاضرة] في المصرا او في المجلس [وطلب
 حافت الخصم لا يحلف] الخصم عنده ويحلف عند ابى يوسف رح في الصورتين وقول محمد رح مضطرب
 والاول الصحيح كما في الزاد وفيه اشارة الى انه حلف اذا قال انهم غيب مسافة السفر كما في الزاهاى

فلو حضروا قبلت شهادتهم وان شرط عند التحليف ان لا يسمع بعده كما في شهادات النية والى انه لو كان له بينة عادلة حاضرة ولم يقل بذلك كان له ان يستخلف كما قال سيف الائمة لكن قال شرف الائمة هذا اذا ظن انه ينكل واما اذا ظن انه يستخلف كاذبا فلم يعز في التحليف كما في قضاء النية [ويكفل] من التكفيل [بنفسه] اي يوخذ من المدعى عليه كفيل بنفسه وله ان يطالب وكفلا بالخصومة وصح ان يكون الواحد كفيلًا وكفلا وان اعطاه فله ان يطالبه بالكفيل بنفس الوكيل وان كان المدعى منقولاً فله ان يطالبه مع ذلك كفيلًا بالعين ليحضرها كما في الكفاية واطرافه مشير الى ان القاضي يكفله ولو لم يطالبه المدعى وهذا اذا كان المدعى جاهلاً بالخصومة واما اذا كان عالماً فلا يكفله القاضي بلا طلبه كما في اللم والى انه كفله ولو كان الخصم معروفاً والمدعى حقيقياً وعن محمد ر ح انه لا يجبر عليه اذا كان معروفاً لا يشفى نفسه والمدعى حقيقياً لا يشفى بذلك القدر كما في الكرماني [ثلاثة ايام] مروية عند ابي حنيفة ر ح ويكفل الى جلوس القاضي مجلساً آخر ولو سبعة ايام وهذا ارفق للناس كما في الكرماني الا ان هذا في الزمن الاول واما في زماننا فالاول ارفق لانه يجلس كل يوم كما في النهاية وهو الصحيح كما في الهداية [فان ابى] عن اعطاء الكفيل [لازمه] اي دار المدعي او امين مع الخصم ثلاثة ايام حيثما دار الا اذا دخل داره فانه يجلس على الباب ولا يمنعه عن الوضوء والغسل والغداء والعشاء ولا عن العمل الا اذا أدى مؤنته وله ان يلزمه بولده واجرائه فان الراي الى المدعي على الصحيح كما في قاضيتان وغيره ويستثنى منه المديونة فانه لا يلزمها الا امينة كما في الهداية ومن القضاة المتأخرين من اوجب حبس الخصم لان المدعي يحتاج الى طلب الشهود وغيره كما في قضاء الذخيرة وتماهه في الكفاية [و] يلزم المدعي الخصم [الغريب] المسافر [قدر مجلس الحكم] لا غير فان اقام بينة والا يستخلف او يدعه فهي جملة معطوفة على قوله يكفل لانه معطوف على المنصوب في لازمه كما ظن المصنف لانه غريب يغفل ان الغريب يلزمه و يكفل ان ابى غيره عن التكفيل [ولا يكفل] الغريب [الا] من ازل المجلس [الى آخر المجلس] اذا الزيادة ضرورية بالمسافر لكن في قاضيتان انه لا يكفل بل يؤجل الى آخر المجلس وفي الشزارة انه يكفل يوماً وعند الاختلاف القول لمذكر الإقامة لانها اصل و[السلف] الذي يقضي بالتكول عنه يكون [بالله] دون غيره فلو خلفه القاضي به فبذلك فقضى به لم ينفذ كما في الكفاية وغيره ويستثنى اصحاب الاعذار والى الا يستخلف الاخرس الا بان يقول القاضي له عليك عهد الله ان كان له عليك هذا فيشير بشعم اذ لا كما في الينابيع وغيره [لا] يستخلف [بالطلاق والغتاق] ونسوهما فانه حرام [فان الح] وبالغ [الخصم] على التحليف به [قيل صح] ذلك التحليف [بهما في زماننا] لكثرة التحليف بالله فان لم يصح ذلك فقد ذهب دماءهم واموالهم وفيه اشعار بان اكثرهم لم يستخلفوا بهما و الراي الى القاضي والاول ظاهر الرواية فلا يميل القاضي الى غيره على الصحيح كما في قاضيتان وغيره

ولهذا لو قال المدعي حلفه بالطلاق اختلفوا في كفره كما في سير المضمورات وتامه مر في الايمان [ديغلظ] جواز اللقاضي [بصفاته] بلا عاطف والا لتعدد اليمين فيقال على المشهور وقد ذكره المصنف بالله الطالب الغالب المدرك الملك التي الذي لا يموت ابدا لكن في المتوسطات تردد فان الاسماء توقيفية وفي الخلاصة والذخيرة وغيرهما انه لا يغلط عند اكثر المشايخ وفي فاضيلان انه لا يغلط بان يقول بالله الرحمن الرحيم وقيل لا يغلط الصالح وينبغي للقاضي ان يعظم حرمة اليمين اولا ويتلوا عليه ان الذين يشتركون بعهد الله وايمانهم ثم ناقلا الاية كما في الاختيار [لا] يغلط وجوبا [بالزمان] اي في الوقت الشريف كاد الجمعة وآخرها وليلة القدر لان فيه تاخير المدعي [و] لا [المكان] الشريف كبين الركن والمقام وبين الرضة والمنبر والمنبر من الجامع والمسجد وعن ابي يوسف رح انه يوضع المصحف في حجره ويقرأ الاية المذكورة ثم يحلف في مكان منها كما في المضمورات [و] يغلط غير المسلم بما اعتقده فحينئذ [حلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى وحلف النصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق النار] وقال الشيخان ان المجوسي حلف بالله لا غير وعنه انه لا يحلف الفرق الثلث الا بالله كما في الكافي وفيه اشعار بانه يحلف بالله وحده لان التعليط لزيادة تأكيد كما في الاختيار [والثوني] وغيره من المشركين [بالله] وحده لانهم قالوا ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله رفعا فلا يغلط بالصنم وغيره كما في الكرمانى [ولا يحلف] احد من الفرق الاربعة [في معابدهم] ومكان عبادتهم للنهي عن تغطيمه [ويحلف على السبب] من سبب هو فعل يرتفع كبيع او عصب بربيع بالا فالة او الاسترضاء وسبب [نحو بالله ما] ثبت [بينكما بيع قائم] في الحال اذا ادعى انه اشتراه [او] ما بينكما [كالحاق قائم في الحال] اذا ادعت النفقة فلو ادعت النكاح كان المثال على مذهبهما في التحليف كما مر [او] بالله [ماهي بائن منك الان] اذا ادعت الطلاق البائن فلو ادعت رجعا حلف على السبب لكنه خلاف ظاهر الرواية فانه يحلف على الحاصل في الظاهر وفيه اشعار بان سبب الحاصل كما يتحقق في ضمن فعل العقد يتحقق في ضمن فعل آخر من الافعال المسمية [لا] يحلف [على السبب] اي الفعل المرتفع فلا يحلف [بالله ما بعته ونحوه] مثل بالله ما نكحتها وما طلقها بائنا لانه قد يطرح عليه الا فالة والنكاح والتحلع والكاح فيحلف ويتضرر المدعى عليه وهذا كله عند الطرفين واما عنده فيحلف على السبب الا اذا قال المذكر للقاضي لا تحلفني على السبب فان الانسان قد يبيع ثم يقييل فانه حلف على الحاصل كما في الهداية لكن ذكر في الذخيرة وغيره انه لا يحلف الا على الحاصل في ظاهر الرواية وعن اصحابنا وعن ابي يوسف رح انه لا يحلف الا على السبب وعنه انه يحلف على ما انكره من الحاصل والسبب وهذا احسن الاقوال عند الكلواني وعليه اكثر القضاة وقال فخر الاسلام ان القاضي يحلف ما يراه على من الحاصل او السبب [الا ان يتضرر المدعي] من راي المدعي عليه الموجب لحلفه على الحاصل [فيحلف] حينئذ [على السبب] بلا خلاف

نظرا له [كدعوى شفعة بالجوار فانه ربما يحلف على مذهب الشافعي رح انه لا يجب الشفعة] فان
المشتري المدعى عليه اذا كان شافعيًا حلف على الحاصل ماله قبله شفعة لانه لا يري ذلك فيتضرر
الشفيع الحنفي فيحلف على السبب ما اشترطته ومن الظن ان المدعى عليه قد يتضرر بمطلون
الشفعة بتأخير الطلب لانه لا بد للقاضي من الاضرار باحدهما والاولى به المدعى عليه لانه متمسك
بعارض السقوط والمدعى بالأصل حيث اثبت حقه بالسبب الموجب له من الشراء [وكذا] يحلف
على السبب بلا خلاف [في] دعوى [حبيب] اى فعل [لا يتكرر] ولا يرتفع برفع لانه ليس مما
يتضرر به والاحسن ان يقول الا ان يتضرر المدعى اولا يتكرر السبب [كعبد مسلم يدعى] على
سيرة [عتقه] فانه يحلف بما اعتقه لانه لا يعود رقيقا فيتكرر الاعتاق والمرد لا يسترق بل يقتل
والهرب الى دار الحرب ثم العبي نادر الا انه رواية عن ابي يوسف رح في ظاهر الرواية انه
يحلف على الحاصل كما في الذخيرة ويدخل في الكافي ما اذا بنى على حائط غيره او اجرى ميازبا
على سطحه او رمى تروبا في ارضه او سقى في ارضه نهرا فانه مما لا يتكرر فيحلف على السبب كما في
الاختيار [وفي الامة] ولو مسلمة [والعبد الكافر] اذا ادعى عتقهما يحلف سيدهما في ظاهر الرواية
[على الحاصل] ماله او هو حر في الحال لان الرق يتكرر عليها بالردة والطلاق والسبي وعليه
بنقض العهد والطلاق والسبي وعن ابي يوسف رح انه يحلف على السبب وتامة في الذخيرة [و]
يحلف على العلم [اى علم المدعى عليه بالمدعى] من ووث شيئا [من عين علم ذلك يعلم القاضي انما
المدعى او بيته المدعى عليه [فادعاه آخر] فقال له القاضي بالله ما تعلم ان هذا العين له وفيه
ايماء الى انه لا يحلف وارث الدين قبل وصوله اليه خلافا للخصاف والاول المختار وعند الثقة و
قاضيان كافي اللهم والى انه لو لم يتحقق كونه ميراثا حلف على البتات لتحقق صيبه من كون العين
في يده كما في الذخيرة والى انه لو حلف على البتات اعتبر لانه اقوى من العلم ولو شك عنه قضى عليه
[كن في هذا التفريح] اشكال كما في العمادي [و] يحلف [على البتات] بالتحقيق اى قطع ما ادعى
عن المدعى [ان وهب] شين [له] اى المدعى عليه [او اشتراه] المدعى عليه بلا بيعة ثم ادعاه
المدعى بلا بيعة انه له فالمروء له او المشتري يحلف بالله ليس هذا ملكا للمدعى وفيه رمز الى انه لو
وقع الدعوى على فعل المدعى عليه من وجه وعلى فعل غيره من وجه كافي العقود حلف على البتات
وهذا مشكل لان اعتبار فعل الغير يوجب التحليف على العلم واعتبار فعل نفسه على البتات الا انه
يرجح جانب البتاء لزيادة الزجر ويستثنى من هذا الاصل الرد بالعيب فانه لو اشترى عبدا ثم ادعى
السرقه في يد البائع حلف على البتات مع انه فعل الغير وقيل التحليف على فعل الغير انما يكون
على العلم اذا قال المدعى عليه لا علم لي به فيحلف على البتات الا ترى انه لو اقر الوكيل بالبائع ان الموكل
قبض الثمن وانكره الموكل حلف الوكيل على البتات بالله لقد قبضه الموكل انظر في الذخيرة والى انه في

كل موضع يجب التمسك به على البتة فيحلف القاضي على العلم لا يعتبر وكذا لو نكل لم يعتبر كقول كافي العمادي [روى فداء الحلف والصلح عنه] أي عن الحلف كما إذا توجه حلف على المدعي عليه فاعطى مثل المدعي أو اقل أو صالحه عن دعوى الحلف على اقل من المدعي فانه يصح ذلك و يسقط ولاية الاستحلاف بعده وإنما يصح صيانة لعرضه قال صلى الله تعالى عليه وسلم ذبوا عن أعراضكم بأموالكم وقدر ودي ان عثمان رضى الله تعالى عنه افتدى يمينه فقبل في ذلك فقال اخاف ان يصيب الناس بلاء فيقال انه بسبب يمينه الكاذب كما في النهاية وفيه اشعار بانه لا يجوز ان يبيع اليمين لابلها لم تكن مالا فله ان يستخلفه بعد ذلك كما في الكرمانى *

[فصول] * ولو احتلقا [أي المتبايعان مثلا والوار للامتنان] في قدر الثمن أو المبيع [فقال البائع ان الثمن الفان أو عبدا وقال المشتري الف أو عبدا] [حكم] القاضي [لمن يوهن] أي اقام البرهان و البينة على ما ادعاه فان الكل مدعي و البينة مرجحة [وان] اختلغا فيه و [برهنا] حكم [لمثبت الزيادة] أي لبائع اثبت زيادة الثمن و مشتري المبيع لان مثبت الاقل ساكت و لا ينفي الزيادة قصدا بخلاف مثبت الاكثر فلا يعارض [وان] اختلغا فيهما [أي قدر الثمن و قدر المبيع فقال البائع انهما الفان و عبدا وقال المشتري الف و عبدا و حيا] [فحجة البائع في الثمن] اولى لانها مثبتة الزيادة [و حجة المشتري في المبيع اولى] أي ولي و حقيق بالقبول فان هذا الوزن مشترك بين اصل المعنى و الزيادة كما في طلاق النهاية و الكرمانى و غيرهما فلا يرد انه يدل على جواز قبول حجة الاقل و لم يقبل اصلا [وان] اختلغا في احدهما اركليهما و [عجزا] عن اقامة الحجة [رضي] واحد او [كل] منهما اذا قيل له ان لم يرض فسخ البيع [بزيادة يدعيه الاخر] و الضمير المنصوب للزيادة فانه مصدر [والا] يرض واحد منهما [فقالا] أي اشترك البائع و المشتري في الحلف بالله ما باعه بالف و ما اشتراه بالفين فيكتفى بالنفي كما في الاصل و ذكر في الريادات انه حلف بالله ما باعه بالف و لقد باعه بالفين و ما اشتراه بالفين و لقد اشتراه بالفين فيضم الاثبات الى النفي للتاكيد و الصحيح هو الاول لان الايمان وضعت على ذلك لانها متعلقة بالمكر و فيه اشارة الى ان التحالف يصح قبل قبض المبيع و هذا استحسنان فان المشتري يدعي وجوب تسليمه و القياس ان لا يصح لانه ملك المبيع و الى انه لا يصح بعد قبضه قياسا و استحسانا كما في المضمرات [وحلف المشتري اولا] في الصور المثلث على الصحيح لانه المكر المطالب بالثمن اولا و عن ابي يوسف رح ان البائع حلف اولا و قيل يقرع بينهما كما في الكافي وفيه ايماء الى انهما لو اختلغا في المبيع فقد حلف البائع اولا فلما اختلغا في الثمن حلف اولا من يدعي وان ادعى معا حلف من شاء وان شاء اقرع بينهما و الى انهما لو اختلغا في جنس العقد فقال احدهما بالبائع و الاخر بالهبة او جنس الثمن فقال احدهما انه درهم و الاخر انه دنانير لم يتجالعا و هذا عند الشيخين و المختار ان يتجالعا كما قال محمد رح و المتبادر

من البيع هو بيع العين بالثمن فلو كان بيع عين بعين أو ثمن بثمن حلف ايهما شاء لاستقوا ايهما الى
الانكار والكل في الاختيار [وتمنع] بطلب احدهما [القاضي البيهقي] بعد التحلف فانه لم يطلقه تركهما حتى
يصلحا على شيء وفيه اشعار بانه لم ينفسخ بنفس التحالف وقيل ينفسخ والاول الصحيح كما في الكافي
[ومن فكل] منهما عن السلف [لزمه دعوى الاخر] منهما لان الذكور حجة في دعوى الاول
[ولا تحالف] احدا اذا اختلفا [في الاجل] اي في جنسه او قدره لانه راجع الى وصف الثمن وتساوفا
عند زفر ربح [ولا] كما اذا اختلفا في [شرط الخيار] اي في جنسه او قدره من ثلثة ايام او اقل [ولا] كما اذا
اختلفا في [قبض بعض الثمن] او كله ولم يذكره لانه مفروغ عنه باعتبار انه صار بمنزلة سائر الدعاوى
وفيه اشعار بانهما لو اختلفا في قبض بعض البيع حلقا وهما لا يتسلفان كما اذا اختلفا في السط والابراء
ومكان دفع المسلم فيه كما في الكافي [وحلف] منهما [المنكر] اي منكر الاجل وشرط الخيار وقبض
بعض الثمن [ولا] يتسلفان بعد الاختلاف في قدر الثمن [بعد هلاك] كل [المبيع] في يد المشتري
على الصحيح لانه تحالف بعد القبض ويتسلفان عند محمد رح ويفسخ العقد على قيمة الهالك يوم القبض
وهلاكه شامل لخروجه عن ملك المشتري او زيادته زيادة متصلة متولدة او غير متولدة او منفصلة
متولدة فانه لا يتسلفان عنده فيفسخ على العين في المتصلة المتولدة من الاصل كالسمن وعلى العين
او القيمة في متصلة غير متولدة منه كالصنع وعلى القيمة في المتصلة المتولدة كالتمر واما في منفصلة
غير متولدة منه كالسب فيتسلفان ويفسخ على العين بالاجماع كما في المبسوط وسناتي كلامه دال
على انه لو كان الثمن عينا لتسلفا لان المبيع موجود في احد الجانبين كما في الهداية [وحلف
المشتري] في هذه الصورة لانه منكر لزيادة الثمن [ولا بعد هلاك بعضه] اي لا يتسلفان اذا
اختلفا في قدر الثمن غير المقبوض بعد هلاك بعض المبيع في يد المشتري وحلف المشتري في هذه الصورة
ايضا كما دل عليه العطف [الا ان يرضى البايع بترك حصة الهالك] منه اصلا فيصير كأن العقد
وقع على القايم فقط فانه يتسلفان ويفسخ على القايم فينصرف الاستثناء الى التحالف على ما قال عامة
المشايخ ولا يبعد ان ينصرف الى تسليف المشتري المراد في كلامه اي حلف المشتري الا ان يأخذ
البايع القايم صلبا لا يأخذ شيئا آخر ويترك حصة الهالك عند البايع فيأخذ منهما ما اقربه المشتري
مع القايم فانه لا يتسلف المشتري في هاتين الصورتين على ما قال بعض المشايخ في تخريج قوله وقال
محمد رح انهما تسلفا على القايم وقيمة الهالك فيردان وقال ابو يوسف رح تسلفا على القايم
والقول قول المشتري في قيمة الهالك مع اليمين وتماه في الهداية وانما قلنا في يد المشتري
لانه لو هلك في يد البايع تسلفا على القايم عندهم كما في المضمرات [ولو اختلفا] في الموضع
والمستاجر قبل قبض المنفعة لما ياتي [في بدل الاجارة] درهمين او درهم [او المنفعة] شهرين وشهرين
وفيهما معا بان قال المجر اجرتك الدار شهرا بدرهمين وقال المستاجر استاجرتها شهرين بدرهم

فان لم يقم بينة [تحالفا] فيفسخ الاجارة لاحتمال الفسخ بلا قبض المنفعة [كافي البيع] فان كلا منهما عقد معاوضة [و المنفعة كالمبيع والاجرة كالثمن] فختلف الموجر اولا ان اختلفا في المنفعة والمستاجر ان اختلفا في الاجرة واي نكل ثبت قول صاحبة وان برهن قبل وان برهنها فبينه المستاجر ان اختلفا في المنفعة وبينه الموجر ان اختلفا في الاجرة وبينه كل في فضل يدعيه ان اختلفا فيهما كما في الهداية وفي التشبيه اشعار بأنه يحلف من يدعي اولا ان اختلفا فيهما وان ادعيا معا يحلف من شاء وان شاء اقرع بينهما كافي البيع [و] لو اختلفا في بدل الاجارة [بعد قبضها] اي المنفعة [لا] يتحالفا بالاجماع وهذا ظاهر عندهما واما عند محمد رح فلان المنفعة لا تقوم الا بالعقد وقد ارتفع بالتحالف والفسخ [و] لو اختلفا في بدل الاجارة او المنفعة [بعد قبض بعضها] اي المنفعة [تحالفا] فيما بقي اعتبارا للبعض بالكل [وفسخت] الاجارة [فيما بقي] من المنافع لا يمكن الفسخ وهذا لا ينافي ما مر ان هلاك بعض المعقود عليه يمنع التحالف عند ابي حنيفة رح لان الاجارة تنعقد ساعة فساعة على حسب حدوث المنفعة فكان كل جزء من المنفعة بمنزلة معقود عليه فيما بقي من المنفعة كمعقود عليه غير مقبوض فتحالفا في حقه بخلاف ثم فان الكل معقود عليه [والقول للمساجر] مع اليمينين [فيما مضى] اي في المنافع المقبوضة كلا او بعضا فهذا قبل المسئلتين كما في الزاهدي والمضمرات وغيرهما [واذا اختلف الزوجان] ولو صغيرين او مملوكين حال بقاء النكاح او بعده [في متاع] اهل [البيت] اي فيما ينفع به من نفسه او مما حصل منه كالعقار وغيره وادعى كل له بلا بينة [فها] بلا خلاف مع اليمينين [ما صلح لها] اي ما يختص بالنساء عادة كالامورة والدرع والشمارة والملاءة الا اذا كان صانعا او بائعا له [وله] كذلك [ما صلح له] كالعمامة والقلمسوة والقميص والسيف والكتاب اذا كانت صانعة او بائعة [او] له عند الطرفين مع اليمينين ما صلح [لها] معا كالتقود والاراني والفرش والواشي والمنازل والكرور والمزارع لان الاموال في يده حقيقة واما عنده فلها منه قدر جهاز مثلها وله الباقي مع اليمينين وفيه رمز خفي الى ان الزوج لو كان حرثا فهو له وان كانت تطبخ و الى ان الزوجة لو كانت معلمة فهو لها وان كان يعينها و الى انه لو التقط سنبلة او حشيشا كان بينهما كما في الخلاصة [وان مات احدهما] اي الزوجين ثم اختلف الورثة مع الحي في المتاع [فالمشكل] اي ما يصلح لهما [لحي] مع اليمينين عند ابي حنيفة رح لان اليد له وقال محمد رح انه للرجل او لوارثه وقال ابو يوسف رح ان ما جهز به مثلها فلها او لوارثها والباقي له او لوارثه وفي الاكتفاء اشعار بان ما صلح له او لها فهو له او لوارثه او لها او لوارثها بلا خلاف كما في الكفاية وعن زفر والشافعي رح ان المشكل بينهما وعنهما ان المتاع كله كذلك و اليه ذهب مالك وقال ابن ليلى ان المشكل للزوج حيا و لورثته ميتا وقال ابن شبرمة ان المتاع كله له الا ما على المرأة من الثياب وقال الحسن البصري ان المتاع لصاحب

البيت الا ما على الرجل من الثياب فهذه مضمنة كتاب الدعوى او مضمنة واعلم ان الالف لو اذعن
 بعد موت ابنته ان السبيل كان عارية لها والزوج انه كان ملكا فالقول للاب على المختار الا اذا استمر
 العرف بدفع السبيل ملكا كما في الشرائع [وان كان احدهما مملوكا] والاخر حرا [فالحق للسبيل]
 اذا اختلفا [في السيرة] منهما [و] الكل [للشيء] اذا اختلفا [بعد الموت] منهما كما في عامة شروح
 الجامع و ذكر السرخسي انه مهر والصواب انه للسبيل مطلقا وهذا عنده و اما عندهما فالمكاتيب
 والمآذن كالسبيل لان لهما يدا معتبرة كما في النهاية وقوله الكل مشير الى ان الخلاف فيما اذا اختلفا
 في مطلق المتاع على ما ذكره في الاسلام كما في المصنف لكن في الشرائع ان الخلاف فيما اذا
 اختلفا في الامتعة المشككة [وسقط] عند ابي حنيفة روح [دعوى الملك المطلق] اي غير المقتدر
 بالسبب بان يقول هو ملك لي غصب مني او اخذ بضم الفاء او غصبه مني فلان واخترت به عما اذا
 قال غصبته مني او اودعتك او اشتريت منك فانه لم يسقط كما في الخلاصة وفيه ايماء الى انها تسقط
 ولو كان المدعي عليه معروفا بالخيل خلافا لابي يوسف روح كما في الهداية [ان يبرهن ذواليد]
 فان لم يبرهن لم يسقط خلافا لابن ابي ليلى وقال ابن شبرمة انها لم تسقط بالبرهان وفيه اشعار
 بانها تسقط اذا علم القاضي اقرار المدعي او برهن على اقراره بالوديعة مثلا كما في الخلاصة [ان المدعي]
 بالفتح واللام للعهد اي مدعي قائما فان هلك لم تسقط لانه صار دينه محله الذمة فينتصب خصما
 كما في النهاية [وديعة] ولو حكما كما اذا برهن انه وكله بالسقط كما في النهاية ارضل منه فوجده
 كما في الاقضية وفيه ايماء الى انه لو قال نصف الدار لي ونصفها وديعة وبرهن تسقط في هذا
 النصف كما في فاضيلان [اوعارية او رهن او موجر او مغصوب] ولو حكما كما اذا برهن انه انتزعه
 او مرقه منه كما في الخلاصة [من زيد] احتراز عما اذا لم يعرفه المدعي بالاسم والنسب فانها لم تسقط
 وان عرفه الشهود به لكنهم لو لم يعرفوا الا بوجهه تسقط عند ابي حنيفة روح خلافا لمحمد روح كما في
 الهداية وغيره ففي ذكره شيخي وهذه المسئلة تسمى بخمسة كتاب الدعوى للاشتغال على قول
 ابي حنيفة و ابي يوسف وابن ابي ليلى وابن شبرمة ومحمد وحمهم الله تعالى كما ترى [وحيث]
 الخارج [عن التصرف وغير ذى اليد] في [دعوى [الملك المطلق] اي ملك العين او ملك المرأة
 بلا ذكر السبب كالشراء والتزويج كما ياتي [احق] اي حقيق عندهم لانها اكثر اثباتا منجازة
 [من حيث ذى اليد] اي المتصرف في الملك لثبوت الملك له وفيما ذكرنا اشعار بانه لو ادعى كل
 منهما امرأة وهي في يد احدهما وبرهنا بالخارج احق قياسا على ملك العين وقيل ذواليد اولى
 بكل حال لتيقن سبب هو الزوج وتامه في العمادي [وان وقت احدهما فقط] اي حال
 كون الخارج ارضى اليد عين وقت ملكه وهذا عند الطرفين واما عنده فالوقت احق كما في العمادي
 والترقيت لتحديد الاوقات والوقت في الماضي اكثر استعمالا كما في القاموس [ولو برهن خارجيان

قضى لهما] أي لو أقام برهانهما اثبات على دعوى عين في يد ثالث ملكا مطلقا قضى القاضي بينهما نصفين وكذا ان وقت احدهما فقط بقرينة العطف و قال ابو يوسف رح ان برهان الموفت احق وقال محمد رح ان اللاحق برهان المطلق كما في الكافي [وفي النكاح] أي في دعوى رجلين نكاح امرأة ليست في يدهما وبرهنا عليه [سقطا] أي البرهانان ولم يقض لواحد منهما لتعذر الترجيح والاشتراك [وهي] أي المرأة [لمن صدقته] أي اقربته انه زوجها دون الاخر اذ النكاح ثبت بالتصادق [وان ارضا] بالتشديد ويجوز التخفيف كما يأتي والمعنى ان وقت الخارج وذواليد او الخارجان او الزوجان في الملك المطلق او بالسبب واحد هما سابق [فالسابق احق] كما اذا دخل احدهما بها او كانت في يده وفيه اشعار بان مجرد دعوى السابق يكفي كما قال بعض المشايخ وذهب آخرون الى انه لا بد من بيان نسو ان الاول في رجب والثاني في شعبان وتاممه في العمادي وذكر في الشرازة لو وقت احدهما شهرا والاخر ساعة فالساعة اولى وارض الكتاب وارضه وورثه اي وقته كما في القاموس وقيل التاريخ قلب التأخير وقيل معرب (ما ووز) واصطلاحا تعريف وقت الشيء بان يمتد الى وقت حدث امر شائع كظهور ملة او دولة او غيره كطوفان و زلزلة لينسب الى ذلك الوقت الزمان الاتي وقيل هو يوم معلوم نسب اليه ذلك الزمان وقيل هو مدة معلومة يبين حدوث امر ظاهر وبين اوقات حوادث آخر كما في نهاية الادراك [وان اقربت] تلك المرأة بالنكاح [لمن لا حجة له] أي لاحد من مدعين خارجين لا بينة لاحد منهما [فهي له] للتصادق [فان برهن الاخر] بعد الاقرار للاول [قضى له] أي للمبرهن لقوة البرهان فان برهنا بعد الاقرار وارضنا فالسابق اولى وان لم يورثا فالعدل وان لم يعدل احد قضى للمقر له على الاقيس كما في العمادي [وان برهن احدهما] أي تفرد احد الخارجين بالدعوى واقامة البرهان على امرأة جحدت النكاح [وقضى له ثم برهن] على النكاح [الاخر] البلى لم يدع [لم يقض له] لانه يلزم منه انتقاض القضاء بمثله [الا اذا اثبت] ذلك الاخر بالبينة [سبقه] أي سبق هذا النكاح فانه يقضى له لانه ظهر خطأ الاول وفي تخصيص الخارجين اشعار بانه لو ادعى الخارج نكاحها فبرهن وقضى له بالنكاح ثم برهن ذواليد قضى له وقال بعضهم انه لم يقض له كما في العمادي [كالم يقض بسببه الخارج على ذي يد ظهر نكاحه] أي لو ادعى نكاحها فنجحدت ثم برهن يقضى له ثم ادعى الخارج نكاحها لم يقض له [الا اذا اثبت] الخارج [سبقه] بالبينة فانه يقضى له [وان برهنا على شراء] تمام [شيء من ذي يد فلكل نصفه بنصف الثمن وتركه] اذ قد يرغب في تملك الكل لا النصف واطلاقه مشعر بانه لو ارض الكل على السواء ولم يورثا كان له الخيار وان كان تاريخ احدهما اسبق فالاسبق كما اذا ارض احدهما فالمرؤخ وقوله من ذي يد مشير الى ان الشيء يكون في يد البائع فلو كان في يد احد المشتريين كان ذواليد اولى وان ارض غيره والى انهما ادعيا تلقى الملك من جهة واحدة فلو تلقياه من جهتين قضى بينهما عند المرؤخ عند ابي يوسف رح ولغير المرؤخ عند محمد رح كما ذكر

شيخ الاسلام وقال الحرخي انه بينهما عند الكل والى انهما خارجان فلو كان احدهما ذا يد فان
 تلقيا من جهة فليدى اليد والا فللخارج الا اذا سبق تاريخه الكل فى العمادي [ولو ترك احدهما]
 الشيو [بعد ما قضي له لم ياخذ الاخر كله] لان بالقضاء انفسخ العقد في حق كل في النصف
 وفيه اشعار بان لو رضي احدهما باخذ الكل بكل الثمن قبل القضاء كان له اخذ الكل [والشرء احق
 من هبة] مع قبض [وصدقة] مع قبض [ورضن مع قبض] فلو اجتمع الشرء وواحد من هذه الثلاثة
 في دعوى عين منهما على ذي يد فالشرء اولى من غيره لانه لا يحتاج الى القبض الا اذا ارخ احدهما
 فانه اولى فلو كان العين في يد احدهما فذل اليد اولى ولو كان في ايديهما فهو بينهما الا اذا كان احد
 التاريخين اسبق والنكاح كالشرء مع كل منهما وفيه اشارة الى ان التاريخين لو اجتمعا فكالشرئين والى
 انهما لو اجتمعا مع الرهن فهو اولى لانه من قبيل الترقى الى الاعلى وتماه في العمادي وبيع الرهن
 احق من البات كما في التجنيس [والشرء والمهر سواء] فلو ادعى ان هذا العين اشتراه من ذي يد
 وادعت ان ذا اليد زوجها على هذا العين فهو بينهما كما ذهب اليه ابي يوسف رح والشرء احق
 عند محمد رح ولها عليه قيمة العين كما في الهداية [وكذا الغصب والرديعة] سواء بينهما اذا
 ادعى غصبه من ذي يد والاخر وديعة له [ولا ترجيح] للدعوى على اخرى [بكثرة الشهود]
 فدعوى لها شاهدان مساوية لالة ثلثة او اكثر من الشهود لان كلا منهما غلة تامة بنفسها ولذا لا
 ترجيح لقياس بقياس وحديث بتحديث وآية بآية [ولو ادعى احد خارجين نصف دار و]
 ادعى [الاخر] منهما [كلها فالربع للاول] على مذهبه اعتبارا للمنازعة فانه لا منازعة الا في
 النصف فنصف النصف [وقالا الثلث] للاول [والباقي] من الثلثين [للثاني] اعتبارا للقول
 فان فيه نصفًا وكلا فيقول من اثنين الى ثلثة [وان كانت] الدار المدة [معهما] في ايديهما
 [فهي] اى كلها [للثاني] اى لمعي الكل [نصف] منها وهو ما في يد الاول [بالقضاء] لان
 الثاني خارج [ونصف] منها [لابه] اى لا بالقضاء لانه في يد الثاني بلا منازع حملا لامر المسلم
 على الصلاح وفيه اشعار بان القضاء على نوعين قضاء ترك وقضاء الزام ويسمى بقضاء الملك و
 الاستحقاق ايضا والفرق من وجهين احدهما انه لو صار احد مقضيا عليه في حادثة بهذا القضاء لم
 يصرفها مقضيا له ابدا بخلاف قضاء الترك فانه يصير المقضي عليه مقضيا له بعد اقامة البينة
 والثاني انه لو ادعى ثالث واقام بينة قبلت في هذا القضاء واما في قضاء الزام فلم يقبل الا اذا ادعى
 تلقى الملك من جهة المقضي له كما في احياء الاموات من الكفاية والكرمانى [ولو برهن خارجان على
 نتاج دابة] ومنتوجها اى اقام كل منهما بينة على روية الولد حقيب امه ولا يشترط الشهادة على
 روية انفصاله عن امه كما في المضمرات والنهاية والكرمانى لكن في المغرب ان قولهم لو اقام بينة
 انها نتجت عنده اى ولدت ووضعت والنتاج بكسر النون وضع بهيمة ولذا ثم منى به المنتوج

[دارخا قضي لمن وافق تاريخه منها] أي حول فتاج الدابة فإنه شاهد للبينة [وإن اشكل] سنهما بان لم يعلم [فلهما] مناصفة لسقوط التوقيت وفيه إشارة إلى أن السن لو وافق التاريخين فهو بينهما وكذا إذا خالفهما وقيل تهافتت البينتان وقضي لذى اليد قضاء ترك وإنما قال خارجان لأنه أن برهن خارج وذو اليد فبرهان من وافق السن وإن اشكل فبرهان ذى اليد وإن خالف تهافتت عامة المشايخ وترك في يد ذى اليد كما في النهاية وإنما قال فتاج دابة لأنه لو برهن أنه ابنه فهو ابن من سبق تاريخا عنده وقال أنه ابنهما كما في المضمرات ولما فرغ مما قوي في اثبات الملك من البينة شرع فيما ضعف من اليد فقال [وذو اليد] لشيع [المستعمل] المتصرف فيه الدال على أنه مالك له فهو أحق بالدعوى [كمن لبن] أي اتخذ من الطين ما يبنى به في أرض فإنه ذويد لها من جهة الاستعمال فيكون أحق بتلك الأرض من غيره كما لو حفر فيها أو غرس أو بنى [و] مثل [اللابس] لثوب فإنه مستعمل له أحق باللبوس [لا] مثل [آخذ الكم] وغيره من الأطراف لنقصان الاستعمال بالنسبة إلى اللابس [و] مثل [الراكب] فإنه أحق بالمركوب للاستعمال [لا] مثل [آخذ اللجام] بالكسر وهو أحق من آخذ الذنب [و] مثل [من] ركب [في السرج] فإنه المستعمل للمركوب ولو كان الراكب اثنين فينبههما [لا رديفه] لأنه غير مالك عادة كما في المشاهير وقال التميمي أنه رواية عن أبي يوسف رح والظاهر أن الدابة بين الراكب والرديف [و] مثل من هو [ذو حمل] على دابة فإنه المستعمل [لا من علق] عليها [كوزة] لنقصان التصرف والحاصل أن كل مثبت منها أحق من منفيه فإنه المستعمل دونه [و] مثل [من اتصل السائط] المتنازع فيه [بينائيه] اتصال تربيع [بأن يكون انصاف لبنات السائط المتنازع فيه متداخلة في انصاف لبنات السائط غير المتنازع أن كان من نحو السجور أو يكون ساجة أحدهما باليمين مركبة في الأخرى أن كان من الخشب كما في الكافي أو بأن يكون السائط المتنازع فيه من الجانبين متصلا بسائطين لأحدهما والسائطان متصلان بسائطه بمقابلة السائط المتنازع على ما قال الكرخي أو بأن يكون السائط المتنازع فيه متصلا جانباه بسائطين واتصالهما بسائط آخر لم يعتبر على ما روي عن أبي يوسف رح وعليه أكثر المشايخ كما في الكرماني وقول الكرخي أنسب بمعنى التربيع (هما سوكون) وفيه إشارة إلى أنه إن لم يكن متصلا بينائيهما فهو بينهما سواء كان في أيديهما أو لم يكن وإلى أنه إن اتصل بينائيهما فهو بينهما سواء كان اتصال تربيع أو ملازقة ويقال اتصال جوار أيضا وإلى أنه إن كان أحدهما اتصال تربيع والاخر اتصال ملازقة فهو لصاحب اتصال التربيع لأنه المستعمل للسائط المتنازع فيه وإلى أنه إن لم يكن لأحدهما اتصال والاخر اتصال بطرفي المتنازع فيه أو بطرف منه فهو بينهما وليس كذلك فإن صاحب الاتصال أو إلى الحل في الذخيرة [أو] من [وضع عليه] أي السائط [الجذوع] فإنه المستعمل فإن كان عليه جذوع والاخر اتصال ملازقة فالسائط لصاحب الجذوع وفيه إشارة إلى أنه إن كان عليه جذوع وأحد والاخر بزاري

أولا شيعي عليه فهو لصاحب الجذوع وإن كان أقل من ثلثة وللآخر ثلثة فهو له وإن كان لكل عليه
 الجذوع فليل بقدرها وتسامه في العمادي والجذع ما تنشعب من الغصن منصوب على الفعولية [ولا
 اعتبار] في الترجيح [لوضع] تلك إذا أكثر من [خشبات] صغيرة أو قصبات على الجذوع [عليه]
 أي الشائط فإن كان لأحدهما عليه خشبات ولا شيع للآخر فالشائط بينهما [وجالس البساط والمتعلق
 به سواء] لأن بمجرد الجلوس لم يصرف أيضا فيقضى به لهما كما إذا جلسا معا عليه [كمن معه] وفي
 يده [ثوب] لا على وجه الثوب [وطرفه من آخر] فإنه يقضى لهما [و ذوبيت] واحد [من دار
 كلتي بيوت منها] حق [استعمال] [ساحتها] من المرور ووضع الامتعة وصب الوضوء وكسر
 الحطب وغيرها كما أن ذا بيت كلتي بيوت في حق الطريق لأنه لا ترجيح بكثرة العلة كما مر
 والساحة قضاء بين الدار *

[فصل * في دعوى النسب مبيعة] أي جارية لاتباع الامرة كما هو المتبادر
 [ولدت] في يد المشتري [لا أقل من نصف حول من بيعت فادعى البائع] أي بايع المبيعة ولو أكثر
 من واحد [الولد ثبت] بالاتفاق [نسبه] أي الولد [منه] أي البائع لتيقن العلوق قبل البيع
 في ملكه مع دعوة لم تبطل بالبيع وبما ذكرنا في الصدر ظهر زيادة ما ظن أنه واجب عليه أن
 يقول سند بيعت وقد ملكها سنتين احتراز عما إذا بيعت مرتين فولدت لأقل من سنة أشهر فإنه
 حينئذ لم يتيقن أن العلوق في ملك البائع الأول أو الثاني والغناء مشعر بأنه لو ادعى قبل الولادة
 لم يثبت نسبه منه بل هو موقوف فإن ولدت حيا ثبتت والا فلا كما في الاختيار وفي لام البائع إشارة
 إلى أن الجارية لو كانت بين جماعة فاشتري منهم واحد منهم ثم ولدت فادعوه جميعا ثبت
 نسبها منهم عند أبي حنيفة وحسن و زفر رحمهم الله تعالى وقالوا إن كانت بين اثنين ثبت
 النسب والا فلا كما في النظم والاطلاق مشعر بأن المشتري لو لم يصدق البائع وقال لم يكن العلوق
 عندك كان القول قول البائع إذا الظاهر شاهد فإن برهن أحدهما فبينته وإن برهنا فبينته المشتري
 عند أبي يوسف رح لأنها تثبت صحة البيع وبينه البائع عند محمد رح لأنها تثبت حرية الولد
 كما في المنية [و] تثبت [أصحتها] أي كون المبيعة أم وإن لثبوت النسب [ويفسخ البيع] حينئذ
 يبطلان بيع أم الولد اتفاقا [ويرد] البائع [الثلث] على المشتري [ولو ادعاه] أي البائع الولد
 [بعد عتقها] أي اعتق المشتري المبيعة ولو عتقها حكما كما إذا دبرها [ثبت نسبه] من البائع [ويرد]
 البائع إلى المشتري [حصته] أي حصة الولد لا حصة الأم حال كونها [من الثلث] بأن يقسم الثلث على
 قيمتهما فمما أصاب الولد يرد إليه ومما أصاب الأم يمسكه لأنه سلمها إلى المشتري وهذا عندهما
 وأما عنده فيرد جميع الحصتين إليه لأن البائع لما ادعى الولد أقر بكونها أم ولده فأخذ بانتراره فيرد
 الجميع إليه وهو الصحيح من مذهبه كما في الكرماني [ولا يعتبر دعوة] ذلك [المشتري] الولد

أي إذا ادعى البايع قبله أو معه فإن دعوته أولى للاستناد إلى العلوق وفيه اشعار بأنه لو ادعى المشتري قبل دعوة البايع ثبت نسبه منه وحمل على النكاح [ولا] يعتبر [دعوة البايع بعد موت الولد] فلا يثبت نسبه منه ولا اميتها وفيه إشارة إلى أنه يعتبر دعوته بعد موت المبيعة ويرد الثمن كله عنده وحصة الولد عندئذ على أن أم الولد متقومة أم لا [أو] بعد [عتقه] أي اعتناق المشتري الولد إذا لم يصدق البايع في دعواه كما في البسوط وغيره فلو صدقه المشتري في دعواه اعتبرت بعده [وكذا] لا يعتبر دعوة البايع [لو ولدت لاكثر من] أقل من [نصف حول] منذ بيعت فيشتمل ما إذا ولدت لنصف حول كما في الخلاصة وغيره [أو أقل من سنتين] لاحتمال أن لا يكون العلوق في ملكه [إلا إذا صدقه المشتري] فإنه يثبت النسب منه والامية ويفسخ البيع وقال محمد رح اند يثبت النسب بلا تصديقه كما في النظم وفيه إشارة إلى أنهما لو ادعياه اعتبر دعوة المشتري لقيام الملك المشتمل للعلوق كما في الاختيار [و] مبيعة ولدت [بعد سنتين أو أكثر هي أم ولد] أي البايع [نكاحا] حملا لامره على السداد [إن صدقه المشتري] فيمنع لا تصير المبيعة أم ولد فلا يعتق الولد ولا يفسخ البيع فلو لم يعلم وقت البيع لم يعتبر دعوة البايع إلا إذا صدقه المشتري لوقوع الشك في العلوق وقد صح دعوة المشتري ولو ادعياه لم يعتبر دعوة أحدهما للشك والمسلم والدمي والحر والمكاتب فيه سواء كما في الاختيار ولا يشفى ما في تصديق المشتري في آخر الكلام من الإيحاء إلى السكوت المناسب للاختتام *

* [كتاب الصلح] *

عقب به الدعوى لوقوعه بعد ما غالبا [هو] لغة اسم بمعنى المصالحة واتصاله خلاف المخاصمة والتخاصم كما في المغرب وغيرها وأصله من الصلاح وهو السقامة الحال على ما يدعوا إليه العقل والمصالح المستقيم الحال في نفسه كما في الكرمانى وإنما ذكر الضمير لكونه مما يذكر ويؤتى كما في الصحاح وشرعية [عقد] مشعر بأن الصلح لم يتحقق إلا بالإيجاب والقبول نذر قال المدعى عليه صالحني عن كذا على كذا فقال المدعى فقلت لم يتم الصلح إلا إذا قال المدعى قبلت نعم قد تم الصلح به فيما إذا كان المصالح عند وعليه ما لم يتعين بالتعيين كالإبراهيم والدنانير لأنه إسقاط عن بعض الحق والإسقاط قبل تم بالمسقط كما في النهاية [يرفع] بالتراضي بالبدلين أي المصالح عنه وعليه [النزاع] أي نزاع المدعى المدعى عليه يقال نازعته أي جازيته في الخصومة كما في المجموع وبه يخرج سائر ما يحقود كهبة الدين ممن عليه الدين والبدل شرط له كالدعوى الصحيحة وفيه رمز إلى أنه يصح بعد الدعوى الفاسدة قال بعض المشايخ لو كان المدعى مجهولا يصح الصلح لأنه إنما يصح لدفع الخصومة وذاتية تحقق في الفاسدة وقال بعضهم أنه لا يصح لأنه إنما يصح لافتداء اليمين المترتبة على الصلحة وتماهية في قضاء الكفاية وذكر

في الزامه انهم قالوا ان الصلح صحيح بعد الفاسدة وهي ما يمكن تصحيحها بخلاف الباطلة
 كما اذا ادعى على احد مالا ليس عليه فصالحه على بدل معلوم ولذا للدافع حق الاعتراض كما في
 الخلاصة وغيره والى انه امر مندوب مغرض الى متوسطين ولا ينبغي للقاضي ان يبشره بنقمة الا اذا
 كان وجه القضاء غير مستبين او وقعت الخصومة بين بلدين او قبيلتين او محرمين فان وقعت بين
 اجنبيين قضا بينهما كما في الذخيرة [وصرح] الصلح و ثبت الملك للمدعيين في البدلين وقد ثبتت
 غير الملك للمدعي عليه كوقوع البراءة عن القصاص [باقرار] كما اذا ادعى عليه مالا فادعى المدعي عليه
 ثم صالحه عنه على شئ من ائمال او المنفعة فانه قد صح ذلك بالاتفاق والظرف مستقر اذ لو للمصاحفة
 [و] مع [سكوت] كما اذا ادعى عليه ذلك فسكت عن الاقرار والانكار فصالحه [و] مع [انكار] كما اذا
 ادعى ذلك فانكروا المدعي عليه ونفاه فصالحه فانه قد صح عندنا حتى قال الامام ابو حنيفة رحمه
 ان هذا الصلح اجوز كما في النظم وعن ابي منصور الماتريدي ان الشيطان لم يعمل في ايقاع
 العداوة والبغضاء في بني آدم مثل ما عمل من ابطال الصلح على الانكار كما في النهاية [فالاول] اي
 الصلح باقرار [كبيع ان وقع] الصلح [من مال بجال] حتى اعتبر فيه ما اعتبر في البيع [فغيبه]
 اي الاول [الشفعة] اذا كان احد البدلين عقارا فان كان ما وقع عليه الصلح مثليا اخذه الشفع بمثله
 من ذي اليد وان كان قيميا اخذه بقيمته بخلاف ما اذا كان البدلان عقارا فانه لا شفعة في واحد
 منهما لانهما ملك المدعي بالاقرار كما في شرح الطحاوي [و] فيه [الخيارات] فكل من المالكين
 خيار الشرط والروية والعيب في احد البدلين [ويفسده] كالبيع [جهالة البدل] اي المصالح
 عليه وفيه اشعار بصحة الصلح على معلوم ولو عن مجهول وبعدم صحته على مجهول ولو عن معلوم
 فلا بد من بيان المصالح عليه بذكر مقداره فحسب فيما اذا صالحه على دراهم او دنانير او قلوب
 لان معاملات الناس تخفي من اتيان الصفة فيقع على النقد الغالب وبذكره مع الصفة فيما اذا
 صالحه على الشئ او شئ من مكمل او موزون مما لا حمل له وبذكرهما مع مكان التسليم فيما
 له حمل وبذكر الصفة والزور والاجل فيما اذا صالحه على ثوب ربلاشارة والتعيين فيما اذا
 صالح على حيوان كما في العمادي لكن في فاضلان ان المصالح عليه او عنه اذا كان مجهولا واحتج
 الى التسليم يفسده الجهالة والا فلا فلو ادعى حقا مجهولا من دار فصالحه على حق مجهول من
 ارض لم يجوز لو صالحه على ان يترك كل منهما دعواه جاز ولو ادعى حقا مجهولا من دار فصالحه على
 مال معلوم ليسلم المدعي عليه المدعي لم يجوز لو صالحه عليه ليعترك المدعي دعواه جاز ولو ادعى حقا
 معلوما فصالحه على مجهول كان على هذا التفصيل [وما استحق] بيينة [من] بعض [المدعي]
 في يد المدعي عليه [رد المدعي] اليه [حصته] اي حصة ما استحق [من] بعض [العوض]
 اي البدل وفي الكلام ايما الى انه لو استحق كل المدعي رد المدعي كل العوض والى انه لو دفع

المدعى شيئاً الى ذى اليد واخذ المدعى منه ثم استحق لم يرجع المدعى الى المدعى عليه بما دفع اليه
 لانه زاعم انه اخذ لحقه وانما دفع اليه لدفع الخصومة كما في العمادي [وما استحق منه] اي من
 بعض العوض في يد المدعى وفي بعض النسخ من البدل [رجع] الى المدعى عليه [بحصته من
 المدعى] وللمدعى ان يرد الباقي ورجع بكل المدعى كما لو استحق كل العوض وهذا اذا كان المستحق
 لم يجز الصلح فان اجازة وسلم العوض للمدعى رجع المستحق بقيمة على المدعى عليه كما في شرح
 الطحاوى [ر] الاول [كاجارة ان وقع] الصلح [عن مال بمنفعة] لوجود معنى الاجارة من
 تمليك المنافع بعوض [فشرط التوقيت] اي تعيين مدة الانتفاع [فيه] اي فيما هو كلاجارة من
 الصلح فلو ادعى داراً فصالحه على خدمة عبده او ركوب دابته او سكنى داره او لبس ثوبه او زراعة
 ارضه كل ذلك سنة جاز الصلح ليجوز عقد الاجارة على هذه الاشياء وفيه اشارة الى انه لو صالحه على
 سكنى بيت معين ابداً او حتى يموت بطل الصلح كما في النهاية والى ان اشتراط التوقيت انما هو
 فيما يحتاج الى التوقيت كما ذكرنا واما اذا لم يحتج اليه فلم يشترط كما لو وقع الصلح عن مال على نقل
 هذا الشيء من هنا الى ثمة [ويبطل] اي فبطل الصلح عن مال بمنفعة [يموت احدهما] اي
 المدعى والمدعى عليه [في المدة] التي وقت بها فلو كان المدعى لم يستوف شيئاً من المنفعة
 رجع على دمه وان استوفى بعضاً منها سلم حصتها من المتنازع فيه للمدعى عليه والباقي مشترك
 بينهما وهذا كله عند محمد بن رح واما عند ابي يوسف رح فلا يبطل بموت احدهما فلو مات المدعى
 عليه استوفى المدعى جميع المنفعة كما في حيوته ولو مات المدعى قام الوارث مقامه في الانتفاع به وفيه
 اشعار بانه لو هلك محل المنفعة بطل الصلح بالطريق الاول وذا بلا خلاف كما لو مات احدهما قد
 وقع الصلح على نحو ركوب دابة ولبس ثوب اذ الناس يتفاوتون فيه فلا يقوم الوارث مقامه كما في
 المضمرات وانما قيل القسمين من الاقرار بالصلح عن مال لانه لو صالح عن منفعة بمال كان الانكار
 كالاقرار فلو ادعى ممراً في دار او مسيلاً على سطح او شرباً في نهر فاقرا وانكر ثم صالحه على شيء
 معلوم جاز كما في الشنف [والاخران] اي الصلح بالسكوت والصلح بالابكار [معاوضة في حق
 المدعى] فانه زاعم انه اخذ لعوض حقه [وفداء يدين] اي افتداء يدين هي بدل من المدعى [و
 قطع نزاع في حق الاخر] اي المدعى عليه فانه زاعم انه لاحق عليه للمدعى فلو ادعى احد القذف
 او التعزير او حق الشرب فانكر الاخر فافتدى يمينه بمال حل له ذلك المال وفيه اختلاف المشائخ ولو
 ادعى مالا عند قاض فانكر الاخر وخلف ثم ادعاه عند قاض آخر فانكر فصولح بينهما بشيء لم يصح
 الصلح عند بعضهم لان اليمين بدل من المدعى فاذا خلفه فقد استوفى البدل ويصح عند بعض
 المتأخرين وفيه رواية عنه كما في النية ويستثنى منه مالا يمين عنده كما اذا ادعى نكاح امرأة منكورة
 له فصالحته على مال فان هذا الصلح جائز بالاتفاق كما في قضاء الكفاية [فلا شفعة] للشريك وغيره

على المدعى عليه [في صلح عن دار] لانه زاعم انه على اصل حقه ولا يلزم زعم المدعى لان المرو لا يواخذ الا بزعمه الا ان الشفيع نائب عن المدعى فلو اقام الشفيع بينة على المدعى عليه ان الدار للمدعى او حلف فبكل كان له الشفعة في تلك الدار كما في شرح الطحاوي [بل] الشفعة على المدعى [في الصلح على دار] عن دار او غيرها فانه معارضة في زعم المدعى وان كذبه المدعى عليه [وما استحق من المدعى] في الآخرين [فكما مر] في الاول انه يرد المدعى حصته من العوض وان استحق كل المدعى يرد كل العوض ويرجع بالخصومة الى المستحق لانه زاعم انه نائب عن المدعى عليه [وما استحق من العوض] فيهما [رجع] المدعى [الى الدعوى] اي دعوى حصته من العوض وان استحق الكل يرجع الى الكل لان المبدل هو الدعوى وهلاك المبدل قبل التسليم كالاستحقاق في الاقرار والانكار والكلام مشير الى ان الرجوع الى دعوى العوض انما يكون في مجرد الصلح فلو ادعى دارا فصالحه على ثوب مثلاً فقال المدعى عليه بعت منك هذا الثوب بهذه الدار ثم استحق الثوب رجع الى دعوى المدعى كما في الهداية [ولو صالح] بالاقرار واخويه [على بعض دار] او متاع او غيرهما من اعيان [يدعيها لم يصح] هذا الصلح في رواية ابن سميعة عن محمد بن روح لان المدعى بهذا الصلح استوفى بعض حقه وبرا عن الباقي و الابراء عن الاعيان باطل فلو وجد بينة ان الكل له جاز اخذ الباقي و به افتى شيخ الاسلام و الامام ظهير الدين لكن في ظاهر الرواية انه يصح فلا يصح دعوى الباقي و قولهم ان الابراء عن الاعيان باطل معناه بطل الابراء عن دعوى الاعيان ولم يصح ملكا للمدعى عليه ولذا لو ظفر بتلك الاعيان حل له اخذها لكن لا يسمع دعواه في الحكم وفي اضافة البعض الى الدار اشعار بانه لو صالح على بعض الدين صح وبرئ عن دعوى الباقي وهذا في الحكم واما ديانة فلم يبرأ ولذا لو ظفر به اخذه وفي ضمير الدار اشارة الى ان بدل الصلح لو كان بيننا من دار اخرى صح الصلح وليس له دعوى الباقي باتفاق الروايات كما في الذخيرة والمحيط وغيرهما [وحيلته] اي حيلة صحة الصلح [ان يزيد] المدعى عليه [في المبدل شيئاً] آخر من مال ليكون عوضاً عن باقي الدار [او يبرأ] المدعى [عن دعوى الباقي] ويقول براءت عنها او عن خصومتي فيها او عن هذه الدار فانه لو وجد بينة بعد ذلك لم تقبل اذ بذلك سقط حقه وعن ابن سميعة عن محمد بن روح انه لو قال نسو ابرأتك عنه او عن خصومتي فيه كان باطلا وله ان يخاصم الاتري انه لو قال لرجل في يده عبدة برأت عنه لم يسمع منه دعواه ولو قال ابرأتك منه كان له ذلك وانما ابراه عن ضمانه كافي المحيط والذخيرة ولما فرغ عن شرائط الصلح واقسامه شرع فيما يجوز منه وما لا يجوز فقال [وصح الصلح] بالاقرار واخويه [عن دعوى المال] سواء كان مغصوبا او ودیعة او عارية او رهنا ونحو ذلك على بدل من خلاف جنسه كما اذا صالح على ثوب مغصوب مستهلك على اكثر من قيمته فانه جائز عنده واما غيرهما فلا يجوز في اكثرهما يتغابن فيه فلو كان المبدل من جنسه

لم تجزان يكون اكثر من قيمته وتماهه في المحيط [و] عن دعوى [المنفعة] المعهودة فلو اوصى
بسكنى داره لرجل ثم مات فادعى الموصى له السكنى فصالحه من السكنى على سكنى دار اخرى
او دراهم محمالة جاز كالو اوصى بخدمة عبده منه وهو خارج من الثلث فصالحه الوارث عن الخدمة
على الدراهم او على خدمة آخر او على ركوب دابة او لبس ثوب شهرا وانما قلنا بالعهد لانه لو ادعى
استيجار عين والمالك ينكر ثم تصالحا لم يجوز كما في المضمرات عن المبسوط [و] عن دعوى [الجنابة في
النفس] من القتل [و] في [ما دونها] من نحرشج الراس وقطع اليد [عمدا] كانت الجنابة [او خطأ]
الا انه لو صالح في العمل على اكثر من الدية جاز بخلاف الخطاء وهذا اذا صالح على واحد من
المقادير الثلاثة فانه لو صالح على مكيل او موزون جاز بالغة ما بلغت وكل ما يصلح مهرا صلح بدل الصلح
عن دم العمل فلو صالح على خمر او خنزير سقط القصاص بلا شيع وفي الخطاء وجب الدية ولو صالحه
بغفر عن دم آخر جاز كما في الاختيار [و] عن دعوى [الرق] كما اذا ادعى على مجهول النسب انه
عبده ثم تصالحا على شيع معين كما في الكرماني [و] عن [دعوى الزوج النكاح] على امرأة [وكان]
الصلح في الاول [عتقا] له [قال] فان صالحه باقرار العبد ثبت الولاء والا لا يثبت الا بالبيينة على
انه عبده [و] كان في دعوى الثاني [خلعا] موجبا للعدة الا اذا كان الصلح بانكار فلو كان مبطلا في
دعواه لم يحل البدل ديانة وهو المختار وهذا عام في جميع انواع الصلح كافي النهاية وغيره وفي تخصيص
الرق اشارة الى انه لا يصح الصلح فيما اذا ادعى العبد ان المولى اعتقه فصالحه على مال انه يبرأ من هذه
الدعوى كما في المحيط وفي تخصيص الزوج ان الصلح لا يصح عن دعوى الزوجة النكاح فما بعده مستغنى
عنه وان المرأة لم تكن ذات زوج آخر وذلك لانه لو كانت ذات زوج لم يصح الصلح وليس عليها
العدة ولا تجديد النكاح مع زوجها كما في العمادى [والم يجوز] الصلح [عن دعوتها النكاح] على
مال ولو بعض مهرها والا لزم اعطاء الرشوة او العوض منه في الفقرة وقيل يجوز الصلح عن هذه
الدعوى بان اعتبر البدل ما جعل زائدا على المهر اذا اعتبر المهر سائطا فلم يجوز ان يعتبر بعض المهر
بدل الصلح كما ظن والاول اصح كما في اختيار وفيه اشعار بانه لو ادعت الطلاق عليه فصالحها على مال
على ان تكذب نفسها وتبرأ من الدعوى بطل الصلح كما في المحيط [ولا] يجوز الصلح [من دعوى
حد] من الحدود فلو اخذ زانيا او سارقا او شاربا خمر او سكران واراد ان يرفعه الى الحاكم فصالحه
على مال ان لا يرفعه اليه بطل الصلح ورد عليه كما في الكرماني وكذا اذا اخذ قاذف المحصن
او المحصنة فصالحه الا ان حده سقط بالصلح الواقع قبل الرفع الى الحاكم بخلاف سائر الحدود واما
بعد الرفع فلا يسقط اصلا وفيه ايماء الى ان الامام او القاضي اذا صالح شاربا الخمر على مال وعفا عنه
لم يصح ورد المال اليه كما في قاضيخان والى ان الصلح يجوز عن دعوى التعزير وفيه اختلاف المشائخ كما
في الصلح عن حد القذف وقد مر والى انه لا يصلح واحد عن حق العامة كما اذا صالح عما اشرع الى

الطريق نعم للامام ذلك اذا كان فيه صلاح المسلمين ويضع ذلك في بيت المال وتماه في الذخيرة [وربما
صلح] كان [هو] اي ذلك الصلح [كبيع] في انه مبادلة ملك بملك مع اقرار [على الوكيل] اذ اليه
يرجع حقوق العقد وهذه المسئلة قد ذكرها في الوكالة. [و] بدل [ما ليس] من صلح [كبيع]
في انه ليس مبادلة ملك بملك [كالصلح] اي كبذل صلح [عن دم عم] قد ذكره في الوكالة كما ذكر
ان بدل صلح بانكار على الموكل [او على بعض دين يدعيه] اي ذلك البعض [على الموكل] لانه اسقاط
ممن كان الوكيل صغيرا مضافا عليه الا اذ ضمنه فيينثل يواخذ بعقد الضمان [وان صالح] ملحقا
رجل [فضولي] بغير امر المدعي عليه [وضمن البذل] وقال للمدعي صالح فلانا على انني ضامن او
صالح [واضاف] الفضولي الصلح [الى ماله] حقيقة كما قال له صالح فلانا على الف من مالي او صالتك
على الفى او عبدى او حكما كما قال صالحتي من دعواك على فلان على كذا [اذا اشار الى نقد] من
الذهب او الفضة [او عرض] سواءهما فقال على هذه الالف او العبد [او اطلق] الصلح من الغيدين
وقال صالتك على الف او عبد [ونقد] اي سلم البذل [صح] الصلح في هذه الصور الخمس
بلا اجازة المدعي عليه و البذل في الكل على الفضولي بلا رجوع الى المدعي عليه و اطلاقه مشير الى
ان اقرار المدعي عليه و انكاره سواء في الكل و ليس كذلك فان في صورة الضمان ان كان المدعي
عليه مقرا يتوقف على اجازته و الى ان المدعي ان كان عينا او دينا فسواء الا انه ان كان مقرا و المدعي
عينا فنقد الصلح على المدعي المصالح و صار مشتريا من المدعي و في قيد الفضولي اشعار بانه لو صالح
بامره نقد الصلح على المدعي عليه و عليه البذل الا ان في صورة الضمان البذل على المصالح
عند الامام التلواتي و ذكر شيخ الاسلام انه عليه و على المدعي عليه ايضا فيطالب المدعي به ايضا
شاء الكل في المحيط [وان] اطلق و [لم ينقن] البذل [ان اجازة] اي الصلح [المدعي عليه] بلا فاء
الجزاء لانه مشعر بانه لم يقصد ان الشرطية جزاء للاول كما تقرر [لزم البذل] المدعي عليه كما قال
بعضهم وقيل صح الصلح على الفضولي ولم يتوقف الا اذا لم يذكر البذل كما في الكفاية [والا] يميز المدعي
عليه الصلح [رد] و بطل سواء كان المدعي عليه مقرا او لا و البذل عينا او دينا [وصلحه] اي المدعي [على
جنس ماله عليه] اي جنس الحق للمدعي على المدعي عليه بالبيع او الاجارة او القرض او الغصب او غيرها
ولا يشفى ان الصلح على جنس الحق صلح على بعض الدين منه فليس فيه تسامح كما ظن [اخذ لبعض
حقه وخط] اي اسقاط و ابراء [لباقية] من الحق فلو قال المدعي للمدعي عليه المنكر صالتك على
مائة من الف عليك كان اخذ ابراء و ابراء عن تسعمائة وهذا قضاء لا ديانة الا اذا زاد ابراءك ولو غصب
الف و اخفاها فصالحه المالك على خمسمائة فاعطاه الغاصب من تلك الالف او غيرها جاز الصلح قضاء
و عليه رد الباقي ديانة و ان اظهرها فان حصد الغصب ثم صالح فذلك لكن لو وجد بعد بينة
عليه قبلت وان كان مقرا فعليه رد الباقي وان ابرأ عنه في ضمن الصلح لانه ابراء عن العين كما في الظهيرية

[لا معاوضة] لا فضائه الى الربوا وفيه اشعار بأنه لو صالحه على خلاف جنسه كان معاوضة فلو صالحه من الدار على الدراهم وافتراقا قبل القبض صح سواء كان عن اقرار او انكار ولو صالحه عن كسرة حنطة على عشرة دراهم و تفرقا قبله لم يصح لانه افتراق عن دين بلدين بخلاف الاول فانه افتراق عن عين بلدين او دفع مال لاسقاط اليامين ولا يشترط فيه القبض كما في الذخيرة ثم فرّع على الاصل المذكور ثلاث مسائل وقال [فصح] الصلح [عن الف حال على مائة حالة] فانه اخذ لمائة واسقاط لتسعمائة ولو كان معاوضة لم يصح لمكان الربوا [او] عن الف حال [على الف موجل] فانه اسقاط لصفة الحلول ولو كان معاوضة لزم بيع الدراهم بالدراهم نسبية وفيه اشعار بأنه لم يصح على مائة مؤجلة وفي صرف الظهيرية لو كان المستقرض جاحدا للقرض فالمائة الى الاجل [وعن الف جياذ على مائة زيوف] فانه اسقاط لبعض الاصل والوصف الجودة بلا معاوضة ثم ابتدأ بكلام تقريبا غير عاطف على صح كما ظن وايداه كلام النهاية بعده فقال [ولم يصح] الصلح [عن دراهم] حالة [على دنانير مؤجلة] لانه بيع دراهم بالدنانير نسبية [ولا عن الف مؤجل على نصفه حالا] فان النقد خير من النسبية [او عن الف سود] اي دراهم مضروبة من نقرة سوداء مغلوبة الغش [على نصفه بيضاء] لانه ربوا فلو صالح عن الف بيض على نصفه سوداء صح لانه اذا كان الذي يستوفيه ادون من حقه فهو اسقاط واذا كان ازيد قلنا او وصفا فمعاوضة كما في النهاية [ومن امر] اي المدينون الذي امره دائنه [باداء نصف دين عليه] اي المأمور المدينون [غدا] ظرف لاداء [على] اي بشرط [انه برئ مما زاد] على نصفه [ان قبل] المأمور ذلك النصف [برئ] من النصف الاخر في الحال فان وفي باداء ذلك النصف غدا فبها [وان لم يف] به [عاد دينه] كما كان عندهما لانه ابراء مقيد بالشرط ولا يعود عند ابي يوسف رح لانه ابراء مطلق وعلى للمعاوضة وانما قيد الامر بالاداء لانه لو قال ابراءك عن نصفه على ان تعطيني ذلك النصف غدا فقل برئ عندهم وان لم يعطه لأطلاق الابراء كما في الخزائنية وغيره ولعل فيه خلافا في الظهيرية لو قال حططت عنك النصف على ان تنقل الباقي اليوم فقبل برئ عندهما خلا لابي يوسف رح وانما قيد بغدا لانه لو قال اذ الي نصفه على انك برئ مما زاد فقبل برئ عنه عندهم وان لم يرد النصف لانه ابراء مطلق [ولو علق] البراءة بالشرط [صريحا] اختراز به عن التعليق فعنى كما مر [كان] او اذا او متى [اديت الي كذا] نصفا مثلا من دينه [فانت برئ من الباقي لا يصح] الا براء وان اداه اذ في الابراء معنى تمليك ينافيه التعليق كما تقرر وفيه اشعار بأنه لو قدم الجزاء صح في الظهيرية لو قال حططت عنك النصف ان نقلت الي نصفا فانه حط عندهم وان لم ينقله [ولو صالح احد ربّي دين] اي احد الشريكين في الدين [عن نصفه] المختص به [علي ثوب] او عرض آخر [اتبع شريكه] غير المصالح [غريمه] اي من يلزته [بنصفه] المختص به ضمير نصفيين لاحد والشريك الا للدين [او اخذ] شريكه [نصف الثوب من شريكه] المصالح

وحينئذ لغير المصالح كالمصالح يتبع الغريم ربع الدين ولو ضمن المصالح برعيه ليس له الخيار كما في
الكرماني وإنما قال صالح لانه لو اشترى ثوبا كان له ان يتبعه بنصفه او يأخذ ربع الدين من شريكه
وليس له على الثوب مبيع لانه ملكه بالعقد وإنما قال احد رتبي دين اشارة الى اشتراك الدين
وهو ان يلزم بسبب متحد مثل ثمن المبيع اذا كان الصفقة واحدة وهما متساويان في قدر الثمن
وصفقة فلو كان المبيع عبدان نصيب احد منهما اكثر وقبض احدهما منه شيئا لم يكن للاخر ان يشتركه
ومثل الثمن المورد بان باع رجل عينا ومات قبل قبض الثمن وله وارثان ومثل قيمة المستهلك
بان غصب رجل عرضا مشتركا بين الرجلين ثم استهلكه والى انهما لو اشتركا في عين كالدرا المورثة
فصالح احدهما على شئ لم يشتركه الاخر فيه سواء كان المصالح مقرا او منكرا لان المصالح بائع لنصيبه
وانما قال على ثوب لانه لو صالحه على جنس حقه من الدراهم او الدنانير كان لشريكه ان يشاركه
فيها بخلاف ما اذا صالحه على عرض فانه للمصالح خيار اعطاء النصف او ربع الدين والكلام مشير
الى انه لو اشترى احدهما نصيبه من الدين كان للاخر ان يشتركه في المقبوض الا اذا وهب الغريم
له مقدار حصته فقبض ثم ابرأ الغريم حصته من الدين كما قال نصير او باع من المديون كذا فبيبا
بمقدار حصته من الدين وسلم اليه الديب ثم ابرأ من حصته وطالبه بثلث الديب كما قال ابو بكر
رح الكل في النهاية وفي الختم على الشريك المقتضي لشريك آخر رعاية لمقتضى المقام *

* [كتاب الحدود] *

عقب به الصلح وان اشتمل كل على رفع النزاع لان حق العبد اقدم واللام للعهد اي بيان حد الزنا
والقذف والشرب والتعزير تغليبا دون نحو حد السرقة وقطع الطريق بقريئة الاتي والحد المنع
والحاجزين الشيعيين وتاديب المذنب كما في القاموس ثم بين حده شرعا فقال [الحد] بلام الجنس
بقريئة مقام التعريف فيشمل الحدود الخمسة وقتل المرتد دون التعزير وهذا باعنا الاظهار في مقام
الاصمار [عقوبة] اي جزاء بالضرب او القطع او الرجم او القتل والمتبادر ان لا يشمل على العبادة
فمن الظن انه شامل للخراج والكفارة وغيرها مما فيه معني العبادة والعقوبة معا وإنما معنى
بالعقوبة لانها تتلو الذنب من عقبه يعقبه اذا تبعه [مقدرة] مبينة في الكتاب او السنة والاجماع
[تجب] اي تفرض على الجاني [حقا لله تعالى] اي تعظيما وامثالها لامره تعالى فان الحق المقرر
الثابت الباقي خلاف الباطل الداهي المتلاشي والمضاف ما اختص به الغير وما طلب منه رعاية
جانبه على وجه يليق به فحق الله امثال امره وابتغاء مرضاته وحق الانسان كونه بافعالا ودافعا
للضرر عنه كما في الكرماني وذكر في الاصول ان حق الله ما يتعلق به النفع العام كحرمة الزنا
فانه يتعلق بها سلامة الانسان وصيانة الفرس وغيرهما بخلاف حق العبد كحرمة ماله فانه يتعلق

بها مباحته ولهذا يباح المال باباحته بخلاف الزنا ويدخل فيه ما هو خالص حق الله كبد الزنا والشرب
والسرقة وقطع الطريق وما غلب فيه حق الله تعالى كبد القذف فان نفعه عام ولذا لا يجري فيه
الارث والعفو وفي المنية قال عيين الاثمة ان حق العبد فيه غالب الا ان الامام يستوفيه والاول
اظهر كما في الهداية [فلا تعزير] لجنائية [ولا قصاص] لنفس او طرف [حد] اما الاول فلانه
مقدر ولا يجب حق الله الا اذا ارتكب منكرا غير جنائية على الانسان ولا موجب للحد كما في القنية واما
الثاني فلانه لا يجب حق الله لغلبة حق العبد فيه ولذا يجري فيه الارث والعفو كما في المشاهير وذكر
في الحقائق ان من الحدود القصاص وقتل المرتد والقصاص مرفوع حملا على المحل ويجوز بالفتح على
ما ذكره الرضوي ومن الظن جواز النصب حملا على اللفظ لان رسم الخط ردة [والزنى] بالقصر
يكتب بالياء والزنا بالمد لغة نجدية والاول حجازية وطى الذكر للأنثى من الادمي بلا عقد
و ملك كوطي للاجنبية لغة و شرعا الوطى المحرم لعينه وهو الموجب للحد واليه اشار فقال [وطى]
اى غيبة حشفة او اكثر من الرجل [في قبل] اى فرج انثى فلو لم يدخل الحشفة لم يحد لانه
ملاهمة وكذا لو وطى صبي او مسنون بأجنبية لان الاصل لم يحد فكذا التبع كما في الظهيرية
واما لو وطى رجل صبية فحد لا غير ولو لواط بغيلام او أجنبية لم يحد عنده خلافا لهما والاول الصحيح
كما في المضمورات ولو لواط بغيامة او امته او منكوحته لم يحد بلا خلاف كما في المحيط [خال] ذلك
الوطى [عن الملك] اى ملك النكاح واليمين احتراز عن وطى جارية مشتركة ومنكوحته نكاحا فاسدا
فان الوطى المترتب على عقد لم يكن زنى شرعا ولغة كما في النهاية [وشبهته] اى الملك كوطى معتدة
البائن وجارية الابن او الاب و سيأتي تمامه واعلم ان لحد الزنى شروطا منها الرضا فلو وقع باكره لم
يحد وعليه الفتوى كما في المضمورات والاكره الى وقت الايلاج كما في الخزانة ومنها كون الموطوءة حية فان
بوطى الميتة يعزّر ومنها التكلم والاسلام ودار الاسلام والتكليف وغيرها مما سيفصل [ويثيب]
الزنا عند الحاكم [بشهادة اربعة] من الرجال العدول في مجلس واحد فلو شهد واحد او اثنان او
ثلاثة لم تقبل وحد حد القذف كما لو شهد واحد بعد واحد في اربعة مجالس وكذا لو شهد الفاسق لانه
تعالى امر بالتوقف في خبر الفاسق وانه مانع عن العمل به كما في الذخيرة [بالزنا] دون الوطى او
الجماع او غيره والا لم يحد الشاهد ولا المشهود عليه كما في النهاية [فيسألهم] بعد الشهادة [الامام]
اى السلطان او نائبه او القاضي وفيه اشعار بوجوب السؤال كما في شرح الطحطاوي وقال قاضيخان
بنبغي ان يسأل [ما هو] اى الزنا احترازا عن زنى العين واليد فانه يطلق عليه ترسعا
[وكيف هو] احترازا عن زنى الابط والفخذ والدبر كما في المضمورات او عن تماس الفرجين لا غير
وقيل عن الاكره والاول اصح فانه مختار المبسوط كما في النهاية فان قلت ان السؤال عن الماهية
يغني عن ذلك فالاحسن صورة الاكره كما ظن قلت الغرض من هذه الاسئلة هو الاستقصاء وكمال

الجهد في الاحتياط للرد على الله صلى الله عليه وآله وسلم ادرؤا الحدود ما استطعتم كما في الكافي وغيره من المشاهير فلا يحسن الاحتراز عن الكل فلو شهد واحد بالاكرهه والباقي بالمطاعة لم يحد المشهدود عليه ولا الشاهد وقالوا يحد الرجل والشهود كما في المحيط [واين زنى] احتراز عن الرطبي في دار الحرب او البغي ولان اتساع المكان شرط الاتوى انه لو شهدا انه وطئها في هذه الدار واثنان في اخرى لم يقبل بخلاف ما اذا شهدا انه في مقدم البيت واخران في مؤخره فانه يقبل لا يمكن التوفيق كما في المحيط [ومتى زنى] احتراز عن التقادم وايضا لو شهد اثنان انه في ساعة من النهار واثنان في اخرى لم يقبل وقالوا هذا اذا كان التوفيق لم يمكن والا يقبل كما اذا امتد الساعة الاولى الثانية كما في المحيط [وبمن زنى] احتراز عن وطئ يكون احدهما اخرس او للميتة او الرطبي مستثما وايضا لو شهدوا انه زنى بامرأة لم يعرفوها لم يحد نعم لو اقرانه لم يعرفها احد كما في المحيط وغيره فمن ظن ان السؤال عن الماهية يغني عنه فقد اخطا [فان بينوا] كلها [وقالوا] بعد السؤال عن الماهية ففيه تسامح [رايناها] اي راينا ذكره في فرجها متحركا اليه اشار قاضيتان [كليل] اي الشب الذي يكتحل به [في المكحلة] بضم الميم والهاء آلة مخصوصة للكتل [وعدلوا] بالضم العين اي اخبر الناس عن عد التهم كما في المضمرات [سرا وعلنا] فلا يكتفي بظاهر العدالة عنده [حكم به] اي يحد الزنا وهو الرجم في المحسن والجلد في غيره والاكتفاء مشعر بان المشهدود عليه لم يقر بالزنا بعد شهادتهم فلو اقر به بعد ما مرة سقط الحد اذ الشهادة انما يقام على السجادة فاذا اقر تعذر الحكم بذلك كما في الزاد وقاضيتان [و] يثبت الزنا [باقراره] اي الزاني وفيه اشارة الى انه يشترط في الاقرار ما يشترط في البيعة من الاختيار والتكلم والعقل والبلوغ وغيرها وفي الاختيار لو اقر الذمي بوطي الذمية حد واعلم انه لو تاب الى الله تعالى من ذلك لم يعلم الامام به لاقامة الحد عليه اذ المستمر مندوب كما في الكبرى وغيره [اربعا] من المرات كما في قصة ماعز رض [في اربعة مجالس] من مجالس المقر ثم يذهب حتى يتوارى عن بصر الامام ثم يجيى ويقر وقيل من مجالس الامام والازل مروي عنه وهو الصحيح فلو اقر اربعا في مجلس كان كقرار واحد والاطلاق مشير الى انه لو اقر اربعا في اربعة ايام او اربعة اشهر ثبت به الزنى كما في المضمرات [رده] الامام وقال ابك داء او جنون او غيره [كل مرة] الا المرة الرابعة وفيه تسامح كما صرح به المصنف وكانه لم يطالع عليه حين الاختصار وفي الكلام ايماء الى ان الاقرار لم يعتبر عند غير الامام حتى لو شهدوا بذلك لم يقبل لانه ان كان منكرا فقد رجع عن الاقرار والا فلا عبرة بالشهادة كما في التسعة والى ان الرد واجب وفي الظهيرية ينبغي ان يطرده في كل مرة وفي المحيط قالوا ينبغي للامام ان يجر عن الاقرار ويظهر الكراهة ويأمر بتنجيته [فيسأله] عن الامور الخمسة [كما مر] وقيل لا يسأله عن الزمان لان التقادم مانع الشهادة لا الاقرار والازل اصح ليعوز انه زنى في صباه كما في الكافي وفيه اشعار بوجوب السؤال كما مر وفي السراحية ينبغي ان يسأله

[فان بين] ما مر [حب] اى استحب [تلقينه] اى الامام [رجوعه] اى المقر [بلعلك لمست] و نحوه [من قبلات] او نظرت او باشرت او تزوجت [فان رجح] المقر عن اقراره [قبل خده] اى قبل الحكم بالحد او بعده قبل الشروع فيه [از] بعده [في وسطه] او بعده قبل الموت [خلى] سبيله لاحتمال صدقه كفى التيقن [والا] يرجح [حد] الامام او المقر على بناء الفاعل او المفعول وفى الاكتفاء اشعار بأنه لو اقر احدهما فادعى الآخر النكاح لم يحد واحد منهما و عليه المهر لو ادعته قبل الحد وكذا لو كذب احدهما الآخر فى الزنا لم يحد عنده و حد المقر عندهما كفى المحيط وغيره [وهو] اى الحد الثابت بالبينة والاقرار خبره ما بعده من قوله رحمه و به يتعلق [للمحصن] بكسر الصاد و فتحها وقال المطرزي احصنها زوجها اى اعفها فهي محصنة بالفتح واحصنت فرجها فهي محصنة بالكسر والاحصان فى الاصل المنع وكلام الكرمانى يدل على الكسر حيث قال انه من احصن اى دخل فى الحصن كما يقال اغرق اذا دخل فى العراق والانسان يصير داخلا فى الحصن عند وجود الصفات الخمس الدال عليها شرعا [اي لحر مكلف] اى عاقل بالغ [مسلم] فلا يرجم بالوطي عند او مجنون او صبي او كافر و لو حرا بل جلد كما يأتى وعن ابى يوسف رح انه يرجم الذمي الشيب الزاني وعنه يرجم الكتابى [وطي] امرأة [بنكاح صحيح] حتى لو وطى بنكاح فاسد او ملك يمين لم يرجم بالاجماع وعن محمد رح لو خلا بامرأته ثم طلقها وقال بوطيها والمرأة منكورة له كان محصنا وعن ابى يوسف رح لو تزوج امرأة بلا ولي ودخل بها لم يضراحد منهما محصنا كفى المحيط وغيره [وهما بصفة الاحصان] فيه تسامح فان المراد كونه حرا مكلفا مسلما والمعنى والتال ان كلا من الزوجين قبل الوطي يكون حرا مكلفا مسلما فلو تزوج الحر المذكور بامة او صبيبة او مجنونة او كافرة ودخل بها لم يصير محصنا كما لو كانت الزوجة محصنة والزوج غير محصن الا اذا دخل بها بعد الاسلام والعتق والتكليف فحينئذ يصير محصنا بهذا الدخول وعن ابى يوسف رح انه لا يشترط الدخول على صفة الاحصان وعنه انه اذا دخل بها قبل العتق ثم اعتقا صار محصنين كفى الاختيار وانما لم يذكر المحصنة لان الاحصان من الاحكام المشتركة وهذا الكلام ككلام غيره دال على اشتراط بقاء الثلثة الاول عند الحد دلالة واضحة بلاريب فخلو الكتب عنه سوى المبسوط وهم واعلم ان شرط الاحصان على الصحيح الاسلام والدخول بالنكاح الصحيح بامرأة هي مثله واما التكليف فشرط اهلية العقوبة كفى الكفاية وغيره [رحمه] اى رمى المحصن بالحجارة [في قضاء] اى ارض فارغة راسعة [حتى يموت] متعلق برجمه لحديث ما عزرضى الله عنه وعن عمر رضى الله عنه انه قال ما انزل الله تعالى آية الرجم الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله ورسوله والله عزيز حكيم وهذا مما قالوا انه قرآن نسخ لفظه وبقي معناه وعليه اجماع العلماء كفى الاختيار وارى بالشيوخين على ما فى المضمرات الشيب من الرجال والنساء وفى الغاية رمز الى انه لو شرع

في رجمه فنهزت انبعه وهذا اذا ثبت بالبينة واما اذا ثبت بالافتراء فلا يتبعه فانه رجوع بخلاف
 الاول لانه لا يصح الرجوع فيه كما في شرح الطحاوي والى انه لا باس لكل من رضى ان يتعمد مقتله
 لانه واجب القتل الا ان يكون ذارحم منه فان الاثلي ان لا يتعمده لانه نوع من طبيعة الرحم كما في
 الاختيار [ويبدأ به شهوده] اى تجب بدائة الشهود بالرحم لانهم يتياسرون على الاداء وفيه ضرب
 احتيال للذم كما في المحيط [فان ابوا] اى الشهود كلا او بعضا عن الرحم [از غابوا از مايرا] از جنوا
 او فسقوا از قتلوا كلا او بعضا از عدوا از خرسوا از ارتدوا [سقط] الرحم عنه وعن ابي يوسف راح
 لو ابوا كلا او بعضا از غابوا رحم ولم ينتظرهم وعن محمد بن زح لو كانوا مرضى از مقطوعي الايدي
 يبدأ به الامام كما في الاختيار [ثم] يرحم [الامام] از القاضي [ثم الناس] المؤمنون الذين عاينوا
 اداء شهادتهم از اذن لهم القاضي بالرحم وعن محمد بن زح لا يسعهم ان يرحموا اذا لم يعاينوا اداء
 الشهادة وذكر الطحاوي انهم اعطفوا منه صفا كالصلوة فكما رجم قوم انصرفوا ويقام غيرهم ورحموا
 كما في المضمرات وانما اثر الناس على الانسان اشارة الى انه يجب ان يمتنع عن بهما طائفة متجاوزة
 عن الواحد والاثنيين لان الغرض التشهير كما في المدارك وغيره وفي شرح التلويحات ان الغرض
 اما ذاك از دفع التهمة عن الحاكم او منع المجاوزة عن حدود الله تعالى او امتحان من يشهد وفي
 التبيين ان محمدا راح فسر الطائفة في الاية الكريمة بالواحد فصاعدا وقال ان شهوده مستحب
 اهانة للامام واهانة للمحذود وعظا للناس [وفي المقر يبدأ الامام] اى يرحم في حق المقر خاصة
 الامام حال كونه مبتدأ فهو تضمين شائع ليس فيه تسامح كما ظن [ثم الناس وغسل] المرحوم بعد
 موته [وكفن وصلي عليه] وكيف لا وقال صلى الله تعالى عليه وسلم في ما روى الله عنه
 رايته ينغمس في انهار الجنة الى غيره من اثبات النضائل [و] هو اى الحد [لغير المحض] اى
 لزان فقد سائر الشروط الخمس [جلدة] بالفتح اى الضرب على جلده بالكسر والتجريد
 يقال جلدة اى ضرب بالسوط كما في القاموس [مائة] من جلدة وان كانت المزية مملوكة جلدا
 [وسطا] اى متوسطا بين المولم في الغاية وغير المولم وفي المضمرات ضربا مولا غير قابل ولا جارح
 لان المقصود الانزجار [بسوط] ذكره بعد تضمن الفعل للوصف الاتي وهو جلد مغتول يضرب به
 قيل اصله الشلط سمي به لكونه مشروط الطاقات بعضها ببعض كما في المفردات [لا نمرة له] اى
 لا عقدة في طرفه كما في الاساس والصحاح وغيرهما او لا ذنب له كما في المغرب قال المطرزي وابن
 الاثير بالقاسية (ببرق) لا شوك له كما في الينابيع والاول هو المشهور والثاني اصح كما في النهاية والكل
 مجاز من حمل الشير واعلم ان الحد في زمن عمر رضي الله تعالى عنه بالسوط واجماع الصحابة
 كما في المستصفي واما قبله فمارة باليد ومارة بالشوب ومارة بالنعل ومارة بالعصا ومارة بالجزيد
 الرطبة كما في حديث المشكوة [ينزع ثيابه] اى يجرد الرجل عنها ليلدة اللام فينزع رداء الجملة

مستأنفة [ألا الازار] فانه لا ينزع لكشف العورة [زيفرق على] جميع [بدنه] ويعطى كل
عضو حظه من الضرب لانه نال اللذة [الاراسه] اى على راسه فان الوجه داخل فيه وقال ابو يوسف
يضرب الرأس وعنه يضرب سوطا واحدا كما فى المضمورات [و] الا [روجه] وفرجه [لشرف الهلاك وفى
المضمورات لا يفرق الا على عضو مقبل وهو البطن والصدر والوجه والفرج حال كون المجلود [نائما
فى كل حد] من الحدود لانه حينئذ يكون الجالد اقدر على التفريق جادا [بلامد] للسوط فى العضو
بعد الضرب او بلامد لئلا يحد رنع السوط حتى جازى الرأس او بلامد للمضروب فى الارض فان
الكل غير جائز على اختلاف المشائخ كما فى المحيط والقول الاخير نهي و تأكيد لقوله نائما على ان
المفهوم ليس بقطعي فلم يكن مغنيا عنه كما ظن والاكتفا مشعر بانه لا يمسك ولا يشد لان الام
يزيد به الا ان يعجزهم فيشد كما فى الذخيرة [و] هو [للعبد] قنا كان از مدبرا از مكاتبا او
مستسعى [نفعها] وهو خمسون جلدة وقال يكامل حد المستسعى لانه حر مدين والقنة والمدبرة
وام الولد كالعبد وان كان الزاني حرا والاولى ترك هذا الكلام لانه سيذكره قبيل بحث التغزير
[ولا يجلد سيده] عبده وامته [بلاذن الامام] او نائبه لانهم متهم بانه لنقصان ماله [ولا
ينزع ثيابها] اى ثياب المرأة لانها عورة وهذا تصريح بما علم للاستثناء [اذ الفرق] اى اللباس
الذي من جلود الغنم وغيرها [وانشو] اى الثوب المأثور من القطن او الصوف او غيره فانهما
ينزعان الا اذا لم يكن لهما غير ذلك [ونجد] المرأة [حاسة] فى كل حد كما علم لانه استمر [وجاز]
فى الرجم [الحفر] الى السرة او الصدر [لها] لانه ربما تضطرب فتكشف العورة وفيه اشعار بان
كلا من الحفر وتركه حسن كما فى المحيط وذكر فى الهداية ان الحفر احسن [لا] يسكر [له]
لانه ينالى المشير وهذا تصريح بما علم [ولا جمع بين جلد ورجم] فى المحسن وعند اصحاب
الظاهر وغيرهم يجلد ثم يرجم [ولا] بين [جلد ونفي] اى اخراج من بدنه فى غير المحسن
وقال الشافعي يجلد مائة وينفى سنة ولنا ان الحد فى الابتداء الايداء باللسان ثم نسخ
بالخمس فى الميت ثم نسخ بجلد مائة ونفى فى البكر بالبكر اى فى حد زنى رجل لم يتزوج
بامرأة لم يتزوج و جلد ورجم فى الشيب بالثيب ثم نسخ بجلد مائة فى كل زان ثم نسخ واستقر
الحكم بالرجم فى المحسن والجلد فى غيره كما فى الكافي [الا سياسة] اى مصلحة للمسلمين وتعزوا
لا حداناه يجوز سياسة الجمع بين الجلد والنفي كالمفني فقط لانه نفى عمر وعرض نصر بن الحجاج من
المدينة الى البصرة وهو غلام صبيح الوجه افقتن به النساء والحسن لا يوجب النفي الا انه فعله سياسة
فانه قال ما ذمى يا امير المؤمنين فقال لا ذنب لك وانما الذنب لي حيث لا اظهر دار الهجرة عندك
كما فى الكشف وغيره وفيه اشارة الى ان السياسة لا يختص بالنزاع بل يجوز فى كل جناية والراى فيه
الى الامام على ما فى الكافي كقتل مبتدع يتوهم منه انتشار بدعته وان لم يدعكم بكفره كما فى التمهيد

والسياسة مصدر ماس الرعية أي أمرهم ونهاتهم كما في القاموس وغيره فالسياسة اصطلاح الخلق
 بأرشادهم إلى الطريق المنبهي في الدنيا والآخرة فهي من الانبياء على الخاصة والعامة في ظاهرهم
 وباطنهم ومن السلاطين والملوك على كل منهم في ظاهرهم لا غير ومن العلماء ورثة الانبياء على
 الخاصة في باطنهم لا غير كما في المفردات وغيرها [ويرجم المريض] المحسن في الحال [ولا يجلد]
 المريض غير المحسن [لا بعد البرء] أي الصلة فإنه يحبس المريض حتى يبرأ فيجلد وفيه إشارة
 إلى أنه إذا كان مريضاً وقع اليأس من برئه يقام الجلد عليه تطهيراً كما في المحيط وإلى أنه لا يجلد
 في السر والبرد الشديد بن لحرف التلف كما في شرح الطحاوي وإلى أنه لو كان ضعيف الخلق
 وخيف عليه الهلاك خلد حداً خفيفاً مقدار ما يتحمل كما في الظهيرية وذكر في حد شرح التاريقات
 أنه حينئذ جاز في حد الزنا ونحوه أن يجمع الأسواط فيضرب مرة واحدة بحيث أصابه كل واحد
 منها [ويرجم الحامل بدل الوضع] أي وضع الولد إن كان له موب و إلا بعد الاستغناء عنها
 صيانة عن الهلاك وفيه إشعار بأنه لا تحبس الحامل وهذا إذا ثبت بالإقرار فإن ثبت بالبينة تحبس
 مثانة الهرم وإن قالت بالحمل فإن قالت النساء بذلك حبست منتين ثم رجعت كما في الاختيار [و
 يجلد بعد النفاس] سواء كان مائة إذا كثرت لأنها مريضة ولذا نقل تصرفها من الثلث حينئذ كما مر
 في الطهارة فلما اكتفى بالمريض جاز والسائض كالصحيحة حتى لا ينتظر خروجها عن الحيض كما في
 المحيط [ويدبر] أي يدفع الحد عن الواطي [بالشبهة] أي بسبب الشبهة اسم من الاشتباه وهي
 ما بين الحرام والحلال والخطأ والصواب كما في خزائن الأدب وبه يشعر ما في إنكافي من أنها ما
 يشبه الثابت وليس بثابت والافق لما فسر المصنف في القاموس وغيره أنها الالتباس وهو أنواع
 منها شبهة العقل كما إذا تزوج امرأة بلا شهود وأمة بغير إذن مولاهما أو أمة على حرة ومحرمية وخمسة
 في عقدة أو جمع بين اختين أو تزوج بمحارمه أو تزوج العبد أمة بغير إذن مولاه فوطئها فإنه
 لا حد في هذه الشبهة عنده وإن علم بالحرمه لصورة العقل لكنه يعزر وأما عندهما فكل ذلك لا
 إذا علم بالحرمه والصحيح هو الأول كما في المضمرات وفي موضع منه إذا تزوج بمحرمه بعد عندهما
 وعليه الفتوى وذكر في الذخيرة أن بعض المشائخ ظن أن نكاح الحرام باطل عنده ومقروط الحد
 بشبهة الاشتباه وبعضهم أنه فاسد والمقروط بشبهة العقل ويحتمل أن يبطل الأول وصحح الثاني
 منها شبهة [في الفعل] أي الواطي لا في المحل فإنه حرام عند الفاعل ويسمى بشبهة الاشتباه أي شبهة
 المشتبه يعتبر في حقه لا غير ثم فسر هذه الشبهة فقال [أي] بسبب [ظن غير الليل] على حل
 الفعل [دليل] عليه [كامة] أي كوطي أمة [أبوة] أي أبيه أو حدة أو أمة [وأمه] زوجته
 والمطلقة ثلثاً أو على مال في العدة وأم ولده بعد العتق في العدة وجارية مولاه فإن وطئها شبهة
 وظناً بل الانتفاع إذ له نوع حق في هذه الحال [لا يجلد] الواطي [أن ظن] بالضم وعلم [أنها]

أي الموطوءة في هذه الصور [تحل] لهذه الشبهة لكن يجب العقر ولا يثبت النسب وإن ادعاه لأنه
 زنا في نفس الأمر وفيه إشارة إلى أنه لو قال أحدهما أنني ظننت أنه حلال لم يحل واحد منهما لأن الفعل
 خرج عن الزنا بهذه الشبهة فالزنا فيما يظن كل منهما التحل كما في الاختيار [و] منها شبهة [في التحل]
 أي الموطوءة وتسمى شبهة ملك وشبهة حكمية [أي بقيام دليل ناف للحرمة ذاتا] أي بسبب وجود
 دليل ينفي ذاته الحرمة ويثبت التحل مع قطع النظر عن المانع [كاما] أي كدليل أمة [ابنه] و
 ابن ابنه وإن سفل فإنه صلى الله عليه وآله وسلم أضاف مال الولد إلى الأب بلام التمليك (أنت
 ومالك لا يملك) ولم يثبت حقيقة الملك فثبت شبهته عملا بحرف اللام بقدر الامكان [و] مثل
 [معتدة الكنايات والمبيعة] بيعا صحيحا قبل التسليم والمبيعة بيعا فاسدا [قبل التسليم] وبعده و
 المبيعة بشرط الخيار والمهورة قبل التسليم والموهونة في رواية وأمة عبدة الماذون المديون ومكاته
 والأمة المشتركة [فلا يحل] الواطي [وإن اقرب بالحرمة] وقال علمت أنها حرام علي لقيام الدليل
 النافي للحرمة كما لا يخفى [وحد] الواطي [بوطي أمة أخيه] أو عمه أو ذي رحم محرم غير الولاد
 والمستأجرة والمستعارة سواء ظن أنها حلال أو حرام عليه لعدم قيام الدليل واعلم أنه لو زنى بأمة وقتلها
 كان عليه الحد بالزنا والقيمة بالقتل عندهما وأما عند أبي يوسف رح فعليه القيمة لا الحد لأنه
 لم يبق زنى حيث اتصل بالموت كما في المحيط [و] بوطي [أجنبية وجدها في فراشه] وإن ظن إنها
 امراته لعدم الشبهة [وإن] كان الواطي [هو أعمى] لا مكان تمييزه إلا إذا ادعاهما فقالت أنا زوجتك
 لأنه اعتمد على دليل هو أخبارها ولو أجابته ولم يقل أنا فلانة حد لأنها تتميز بالتفحص كما في الاختيار
 [لا] يحل ويجب المهر بوطي أجنبية [إن زفت] أي بعثت [إليه وقلن] أي النساء [هي
 زوجتك] لأنه اعتمد على أخبارهن [ولا يحل] في شيء من حد الزنا والشرب والسرقة والقذف
 [الخليقة] أي الإمام الأعظم الذي ليس فوقه إمام إذا الزاجر لم يكن مزجورا هذا إلا أن محمدا رح
 لم يذكر ما إذا قذف إنسانا وقالوا ينبغي أن لا يجب إذا المغلب فيه حق الله تعالى كما في الظهيرية
 واليه أشار كلام الهداية وغيره فأطلق المصنف لا يشلو عن شيء [ويقتص] [الخليقة في القتل] ويؤخذ
 بالمال [المتلف] لأن الزاجر فيه ولي الحق وفيه إشعار بأنه لا يشترط القضاء لاستيفاء القصاص والأموال
 إلا إذا انكر المال كما في إقرار الخلاصة ومير النهاية *

[فصل * من قذف] أي ثبت بالإقرار مرة أو بشهادة رجلين قذفه أي نسبته إلى
 الزنا بنفسه والتحقيق في اللعان [محصنا] أو محصنة [أي حرا] بإقرار القاذف أو ببينة المقتوف
 [مكلفا مسلما] عاقلا بالغا [عقيفا عن الزنا] الشرعي فيحد قاذف واطي المجوسية والحائض و
 المظاهر عنها والمحرمات باليمين والمعتدة عن غيره والاختين بملك اليمين والمشتراة سواء فاسدا لأن
 هذا الوطي ليس بالزنا فكان محصنا ولا يحل قاذف واطي المنكوحه نكاحا فاسدا والأب الواطي جارية

ابنه والمكروه على الزنا وغيرهم لانه حرام لعينه وان لم ياتهم للجهل والتكليف فلم يكن محصنا كما في الاختيار وفيه اشارة الى انه لو قذف مجبوا او زرقاء لم يسد بخلاف ما لو قذف عينا او خصيا او عذراء لتصور الزنا كما في المحيط والى انه لا يلزم ان يكون الشهود عدولا كما في التنجيس وغيره والى ان الوطي بالنكاح ليس بشرط والى انه لو قال رجل لآخر قل لفلان يا زاني فقال ان فلانا يقول لك يا زاني لم يسد لانهما لم يقلنا بانفسهما كما في النظم [بصريته] اي قذف بصيريه الزنا كزنيته او انت زن او يا زاني او يا (وسبي) او يا (جلب) وكذا لو قال للمرأة يا زاني لانه ترخيم واما لو قال للرجل يا زانية فلم يسد عند الشيخين وحد عند محمد رح لاحتمال كون الناء للمبالغة وكذا لو قال يا زاني بالهمزة وان اريد الصعود على شمع وفيه اشارة الى انه لو قال ليا رطيك فلان وطيا حراما او جامعا جماعا حراما اذ زنيته قبل ان تخلقي اذ تولدي اذ زنيته بيدك او رجلك لم يسد والى انه يسد القاذف بالي لسان عربيا كان او فارسيا او غيرهما كما في المحيط والى انه لو قال يا لوطي لم يسد عنده خلافا لهما كما في قاضيخان واعلم ان الزاني هو الرجل والمزنية المرأة وسميت بالزانية كالراضية بمعنى المرضية مجازا كما في الهداية وهذا القول للتاكيد والا فمستغنى عنه بقوله قذف [او] قذفه [بلست] اي بنحو لست [لايبك] اي ولدا لايبك الذي خلقت من مائه حقيقة ونسوه لست لاب كما في الطهيرة وفي ترك التقييد بحالة الغضب ههنا والتقييد في الشرح اشعار باختلاف الروايتين في الاختيار انما حل به لانه صريح في القذف كيا زانية فالتقييد لغو وفي قاضيخان من ابي يوسف رح انه قذف ولوي حالة الرضا ولم يقيد به في المشاهير ولا في الهداية والكافي فمن ظن انه مصرح فيهما وتركه من سهر الناسخ سهر [اولست بابن فلان وهو] اي الفلان [ابوه] في حالة الغضب لانه ناف لنسبته من ابوه حينئذ فكانه قال انك ولد الزنا فيصير قاذفا لانه فيشترط ان يكون امه محصنة لا غير وانما قال وهو ابوه لانه لو قال لست بابن فلان واراد به الجدل لم يسد لانه صادق فيه وانما قلنا في حالة الغضب لانه لو قال في غير تلك الحالة لم يسد لاحتمال المعاتبة دون القذف بمعنى انك لا تشبه اباك في محاسن الاخلاق كما في الهداية وغيره ففي ترك القيد تسامح [حد] اي وجب عليه حد القذف بهذا اللفظ فهو جزء الشرط از خبر المبتدء وفيه اشعار باشتراط كون القاذف عاقلا بالغ فلا يسد المجنون والصبي لانهما ليسا من اهل العقوبة [ثمانين] في الجوراريعين في العبد [سوطا] على الوجه الذي مر فيفرق على اعضائه وينزع عنه الكشور والفرؤ ولا يجرد من الثياب لان سببه غير مقطوع به فلا يقام على الشدة بخلاف حد الزنا كما في الهداية [كحد الشرب] اي المشروب من الخمر مقدار ما وصل الى جوفه ومن غيره بالسكر فانه ثمانون سوطا على الوجه السابق فيفرق بعد التجريد في المشهور وعن محمد رح انه لا يجرد اظهارا للتخفيف فانه لم يرد به نص لانه باجماع الصحابة رخص كما في الهداية لكن في قاضيخان انه يسرد للحد في هراويل وحده كذا في حد الشرب في ظاهر الرواية

والإكتفاء مشعر بان التوبة لا يلزم على المحدود الزاني والشارب وهذا في الحكم وأما ديانة فلازمة
 كما في الجواهر [والطلب] أي طلب استيفاء الحد [بقذف الميت للوالد] والدة وإن علا وكذا
 للإمام إلا أنه لم يذكر لاشتراك وفيه رمز إلى أن حد القذف لا يقام إلا بطلب المقذوف دفعا
 للعار عنه وعن الوارث وإلى أنه لو قذف حيا ثم مات بعد ما قضى بالحد سقط الحد عن القاذف
 وليس ولاية المطالبة به وكذا لو مات المقذوف بعد ما أقيم عليه بعض الحد سقط الباقي كما في
 المحيط [والولد] من الذكر والأنثى [وولده] من ابن الابن وإن سفل وفي الكلام إشارة إلى
 أنه لا يطلب به أبو الأم وأم الأم وولد البنت والاخت والعمة وغيرهم كما في المحيط والخيرة
 والمغني وفيه في نسخة أن ولد الابن وولد البنت فيه سواء في ظاهر الرواية وفي الهداية و
 غيره أن الطلب لولد البنت عند الشيعة خلافا لمحمد وإلى أنه لو غنى أحدهم كان للباقي الطلب
 وإلى أن الأقرب والأبعد في ذلك سواء كما في المشرع [ولو] كان الطالب [محروما]
 عن الميراث كما إذا قتل ابن أباه أو بالعكس أو كان الطالب كافرا فإن له الطلب بالقذف وكذا إذا
 كان عبدا [ولا يطالب أحد] من العبد والولد [سيده ولا أباه بقذف أمه] أي بقذف السيد أو
 الأب أم هذا الأخد لأنه لم يعاقب السيد أو الأب بسبب العبد والولد وفيه إشارة إلى أنهما
 لا يطالبان السيد والأب بقذف نفسيهما والأصول لا يسد بقذف الفروع وإلى أن الابن لا يطالب
 به الجد وإن علا والأم وإن علت كما في الزاهدي [وليس فيه] أي في حد القذف [إرث] عن
 المقذوف سواء مات قبل الشروع في حد القاذف أو بعده [ولا] [عفو] للمقذوف عن القاذف
 فيستبعد بعد العفو إلا أن يمنع الامام عن الخصومة كما في الخبرة واستحسن الامام أن يقول قبل الإثبات
 اعرض عن هذا كما في القاضدي [ولا] [عوض] له عنه فلو صالح عن مال رد الامام وحده [وفي]
 قوله لأخر [يازاني فقال] الآخر لا يزني [بل أنت] زان [حدث] أي القائلان به لأن كلا منهما
 قذف صاحبه [ولا] في قوله [لعرضه] يازاني أو يازانية فقالت لا بل أنت [حدث] عرسه لأنها قد فته
 [ولا لعان] وإن قذفها لأنه لما حدث لم تبق أهل الشهادة وهي شرط اللعان [وإن قالت]
 العرس في جواب قول الزوج لها يازاني أو يازانية [زني] أنا [بك هدرا] أي سقط الحد واللعان
 عنهما لأن هذا الجواب يستعمل التصديق والقذف وإنما خصت العرس لأنه لو وقع بين رجل وأجنبية
 لم يعد هو بل هي لأنها صدقته كما في المحيط *

[فصل] * من أخذ يربح [أي حال كونه مع ربح] والخمر [ولو من قليل منها فلو
 فاء بغيره أو سكر منها أو شرب حد بشرطه إلا إذا اختلطت بمائع غالب عليها بحيث زال طعمها وريحها
 فحينئذ لم يحل إلا إذا سكر كما في الخيرة [أو] حال كونه [سكران] وهو عنده [زائل العقل] بالكيفية
 مشروب أو غيره فهو من لم يعرف الرجل من المرأة لما روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما

انه قال من بات سكران بات عروضا للشياطين فعليه ان يغتسل اذا اصبح وهذا مشير الى ان السكران من لا يحس بشيخ كما في الطهيرية وعندهما من لا يعرف رداءه من غيره عند الاكثريين او من كان اكثر كلامه مديانا وهو المشهور وعليه الفتوى وعن ابن مقاتل من لا يعرف ما يقول وانفق ايمة بلخ انه يستقرأ سورة وعن ابي يوسف رح يستقرأ سورة الكافرون فان منهم من سكر وقرأها في صلوة المغرب فترك اللاآت منها فحرمت كما في اللهم وغيرها واختلف ان السكر ضرر او غفلة عارضة للانسان غالبية على العقل بمباشرة بعض اسبابه كما في الكشف [بنبيذ] اي بشراب حاصل من تمر او زبيب او غسل ارفانيد ارفانيد او حنطة او شعير او رزة او غيرها من الفواكه والخلاوات والتبوت وقيل لا يسد الا بالسكر بما سوى التمر والزبيب والاول مروي عن جميع اصحابنا وهو الاصح كما في العمادي واذا سكر بما يتخذ من الخلاوات والتبوت لا رواية فيه فقليل يسد وقيل لا يسد وفي الاكتفاء اشارة الى انه لا يسد بسكر الالبان كلبن الرومك وقيل يسد ولا رواية فيه كما في التمر تاشي والى انه لا يسد بسكر البنج عند الشيخين خلافا لمحمد رح كما في التزاتة والاول الصحيح كما في قاضيخان وبالثاني يفتي لفساد الزمان كما في النهاية وقد مر منه في الاشربة والى انه لا يسد بما حصل من نحو الافيون وجوزبويه اليه اشار في متن البزدوي واختلف انه مسكر ام لا [را] قد [اقر] الماخوذ [به] اي بشرب الخمر او النبيذ [مرة] واحدة عندهما ومرتين في مجلسين عند ابي يوسف رح والاول الصحيح كما في المضمرات [صاحبا] اي عاقلا فلو اقر به سكران لم يسد وان وجد منه ريح الخمر لانه بطل اقرار السكران بالسكود الخالصة لله تعالى لعدم استقراره على كلام كما في قاضيخان وغيره وانما ترك في الوقاية هذا القيد لان في التتمة وغيره ان السكران كالمصاحي في اقواله وافعاله الا في الردة فانه لو ارتد لم تبين امراته [او شهد به] اي بشرب الخمر او النبيذ المسكر [رجلان] فلو شهد به النساء لم يسد كما مر وفيه ايماء الى انه لو شهد احدهما بالسكر من الخمر والاخر بالسكر من النبيذ او احدهما بالسكر والاخر بالاقرار لم يسد ثم اذا شهدا يسالهما القاضي عن ماهية الخمر فان كل مسكر يسمى بهامجازا ثم عن كيفية الشرب ثم عن زمانه ثم عن مكانه لاحتمال الاكراه والتعادم وكونه في دار الشرب فاذا بينا ذلك حبس اي الشارب حتى يسال عن عد التهما كما في قاضيخان [وعلم] في كل من صورة الاقرار والشهادة [شربه] مضاف الى الفاعل او المفعول اي شرب ذلك الخمر او النبيذ [طوعا] اي شرب طوع فلو شرب بالاكراه او العطش المهلك مقدار ما يزويه فسكر لم يسد لان ذلك السكر يامر مباح وقالوا لو شرب مقداره وزيادة ولم يسكر حد كما في حالة الاختيار ثم الاكراه لم يثبت الا بحجة فلو شهدا عليه بالشرب فقال اكراهت عليه لم يرتفع الحد عنه كما في قاضيخان [يسد] الماخوذ بالريح او السكر مع الاقرار او مع الشهادة فيشترط الريح او السكر مع كل منهما عند الشيخين واما عند محمد رح فلا يشترط الريح اصلا والاول الصحيح

كما في المضمورات وفيه إشارة الى انه لا يحد الماخوذ بالربح مع السكر بلا شهادة بالشرب كما سيذكره
وفي الخزانة انه لا يحد والى انه من اقر بالشرب وشهدا عليه به لم يحد بلا رائحة كما اشار اليه قاضيان
وانما بني الفعل للمجهول للتعظيم فيشير الى ان الحدود الخالصة لله تعالى للامام والولاية والقضاة من
عنده كما في المحيط فلا يحد قاضي الرستاق وفقهه والمتفقه وايمه المساجد على ما قال شرف الائمة المكي
في المنية واطلاقه مشير الى انه لو شرب الحلال ثم دخل الحرم حد لكن لو التجأ الى الحرم لم
يحد لانه قد عظمه بخلاف ما اذا شرب في الحرم فانه قد استخففه كما في العمادي ويستثنى منه
الاخرس فانه لم يحد سواء شهدا عليه او اشار هو بإشارة معهودة تكون اقرارا وكذا النسي فانه
لا يحد الاحد القذف عندهما ويحد عند ابي يوسف رح الا حد الشرب والسكر وكذا المرتد
فانه لو وجب عليه حد قبل ارتداده اقيم عليه الا حد الشرب كما لو شرب في حال رده كما في قاضيان
[صاحبا] فلو شهدا على السكران لم يحد فيحبس حتى زال سكره تحصيلاً لغرض الانزجار [لا]
يحد [بمجرد الربح] بلا اقرار ولا شهادة فان من استكثر اكل السقرجل والتفاح توجد منه رائحة
الخمير [او] بمجرد [التقيي] فانه قد يشرب لا عن طوع [او] بمجرد [السكر] لانه قد يسكر
من المباح وفيه تنبيه على انه لا يحد بمجرد الاقرار بالشرب او السكر كما في قاضيان ولا بمجرد
الشهادة لكن يعزر بمجرد الربح على ما قال علاء الترجمانى كما في المنية وبمجرد السكر لتهمة الفسق
كما في قضاء المحيط وبمجرد الاقرار كما في المحيط وبمجرد الشهادة على ما قال ابو يوسف الصغير الترجمانى
وقال نجم الائمة لو اخذ السكران توجد منه الرائحة لم يحد لكنه يعزر ولا يوجر التعزير الى
زال السكر كما في القنية ولو شرب النبيذ بلا سكر عزز كما في قاضيان [ولا] يحد [ان رجع
عن الاقرار] بالشرب لصحة الرجوع عن حقوق الله تعالى [من شهد بحد] اى بسبب شيعى موجب
لحد من الحدود [متقادم] هو لغة بمعنى القديم كما في الصحاح وشرعا ما سياتى [قريبا من امامه
رد] ذلك الشاهد خبر او جزاء والاسناد مجاز عقلي مبالغة فلا حاجة الى حذف مضاف كما ظن وفيه
اشعار بان التأخير المستمر مانع القبول لما فيه من تهمة الفسق بالتأخير وانما قال قريبا من امامه لانه
لو كان بعيدا منه بان كان في موضع لا يكون فيه فاض اذ كان لهم مرض او مانع آخر لم يرد وكما يمنع
التقادم قبول الشهادة يمنع اتمام الحد بان يهرب بعد اقامة بعض الحد ثم اخذ بعد التقادم كما في
الدخيرة [الا في قذف] فانه لم يرد لانه لم يتمكن من الشهادة الا بعد الدعوى فيعزر بالتأخير
وفي الاكتفاء اشعار بان التقادم مانع لقبول الشهادة في حد الشرب والزنا وكذا في السرقة فان للمشاهد
ان يشهد قبل الدعوى لاجل حبس السارق والى ان يجيب المسروق منه ففي التأخير تهمة الا انها
معتبرة في الضمان فيقضي به لا بالقطع كما قال [وضمن] من الضمان او التضمين [السرقة] بالنصب
ازالرفع اي المسروق [وان اقرب] اى بحد متقادم ولو قريبا من امامه [حد] ولو حقا لله تعالى فان التهمة

في الاقرار غير معتبرة اذ الانسان لا يعادي نفسه [وهو] اى التقادم [للسرب بزوال الريح] عند الشبخين
و بمضي شهر عند محمد رح اعتبارا بمائت الحدود كما في المضمورات و ذكر قاضيخان انه بمضي شهر
من وقت الشرب في ظاهر الرواية واما اعتبار الزوال لان الازالة بالمعالجة غير مانعة للحد كما في النخيرة
[ولغيره] اى الشرب كالزنى و القذف و السرقة [بمضي شهر] اذا لم يكن بينه وبين القاضي هذه
المسافة على ما روي عن الائمة الثلاثة و عنه بمضي شهر و عنده مفوض الى راي الامام كما في المضمورات
و عنه سنة و عنه ايام كما في الخزنة و عن محمد رح ثلاثة ايام كما في المحيط و ذكر في النظم ان
التقادم قدر عشرين يوما من وقت الوجوب الى رقت الامضاء و الاول اصح كما في المضمورات [وان شهد
بزنى] اى شهد اربعة بزنا زان [وهي] اى للزنية [غائبة حد] الزاني و لم ينتظر حضور الزانية
كما في العكس لعدم اشتراط الدعوى لثبوت الزنا و فيه اشعار بانه لو اقر بالزنا و هي غائبة حد كما في
المحيط [و] ان شهد [بسرقة من غائب لا] يحد بالقطع لان الشهادة على السرقة شهادة بملك
المسروق للمسروق منه و ذا لم يقبل بلا دعوى و فيه ايماء الى انه لو اقر بسرقة من غائب قطع وهذا
استحسان و في القدر و ري انه ينتظر حضور المسروق منه و الطلب بها عندهما خلافا لابي يوسف رح كما في
المحيط [و نصف حد العبد] اى جلده للزنا و القذف و الشرب فلا يرد مالا ينصف من القذف و القتل
للسرقة و قطع الطريق [و كفى حد] واحد [لسنايات] كثيرة [اتحد جنسها] كما اذا زنى مرارا
او شرب مرارا او سرق مرارا او قذف واحدا او اكثر بكلمة واحدة او اكثر مرارا فانه يحد حد واحد
لكل نوع للحصول الانزجار به و لذلك لو اقيم على القاذف تسعة و سبعون سوطا فقتل آخر لم يضرب
الا سوطا واحدا للتداخل و ظهور الكذب فاذا اختلف جنسها كما اذا زنى و قذف و شرب و سرق يجب
لكل حده فلو اجتمع ذلك مع قتل بدأ بحد القذف ثم قتل و سقط الباقي كما في الاختيار و عن محمد رح
اذا ضرب بعض الحد في النمر او الزنا ثم شرب او زنى باخرى لم يضرب حد مستقبل كما في المحيط [و
اكثر التعزير] الذي هو بالسوط فانه قد يكون بغيرة كما ياتي وهو في الاصل المنع و لم يتعرض للمعنى
الشرعي المراد اعتمادا على ما علم من تعريف الحد ان التعزير عقوبة مقدرة حق الله تعالى او العبد و
سببه ما ليس فيه حد من المعاصي اما فعلي كما بين بعضه في السوابق متفرقا و اما قولي بعضه مبين
ههنا [تسعة و ثلثون سوطا] اى ضربا بالسوط عنده و اما عند ابي يوسف رح فخمسة و سبعون و في
رواية تسعة و سبعون و هي اصح و قول محمد رح مضطرب و عن ابي يوسف رح لو رأى القاضي تعزير
مائة اخذ بالاثرو ان ضرب اكثر من مائة جاز و عنه ان التعزير على قدر عظيم الجرم كما في المحيط
و النخيرة و غيرهما [و اقله ثلاثة] من الضربات كما في الكافي او واحدة كما في الخزنة او ما يراه الامام
كملازمة و ضربة على ما ذكره مشائنا كما في الهداية و الاصل انه ان كان مما يجب به الحد فالاكثر و الا
فمفوض الى راي القاضي كما في قاضيخان و غيره [و ص] للامام [حبسه] اى حبس من عليه التعزير

[مع الضرب] لان الحبس من التعزير فله ضمه مع الضرب وفيه تنبيه على ان للامام الخيار في التعزير بغير الضرب كاللطم والتعريك والكلام العنيف والشتم غير القذف والنظر بوجه عبوس والاعراض وعن ابي يوسف رح انه يجوز باخذ المال الا انه يرد الى صاحب ان ناب والايصرف الى ما يرى الامام وفي مشكل الآثار ان اخذ المال صار منسوخا وقيل ان تعزير مثل العلماء والعلوية بالاعلام بان يقول بلغني انك تفعل كذا وتعزير الامراء والدعاةين به وبالسجرات في باب القاضي وتعزير السوقية و فحومهم بهما وبالحبس وتعزير الاخسة بهن وبالضرب كما في الزاهدي وغيره وفي الكرماني اذا كان ظريفا ذامرة جنني اول مرة لم يعزر فاذا فعل مرارا عزر فانه لم يكن ظريفا فاذا تعفف عن معاصم ربه اذ ذاك تدعي في الانام ظريفا [وضربه] اي ضرب السوط للتعزير فليس الضمير للتعزير والا احتاج ما بعده الى تكلف كما ظن [اشد] من ضربه للسب من حيث صفة الضرب عند البعض ومن حيث الجمع على عضو واحد عند آخرين كما في شرح الطحاوي وقيل ليس في المسئلة روايتان فان التفريق في اكثر التعزير والجمع في اقله كما في المحيط وكيفية ان يجرد عن ثيابه الا السراويل وفي موضع آخر لا يجرد الا عن الفرؤ والشعر يضرب فائما على كل عضو مضروب في السب بلامد كما في قاضيهان [ثم] ضربه [للزنا] اشد لان جنايته اعظم وحرمة آكل [ثم] ضربه [للشرب] اشد لان جنايته يقينية [ثم] ضربه [للقذف] اشد او شديد والاول ارفق لفظا ولا بأس به معنى فان افعال مشتركة او عار عن مستعملاته وقد مر غير مرة والاكتفاء مشعر بان التعزير لا يتقادم وجاز عفو من جانب المجني عليه عند الطحاوي ومن جانب الامام عند غيره ووفق بان الاول في حق العبد والتاني في حق الله تعالى كما في المنية [وهو] اي التعزير يجب [بقذف] اي طعن غير المحصن فيكون القذف مجازا مرسلا او تغليباً بقريظة يا فاسق وغيره ويجوز ان يكون حقيقة والمعطوفات من قبيل الاستغناء مثل [مملوك] عبد او امه [او كافر بزنا] ولو صريحا مثل يا زاني وهو ليس بزان وكذا يا فاجر يا ابن الفاجر يا ابن القنينة التي همها الفجور وكذا (حرام زاده) فانه قذف للام كما في القنية وفي الجواهر انه حد على الصحيح والاطلاق مشعر بان الصبي لو قذف بما مر او ياتي فقد عزر كما قال السرخسي وعن الترجماني لم يعزر ووفق بانه عزر في حق العبد ولم يعزر في حق الله تعالى كما في الزاهدي [و] بقذف [مسلم] صالح [بيبا فاسق] يا ابن الفاسق يا مجرم يا شارب الخمر وكذا لو قال يا مباهي يا عون فان العنوان في العرف هو الساعي والظالم كما في الجواهر [يا كافر] الاحسن يا كافر بالله احتوازا عما قال بعضهم انه لو قال يا كافر لم يجب عليه التعزير لانه تعالى سمى المؤمن كافرا بالطاغوت كما في المضمومات وهل يكفر قائله فيه خلاف والمختار انه لو اعتقد هذا الخطاب شتما لم يكفر ولو اعتقد الخطاب كافرا كافر لانه اعتقد الاسلام كفرا كما في العمادي وما في المواقف انه لم يكفر بالاجماع اريد به اجماع المتكلمين [يا سارق] يا لص يا خائن [يا مخذث] يا ديوث يا جيفة يا قدر يا بليد

يا قوطبان كما في الخزنة لكن في التجنيس لم يعزربا قوطبان الراضي بشجور ميارمه وانقل
لا يشار من ايماء الى انه لو قال (يا ناكس) يا ابله يا لا شيع لم يجب عليه شيع كما في فاضلجان وهل
يجوز ان يجيب المخاطب المتكلم بمثل ما قال في التجنيس ان كان كلمة لا توجب الحد يجوز كما اذا
قال له يا خبيث الا ان التجاوز افضل [وامثاله] اي امثال ما ذكر من الفاظ دالة على افعال
اختيارية مضمومة تعد عارا منسوبة الى من لم يتصف بها واحتوز بها عن افعال خلقية كفتح الصورة
والسيرة وعما لا يحرم ولو عارا كنائة الهمة وعما لا يعد عارا كلعب الترد فلو قال لكيس او طيب
او صالح يا حمار او يا حجام او يا مقامر لم يعزربا كما اشار اليه المصنف وصرح به قاضيان وغيره
والاشمل الا ضبط ما في شرح الطحاوي من ارتكب منكرا او اذى مسلما او معاهدا بغير حق بفعله
او قوله وجب عليه التعزير الا اذا ظهر كذب به فانه لم يجب عليه واليه اشار بقوله [لا] يعزربا
حمار [يا خنزير] يا كلب يا قرد يا ذيب يا بقر قال الفقيه ابو جعفر روح انه في الاخسة اما في
الاشراف فالتعزير واليه اشار بقوله [وقيل] لا يعزربا بحمار وامثاله [الا] اذا قال [لعالم]
بالعلوم الدينية على وجه المزاح فانه يعزربا فلو قال بطريق السقارة كفر لان امانة اهل العلم كفر
على المشتار كما اذا قال له (اي ابله اي نادان اي ناكس) كما في الفتاوى البديعة الا انه يشك بما في
الخلاصة وغيره ان سب المختنين ليس بكفر [او علوي] اي منسوب الى علي سواء كان من اولاد فاطمة رض
اولم يكن ولعل المراد كل متقى والا فالتخصيص غير ظاهر على ما ذكرنا عن الفقيه وفي
التقديم قيل اشعار بان الاول اصح كما في المضمرات وهو مروي عن محمد روح وهو الصحيح كما في قاضيان
وغيره الا انه اختار في الشرح الثاني وهو مروي عن ابي يوسف روح وهو الصحيح كما في الفتاوى
المضمومة الى الاختيار وقيل يعزربه في حق الكل فانهم يعدون سبا كما في الاختيار [ومن حد او عزربا]
بالضم للتعظيم [فمات] من ذلك [هدر] وبطل [دمه] لانه مأمور من الشرع فلا يتقيد بشرط
السلامة وفيه اشعار بان اقامة التعزير للامام عند العلماء الثلاثة وقيل لكل احد وهذا انما يستقيم اذا
اشتغل بالجنابة فانه نهى منكر حينئذ واما بعد الفراع فلا يعزربا باذن الجاني فلو عزربا لاذنه
فللمحتسب ان يعزربا المعزربا بكسر الزاء كما في المنية [وان عزربا زوج] لتترك الصلوة او الغسل او الاجابة
او الزينة او الخروج من البيت او غيره [عرسه] فماتت [لا] يهدر دمها لانه مطلق فيه فينتقيد بشرط
السلامة وفيه اشارة الى ان المولى يعزربا عبده ولو بالشرب والى ان المعلم لو ضرب الصبي لم يهدر دم
الا ان ياذنه الاب ان يضرب ثلثا او اقل ولا يضرب بالشرب وان اذنه الاب وعليه ان يضربه اذا بلغ
عشر سنين لصلوة باليد لا بالشرب الكل في الملتقط والكلام دال على الاختتام والابتداء لانه مشهور
بالسكوت والكلام *

* [كتاب السرقة] *

عقب به السرقة لانه منها مع الضمان [هي] اي السرقة كالسرقة بالكسر مصدر سرق منه شيئا بالفتح
اي جاء مستترا الى حرز فاخذ مال غيره والاسم السرقة بالفتح والكسر كما في القاموس وشريعة هو فروع
لانه اما ان يكون ضررها بندي المال او به وبعمامة المسلمين فالاول يسمى بالسرقة الصغرى والثاني
بالكبيرة بين حكمها في الاخر لانها اقل وقوما واشتركا في التعريف واكثر الشروط فعرفتهما فقال [اخذ
مكلف] بطريق الظلم كما هو المتبادر من هذه الاضافة فاحترز به عن شيئين فلا يقطع الصبي والمجنون
ولا غيرهما اذا كان معه احدهما وان كان الاخذ الغير وعند ابي يوسف ربح يقطع الغير ولا يقطع
باخذ المصحف والكتب والات للهو كما ياتي لاحتمال ان ياخذ للقراءة والنهي عن المنكر فمن الظن
بطلان التعريف منعنا [حفية] بالضم والكسر فلا يقطع بالاخذ مكبرة فانه غصب كما اذا دخل نهارا
او بين العشائين في دار بابها مفتوح او ليلا وكل من صاحب والشارق عالم بالاخر فلو علم احدهما
قطع كما لو دخل بعد العتمة واخذ خفية او مكبرة معه سلاح او لا والصاحب عالم به او لا ولو كبرة نهارا
فمنقب البيت سرا واخذه مغالبة لم يقطع [قدر عشرة دراهم] بوزن سبعة يوم السرقة والقطع فلو
انتقص عن ذلك يوم القطع لنقصان العين قطع لانه مضمون على السارق فكانه قائم بخلاف ما انتقص
للسعر فانه لا يقطع لانه غير مضمون عليه وعن محمد انه يقطع وذكر الطحاوي ان المعتبر يوم الاخذ
وعن محمد ربح لو اخذ نصف دينار قيمته عشرة قطع ولو اقل لا والمتبادر ان يكون الاخذ مرة فلو اخرج
من الحرز اقل من العشرة ثم دخل فيه وكمل لم يقطع [مضروبة] فلو اخذ تبرأ وزنه عشرة و قيمته
اقل لم يقطع فيقوم باعز نقدر راج بينهم ولا يقطع بالشك ولا بتقويم واحد او بعض من المقومين
[مملوكا] فلا قطع باخذ غير المملوك اذ القطع مشروط بالدعوى [محزرا] اي ممنوعا عن وصول
يد الغير اليه وهو في الاصل المجهول في الحرز اي الموضع الحصين [بلاشبهة] تنازع فيه مملوكا و
محزرا فلا قطع باخذ الاعمى لجهله بال غير ولا بالاخذ من السيد والغنيمة وبيت المال [يمكن] اي
بسبب موضع معد لحفظ الاموال كالدرور والكاكين والجانات والخيام والصندوق والمذهب ان حرز
كل شيء معتبر بحرز مثله حتى لا يقطع باخذ لو لو من اضطبل بخلاف اخذ الدابة [وحافظ] اي بسبب
شخص يحفظه فلا قطع بالاخذ عن الصبي والمجنون ولا باخذ شاة او بقرة او غيره من مرقى معها راع
ولا باخذ المال من نائم اذا جعله تحت رأسه او جنبه اما اذا رضع بين يديه ثم نام ففيه خلاف ومن شروط
القطع يكون المال متقوما وان لا يكون مباح الاصل وتافها وان لا يتسارع اليه الفساد وان يكون يد
المسروق منه صحيحة فلا قطع بالاخذ من السارق وسياتي الكل في اثناء المسائل احاط المحيط بكل ما ذكرنا من
المسائل [فان اقر] المكلف [بها] اي السرقة طائعا كما هو المتبادر فلو اقر بمكرها كان باطلا ومن المتأخرين من

انني بصحته ويحل ضربه ليقر كما في خزانة المفتيين وسئل الحسن عنه قال ما لم يقطع اللحم لا يظهر العظم
 لكن في الواقعات لا يقتضى به لانه خلاف الشرع وفي التجنيس عن عصام ان اميرا سألته عن سارق اتى به
 وهو منكرف قال عليه يمين فقال الامير سارق ويمين هاتوا بالسوط فما ضربوه عشرة حتى اقر فأتى بالسرقة
 فقال سبحان الله ما رأيت جورا اشبه بالعدل من هذا [مرة] عندهما ومرتين عند أبي يوسف رح
 وعنه الرجوع اليهما كما في الكافي [اوشهد] بها [رجلان] علان فلم تقبل شهادة النماء وتقبل شهادة
 رجل وامرأتين في حق المال كالشهادة على الشهادة كما في المحيط وغيره [وسالهما] اي وجب على [الامام]
 او نائبه ان يمال المقر والشاهد [ماهي] اي السرقة احتراز عن نسيء الغصب والسرقة الكبرى [وكيف هي]
 لان الاخذ قد يكون بلا قطع كما اذا ادخل يده في الدار واخرج المتاع [ومتى هي] لان التقادم مانع
 القطع اذا ثبت بالبينة دون الاقرار كما ذكره المصنف قبل ولذا اطلق هنا فلا عليه كما ظن [واين هي]
 فانه لا قطع بالاخذ في دار الحرب والبغي [وكم سرق] لانه لا قطع بلا نصاب اذا كان المسروق منه
 غائبا عن مجلس القضاء كما في المحيط فالاطلاق لا يتلوه عن شيخ [ومن سرق] احتراز عن الاخذ
 من السارق وذو رحم محرم ونسيء [وبيناهما] اي بين المقر والشاهد جميع ما ساله [قطع] السارق
 يده سواء كان مقرا او غيره جزاء لكسبه فان اقر بها ثم هرب ان كان في فورة لا يتبع لصحة الرجوع عنه
 بخلاف ما اذا شهدا عليه بها ثم هرب فانه يتبع في فورة ولو اقر رجلا بسرقة مائة درهم فقال احدهما هو
 مالي لم يقطع واحد منهما كما في المحيط [وان شارك] في الاخذ [جمع] اي ما فوق الواحد [و اصاب
 كلا] منهم بالقسمه على السواء [قدر نصاب] من عشرة دراهم مضروبة [قطعوا] اي قطع الامام ذلك
 الجمع [وان اخذ بعضهم] دون كلهم لوجود الاخذ من الكل معني فانهم معاننون فان اصاب كلا اقل
 من ذلك لم يقطع وفيه ايماء الى انه لو سرق واحد عشرة من عشرة انفس من حرز واحد من كل درهم
 قطع لكمال النصاب في حق السارق كما في الظهيرية [لا] يقطع [بتأفه] اي اخذ شيخي حقيب خسيش
 في عين الناس من التفه مسكرة الخساسة كما في القاموس [يوجد مباحا] في الاصل لما فيه من الزكاة
 العامة ولانه لا يجري فيه الشح [في دارنا] فقطع بما يوجد مباحا في دارهم كالساج والعاج والابنوس
 والعود والصندل واللؤلؤ والياقوت فانها عزيزة في دارنا وعن محمد رح لا قطع في العاج والابنوس
 بلا عمل فيهما وعنه لا قطع في اللؤلؤ والياقوت كما في المحيط [كخشب] غير معمول فقطع بالمعمول
 كاخذ السربير والباب [وحشيش] مملوك فلا قطع بالكلاء الرطب بالطريق الاولى واختلف في القطع
 باخذ الوسمه والحناء كما في شرح الطحاوي [وسمك] طري او قديد [وصيد] بري او بحري
 طيرا كان او غيره كاللجاج والبط والفهد وعن ابي يوسف رح انه يقطع في كل شي من المذكورات الا
 في الطين والتواب والشرقيين كما في الهداية وغيره [او] بشيخ [يقصد سريعا] لا يبقى سنة كما اشير
 اليه في المضمرات [كلبن] واشربة غير مطبوخة وثريد وخبز [ولحم] طري او قديد وقال مشائخنا

لا يقطع باخذ الطعام في سنة القحط وان كان لا يفسد ويحز وكن في الخصب اذا كان يفسد ولو مخرزا فان لم يفسد وكان مخرزا يقطع كما في المحيط [وفاكهة رطبة] ولو مخرزة وفي الواقعات تكلّموا في الثمر الرطب والمختار ان لا يقطع به [وثمره] اي لا بفاكهة يابسة [على شجر] كالجوز واللوز لغدم الاحراز وانما قيد بالشجر لانه لو كان في الحز قطع كما في المضمورات لكن في النظم لو سرق تمرا من الحز قطع بخلاف غيره من الثمار فانه لم يقطع لانه يفسد سريعا [ربطين] لا يفسد سريعا كالقديد منه واما ما يفسد منه فلا دخل في الفاكهة الرطبة فلم يدخل مطلق البطين في الفاكهة الرطبة ولا في اليابسة على الشجر كما ظن [وذرعه لم يفسد] وان كان له حائط موثق او حافظ وفيه اشعار بانه لو حصل وجمع في بيدر قطع لانه صار مخرزا ولهذا لو اخذ الحنطة من السنبل لم يقطع كما في الواقعات [واشربة مطربة] اي مسكرة لانه لا قيمة لشئ من المسكرات عند بعض اصحابنا كما في الكرمانى وفي التقييدا شعار بانها لو كانت خلا او دبسا او عسلا او نحوه قطع وعن محمد رح انه لم يقطع وعنه لو اخذ اثناء فضة قيمته عشرة فيه نبيذ لم يقطع بتبيعة ما فيه فلو كان فيه عسل قطع كما في المحيط [وآلات لهو] كالدف والمزمار والطنبور والترو والشطرنج وطبل اللهو وكذا طبل الغزاة فانه لا يقطع باخذه على المختار كما في الواقعات [وصليب] بالفتح شئ مثلث يتخذ النصارى قبله وانما يثلث اينانا بما قالوا من ثالث ثلاثة وقيل خشبات يضم بعضها الى بعض زعموا ان عيسى عليه السلام صلب على مثله فتبركوا به كما في المعرب بالعين المهملة [من ذهب] اوفضة سواء كان في معبد هم او في بيت لهم وهذا عندهما و كذا عند ابي يوسف رح الا اذا كان في البيت فانه يقطع وفيه ايماء الى انه لا يقطع باخذ الصنم ولو من الحجريين [و باب مسجد] الاولى باب دار فانه يلزم منه بالطريق الاولى ان لا يقطع بباب المسجد لانه يحز بباب الدار ما فيها بخلاف باب المسجد كما في النهاية [و مصحف وصبي حرو لو] كانا [محلين] اي مزنيين بالذهب او الفضة قدر عشرة وهذا عندهما لان الكاغذ والجلد والحلية تبع ولا مالية للحز ولا للمكتوب و قطع عند ابي يوسف رح اذا بلغ الحلية نصابا [وعبد الا الصغير] الذي لا يعبر عن نفسه فانه يقطع به لتحقيق السرقة بخلاف الكبير فانه غصب او خداع ويقطع عند ابي يوسف رح ولو صغيرا لا يعقل ولا يتكلم [ودفتر] بالفتح وقد يكسر جماعة المصحف المضمومة كما في القاموس فيشمل المصحف وكتب العلوم الشرعية والاداب ودواوين فيها حكمة دون دواوين فيها اشعار مكروهة وكتب العلوم الحكيمية فانهما داخلان في آلات لهو كما اشار اليه الزاد وغيره [الادفتر الحساب] بضم السين وتشديد السين جمع حاسب اي دفتر فرغ حسابه فان المقصود منه المال كما في الكافي وغيره لكن في المحيط انه يقطع به لانه لا يحتاج اليه اذ ليس فيه احكام الشرع ولا ما يتوصل به اليها بخلاف المصحف وكتب الحديث والفقه والادب وقيل يقطع بكتب الادب لانه ليس فيها احكامه وفيه اشعار بانه يقطع بكتب الشعر والدواوين مطلقا وكذا كتب الحكمة وفي

الخزانة لا يقطع بكتب الحديث والشعر وعن ابي يوسف رح انه يقطع ولا يقطع بكتب الوقف [ولا في كلب] ونهر [ونهب] لانه مباح الاصل كما مر فالاولى ان يذكر قبله لانه داخل في الصيد كما نص عليه المحيط [وخيانة] اي لا يقطع بخيانة في نحر وديعة في يده من مال الغير لقصور الحرز [ونهب] اي غارة لمال لانه اخذ علانية [ونبس] اي اخذ الكفن عن ميت في قبره سواء كان الكفن مسنونا او زائدا او اقل وسواء كان القبر في الصحراء او البيت ولو مقفلا وقيل يقطع اذا كان مقفلا والاصح انه لا يقطع عندهم لاختلال الحرز بسفر القبر وعن ابي يوسف رح انه يقطع بالكفن المسنون او الاقل ولو كان القبر في الصحراء كما في الكشف فمن الظن ان الاسبب المشون والمنهوب والمنبرش لان المعنى حينئذ لا يقطع باخذ ما خان ونهب ونبس غيره بالاخذ ولا يخفى انه غير مراد [ومال عامة] كالبيت المال [ومال له] اي للاخذ [فيه] اي في ذلك المال [شركة] كمال الغنيمة فان له نصيبا من بيت المال والمغنم فيقع في الحرز خلل [ومثل حقه] اي لا يقطع باخذ مثل دين له على غيره من دراهم او غيرها لانه استوفى حقه سواء كان [حالا او مؤجلا] لان الحق ثابت والتأجيل لتأخير المطالبة وفي المثل اشارة الى انه لو اخذ اجود من حقه او اردى قطع والى انه لو كان حقه دراهم فاخذ دنائير قطع وهو رواية عن ابي يوسف رح كما في الزاهدي والصحيح انه لم يقطع لان النقود في حكم جنس واحد كما في الذخيرة والى انه لو اخذ عروضا قطع لانه ليس له الاخذ الا بيبعا وعن ابي يوسف رح انه لم يقطع لان له ان ياخذ رهنا او قضاء من حقه عند بعضهم كما في الهداية وفيه ايما الى ان له ان ياخذ من خلاف جنسه عنده للمجانسة في المالية وهذا اوسع فيجوز الاخذ به وان لم يكن مذهبا فان الانسان يعذر في العمل به عند الضرورة كما في الزاهدي [ولو مجزئ] اي لو اخذ مثل حقه مع زيادة عليه من ماله لم يقطع لصيرورته شريكا بمقدار حقه [وما قطع فيه وهو بحاله] اي اذا سرق مالا ققطع يده فيه فردة الى ماله ثم سرقه ثانيا ولم يتغير المسروق عن حاله الاول حقيقة فانه لا يقطع وعن ابي يوسف رح انه يقطع كما في الهداية وفيه اشارة الى انه لو سرق هذا المال مع شيء آخر قطع والى انه لو باعه ماله بعد الرد ثم سرقه قطع لانه يتغير حكما كما قال مشائخ ما رواء النهر ولم يقطع عند مشائخ العراق لانه لم يتغير حقيقة والى انه لو سرق غزلا وقطع يده فيه فردة على ماله فنسجه المالك وجعله ثوبا ثم سرقه قطع وكذا في كل عين قطع فيه فرد على المالك فحدث فيه صنعة لو احدثه الغاصب في المغصوب انقطع حق المالك الا ترى انه لو سرق ثوب خز وقطع فيه ثم نقضه فسرق النقض لم يقطع لان هذا الصنع لا يقطع حق المالك لو وجد من الغاصب كما في المحيط [ومال دي رحم محرم] كالاخوين والعميين [من بيته] لانه غير محرز فلو اخذ ماله من بيت غيره قطع لانه حرز وفيه اشارة الى انه لو اخذ من بيت امه او اخته رضاعا قطع وعن ابي يوسف رح انه لم يقطع كما في الهداية والى انه لو اخذ من مال امرأة ابيه او ابنه او زوج ابنته او امه او زوجة جد وهو لم يقطع

بلا خلاف كما في النظم وضافة المال للعهد فيشمل ما اذا كان المال لغير ذي الرحم فانه لم يقطع كما في العهد اية فمن الظن ان الاحسن مال من بيت ذي رحم مشتمل هذه الصورة [ولا] مال زوج اخذت [من] بيت [زوج] لا تسكن فيه عرسه معه [و] مال عرس من بيت [عرس] لا يسكن فيه زوجها لان بساط بينهما في الاموال عادة وفيه ايماء الى انه لو اخذت من بيته او بالعكس ثم طلقها او عند المرافعة انقضت عدتها لم يقطع اعتبارا للابتداء لكن لو اخذ اجنبي من اجنبية او بالعكس ثم تزوجها قبل المرافعة لم يقطع ايضا لان الزوجية مانعة كما في المحيط [و] مال سيده من بيت [سيده] وسيدته من بيت سيدته ولم يذكره للاشتراك لا للتغليب لانه ميمار بلا قرينة كما ظن [و] من بيت [عرسه] اي عرس السيد [وزوج سيدته] ومكاتبه [وعبد الماذن] [و] مال مضيقه من بيت [مضيقه] من دار فلو اذن الضيف بالدخول في بيت آخر فاخذ منه نفى القطع روايتان كما في المحيط وفيه اشعار بانه لو اخذ من بيت غير ما ذور فيه قطع بالاتفاق ولو اعتمد على ما ياتي من قوله وبيت اذن لكان جائزا [ومغنم] اي غنيمة لان له فيه نصيبا ولا يشفى ان الاخذ ان كان من العسكر فالمغنم داخل في مال الشركة والا ففي مال العامة [و] مال اخذ من [حمام] سواء كان له حافظ ام لا وهذا اذا اخذ منه نهارا واما اذا اخذه ليلا فقد قطع وضمن الحمامي ان امر بالسفط كما في المضمورات وفيه اشعار بانه لو اعتاد الناس دخول الحمام في بعض الليل فهو كالنهار كما في الاختيار وانما خص الحمام عما ياتي مما اذن فيه لان في السراجية لو اخذ من حمام ورجب المال حافظه قطع عند ابي حنيفة رح ولم يقطع عند محمد رح وعليه الفتوى [و] من [بيت اذن] للناس [في دخوله] لاختلال السرز فلو اخذ من المسجد لم يقطع الا اذا كان صاحبه فيه لان المسجد انما يصير حرزا بالحافظ ولو اخذ من السانوت او النان نهارا فكذلك لذلك واما ليلا فقد قطع الا اذا اعتيد الدخول فيه بعض الميل فانه لم يقطع لوجود الاذن كما في الاختيار [ولا] يقطع [ان] اخذ [و] لم يخرج من الدار [لان يد المالك قائمة حينئذ] والدار يتناول السانوت و نحوه مما كان حرزا بنفسه واهله ينتفعون بصحته انتفاع المنزل لا السكة والا فهي ذات المقاصير كما في الكرماني [او] ان اخذ [و] نازل [اي اعطى] من هو خارج [من الدار من المعين لان الاخذ لم يوجد منهما وهذا عنده واما عند غيره فقطع الداخل والاول الصحيح كما في المضمورات وعن ابي يوسف رح ان ناوله وقد ادخل الخارج يده فيها فلا قطع على احد منهما وبه اخذ كثير من المشائخ كما في النخيرة [او] ان [ادخل يده] من الباب او الثقب [في بيت واخذ] فانه لم يقطع بالاتفاق و عن ابي يوسف رح انه يقطع كما في النظم وفيه ايماء الى انه لو دخل فيه ووضعه عند الباب او الثقب ثم خرج واخذه قطع وفيه اختلاف المشائخ كما في النخيرة والى انه لو اخذه من السبخ الاسفل قطع وذا بالاتفاق وكذلك من الاعلى وفيه خص والا فالقطع عند العامة كما في النظم [او] ان [طرسرة] اي شق ما فيه الدبراهم [خارجة من كم غيره] ظرف خارجة او طرسرة فعلى الاول يكون الصرة من خارج اليكم متصلة

به وحينئذ لم يقطع بالطر والاخذ لعدم السرز وعلى الثاني اما ان يكون من داخل الكم فلا يقطع
 بطر خارجه كما مر الا اذا حل رباطه وادخل يده في الكم واغلقه فانه قطع كما اذا كان الصرة خارجه غير
 مربوطة وادخل يده في الكم واخذ له لوجود السرز واما ان يكون من خارج الكم مربوطا على ظاهره
 وحينئذ يقطع بالطر لانه اخذه من السرز وهو الكم وعلى هذا لرحل الرباط واخذ لم يقطع لان
 الدراهم خارج الكم وعن ابي يوسف رح انه يقطع بكل حال لانه مسرز بالكم او صاحبه [او] ان
 [سرق] اي اخذ [جملا] بالجيم والاحسن بغيره ولرمع السمل [من القطار] بالكسراى من الابل
 المقطورة والمقرب بعضها الى بعض على نسق واحد كما في القاموس [ارحملا] بالساء المكسورة اي
 جوالق مملوا من المتاع وانما على ظهر دابة وان لم يكن من قطار كما اشير اليه في المحيط وغيره فمن
 الظن ان الاحسن تقلد من الطرف على حملا ايضا على ان الاصل اشتراك المعطوفين في القيد وانما
 لم يقطع وان وجد السائق او القائد او الراكب لان كلا منهم قاطع مسافة او ناقل متاع لا حافظ [وقطع]
 السارق من القطار او غيره [ان حفظه ربه] اي حفظ المسروق من الحيوان الاهلي والحمل والمتاع
 ماله او غيره وفيه ايماء الى انه لو سرق شاة او بقرة او ابلا من المرعى ومع الراعي من يستفظه قطع و
 الا فلا وبه اثنى كثير من المشائخ والى انه لو اخذ متاعا من بيت السوق ليلا وعنده حافظ قطع والا فلا
 بخلاف ما اذا كان السرز بالمكان فانه يقطع بالاخذ وان لم يكن معه حافظ كما في المحيط [او نام] الحافظ
 [عليه] اي مع المسروق من الحمل او غيره فان على يبيع للمصاحبة كما في القاموس وغيره مما زاد
 المصنف وغيره من قيد او بقربه زائن ففيه اشعار بان المتاع يسرز بالتألف في حال نومه سواء جعله
 تحت راحه او جنبه او بين يديه وهو الصحيح وقيل لو نام وهو بين يديه لم يقطع كما في المضمومات
 فلو جلس في الصحراء او المسجد او الطريق وعنده متاعه فهو مسرز وفي البقال ان المتاع اذا كان بحيث يراه
 قطع وعن محمد رح لو كان عليه قلنسوته او رداءه او مسطحة لم يقطع وكذا لو سرق من نائمة حليا
 كما في المحيط [از] ان [شق الحمل] اي جوالق على الارض او على ظهر جمل [واحد] منه [شيئا] اي
 اخرج منه بيده ما قيمته عشرة دراهم فصاعدا فلو خرج الشيء بنفسه ثم اخذه لم يقطع لان الاخراج
 عن السرز شرط [او] ان [ادخل يده] او شيئا آخر تعلق بالمتاع [في صندوق او كم] او جيب او غيره
 واخذه منه [اذا خرج من مقصورة] اي حجرة [دار فيها مقاصير الى صحنها] اي لو اخرج السارق
 من منزل من منازل دار كبيرة في كل منها ساكن على حدة كالمدارس والخوانق والاشانات الى
 صحن هذه الدار التي ينتفعون به انتفاع السكة قطع لانه اخرج من السرز اد كل مقصورة حرز
 [او سرق] واخرج [صاحب مقصورة] منها [من] صاحب مقصورة [اخرى] الى مقصورتها وان لم
 يخرج الى صحنها بخلاف ما اذا سرق صاحب بيت من بيوت دار صغيرة في كل منها ساكن فانه لا يقطع
 ما لم يخرج من الدار [او] دخل السارق في حرزا و [القي شيئا] منه [في] نحر [الطريق]

كحشدن الدار وغيره [ثم] خرج [واخذ] ذلك الشيء لانه صار مخرجا من السرز بفعله وفيه ايمله
 الى انه لو اخذ غيره قبل ان يخرج او بعده لم يقطع خلافا لفرج كافي النظم [او حمله على] نحو
 [حمار فساقه واخرجه] لان هير الدابة يضاف اليه للسوق وفيه رمز الى انه لو القى في نهر قوي في
 السرز فخرج واخذ من الخارج لم يقطع وان لم يكن قويا فترك الماء حتى خرج قطع وفيه اختلاف
 المشائخ كما في المحيط والى انه لو علقه على طائر فطار الى بيته لم يقطع كما لو ابتلع دينارا فخرج كما في
 الخلاصة وغيره والى انه لو خرج من السرز ثم السمار لم يقطع وكذا لو حمل على كلب فخرج
 بلا سوقه والى انه لو دخل مربطا وترك بابه مفتوحا فخرج الدابة بنفسها فذهب بها من السكة لم
 يقطع وان صاح حتى خرجت فان كانت ثورا وقال هـ هـ هـ يقطع وان قال هـ هـ هـ هـ هـ لم يقطع
 وان كانت حمارا وقال هير هير قطع وان قال بير بير لم يقطع كما في النظم ثم شرع في
 كيفية الحد فقال [يقطع يمين السارق] اي اليمنى من يديه فان اليسرى لم يقطع في المرة
 الاولى بالاجماع واطلاقه مشعر بان اليمنى لو كانت شلاء او مقطوعة الاصابع قطعت وهذا
 ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه لم يقطع [من زنى] بفتح الزاء وسكون النون هو الرسخ
 [ويحسم] اي يغمس في الدهن المغلى وجوبا لان الدم لا ينقطع الا به والحد زاجر غير متلف ولهذا
 لا يقطع في السر والبرد الشديدين واجر الدهن على السارق كاجر الحداد ومقيم الحد كما في آخر
 كراهية التمرناشي [ثم] يقطع [رجله اليسرى] من الكعب ويحسم [ان عاد] الى السرقة وهذا
 كله اذا كان اليد اليمنى موجودة فان كانت ذاهبة او مقطوعة قطع الرجل اليسرى اولا كما في الاختيار
 [فان عاد] الى السرقة سرقا [ثالثا] او رابعا [لا] يقطع اليد اليسرى ولا الرجل اليمنى وفيه
 اشعار بانه يشترط لكل من قطع اليد والرجل ان يكون كل من اليد اليسرى والرجل اليمنى صحيحة
 فلو كانت احدهما مقطوعة او شلاء او مقطوعة اصابع اليد او مقطوعة الابهام او الاصبعين او ثلثة في
 رواية سوى الابهام او بالرجل عرج لا يستطيع المشي لم يقطع لفوات جنس المنفعة بطشا او مشيا كما في
 الاختيار واليه اشير في شرح الطحاوي لكن في المحيط يشترط في قطع اليد اليمنى ان يكون اليسرى
 والرجل اليمنى صحيحين فلو قطع اليد اليسرى لم يقطع اليمنى ولو قطع الرجل اليمنى سقط القطع لكن
 لو قطع الرجل اليسرى قطع اليد اليمنى لانه لا يفوت جنس المنفعة بطشا [بل] يعزى استسانا على
 ما قال بعض المشائخ كافي الكافي او يضرب كما في الاختيار ثم [يسجن] مثلا [حتى يتوب] ومدة
 التوبة مفوضة الى راي الامام وقيل ممتدة الى ان يظهر سيماء الصالحين في وجهه وقيل يحبس سنة
 وقيل الى ان يموت كما في الكفاية وللامام ان يقتله سياسة كما في المضمورات [وشرط] الحد السرقة الثابتة
 بالاقرار او الشهادة [لخصومة المالك] ولو حكما كالأب والوصي والوكيل ومتولي الوقف [او] خصومة
 [ذي يد] بالتبنيون [حافظ] اي ذي يد امين او ضمين [كالمودع] والمستعير والمستاجر والمضارب

والمستبضع [د نسوة] من الغاضب والقاطب على موم الشراء او يعقل فأسد و يستثنى منه الراهن فانه لا يخاصم الراهن الا بعد قضاء الدين واحتوز بالحفاظ عن السارق فانه لو سرق منه لم يقطع بخصومة احد ولو مالكا لان يده ليست بصحيحة فالأولى خصومة يد صحيحة وهى يد ملك ويد امانة كيد المودع ويد ضمان كيدا لقابض على السوم وتماهه في الاختيار [وما قطع به] من المال [ان بقي] في يد السارق او غيره بالشراء و نسوة [رد] الى المالك لانه لم يزل عن ملكه ورجع على السارق من ملكه بما دفعه اليه [والا] يبق بان هلك او استهلك [لا يضمن] السارق او لا يملك المسروق منه تضمين السارق وعنه انه لو استهلك ضمن وعن محمد رح انه ضمن ديانة لا قضاء ولو استهلك غيره ضمن ويرجع بما دفع على السارق وفي المنتقى ان كلا منهما غير ضامن وهذا كله بعد القطع واما قبله فلو اختار القطع لم يضمن كما اذا قال المالك انا ضمنته لم يقطع كما في المحيط ثم شرع في السرقة الكبرى فقال [ومعصوم] بالعصمة الموبدة وهو مسلم او ذمي حر او عبد [قطع الطريق على معصوم] اى زاحم المارة من مسلم او ذمي في صحراء دارنا على مسافة السفر فصاعدا دون القرى والامصار ولا بينهما وهذا ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح ان من قطع الطريق من زاحم على اقل من مسيرة السفر او في المصر ليلا وعليه الفتوى دفعا لشر المتغلبة المفسدين كما في الاختيار وغيره وقال بعض المتأخرين ان هذا في زمانهم واما في زماننا فيتحقق قطع الطريق في القرى والامصار وعن ابي يوسف رح من زاحم في المصر او بين القرى فان كان بالسلاح يحد وان كان بغيره فلا الا اذا كان بالليل وانما قال معصوم اشارة الى انه لو كان واحدا له قوة لم يكن للمارة مقاومته حد ولو امرأة وعن محمد رح لو كان فيهم امرأة باشرته اقيم الحد عليها دونهم وعن بي ايوسف رح ان عليهم الحد دونها وعن ابي حنيفة رح انه لا حد على احد كما قال محمد رح وفي القدرى اجمع اصحابنا انه لا حد على المرأة كما لا حد على الصبي والمجنون وذو رحم محرم من المارة وان باشرة ولا على من كان احد منهم معه فيشترط للحد كونهم كلهم مكلفين اجنبيين اذ الشبهة دائرية كما في الذخيرة وغيره فالاطلاق لا يشترط شيعي والتعلق مجاز فان المعنى قطع المارة من الطريق كما في الكرمانى وقطاع الطريق اللصوص كما في الغاموس فهي جمع قاطع كطلاب وطالب وانما قال على معصوم لانه لو قطع على مستامن اختلف في وجوب حده و المتبادر انه لو قطع بعض المارة على بعض لم يحد اذ الطريق في حقهم كدار كما في الاختيار وغيره [فاخذ] هذا المعصوم القاطع [قبل اخذ مال] المعصوم منه [و] قبل [قتل] له عزز [حبس حتى يتوب] ويظهر سيماء الصالحين عليه او يموت لانه خوف معصوما في فاضيلان عزز وخلق سبيله وقيل ان الامام لا يزال يطلبه حتى يخرج من دار السلام كما في الاختيار [وان اخذ] قاطع المال [ونصيب كل] من القاطع [نصاب] من عشرة دراهم في ظاهر الرواية وعشرين درهما في رواية الحسن كما في الظهيرية [قطع يده ورجله من خلاف] اى يده اليمنى ورجله اليسرى بلا قتل

ثم يرد المال ان بقي والا لم يضمن وفي الغاء اشعار بان هذا الحكم فيما اذا اخذ قبل التوبة فلم يتاب قبل ان ياخذ واسقط عنه الحد لكن بقي حق العبد من المال والقصاص كما في الاختيار وفي الاخذ - روى الى انهم لو لم ياخذوا اياهم ولو لم يلزم ان يتبعوهم فان اخذوا مال احد كان ان يتبعوهم وان غاب الا اذا استهلكوه وان قتلوا احدا لم يتبعوهم الا اذا حضر وليه كما في المحيط وغيره [وان قتل] القاطع معصوما [بلاخذ مال] منه [قتل حدا] اى سياسة لا قصاصا ولذا لم يلتفت الى عفو الاولياء لانه جق الله تعالى [و] ان قتل [معه] اى مع اخذ المال [قتل] بلا قطع وعنه انه يقطع وبعد القتل يدفع الى اهله حتى يدفنوه [او صلب] بان يغرز خشبة في الارض ثم يربط عليها خشبة اخرى فيضع قدسيه على تلك الخشبة ويربط من اعلاه خشبة اخرى ويربط عليها يديه ثم يطعن بالرمح تحت يده اليسرى وتحرك الرمح حتى يموت به كما في المضمورات [او قطع] اليد والرجل من خلاف [ثم قتل او صلب] عنده واما عندهما فيقتل او يصلب ولا يقطع وعن ابي يوسف رح لا يترك الصلب للنص وعن ابي حنيفة رح ان للامام ان يقتل ثم يصلب ثم في ظاهر الرواية يترك على الخشبة ثلاثة ايام ثم يشلي بينه وبين اهله حتى يدفنوا لضرر الناس برثه وعن ابي يوسف رح انه يترك حتى يسقط عبرة وهذا كله اذا اخذ قبل التوبة ورد المال فلورجع وتاب ورد المال لم يحل لكن يدفع الى اولياء المقتول ليقتلوه قصاصا او يصلبوه واما اذا تاب ولم يرد المال فقد قيل حد وقيل لم يحل بل دفع الى اوليائه كما في المحيط وغيره وانما ختم على ذلك اشارة الى الختم والشروع فان في قتل قطاع الطريق اطلاق المسافر على السير *

* [كتاب الجهاد] *

عقب بالسرقة مع اشتغال كل على القتل ترقيا الى الاعلى فان قتال الكفار اعظم اجرا وهو في اللغة بدل ما في الوسخ من القول والفعل كما قال ابن الاثير وغيره وفي الشريعة قتال الكفار ونحوه من ضربهم ونهب اموالهم وهدم معا بلدهم وكسر اصنامهم وغيره والمراد الاجتهاد في تقوية الدين بنحو قتال الجريبيين والذميين المرتدين الذين هم اخبث الكفار لانكار بعد الاقرار والباغين فاللام للعهد على ما هو الاصل والاكثرون قد سموه بالسير جمع السيرة اسم من السير كما في الطلبة ثم نقلت الى الطريقة ثم غلبت في الشريعة على طريقة المسلمين في المعاملة مع انكافرين والباغين وغيرهما ولما اراد بيان ما هو الاخص مما ذكر عدل من الاضمار الى الاظهار فقال [الجهاد فرض عين] بشرط القدرة على القتال والسلاح والزاد والراحلة وغيرها كما في قاضيخان وغيره وحكمه ان يلزم كل اخذ اقامته ولا يسقط باداء البعض فالمعني فرض كل ذات بشرطه [ان هجم الكفار] المذكورون على دار من ديار الاسلام اي انتهوا اليها بغية لانفس المسلمين وذراريهم واموالهم فان علم من

يقرب منهم و قدروا على دفعهم فالجهاد فرض عين في حقهم ومن بعد عنهم ففرض كفاية تنبذ
في حقهم الا اذا عجز الاقربون او تكاسلوا فانه فرض عين في حقهم ايضا ثم رثم الى ان يفترض
على اهل الشرق والغرب جميعا فمن قام به سقط عنه ومن لم يقم بلا عذر اثم فالجهاد قبل العلم
بالتغير لم يجب على احد فان الانسان لم يضطرب بما لم يعلم به وبعد العلم وجب على هذا الترتيب
ويكفي ان يكون المشير به فاسقا او عبدا كما اشير اليه في الذخيرة والسيوطي والمغني وغيرها وهذا
في زماننا واما في الابتداء فالصفح ثم الموعظة المستمرة ثم القتل اذا قتلوا ثم البداءة به في غير الاشهر
المحرم في جميع الا زمان والاماكن سوى الحرم كما في الكرمانى [فيخرج] كل مسلم حتى [المرأة
والعبد بلا اذن] من الزوج والسيول لان هذا الفرض اوجب [وفرض كفاية] اى فرض على كاف
ومقيم له وان كان فرضا على كل احد بطريق النبالية [بداء] اى ابتداء من المسلمين وقال بعض
المشائخ ان الجهاد قبل الهجوم واجب وقيل تطوع والصحيح الاول فيجب على الامام ان يبعث سرية
الى دار الحرب كل سنة مرة او مرتين وعلى الرعية اعانتة الا اذا اخذ الخراج فان لم يبعث كان كل الاثم
عليه وهذا اذا غلب على ظنه انه يكانيههم والا فلا يباح قتالهم بخلاف الامر بالمعروف كما في الزاهدي
والاعلاق مشعر يجوز الابتداء به في الاشهر الحرم واحد فرد وثلاثة مرد رجب وذوالقعدة وذوالحجة
والمحرم وان كان الافضل بان يبتدأ به في غيرها كما في قاضيهان ثم اشير الى حكمه فقتل [ان قام]
اى انتصب [به بعض] من المسلمين العالمين به [سقط عن اجائين] اى باقى هؤلاء المسلمين [و
الا] يقيم به بعض منهم [اتموا] اى جميع المسلمين العالمين به سواء كانوا كل المسلمين شرقا وغربا او
بعضهم وفيه رمز الى ان فرض الكفاية على كل واحد من العالمين به بطريق البدل وقيل انه فرض على
بعض غير معين والازل المختار لانه لو وجب على البعض لكان الاثم بعضا مبهما وذا غير مقبول
والى انه قل يصير بحيث لا يجب على احد و بحيث يجب على كل احد و بحيث يجب على بعض
دون بعض فان ظن كل طائفة من المكلفين ان غيرهم قد فعلوا سقط الواجب عن الكل وان لزم منه
ان لا يقوم به احد وان ظن كل طائفة ان غيرهم لم يفعلوا وجب على الكل وان ظن البعض ان
غيرهم اتى به وظن آخرون ان الغير ما اتى به وجب على الآخرين دون الاولين وذلك لان الوجوب
ههنا منوط بظن المكلف لان تكميل العلم بفعل الغير وعدمه في امثال ذلك في حيز التعسر
فالتكليف به يؤول الى السرح وتماهيه في مناهج العقول والى انه لم يجب على الجاهل به وما
في حواشى الكشاف للفاضل التفاتراني انه يجب عليه ايضا فمخالف للمتمددلات [لا] يفرض [على
صبي] لانه غير مكلف كالمجنون [وعبد] لان حق المولى مقدم على فرض الكفاية وفيه اشعار
بانه لا يخرج المولى الى الجهاد بلا اذن احد الوالدين وكذا المديون بلا اذن الدائن كما في اللسم
[وامرأة] حرة سواء كان لها زوج او لا لان من قرنها الى قدمها عورة وفي الجهاد قد انكشف شيء

من ذلك لا محالة كما في المحيط فلا يختص بالزوجة كما ظن [راعى ر مقعد] بضم الميم وفتح العين
 أى الذى اتعده الداء [واقطع] أى الذى قطع يده لعدم القدرة على الجهاد وفيه اشعار بان من عجز
 عنه بسبب من الاسباب لم يفرض عليه كما اشير اليه فى الاختيار واعلم ان من امهات هذا الباب
 معرفة الامام والداين فالامام من بائعه اهل السل والعقد ونفذ حكمه فيهم خوفا وتهرافلا يصير اماما
 الا بهذين كما فى الاظم وغيره ودار الاسلام ما يجري فيه حكم امام المسلمين ودار الحرب ما يجري
 فيه امور رئيس الكافرين كما فى الكافي وذكرنى الزمدي انها ما غلب فيه من المسلمين وكانوا فيه
 آمنين ودار الحرب ما خافوا فيه من الكافرين ولا خلاف ان دار الحرب يصير دار الاسلام باجراء
 بعض احكام الاسلام فيها واما صيرورتها دار الحرب فعوذ بالله منه فعنده بشروط احدها اجراء احكام
 الكفر اشتجارا بان يحكم الحاكم بمحكمهم ولا يرجعون الى قضاة المسلمين كما فى الحيرة والناني الاتصال
 بدار الحرب بحيث لا يكون بينهما بلادة من بلاد الاسلام يلحقهم المدد منها والثالث زوال الامان
 الاول اي لم يبق مسلم اذ ذمى فيها آمنة الا بالمال الكفار ولم يبق الامان الذى كان للمسلم باسلامه و
 للذمى بعقد الذمة قبل استيلاء الكفرة وعندهما لا يشترط الا الشرط الاول وقال شيوخ الاسلام والامام
 الاسبغياي ان الدار من عومة بدار الاسلام ببقاء حكم واحد فيها كما فى العمادي وغيره فالاحتياط
 ان يجعل هذه البلاد دار الاسلام والمسلمين وان كانت للملأعين واليهن فى الظاهر لهؤلاء الشياطين
 ربما لا تجعلنا فتنة للمقرم الظالمين ونجنا برحمةك من القوم الكافرين كما فى المستصفى وغيره ثم اشار
 الى تفضيل الجهاد وتبيين شرطه وغيره فقال [فيصاعدهم] أى يسيط الامام مع التابعين بالكفار في
 ديارهم اذ غيرها في موضع حصين لئلا يتغرقوا الفاعل ضمير المكلم مع الغيب بهادة لما علمنا ويجوز
 ان يكون ضميرا غائبا للامام وكذا قوله [ويدعهم الى] الايمان و [الاسلام] ليعلموا اننا لما ذا
 نقاتل فلمو قتل قبل الدعوة اثم بلا شيعى من الدية والكفارة وقيل ان هذا أى وجوب الدعوة في ابتداء
 الاسلام واما بعد ما انتشر فهي مستحبة لزيادة التاكيد بشرطين احدهما ان لا يكون فى العقلهم ضرر
 بالمسلمين كاستعداد للقتال والتمحصن والاحتياط بميلة فان دفع الضرر عنهم واجب والماني ان
 يطمع فيهم ما يدعهم اليه كما فى المحيط [فان ابوا] عن قبول الاسلام [فالف الجريه] يدعوا اهلها منهم
 كاهل الكتاب والمجوس وعبدة الاوثان من العجم وذن العرب والمتردين كما ياتى وبين كمية الجزية
 و زمان ادائها لئلا يفرضي الى المنازعة [فان قبلوا] الجزية [فلهم دنانا] من عصمة السماء والاموال
 [وعليهم ما علينا] من التعرض بهما كما فى الضمانات [وان ابوا] عن قبول الجزية [يقاتلهم]
 أى الامام بعد الاستعانة بالله تعالى فانه الناصر الاولياء والقاهر للاعداء [بما يهلكهم] من نحو ضرب
 السيف ورمي السموم ونصب المنجنيق وان كان فيهم مسلم امير او تاجر او غل الا انه لم يقصلهم
 بالاهلاك وعن الحسن انه لا يحرق ولا يهلك حصنا فيه احد منهم والاول ظاهر الرواية وهو الاصح

كما في المضمرة وقيل لا يكره حمل رؤسهم الى دار الاسلام ان لحق لهم به ومن كما في فاضل بن
او كان فيه فراغ قلب المسلمين بان كان المقتول من قواد المشركين او عظماء المبارزين كما في الظهيرية
[وقطع شجرهم] ولو مشمرة [وزرعهم] ولو عند الخصاد وغير ذلك مما يغيطهم كتخريب بيوتهم
وقتل درايهم وتخريق اسلحتهم [بلا غدر] بفتح الغين المعجمة ومكون الدال المهملة وهو
نقض العهد كما اذا عهد ان لا يشار بهم في زمان كنا ثم يشار بهم فيه فلم يعهد وخادعهم
باعتعمال المعارض بان يظهر مع مبارز شيئاً يضمن خلافه جاز فان علياً رضي الله عنه يوم الخندق
قال لعمر بن عبد ود لم يشترط ان لا تستعين عليّ بغيرك فمن هولاء هذا الذين دعوتهم فالتفت
كالمستبعد لذلك فضرب على ساقيه فقطع رجله كما في الظهيرية [ولا غلول] بالضم وهو خيانة و
سرقة من الغنيمة مثل ان لا يظهر شيئاً مما غنمه هو او غيره او يستال بحيلة يلتصق بها بغض الاسارى
الى دارهم والغلول في الاصل الخيانة في كل شيء خفية كالغلول على ما قال ابن الاثير [ولا] [مثله]
اي لم يجعلهم عبرة يان يسود وجوههم اريقطع بعض الاعضاء كالاذن والانف كما في المغرب وقال ابن
الاثير المثلة بالضم اسم من المثل بالفتح هو قطع الانف والاذن او الذكرا وشيخ آخر من الاطراف وانما
نهى عن المثلة اذا كانت بعد الظفر بهم واما قبله فلا بأس به لانه ابلغ في وهدمهم كما في الاختيار [ولا]
[قتل عاجز عن القتال] حقيقة او حكماً كاصحاب الصوامع والرهابين وشيخ فان واعى ومقعك و
مفلوج ومقطوع اليمنى او اليد والرجل وامرأة وصبي ومجنون وفيه اشعار بانه يقتل مقطوع
اليدين اليسرى والى الخرس والاصم ومن يجن ويفيق في حال افاقته لانه ممن يقاتل [الا] امرأة [ملكة] اي
ذات ملك فانها تقتل ليتفرق قومها [ارذارى في الحرب] ارذا مال يثبت اي يحرض الكفار على حرب
المسلمين [به] اي الراى او المال فان احدا من هولاء الزائدة على العشرة المذكورة اذا كان ملكا او ذاريا
او مال يقتل فانه كمقاتل يتعدى ضرره الى المسلمين وقال كما روى عنه ان اصحاب الصوامع والرهابين
يقتلون وبعض المشائخ وفق بينهما بالاختلاط وعلمه وتمامه في المحيط [ولا قتل] [اب كافر ابداء]
ولا تقل لهما اف وفيه رمز الى انه يبتدأ بقتل كل ذي رحم محرم سوى الاب والام والجد والجدة فانه
لا يبتدأ به لكن يلجيه الى موضع ويستمسك به حتى يبيح غيره فيقتله والى انه اذا قصد قتله ولم يمكنه
الهرب منه فلا بأس بقتله على ما قالوا كما في المحيط [واخراج مصحف] الى دارهم لخوف الاستخفاف
ان غلبوا وذكر الطحاوي ان النهي قد كان لغوت شيعة منه وفي زماننا قد كثروهم لا يستخفون به
لانهم مقررون بانه كلامه تعالى الا ان الاول اصح لانهم فعلوا ذلك مغالطة للمسلمين كما في المحيط ولا يبعد
ان يراد به ذوا المصحف فيشمل كتب التفسير والحديث والفقه فانها بمنزلة المصحف كما في الاختيار و
غيره [وامرأة] ولو عيوزا او تجارية لمنفعة المسلمين كمدارة البحرى وسقي الماء وغيرهما [الا]
جيش يومن [على المصحف والمرأة من الاستخفاف والاستمتاع فانهما يخرجان الا ان اخراج الشاة

مكروه وفيه اشعار بان الاخراج مع العرية مكروه كما في المحيط وقد فرق ابو حنيفة رح بينهما بان اقل الجيش اربع مائة و اقل العرية مائة وقال الحسن اقله اربعة آلاف و اقلها اربع مائة كما في قاضيخان [و] ان ابوا عنه [يصلحهم ان] كان الصلح [خيرا] كما اذا نزل ببعض حصونهم ولم يكن له قوة فاراد ان يمر الى غيره فانه يصلحهم على ان لا يقاتلوا لان هذا جهاد معني فاذا كان به قوة لا ينبغي ان يصلح لما فيه من ترك الجهاد صورة ومعني اوتاخيره [و] يصلح [بالمال] اي يأخذه عنهم او دفعه اليهم [عند الحاجة] اي الاحتياج الى احد مما فلا يصلح بدون ذلك و المال الماخوذ غنيمة فيخمس ثم يقسم الباقي لانه اخذ بعد المحاصرة فلو اخذ قبلها بان ارسل اليهم رسولا كان جزية فيصرف الى مصرفها ولا يخمس كما في الاختيار [و نبذ] اي الامام الصلح اي نقضه جوازا [ان] كان [هو] اي النبذ [انفع] له من الرضاء واما اثر النبذ على النقض اشارة الى اشتراط علم ملك الكفار بالنقض او مدة يبلغ الخبر الى ملكهم تحرزا عن الغدر قال ابن الاثير النبذ نقض العهد و القاؤه الى من كان بينه وبينه اقلو مضت تلك المدة ولم يعلم به ملكهم قاتلهم لان التقصير منه فلم يكن غدرا كما في الكافي [و يقاتلهم] الامام [قبل نبذ] اي نقض الصلح [ان خانوا] جميعا وفيه اشعار باشتراط علم ملكهم بتلك الخيانة فلو قطع بعضهم الطريق في دارنا بلا علمه لم يكن نقضا الا في حق ذلك البعض فلا يقاتل الا اياه كما في الهداية [و صلح المرتد] لطمع اسلامه [بلا مال] فانه كالجزية ولا جزية عليه لان في ذلك تقريرا على الارتداد [و ان اخذ] منه المال بالصلح [لا يرد] اليه لانه مال غير معصوم [ولا يباع] اي يكره كراهة التحريم ان يملك بوجه كالهبة [سلاح] منهم مما استعمل للقتل ولو صغيرا كالابرة [و حديد] وما في حكمه من الحديد والديباج فان تمليك مكروه لانه يصنع منه الراية [و خيل منهم] لئلا يتقوى به الكفار فلا يأس بتمليك الثياب و الطعام و الرصاص ونحوها كما لا يأس لتاجرنا ان يدخل دارهم بآمان ومعه مثل سلاح وهو لا يريد بيعه منهم وهذا اذا علم انهم لا يتعرض له والا فيمنع عنه كما في المحيط [ولو] كان البيع [بعد الصلح] لانه قد ينبذ [وضح امان حر و حرة] اي صح من الحر و الحرة المسلمين ان يزيل الخوف عن كافر او اكثر ولو اهل بلد او حصن و بلا قصدهما اياه باتي لسان فلو قال انت آمن اولك امانة الله او عهد الله او ذمة الله او لا يأس عليك او لا تخف او (مترس) لا يقاتله احد من المسلمين ولو قال كافر تعال لا تقتلك وفهم الكافر اول الكلام لا غير كان امانا من آمن يومن اب ازال الخوف كما في المحيط والمشهور انه كلام من بالمكون والفتح مصدر آمن بالكسر واما خص بالجر لان ذلك غالب فصح امان العبد المقاتل كما في النظم [فان كان] الامان خيرا للمسلمين بان آمن واحد آمن اهل حصن لفتح امضاه و ان كان [شرا] لهم [نبذ] اي نقض الإمام ذلك الامان واعلمهم بذلك كما مر [و ادب] ذلك المؤمن اذا علم ان ذلك منهى شرعا فان

لم يعلم ذلك لم يودب و اعتبر وجهه عذرا في دفع العقوبة كما في المحيط [ولغا امان الذمي]
 المتعين للمسلمين لانه منهم [و] كذا امان [امير و تاجر] معلمين [معهم] اي وقت كونهما
 مصاحبين للمعلمين فيكون ظرنا لا صفة كما ظن فانه لم يسمع صفة في كلامهم [و] كذا امان [من
 اسلم ثمة] اي في دارهم [ولم يهاجر] اليها [و] كذا امان [صبي] عاقل ولومرافقا [و عبد
 مجبورين] عن القتال و صح امانهما عند محمد رح و اضطرب قول ابي يوسف رح وفيه اشعار بانه
 صح امانهما ماذونين و ذا بلا خلاف في العبد و اما الصبي فقد اختلف فيه و لم يصح عند العامة
 كما في الاختيار لكن الاصح انه صح اتفاقا كما في البداية و غيره [و] امان [مجنون] لانه اشترط
 لصحة الامان ان يكون المومن محتثا مباحدا يخاف الكفار كما في الاختيارات و انما اخبره عن
 الصبي لان اقتران الصبي العاقل بالمسلم احسن من اقتران المجنون فتقدم على الصبي ليس
 باحسن كما ظن *

[فصل *] في المغنم و القسمة [ما فتح] من البلاد [عنوة] بفتح ايم
 من العنوة كالعنوة صيرورة الشخص اميرا اي قهرا احترازا عما اذا اسلم اهله فانه عشري و عما اذا مالحو
 فانه بالماء خراجي او عشري [قسمة] اي المفتوح القابل للقسمة بينهم [الامام بين الجيش] اي
 جيشنا الفاتحين و حينئذ يكون نفس البلاد عشوية و فيه اشعار بانه يسترق نساؤهم و ذرارهم
 و يرفع الشمس للفقراء ثم يقسم الباقي بينهم و سيأتي ما يعتاهل للقتال [او اقر اهله عليه] اي
 من عليهم بتمليك الرقاب و النساء و الذراري و الاموال [بجزية] على رؤسهم [و خراج] على
 اراضيهم كما فعله عمرو بن و قالوا الاول اولى عند حاجتهم و الثاني عند عدمها ذخيرة لهم في الزمان
 الثاني فانهم يعملون لهم كما في الاختيار و فيه اشعار بانه جاز ان يقسم الكل الا الاراضي فانه جعلها
 بمنزلة الوقف على المقاتلة ابدا كما في المضمومات و في الاكتفاء ايماء الى انه لا يجوز ان يمن عليهم
 برقابهم و يقسم اراضيهم و هائر اموالهم ولا بالرقاب و الاراضي و يقسم سائر الاموال الا اذا دفع اليهم
 من المنقولات ما تيسر لهم الزراعة فانه حينئذ يجوز ولا يكره كما في المحيط و غيره [و] خير الامام
 في حق الاسرى بين ثلاثة [قتل] الامام [الاسرى] الذين ياخذهم من القتالين سواء كانوا من العرب
 او العجم و فيه اشعار بانه لا يقتل النساء و الذراري بل يسترقون لمنفعة المسلمين كما في التحفة و غيره
 و اللام في الاسرى للعهد اي اسرى كلينين منهم فصح عطفه على قسم او اقر وليس من حذف العائد
 في شيع كما ظن و الاميز الاخيد و المقيد و المهجور و يجمع على الاسرى بفتح الهمزة و مكون الميم و
 على الاسارى بضم الهمزة و فتحها كما في القاموس لكن السماح الضم لا غير كما ذكره الرضي و غيره
 من المحققين فليس بجمع الجمع كما ظن [او استرقهم] اي الاسرى المقاتلين ثم قسمهم كما ذكر [او
 تركهم احرا] الاماياتي من مشركي العرب و المرتدين [ذمة لنا] اي حقا و اجبالا عليهم من

المجزية والخراج فان الذمة الحق والعهد والامان وسمي اهل الذمة لدخولهم في عهد المسلمين و
 امانهم كما قال ابن الاثير وقد ظن ان المعني ليكونوا اهل ذمة لنا [ونفي منهم] اي لم يجز اطلاق
 الهمزة بلا شيعي من الاسترقاق والذمة [و] نفي [فداء هم] اي اطلاقهم ببذل هو امانهم وذا لا يجوز
 في المشهور ولا باس به عند الحاجة على ما في السير الكبير كما في الهداية وقال محمد رح لا باس
 به اذا كان بحيث لا يرجي منه النسل كالشيخ الفاني كما في الاختيار واما اسير مسلم وذا لا يجوز عنده و
 يجوز عندهما والاول الصحيح كما في الزاد لكن في المحيط انه يجوز في ظاهر الرواية وعنه انه يجوز
 وفي الاختيار قال الكرخي انه لا يجوز عند ابي يوسف رح الا قبل القسمة ويجوز مطلقا عند محمد رح
 [و] نفي [رد هم الى دارهم] اي دار الحرب بعد المن والغداء لما فيه من تقوية الكفار وانما عقب
 بهما اشارة الى ان المنهي ليس مجرد المن والغداء واطلاقهم من الحبس [وقسمة مغنم ثمه] اي
 لا يجوز قسمة الغنيمة في دار الحرب وهو المشهور من مذهب اصحابنا لانهم لا يملكونها قبل الاحراز
 وعن ابي يوسف رح الاحب ان لا يقسم كما في المضمرات وقيل يكره كراهة تحريم عندهما وكراهة
 تنزيه عند محمد رح كما في الهداية والحاصل ان القاسم ان كان هو الامام او كان القسمة عن اجتهاد
 فالخلاف في الكراهة والافقي النفاذ بناء على ان الملك بالاستيلاء والاحراز كما في الكرمانى [الايداعا]
 اي قسمة ايداع بان لم يكن للامام ما يحتمل الغنيمة فاودعها الغانمين ليخرجوها الى دار الاسلام باجر
 ثم يقسمها ثم ولا يجبرهم على ذلك في رواية وان لم يكن لهم ما يستعمل ذبح واحرق وقتل وفي
 المحيط انه يقسم بينهم حتى كلف كل في حمل نصيبه على ما قالوا [والردء] بالكسر معين المقاتلين
 بالخدمة وقيل المقاتل بعد المقاتلين ويقرب منهم وهو في الاصل الناصر كما قال ابن الاثير [ومدد]
 وهو الذي يرسل الى الجيش ليزيدوا وفي الاصل ما يزداه الشيعي ويكثر [لحقه] اي لحق المدد الامام
 [ثمه] اي في دار الحرب [كمقاتل فيه] اي مشايهين له في استحقاق المغنم وفي حكم الردء من
 مرض منهم او صار مجروحا قبل شهود الوقعة او اسر من العسكر ثم خرج اليهم ولو بعد الاحراز قبل
 القسمة كما في قاضيخان فلو فتح بلد من بلادهم او احوز المغنم بدارنا او قسم في دارهم او بيع فيها ثم
 لحقهم مدد لم يشاركهم كما في الاختيار وقوله ثم مشير الى انه لو قاتلهم في دارنا للمقاتل والمستعين لا المدد
 لحقه بعد القتال كما في المحيط [لا] يشبه المقاتل [سوقي] اي رجل منسوب الى سوق العسكر [لم يقاتل]
 فانه لا شيعي له فيه لانه تاجر فان قاتل فكل مقاتل وفيه ايماء الى انه لو دخلت امرأة دارهم لخدمة الزوج
 او عبد لخدمة المولى ولم يقاتل ليس له شيعي كما في الاختيار [ولا من مات] منا قبل قسمة المغنم بقريته
 قوله [ثمه] اي في دار الحرب فلا يورث شيئا من المغنم واما من مات بعد ما ثم فيورث
 بلا خلاف كما في المحيط وغيره [ريورث قسط مغنم] محرز هنا [من مات] ولو قبل القسمة [هنا] اي
 في دار الاسلام لتحقيق سبب الملك هنا بخلاف ثم الا ان كلامه لا يخلو عن تسامح [وحل] من

اموالهم [لنا] اى لعسكر الاسلام و متعلقينهم كنسائهم و ذراريتهم و عبيدهم دون اجيرهم [ثمة] اى
 في دار الحرب [طعام] كالخبز و السمسم و الزيت و الفاكهة مطلقا و البصل و السكر و غير ذلك
 مما يوكل عادة للتعيش فان الطعام لغة ما يوكل عادة للتعيش اما مقصودا او لاصلاح الغير و الشاة
 مطعومة ما كولة و ان لم تيسر اكلها الا بالذبيح كالبيتر و الشعير و اللحم و اما ما نبت فيها من الادوية فان
 كان له قيمة لا يباح الانتفاع به و الا فيباح و الشراب كالطعام و لم يذكره لظهوره [وعلف] كالتبن و القش و
 غيرهما مما ياكله الدواب و لا باس بان يعلفها البئر اذا لم يوجد الشعير لان كلما ابيح الانتفاع به بجهة
 يباح الانتفاع به بجهة اخرى [ودهن] كالسمن و الزيت للاكل و الاستصباح بخلاف مثل دهن البنفسج
 فانه لم يوكل لكن جاز الانتفاع به للاحراق [وحطب] كالخشب و القصب و غيرهما مما اعد للاحراق
 فان كان معدا لاتخاذ القصاع وله قيمة لا يباح احراقه [وسلاح] و متاع و دراب مما [به حاجة] اى بذلك
 الطعام و غيره فان الاصل الاشتراك في القيد فلا يباح اخذ الماكول و المشروب و غيرهما الامتدادهما
 يحتاج اليه و اذا استعمل السلاح و نحوه يرد الى المغنم و هذا اذا ينههم الامام عن الانتفاع بذلك
 لانه اذا نهاهم لا يباح ذلك اذ نهيه يدل على انه غير محتاج اليه و يجوز ان يكون الضمير في به راجعا
 الى السلاح لانه اقرب و الانتفاع به مقيد بالحاجة باتفاق الروايات الا انه يوهى انه مخصوص بالسلاح
 وليس كذلك فانه لو وجد ثوب مستعار او مستاجر او مشترى لم ينتفع بثياب المغنم الدفع البرد
 الشديد الكل في المحيط [لا] يحل لنا شئ مما ذكر [بعد الخروج منها] اى من دارهم و الدخول
 في دارنا لان اباحتها للضرورة و اذا مرتفع فلو فضل شئ منها رده الى المغنم اذا لم يقسم و الافكا للقطعة
 فان انتفع به بعد الخروج تصدق بقيمته غنيا [ومن اسلم ثمة] احتراز به عن اسلم في دارنا و كان
 اهله و ولده الصغير و الكبير و جميع امواله ثم فان الكل يكون فيئا و عن مسلمان منا دخل دارهم فانه
 وان كان مثل من اسلم ثم في جميع ما ياتي الا ان وديعته عند حربي لم يصرف فيئا في رواية ابي سليمان
 كاولاده و لو كبارا لانهم مسلمون [عصم نفسه] من القتل حقا لله تعالى و يسمى بالعصمة الموثمة
 فلا يسترق و يجب الكفارة بقتله خطاء و هل يصير معصوما عن القتل حقا للعبد فيكون مضمونا
 بالاتلاف و يسمى بالعصمة المقومة في ظاهر الرواية انه لم يصير معصوما فلا يجب بقتله عدا
 القصاص و خطاء الدية و عن ابي يوسف رح عليه الدية و الكفارة [وطفله] بالتبعية فاولاده الكبار
 و زوجته و جنينه يكون فيئا لان الجنين يسترق بتبعية الام و ان كان حرا مسلما بالاصالة [و مالا
 مغه] ثم من المنقول و اما العقار فهو فيع [او] مالا [او دعه معصوما] مسلما او ذميا لانه في يده
 حكما فلو غصب مالا و كان عند احدهما كان فيع عند ابي حنيفة رح خلافا لهما و لو اودع مالا عند
 حربي كان فيئا لانه خرج عن يد الكل في المحيط [و] يضرب من اربعة اخماس المغنم [للفارس] و لو
 امير الجيش [سهما] سهم لنفسه و سهم لفارس عنده و اما عندهما فله سهم و لغرضه سهمان [و للراجل]

ولو اميرهم [سهم] بالنص والكلام مشير الى ان العربي والبرذون سواء والى انه لا يستحق شيئا للبعير والبغل والحمار والى انه لا سهم للزائد على فرس وقال ابو يوسف رح يسهم فرسان كما في الاختيار وينبغي للامام او نائبه ان يعرض الجيش عند دخول دارهم ليعلم الفارس من غيره فينقسم بينهم بقدر استحقاقهم [ويعتبر] في الاستحقاق [وقت مجازة الدرب] الى قصد القتال وهو بفتح الدال وسكون الراء سدخل في دارهم وفي الاصل باب السكة الواسع وبفتح الراء منه فليل السكون لغير النافذ والفتح للنافذ كما في القاموس [لا] يعتبر وقت [شهود الوقعة] اى وقت التقاء الصفين للقتال وعن ابي حنيفة رح انه معتبر هذا الوقت والاول ظاهر الرواية فمن هلك فرسه بعد المجازة ففارس ومن اشترى بعدها فراجل وفي رواية فارس ومن جاوز فارسا ثم باعه او رهنه ارجاره فراجل في ظاهر الرواية لانه لم يقصد القتال عند المجازة وعن ابي حنيفة رح انه فارس للمجازة ولو باعه بعد المجازة ثم اشترى آخر او وهب له آخر كان فارسا ولو باعه في وقت القتال كان راجلا على الاصح وبعد القتال فارس بالاتفاق ومن جاوز بفارس كبير او صغير او مريض فراجل ولو غصب فرسه قبل المجازة ثم اخذه بعدها كان فارسا استيسانا ولو جازة مستعيرا كان فارسا بخلاف ما اذا استعار بعدها كما في المحيط وغيره [والخمس لليتيم] المحتاج [والمسكين وابن السبيل] اى قسم واحد من خمسة اقسام المغنم والمعدن والركاز مختص بهؤلاء الثلاثة غير متجاوز عنهم الى غيرهم فيصرف الى جميعهم او بعضهم كما في النصف والسراجيه وغيرهما وفيه اشعار بان سبب استحقاق هؤلاء الثلاثة احتياج سببه من اليتيم والمسكنة وكونه ابن سبيل كما في المضمرات وفيه اشعار بان لا يصرف الى الفقير لكن ياباه قوله [وقدم فقراء ذوي القربى] اى فقراء اقرباء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من بنى المطلب وبنى هاشم دون بني نوفل وعبد شمس من نحو نجبير وعثمان فيقدم اليتيم منهم على اليتيم من غيرهم والمسكين على المسكين وابن السبيل على ابن السبيل للتقديم في النص والوضح ان يقال خمس الغنيمة والمعدن والركاز للمحتاج وذو القربى منه اولى [ولا شيء] من الخمس [لغيرهم] لان سهمهم سقط بموته صلى الله تعالى عليه وسلم وبقي سهم فقرائهم كما قال عامة العلماء منهم الكرخي وقال بعض اصحابنا ان سهم ذوي القربى مطلقا سقط بموته وقال بعضهم انه سقط بموته واما سهمه تعالى فقد قال عامة اصحابنا انه لا فتاج الكلام تبركا وقال ابو سعيد البردعي ومجاهد وعطاء من اصحابنا انه لعمارة البيت الحرام واتفق اصحابنا ان سهمه صلى الله تعالى عليه وسلم سقط بموته كسهم الضفي وهو الذي اختاره من رأس الغنيمة قبل الخمس لنفسه او لاهل بيته لانه اخذه صلى الله تعالى عليه وسلم لاجل النبوة وهذا ما قال الله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول ولذو القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ان كنتم آمنتم بالله كما في النظم [ومن دخل دارهم فاغار] مالا اى نهبه منهم [خمس] اى اخذ منه الخمس والباقي للمغير [لا من لا منعة له]

اي لا قوة له مانعة للمغير عن ارادة السوء به لولا جماعة له من الانتصار [ولا اذن] له من الامام فانه
 لا يخمس ويكون الكل له لانه لم يدخل ثم لا عزاز الدين بل لاكتساب الدنيا والكلام مشير الى انه لو
 اغار واحد بلا اذن وله قوة خمس وهذا عند ابي حنيفة رح خلافا لابي يوسف رح بناء على
 الخلاف ان اقل السرية واحدا وتبعة كما في الينابيع والى انه لو اغار واحد او اثنان باذن بلا قوة
 خمس في المشهور لالتزام الامام النصرة بالاذن كما في الهداية لكن في المضمومات لو اغار ثلثة اراقل
 لم يخمس في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه لم يخمس الا اذا بلغوا تبعة وفي النظم انهم
 قالوا لا يخمس عنده الا بالاذن او الجماعة ويخمس عندهما بالاثنيين ولو بلا اذن واعلم ان الاغارة
 في الاصل سرقة عد والغرس ثم قيل للنهب كما في الاساس والمنعة بفتح النون وقد يسكن كما في المغرب
 وقيل بالفتح جمع مانع كما قال ابن الاثير [و] يستحب [للامام] على ما في قاضيتان وغيره [ان]
 ينقل وقت القتال [المباح] تحريضا عليه فلو قتل المنقل من لا يباح قتله كامرأة غير قاتلة لم يستحق
 النفل كما في الظهيرية وفيه اشارة الى انه يجوز التنفيل قبل القتال بالطريق الاول والى انه لا يجوز
 بعده لكن بعد التسمية لانه امتقرر فيه حق الغانمين والى انه يجوز في الخمس الاللفني فان
 الخمس للمحتاج والى انه لا ينقل يوم الفتح اذ فيه ابطال حق الغير ولا ينبغي ان يطلق التنفيل
 بلا امتثناء يوم الفتح لكن ان اطلق فالتنقل له وهو يقتحين لغة الزيادة ثم سميت الغنيمة لانها
 زائدة على مملالة هذه الامة فان الغنائم لم يكن حلالا على هابر الاسم وفي الشريعة ما يخص به الامام
 بعض الغانمين كما في المحيط وغيره ثم اشار الى تفسير التنفيل فقال [فيجعل لاحد] مثلا [شيئا زائدا
 على سهمه] من الغنيمة بان يقول مثلا من قتل قتيلا لوجاء باسير ازيله من اربعة من الاموال
 فله سلبه او بعضه اركله وفيه اشارة الى انه ينقطع حق باقي الغانمين بالتنفيل لكن للكل لم يثبت
 الا بعد الاحراز عندهما واما عند محمد رح فقد ثبت بمجرد التنفيل فلو قال من اصاب جارية فهي
 له فاصابها واستبرأها لم يحل له وطئها ولا بيعها في دارهم عند هما خلافا لمحمد رح كما في الكافي والى
 انه لا ينبغي ان ينقل بجميع المأخوذ لان فيه قطع حق الضعفاء قالوا هذا هو الاول فان فعله مع موية
 جاز ليجوز ان يكون المصلحة في ذلك كما في الاختيار والى انه لو عم ذلك بان يقول من قتل قتيلا
 فكذا فقتله الامام كان له النفل استحسانا عملا بالعموم بخلاف القياس كما لو قال احد متكم فقتل اثنان
 كان النفل لهما استحسانا لا قياسا كما في المحيط وغيره [كالسلب] جميعا فلا يخمس الا ان يقول فله
 سلبه بعد الخمس فانه يخمس وكذلك ان جعل له الربع او النصف او الثلث مطلقا لم يخمس الا ان
 يقول فله الربع بعد الخمس كما في الاختيار [و] غيره ومثل [نحوه] اي السلب كالحجورين والاراني
 والثياب والاسير وغير ذلك [والسلب] يقتحين معني المملوك اي ما ينزع من الانسان وغيره
 فهو [مركبه] اي المقتول [وما عليهما] اي المقتول ومركبه من اللجام والسرج والثياب والملاح

والسجودين وغيرها بخلاف ما مع غلام او مركب آخر من الامتعة وغيرها فانه ليس بسلبه بل من جملة الغنائم فيقسم بينه وبين غيره *

[فصل * يملك بعض الكفار] ككفار الصين [بعضاً] آخر منهم كالخطاء

بالاستيلاء التام لان العاصم هو الاسلام والذمية وفيه ايماء الى ان مجرد استيلاء حربي مثبت للملك كما قال بعض المشائخ واليه اشار محمد رح وقال بعضهم انه مثبت بشرط اعتقاد كونه مثبتاً للملك واليه اشار محمد رح ايضاً وعنه في النوادر ان الحربي لا يملك حربياً بالاستيلاء اصلاً كما في المحيط [و] يملك بعضهم [اموالهم] اي اموال بعض آخر منهم [و] يملك كلهم [اموالنا بالاستيلاء] اي الغلبة [والاحراز بدارهم] للايضاح فان الاستيلاء لا يتحقق الا بذلك ولذا لو اسر الترك امرأة من الروم فاسلمت قبل ان يدخلوها دارهم كانت حرة وان ادخلوها فيها فهي رقيقة وان اسلمت هناك كما في المحيط واطلاق الدار مشير الى انه لا يشترط الاحراز بدار المالك حتى انه لو استولى كفار الترك والهند على الروم واحرزوها بالهند ثبت الملك لكفار الترك ككفار الهند كما في الخلاصة [لا] يملكون بالاستيلاء التام [حزناً واتباعه] من المكاتب والمدير وام الولد لان الاصل هو الحرية ويسترق للاستنكاف عن طاعته تعالى [وعبدنا الابقى] القن الخارج منا اليهم فاخذ المالك بلا شيء الا ان يعقم فان الامام حينئذ يعطي قيمته من بيت المال وهذا عنده واما عندهما فيملكونه والصحيح هو الاول كما في المصمرات وفيه اشعار بانه ان اخذوه من دارنا ملكوه وذا بلا خلاف لتحقق الاستيلاء وحكم الامة كذلك الا انه لم يذكره للاشتراك وفيه اشارة الى انهم يملكون عبدنا بالشراء لكن يجبر على بيعه اذا كان مسلماً كما سيشير اليه [ونملك] نحن [بهما] اي بالاستيلاء والاحراز [حرهم] للاستيلاء على مباح فلو اهدى ملك من اهل الحرب الى مسلم هدية من احرارهم ملكه الا اذا كان قرابة له ولو دخل دارهم مسلم بامان ثم اشترى من اجلهم ابنه ثم اخبره الى دارنا قهراً ملكه واكثر المشائخ على انه لا يملكونهم في دارهم وهو الصحيح وعن محمد رح انه يملكه حتى لا يجبر على الرد وعن ابي يوسف رح يجبر وقال الكرخي ان كذا يرون جواز البيع فالبيع جائز والا فلا كما في المحيط وفيه اشعار بان الكفار في دارهم احرار وليس كذلك فأنهم ارثاء فيها وان لم يكن ملك لاحد عليهم على ما في عتاق المستصفي وغيره [و] يملك بهما [ما هو ملكهم] للاستيلاء على مباح بلا عسمة وهذا اي كوننا مالكيين لحرهم ومالهم بالاستيلاء قد علم مما سبق [ومن وجد منا ماله] في يد الغائبين بعد الاستيلاء [اخذه بلا شيء] ان لم يقسم [بين الغائبين] [وبالقيمة] اي قيمة يوم اخذ الغائب [ان قسم] ان شاء وهذا اذا لم يتصرف الغائب فيه فلو باعه اخذه باليمن في ظاهر الاصول وعن محمد رح له نقض البيع واخذ القيمة كما في النظم وازدافه المال للهدى اي المال الذي يملك الكفار فلو دخل في دارنا حربي بامان ومرق من مسلم طعاماً او متاعاً و

اخرجته الى دارهم ثم اشتراه محلياً واخرجه الى دارنا اخذه بلا شئ وكذا لو اتى عبد اليهم ثم اعتراه
 مسلم كما في المحيط وغيره وفي قوله بالقيمة اشعار بأنه لو كان المال مثلياً لم يأخذه بها بعد القيمة لانه
 غير مفيد وتامة في الهداية [و] اخذه [بالبثمن ان شراء منهم] اي من الكفار [تاجر] بالبثمن ثم
 اخرجته اليها ولو اشتراه بالعرض اخذ بقيمة العرض كما في الكافي وفي قوله اخذه اشارة الى انه اذا مات
 المالك لا سبيل لوارثه لان الخيار لم يورث وهذا كله اذا استولوا على المالك القديم فلو امتثلوا
 على التاجر ثم اشتراه ثانياً اخذه بالبثمين ولو وهبوه فبالبثمن والقيمة جميعاً كما في المحيط وغيره
 [وعبد لهم] اي لاهل الحرب [اسلم ثمة فبجاءنا] اي جاء دارنا او عسكرنا [او ظهرنا] اي غلبنا
 [عليهم عتق] العبد في صورتين لانه استولى على نفسه واخرز بدارنا وهذا اذا جاءنا مراغماً
 لمولاه فلو جاءنا بامان باعه الامام ووقف ثمنه لمولاه وفيه اشعار بان مولاه يكون كافراً في دارهم فلو
 جاءنا مسلماً ثم جاء عبده مسلماً او كافراً كان عبداً له كما في المحيط وبان الكفار لو استولوا على دارنا
 فامر حربي عبداً مسلماً لمسلم ثم كاتبه او دبره ثم ظهرنا عليهم فانه عتق كما في قاضيتان [كعبد
 مسلم] او ذمي [شراء كافر مستأمن هنا] اي في دارنا [وادخله] في [دارهم] فانه عتق عنده
 خلافاً لهما وفيه اشارة الى انه لو باعه الحربي من تاجرنا او ظهرنا عليهم كان حراً عنده وفيثا عندهما
 كما في المحيط [ولا يتعرض تاجرنا ثمة لدمهم ومالههم] لانه دخل بامان فالتعرض غدر [الا اذا اخذ
 مالههم ماله او] اخذ [غيره بعلمه] اي الملك فانه يتعرض تاجرنا لهم لانهم نقضوا العهد وفي قيد
 التاجر اشارة الى انه يباح التعرض بدمه للاسير وان اطلقوه طوعاً كما في الهداية [وما اخرجته] التاجر
 من دارهم بطريق التعرض بدمه [ملكه] بالاستيلاء ملكا [حرماً] لانه حصله بالغدر حتى لو
 كانت جارية كره وطعها للمشتري كاللبائع بخلاف ما اذا اشترى شراءً فاعداً فانه لا يكره وطعها الا
 للبايع [فيه صدق به] لانه ملك خبيث سبيله ذلك [ولا يمكن] من التمكين [حربي] من
 الإقامة [هنا] اي في دارنا [سنة] لضرر الاطلاع علينا [وقيل] اي قال الامام [له] اي للحربي
 [ان اقامت هنا سنة فضع عليك الجزية] اي المال الذي يوضع على الذمي وهي فعلة من الجزاء
 كانها جزيت وكفت عن قتله ويسمى بالسراج وخراج الرأس وقد ثبت ذلك بالكتاب والسنة
 والاجماع وما وقع عن بعض الملحدين ان في ذلك تقريراً للكافر على اعظم الجرائم وهو الكفر فمردد
 بانه دعوة الى الاسلام باحسن الجهات وهو ان يمكن بين المسلمين فيري مجاسن الاسلام فيسلم
 مع دفع شره في الحال [فان اقام] هنا [سنة] وقيل له ذلك [فهو ذمي] وفيه اشارة الى اشتراط
 القول والمدة لصيرورته ذمياً كما دل عليه كلام الكافي وغيره لكن في كلام البسوط دلالة على انه صار
 ذمياً بمجرد اقامة سنة وفي قاضيتان انه يضرب مدة على قدر ما يرى واني ان الحربي المستأمن لم
 يضرب ذمياً بنفسه تزويج الذممية كما في بعض نسخ الهداية قبيل باب النفقات وما ظن انه يضرب ذمياً

كما في بعض نسخ الهداية فهو لانه من شهر الناسخين كما في النهاية وغيره والحري الكتابية المتأمنة تصير ذميمة بنفس تزويج الذمي كما في عامة الكتب ثم أشار الى بعض احكامه فقال [لا يترك] الذمي [ان يرجع] الى دارهم بعد ما اقام سنة ولما كان الجزية على ضربين اشار الى الاول منهما فقال [لا يغير جزية وضعت يصلح] لان في التغير ترك الوفاء بالعهد فلا يتعدي بالتغير كما لا يتغير ما يوضع على بني تغلب من المضاعفة وعلى بني بشار من التلليل فلولد من جارية بينهما ولد فادعياه معا وكبر الولد فهو بينهما فيؤخذ منه نصفاً من هذا ونصفاً من ذلك كما في السراجية وكذا لومات الابوان معا واما اذا مات احدهما فيؤخذ منه مثل جزية الاخر كما في النظم ثم اشار الى الضرب الثاني فقال [واذا غلبوا] على صيغة المجهول كقوله [واقرؤا على املاكهم] يوضع على كتابي [يهودي او نصراني او صابئي] فانه اخذ الدين من التوراة والانجيل جميعاً عند بعض المشائخ ومن التوراة والزبور عند آخرين ولا يوضع على صابئي عندهما لانه ليس من اهل الكتاب كما في قاضيخان [و] على [مجوسي] لانه في حكم اهل الكتاب الا في المناكحة واكل الذبيح [ووثني] اي عابد وثن وهو ماله صورة كصورة الادمي معموله من جواهر الارض او الحجارة او الخشب والصنم صورة بلا جنة كما قال ابن الاثير [عجمي] هو خلاف العربي وان كان فصيحاً بخلاف الاعجمي فانه الذمي في لسانه عدم افصاح بالعربية وان كان عربياً كما في المغرب وفيه اشعار بانه يوضع الجزية على العربي والعجمي من الكتابي والمجوسي وفي الاكتفاء اشارة الى انه لا يوضع على المبتدع ولا يسترق وان كان كافراً لكن يباح قتله اذا ظهر بدعته ولم يرجع عن ذلك وتقبل تورته وقال بعضهم لا تقبل توبة الاباحية والشيوعية والقرامطة والزنادقة من الفلاسفة وقال بعضهم ان تاب المبتدع قبل الاخذ ولاظهار تقبل وان تاب بعدهما لا تقبل كما هو قياس قول ابي حنيفة رح كذا في التمهيد السالمي وقال الكرخي وغيره ان المبتدع الغير الداعي كالكتابي ان لم يكن بدعته كفراً ولا فيقتل كالمرتد وقيل انه كمنافق في زمانه صلى الله تعالى عليه وسلم كذا في الجواهر [ظهر غناه] اعني ذلك الفرق الثلث في اكثر السنة وكذا في التومط والعقر كما في المضمورات [لكل سنة ثمانية واربعون درهما] ويوضع [على المتوسط] منهم [نصفها] اي اربعة وعشرون [وعلى فقير] منهم [يكسب ربعها] اي اثني عشر والاحسن ان يقال وتوسطه نصفها وفترة ربعها وفيه اشارة الى ان الفقير هو الذي يعيش بكسب يده في كل يوم فلم يفلح عن قوته وقوت عياله اخذ منه الربع والا فلا والى ان غيره من لا حاجة له الى الكسب للنفقة في الحال والفرق ان المتوسط يحتاج الى الكسب في بعض الاوقات بخلاف الغني وهذا قول عيسى بن ابان كما في المسيط وقيل الفقير المحترف والمتوسط من له مال ويعمل بنفسه والغني من له مال ويعمل باعوانه وقيل الفقير من له اقل ما يتي درهم والمتوسط من له الزائد عليه الى

اربعمائة والغني من له الزائد عليها وقيل الفقير المكتسب والمتوسط من له نصاب والغني من له عشرة الاف درهم وقيل الفقير من له اقل من النصاب والمتوسط من له الزائد عليه الى عشرة الاف والغني من له الزائد عليها كما في النظم والصحيح في معرفة هولاء عرف كل بلد هو فيه فمن هذه الناس فقيرا او متوسطا او غنيا في تلك البلدة فهو كذلك كما في الكرمانبي وهو المختار كما في الاختيار [لا] يوضع [على وثني عربي] منسوب الى عرب اسم جمع لهذه الطائفة اقاموا بالبوادي او المدن فيشمل الارباب [فان ظهر عليه] اي غلب المعلمون على هذا الوثني [فطفله وعرضه] اي الطفل والمرأة من هذه الطائفة [فيبي] كشيء ما اخذه من اموال الكفار سواء كان غنيمة ازجزية او مال صلح او خراجا [ولا مرتد] عطف على وثني فيكون مقيدا بما بعده كما هو الاصل فالمعني لا يوضع على مرتد فان ظهر عليه فطفله وعرضه فيبي كما في عامة المتداولات فمن الظن ان الوجه تأخير القيد ويدخل فيه الزنديق اي الملح الباطن للكفر ان كان في الاصل مسلما والا يوضع عليه الجزية كما في التيجانيس وقال بعضهم ان الملح اذا اظهر النسخ بقول امام الوقت فكلمرتن وان لم يظهره فكالبಾಗಿ وقال بعضهم انه مطلقا كلمرتن وقال بعضهم انه كالبಾಗಿ ولا خلاف في وجوب القتال معه ولا يستتاب عنه لان وضع اللفظ لا يعتقده واذا قال ابو حنيفة رح اقتلوا الزنديق وان قال ثبت واما امواله وذريته فبقي لاهل الاسلام وتمايه في البواهر [فلا يقبل منهما] اي من ذلك الوثني والمرتد [الا الاسلام از السيف] اما العرب فانهم بالغوا في ايذائه صلى الله تعالى عليه وسلم واما المرتد فلانه كفر بعد اطلاعه على محاسن الاسلام ولا يخفى انه لو اكتفى به وترك قوله ولا على وثني ولا مرتد لكان اخصر [ولا على راهب] اي عابد من النصاري [لا يخالط] الناس اي يعتزل عنهم ويتزهى في الدنيا ويترك ملازمتها ويتعمد المشاق حتى ان منهم من يحصى نفسه ويضع سلسلة في عنقه وغير ذلك من انواع التعذيب وعن ابي حنيفة رح انه يوضع عليه الجزية اذا قدر على العمل وهو قول ابي يوسف رح كما في الكافي لكن في قاضيخان انه يوضع الجزية على الرهابيين والقسيسيين في ظاهر الرواية وعن محمد رح انها لا يوضع وفي المحيط يوضع عليها عنده لا عنكهما [وصبي] ومجنون ومعتوه [وامرأة] غير امرأة من بني تغلب فانها توضع عليها والشيخ القاني في حكم المرأة [ومملوك] كما كان او مملوكا او مكاتب او ام ولد او امة [واعمى وذن] اي من طال مرضه ومفلوج والاصل فيه ان الجزية لا تسقط القتل فمن لا يجب قتله لا يوضع عليه الجزية وهولاء لا يجب قتلهم فلا جزية عليهم الا اذا كانوا ذا راي او مال يعينون به فانهم واجبة الجزية كما في الاختيار وفيه اشعار بانه لا يوضع على مقطوع اليد والرجل كما في المنتف [ورفيق ولا يكسب] اي لا يقدر على تضييل الدراهم او الدنانير ولو بالسؤال فلو قدر على ذلك وضع عليه الجزية واعلم انه لو ادرك الصبي وافاق المجنون وعق العبد وبرء المريض قبل ان يضع الامام الجزية على اهل الدولة اي في اول السنة وضع عليهم جزية هذه السنة وبعد وضع الجزية لا يضع

عليهم حتى يمضي هذه المنة كما في الاختيار [و تسقط] الجزية بعضا وكلا [بالموت] على الكفر فلا يورث من تركته كما يسقط الباقي من جزية السنة اذا صار شيخا كبيرا او فقيرا او مريضا نصف سنة ازاكنركما في المحيط [و] يسقط بسبب [الاسلام] ايضا [وتداخل] الجزية بنصف احد التائين فانه معطوف على يسقط [بالتكرار] اي تكرر التحول ولو مصورا على الكفر فان مضى حول او اكثر بلا اخل الجزية لا يورث لما مضى عنده لانها عقوبة فيتداخل وتورث عندهما لان الامتداد يؤكد السبب ويجب في اول السنة عندهم لانها جزاء القتل وبعقدا لمنة سقط الاول فوجب خلفه في السال الا انه يخاطب باداء الكل عنده في اخر التحول تخفيفا وابداء قسط شهرين عند ابي يوسف رح في آخرهما وقسط شهر عند محمد رح في آخره كما في المحيط ويجوز تعجيل جزية سنة او اكثر وينبغي ان يورث على وصف الدل فيكون الاخذ قاعدا والذمي قائما ويورث بتبليبه وبهزة هزا ويقال اعط الجزية يا عدو الله ولو بعثها اليه على يد نائب لم يورث منه على الاصح فيكلف ان ياتي به بنفسه لانها عقوبة وعندهما يجوز النيابة لانها للمزجر بتنقيص المال كما في الاختيار وغيره [ولا يحدث] الكتابي [بيعة ولا كنيسة] ولا يحدث المجوسي بيت نار [في دارنا] اي في دار المسلمين عن عمر رضى الله تعالى عنه اني امنع من احداثها في البلاد المفتوحة من خراسان وغيرها كما في قاضيخان والدار شاملة للامصار والقرى والغناء الا انه لا يحدث في الامصار في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة او محمد رحمه الله تعالى انه لا يحدث في القرى ايضا لان فيه اعلان الكفر كما في المحيط وقيل لا يمنع عن ذلك في قرية لا يقام فيها الجمعة والسرد وهذا في قرية اكثرها ذمية واما في قرية المسلمين فلا يجوز وهذا في ارض العجم واما في العرب فيمنع عن ذلك في القرى والامصار كما في الاختيار وفي كلامه اشارة الى انه لا تهدم القديمة من ذلك لان القرى والسواد ولا في الامتار وذكر محمد رح في العشر والخراج انها تهدم في امصار المسلمين وفي الاجارات انها لا تهدم فيها وهو الاصح عند الحلواني كما في قاضيخان وهذا كله في دارنا الفتحية واما في الصلحية فتهدم في المواضع كلها في جميع الروايات كما في التتمة والبيعة بالكنز معبد النصارى واليهود وكذلك الكنيسة الا الله غلب البيعة على معبد النصارى والكنيسة على اليهود وهما معا كليساً وكنيسة كما في موضعين من النهاية و يحتمل ان يكونا عربيين فالبيعة من البيع كالجلسة لانها نوع بيع على نحو قوله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم الاية والكنيسة من الكنيس بمعنى الاستتار فعملية بمعنى الفاعل والتاء للنقل لان العابد فيها استتر عن الناس ولا يخالطهم [ولهم اعادة] البناء [المنهدم] من البيعة والكنيسة ولا يخلو ظاهره عن ايماء الى اتهم يبنونها في الموضوع القديم على قدر البناء الاول فلم يكن لهم ان يتحولوا الى موضع آخر ومنعوا على الزيادة على الاول كما في قاضيخان واكتفاؤه ايماء الى انهم منعوا عن اظهار القواحش والربوا والمزامير والطنابير والغناء وكل لهو محرم لان هذه

الاشياء كباثري جميع الاديان ولا يمكنون من اظهار بيع الخمر والتخزير كما في الاختيار [و
ميزا الذمي] اي وجب تمييزه عن المسلم لانه وجب تعظيم المعلم وتحقير الذمي كما في الاختيار [في
زيته] اي لباسه فلا يلبس ما يخص باهل الذمي والعلم كالرداء والعمامة بل قميصا خشنا من الكرياس
جيبه على صدره كالنساء كما في المحيط [و] ميز في [مركبه درجته] اي سرج مركبه بخلاف المضاف
والا يلزم انتشار الضمير [وسلحه فلا يركب] الذمي [خيلا] لان ركوبه عز ولا جملا لانه
جمال لاجابة كاستعانة الامام بهم في الذب عن المسلمين وفيه اشارة الى انه لا يمنع عن ركوب
السمار لان ركوبه ذل ولا البغل لانه نتيجة السمار والبرذون كالسمار وقالوا الاول ان لا يركبوا
الا لضرورة كالمرض واذا ركبوا فلينزلا في مجامع المسلمين كما في التمرتاشي [ولا يعمل سلاح] اي
لا يستعمله ولا يملكه فان فيه عزة [ويظهر] الذمي بالشدة فوق ثيابه [الكسيتج] بضم الكاف و
بالجيم هو ما يشد على وسطه من علامة بها يمتاز عن المسلم وينبغي ان لا يكون رقيقا بحيث لا يقع
عليه البصر الا بدقيق النظر وان يكون من الصوف او الشعر وان لا يجعل له حلقة يشده كما يشد
المسلم المنطقة بل يعلقه على اليمين والشمال كما في المحيط وكسيتج النصاري قلنسوة سوداء من
البلبل و زنار من صوف يجعل ذلك بشيط غليظ مشدود على وسطه واما العمامة والزنار من الابرشم
فزينه تمنع عنه كما في قاضيخان [ويركب على سرج كالكاف] في الهيئة فيكون قربوس سرجه مثل
مقدم الكاف وقال بعض المشائخ يكون على مقلده شمع من الخشب كالرمانة والاول اصح لانه اوفق
الرواية الجامع كما في المحيط [و ميزت نساءهم] عن نساء المسلمين [في الطرق والسمام] فيمشين
في ناحية الطريق والمعلمات في وسطه ويجعلن ازارهن مخالفة لازار المسلمات [و يعلم] اي يجعل
علامة [على دورهم ليلا يستغفر] اي السائل [لهم] عند اعطائهم كما هو العادة وظاهر الكلام مشعر
بانه لا يكفي بعلامة بل بعلامتين و ثلث وفيه اختلاف وقال بعضهم انه يكفي بعلامة واحدة اما
على الرأس كالقلنسوة الطويلة المضروبة واما على الوسط كالكسيتج واما على الرجل كنعل يشالقنا
وقال بعضهم لابد من ثلث لان التمييز لا يحصل بواحدة لا محالة وقال ان النصراني يكتفي بعلامة
و اليهودي بعلامتين و النجوسي بثلث والاحسن ان يكتفي الكل بثلث كما قال شيخ الاسلام و ذكر
الحاكم ان كان الدار صليبية اكتفى بعلامة وان كان فتحية فلا بد من الثلث كما في المحيط والمقصود
التمييز على وجه يخلو عن معنى التعظيم والزينة فيكتفي في كل بلدة بما تعارفه اهله من العلامة
و تمامه في متفرقات وصايا التمرتاشي [و مصرف الجزية والخراج] لا العشر كما في المشاهير الا
في النظم وقاضيخان [و] مصرف [ما اخذ منهم] اي من الكفار سواء كانوا من اهل الذمة
او اهل الحرب [بلا حرب] كهديتهم الى الامام وصلة بني تغلب وحلل بنسي نجران وعشر
المستأمن ونصف عشر الذمي [مصالحن] خبر المبتداء جمع مصلحة بفتح الميم واللام وهي ما يعود

نفعه الى الاسلام والمسلمين [كسند الثغر] اى مثل جماعة من المجاهدين الذين يحفظون موضع المخافة الفاصل بين دار الاسلام و دار الحرب فسد الثغر حفظ موضع ليس وراءه اسلام و في الاصل السد بالضم والفتح التوثيق وقيل بالضم ما كان خلقه وبالفتح ما كان صنعة والثغر بالفتح و مسكون الغين المعجمة موضع المخافة من فروج البلدان كما في القاموس وفيه اشعار بأنه يصرف الى جماعة يحفظون الطريق في دار الاسلام عن اللصوص ومثل بناء مسجد وحوض ورباط [وبناء جسر] بالكسر والفتح القنطرة كما في القاموس وهي ما بني على الماء للعبور والجسر ما يعبر به النهر وغيره مبنيا كان او غيره كما في المغرب وغيره وهذا بناء على اضافة بناء مرجح على ما ذكره المصنف من انه ما يتخذ من نسيو الخشب فيرفع والقنطرة ما يتخذ من نسيو الاجر فلا يرفع وهذا موافق لما في شرب قاضيخان ويدخل فيه كرى انهار عظام غير مملوك كالنيل وجيئون [ورزق] اى نصيب [العلماء] وما يكفي للمفسرين والمحدثين والمفتيين لا غير كما في الكبرى والخزانة وغيرهما فاللام للعهد والرزق بالكسر اسم من الرزق بالفتح مما ينتفع به كما في القاموس وقال الراغب الرزق يقال للعطاء التجاري دنيويا كان او دينيا والنصيب ولما يصل الى السجوف وتيغذي به وتمامه ياتي في العاقلة [والعمال] بالضم والتشديد جمع العامل وهو الذي يتولى امر رجل في ماله وملكه وعمله كما قال ابن الاثير فيدخل فيه المذكر والواعظ بسق وعلم كما في المنية وكذا الوالي وطالب العلم والمحتسب والقاضي والمفتي والمعلم بلا اجر كما في المضمرات وذكر في النظم وقاضيخان ان الفقيه والعلوي والمعلم والقاضي والامام والمؤذن من اهل الخراج عند الفضلى واصحابه وليسوا منهم عند غيرهم [والمقاتلة] اى المجاهدين في سبيل الله فالتانيث باعتبار الجماعة ولا شك انهم كالعلماء داخله في العمال فالتخصيص للشرف [ودريتهم] اى اولاد العلماء والعمال والمقاتلة لانه لو لم يصرف اليهم لاحتاجوا الى الاكتساب لهم فلا يتفرغون الى اعمال المسلمين والمقاتلة وان كانت اقرب الا ان جمعية الضمير يابى عنه ظاهرا والاحسن تقديمه لانه يصرف اليهم اولاً كما في الظهيرية وفي الكافي اشعار بان يصرف الي غيرهم كاعوان العمال وفي الرزق بأنه لا يحل لهم منها الا مقدار ما يكفيهم فان قصر السلطان في ذلك كان عليه الاثم واستحق اسم الظلم كما في شرح الطحاوي والاطلاق مشعر بمجاوز الصرف اليهم وان كانوا اغنياء وليس كذلك فانه ليس للاغنياء نصيب من بيت المال الا القاضي والغازي ومعلم القرآن والفقه كما في التجنيس ولما فرغ من بيان احكام الحربي والذمي شرع في المرتد ترقيا الى الاعلى فقال [ومن ارتد] اى ترك ملة الاسلام [و] نعوذ [العياذ بالله] فهو مفعول مطلق مكسور العين [عرض] كل يوم [عليه السلام] وان تكرر منه ذلك وفي النوادر عن اصحابنا انه اذا تكرر منه ضرب ضربا مبرجا ثم حبس الى ان يظهر توبته وخشوعه وانما قال عرض وهو مستحب لما سيأتي على انه قد كثر مثله في كلامهم منها ما في المحيط انه لا بد من عرض

الاسلام عليه ثم قال وهو مستحب غير واجب لانه يبلغه الدعوة وفيه ايماء الى ان اليهودي اذا تنصر او
 بالعكس لم يجبر على الاسلام كما اذا تمسك احدهما فان الكفر كله ملته واحدة كما في الحقايق وغيره
 [وكشف شبهته] التي عرضت له في الاسلام [فان استمهل] بعد العرض للتفكر [حبس] المرتد
 [ثلاثة ايام] لانها مدة ايلاء العذر وفيه اشعار بانه لو ابى عن الاسلام بعد العرض ولم يستمهل
 قتل في الحال في ظاهر الرواية وعن الشيخين يستحب ان يمهل بلا استمهال لرجاء الاسلام
 وقال علي رضي الله تعالى عنه لان يهدى الله بك رجلا واحدا خيرا من ان يقتل ما بين المشرق
 والمغرب كما في الكرمانى [فان ناب] بعد الاتيان بكلمة الشهادة [فبها] ونعمت وانما لم
 يذكر الكلمة وقد ذكر في المبسوط والايضاح وغيرهما لان ذلك ظاهر معلوم [والا] يتب عنه
 [قتل] وجوبا لتركه الاسلام كما في حديث البشاري وفيه اشعار بانه لو عاب نبيا من الانبياء عليهم
 الصلوة والسلام قبل توبته كما في شرح الطحاوي وغيره لكن في شفاء القاضي عن اصحابنا وغيرهم من
 المذاهب المسوقة ان توبته لم تقبل وقتل بالاجماع [وهي] اى التوبة [بالتبري] والانفصال [عن كل
 دين سوى الاسلام] لانه لا دين له حتى يكلف بالتبري عنه وفيه اشعار بانه لو قال الكافر لا اله الا
 الله محمد رسول الله لصار مسلما كما في الروضة ولا يشترط ان يعلم معنى هذه الكلمات اذا علم انه
 الاسلام على ما قال الشيخ الجليل ويشترط معرفة اسمه صلى الله عليه وسلم دون معرفة اسم ابيه وجده
 على ما قال عيين الايمة كما في المنية [از] بالتبري [عما انتقل اليه] من الاديان تبريا حقيقيا كما
 قال الكتابي لا اله الا الله محمد رسول الله وتبرأت عن ديني او حكما كما انكر رده فانه رجوع
 منه الى الاسلام كما في التمتة وفيه اشعار بانه لو تكلم بما هو كفر ثم اتى بكلمة الشهادة على وجه
 العادة بلا رجوع عما قال لم يرتفع كفره وهو المختار كما في الظهيرية وغيره [وقته] اى المرتد
 [قبل العرض] اى عرض الاسلام عليه [ترك ذنب] كما مر [بلا ضمان] ودية على القاتل لان
 الارتداد يبيح القتل [ويزول ملكه] اى المرتد بالردة [عن ماله] زوالا [موقوتا] الى ان يتبين
 حاله لانه ميت حكما والموت يزول الملك عن الحي وهذا عنده وهو الصحيح كما في المضمورات
 واما عندهما فلا يزول لانه مكلف مستناج [فان اسلم عاد] ملكه اليه كما كان لانه صار كالحي ولو
 احياء الله تعالى ميتا كان الحكم كذلك الا انه خلاف المعتاد كما في الكرمانى [دان مات او قتل
 از لحق بدارهم وحكم به] اى حكم القاضي بالحق [عتق مدبره] عن ثلث ماله [وام ولداه]
 عن كله [رحل دين] موجل [عليه] فلزم اداءه في الحال [وكسب اسلامه] اى ما حصل من
 سعيه حال كونه مسلما [لوارثه المسلم] اى لمسلم كان وارثا له وقت موته حقيقة او حكما سواء كان
 موجودا وقت الردة او لا كما اذا علق بعدها من امة مسلمة له على ما قال وروى محمد عن ابي حنيفة رح
 از وارثا له وقت الردة وان لم يبق الى وقت موته ولا يبطل استحقاقه بالموت فان وارثه يخلفه على

ما روى ابو يوسف رح اوارثا له وقت رده وبقي الى وقت موته فمن حدث بعد ذلك لا يرث على
 ما روي الحسن عنه وهو الاصح كما في الكرمانى وغيره فلعل اختيار الرواية الاولى لاتفاق صاحبيه
 [وكسب رده فيع] للمسلمين فيوضع في بيت المال عنده واما عندهما فلوارثه المسلم لان ملكه
 لا يزول والكلام لا يخلو عن اشعار بان الاحكام الثلاثة يتحقق به جرد الحكم بالحق ولا يتوقف
 على قضاء القاضي الا ان يحدارح قد نص ان القاضي يحكم بالعنق ويجعل الدين حالا ويقسم
 المال بين الورثة وما ذكره من الحكم بالحق قول عامة المشائخ وقال بعضهم لا يشترط قضاء القاضي
 بالحق وانما اشترط قضاءه بشيخ من احكام الموتى عنده واما عند ابى يوسف رح فهم للوارث وقت
 القضاء بالحق وعند محمد رح فله وقت الحق وتماه في المحيط [وقضى دين كل حال] من
 حالته الاسلام والردة [من كسب تلك] الحال فقضى ما لزمه في حال الاسلام من كسب الاسلام
 وما في حال الردة من كسبها على ما روى زفر رح عنه واما على ما روى ابو يوسف رح عنه
 فقد قضى من كسبه فان لم يف فمن كسبها وروى الحسن عنه عكسه فان كسبه حق الورثة بخلاف
 كسبها وهو الصحيح وهذا اذا ثبت الدين بغير الاقرار والافعن كسبها واما عندهما فقد
 قضى ديونه من كلا الكسبين لما مر وهذا اذا كان له كسبان والافقضى مما كان بلا خلاف كما في المحيط
 [وبطل نكاحه] اى لم ينعقد نكاح المرتب في حال الردة بلا خلاف ولو كانت الزوجة ذمية لان النكاح
 يعتمد الملة المتقررة وفيه اشعار بان نكاح المرتدة باطل وذكر في الظهيرية لم يبين في الكتاب ان نكاحها
 باطل او فاسد [و] كذا [ذبحه] حقيقة او حكما كما اذا صاد بالكلب ازال رمى مثلا وترك المسئلتين اولى لانهما
 مبنيان في النكاح والذبايح [وصح طلاقه] بلا خلاف كطلاق واقع بعد فرقة الا ترى انه صح الطلاق
 الرجعي بعد البائن في العلة على انه يجوز ان لا يقع الفرقة كما اذا ارتدا معا فان الطلاق غير مفقود
 الى تمام الولاية كما في النهاية [و] كذا [استيلاده] كما اذا جاءت امته بولد فادعاه فانه ثبت نسبه
 منه وصارت لامة ام ولد لانه لا يحتاج الى تمام الملك وكذا قبول الهبة وتسليم الشقيع والسجور
 على عبد ماذن كما في الاختيار [ويوقف بيعه] وان لم يكن في خيار [ومعاملاته] كاليمينين
 والعنق واخويه والشرء والاجارة والرهس والهبة والوصية الا ان المتبادر المعلامات الخمسة
 المشهورة الشاملة للنكاح الباطل والبيع [ان اسلم نفق و ان مات او قتل او لحق] بدار الحرب [و
 حكم به] اى بالحق [بطل] ذلك التصرفات واطلاقه مشير الى ان تصرفات المرتد يتوقف في
 الكسبين جميعا وهو الصحيح كما قال السرخسي وقال بعض المشائخ ان تصرفه في كسب الزدة نافذ
 في ظاهر الرواية وموقوف في رواية الحسن والاول اصح كما قال شيخ الاسلام وهذا كله عند ابى حنيفة
 رح واما عندهما فتصرفاته نافذة في الكسبين الا انه عند ابى يوسف رح كالصحيح فيعتبر من
 كل ماله وعند محمد رح كالريض فيعتبر من ثلثه والخلاف بينهم في تصرفات وقعت قبل الحق

واما بعده قبل الحكم فهي موقوفة بالاجماع كولايته على اولاده الصغار كذا في المحيط [وان جاء]
الى دار الاسلام بعد الخاق [مسلما قبل حكم] للحاقه [فكانه لم يرتد] اصلا وكان مسلما دائما
فلم يعتق مدبره وام ولده ولم يحل ما اجل من دينه وضمن الوارث ما اتلف عند العامة وفيه
اشارة الى ان ما كان مع وارثه يعود الى ملكه بلا قضاء ورضاء من الوارث كما في المحيط والى انه
لا يسقط بالردة ما هو من حقوق العبد وكذا حقوقه تعالى التي يطالب بها الكفار كالحدود مرقى
حد الشرب كما في شرح الطحاوي وكذا مالا يطالبوا به مثل الصلوة والصوم والزكاة والنذر
والكفارة فيعضي اذا اسلم على ما قال شمس الائمة لان تركها معصية والمعصية بالردة لا ترتفع
كما في قاضيخان وغيره وعن ابي حنيفة رح لو وجب عليه صوم شهرين متتابعين ثم ارتد ثم تاب
سقط عنه القضاء كما في التتمة والسم وذكر التمرناشي انه يسقط عند العامة ما وقع حالة الردة
وقبلها من المعاصي ولا يسقط عند كثير من المحققين ففي هذه الاقوال دلالة قاطعة على انه
لم يثبت عن ابي حنيفة رح في ذلك شيى فقد رد ما اجترأ التفتازاني في شرح الكشاف من الطعن
على امام المسلمين وقال انه في غاية الضعف ما اجتمع ابو حنيفة رح بقوله تعالى (قل للذين كفروا
ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) على ان من عصي طول العمر ثم ارتد ثم اسلم لم يبق عليه ذنب
لان المراد الكفر الاصلى على انه لو سلم ثبوت ما ذكره عن ابي حنيفة رح لا نسلم ان المراد الكفر
الاصلى وان وضع الفعل للتجدد فالمعني والله اعلم للذين حدث منهم الكفر كقوله تعالى (ولا
تركوا الى الذين ظلموا) فان المعني الذين وجد منهم الظلم على ما ذكره الزمخشري وغيره ويستثنى
مما ذكر قضية الحج فانه لو حج ثم ارتد ثم اسلم وجب عليه اعادته ان وجد شرطه كما في شرح الطحاوي
وغيره [وان جاء] من دار الحرب [بعده] اى بعد الحكم به [وماله] موجود [مع ورثة]
اجله اذا الوارث خلف ويطل حكمه بوجود الاصل وفيه رمز الى انه لا يعود الى ملكه ويشترط فيه
القضاء او الرضاء فان الوارث ملكه بالموت والقراية وهي باقية بالعود والى انه لا يضمن الوارث
ما اتلفه وليس له على المعتق سبيل لكن لو كاتب ابنه عبدا له فادى بدل الكتابة كانت على حالها
بعد العود كالودبره ابنه كما في المحيط [ولا تقتل مردة] حرة كانت او امة عندنا وعن ابي يوسف
رح انها تقتل كما في النظم ثم ان ابنت تجبر عليه [وتحبس] فتطعم كل يوم لقمة وشربة وتمنع
عن سائر المنافع [حتى تسلم] او تموت وعن ابي حنيفة رح ان الحرة تخرج كل يوم وتضرب
تسعة وثلاثين سوطا وعنه ان الامة تحبس في منزل المولى وتودب كالحره وتستخدم حتى تسلم كما في
المحيط [وصح نصرفها] في مالها كالبيع والهبة وغيرهما فان اسلمت في دارنا والا فان مائت
او لحقت بدارهم فالتصرف باطل عنده صحيح عندهما وفي التتمة ان كان تصرفا صح من المسلم صح
منها بلا خلاف وان لم يصح منه فان صح ممن انتقلت اليه من الملة كاليهود صح عندهما وكذا عنده

عند بعض المشائخ ولم يصح عند آخرين لانها في حكم المسلمين بسبب الجبر على الاسلام الا ترى انها لا يتصرف في الخمر [وكسبها] اى كسب اسلامها و ردتها [لورثتها] الا انه لا ميراث لزوجها لانها بانث بالردة ولم يكن مشرفة على الهلاك حتى تكون فارة فترث و في النظم انه يرث منها عندنا استحسانا اذا ماتت قبل العدة و لا يرث عند زفر رح قياسا و ترث المرتدة من المرتد بلا خلاف [وصح] عند الطرفين [ارتداد صبي] بان اسلم بنفسه او بالتبعية ثم ارتد قبل البلوغ [يعقل] اى يعلم كلمة التوحيد وانه تعالى واحد وان الاسلام سبب النجاة و ان البيع خلاف الشرى و حينئذ يحرم عليه امرأته و لا يبقى وارثا و انعكس الحكم عند ابي يوسف رح و في رواية عنه و فيه ايماء الى انه لم يصح ردة صبي غير عاقل كما لا يصح ردة المجنون و السكران و لم يشتهر عن ابي يوسف رح ان ارتداد السكران صحيح و الخلاف في حق احكام الدنيا و اما في الآخرة فلا خلاف في ذلك لان العقو عن الكفر و دخول الجنة مع الشرك خلاف حكم الشرع و العقل كما في الاصول [و] صح [اسلامه] اى ترتب احكامه من عصمة النفس و المال و حل الذبيح و نكاح المسلمة و الارث من المسلم و غيرها على اقرار الصبي العاقل و تصديقه جميع ما اخبر به النبي صلى الله تعالى عليه و سلم عن الله تعالى و فيه ايماء الى ان هذا الصبي غير مكلف بالايمان و هو الصحيح و تمامه في الاصول [ويجبر] ذلك الصبي [عليه] اى على الاسلام ان ارتد و يجبس و يضرب [و لا قتل] على ذلك الصبي [ان ابي] عن الاسلام لانه كالموتدة ليس من اهل المحاربة و لما كان القتال مع الباغي فرض كفاية كالقتال مع المرتد عقبه به فقال [والبغاة] جمع الباغي من البغى و هو التجاوز عن الحد و انما جمع في مقام الحد لانه قلما يوجد واحد يكون له قوة الخروج [قوم مسلمون] غير فاسقين هو المتبادر [خرجوا] بادعاء الامارة كما في التمهيد [عن اطاعة الامام] اى الخليفة العدل كما في المحيط وغيره و هذا في زمانهم و اما في زماننا فالحكم للغلبة لان الكل يطلبون الدنيا فلا يدرى العادل من الباغي كما في العمادي وغيره و فيه رمز الى انهم يكونون اهل البغي و ان كان بمنعة الامام اقل من منعتهم لان المنعة لا يظهر في حق الشارع كما في الكشف و الى انه يشترط ان يكونوا ظالمين انهم على الحق و الامام على الباطل متمسكين بشبهة و ان كانت فاسدة لانهم غير فاسقين بالاتفاق فان لم يكن لهم شبهة فهم في حكم المصوص و الى انه يشترط ان يكون الامام و القوم مسلمين و الى انهم مرتكبون للكبيرة كما في شرح التاويلات فان طاعة الامام فرض و الى ان الامام لا يطاع في معصيته بالنص و الاجماع كما في المحيط و الى انهم لا يخرجون اظلم الامام بقرينة الاضافة فان ظلمهم جاز لهم الخروج عليه اذا كانوا اثني عشر الفا كلمتهم واحدة لتيقن غلبتهم حينئذ بوعده صلى الله تعالى عليه و سلم فلو كانوا اقل من ذلك لم يسعهم الخروج لعدم تيقن الغلبة كما في المضمرات [فيدعهم] استحسانا [الى العود] الى الجماعة [و يكشف شبهتهم] لانه اهون الامرين [فان تميزوا]

اي مالوا الى حيز ومكان [مجتمعين] من افراد شتى [حل لنا] عند علمائنا [قتالهم بدهاء] اي قبل ان يبدؤا بالقتال كما في كثير من الكتب لكن في شرع التاويلات وجب كسر منعهم بلا سلاح ان امكن والا فلا بأس بالقتال بالسلاح وفي الكشف ان لم يعزوا على الخروج لا يتعرض لهم بالقتل والحبس والا يجب على كل من له قوة القتال ان يقاتلهم مع الامام وفي القدوري ان بدأوا بالقتال قاتلهم والا فلا [ويجهز] من الاجهاز [على جريحهم] اي نتم قتل المجروح منهم ان كان لهم فيئة [ويتبع مولاهم] اي نذهب خلف من فروا منه ونقتل [ان كان لهم فيئة] اي جماعة يلحقون بهم فان لم يكن لهم فيئة لا يجهز ولا يتبع وفيه اشعار بانه لو اسرق منهم لم يقتله ان لم يكن له فيئة والا قتله كما في المحيط وفيه ايماء الى وجوب الاجهاز وكذا قتل الاسير كما في اصول فخر الاسلام لكن في المبسوط انه لا بأس بهما [ولا يسبي ذريتهم] وشيخهم وزمنهم واعمائهم وامراتهم لانهم لا يقتلون اذا كانوا مع الكفار فهذا اولى كما في الاختيار وعلى هذا ينبغي ان يقتل ذاراي ومال كما اذا كان مع الكفار [ويحبس مالهم] بلا قسمة كما فعل علي رض [الى ان يتوبوا] فيرد عليهم بعد كسر منعهم لانهم مسلمون [ويستعمل] في الحرب [ملاحهم وخيلهم عند الحاجة] فلو كانا غير محتاج اليهنا وضع السلاح عند صائر اموالهم وباع الخيل وحبس ثمنه لاحتياجه الى النفقة ولا ينفق عليه من بيت المال [وباغ قتل] مورثا له [عادلا ان ادعى] ذلك الباغي [حقيقة يرثه] اي كونه على الحق الى الآن يرث ذلك الباغي من هذا العادل المقتول لانه قتل من يقتل في زعمه ولذا ليس عليه قصاص ودية وكفارة وقال ابو يوسف رح لا يرث لانه قتل بغير حق وفيه اشارة الى انه لو ادعى بطلانه لم يرث لانه قتله بلا تاويل والى انه لو قتل عادلا لم يجب شيى لانه قتل بحق في زعمه وكذا لو اتلف شيئا من امواله كما في المحيط [كعكسه] بان قتل عادل باغيا فانه يرث لانه قتل بحق وفيه اشعار بانه يحل للعادل قتل ذي رحم محرم منه الا انه لا يباشر قتله الادفعاً لهلاك نفسه ويحتمل في امساكه ليقتل غيره [ولا يجب شيى] من القصاص وغيره [بقتل باغ مثله] اي باغيا آخر لانه دار البغي كدار الحرب ولا يشير بقوله مثله الى انه يجب شيى بقتله عادلا لما اشار اليه بل الى ما يرعى من حسن المختتم لاشتماله على لفظ الاخر *

* [كتاب الجنايات] *

مقرب بالجهاد مع اشتغال كل على الصيانة لانه من العبادات اللازمة وهو جمع جناية بالكسر في الاصل اخذ الثمر من الشجر نقلت الى احداث الشر ثم الى فعل محرم كما اشير اليه في المغرب وانما جمعت لان الفعل المحرم انواع منها ما يتعلق بالعرض ويسمي قذفا او شتما او غيبة ومنها بالمال ويسمي غصبا او مرقاة او خيانة ومنها بالنفس ويسمي قتلًا او احراقًا او صلبًا او خنقًا ومنها

بِالطَّرَفِ وَ يَمْنِي قَطْعًا أَوْ كَسْرًا أَوْ شَجًّا أَوْ فِقَاءً ثُمَّ عُرِفَتْ بِاللَّامِ الْمَبْطُلِ لِلْجَمْعِيَةِ أَشَارَةٌ إِلَى أَنَّ جَنْسَ
 الْمَعْنَى الْمَصْطَلَحِ الْمُرَادُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالنَّفْسِ وَالطَّرَفِ وَلِهَذَا عُنُونُ بَعْضِهِمْ بِكِتَابِ الْقَصَاصِ وَهُوَ تَتَبِعِ
 الدَّمُ بِالْقَوْدِ وَلَمَّا كَانَ تَفْصِيلُ الْجِصَاصِ أَنَّ الْقَتْلَ خَمْسَةٌ أَوَّلَى مِنْ أَجْمَالِ مَلْفُنَا أَنَّهُ ثَلَاثَةُ الْعَمْدِ وَ شَبْهَهُ
 وَ الْخَطَا الشَّامِلُ لِمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ وَ مَا هُوَ بِطَرِيقِ التَّسْبِيبِ تَبَعُهُ الْمَصْنَفُ مَقْدَمًا لِأَقْوَى فَقَالَ [الْقَتْلُ
 الْعَمْدُ] أَيِ قَتْلِ عَمْدٍ مُوجِبٍ لِلضَّمَانِ احْتِرَازًا عَنْ نَحْوِ قَتْلِ قَطَاعِ الطَّرِيقِ وَ الْحَرْبِيِّ وَ الْمُرْتَدِّ [ضَرْبِهِ]
 أَيِ ضَرْبِ الْمَكْلَفِ مَا يَحْرُمُ ضَرْبُهُ كَمَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ وَ احْتِرَازًا بِهِ عَنِ الْمَوْتِ وَ أَمَّا فَسْرُ الْقَتْلِ وَ هُوَ أَهْلُ
 الرُّوحِ وَ إِخْرَاجُهَا بِالضَّرْبِ وَ هُوَ أَسَاسُ جِسْمٍ بِجِسْمٍ بَغْنَقٍ لِأَنَّهُ أَمْرٌ خَفِيٌّ مُخْصَصٌ بِهِ تَعَالَى أَقِيمَ
 مُحْشَرُوسٍ مَقَامُهُ كَمَا قَالُوا فَمَنْ الظَّنُّ أَنَّهُ تَسَامَحٌ فِي تَفْسِيرِهِ فَإِنَّ الْمُرَادَ قَتْلَ حَصْلٍ بِضَرْبِهِ عَلَى أَنَّ تَفْسِيرَ
 الْقَتْلِ بِالْقَتْلِ لَا يَلِيقُ [قَصْدًا] احْتِرَازًا عَنْ قَتْلِ الْخَطَا وَ الصَّبِيِّ وَ الْمَجْنُونِ وَ إِذَا كَانَ الْعَمْدُ وَ الْخَطَا
 مِنْهُمَا سَوَاءً [بِمَا يَفْرُقُ الْأَجْزَاءَ] مِنْ نَحْوِ السِّلَاحِ آتَى الْحَرْبِ احْتِرَازًا عَنْ شَبْهِةِ الْعَمْدِ [كَنَارٍ] وَلَوْ
 حَكَمًا كَتَنُورٍ مَحْمِيٍّ بَلَا نَارَ فَإِنَّهُ لَوْ احْتَرَقَ قَتْلُ بِهِ عَلَى الصَّحِيحِ وَلَوْ قِيدَ بِحَبْلِ ثُمَّ الْقِي فِي قَدْرِ فِيهِ مَاءٌ
 مَغْلِيٍّ جِدًّا فَمَاتَ مِنْ سَاعَتِهِ أَوْ فِيهِ مَاءٌ حَارًّا فَانْضَجَّ جَسَدُهُ أَوْ نَفْطٌ وَ مَكْثَ سَاعَةً ثُمَّ مَاتَ قَتْلُ بِهِ كَأَنَّهُ
 الظَّهِيرَةُ [وَ] مِثْلُ [مَحْدَدٍ وَ لَوْ] كَانَ [مِنْ خَشَبٍ] كَرَمَحٍ لَا سِنَّانَ لَهُ وَ سَهْمٍ بَلَا نَصْلٍ وَ قَصَبٍ
 وَ غَيْرِهَا مِمَّا وَقَعَ بِهِ الذَّبْحُ وَ فِيهِ أَشْعَارُ بَانَ مَا يَتَخَذُ مِنْهُ السِّلَاحُ كَالْحَدِيدِ وَ الصُّفْرِ وَ الْفِضَّةِ لَمْ يَشْتَرُطْ فِيهِ
 الْحَدَّةُ فَتَقْتُلُ إِذَا ضُرِبَ بِعَمُودٍ حَدِيدٍ أَوْ نَحَاسٍ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَقْتُلْ وَ اشْتَرُطَ فِي غَيْرِهِ فَتَقْتُلُ
 إِذَا ضُرِبَ بِحَجَرٍ مَحْدَدٍ أَوْ قَشْرٍ قَصَبٍ كَأَنَّهُ الْكُرْمَانِيُّ وَلَوْ قَتَلَ بِالْأَبْرَةِ أَوْ الْمَسْلَةِ لَمْ يَقْتُلْ وَ عَلَيْهِ الْفَتْوَى
 فَالْمُعْتَبَرُ الْحَدِيدُ أَوْ الْجَرَحُ كَأَنَّهُ تَمَّتْ الْوَاقِعَاتُ [وَبِهِ] أَيِ بِالْعَمْدِ [يَأْتِمُ] وَ أَنَّ عَفَى عَنْهُ الْوَلِيُّ
 لَنْصِ فِيهِ وَ فِيهِ رَمَزٌ إِلَى أَنَّ التَّوْبَةَ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ كَأَنَّهُ فِي الْمَنِيَّةِ وَ تَقْدِيمُ الظَّرْفِ مُشْعِرٌ بِأَنَّهُ قَدْ لَا يَأْتِمُ كَمَا
 إِذَا رَأَى مُسْلِمًا يَزْنِي فَقَتَلَهُ إِذَا لَمْ يَمْتَنِعْ عَنْهُ وَ مَنَعَ عَنِ الْقَتْلِ خَوْفٌ أَنْ لَا يَصْدُقَ أَنَّهُ زَنَى وَ عَنْ
 أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَوْ رَأَى مَعَ مَحْرَمِهِ حُلَّ قَتْلِهِ كَمَا لَوْ رَأَى مَحْصَنًا فَصَاحَ وَلَمْ يَهْرَبْ وَ عَلَى هَذَا جَمِيعُ مَرْتَكِبِ
 الْكِبَايِرِ وَ الظُّلْمِ بِأَدْنَى شَيْءٍ لَهُ قِيَمَةٌ وَ قَالَ أَبُو شَجَاعٍ أَنَّ قَتْلَ الْإِعْوَنَةِ يُبَاحُ فِي أَيَّامِ الْفِتْرِ فَإِنَّ
 امْتِنَاعَهُمْ ضَرُورِيٌّ كَأَنَّهُ الزَّاهِدِيُّ وَ غَيْرُهُ وَ ذَكَرَ فِي الْجَوَاهِرِ أَنَّهُ وَجِبَ قَتْلُ الْإِدْمِيِّ الْمُؤْذِي [وَ يَجِبُ]
 لِلْوَلِيِّ عَلَيْهِ [الْقَوْدُ] أَيِ الْقَصَاصُ إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ الْوَلِيُّ أَوْ يَصَالِحَهُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ مَالِهِ وَ الْعَفْوُ أَفْضَلُ
 وَ يَسْتَنْبِي مِنْ ذَلِكَ مَا إِذَا قَتَلَ الْآبُ وَ الْوَلَدُ وَ الْمَوْلَى عَبْدُهُ كَمَا يَأْتِي وَ فِي الْأَكْتِفَاءِ أَشْعَارُ بِأَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ
 فِيهِ لِأَنَّهَا فِي مَا كَانَ دَائِرَتَيْنِ الْخَطَرِ وَ الْإِبَاحَةِ وَ هُوَ كَبِيرَةٌ مُحْضَةٌ كَالرَّدَةِ [وَ] الْقَتْلُ [شَبْهُ الْعَمْدِ]
 وَ يُقَالُ لَهُ شَبْهُ الْخَطَا [ضَرْبُهُ قَصْدًا بِغَيْرِ مَا ذَكَرَهُ] أَيِ بِمَا يَفْرُقُ الْأَجْزَاءَ كَحَجَرِ الرَّحَاءِ وَ الْعَصَا وَ السُّرُوطِ
 وَ الْيَدِ وَ غَيْرِهَا مِمَّا لَمْ يَكُنْ جَارِحًا وَ لَذَا يُسَمَّى بِشَبْهِ الْعَمْدِ [وَ فِيهِ] أَيِ فِي شَبْهِ الْعَمْدِ [الْأَثْمُ] لِأَنَّهُ
 قَتْلُ عَمْدٍ لَا الْقَوْدَ لَكِنْ لَوْ تَكَرَّرَ مِنْهُ الْقَتْلُ كَانَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَقْتُلَهُ هَيَاسَةً كَأَنَّهُ الْإِخْتِيَارُ [وَ] فِيهِ [الْكَفَّارَةُ]

لانه يشبه الخطاء من حيث الالة كما ذكره الطحاوي وغيره عن ابي حنيفة رح وقال ابو الفضل الكيرماني
اني وجدت في كتب اصحابنا ان لا كفارة فيه عنده لانها من باب التخفيف والاثم كامل هنا والاول
الصحيح كما في الكفاية [ودية مغلظة] من مائة ابل فلو قضى بالدية في غير الابل لم يتغلظ [على
العاقلة] الناصرة للقاتل واعلم ان ما ذكر من الاحكام الاثم والقود والكفارة كما لزم في العمل و
شبهه عنده لزم عندهما الا ان عندهما ضربه قصدا بما يقتل به غالبا وشبهه العمل بما لا يقتل
غالبا فلو غرق بالماء القليل ومات ليس بعمل ولا شبه عمل عندهم ولو احرق بالنار كان عمدا
عندهم ولو القى في بحر او من سطح ارجبل ولا يرجى منه النجاة كان شبه عمل عنده وعمل
مندهما كما في السقايق ويفتي بقوله كما في التتمة [وهو] اي ضربه قصدا ولو بالسوط [فيما دون
النفس] من الاطراف [عمل] يوجب القصاص بلا خلاف فليس فيما دون النفس شبه عمل لان
اختلاف الالة لم يؤثر الا في اتلاف النفس ثم شرع في القسم الثالث من الخمسة فقال [وفي] القتل
الخطاء الذي هو ضربه قصدا الى محل مباح في الواقع او في ظنه وقد اصاب غيره فهو ينقم الى
قسمين [فعلا او قصدا] فالاول [كرمي] اي القاء السهم [غرضا] محركة اي الى هدف وجاز
الشدف عند التعيين على راي [فاصاب آدميا] مسلما او ذميا او حربيا لم يعلم باسلامه او مرتدا
كذلك وكذا لو رمى زيدا فاصاب ممررا ثم اشار الى الثاني فقال [او] [كرمي] [مسلما] او ذميا
[ظنه صيدا او حربيا] فلو ضرب يده بشبهة قصدا فاصاب عينه فذهب بصره وجب الدية وعن محمد رح
لو قصد عضوا من اعضائه فاصاب عضوا آخر منه كان عمدا وان اصاب عضوا من غيره فخطاء كما لو قصد
رجلا فاصاب حائطا ثم رجع فاصابه كما في الخلاصة ثم بين الرابع فقال [و] في [ما جرى] من
القتل [مجره] اي الخطاء وهو ضربه بلا قصد [كالتائم] او غيره [سقط] او مثل حامل خشب
اولين سقط من يده [على] ادمى [آخر مات] المسقوط عليه [كفارة] خبوة الطرف المتقدم
[ودية عليها] اي العاقلة وفيه اشعار بان لا شيع عليه سوى الدية والكفارة وذلك لانه ليس بهما اثم
القتل العمل اما اثم ترك التثبت والتورز حالة الرمي والنوم بان رمى ونام في موضع يتوهم ان
يصير قاتلا لانه لم يباشر الرخصة بطريق السلامة والمباح مقيد بهذا كالمروور في الطريق فمرفوع
بالكفارة وفي الكلام رمز الى انه لو قتل خطأ نفس من كل وجه وجب الكفارة فلا كفارة لو ضرب
بطن حامل فالتقت حنيئا مات به ولو خطأ كما ياتي لانه جزء من الام من وجهه وتماحه في الهداية
وشروحه فلا يليق ان يقال عليه بالتناقض بين الكلامين ويجاب بالامكان كما اجابوا وسنذكر ان فيه
كفارة في رواية وفي فاضيلان لو دفع سكيننا الى صبي فضرب نفسه او غيره بلا اذن الدافع لم يضمن
وقال الحسن ان قتل غيره بالدية على عاقلته ويرجع العاقلة على الدافع وان ادب صبيه بالدية
والكفارة عند ابي حنيفة رح ولا كفارة عند ابي يوسف رح ولو ادبه مودب باذن الاب كفر

عنده خلافا لهما ولو ادب امراته فهما عليه عنده ثم اشار الى الخامس فقال [وفي القتل بسبب كحفر بئر] في غير ملكه وهلاك احد بالوقوع فيه [ونحوه] اي نحو الحفر كوضع الحجر والنوم في غير ملكه وهلاك احد بسببه [دية عليها] اي على العاقلة لانه سبب الهلاك وفيه اشعار بانه لا اثم بهذا القتل ولذا لا يجب الكفارة لانها جزء الفعل ولذا يتعدد بتعدد ولا فعل هنا بخلاف الدية فانها ضمان المحل ولذا لا يتعدد بتعدد الفاعل لكن ياثم بالسبب كالسفر فلو حفر في موات غير طريق لم يضمن ولو حفر في طريق وكبس بما هو من اجزاء الارض ثم فرغ آخر ضمن ولو كبس بما ليس من اجزائها كالطعام ضمن الحافر [ولا ارث] للقاتل من المقتول فيما ذكره من انواع القتل [الا هنا] اي في القتل بسبب لان المسبب ليس بقاتل ولا بمتهم فيه بخلاف الخطاء ومن الظن منع الحصر بانه يرث القاتل العادل الباغي والصبي والمجنون وعمد هما خطاء فان هذا الباغي ادعي الحقيقة كما ذكره بخلاف ما نحن فيه والكلام في المكلف كما اشرنا اليه في الصدر [ونقصان الصنبي] بكسر الصاد فانه مقصور ولو كان مفتوحا لكان ممدودا كما في الصياح والاضافة بيانية [و الابوة والرق والمجنون والعمي والزمانة] هما داخلان في نقصان الاطراف [وكفر الذمي ونقصان طرف من] الاطراف [كالعين واليد والرجل والاضافة لامية ولذا اعيد النقصان] هـ [وبطل] [في] باب [القود] والقصاص فان العبرة للتساوي في العصمة والاحراز بالدار فيقتاد البالغ بالصبي والرجل بالمرأة والحرب بالعبد والعاقل بالمجنون والمسلم او الذمي باحدهما والصحيح بالمعيب سواء كان اعمى او زمناء او اعرج او غيره وفيه اشعار بانه لا يقاد الذمي بالحربي والمستامن وعن ابي يوسف رح انه يقتل بالمستامن و بانه يقاد المستامن بالمستامن وقيل لا يقاد به استحسانا لانه على قصد الرجوع الى دارهم كما في الاختيار [ولا يقاد بمملوكه] اي لا يقتل المولى ولكن يحزر بقتل قن ومكاتب ومكاتب وام ولد له [ولو] كان المملوك [مشتركا] بين الغافل وغيره لخبر فيه وذكر في الخلاصة ان لا رواية فيه وعن الهندي انه يقتل [و] لا يقاد [بالولد وعبد] اي عبد الولد لخبر مشهور مخصص او ناسخ للكتاب كما في الكرمانى وفيه اشعار بانه لا يقتل الام والجد والجدة بقتل الولد وولده وعبد وان علوا وسفلوا كما في الهداية [وبمكاتب له وفاء] اي مال واف لما كان عليه من بدل الكتابة [وله وارث وسيد] ايضا لاشتباهه ولي القود فلو لم يكن له وفاء كان القود ليس به سواء كان له وارث آخر اذ لا لانه عبد ولو كان له وفاء ولا وارث له غير السيد فكذلك عند الشيخين ولا قود عند محمد رح كما في الهداية لكن ذكر شيخ الاسلام انه اذا كان في قيمة المكاتب وفاء بالبدل لا يقاد ويجب قيمته على القاتل لان موجب العمد وان كان هو القود الا انه يجوز العدول الى المال لغير رضى القاتل مراعاة لسبق من له القود مالم يجد مثل حقه بكماله لان وجود القيمة انفع له كما في الكفاية [ويسقط قود ورثة] اي استحققه احد [على ابيه] مثلا فلو قتل اب احدا وارثه ولد

ذلك الاب سقط القود عن ابنيه لحرمة الابوة وكذا لو قتل واحدا من اخوانه لم يقتص منه بقيتهم لانه ورث جزءا من دم نفسه مع الاخوة ولو قتل احد الاخوين لاب وام اباهما عمدا والاخر ايهما كان للازل ان يقتل الثاني بالام وسقط القود عن الاول لانه ورث من امهما الثمن من دم نفسه فسقط عنه ذلك القدر وانقلب الباقي مالا فيغرم لورثة الثاني سبعة اثمان الدية ولو ان رجلين قتل كل واحد منهما ابن الآخر عمدا وكل يرث الاخر سقط القود عنهما عند ابي يوسف رح وضمن كل منهما الدية في ماله وقال الثمن يوكل كل منهما دكيلا يقتله وقال زفر رح القاضي يبدله بقود ايهما شاء وسقط القود عن الاخر الكل في المضمرة [ولا يقاد الا بسيف] اي لا يقتل القاتل بشيء الا بسيد ممد كالخميير والسليمان وان قتل المقتول بالنار او السجارة كما في الكشف وفيه اشعار بان لو اراد ان يقتل بحجر او عصا او سوق دابة عليه او انقاء في البئر او غيره من انواع القتل منع عن ذلك ولو فعل عزرا الا انه صار مستوفيا حقه كما في شرح الطحاوي [ويستوفي الكبير قبل كبر الصغير قودا لهما] اي اذا قتل رجل له ولي كبير وصغير كان للكبير ان يقتل قاتله عنده لانه حق لا يتميز واما عندهما فليس له ذلك حتى بلغ الصغير لانه حق مشترك وفي الاصل ان كان الكبير ابا استوفى القود بالاجماع وان كان اجنبيا بان قتل عبد مشترك بين اجنبيين صغير وكبير ليس له ذلك وفي الكلام اشارة الى انه لو كان الكل صغارا ليس للاخ والعلم ان يستوفيه كما في جامع الصغار فليل ينتظر بلوغ احدهم وقيل يستوفى السلطان كما في الاختيار والقاضي كالسلطان والى انه لو كان الكل كبارا ليس للبعض ان يقتص دون البعض ولا ان يوكل باستيفائه لان في غيبة الموكل احتمال العفو فالتصاص يستحق ماله على فرائض الله تعالى ويدخل فيه الزوج والزوجة كما في الخلاصة والى انه لا يشترط القاضي في استيفائه كما في الخزنة ولا الامام وشرط عند القاضي القضاة وبه قال بعض اهل الاصول لكن الفقهاء على الاول كما في المنية والى انه لو كان القتل خطاء لم يكن للكبير الا استيفاء حصة نفسه كما في الجامع [وفي قتل مسلم مسلما] كان في صف المسلمين [ظنه] المسلم [مشركا] اي كافرا [عند التقاء الصفيين] من المسلمين والمشركين [الكفارة] والدية لا القود لسقوط عصمته بتكثير سوادهم قال صلى الله تعالى عليه وسلم من كثروا سواد قوم فهو منهم اي من قري بزيتهم ولم يتخلق باخلاقهم فكيف حال اهل زماننا المتزيين بزيهم والمتخلقين باخلاقهم كما في الزاهد وفيه اشعار بان لو كان المسلم في صف المشركين فلا كفارة ولا دية لان من في صفهم مباح الدم كما في التمهيد تاشي [وفي موت] حصل [بفعل نفسه] المقتول [و] بفعل [زيد وسبع] كالاسد [و] بفعل [حية] من اربع جراحات او اكثر [تنف الدية على زيد] لانه مات بثلاثة انواع من الجنايات نوع هو فعل نفسه هدر في الدنيا حتى يغسل بلا خلاف ومعتبر في الآخرة حتى يعاقب بالاجماع ونوع هو قتل السبعين هدر فيهما ونوع هو فعل زيد معتبر فيهما فيكون ثلث الدية عليه في

ماله لانه اتلف ثلثه بفعل المعتبر والدم عمد فلا شيى على عاقلته ولا يعتبر عدد الجنايات حتى لو
 جرح رجل عشر جراحات و آخر جراحة كان الدية بينهما نصفين كما فى الكرماني [ولا شيى بقتل
 مكلف] لدفع ضرره [شهر] بالفتح والتخفيف [سيفاً] اي مده [على مسلم] قصدا قتله ليلا او
 نهارا في مصر او غيره وفيه رمز الى انه لم يجب قتله لعينه كما ان قتل العربي لم يجب لعينه بل لاعلاء
 كلمة الله والى انه لو ترك المشهور عليه قتل الشاهر مع امكانه كان آثما وهذا كله اذا لم يكن دفعه
 بغير القتل كالتهديد والصراح والا فلقود عليه بقتله كما فى الكرماني وغيره والى انه ان لم يشمت
 شهر سيفه فعليه القود قضاء ولم يكن عليه شيى ديانة كما فى اقرار الخلاصة [او] شهر [عصا] ولو
 صغيرا عليه [الانهارا في مصر] فانه لو قتل المشهور عليه بالعصا فيه عمدا قتل به عند ابي حنيفة رح
 لان الغوث يلحقه فلا ضرورة الى دفعه بالقتل بخلاف الليل مطلقا والنهار في غير المصر فانه لا يلحقه
 فاضطر وعندهما لا يقتل به لانه قتل لدفع الضرر وهذا اذا كان عصا ملبثا مبطئا في القطع و اما
 اذا كان غير ملبث فيستعمل ان يكون كالسلاح عندهما فيقتص به على ما قالوا كما فى الهداية [والدية]
 تجب [في ماله] اي المقاتل لا العاقلة [في قتل غير مكلف] كالصبي والمجنون شهر سيفا وعصا وعن
 ابي يوسف رح انه لا شيى عليه به [والقيمة] تجب في ماله [في قتل جمل] او غيرها من الدواب [صال
 عليه] لانه اتلف مالا معصوما فعليه غير مسقط المعصمة لعدم الاختيار ولما بين قصاص النفس شرع
 في قصاص الاطراف لان الجزء تابع للكل فقال [ويجب القود فيما دون النفس] من الاطراف [ان
 امكن المماثلة] بين الفعلين في المقدار اذ هي الاصل في الباب فان لم يمكن لا يجب الا الدية
 [كقطع اليد] عمدا [من المفصل] من الرسغ والمرفق والمنكب وفيه اشعار بانه لو قطع ما
 بين الرسغ والمرفق او ما بينه وبين المنكب لم يجب القود لانه كسر العظم ولا ضابط له كما فى
 النخفة وغيره [و] قطع [الرجل] من المفصل من الكعب والركبة والورك ويشمل المفصلان
 بمفصل اصابع اليد والرجل والاطلاق دال على انه لا عبرة لكبر اليد والرجل وصغرهما لتساويهما في
 المنفعة كما فى الزاهدي [و] قطع [المارن] هو مالان من [الانف] دون قصبته كما فى المغرب فلا حاجة
 الى ذكر الانف وفيه اشعار بانه لو قطع القصبة او بعض المارن ليس فيه قود بل حكومة على كافي
 الزاهدي وذكر في المضمرات لو قطع الانف من اصل العظم وجب القصاص وان وجد الريح وفي روايه
 ابي سليمان ان وجد ربح طيب فالدية [و] قطع [الاذن] من اصلها وكذا قطع الشحمة والغضروف
 فلو كان القاطع صغيرا الاذن او مقطوعه فله نصف الدية كما فى التتمة [و] في كل [شية] لغة جراحة
 في الرأس فرقه او طرفا آخر منه كالسيبهة والشد واللحي واللحي واللحي كما فى الاختيار ثم استعملت في
 غيرها كما قال ابن الاثير فالمراد كل جراحة في الرأس او غيره [يمكن المماثلة] اي مماثلة شية
 الشاج المشجوج في المقدار فيجوز ان يوافق ما ياتي من ان لا قود في الشجاج الا في الموضحة فانه اراد

المعنى الذوي لكنه لا يخلو عن استدراك فيه والاولى ان يقال انه مشير الى اختلاف الرواية فانه
 يقاد في ظاهر الرواية في الموضحة فما فرقها من الشجاج الست وبه اخذ عامة المشايخ وروي الكرخي
 من اصحابنا ما ياتي ان لا قود الا في الموضحة وبه اخذ بعض المشايخ فيستوفي على مساحة الشجة
 طولاً وعرضاً ومكاناً فلو كانت في مقدم الرأس او موحدة اوسطه انتص الشاج مثله في ذلك الموضع بان
 يقدر عورها بمسبار ثم يعمل حليلة على قدره فيقطع به مقدار ما قطع وفيه اشعار بان لا يقاد مادون
 الموضحة كما ياتي لعدم امكان المماثلة وذا بالاجماع كما في الذخيرة وغيره وما ذكرنا ظهور ان الكل معطوف
 على الموصول السابق ولو عطف على قطع كما ظن فقد توهم تكرار امكان المماثلة [و] في كل [عين
 قائمة] مرئية [ذهب ضوءها] بضرب اربعة بحيث لم تدمع اذا كانت مفتوحة مقابلة للشمس او لم
 يهرب من الحية او قال ذلك طبيين وفيه رمز الى انه لو ابيض بعض الناظرة او اصابها قرحة او سبل
 او شيم مما يهيج بالعين ليس فيه قصاص بل حكومة عدل والى انه لو ذهب بياضه ثم ابصر لم يكن
 عليه شيم وقالوا هذا اذا صار كما كان واما اذا عاد دون ذلك ففيه الحكومة والى انه اذا كان عين
 المجني عليه اكبر من عين الجاني او اصغر فهو سواء لكن لا يقتص من العين اليمنى باليسرى
 ولا بالعكس بل فيه الدية الكل في الذخيرة [فيجعل] على كل جفن من عين يقتص فيها آلة
 مخصوصة حافظة له من الانضمام ثم [على] كل [وجهه] سوى عين يقتص فيها [نطن رطب]
 اي خرقه منه مبلولة [ويقابل عينه] المقتص فيها [بمرات] قريبة من تلك العين [محماة]
 بحيث يئلهب حتى ذهب الضوء على ما روي عن علي رض [لا] يجب القود بل الدية على الصحيح
 كما في الخلاصة [ان قلعت العين] اي نزع بعرقها لانه لا يمكن المماثلة في ذلك [ولا]
 يجب [في عظم] لتعذر المماثلة [الا السن] استثناء متصل فانه ليس بعصب على المختار واللام
 للعهد اي سن اصلية فانه لا قصاص في السن الزائدة [فتقلع] وفي رواية القدروري يبرد [ان قلعت]
 وانما اطلق ولا يقاد الا بعد ما برء موضع السن لما ياتي لاحتمال السراية وقالوا ينتظر سنة اذا كان
 المجني عليه صغيرا لان الغالب ان تثبت وقال بعض المشايخ انه ينتظر سنة مطلقا لاحتمال
 فينبغي للقاضي ان ياخذ منه كفيلا ثم يؤجله سنة من وقت القلع فاذا مضت سنة ولم تثبت انتص
 منه كما روي عن ابي حنيفة رح و ينبغي ان يقتص الضرس بالضرس والثنية بالثنية والياب بالياب
 ولا يؤخذ الاعلى بالاسفل ولا بالعكس لانه فات المساواة [وتبرد] من البرد (با ان سادن) على
 قدر المكسور الى اللحم بلا تجارز [ان كسرت] فلو دخل فيها عيب من الاسوداد او الاخضرار او
 غيره لم يقتص وفيه الدية الكل في الذخيرة [ولا] يجب القود فيما دون النفس بل الدية [بين
 رجل وامرأة] فلا يقطع طرفها بطرفه ولا بالعكس لان الاطراف كالاموال وقاية للنفس وبينهما تفاوت
 في دية الطرف فية تعذر القود لتعذر المساواة كما في اكثر الكتب لكن في الواقعات لو قطعت المرأة يد

رجل كان له القرد لان الناقص يستوفي بالكمال اذا رضى صاحب الحق [د] لا بين [حر وعبد] لا بين [عبدین] لتفاوت القيمة [و] لا في [الشفة] التي هي جراحة بلغت جوف الراس او البطن على ما قالوا كما في الهداية وفيه اشعار بالاختلاف وانما سميت بها لانها حصلت الى الجوف وفيها ثلث الدية فلو نفذت الى جانب الاخر صارت جائعتين وفيهما ثلثا الدية فهي تكون في اعلى الصدر و البطن والظهر والجنبين كما في الذخيرة فلا تكون في العنق والحنك والغضن والرجلين كما في الاكمل [و] لا يجب في ظاهر الرواية في [اللسان والمكر] كلهما از بعضهما لانهما مما ينقبض وينبسط فلا يمكن المائلة وعن ابي يوسف روح انه يقتص اللسان ان امكن وبقتص براسه وفي اللسان الاخرس الحكومة كما في التتمة وفي الاكتفاء رمز الى انه يقتص بقطع كل الشفة بخلاف ما اذا قطع بعضها فانه لا يقتص لانه متعذر كما في الهداية والى انه ينبغي ان يقتص بالانثيين لكن لم يذكر في الظاهر كما في الظهيرية [الامن الشفة] اي حشفة ذكر متحرك فانها يقتص لان لها حدا بخلاف ما اذا بقي شئ من منها فان فيه الحكومة [وخير المجني عليه] بين القرد والدية [ان كانت يد القاطع ناتئة] من حيث الصفة بان كانت شلاء او مجروحة بحيث يوهن في البطش او من حيث القدر بان فاتت اصبع او اصبعان لانه يتعذر استيفاء حقه كاملا وقال برهان الدئمة الخيار فيما اذا كان ينتفع بالناتئة واما اذا لم يكن ينتفع بها فالدينه كما اذا لم يكن للقاطع يد اصلا وبه يغتم وفيه اشارة الى انه يقتص فيما اذا كان ظفره مسودا لانه لا يوجب نقصا في البطش كما في الذخيرة والى انه لا يخير اذا كان النقصان في يد المجني عليه بل فيه الحكومة ولو سقط المعيبة قبل اختيار المجني عليه او قطعت ظلما فلا شئ له كما في الهداية [او] كانت [الشفة] تستوعب ما بين قرني [ما بين قرني] اي جانبي رأس [المشجوج] بان كانت بين الاذنين [لا] تستوعب ما بين قرني [الشاج] وكذا الحكم في العكس لتعذر الاستيفاء وعلى هذا الشجة بين السجبة والقناة وفي ذكر هذين تنبيه على ان التخيير ثابت في غيرهما فالرجل كاليد فيما ذكرنا واما الانف فان كان اصغرا و اصابه شئ لا يجز الریح به فله الخيار كما لو كان اذنه صغيرة او مشقوقة ولو فقي عينه وفي بعضها بياض كان له ان يقتص وان ياخذ الدية كما في الذخيرة وان سقط سنه المتحركة بالوكز ولو بعد ثلثة ايام ففيه الحكومة ولا يحمل على التحرك السابق لان الوكز آخر السببين على ما قل شيئا كما في المنية وهذا لا يخاو عن الاشعار بالخلاف [ويسقط القود] ولا يجب للمولى شئ من التركة [بموت القاتل] لفوات محله [و] يسقط [بمغورلى] من الاولياء [و] بسبب [صلحه] على مال ولو قليلا مؤجلا لان القود حقه فله الاسقاط والتعويض مطلقا وعنه ان الصلح على اكثر من الدية باطل وفيه رمز الى انه لو عفى عن نصف النقص لم ينقلب ما لا بل سقط الكل كما في المنية والى انه لو اخذ عن القاتل الف درهم على انه يعفو عنه يوما الى الابد فهو عفو و صلح جائز لان التوقيت يلغوي ذلك والى ان القاتل وان برا عن القصاص الا انه لم يبرا

عن الظلم والعدوان ديانة والى ان العفو يكون افضل من الصلح كما يكون افضل من القتل الكل في
الظهيرية وهذا كله في العمد واما في الخطاء فالصلح على اكثر من الدية باطل لان الدية امر مقدر
فالزيادة ربا واعلم انه لو كانت القتلة جماعة فعفى الولي عن واحد منهم او صالحه لم يكن له ان يقتص
غيره كما في جواهر الفقه وغيره لكن في قاضيشان وغيره انه له اقتصاصه [وللباقى] اى لغير العاني
والمصالح من الاولياء [حصه من الدية] في ثلث سنين لانقلاب القود ما لا حيث تعذر استيفاءه
بالعفو والصلح واطلاقه مشعر بانه لو قتله الباقي لكان له حصه من الدية وان وجب عايمه القصاص و
هذا اذا علم بالعفو والصلح وحرمة دم المقتول والا فعلى الباقي القاتل نصف الدية من ماله لا القود
للمشبهة كما في شرح الطحاوي [ويقتل جمع بغرد] اى يقتلهم الغرد بالسلاح لو ورد الاثر في ذلك وفيه
اشعار باشتراط الجرح الصالح لزهرق الروح من الكل حتى يكون الكل قاتلا على الكمال نلوا عاقبته عليه
بنحو الامساك والاخذ لبس عليهم الغرد كما في الزاهدي وفيه رمز الى انه لو اشترك رجلان في
قتل رجل احدهما بعضا والاخر بسديد عمدا وجب الدية عليهما مضافة كما في قاضيشان والاولى
ان يعرف الجمع بلام العهد فانه لو قتل فردا جمع واحد منهم ابوه او مبنون ليس عليهم القود اصلا
كما في جواهر الفقه وغيره [وبالعكس] بان يقتل فردا جمعا فانه يقتل بهم على الكفاية بلا لزوم مال
لان الزهرق لا يتجزى فيصير الكل اخذا بمقتضى [فان حضر] في هذه الصورة [ولي واحد قتل له]
اي لاجل ذلك الولي بلا حضور الاخرين [وسقط حق البائين] لغوات مثل الاستيفاء [ولا يقطع
يدان بيد] اى لا يقطع يدا رجلين نطعا يد رجل لعدم المماثلة لان كلا قاطع بعض اليد فعليهما
نصف الدية لانه دية يد واحدة وفيه اشعار بانه يقطع يد بيدين لكن لهما ان يأخذا منه نصف
الدية ايضا ولو قطع واحد منهما يده فللاخر نصف الدية لغوات المثل كما في الهداية [ويقاد عبد]
ولو متجورا [اقر بفرد] اى يقتل عمدا لانه غير متهم وفيه اشعار بانه لو اقر بشطاء لم يجوز لو مازنا
لانه اقرار بالدية على العاقلة [ومن ومن] سهما [عمدا] الى رجل [فنغد] السهم منه [الى]
رجل [آخر فماتا يقتص] الرامي [للاول] من الرجلين لانه عمدا [وعلى عاقبته الدية للثاني]
لانه خطأ والفعل يتعدد بتعدد الاثر فاذا ارسل سهما فسمى رميا واذا مزق الجلد فجرحا واذا فرق
التركيب فكسرا واذا مات منه فقتلا واذا نذل السهم الى غير المرمي اليه صار بمنزلة فعل آخر هو
مخطي فيه كما في الكرمانى [ومن قطع يده] بالضم او شج راسه او جرح [فعفى عن قطعه] او
شبهته او حراسته اى قال شفوت عن ذلك ولم يضم معه ما يحدث منه ولم يقل عن جنايته [فمات]
العاني [منه] اى من جهة قطعه [ضمن قاطعه] اى جرحه [دينه] في كل ماله لان العفو عن
القطع عفو عن مرجبه وهذا في العمد المتبادر واما في الخطا فالدية على العاقله كما في شرح الطحاوي
فمن ظن انها على القاطع فقد اخطأ [ولو عفى] مريض [عن الجناية] الواقعة عمدا او خطأ سواء

ذكر معد ما حدث عنها اولم [يذكر او عن القطع] كذلك او الجراحة [وما يحدث] من السراية [منه]
اي القطع ثم مات منه [فهو] اي عفو المجني عليه [عفو عن] موجب قتل [النفس] فسقط القود لان كلا
منهما شامل للمقتصر والماضي ثم فصل الاجمال فقال [فالتخطأ] اي العفو في الخطاء يعتبر [من ثلث
ماله] اي مال العاني لتعلق حق الورثة فان خرج من الثلث والا فعلى العاقلة ثلثا الدية كما في شرح
الطحاوي فمن ظن انها على القاطع فقد اخطأ قطعاً وفيه اشعار بأنه لو عفا الصحيح لم يعتبر من الثلث
[والعمل من كله] اي العفو في العمل يعتبر من كل ما يتعلق بالعاني في الجملة من مال هو الدية
لانه لم يتعلق حق الورثة به وانما تعرض له وموجب العمل القود الساقط بالعفو الدال عليه اجماله
دفعاً لتوهم وجوب الدية في هذه الصورة الا ترى انه لو لم يقيد القطع بما يحدث منه وجب الدية
في مال القاتل عنده واما عندهما فهو عفو عن الدية فلا شيعي عليه كما في شرح الطحاوي فسقط ما
ظن ان الموجب قود ليس بمال فلا وجه للمقول بأنه من كل المال [والقود يتبعت بدءاً] اي ابتداء
بطريق الخلافة [للورثة] اي لكل واحد منهم فاقسم الكل مقام المورث في ابتداء وقوع ملك القود
لهم لان شرعية القود لتشفي صدورهم والى حيث ليس بأهل له [لا] يثبت القود للورثة [ارثاً] اي
بطريق الوراثة بان يثبت للمورث ابتداء ثم انتقل اليهم وهذا عنده خلافاً لهما لان القود يجب
عوضاً عن نفس المقتول فيكون حقاً له كالعوض [فلا يصير احد منهم خصماً عن البقية] اي قائماً
مقامهم في اثبات حقهم بلا وكالة وهذا عنده خلافاً لهما على ما ذكر من الاصلين [فلو اقام] احد
الابنين [حجة بقتل ابيه] احد عمداً [عائياً اخوة] حال [فضر] ذلك الاخ [يعيد ما] اي
الحجة عنده خلافاً لهما والاولى اعاد وفيه اشارة الى انه يقبل حجة الحاضر الا انه لم تقبل لاحتمال
العفو عنه لكنه يحبس لانه متهم والى انه لا يقضي بالقود ما لم يضر الغائب لان المقصود من
القضاء الاستيفاء والحاضر لا يتمكن منه بالاجماع كما في الكفاية وغيره [وفي الخطاء] من قتل ابيه
[و] في [الدين] لانيه على آخر لو اقام الحاضر حجة على ذلك [لا] يعيد ما الغائب اذا حضر لان
المال يثبت للورثة ارثاً عندهم وفيه ايماء الى انه ادعى كل الدين و اقام الحجة على كله وقضى القاضي
بكله والى انه اتحد القاضي للحاضر والغائب فلما ثبت قدر نصيبه منه او كان الشاغي متعدداً اعاد
الحجة وانما خص الدين لان في اعادة الحجة للعقار اختلاف وان كان الاصح ان لا يعيد ما كان في العماد في
[والعبرة] في حق الضمان [بسال الرمي لا الوصول] لانه ليس باختياره ولم يصير جانباً الا بالرمي
[فيجب الدية] عنده [على من رمى] ولو خطاء سهماً [مسلماً] اي الى مسلم [فارتل] المسلم
[فوصل] السهم اليه فمات لانه قتل مسلماً لا كافراً وانما اسقط القود لشبهة اعتبار الوصول ولم يجب
على الرامي شيعي عند هما لان بالارتداد سقط تقويمه ويجب القيمة عند الشيعيين على من رمى الى
عيد خطاء فاعتق فوصل واما عند محمد رح ففضل ما بين قيمته مرمياً الى غير مرمي كما في الهداية

و ذكر في الكرماني ان صفة الحبل قد اعتبر عند الوصول فلا تكن صيد في الحبل ورمى اليه فدخل
الحرم فوصل لم يحل وانما ختم على الوصول اشعارا براءة حسن المختتم *

* [كتاب الديات] *

مقرب بالجنابات لكونها موجبة للديات في الجملة فهي اجزئية لها جمع دية محذوفة الفاء كالعداء
مصدر ودى القاتل المقتول اى اعطى وليه المال الذى هو بدل النفس ثم قيل لنفس ذاك المال دية
وقد يطلق على بدل ما دون النفس من الاطراف من الارش وقد يطلق الارش على بدل النفس
وحكومة العدل وانما جمعت اشارة الى تنوعها ثم عدل عن الاضمار الذي يشير الى المعنى المصدرى
الذي يبحث في الفن عنه ما يرخد من الحائى في شبه العمل والخطاء والجاري مجراه من المال يقال
[الدية] عنده واحدة من الثلاثة [من الذهب اى دينار] اى مثقال مضروب [ومن الفضة عشرة
الاف درهم] بوزن سبعة [ومن الابل مائة] وعندهما وفي رواية عنه واحدة من الستة ثلثة مذكورة
ومن الغنم اثنان ومن كل من البقر والابل مائة وان وفائدة الخلاف انه لو صالح على اكثر من ما يتي
حله لم يميز عندهما وجاز عنده لانه صالح على ما ليس من جنس الدية وقد مر والصحيح ما ذهب
اليه ابو حنيفة رح كما في المضمرات وفيه رمز ان انه يتعين واحدة منها بالرضاء او القضاء وقال شيخ
الاسلام ان التعمين الى القاتل وعلى الاول عمل القضاة والى ان كل الانواع اصول كما قال ابو بكر
الرازي وهذا ظاهر مذهب اصحابنا وعند التلجى الابل هو الاصل فلا يصار الى غيرها مع القدرة
الا برضا ولي المقتول وعند العجز يقضى بالدينارين او الدراهم باعتبار قيمة الابل وان زادت على
الالف او العشرة وعند الاولين لا يلزم الزيادة ثم الابل لا يجب من من واحد بل من اثنان بمختلفة
كما ياتي واما الغنم فيجب ان يكون قيمة كل خمسة درهم و عن ابي حنيفة رح لو قضى بها كان
كلها ثنيايا من الضان والمعز وقال محمد رح الثنيان من المعز والجذع من الضان كالاصحية واما البقر و
الحلة فقيمة كل تكون خمسين درهما كما في المحيط وغيره والحلة ازار ورداء وقيل في زماننا بدل
الحلة قميص وسراويل والاول المختار كما في النهاية [وهذه] اى الدية من الابل في [شبه نعمد]
كما مر [ارباع] اى اربعة اصناف خمس وعشرون [من بنت مخاض] مما تم عليه حول [و]
كذلك من [بنت لبون] مما تم عليه حولان [و] من [حقة] مما تم عليه ثلثة احوال [و]
جذعة [مما تم عليه اربعة احوال] وهي [اى الدية في الشبه من الابل ارباعا الدية [المغلظة]
ويقال لها المعظمة الواجبة من حيث السن دون العدد فلا يزداد على مائة والتعليظ في نوع
واحد وهو الابل وزن الاولين وهذا كله عند الشيعة واما عند محمد رح نهى اثنان وثلثون
جذعة وثلثون حقة واربعون ثنية كلها خلقه بفتح الشاء المعجمة وكسر اللام حامل من النوق [و]

الدية [في الخطاء] وما يجزي مجراه [اخماس منها] اي الابل المذكورة عشرون من كل من بنت مخاض وبنت لبون وحقة وجذعة [ومن ابن مخاض] فان هذا اخف فبالخطاء البقي [وكفارتها] اي كفارة شبه العمد والخطاء وانما عدل عن لام العهد الى الاضافة دفعا لتوهم اختلاف الكفارتين على ان في كفارة شبه العمد اختلافا كما مر [عتق رقبة] اي اعتاق رقبة كاملة وفيه اشارة الى ان المعتقد يجب ان يكون سالم الاطراف من العين واللسان واليد والرجل وغيرها والى انه يكفي الرضيع لا الجنين كما ياتى التصريح به [مؤمنة] لا كفارة بخلاف سائر الكفارات [فان عجز] عن ذلك وقت الاداء لا الوجوب [صام شهرين] بنية من الابل [ولاء] اي متتابعين فلو افطروا يوما منهما وجب عليه الاستيناف وفي الاكتفاء اشعار بانه لا يجوز فيه الاطعام بخلاف غيره من الكفارات [وصرح] عن الكفارة [رضيع] سالم الاطراف مسلم بالتبعية ولذا لم يكتف بالسابق و اشار اليه فقال [احد ابويه مسلم لا] يصرح [الجنين] الذى فى البطن لانه لم يدخل تحت الرقبة المطلقة ثم اشار الى تفاوت دية الرجل والمرأة فقال [وللمرأة نصف ما للرجل في] دية [النفس] الحر ولو صغيرا رضيعا [وما دونها] اي وفي ارش ما دون النفس كما ياتي للآثر ففي قتل المرأة خطاء خمسة الاف وفي قطع يدها الفان وخمسمائة وهذا اذا كان له دية مقدرة واما اذا لم يكن مثل ما فيه الحكومة فمنهم من قال انها كالمقدرة وقال بعضهم انه يسوي بينهما عند اصحابنا كما في الظهيرية والاشمل للأنثى والذكر ولم يرد الجنين الذى دية خمسمائة ذكرا كان او أنثى فانه مستثنى لما ياتى [زالدمي] والمستامن رجلا او امرأة [كالمسلم] في دية النفس وما دونها فانها على عاقبتها ان كانت والا فعلى الجاني لانه كالمسلم في المعاملات كما في الكرمانى ثم فصل دية ما دون النفس فقال [ففي] اتلاف [الانف] كلا وبعضا وقيل في الارنية حكومة عدل على الصحيح كما اذا جنى على الانف وصار بحيث لا يتنفس منه بل من فيه واطلاقه لا يشلو عن شئ فانه لو قطع المارن ثم بقيت الانف فان كان قبل البرء فدية واحدة وان كان بعده ففي المارن دية وفي الباقي الحكومة كما في الظهيرية [والحشفة] كلها او بعضها لانها اصل منفعة الايلاج [و] اتلاف [العقل] بالضرب على الراس لقوت الادراك فان العقل نور ببصوبه الانسان عواقب الامور والدماع كالقتيلة او الزيت كما في الكرمانى [واحدي الحواس] الظاهرة من السمع والبصر والشم والذوق وعن محذوح ان في الشم الحكومة ويعرف تلفها بتضيق الجاني او نكوله او الخطاب مع الغفلة وتقريب الكزبه واطعام الشيع المر وانما لم يتعرض للباطنة لان في ثبوتها كلاما كما في الكلام [واللسان] كله او بعضه [ان منع] اتلاف [اداء اكثر الحروف] اي حروف المعجمة فان تكلم بالاكثر فالحكومة وقيل يقسم على عدد الحروف فماتكلم به منها خطا من الدية بحصته سواء كان نصف او ربعا او غيره وهو الاصح وقيل يقسم على حروف اللسان الالف والتاء والتاء والجيم والداال والرائين والسينين والصادين والطائين واللام والنون فان تكلم بالنصف فقط سقط نصف الدية وقس عليه

وهو الصحيح كافي الكرماني [و] اتلاف [اللية] بالحق والنتف خطأ بأن يظنه مباح الدم ثم يظهر أنه غير مباح الدم وهذا اذا اتصل شعرها فان كان كرميا بضم الكاف وفتحها ففيه الحكومة الا اذا كان على ذنبه شعرات يستوعق فانه لا شيع فيه وهذا اذا اجل ستة ولم ينبت فان نبت بعضها ففيه الحكومة كما في الذخيرة وفي الاكتفاء اشعار بأنه لو حلق شاربه لم يجب الدية بل الحكومة في الصحيح كافي الكافي [وشعر الراس] للذكر والانثى اذا لم ينبت فلو قطع صغيرة امرأته لم يجب شيع في الحال وعن محمد بن روح لا شيع عليه الا انه يؤدب كافي الظهيرية واختار عند الطحاوي ان فيه الحكومة كافي المينة والمتبادر ان يقتصر بسلق اللية والشعر عمدا لكن في الكافي وغيره انه يستوي فيه العمد والخطأ اذ لا فرق في شيع من الشعور والاضافة مشعر بأنه لا يلزم شيع بقطع شعر الصدر والساعدين والساقين كما في الظهيرية [كل الدية] من واحدة من الانواع الثلاثة لا تلاف جنس المنفعة او الجمال الذي في الادمي كاتلاف النفس تعظيما له [كما] يجب كل الدية [في] اتلاف [اثنين] مما كان [في البدن اثنان] كالساجبين والعينين والشفتين واللحيين والاذنين واليدين والرجلين والاليتين والانثيين والثديين والسلمتين ويستثنى منها ثديا الرجل وحلمتاها فان في الاولى الحكومة وكذا في الثانية لكن دون الاولى ولم يوجد في الظاهر ان في اتلاف ثدي المرأة عمدا قصاصا كما في الظهيرية [وفي احدهما] اي الانثيين [نصفها] اي الدية [و] كما [في اشغار العينين] الاربعة جمع شعر بالضم وهو حرف ما غطي العين من الجفن لا ما عليه من الشعر وهو الهدب ويسوزان يراد مجازا فان في قطع كل دية كاملة كما في قطع الجفن مع الاهداب كما في الهداية [وفي احدها] اي الاشغار حقيقة او مجازا [ربعها] فانها اربعة [وفي كل اصبع] من اصابع اليد او الرجل [عشرها] اي الدية فان في جميع الاصابع دية كاملة فيقسم دية كل عليها اشرارا [وفي كل مفصل] لاصبع [غير الابهام ثلثة] اي ثلث العشر [وفيه] اي في مفصل الابهام [نصفه] اي نصف العشر لانه يقسم دية كل اصبع على مفصله فان كان ثلثا كالغير الابهام فثلث وان كان اثنين كاللابةام فنصف [كما] وجب نصف العشر [في كل سن] لم ينبت فان كان المجني عليه عبدا فنصف عشر قيمته وان كان حرا فنصف عشر دينه فان نزع جميع الاسنان في الاغاب اثنان وثلثون خطاء فعليه دية وثلثة اخماس دية هي ستة عشر الفا من الدراهم وان نزع ثلثون فدية ونصف دية هي خمسة عشر الفا وان نزع ثمانية وعشرون فدية وخمسا دية هي اربعة عشر الفا واطلاقه مشعر بأنه لو احمر السن او اخضر او اسود وجب الارش وكذا ان اصفر على المختار وهذا اذا لم يمضغ والا فان لم يرفلا شيع فيه والافيه الارش الكل في الخزائن واعلم ان من الناس من له نواجد اربعة فيكون امثاله ستا وثلثين كافي الرضي وغيره وان اسنان الكومج ثمانية وعشرون كما قال ابو حنيفة رح وهذا يعرف بها كافي النهاية [وكل عضو] كالعين واليد [ذهب نفعه] كالروية والبطش [بضرب] ونحوه كادخال نورة في العين [ففيه ديته] الكاملة [ولا تؤد]

في شجة [من الشجاج] بالكسر جمع الشجج بالفتح وقد مرت [الافى الموضحة] الباقية الاثر بكسر
الضاد المعجمة وهي شجة الجلد التي بين اللحم والعظم ويوضح العظم كما في الذخيرة [عمدا]
لتحقق المماثلة بانهاء السكين الى العظم فانها يقاد [وفيها] اى الموضحة [خطا نصف عشر الدية]
والتبادران يكون المشجوج غير اضلع والا ففيها الحكومة لان جلده انقص زينة من غيره كما في
الذخيرة [وفي الهاشمة] وهي شجة بكسر العظم من الهشم وهو كسر شمع او عظم [عشرها] اى الدية
سواء كان اضلع او غيره وفي المتنقي انه لو كان اضلع ففيه ارش دون ارش الهاشمة وانما لم يقيد بالخطا
كما في التي بعدها لان كل شجة لا قود فيها فالعمد والخطا فيه سواء كما في الذخيرة [والمعلقة] من
التنقيط بفتح القاف وكسرهما وهي شجة يخرج منه العظم كما في الظهيرية او يحول العظم من موضع
الى موضع كما في الذخيرة او يجعل العظم كالنقل وهو الحصى كما في النهاية [عشرها ونصفه] اى
عشر الدية ونصف عشر الدية الف وخمسمائة درهم مثلا [والامة] بالمد وهي شجة تصل الى ام
الدماغ اى الجلد الذي تحت العظم فوق الدماغ كما في الظهيرية وانما لم يذكر الدامعة بالمعجمة وهي
شجة تصل الى الدماغ لان بها هلاك النفس عادة فهي قتل لا شجة كما في الهداية لكن عن ابي
يوسف رح فيها ثلثا الدية كما في المضمرات [والجائفة] وهي شجة تصل الى السوف والقعر والمراد
جائفة الرأس فان حكم جائفة غيره قدام [ثلثها] اى ثلث الدية [وفي جائفة نفدت] الى الجانِب
الاخر [ثلثاها] اى ثلثا الدية ثم شرع في اول الشجاج وبين مرتبة كالسابق كما ترى فقال [والصارصة]
بالمهملات والحادشة وهي شجة تحرز الجلد اى تشقه بلا اخراج شئ منه كما في قاضيخان وقال
الطحاوي ولا يدميه كما في الذخيرة [والدامعة والدامية] فالدامعة بالمهملة شجة يظهر الدم
ولا تسميله والدامية ما تسيله كما في الهداية والكافي واكثر المتااولات وفي الذخيرة الدامعة على
ما ذكره الطحاوي شجة تسيل الدم وعلى ما ذكره شيخ الاسلام ما تسيله اكثر ما يكون في الدامية
من السيلان فالدامية على ما ذكره ما يدمي الجلد سواء كان سايلا او غير سائل وعلى ما ذكره
الطحاوي ما يدميه ولا يسيله وفي الظهيرية هي ما يدميه من غير ان يسيله وهو الصحيح والدامعة
ما يسيله كدمع العين [والباضعة] بالضاد المعجمة والعين المهملة وهي شجة يبضع اى يقطع
قليل لحم وقيل يقطع الجلد كما في الاختيار [والملاحمة] وهي شجة تقطع اكثر لحم بلا اظهار
جلدة رقيقة بين اللحم والعظم [والسمحاق] بكسر السين المهملة وسكون الميم وهي شجة تظهر تلك
الجلدة وفي الاصل اسم لتلك الجلدة كما في الظهيرية [حكومة عدل] بالاضافة اى حكم مقوم و
ما قومه به من قدر التفات او غيره كما ياتي وقد مر في الجنايات وجه مخالفته السابق ثم اشار الى
تفسير الحكومة فقال [فيقوم عبدا] اى يفرض المقوم كون المحمي عليه عبدا [بلا هذا الاثر]
اى صحيحا [ثم] يقوم [معه] اى مع هذا الاثر اى مشجوجا او غيره من النقصان [فقد] اى

مقدار [التفارقات بين القيمتين هو] اي القدر [هي] اي الحكومة فان قوم بغير الاثر الف ومعد
تعممية يكون قدر التفارقات عشر الالف هو مائة درهم فيخرج من الثاني عشر الدية و هو
الف درهم [وبه] اي بما ذكره مما روي عنهما وقاله الطحاوي ومشايعه بالغ واختاره السلواني
[يفتي] كافي الثاني وغيره الا ان الكرخي ضعفه بأنه يؤدي الى ان موجب دية الشجاع التي فوق
الموضحة اكثر من موجب الموضحة ان كان نقصان قيمتها اكثر من نصف عشر الدية فالصحيح ان
ينظر كم مقدار هذه الشجة من الموضحة فان كان نصفاً فنصف ارش الموضحة وكذا ان كان اقل او
اكثر لانه ثابت في الموضحة فرد غير الثابت الى الثابت وقال الصدر الشهيد انه يفتي به ان كان
الشجة على الراس وبالأول ان كانت على غيره كما في الظهيرة والاصم انها ما يري القاضي بمشورة
اهل البصيرة لانه اعم كما في المضمرات وقيل انها قدر ما يحتاج اليه من النغمة الى ان يبرأ وقيل ينظر
الى ارش ذلك العضو بكماله والى ما نقصه تلك الجراحة فيجب بذلك القدر من ارش ذلك العضو
هذا كله اذا بقي للجراحة اثر والا فغندهما لا شيء عليه وعند محمد رح يلزم قدر ما انفق الى ان يبرأ وعن
ابي يوسف رح حكومة العدل في الالم وتماه في الذخيرة والمشهور انه عزز في كل جراحة برزت كافي
التموثاشي [و] يجب عند الطرفين [في اصابع يد مع نصف الساعد] وهو ما بين المرفق والكف
[نصف دية] للاصابع لانها كيد [وحكومة عدل] لنصف الساعد وعند ابي يوسف رح الساعد
تابع للاصابع وفيها الدية وفيه اشارة الى ان في اصابع رجل مع نصف الساق دية وحكومة وهذا
على ذلك الخلاف والى ان الاصابع مع نصف العضد والفخذ على هذا الخلاف والصحيح قولهما كافي
الذخيرة [والكف تابع] للاصابع ومفاعلهما فلو قطع الكف مع كل الاصابع او بعضها او مفصل وجب
الارش ولا شيء في الكف عند وهو الصحيح واما عندهما فكذلك اذا كان مع الكف ثلاثة اصابع
فصاعدا واما اذا كان معه اصبعان او اصبع او مفصل فينظر الى ارش الكف وهو الحكومة وارش
الاصبع فالواجب الاكثر منهما كما في الذخيرة [والعبرة للاصابع] تفسير للسابق مع التنبيه على ان
الحكم لم يتغير بكل الاصابع اربعها فان اللام يرد الى الجنس ومن الظن انه تأكيد للسابق فان
الراوي يابي عنه كما بين في المعاني وكذا ان الواحد احسن لانه لم يعلم حكم الاثنين حينئذ [وفي
اصبع] ليد او رجل [زائدة] قطعت عمدا او خطأ ولو للقاطع مثلها [وعين صبي ولسانه وذكره
حكومة عدل لو لم يعلم الصحة] اي صحة هذه الثلاثة [بما دل] من الدليل [على نظره] اي
الصبي [وكلامه] اي بكلامه فيكون معطونا على كلمة ما [وحركة ذكره] للبول فلا يكتفى بان الامل
هو الصحة وفيه اشارة الى ان الصبي في غير ما ذكر من الانف واليد والرجل وغيرها كالبالغ في القود
بالعمل والدية بالخطاء والى انه ان علم الصحة بد وجب كمال الارش والى انه لو استهلك ففيه الدية
وقال محمد رح ان فيه الحكومة كافي الذخيرة [ولا يقاد] جرح للمجنني عليه في الطرف [الا بعد يوم]

لانه ربما يعري الى النفس فما لم يستقر على شيىء بالبرء او الهلاك لم يدر انه اي جناية فيترتب عليه الحكم والاصل في كل الجنابات عهد او خطاء ان يستاني حولاً لنعل فصلاً يوافقه فيبرء او يخالف فيهلك كما في الكرماني وغيره [وعمد الصبي والمجنون] والمعتوه لا السكران والمغمي عليه [خطاء] في الحكم فوجب المال في السالين وفيه اشعار بانه لو جن بعد العقل قتل وهذا اذا كان المجنون غير مطبق والا فيسقط القود كما ذكره شيخ الاسلام وعنه ما انه لا يقتل مطلقاً الا اذا قضى عليه بالقود وفي المنتقى انه لو جن قبل الدفع الى دلي القتل لم يقتل كما لو عته بعد القتل وفيه الدية في ما له كما في الظهيرية [وعلى العاقله] اي عاقلتهما [الدية] في السالين وفيه اشعار بانها لم يجب في ما لهما وفي شرح الطحاوي ان الجناية ان كانت في النفس فعلى العاقله وكذا ان كانت في طرف السر والدية بلغت نصف مشر الدية فصاعداً واما اذا كانت في العبد او لم تبلغ نصف عشرها وهو خمسمائة في الرجل ومايتان وخمسون في المرأة ففي مالهما حالاً [بلا] وجوب [كفارة] و [بلا] حرمان ارث [الا ان الاول عقوبة والثاني امر دائر بينهما وبين العادة فلا يليق بهم ويحرم الموت عن ميراث ابيه لاختلاف الدينين لا جزاء للردة [ومن ضرب] ولو زوجاً [بطن امرأة] ولو زوجة [يجب غرة] بالثنوين [خمسماية درهم] حقيقة او حكمية كما اذا كانت فرساً او امة او عبداً قيمته تلك فاي اذى اجبر على القبول وانما سميت بها لانها اول مقادير الديات وغرة الشيعي اوله كما في الظهيرية وفيه اشعار بانه لا يجب به الكفارة كما في الذخيرة وفي رواية يجب كما في العمادي والانفل ان يكفر ويستغفر لانه ارتكب محظوراً كما في الهداية [على عاقلته] اي على عاقله الضارب لا عليه وفي رواية عليه كما ياتي [ان القتل] المرأة ولداً [ميئاً] منكر او مؤنث ولا يستوي في الميت المذكور والموت كما ظن وآية لهم الارض الميتة وفيه اشعار بانها لو القت ميئتين او اكثر وجب غرة في كل كما في الذخيرة واللام مشير الى انه اريد بالميت الحر بان كانت امه حرة او امة علمت من سيد ما ارمن المغرور وهو حر بالقيمة فان حرية الجنين شرط لوجوب الغرة كما في العمادي [و] يجب [دية] كاملة [ان] القتل [حياتاً] لان الضارب قاتل له شبه عمد وفيه ايماء الى انه يجب الكفارة فيه كما في شرح الطحاوي وغيره والى انه لو القت حياً مقطوع اليد كان فيه نصف الدية على العائلة كما في الذخيرة ثم شرع فيما اذا ماتت الام فقال [وغرة] للجنين [ودية] هي خمسة الاف درهم لأمه [ان] القتل الام [ميئاً فماتت الام] بالضرب [ودية الام فقط] لا غرة للجنين [ان ماتت] الام [فالقت] بعد الموت [ميئاً] لاحتمال ان يكون موته بالاختناق في الرحم بعد الموت [وديتان ان ماتت] الام [فالقت حياً فمات] الحي لانه قتل نفسين وورث الحي من دية الام لانه مات بعدها وفيه اشعار بانه لو القت حياً فماتت ثم ماتت الام وجب ديتان والام ترث من دية الحي كما في شرح الطحاوي [وما يجب في الجنين] من الغرة او الدية وهو بالفتح الولد في البطن من جن اي ستر [فهو لوارثه] لانه بدل نفسه [سوى ضاربه] اي

غير ضارب الجنين فهو محتثنى منقطع لانه ليس بوارث فانه قاتل له وقد اشير في الجنايات وغير ما
انه لم يجب الكفارة عليه فلا عليه بترك التصريح كما ظن [وفي جنين الامة] اي في جنين مملوكة
القتل الامة ميتا بالضرب فالاضافة للعهد [نصف عشر قيمته] بهذا المكان على لونه وهيئته فرض حيا
[في الذكر] اي وقت كونه مذكرا [وعشر قيمته في الانثى] لان قيمة المذكر في العادة اكثر من
قيمة الانثى وان تساويا في السن والجمال وعن ابي يوسف رح لا شيء عليه الا اذا نقص الولادة
الامة فانه يضمن النقصان حينئذ وفيه اشارة الى ان ما في الجنين على الضارب حالا والى انه اذا لم
يكن الوقوف على كونه ذكرا وانثى فلا شيء عليه كما اذا القي بلا راس لانه انما يجب القيمة اذا نفخ
فيه الروح ولا ينفخ من غير الراس كما في الذخيرة واعلم ان المعتبر في الجنين حال الضرب حتى انه اذا
اعتقه مولاة بعد الضرب ثم اتقى حيا لم يجب الا القيمة كما في العمادي [وما استبان] من الجنين
[بعض خلقه] كالظفر والشعر [كلنام] خلقه في وجوب الغرة والقيمة وغيرهما لانه يمتاز حينئذ
عن العلقه والدم وفيه اشعار بان استبانة بعض الخلق شرط للاحكام المذكورة فلا يجب شيء بالقاء
جارية الغير ماء ار دما كما في المنية لكنه يشكل ما مر وذكر في العمادي ان المعتبر في جنين الامة معرفة
الذكورة والانوثة [وضمن الغرة] بالنصب [عاقلة امرأة] كما في الزيادات او المرأة نفسها كما في المنقي
بناء على ما قالوا ان لا عاقلة للعجم والاول المختار الا اذا لم يكن لها عاقلة فانها عليها في عنة كما في
العمادي [اسقطت] جنينا [ميتا] فلا يجب شيء باسقاط ما لم ينفخ فيه الروح ولم يستتب بعض خلقه
فانه حينئذ يكون نطفة او مضغة او علقه ومدتها مقدرة بحاية وعشرين يوما فان زمان كل منها
اربعون يوما على ما قال بعض المشايخ وقال علي ابن موسى ان اسقاطه مكروه لان الماء الواقع في الرحم
ما نفخ فيه كما في الذخيرة [عمدا بدراء] فلو شربت للتداوي شيئا يوجب السقوط لم يجب شيئا من الغرة
الا في رواية ولا من الكفارة الا في رواية وورثت الا في رواية كما في العمادي [او فعل] كضرب
البطن او الحمل الثقيل او معالجة الفرج اذ غيره بلا قصد الاسقاط لا يوجب شيئا منها [بلا اذن زوجها]
فان كان مع الاذن لم تضمن الغرة الا انها تائم وعليها التوبة والامتنعاف *

[فصل * من احدث في طريق العامة] اي طريق للعامة نافذة واقعة في

الامصار والقرى دون الطريق في المفاوز والصحارى لانها لا يمكن العدول عنها كما في الزاهدي
ومياتي الخلاف وطريق العامة ما لا يحصى قومه او ما تركه للمرور قوم بنوا ذرا في ارض غير
مملوكة فهي باقية على تلك العامة وهذا مختار شيخ الاسلام والاول مختار الامام الحلواني كما في
العمادي [كنيفا] اي مستورا [او ميزابا] اي ما يركب في الحائط من مجرى ماء من خشب او
غيره وان لم ينقل عنه وعن ابن الاعرابي انه من وزب الماء اي سال وقيل هو فارسي معناه بل الماء
فعرّب بالهمزة دون الباء وانكر ابن السكيت ترك الهمزة اصلا كما قاله المطزري والاولى تركه اعتمادا

من ما يتحمله ما بعده [اوجرمنا] بضم الجيم وسكون الراء وضم الصاد المهملة والنون وهو دخيل
 قيل سعناء البرج وقيل الميزاب وقيل جزع يخرج من الحائط للبناء عليه كما في المغرب [اودكانا]
 مربي او فارسي مرفى الصلوة [وسعه ذلك] اى جاز له الاحداث فان الجائز غير مضيق كما قاله
 المطرزي [ان لم يضرب بالناس] فان ضرب بهم لا يسعه كما في النهاية وفيما ذكر ايماء الى انه يحل
 له ذلك ويحل له الانتفاع بها وان منع عنه كما في الكرمانى وقال الطحاوي انه لو منع عنه لا يباح
 له الاحداث ويأثم بالانتفاع والترك كما في الذخيرة والغرس والجلوس للبيع على هذا التفصيل كما في
 التمرقاشي [ولكل] من احاد الناس كما في الذخيرة او من اذالهم واضعفهم كما في النهاية لكن
 فيه فتنة اذ من ارساطهم ولو كافر كما في الكرمانى [نقضه] اى ابطال ذلك المحدث بعد الاتمام
 وكذا قبله كما هو مذهبه وهو الصحيح وقال محمد رح له منع الاحداث لا النقض وقال ابو يوسف
 رح ليس له المنع والنقض وعن محمد رح ان لغير العييل والصبيان نقضه وان لم يضربهم وقال
 ابو القاسم الصغار له نقضه اذا لم يكن له مثل ذلك المحدث والا فهو متعنت حيث لم يبدء بنفسه
 فلا يلتفت الى خصومته وهذا اذا علم احداثه واما اذا لم يعلم فقد جعل حديثا حتى كان للامام
 نقضه وعن ابي يوسف رح انه ينقض ان ضرب بهم وهذا كله اذا حدث لنفسه فان احدث للمسلمين
 كما اذا بنى مسجدا في بعض الطريق ولم يضرب بهم لا ينقض كما في العمادي [و] من احدث [في]
 طريق الخاصة [غير نافذ] ذلك الطريق وهي ما يخص قومه او ما تركه للمروءة قوم بنوا دورا في
 ارض مشتركة بينهم كما في الذخيرة [لا يسعه] احداث ذلك [بلا اذن الشركاء] سواء كان ضربهم ام
 لا لانه ملكهم فلو احدثه كان لكل نقضه وهذا اذا علم احداثه والا فقد جعل قديما حتى لا يكون
 لاحد نقضه كما في العمادي [وضمن عاقلته] اى المحدث [دية من مات بسقوطها] اى بسقوط واحد
 من هذه الاشياء عليه لانه متعل بشغل هواء الطريق كما في الذخيرة لكن في الهداية وغيرها لو اصابة
 الطرف الخارج من الميزاب ضمن لانه متعل واما اذا اصابه الداخل فلا يضمن كما اذا اصابه الطرفان فانه
 لم يضمن الا النصف سواء علم ان اى طرف اصابه او لم يعلم وقية اشعار بانه لو جرح بلا موت فان بلغ
 ارشه ارس الموضحة فهو على عاقلته وان لم يبلغ فعليه وفي الاكتفاء اشعار بانه لا يجب الكفارة
 ولا يحرم من الميراث كما في الذخيرة [كما] ضمن العاقلة الدية [لو وضع] احد [حجرا] شاخصا
 في الطريق [او حفرت في الطريق] اى طريق العامة او الخاصة [فتلف به] اى السقوط [نفس]
 اى آدمي لانه متعل في ذلك وفيه ايماء الى انه لو وضع حجرا في الطريق او المتاع او الخسبة او ربط
 الدابة اولقى التراب او قعد للاستراحة او للمرض او رش الماء ضمن في كلها وهذا اذا لم يعلم الماء
 بالرش بان كان اعمى او ليلا فان علم لم يضمن وقيل هذا اذا رش جميع الطريق فلورش البعض
 لم يضمن والى انه لو انتفع بملكه ولو بوجه لم يضمن كالقاء التلج او الطين او الحطب او ربط الدابة

او القعود في فناء داره ولو في غير النافذ لكن لو بنى فيه احد من اهله او حفروا لصبا لاء ارنصب
 دربا على رأسه ضمن وان اجمع على ذلك اعله كلهم لان العامة فيه نوع حق فان لهم ان يدخلوا
 عند الزحام حتى يشف الكل في الذخيرة والى انه لو حفروا في مغارة في غير ممر الناس لم يضمن
 لانه غير متعل واما لو حفروا طريق المغارة فقي شرح صدر الاسلام انه لم يضمن وفي المبسوط انه
 ضمن والى انه لو حفروا في فناء القرى ضمن كما انهم اياه في المنية ولو بنى قنطرة في نهضة لم يضمن
 وان بنى في نهر العامة وتعمل المشي عليه ضمن والا فلا كما في الكرماني ويبدأ تبين انه انما ضمن
 في حفر البئر ورضع السجرا اذا لم يتعمل الواقع المبرور كما قل الزاعمي [لا] يضمن العائقة [ان
 مات] الواقع فيها [جوعا] او عطشا حاج طبعه [او عما] ولو سبب انبعثت العفونة عن البئر كما في
 النهاية وهذا عند ابي يوسف رح فقد ضمن بالغم لا غير وعن محمد رح ضمن بالبل وعلى
 هذا اذا اخذ رجلا وادخله بيتا وسد عليه الباب حتى مات جوعا او عطشا وافتسوى على قول ابي
 حنيفة رح كما في الخلاصة [وان تلف به] اي بذلك من احداث الكنيف والجرص والدكان
 ورضع السجرو حفر البئر في الطريق [بجمعة ضمن] ذلك الحديث والواضع والناظر [هو] تأكيد
 لا العائقة فان ضمه انهم خلاف القياس ثم شرع في ذكر شرط النقض والضمانين وقال [ان لم ياذن به]
 اي بذلك من الاحداث واخويه [الامام] اي السلطان وذلك لانه غير متعل حينئذ فان الامام
 ولاية عامة على الطريق اذا ناب عن العامة فكان كمن فعله في ملكه وقال مشائستنا انما جازله الاذن
 اذا لم يضر العامة بان كان الطريق واسعا اما اذا كان ضيقا فلا يجوز كما في الذخيرة وفيه اشارة الى انه
 لو بنى في طريق ارموق ياذن الامام كان مثل البناء باذن المالك وهذا في اسواق الكوفة واما في
 بلادنا فالسوق لاصحاب الحوانيت فلا يكون لاذنه فائدة وقيل الاذن يستقيم اذا كان فيه طريق
 نافذ لان الطريق اذا كان نافذا يكون التدبير في ذلك الى السلطان كما في خزائن المفتين ولما انفجر
 الكلام الى القتل تسببيا ذكر الحائط المائل وان كان جمادا لا يبقا باخر الكتاب فقال مبتدء بمبتدء
 خبره ما ياتي من ضمن [ورب حائط] اي مالك جد او حقيقي او حكومي كالواقف والقيم وصورته
 انه اذا مال حائط الوقف من نحو المسجد او الدار فطلب عن احد مما فلم ينقضه حتى تلف نقص
 به ضمن عائلة الواقف كما في الشرائع وغيرها [مال] عما هو اصله من الاستقامة وغيرها فيشمل
 للمنصدع والواهي [الى طريق العامة] او الخاصة فهو من قبيل الاكتفاء كقوله [وطلب] بالفتح
 [نقضه] او اصلاحه وصورة الطلب ان يقول انه مائل او مشرف فانقضه وفي ضمير الحائط المائل ايماء
 الى انه لا يصح الطلب قبل الميل لانعدام التعدي كما في الكرماني وغيرها ولعدم الاطلاع عليه ظن
 ان الاحسن الفاء مقام الواو في الاكتفاء اشعار بان شرط الضمان هو الطلب لا الاشهاد واما ذكره
 ليمكن من اثباته عند انكاره وصورته ان يقول اشهدوا اني قد مت اليه في هدم حائطه كما في الكافي

وذكر في المنتقي انه لو قال له اهدم هذا الحائط فانه مائل كان اشهادا بخلاف ما اذا قال ينبغي لك ان تهدمه مشورة وفي الكرماني عن محمد رح انه يجب الاشهاد على ثلاثة اشياء حتى يضمن على التقدم وعلى كون الحائط ملكا للمتقدم اليه وعلى كون الهلاك بسقوط الحائط [مسلم] واحد ولو عبدا غريبا او صبيا [او ذمي] واحد كذلك وامرأة ويشترط الطلب من واحد من العامة في طريق العامة ومن الخاصة في الخاصة للاشتراك في المرور كما في الذخيرة وذكر في شرح الطحاوي انه يشترط في الصبي والعبد اذن وليه ومولاه بالخصومة فيه [ممن] ظرف طلب [يملك] نقضه [فلا يطلب من احد من الورثة] لانه غير مالك للنقض لكن في الاستحسان يصح ذلك لانه ممكن من الطلب من الشركاء ليجتمعوا على نقضه فيضمن المطلوب بقدر حصته من الحائط كما في قاضيتان [كالأمر] فانه يملك النقض [بقله] لانه ملكه فان كان مغلسا يبيع الرهن وقضى الدين من ثمنه حتى ينقضه الا اذا لم يوجد المشتري فانه يطلب منه حتى يرفع الى القاضي فأمر المرتهن بالنقض ان كان حاضرا واذن المرتهن به حتى اذا لم ينقضه يكون متعديا كما في الكرماني [و] مثل [الولي] من الأب والجد [والوصي] وام الصبي فلو سقط حائط الصغير بعد الطلب من وليه كان الضمان في مال الصبي فلو بلغ او مات الولي بطل الطلب فلا يضمن بالتلف بعده كما في العمادي [و] مثل [المكاتب] لانه مالك على نقض حائطه فان لم ينقضه حتى يتلف شيئا فان كان آدميا يسعى في اقل من قيمته و من قيمة الاذمي وان كان غيره يسعى في قيمته بالغة ما بلغت اعتبارا بالجناية الحقيقية كما في الكرماني [والعبد التاجر] فان له ولاية النقض سواء كان مديونا او لا فان تلف آدمي فالدية على عائلة المولى وان كان غيره ففي ذمة العبد يباع فيه [فلم ينقض] الحائط عطف على طلب [في مدة] اي زمان اوله بعيد الطلب وآخره قبل السقوط [يمكن] نقضه [اي يدوم قدرة] ربه على نقضه في تلك المدة كما يشعر به المضارع فلا تساهل في اطلاق المدة كما ظن فالحاصل انه يشترط للضمان دوام القدرة بعد الطلب الى وقت السقوط حتى لو وهب ربه بعد الطلب يطلب من يهدمه وكان في ذلك حتى سقط الحائط لم يضمن لان مدة التمكن من احضار الاجزاء مستثنى في الشرع كما في الذخيرة وغيره ولو جن بعد الاشهاد بطل الاشهاد لانه لم يبق له ولاية الاصلاح بعد الجنون فكذا اذا افاق ولا يعود الا باشهاد مستقبل كما في العمادي [ضمن] رب الحائط [مالا] بالتموين [تلف به] اي بسبب الحائط المائل وفي العمادي لو سقط على حائط الجار فهو له ضمنه الجار الحائط وترك النقض عليه او اخذ النقض وضمنه النقصان [و] ضمن [عاقلته النفس] التي تلفت به لانه صار متعديا بشغل هواء العامة [لا] يضمن [من طلب] بنقض حائطه [فباع] حائطه [وقبضه المشتري فسقط] الحائط لانه قد زال التمكن من الهدم بالبيع كما في الهداية فلا يشترط القبض كما في عامة الكتب فهو قيد اتفاقي ولا يضمن المشتري لانه لم يطلب منه واطلاق البيع

يدل على انه لورد على البائع بقضاء او غيره او بخيار شرط او روية للمشتري لم يضمن الا اذا طلب بعد الرد كما اذا كان الخيار للبائع فانه بعد نقض البيع ضامن كما في الظهيرية [او طلب] اى وقع طلبه [ممن لا يملك] اى نقضه [كالودع ونحوه] من الرهن والمستاجر والمستعير والغاصب وغيرها فانهم لا يملكونه ولا يخفى ان هاتين المسئلتين من مفهوم ما سبق من الاصلين [وان مال] الحائض [الى دار احد] من مالك او ساكن باجارة او غيرها فاضافة الدار لادنى ملائسة [فله الطلب] لدفع الضرر وفيه ايماء الى انه لو مال بعضه الى الطريق وبعضه الى الدار فطلب احد من اهل الدار ضمن لانه من العامة لكن لو طلب من غير اهلها ضمن ايضا لانه صح الطلب فيما مال الى الطريق كما في الظهيرية واعلم انه لو اتجل القاضي رب الحائض يوما او اكثر لم يصح فلو تلف شيىء بالسقوط ضمن ربه لان السبق للعامة وتصرف القاضي في حق العامة نافذ فيما ينفعهم لا فيما يضرهم كما في الذخيرة بخلاف تأجيل احد من اهل الدار اياه فانه صحيح فلم يضمن كما في المضمرة [وان بنى] الحائض [مائلا] الى الطريق او الدار [ابتداء ضمن] ما تلف [بلا طلب] من احد لانه متعل بهذا الفعل لشغل الهواء [وان طلب] النقص بالضم [احد الشركاء] في حائض مائل [او حفر] احد مع بئرا [في دار مشتركة] بلا اذن الباقي وتلف شيىء بالسقوط [فالضمان] عنده للنفس والمال [بالنسبة] للحائض والدار فان كانوا ثلاثة ففي الحائض ضمن ثلث المال والعاقلة ثلث الدية وفي الحفر ثلثي المال والدية لانه لم يتعد الا في الشصتين لشريكه وضمن عندهما النصف في المسئلتين لان التلف قسمان معتبر وهدر *

فصل * ضمن الراكب السائر في الطريق [ما اتلفه دابته] من النفس والمال بان ضربته برأسها او كسبته او عضته باسنانها او خبطته اي ضربته بيدها او وطئت بها او برجلها اي وضعت عليه او صدمته اي ضربته بجسمها لان السير في الطريق مباح نظرا الى حقه مقيد بشرط السلامة نظرا الى حق غيره ولم يوجد مع امكان الاحتراز [لا ما نفتح برجلها] بالساء المهمة اي ضربت بها فهو من باب استعمال المقيد في المطلق لا من قبيل علفتها تبنا و ماء باردا كما ظن يقال نغمة الدابة اي ضربته بحد حافرها كما في المغرب وغيره [او ذنبها او] ما تلف [بما رائت] اى بالقاء روثها [او بالث] الدابة الراكب عليها [في الطريق] حال كونها [سائرة] في زمان الاتلاف باحد من هذه الافعال فهما قيدان لجمعها وانما لم يضمن بالنفخ والروث والبول لان الاحتراز عنها غير ممكن وانما قيد بالسير لانه لو اتلفته في العد وضمن ان قدر على منعه والا فلا كما في احكام السكارى من العمادي [او اوقفها] في الطريق لغة فصية كما مر [لذلك] اى للروث او البول فلو وقف لغيرهما فهو ضامن باتلافها في كل الوجوه الا اذا اوقفها باذن السلطان فانه لم يضمن به كما في شرح الطحاوي فان اوقفها في سوق الدابة لم يضمن لانه باذن السلطان كما اذا اوقفها في المفاوز في غير المحجة فانه لم يضمن ولو بغير اذنه لانه لا يضر الناس بخلاف المحجة كما

فى الاختيار وفيه اشعار بان الراكب في ملك نفسه لم يضمن بفعل الدابة وهذا في غير الوطي فانه بمنزلة فعله فيضمن. وبان السائق والقائد لا يضمنان أصلاً سواء كانت راقفة او سائرة كما اذا لم يكن صاحب معها كما في الذخيرة [او] بما [اصابت] الدابة بيدها او رجلها في سير الطريق [خصة او خجرا صغيرا] وهو غير الخصاة في العرف [او نحوه] من النواة والغبار ونحوه [فقط] اى شق [صينا] فانه لم يضمن لانه لا يحتترز عنه وقيل لو عنف على الدابة في هذه الصور ضمن كما في الذخيرة [وضمن] الراكب [بالكبير] اى باصابة الحجر الكبير فقط العين لانه يحتترز عنه [والسائق والقائد] من القود نقيض السوق فهو من امام وذلك من خلف المرتدف [كالراكب] في الضمان بالكل الا البنفة على ما قال مشائشنا وذهب مشايخ العراق الى ان السائق يضمن بالبنفة ايضا وفي الاصل ما يدل على القولين والاول الصحيح كما في الكفاية وفيه اشعار بما به لو اجتمع سائق وقائد كان الضمان عليهما نصفين لان احدهما سائق للكل والاخر قائد له وكذا لو اجتمع السائق والراكب خاصة لانه مباشر كما في الاختيار ولو اجتمع السائق والقائد والمتردف والراكب ضمنوا ارباعا كما في الحميدى [الا ان الكفارة] اى كفارة تلف النفس في الوطي دون غيره بقريضة اللام فلا تساهل في اطلاق الكفارة كما ظن [عليه] اى الراكب [فقط] دون السائق والقائد والمتردف لانه مباشر وهم معيبون وفيه اشعار بان الدية في جميع هذه الوجوه على العاقلة والمال في مال الجاني وبان الكل يرثون سوى الراكب في الوطي كما في الكافي [واذا اصطدم] اصله اصطدم اى تضارب بالجسد [فارسان] فما نا [ضمن عاقلة كل] منهما لورثة الاخر [دية الاخر] لان علة القتل صدمة كل فلو كانا عامدين ضمن كل من المصطدمين نصف دية الاخر وهذا اذا كانا حريين واما اذا كانا عبيدين فهدر في الخطاء والعمل واذا كان احدهما حرا كان الموجب على عاقلة الحرفقي العمل نصف قيمة العبد فياخذ به القتل وفي الخطاء كل قيمته فياخذ به ورثة السر وانما خص فارسان لانه لو اصطدم رجلان فان وقع كل في جهته فلا شيع على واحد منهما وان وقع احدهما على قفاه والاخر على وجهه فدمه هدر ودية الاول على عاقلة الاخر وان وقع كل على قفاه فدية كل على عاقلة الاخر كما في الخلاصة وغيره [وان ارسل] في الطريق [كلبا فاصاب] شيئا فاتفقه [في فوره] اى فور الارسال بلا سكرون وميل الى جانب آخر [ضمن] بالارسال [ان ساقه] اى كان يمشي خلفه فلو ارسل الى صيد لم يضمن كما لو سكن ساعة او مال ثم سار اليه او لم يسقه وعن ابي يوسف رح انه ضمن بكل حال وبه اخذ المشايخ كما في الكرماني وعليه الفتوى ولو اغراه حتى عض رجلا لم يضمن عنده وضمن عند محمد رح ان ساق او قاد كما في الخلاصة [لا] يضمن [في] ارسال [الطير] اى البازي المسوق المصيب في فوره لانه يستعمل السوق فوجوده كعدمه وعن ابي يوسف رح انه يضمن [و] لا في اتلاف [الدابة] من الكلب والثور والغنم ونحوها [المنقلة] اى النافرة من المالك فانها لم يسبقها وفيه رمز الى انه لو

عقد كلب عقور ضمن ان يقدم اليه قبل العض كلبا نظا كما في النهاية ذاك انه لو اكل الكلب غنم كرم لم يضمن لانه انما يضمن اذا اشهد عليه فيما يشاف منه التلف للنفس على ما قال نجم الايمة والى ان الراعي لو بيت الغنم في ارض مزارع بالتماسه تمام فيحصل زرع الغير لم يضمن احد منهما على ما قل الترجماني كما في المنية والى انه لو ارسل دابة فانعدت زرعها في فوره ضمن المرحل الا اذا مالت يمينا وشمالا وله طريق آخر فانه لم يضمن لان صيرها مضاف اليها كما في الكافي و [اذا اجتمع الراكب] از السائق اذ القائل [والناخس] اي طلعن دابة بعود ونحوه بلا اذن الراكب واخويه [ضمن هو] اي الناخس ما اتلفه الدابة في كل الوجوه [حتى النفقة] اي الضرب باليد او الرجل لانه متعدد وعن ابي يوسف رح انه ضمن هو والراكب في الرطي مناصرة وفيه رمز الى ان الراكب لو تلف بالنفس فدينه على عائلته الناخس والى انه لو هلك الناخس به قدمه هدر والى انه ان نطحها الراكب فلا ضمان في النفقة والى انه ان نطحها الناخس بأذنه فوطئت في فوره فالدية عليهما ولم يرجع الى الراكب بذلك على الاصح لانه لم يامر به وهذا كله اذا كان الناخس عاقلا حرا فان كان صبيا فعلى عائلته وان كان عبدا ففي رقبته يدفع بها او يغدي الكل في الكافي وانما خص النفس لانه لو وضع يده على ظهر فرس دابة النفقة لم يضمن كما في المنية [و] يجب [في فقاء] عين نحو [شاة] نحو [القصاب ما نقص] الفقاء من القيمة فتقوم صتيحة العين ومفقوة العين فيضمن الفضل ويدخل فيه السمامة والدجاجة وغيرهما من الطيور وكذا الكلب والسنور كما في الذخيرة [و] في فقاء [عين] نحو [البقر والجزور] اي ما اكل من البعير للنحر [والسمار والبغل والفرس] والبر ذون [ربع القيمة] اي ربع قيمة البقر واخراته فان القيمة في البهائم كالدية في الانسان وفي العين الواحدة منه ربع الدية وهذا اذا كانت مما يسجل عليها والافضمان النقصان كما في الفصيل على ما قال في المنتقى وفيه اشعار بانه وجب نصف القيمة في فقاء العين على ما قال فخر القضاة وذكر ابو بكر ان المالك ان شاء ترك الجنة عليه وضمن جميع القيمة وان شاء امسكها وضمن النقصان وانما خص بالعين لان قطع لسان الثور والسمار ضمان النقصان على ما نقل عن شرف الايمة وعنه جميع القيمة كما في المنية وفي اذن الدابة وذبها ضمان النقصان وفي اليد والرجل منها القيمة وعليه الفتوى كما في الذخيرة وانما اضاف الشاة الى القصاب ولم يصف البقر اقتداء بمحمد رح في الجامع مع الاشارة الى ان السكم لم يختلف بالاضافة فيستوي فيه بقر القصاب وشاة غيره كما في النهاية فتترك الاضافة لم يكن احسن كما ظن *

[فصل * ان جنني عبد] اوامة على حر او مملوك في النفس او الطرف

[خطأ] ولو حكما كما اذا جنني صبي عمدا او عبد عمدا في الطرف فان جنانية كليهما خطأ حكما كما في الكافي [دفعه سيده] الى ولي الجنانية [بيا] اي بسبب الجنانية فيملكه الولي [اذ فداء بارشها] اي الجنانية فامسك عبده وفيه اشعار بان الخيار للسيد فله ان يشتاز اياها منهما وان كان الاصل هو

الدفع واختار فخر الاسلام انه الفداء والاول الصحيح لانه لو هلك العبد يرضى المولى كما في الكرمانى وهذا عندهما واما عنده فالفداء لانه الثابت بالنص فلم يختاره ولم يقدر عليه اذ اده متى وجده عنده واما عندهما فعليه الدفع حينئذ [حالا] لان التاجيل في الاعيان باطل والفداء في حكم العين لانه بدل [فان وهبه] السيد بعد الجناية [او باعه] بيعا صحيحا فانه بالفاسد لم يصير مختارا للفداء الا اذا سلم كما في الهداية [او اعتقه او دبره] او كاتبه [او استولدها] اى الجناية [و] الحال انه [لم يعلم] السيد [بها] اى بالجناية عند هذه التصرفات [ضمن] الارش او القيمة [الاقل] بزيادة اللام [من قيمته] اى قيمة الجاني تغليباً فيشمل ام الولد [ومن الارش] فمن تفضيلية مكررة وليس فيه مانع لفظي ولا معنوي كما ظن وقد مر غير مرة [وان] تصرف السيد واحدة من هذه التصرفات وقد [علم] السيد بها [غرم] وضمن [الارش] لان كلا منهما دليل لاختيار الارش وفي الاكتفاء اشعار بانه لو زوجها او وطئها او آجرها او رهنها لم يكن مختار الارش وعن ابي يوسف رح ان في كل منها سوى الاول اختيارا له كما في الذخيرة ثم شرع في الجناية على العبد فقال [دية العبد] المجني عليه من السر او العبد خطاء [قيمه] وكذا دية الامة قيمتها فيجب تلك القيمتان على العاقلة ان لم تبلغ دية الحرين [فان بلغت] قيمة العبد او جاوزت [هي دية الحر] عشرة الاف درهم [و] بلغت [قيمة الامة] او جاوزت هي [دية الحر] خمسة الاف [نقص من كل] من القيمتين اظهارا لتفضيلة السر على العبد [عشرة] من الدراهم بالنص عند الطرفين وعنه في الامة خمسة الاف الا خمسة دراهم كما في المحيط والتمرتاشي وغيرها ولم ينقص من كل خمسة في رواية عنهما كما ظن فانه سهو من وجهين ومنه ابي يوسف رح انها قيمة كل منهما بالغة ما بلغت والاصل ان الواجب في هذه الصورة اما ضمان النفس وهو قولهما ارضان المان وهو قوله فالدية على العاقلة في ثلث سنين عندهما وعلى الجاني حالا عنده والاول الصحيح كما في الذخيرة وعن ابي يوسف رح ان القيمة ان زادت على اللية فمقدارها على العاقلة والباقي على الجاني كما في الظهيرية [وفي الغصب قيمته ما كانت] اى ان غصب مملوكا فقتل عمدا او خطاء فعليه قيمته بالغة ما بلغت بالاجماع لان ضمان الغصب مقابل بالمالية اذا الغصب لا يرد الا على المال [وما قدر] في الجناية على طرف الحر [من دية الحر] بيان ما والاحسن ارش الحر [قدر] فيما على طرف العبد [من قيمته] فيجب في موضحة العبد نصف عشر قيمته بالغة ما بلغت لانه يجب في الحر نصف عشر ديته وهذا ظاهر الرواية وهو الصحيح وعن محمد رح انه نصف عشر قيمته الا اذا بلغت خمسمائة فحينئذ ينقص منه درهم وفي اليد نصف القيمة بالغة ما بلغت وعن محمد رح نصفها الا اذا بلغت خمسة الاف فحينئذ ينقص خمسة دراهم كما في النهاية والكرمانى وغيره وفيه اشعار بان ما لم يقدر له شيىء من الارش اخذ النقصان والارش والنقصان كلاهما على الجاني حالا كما في شرح

الطحاوي فذكره احسن ثم استثنى عن هذه الضابطة ما قال [وفي فقا عيني عبد دفعه سيد] الى الجاني [واخذ قيمته] صحيحا [او امسكه] اي العبد [بلا اخذ] بدل [النقصان] عنده واما عندهما فقد دفعه واخذ القيمة او امسكه واخذ النقصان واما خص بالعينين لان في فقا العين الواحدة نصف القيمة الا اذا بلغت خمسة الاف فحينئذ ينقص منه خمسة دراهم كما في شرح الطحاوي وينبغي ان يكون هذا قول محمد رح واما في ظاهر الرواية فنصف القيمة بالغة ما بلغت لما مر من الاصل الا ان في الكافي يجب نصف القيمة اتفاقا [ان جنى مدبر او ام ولد] خطأ [ضمن السيد الاقل من قيمته] اي قيمة كل منهما بوصف التدبير والاستيلاد يوم الجناية وتماه في الكفاية [ومن الارش] فيجب اقلهما [فان جنى] المدبر او ام الولد جناية [اخرى شارك ولي] الجناية [الثانية ولي الاول في قيمة دفعت اليه] اي الى ولي الاول ان دفعت [بقضاء] لانه استوفى ولي الاول زيادة على حقه فلا يتبع ولي الثانية السيد [اذ ليس في جنائياته] اي المدبر او ام الولد [الا قيمة واحدة] لانه ليس للسيد الارقبة واحدة [راتب] ولي الثانية عطف على شارك [السيد] فاخذ منه نصف القيمة ثم رجع السيد به على ولي الاول [او] اتبع [ولي الاول ان دفعت] اليه [بلا قضاء] وهذا عنده واما عندهما فلا يتبع السيد كما اذا دفع بقضاء وفي الغاء اشارة الى انه ان جنى ولم يضمن حتى جنى اخرى فلولى الثانية ان يتبع السيد بلا خلاف سواء دفع بقضاء او بغيره كما في الذخيرة [ومن غصب صبيا حرا] غير بالغ [اي] من اذهب بلا اذن الولي حرا غير بالغ غير معبر عن نفسه فان عبر لم يثبت يد الغاصب حكما لان لسانه يعارضه ففى الكلام مجاز كما في النهاية [فمات] الصبي [معه] اي في يده موتا [فجاءة] بلا علة وهي بالضم والمد او بالفتح وهو كون الجيم بلام [او يسمى] بلا تنوين اي يمرض من الامراض [لم يضمن] الغاصب [وان مات] ذلك الصبي [بصاعقة] اي نار تسقط من السماء او كل عذاب مهلك كما في القاموس فيشمل السر الشديد والبرد الشديد والغرق في الماء والتردي من مكان عال كما في قاضينان وغيره [او نهش حية] اي عضها في المغرب انه بالشين المعجمة وفي الصحاح انها والمهملة بمعنى وهو اخذ اللحم بمقدم الاسنان وقال ابن الاثير المهملة الاخذ باطراف الاسنان والمعجمة بجميعها [ضمن عاقلته الدية] لانه نقله الى مهلكة بخلاف ما مر فانه لا دخل للمكان في ذلك [كما في صبي اودع عبدا] اي جعل عنده عبد وديعة [فقتله] الصبي ولو عمدا فانه ضمن عاقلته الدية اي القيمة وانما اثر الدية اعتمادا على ما مر ان دية العبد قيمته واشارة الى ما ذكرنا ان الواجب في العبد ضمان النفس كما قالوا وانما خص الصبي لانه لو غصب كبيرا وقبده ضمن وان لم يقيد لم يضمن وانما قيل بالسر لان بالعبد ضمن في الوجهين [فان اتلف] الصبي [مالا] من طعام او غيره سوى العبد [بلا ابداع] او اقراض او اعاره [ضمن] حالا بالاتفاق [وان اتلف بعده] اي بعد الايداع والاختص

ومعه [لا] يضمن عند الطرفين واما عند ابي يوسف رح فقد ضمن والخلاف في صبي عاقل متجور واما غير العاقل فلم يضمن به عندهم كما في شرح الجامع لصدر الاملام وقاضيهان والتموتاشي وضمن بالاتفاق كما في الهداية وشرح الجامع لغزير الاملام وهو الصحيح لان فعله معتبر كما في الكافي واما الماذون بالتجارة وبقبول الودية فقد ضمن بالاجماع كما في النهاية *

[فصل * ميت] مبتداء فانه موصوف خبره حلف وهو اعم من الرجل والمرأة والحر والعبد والكبير والصغير ولوسقطا تام الخلق واما ناقصه فلا شيء فيه كما في الكافي وذكر في الظهيرية ان وجد الجنين قتيلا في محلة فلا قسامة ولا دية [به جرح] اى جراحة او اكثر من فعل آدمي [او اثر ضرب او خنق] بفتحيتين او كسر النون هو عصر الخلق [او] به [خروج دم من اذنه او عينه] فانه من فعل آدمي ولذا لم يغسل ان وجد في المعركة هكذا واما اثر الميت على القتل لارادة التفصيل والا كان صفة مغنيا عنه وفي الذخيرة ان الميت من ليس به اثر القتل والقتيل من به اثر القتل فهو اخص واعم [وجد] ذلك الميت [في محلة] بفتحيتين اى مكان نزول كما في المفردات فيشمل المسجد والمحلة العرقية والدار وغيرها مما ياتي من كلامه فمن الظن انه تسامح في اطلاق الحلف على اهل المحلة واحترز به عن الشارع والسجن ونحوهما مما لا قسامة فيه واعلم ان المحلة عرفا ما يسكن فيه اهل مسجد من الاماكن على ما اشار اليه كلامهم في الرصية بلجيران [او] وجد [اكثره] اى اكثر الميث ولو بلا راس [او نصفه مع راسه] في محلة فان وجد نصفه مشقوقا بالطول او اقل من النصف مع الراس او عضو منه فلا قسامة فيه حال كونه [لا يعلم] بالبينة او الاقرار [قاتله] اى الميت او اكثره [و] قد [ادعى] وليه القتل عمدا او خطأ [على] جميع [اهلها] اى تلك المحلة [او] على [بعضهم] باعيانهم او لا باعيانهم وعن ابي يوسف رح اذا ادعى على بعض معين فلا قسامة [حلف خمسون رجلا حرا مكلفا] ولو اعمى او محدودا في قذف فلا قسامة على المرأة والعبد والصبي والمجنون [منهم] اى من اهل تلك المحلة كما في عامة الكتب وفي الظهيرية ان القسامة على عاقلتهم وفي المضمورات انه رواية عنه [يختارهم الولي] اى ولي الميت والجملة صفة لخمسون وفيه اشارة الى انه لا خيار للامام في ذلك والى ان الولي اختيار الفساق والشبان والصالحاء والمشايخ الا ان الاظهر ان يختار من يتهم بالقتل كما في الكافي ثم اشار الى كيفية الحلف فقال [بالله] اى حلفوا بالله [ما قتلناه] اى الميت فخير الجملة مشتمل على ضمير المبتداء بلا تكلف تقدير لاجله واشتمال المحلة او الولي عليه كما ظن [ولا علمنا له قاتلا] من قبيل تقابل الجمع بالجمع فيحلف كل واحد بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلا كما في الظهيرية وغيره من المتد اولات وفيه اشارة الى انه لا يحلف بصيغة الجمع لانه لا ينقضى ما اذا باشرة احد منهم وحده ولا يرد ما اذا قتل جماعة واحدا فان كلا منهم قاتل ولذا قتل في العمل وكفر في الخطاء واجتماع الفعلين في اليمين مطرد عندهم الا اذا

ادعى الولي على واحد منهم وشهد عليه اثنان منهم فان كيفيته عند ابي يوسف رح ان يحلفهما بالله ما قتلته لانه انما يحلف على العلم ليظهروا القاتل اذا علموا وهما يظهرانه فلا يحتاج اليه كما في الكرماني [لا] يحلف [الولي] وان كان منهم لانه غير مشروع [ثم] اي بعد التحليف [قضي على] جميع [اهلها بالدية] لذلك الميت حرا او عبدا لتقصيرهم في حفظ المحلة فالقسامة والدية على اهلها كما في اكثر المتنون وذكر في الظهيرية ان كليهما على العاقلة وفي الذخيرة عن شيخ الاسلام ان القسامة عليهم والدية على عاقلتهم وعليهم جميعا وفي الكافي ان الدية على عاقلتهم في ظاهر الرواية وما في اكثر النسخ انه يقضي بها على اهلها فيستعمل ان يراد على عاقلة اهلها [وان ادعى] الولي القتل [على واحد من غيرهم] اي غير اهل المحلة [سقط القسامة] والايمان [عنهم] كما سقط الدية فان اقام البينة على ذلك الغير والا حلف وان نكل يحبس عنده حتى يحلف او يقر وعندهما يقضى بالدية كما في شرح الطحاوي والقسامة بالفتح اسم من الاقسام بالكسر معني السلف ثم قيل لايمان يقسم على اهل المحلة كما في الكفاية وغيره وقيل للذين يقسمون كما في الكرماني وغيره وقال الراغب وغيره انها في الاصل ايمان يقسم على اولياء المقتول ثم يقال ذلك لكل يمين [فان لم يكن] الخمسون [فيها] اي في تلك المحلة [كسر السلف عليهم] اي على من كان فيها منهم [الى ان يتم] الخمسون وان كان واحدا يحلف خمسين مرة وقس على هذا وفيه اشعار بان ان كانوا خمسين لم يكرر السلف على احد كما في الكافي [ومن نكل] منهم عن اليمين وابتى عنها [حبس] الناكل [حتى يحلف] او يقر فان ايس عن السلف قضى بالدية وعن ابي يوسف رح انه لا يحبس ويقضى بذلك كما في شرح الطحاوي وذكر في المحيط والذخيرة والكرماني وغيرها ان الحبس انما هو بالعمد واما في الخطاء فلا يحبس بل يقضى بالدية على العاقلة [لا] يحلف [ان خرج الدم من] انفه و[فيه] كذا في الهداية وغيره وذكر في الذخيرة ان هذا اذا نزل من الراس فان علا من الجوف نقتيل [او دبرة او ذكرة] او فرجها لانه يخرج منها بلا فعل احد [وفي قتيل] وجد [على دابة يسوقها رجل] قسامة فاذا حلف [فالدية على عاقلته] كذا اجمل محمد رح ثم من المشايخ من قال ان هذا اعم من ان يكون للدابة مالك معروف او لم يكن ومنه اطلاق الكتاب ومنهم من قال ان كان لها المالك فعليه القسامة والدية ويعرف ذلك بقول السائق او القائد وعن ابي يوسف رح هذا اذا كان يسوقها مستغنيا فان ساقها نهارا جهارا فلا شيء عليه وانما قال يسوقها رجل اشارة الى انه لو لم يكن معها احد كانتا على اهل المحلة ويبين هنا التفصيل السابق الكل في الذخيرة [والراكب] على الدابة عليها قتيل [والقائد] لها [كالسائق] في وجوب القسامة والدية ويمكن ان يقال ان فيه اشارة الى ان اجتماعهم كالا نفراد في وجوبها لانه في ايديهم كما في الكافي [و] في قتيل وجد [على دابة بين قريتين] او سكتين او محاتين اوقبلتين كان القسامة والدية [على اقربهما] من القتيل وهذا اذا كان في موضع لا يكون مملوكا لاحد والا فعلى مالكة وفيه

أشعار بأنه لو وجد بين أرض قرية وبيوت قرية كانتا على الأقرب والقرب مشير إلى أن صوت أهله يبلغ إليه والأفلا شيعي على أحد والأحسن ترك قوله على دابة فإنه لو وجد قتيل بين قريتين في موضع لا يكون ملكا لأحد وبلغ صوتهم إليه كانتا على الأقرب الكل في الذخيرة وإن استويا فعليهما كما في التمر تاشي [و] في قتيل وجد [في دار رجل عليه القسامة] أي خمسون حلغا وفيه أشعار بأنه لا قسامة على العاقلة أصلا وهذا قول أبي يوسف رح وأما عندهما فإن غاب العاقلة فذلك والا فعليهما أيضا كما في الكافي [ريدي] أي يعطى الدية [عاقلته أن ثبت أنها] أي الدار [له] أي للرجل [بالحجة] أي البينة إذا انكروا وقالوا إنها وديعة وفيه إشارة إلى أن إقرار ذي اليد ليس بحجة على العاقلة وإلى أنه لا شيعي عليهم بمجرد ظاهر اليد وفي الأرضي اغما ذكره قول الطرفين وأما عند أبي يوسف رح فلا يحتاج إلى الحجة ويكفي مجرد السكنى [و] تذي [عاقلة ورثته] أي ورثة القاتل [أن وجد في دار نفسه] لأن الدار للورثة وقت ظهور القاتل فالدية على عاقلته وهذا أصح كما في المبسوط وفيه أشعار بأنه قيل بوجوب الدية على عاقلة القاتل وهذا إذا اختلف عاقلة الوارث والقاتل فإن اتحدوا ويعتقوا حتى يقضى من الدية ديون القاتل وينفذ وصاياه ثم يسلفه الوارث كما إذا قتل الصبي أو المعتوه إياه فإنه يجب الدية على عاقلته ويكون ميراثه كما في الكفاية وظاهر كلامه أن القسامة على الورثة لا العاقلة كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم أنها عليهم وهذا على قوله وأما على قولهما وفي رواية عند فقهاء مدر دمه لأن الدار في يده حالة القتل فكانه قتل نفسه كما في الاختيار وغيره [والقسامة على أهل] الأراضي [الخطئة] أي على ملاكها القدماء وهي بالكسر في الأصل ما اختطه الإمام أي أفرزه وميزه من أراضي الغنيمة وأعطاه لأحد كما في الطلبة [دون السكان] كالمستأجرين والمستعيرين [والمشتريين] والذين يملكون بالهبة أو المهر أو الوصية أو غيره من أسباب الملك وإن كانوا يقبضونها [فإن باع كلهم] أي كل أهل الخطئة [فعلى المشتريين] دون السكان والحاصل أنه إذا كان في محلة ملاك قديمة وحديثة وسكان فالقسامة على القديمة دون أخرىها لأنه إنما يكون ولاية تدبير المحلة إليهم وإذا كان فيها ملاك حديثة وسكان فعلى الحديثة وإذا كان سكان فلا شيعي عليهم وهذا كله عندهما وأما عند أبي يوسف رح فالفرق الثلاثة سواء في وجوب القسامة وتماه في شرح الطحاوي قيل هذا في عرفهم وإما في عرفنا فعلى المشتريين لأن التدبير إليهم كما أشير إليه في الكوماني [وفي] قتيل وجد في [دار] أو غيرها من أملاك [مشتركة] بين القسامة والدية [على عدد الرؤوس] فإن كان نصفها لزيد وعشرها لعمرو والباقى لبكر فالقسامة عليهم والدية على عاقلتهما أثلاثا متساوية لأن صاحب القليل والكثير سواء في السقف والتدبير وكذا لو وجد في نهر مشترك [وفي الفلك] ونحوها كالعجلة كانتا [على من فيه] من السكان والملاح والمأذنها والمالك وغيرهم سواء على ما قال بعض المشايخ ومنهم من قال إذا كان لها مالك فالقسامة عليه والا فعلى السكان كما في الذخيرة [وفي مسجد محلة] كانتا

[على اهلها] لان تدبيره اليهم واضافة المسجد مشيرة الى انه لا قسامة في مسجد الجامع ومسيح الشارع لان القسامة انما يكون لقوم معروفين وفيه الدية على بيت المال وهذا اذا لم يعرف بانيه والا فالقسامة عليه والدية على عاقلته كما في التمرناشي والى انه لو كان مسجدا للغرباء لم يكن التكم كذلك بل القسامة والدية على بانيه وان لم يعرف فعلى عاقلته صاحب اقرب الدزر منه كما في الذخيرة [وفي سوق مملوك] الاخسن مملوكة كانتا [على المالك] عندهما وعلى السكان عند ابي يوسف رح كما في الكافي ويدخل فيها سوق قريبة من المحال يجتمع الناس فيها في جميع الايام او بعيدة يسكن فيها في الليالي اذ فيها دار مملوكة فانهما على اهلها لتقصير حفظهم كذا في النهاية [وفي] سوق [غير مملوك] بان كانت بعيدة يجتمعون فيها للتجارة في بعض الايام دون بعض وليس فيها ساكن ولا دار مملوكة ويدخل فيها سوق السلطان فانها لعامة المسلمين كما في التتمة [والسارح] اي الطريق الاعظم من قولهم شرع الطريق اي بين ارضي التجوز وحقيقته طريق يشرع فيه عامة الناس [و] في [السين والجامع لا قسامة] في شيعي منها [والدية على بيت المال] لان تدبيره الى الامام وعند ابي يوسف رح كلاهما على اهل السجن وفيه لشعار بان رباط العامة وجسر العامة كالشارع كما في الهداية وغيره وكذا الاراضي المملوكة فانها كالموات كما في شرب الذخيرة ولو وجد قتيل في موضع مباح كالغلاة الا انه في ايدي المسلمين كانت الدية في بيت المال كما في قاضيخان واما الاراضي التي لها مالك اخذها وال ظلما فينبغي ان يكون القتل فيها هدرا لانه ليس على الغاصب دية كما في الكرمانى وغيره وذكر في الذخيرة لو وجد في طريق عظيم غير مملوك كانت الدية على اقرب المحال التي تشرع الى هذه الطريق [وفي بركة] بتشديد الباء والراء او تشفيفها وهي صحراء [لاعمارة بقربها] اي لا يسكنها احد ولا يبلغ اليها صوت من مصر او قرى فان بلغ اليها فعلى اقرب ذلك وهذا اذا لم تكن مملوكة والا فعلى عاقلته المالك وفي الكرمانى ان انقطع عن تلك البركة حق العامة فهدر والا فعلى بيت المال [او] في [ماء يمر به] اي اذهب القتل [هدر] لانه ليس في يد احد ولا في ملكه وفيه اشارة الى ان فهدر ذلك الماء كبير كالغرات فلو كان النهر صغيرا لا قوام معروفين فالقسامة على اهله والدية على عاقلتهم والى ان القتل في وسط النهر فلو كان في شطه فعلى بيت المال والى انه لو احتبس في شطه لم يكن هدرا فهي على اقرب القرى ان سمع صوت اهلها والا فعلى بيت المال وهذا كله اذا كان موضع انبعاث الماء في يد المسلمين والا فهدر بكل حال الكل في الذخيرة [ومستحلف] بفتح اللام وهو الذي يستحلف في القسامة مبتدء لانه موصوف خبره حلف [قال قتله زيد] من هذه المحلة [حلف] ولم يسقط اليمين عنه بهذا القول وان كان يريد [بالله ما قتله ولا عرفت له قاتلا غير زيد] لجواز ان يكون القاتل قاتلا مع غير زيد يعرفهم واما زيد فشارج بالانقار [وبطل شهادة بعض اهل المحلة] كلا او بعضا [بقتل

غيرهم] رجلا بعد دعوي الولي القتل على ذلك الغير للتهمة فلا يثبت القتل بشهادتهم الا انهم يبرؤون عن القسامة والدية كما لو ادعى على غيرهم بلا اقامة بينة وهذا عنده واما عندهما فلم يبطل بناء على الاصلين المجمع عليهما احدهما ان من انتصب خصما في حادثة ثم عزل عنه فشهد لم يقبل شهادته في تلك الحادثة كالوكيل اذا خاصم ثم عزل والثاني ان من كان له عرضية ان يصير خصما ثم بطلت تلك العرضية فشهد لم يقبل [او] بقتل [واحد منهم] بعد الدعوى لانه ضار اهل المحلة خصما بالدعوى عليه [وفي رجلين] كانا [في بيت] ليس فيه غيرهما [وجد احدهما قتيلا ضمن] الرجل [الآخر ديته] عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح لانه عسى ان يقتل نفسه وله انه توهم بعيد وفي قياس قول ابي حنيفة رح يكون القسامة والدية على صاحب البيت [وفي قتيلا قرية امرأة كرر الحلف] الى ان يتم خمسون [عليها] اى على تلك المرأة عندهما واما عند ابي يوسف رح فالعاقلة يدخلون معها في الحلف وفي الكرمانى ان موضوع المسئلة فيما اذا كانت عاقلتها غيبا والا فيدخلون معها في القسامة او فيما اذا قتل في دار امرأة في مصر ليس فيها احد من عشيرتها [وتدي] عندهم [عاقلتها] اقرب القبائل اليها في النسب وظاهرة انه ليس عليها شئ من الدية وهو اختيار الطحاوي وقال المتأخرون انها تدخل معهم في الدية *

[فصل * العاقلة] صفة غالبية من العقل الدية كما قال ابن الاثير ارجع

عاقل وهو الذي يغرم الدية لانه تعقل الدماء اى تمسك من ان يراق كما في الطلبة فان اصل العقل الامساك كما في المفردات وقال المطرزي وغيره ان العاقلة جماعة تغرم الدية [اهل الديوان] بالكسر ويفتح اصله الواد وهو كتاب فيه اهل الجيش واهل العطاء كما في القاموس وقال البيهقي في الا زاهير انه في الاصل موضع ضبط حسابات الناس من دولته اى ضبطته وقيل انه معرب ديوان فالمعني كتاب كمردة الشياطين والاول الصواب [لمن] اى لجانى [هو منهم] اى من اهل ديوان من اهل مصرهم لا من مصر آخر فيعقل عن اهل سواده وقيل يغفل عن اهل مصر آخر ولا يعقل اهل البادية عن اهل المصر كما في التمرتاشي فعاقلة الرجل اهل ديوانه فان كان من الغزاة فالغزاة وان كان من الكتاب فالكتاب وكذا غيره [يوخذ] العقل [من عطياتهم] اى وظايفهم الشاخص كما نبين لامن اصول اموالهم فيشمل العطاء ما فرض لانسان في بيت المال كل سنة لاحتاجته والرزق ما فرض له بقدر حاجته والكفاية ما فرض له كل شهر او يوم مما يكفيه كما في الكرمانى وذكر في الظهيرية ان العطية ما فرض للمقاتلة والرزق ما لغيرهم من الفقراء المسلمين فان اجتمع العطية والرزق في احد اخذ من العطية كما في الاختيار [حين خرجت] العطيات من بيت المال وفيه اشارة الى ان الدية تؤخذ من ثلث عطيات ووظائف سواء اعطي في شهر او سنة او ثلث سنين والى انه لا تؤخذ مما خرجت في العنين الماضية قبل القضاء لان الوجوب بالقضاء لان من عليه غير معلوم كما في الكافي [و] العاقلة [حية] اى قبيلة الجاني وهي

بنواب واحد [لمن ليس منهم] أي من اهل الديوان [ان يؤخذ من كل] من عطية لهم [في ثلث سنين] أي من ثلث عطيات في شهر او اكثر اواقل ففي بمعنى من كما في القاموس والسنين بمعنى العطيات كما اشير اليه في الكافي وغيره [ثلثة دراهم] عند بعض [اواربعة] منها عند بعض فيؤخذ من كل وضيقة درهم اودرهم وثلث درهم على الاختلاف كما في الخلاصة وقيل لا يزداد في هذه السنين على اثنى عشر درهما والاول الصحيح كما في المصنوعات [وان لم يتسع السي] لذلك بان يكونوا قلائل فيصير حصة كل عاقل اكثر من ثلثة اواربعة [ضم اليه] أي الى السي [اقرب الاحياء] أي القبائل [نسبا الاقرب فالاقرب] على ترتيب العصابات الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم مثلا ان كان الجاني من اولاد الحسين رض ولم يتسع حية لذلك ضم اليه قبيلة الحسن رض ثم بنوهم فان لم يتسع هاتان القبيلتان له ضم عقيل ثم بنوهم كما في الكرمانى و اباء القبيل وابناءه لا يدخلون في العاقلة وقيل يدخلون والنساء والصبيان والمجانين والعبيد من عشيرته لا يدخلون فيهم وليس احد الزوجين عاقلة لآخر وذكر السي من قبيل الاكتفاء فان اهل الديوان ان لم يتسعوا لذلك ضم اليهم اقرب الدواوين من هذا المصرتهم العصابات ثم اقرب القبائل ثم وثم كما في النخيرة وغيره واعلم ان ما ذكره مرافق للمهداية لكن في الكرمانى ان العاقلة هم الذين يتناصرون فاهل الديوان ثم اهل المحلة ثم اهل القرية ثم العشيرة من قبيل ابيه ثم اقرب القبائل يضاف اليهم ثم وثم الى ان يكفى والباقي من الدية بعد الضم فهو [على الجاني] لانه جنى [والقاتل كاحدهم] من العاقلة فيدي مثل احدهم ولو امرأة او صبيا او مجنوننا على الصحيح وقيل لا شيعى عليهم من الدية وان كانوا قاتلين لان وجوب جزء من الدية باعتبار انه احد من العاقلة واللام للعهد أي القاتل الذي من اهل العطاء فالذي لم يكن من اهل العطاء فلا شيعى عليه من الدية عندنا كما في النهاية [و] العاقلة [للمعتق] بفتح التاء [حي سيده] لانه منهم بالنص [ولولى الموالاة مولاة وحيه] أي حي مولاة اعتبارا للعقد [والمعتبر] للعاقلة [في العجم اهل النصر] بان كانوا بحيث لو وقع لواحد منهم امر قاموا معه في كفايته فان لم يكونوا كذلك فلا عاقلة له [سواء كانت] النصر [بالحرفة] كالا ساكنة بمرز و الصقارين بكلاباد و السراجين بسمرقند او لا تكون بالحرفة كطالبة العلم فان بعضهم عاقلة بعضهم هذا القول بعض المشايخ وبه افتى السلواني ومحمد بن سلمة وقال الفقيه ابو الليث انه لا عاقلة للعجم وبه افتى الفقيه ابو بكر وابو جعفر روح والمرغيناني لانهم لا يتناصرون وضيعوا اسابهم وليس لهم ديوان كما في المحيط وغيره ولا يخفى ان كلامه ناظر الى ان الترتيب المذكور في الصلح لم يعتبر الا في عاقلة العرب وان التناصر لم يكن منظورا اليه الا في حقهم والمشاهير تشعز بخلافه فان الاصل في الباب هو التناصر فان كان بين اهل الديوان او العشيرة او المحلة فيها وان كان بين الكل فاهل الديوان ثم العشيرة ثم اهل المحلة فالعاقلة في زماننا من يناصروا في الحوادث [ومن لا

عاقلة له [من العرب والعجم كاللقيط والحربي والذمي وغيرها والاولى ومسلم لا عاقلة له فان الدية في مال الذمي كما في الذخيرة [يعطى] الدية [من بيت المال ان كان] موجودا او مضبوطا [والا] يكن كذلك [فعلى الجاني] فيؤدي في كل سنة ثلثة دراهم او اربعة على ما قال الناطقى وهذا حسن لا بد من حفظه اذ في كثير من المواضع انه يؤدي في ثلث سنين كما قال الزاهدي وعن ابي حنيفة رح انه على الجاني مطلقا ولا يجب في بيت المال بالاجماع والاول ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في الخلاصة وغيره وقال الزاهدي انه على الجاني في زماننا لان العشائر فيها قد فنيت ورحمة التناصر قد ارتفعت وبيوت اموالهم قد انهدمت [ويتكامل العاقلة] ويودون بالقضاء [ما يجب] من الدية على القاتل [بنفس القتل] اى قتل الخطاء وشبه العمد واحترز به عما ياتي وفيه اشعار بان الدية يجب اولا على القاتل ثم على العاقلة للتخفيف ولذا لو اقر بالقتل لم يكن اقراره اقرارا على العاقلة كما في فاضيلان وغيره [لا] يتحملون [ما يجب بصلح] عن دم عمد فانه على القاتل حالا الا اذا اجل [اقرار] بقتل خطأ [لم يصدقه] اى القاتل [العاقلة] في ذلك الاقرار فانه على المقر في ثلث سنين وفيه رمز الى انهم لو صدقوا تحملوا لانه ثبت العقل بتصادقهم والى ان القاتل والولي اذا تصادقا انه قضى قاض كذا بالدية على عاقلة بالبينة وكلاهما العاقلة فلا شيع عليهم ولا على العاقلة كما في الهداية فلو اتر بالقتل عند قاض فاقام الولي البينة على ذلك المقر قبلت لانها يثبت ما لم يثبت بالاقرار من وجوب الدية على العاقلة كما في النهاية وغيره [و] لا يجب بقتل [عمد مقط قوده بشبهة] كما اذا قتل رجلا واحدا صبي او معتوه والآخر عاقل بالغ او احدهما بمحليل والآخر بعصا فانه ينصف الدية بينهما [او] ما يجب بسبب [قتل ابنه عمدا] فانه وجب القود بنفس القتل الا انه سقط بحرمته الابوة فوجب الدية على الاب في ثلث سنين صيانة للدم عن الهدر [ولا] يتحملون [جناية عبد] على حر خطأ فانه على مولاه [او] جناية [عمد] في النفس او الطرف فان العمد لا يوجب التخفيف بتكامل العاقلة فوجب القود به ولا يخفى انه مغن عما سبق الا انه اراد التفصيل [و] لا يتحملون [ما دون ارش الموضحة] من بدل طرف هو اقل من خمسمائة هي ارش الموضحة فانه لو كان خمسمائة او اكثر تحملوا وانما قلنا من بدل طرف لانه من قتل عبد غيره خطأ وقيمته اقل من ارشها تحملوا فان القيمة في العبد قائمة مقام الدية في الحر كما في الكفاية [بل] تحمل الواجب بما ذكر من بدل الصلح وغيره [على الجاني] تغليباً فيشمل ما على المولى من جناية العبد ويكون بل لعطف جملة على جملة لا يتحملون و فائدتها الانتقال الى الهم و في لفظ الجاني الدال على القطع رعاية حسن الختم *

* [كتاب الاكراه] *

مقرب بالدييات مع انهما ينبعثان عن خلاف الرضاء لانها بالتقديم احوى كما لا يخفى [هو] في اللغة حمل انسان على امر لا يورده طبعاً او شرعاً والاسم منه الكره بالفتح وفي الشريعة [فعل] سوء بقرينة الاتي والفعل يتناول الحكمي كما اذا امر بقتل رجل ولم يهدده بشيء الا ان المأمور يعلم بدلالة الحال انه لو لم يقتله لقتله الامر واقطعه فانه اكراه كما في الذخيرة [يوقعه بغيره] اي يوقع انسان بغيره ما يسوء من الفعل كما في الصحاح وغيره لكنه مجاز والحقيقة اوقفت الشيء على الارض كما في الاساس فيقول بذلك الفعل [رضاه] المقابل لكرامته ثم الغايت الرضاه نوعان صحيح الاختيار وفساده ويسميان بالقاصر والكامل وغير الملجي والمليجي وشار اليهما بطريق الاكتفاء فقال يصح اختياره [او يفسد اختياره] فيما يصير آلة له كالتهديد بالقتل او القطع فالاختيار هو القصد الى امر مقدر للفاعل متردد بين الوجود والعدم بترجيح احد الجانبين على الآخر فان استقل الفاعل في القصد فالاختيار صحيح والافساد ربما ذكرنا من الاكتفاء اضمحل ما ظن من تسامح التردد بين العام والخاص والاكتفاء غير غريزي سيما في الكلام العزيز بيدك الخير اي الخير والشر وفيه اشعار بان الاكراه لم يتحقق مع الرضا وهذا صحيح قياساً واما استئساناً فلا لانه لو هدد بحبس ابنة اربابه او اخيه او غيرهم من ذي رحم محرم منه لبيع او هبته او غيره كان اكراهاً استئساناً فلا ينقل شيء من هذه التصرفات كما في المبسوط [مع بقاء اهليته] اي الاكراه بقسميه الصحيح الاختيار وفساده لانها في اهلية الوجوب والاداء لانها ثابتة بالذمة والعقل والبلوغ والاكراه لا يخل بشيء منها الا ترى انه متردد بين فرض وخطر ورخصة ومرة يا ثم ومرة يثاب [وشرط] لتحقيق الاكراه اربعة [قدرة الحامل] اي المكروه بالكسر [على ايقاع ما هدد] اي خوف [به] والا كان هديانا [سلطانا] كان الحامل [اولصا] اي ظالماً متغلباً غير سلطان وانما ذكره بلفظ اللص تبركاً بعبارة محمد رح وان اكتفى به ولذا سعى به بعض الحساد الى الخليفة وقال انه سماك في كتابه لصاً فاغاظه وطلب كتابه فلم يجد كتاب الاكراه فقدم على ذلك واعتذر الى محمد رح وردة بجميل وانما لم يجد لانه القاه ابن سماعة في بغداد حين وقف على ذلك ثم يتأسف محمد رح عليه اذا لم يجبه خاطره فوجده على حجرنا طي من طي البئرو هذا من كراماته رحمه الله كما في المبسوط وغيره واطلاقه مشير الى ان الاكراه يتحقق من اي ظالم في اي مكان واي زمان وهذا عندهما واما عنده فلا يتحقق الا من السلطان وبمجرد امرة ثم ان المشايخ اختلفوا ان الاختلاف اما في جميع الاحكام او فيما سوي الزنا او باعتبار الزمان كما في الذخيرة [وخوف الفاعل] اي المكروه بالفتح [ايقاعه] اي ايقاع الحامل ما هدد به بان ظن انه يوقعه والحامل اعم من ان يكون حقيقياً كما اذا كان حاضراً او حكماً كما اذا كان غائباً ورسوله حاضراً خاف الفاعل

منه خوف المومل واما اذا غاب الرسول ايضا فلا اكراه كما في الذخيرة وانما اختار الفاعل هنا على المكروه والحاصل ثم على المكروه ليدفع الالتباس [وكون المكروه به] اى ما هدد به [متلفا نفسا] حقيقة او حكمية كتلف كل المال فانه شقيق الروح كما في الزاهدي [او] متلفا [اعضوا] ولو صغيرا كالاثملة فانه كالنفس حرمة [وهو] اى الاكراه بتهديد تلف النفس او عضو [الملجى] بكسر الجيم من الجاه الى كذا اذا اضطره اليه فهو الموجب للاضطرار وفيه التنبيه الى احد قسمي الاكراه الملجى و تهديد تلفهما ثم اشار الى الإخراغ غير الملجى وتهديد غيره فقال [او] كونه [موجبا غما] اى حزنا [بعدم الرضا] كالضرب الشديد والحبس الذي منه الاغتمام البين الذي يراه الحاكم اذ لا مدخل للراي في المقدار كما في الكرمانى وهذا اذا لم يكن ذامنصب ومرتبة والافضرب سوط وحبس يوم وكلام حشن اكراه كما في حق القاضي وعظيم البلد كما في النهايه وهذا اذا كان بغير حق فلو حبس او قيد بحق فاقرب مال او غيره لزمه ذلك كما في الذخيرة وقوله موجبا غما مشير الى انه لو هدد امراته على التبري من المهر بالطلاق او التسري او التزوج عليها كان اكراها وهو ليس باكراه كما في قاضيهان وكذا التهديد بالاشتم كما في الزاهدي وفي قوله بعدم الرضا تصريح بما علم ضمنا من المقام فان الكلام في المكروه به وقد علم ذلك من حد الاكراه [و] الشرط الرابع كون [الفاعل ممتنعا عما اكراه عليه] من الفعل [قبله] اى الاكراه اذ لو لم يمتنع عنه لم يكن اكراها لفوات ركنه وهو فوت الرضا كما اشير اليه في الاختيار وفيه دلالة على ان هذا الشرط مستدرك كما لا يخفى [لحقه] اى الفاعل المالك كاعتاق عبده واتلاف ماله وبيعه فانه ممتنع عن ذلك لحق نفسه [ارلحق] آدمي [آخر] كاتلاف مال آخر بوجه من الوجوه [اولحق الشرع] كاكل الميتة والدم وشرب الخمر فلا يستدرك لحق آخر ولما فرغ من حد الاكراه وشرائطه شرع في احكامه المترتبة عليهما فقال [فلو اكراه بالملجى او غيره] اى باحد قسمي الاكراه من التهديد بنحو التلف او الضرب [على بيع ونحوه] من العقود كالاجارة والهبة وغيرها [او اقرار] بشيى منها [فسخ] ما فعل من العقود والاقاير بان يقول كنت كاذبا في الاقرار [او امضى] بان يقول كنت صادقا فيه فالفسخ والامضاء مجاز في الاقرار ولك ان تجعل من قبيل الاكتفاء وفيه اشارة الى ان عقود المكروه لم يكن باطله والى انه يلزم تصرفات المكروه قولاً وفعلًا اذا احتمل الفسخ فانه غير لازم وله الخيار بعد زوال الاكراه كما في الكافي والى انه لو اكراه على اداء مال فباع جارية لاجله جاز البيع فلو قال للحامل من اين اؤدي فقال بع جاريتك فلانة كان مكراها وهذه حيلة لمن ابتلى بذلك كما في الذخيرة ولو اكراهت بالضرب على الاقرار باستيفاء المهر فافترت جاز عند ابي حنيفة رح واما عند ابي يوسف رح فان هدد بشيى يجبل به الدم و اشار عليها بالصلاح ونحوه بطل الاقرار ولو اشار بغير السلاح جاز وعند محمد رح ان هدد بضرب ووعيد في الخلوة في موضع لا يقدر على منعه بطل كما في الخلاصة والى ان الخيار في الفسخ للمكروه

لا للطائع على ما ذكر الحلواني كافي النية لكن في الظهيرية لو كان البائع مكرها صح الفسخ للمشتري قبل القبض لا بعده ولو كان المشتري مكرها صح الفسخ للكل قبل القبض واما بعده فلمشتري [ويملكه] اى المبيع الذي سلمه البائع كرها بقرونه الاثني [المشتري] [ان قبض] وفيه اشعار بان بيع المكروه فاسد الا انه صار نافذا بالاجازة والتمن والمثمن امانة في يد البائع كافي الزاهدي [فيصح اعتاقه] ونحوه من تصرفات لا يمكن نقضه كالتدبير والاستيلاد والطلاق وفيه رمز الى انه لا يصح بيعه وهبته وتصدقته ونحوها من تصرفات يمكن نقضه ولا ينقطع حق الاسترداد وان تنازلته الايدي بخلاف غيرها من العقود الفاسدة لان الاسترداد ثم ليق الشرع وهنا لحق العبد اى المكروه وهو مقدم لحاجته وغني الرب تعالى كافي الكرماني و الى انه لو باع مكرها والمشتري غير مكره لم يصح اعتاقه قبل القبض واما في العكس فقد نفد اعتاق كل منهما قبله وان اعتقا معا قبله فاعتاق البائع اولى كافي الظهيرية [ولزمه] اى المشتري [قيمة] اى المعتق يوم الاعتاق ولو معسرا كافي الزاهدي [فان قبض] البائع المكروه [ثمنه] اى ثمن المبيع طوعا [او سلم] المبيع [طوعا] نفذ [البائع] فليس له الفسخ وفيه اشارة الى انه لو قبض الثمن مكرها لم يكن اجازة فردة ان كان قائما لا هالكا لانه امانة والى انه لو سلم المبيع مكرها فسد البيع لانه غصب من الحامل كافي الهداية وغيره من كتب الفروع والاصول فلا يليق بالمصنف ان يحكم بان الهداية لم يذكر حكمه وانه ينفذ ويحب القيمة وانما خص تسليم المبيع لانه لو سلم الموهوب طوعا لم ينفذ لان الاكراه على الهبة اكراه على التسليم اذ الموهوب لا يخرج عن الملك بغيره بخلاف البيع [وحل] [ووجب] بالمليجي من قسميه [شرب الخمر واكل الميتة ونحوه] من الاشربة والاطعمة المحرمة كشرب الدم واكل لحم التنزير لان حالة المليجي كالمخمصة في خوف تلف النفس او العضو وفيه اشعار بانه لو اكراه بغير المليجي لم يحل شرب المحرم واكله فلو هدد بضرب سوط او سوطين لم يعتبر الا ان يقول لاضرب على عينك او ذكرك كافي النهاية وقال بعض ائمة بلخ ان الحبس في زماننا التعذيب فيباح التناول عند التهديد كافي الكشف وينبغي ان يباح عند التهديد باخذ كل المال [حتى ان صبر] عن التناول على التلف [اثم] واخذ بدمه لانه امتنع عن مباح والقى نفسه في مهلكة وكذا اثم من له المخمصة ولم يتناول وكلاهما ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انه لم ياثم في كليهما لانتفاء الاثم عن المضطر كافي الكافي وذكر شيخ الاسلام ان المكروه انما اثم اذا علم بالاباحة ولم يتناول واما اذا لم يعلم فقد رجونا ان يكون في سعة منه لانه يعذر بالجهل فيما فيه خفاء كافي الذخيرة [ورخص] ولم ياثم [به] اى بالمليجي [اظهار الكفر] واجراؤه على اللسان حال كونه [مطمئنا] قلبه بالايمان اى غير متغير عقيدته فان المشركين اكرهوا عمارا رض علي سبه صلى الله تعالى عليه وسلم فسبه مع طمأنينة القلب به فقال صلى الله تعالى عليه وسلم ان عاروا فعد اي ان عاروا الى

الأكراه بعد الى الطمانية وفيه اشارة الى انه لم يرخص بغير الملجى وكفر باظهار الكفر به ولو قال
 بالطمانية الى انه لو لم يخطر ببالي سوى ما اكراه عليه من لفظ الكفر لم يكفر قضاء وديانة فلو شتم
 نبيا صلى الله تعالى عليه وسلم وقال لم يخطر ببالي شيء لم يكفر قضاء وديانة واما اذا شتمه وقال
 انما خطر ببالي رجل من النصارى فقد كفر قضاء لا ديانة كما في النخيرة [وبالصبر] عن الكفر على
 التلف [اجر] اي صار ماجورا وشهيدا فالامتناع عن التكلم بالكفر افضل وان قتل الا ترى انه صلى
 الله تعالى عليه وسلم سمي حبيبيا سيد الشهداء حيث اكراهه المشركون على سبه صلى الله تعالى عليه وسلم
 فصبر على ذلك [و] رخص به [اتلاف مال مسلم] اذ ذمي بالاكل او غيره وبالصبر اجر وصار شهيدا كما في
 عامة الكتب لكن في النخيرة علقه بالرجاء لانه ليس هذا نظير حالة المشممة من كل وجه من حيث
 ان العذر هنا من قبل العباد وفيه ايماء بان ترك الاتلاف افضل ولذا قالوا ان تناول مال الغير اشد
 حرمة من شرب الخمر كما في الكرمانى وذكر في قاضين ان التبرك والفعل سواء وبانه رخص به شتم
 مسلم كما في المضمرات وبانه لو اكراه به على الافتراء على مسلم يوجب ان يسعه كما في الظهيرية [وضمن]
 في صورة اتلافه [الحامل] لان الفاعل آلة له وفيه رمز الى ان الحامل ضامن في صورة الاكراه على
 اكل مال مسلم كما في التهمة لكن في الخلاصة ان الفاعل ضامن والى انه ضمن بالاكراه على اكل طعام
 نفسه وهذا اذا لم يكن جامعا والا فلا شيء عليه كما في الكشف والى انه لو اكراه بغير الملجى لم يرخص
 اتلاف مال مسلم ولو اتلف ضمن الحامل [لا] يرخص به [قتله] اي مسلم وبالصبر اجر لان قتله
 لا يباح بحال [ويقاد هو] اي الحامل [فقط] اي لا الفاعل عند الطرفين ويقاد الفاعل عند زفر رح
 ولا يقاد واحد عند ابي يوسف رح لكن يجب الدية على الحامل في ثلث سنين ويحرم عن الميراث
 دون الفاعل لكنه يائمه ويفسق ويرد شهادته ويباح قتله للمقصود بالقتل ولو هدد بغير الملجى فقتل
 مسلما كان القود على الفاعل عندهم وعز الحامل كما في الظهيرية [ورجح نكاحه] اي الفاعل ولو هدد بغير
 الملجى لان النكاح مما يصح مع الهزل وفي الاكتفاء اشعار بانه لو اكراه بما زاد على مهر المثل لم يجب
 الزيادة كما في النخيرة [وطلاقه] واحدة او اكثر [وعتقه] اي اعتاقه ولو حكما كما اذا اكراه حتى يجعل
 الطلاق والعتق بين الزوجة والعبد او غيرها فانه صح طلاق المفوض اليه وعتقه ويرجع المأمور على الامر
 بنصف المهر اذا لم يطاء بقيمة العبد ولو اكراه بوعيد القتل على الطلاق او العتاق فلم يفعل حتى قتل
 لم يائمه لانه امتنع عن ابطال ملك النكاح واتلاف المال كما في الظهيرية [ورجع] الفاعل [بقيمة العبد] على
 الحامل ولو معصرا لانه اتلف المال ولا سعاية على العبد والولاء للفاعل لانه المعتق وهذا اي الرجوع
 بالقيمة اذا اكراه بالملجى واما بغيره فلا ضمان فيه كما في الظهيرية [ونصف] اي رجع الفاعل بنصف
 المهر [المسمى] على الحامل او بالمتعة اذا لم يسم [ان لم يطاء] الفاعل زوجته ولو حكما اذا لم ينجل بها فان
 الخلو في ذلك كالوطي وفيه اشارة الى ان بطلاء بعد الخلو لم يضمن الحامل شيئا لاستقرار المهر قبل

الزكراه كما في المضمرات والى ان السائل اجنبي فلو كان زوجته لم يكن لها عليه شيء وهذا اذا اكرهت بالمحبي واما بغيره فعليه نصف المهر كما في الظهيرية [و] صح [نذره] بكل طاعة كالصوم والصدقة والعنق وغيرها لانه مما لا يحتمل الفسخ فلا يثنائي فيه الاكراه [ويمينه] بشيخ من الطاعات او المعاصي او غير ذلك لما مر [وظهاره] بان قال لامرأته انت على كظهر امي فيحرم عليه قربانها حتى يكفر ولا يرجع على السائل بشيخ في الصور الثلاث [ورجعه] اى لو اكره ان يراجع امرأته فراجعها صح لانها استدامة النكاح [وايلاءه] بان حلف ان لا يقرب امرأته [وفيه] اى في الايلاء لانه كالرجعة [واسلامه] حقيقة لانه انما يتحقق بالتصديق والاقرار وقد عبر باللسان عما في القلب له اسلم من في السموات والارض طوعا وكرها [بلا قتل] له [لورجعه] من اسلامه هذا لان في اسلامه شبهة دارية للقتل [لا] يصح [ابراؤه] عن دين لانه اقارب بقراب الزمة وقد مر ان الاقارب غير صحيحة [و] لا [ردته] عن الدين حتى لا تبين امرأته منه لما مر من الرخصة في اظهار الكفر وهذا اذا اكره بالملهي واما بغيره فقد صح رده فتبين امرأته كما في الظهيرية [وان زنى] رحل بشرابطه [حل] في جميع الاوقات عندهم [الا اذا اكرهه السلطان] اى اذا اكره ذلك الرجل فانه لا يسد عندهم وانما ذكر السلطان اشارة الى ان الاكراه عنده لم يتحقق الا من السلطان كما اشار سابقا الى انه يتحقق عندهما من غيره فمن الظن انه يتمد المستثنى والمستثنى منه وعليه ان يقول وان زنى لا يسد وذكر في عامة كتب الاصول والفروع انه اذا زنى يسد قياسا كما قال اولاً ثم رجع الى انه لا يسد استيسانا وهذا اذا اكره بالمحبي واما بغيره فيسد بلا خلاف كما ياثم في القسمين بلا خلاف وفي تذكير الضمير اشعار بانها لو زنت بالاكره لم تحل ولو بغير الملهي كما قالوا وفي لفظ الحد رمز الى ان الزنا لم يرخص بالاكره ولو بالمحبي حتى ان صبر اجر كالقتل الكل في الذخيرة والى ما عليه من رعاية حسن الاختتام كما لا يخفى هذا على ذوي الاهتمام *

* [كتاب الحجر] *

عقب بالاكره مع اشتراك كل منهما في المنع لانه احرى بالتقديم في زمانه فكيف في زماننا واكتفى به عن الاذن لانه فك الحجر فيكون تابعا له [هو] بمركات الحاء في اللغة مصدر حجر عليه اذا منعه فهو محجور عليه وقولهم المحجور بفعل كذا على حذف الصلة او على اعتبار الاصل فان الاصل حجره ثم امتعمل حجر عليه ومنه ما هيأتي من كلامه وفي الشريعة [منع نفاذ القول] اى لزومه فانه ينعقد عقل المحجور موقوفا واللام عهدته اى قول شخص مخصوص فلا يصدق على منع القاضي نفاذ اقرار المكروه مثلا واحتزبه عن الفعل فانه لا حجر فيه لانه لا يفتقر الى اعتبار الشرع بخلاف القول والاولى لزوم القول فان النافذ اعم من اللازم كما في التوضيح على انه غير جامع لقول بغير غير عاقل

والمحقق به فانه لا يصح اصلا كما هنالك [وسببه] اي سبب الحجر المانع من العوارض المكتسبة [الصغر والمجنون] والعته فان الصغير في اول الفطرة عديم العقل فالحق به المجنون وفي الاخر الناقص فالحق به المعتوه فلا يصح قول الصغير والمحقق به اصلا كالبيع ونحوه ولا ينفذ قول العاقل والمحقق به الا باذن الرولى فالمراد بالمجنون الذي لا يفريق اصلا اذ المقيق كالعاقل [والرق] لانه ضعف حكمي جزاء للكفر ابتداء وخقا للعبد بقاء فيبقى رقيقا بعد الاسلام ولا ينفذ قوله كالأجارة ونحوها الا باذن مولاه لتعطل منافع خدمته بأشغاله بالتجارة [فضمونا] اي الصغير والمجنون والرقيق [بالفعل] كاتلاف مال الغير اذ الضمان قد يجب بلا قصد كضمان النائم المتلف بالانقلاب [واخر الى] وقت [العقود الاقرار] اي اثر اقرار العبد [بمال] لاحد لانه مكلف فينفذ اقراره في حق نفسه لاني حق مولاه ولذا يقع طلاقه لانه لا يبطل به ملك مولاه وفيه اشعار بان اقرار الصغير والمجنون وطلاقهما لا يضمان اصلا [وعجل] اقرار العبد [بحد وفود] لانه مركب من ذات مختص بمعنى العقل والنظر والفطنة وغيرها و مال محل معد لاقامة مصالح العباد وحق المولى يتعلق باعتباره وغيره باعتبار الاول فيحد ويقاد وفيه اشعار بان غير العبد من المحجورين لا يحد ولا يقاد كما مر [ولا يحجر] حر مكلف عن التصرف في ماله كالشراء [بفسه] بفتحتين في اللغة الخفة وفي الشريعة تبذير المال واتلافه على خلاف مقتضى الشرع والعقل فان تكاب غيره من المعاصي كشرب الخمر والزنا لم يكن من السفه المصطلح في شيء واطلاقه مشير الى ان السفه لا يحجر عن تصرفات يحتمل الفسخ ويؤثر فيها الهزل كالبيع والاجارة وما لا يحتمله ولا يؤثر فيه الهزل كالنذر واليمين ونحوهما لانه حر مخاطب كالرشيد وهذا عنده واما عندهما فيحجر عما يحتمله لا غير نظرا له لا زجرا ثم لا يصير السفه محجورا عند ابي يوسف رح الا بالقضاء ولا يصير مطلقا الا باطلاق القاضي وعند محمد رح ينحجر بدران الحجر وينطلق بترك السفه كافي الكافي وغيره والمختار قولهما على ما اشير اليه في التوضيح [و] لا يحجر بسبب [فسق] لا بتبذير المال فان الفاسق اهل للولاية على نفسه واولاده عند جميع اصحابنا وان لم يكن حافظا لماله كافي الكرماني ولا بمحب [دين] وان زاد على ماله فيطلب الغرماء من القاضي الحجر عليه لئلا يهب ماله ولا يتصدق ولا يقر بغريم آخر وهذا عنده واما عندهما فيحجر عليه هذه التصرفات ونحوها مما يودي الى ابطال حق الغرماء فان الحجر بالدين لا يؤثر الا فيه ولذا جاز بيعه بمثل القيمة واما بالغبن مثلا فلا يصح ولو يسيرا ففسخ المشتري او ازال الغبن ثم المشايخ اختلفوا انه اختلاف مبتداء او مبني على مسألة القضاء بالافلاس وعلى هذا لا يمكنه القضاء بالافلاس ثم الحجر بناء عليه لان القضاء بالافلاس لا يتحقق في حالة الحيوة خلافا لهما فيشترط لصحة الحجر عندهما القضاء بالافلاس ثم الحجر بناء عليه والحجر بالسفه يعم جميع الاموال وبالدين يخص المال الموجود حتى ينفذ تصرفه في مال حدث بعده بالكسب ولا يثبت

الحجر بالدين عندهما الا بالقضاء كما في الذخيرة [وتجبر] عن الافتاء [مقت ماجن] وهو الذي لا يبالي ان يحرم حلالا او بالعكس فيعلم الناس حيلة باطلة كتعليم الرجل او المرأة ان يرتد فيسقط عنه الزكاة اذ تبين من زوجها كما في الذخيرة ويدخل فيه المفتي الفاسق كما في الملتقط والذي يفتى عن جهل كما في قاضيان وفيه اشارة الى ان كل حيلة يودي الى الضرر لم تجزى الديانة وان جازى الفتوى وعليه يحمل ما جاء من الكراهة فكل حيلة لا تودي الى الضرر تجوز كما في التجنيس والمآجن من المجنون والاهم المجانة بالضم فيهما [و] عن المعالجة [طبيب جاهل] وهو الذي يسقى المرضى دواء مهلكا علم به او لا كما في الذخيرة اذ ظن به دواء كما في الظهيرته [و] عن الاكتراء [مكاري مغلس] وهو الذي ياخذ كراء الأبل وليس له ابل ولا ظهر يحمل عليه ولا مال يشتريه وعند اوان الخروج يغني نفسه كما في الذخيرة اذ الذي مات دابته في الطريق ولم يوجد ذابة اخرى بالشراء والاستئجار فيؤدي الى اقلال مال الناس كما في الكافي فيتجره هؤلاء المفسدون للاديان والابدان والاموال اضارا بالخاص للعام وهذا رواية النوادر عن ابي حنيفة رح وظاهر الرواية انه لا يتجر المكلف الحجر كما في الظهيرية [واذا بلغ] الصغير [غير رشيد] اي غير صالح في العقل فلا يحافظ المال [لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمسا وعشرين سنة] فيستئذ يسلم اليه وان لم يرشد لان هذا السن لا يتفك عنه الرشد الا نادرا او الحكم في الشرع للغبلة وهذا عند ابي حنيفة رح على ما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انه ما اسند اليه محمد رح وليس بمنع له لانه اشترط الرشد للتسليم كما في الذخيرة وفيه اشارة الى انه لو بلغ رشيدا ثم صار سفيفا لم يستجز عنده خلافا لهما كما في الكافي [وصح تصرفه] اي تصرف غير رشيد في ماله من البيع ونحوه [قبله] اي قبل مضي هذا السن وهو خمس وعشرون سنة [وبعده] اي بعد مضيته [يسلم] اليه ماله [بلا رشد] كما اشار اليه السابق وهذا كله عنده واما عندهما فلا يصح تصرفه قبله ولا يسلم اليه بلا رشد وان مرم لكن لو حير غايب وتصرف في ماله قبل العلم بالحجر صح عندهما كما في الذخيرة [وحبس القاضي] بطلب الدائن [الديون] السر [لدينه] اي لقضاء دين عليه كالمهر والكنالة لا لبيع ماله لاجله كما ظن لان البيع غير متعين لذلك لا مكان القضاء بالاستيهاب والاستعراض واخذ اصدقة وغير ذلك كما في الكوماني وفيه اشارة الى انه لا يجوز للقاضي ان يبيع ما له الا برضاه وهذا عنده واما عندهما فيجوز اذا امتنع عن بيعه وهذا في الديون الحاضر بخلاف بين المشايخ على قولهما واما في الغايب فلا يجوز عند بعضهم كما في الذخيرة [وقضى دراهم دينه من دراهمه] اي لو كان دينه دراهم وله دراهم قضى القاضي ذلك من ذاك ولو بلا رضاه بالاجماع لان للدائن حق الاخذ من جنسه بلا رضاه فلقاضي ان يعينه [و] قضى [دنانيره] اي دنائير دينه [من دنائيره] لما مر [وباع] القاضي [كلا] من دراهمه ودنائيره [لقضاء الاخر] منهما استحسانا لانها متحددان في الثمنية والقياس ان لا يباع ولذا لا يكون له ان ياخذه جبرا ان من غير قضاء

بخلاف جنس السق كما في الكرمانى [لا] يبيع عنده القاضي لدينه [عرضه وعقاره] لا غرض
 الناس في الاعيان ويبيع عندهما فيبدء بالنقود ثم بالعروض ثم بالعقار وفي رواية يبدء بما تلف من
 العروض ثم بما لم يتلف منها ثم بالعقار كما في النهاية ولا يبيع دستا من ثياب بدنه وقيل دستين ليكون
 بدلا عند الغسل كما في الكافي ولا يبيع مسكنه كما في التنف وغيره [ومن افلس ومعه] وفي يده
 [عرض شراه] بلا اداء ثمنه [فبائع اسوة] اي مشارك [للغرماء] في ذلك فيبيع ويقسم ثمنه بينهم
 بالحصص اذا كان الدين كله حالا واما اذا كان الدين بعضه حالا فيقسم بين غرماء الحال ثم بعد
 انقضاء الاجل شاركهم فيما قبضوه بالحصص وفيه اشارة الى ان المبيع ان كان في يد البائع فالبائع
 اولى من الغرماء كما في المضمورات ولما كان الصغر من اسباب الحجب بين نهايته فقال [وبلوغ الغلام]
 اي صيرورته بحال لو جامع انزل كما في الكرمانى [بالاحتلام] [غاب ويدن بأب] [والاحبال]
 (آسن كرون) [والانزال] (جداشن أب) [و] بلوغ [الجارية] اي اثنى الغلام [بالاحتلام]
 والحيض [والحبل] بفتحين (آسن شن) وذالا يكون بلا انزال منها ولذا لم يذكر الانزال و
 الاحتمن ان يقول بلوغ الصغير بالاحبال والانزال والاحتلام والصغيرة بهما والحبل والحيض [فان لم
 يوجد] فيهما شئ من الاصل وهو الانزال والعلامة وهي البواقى [فحين] اي فيبلغان حين [يتم
 لهما خمس عشرة سنة] كما هو المشهور [وبه يقتضى] لقصور اعمار اهل زماننا وهذا عنده وعن
 ابي يوسف رح حين نبت له العانة وانهد لها الثدي واما عنده فحين يتم لها سبع عشرة سنة
 وله ثمانى عشرة وفي رواية تسع عشرة سنة وفي رواية ثمانى عشرة مع الطعن في التاسعة وفي رواية ست
 عشرة وفي رواية خمس عشرة فقال صدر الاسلام لاختلاف بين هذه الروايات لان خمس عشرة للعلمية
 على اهل الزمان والبواقى لزيادة الاحتياط كما في المضمورات وغيره [وادنى مدته] اي البلوغ [له] اي
 للغلام [اثنتا عشرة سنة و] ادنى مدته [لها] اي للجارية [تسع] من سنين على المختار كما في احكام
 الصغار [فصدا] اي الغلام والجارية [حينئذ] اي حين اذ يتم لهما هذه المدة [ان اقترابه] اي بالبلوغ
 بان قالا احتملت مثلا لان ذلك يعرف من جهتهما وفي اقرار الاحكام انه لا يصح اقراره قبل اثنى
 عشرة سنة وكذا بعده الا ان يكون بحال يستلم مثله عادة وفي الثامن عشر من نكاح الخلاصة ان حد
 للرايق اثنتا عشرة سنة او ثلث عشرة وفي العمادي عن محمد رح لا يصدق غلام خضر شاربه وبنت عانته
 وهو اقل من خمس عشرة سنة كما لا يصدق جارية ثم خلقها وهي اقل منه ولا يخفى ما في الاشارة الى
 انتهاء الحجب وابتداء الاذن في هذا المقام من رعاية حسن الاختتام ووجه تعقيب ما ياتي من الكلام *
 [فصل] * هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها بدله كتاب الماذون اي الاذن فهو
 مصدر كمعسور وان كان الظاهر انه صفة الا انه يحتاج الى حذف الاضاف والصلة في الكرمانى يقال
 هو ماذون له وهي ماذون لها وترك الصلة ليس من كلام العرب [الاذن] لغة اعلام باجازة

ورخصة في الشيء وشريعة [فك الحجر] ازالة السيد ما عرض للعبد من منع نفاذ التصرف الضار
 او الدائر بينه وبين النافع في ماله بناء على حق له في رقبته وكسبه كما في الذخيرة [واسقاط الحق]
 الثابت للسيد في الرقبة والكسب مستدرك لزيادة الايضاح [ثم يتصرف العبد] الاولى ان يقال
 الاذن ان يفك حجر عبده فيتصرف على فكه فيعطى على فعلية وينبه على انه لا يصير مطلقا بمجرد
 الفك بل بالعلم به الاترى انه لو اذن له ثم تصرف بلا علم به لم يصح تصرفه كما في الذخيرة [لنفسه]
 لا لسيده بطريق الوكالة [يا هليته] وهي كون الانسان بحال لو باشر بالتصرف استفاد موجه شرعا وفيه
 اشارة الى ان العبد قبل الاذن وبعد اهل للتصرف الا ان حق السيد مانع لاثرة قبل الاذن واما
 بعده فيتصرف كالحرة فيملك ملك اليد ولذا تصرف ما استفاد الى قضاء دينه ونفقته ويكون ما استغنى
 عنه للمولى والى ان الملك على نوعين منتقل ومستقر لم يثبت لغير السركا في الكافي والاولى ان يعرف
 الاذن على وجه يتناول ازالة حجر الصبي والمعتوه وغيرهما ولعله اكتفى به و اشار الى غيره
 مقايضة ثم فرع على التصرف لنفسه ثم على فك الحجر تفريعا مشوشا فقال [فلم يرجع بالعبدة]
 اي بحق التصرف بطلب الثمن وغيره فعلة بمعنى مفعول من عبده اي لقيه [على سيده]
 لانه يتصرف لنفسه بخلاف الوكيل [ولو اذن يوما] ونحوه من اليوم المعين والليل والشهر والسنة
 او مكانا [فهو ماذون الى ان يحجر] لان الازالة اسقاط لا يقبل التوقيت كالطلاق فان قيل ينبغي
 ان لا يكون له ولاية الحجر لان الساقط لا يعود قلت بقاء ولاية الحجر باعتماد بقاء الرق فكان
 في الحجر امتناع عن الاسقاط فيما يستقبل الا ان الساقط يعود وفيه اشعار بان تعلق الاذن
 بالشروط جاز كضافته الى المستقبل كما في الذخيرة [ولو اذن] السيد عبده [في نوع] من التجارة
 [عم اذنه] سائر انواعها حتى لو اذن بشراء الخبز ونهي عن شراء البز كان اذنا بشراء البز وغيره وان
 لم يكن العبد مهتديا الى التصرف من غير الخبز والسيد عالم به فان قلت انه ازال الحجر حق
 تصرف خاص قلت نعم الا انه يوجب الرضاء بتعطيل منافعه مطلقا والتخصيص لغو كما في الكرمانى
 [ويثبت] الاذن له [صريحا] كما اذ قال له اذنت لك في التجارة اى في كل تجارة او قال له اشترى
 ثوبا وبعه او قال آجر نفسك من الناس فانه صار ماذونا لانه امر بالعقود المتكررة بخلاف ما لو قال له
 اشترى الكسوة او آجر نفسك من فلان في عمل كذا فانه لم يصح ماذونا لانه امر بعقد واحد وقل
 صح ان يكون استخداما فلو لم يصح الاستخدام صار ماذونا وان امر بعقد واحد كما اذا غصب العبد متاعا
 وامره السيد ان يبيعه فانه صار ماذونا لانه لم يمكن ان يجعل استئصال اماله ليسد وهذا ظاهر ولا
 للمالك لانه لم يعمل له وعلى هذا الاصل يخرج جنس هذه المسائل كما في الذخيرة [و] يثبت
 [دلالة] اذ اذناه [بالقلب] سيده يبيع [ماله] ارضال غيره بيعا صحيحا او فاسدا [ويشترى] بذلك
 في لو خمر [وسكت] بلا نهى فانه يصير ماذونا فيما يستقبل فيصح تصرفاته فيه لا فيما يبيع من

مال سيده في الحال لانه لابد فيه من الاذن الصريح بخلاف ما اذا اشترى من ماله وتماه في
 الذخيرة وفيه اشعار بان له حلف ان لا ياذن عبده للتجارة فراه كذلك حنث وهذا ظاهر المذهب
 وعن ابي يوسف رح انه لا يحنث كما في العمادي وينبغي ان يستثنى عبدا كان سيده قاضيا فانه
 اذا رآه يبيع ويشترى وسكت لا يصير ماذونا والتصرف الذي يباشرة لا ينفذ كما في الظهيرية [فيبيع]
 اي يصح بيعه بعد اخذ لاذنين [ويشترى] كذلك [ولو] كانا [بغبن فاحش] لانه تجارة وهذا
 عنده واما عندهما فلا يصح بالغبن الفاحش لانه متبرّح وعلى هذا الصبي والمكاتب الماذونان [و
 يوكل] الماذون احدا [بهما] اي بالبيع والشراء لانه قد لا يتفرع بنفسه وفيه اشعار بان يبيع اذا البضاعة
 لتوكيل بالبيع كما في الذخيرة [ويرهن] الماذون شيئا من ماله [ويرتهن] شيئا من مال غيره لان الاول
 ايقفاء والثاني استيفاء فيكونان من توابع التجارة [ويتقبل] ويأخذ [الارض] الموات من الامام للاحياء
 كما في الكرمانني او يأخذها او ارض الصلح منه مسافة كما في المغرب [ويأخذها] اي يأخذ الماذون
 من الامام او غيره ارضا مهيئة [مزراعة] لانه ان كان البذر من قبله فهو مستاجر للارض ببعض الخارج
 وفي العكس موجر نفسه من رب الارض ببعضه وفيه اشارة الى جواز دفعه الارض مزراعة لانه ان كان
 البذر من قبله فهو مستاجر والا فهو موجر كما في الذخيرة وبما ذكرنا من المعنى المتبادر لا يغني
 مما قبله كما ظن [ويشترى بذرا بزرعه] اي يجوز ان يزرع وان احتاج الى شراء البذر بالذال المعجمة
 وهو حب البقل وغيره كالبر [ويشارك] غيره [عتانا] لانه وكالة لا مفاوضة لانها كفالة
 ووكالة معاذ الماذون لا يملك الكفالة الا اذا اذن بها مرة واحدة فانها تصح واما اذا اذن بالمفاوضة
 مرة واحدة فللجواز وجه كما لعنده وتمايه في الذخيرة [ويدفع المال] مضاربة [ويأخذ مضاربة]
 التحصيل الربح [ويستاجر] ما يحتاج اليه كالاجير والدابة والبيت والارض وغيرها [ويؤجر نفسه]
 فيما بدء له من الاعمال [ويقر بوديعة] لاحد لان الاقرار من توابع التجارة كما في الهداية وفيه
 اشعار بان الماذون بالتجارة ماذون باخذ الوديعة كما في المحيط وغيره لكن في ودعة الحقايق خلافه
 [وغصب] اي يقر بغصب من احد للممر [ودين] اي يقر بدين واقع بسبب التجارة عليه لاحد سواء
 كان اجنبيا او والدا او ولدا او زوجة وهذا عندهما واما عنده فلا يصح اقراره به الا لاجنبي كما في التظم
 فلو اقر بجنانية او مهر لم يصح فلم يؤخذ به الا بعد العتق [ولو] كان الاقرار بهذه الامور [بعد الحجر]
 لان المصحح للاقرار هو اليد دون الاذن واليد باقية وهذا عنده واما عندهما فاقارره بعد الحجر
 لا يجوز لان الحجر ابطال اليد وكذا لم يعتبر يد المحجور [ويهني طعاما] اي ما كولا لا الدراهم
 والدنانير لاستجلاب القلوب [يسيرا] قليلا لا كثيرا فان كان مال التجارة عشرة آلاف درهم فاقبل من دانق
 على ما قال بعض المشايخ كما في الذخيرة [ويضيف من يطعمه] للاستجلاب كما في الهداية وفيه اشعار
 بان يضيف استحياسا من لم يطعمه ايضا لميل القلوب اليه كما اشير اليه في الذخيرة والمراد الضيافة

اليسيرة لا الكثيرة والفاضل بينهما ما افتى محمد بن سلمة مما ذكرنا في الهداية على ما في الذخيرة
 وفيه رمز الى انه لا يتصدق اصلا على ما قال بعضهم كما في الخلاصة. والى انه لا يهب اصلا لكن في الذخيرة
 انه لا يتصدق ولا يهب درهما فصاعدا ويملك ما دون ذلك والى ان المحجور لا يهدي احدا ولا يضيفه
 وعن ابي يوسف رح لا باس بدعائه بعض رفقائه الى قوت يومه لا قوت شهرة لان مولاه يغتضرر باعطائه
 ثانيا وكذا بعدم الاعطاء لانه قد ضاع حينئذ كما في الكافي [و] يضيف [من يعامله] اى الماذون
 من التجار لاستمالة قلوبهم وقد مر المراد من الضيافة نقس في حق العامل [ويط] الماذون [من
 الثمن] اى ثمن مبيع [بعيب] اى بسبب عيب وجد في مبيعه [قد راعه] بين التجار لانه
 من صنيعهم كما في الكافي وفيه اشعار بان لا يحط اكثر مما عهد بينهم لكن في شرح الطحاوي ان
 الحط اذا لم يكن فاحشا يجوز اجماعا واما اذا كان فاحشا فيجوز عنده خلافا لهما وبانه لا يحط بغير عيب
 وهذا بالاجماع كما لا يبرأ على ما في الخلاصة [ولا يزوج] رقيقه من العبد والامة لان التزويج ليس
 بتجارة فلا ولاية له في ذلك الا باذن المولى وهذا عند الطرفين واما عند ابي يوسف رح فيزوج امته كما
 في الذخيرة [ولا يكاتب] الماذون رقيقه وان لم يكن عليه دين لان الكتابة ليست بتجارة وفيه
 اشعار بانه لا يعتق اذ العتاقة فوق الكتابة كما في المحيط [وكل دين] مبداء خبره يتعلق برقيقه
 [وجب] على الماذون [بتجارة] هي مبادلة مال بمال مثل ثمن وجب بالشراء او باستحقاق المبيع بعد
 التسليم الى المشتري او بهلاكه قبله ومثل نقصان مبيع اذا عيب وامتنع رده بسبب [او] وجب
 [بما هو في معناها] اى في حكم التجارة [كغرم وديعة] اى ضمانها كما اذا اودع رجل ماذونا مالا ثم
 طلبه منه فانكروا ثم هلك ثم اقر به فانه ضمن لان المودع صار غاصبا بالحدود وضمن الغصب في حكم
 ضمان التجارة لان المضمونات تملك باداء الضمان والغرم بالضم ما يلزم اداءه من الدين [وعصب
 وامانة] كالعارية ومال الشركة والمضاربة والاجارة [جحدها] اى حجد الماذون الا الامانة فان الغصب
 غير مقيد به والوديعة اخص منها وانما ذكرها تبعا للهداية والرقاية [وعقر] اى مهر مثل [وجب]
 على الماذون [بروطي] جارية [مشتراة بعد الاستحقاق] ظرف وجب فان هذا العقر وان وجب بسبب
 الروطي الا انه مستند الى الشراء ولهذا سقط عنه النكاح فيكون في حكم الشراء واحتوزه عما وجب
 عليه بالتزويج من المهر فان التزويج ليس في معنى التجارة كذا في الكرماني وبما ذكرنا ظهر انه مثال
 لما هو في معناها وبه صرح النهاية والكفاية فمن الظن انه لا تطابق بين الامثلة وفي كلامه تسامح
 فانه مثال للدين وجب بتجارة على انه يجوز ان يكون ذكر الامثلة كالتمريض السابق مشوشا [يتعلق]
 ذلك الدين [برقيقه] اى الماذون وفيه اشعار بانه لو باع سيده بعد الدين كان باطلا فقيلا معناه انه
 سيئ بط لانه موقوف على اجازة الغرماء وقيل انه فاسد لانه لراعتة المشتري بعد القبض لصح ولزومه
 قيمته فلا يكون موقوفا كما في الذخيرة [وباع فيه] اى يبيع القاضي الماذون في ذلك الدين بطلب

الغرماء وان لم يرض بذلك سيده كادل عليه غلته وهذا اذا كان السيد حاضرا فان غاب لا يبيعه لان الخصم في رقبته هو السيد وبيعه ليس بحتم فان لهم استسعاء الماذون كما في الذخيرة وايضا لا يباع اذا قضى السيد ديونه كما في الهداية وقوله يباع مشعرا بانه لا يباع الا مرة دفعا للضرر عن المشتري فلو لم يف الدين يطالب بالباني بعد العتق وانما يباع في النفقة مرة بعد اخرى فانها وجهت شيئا فشيئا كما مر في النكاح [ويقسم ثمنه] بينهم [بالتصص] اي بمقدار نصيب دين كل واحد منهم ثم ان فضل من دينهم شيء منه فللسيد وان لم يكن في الثمن وفاء فسياتي [و] يتعلق [بكسبه] اي الماذون وفيه اشعار بانه يشترط حضور الماذون في بيع كسبه لانه الخصم فيه ولا يشترط فيه رضاه ولا حضور سيده كما في الذخيرة قد [حصل] ذلك الكسب [قبل] ذلك [الدين او] حصل [بعده] فيباع فيه ويقسم بالتصص [و] يتعلق [بما] يشبه كسبه كما اذا وهب له [واتهب] اي قبل تلك الهبة والاولى ان يقدم بيع الكسب على الرقبة فانه لا يباع الماذون ان كان له كسب يفي بديونه لان الدين ابداء يقضي من ايسر المالين والكسب ايسر من الثمن وهذا اذا كان الكسب مالا حاضرا واما اذا كان غائبا يرجي قدومه او ديننا يرجي خروجه فلا يبيعه القاضي الا اذا لم يقدم المال او لم يخرج الدين ولم يقدر مدة تلومه ومن مشايخنا من قال ان مدته مفوضة الى راي القاضي وعن ابي بكر البلخي ان مدته ثلثة ايام كما في الذخيرة وهذا كله على قول العلماء الثلاثة واما عند زفر راج فلا يباع رقبته ولا ما اتهب لانه لاحق للغرماء في ذلك [لا] يتعلق ذلك الدين [بما اخذه سيده] من كسبه [قبل] ذلك [الدين] لانه فرغ عن حاجته في ذلك الوقت وفيه اشارة الى انه يتعلق بما اخذه بعد الدين فيسترد منه كما اذا كان على الماذون دين خمسمائة وكسبه الف فاخذه السيد ثم لحقه دين خمسمائة اخرى فانه يسترد الالف من السيد لان كلا من نصفي الالف صالح لاداء الدين فيكون اخذه الالف بغير حق كما في الكرماني [وطولب] الماذون [بما بقى] من دينه اذا بيع رقبته [بعد عتقه] اذ لهم الخيار في القليل العاجل بالبيع والكثير الاجل بالسعاية لا في الجمع بينهما ولا في الطلب من السيد لانقطاع تعلقه به [وللسيد اخذ غلة] اي اجرة [مثله] كعشرة دراهم في كل شهر مثلا [مع وجود دين] عليه استحسانا وفيه اشعار بان للسيد ان ياخذ منه غلة قبل وضع الضريبة وقبل لحوق الدين وان ياخذ اكثر من غلة مثله قبل الدين وان لا ياخذ الاكثر بعده وان وضع الضريبة بعد الدين كما في الكرماني [والباني] من غلة مثله [للغرماء] فيقسم بينهم بالتصص [وينحصر] الماذون غير المدبر عندهم [ان ابقى] لان الابق يمنع ابتداء الاذن فكذلك يمنع بقاءه فلا يلزم شيء من تصرفاته كالبيع وهل يعود الاذن ان عاد من الابق لم يذكره محمد رح واختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يعود كما في الذخيرة وفيما ذكرنا اشارة الى انه لو اذن الابق لم يصلح الاذن لكن في الهداية اشارة الى انه قد صح اخذه كاذن العبد المغصوب فانه قد صح الا انه لا يبطل اخذه به وفصل في الذخيرة

بأنه ان اقر الغاصب او كان للمالك بينة حاضرة عادلة فقد صح الاذن والا فلا [او مات سيده] لان
الاهلية لازمة في ابتداء الاذن فكذا في بقاءه وقد فقدت بالموت [او جن] سيده ويجوز ان
يكون الضمير للماذون فانه انحجره ولم يعد اذنه بالافاقه كما في المضمرات جنونا [مطبقا] بالكم
اي دائما فان جن غير دائم فالعبد على اذنه لانه يكون حينئذ بمنزلة المريض كما في الكرماني وعن
ابي يوسف رح ان المطبق اكثر السنة فصاعدا وعند محمد رح سنة فصاعدا كما في الذخيرة وعند
ابي حنيفة رح يفرض الى راي القاضي وبه يقتضى فان مست الحاجة الى التوفيق فافنى بسنة كما في تنبيه
الواقعات [اولحق] سيده او الماذون فانه على الخلاف الاتي كما في المضمرات [بدار الحرف مرتدا]
وحكم القاضي بلحاظه فانه حينئذ يموت حكما حتى يقسم ماله وهذا عندهما واما عنده فبمجرد
الارتداد صار تصرفاته موقوفة كما مر [او حجر] سيده [عليه] اي الماذون ويجوز ان يكون حجر مبنيا
للمفعول وعليه مفعول ما لم يسم فاعله هذا قد ائيد ما ذكرنا من جواز ارجاع الضمير للماذون [بشرط
ان يعلم] الماذون بالحجر [هو] للعطف [واكثر اهل موقه] فان حجر بمحضر من رجل او رجلين او
ثلاثة لم ينحجر لانه كان ماذونا بالاذن غاما فلو كان الاذن خاصا بان اذن بمحضر من معدودات الحجر
بالحجر بشرط ان يعلم العبد والمعدودات كما انحجر بالحجر بمجرد علمه اذا اذن بمحضر منه لا غير
يثبت الاذن بخبر الواحد اجماعا واما الحجر فكذلك عندهما واما عنده فيشترط احد وصفي
الشهادة العدالة او العدد وذكر هذا الاشتراط في الزيادات بلا ذكر الخلاف والظاهر انه قول محمد
رح وحينئذ يكون ذلك منه رجوعا عنه كما في الذخيرة [و] ينحجر [الامة] الماذونة [ان استولها]
سيدها استحسانا خلافا لغير رح اعتبارا للبقاء بالابتداء [وضمن] سيدها حينئذ [قيمتها] اي قيمة
المستولاة المدبونة [للغريم] لانها لا تباع بفعل سيدها وانما لم يضمن اكثر من القيمة لانه انما حبس
رقبتها لا غير [ولو شمل دينه] اي دين الماذون [ماله ورقبته] جميعا [لم يملك سيده مامعه] اي ماني
يده من المال عنده لانه متصرف لنفسه وانما وقع المال للسيد خلافة بعد فرائه عن حاجته واما
عندهما فيملك ما معه لانه فرع الرقبة وهي ملك السيد بلا خلاف ولذا يحل وطى الماذونة وتعلق
حق الغرماء بها لا يمنع ملاكيتها للسيد وانما وضع في احاطة الدين بالرقبة والكسب معا لانه ان
لم يستغرق بهما فقد ملكه بلا خلاف كما في الكافي ثم فرع على هذا الاصل مسثلتين فاشار الى الاولى
فقال [فلم يعتق] عبد معه [باعتاقه] اي اعتاق السيد عنده وعق عندهما في صورة عدم الاحاطة
عند الكل ثم يضمن السيد عندهما قيمته اذا كان موهرا ويسعى المعتق اذا كان معصرا ثم يرجع
عليه كما في الحقايق ثم شرع في الثانية فقال [ويبيع] هذا الماذون مامعه [من سيده بالقيمة] اي
بمثل القيمة او اكثر لانه غير منهم في ذلك وفيه ايماء الى انه لو باع من سيده باقل من القيمة
ولو يهييرا لم يجوز ولو باع به من اجنبي جاز لعدم التهمة وهذا عنده واما عندهما فيبيع من سيده

مطلقا الا ان السيد مخير بين ازالة الغبن وبين نقض البيع وبيع من اجنبي بالغبن اليه ير لا الفاحش .
وقيل الصحيح ان قوله كقولهما كما في الكافي [و يبيع] سيدة ملكه [منه] اي من هذا الماذون
[بها] اي بمثل القيمة [او باقل] منها عندهم لان فيه نفع الغرماء [فان باع] سيدة ماله من هذا
الماذون [باكثر] من القيمة و لو يسيروا [نقض] السيد البيع [او حط الفضل] عن القيمة صيانة
لحق الغرماء كما في المبسوط بلا ذكر الخلاف لكن في المحيط وغيره انه عندهما واما عنده فالببيع
فاسد وان اسقط الحساباة وكان الغبن يسيروا [وبطل ثمنه] اي سقط عن ذمة هذا الماذون ثمن مبيع
باعه سيدة منه [ان سلم] السيد [مبيعه] اليه [قبل قبضه] اي قبض الثمن اذ بالتسليم بطل حق
السيد في الحبس وهو لا يستوجب على عبده ديناً وفيه اشارة الى انه لو كان الثمن عرضا لكان للسيد
مطالبة منه كما اذا اودعه عنده او غصبه منه كما في الكرمانى وغيره وفيه اشعار بانه لو اخذ العبد
من مال سيدة شيئا ثم اعتق كان للسيد مطالبة عنه او عن وارثه [وله] اي للسيد [حبس مبيعه]
عنده [لثمنه] اي لاستيفاء ثمنه عن الماذون فان المبيع وان زال عن ملكه الا انه قد بقي ملك
السيد حتى وصل اليه الثمن وانما قيد الماذون بالمديون اشارة الى انه لو لم يكن مديونا لم يجز بيعه
من السيد ولا يبعه منه كما في المغنى [وصح اعتاقه] اي اعتاق السيد عبدا له ماذونا [مديونا]
لبقاء ملكه وفيه اشارة الى ان اعتاق غير المديون صحيح بالطريق الاول [وضمن سيدة] للغرماء
[الاقل من قيمته ومن دينه] لانه اتلف حقهم فان كان الدين اكثر طوالب بالباقي بعد العتق وفي
التقييد اشعار بانه لو اعتق المديون المولد ماذونين لم يضمن لعدم اتلاف الحق [ولو اشترى
وباع] من قال انه عبد فلان [ساكتا] غير مشهر [عن اذنه وحجره فهو ماذون] استحسننا فصح
تصرفاته رعاية لما هو الاصل في المعاملات من العمل بالظاهر وفيه اشعار بانه لو اخبر بالاذن لكان
ماذونا وان لم يكن عدلا لحاجة الناس كما اشير اليه في الهداية وغيره [ولا يباع] هذا العبد [لدينه]
صيانة لحق السيد [الا اذا اقر سيدة باذنه] واقاموا البينة عليه فانه يباع حينئذ وفيه اشعار بانه
يبيع كسبه بدون اقراره لانه حق العبد بخلاف الرقبة كما في الكافي [وتصرف الصبي] اي جميع
تصرفاته اذا كان عاقلا [ان نفع] له من كل الوجوه [كالا سلام] فانه نافع بلا ضرر في الدنيا والاخرة وحرمانه
عن ميراث ابيه الكافر ومفارقته عن زوجته الكافرة لا يضافان الى اسلامه بل الى كفرهما وان سلم فهما
من احكامه اللازمة دون الاصلية التي احدها سعادة الدارين [والا تهاب] اي قبول الهبة وكذا
قبضها والصدقة وغير ذلك [صح بلا اذن] من الولي له لانه كالبالغ فيه [و] تصرفه [ان ضرر] له
من جميع الوجوه [كالطلاق والعتاق] ولو على مال فانهما وضعاً لازالة الملك وهي ضرر محض ولا يضره
مقوطة النفقة بالاول وحصول الثواب بالثاني وغير ذلك مما لم يوضع لذلك اذا لاعتبار للوضع ومثلها
الهبة والصدقة وغيرهما [لا] يضح ذلك منه انعقادا [وان اذن به] الصبي من قبل الولي بذلك

التصرف لان الصبي مظنة الاشفاق لا الاضرار وفيه اشارة الى انه لو اجاز هذه التصرفات بعد البلوغ لم يصح نعم لو كان اجازته بلفظ يصلح لابتداء العقد صح كما اذا قال بعده اوقع ذلك الطلاق والعناق فانه يقع كما في جامع الصغار والى انه لا يضح هذه التصرفات من غيره كالأب والوصي والقاضي لان فيها ضررا له ويستثنى مواضع الضرورة عن قواعد الشرع ولذا لو تحقق حاجة الى الطلاق والعناق من جهة لدفع الضرر صح ذلك حتى انه اذا كان مغبوبا او خاصته امراته فيه فقد فرق بينهما وكان ذلك طلاقا عند بعض اصحابنا واذا كاتب وليه نصيبه من عبد مشترك بينه وبين غيره واستوفى بذلك الكتابة فقد صار الصبي معتقا نصيبه ولذا ضمن قيمة نصيب شريكه ان كان موهرا كما في اصول السرخسي [وما نفع] من تصرفه مرة [وضر] اخرى [كالبيع والشرء] فانه بالنظر الى حصول الثمن نفع والى زوال الملك ضرر وكذا الاجارة والنكاح وغيرهما [علق] نفاذه [باذن وليه] فانه صح انعقادا حتى لو اجاز ذلك بنفسه بعد البلوغ صح كما في الجامع [بشرط ان يعقل] اي يعرف [البيع سالبا] زائلا للملك [والشرء جالبا] له وميز الغبن اليسير من الغاش فان كل صبي اذا لقن البيع والشراء يتلقنهما على ما قال شيخ الاسلام كما في الدخيرة وغيره [ورليه] اي ولي الصبي في النفس والمال [ابوه ثم وصيه] اي وصي الاب من خليفة له بعد موته في السقوط والتصرف فيهما ثم وصي وصيه كما في العمادي [ثم جده] اي جد الصبي ابو الاب وان علا لا ابو الام [ثم وصيه] اي وصي الجد ثم وصي وصيه [ثم القاضي] وفيه اشعار بان الوالى من قبيل الارباب بالطريق الاول [اروصيه] اي من نصبه القاضي للولاية في ماله وانما عدل من كلمة الترتيب الى التسوية اشعارا بصحة ولاية كل من الوالى والقاضي ووصيه بعد موت وصى وصي الجد واشار في هذا الكلام الى انه لا يجوز اذن الام للصغير وكذا اذن اخيه وعمه وخاله لانه ليس لهم ولاية التصرف في ماله وتام الكلام في اصول الاحكام [ولو اقر] الصبي الماذون للولى او غيره [بما معه من كسبه] اي من عين ادين [وارثه] بما ورث من ابيه او غيره [صح] ذلك الاقرار في ظاهر الرواية لانه بالاذن كالبالغ وعنه انه لا يصح لان الحاجة في صحة الاقرار بما معه للحاجة اليه في التجارة وهي مفقودة في المورث كما في النهاية ولا يشفى ما في لفظ الصصة والارث والوصية من الاشعار بالاتمام ويكفى فيما يلتزمه مع المناسبة للمشروع من رعاية حسن الاختتام *

* [كتاب الوصايا] *

عقبه بالمادون لانه متعلق بما بعد الموت وانما جمع الوصية اشعارا بكثرة انواعها وان كان اللام يرد الى جنس الايصاء [هي] اي الوصية لغة اسم من الايصاء كالوصاة بالفتح والقصر والوصاية بالفتح والكسر يقال اوصيت ائني فواضت الى زيد لعمره بكذا فهو موصى وذلك وصى ويقال له الموصى اليه وموصى له والمال موصى به ويقال له الوصية كما في النهاية والقاموس وشريعة [ايجاب] اي الزام

شئ من مال او منفعة لله تعالى ازلغيره وهذا شامل للبيع والاجارة والهبة والعارية وغيرها [بعد الموت] مخرج لكل فانها اجاب في حال الحيوة وانما سمى بالوصية لان الميت لما اوصى به وصل ما كان من امر حيوته بما بعده من امر مماته يقال وصيت الشيع بالشيع اذا وصلته به كما في الكرمانى [و نذبت] الوصية عند الجمهور في وجوه الشير لتدارك التقاصير فرضت عند بعض في حق الوالدين والاقربين غير الوراثين ووجبت على الغني عند بعض في حق الكل والاول الصحيح كما في الزاهدى [باقل من الثلث] اى ثلث ماله وفيه اشارة الى ان التقليل في الوصية افضل لما روى عن الشيخين المهديين ان الوصية بالخمس احب اليها من الوصية بالربع وبالربع احب منها بالثلث و الى ان الوصية النافذة في الشرع الى الثلث الا اذا اجاز الورثة لما في الاختيار [عند غني ورثته] بهمالم [او] عند [استغنائهم] اى صيرورتهم اغنياء [بخصتهم] من ميراثه بان يرث كل منهم اربعة آلاف درهم على ما روى عنه اويرث كل عشرة آلاف درهم على ما روى عن الفضلي كما في الظهيرية وقيل يشير عند احد هذين لاشتمال كل منهما على فضيلة هى صدقة وصلة وهذا كله اذا لم يكن عليه حقوق والا فاللازم صرف كل الثلث الى ذلك كما في الزاهدى وغيره [كتوكها] اى نذبا مثل نذبت ترك الوصية ملتبساً [بلا احد هما] وهو الاستغناء بماله وحيث لم يكونوا اغنياء فعلى هذا يكون الاضافة للعهد كما هو الاصل وفيه رمز الى انه اذا كان قليلا لا ينبغي له ان يوصى على ما قال ابو حنيفة رح وهذا اذا كان اولاده كبارا او اما اذا كانوا صغارا فالترك افضل مطلقا على ما روى عن الشيخين كما في قاضيشان والى انها نذبت اذا كان للموصى مال بلا تبعة من حق الله تعالى وحق العبد فلا يذهب اذا لم يكن له مال سواء كان عليه تبعة او لا لكن في المنية لو كان عليه تبعة بلا مال نذبت ولم يائمه بترك الايصاء وفي الزاهدى انها مباحة كالوصية للاغنياء من الاجانب ومكروعة كالوصية لاهل المعصية بلا اقرباء ومستحبة كالوصية بالكفارات وفدية الصيامات والصلوات [وصحت] الوصية بالثلث وغيره [للحمل] اى لما في بطن انثى من انسان وغيره من الحيوانات فلو اوصى لما في بطن دابة فلان لينفق عليه صح كما في شرح الطحاوي وغيره وفي الاكتفاء اشعار بان الوصية صحت بدون القبول فانه انما شرط ليملك الموصى له للموصى به كما في النهاية وسياتي اشارة اليه فمن الظن انها لا يصح بدونه [و] صحت لاحد [به] اى بالحمل مما في بطن دابة ارجارية اذا لم يكن الجنين من السيد كما في شرح الطحاوي [ان ولدت] الانثى من الجارية والدابة وهذا قيد للقيدين جميعا [لا قل من مدته] اى مدة الحمل وهو في الادمي ستة اشهر وفي الغيل احد عشر سنة وفي الابل والخيول والتمار سنة وفي البقر تسعة اشهر وفي الشاة خمسة اشهر وفي السنور شهران وفي الكلب اربعون يوما وفي الطير احد وعشرون يوما كما في الاستيفاء [من وقتها] اى وقت الوصية فانه يشترط لصحة الوصية وجود الموصى له وكذا وجود الموصى به حقيقة او حكما بان يكون على خطر الوجود كثمرة البستان ما عاش كما في النهاية عن المبسوط وسئل كرمما يستثنى منه فكان

صاحب المستصفي غفل عن ذلك حين قال بأشكال ذلك الشرط بشمرة البستان وكذا صاحب الكفاية حيث حكم بالاختلاف كما في التمرناشي انه صح الوصية بما في البطن اذا ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت موت الموصي لانه لا ينافي ما ذكرنا لوجوده عند الوصية كما لا يخفى فهذا لم يؤيد ما في المستصفي كما ظن وكذا لم يؤيد ما في الكافي انه بثلاث ماله بلا مال ثم اكتسبه استحق ثلث ما يملكه عند الموت لما تقرر ان الموصى به اذا كان معيناً او غير معين وهو شائع في بعض المال يشترط وجوده عند الوصية وان كان شائعاً في كله يشترط عند الموت كما اذا اوصى بمعز من غنمى او من مالي فانه يشترط وجود المعز في الاول عند الوصية وفي الثاني عند الموت وتماه في النهاية عن الذخيرة وغيرها وفي الكلام اشعار بأنه ان ولدت التجارية لستة اشهر فصاعداً من وقتها لم يصح الوصية لجواز حدوث الحمل بعد الوصية الا اذا كانت التجارية معتدة فان الوصية تصح اذا ولدت الى سنتين قياساً على النسب كما في المضمرات [و] صحت [هي] اي الوصية [والاستثناء في وصيته بامة الاحملها] فالامة للموصى له والحمل لورثة الموصى لانه صح اقرار الحمل بالوصية فكذا استثناءه على ما تقرر والاستثناء منقطع ولا يفتقر الى تناول الرضعي بل الى الملازمة وههنا الحمل جزء امه و تابعها فصار كما استثناء ابليس من الملايكة وهو جنى لانه يزي بزيمهم كما في الكروماني وههنا اشكال فان النساة لم يشترطوا فيه تلك الملازمة والفقهاء جوزوا استثناء قفيز من بر من الف درهم كما في الكافي وغيرها [و] صحت بشيء [من] مال [المسلم للذمي] لانه كالمسلم في المعاملات وفيه اشارة الى انها لا تصح منه للحربي ولو مستامناً واجازها الورثة وفي الذخيرة انها تصح للحربي مستامناً في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح انها لا تصح كما لا تصح للحربي في دار الحرب حتى لو خرج اليها بامل لم يكن له من ذلك شيء وان احازها الورثة ومنهم من قال انها تصح له وهذا اذا كان الموصى له في دارنا واما اذا كان في دارهم ففي صحتها له اختلاف المشايخ بناء على ان الحربي كالميت في حقنا فيجوز او ليس من اهل البر فلا يجوز [و] صحت [بعكسه] اي من الذمي للمسلم لما مروى ينبغي ان يكون وصية الذمي للحربي كالمسلم على ما فصلنا وفي المضمرات يجوز وصية المستامن للمسلم والذمي بلا اجازة الورثة الكائنين في دارهم واما اذا كانوا في داراً مستامنين فهم كالمسلمين في المعاملة [و] صحت [بالثلاث] والاقل [للاجنبي] غير الوارث وان لم يرز به الورثة [لا] يصح الوصية [في اكثر منه] اي باكثر من الثلث فان في تجي مجعنى الباء كما في القاموس [ولا] يصح بشيء [لوارثه] اي الموصي لحد يث مقبول عند الجميع فلو اوصى له لاجنبي كان له النصف وبطلت للوارث كما في الخلاصة ولو اوصت بكل ما لها لزوجها كان الكل له نصف بالارث ونصف بالوصية كما في قاضيان والمراد من الوارث من كان وارثاً وقت موت الموصى كما في عامة الكتب فلو اوصى لمن كان وارثاً وقت وصية الموصى ثم صار غير وارث وقت موته صحت كما اذا اوصى لزوجته ثم طلقها ثلاثاً او واحدة ومضى عنها ثم مات الموصي وبالعكس لم يصح كما اذا اوصى لاجنبيه

ثم تزوجها ومات وهي زوجته وفيه اشعار بانها لا يصح لعبد وارثه ومدبرة وام ولده لانه وصية للوارث حقيقة بخلاف الوصية لابن وارثه كما في النظم واعلم ان الوارث اذا كان صغيرا و اراد ان يوصى له بشيء من ماله ينتفع به في حياته فالوجه ان يملك الملك غيره ثم يوصيه ذلك الغير لذلك الصغير ويصح انتفاعه للمالك ما دام حيا كما في النصاب [و] لا يصح لاجل [قائله] اى قاتل الموصي مواء كان وارثا اذ غير وارث والقتل عمدا او خطأ [مباشرة] اى قتل مباشرة لا قتل تسبب فانه صح وصيته لحافر بئر وقع الموصى فيها وهلك ويستثنى الصبي والمجنون القتلان فانه صح الوصية لهما بلا اجازة الورثة كما في النظم [الا باجازه ورثته] اى ورثة الموصى الوصية باكثر من الثلث للاجنبي وبشيء للوارث والقاتل فانها تصح لاسقاطهم حقهم وعند ابي يوسف وزفرح لا تصح للقاتل ولو اجازوا اذ الاجازة المعتبرة ما يكون بعد الموت حتى لو اجازوا قبله كان لهم الرجوع عنها والمتبادر من الورثة من يكون اجازته معتبرة بان يكون عائلا بالغاصحيا حتى لو اجازها صغير منهم او مجنون لم يصح و اما المريض فقد صح وصيته اذا برء والا فبمنزلة ابتداء الوصية حتى لو كان الموصى له وارثه لم تصح الا باجازه ورثته ولو كان اجنبيا صحت من الثلث كما في المضمومات وفيه اشارة الى انه اذا لم يكن وارثا للموصى بالاكثر للاجنبي صح وصيته كما في الخلاصة والى انه لو اوصى لقاتله ولا وارث له صحت الوصية له وهذا عند الطرفين واما عند ابي يوسف وح فلا تصح والى انه لا تصح لعبد القاتل ومدبره وام ولده ومكاتبه الا باجازه الورثة كما في النظم واعلم ان الناطقى ذكر عن بعض اشياخه ان المريض اذا عين لواحد من الورثة شيئا كالدار على ان لا يكون له في سائر التركة حق يجوز وقيل هذا اذا اوصى ذلك الوارث به بعد موته فحينئذ يكون تعيين الميث كتعيين باقي الورثة معه كما في الجواهر [ولا] يصح [من صبي] ولو باقلا مراهقا وكذا من مثله ممن كان في اهليته خلل كالمجنون وفيه اشارة الى ان تصرفه كما لا يعتبر منجزا لا يعتبر مضافا الى ما يعد البلوغ كما اذا قال اذا بلغت فثلث مالى لفلان كما في الكرماني والى ان المسجور الذي بلغ غير رشيد صح وصيته استسنا كما في النظم [و] لا من [مكاتب وان ترك وفاء] لانه ليس من اهل التبرع قيل هذا عنده واما عندهما فتصح وفيه اشعار بانه لا تبصح من العبد واخواته كما في قاضينان [وقدم الدين عليها] اى الوصية لان اداءه لازم بخلاف الوصية وفيه اشعار بانه لا تصح من مستغرق الدين الا ببراء الغرماء كما في الكافي [وتقبل] الوصية [بعد موته] اى موت الموصى لا غير لان ما بعده وقت ثبوت حكم الوصية [و] بطل [اي فبطل] [قبولها] في خيرة الموصي فللموصى له رد هذه الوصية بعد موت الموصى بخلاف [و] بطل [ردها في حياته] فله قبولها بعده عندهم خلافا لزفرح [وبه] اى بالقبول المذكور لا غير [يملك] الموصى به فالقبول شرط للملكية الموصى له للموصى به لا لصحة الوصية كما مر وهذا اذا كان الموصى له اهلا للقبول والا فلا يحتاج الى القبول كما في الذخيرة وفيه اشعار بانه لا يشترط في

المالكية القبض ثم استثنى ما يملك بدون القبول فقال [الا اذا مات موصيه ثم مات [هو] اى
الموصى له [بلا قبول] منه للموصى به ولا رد فهو من قبيل الاكتفاء [فهو] اى الموصى به يكون
ملكاً [لورثته] اى ورثة الموصى له استثنانا لانه صار ملكاً للموصى له في آخر جزء من اجزاء حيوته
بالياس عن القبول فيكون لورثته وفيه اشارة الى انهم لو ردوا ما لم تبطل والقياس ان الورثة بمنزلة
في الرد والقبول وقيل الاستحسان ان لا يبطل الوصية والقياس ان تبطل [وله] اى الموصى [ان
يرجع عنها] اى الوصية لانها تبرع لم يلزم الا بالقبول [بقول صريح] كرجعت عما اوصيت لفلان او
ابطلت او تركت او ما اوصيت له فلفلان لا كاخرت اوصي حرام او ربا كما في قاضيشان [ارفعل يقطع] ذلك
الفعل [حق المالك عما غضب] لانه صار الموصى به شيئاً آخر بهذا الفعل [كما مر] في الغصب من قوله
فان غصب وغير اسمه واعظم متافعة ضمنه وملكه فلما وصى بصوف ونحوه فغزل او قميص فنقص او بر
فطحن او دقيق فخبز لكان رجوعاً كما في النظم [ار] فعل [يزيد] ذلك الفعل [في الموصى به ما يمتنع]
من زائد [تسليمه] اى الموصى به [الا به] اى مع ما يمنع من ذلك الزائد [كملت السوق] الموصى به
بسمن] اى كشلطه به وهو المانع عن تسليم السوق الى الموصى له الامع السمن وكذلك الثوب
اذا صبغه [و] مثل [البناء] في ساحة اودار موصى بها بخلاف التخصيص والهدم فانه ليس رجوعاً اما
لو طينها فرجوع كما في المضمرات [و] مثل [تصرف يزيل ملكه كالبيع] فانه فعل مشتمل على تصرف
يزيل ملك الموصى وهو المانع عن التسليم [و] مثل [الهبة] في ازالة الملك واطلاقه مشعر بانّه لو عاد
الى الموصى بالشرء او الرجوع عن الهبة او نحوه لا يعود الى الوصية كما في الهداية والحاصل ان الرجوع
عن الوصية على انواع ما يحتمل القسح بالقول والفعل كالوصية بعين وما لا يحتمله الا بالقول كالوصية
بثلث المال فانه لم يرجع عنها الا بان قال رجعت وما لا يحتمله الا بالفعل كالبيع لعبد قال له ان مات
من مرضي فانت حر فانه مدبر مقيد وما لا يحتمله يواحد منهما مثل ان يدبره تدبراً مطلقاً كما في
الظهيرية [لا] يرجع عنها [بغسل ثوب] موصى به لانه قد يغسل عند اعطاء الغير عادة [ولا يحجودها]
اى جحود الوصية وانكارها حتى لو اقام بينة عليها بعد موت الموصى قبلت كما في الجامع لكن في المبسوط
انه يرجع بحجودها ف قيل انه قول ابي يوسف راج والاول قول محمد راج وهو الاصح كما في الكافي وقيل انه
ليس من اختلاف الرايتين فما في الجامع محمول على الجحود عند غيبة الموصى او ضرورة الرجوع
وما في المبسوط على الجحود عند حضوره او الجحود الحقيقي كما في الذخيرة [وتبطل هبة المريض]
مرض الموت [ووصيته لمن نكحها] من امرأة [بعدها] اى الهبة او الوصية ثم مات فان كل تبرع من
المريض وصية ولا وصية للموارث كما مر وفيه اشعار بانّه صح اقرار المريض لمن نكحها بعده خلافاً للفرج
ولم يصح اقراره لزوجته بالاجماع لانها وارثه الا ان يصدق بقية الورثة ولو في حيوة الموصى كما في العمادي
[كاتراره] اى بطلاناً مثل بطلان اقرار المريض [ووصيته وهبته لابنه كافراً او عبداً] ولومديونا ازمكاتباً

[أن أسلم] الابن [أعتق] العبد [بعد ذلك] الاقرار والوصية والهبة قبل موت الموصى لان في الاقرار تهمة الاينار لبعض الورثة وفيه اشعار بانه لو صار غير وارث بعد الاقرار بان اقر لاختيه ثم ولد له ابن ثم مات المقر صح الاقرار كما في العمادي [وهبة مقعد] بضم الميم وفتح العين وهو الذي لاحراك به من داء في جسده وقيل هو متشيخ الاعضاء كما قال المطرزي وقال ابن الاثير هو من لا يقدر على القيام لزمانته [ومفلوج] اي رجل ذاهب النصف ومصدره الغالج كما في المغرب وقال ابن الاثير هو داء معروف يرخي به بعض البدن [واشل] اي الذي في يده فساد وآفة [ومسلول] اي الذي اصابه السل بالكسر وهو قرحة في الرية يلزمها حمى رقيقة [من كل ماله] خبر هبة اي هبة كل منهم معتبر من كل مال كل منهم [ان طال مدته] اي مدة كل من هذه الامراض بان يمضى سنة من اول ما اصابه حتى ما قال اصحابنا كما ذكره ابو العباس رح وبعضهم قالوا ان عد في العرف تطاولا فمتطاول والا فلا [ولم يخف موته] بواحد منها بان لا يزداد ما به وقتا فوقتا [والا] يكن واحد منهما بان لم يطال مدته بان مات قبل سنة او خيف موته بان يزداد ما به يوما فيوما [فمن ثلثه] اي معتبر من ثلث مال كل منهم لانه في حكم المريض وقالوا اذا اضناه المرض صار صاحب فراش وعجز عن القيام بمصالحه الخارجية وازداد كل يوم فهو مرض الموت فالمسلول الذي طال مرضه ولم يضنبه كالصحيح وقال محمد بن سلمة ان كان لا يرجي براءة بالتداوى فكالمريض والا فكالصحيح كما في طلاق العمادي وعن شمس الاسلام انه في حق الفقيه ان لا يقدر على الخروج الى المسجد وفي السوق ان لا يخرج الى الدكان وفي المرأة ان لا يقدر على المسطح وقال الفضلى المريض ان لا يخرج الى حوايج نفسه وعليه الاعتماد كما في الخلاصة والمختار انه من كان الغالب منه الموت وان لم يكن صاحب فراش كما في هبة الدخيرة [وان اجتمع الوصايا] اي اختلفت قوة كما اذا اوصى بقرض و واجب ونفل لله تعالى ولعبد كسج القرض والاضحية والصدقة فلو كان بالثلث وفاء بالكل ينفذ الكل كما اذا ضاق عنه واجازه الورثة فاذا ضاق بلا اجازة [قدم القرض] اي الاقوى منها وان ائخره الموصي فبدء بالقرض حق العبد ثم حق الله تعالى ثم الواجب ثم النفل كما روي عنهم وذكر الامام الطواويسى انه بدء بالقرض ثم الكفارات ثم بدء بكفارة القتل ثم اليمين ثم الظهار ثم الافطار ثم النذور ثم صدقة الفطر ثم الاضحية و قدم العشر على الخراج وتمامه في الدخيرة [وان تساو] الوصايا [قوة] بان يكون الكل فرائض حق الله تعالى ارحق العبد او واجبات او نوافل فاذا ضاق الثلث [قدم ما قدم] الموصي اذ الظاهر انه بدء بالاهمّ وعنه لو كان الكل فرضا حق الله تعالى كما بدء بالسج ثم بالزكاة ثم الكفارة ولو كان نفلا كالوصية بالسج والعتق والصدقة بدء بما بدء به في ظاهر الرواية وعندهم بدء بالافضل الصدقة ثم السج ثم العتق كما في الدخيرة [وان اوصى بسج] للقرض [احج] اي بعث الوارث او الوصي رجلا ليحجّ عنه [حال كونه] راكبا [و الاولى] تقلد يمه على عنه [من بلدة] اي الموصى [ان بلغ نفقته] من الثلث [ذلك] الحج الموصى به [والا] يبلغه [فمن

حيث يبلغ النفقة تسجج راكبا عنه استسما اداء للوصية وفيه ايماء الى انه ان دفع المال الى عبد
فصح باذن مولاه ذلك صح الا انه لا يستتبع التخلل فيه والى انه ان كان في المال المدفوع وفاء بالركوب
فصح واستبقى النفقة لنفسه فهو مخالف ضامن للنفقة لانه لم يحصل ثوابها له والى انه لو اخرج من
القرى التي قوتية من بلده صح لانها في حكمه والى انه ان لم يبلغ النفقة بالصح من بلده فقال رجل
انما اخرج عنه بهذا المال ماشيا لا يسديه كما في التتمة [فان مات حاج] اي ان قصد اداء الحج الفرض
خارجا من بلده وسار ثم مات [في طريقه ووصى بالصح عنه يسجج] راكبا عنه [من بلده] ان بلغ
نفقته ذلك عنده واما عندهما فمن حيث مات كما في الكافي وروى ابو سلمة ان من حيث مات بلا خلاف
كما في حج المصفي واكلام مشير الى انه ان لم يبلغ النفقة ذلك تسجج من حيث مات و ذابلا خلاف
كما مر في كتابه واعلم انه ان اوصى بمال ليسجج عنه فان حسن الطريق فيها والا صرف الى ما يراه الفقهاء
من وحوه البر كما في المية [وفي وصيته بثلاث ماله لزيد] الاجنبي [وسدسه لآخر] السال ان الورثة
[لم يميزوا] ما زاد على الثلث من السدس [يتل] اي يجعل الثلث على ثلاثة اسهم لما ياتي [وفي]
وصيته [بثلاثة] اي بثلاث ماله لزيد [وكله] لآخر ولم يميزوا [ينصف] اي يجعل الثلث على سهمين
[وقالا يربيع] اي يجعل على اربعة اسهم لاصل اشار اليه فقال [ولا يضرب الموصي له باكثر من الثلث
عند ابي حنيفة رح] ويضرب عندهما والحاصل انه ان اوصى باكثر من الثلث ولم يميزوا فهي
باطلة في الاكثر عدة لكونها وصية بما لا يستحق فلا يكون مشروعة وجائزة عندهما لانه قصد تفضيل
احد على آخر في الوصية فوجب اعتباره ما امكن والاول الصحيح كما في المصمرات وفيه اشعار بانه
يضرب الموصي له بالثلث عندهم ففي المسئلة الاولى ينل بالاتفاق اذ الثلث ضعف السدس فقد اوصى
لزيد بسهمين وللآخر بسهم وان اجازوا يقسم نصف ماله عليهما اثلاثا بلا خلاف وفي المسئلة الثانية
ينصف عنده لبطلان الوصية بالاكثر فبقي الوصية بالثلث للكل فيكون الثلث بينهما ويربّع عندهما
لان اصل المسئلة ثلثة عائلة الى اربعة فيكون لصاحب الثلث سهم ولصاحب الكل ثلثة اسهم لما مردان
اجازوا فعنهما يقسم الكل كذلك ولا نص منه عنه فقال ابو يوسف رح قياس قوله ان يسدس بطريق
المسئلة لانه سلم السلطان لصاحب الكل فكان نزاعهما في الثلث فينصف فالثلث الذي هو السدس
لصاحب الثلث والباقي للآخر وقال الحسن هذا تشرية قبيح لا ستواء سهم صاحب الثلث في حالة الاجازة
وعندهما وهو السدس فالصحيح ان يربّع بطريق المسئلة بان يقسم الثلث اولا وهو اربعة من اثني
عشر بينهما نصفين لان احازتهم غير مؤثرة في قدر الثلث فبقي الثلثان ثمانية اسهم يدعيها صاحب
الكل وسهمين منها صاحب الثلث ليتم له الثلث فيسلم الستة لصاحب الكل ويتنازعا في السهمين
فينصف فيحصل ثلثة اسهم لصاحب الثلث والباقي للآخر كما في السقايق وغيره وقوله لا يضرب معرّف
مسند مجارا الى الموصي له باكثر من الثلث فالبراء صلة للموصي له وصلة الفعل مع مفعوله محذوف

تقديره لا يضرب ذلك الموصى له عددا في عدد فلا يضرب ربع في ثلث ولا ثلثة ارباع فيه في هذه الصورة فلا يحصل ربع لصاحب الثلث و ثلثة ارباع لصاحب الكل خلافا لهما فانهما يضربانها في الثلث فيحصل ان لذلك صاحبين فاريد بالضرب المصطلح بين الحساب وهو تحصيل عدد نسبته الى احد المضروبين كنسبة الاخر الى الواحد على ما ذكره المصنف مفتخرا به وان لم يكن محتاجا اليه وخالف ما اصطاح عليه الفقهاء على ما قاله المطرزي انه من الضرب بمعنى الاخذ والاعطاء فعلى الاول معروف والثاني مجهول حذف مفعوله مع الصلة تقديره لا يضرب فيه شيئا والمعني لا ياخذ منه ولا يعطي شيئا بحكم وصيته باكثر من الثلث بل يحكم وصيته بالثلث من قولهم ضرب بسهم على الجزور او فيه اى اخذ منه نصيبا فالباء متعلقة بالفعل واداة ومكملة واللام في الموصى له عهدية اى الموصى له باكثر من الثلث ومن الوهم جعله وهما فائلا بحذف ما دل عليه اللام [الا] في ثلث ضرر فانه يضرب في الثلث بالاكثر عنده ايضا [في المحاباة] اى في صورة النقصان عن قيمة المتل في الوصية بالبيع والزيادة على قيمته في الشراء كما اذا اوصى مريض بان يباع عبدان له قيمة احدهما ثلثون من زيد بعشرين والاخر ستون من عمرو باربعةين ولا مال له سواهما ولم يجزها الورثة فانه يثلث الثلث لثلثون فزيد موصى له بالثلث عشرة وعمر و بالثلثين عشرين وان اوصاه باكثر من الثلث [و] في [السعاية] اى كسب الثمن كما اذا اعتق هذا المريض هذين العبدين فانه وصية بالثلث فيعتق من الادنى ثلثة عشرة ومن الاعلى ثلثة عشرون فيسعيان في ستين على قدر نصيبهما [و] في [الدرهم المرسل] اى في الوصية بدراهم مطلقة غير مقيدة بكسر من الكسر كالنصف والربع وغيره كما اذا اوصى مريض له تسعون درهما لزيد منها بثلثين وعمر بستين فانه يثلث الثلث الثلثون والقياس على المسئلة السابقة ان ينصف في الكل عنده الا انهم متفقون في التثليث لانه اضاف الوصية فيها الى عين من اعيان ماله فلا يتناول حق الورثة لفظا بل معنى فلا يعتبر حق الضرب عملا باللفظ بخلاف ما اذا اضاف الى الزيادة على الثلث بان اوصى بالنصف مثلا فانه يتناول حقهم لفظا ومعنى فاعتبر [ومثل نصيب ابنه] او بنته [صحت] الوصية سواء كان له ابن او بنت او لم يكن ففي ماله ابن واحد يثلث بلا اجازة وفي اكثر من واحد مثل نصيب ابن الا اذا زاد على الثلث فانه محتاج الى الاجازة [ونصيبه] اى نصيب ابن او ابنة بلا ذكر مثل [لا] تصح وتبطل لانه وصية بمال الغير بخلاف مثل النصيب وفيه اشارة الى انه فيما اذا كان له ابن او ابنة واما اذا لم يكن فقد صحت كما في المضمورات [والعبرة] اى اعتبار كونه من الكل او الثلث [بحال العقد] كالبيع والهبة ونحوهما [في التصرف] الذي فيه نوع تبرع بقرينة المقام [المنجز] اى المفيد للحكم في الحال لا بعد الموت والظرف متعلق بالعبرة فالاولى تقديره لثلا يفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي الذي هو الخبر اعني بحال العقد [فان كان] التصرف او العقد [في] حال

[الصحة فمن كل ماله] يعتبر [والا] يكن في الصحة بل في المرض [فمن ثلثه] لتعلق حق البرثة به وانما تعرض للعقد لانه لو اقر مريض لاجنبي بدين نقد من كل ماله وكذا لو اقر لامرأته من مهر المثل لا الزيادة والمقام مشعر بانه لو نكح المريض بمهر المثل جاز كما في العمادي [و] التصرف [المضاف الى موته] اي الذي يفيد الحكم بعد موته لا قبله مثل ان يقول هذا العبد حر او لفلان بعد موتي يعتبر [من الثلث] لا من [وان كان] هذا التصرف [في الصحة] فان العبرة بحال الاضافة لا العقد فلو قال في صحته او مرضه ان حدث لي حادث فلفلان كذا كان وصية [ومرض] اي كل مرض [صح] المريض [منه كالصحة] فلو اوصى بشيخ صارت باطلة لانه ظهر بالصحة ان لا يتعلق بماله حق احد وهذا اذا قيد بالمرض بان قال ان مت من مرضي هذا واما اذا اطلق ثم صح فباقية وان عاش بعد ذلك سنين كما في التتمة [واعتاقه] اي المريض قنا او مكاتباً او مدبراً مبتدء خبره وصية [ومحايته] في الاجارة والاستيجار والمهر والشراء والبيع بان باع مريض مثلاً من اجنبي ما يساوي مائة بخمسين كما في النتف والاحسن تقديمها فانها مقدمة على جميع الروايات عنده والاعتاق عندهما فان حايي ثم اعتق او عكس فالمحايية اولى عنده والاعتاق عندهما كما في الهداية [وهبته] عينا من ماله مع القبض وكذا صدقته وابوابة حتى لو مرض ابن وله ام لها عليه دين فمات ثم ابرأته صح من الثلث لانه صار اجنبياً بالموت كما في المنية [وضمانه] بالكفالة وغيرها كما اذا قال لغيره خالعهما على الالف على اني ضامن او بعه بكذا على اني ضامن لمائة فان الالف والمائة عليه لا على الشالع والمشتري فالضمان اعم من الكفالة كما في الكرمانى [وصيته] اي كالوصية في انه من الثلث لانها تصرفات منجزة فالاولى ان يمثل بها بعد القاعدة المتقدمة *

[فصل * جاره] اي جار الموصى اذا اوصى له بشيخ [من لصق] داره [به]

اي بدارة قياساً كما قال ابو حنيفة وزفر روح لانه بمعنى الجاور وهو الملاصق ومن شارك غيره في مسجد مسئلة استحساناً كما قالوا في رواية عنه لانه الجار عرفاً كما في الاختيار وما روي ان حق الجار اربعون داراً يميناً وشمالاً وخلفاً فضعيف كما في الكرمانى وغيره والصحيح الاول كما في المضمرات وفيه اشارة الى ان المسلم والكافر والصغير والكبير والذكر والانثى فيه سواء والى انه لا يدخل فيه القن والمدبر وام الولد لان هكئى هؤلاء لا يضاف اليهم بخلاف المكاتب فانه جار كما في الذخيرة وذكر في الهداية انه يدخل فيه العبد الساكن عنده لا عندهما [وصهره] بالكسر على ما فسر محمد رح و ابو عبيدة [كل ذى رحم محرم من عرسه] اي كل ذكر من اقرباء زوجة الموصى وان اعتدت من رجعي عند موته فيدخل ابوها واخوها وغيرها وقال الحلواني هذا في عرفهم واما في عرفنا فلا يدخل فيه الا ابوها وامها كما في المغرب وينبغي ان يختص هذا بلفظ الصهر واما بلفظ خسر فينبغي ان لا يدخل فيه الا ابوها في ديارنا [وختبه] بفتحين [كل زوج ذات رحم محرم منه] كزوج البنت و

الاخت والعمة ونحوهن وقيل هذا في عرفهم واما في عرفنا فلا يتناول الا زوج المحرم قريبا كان او بعيدا حراً او عبدا كما في الكافي وذكر في القاموس انه الصهرو في المغرب انه عند العرب كل من كان من قبل المرأة كالاب والاخ وعند العامة زوج البنت وينبغي ان يفتى به في ديارنا لانه المشهور [وامله عرسه] اي زوجته اعتبارا للعرف واللغة قال الغوري والزهري اهل الرجل اخص الناس به ولا اخص بالانسان من الزوجة كما في الكرمانى وهذا عنده واما عندهما فكل من يعوله من امرأته وولده واخيه وعمه وصبي اجنبي يقوته في منزله كما في المغرب ولا يدخل فيه رفيقه كما في الاختيار [واله] اصله اهل [اهل بيته] اي بيت النسب وهو كل من يتصل به من قبل آبائه الى اقصى اب له في الاسلام مسلما كان او كافرا قريبا او بعيدا محرما او غيره لان الال والاهل يستعملان استعمالا واحدا فيدخل فيه جده وابوه لا الاب الاقصى لانه مضاف اليه كما في الكرمانى ولا اولاد البنات واولاد الاخوات ولا احد من قرابة ام الموصى اذ النسب انما يعبر من الالباء وهذا لو اوصت لاهل بيتها لم يدخل فيه ولدها الا يكون ابوه من قومها كما في الكافي [واقاربه] جمع قريب [وذورا] قرابته اذ ارحامه او [انسابه محرماه فصاعدا] فان اقل الجمع اثنان في الوصية وبه قال نبطويه وهذا اذا لم يعرف باللام والا فالأقل واحد للرد الى الجنس وهذا عند الشيعين واما عند محمد رح فائنان كما في الهداية وفيه إشارة الى انهم اذا كانوا لا يخصون فالوصية جائزة وبه يفتى الا ان المستحب عند بعضهم ان يتحرى بالاحوج منهم كما في تنمة الواقعات [من ذرى رحمه] ليست بعصبة ولا صاحبة فرض سواء كانوا صغارا او كبارا او احرارا او عبيدا ذكورا او اناثا مسلمين او كافرين فيدخل فيه الجد و الجدة وولد الولد في ظاهر الرواية وعن الشيعين انه لا يدخل الجد وولد الولد وفيه إشارة الى انه لو لم يكن له ذورحم بطل الوصية عنده لانه لا وصية للمعدوم كما في الكافي تقدم [الأقرب فالأقرب] من ذى الرحم [غير الوالدين والولد] استثناء من محرماه فصاعدا لان القريب في العرف من يتقرب الى غيره بوسيلة ويقربهم بنفسهم فلو اوصى لعمين وخالين فللعَمَّين عنده واما عندهما فيرتفع لانه يدخل فيه كل قريب ينسب اليه من قبل الاب والام اي اقصى اب له في الاسلام فلو ترك عما وخالين كان النصف للعم والباقي للخالين لانه يستحق اقرب منهما ويمثل عندهما ولو ترك عما وعمة وخالا وخالة كانت للاولين عنده لاستوائيهما في القرب ورتبت عندهما كما في الهداية وغيره والصحيح قوله كما في المضمرات فاعتبر ابو حنيفة رح في هذه الوصية ثلاثة اشياء لم يعتبر المحرمية والاقربية والجمعية لان المقصود صلة القريب فيختص بمن يستحقها كما في الكرمانى واليه اشار في الاسرار وغيره لكن في المبسوط ان الجمعية شرط متفق عليه [وفي] الوصية لاجل [ولد زيد الذكر والانثى] والواحد والكثير [سواء] وفيه اشعار بأنه يدخل الحمل تحت الوصية لانه ولد حتى يوث وبانه لا يدخل اولاد الابن الا اذا فقد ولد الصلب فان كان له بنات وبنو ابن فللبنات

عملا بالحققة ولا يدخل اولاد البنات اصلا في ظاهر الرواية وعن محمد رح انهم يدخلون كما في الاختيار [وفي] الوصية لا يدخل [ورثته] اي رثة زيد [ذكر] واحد منهم [كائنتين] فان كانت ابنا وبنتا يثلث بينهما وان فقد اولاد الصلب يدخل فيه اولاد البنين وفي دخول اولاد البنات روايتان كما في الذخيرة [وفي بني فلان] اسم قبيلة كبنى تميم [الاثنى] مبتدأ خبره يعتبر [منهم] تبعا فان كانوا ذكورا او مختلطين فالثل يدخلون تحت الوصية اجماعا اذا كانوا يشصون واما الاناث فينبغي ان يدخلن على ما قالوا وفيه اشارة الى انه لو كان فلان ابا خاصا لا يدخل المختلطون في الوصية وهذا عند الشيعين واما عند محمد رح فيدخلون وهذا رواية عنه وحكي الكرخي رجوعه ويدخل الذكر بلا خلاف كما لا يدخل الاناث بلا خلاف واذا فقد ولد الصلب دخل اولاد الابن ذكورا او مختلطين ولا يدخل البنات المنفردات منهم كما لا يدخل اولاد البنت ولو ذكورا الا في رواية عن محمد رح كما في الذخيرة وما ذكرنا ظهران المصنف لا يبني على قوله الاول كاطن وقيل انه قال آخر ان فلانا اذا كان خاصا فالوصية للذكر خاصة كما في الكافي [وبطلت الوصية لمواليه] بلا بيان قبل الموت [فيمن له معتقون] بكسر التاء [ومعتقون] بفتحة لان المولى مشترك صالح للاعلى شكرا للانعام والامعول زيادة للاكرام وعينهم انها جائز لكن عنه ان الوصية للاعلى وعنه انها لهما جميعا وعن ابي يوسف رح انها للاعلى وعنه انها للاسفل وعن محمد رح انها لمن اصطاحا عليه لان الجهالة قد زالت بذلك كما في الكرماني وكلامه مشعر باذنه لو كان له معتقون بالفتح لم تبطل فهي لمن اعتقه في الصحة والمرض ولاولادهم من الرجال والنساء سواء اعتقه قبل الوصية او بعدها ولا يدخل مدبروه وامهات اولاده وعن ابي يوسف رح انهم يدخلون كما في الكافي وينبغي ان يكون الحكم هكذا فيما اذا كان له معتقون [وصحت] الوصية بالمنافع كما اذا ارصى [بشدة] عبده مدة معلومة وابدل لانها تملك المنافع كما في حالة السيرة وفيه ايماء الى انه يجوز للموصي ان يخرج العبد من موضع الموصي الى موضع اهله ولا يخرج الى مصر آخر كما في الهداية والى انه يصح بالرقبة له وبالشدة لغيره والنفقة على صاحب الشدة فان عجز عن الشدة بالرض فان كان بحيث يرجي برة فذلك والا فعلى صاحب الرقبة كما في التتمة [وممكن دارة مدة معينة] كسنة وشهر [وابدا] كما في الاجارة وانما خص الشدة والسكنى اشعارا بانه لا يجوز للموصي ان يخرج العبد والدار كما في الهداية [و] وصحت [بغليهما] اي غلة العبد والدار واجرتهما ونفعيهما مدة معينة وابدل فيوجرهما ثم يتصرف في بدل الاجارة وفيه اشعار بان له ان يستخدم بنفسه ويهكن لان الغلة والنفقة سواء في المقصود والاصح انه لا يجوز لان الغلة دراهم او دنانير كما في الهداية [فان خرجت الرقبة] اي رقة العبد والدار [من الثلث سلمت] الرقبة [اليه] من الموصي له ليستخدم ويمكن ويستغل مدة الوصية [والان] يخرج من الثلث [قسمت الدار] ذاتا او غلة اثلاثا بان

يسكن الموصى له ثلثا منها و الورثة الباقي اذ يستغل الموصى له منها يوما و الورثة يومين حتى يستكمل الزمان وقالوا ان القسمة بالاجزاء اولى لانها اعدل التسوية بينهما ذاتا و زمانا بخلاف المهايأة فان فيها تقديم احدهما زمانا كما في الاختيار وهذا اذا كان الدار يحتمل القسمة والا فالمهايأة لا غير كما في الظهيرية والاكتفاء مشعر بأنه ليس للورثة ان يبيعوا ما في ايديهم من الثلثين الا رواية عن ابي يوسف رخ كما في الزاهدي [ويهايا العبد] فيخدم للموصى له يوما وللورثة يومين ويستغلوا منه كذلك لا يتجزى وهذا اذا لم يكن له مال آخر والا فيخدم للموصى له على قدر ثلث التركة و الباقي للورثة فان كان العبد نصف التركة يخدم للموصى له يومين وللورثة يوما وعلى هذا الاعتبار كما في الاختيار [وموته في حيوة موصيه] اي اذا مات الموصى له في حيوة الموصى [تبطل] الوصية لانها انما يملك بالقبول بعد موت الموصي [و] موته [بعد موته] اي موت الموصي [يعود] الموصى به [الى] ملك [الورثة] اي ورثة الموصي لان الموصى له استوفى ما اوصى له [و] صحت الوصية [بثمرة بستانه] و حنيئث [ان مات] الموصي [وفيه] اي بستانه [ثمرة] كان [له هذه] اي الثمرة الساذثة [فقط] لا ما يحدث لانه لا يقال حقيقة الا على الساذثة [وان ضم ابدا] بان قال له ثمرة بستانه ابدا [فله هذه] الثمرة الموجودة [وما يحدث] من الثمرة في المستقبل وفيه اشارة الى انه ان لم يكن فيه ثمرة ولم يضم ابدا يبطل الوصية وهذا في القياس واما في الاستحسان فلا يبطل ويقع على ما يحدث الى ان يموت الموصى له كما في الكفاية وهذا مختار الكرمانى [كما في غلة بستانه] اراضه فله هذه وما يحدث ما عاش الموصى له سواء ضم ابدا او لا اذ الغلة يقال على ما يحدث ايضا وهى شاملة للثمار والاوراق وقوائم الخلاف والخطب ونحوها وفي معناها النزول وكذا لو اوصى بنزل كرمه في ثلث سنين فمات ولم يحمل الكرم فيها شيئا يوقف الكرم حتى يتصدق بنزله ثلث سنين وهذا قول محمد بن سلمة موافقا لما قال اصحابنا و ذهب فصيروا الى انها بطلت كما في التهمة [و] صحت [بصوف غنمه وولدها] الموجود [ولبنها له] اي الموصى له [ما] كان على ظهرها وفي بطنها وضرعها [في وقت موته] من الصوف والولن واللبن [ضم ابدا او لا] يضم لان المعدوم منها لا يستحق يعقد ما بخلاف الثمرة والغلة فانهما يستحقان بالمساقاة والاجازة [ويورث بيعة وكنيشة جعلتا في الصقة] اي اذا صنع في الصقة يهودى او نصراني معبدا ثم مات فهو ميراث بلا خلاف لكن غده لعدم لزوم الرق و عندهما لكونه امرا بالعصية [والوصية بجعل احدهما تصح] اي اذا اوصى احدهما بصنع معبد يصح عنده ولا يصح عندهما لانه اوصى بعصية غير انه جوز بناء على زعمهم وقال مشايخنا ان هذا الخلاف فيما اذا اوصى بالبناء في القبر واما في الامصار فلا يصح بلا خلاف كما في الكرمانى وقال السيد الكرمانى الظاهر ان المراد بالقبر ما ليس فيها شجر من شعائر الاسلام فان كان فيها شجر منها فكلا مباح وفيه اشارة الى انه لو اوصى

بما هو قربة عندنا وعندهم جميعا كالصدقة يصح بالاجماع او بما هو معصية كذلك كالوصية للمغنية
او بما هو قربة عندنا دونهم كالحج لم يصح كل منهما بالاجماع لانه معصية ليس بقربة في زعمهم وهذا
كله اذا وصى مطلقا لقوم باعيانهم وسمائهم تصح بالاجماع لانها تمليك طاعة كانت او معصية لكن في
المرض من الثلث وفي الصحة من الكل كذا في الشقايق *

[فصل * ومن اوصى] و فوض [الى زيد] عند الموت او قبله بان قال
(تبارك و تبارك اين فرزند ان خود را بخدمت مني) او (غم فرزند ان بخود او استادگی کن) او تعهد هم اوقم بامري
او نحوها كما في التزانية وغيره [وقبل زيد] ايصاءه [عنده] اي في حضرة الموصي و علمه [فان رد]
الرصي الايضاء بوجه من الوجوه [عنده] اي في علمه [رد] ايصاءه حتى انه اذا قبل بعده لا يصح
قبوله [والا] يرد عنده بان لم يرد في حيوته اصلا او رد فيها بلا علمه [لا] يرد لانه اعتمد عليه فيتضرر
بالرد و قال الصحاف ولو رده القاضي يرد بلا علمه لم يصح قبوله بعده لانه قضى في مجتهده فيه لانه
قد رد برده بلا علمه عند بعضهم و اطلاقه مشعر بانه لو جعل رجلا وصيا في نوع صار وصيا في الانواع
كلها كما في الذخيرة وغيره و اما ادي القبول بطريق الشرطية اشارة الى ان قبول الوصاية ليس يستتم بل
لا ينبغي ان يقبل لانها على خطر و عن ابي يوسف رح الدخول فيه اول مرة غلط والثانية خيانة
والثالثة هرق و عن الحسن لا يقدر الوصي ان يعدل و لو كان عمر بن الخطاب و قال ابو مطيع
ما رايت في مدة قضائي عشرين سنة عما يعدل في مال ابن اخيه كما في التتمة [فان سكت] زيد
عن الرد و القبول [فمات موصيه فله] اي للرصي [رده] اي رد الايضاء [و ضده] اي قبوله لانه متبرع
بلا ضرور في الرد الا انه لو قبله صار وصيا لا يخرج عن الوصاية الا باخراج القاضي كما في النعمادي
و لما فرغ من القبول بالقول شرع في القبول بالفعل فقال [ولزم] الايضاء [ببيع شي] اي بيع
الرصي الساكت شيئا [من التركة] بعد موت الموصي لوجود دلالة القبول [وان جهل] الرصي
وقت البيع [به] اي بالايضاء لانه اثبات خلافة فقد صح بلا علمه كالورثة بخلاف الوكالة فانها اثبات
ولاية فلا يصح تصرف الوكيل مع الجهل [فان رد] هذا الرصي الساكت الايضاء [بعد موته] اي
موت الموصي [ثم قبل] الايضاء [صح] قبوله خلافا لفرح لانه يتضرر الرصي بالقبول الا ان ضرره
يجبر بمثوابه [الا اذا نفذ قاض رده] فح لا يصح قبوله بعده لانه حكم في مجتهده فيه [و] من اوصى
[الى عبد] و لو باذن سيده [او كافر] و لو ذميا [او فاسق] مخوف عليه في المال [بدله] اي بدل
ايضاءه [القاضي] وجوبا [بغيره] من الايضاء الى حر مسلم صالح لان العبد يحجر و الكافر يعدم
ولايته و الفاسق يمتهم بالخيانة و فيه اشارة الى انه لو اعتق العبد و اسلم الكافر و تاب الفاسق كان
الوصية ماضية لزوال موجب التبديل كما في الاختيار و الى ان هو لاء صاروا اوصياء و لذلك صح تصرفهم
قبل التبديل و في الاصل ان الايضاء باطل و اختلفوا في معناه ف قيل انه سبطل بابطال القاضي في

جميع هذه الصور وقيل فيبطل في غير العبد لعدم ولايته فيكون باطلا وقيل فيبطل في الفاسق لان الكافر كالعبد كافي الكرمانى [و] من اوصى [الى عبده] القرن [صح] ذلك الايضاء [ان كان ورثته] كلهم [صغارا] لانه ايضاء بلا مانع الى متصرف وهذا عنده واما عنده ما فلا يصح كما اذا كان بعض الورثة اركلهم كبارا لانه قد يعجز عن حق الايضاء بمنعهم او بيعه وقيل قول محمد رح مضطرب كافي الهداية وانما خص العبد اشارة الى انه صح الايضاء الى المكاتب بلا خلاف كافي الاختيار [و] من اوصى [الى عاجز] غير عبد وكافر وفاسق [عن القيام بها] اي بالوصاية ومصالح الصغير والتصرف في ماله [ضم] القاضي [اليه غيره] من امين معين له صيانة لحق الصغير وفيه اشارة الى ان وصى الاب لا يبدله القاضي الى غيره ولو خائنا بل يضم اليه امينا كما قال بعض المشايخ ففي الذخيرة قال بعضهم يخرج الامين العاجز عن الوصاية والصحيح انه يضم اليه غيره واما الخائن فقد قال بعضهم يخرج عنها واليه اشار محمد رح وقال بعضهم لا يخرج اصله بل يضم اليه امينا مانعا عن الخيانة لانه مختار الميث وفي التتمة لو اتهم القاضي وصيا اخرجه عن الوصاية عند ابي يوسف رح ويضم اليه غيره عند ابي حنيفة رح والفتوى على الاول والى انه لا يضم اليه غيره الا بعد كالعجز وكذلك الخيانة والفسق كما في السماع واعتمد على السابق حيث لم يستثن العبد والكافر والفاسق مع انه وجب عزله كما في الاختيار [ويبقى] وجوبا [امين] عن الخيانة [يقدر] على القيام بها وفيه اشارة الى انه لو عزل القاضي وصيا عدلا كافيا لم ينعزل كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انه ينعزل بعزله الا انه لا ينبغي له ان يعزله واعلم انه اذا امتنع عن الوصاية لا يجبر عليها الا انه لا يخرج الا باخراج القاضي كما في قضاء الخلاصة [و] من اوصى [الى اثنين] بعقد واحد او بعقلين [لا ينفرد احدهما] بالقيام بها لاعتماد الموصى على راي الاثنين وهذا عند الطرفين واما عند ابي يوسف رح فينفرد كل منهما بذلك لان كلا منهما متصرف بالخلافة عن الموصى وعن ابي القاسم الصغار ان الخلاف فيما اذا اوصى اليهما بعقد واما بعقلين فينفرد كل منهما بلا خلاف وهو الاصح وبه نأخذ كما قال الفقيه ابو الليث لكن في المبسوط الاصح ان الخلاف في الفصلين معا لان ثبوت الوصية بعد الموت وذا انما يكون لهما معا كما في الكرمانى وغيره وهذا اقرب الى الصواب فلومات احد هذين الوصيين وجب ان ينصب وصيا آخر لعجز الحي عن التصرف وهذا على الخلاف عند مشايخنا ومنهم من قال انه على الوفاق قال ابو يوسف رح انه تحصيل لما قصد الموصى من اشراف كل منهما على الاخر لكن فيه اشعار بانه لو اشرف على وصى لم ينفرد احدهما بلا خلاف مع انه على الخلاف وعن ابي يوسف رح ان المشرف ينفرد دون الموصى كافي الذخيرة [الا بشراء كفته] اي كفن الموصى فانه ينفرد احدهما به بلا خلاف وهذا مستدرك بقوله [وتجهيزه] اي تهيفته ما يحتاج الموصى اليه من التكفين والتقبير والدفن وغير ذلك لانه ربما غاب احدهما ويانتظاره

قسم الميت [والتصومة في حققة] مما عليه وماله فلو مات رجل وترك ورثة وديناله اذ عليه قاضي
 رجل ان الميت اوصى اليه والى فلان الغائب وحجته الورثة والغريم فاقام الحاضر بينة على ذلك قضى
 القاضي بوصايتهما كما في العمادي [وقضاء دينه] الى دايته اذا كانت التركة من جنس الدين
 والا فلا ينفرد احدهما كما اشير اليه في قض ويدخل فيه الشراج كما في الذخيرة وحفظ الدين فقي
 النهاية ليس في قضاء الدين الا حفظ المال الى ان يقضى الى الدايين [وطلبه] اى طلب دين له
 على مديون وهذا مستدرك بالتصومة وعليه يدل كلام صاحب الذخيرة [وشراء حاجة الطفل] من
 الطعام والشراب والكسوة وغير ذلك [والا تهاب له] اى قبول الهبة للطفل اذ في التأخير خوف
 الهلاك [واعتاق عدل عين] اى معين لعدم الاحتياج فيه الى الراى بخلاف اعتاق ما ليس بعين
 فانه يحتاج اليه [ورد ودیعة وتنفيذ وصية] حال كونهما [معينتين] لان لصاحب الشئ اخذ بلا رفع
 الرضى وفيه اشارة الى انه ينفرد برّد المغصوب والمشتري وبقسمة ما يكال ويوزن كما في قض [وجمع
 اموال ضائعة] اى مشرف على الهلاك [وبيع ما يخاف تلفه] من نحو المطعم والمشروب وفي
 الاكتفاء اشعار بانه لا ينفرد فيما سوى الاستثناء من البيع والرهن واقتضاء الدين والهبة والصدقة
 والاجارة وغيرها فانه قال بعضهم ينفرد بتنفيذ الوصية بابواب البر كما اذا اوصى بان يتصلق بشيخ
 للمساكين وقال الحلواني انه على الخلاف كما في الذخيرة وذكر في قض انه ينفرد باجارة اليتيم لعل
 يتعمل ولعله على الخلاف فقي النتف ان احدهما لا ينفرد عند الطرفين وزفرح والسن فيما سوى
 التجهيز وشراء الحاجة والتصومة وقضاء الدين والوديعة والوضيعة ومثله في النظم [روصى الرضى
 في ماله ومال موصيه وصي] اى اذا اوصى الى اخر فهو رضى في تركته وتركه الميت الاول لان الايصاء
 اقامة الغير مقامه في ماله ولاية وله ولاية التركتين ويجوز ان يكون اللام للعهد والمعنى اذا اوصى
 احد من هذين الوصيتين عند موته الى حى منهما له ان يتصرف وحده وهذا ظاهر الرواية وعن
 ابي حنيفة رح انه لا ينفرد لانه ما رضى بتصرفه وحده كما في الهلاية [ولا يبيع رضى] مال الصغير
 [ولا يشتري الا بما يتغابن فيه] اى بالغبن اليسير وهو ما يقوم به مقوم لانه لا يستمرز عند بخلاف الغبن
 الفاحش فانه مستمرز ولو باع به كان فاسدا حتى يملكه المشتري بالقبض كما اشير اليه في المنية ولا يرد
 التصرف بمثل القيمة فانه جائز بالطريق الاول واطلاقه مشير الى جواز بيع كل شئ من التركة منقول
 كان او عقارا وهذا ظاهر الرواية كما في الخزنة وقال الحلواني ان بيع العقار لا يجوز عند المتأخرين الا
 اذا رغب فيه المشتري بضعف القيمة او احتاج الصغير الى ثمنه لنفقة او كان على الميت دين لا وفاء له
 الا بئمنه او في التركة وصية مرسلّة يحتاج في انفاذها الى ثمنه او يبيعه خيرا له بان كان خانوتا او دارا
 يشاف عليه القصاص او مؤنة يربو على ارتفاعه فيستثنى استمرار بيع عقاره كما في الظهيرية والفتوى على
 قولهم كما في اللّم والى جواز بيع مال نفسه منه وشراء ماله لنفسه بالغبن اليسير الا انه لا يجوز اصلا

عند محمد رح وفي اظهر الرزائتين من ابي يوسف رح واما عند ابي حنيفة رح وفي رواية عنه
فبحوز اذا كان فيه للصغير منفعة بان يبيع منه ما يحاري الفا بثمانية و يشتري منه ما يساري
ثمانية بالف على ما قال بعضهم كافي الذخيرة وقال بعضهم يبيع ما يساري خمسة عشر عشرة و
يشتري ما يحاري عشرة بخمسة عشر كما في الجامع وذكر في النية انه لو باع من نفسه ما يتسارع
اليه الفساد ولا يجد من يشتريه جاز عند شرف الائمة ولم يجوز عند غيره لكن له ان يبيعه من
غيره بمثل القيمة ثم يشتريه لنفسه والمتبادر من كلامه انه لا يبيع عقاره بيعا جايزا لانه فيه اتلاف
منافعه كما ذهب اليه كثير من ائمة سمرقند وعن صاحب الهداية انه جاز لان فيه استبقاء ملكه مع
دفع الحاجة كما في العمادي وانما لم يصر التصرف في الوصي اشارة الى جواز تصرف غيره كما اذا خاف من
القاضي على ماله فانه جاز لواحد من اهل السكة ان يتصرف فيه ضرورة كما اتفق به ابو نصر الدبوسي
وهذا استحسن منه وعليه الفتوى كما في الفتاوى وغيره [ويدفع] الوصي [ماله] اي مال الصغير
[مضاربة] لانه من التجارة وفيه اشعار بانه لا يأخذه مضاربة وعن محمد رح انه جاز الا انه اذا
أخذه على ان له عشرة دراهم من الربح فانه مضاربة فاسدة ولا اجر له وعلى هذا القياس ينبغي له ان
يوجر نفسه في عمل من اعماله باقل الاجور كما قال السرخسي ولو استاجر شيئا من الصغير لنفسه ينبغي
ان يجوز عن ابي حنيفة رح اذا كان باجرة لا يتغابن فيها كما اذا استاجر شيئا من ماله لنفسه كافي الذخيرة
[وشركة] بان يشارك به غيره [وبضاعة] ورديعة [ويحتال] اي يقبل الوصي جواله دين للصغير
على مديون [على الاملى] اي من اقدر على ادائه وفيه اشارة الى انه اذا كانا سواء لا يحتال كما ذكره
المحبوبي وفيه اختلاف المشايخ كافي الكفاية واملى اسم تفصيل من ملو بالضم ملالة بالمداي صار مليا
وغنيا [لا] على [الاعسر] وهذا اذا ثبت الدين بمداينة الميت حتى لو كان بمداينة الوصي احتال
وان كان المديون املى كافي الكرمانى [ولا يقرض] الوصي مال الصغير لانه متبرع الا انه لو اقترض
لم يكن منه خيانة يستحق به العزل وفي الاكتفاء اشعار بانه يستقرض ماله لنفسه وهذا اذا كان له
وفاء به كما روي عن محمد رح وعنه ما يدل على خلافه كما قال ابو حنيفة رح وقال الحلواني فيه اختلاف
المشايخ كافي الذخيرة [ويبيع] الوصي كل المال [على الكبير الغائب] اي بلا رصاة وهو على مسيرة
ثلاثة ايام فصاعدا [الا العقار] فانه لا يبيعه لان بيع ما سواه للحفظ والهلاك على العقار نادر ولذا
لا يباع وان خيف هلاكه على الاصح وهذا اذا لم يكن في التركة دين والا فيبيع الكل عنده و
اما عندهما فان استغرق يبيعه والا فبقدر الدين من الكل لا في الزيادة عليه من العقار وفيه اشارة
الى انه اذا كان الكبير حاضرا لا يبيع شيئا من التركة وعن الشيخين يبيع ما سوى العقار وهذا اذا
لم يكن فيها دين والا فقد باع على هذا الخلاف وان كانوا صغارا وكبارا معا فقد باع حصة الصغار
كأمر واما الكبار فعلى ما ذكرنا من التفصيل الكل في الذخيرة [ولا يتجر] الوصي [في ماله]

اي مال الغائب الكبير لانه لا يغتوض اليه سوى السقط وفيه اشارة الى انه يتجر في مال الصغير كما في العمادي وذكر في الكرمانى عن الارضى انه لا يتجر في ماله والى ترك الفعل الدال على الاختتم *

* [كتاب الخنثى] *

اورد في الاخر لانها نادرة [هو] اى الخنثى لغة صفة يضاف الى بيان الخنثى من الخنثى بالفتح والسكون وهو اللين والتكسر والفها للتانيث ولذا لا يلحقها الف ولا نون وانما لم يوثق لانه غير معلوم عندنا فذكر نظرا الى الاصل كاليجفر والشكل اولانه ملئ وزن البشرى مصدرا وشريعة [ذو فرج وذكر] اى ماله آلة المرأة والرجل والفرج شامل لقبليهما فجاز ذو فرجين وقيما ذكره اشعار بان من لم يكن له شيع منهما وخرج بوله من سرتة ليس بخنثى ولذا قال ابو حنيفة وابو يوسف رح اننا لا ندري اسمه كافي الاختيار وقال صريح انه في حكم الانثى كما في الضوء [فان بال من ذكره فذكر] والآلة الاخرى خرق في البطن [وان بال من فرجه فخنثى] والاخرى كثر لول لما فيه من الآثار وقد رفع هذه السائدة الى عامر العدواني فقال هو رجل امرأة فاستبعد قومه ذلك فتخبر ودخل بيته للاستراحة فيجعل يتقلب على فراشه ولا يأخذ النوم لتفكره وكانت له جارية صغيرة تغمز رجلية فسالته عن تفكره فاخبرها بذلك فقالت دع المحال واتبع المبال فخرج وحكم بذلك لمقال فاستحسن ذلك النساء والرجال كما في الضوء [وان بال منهما حكم بالامساق] اى امساق منهما لانه دليل على انه عضو اصلي [وان امسقا] اى بال منهما [فمشكل] اى غير مسكوم عليه بكونه ذكرا او انثى عند ابي حنيفة رح وهذا من جملة ما يتوقف فيه من كمال ورعة قدس الله روحه [ولا يعتبر الكثرة] اى كثرة البول في كونه ذكرا او انثى عنده ويعتبر عندهما لانه يدل على الاضالة وروي انه قال لابي يوسف رح ما رايت قاضيا يكيل البول بالاواني وان امسقا فمشكل عندهما ايضا وانما توقفوا في الجواب لعدم ما يدل عليه من النقل والعقل وهم متورعون عن التكلم في الاحكام بلا دليل شرعي وانما قالوا باشكاله اذا مات في صغره والا فقد يزول كما اشار اليه بقوله [فان بلغ] الخنثى بالسن [ولم يظهر] منه [علامة احدهما] بان لا يخرج لبنه او لم يصل الى امرأة او لم يحتلم او ظهر ثدياه فيكون انثى او لا تحيض او لا يصل اليه رجل او لا يحبل او لا يظهر له ثدي او لا ينزل منه لبن فيكون ذكرا [فمشكل] بخلاف احتياط كما في عامة الكتب لكن في النظم ان لم يتبين امره فكالانثى في الحكم عليه وله من الميراث وغيره وفي الكلام اشارة الى انه لو ظهر علامة كل منهما كان مشكلا كما اذا نهى ثديه ونبت لبنه معا او امنى بفرج الرجل وحاض بفرج المرأة او بال بفرجها وامنى بفرجه والى انه لو اخبر الخنثى بحيض او امنى او ميل الى الرجل او المرأة قبل قوله ولم يقبل رجوعه الا اذا ظهر كذب بيقين كما اذا اخبر انه رجل ثم ولد كما في شرح الفرائض الشريفى ثم شرع في احكامه فقال [فان قام]

من البالغ من المشكل [في صفهن] اي في صف النساء [اعاد] صلوته حتما لاحتمال كونه ذكرا فيجب
 الاعادة احتياطا وفيه اشعار بانه لو كان مراهما لم يجب الاعادة لكنها مستحبة احتياطا كما في الذخيرة [و]
 ان قام ذلك البالغ وما في حكمه من المراهق بقربة الاتى [في صفهم] اي في صف الرجال [يعيد] صلوته
 [من] كان [بجانبه] من اليمين واليسار [ومن] كان [خلفه بخذائه] من الصف الثاني الا اذا كانوا
 ثلثة فانه يعيد من خلفهم بخذائهم الى اخر الصفر واما لم يشترط نية الامام اعتمادا على ما ذكر في
 الصلوة وكلامه ظاهر في ان الاعادة واجبة عليهم لان الصلوة متى وحت اعادتها من وجهه ولم يجب من
 وجهه يجب الاعادة احتياطا كما في الذخيرة لكن في المبسوط ان المحاذاة موهومة فيستحب الاعادة احتياطا
 [وصلى] ذلك البالغ [بقماع] وهو اوسع مما تغطي المرأة به راسها من المقنعة وفيه اشارة الى انه
 لو صلى بغير قناع لم يجز اذا كان حرا والى انه لو كان مراهما جاز الا ان القناع مستحب كما في الكرماني
 [ولا يلبس] الخشنى مطلقا [حليا وحريرا] لاحتمال كونه ذكرا والترجيح للخطر فيما يتروك بيه
 وبين الاباحة [ولا يكشف] نفسه فان كشف العورة لا يحل لغير الخشنى [عند رجل] لانه
 لو كان مراهما لم ينظر الى ما سوى الوجه والكف منه ولو كان مراهما لم ينظر الى ما تحت سروته الى ركبته
 [و] عند [امرأة] لانها لا تنظر الى ما تحت السرة الى الركبة مراهما كان ازمراهما كما في الكرماني
 وغيره فلا ينافي ما في الصلوة انه ينظر المرأة الى الرجل سوى ما تحت السرة الى الركبة كما ظن [ولا
 يخلوبه] اي بالبالغ وما في حكمه [غير محرم رجل] بالرفع على البدل [او امرأة] لاحتمال الخلوة
 بالاختبية والاجنبي بخلاف ما اذا كان محرما [ولا يسافر بلا محرم] من الرجال فلا يسافر برجل
 اجنبي او امرأة ولو محرما له لان سفر المراتين المحرمتين غير جائز فيكره سفر المشكل معها [وكره
 للرجل والمرأة ختنته] بالفتح والسكون تحرزا عن النظر الى الفرج وهذا اذا كان مراهما والا فللرجل
 ان يختن كما في الكرماني [وتشتري] من ماله امة عالة بالختن [تختنه ان ملك مالا] لانه نظر
 الملوكة الى المالك وكذا المملوكة الى سيده في حال العذر كما في الذخيرة [والا] يملك مالا [ومن
 بيت المال] يقرض ثمنها فيشتريها وهذا اذا كان ابوه معسرا والا فمن ماله كما في الذخيرة [ثم] اي
 بعد الختن [تباع] الامة وجوبا ويرد ثمنها الى بيت المال للاستغناء عن ذلك والاكتفاء مشعر
 بانه لا يزوج عالة بختنة لان نكاح الموقوف لا يبيع النظر الى الفرج على ما قال شيخ الاسلام وذهب
 الحلواني الى انه تزوجها لانه ان كان امرأة ينظر الجنس الى الجنس والنكاح لغو الا فنظر المنكحة
 الى الناكح كما في الذخيرة وعن ابي حنيفة رح ان الامام يزوجه امرأة ختانة كما في المضمرات فان
 قلت لم لا يجوز ان يختنه رجل فانه موضع الضرورة قلت لانسلم الضرورة فان الختان عندنا سنة [فان
 مات قبل ظهور حاله] من الذكورة او الانوثة [لم يغسل] لاحتمالين [ويتيمم] بالياء المضمومة ثم المفتوحة
 من التيمم اي يجعل ذاتيمم لانه لا يمسه شيئا فيه الا الوجه واليد بخلاف الغسل وفيه اشارة الى انه

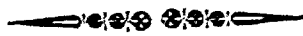
لا يشترط له امة لانها اجنبية بعد الموت والاختفاء يدل على انه لا حاجة الى حرقه على المل عند الذبح
وهذا اذا كان المتيهم مديونا والا فقل نيمهم بالشركة كما في الكرماني [ولا يضطر] الشئى حال كونه
مديونا [ابن ابي عمير] عشرة سنة [غسل ميت] اى لا يتعمد للاختمال وانما خص المراهق ليكون قريبا
للسابق على ما اشارنا اليه [وذهب تستحيه قهوة] اى متروكة بثوب عند الدفن لاحتمال كونه انثى وشعر
قبرها واجب [ويوضع الرجل] اى جنازته [بقرب الامام] لانه ذكر يمين فصر افضل [ثم] يوضع [هو]
اى الشئى بقرب الرجل مما يلي القبلة لاحتمال كونه رجلا [ثم] يوضع [المرأة] بقرب الشئى
ليبعد عن النظر [اذا على] الامام [عليهم] بمرور وفيه ايماء الى ان افضل عند اجتماع الخبايا ان
يصلى على كل منفردا لانه ابعد عن الخلاف كما في المنية واذا كان الشئى مشكلا [فان تركه] اى
الشئى [ابوه] الميت [ترك] ايضا [فله] اى للشئى [سهم] واحد من تركته [والابن سهمان]
لانه لم يتيمن الا نصيب انثى وهو في هذه الصورة سهم فلا يزداد على ذلك شيى بالشك وفيه ايماء الى
ان له اخس التاليين واسواءهما وذاتى صورتين الاولى ما يفرض فيه الشئى انثى كما ذكره المص والثانية
ما يفرض فيه ذكر وهذا مشتمل على صورتين احدهما ما يكون فيه الشئى مديونا كما اذا تركت زوجا
اختلابا وام زخشي لاب فانه ان كان اختلافا سهم وهو السدس تكمة للتثنية ولكل من الزوج
والاخذ نصف فتعول المسئلة من ستة الى سبعة وان كان اخا مديونا لانه عضبة لم يبق له شيى بعد
فرضهما وهو الضغان ولا ريب انه اخس التاليين فيفرض كونه ذكرا والثانية ما يكون غير مديونا
اذا تركت زوجا وام زخشي لاب فانه ان كان الشئى اختلابا وام فله نصف كالزوج والام ثلث
فتعول المسئلة من ستة الى ثمانية وان كان اخا فله سهم وللزوج نصف وللأم ثلث ولا يشفى انه اخس
التاليين لان السهم الواحد من ستة اقل من ثلثة اسهم من ثمانية فيفرض كونه ذكرا ايضا وهذا عند
ابى حنيفة رح واما عندنا فسياتي كما في الهداية الا ان يحدا مع ابى حنيفة رح في عامة الررايات
كما في الكفاية وهذا اظهر كما في المصنوعات وذكر في النظم ان ابا يوسف رح معهما في ظاهر القول وفي
الكافي انه قول الاول وفي الفرائض السراجية ان ما ذكرناه قول ابى حنيفة رح وصدايقه وعلية انفقوى
ولما كان الشعبي من اساقفة ابى حنيفة رح وله في هذا الباب قول مبهم فسر ابا يوسف رح تفسيرين
احدهما ما هو اقرب الى الصواب وهو مشتارة والثانى ما اخذ به محمد رح كما في المصنوعات وغيرها ذكره
المص فقال [وا] فيما اذا ترك الشئى ابوه وابنا [عند الشعبي] بفتح الشين [له] اى للشئى نصف
الصميمين [فى نصف ميموع حظ الذكرو الانثى وهذا مشتمل لنصف نصيب كل منهما منفردا او
ميتما فاشير الى تفسيره بقوله [وهو] اى نصف النصيبين بمعنى نصيبه ذكرا عند الانفراد وكذا
نصيبه انثى عند الانفراد [ثلثة] للشئى والباقي للابن [من سبعة] من السهام [عند ابى يوسف رح]
تخريجا او مذهبيا وذلك لان الابن عند الانفراد كل الميراث والابنت نصفه فكان نصف النثل اثنين

و نصف النصف واحد والمجموع ثلاثة ارباع فان المخرج اربعة تعول الى سبعة فيجعل للخنثى ثلاثة وللابن اربعة [و] هو نصف النصيبين بمعنى نصيب كل منهما عند الاجتماع [خمسة] للخنثى و الباقي للابن [من اثنى عشر] سهما [عند محمد رح] تشرىجا فان الابن مع الابن نصفا والبنات مع الابن ثلثا فكان للخنثى مجموع نصف النصيبين من الربع والسدس ويحتاج الى عدد يكون مخرجاً لذلك وهو اثنى عشر للخنثى منه خمسة هي ربع وهو ثلثة و سدس وهو اثنان وللابن السبعة الباقية و حصة الخنثى على التفسير الاول ازيد فاننا اذا ضربنا سبعة في اثنى عشر يحصل اربعة وثمانون ثم يضرب الثلاثة في اثنى عشر فيحصل ستة وثلثون ثم يضرب الخمسة في سبعة يحصل خمسة وثلثون والاول وهو ستة وثلثون ازيد على الثانى وهو خمسة وثلثون بواحد من اجزاء اربعة وثمانين والتحقق في كتب الحساب وفي تقديم قول ابي يوسف رح اشعار بان تفسيره المختار عند المص لكن في الهداية خلافه فانه قدّم قول محمد رح في الدعوى واخره في الدليل وذا يدل على اختياره كما في النهاية ولما كان من دأب المشايخ ايراد مسائل مختلفة في اخر كتبهم تذكير لها وافقهم المص في ذلك فقال *

* [مسائل شتى] *

اي متفرقات هو جمع شتمت فاعمل بمعنى فاعل حمل على فاعل بمعنى مفعول كمرضى ومرضى والذاهج على فعلى كما تقرر [كتابة الاخرس] الاصل ما يعرف به نكاحه وطلاقه وبيعه و شراؤه وقوده كالبيان لان الكتابة ممن نأى كالخطاب ممن دنا وفيه اشار بانه لو كتب ذلك مستتبين مرسوما اي مقرونا معنونا كما اذا كتب على القراطيس او غير مرسوم كما اذا كتب على ورق او شجر اراض كان كالخطاب الا ان في غير المرسوم لابد من النية ولا يصدق قضاء في المرسوم انه ارم ينوبه فلو كتب غير مستتبين كما اذا كتب على ماء او هواء لم يصح شيى من ذلك وان نوى كافي الخلاصة وغيره وفيه اشعار بانه يقاد بالكتاب من الغائب كالاخرس وقد ذكروا انه لا يقاد فاما ان يكون من اخلاف الروايتين او اختلاف حكم الاخرس والغائب في الكتابة كما في الكافي وغيره [وايماءه] اي اشارته بالراس از الساحب او العين او اليد [بما يعرف به نكاحه] مضاف الى الفاعل او المفعول [وطلاقه وبيعه وشراؤه وقوده كالبيان] والنطق بذلك لان هذه الاحكام محتاج اليها فانها من حقوق العباد في الجملة واطلاقه مشير الى ان الايماء معتبر مع القدرة على الكتابة لان كلا منهما حجة ضرورية فلا يعتبر ما قال بعض اصحابنا انه لا يعتبر كما في الهداية [ولا يحل] الاخرس المقربا لقذف او السرقة . ازالها او الشرب بطريق الابهاء او الكتابة ولو مرسومة لانه لا يجب العقوبة على المقر على نفسه بما يوجبها الا بالبيان [وقالوا في معتقل اللسان] بضم الميم وفتح القاف اي في محتبس عن الكلام

وغير فاذر عليه [ان امتد ذلك] الاعتقال الى سنة وعنه الى الموت وعليه الفتوى على ما قلوا في ذكره المص وغيره [وعلم اشارته] اي اشارته الى ما يريد من النكاح وغيره [فكل] اي للعقل مثل الاخرس في اعتبار الكتابة والايماء لان عارض الصمت يرجى زواله ساعة فلا يعتبر كالايماء فلو اصابه فالج ذهب لسانه او مرض فلم يقدر على الكلام فاشار او كتب وقد طال ذلك سنة فهو مثل الاخرس وقال محمد بن مقاتل المريض اذا لم يقدر على الكلام لضعفه الا انه عاقل فاشار بواحه الى وصيته فقد صح وصيته وقال اصحابنا انها لم يصح كافي العمادي [وفي غنم] اسم جمع للشاة [مذبوحة فيها] اي بيئتها [ميتة] واحدة او اكثر [هي اقل] من المذبوحة [تحري] اي طلب الاحرى وهو الصواب وهذا اذا لم يكن هناك علامة يعلم بها المذبوحة من الميتة والافلا يتحري وعليه ان ياخذ بالعلامة كافي الكرمانني [واقل] ان اطمأن قلبه على ان هذه شاة مذبوحة [في] حال [الاختيار] بان يجد مذبوحة بيقين لان القليل ساقط الاعتبار دفعا للخرج وفيه اشارة الى انه لو كان الميتة اكثر او نصفين لم تركل مع الاطمينان والى انه لو اضطر اكل بكل حال سواء كان الميتة معارضة ازاكثر ازاقل كافي الهداية وانما خص الغنم اشارة الى ان في الثياب الطاهرة والنجسة المختلطين يتحري بكل حال سواء كان الغلبة للطاهرة او النجسة اذ كانتا متساويتين لان حكم الثياب اخذ والى ان في اثناء مختلط باناء غيره وهو عايب لا يتحري بل ينتظر حتى جاء صاحبه كافي الرغيف المختلط برغيف غيره وقيل بتحري فيهما وقيل يتصرف في واحد منهما كافي طعام مشترك صاحبه غايب فانه قد رفع قدر نصيبه عند الاحتياج كافي الذخيرة وغيره ولا شك انه ختم على احد من اوجه الانتهاء فانه ذكر معايل الاخرس والمعتقل والغنم المذبوحة في آخر الكتاب ثم نبه على ما اختاره مما هو المعول عليه في الباب و هذا آذان فراغي بحمد الله تعالى على تواتر نعماء كثيرة * عن تبييض ما هو العملة لغفران سيات غيره * يوم التروية لسنة احدى و اربعين و تعمامة من الهجرة النبوية * على صاحبها افضل السلام والتحية * اللهم حقق رجائنا في غفران السيات * و بلغنا ببركات حبيبك الى اعلى الدرجات * فانك اكرم الاكرمين * وارحم الراحمين *



قد تم الجزء الرابع من كتاب جامع الرموز جامع رموز الفقه بالتفسير * و به كمل الكتاب بعون الله العزيز الوهاب وهو نعم المولى ونعم النصير *

